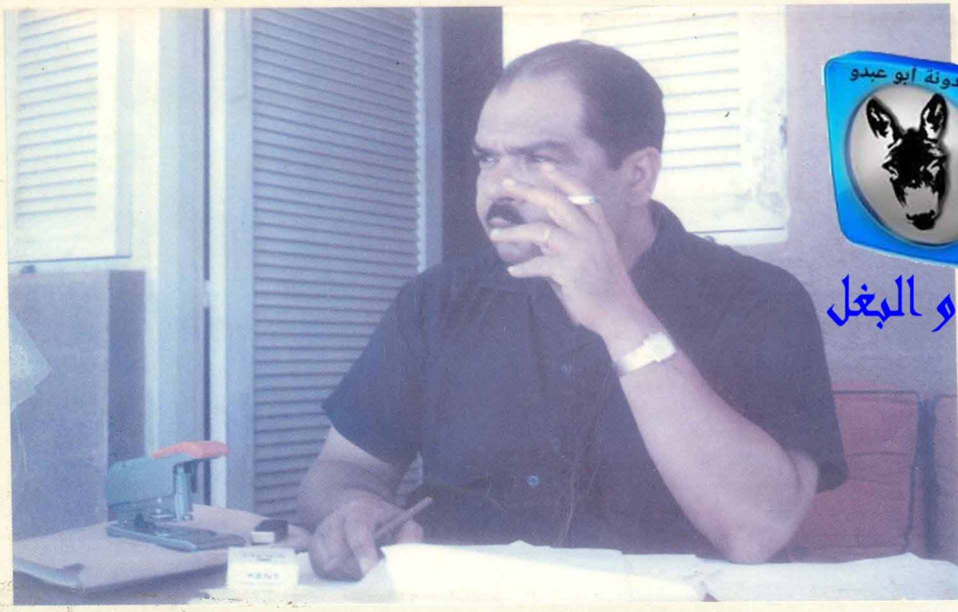


مذكرات صلاح نصر

الجزء الأول

الصعود

مذكرات صلاح نصر
الصعود
الناشر: دار الخيّال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى

دار الخيال

مذكـــــــرات
صـــلاح نــصـر

الجـــزء الأول

الــصــعــود

مطبوعات دار الخيّال

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرات صلاح نصر
الجزء الأول
الصعود

مذكرات صلاح نصر
الجزء الأول
الصعود
طبعة كاملة: يوليو ١٩٩٩
رقم الإيداع: ٩٩٣٧ / ٩٩

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد
٣٥٦٤٧٨٣

محتويات الجزء الأول

إهداء

إلى روح أبى..

صلاح نصر

تصحيح التاريخ

فى حياة كل مؤسسة صحفية أو بحثية أو دار نشر كبرى.. علامات بارزة. تترادف مع اسم المؤسسة إذا ما ذكر، والحق إن مذكرات السيد صلاح نصر تعد بالنسبة لنا فى دار الخيّال كذلك، فمنذ أن هدفنا إلى التنوير الفكرى والسياسى ونحن نسعى جاهدين إلى الحصول على عمل يكون علامة فى هذا السياق.. يضاف إلى مجمل الأعمال المتميزة والتى سبق وقمنا بنشرها.. وبتوفيق من الله عثرنا على مذكرات الراحل صلاح نصر الحبيسة طيلة الأعوام الثلاثين الماضية.. وهكذا شاءت إرادة الله أن تظهر بعض الحقائق المحجوبة وأن تتم براءات بعد إدانات لبعض الذين ظلمهم رفقاؤهم وابتخسوا من أقدارهم.. فى مسعى البحث عن نصرة فريق على آخر.. أو فى سبيل شخص الرئيس.. أى رئيس!!

إن صلاح نصر برواية صادقة وحقائق ثابتة يعيد وحده تصحيح جزء مهم من تاريخ مصر بعد الثورة فى ٢٣ يوليو.. ونحن نعلم أن هذه الحقائق سوف تزعج الكثيرين.. وسوف يكون لها من الدوى الهائل الكثير.. وسوف تعيد تصحيح الثوابت التى تلقيناها وترسبت فى عقولنا من فرط تكرارها.. ولكن لابد أن نقول أيضًا.. إن هذه الأوراق هى رؤية صلاح نصر.. من خلال نص كتبه بيده.. وليكن حكمنا على الرجل من خلال هذا

النص.. وليس من خلال هجوم حاد على الرجل ظل سائداً أعواما طوال.. وعلى هذا فنحن لا نعتنق آراء الرجل.. ولانتفق معه إلا بمقدار مانراه صادقا فيه من خلال هذا النص الذى تركه.. ولتكن محصلة الأمر فى النهاية أمام ضمائرنا نستبعد من عقولنا كل كلمة غير محايدة وكل حكم جائر.

ومذكرات صلاح نصر تنقسم إلى أربعة أجزاء.. الأول أطلق عليه اسم «الصعود» وفيه يتناول مولده وأسرته وانضمامه للكلية الحربية وكيف تعرف بعبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر وبداية تكوين تنظيم الأحرار وكذلك أحداث ليلة الثورة.. ثم طرد الملك وتكوين الوزارة الأولى ثم تنحية على ماهر وتشكيل وزارة الثورة الأولى.. وهذا الجزء من الأوراق يمتد حتى أزمة مارس وانقلاب المدفعية ثم إقالة نجيب وبداية انفراد عبد الناصر بالسلطة واستئثاره بها دون عن بقية أعضاء مجلس الثورة، ولقد سقطت فى مسلك عبد الناصر هذا ضحايا، كان أبرزهم يوسف صديق وخالد محيى الدين وصلاح سالم.. وهذا الجزء يختتمه صلاح نصر بتعيينه نائبا لرئيس جهاز المخابرات العامة، ثم وقائع حرب السويس.

ولقد جاءت هذه الأوراق فى مجمل أجزائها الأربعة أشبه بالبانوراما السينمائية، وعمل صلاح نصر فيها أشبة بالمخرج السينمائى التسجيلى.. والحقيقة التى نراها أن صلاح نصر قد تناسى وهو يكتب هذه الأوراق أنه ضابط مخابرات، بل وكونه هو الأشهر والأول بين كل رؤساء جهاز المخابرات العامة فى مصر.. فلقد كتب الرجل هذه المذكرات بضمير المؤرخ والباحث.. والمحقق، وتوارى - إلى حد كبير- منهج وعقل وقلم مدير الجهاز.

إن الصفحات الأولى من هذه المذكرات تشى ببدايات تكوين شخصية صلاح نصر ويمكن اكتشاف اتساق الرجل مع نفسه من بداياته وحتى مماته .. يروى واقعة أثرت فى تكوينه فى سياق تدليله على فساد ما قبل الثورة فى ٢٣ يوليو فيقول:

«... أما فساد الحكم الحزبى فكان واضحا على جميع المستويات .. الوزير يقبل الرشوة والحقير يرتشى .. لا تقضى مصلحة إلا بالرشوة.. حتى القضاء وصلت إليه الرشوة.. أذكر حادثة تعيد إلىّ ذكرى أليمة.. قصة مصرع أخى المرحوم يحيى وهو فى نضرة شبابه.. كان قد تخرج من كلية الزراعة ورشح للتعيين معيداً بالكلية وكانت الآمال تبتسم له، ولكن القدر جاء كالصاعقة فهدم آماله.. كان يعبر شارع مصر والسودان أمام بيت أبى، فصدمه لورى يتبع شركة نقل القاهرة، ويقوده مهندس يهودى متهور، ودفع أخى حياته ثمنا لرعونة السائق الذى ثبت أنه كان يقود عربته بلا فرامل.. ورفع أبى قضية مدنية على الشركة، واستغرقت القضية سنوات عديدة.. ويشاء الله أن يكشف النقاب فيثبت لإدارة

التفتيش القضائي أن القاضي الذى كان ينظر فى القضية اتصلت به شقيقة اليهودى الحسناء، فحكم لصالح أخيها اليهودى ورفضت الدعوى.. وفى مرحلة التقاضى التالية أرسل الله لنا قضاة شرفاء، فصححوا أخطاء قاضى الدرجة الأولى».

إن هذه اللمحة من أوراق الرجل تعطينا الكثير عن طبيعة شخصيته والأسرة التى نشأ بها، وتسلمنا إلى وقائع أخرى فى الجزء الأول تنير لنا هذا النص الذى سوف نقرأه، وكذلك تقربنا من حقيقة الرجل، الذى كان اسمه فقط يبدو لنا مخيفا، فقد كان صلاح نصر منصفًا لأعدائه قبل أصدقائه... باحث عن الحقيقة دون تأثرات سابقة.. يحكى عن رحلته الدراسية إلى لندن فى أكتوبر ١٩٤٩ بمدرسة المشاة البريطانية فى قرية «وورمنستر» فيقول: «وقررت أن أندمج مع الشعب الإنجليزى.. كنت شغوفًا بأن أعرف طبيعة هذا الشعب الذى استعمر بلادى لما يربو على سبعين عامًا، وحمله من الويلات ما تنأى عن حملة الجبال.

كنت أمقت كلمة «إنجليزى» ولكن ما أن عشت فى بلاد هذا الشعب حتى تغيرت الصورة فى ذهنى.. لم أر فى هذا الشعب صورة الرجل القبيح المدجج بالسلاح يطعن المواطنين فى بلادى.. ولم أر فيه صورة الرجل الصلف المتغطرس يتعالى على الحكام المصريين، ويذل أعناقهم، ولم أر فى هذا الشعب صورة الساسة البريطانيين يعلنون الوعود الكاذبة، أو يخادعون الشعوب الصغيرة.. تغيرت الصورة كلية فى ذهنى إذ رأيت شعبًا يمقت الكذب والخداع بسيطا فى مظهره، منظما فى حياته، لا تحس هناك أنك غريب، فالمعاملة سواسية بين الناس، أمناء فى تعاملاتهم يقدرون المسئولية، إذا تحدثت إليهم لاحظت الأدب الجم الذى يتسم به أغلبية الشعب.. فهنا عرفت أن ثمة فارقا بين الشعوب وبين الحكام الذين يحكمونهم، وأدركت أن لعبة السياسة لعبة غير شريفة، لا تعبر فى الغالب عن أمانى الشعوب ولا عن طبائعهم.. حتى فى الديموقراطيات التى تدعى حكم الشعب للشعب، لا تعبر حقيقة عن أمانى الشعب وآماله.

وفى واحدة من اشتبكات الصحافة مع السياسة واستخدام السلطة لبعض الصحفين فى أدوار سياسيه يروى صلاح نصر: «وكان لمصطفى أمين فى ذلك الوقت جهاز مخابرات داخل أخبار اليوم يعمل لحساب المخابرات الأمريكية التى كانت تغدق على مصطفى أمين من الأموال الكثيرة نتيجة خدماته لها.. وكان عبد الناصر يعلم ذلك.. ولذلك وضع مصطفى أمين وشقيقه على أمين تحت الرقابه منذ أوائل الثورة حتى تورط فى قضية التخابر مع بروس تايلور سنة ١٩٦٥.

أعود للحديث عن صلاح سالم.. اتصل مصطفى أمين بعبد الناصر تليفونيا فى منتصف الليل بعد أن شعر الأول أن نهاية صلاح سالم قد أوشكت ليشارك فى الإجهاز عليه.. قال مصطفى أمين لعبد الناصر أن هناك مسألة خطيرة علم بها، وملخصها أن الصحفى صلاح هلال توجه إلى صلاح سالم فى استراحة القناطر، وعلم منه أن صفقة أسلحة روسية فى طريقها إلى مصر .

وثار عبد الناصر مما جعله يطلب الصحفى مصطفى أمين تليفونيا مرة أخرى ليستفسر منه عما وصله من معلومات.. وطلب منه أن يقص له تفصيليا ما قاله له الصحفى صلاح هلال.. وقام عبد الناصر بتسجيل هذا الحديث على شريط تسجيل واحتفظ بهذا الشريط لديه ليستخدمه ضد صلاح سالم كقرينة على خيانته وإفشاء أسرار تخص الدفاع عن مصر.

والواقع أن صفقة الأسلحة الروسية كانت قد ذاعت رائحتها وعرفت بين الضباط الأحرار إذ كان بعض أعضاء مجلس الثورة يقصون للمقربين إليهم ما يتفق عليه من قرارات».

إن صلاح نصر فى تصويره لصراعات أعضاء مجلس الثورة لاينسى أن يذكر استنكاره لمسلك أعضاء مجلس قيادة الثورة وعبد الناصر فى التخلص من نجيب يقول صلاح نصر: «كانت مظاهر الخلافات بين نجيب والمجلس غير خفية - كما قلت - وبدأ أعضاء المجلس قبل نشوب أزمة مارس بوقت كثير باستمالة الضباط الأحرار بجانبهم ضد نجيب فأخذوا يبثون فيهم صورة سيئة عن سلوكه، وأخذوا يشهرون به فيذيعون أنه مدمن خمر وأنه يقضى بعض السهرات الخاصة التى كان يعدها له الطبيب «صلاح فوزى» إلى غير ذلك من وسائل التشهير الرخيصة».

وفى الجزء الثانى - وهو ما يسميه صلاح نصر «بالانطلاق» - يتحدث عن الوحدة مع سوريا وبداياتها والأحداث التى وقعت فى مصر ما بين ٥٨، ٦٢، ثم حرب اليمن والتورط المصرى فى شبه الجزيرة العربية، وكذلك صراعات عبد الناصر ومعاركه مع القوى الكبرى ومد مجال مصر الحيوى فى أفريقيا وآسيا.. والعلاقات مع الزعماء السوفييت.. وهو هنا يذكر واقعة طريفة لها دلالتها على التحول فى فكر الرئيس عبد الناصر إلى النهاية الماركسية حسب ما يذكر صلاح نصر: «على أن ثمة نقطة أريد أن أوضحها، وهى أن فكر عبد الناصر قد تطور خلال سنين الثورة فأخذ يتحول من الفكر الليبرالى إلى الفكر الاشتراكى ثم أصبح الفكر الماركسى هو المتغلب على تفكيره فى السنين الأخيرة من حياته».

نعود إلى الواقعة التى حدثت فى زيارة عبد الناصر للاتحاد السوفيتى فى عام ٥٨ وكان يصحبه فيها صلاح نصر.. يروى فيقول: «.. ومن الحوادث ذات الدلالة لنظرة السوفييت للدين ما صدر من خروشوف حينما كان مجتمعا اجتماعًا خاصًا مع عبدالناصر فى بيته الريفى بإحدى ضواحى موسكو.. فبينما كانا منغمسين فى مناقشة بعض المسائل السياسية حان موعد صلاة الجمعة، فاستأذن عبدالناصر ليستعد للصلاة، ولكن خروشوف أجاب غير مكترث بأنه أصدر أوامره لخطيب موسكو كى يؤجل صلاة الجمعة حتى يحضر عبدالناصر.

وتعجب عبدالناصر وقال:

ولكن صلاة الجمعة تؤدى فى وقت محدد.

ونهض عبدالناصر للوضوء، وبينما عاد عبدالناصر من وضوئه كان خروشوف واقفا أمامه مشدوها وقد أمسك بمنشفة فى يده يقدمها لضيفه.

إن هذه المذكرات تحتوى على ثلاثة شخصيات محورية عبدالناصر وعامر وصلاح نصر، وهذا هو الخيط الذى يلضم أجزاءها الأربعة، وإذا كان صلاح نصر فى الجزء الثالث والذى أطلق عليه اسم «العام الحزين» قد رسم صورة دقيقة لشخصية الرئيس عبدالناصر.. ربما يكون بها بعض الرتوش السوداء لكنها صورة من شخصية الحاكم عن قرب.. جمعها صلاح نصر بحكم قربه الشديد من عبد الناصر.. إلا أن الرجل عندما سجل مذكراته لم يكن يشعر بحقد أو غل تجاه عبد الناصر يقول صلاح نصر عن العلاقة التى جمعته وناصر وعامر:

«لقد حوت هذه الأوراق كثيراً عن جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، وكان رحمهما الله بالنسبة لى زميلىّ كفاح ورفيقىّ سلاح وفضلاً عما كان يربطنا من وشائج صداقة وإخاء، لا أزال وسأظل حريصا على الوفاء لذكراها، بعد أن رحل الرجلان عن عالم الأرض».

ويذكر صلاح نصر الوقائع الأولى لانفصام عرى هذه الصداقة ويربط بينها وبين انفصام الوحدة مع سوريا.. فكأنما الحدث فصم من ضمن ما فصم تلك الصداقة المتينة التى جمعت بين الرجلين .. يقول صلاح نصر: «لقد كان وقع انفصال وحدة مصر وسوريا على عبدالناصر فظيعا وأصبح عبدالناصر يميل إلى الشك فى كل من يعمل معه، حتى فى أقرب الناس إليه، وازداد ولعه بحب الأستماع لأهل الدس. ولأولئك الذين يهوون الصيد فى الماء العكر.

واستمر الحال كذلك إلى أن حدث ما أطلقت عليه الفتنة الكبرى».

«ويهل عام ١٩٦٢ ليشتد التوتر بين عبدالناصر وعبدالحكيم، وذلك بعد أن أبلغ أحد الضباط عن قضية عرفت بقضية «حسن رفعت» والتى جعلت عبدالناصر يظن أن عامر يقوم بعمل تنظيم لحسابه الخاص.. وتزداد ريبة عبدالناصر فى معظم زملائه، فيحاول أن يسيطر عليهم عن طريق معرفة حياتهم الخاصة، فينشىء جهاز مراقبة تليفونى فى بيته فى منشية البكرى، يستطيع بواسطته أن يراقب خمسة أرقام تليفونية فى القاهرة فى وقت واحد، وكان عبدالناصر يقوم بنفسه بتشغيله فى بادىء الأمر ثم تركه لسامى شرف فيما بعد».

«وكانت عملية تشغيل الجهاز سهلة للغاية، لاتتعدى أن يقوم القائم بتشغيله بإدارة قرص تليفون عادى بالثلاثة أرقام اليمنى من نمرة التليفون المطلوب مراقبته، فتتم عملية المراقبة ذاتيًا وتسجل على شريط تسجيل».. ويؤكد صلاح نصر أن عبدالناصر قد استخدم هذا الجهاز بشكل موسع ويقول:

«ولقد استخدم عبدالناصر هذا الجهاز لمراقبة جميع زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة، كما استخدمه لمراقبة بعض الضباط الأحرار مثل كمال رفعت أو عباس رضوان وحسن تهامى ومحمد البلتاجى، ولم ينج من المراقبة كثير من الوزراء وعدد من الصحفيين، حتى أولئك الذين كانوا مقربين إليه ويمدونه بالمعلومات الخاصة عن المجتمع المصرى».

وربما لا يحتاج الأمر إلى توضيح أن المقصود هنا هيكل بالذات. ولكن الأمر انتهى إلى ما انتهى إليه بمصرع عبدالحكيم عامر.. وبينما يؤكد صلاح نصر فى الجزء الرابع بمقتل عبدالحكيم عامر فى جريمة دبرها ونفذها بعض المحيطين بالرئيس عبدالناصر يؤكد الذين وجهت إليهم اتهامات صلاح نصر بأنه حادث انتحار.

ويعبر صلاح نصر عن ذروة الخلاف بين عامر وناصر من خلال الحوار الذى يورد نصه فى الجزء الثالث فيروى:

«واستفحل الخلاف بين عبدالناصر والمشير وأصبح الوصول إلى اتفاق بينهما أمرًا عسيرًا.. بل بلغ النفور بينهما إلى قمته، كان المشير عامر قد قام بعد النكسة بتوزيع استقالته التى قدمها عام ١٩٦٢ على الصحافة وبعض أعضاء مجلس الشعب وكثير من المسئولين، كما اتصل بالسفير السوفيتى بعد مهاجمة السوفييت للقوات المسلحة المصرية وهدده بأنه سيفضح الروس ويبين تآمرهم فى الحرب، وكان يتردد على بيت عبدالحكيم كثير من المسئولين.. كل هذا أغاظ عبدالناصر إلى الحد الذى جعله ينفجر يوما فى حديث له معى.

قال:

«يظهر الحكاية مش نافعة.. أنا ها حولها إلى ستالينية وسأقضى على البورجوازية العامرية».

قلت لعبدالناصر:

«ياريس ميصحش تقول كده.. لايمكن أن تكون ستالينيا متخليش حد يدخل بينكما».

قال عبدالناصر:

عبدالحكيم لازم يبعد.. روح قول له يسافر يوغوسلافيا.

قلت:

«عبدالحكيم لن يوافق على ترك البلاد فى هذه الظروف كما أننى لاأستطيع أن أقترح ذلك على عبد الحكيم».

ووضعت نهاية عبدالحكيم. ثم تم تحديد إقامة صلاح نصر.. ثم محاكمته وإيداعه السجن فى أطول حكم ناله سياسى مصرى.. ليبدأ فى تدوين مذكراته.. التى وصلت إلينا وبدورنا نقدمها لكم.

ونجد أن الظرف السياسى موات فى ظل انفراجة الديمقراطية فى عهد الرئيس مبارك وفى ظل عدم مخاصمة التاريخ أن تنشر هذه الأجزاء الثلاثة وحتى الجزء الرابع الذى يجرى العمل به الآن والذى لو قدر له أن ينشر فربما يكون أجرأ عمل سياسى نشر باللغة العربية على الإطلاق.

ربما يكون هذا تقديما مبسطًا لمذكرات الرجل ولكننا نراه ضروريا لربط الأوراق فى أجزائها الأربعة بعضها ببعض، فهذه المذكرات تشتمل على أكثر من ألفى صفحة مخطوطة جرى العمل بها أكثر من عام ونصف كى تخرج إلى الأسواق فى صورة نرجو أن تكون مقبولة.. وهنا لابد أن نتوجه بالتحية لفريق العمل فى دار الخيال وكذلك كل العاملين فى مطابع عربية.. التى تم إنتاج هذه المذكرات بها.. وأخيراً تحية متجددة وشكر للمهندس محمد نجيب صلاح نصر ـ طالما هذا الكتاب يطبع ويقرأ ويوزع.

محمد الصباغ

أبى صلاح نصر

إن الإنسان لا يختار قدره.. ولكنه يستطيع أن يحدد هدفه، وأراد القدر أن أحمل أمانة أوراق صلاح نصر بعد أن رحل الرجل تاركاً تجربته؛ التى لا أظن أن ينكر أهميتها إلا مكابر.. فكان همى وهدفى أن أكون أهلاً لتلك الأمانة فعملت على أن تكون هذه الأوراق بين أيدى كل من يبحث عن حقيقة أو يريد أن يقيم تجربة «ثورة يوليو» التى لها أهميتها فى تاريخ مصر والمنطقة العربية، بل فى تاريخ شعوب لا يجمعنا معها مكان وإن جمعتنا معها ظروف وأقدار. وعندما بدأت فى تنفيذ ذلك قوبلت أوراق الرجل بالتعتيم والحجب، بل تعرض الرجل وهو فى رحاب ربه لحملات أبشع من التى تعرض لها وهو رهين المحبسين. وأحسب الظرف اليوم أكثرة حيدة وواقعية لنشر بعض أوراق صلاح نصر كبداية لنشر كل ما سطره الرجل.. وليس من همى بهذا النشر أن أدافع عن أبى ولا أن أُبرئ ساحته.. ولا رغبة منى أن يتقدم بعض أبناء هذا الوطن بشكر أو ثناء فلم يطلب ذلك صلاح نصر وهو حى بل كان يوصينى.. ويعلمنى.. أن الثوار لا ينتظرون كلمة شكر حتى من الشعوب التى كافحوا من أجلها.. وعلمنى أيضاً أن قاضى الثوار ضمائرهم ولا يستطيع أن يثيبهم غير المولى سبحانه وتعالى.

أدعو الله أن يوفقنى لأضع كل ما كتبه صلاح نصر بين يد كل مهتم يرغب فى تقييم تجربة «ثورة يوليو» لنأخذ منها ما ينفع مصر.. ولننس الأسماء ونهتم بفحوى التجارب، فتاريخ الأمم لا يكتبه قلم واحد ولا يسيطر عليه فكر أوحد، ولكن ليستطيع المؤرخ التمحيص والتأمل يجب أن يكون بين يديه كل كلمة.. وكل موقف.. وكل وجهة نظر ليقيم التجارب ويستخلص الدروس.

وفق الله كل مصرى لما فيه خير مصر

محمد نجيب صلاح نصر

الصعود

الواقع أنني لم أفكر قط أن أنشر في حياتي شيئاً مما سجلته عن ثورة ٢٣ من يوليو لأسباب عديدة : أولها أنني كنت أفضل أن تنشر في ظروف يسودها اطمئنان النفس وصفاء الضمير الإنساني، وثانيها أنني كنت أدرك مدى المشقة التي سوف أعانيها حينما أسجل أحداثاً قد يتطلبها العرض الأمين أن أنقد بعض الأخطاء، أو يظن البعض أنني عمدت الإساءة إليهم، وثالثها المشاق والصعوبات التي واجهتها فيما قبل من تعنت الرقابة في عرقلة النشر، ومن تعسف الصحف المصرية وأجهزة الإعلام في رفض الإعلان عن كتبي مع أنه عمل تجاري محض، وآخرها تجنبا لمظنة أو لتأويل حاقد بأنني أهاجم ثورة يوليو حينما أنقد أعمالها.

ولكنني عدلت عن فكرة الإحجام عن النشر بعد أن هبت تلك العاصفة الهوجاء، التي أرادت أن تقوض هذه الثورة، فتسابقت بعض الأقلام لتشويه صورتها، وتزييف حقائقها.. والغريب أن أغلب أصحاب هذه الأقلام الذين هاجموا الثورة بعد غياب عبدالناصر، هم الذين كانوا ينشدون له التراتيل، وينفخون له المزامير، ويترنمون لعبدالناصر بأنه ليس في الإمكان أحسن مما كان.

وقد يكون من السذاجة أن يظن البعض أنني أهاجم ثورة ٢٣ يوليو حينما أحاول نقد بعض قرارات أصحاب القرار، أو أعرض لأخطاء انزلقت فيها الثورة، فأنا أحد الضباط الأحرار الذين شاركوا فيها، سواء بالإعداد أو بالتنفيذ أو بالمساهمة في مسيرتها بجهد أترك للتاريخ تقييمه، ولذا فأنا لبنة من لبنات هذه الثورة ، وابن بار بها، فإذا ما تعرضت لنقد

الثورة فإنني بالتالي أنقد نفسي، وفي ظني أن نقد النفس هو أعلى مراتب السمو الإنساني.

ومن ناحية أخرى أوكد أنني لم أقصد الإساءة إلى أحد، أو تجريح أي إنسان، وإنما أمانة العرض فرضت عليّ أن أذكر الأحداث على حقيقتها وأن أسرد الواقع كما عايشته وعاصرته.

وها أنذا أقدم الجزء الأول من أوراقي، وهو يضم أحداث المرحلة الأولى من الثورة منذ الإعداد لها وقيامها حتى استكمال قواها وتدعيم رواسيها ، بعد أن قضت على أعدائها، وبعد أن أخمدت الفتن والانقسامات التي هددتها وانتصرت في معركة التحرير، وتنتهي هذه المرحلة بحرب السويس سنة ١٩٥٦، ولقد أطلقت على هذا الجزء اسم «الصعود» على أنني حرصت على أن أتحدث بإيجاز غير مخل عن الصورة السياسية في مصر في فترة الحرب العالمية الثانية منذ عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٤٥، وهي فترة عاصرتها في شبابي، حتى أوضح للقارئ ما كان يجري في مصر على يد الأحزاب السياسية، وأبين كيف كان السفير البريطاني يشكل الحكومات المصرية ويقيلها، وكيف نما سلطان القصر نتيجة فساد الأحزاب، حتى أصبح القصر ملاذ المنافقين ومزار النهازين.. ومن ثم يستطيع القارئ أن يقارن بين مناورات ديموقراطية الأحزاب التي كانت قائمة قبل الثورة، وبين الدوافع الثورية التي جاءت لتخلص البلاد من الفوضى والفساد.

وإن كنت قد تحدثت عن نشأتي وفترة شبابي بشيء من تفصيل في هذا الجزء ، فلا مرد لذلك إلا رغبتي في أن أوضح للقارئ أن الإنسان نتاج البيئة التي نشأ فيها، وأن للأحداث التي واجهها أثراً في صهر شخصيته، فضلا عن أن تلك الفترة من العمر هي التي يتلقى فيها المرء التعليم والتوجيه، استعدادا لمجابهة مشكلات الحياة.

كذلك أريد أن أشدد على أن الثورات، خلال تطورها، تأكل بعض أبنائها كما في الثورة الشيوعية، أو كل أبنائها كما في الثورة الفرنسية أو ما شابهها.

فالحركات الثورية يهب أصحابها في البداية بإيمان وعزيمة، وتضحية وشجاعة نحو الهدف المنشود، ولكن ما أن يتحقق الهدف حتى تبدأ الصراعات داخل الثورة، ويتسلل إليها النهازون ، فيتآمرون للقضاء على الذين صنعوا الثورة، ويلتفوا حول صاحب السلطة.

وهنا تهدد كل القيم الإنسانية فلا وفاء ولا زمالة، وقد يقتل الأخ أخاه وتحدث مآسٍ أشبه بما سجله التاريخ الطويل من غدر وخيانة، وتصبح الشعارات التي قام الثوار من أجلها مجرد أصداء لأشياء غير مستحبة.

وتوصد أبواب السجون والمعتقلات خلف الأحرار، ويتعرض كل من يعارض صاحب السلطة لأنواع متعددة من الأذى والمعاناة.. وفى النهاية تتم تصفية كل من شارك فى صنع الثورة، فطبيعة الثورات كالنار تأكل نفسها إن لم تجد ما تأكله، وهى تطيع دائماً قانون الطبيعة منذ وجدت الحياة على الأرض: الحياة تقتل الحياة والبقاء لأكثر الناس عدوانا.

ولقد عبر أبى - رحمه الله - عن هذه المعانى فى عدة أبيات شعرية نظمها بالإنجليزية وقد تأثر بما حدث لى فى أكتوبر سنة ١٩٦٧ ،حينما أودعت السجن الحربى خلال حركة التصفيات التى تعرض لها أغلب الضباط الأحرار فى تلك الفتنة التى أعقبت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ .

وأستسمح القارئ أن أضم هذه الأبيات فى هذا المؤلف، ذكرى لروحه ، عسى أن تكون عزاءً لصبره وإيمانه.

على أننى لم أسجل فى هذه الأوراق الأعمال العظيمة التى قامت بها المخابرات العامة فى عهدى أو ما أطلق عليها مخابرات صلاح نصر كما يحلو للبعض، إلا بالقدر الذى لا يخل بهذه الأوراق لأننى سجلت أعمال المخابرات التى أعتبرها فخراً لها ولرجالها مهما واجهت من أباطيل وأكاذيب، فى مؤلف خاص شامل أرجو أن يظهر يوما للقارئ العربى.

كما أود أن أنبه أننى حاولت قدر طاقتي، وجاهدت نفسى بكل السبل كى أبعد خصوماتى السياسية عن ذهنى، وأنأى بمحنتى عن أن تسيطر على تفكيرى وأنا أسجل هذه الأوراق، وهذا بالطبع أمر شاق على النفس البشرية، وبخاصة إذا أحسست أن أيدى الشر قد تكالبت عليها ظلما لتزهقها.. وحمدت الله أننى انتصرت على نفسى.

أسأل العلى العظيم أن يظهر كلمة الحق، ويزهق الباطل، وينير بصيرتنا ، ويطهر نفوسنا من الحقد، ويثبت أقدامنا ، حتى يتكاتف المخلصون لخدمة وطنهم والعمل على تقدمه ورقيه.

والله ولى التوفيق،

القاهرة فى أول مايو سنة ١٩٨٠

صلاح محمد نصر

Evolution of Revolutions

With oaths, with firm resolution, revolutionary movements rise up, All the team with equal faith and courage towords the gool hurry up. Once the gool is scored upstarts begin, like swallows in darkness appear, with plots against fellowship they dare to reap the ripe pear.

Once the agressors hold the rein of the offensive leadership.

They hurry in meanness to get rid of their sincerest friendship.

Like fires after burning all kinds of fuel existing around,

Revolutions begin to intrigue against faithful supporters with endless bound.

The cry of liberty , fraternity, equality and sound principles become hatful sounds,

Dungeons and Seaffolds prepared by the aggressors for their noblest opponants around.

Revolutions always obey the law of nature since life on earth began,.

Life kills life and the survival for the most aggressive man.

Moh . Nasr Elnigomy

11 . Nov . 1967.

ترجمة عربية للقطعة الشعرية الانجليزية

تطور الثورات

بقسم لا يحنث، وبتصميم راسخ تهب الثورات..

ويهرع الفريق كله نحو الهدف المنشود بإيمان وشجاعة متساويان..

ولكن ما أن يتحقق الهدف حتى يظهر المتسلقون فى الظلام كالخفافيش..

يندفعون بالمؤامرات على الرفاق لجنى الثمرة الناضجة..

وما أن يمسك البغاة بعناق القيادة الباغية..

حتى يسرعوا فى خسة للتخلص من أوفى الأصدقاء..

مثل النار بعد أن تأتى على كل ما حولها..

تبدأ الثورات بالدس لأخلص الأعوان بوثبة لا حد لها..

وتصبح صيحات الإخاء والحرية والمساواة والمبادئ السامية أصواتا كريهة..

ويعد البغاة السجون والمشانق لأنبل المعارضين حولهم..

فالثورات دائماً تخضع لقانون الطبيعة منذ وجدت الحياة على الأرض، الحياة تقتل الحياة والبقاء لأشد الناس بغيا.

مذكرات صلاح نصر
الجزء الأول

1

ذكريات الصبِّى والشباب

دار الخيّال

طفولتى وصباى

نشأت من أسرة ريفية المنبت تدعى النجومى، وإن كنت قضيت أغلب حياتى فى المدينة.. لم أنقطع عن القرية، إذ كنت أقضى فترة الصيف كله فى أحضان الريف.

يقول أبى فى أوراقه التى تركها، أن الأسرة نزحت من الجزيرة العربية بعد الفتح الإسلامى، واستقر المقام لبعضها فى شبرا البلد، ونزل آخرون ببلدة «أوليلة» مركز ميت غمر.. وتنتمى الأسرة لقبيلة عربية تدعى خزامة، وحينما نزحت إلى مصر عرفت باسم أسرة الشويخ نسبة إلى ولى الله الشيخ محمد الخزامى المدفون فى ضريحه ببلدة أوليلة وملحق بالضريح مسجده الذى أقيم مكان منزل الأسرة بعد انتقالها للإقامة بقرية سنتماى.. وتعتبر الأسرة الشيخ محمد الخزامى جدها الأكبر.

وحدث أن أحد الأجداد نقل إقامته إلى قرية سنتماى لأن الاتصال بالأرض الزراعية المملوكة له فى سنتماى أسهل اتصالا بها من أوليلة، ولايزال فرع من الأسرة يقيم بقرية أوليلة باسم أسرة زايد، أما الذين نزحوا إلى سنتماى فظلوا يحملون لقب الشويخ.

وفى عهد محمد على ظهرت حركة مقاومة له فى المنطقة لتمنعه من إرسال جنود مصريين لمحاربة إخوانهم المسلمين فى الغزوات التى شنها محمد على فى بلاد العرب وسوريا، والسودان وكان أحد زعماء حركة المقاومة جدنا سيد أحمد هلال الشويخ، وتحصنت حركة المقاومة فى بلدة كفور نجم من أعمال مديرية الشرقية.. واستمرت الحركة حتى انتهاء حروب محمد على عام ١٨٤٠، فعاد الجد سيد أحمد إلى سنتماى وعرف منذ ذلك التاريخ باسم سيد أحمد النجومى.

ولقد أنجب هذا الجد أربعة أبناء من بينهم جدى لأبى المرحوم الحاج نصر النجومى، وكان شيخ بلد وصهر العمدة.. وكان ميسور الحال فلا هو بالثرى البطر ولا هو بالمعوذ المحتاج.

ولدت فى فجر الثامن من أكتوبر عام ١٩٢٠ فى قرية سنتماى، وكان أبى المرحوم محمد نصر النجومى أول من خرج من القرية إلى العاصمة ليحصل على تعليمه الثانوى ثم العالى.. إذ التحق بالمدرسة التوفيقية الثانوية، ثم انتقل منها إلى مدرسة المعلمين العليا ليحصل على إجازة التدريس عام ١٩١٥، وتدرج فى وظائف التعليم حتى أحيل إلى التقاعد عام ١٩٥١ لبلوغة السن القانونية للتقاعد، وكان فى ذاك الوقت مراقبا للتعليم.

أما أمى فهى من قرية «دنديط» التى تبعد عن قرية أبى بما يقرب من كيلو مترين، وقد نشأت فى أسرة الجندى التى ظلت محتفظة بمنصب العمودية أكثر من ربع قرن من الزمان.. كان جدى لأمى شقيق العمدة، وكان ميسور الحال ويملك نصابا من الأرض يزيد قليلاً عما كان يملكه جدى لأبى.

كانت أجمل ذكرياتى تكمن فى رحلة الصيف.. إذ كان أبى يقوم بأسرته برحلتين كل عام.. رحلة الصيف ورحلة الشتاء.. فما أن تنتهى السنة الدراسية حتى يسرع أبى إلى القرية لنقضى فيها إجازة الصيف الدراسية الطويلة التى كانت تمتد إلى أربعة شهور.. فما تنقضى هذه الشهور الأربعة حتى نستعد لرحلة الشتاء... حيث نعود إلى قواعدنا فى المدينة، ليستأنف أبى عمله، ويستأنف أبناؤه دراستهم.

كنت أكبر إخوتى، ولذا كنت أثيراً عند أبى وأمى، شأن الولد البكر فى أية أسرة مصرية.. ومع ذلك فقد فرض علىّ هذا الوضع الذى لا شأن لى به، إحساسا بمسئولية تجاه إخوتى فى سن مبكرة.

تلقيت تعليمى الابتدائى فى مدرسة طنطا الابتدائية، أما تعليمى الثانوى فقد تلقيته فى ثلاث مدارس: طنطا الثانوية، وقنا الثانوية، وبنباقادن الثانوية بالقاهرة، ويرجع ذلك إلى أننى كنت أنتقل مع أبى كلما انتقل من مدينة إلى أخرى.

وهكذا أجد نفسى نشأت فى بيئة من الطبقة الوسطى، أو ما يطلق عليها البورجوازية الصغيرة.. لم أشعر بجوع أو حرمان، وفى الوقت نفسه حمانى ربى من بطر الأثرياء.

أمضيت طفولتى وصباى فى مدينة طنطا، وكان أبى وأمى متدينين، لاتفوتهما صلاة، ولا يسهو عليهما أداء فروض الدين، ولذا شببت أنا وإخوتى فى بيئة متدينة، تحرص على الصلاة والصوم والزكاة وغيرها من الفروض.

وعلى الـرغـم من أننى لا أجـيد الرسـم فـقد استهوتـنى الرسوم والصـور الجميلـة منذ طفولـتى، وبخاصة صـور الطبيعـة.. ولذا دأبت على اقتـناء مجموعـة من صور الطبـيعة والإنسان والحيوان.. وكان أبى شغوفاً بتصوير أسرته كل عام عند مصور أرمنى شهير فى مدينـة طنطا، فهـويت التصوير الفوتوغرافـى وأنا فى السابـعة من عمرى.. وفـى يوم ما ابتكـرت آلة تصوير مـن علب الكرتـون الفارغة.. وبالـطبع لم يكـن لها أية علاقـة بآلة التصـوير أكثر من الـشكل.. وحينـما رآنى أبى وأنا أتـخيل التقـاط الصور، فاجأنـى بآلة تصوير حقيقية ثمنها اثنا عشر قرشاً لاغير - كان ذلك عام ١٩٢٧.

وفرحت بهدية أبى، ومازلت أتذكر طرازهـا.. كانت تسمى «نورتون»، وكانت عبارة عن صندوق صغير فـى حجم قطعة الصابون وصورها التى تنـتجها مقاس ٣٥ مم، وكان الفيلم الذى يـستخدم لها لايتعدى ثمنه عـشرة مليمات، ومنذ هذا اليوم هـويت التصوير الفوتوغرافى، وتطورت هوايتى حتى أصبـحت أصور بأحدث آلات التصوير الفوتوغرافى والسينمائى، ولاتزال هذه الهواية محببة إلى نفسى حتى اليوم.

وحينما أهدانى أبى أول آلة تصوير قال لى: هذه هدية لك، أما نفقات هوايتك فدبرها من مصروفك اليومى.

كان أبى قد عودنى منذ الصغر أن أتحمل جزءاً من النفقات ولو يسيراً، وكان يرمى من وراء ذلك أن أتعلم كيف أدبر نفـسى بالمصروف الذى كنت أتسلمه صباح كل يوم.

وكانت أمـى هى التى تسـلمنى مصروفـى اليومى، وأنا ذاهـب إلى المدرسة الابتـدائية صباح كل يوم.. كان قـدره قرش صاغ أى عشرة مليمات، وهو مـبلغ لا بأس به فى ذاك الوقت، فقوته الشرائية حينئذ كانت تعـادل قوة شراء ثلاثين قرشا اليوم: وعدلت ميزانيتى لأشبع هوايتى، فكنت أحرم نفسى من بعض المتع لأشبع هوايتى.

وفى مرحلة دراستى الابتدائية، أذكر حادثاً كان له تأثير مباشر على مسلكى فيما بعد، إذ حضر إلينا فى مدينة طنطا من القرية بعض أبناء عمومتى الذين كانوا فى سن الشباب، ليشاهدوا مـولد السيد أحمد البدوى علـى عادة أهل الريف.. وتعلقت بـهم - وكنت فى العاشرة مـن عمرى - لأصحبهـم إلى ساحة المولد.. ووافـق أبى ومنحنى خـمسة قروش. وبالطبع شاهدنـا الألعاب المعروفة فى الموالد.. وعند لعبة «الأطـواق» وقفت أتأمل الناس وهى تقذف أطواقا صغيرة على هدايا رصت علـى منضدة أمامهم.. ومن كان يستطيع أن يحيـط الطوق بإحـدى الهدايا يـفوز بها.. وقـررت أن أجرب حظى فـربحت هديـتين،

وفرحت بهما.. ولما عدت إلى المنزل رآهما أبى فى صباح اليوم التالى، وسألنى كيف أمضيت الليلة السالفة.. فما أن ذكرت له لعبة الطوق، حتى نهرنى وأخذ يشرح لى أن هذا هو الميسر بعينه الذى حرّمه الله.. وبأسلوب تربوى لايزال عالقا فى ذهنى حتى اليوم، أخذ يشرح لى فى بساطة مضار هذا السبيل.

وكان لهذا «الدرس» أثر كبير فى حياتى فلم أقرب هذا الأمر طوال حياتى.

ثمة حادث آخر انطبع فى ذهنى طوال سنى عمرى.. ففى السابعة من عمرى رأيت أبى وأمى تذرف عيونهما الدمع.. فاستبد بى شىء من خوف وقلق، ووقفت أمامهما واجما.. وسألت أمى عن سبب بكائهما فردت فى أسى: سعد باشا مات.. عدت فسألتها فى سذاجة: أهو قريبنا؟.

وتدخل أبى فى الحديث فقال: إنه قريب كل مصرى وكل مصرية.. سألته ببراءة الأطفال: وكيف كان ذلك؟.. قال أبى محاولا أن يشرح لى بأسلوب بسيط: سعد باشا زغلول رئيس المصريين، وهو المسئول عنهم جميعا، وعن حمايتهم من الإنجليز المحتلين بلادنا، والذين يسلبون خيراتنا، ويجعلوننا نسير فى حياتنا وفقا لمشيئتهم.

وبالطبع لم أفهم أبعاد ما يريد أن يقوله أبى فعدت أسأله:

أليس لدى هؤلاء الإنجليز خيرات ليسرقوا خيراتنا؟

أجاب والدى: لو قابلك صبى أكبر منك سنا وأقوى منك بنية واغتصب مصروفك اليومى عنوة فماذا تفعل؟

قلت: سأحاول أن أسترد منه نقودى.

قال والدى: قد لا تستطيع استرداد نقودك منه لأنه أقوى منك، وهؤلاء الإنجليز مثل هذا الصبى الذى سلبك مصروفك عنوة..قاموا بالهجوم على مصر غدراً، وأقاموا على أرضها رغم أنف المصريين، وبدأوا ينهبون خيراتنا من حبوب وقطن وكل ما تنتجه أرضنا ليستمتعوا بها.

قلت: إذن فهم لصوص.

أجاب والدى: لايختلفون عن اللصوص فى شىء.

وكانت الصحف والمجلات هى أداة الإعلام الوحيدة الميسرة لجيلنا فى عمرى هذا، وحتى بعد افتتاح الإذاعة، لم يكن لها دور فعال فى بدء نشأتها، ولذا كان دور الإعلام فى توعية الناس حينئذ ضعيفا، وبخاصة أن نسبة كبيرة من السكان كانوا أميين.

كان أبى يحرص على أن أقرأ صحيفة الأهرام، وكان يوجهنى فيما أقرأ. وكان الحديث الذى دار بين والدى وبينى قد أثار فى نفسى حب الاستطلاع، فدأبت على سؤال والدى عن الإنجليز والزعماء.. وكان أبى فى ذاك الوقت مدرسا للتاريخ فى مدرسة طنطا الثانوية، فأخذ يشرح لى بأسلوب بسيط يتناسب مع سنى دور سعد زغلول فى الحركة الوطنية.. وتعلقت بشخصية سعد زغلول فى سن مبكرة، ويرجع الفضل فى ذلك لأبى، الذى كان يعتبر سعد زغلول مثلا أعلى فى الوطنية والكفاح.

وكانت رحلة الصيف إلى سنتماى - قرية أبى - شيئا مشهودا لى.. فالأسرة يستعد كل أفرادها للرحيل.. أبى وأمى مشغولان فى إعداد الهدايا التى سيحملانها إلى ذويهما فى القرية.. وكان من عادة أبى أن يحمل معنا هدايا رمزية من مدينة طنطا، فهذا جوال كبير من الحمص، وهذا صندوق كبير من الحلوى التى اشتهرت بها مدينة طنطا، وهذه بعض الثياب المزركشة التى تبهر أعين الفلاحات، مع بعض أدوات الزينة الرخيصة من أساور وخلاخيل التى كان يتحلى بها نساء الريف.

وتبدأ رحلة الصيف بسيارة تنقلنا من مدينة طنطا، حتى مدينة زفتى ثم نعبرفرع دمياط فى قارب صغير إلى مدينة ميت غمر حيث نستقل سيارة أخرى إلى قريتنا.. وما أن تصل السيارة إلى أطراف القرية ويسمع الأهالى نفير السيارة، حتى يهرع الناس من دورهم يحيوننا، فى عيونهم بهجة، وعلى شفاههم بسمات.. حتى إذا وصل الركب إلى دار جدى، نجد الأهل قد اصطفوا لاستقبالنا.

كنت حريصاً فى هذه الرحلة على أن أبتاع بعض الهدايا الصغيرة لأترابى، كما كنت أحمل معى لهم كرة قدم جديدة، فقد كونت مع هؤلاء الأصدقاء فريق كرة قدم، وكنا ننتظر بدء الصيف، ليجتمع شمل الفريق ويبدأ التدريب على أرض جرن يمتلكه جدى، وكان ثمن الكرة لايتجاوز عشرين قرشا.

وكان أصدقائى الصبية مختلفى المشارب متباينى الحرف، فمنهم الطالب ومنهم الفلاح ومنهم صبى الجمال، ومنهم صبى الترزى أو صانع الأحذية.. كانوا اثنى عشر فرداً، جمعتهم كرة القدم فى رباط المحبة والإخاء.

وقد ظل هذا الفريق منتظما على مر السنين، حتى ذهب أفراده مع الأيام لكسب

قوتهم، فمنهم من ترك القرية بعد انتهاء تعليمه وعين فى إحدى الوظائف، ومنهم من غادر القرية ليعمل فى إحدى الحرف، ومنهم من انشغل بزراعة الأرض أو ما شابه ذلك.

ولقد توطدت العلاقة بين أعضاء فريق كرة القدم هذا فأنشأنا فرقة تمثيل صغيرة، كان يقوم بعض أفرادها بأداء ديولوجات ومنولوجات بسيطة فى أرض الجرن، وكان البعض يقوم بأدوار تمثيلية صغيرة.. وكنا نختار الليالى القمرية، حيث يسطع القمر بنوره الفضى، فيضفى على المكان بهاءً وجمالاً.

وكان ما يبهجنى هو هذا الغداء البسيط الذى كان الفريق يتعاون فيه.. كل يحضر من داره نصيبا من طعام، وفى بعض الأحيان كنا نساهم فى شراء بعض الأطعمة المحفوظة من بقال القرية، كل حسب قدرته.. لقد جمعت الألفة والمحبة بين هذا الفريق، فلا زميل يستعلى على زميله، ولا أحد من هذه الجماعة يحس بشعور النقص... الكل سواسية.

وكان يستهوينى جمال الريف الهادئ، فها هى الترعة التى تمر أمام دارنا وتشق وسط القرية، ثم تلف حولها فتجعلها كالجزيرة خضراء عائمة.. وها هى أشجار الصفصاف والتوت تصطف على جانبيها ليحتمى الفلاحون فى ظلالها من هجير الشمس الحارقة.. بينما يسبح البط والأوز فى حبور على مياه الترعة الجارية.

وكان الصباح الباكر أجمل الأوقات بالنسبة لى، إذ كنت أتربع على الأرض على حافة الترعة وقد أمسكت بسنارتى لأصطاد سمكا صغير الحجم لايسمن ولايشبع من جوع ولكن كم كانت بهجتى حينما كنت أشد بوصة السنارة وقد اشتبكت بها سمكة صغيرة فى حجم إصبع اليد... لقد علمتنى هذه الهواية الصبر والإصرار، فكثيرا ما كانت السمكة الماكرة تبتلع الطعم ويقطع الخيط، فيخرج الخيط بدون الشص، فأعاود الكَرة وأضع شصا آخر... وتستمر المعركة بينى وبين الأسماك، محاولا فى كل مرة أن أخفى الشص بشكل معين.

وتعلمت من القرية أشياءً كثيرة أصبحت راسخة فى ذهنى، لم تغير منها بهرجة المدينة، ولا حتى ما تلقيته من علم أو ما قرأته فى كتب، أو ما شاهدته فى رحلاتى الغفيرة إلى دول العالم الكثيرة.

كان لقريتى بالذات الفضل الأول فى رسوخ هذه العادات فى ذهنى.. لقد عرفت

قريتي التعاون قبل أن ينتشر بين أهل الفكر فى مصر.. فكان بها منذ أكثر من نصف قرن جمعية تعاونية كانوا يطلقون عليها النقابة وقد ساهم فيها كل فلاح. وكانت هذه النقابة تقوم بإمداده بالسماد والبذور، وتنتظر موعد الحصاد ليسدد كل فلاح ماعليه، فضلا عن أنها كانت تقوم بخدمات زراعية للفلاحين تشابه ما يقوم به اليوم رجال الإرشاد الزراعي.

وكان بالقرية مَضيفتان للأفراح والمآتم أقامهما الأهالى بجهودهم الذاتية، فكان أهل الفقيد لايتكلفون شيئاً أكثر من شراء كفنه.. وكان أهل القرية يتعاونون جميعاً لضيافة المعزين من أهالى القرى المجاورة.. كانت كل دار ترسل صينيتها إلى المضيفة وعليها ألوان كثيرة من الطعام.. كل حسب قدرته.. أما فى الأفراح فكان «النقوط» واجبا قبل أن يكون مجاملة، ويُعد دَينا لابد من رده فى مناسبة أخرى.. كان هذا النقوط يُعد بمثابة تعاون من أهل القرية، يخفف عن صاحب العرس ما تكبده من مصروفات الإعداد للزواج.

وتعلمت من أهل قريتي البساطة والسماحة والتسامح والمروءة.. إننى مدين لقريتي بأشياء لاتعد ولا تحصى، ولا أملك إلا أن أكون وفيا لها.

تأثري بأبي وأمي

ولقد تأثرت بشخصيتين فى صباى وشبابى تأثرا بالغا.. شخصية أبى وأمى.. أما أمى فقد فقدتها وهى فى ريعان شبابها، وكنت لا أزال فى السابعة عشرة من عمرى كانت قد تجاوزت الثلاثين بقليل، إذ تزوجت فى الرابعة عشرة من عمرها على عادة أهل الريف.. وكانت أمى صديقة لى، أتحدث معها فى شئونى، وكانت توجه النصح لى فى رقة وحنان، وتسدى عطفها إلى.. كانت لى بمثابة النور الذى ينير طريقى.. وكان أجمل ما فيها حبها لأهل القرية.. كان بيتنا فى المدينة لايخلو يوماً من ضيوف القرية، وكانت بارة بأهلها وأهل زوجها، فلما انتقلت إلى رحمة الله ساد القريتين حزن وأسى عليها، لم أشهده من قبل.

كان موت أمى صدمة كبيرة لى ولإخوتى.. لقد عرفت لأول مرة فى حياتى ما هو الموت.. هذا الشيء الكريه الذى ينقض على الأسرة، فيفرق بين أحبائها بلا عودة، .. وما حزنت فى حياتى مثل حزنى عليها.

كنت فى السابعة عشرة من عمرى أنتظر ظهور نتيجة شهادة الدراسة الثانوية القسم الأول، أو ماكان يطلق عليها «الثقافة».. وكانت أمى ترقد فى فراشها منذ سنة تعانى من مرض السرطان الخبيث.. وإذ ببائع الصحف ينادى صباح يوم على «نمر التلامذة» .. إنها نتيجة امتحانى.. وفى لهفة أبتاع صحيفة الصباح وأجد رقم جلوسى بين الناجحين.

وأهرع أول ما أهرع إلى أمى لأبشرها بنجاحى، وكانت تنتظر النتيجة بفارغ الصبر، فأصدم بأروع ما صدمت فى حياتى.. دخلت حجرتها أبشرها بنجاحى لحظة توديعها للحياة، ولم أكن أدرى أنها ستفارق الحياة بعد دقائق.. كان وجهها الأبيض وقد تورد يشع نوراً، ولم يبد على وجهها النضر أى أثر لمرض.

وما أن سمعت أمى بنبأ نجاحى حتى احتضنتنى وقالت: الحمد لله.. الله معك. كانت ترقد على فراشها، بينما جلست بجانبها إحدى قريباتها.. ومامرت دقائق معدودة حتى كانت أمى قد لفظت أنفاسها، وسكتت إلى الأبد.

ولم أعرف أنها ذهبت إلى العالم الآخر، إلا بعد أن سمعت من كان بالبيت يصرخ أو يبكى.. كان أبى يقف فى غرفة مجاورة مع جدى لأمى ورأيتهما يبكيان.. وإخوتى الصغار لايدركون من الأمر شيئاً.

كان موت أمى أول نكبة أُصاب بها فى حياتى.. كنت أحس أن الحياة لم يعد لها طعم بدونها.. أصبت بحالة من الاكتئاب النفسى كادت تفتك بى، لولا أن عوضنى أبى من حنانه وحبه ما افتقدته بوفاة أمى، ولولا أن وهبنا الله، منحة النسيان التى بدونها ما تحملنا مصائب الزمان.. وأحسست بعد موت أمى بمسئولية كبرى نحو إخوتى.. شعرت أننى الأخ الأكبر ولابد أن أكون لإخوتى صدرا حنوناً.. وكان لموت أمى أثر على تكوينى، إذ كان أول درس فى حياتى لاختبار صلابتى.

أما أبى ـ رحمه الله ـ فكان مثال الأب الرءوف الصابر الذى يدرك رسالته نحو أبنائه.. لم يقصر مع أبنائه فى أى شىء، وكم كدّ وتعب لإسعادهم.. كان أبى شفوقاً حازماً.. أذكر حادثا لاتزال ملامحه عالقة فى ذهنى.. كنت فى السنة الأولى الثانوية بمدرسة طنطا الثانوية.. وكان يدرس لنا اللغة الإنجليزية مدرس إنجليزى يدعى مستر جون.. كان متعجرفا صلفاً، فاتفق تلامذة الفصل أن يلقنوه درسا.. كان الوقت ربيعيا،

وكان قد ارتدى بذلة بيضاء ناصعة من التيل الأيرلندى.. وكانت حصة إملاء.. فكان يمر بين المقاعد أثناء إملائه القطعة.. وينظر إلى كراساتنا.. اتفقنا أن نذر المداد الأسود عليه بأقلامنا.. وجاء دورى فأخذت ريشتى وذررت المداد على سترته بينما كان يمر بجانبى.. وفجأة قهقه الطلبة بصوت عال.. فتعجب الرجل وأدرك ما حدث.

وخرج مستر جون فورا من الفصل، واستدعى ناظر المدرسة الأستاذ أمين كحيل وفورا قرر الناظر استدعاء أولياء أمورنا.. ووضع قراره بأن يقوم ولى أمر كل تلميذ بضرب ابنه فى حجرة الناظر أمام المدرس الإنجليزى، وبأن يدفع أولياء الأمور ثمن بذلة جديدة للمدرس.. وجاء إلى المدرسة أولياء أمور الطلبة.. كان أبى مدرسا بالمدرسة فكنت أول من وقع عليه العقاب.. وأوسعنى أبى ضربا.. لم يكن قد ضربنى من قبل، ولم يضربنى قط فى حياته سوى هذه المرة.

وعدت إلى البيت بعد انصراف المدرسة.. ورفضت أن أتناول طعامى.. وحاولت أمى إقناعى فأصررت على الرفض.. وشعرت أن ثمة صراعاً يعتصر أبى من أجلى، ولكنه أمسك عواطفه، وفى اليوم التالى صالحنى وأفهمنى خطأ ما قمت به.

كان أبى يُضرب به المثل فى النزاهة.. وكان حريصاً دقيقاً فى عمله، فكانت غرفة مكتبه من المناطق المحرمة علينا جميعا.. وفى يوم من الأيام لاحظته يغلق حجرة مكتبه على نفسه.. كان يضع أسئلة امتحان.. وما أن انتهى منها حتى حفظها فى أحد أدراج مكتبه وأغلقه بالمفتاح ثم وضع المفتاح فى جيبه.

وهناك قصة مازالت راسخة فى عقلى حتى اليوم.. كنت فى ذاك الوقت فى الصف الثالث الثانوى بمدرسة قنا الثانوية، وكان أبى وكيلاً للمدرسة ومدرساً أول للمواد الاجتماعية بها.. وكان بعض الموتورين من ناظر المدرسة الأستاذ محمود زكى قد أرسلوا شكاوى إلى مكرم عبيد سكرتير حزب الوفد وهو من أبناء قنا، يتهمون فيها ناظر المدرسة بتسريب أسئلة امتحان النقل.

وحضرت إلى المدرسة لجنة تحقيق.. وفى مثل هذه التحقيقات يصعب إثبات البرهان للبراءة أو الإدانة.. ولكن جاء البرهان المبين بالبراءة.. كان أبى هو المشرف على وضع

امتحان المواد الاجتماعية فى جميع سنوات الدراسة.. فجاء بأوراق إجاباتى فى التاريخ والجغرافيا وكانت من أقل النمر التى حصل عليها الطلبة.. كان استعدادى الدراسى رياضيا وكانت درجاتى فى الرياضيات والعلوم متفوقة.

وتنفس الناظر الصعداء، فقد نجا من المكيدة.. وأشادت اللجنة بنزاهة وأمانة العاملين بالمدرسة، ورفعت اللجنة تقريرها إلى الوزارة.

وبعد سنين استدعى والدى إلى وزارة المعارف لوضع امتحان فى مادة التاريخ فى شهادة الدراسة الثانوية، فاعتذر أبى للأستاذ عوض إبراهيم وكيل الوزارة على أساس أن أخاً لى كان من ضمن المتقدمين للامتحان، ولكن وكيل الوزارة أصر على أن يضع أبى أسئلة الامتحان وقال له: إن نزاهتك مشهود بها فى الوزارة.. وذكَّر والدى بحادث قنا.

تعلمت من أبى النزاهة والتسامح، وقد غرس أبى فى منذ الصغر حب الاطلاع.. كان يقول لى دائما ليس هناك فرق بين الناس سوى فى درجة العلم الذى حصلوه.. وكان يشجعنى على قراءة كتب غير الكتب المدرسية... وكان والدى يقرأ كثيرا، فتشبعت هذه الهواية فى نفسى.. وكان أبى يقرض من الشعر بالإنجليزية.. ومع أننى كنت لا أفهم فى صباى ما يكتب، فقد استهوتنى القطع التى كتبها حينما نضجت.. كان يكتب بإحساس صادق، وشعور مرهف، وكان أبدع ما أعجبنى تلك القطع التى كتبها فى المحن التى واجهته، وبخاصة ما حدث لى .. كتب عن الظلم الذى تعرضت له.. وكتب يناجينى وأنا خلف الأسوار.. كما كتب عن تطور الثورات.. وعن خداع الحكام .. كتب كل ما أريد أن أعبر عنه.. ولقد احتفظت بما كتبه ليتنى أستطيع نشره يوما ما.

أحمل لمدينة طنطا أجمل الذكريات، فهى المدينة التى شببت فيها، وهى المدينة التى قضيت فيها فترة صباى.. وما أحلى تلك الفترة من عمر الإنسان! فترة لايعرف فيها الإنسان شرور البشر، وخداع الأشرار، ومكر اللئام، ونفاق المتزلفين.. فترة لاتعرف سوى البراءة والحب والصفاء.

وكان الشىء الوحيد الذى يعكر صفو حياتى، أننى كنت أحصل على درجة ضعيفة فى الجغرافيا والتاريخ، فكان أبى يتندر ويقول: باب النجار مخلع.. إذ كان مشهودا لأبى بكفاءته فى مادته.. ولكنه لم يكن يميل إلى أن يدرس لنا مادته، ولم يسمح لى ولا لإخوتى أن نتلقى دروسا خاصة.. كان من مبدأه أن نشق طريقنا بأنفسنا.

والغريب فى الأمر أننى حينما نضجت، وبعد أن انتهيت من دراستى، أصبحت مادتا التاريخ والجغرافيا من أحب المواد إلى نفسى، وتعمقت فى دراستهما على نحو ما سأذكر فيما بعد.

ذكريات عن صعيد مصر

قضيت عام ١٩٣٥/ ٣٦ الدراسى فى مدينة قنا.. ولأول مرة فى حياتى أرى صعيد مصر.. كنت فى السادسة عشرة من عمرى وفى الصف الثالث الثانوى.. وقد قمت بزيارة مدن كثيرة فى الصعيد مع الرحلات المدرسية التى نظمتها المدرسة، ومع فريق كرة القدم الذى كنت عضوا فيه.

زرت أسوان فبهرنى جمالها الهادئ، وخزانها الشامخ الذى تتدفق منه مياه النيل باندفاع مهيب، فتكون قوس قزح بألوانه البهية.. وزرت الأقصر ودندرة وأدفو وكوم أمبو، فتذكرت عظمة تاريخ أجدادنا الفراعنة بما تركوه من آثار تليدة.. وشاهدت بدء نهضة مصر الصناعية فى المصانع القليلة التى كانت قائمة.. كذلك زرت القصير وسفاجة على البحر الأحمر، وأدركت ما يحويه هذا البحر من كنوز وثروات.

ولأول مرة فى حياتى أسمع عن الثأر القبلى بين الأسر.. إذ كانت مدينة قنا يقسمها خور مجرى جاف هو الحد الفاصل بين منطقتين تقطنهما قبيلتا «الحميدات والأشراف» وكان بينهما ثأر قديم استمر لأجيال متعاقبة.. وكان لايجرؤ فرد من القبيلتين المتناحرتين أن يجتاز هذا الخور إلى المنطقة الأخرى، إلا إذا أراد أن يفقد حياته.

وفى مدرسة قنا الثانوية صادفت شخصيتين كان لهما تأثير متناقض على نفسى، هما مدرسا اللغة الإنجليزية، أولهما يدعى مستر كروفورد، والآخر اسمه مستر جونسون.

أما الأول فكان أيرلندى الجنسية، دمث الخلق، فى سن الشباب، ذا روح رياضية، وكان الآخر إنجليزيا قحاً جاوز سن الشباب، صلفا متعجرفا، يتيه دوما بمفاخر الإنجليز، وينظر إلى المصريين نظرة ازدراء.

وجاء حادث أظهر معدن الرجلين.. ففى شهر نوفمبر من عام ١٩٣٥ صدر تصريح «هور» وزير خارجية بريطانيا، الذى أثار فى مصر كلها استياء مريراً وغضباً شديداً، فقامت المظاهرات فى البلاد احتجاجا على هذا التصريح.

وكان تصريح «هور» قد جاء فى أعقاب ظروف الحرب الإيطالية ـ الحبشية ـ بعد أن كان توفيق نسيم رئيس الحكومة المصرية قد أبلغ «هور» وزير خارجية بريطانيا منذ تولى الأول رئاسة الحكومة، بأن الشعب المصرى يريد إعادة دستور سنة ١٩٢٣، وإعادة الحياة النيابية على أساس هذا الدستور، كما أبلغه أن الحكومة المصرية تريد إبرام معاهدة مع انجلترا تحدد مركز كل من الدولتين إزاء الأخرى.

ولكن مرت شهور دون أن يتم أدنى تحرك.. وفى خضم القلق الذى ساد مصر، نتيجة اتهام الشعب وبعض القوى السياسية المعارضة توفيق نسيم بتآمره مع الإنجليز، أصدر «صمويل هور» وزير خارجية بريطانيا تصريحه المشهور، الذى أراد به أن يجبر مصر على قبول نظام يعود بمصر إلى عهد ما قبل استقلالها.

واجتاحت المظاهرات جميع أنحاء البلاد، وخرج طلبة مدرسة قنا الثانوية جميعهم فى مظاهرة صاخبة تهتف بسقوط تصريح «هور»، وبخيانة الإنجليز للقضية الوطنية.

وفى شرفة تطل على ملعب المدرسة الفسيح، كان يقف بعض مدرسى المدرسة، وبينهم مستر كورفورد ومستر جونسون، الأول وقد وضع على رأسه الطربوش المصرى الأحمر، بينما كان يتيه الثانى فى قبعته.

وبعد انتظام الدراسة، كان الطلبة قد قرروا الإضراب عن تلقى دروس اللغة الإنجليزية من مدرسين إنجليز.. ودخل مستر كروفورد الفصل بشوشاً، وبدأ يشرح الدرس، ولكن لم يستجب له أحد من الطلبة.. وفهم الرجل الأمر، فأغلق الكتاب الذى كان يحمله، وبدأ يتحدث معنا فى أمر آخر.. وقال لنا: «فلنناقش الأمر بالعقل.. أنتم معتصمون ضد الإنجليز وأنا لست إنجليزيا.. إننى أيرلندى.. وقضيتنا مع الإنجليز مثل قضيتكم معهم.. إننا أيضاً نطالب بالحرية والاستقلال.. ولكن الإضراب عن تلقى العلم ليس الوسيلة التى تحقق هذا الهدف.. بل العلم هو الذى يساعدكم على تحقيق أهدافكم.

وأخذ مستر كروفورد يحدثنا عن حركات التحرر فى بلده.. وسرعان ما تجاوب الطلبة معه، وأصبح صديقا لهم.. يخرج فى رحلاتهم، ويلعب التنس مع فريق التنس، ويحرص على حضور حفلات السمر التى يقيمها الطلبة.. لقد أحبه الطلبة وتعاطفوا معه.

لقد كان مستر كروفورد ثائرا، وتعلمت منه أشياءً كثيرة.. كان يبغض الإنجليز، وكانت كراهيته لهم واضحة فى علاقاته مع باقى مدرسى المدرسة الإنجليز.

أما مستر جونسون، فقد دخل أحد الفصول، ولما واجهه التلاميذ بالاعتصام، ترك الفصل واستدعى ناظر المدرسة، ولكن ما أن خرج الناظر حتى أخذ يستثير الطلبة، ويحدثهم عن فضل الإنجليز على المصريين فى تعليمهم وتثقيفهم ونقل النهضة البريطانية إلى مصر.. وهاج تلاميذ الفصل وماجوا، فترك الفصل بعد أن هددهم بأنه سيعمل على رسوبهم فى الامتحان.

كان مستر جونسون واجهة قبيحة للإنجليز.. وكان مستر كروفورد سفيرا ناجحاً لبلاده.

كان الأول قد قضى فى قنا خمس سنوات، وعرف عنه أنه يقوم بأعمال مريبة، فهو يخرج فى أيام الجمع والإجازات إلى الصحراء الشرقية، ويقوم بأعمال مسح لها.. وهو يسافر إلى البلاد المجاورة لقنا ويجمع معلومات عنها... ويبدو لى أنه كان أحد أفراد المخابرات البريطانية الذين كانت تبثهم بريطانيا فى الدول تحت ساتر معين لجمع المعلومات التى تحتاجها.

تعلقى بالجندية

وانتقلت إلى القاهرة مع أبى بعد عام قضيناه فى قنا.. والتحقت بمدرسة بنباقادن الثانوية، وروعت بموت أمى فى صيف هذا العام، فتركت فراغا أحسست به على مر السنين.

وقد آمنت بالغيبيات منذ هذه السن المبكرة، إذ رأيت فيما يراه النائم قبل موت أمى بشهور رؤيا صادقة.. رأيت صورة طبق الأصل لما حدث حينما وافاها الأجل.. رأيتها وهى تودع الدنيا فى اللحظة الأخيرة من حياتها.. ورأيت مأتمها وجنازتها، ورأيت النساء اللاتى كن يولولن ويندبن.. لم يكن هناك ثمة تغيير حتى فى صور الناس.. إنهم ذاتهم الذين رأيتهم يوم وفاة أمى.. ولم أكن أعرف الكثير منهم من قبل.

وزاد من إيماني بالرؤيا ما رأيته بعد ذلك في سني عمري على فترات متباعدة، كنت أرى أشياء في منامي تحدث لي بعد فترة دون أدنى اختلاف، وهنا أريد أن أفرق بين ما أشاهده من رؤيا، وبين أضغاث الأحلام التي تنتابني كما تنتاب أي إنسان.

إنني أحس في الرؤيا كأن روحي تتركني أثناء نومي، وتستبق الزمان والمكان، فترى ما يريد ربي أن تلم به روحي.. ولقد عززت الرؤيا من إيماني بالله، وجعلتني أحس بأشياء كثيرة مما وراء الطبيعة.

كنت قد بلغت السابعة عشرة من عمري، وحصلت على شهادة الدراسة الثانوية القسم الأول.. وبدأت أفكر في الكلية التي سألحق بها.. كان والدي يحثني على أن ألتحق بكلية الطب بعد أن أحصل على شهادة إتمام الدراسة الثانوية القسم الثاني بعد عام، وكان لدي الاستعداد والرغبة لهذه الدراسة، لولا أن تغير فكري فجأة في صيف هذا العام.

كان لي عم رحمه الله، المرحوم الصاغ عبد الله نصر الذي توفي في شبابه، وكان يكبرني بسنوات قليلة .. وكان لي بمثابة أخ وصديق عزيز.. كان في ذاك الوقت ضابطا حديث التخرج من الكلية الحربية وكنت أرى فيه مثلا أعلى للشهامة والوفاء والصدق والأخلاق النبيلة.. وكان لتقارب عمرنا أثر في علاقتي الوطيدة به.. فقد كنت ألجأ إليه في مشاكلي، وكنت أحس أن ثمة شيئاً يربطنا أقوى من رباط العمومة .. كان باراً بأهله، يتفاني في صداقته، ويقدس الوفاء.. كان صورة ناطقة للرجل السوي.

ومن ثم بدأت رغبتي في أن أكون ضابطا في الجيش مثله.

دعاني عمي بعد وفاة أمي لقضاء شهر من إجازة الصيف معه في قرية «بهيج» بالصحراء الغربية، كي يخرجني من حزني على أمي.. كان حينئذ قائد فصيلة من الهجانة تتبع سلاح الحدود.. وكان يعسكر بالفصيلة بالقرب من قرية «بهيج» على بعد نصف ساعة من الإسكندرية، ولاتبعد عن شاطئ البحر الأبيض بأكثر من ثلاثة كيلو مترات.

وهناك شاهدت الحياة العسكرية لأول مرة في حياتي.. البروجي ينفخ في بوقه في الصباح الباكر آمراً الجنود كي ينهضوا من سباتهم.. ثم ينفخ في البوق مرة أخرى كي يتناولوا الشاي والإفطار.. وبعد فترة أخرى تسمع نفخا آخر يجمعهم لطابور الصباح.. كل نفخة مختلفة عن الأخرى في نغمتها وفي طولها.. والجنود تعودوا عليها ووعوها.

وأطل من شرفة غرفتى على ميدان الطابور الفسيح الذى يتوسطه علم مصر الكبير الأخضر ذو الهلال وثلاثة نجوم، فأستمتع بما يقوم به الجنود من تدريبات عسكرية أو رياضية.. لقد أحببت هذه الحياة، وأخذت تتأصل فى نفسى.. وأحببت الحياة فى الصحراء، فما أجملها فى ليلة قمرية حينما يشع البدر نوره الفضى على الرمال فيحولها إلى ذرات من لجين، بينما الصمت يعم المكان، فلا تكاد تسمع نغمة ولا نأمة.

وطلبت من عمى أن أشترك مع الجنود فى طابور الصباح، فجاء إلىَّ بملابس جندى هجانة، واشتركت معهم فى الصباح.. وفى بعض الأحيان كنت أخرج معهم فى دوريات على الهجين.. وكانت متعتى الكبرى أن أمتطى هجيناً يركض بى عبر الصحراء الشاسعة، فأدركت لماذا أطلقوا على الجمل: سفينة الصحراء.

وكانت قرية «بهيج» من أجمل الأماكن التى مازالت لها ذكرى فى حياتى، لقد أنشأ فيها بعض الأجانب المقيمين بالإسكندرية بساتين غناء، وشيدوا داخلها فيللات صغيرة أنيقة، جمعت بين الذوق الرفيع والفن البسيط.

وبهرتنى هذه الحدائق التى بدت كواحات خضراء وسط صحراء جرداء.. ولاحظت أن جميع أصحابها من الأجانب، فلم تستهو المنطقة مصريا واحدا. لقد جعل هؤلاء الأجانب من الصحراء القفر جنات تشتهيها الأعين، وتسر الناظرين.. وتمنيت فى تلك اللحظات أن يكون لى قطعة صغيرة فى هذه المنطقة..بضعة قراريط.. من الأرض.. كوخ بسيط يوفى مستلزمات الحياة.. لقد أحببت حياة الصحراء ولم أقض بها أكثر من شهر من الزمان.

الالتحاق بالكلية الحربية

وجاء عام ١٩٣٧/ ٣٨ الدراسى وأنا أتاهب للشهادة الثانوية القسم العلمى.. وهلَّ الصيف وقد أعلنت النتيجة كما تتوقعها إدارة المدرسة كل عام، فمدرسة بنباقادن الثانوية كانت نتائجها فى الشهادة الثانوية مائة فى المائة على مر السنين الطويلة.. لقد كانت المدرسة مزودة بمجموعة من أكفأ المدرسين منذ أن كانت تابعة للأوقاف الملكية، وكانت تتنافس دائماً مع زميلتها مدرسة الخديوى إسماعيل فى نتائج الشهادات الدراسية.

كانت الكلية الحربية هى الهدف الأول أمامى.. ولكن لم يكن من اليسير دخول الكلية الحربية دون وساطة على مستوى عال.. وكنت أمت بصلة قرابة إلى الفريق عثمان المهدى رئيس هيئة أركان حرب الجيش السابق، وكان حينئذ ياور الملك فاروق برتبة القائمقام.. وطلبت من والدى أن يتصل به للتوصية علىّ فى كشف الهيئة الذى يعقد لاختيار الطلبة الذين اجتازوا فحوص الكشف الطبى، واختبارات اللياقة البدنية.

ولكن والدى كانت لدية رغبة شديدة فى أن ألتحق بكلية الطب، فتظاهر بأنه سيحقق رغبتى، ووعدنى بأن يتصل بعثمان المهدى بعد نجاحى فى الكشف الطبى.

وطلب أبى منى أن أقدم صورة من أوراقى إلى كلية الطب من باب الحيطة.. وفعلا قدمت أوراقى بها وقبلت.. وكانت مصروفات هذه الكلية وتكاليفها تتعذر على كثير من الناس، فقد كانت المصروفات ستين جنيها وهو مبلغ لم يكن بالبسيط.

وفى الوقت ذاته قدمت أوراقى فى الكلية الحربية، واجتزت إجراءات الكشف الطبى، واختبارات اللياقة البدنية، فقد كنت أجيد لعبة التنس، وأمارس لعبة كرة القدم مع فريق المدرسة.. كما كنت أجيد السباحة التى كانت شرطا أساسيا لدخول الكلية الحربية.

وجاء موعد كشف الهيئة .. وكانت اللجنة التى شكلت له تتكون من اللواء إبراهيم خيرى وكيل وزارة الحربية رئيسا وعضوية كل من اللواء محمد صادق قائد قسم المحروسة واللواء حافظ عاطف رئيس إدارة الجيش، واللواء محمد فتوح مدير الكلية الحربية.. وكان البكباشى عمر طنطاوى أركان حرب الكلية يعمل سكرتيرا لهذه اللجنة.

وكان أبى لايرحب بقبولى فى الكلية الحربية، ولذا لم يتصل بعثمان المهدى، وأحسست بذلك فلجأت إلى عمى، وكان قد عمل ضابطاً مع كل من اللواءين حافظ عاطف ومحمد فتوح مدير الكلية، فوعداه خيراً.

كان على كل طالب أن يدخل أمام اللجنة، فيقوم سكرتير اللجنة بقراءة اسم الطالب، واسم أبيه ومهنته.. وبعد ذلك تقوم اللجنة بتوجيه بعض الأسئلة إلى الطالب، ثم تصرفه.

ومن الطريف أننى أحسست صباح يوم كشف الهيئة أننى لن أقبل فى هذه الدفعة، فقد رأيت أعداداً غفيرة من الطلبة المتقدمين ذوى أجسام طويلة، عريضى المناكب، بينما كنت نحيفاً، قليل الجسم.

وكنت أترقب دورى، وكان الطلبة يدخلون إلى القاعة التى تجتمع فيها اللجنة ثم يخرجون بعد عشر دقائق أو خمس.. وجاء دورى فنادوا على اسمى.. كنت قد حلقت رأسى كما تحلق رءوس الجنود، فبدا الشعر وكأنه يكاد ينبت.. واشتريت طربوشا طويلا مثل طربوش العسكريين، وضعته بميل على حاجبى كما يفعل الضباط.. وكنت قد تعلمت الخطوة العسكرية أثناء إقامتى مع عمى فى الصحراء الغربية.

وسمعت اسمى فى الميكروفون.. ودخلت على اللجنة بخطى عسكرية متئدة.. ووقفت أحيى اللجنة تحية عسكرية سليمة.. فابتسم أعضاء اللجنة.. وقرأ البكباشى عمر طنطاوى اسمى واسم أبى ومهنته.

وانتظرت الأسئلة، وقد تماسكت كى لا أتلعثم.. لقد أحسست برهبة المكان، إذ لم أمر بمثل هذه التجربة من قبل.

وإذا بى أفاجأ بأعضاء اللجنة يتهامسون مع رئيس اللجنة، وإذا بخيرى باشا رئيس اللجنة يقول لى: طيب.. اتفضل يا ابنى.

وخرجت وقد غامت الدنيا فى وجهى.. لقد أحسست أننى لن أقبل.. فاللجنة لم تسألنى أى سؤال.. وعدت إلى المنزل كسيف البال، وسألنى أبى: ماذا فعلت اليوم؟.. قلت له: سأحقق رغبتك وألتحق بكلية الطب..أظن أننى لن أقبل فى الكلية الحربية.. وشرحت له ماحدث، فلاحظت ابتسامة رضا على شفتيه.

ولكن القدر يلعب دوره فى حياة الإنسان.. لقد كنت قد فقدت الأمل فى الالتحاق بالكلية الحربية، وأخذت أستعد للالتحاق بكلية الطب، وإذا بخطاب مسجل يصل إلىّ أثناء غياب والدى خارج المنزل، وإذا بى أفض الخطاب فى لهفة، فأجده خطابا من الكلية الحربية، جاء فيه أننى قبلت فى دفعة أكتوبر عام ١٩٣٨، وعلى أن أقدم نفسى للكلية الحربية بعد أيام، وأحضر معى القسط الأول من مصروفات الكلية وقدره ثلاثون جنيها.. وكان قد أرفق بالخطاب كشف الملبوسات والأدوات المطلوبة التى ينبغى أن أصحبها معى عند تقديم نفسى للكلية.

وغمرتنى سعادة ما بعدها سعادة.. كدت أطير من الفرحة والبهجة.. وانتظرت عودة

أبى علـى أحر مـن الجمر.. وإذ أبشره بالـنبأ الـسعيد، لم أقـرأ على وجـهه إلا صمـتا وسكونا.. ثم قال لى بعد قليل: على بركة الله.. إنه قدرك.

فأعددت نفسـى، وأخذت منه المصروفات، وقدمت نفسى للكلية، فكـان بداية لقدر محتوم انقض على بعد مرور ثلاثين عاما.

كانت قد حدثت فتنة بغيضة عام ١٩٦٧، وحجزت خلف أسوار السجن.. وفى أول زيارة لأبى لى، تجاذبنا أطراف الحديث وإذا به يقول لـى: ألا تذكر يا بنى كلمتى لك يوم قبولك فى الكلية الحربية، ألم أقل لك إنه قدرك؟

قلت لـه: حتى لو كنـت التحقـت بكلية الـطب ما كان ذلك يـدرأ السجن عـنى لأنه قدرى.

وبالتحاقى بالكلية الحربية تبدأ مرحلة جديدة من حياتى.

شاب فى الكلية الحربية

ما أن وطـأت قـدماى فـى مبـنى الكـليـة الحـربيـة، حتى خلعـت ملابسى المـدنية وارتديت مـلابس الكلـية ـ وهى عبارة عـن ملابس جندى عـادي ـ فى الصيـف يرتدى الطلبة قمصانـا من تيل كاكى اللون، وسروالاً كاكيا قصـيرا وحـذاء أسود برقبة وقالشين بلغة الطلبة حول سيقانهم.. فى الشتاء يستبدل القميص التيل بقميص من الصوف يرتدى فوقه فـانلة صوف بنيـة اللون.. أما زى الخروج فكـان يبهر الناظـر إليه بألوانه الـزاهية.. سروال من الجوخ الأزرق على جانبيه شريط أحمـر، وحذاء أسود من الجلد اللامع.. أمـا السترة فتختلـف فى الشتاء عن الصيف.. فى الشتـاء كـنا نرتدى سترا من الجوخ الأزرق مغلقة عند الرقبة.. وفـى الصيف نستبدلها بستر من التيـل الأبيـض النـاصع عـلى نمـط ستر الشتاء.

وتعلمت فى الكلية الحربية أشياء كثيـرة، وتطبعت بطباع لم أعرفها من قبل.. أول ما تعلمته النظام، وكنت أميل فى البيت إلى الفوضى.. ألقى ملابسى بعد عودتى من المدرسة على سـريرى، وكانت أمـى تقوم بجمـع ملابسى وتنـظيمهـا، ثم تعلقـها على مـشجب وتحفظها فى الصوان.

واجهت فـى الكلية الحربـية حياة جديـدة تختلف كـل الاختلاف عن الحياة المـدنية.. وكانوا يقسموننـا إلى وحدات صغيرة يطلق على كل منها اسـم «الصنف».. ويتكون كل صنف من سبعـة أفراد يرأسهم طالب من القسم الـنهائى برتبة أمباشى، ويـعاونه فى قيادة الطلبة طالب أو طالبان من القسم المتوسط.. أمـا بأقى الطلبة فكانوا من الطلبة الجدد أو ما يسمى بالقسم الإعدادى.

وتقابلـت فى أول يوم مع مجمـوعة من الطلبـة.. كان أمباشى الصـنف الذى وزعت عليه هوالمـرحوم عز الدين ذو الفقار، الذى تـرك الجيش بعد تخرجه، وعمـل مخرجا فى الحقل السـينمائى.. وكان شـخصيته محببة، دمث الخلق، يـبدو كأنه شاعر.. أمـا طالب المتوسط فكان المـرحوم عبد الحكيم عامر.. لـم تخـتلف شخصيته كثيـرا عن الصورة التى كان عليـها وهو نائب رئيس الجـمهورية.. كان طيـب القلب، تبدو علـيه إمارات المروءة والشهامـة، حازما فى رفق.. وكان عـبد الحكيم مسـئولا عن تعليـمنا نحن الطـلبة الجدد كيف نسـتخدم الأدوات الجديدة التـى تسلمناهـا.. كيف نلف القـالشين على سيـقاننا.. كيف نركب «البل» الذى نـربطه على صدورنا لنحفظ به الذخيرة.. كيـف ننظف بنادقنا ونعتنـى بها.. كان كل طالـب يتسلم بندقـية طراز «لى انفيلـد» منذ أول يوم يلتـحق فيه بالكلية.. وكان عليه أن يرشدنا كيف ننظم فراشـنا بعد قيامنا من النوم بنظام أشبه بنظام المستشفيات.. كيف ننظم ملابسنا داخل الصوان بشكل معين.

وكان الطلـبة الجدد فى الصنـف خمسة أفـراد هـم: صلاح سالم، سعـيد الدفراوى، على الصـغير، على وهبى، محـمـود عنتر وأنا، كـان أول شئ تعلمته ـ كمـا قلت ـ هو النظام، فـلم تكن لى دراية بهـذه الأشيـاء، ولم أكن أميـل إلى النظام، ولذلك كـثيرا ما تعرضت لجزاءات الحرمان من إجـازة يومـى الخميس والجمعة، أو النزول إلى طابور زيادة عن الطوابير المقررة.

ومع الأيام تـعلمت الـنظام رغمـا عن أنفى .. فالـقيام من الـنوم بمواعيـد، والإفطار بمواعيـد، والطوابيـر وتلقى الـدروس بمواعيد، والألـعاب الرياضـية بمواعيـد.. وكل شئ بمواعيد.. حتى النوم بمواعـيد.. فإذا ما نفخ البروجى بنوبة النوم، كان علـى جميع الطلبة أن يهرعوا إلى فراشهم، ومن يضبط مستيقظا يوقع عليه العقاب.

أما الشئ الثانى الذى رسخ فى نفسى فهو الصلابة.. كان برنامج كل يوم مشحونا منذ أن نستيقظ من النوم فى السادسة صباحا حتى نأوى إلى فراشنا فى التاسعة مساء.. وكان

الجهد الذى نبذله طوال اليوم يجعلنا نـذهب فى المساء فى سبات عميـق بمجرد أن نضع أجسادنا على أسرتنا.

وكان محرمـاً على الطلبـة أن يتناولوا أى طعـام غير الطعام الـذى تقدمه الكلـية فى الوجبات الثـلاث... كان الطعام وفيرا ولكنه لايـشجع على تذوقه.. وبالطـبع كان هناك مرمى وراء إجبار الطلبة على تناول هذا الطعام، هـو: تعويدهم على أن يتناولوا ما يتيسر لهم من طعام فى الميدان.

وقد حدث لى تطور فى الأسبوع الأول من التحاقى بـالكلية الحربية.. ذلك أننى كنت شبه نبـاتى لا أطعم اللحم، ولا أتـناول من الطيور غيـر قطعة صغيرة مـن صدر دجاجة.. وكنت أنفـا فى تناول طعامى، فلـما جلست على مائـدة الطعام فى الكليـة، صدمت من الطعام المقدم، وأصبت منه بقدر ما سمحت بـه شهيتى، ولم أقرب اللحم بالطبع، إذ كان منظره أقـرب إلى قطع الكاوتشـوك.. ولكن ما مر يومان أو أكـثر بقليل، حتـى أحسست بضرب من هبوط، وشعرت بقرصة الجوع، ولم يكـن هناك طعام متيسر سوى هذا الطعام الذى تقدمـه الكلية لنا.. ووجـدت نفسى فجأة أطعـم من أى طعام أمامى.. حتـى اللحم الذى نبذته من قبل، مددت يدى إليه وأكلت منه.. حقا إن الجوع كافر.. وما أن مر العام الدراسى الأول حتى ذهبت أنفتى من الطعام بلا رجعة، وأصبحت لا أرفض أكل أى نوع من اللحوم.. ومن الطريف أن هذا الصنف الذى التحقت به ضم أربعة من الطلبة انضموا إلى تنـظيم الضباط الأحـرار بعد مرور ما يقـرب من العشر سنـوات على تخريجـنا، هم عبدالحكيم عامر، وصلاح سالم، وعلى الصغير، وأنا.

وقد ربطتنى وشائج صـداقة مع عبد الحكيم عامر منذ هذه الأيام، اسـتمرت تنمو إلى أن فارق الدنيا فى فتنة عام ١٩٦٧ بيد أثيمـة على نحو ما سأتحدث عن ظروف موته فى الجزء الرابع من هذه الأوراق.

وفى الكلية الحربيـة أذكر شخصيتين كان لهما أثر كبيـر على اتجاهاتى، الأول مدرس التاريخ فى مرحلتى القسم الإعدادى والمتوسـط، وكان ضابطا تركيا سابقاً يدعى «يوسف بك»، وكان يرتدى المـلابس المدنية.. كان صوته أجشـا رتيباً يدعو إلى الملل والمـيل للنوم وبخـاصة بعـد جهد طـابور أو طـابـورين، وبعـد تناول إفطـار يحوى عدسـا أو فولا مدمسا.

كان يوسف بك يدرس لنا حروب نابليون بونابرت، وكان يطلق عليه «أخوكم نابليون».. فما أن يبدأ فى إلقاء محاضرته. ويقول: «أخوكم نابليون» حتى يصبح معظم طلبة الفصل فى سبات عميق..ويحس يوسف بك من تشخير بعض الطلبة أنهم فى واد آخر، فيصب لعناته فرادى، ويسب كل طالب بأقذع السباب.. كان يوسف بك شخصية فكهة يتندر بها الطلبة.. ولكن أسلوب تدريسه جعلنى أكره مادة التاريخ العسكرى فى تلك المرحلة.

أما الشخصية الأخرى، فهو المرحوم اليوزباشى أحمد عبد العزيز بطل حرب فلسطين، وكان يدرس لنا التاريخ العسكرى فى القسم النهائى.. وكان أسلوبه فى الشرح شيقا، يجعل الطلبة تنصت إليه بشغف، وكان قبل بدء إلقاء محاضراته يحدث الطلبة فى الوطنية، وفى واجبهم نحو وطنهم.. كان لبقا فى ضرب الأمثال التى تقرب المعارك التى يشرحها إلى ذهن الطلبة.. كان أحمد عبد العزيز مثلاً أعلى للجندية والوطنية، وقد استطاع هذا الضابط الصغير، أن يغرس فى نفوس كثير من الطلبة حب الوطن، وإنكار الذات فى سبيله.. ولقد تأثرت حقا بهذا الرجل، الذى عاش ومات فى سبيل وطنه.

وقامت الحرب العالمية الثانية فى صيف عام ١٩٣٩، وصدرت التعليمات بتخريج أكبر عدد من الضباط، ولست أدرى ماعلاقة الحرب العالمية الثانية بذلك، ومصر لم تكن مشتركة فيها.. ففى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر عام ١٩٣٩، والقسم النهائى يتأهب للامتحان بعد شهرين لاحقين، جمعتنا إدارة الكلية فى طابور، وأعلن مدير الكلية اللواء محمد صادق أن دفعة نهائى سوف تخرج فى أول نوفمبر، أى بعد أسبوع ـ دون إجراء أى امتحانات ـ وأن نتيجة القسم المتوسط التى نقلنا بها إلى القسم النهائى هى التى ستحدد أقدمية الخريجين.

وساد الفرح والبهجة بيننا طلبة القسم النهائى.. لقد أصبحنا ضباطا فى جيش مصر.. وسمحوا لنا بإجازة قصيرة للتأهب وإعداد ملابسنا.

وفى ليلة التخرج وكنا نجتمع فى فصول الدراسة، مر علينا مدير الكلية، وأخذ يسأل الطلبة على التوالى عن المنطقة التى يرغبون الخدمة فيها.. قال البعض القاهرة، وقال البعض العريش، وقال البعض منقباد وقال آخرون الإسكندرية، فلم يعلق المدير على الإجابة، وبدت على شفتيه امتعاضة.

وقام طالب وقال: أريد الخدمة فى مرسى مطروح.

سأله المدير فى لهفة: لماذا؟

أجاب الطالب: لأحمى بلدى من أى هجوم من الغرب.

وابتهج مدير الكلية وقال: هذا الطالب هو الذى يعى مصدر الخطر على بلاده. فنحن لسنا مهددين سوى من الغرب.

كان مدير الكلية مصيبًا فى رأيه، فإسرائيل لم تكن قد قامت بعد، وحدودنا الجنوبية مع السودان آمنة .. أما الحدود الغربية فكانت الحدود المصرية التى أصبحت معرضة للخطر بعد نشوب الحرب العالمية الثانية.

وأمر مدير الكلية بترقية الطالب صلاح المراسى إلى رتبة الوكيل انباشى مكافأة له عن إجابته.. وشاء القدر أن تكون مرسى مطروح أول محطة عسكرية أخدم بها بعد تخريجى من الكلية الحربية.

فى الصحراء الغربية

احتفلت الكلية الحربية بتخريج دفعتين فى أول نوفمبر عام ١٩٣٩.. كانت أكبر دفعة ضباط تخرجت من الكلية الحربية منذ إنشائها.. كان عددنا يقرب إلى الثلاثمائة.

أقسمنا اليمين التقليدى أن نكون مخلصين للوطن والملك.. وقرأ كاتم أسرار حربية توزيع الناجحين على الأسلحة المختلفة.

وكنت تواقا أن أخدم فى سلاح المشاة، ولكننى فوجئت بتوزيعى على سلاح خدمة الجيش المسئول عن خدمات النقل والتموين، وعرفت فيما بعد أنهم انتقوا لهذا السلاح الطلبة الحاصلين على أعلى الدرجات فى مادة هندسة السيارات.. كان عددنا خمسة عشر فقط من الثلاثمائة طالب الذين تخرجوا.

وأرسلونا إلى الجبل الأصفر لنتدرب على قيادة السيارات وصيانتها، وبدأنا نتدرب على سيارات لوارى إنجليزية قديمة من طراز بدفور.. وكان المسئول عن تدريبنا الملازم أول عبد الرحمن أمين ـ الفريق عبد الرحمن أمين فيما بعد ـ وكان شاباً دمث الخلق مهذباً ومثلاً أعلى فى الجندية.

وما أن انتهت دورة التدريب التى استمرت ثلاثة شهور، حتى أرسلونى إلى لواء الأساس ـ المسئول عن تدريب الجنود المستجدين ـ لأقوم مع مجموعة من الضباط بتدريب دفعة جنود من المستجدين تحت قيادة البكباشى محمود فهمى عكاشة.

وفى أثناء ذلك طلبت إدارة تدريب الجيش تعيين اثنين من الضباط لحضور فرقة مخابرات فى إدارة المخابرات الحربية، فوقع الاختيار على الملازمين محمد بلبل وصلاح نصر.. وأمضينا شهرين فى هذه الدورة.. وكان من المفروض بعد الدورة أن نعين فى رئاسة السلاح، ولكن ما إن انتهت الفرقة حتى وزعنا على سرايا نقل.. ومن ثم سافرت إلى مرسى مطروح لأعمل فى سرية نقل تحت قيادة البكباشى محمود فهمى عكاشة، والتى كان عليها القيام بنقل وتخزين احتياطى الوقود والذخيرة للجيش البريطانى فى مناطق سيوة والقطارة والجارة بالصحراء الغربية.

كانت الطرق إلى هذه المناطق بمثابة دروب غير مرصوفة، وتعترض أجزاء كبيرة منها كتل حجرية، ولذا كانت رحلة القول الذى أقوده والمكون من ثلاثين عربة لورى قديمة طراز «موريس» الإنجليزية، من أشق الرحلات.. فمثلا كانت الرحلة من مطروح إلى سيوة التى تقترب من ثلاثمائة كيلو متر تقطع فى يوم ونصف، والرحلة من مطروح إلى منخفض القطارة الذى لايبعد أكثرمن مائة ميل عن مطروح تستغرق يوما كاملاً .. هذا فضلا عن أن المنطقة من السهل أن يضل فيها المسافر إذا لم يكن ملما بها.

وقد أفادتنى هذه الرحلات المتتالية كثيرا، إذ ألممت بالصحراء الغربية، وعلمتنى هذه الرحلات الشاقة الصبرعلى تحمل المشاق، والإلمام بخبايا الصحراء.

كانت الحياة فى مطروح مملة رتيبة، فما أن ينتهى الضباط من عملهم اليومى، حتى يضمهم ميس الضباط ليلا ليتسامروا، أو يمارسوا بعض ألعاب التسلية مثل النرد والدومينو والشطرنج، ومنهم من كان يجتمع حول مائدة الميسرحتى الصباح.

ولقد حدث تطور لى إزاء مادة التاريخ التى لم أكن أهواها. ذلك أننى قبل مغادرتى القاهرة إلى مطروح، انتقيت بعض الكتب من مكتبة أبى الزاخرة، وكان من بينها كتاب بالإنجليزية اسمه «محمد على والمسألة الشرقية». وحينما بدأت قراءة الكتاب استهوانى، إذ وجدت فارقا شاسعا بين ماتعلمناه فى المدارس، وبين ماقرأته فى هذا الكتاب.

كنت فى التاسعة عشرة من عمرى، وكان ذلك بداية لهوايتى للتاريخ.

فلما عدت إلى القاهرة فى إجازة موسمية، تناقشت مع والدى فى هذا الأمر، وأدركت كيف يزيف التاريخ وفقا لأهواء الحكام، وكان لأبى الفضل الأكبر فى استهوائى لقراءة التاريخ، فبدأت أقرأ الكتب التى اختارها لى، وكنت أستعين بمعجم إنجليزى - عربى فى المراحل الأولى لبداية قراءتى بالإنجليزية، ثم التحقت بالمعهد البريطانى لأرقى لغتى الإنجليزية.

وأدركت قيمة التاريخ فى حياة الأمم، فهو الذى يعطينا دروساً مستفادة من أخطاء الماضى حتى لاتتكرر مرة أخرى، وهو الذى يصور لنا حياة أمم صعدت وأمم وهنت أو اندثرت. كما يبين لنا أسباب صعودها وسقوطها؟

وبدأت أهوى القراءة بصورة عامة .. ففكرت فى إنشاء مكتبة خاصة بى.. وكنت أخصص جزءاً شهريا من مرتبى لشراء الكتب .. ومنذ ذلك الوقت استمرت هوايتى للقراءة واقتناء الكتب، فأصبحت لدى مكتبة ضخمة عززتها على مر السنين حتى بلغت مايقرب من عشرة آلاف كتاب عربى وأجنبى فى شتى العلوم والمعرفة.

وفى العاشر من شهر يونيو عام ١٩٤٠ أعلنت إيطاليا الحرب على انجلترا وانضمت إلى المحور. وكان يعسكر فى مطروح حامية بريطانية بجانب الحامية المصرية.. وفى هذه الليلة بالذات انقضت الطائرات الإيطالية على مطروح وقذفت بقنابلها بعض الأهداف العسكرية، كما ضربت بعض عربات السكك الحديدية التى كانت محملة بالوقود، فاشتعلت بعد أن انفجرت إحداها، وأصبحت مطروح فى هزيع الليل كأنها قطعة من نار.

وحدث خلاف بعد ذلك بين المصريين والإنجليز، فصدرت لقيادة مطروح العسكرية الأوامر بانسحاب قوات الجيش المصرى من مطروح، وتسليم المنشآت المصرية بها إلى الجيش البريطانى.

وخلال خدمتى بمطروح تأثرت بشخصية قائد المنطقة اللواء أركان حرب زكى كمال.. كان مثالا فى العلم والكفاءة العسكرية وإدارة الرجال التى تعد من الأسس الرئيسية للقائد العسكرى.. كان حازما رحيما، وصادقاً أمينا.. وقد قضت الظروف أن أعرض عليه بعد إجراء تحقيق معى، فعالج الأمر بحكمة، وأحسست أنه أب كريم قبل أن يكون قائدا حازماً.. ذلك أنه خلال إحدى رحلاتى من مطروح إلى سيوة، قمت فى

الصباح الباكر بعد أن عسكرت بقواتى فى منطقة فى منتصف الطريق بين مطروح وسيوة، وحاولت مطاردة بعض الغزلان التى كانت ترعى الأعشاب الصحراوية المجاورة بغرض اصطياد إحداها للجنود.. ولكن العربة تعطلت بعد أن توغلت بضعة كيلو مترات فى الصحراء نتيجة كسر ماسورة الوقود الموصلة لمضخة البنزين. وعبثا لم أوفق فى إصلاحها لأنها كانت تحتاج إلى قطعة غيار جديدة.

ولما تأخرت عن القول، تحرك باشاشويش السرية بالقول إلى سيوة، وأبلغ الرئاسة بأن الضابط فقد.. وأمضيت ليلة فى أحضان الصحراء.. لم يكن معى ماء ولا زاد، ولا حتى شيء أتدثر به لأحمى جسدى من لسعة برد الصحراء فى الليل.. فشربت من ماء الرادياتير المشبعة بالصدأ .. وظللت طوال الليل ساهراً داخل عربتى ويدى على زناد البندقية.

وفى الصباح الباكر رأيت أنواعاً عديدة من حيوان الصحراء منها ماهو أليف ومنها ماهو كاسر لم أر مثله من قبل.. ولم تقترب هذه الحيوانات منى، إذ كانت تتحرك فى الأفق أمامى على مرأى العين .

ولسوء الطالع لم تمر أى سيارة بى، فانتظرت فرج الله..وعند الظهيرة رأيت عربة من سلاح الحدود تجول فى المنطقة، فأخرجت منديلا من جيبى ووضعته على حافة البندقية ورفعتها إلى أعلى .. كانت العربة تبحث عنى .. وكان القلق يبدو على الجنود والضابط الذى كان مكلفاً بالبحث عنى.

وبعد عودتى إلى مطروح، أجرى تحقيق معى، وذكرت فى التحقيق القصة برمتها وعلى حقيقتها.

وعرضت على اللواء زكى كمال .. فما أن دخلت عليه المكتب، وكنت متوقعا جزاء رادعا، حتى كان يؤنبنى تأنيب الأب لابنه.. قال لى : إن صدقك فى أقوالك فى التحقيق، شفيع لك بأن أخفف عليك الجزاء، وليكن هذا درسا لك فى باكورة حياتك العسكرية.. ووقع الجزاء علىَّ.. سبعة أيام حجز قشلاق..أى أبقى محجوزا فى الثكنات سبعة أيام.

وفعلا كان هذا الحادث درسا لى فى حياتى، فلم أحاول الكذب طوال حياتى، حتى لو كان الصدق سيضرنى، وظلت صورة زكى كمال فى ذهنى صورة القائد العسكرى المثالى، الذى وعى فن إدارة الرجال.

صراع داخلى

فى أول عيد فطر بعد تخرجى من الكلية الحربية، تسلمت بالبريد عدداً من بطاقات المعايدة.. وحينما فضضتها وجدت بطاقة باسم مصطفى نصرت نائب دائرتنا الانتخابية.. ولم أكن رأيته أو أعرفه من قبل، لكنه اعتاد أن يرسل بطاقات تهنئة فى العيد إلى بعض الأسماء فى كل قرية من قرى الدائرة.. وكان مصطفى نصرت ـ وزير الحربية فيما بعد ـ يمتلك وأخوه حسين نصرت تفتيشاً زراعيا فى قرية ميت الفرماوى وهى من ضمن الدائرة الانتخابية أيضاً .. وكان كل منهما ينتسب إلى حزب فالأول وفدى، والثانى سعدى، وبذلك يضمنان استمرار أحدهما فى الحكم.

وكان النائب لايظهر فى دائرته إلا خلال المعركة الانتخابية، وأما باقى أيام السنة فيقضيها فى العاصمة.. ولا أذكر أن قام مشروع جماعى فى أى قرية بفضل النائب.. كانت خدماته تنحصر فى تقديم بعض الخدمات المتواضعة للذين يعاونونه فى المعركة الانتخابية، كتعيين موظف حكومى، أو نقل مستخدم، أو التوصية على آخر فى الترقية.. وقد سبقت قرى كثيرة فكر النائب، فقامت بعمل مشروعات اجتماعية بمجهوداتها الذاتية.. ولم تكن معركة الانتخابات إلا منتدى لتبادل مصالح فردية.. وبالطبع كان الفلاحون السذج يسيرون وراء رأى تجار الانتخابات، أو وراء الطبقة المتعلمة فى القرية التى كانت تتركز فى هيئة المعلمين بالمدراس الإلزامية، ولذا كان نائب الدائرة يوطد علاقته بهم، لما لهم من تأثير على الفلاحين.

وخلال دراستى الثانوية، اكتشفت أن هناك بعض الطلبة من الذين يتزعمون الإضرابات والمظاهرات، كانوا يتقاضون مرتبات شهرية من المصروفات السرية للأحزاب، ولذا كانت خيبة أمل لكثير من الذين كانوا يخرجون بدافع الوطنية، والحماس الشعبى، لقد أدركت أن المظاهرات والإضرابات يحركها أصحاب المطامع، لا أصحاب الحق .

أما فساد الحكم الحزبى فكان واضحاً على جميع المستويات . . الوزير يقبل الرشوة، والخفير يرتشى .. لا تقضى مصلحة إلا بالرشوة . حتى القضاء وصلت الرشوة إليه .. أذكر حادثة تعيد إلىَّ ذكرى أليمة .. قصة مصرع أخى المرحوم يحيى وهو فى نضرة شبابه

.. كان قد تخرج من كلية الزراعة، ورشح للتعيين معيداً بالكلية، وكانت الآمال تبتسم له، ولكن القدر جاء كالصاعقة فهدم آماله.. كان يعبر شارع مصر والسودان أمام بيت أبى، فصدمه لورى يتبع شركة نقل القاهرة، ويقوده مهندس يهودى متهور.. ودفع أخى حياته ثمنا لرعونة السائق الذى ثبت أنه كان يقود عربته بلا فرامل.. ورفع أبى قضية مدنية على الشركة، واستغرقت القضية سنوات عدة .. ويشاء الله أن يكشف النقاب، فيثبت لإدارة التفتيش القضائى أن القاضى الذى كان ينظر فى القضية اتصلت به شقيقة اليهودى الحسناء، فحكم لصالح أخيها اليهودى، ورفضت الدعوى.

وفى مراحل التقاضى التالية أرسل الله لنا قضاة شرفاء، فصححوا أخطاء قاضى الدرجة الأولى.

كانت هذه القضية صدمة لى فى بدء حياتى، إذ كنت أنظر إلى القضاء نظرة تقديس وإجلال، وكنت أومن بأن نزاهة هيئة القضاء كافية لمنع أى فساد أو إخلال فى باقى أجهزة الدولة، بل هى الكفيلة بحماية حقوق كل مواطن يلجأ إليها، حتى لو كان خصمه هو السلطان.

حادث آخر لا يزال فى ذاكرتى، راسخا فى نفسى.. حادث عن رشوة موظفى الدولة، حتى فى ظروف قد تنزع القسوة من قلوب العتاة.

كان صبى من أبناء الفلاحين قد غرق فى ترعة القرية، وأبلغت السلطات، وحضر مفتش الصحة فوجد الصبى ممدداً على حافة الترعة والفلاحات تندبن وتولولن حسرة عليه. وقرر الطبيب تشريح الجثة، ولكن الفلاحين بعقليتهم الساذجة، رفضوا أن يقوم الطبيب بواجبه .. وكادت تحدث مشاجرة تستخدم فيها العصى والفؤوس.. ولكننى لاحظت أحد أهالى القرية وقد مال على أذن الطبيب يهمس ببضع كلمات، ثم قام بتسليمه لفافة عرفت أنها شئ يسيل لعاب المرتشى .. لقد وضعوا له فى يده جنيهين فانتهى الإشكال، ووضع الصبى على منضدة التشريح، ورأف الطبيب بالجثة إرضاء للناس، وثمنا للأجر النجس الذى تقاضاه.. وبعد أن أعمل مشرطه قليلا ببطن الجثة، صرح بدفنها.

وعلى مستوى أكبر شاهدت رشوة الحكام.. كان شاب من قريتى قد حصل على دبلوم التجارة العليا فى أواخر الثلاثينيات. وكان التعيين فى وظائف الحكومة موقوفا لسنوات، ولم يكن فى قدرة هذا الشاب أن يمارس أى عمل حر.

وَكلّ الشاب فى البحث عن عمل حتى وفق فـى الحصول على وظيفة كاتب حسابات فى جمعـية تعاونية فـى مدينة الإسماعيـلية بمرتب قدره سـتة جنيهات، وكان زمـيله فى الحكومة يتقاضى ثمانية جنيهات شهريا.

وظل الشاب يـعمل فى هذه الجمـعية، حتى سعى إلـيه أحد الوسطاء، وعـرض عليه تعيينه معاونا فى مـصلحة الضرائب نظير مبلغ مائة جنيه، وهومبـلغ لوقارناه بأسعار اليوم يوازى ألفـين من الجنـيهات. فبـهذا المبلـغ من المال كان يـمكن شراء فـدان من الأراضى الزراعية الجيدة.

ودار عقل الشـاب، ورأى مستقبله فـى مصلحة الضرائـب ليرقى مأمورا لـلضرائب ثم رئيس المأمورية ثم مديـراً عاماً إلخ.. ولكنه لم يكن يملك هذا الـقدر من المال، فقام أبوه برهن أجـزاء من الأرض واقترض علـيه بالربا.. وتسـلم الوسيط الـرشوة التى قيـل أنها لأحد الوزراء .ولـم يمر أسبـوع إلا وكان الشاب فى عمله الجديد، يسدد لـلمرابى الرهن وماعليه من فوائد جسيمة.

وكان بجوار قـريتى ضيعة كبـيرة لرجل أجنبـى يدعى رينهارت..كان مـن كبار تجار القطـن وصاحب محالج لـلقطن .. وقد حول هـذا الرجل ضيعـته إلى قطعة مـن الريف الأوروبى ..وكان فى واقع الأمر حاكم هذه المنطقة الفعلى المسيطر على أصحاب الأرض والفلاحين ..فالمال له نفوذ وقوة قد تفوق قوة السلطة.

كانت هذه الضيعة أمامى منذ صباى صورة لـلمستغل الأجنبى الذى كان يمتص دماء الفلاحين المصريين، وكـنـت أسمع من أهل القرية كيف كانت خيراتهـم تصل فى النهاية إلى فم رينهارت ومن على شاكلته.

وكان أبي أحد ضحايا هؤلاء.. ففى عام ١٩٣٠ تضـخم الدين على أبى فرهن قطعة أرض فى قرية مجاورة كانت تبلغ الثلاثين فدانـاً . وكان بركليس المرابى اليونانى يترقب الحال، حتى اضطر أبى إلـى بيع الأرض بأبخس الأثمان، لتسديد الدين ومـا استجد عليه من فوائد بلغت قيمة الدين أو تجاوزته.

هذه الـصور وغيرهـا من صور عـديدة جعلـتنى أكـره الاستعـمار الذى أتى بـهؤلاء الأجانب ليمتـصوا دماء المصريين، وربما كنت لا أدرك فى ذاك الوقـت الجانب الاقتصادى العميق الذى وعيته فـيما بعد من دراساتى وخبراتى، ولكن التصق فـى نفسى كره بغيض للاستعمار، ونوع من الاشمئزاز إزاء الفساد الذى كانت تتخبط فيه الأحزاب السياسية.

كنت أسمع كلمة ديموقراطية تتردد أمامى، وكانوا يقولون أنهاحكم الشعب للشعب،ولكنني فى شبابى لم أستطع أن أسبر أغوارها، فقرأت كثيراً عن نظم الحكم وأساليبها.. وأدركت أنه ليست هناك ديموقراطية حقيقية فى أى بلد من بلاد العالم .. وإن وجدت فهي ديموقراطية زائفة لاتحقق العدالة الاجتماعية، وهى فى أفضل ظروفها لاتحقق المساواة.

وحينما قرأت عن نظام الحكم الذى كان سائدا فى الولايات السويسرية، حيث كان الشعب بأكمله يجتمع كبرلمان يشرع القوانين، أحسست بسخرية ما بعدها سخرية، إذ قيل أن الشعب اجتمع فى إحدى هذه الولايات ليقرر رقصة شعبية، فاستغرق البرلمان شهورا يناقش ويجادل فى أدق تفاصيلها، بينما أقر البرلمان ميزانية الدولة التى هى أساس حياة الشعب بمجرد عرضها على البرلمان.

وأعجبنى ما قاله جيوفاني الإيطالى حينما وجه إليه سؤال عن الديموقراطية إذ قال: الديموقراطية ! أهى حكم الشعب للشعب؟.. أرونى الشعب.. أعطيكم عينى!

وزاد من صراعى النفسى ما واجهته فى خدمتى العسكرية فى بدئها.. كان الأمل يحدونى كى أخدم وطنى، وكنت أسمع أن الجندية أشرف ميدان يبذل فيه الإنسان أنفس النفيس.. أما يكفى أن يهب المرء روحه وحياته فداء للوطن.

ولكننى صدمت منذ أول وهلة .. كانت آثار البعثة العسكرية البريطانية قائمة داخل الجيش المصرى.. وكان لايزال لأعضاء البعثة سيطرة ما داخل الجيش.. سطوة معنوية على الأقل .. وبدا لى أن كثيراً من ضباط الجيش القدامى قد تأثروا من معاملة الإنجليز لهم.

أذكر أننى كنت أخدم كمدرس فى مدرسة المشاة التى تقوم بتدريب صغار ضباط المشاة على تكتيكات المشاة .. وجاء صول إنجليزى ليتابع مستوى التدريب وكان أحد ضباط المدرسة المشهود لهم بالكفاءة ـ الملازم أول عبدالمعطى راغب ـ يشرف على تدريب بعض الضباط على الطعن بالسونكى .. كان كل فرد يقوم بدوره فى طعن شاخص أمامه يمثل العدو.. وعلى مسافة ليست بالقصيرة، وبلهجة صلفة، جاء صوت قبيح يلحن بلكنة عربية ركيكة : زفت .. غلط.

والتفت جميع من كانوا فى ميدان التدريب إلى مصدر الصوت، فرأوا صول البعثة الإنجليزية يسير بجوار قائد المدرسة القائمقام عبدالحميد الجيزاوى .. ووجه الصول اللوم إلى الضابط المصرى، بعد أن أمسك ببندقية وطعن الشاخص.

وهنا أخرج الضابط من جيبه كتيبا صغيرا به تعديل لطعنات السونكى، ومصدق عليه من البعثة البريطانية..ولم يقبل الضابط الشجاع أن يوجه إليه الصول الإنجليزى أى لوم، لأن له قيادة مصرية.

ويحدث شيء غريب، إذ غضب قائد المدرسة المصرى، وأنّب الضابط لأنه لايسمع نصيحة حضرة الصول الإنجليزى - على حد تعبيره - ولكن موقف الضابط كان مشرفا، وكاد الأمر يعصف بالضابط المصرى الذى حافظ على كرامته، وأوضح للصول الإنجليزى المتعجرف أن كل مصرى حريص على كرامته، لولا أن تدخلت رئاسة الجيش فى الأمر، بعد أن علمت أن جميع الضباط المصريين قد استاءوا من هذا الأمر.. ولأول مرة فى تاريخ الجيش المصرى يبعد صول إنجليزى من مصر.

وكان بعض الضباط القدامى يقصون علينا كيف كان الإنجليز يبطشون بهم، فبكلمة صغيرة من ملازم إنجليزى قد تعصف بمستقبل ضابط كبير، فضلا عن مسلك الإنجليز إزاء الضباط المصريين، إذ كانوا يشعرونهم بقصورهم، وبأن مستقبلهم رهن لمشيئتهم.

ولقد سمعت مناقشة عجيبة بين ضابط مصرى كبير، وآخر صغير برتبة اليوزباشى .. كان الضابط الكبير قد وجه كلمات قاسية للضابط الصغير فى طابور الصباح أمام جميع ضباط الوحدة وجنودها..فانصرف الضابط الصغير من الطابور احتجاجاً على تصرف الضابط الكبير.

وأحس الضابط الكبير بالخطأ الذى وقع فيه. فاستدعى الضابط الصغير واعتذر له أمام الجميع وقال له : أنت زعلان ليه يا فلان.. داحنا الإنجليز كانوا يضربوننا بالجزم. وبالطبع اشمأز كل من حضر طابور الصباح من مسلك قائدهم المزرى.

كانت البعثة العسكرية بيدها مصائر الضباط، فبيدها ترقياتهم وتعييناتهم وتنقلاتهم، وبمشيئتها تحيلهم إلى التقاعد أو الاستيداع .. وهكذا لم يكن الجيش الذى يشرف عليه الإنجليز جيشا وطنيا حقيقة.

حتى التدريب والتسليح والبعثات ..كل صغيرة وكبيرة كان للإنجليز القول الفصل فيها.. وكانت العاصمة تزخر بقوات الإنجليز والحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وكما

قلت كان تخرجنا مواكبا لقيام هذه الحرب.ولذا كنت أحس وزملائى من الضباط بالخزى ونحن نرتدى كسوتنا العسكرية، من انتشار جنود الاحتلال فى البلاد كالجراد.

لقد أثارت هذه الصور البغيضة فى نفسى سواء إزاء الإنجليز، أو إزاء ماكان يدور فى وطنى، ضربا من التمرد الكامن على هذه الأوضاع.

كنت أحس بثورة كامنة فى نفسى كادت تخنق أنفاسى.. ولكن ما أستطيع أن أفعله ولا حول ولا قوة لى؟ لقد كنت مجرد ضابط صغير يبدأ حياته العملية.

ومهما كان الأمر، فقد غرست هذه الصور فى نفسى انطباعاً برفض مناورات الأحزاب السياسية وعدم الثقة بها، كما بذرت فى روحى الكراهية لأى احتلال أجنبى في أى صورة كانت.

وذكرتنى هذه الصور بمعاهدة ٣٦ التى عقدت بين مصر وإنجلترا، والتى أطلق عليها النحاس معاهدة الشرف والاستقلال، كما ذكرتنى بالقاهرة وقد أصبحت كعروس ليلة زفافها، تزينت بالزينات وأقواس النصر، والجماهير كيوم الحشر تكدست على جانبى الطرق تستقبل المفاوضين الغزاة.

هل حقيقة كانت هذه المعاهدة معاهدة شرف واستقلال كامل أم كانت مجرد بداية لطريق الاستقلال ؟ الواقع لم تأت المعاهدة بكثير عن مبادئ لجنة «ملنر» التى وضعت سنة ١٩٢٠.. فالمعاهدة كانت مجرد تحالف لصالح الإمبراطورية البريطانية أولا، تقوم فيه إنجلترا بالدفاع عن مصر فى حالة الحرب، وتقدم مصر لحليفتها إزاء ذلك أراضيها وموانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها لتصبح تحت تصرف جيش بريطانيا.

وقد ربطت بريطانيا بهذه المعاهدة تسليح الجيش المصرى وتنظيمه بالنظم المستخدمة فى الجيش البريطانى، وهذا معناه استمرار مصر فى حاجتها للسلاح والخبراء من بريطانيا. فضلا عن أن تدخل البعثة البريطانية فى شئون الجيش المصرى سيحد من تحركه وكفاءة تدريبه .

ولست هنا فى مجال نقد المعاهدة، إنما أريد أن أقول أن العمل السياسى يجاوز فى مظهره الحقائق التى تكتنفه، فالعمل الدعائى الذى يقوم به الحكام، يغطى التنازلات التى يسلم بها هؤلاء الحكام..ويصبح الشعب صاحب الحق المسلوب فى جهل عما يدبره

الساسة إلى أن يأتى وقت يكتشف فيه الشعب خيانة الساسة أو على الأقل التفريط فى حقوق وطنهم.

ومع ذلك، ينبغى ألا نطمس من المعاهدة ماجاءت به من إيجابيات، فقد أصبحت مصر عضوا فى عصبة الأمم وتم إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، وعاد الجيش المصرى إلى السودان بعد مقتل السردار الإنجليزى سير لى ستاك فى القاهرة عام ١٩٢٤ واستغلال بريطانيا هذا الحادث للتخلص من الوجود العسكرى المصرى فى السودان.

هذا فضلا عن أن معاهدة ٣٦ كانت بداية طيبة لتطور الجيش المصرى نسبيا وزيادة قوته، فقد توسعت الكلية الحربية فى قبول دفعات بالمئات بعد أن كان عدد المقبولين كل عام لايتجاوز العشرين.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الأول

2

من الحرب العالمية الثانية إلى حرب فلسطين

دار الخيّال

موقف مصر عند نشوب الحرب

هَلَّ صيف عام ١٩٣٩، وأحس العالم بأن شبح حرب عالمية وشيكة النشوب.. لقد كانت ألمانيا الهتلرية قد أعدت قواتها المسلحة وراح هتلر منذ سنين قليلة يعلن أن قوات ألمانيا أصبحت قوة جبارة لاتقهر، ويلوح باستخدامها فى الحرب.

ومع أن هتلر عقد مع بريطانيا اتفاقا فى مدينة ميونخ فى عهد حكومة تشمبرلين، فقد كان هذا الاتفاق مجرد حبر على ورق، لم يراع هتلر احترامه، فراح يتحرش بأوروبا حينما طالب بالممر البولندى على بحر البلطيق وميناء «دانزج» الواقعة عليه، وكانت معاهدة فرساى التى تلت الحرب العالمية الأولى قد قضت بحياد هذا الميناء.

وعلى الرغم من أن إنجلترا لم تكن على استعداد لدخول الحرب فقد أعلنت عزمها على شن الحرب لو تم العدوان على بولندا.

ولم يكترث هتلر لذلك، إذ بادر بإعلان الحرب على بولندا فى أول سبتمبر ١٩٣٩، ومن ثم قامت إنجلترا وفرنسا بإعلان الحرب على ألمانيا ولم يمر يومان على ذلك.

وكان هتلر يريد أن يضمن حياد روسيا، فأسرع بتوقيع ميثاق عدم اعتداء مع ستالين قبل قيامه بالهجوم على بولندا.

ومع أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع الألمان، فقد ارتبطت مع إنجلترا بمعاهدة صداقة وتحالف فى صيف عام ١٩٣٦ ونصت المادة الثالثة منها على أن يسرع كل طرف فى إنجاد الطرف الآخر بصفته حليفاً، لو اشتبك أحد الطرفين فى حرب. ولقد حددت هذه المادة مدى المساعدة التى تقدمها مصر، فلم تنص على إشراك القوات المسلحة

المصرية فى الحرب، بل اكتفت بأن تقدم مصر إلى إنجلترا جميع التسهيلات التى فى وسعها وانحصر ذلك فى استخدام موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها ـ كما ذكرت من قبل.

ومن ثم، لم تعلن مصر الحرب على ألمانيا ، حينما أعلنتها إنجلترا على الأخيرة، وكان ذلك فى مصلحة إنجلترا التى رأت فى حياد مصر أثناء الحرب نفعا أكبر لها، إذ كان يكفيها أن تقوم مصر بتأمين سلامة قواتها المسلحة، وقد تحقق ذلك بإعلان مصر الأحكام العرفية.

على أنه بمجرد قيام الحرب ظهر فى مصر رأى عام تأثر كثيرا بالدعاية الألمانية المكثفة عن جيش هتلر الذى لايقهر، وعن مصير مصر فى تلك الحرب وبخاصة لو انضمت إيطاليا إلى ألمانيا، فقد كان موسولينى يحلم باستعادة الإمبراطورية الرومانية القديمة التى كانت تضم مصر.

واكتسحت القوات الألمانية الأراضى البولندية من حدودها الغربية، وفى مدى ثمانية عشر يوما من بدء الحرب استسلمت الجيوش البولندية. وكانت الجيوش السوفيتية قد اجتاحت حدود بولندا الشرقية، وتقدمت ثم احتلت جزءاً من أراضيها، وبذلك أصبحت بولندا مقسمة كما حدث لها فى الماضى.

كانت معركة بولندا نقطة تحول فى الحرب العالمية الثانية، فما أن تم قهر الجيوش البولندية، حتى تأهبت ألمانيا لغزو فرنسا وإنجلترا. وكان لابد للقوات الألمانية أن تخترق أراضى بلجيكا المحايدة، إذ كان اجتياز خط «ماجينو» الفرنسى سيكلف الألمان تضحيات باهظة.. وكان هتلر يعتمد على الحرب الخاطفة، ولذا كان تطويق هذا الخط والالتفاف من الأراضى البلجيكية تجاه العاصمة الفرنسية من الأمور اليسيرة بالنسبة لقوات هتلر المدربة على هذا النوع من الحروب.

وبالطبع لم يحترم هتلر حياد بلجيكا، فالرجل الذى كان ينظر إلى المعاهدات على أنها مجرد قصاصات ورق ، لن يحترم أى مواثيق أو تعاهدات دولية وقت الحرب.

ولذلك ما أن انتهى الألمان من بولندا، حتى قاموا بتوجيه ضربات عنيفة إلى بلجيكا..ولقد قاومت الجيوش البلجيكية مقاومة باسلة تساندها قوات ضخمة من الجيش البريطانى، ولكن القوات الألمانية الزاحفة كالبرق، استطاعت أن تسحق المقاومة البلجيكية، كما تغلبت على الجيوش الإنجليزية، وكادت تبيد هذه الجيوش وتلقيها فى

البحر لولا ما بذله الأسطول البريطاني والسفن التجارية وزوارق الصيد الإنجليزية فى إنقاذ فلول الجيش البريطانى «عند دنكرك» ، حيث تم بمعجزة إخلاء هذه القوات عن أرض المعركة.

وكنا فى مصر نتلهف على أخبار الحرب، وكان أغلب المصريين متعاطفين مع ألمانيا، نتيجة الكراهية الشديدة التى كان يكنها المصريون للإنجليز خلال السنين الطويلة من احتلالهم للبلاد.

لقد استطاع الألمان بهجومهم الخاطف أن يستولوا على بلجيكا وهولندا فى فترة وجيزة، ثم قاموا باحتلال الدانمرك بلا معارك.

وكنا ـ نحن الضباط المصريين ـ نجتمع فى ميسات الوحدات نناقش ما يجرى فى أوروبا من معارك، وأذكر أن رئاسة الجيش المصرى أصدرت تعليمات بالطوارئ، وأمرت جميع الضباط بمختلف الرتب المبيت فى وحداتهم وعدم مغادرة ثكناتهم.

وكان هذا محل تندر من الضباط.. فالحرب بعيدة عن مصر بآلاف الأميال، كما أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع الألمان.. ومع ذلك فقد أصرت رئاسة الجيش المصرى على أن تذكر فى مقدمة الإشارة التى أرسلت للوحدات والتشكيلات السبب فى إعلان الطوارئ وهو اجتياح ألمانيا لبلجيكا.

وكنا نناقش مسألة موقف مصر من هذه الحرب الدائرة فى أوروبا. هل تنضم مصر إلى جانب إنجلترا وتعلن الحرب على ألمانيا، أم تقف على الحياد من هذا الصراع؟.. ما موقف إنجلترا من مصر بعد انتهاء الحرب لوكسبت انجلترا الحرب؟ هل ستبر بوعودها أم تنكث كعادتها؟ ما موقف ألمانيا من مصر لو انتصرت فى الحرب؟ هل ستضمها إلى إمبراطوريتها المنشودة، أم ستمنحها استقلالها؟

ولقد اختلفت الآراء، ولكن كان هناك شبه إجماع عدائى للإنجليز.. وكان أغلب الضباط المصريين ـ شأنهم شأن باقى الشعب ـ قد تأثروا بالدعاية الألمانية وبالانتصارات الساحقة الخاطفة التى حققها الألمان فى بولندا وهولندا وبلجيكا والدانمرك.

وكان هناك شبه تعاطف مع ألمانيا ، وبخاصة أن الإذاعة الألمانية كانت ترسل مايطمئن المصريين على مستقبل بلادهم، وتؤكد لهم أن ألمانيا تقدر موقف مصر الخاص، ولاترى فيما تقدمه لإنجلترا من عون فى حدود المعاهدة عملا عدائيا، لأن هذا العون ينفذ تحت سطوة الإنجليز المحتلين للبلاد.

لقد رسخ فى نفوس المصريين عامة الاعتقاد بأن الألمان سيتحقق لهم النصر فى الحرب. وكانت أنباء المعارك فى أوروبا تدعم هذا الظن، وحينما انتقلت المعارك من بلجيكا إلى فرنسا بدأت الصحف تنشر أنباء سقوط حصون فرنسا فى الشمال فى أيدى الألمان ، كذا مطاردة الجيوش الألمانية للجيوش الفرنسية التى أخذت تتقهقر أمامها بلا مقاومة فى اتجاه باريس.

وازداد إعجاب الشعب المصرى بالألمان، كما تعاطف كثير من ضباط الجيش المصرى مع ألمانيا.. وفى هذه الآونة عين الفريق عزيز المصرى رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى، وكان مولعا بالعقيدة العسكرية الألمانية، إذ تلقى فنونه العسكرية على يد الألمان، وكان متعاطفاً مع ألمانيا، بينما كان يكن كراهية شديدة للإنجليز.

وكان عزيز المصرى ذا شخصية قوية، وكفاءة عسكرية عالية، ووطنية متفانية، فجذب إليه إعجاب أغلب الضباط الشبان، ولذلك كان تعيينه فى منصب رئيس أركان حرب الجيش المصرى محل سخط من الإنجليز، الذين يعرفون حقيقة مشاعره تجاههم . ولذا انتهز الإنجليز فرصة رفضه إشراك القوات المصرية فى الحرب مع الإنجليز فأصروا على تنحية عزيز المصرى من منصبه، واستجاب على ماهر لرغبة الإنجليز وتخلص من عزيز المصرى .. وتوالت انتصارات الألمان ، فتمكنوا من احتلال النرويج فى شهر مايو سنة ١٩٤٠.

فى خضم تلك الظروف القاسية التى كانت تواجهها كل من فرنسا والجلترا، تألفت وزارة قومية فى إنجلترا برئاسة ونستون تشرشل، اشترك فيها حزبا العمال والمحافظين، لمواجهة الموقف العسكرى المتدهور الذى صاحب وزارة تشمبرلين السابقة.

وكانت الجيوش الألمانية المتدفقة من شمال فرنسا فى اتجاه باريس، قد شارفت فى ذاك الوقت على الاقتراب من باريس، فقررت الحكومة الفرنسية نقل مقرها إلى بوردو، وإعلان باريس مدينة مفتوحة،حتى لا تتعرض للتدمير والتخريب.

وحدث تغيير وزارى فى فرنسا، إذ وجدت حكومة دلادبيه نفسها مجبرة على الاستقالة، وتولى رئاسة الحكومة المارشال بيتان بطل معركة فردان فى الحرب العالمية الأولى.

كانت إيطاليا ترقب الموقف، وكان موسولينى قد أعلن منذ قرابة عام حياداً مزيفا، ولكن ما أن رأى فرنسا على وشك الانهيار أمام جحافل جيوش هتلر التى لا تقهر، حتى

قرر دخول الحرب، وقد ظن أن الحرب سوف تنتهى قريباً بانتصار هتلر، لعله يظفر بنصيب من المغانم عند عقد الصلح.

وكانت فرنسا على وشك أن تخرج من الحرب، ولم يغير من الأمر تولى بيتان السلطة، ذلك أن قوات فرنسا المسلحة لم يعد فى وسعها مقاومة زحف الألمان الكاسح ..ولذلك قام المارشال بيتان بالاتصال بالألمان ، وتم عقد الهدنة مع ألمانيا فى العاشر من يونيو عام ١٩٤٠، والتى بموجبها سمح للألمان باحتلال شمال فرنسا المتاخم لحدودها مع بلجيكا إلى جنوب باريس، كذا احتلال الشرق المتاخم لألمانيا إلى البحر المتوسط، على أن يترك ماوراء ذلك للفرنسيين.. وانسحبت حكومة بيتان إلى فيشى وأُطلق عليها حكومة فيشي.

ولم يعجب الإنجليز ماحدث، فبادروا بإقامة حكومة أخرى فى المنفى أطلق عليها اسم «حكومة فرنسا الحرة» ..وكان الإنجليز قد نقلوا الجنرال ديجول على متن إحدى الطائرات الإنجليزية إلى لندن حيث قام بتأليف حكومة فرنسا الحرة، وأعلن أن فرنسا لم تستسلم بعد، وستستمر فى القتال، وأن الهدنة التى وقعها المارشال بيتان هدنة زائفة.

وفى العاشر من شهر يونيو عام ١٩٤٠، أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا وفرنسا، وأحرقوا مرسى مطروح ـ كما بينت سلفا.

كنت حينئذ من ضمن ضباط الحامية المصرية فى مرسى مطروح، وقد بذل الجنود المصريون فى تلك الليلة جهدا كبيرا لإخماد النار، واستطاعوا أن يوقفوا النار من التهام أهداف كثيرة.

على أن دخول إيطاليا الحرب فى ذاك الوقت، قلب الموازين بالنسبة لموقف مصر، فالقوات الإيطالية بقيادة الجنرال «جراتسيانى» كانت تربض على الأرض الليبية المتاخمة لحدود مصر، ومعنى ذلك أن إيطاليا سوف تتقدم نحو الحدود المصرية وتعبرها لتحارب الإنجليز.

وقد عزز هذا الظن ما أعلنه موسولينى من أن القوات الإيطالية سوف تضطر إلى دخول الأراضى المصرية لإخراج الإنجليز منها.. وكرر موسولينى فى بياناته أن إيطاليا سوف تحترم استقلال مصر، وأنها لاتعنى بأكثر من طرد الإنجليز المستعمرين.

لقد فعل نابليون بونابرت الشىء ذاته حينما قدم لغزو مصر، إذ أعلن أنه جاء إلى

مصر ليحرر المصريين من طغيان المماليك البغيض..ولكن لم يكن ذلك إلامجرد دعاية سخيفة ليثبت أقدامه فى مصر.

وفى مصر بدأ الموقف يتوتر بين الإنجليز والمصريين، فالمصريون بصورة عامة يرون فى انتصارات الألمان المتتالية وانهيار فرنسا، أن فرصة انتصار الإنجليز ضئيلة، هذا فضلا عن كراهيتهم التقليدية للإنجليز.

وانبثقت آراء متعددة حول موقف مصر من الحرب، وقد أصبحت قوات إيطاليا قريبة منها.. هل تدخل مصر الحرب لتدافع عن أراضيها؟ أم تظل باقية على الحياد؟

ومع أن على ماهر رئيس الحكومة أعلن أن مصر ستدافع عن نفسها لو اعتدى عليها، إلا أن الإنجليز كانوا لا يثقون فى نوايا على ماهر وحكومته.. وتدخل الإنجليز كعادتهم، فأبلغ سفيرهم فى القاهرة الملك فاروق أن حكومته تقف موقفاً غير ودى من انجلترا وطلبوا منه إقصاء على ماهر عن الحكم .

ورفع على ماهر استقالته إلى الملك فقبلها فوراً، وكلف حسن صبرى ـ الذى كان يرتبط بالسفير البريطانى وبالإنجليز بوشائج مودة ـ بتأليف الوزارة الجديدة.

وهكذا ترك على ماهر الوزارة ، ولم ينس أن يلقى بياناً قبل ذلك ندد فيه بموقف الإنجليز من مصر وبتصرف سفيرها غير اللائق، بتدخله فى شئون مصر الداخلية.

دور حسن صبرى القصير فى خدمة بريطانيا

كان حسن صبرى حريصاً منذ البداية على توطيد علاقته مع الإنجليز ولذلك أجرى اتصالا بالسفير البريطانى قبل أن يؤلف وزارته، كى يطمئن أن لندن راضية عنه وأن وزارته سوف يؤيدها الإنجليز، ويشدون من أزرها.

وبعد أن اطمأن رئيس الحكومة من السفير البريطانى إلى ذلك،قام بتأليف وزارة ائتلافية من السعديين والأحرار الدستوريين والمستقلين.

واجتمع مجلس الوزراء ليبحث موقف مصر من الحرب، وكان الرأى السائد فى أول جلسة من جلسات المجلس هو أن تعلن مصر الحرب على إيطاليا لو تقدمت بقواتها إلى مرسى مطروح.. أول مركز أمامى للجيش المصرى على الحدود الغربية.

ولم يكن الإيطاليون قد قاموا حينئذ بأكثر من مناوشات على الحدود الليبية المصرية، ولكن الحرب تطورت، وقامت القوات المسلحة الإيطالية بالإغارة على بعض الأراضى المصرية، ثم انسحبت إلى برقة.

وأثار السعديون فى الوزارة مسألة إعلان الحرب، فقالوا إن هذه الغارات تعنى أن الإيطاليين يتحينون الفرص للزحف نحو مرسى مطروح.. ولكن باقى الوزراء كانوا يخالفون زملاءهم السعديين فى الرأى، عملا بما قرره مجلس الوزراء بأن مصر لن تدخل الحرب إلا إذا وصلت القوات الإيطالية إلى مرسى مطروح ـ ذلك أن هناك مسافة شاسعة تبلغ ثلاثمائة كيلو متر بين مرسى مطروح والسلوم على الحدود المصرية الليبية ـ ومن ثم كانوا يرون أن مصر لاتملك من قوات الدفاع مايكفل لها الدفاع عن هذه المنطقة الشاسعة.

وتطورت الحرب، وقام الإيطاليون بالزحف تجاه مطروح فوصلوا إلى سيدى برانى التى تبعد عن مرسى مطروح بأكثر من مائة وخمسين كيلو مترا.. ومن ثم أصبح لابد لمجلس الوزراء من العودة إلى بحث موقف مصر من الحرب، فاجتمع المجلس للنظر فى هذا الأمر، وتحمس الوزراء السعديون وقالوا إن مصر ينبغى أن تعلن الحرب دفاعاً عن أراضيها، وبخاصة بعد أن تقدم الإيطاليون فيها .

وكان حسن صبرى رئيس الحكومة أداة طيعة فى يد الإنجليز، الذين طلبوا منه أن تبقى مصر بعيدة عن الحرب، لأنهم يرون فى ذلك مصلحة لهم.. ولذا أبدى رئيس الحكومة رأيه فى مجلس الوزراء، وقال أنه لايرى أن تعلن مصر الحرب على إيطاليا حتى لو بلغت قواتها القاهرة وذلك لتجنيب مصر ويلات الحرب.

ولكن السعديين أصرّوا على موقفهم، فقالوا أن عدم قيام مصر بالدفاع عن أراضيها يعنى التسليم بأن مصرخاضعة لبريطانيا التى تدافع عنها.

أما الأحرار الدستوريون، فكان موقفهم عكس ذلك، على أساس أن دخول مصر الحرب سيعرض منشآتها الحيوية ـ وفى مقدمتها خزان أسوان ـ لغارات الألمان والإيطاليين المدمرة، وسيسبب لمصر خسائر جسيمة لاتستطيع تعويضها قبل سنوات عديدة.

وفى ذاك الوقت أعلن الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر أن هذه الحرب لا ناقة لمصر فيها ولا جمل، وقد تشبع كثير من المصريين بهذا الرأى الصادر من شيخ الأزهر.

وقرر حسن صبرى رئيس الوزراء أن يصوت على قرار إعلان الحرب داخل المجلس، فصوتت الأغلبية ضد هذا الرأى، ولم يصوت عليه سوى الوزراء السعديين الذين قدموا استقالاتهم من الوزارة بعد هذا التصويت.

وتعدلت الوزارة بخروج السعديين من الوزارة وبدون دخول وزراء جدد لتولى مناصب الوزارات التى خلت فقد شغلها بعض الوزراء من المجلس.

وحاول الدكتور أحمد ماهر أن يدافع عن رأى السعديين فى البرلمان، فعقدت جلسة لمناقشة موقف مصر من الحرب، وتحدث الدكتور ماهر فى هذه الجلسة أكثر من خمس ساعات. ولكن البرلمان خذل الدكتور ماهر، وذلك حينما طرح رئيس الوزراء مسألة الثقة، فصوت الأعضاء مع رئيس الحكومة، وبذا حصلت الوزارة على أغلبية كبيرة تؤيد سياستها. وبذلك قضى على الرأى المنادى بإعلان الحرب.

والغريب أن الإنجليز حاولوا إحراج صنيعتهم حسن صبرى فطلبوا منه اعتقال على ماهر بحجة أن نشاطه ضار بالمجهود الحربي.. ولكن حسن صبرى رفض طلب السفير، وهدد بالاستقالة لإحساسه بالنتائج الخطيرة التى قد تنتج من اعتقال على ماهر ، وغض السفير عن طلبه حرصا على بقاء حسن صبرى فى الوزارة.

ومع ذلك عاود السفير البريطانى الكرة بعد قليل فطلب إبعاد أشخاص معينة من القصر الملكى، زاعما بأن ميولهم معادية لإنجلترا واتهم الملك فاروق بأنه متعاطف مع المحور، وأن هناك أشخاصا من أصل إيطالى يعملون فى السراى، ومن المصلحة إبعادهم.

وبالطبع نظر الملك إلى هذا الأمر على أنه مساس بذاته، ولذا لم يقبل حتى مناقشته.. ولتخفيف وطأه التوتر بين السراي والإنجليز قام الملك بتعيين أحمد حسنين الأمين الأول للملك رئيسا للديوان، وكان أحمد حسنين محل ثقة من الملك، كما كان يرتبط بالإنجليز بعلاقات طيبة منذ تلقى علومه فى جامعة اكسفورد، ومنذ أن كان يعمل سكرتيرا للجنرال مكسويل فى الحرب العالمية الأولى.

وجاء شهر نوفمبر عام ١٩٤٠ حيث موعد دعوة البرلمان للدورة العادية الجديدة، ووقف رئيس الوزراء أمام الملك يلقى خطاب العرش ولم يمر سوى دقائق معدودات، حتى هوى الرجل على الأرض جثة بلا حراك.

وهكذا انتهى دور حسن صبرى القصير فى خدمة مصالح بريطانيا.

وزارة حسين سرى سيئة الطالع

وكلف الملك حسين سرى بتأليف الوزارة خلفا للمرحوم حسن صبرى، ولم تختلف في برنامجها عن الوزارة السابقة ، كما لم يحدث بها سوى تعديل بسيط بدخول وزير جديد من الأحرار الدستوريين هو عبد الجليل أبو سمرة كما ضم وزيرا من المستقلين هو حسن صادق وكيل وزارة المالية الذى عين وزيرا للمالية .. كذلك لم يشترك السعديون فى الوزارة.

وفى الوقت ذاته أعيد انتخاب الدكتور أحمد ماهر لرئاسة مجلس النواب ، بعد معركة قامت بينه وبين إبراهيم الدسوقى أباظة .

وانقضى عام ١٩٤٠ ، والحرب دائرة بين المحور وانجلترا.. وعلى حدود مصر الغربية تقوم مناوشات عسكرية من الإيطاليين الذين يغيرون على الصحراء الغربية بعد السلوم حتى سيدى برانى، ثم يتراجعون إلى برقة بعد أن ألحق الإنجليز الهزائم بهم.

واستهل عام ١٩٤١ بأحداث كان لها تأثير مباشر على مصر.. إذ وردت الأنباء تفيد بأن قوات هتلر الظافرة بقيادة الجنرال روميل نزلت فى الأراضى الليبية، لتنجد قوات موسولينى من الهزائم المتلاحقة.

وكانت القوات الإنجليزية قد اتجهت إلى اتخاذ سبيل الهجوم على مواقع القوات الإيطالية داخل الأراضى الليبية، واستولت على بعض مواقعها الحصينة، كما قامت بتحصين بعض موانيها وبخاصة ميناء طبرق.

وقام روميل القائد الألمانى المظفر بالهجوم على مواقع الإنجليز الحصينة فى ليبيا وتغلب عليها، ثم استطاع فى معارك عدة خاضها فى ليبيا، أن يستولى على المواقع الحصينة التى كان الإنجليز قد استولوا عليها من قبل بعد هزيمة القوات الإيطالية.

واكتسب روميل شعبية كبيرة لدى المصريين إذ رسخ فى اعتقادهم أن روميل هو القائد المظفر الذى لايقهر، ولذا مال الكثير من المصريين إلى معارضة الرأى المحبذ لإعلان مصر الحرب على المحور.

وكان شعور المصريين هذا يقابله نفور من كثير من المصريين إزاء الإنجليز، ومن ثم كان رد فعل الإنجليز عنيفا تجاه ملك المصريين.. وكانوا ينظرون إلى كثير من ساسة مصر

نظرة ارتياب ، أما الملك فاروق فكانوا يرون أنه محورى الاتجاه ، قد جمع إلى حاشيته كثيرا من الإيطاليين أو الإيطاليين المتمصرين، الذين كانوا على حد قول الإنجليز ، يتجسسون لحساب إيطاليا. وكلما لحقت بالإنجليز هزائم على يد المحور، كلما بدوا أكثر صلافة واستبداداً ، فيزداد تدخلهم فى شئون مصر الداخلية التى هى من صميم أعمال السيادة المصرية.

وكان الإنجليز حريصين على أن يكون رئيس الوزارة المصرية مواليا لانجلترا، بل وصل بهم الأمر إلى التدخل فى تعيين كبار موظفى الدولة فى المناصب الحساسة التى تؤثر فى اتخاذ القرارات السياسية.

وتسعفنى الذاكرة بموقف استبدادى من انجلترا إزاء المرشد العام للإخوان المسلمين المرحوم الشيخ حسن البنا.. فحينما قامت الحرب العالمية الثانية ، كانت جماعة الإخوان المسلمين قد مر فترة على نشأتها وكان قد بدا فى الأفق تعاطف كثير من المصريين مع المحور، فرأى الإنجليز بذور خطر يكمن فى هذه الجماعة، وبخاصة فى مرشدها العام.

كانت جماعة الإخوان المسلمين قد أنشئت على أساس أنها جماعة دينية هدفها النهوض بالأمة الإسلامية عن طريق الدين، ودعوة المسلمين إلى التمسك بأركان الدين الإسلامى، والعمل على أن تأخذ مصر بقواعد التشريع الإسلامى.

وكان الشيخ حسن البنا مرشد الإخوان يعمل مدرساً للغة العربية فى مدرسة المحمدية الابتدائية الأميرية، فأوعز الإنجليز إلى حسين سرى رئيس الوزراء بنقل المرشد إلى مدينة نائية فى الصعيد، بحجة أن جماعته لها نشاط موال لإيطاليا ومعاد لانجلترا.

وأبعد الشيخ البنا إلى مدرسة نائية، على أساس أن رجال التعليم كان محرما عليهم ممارسة أى نشاط سياسى.. ولكن حزب الأحرار الدستوريين توسط للرجل لدى رئيس الوزراء، حتى أعيد مرة ثانية إلى مدرسة المحمدية الابتدائية .

أذكر هذه الحادثة لأبين مدى تدخل الإنجليز فى شئون بلادنا الداخلية ، حتى فى أبسط الأشياء.

ومع أن الإنجليز كانوا مطمئنين إلى حسين سرى فقد واجه الرجل كثيرا من المشكلات الداخلية التى كانت تزعزع ثقة الوزارة .. فكان النواب السعديون الذين لم يشترك حزبهم

فى الوزارة ، دائبى المثابرة على توجيه الأسئلة والاستجوابات للوزارة، وكانت هذه الأسئلة والاستجوابات تحد من تحرك الوزراء وتكلفهم جهدا ومشقة للرد عليها.

وفى الأسبوع الأخير من شهر مايو عام ١٩٤١ ، وقع حادث فى مصر زاد من توتر الموقف بين المصريين والإنجليز.. ذلك أن عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش السابق، الذى كان يميل إلى الألمان ويكره الإنجليز ـ كما نوهت سلفا ـ استقل وضابطان طياران هما حسين ذو الفقار صبرى وعبدالمنعم عبدالرءوف طائرة حربية من مطار ألماظة، واتجهوا إلى ليبيا للانضمام إلى الألمان فى قتالهم الإنجليز، ولكن الطائرة سقطت بهم فى الحقول عند قليوب، واستطاعوا أن يظلوا مختفين عن أعين الشرطة لعدة أسابيع، حتى تمكن البوليس السياسى من القبض عليهم فى منزل مدرس بإمبابة، وصدر أمر باعتقالهم.

وظل الثلاثة معتقلين لمايزيد على عام ونصف، ولم يفرج عنهم إلا فى عهد حكومة الوفد فى مارس من عام ١٩٤٢.. حيث أبعد حسين ذو الفقار إلى السودان للخدمة فى الجيش ونقل عبدالمنعم عبد الرءوف إلى سلاح المهمات.. ومن ثم تم إبعادهما عن سلاح الطيران.. واكتفى بهذا الإجراء .

كان عزيز المصرى يتمتع بشعبية لدى كل من الشعب والجيش المصري.. ولذا كان هذا الحادث له وقع مؤثر لدى المصريين، فقد أعجبتهم محاولة عزيز المصرى وزميليه الجريئة للانضمام إلى الألمان لمحاربة الإنجليز أعداء مصر، كما أحسوا بنوع من التعاطف مع ركاب الطائرة الذين أصبحوا تحت رحمة البوليس السياسي.. أما بالنسبة للسلطة، فقد غضب رئيس الوزراء لوقوع مثل هذا الحادث فى عهد وزارته، واستاء لما قد يسفر عنه من توتر العلاقات بينه وبين الإنجليز فى وقت كان يرتاب فيه الإنجليز من أى مسلك للمصريين، وبخاصة بعد الهزائم التى منيت بها الجيوش الإنجليزية على يد رومل.

وفكر حسين سرى فى تدعيم وزارته، ومن ثم عمل جاهدا على إشراك السعديين فى الوزارة، وقد نجح فى ذلك فقام بتعديل وزارته فى أول أغسطس عام ١٩٤١ ، بعد أن اشترك فيها السعديون بعدد من الوزراء. على أن هذا التعديل لم يمنع توتر العلاقات بين الإنجليز والحكومة المصرية. فلم يتوان الإنجليز عن مهاجمة الملك بحجة أنه يميل إلى المحور ، كما اتهموا الإيطاليين الذين يعملون فى القصر بأنهم يساندون حكومة فيشي، ولايعضدون حكومة ديجول ـ التى سبق أن نوهت عنها ـ المرتبطة بالحلفاء.

وكان بعض الفرنسيين المقيمين فى مصر قد كونوا بها هيئات تناصر حكومة ديجول،

بينما كان ثمة البعض يساند حكـومة فيشى ..ومن ثم أصبح الأخيرون موضع شك دائم من الإنجليز .وفى كثير من الأحوال ، تدخلوا لاعـتقال من تحوم حوله الريب والشكوك من الفرنسيين.

وفى جلسة لمجلـس الوزراء عقدت يوم الخامس من يناير عام ١٩٤٢، عرض على المجلس مسـألة قطع العلاقات الدبـلوماسية بين مصر وحـكومة فيشى الفرنـسية، إذ كان يغضب الإنجـليز أن تستمـر علاقة مصر بحـكومة بيتان ، الـتى تناهض حكـومة ديجول الفرنسية المقيـمة فى لندن.. ولقد اتخذ هذا القرار والملك غائـب خارج القاهرة فى رحلة قصيرة فى البحر الأحمر.

كان الملك لايريد قطع العلاقات بين مصر وحكـومة فرنسا فى فيشى، ولكن مجلس الوزراء قرر وقف العلاقات دون قطعها..وغضب المـلك من مسلك حكومته، وكان لابد من كبش فداء فى هذا الموقف الحرج، فوقع الاختيار على صليب سامى وزير الخارجية.

وقدم وزير الخارجية المصرى استقالتـه، مما أغضب الإنجليز، واعتبروا أن هذا الإجراء عملاً غير ودى موجه إليهم بخاصة.

وقرر حـسين سرى الاستـقالة وقد أحـس بأنه فـقد ثقة المـلك فى وزارته . وشـعر الإنجليز بنوايا حسين سرى، فأرسلت السفـارة الإنجليزية إلى مصطفى النحاس رسولاً فى الأقصر ، حـيث كان يمضـى بها بضـعة أيام، وأبلغـوه بأنهم يـريدونه أن يتـولى الوزارة ، تاركين له مطلق الحرية فى تأليفها.

وكان القصر قد أشار عـلى مصطفى النحاس، بعد أن أبدى حـسين سرى رغبته فى الاستقاله، كـى يقوم بتأليف وزارة قومية تـضم جميع الأحزاب المصرية.. واسـتاء الشعب من تدخـل الإنجليز، فقامـت مظاهرات فى القـاهرة، وتوجهت إلى الـسفارة البريطـانية ، حيث هـتفت بسـقوط الإنجليـز ، ونددت بالجيـوش البريطـانية الـتى تقهر أمـام ا لجيوش الألمانية المظفرة.

ولقد عبرت المظاهـرات عن استيائها فى هتافات خاصة، فمـثلاً كانت تنادى :« إلى الأمام يا رومل» .. «فليسقط المستبدون ».

وفى الثانـى من فبراير عام ١٩٤٢ قـدم حسين سرى استقالـته للملك ومـن ثم نشأ حادث ٤فبرايـر المشهود، الذى كان مـحل خلافات ومناقشـات جدلية، حيث اخـتلفت الآراء فيه، وتشعبت وجهات النظر حوله.

وفى رأيى أن هذا اليوم المشئوم يعد نقطة سوداء فى تاريخ مصر، ويوماً حالكاً شديد السواد فى تاريخ علاقة انجلترا بمصر. ولن تنسى الأجيال المتعاقبة موقف أولئك الذين أعمتهم الأنانية والتسلط الذى يصل إلى حد الخيانة ، عن إنقاذ شرف مصر فى لحظة كانت تمر فيها البلاد بمحنة كانت تتطلب إنكار الذات والتعاون الكامل لوقف تدخل مستعمر كريه فى أدق الشئون الداخلية للبلاد.

٤ فبراير عام ١٩٤٢ يوم مشئوم

هذا اليوم له فى نفسى ذكريات سوداء، سواء فى لحظات متابعتى أحداثه؛ وكنت فى ذاك الوقت ضابطاً صغيرا فى الجيش برتبة الملازم أول، أو حينما كتبت عن هذا اليوم فى كتاب لى بالاشتراك مع الزميل كمال الحناوى عن الشرق الأوسط صدر بعد ذلك بعدة سنوات، وكدنا نفقد وظيفتينا نتيجة ما جاء بالكتاب عن هذا اليوم.

وليس هناك مصرى مثقف واحد من جيلى لم يتابع أحداث هذا اليوم المشئوم فى حينه، أو لم يقرأ عنه بعد ذلك ماكتبه الكتاب.

لقد ازدادت كراهيتي للإنجليز من تصرفاتهم فى هذا اليوم المشئوم ، وفقدت ثقتى فى الأحزاب بصورة مطلقة ، وأصبحت أدرك أن الديموقراطية التى كانت تمثلها ليست سوى ديموقراطية زائفة ، تصوغ بموجب الأغلبية التى تنالها ـ بطرق أيا كانت ـ ، مايحقق مصالح طبقة أو فئة .. بينما التنافس المدمر بين هذه الأحزاب، والحقد الكامن فى نفوس الساسة إزاء زملائهم ، كانا يضعان غشاوة على عيون رجال الأحزاب السياسية، فانحرفوا نحو تيار الأنانية والتخلى عن واجبهم الوطنى.

ولاتزال أحداث هذا اليوم المنكر واضحة ..أمام عينى ، ففى صباح الثالث من فبراير عام ١٩٤٢ ، أى بعد تقديم وزارة حسين سرى استقالتها بيوم واحد، نشرت الصحف المصرية أن الملك سيجتمع برؤساء الأحزاب السياسية، وأن الدعوة وجهت إلى كل من مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد ، والدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية، وحلمى عيسى رئيس حزب الاتحاد، وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، ومحمد حسين هيكل نائب رئيس حزب الأحرار الدستوريين.

وكان موعد الاجتماع قد تحدد بعد ظهر هذا اليوم.. وفاتح الملك النحاس ـ الذى كان قد وصل مبكراً ـ كى يقوم بتأليف وزارة قومية تشترك فيها جميع الأحزاب فى تلك الظروف الدقيقة التى تمر بها البلاد، والتى تتطلب تعاون كل القوى السياسية لحمل تبعات الظروف الدولية القائمة.

ويبدو أن الإنجليز كانوا قد بيتوا على شىء فى أنفسهم، فما أن علم السفير البريطانى بخبر استقالة وزارة حسين سرى حتى بادر بالاتصال بأحمد حسنين رئيس الديوان حينئذ، وأبلغه أن حكومته ترى فى ظروف الحرب القائمة أن من حقها أن تعرف سلفا من سيخلف الوزارة السالفة قبل أن يكلف بتشكيلها رسميا.. ومع أن رئيس الديوان ـ وهوصديق للإنجليز ـ قد أكد للسفير البريطانى أنه سيراعى فى اختيار رئيس الوزراء الجديد أن يكون صديقا للإنجليز،فقد أصر السفير البريطانى على طلبه.

كان هذا هو أول خيط فى الأزمة . إذ بدا واضحا أن السفير يتدخل فى شئون مصر الداخلية .. ولم يكتف السفير بذلك ، فبينما كان الملك مجتمعاً مع رؤساء الأحزاب السياسية بمصر يوم ٣ من فبراير فى قصر عابدين للتشاور فى الموقف بعد رفض النحاس تأليف وزارة قومية ، أبلغ السفير البريطانى رئيس الديوان الملكى أن انجلترا ترغب فى أن يؤلف النحاس الوزارة الجديدة على أية صورة.

واعتبر الملك موقف السفير البريطانى بمثابة تحد سافر لسلطات الملك الدستورية ومن ثم قام الملك بدعوة كبار الساسة المصريين للاجتماع بهم فى قصر عابدين، كان بينهم رئيس مجلسى الشيوخ والنواب، وزعماء الأحزاب السياسية ورؤساء الوزراء السابقون ، للتشاور فى الموقف الناجم عن مسلك السفير البريطانى .

وأبلغ الملك الحاضرين على لسان رئيس الديوان أن السفير البريطانى طلب مقابلة رئيس الديوان وسلمه إنذاراً هذا نصه: «إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس (باشا) قد دعى لتأليف وزارة فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ذلك».. وتحدث الملك فقال:

«لقد دعوتكم لتتداولوا فى الموقف بعد أن سمعتم تفاصيل ماحدث».

وطلب الملك من الحاضرين أن يراعوا فى مناقشتهم الأمر اعتبار مصلحة مصر وحدها، وبين لهم أنه مستعد من جانبه أن يضحى بكل شىء فى سبيل مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها.

وفى رأيى أن موقف الملك هذا مهما كانت دوافعه، كان موقفا يستحق الذكر فى لحظة من أحرج لحظات تاريخ مصر.

وخرج الملك من القاعة، وبدأ الحاضرون المداولة.. واستهل النحاس الحديث فقال إنه لم يعلم بأمر الإنذار البريطانى إلا وهو فى طريقه إلى القصر الملكى، وأنه على استعداد لتأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك بتأليفها.

وحاول الحاضرون إقناع النحاس بتأليف وزارة قومية، ولكن النحاس أصر فى رفضه، وتمسك بموقفه، واستمرت المناقشات دون أن تصل إلى أى حل، وكان موعد انتهاء الإنذار قد قرب.. فاتفق الحاضرون على رفض الإنذار، لأنه يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها.

ووضع قرار مكتوب، وقع عليه الحاضرون بمن فيهم النحاس.. وانفض الاجتماع، وطلب من الحاضرين ترك أرقام تليفوناتهم، إذ قد يستلزم الأمر دعوتهم مرة أخرى .. وكان رئيس الديوان قد حمل قرار رفض الإنذار إلى السفير البريطانى، وعاد إلى القصر.

ولم يلبث أن نفذ الإنجليز وعيدهم .. إذ قامت قوة بريطانية ضخمة بسد الطريق المؤدى من ثكنات الجيش المصرى بألماظة إلى القاهرة، كى تمنع تحرك أى قوات مصرية من ألماظة فى اتجاه العاصمة .. وأحاطت الدبابات البريطانية بقصر عابدين.

وعلم الناس بما حدث، فساد الذعر بينهم، بينما انتابت الضباط المصريين موجة من السخط والقلق.. وعرف الشعب أن دبابة بريطانية قد اقتحمت الباب الخارجى الحديدى لقصر عابدين، وصعد السفير البريطانى «مايلز لامبسون» ومعه الجنرال ستون قائد القوات البريطانية إلى غرفة مكتب الملك، تبعتهما قوة مسلحة من الجنود وقد شهروا أسلحتهم .

وقيل أن السفير البريطانى حينما دخل غرفة مكتب الملك، قدم إلى الملك ورقة تنازل عن العرش، وطلب إليه توقيعها.. ويقال أن الملك كان هادئاً ، فقال للسفير أنه مستعد لتوقيعها بعد أن يكلف من يكتبها على ورق لائق يصلح ليكون وثيقة تاريخية.

وقال الملك للسفير البريطانى : «لقد كلفت النحاس (باشا) منذ أمس أن يؤلف وزارة قومية، فهى فى رأيى أنسب الوزارات فى الظرف الحاضر، أما وإن أصررتم على أن يؤلف وزارة حزبية فسأكلفه بتأليف هذه الوزارة».

وأسقط فى يد السفير، فقد انتهت الأزمة ..وانسحب السفير ومعه الجنرال ستون، ثم

صدرت الأوامر إلى القوات البريطانية المحاصرة بالعودة إلى ثكناتها.. وقام النحاس بتأليف الوزارة فى ليلة الرابع من فبراير... وفى الصباح توجه النحاس والوزراء إلى مكاتبهم، وإذا بالمظاهرات تهتف للوزارة مهنئة مبتهجة، وكأن الناس قد نسوا قيام مظاهرات منذ يومين تهتف بسقوط الأسد البريطانى وتحيى تقدم رومل، وتكيل أقذع السباب إلى ملك بريطانيا.

وجلس النحاس يحكم، وقد وصل إلى كرسى الوزارة على أسنة رماح مستعمر، وهدير دباباته.

كان يوم ٤ فبراير يوما مشئوماً أصاب سيادة مصر واستقلالها وكرامتها.. وأصبت كما أصيب آلاف من المصريين بخيبة أمل، وتبين لى قدرة الأحزاب السياسية على تحريك المظاهرات، وعلى تحويلها بين عشية وضحاها من مظاهرات معادية إلى مظاهرات مؤيدة.

على أن أبشع ما فى المأساة، ما قام به أنصار الوفد من ترويج فكرة سخيفة بأن قبول النحاس تأليف الوزارة فى ظروف الإنذار البريطانى، واقتحام الدبابات الإنجليزية باب قصر عابدين، يعد عملاً وطنياً عظيماً، أنقذ به النحاس عرش مصر واستقلالها.

وتساءل الناس : أين الجيش المصرى ؟ وأين حرس الملك؟ ولماذا لم يتحرك الجيش أو الحرس الملكى للدفاع عن الملك؟

ووصل الأمر إلى إثارة هذه التساؤلات بين الضباط.. وكثرت المناقشات واختلفت الآراء، فمن قائل أن العسكريين لاينبغى أن يتحركوا دون أوامر تصدر لهم من قادتهم العسكريين، ومن معارضين متحمسين قالوا بأن الضباط كان ينبغى عليهم أن يتحركوا من تلقاء أنفسهم للدفاع عن كرامة مصر..ألم تنتهك سيادة مصر واستقلالها ؟ وتعاطف أغلب الشعب والجيش مع الملك لموقفه..و أحس الوفد بهذه المشاعر ، وانتهز فرصة عيد ميلاد الملك فى الحادى والعشرين من فبراير عام ١٩٤٢، وأخرج مظاهرات وفدية تهتف بحياة الملك وحياة النحاس .. ولكن هذه المظاهرات فوجئت بكتل بشرية، وجمع غفير من ضباط الجيش وجنوده، وقد رابطوا فى ميدان عابدين يعبرون بلا هتاف عن تعاطفهم مع الملك ، وعن استيائهم من موقف الإنجليز البغيض، ومن موقف الوفد المشين.

الأحكام العرفية سيف الدكتاتورية المقنع

وسارت الحرب العالمية الثانية فى طريقها ، بينما الأحكام العرفية التى أعلنها الحكام المصريون تخدم أهدافها، و أهداف الحزب الحاكم على حد سواء.

إن الأحكام العرفية فى ظل الديموقراطية سيف مسلط على رقاب الشعوب، يجعل من الديموقراطية الحقة ديموقراطية زائفة، بل تحولها إلى ديموقراطية جامحة بل إلى ديكتاتورية مقننة.. وربما كان للأحكام العرفية مكان فى بعض الظروف، كأن تكون الدولة فى حالة حرب فهى تريد حماية جيوشها، وتحافظ على أمن مواطنيها من التخريب. المادى والمعنوى ، وهى قد تجوز أيضا عند قيام الثورات التى تجابه أعداء فى الداخل والخارج ولكن مهما كانت الظروف ، فإن استغلال الأحكام العرفية بواسطة من له سلطة الإدارة، تقوض أركان القانون ، وتدك الحرية فى أقوى معاقلها.

ولقد أشرت من قبل إلى محاولة السفير البريطانى « مايلز لامبسون » التدخل فى شئون مصر فى ظل الأحكام العرفية التى كانت قائمة منذ قيام الحرب العالمية الثانية، وذلك حينما طلب من حسن صبرى وحسين سرى رئيسى الوزارة على التوالى، أن يعملا على الحد من نشاط على ماهر السياسى.

ولماجاء النحاس بوزارته،عاود السفير الكرة، وطلب من مصطفى النحاس ما سبق أن طلبه من حسن صبرى وحسين سرى وأصدر النحاس أوامره بتحديد إقامة على ماهر فى مزرعته بالقصر الأخضر على مقربة من الإسكندرية حيث كان يقيم على ماهر.

وفوجئ على ماهر بقوة مصرية مسلحة تحيط بمزرعته ومنعته من مبارحة قصره.. وكان على ماهر وقتئذ عضوا بمجلس الشيوخ ويتمتع بحصانة نيابية ولذا اعتبر ذلك انتهاكاً صارخاً للحصانة البرلمانية التى يتمتع بها.

واستطاع على ماهر أن يفلت من رقابة أعين حراسه، ويتجه إلى القاهرة ليحتمى بالحصانة البرلمانية التى يتمتع بها.

وفى جلسة لمجلس الشيوخ، وقف على ماهر يريد الكلمة، ولكن محمد محمود

خليل رئيس المجلس منعه بعنف واضح، ولم يسمح له بالكلام، بحجة أن مايريد أن يقوله لم يرد فى جدول الأعمال.

وانفض المجلس ، واحتمى على ماهر بالمجلس ، ولما لم يجد أملا فى عرض الأمر، غادر المجلس ، فقامت الشرطة باعتقاله وأودعته فى معتقل بالسرو لايستطيع منه فرارا ولاحراكاً.

ومع أن كل هذه الأمور لم تناقش داخل المجلس، فقد كان يعلمها أغلب أعضاء المجلس، ولم ينبسوا ببنت شفة، إلى أن قام مصطفى الشوربجى عضو مجلس الشيوخ بعد عدة أيام بتقديم استجواب عما حدث.

وهاجم الشوربجى الحكومة فقال: إن اعتقال الأفراد على النحو الذى جرى لا يجيزه قانون الأحكام العرفية فما بال أن يحدث هذا مع رجل مثل على ماهرفهو رئيس وزراء سابق ورئيس ديوان ملكى سابق ويحمل قلادة فؤاد الأول، أرفع الأوسمة والنياشين. واستطرد قائلا:

«إن الدستور أصبح مجرد حبر على ورق بعد إهدار حصانة أعضاء البرلمان، إذ أصبحوا لايطمئنون إلى حريتهم، كما أن الحكومة انتهكت أحكام الدستور، باعتقالها أعضاء البرلمان».

ورد النحاس على الاستجواب بحجج واهية، منها أن على ماهر لم يستجب لقرار تحديد إقامته فى القصر الأخضر، وهرب من معتقله محاولا الاحتماء فى دار البرلمان، مما أجبر الحكومة على اعتقاله.

وقال النحاس أن السلطة المخولة له بموجب الأحكام العرفية لاعتقال الأشخاص الذين يرى لمصلحة الأمن والنظام اعتقالهم ، لاتفرق بين أعضاء البرلمان وغيرهم.

وهدد النحاس فى خطابه بأنه سوف يعتقل أى شخص أيا كان مركزه، لو قام بنشاط ضار بالأمن والنظام. وانتهى الأمر عند هذا الحد وأصبح اعتقال الأفراد فى ظل الأحكام العرفية أمراً عاديا فتم اعتقال كثير من الناس ، ولم يدر أحد بهم ، لأن الرقابة كانت تمنع نشر أى شىء عنهم، أو حتى أسمائهم.. على أن هذه الصورة لم تكن بدعة من بدع الوفد، ولا ابتكارا من ابتكارات النحاس، إنما كانت سنة الحكام الذين حكموا مصر على مر الأجيال، ولم يتغير الأسلوب فى جوهره، إنما تغيرت الوسائل مع التطور.

وها أنذا أجتر الذكريات منذ شبابى فأرى القانون ينتهك باسم الديموقراطية تارة، وباسم الشعب تارة، وباسم سيادة القانون تارة أخرى، والديموقراطية والشعب ومصلحة الوطن أبرياء من هذا القانون براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

على أن أسوأ ما فى الأمر أن يطوع القانون لخدمة أغراض الحاكم.. قانون يفصل بالأبعاد والمقاسات كما يقوم صانع الحياك بتفصيل ثوب لايصلح إلا لإنسان معين.

لقد دأب حكامنا وشعبنا على التحايل على القانون الظالم، لا أن يثوروا عليه .. وقد يهاجم نظام بأنه ديكتاتورى لأنه يتغاضى عن تنفيذ القانون ولكن الأبشع منه هو أن يطوع القانون ليطبق على أناس معينين. وتلك هى أسوأ أنواع الدكتاتوريات المقنعة.. فبمثل هذه القوانين يستطيع الحكام أن يرفعوا رجلا من الحضيض إلى الذروة دون وجه حق، وأن يخسفوا به إلى أسفل سافلين ظلما وعدوانا.

انقسام الوفد

وسادت مصر موجة من الذعر والقلق ، زاد من حدتها تطور مجريات الحرب، فالقوات البريطانية ترتد من ليبيا والصحراء الغربية أمام زحف رومل القائد الألمانى..وبدا فى الأفق أن رومل سوف يدخل مدينة الإسكندرية وشيكا.

وبدت مظاهر انسحاب القوات البريطانية واضحة للناس ، فالاستعدادات الحربية قائمة على طرق التقدم والدفاعات تقام حول القاهرة، والغارات الجوية تشتد على العاصمة المصرية..و أصبح الاعتقاد سائداً بأن رومل سيتقدم نحو القاهرة بعد استيلائه على الإسكندرية.

وتواردت الأنباء بأن البريطانيين قد أعدوا خطة لنسف الجسور على النيل والقنوات المائية ولإغراق مديرية البحيرة، كى تصبح مانعا يعوق تقدم الألمان.. وهذا من شأنه أن يعرض البلاد لمجاعة مميتة.

كما جاءت الأنباء أيضاً تفيد بأن البريطانيين سوف يشعلون النار فى آبار البترول الموجودة بمصر إذا ما اجبروا على الانسحاب، مما يكبد الاقتصاد القومى المصرى خسائر فادحة .

وأثارت هذه الأنباء نوعا من الذعر بين الناس ، وضربا من القلق لدى الساسة، مماجعلهم يفكرون فى خطة يقنعون بها الإنجليز كى يتراجعوا عن هذا المخطط التخريبى.

ولكن الموقف العسكرى بدأ يتحسن مع الصيف ، حينما توقف روميل عند العلمين، وبدأ الإنجليز يحصنون هذا الموقع الطبيعى الحصين الذى يمتد من غرب منخفض القطارة حتى التلال الممتدة على شاطئ البحر المتوسط.

فى هذه الآونة، كانت وزارة النحاس تتعرض لأزمة سياسية داخلية فى النصف الثانى من شهر مايو عام ١٩٤٢.. فقد أصبح معروفا لدى الناس أن النحاس طلب من مكرم عبيد أن يستقيل، ولكن مكرم يرفض الاستقالة.. كانت الأزمة تكمن فى أن ثمة خلافا قائماً بين مصطفى النحاس رئيس الوفد، وبين مكرم عبيد سكرتير الحزب.. ولم يكن باليسير أن يستقيل مكرم عبيد إذ كان لامفر من أن يعقبه انقسام داخل الوفد، ولا سيما مكانة مكرم داخل الحزب، فهو الطاقة المحركة للحزب، ومحور نشاط الوفد الحزبى والشعبى.

وكان العجيب فى الخلاف، ماكان يربط النحاس ومكرم من علاقات صداقة ووشائج أسرية متينة منذ زمن بعيد.. ولكن فى لعبة السياسة، فى كل عصر وفى كل مكان ، لايكون للعواطف الإنسانية أى مكان، ويصبح السلطان هو المحرك للقرارات.. والتاريخ القديم والحديث ملئ بآلاف الأمثلة لغدر أقرب الأصدقاء بصاحبه، أو الاستهانة برابطة الدم، فكم من ملك قتل أباه أو أخاه حفاظا على العرش، وكم من حاكم تخلص من أقرب الناس إليه وأخلصهم له، حينما تهيأ له أن كرسى الحكم يتأرجح.. كم من مآسٍ بشعة سجلها التاريخ فى لعبة السياسة الخؤونة.

لقد أصر النحاس على خروج مكرم من حزب الوفد ..وكان لابد لأحدهما أن يخرج، فنجح النحاس فى لعبة السياسة، ولكنه خسر الكثير بعد خروج مكرم.

وخرجت الأخبار تشير إلى أن حرم النحاس السيدة زينب الوكيل هى أساس هذا الخلاف، إذ أرادت أن تحقق لأخيها أحمد الوكيل بعض المزايا والمنافع التى تتسم باستغلال النفوذ ..ولكن مكرم رفض أن يجيب لها مطالبها، فبدأ الخلاف بحفيظة له فى نفسها ، تطورت إلى تأليب زوجها عليه.

إن التاريخ يدلل دائما على أن زوجة الحاكم لو تدخلت فى شئون الحكم أو فرضت سلطاتها على زوجها وهو يوجه أمور الدولة ، يكون ذلك بمثابة المسمار الذى يدق فى نعشه السياسى إن عاجلاً أو آجلاً.

وهكذا نجحت السيدة زينب الوكيل ـ بعد أن قاوم مكرم عبيد اتجاه الاستغلال والكسب لديها ـ فى تأليب زوجها عليه، فهدمت مايربطهما من صداقة قديمة طويلة ، أخرجت مكرم عبيد من الوزارة ليخلولها الجو تصنع ماتشاء.

وحدث انقسام داخل حزب الوفد، وكان مكرم عبيد له شخصيته المجاهدة، ولكن ظروف الحرب والأحكام العرفية، حددت نشاطه، وعرضته للاعتقال.. وحاول مكرم عبيد أن يستقطب بعض العناصر فى البرلمان بجانبه ، فلم ينجح إلا فى ضم مجموعة من الشبان المثقفين، وقليل من أعيان قنا، مسقط رأس مكرم.

وفى مثل تلك الظروف التى يحدث فيها الصراع على السلطة والانقسامات الحزبية ، تصبح المصلحة الذاتية ومدى النفع الذى يعود على الفرد هو الموجه لاتجاه أغلب الناس.. فهم ينظرون أين كفة السلطان الراجحة فينضمون إليها.. فكفة السلطان هى التى تحكم، وهى صاحبة العطاء، وهى التى ترفع وتخفض.

هذا لايمنع أن تكون هناك جماعات من الناس تؤمن بمبادئها ومستعدة لأن تضحى بحياتها فى سبيل هذه المبادىء وتحمل أثقال الكفاح: تشريد وتشهير واعتقال.. ولذلك لم ينضم إلى مكرم سوى مجموعة من الشبان كانت تعد ضئيلة بالنسبة للأعداد الضخمة التى تؤازر النحاس.

وفى خضم هذا الانقسام، كانت القوات الألمانية قد وصلت إلى مرسى مطروح واستولت عليها ، وبدأت تعزز ماحولها استعداداً لتحرك تال.

وساد الذعر بين صفوف فئات من الناس مثل المصريين الذين كانوا يشيدون بالإنجليز والحلفاء فى شعور واضح، أو الأجانب وبخاصة اليهود أصحاب رؤوس الأموال .. وفكر هؤلاء أن يفروا بأموالهم من مصر، ولكن تطور الحرب وازدياد شدة مقاومة البريطانيين فى شهر يوليو بثت فى نفوسهم الأمن والطمأنينة.

الكتاب الأسود

وكانت الأحزاب السياسية المصرية ناقمة علـى حكم الوفد، فقامت بمهاجمة الإرهاب الذى تمارسه وزارة الوفد، وزاد من ضراوة الهجوم، ما استغلته الأحزاب من انقسام داخل الوفد .. فقد قام النحاس بإخراج مكرم عبيـد من الوزارة ، ومهد لإخراجه بحملة عنيفة شرسة ، تتناسب مع قوة مكرم ، وتاريخ كفاحه.

أما الذين سانـدوا مكرم عبيد وشايعوه فـقد نكل بهم إذ أقصى النـواب الذين قاموا بتأييده، بعد أن قدم طعنا بأنهم لم يبلغوا السن القانونية فأقر المجلس الطعن، وأبعدوا عن المجلس.. والغريب أن بعضا من هؤلاء كان المجلس قد أقر بصحة نيابتهم قبل انضمامهم لمكرم فـبدا للنـاس أن كل من ينـضم إلى مكـرم سوف يبطـش به أشد البـطش.. صورة تتكرر كل يوم وإن اختلفت الأسباب والأساليب.

وبالطبع كان لابـد لمكرم أن يحقد على النحـاس وعلى تصرفاته، فالنفـس البشرية حينمـا تستفز ظلما أو جـوراً ، تمتلئ بالكراهـية والحقد، وبخاصة لو تـعرضت لإرهاب فكـرى أوبطش مادى.. ومـاكان هناك سـبيل أمام مـكرم سوى أن يطـعن النحـاس فى نزاهته، وأن يبين للـجماهير أسباب خروجه من الوزارة ، ويرد على الحمـلة العاتية التى قادها حزب الوفد ضد مكرم عبيد.

وفى ظـروف الحرب تـترعرع عادة الـسوق الـسوداء فيـثرى منـها التـجار الجشـعون وأصحـاب النفـوذ من ذوى النـفوس الضـعيفـة .. كمـا أن استغـلال النفـوذ فى التـجارة الخارجيـة، وفى عقد الـصفقات والـعمولات أغرى الكـثيرين مـن أصحاب النـفوذ كى يكونوا ثروات هائلة من العدم.

وحاولـت الأحزاب أن تكـشف هذه الأمور لـلشعـب، فكان مـن العسيـر عليـها أن تخاطـب الشعب فـى الصحف نـتيجة الـرقابة المشـددة عليهـا، كما أن أى نشـاط فى القاهرة كان تحت أعين الحكام مباشرة.

ولذا انتقـل ممثلو الأحزاب إلى الأقـاليم، حيث جمع أعـضاؤها الناس لهـم، وخطبوا

فيهم مندين بمسلك الحكومة التعسفى وتصرفاتها المريبة.. ولكن هذا النشاط كان محدودا غير مؤثر نتيجة تعقب رجال الأمن لممثلى الأحزاب.

وفجأة يخرج «الكتاب الأسود» الذى وضعه مكرم عبيد، وكان الكتاب يحوى ـ على حد قول مكرم ـ فضائح النحاس ووزرائه، من محسوبيات واستغلال الحكم للإثراء والكسب غير المشروع ـ وكان الهدف منه طعن النحاس فى نزاهته ، التى ظلت طوال السنين السابقة من حياته السياسية فوق الشبهات .

وأحدث الكتاب فى أنحاء البلاد دويا هائلا، بالرغم من أن الرقابة منعت الصحف حتى من الإشارة إليه.. ومع ذلك فقد وزع الكتاب فى أنحاء البلاد ، وأصبح من اليسير الحصول على نسخة منه.، وتجاوز الكتاب حدود مصر إلى أن وصل إلى انجلترا، فأخذت الصحف الإنجليزية تكتب عنه.

هذا يذكرنى بما حدث لى عام ١٩٦٧، وعامى ١٩٧٥، ١٩٧٦.. ففى عام ١٩٦٧ كان قد نشر لى كتاب من جزئين بعنوان «الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد».. ومع أن الكتاب دراسة أكاديمية للحرب النفسية،ومع أنه كان قد وزع منه ما يقرب من ثلاثين ألف نسخة ، فقد صدرت التعليمات إلى الرقابة كى تسحب النسخ الباقية فى السوق، ويصادر الكتاب لمجرد أن اسم صلاح نصر موضوع على غلاف الكتاب.

وحدث ماهو أدهى من ذلك، ففى عهد ـ ما سمى ـ حرية الصحافة تكالبت جميع الصحف المصرية فأصرت فى عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ على أن ترفض الإعلان عن بعض الكتب لى، وتكاتفت أجهزة الإعلام لمحاربة كتبى ، لدرجة أن التليفزيون المصرى رفض أيضاً نشر الإعلان الذى يعد عملا تجاريا محضا يدفع أجر عنه.. ومع ذلك لم تمكث هذه الكتب سوى أسبوعين أو ثلاثة حتى نفدت من السوق وطبعت طبعات أخرى.

ويبدو أن الذين يتعنتون ويمنعون لايدرون أن الكتاب الذى يصادر أو توجه إليه الحرب، ينال رواجاً أكبر من الكتاب الذى يعلن عنه.

أخذ الوفد يفكر كيف يواجه «الكتاب الأسود» الذى أثار ضجة عنيفة فى أنحاء البلاد.. وكان من المتوقع أن يقوم الوفد إما برفع دعوى قذف على مكرم إذا كان كتابه يضم معلومات غير صحيحة ، وإما بالسكوت ومعنى ذلك أن الاتهام صحيح.

ولكن الوفد اتخذ سبيلا وسطاً بين هذا وذاك ..إذ أوعز إلى أحد أعضائه فى مجلس الشيوخ بالقيام بتمثيلية سياسية، فقام العضو بتوجيه أسئلة عن بعض ما جاء بالكتاب، فيقوم الوزراء بالرد عليها وينتهى الأمر.

ووجد مكرم عبيد أن الدوى الذى أثاره الكتاب سوف يتفتت مع أدراج الرياح.. ولذا بادر بتقديم استجواب فى مجلس النواب ، أعاد للكتاب ماكان قد بدأ يفقده من خلال مناورات الوفد داخل البرلمان.

وحاول أنصار الوفد من النواب الشبان أن يقاطعوا مكرم ولكنه استمر فى شرح استجوابه حتى انتهى منه.. وقام النحاس بالرد على الاستجواب، فكان ينتقى من الكتاب بعض النقاط الضعيفة ويرد عليها، ويظهر تفاهتها، فيدوى المجلس بتصفيق أنصاره.. وانتهى الرد وانتقل مجلس النواب إلى جدول الأعمال.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد.. كان لابد من طرد مكرم عبيد ومن شايعوه من عضوية مجلس النواب .. ومن ثم طعن فى مكرم عبيد على أساس أنه اقترف جرما يتنافى مع كرامة النيابة ، ولذا ينبغى فصله وإسقاط عضويته من مجلس النواب.

وتلى ذلك فصل معظم أنصاره من هذه العضوية، جزاءً لهم على مساندتهم لمكرم عبيد ومشايعتهم له.

هل وقف الأمر عند هذا الحد؟ وهل كان من الممكن ترك مكرم عبيد حرا طليقا؟ لقد رأى الوفد أن مكرم يدير نشاطاً ضاراً ، ولذا لاينبغى له أن يتمتع بحريته، فأصدر النحاس أمراً باعتقاله، وأودع معتقل السرو حتى ٧ من أكتوبر عام ١٩٤٤.

إقالة وزارة النحاس

بعد أن تخلص النحاس من نشاط مكرم باعتقاله، ومن مشايعيه بالبطش والإرهاب، استمر الوفد فى الحكم إلى أن أقال الملك وزارة النحاس فى السابع من أكتوبر عام ١٩٤٤.. وخلال تلك الفترة من حكم الوفد التى بدأت فى الرابع من فبراير عام

١٩٤٢، أى مايجاوز السنتين والنصف بقليل ، شابت حكم الوفد سمة عامة لاستغلال النفوذ والاستثناءات وما إلى ذلك من مظاهر الفساد السياسى.

وكانت ظروف الحرب العالمية الثانية، قد ساعدت على تفشى الرشوة والسوق السوداء، فضلا عن سياسة العنف التى ساعدت عليها الأحكام العرفية .. هذا فضلا عن مساندة السفير البريطانى مايلز لامبسون للوزارة التى أتى بها إلى الحكم.

وبالطبع تحمل المصريون ويلات الحرب ، فالإنجليز يستولون على خيرات مصر ليدفعوا بعجلة الحرب، بينما الحاكم المصرى يعتقل من يشاء بموجب السلطة المخولة له من الأحكام العرفية، والرقابة على الصحف تمنع الحقائق عن الشعب.. ويرى أغلب الشعب أناساً يثرون ثراءً فاحشاً غير مشروع، وآخرين يكافحون من أجل لقمة العيش.

وتطورت ظروف الحرب، فرجحت كفة الحلفاء، فما أن هلَّ خريف عام ١٩٤٤، حتى كانت جيوش الولايات المتحدة وانجلترا تقوم بإجلاء الألمان عن فرنسا، بينما كانت جيوش ألمانيا تتقهقر من ستالينجراد بعد مقاومة باسلة للجيوش الروسية، التى أخذت تتأهب بعد ذلك للتقدم نحو بروسيا الشرقية.

لقد ظهر فى الأفق بوادر تنبئ بانتصار الحلفاء.. وبدأ الإنجليز يفكرون فى تخفيف حدة سياسة العنف فى مصر، والتى غامروا من أجلها بحادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، ليجيئوا بوزارة النحاس.. وكانت العلاقات بين القصر والوفد قد بلغت من السوء أوجها، فما أن جاء خريف عام ١٩٤٤، حتى قام الملك فاروق بإقالة وزارة النحاس فى السابع من أكتوبر، وكلف الدكتور أحمد ماهر بتأليف وزارة ائتلافية ضمت الأحزاب غير الوفدية كلها: أى الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والكتلة الوفدية ـ وكان مكرم قد أفرج عنه يوم إقالة وزارة النحاس.. ودخل الوزارة.

وكانت أول مهمة للوزارة هى إجراء انتخابات جديدة، وقد أسفرت نتيجتها عن فوز الهيئة السعدية بأغلبية نسبية على سائر أحزاب الحكومة، وبالطبع هزم الوفد فى هذه الانتخابات هزيمة نكراء.

واستقالت الوزارة، وقام الدكتور أحمد ماهر بتأليف وزارة جديدة، حدث بها تغيير طفيف عن الوزارة السالفة، وقام أعضاء الوزارة الجديدة بحلف اليمين بعد ظهر يوم ١٨ من يناير عام ١٩٤٥.

اغتيال أحمد ماهر وتأليف وزارة النقراشى

كانت سياسة مصر حتى ذاك الوقت هى «تجنيب مصر ويلات الحرب»، وقد اتبعت الحكومات السابقة هذه السياسة بينما كانت وجهة نظر الدكتور أحمد ماهر تؤيد سياسة إعلان الحرب على المحور كما نوهت من قبل.. لكن ظروف الحرب تطورت، إذ انتصر الحلفاء ولم يبق أمامهم سوى الحرب فى الشرق الأقصى.. وكان الحلفاء أو الخمسة الكبار كما أطلق عليهم: الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وروسيا، وفرنسا، والصين، قد أقروا عقد مؤتمر فى مدينة سان فرنسسكو فى ٢٥ من أبريل عام ١٩٤٥، للنظر فى إنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل سلفتها «عصبة الأمم» التى أخفقت فى منع نشوب الحرب.. وكانت حكومة الولايات المتحدة قد أبلغت الحكومة المصرية بذلك.

واجتمعت لجنة سياسية مصرية ضمت أكثر الساسة البارزين فى مصر من الأحزاب غير الوفدية، ومن المستقلين..وبعد عدة اجتماعات ودراسات اتفق المؤتمرون على اشتراك مصر فى مؤتمر سان فرنسسكو، ومن ثم وجب على مصر إعلان الحرب على اليابان بعد اندحار ألمانيا وإيطاليا، وذلك كى يمكنها أن تشترك فى هذا المؤتمر.

وأقر مجلس الوزراء إعلان الحرب على اليابان، وتقرر عرض الأمر على البرلمان فى جلسة سرية تعقد فى مجلس النواب ثم فى مجلس الشيوخ يوم ٢٥ من فبراير ١٩٤٥.

وفى يوم انعقاد البرلمان، أصدر النحاس بيانا فى جريدة البلاغ الوفدية، ندد فيه بسياسة الوزارة، واتهمها بأن إعلان الحرب سيكبد البلاد أضراراً جسيمة، تكاد تبلغ حد الخيانة.

وقام الدكتور أحمد ماهر بتعديد حجج الوزارة لإعلان الحرب فى مجلس النواب، واستمر عدة ساعات يتحدث ويفند، ثم انتقل إلى مجلس الشيوخ ليلقى كلمته.. ولكن ما أن تحرك فى البهو الفرعونى متجها من مجلس النواب إلى غرفة رئيس الوزراء بمجلس الشيوخ، حتى تقدم منه شاب يدعى محمود العيسوى ومد يده يسلم عليه، وحينما مد الدكتور أحمد ماهر يده ليحييه، أطلق هذا الشاب رصاصات إلى صدره، فهوى الدكتور أحمد ماهر جثة هامدة على الأرض.. وحاول العيسوى الفرار بعد أن أرهب المحيطين

برئيس الحكومة بإطلاق عدة رصاصات من مسدسه، ولكنهم استطاعوا القبض عليه.

وتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمود فهمى النقراشى نائب رئيس الهيئة السعدية.. ثم عقدت جلسة سرية فى مجلس الشيوخ تليت فيها خطبة الدكتور أحمد ماهر بمجلس النواب قبل مصرعه. وقد وافق مجلس الشيوخ كما وافق مجلس النواب على إعلان الحرب على اليابان تمهيدا لاشتراك مصر فى مؤتمر سان فرنسسكو.

وفى ذاك الوقت كانت المفاوضات بين الدول العربية حول وضع ميثاق لجامعة الدول العربية قد انتهت، ووقع مندوبو الدول العربية على الميثاق فى الثانى والعشرين من شهر مارس عام ١٩٤٥.

وأعلنت مصر الحرب على اليابان، وأبلغ هذا الإعلان إلى واشنطن.. وتقرر أن يرأس وفد مصر رئيس الحكومة محمود فهمى النقراشى، ويضم عددا من كبار الساسة المصريين، ولكن تشكيل الوفد تعدل ليكون برئاسة عبدالحميد بدوى وزير الخارجية المصرية حينئذ.. ويبدو أن هذا التعديل جاء نتيجة الظروف الدقيقة التى كانت تمر بها مصر بعد مصرع الدكتور أحمد ماهر، ذلك أن غياب رئيس الحكومة خارج البلاد لفترة قد تطول، ربما قد تساعد على خلق جو من الاضطراب.

وعاد وفد مصر بعد توقيع ميثاق الأمم المتحدة، وعرض الميثاق على البرلمان فأقره، ومن ثم أصبحت مصر من الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة.

وفكرت الحكومة المصرية فى محاولة إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، وقد ظنت أن ما جاء بميثاق سان فرنسسكو سوف يعاونها على تحقيق استقلال مصر التام، ذلك أن الميثاق سالف الذكر قد قام أساسا على أن الدول الموقعة متساوية فى السيادة، لاتمس دولة كبرى سيادة دولة صغرى.

ومن ثم كانت المسألة الوطنية شاغل الوزارة الأساسى، فحاولت مفاوضة انجلترا كى تجلو قواتها عن أرض مصر، وتقرر حداً للنظام القائم فى السودان.. وكادت الوزارة تخطو خطوات نحو تحقيق هذا الأمر، لولا أن بدت داخل مجلس الوزراء بوادر نزاع وانقسام.

وذلك أن مكرم عبيد وهو رئيس الكتلة وسكرتير عام حزب الوفد السابق ووزير

المالية حينئذ، لم يتقبل رئاسة النقراشى للوزارة، وتذكر أنه كان يرأس النقراشى فى حزب الوفد. ولذا بدأ مكرم عبيد يشير بالاستقالة، ومعنى استقالته خروج الكتلة الوفدية من الوزارة فى مثل تلك الظروف الدقيقة التى تحتاج إلى تكاتف جميع الأحزاب.. ووصل أمر الخلاف إلى الملك فاروق، فحاول أن يوفق بين النقراشى ومكرم عبيد فى قصر القبة، وقد خرجا من لديه وقد بدا عليهما الاتفاق، ولكن الخلاف بينهما كان قد رسخ فى نفسيهما.

وقد أضعف هذا الخلاف الوزارة، فشجع المعارضة على تحريض طلبة جامعة فؤاد الأول على الإضراب.. ففى الأسبوع الأول من شهر مايو عام ١٩٤٦، أضرب طلبة هذه الجامعة، وقاموا بالتظاهر، وتحركوا من كلياتهم واتجهوا إلى قصر عابدين. ولما وصلت المظاهرات إلى كوبرى عباس، وتم حشد الطلبة فوقه، قامت الشرطة بفتح الكوبرى، فحصرت الطلبة عليه، ثم نشبت معركة عنيفة بين الشرطة والطلبة أصيبت فيها من الجانبين أعداد ليست صغيرة.

وخرجت الشائعات تقول بأن بعض الطلبة ألقوا بأنفسهم فى النيل فغرقوا، وبأن البعض لقى حتفه فوق الكوبرى. انتشرت الشائعات انتشار النار فى الهشيم، واستاءت جماهير الشعب، بينما امتلأت نفوس الطلبة بالحقد والكراهية للوزارة، وقرروا اتخاذ إجراء عنيف يزيل الوزارة من الحكم.

وجاءت الفرصة مواتية فى الحادى عشر من فبراير عام ١٩٤٦ عيد ميلاد الملك فاروق.. كان قد تقرر أن يضع الملك فى ذلك اليوم حجر الأساس للمدينة الجامعية لجامعة فؤاد الأول، وكان قد أعطى أسبقية فى البناء لبيت الطلبة.. وكان من المفروض أن يحضر الطلبة هذا الحفل، احتفالا ببناء بيت لهم سيرفع عن كاهل عدد كبير من الطلبة الوافدين من خارج القاهرة مشقة البحث عن سكن صالح على مقربة من الجامعة، ولكن الأنباء تناثرت بأن الطلبة سيقاطعون الحفل.. وسيثيرون ضروبا من أعمال العنف، فشددت الحراسة على الطرق التى سيخترقها موكب الملك إلى الجامعة، وحضر الملك الحفل متأخرا عن الموعد المحدد، أما الطلبة الذين حضروا الحفل فقد تم اختيارهم بواسطة رجال الأمن.

كانت صورة الحفل باهتة واجمة، تنم عن إخفاق الوزارة فى الحفاظ على الأمن، وتمت مراسم الحفل فى وقت قصير وانصرف الملك.

وأحس النقراشى بدقة الموقف فقدم استقالته وقبلها الملك، وكلف إسماعيل صدقى بتأليف وزارة جديدة.

السلطة السياسية فى يد القصر

قام إسماعيل صدقى بتأليف وزارته، وحاول أن تمثل الأحزاب فيها، فإسماعيل صدقى لم يكن له حزب سياسى يستند إليه، ومن ثم كان عليه أن يستند على تأييد الأحزاب الممثلة فى البرلمان.. ولكن حزبى الهيئة السعدية والكتلة الوفدية رفضا التعاون معه بحجة أن تأليفه الوزارة يعد خروجا على التقاليد الدستورية.. وقد اشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة بأربع وزراء.

هذا الوضع الغريب للوزارة جعل إسماعيل صدقى يمالئ القصر، ويتغاضى عن أمور تصدر من السراى تخرج على التقاليد السياسية المألوفة.. فعلى سبيل المثال، قام الملك بدعوة ملوك الدول العربية ورؤسائها لعقد مؤتمر فى أنشاص دون رأى الحكومة أو علمها.. ولم يحضر لطفى السيد وزير الخارجية المصرى هذا المؤتمر، واكتفى بحضور عبدالرحمن عزام أمين الجامعة العربية.. وبلغ الأمر أحيانا أن يتحدى الملك الوزارة تحديا سافراً.. فحينما حاول إسماعيل صدقى مجرد أن يلمح بالاعتراض على تعيين كريم ثابت فى منصب المستشار الصحفى للملك بحجة أنه كان يتقاضى مبالغ مالية معينة من المصروفات السرية، قام الملك بتحدى رئيس حكومته، وضاعف المبالغ التى كان يستولى عليها كريم ثابت من المصروفات السرية.

ولم تمض عدة شهور على تأليف الوزارة، حتى بدت فى الأفق نذر تهدد مركز الوزارة، نتيجة اختلاف أعضاء هيئة المفاوضات مع الإنجليز اختلافا جسيما.. وكان إسماعيل صدقى قد جاء بوزارته للدخول فى مفاوضات مع انجلترا بعد استقالة وزارة النقراشى.. وفكر القصر فى أن تشكل وزارة ائتلافية برئاسة خال الملك «شريف صبرى»، يشترك فيها حزب الوفد.. ولكن لم يكتب لهذه الوزارة أن تولد، إذ رفض الملك استقالة صدقى، واستمرت الوزارة فى تأدية مهامها بعد إجراء تعديل بها واشتراك السعديين بها.

ومع هذا، استمر الخلاف الشديد بين هيئة المفاوضات المشكلة لمفاوضة الإنجليز، وأصبح واضحا أن هذه الهيئة لن تتمكن من الوصول إلى قرار، فقام إسماعيل صدقى، وإبراهيم عبدالهادى وزير خارجيته (السعدى)، برحلة إلى لندن ممثلين لهيئة الوزارة وليس لهيئة المفاوضة، وانتهيا إلى مشروع اتفاق مع بيفن وزير خارجية بريطانيا عرف باسم مشروع «صدقى ـ بيفن»، تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى من اسميهما.

وقام صدقى بعرض المشروع بعد عودته من لندن على هيئة المفاوضات، ولكن تبين أن الخلاف استفحل، وأصبح التعاون داخل الهيئة مستحيلا، فقام صدقى بحل الهيئة، وبعرض المشروع على البرلمان. وأدى هذا الإجراء إلى قيام المعارضة بالهجوم على وزارة صدقى، وزاد من شدة الحملة التجاء صدقى إلى العنف، إذ قام ـ مستندا على فكرة مقاومة الشيوعية ـ باعتقال من ينسب إليه نشاط شيوعى، فضلا عن الحد من حرية الصحافة، بحجة الخطر الشيوعى على النظام.

وبطبيعة الحال كان لابد للعنف أن يقابل بالعنف، فقام طلبة الجامعة بالإضراب، وانتابت القاهرة حركة هستيرية من تفجير القنابل والمتفجرات فى الشوارع والأماكن العامة ليلا، مما أثار الذعر والرعب فى نفوس الناس.

وبدا أن الوزارة لن تستطيع الاستمرار فى هذا الجو من الرعب والفوضى، فقدم صدقى استقالته، وكلف الملك محمود فهمى النقراشى بتأليف وزارة من السعديين والأحرار الدستوريين.

كانت المسألة المصرية هى الشاغل الأول للوزارة، فقام النقراشى بإعادة الاتصال بلندن لاستئناف المفاوضات، ويبدو أن الإنجليز أرادوا أن يخدروا الحكومة، فأبدوا بعضا من حسن النية، بأن قاموا بسحب قواتهم من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة قناة السويس.

ولما لم تأت المفاوضات بالنتيجة المنشودة، استقر الرأى على أن تعرض مصر خلافاتها مع بريطانيا على مجلس الأمن.. ففى صيف عام ١٩٤٧ تم عرض الخلاف، وقام مجلس الأمن بعد جلسات عديدة بإصدار قرار معلق، إذ تقرر تأجيل نظر المشكلة إلى أجل غير مسمى مع الاحتفاظ بها فى جدول أعمال المجلس.

فى هذا الوقت، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، تستعد للنظر فى مشكلة من أخطر المشاكل التى تهم الدول العربية جميعها، ذلك أن اللجنة السياسية التابعة للجمعية

العامة لـلأمم المتحدة، كانت قد عـجزت عن الوصول إلى حـل لمشكلة فلسـطين يرضى العرب واليهود، فأحالت المسألة برمتها على الجمعية العامة.

وقامت الجمعيـة العامة بإصدار قرار بإنشاء دولة إسـرائيل بأغلبية لـم تبلـغ الثلثين من عدد الأعضاء الحاضرين والمنصوص عنها فى ميثاق الأمم المتحدة ومـع ذلك اعتبر القرار سليما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخـرى، أعلنت بريطانيا فى الأمم المـتحدة أنها قررت إنهاء انتـدابها على فلسطين، وسحب قواتها منها فى موعد نهايته ١٥ من مايو عام ١٩٤٨.. ومعنى ذلك أن تترك انجلتـرا فلسطين ليواجه العـرب واليهود بعضهمـا البعض فى أخطر مشكـلة قومية، أدت إلى حـروب عدة بين الـعرب وإسرائـيل فى مـدى يزيد قـليلا عـلى ربع قـرن من الزمان.

كانت الحرب الـعالمية الثانـية قد انتهت مـنذ ثلاث سنوات بانـتصار الحلفاء، وانـتهى التزاوج المصطنع بين روسيا والغرب، الذى دام سنوات الحرب لمجابهة الخطر النازى، ومن ثم بدت فـى الأفق بوادر الشـقاق تدب بين دول الـكتلة الـشرقية بـزعامة موسـكو، وبين الكتلة الغربية بزعامة واشنطن.. وأخذ التوتر بين الكتلتين يزداد حدة إلى درجة أن سادت واشنطن اتجاهات بالتلويح بالحرب، للقضاء على روسيا الشيوعية قبل أن تتأهب للهجوم على الغرب.. كانت هذه بداية الحرب البـاردة التى وصلت فى بعض الأوقات إلى حرب ساخنة فى بعض مناطق العالم على مدى ما يقرب من ربع قرن من الزمان.

وكانت مفاوضات النقراشى مع لندن حول المسألة المصرية لم تأت بنتيجة مثمرة، فتقرر الاحتكام إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وكان لابد فى مثل تلك الظروف أن تتحد كلمـة القوى السياسية فى مصر وأن تنسى الأحزاب السـياسية خلافاتـها، وتتعاون فـى حل المسألة المـصرية.. ولكن أنانـية الأحزاب وتعـصبها الأعـمى، عرقل أى أمـل فى قيام وحـدة وطنية بـل ازدادت الخلافات الحزبـية واشتدت حدة المناورات السياسية.

ومن ناحـية أخرى كان الملـك فاروق قد بدأ يفـقد عطف الشـعب الذى اكتسـبه فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢، إذ شجعته حاشية فاسدة على استمراء نزعته نحو السلطة المطلقة.. هذا فضلا عـن أن الشعب بدأ يهمـس بما كان يقوم به المـلك من مغامرات غيـر مستورة،

كانت تهيئها له تلك الحاشية، وأخذ الناس يذكرون أسماء منها، مثل أحمد حسنين، وبوللى، وكريم ثابت وحلمى حسين ومحمد حسن.

وسمع الناس عن ملكهم أنه يرتاد الملاهى الليلية؛ ورآه الكثيرون فى ملهى «حلمية بالاس» وفى ملهى «أوبرج الأهرام»، وملهى «كارتيه»، وأخذ فاروق يجرى وراء أهوائه، فيقضى معظم لياليه على مناضد الميسر فى نادى السيارات، وغيره من الأماكن العامة.

وأخذت حاشية الملك تشجعه على الاندفاع فى نزواته، وتمادت فى مداهنته والتملق إليه، وتأليبه على الساسة المصريين، حتى أصبح الملك لا يكترث بأى معان، ولايهتم بمظهره العام كملك للبلاد.

وكانت وزارة النقراشى قد قررت بعد صدور قرار الأمم المتحدة بإنشاء دولة إسرائيل ألا تورط الجيش المصرى فى حرب لمنع تنفيذ هذا القرار، بحجة أن الإنجليز كانوا مرابطين على قناة السويس، ومن ثم سيكون الإنجليز وراء ظهر الجيش المصرى، يتحكمون فى خطوط مواصلاته وتموينه.

ومع ذلك فقد سمح للضباط المصريين أن يتطوعوا فى كتائب فدائية تحارب بجانب العرب.. ولكن هذا التطوع كان محدداً، فلم يسمح إلا لعدد قليل للتطوع فى هذه الكتائب، بينما رفضت طلبات كثيرة لضباط، كانوا متحمسين للقتال على أرض فلسطين.

على أن موقف مصر تغير فجأة، ففى اليوم الثانى عشر من مايو عام ١٩٤٨، أصدر الفريق محمد حيدر وزير الحربية وياور الملك الخاص أوامره - بناء على أمر ملكى خاص - إلى تشكيلات الجيش المصرى لتزحف إلى أرض فلسطين دون أن يخطر رئيس الوزراء، ودون أن يعرض قرار الحرب على البرلمان.

كان الفريق حيدر أثيرا عند الملك فاروق، ومحل ثقته، وكان الملك يظن أن منصب حيدر كوزير للحربية، سوف يؤمن له الجيش من أى تيارات تهدد العرش.. وكانت لمكانة الفريق حيدر لدى الملك أثر واضح فى أن يتملقه كبار ضباط الجيش.. ولكن الملك نسى شيئا مهماً، هو أن التيارات السياسية داخل الجيش يتزعمها صغار الضباط والضباط من الرتب الوسطى التى لاتزيد على رتبة البكباشى.. كما نسى أن العمل السياسى داخل الجيش يقوم على أساس العمل السرى فى خلايا صغيرة لاتعرف بعضها البعض، ومن ثم

اعتمد حيدر فى تأمين الجيش المصرى على كبار الضباط وولائهم له.. بينما كان تنظيم الضباط الأحرار يعمل دون أن يحس به أحد.

وكان من المفروض أن تنشأ أزمة وزارية نتيجة دخول القوات المصرية أرض فلسطين دون قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء، ولكن النقراشى تغاضى عن هذه المخالفة الدستورية، وطلب عقد جلسة سرية للبرلمان يوم ١٢ من مايو، ليعرض عليه دخول الجيش المصرى أرض فلسطين.

ومن الواضح أن الملك حينما أمر بدخول الجيش المصرى فلسطين، كان يدور فى ذهنه أنه سيعيد مجد جده محمد على الكبير، وأنه أولى الملوك والرؤساء العرب بزعامة الدول العربية، ومن ثم كان عليه أن يكون سباقا فى تحريك جيشه لتحرير الأرض المقدسة.. كذلك كان يهدف من اشتراك الجيش فى الحرب أن يشغل الشعب والرأى العام عن المشاكل الدائرة فى داخل البلاد.. وكانت حاشية الملك هى التى تدخل فى روعه هذه الأشياء.

كانت الأمور تتطور حينئذ داخل مصر بشكل يدعو إلى القلق، ووصل الأمر أن قام ضباط الشرطة ـ وهم المسئولون عن الأمن ـ بالإضراب، واعتصموا فى حديقة الأزبكية.

وكان الموقف حرجا وبخاصة بعد أن أصدر الفريق محمد حيدر أوامره بنزول الجيش إلى داخل مدينتى القاهرة والإسكندرية لحفظ الأمن.. ويبدو أن الملك أحس بمدى خطورة نزول الجيش واحتمال قيامه بانقلاب عسكرى متعاونا مع الشرطة، فأسرع بتسوية مشكلة الشرطة.

إن التاريخ يدلل على أن كثيرا من الانقلابات العسكرية فى الدول النامية، حدثت فى ظروف استخدام الجيش لحفظ الأمن داخل العاصمة.

لقد أخذت سلطة القصر تزداد وتنمو حتى أصبحت السلطة السياسية الحقيقية فى البلاد، وأصبحت الوزارة مجرد سلطة إدارية تنفذ تعليمات السلطة السياسية.. وتجاوز القصر سلطاته، فكان يتدخل فى أدق التفاصيل، إذ كانت رغبات الملك تبلغ بواسطة حاشيته إلى الوزير المختص رأسا لتنفيذها.. وتسابق كثير من الوزراء لإرضاء الملك، بل وصل الأمر ببعض الوزراء إلى التزلف والتملق لرجال حاشية الملك، عسى أن يفوزوا بالرضا السامى.. وكانت سلطة محمد حسن السليمانى ـ خادم الملك الخاص ـ محل

تندر عام، لما كان له من سلطـان، يلتمس لديه الكبار تحقيق مطامعـهم عن طريق المداهنة والتملق.

ووصل داء الزلفى إلى رجال القـضاء، فكان بعض ممثلى العدالة يتهـافتون إلى القصر متجاوزين أصول الاتصال، فيعرضون على الحاشية ما يسبغ عليهم الرضا الملكى السامى.

كيف يطمـئن المتقاضون للعدالة ورجـال القضاء يستلهمون الأحـكام من ولى الأمر؟ وكيف يطمئن الفرد على أمنه ومصيره أمام قضاء معلق فى كفة رضاء صاحب النعم؟

ولم يقتصر تدخل القصر فى أعمال السلطة التنفيذية والقضائية فحسب بل تجاوز الحد أيضا ووصل إلـى السلطة التشريـعية، فكان القصر يـتدخل فى انتخابات رؤسـاء اللجان داخل البرلمان، وفى تبليغ أى رغبة سامية تتناقض مع أحكام الدستور وتنتهك أدنى أصول اللياقة.

وساعد علـى زيادة سلطة القـصر، أن كثيرا جدا من وظـائف الدولة لايتم الـتعيين أو الترقية فيها إلابـصدور مرسوم، فكبار رجال الجيش والبوليس والمـديرون يعينون ويرقون بمرسوم، والقضاة يعينون ويرقون وينقلون بمرسوم، والمناصب الكبرى فى الوزارات يصدر بها مرسوم.. ولذا أصـبح القصر مزار المتزلقين والـنهازين الذين يريدون تحقيـق أطماعهم من أقصر طريق.

لقد أصـبح للمـلك اليد الـطولى فى أمـور البلاد، وكان إذا أبـدى غضبه عـلى أحد الوزراء، فـلابد لهذا الـوزير أن يسـتقيل قـبل أن يُقال.. وكـثيراً مـا أدخل الملك الـنوازع الشخصيـة فى الأمور السياسية.. ولايزال فـى ذاكرتى حدثان لهما دلالـة أو معنى خاص، فهما يبينان كيف كانت تتحدد مصائر رجال الدولة فى جلسات الملك الخاصة.

كان الملك يـرتاد كثيرا ملهى «حـلمية بلاس» مع حاشـيته، ففى ليلة مـا رأى اثنين من ضباط الجيش برفقتهما سيدتان جميلتان، ويبدو أن الملك أعجب بإحداهما، فكلف أحد رجال حاشيته بدعوتهـا ولكنها اعتذرت، وكانت النتيجة أن نقل الضـابطان إلى منطقتين نائيتين خـارج القاهرة، ثم رضى عنهـما وضمهما إلى الحرس الحـديدى الخاص به الذى كان يستخدمه للدفاع عنه والتخلص من خصومه.

وهناك قصة أخـرى مشابهة حدثت فى المـكان ذاته، ففى ليلة أخـرى وفى المكان ذاته، كان يجلس أربعة وزراء فـى وزارة النقراشى وبعد قليل دخل الملـك وجلس على إحدى

المناضد، فانسحب وزيران وبقى اثنان هما عبدالمجيد بدر وزير المالية واللواء أحمد عطية وزير الحربية.. واعتبر الملك أن بقاءهما بمثابة عدم اكتراث به، وكانت النتيجة إخراج هذين الوزيرين من الوزارة.

وبدأ الملك يحاول زيادة ثروته بشتى الطرق مشروعة وغير مشروعة، فمثلا ضم إلى الأوقاف الملكية عشرات الآلاف من الأفدنة التى تديرها وزارة الأوقاف، وكان المتزلفون يخسرون له مبالغ طائلة على منضدة الميسر.

كل هذه التصرفات وغيرها كان لها رد فعل سيىء لدى جماهير الشعب.. وأخذ الناس يتهامسون ثم يتحدثون بشكل سافر عن انحراف الملك، وعن مساندته لحاشيته التى تهيئ له هذا الانحراف.. فبدأت شعبيته التى اكتسبها عام ١٩٤٢ فى الهبوط تدريجيا حتى فقد تعاطف الناس واحترامهم له.. وأخذت الأمور تتطور ليصبح الملك صورة قبيحة لدى أغلب الناس. وبالطبع كانت هذه الصورة تنتقل إلى أوساط الضباط، فيتحدثون بها، ويتشاور البعض فيما وصلت إليه البلاد من حالة الفساد والفوضى.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الأول

3

سنوات القلق والاضطراب

دار الخيّال

قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

صادف إعلان إنشاء دولة إسرائيل فى الرابع عشر من مايو عام ١٩٤٨؛ مرور عام على اقتراحات أندريه جروميكو مندوب الاتحاد السوفييتى فى الأمم المتحدة.. وفى اليوم التالى نشبت الحرب.

ولأمر سريعا باقتراح جروميكو والآثار التى ترتبت عليه:

ففى يوم ١٤ من مايو عام ١٩٤٧، طالب جروميكو فى هيئة الأمم المتحدة بإنهاء الانتداب البريطانى فى فلسطين، وإعلان استقلال هذه البلاد، وتقسيم أراضيها إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية.

وقد لعب هذا الاقتراح دورا استفزازيا سواء بالنسبة للعرب أو اليهود، فالعرب عارضوا فكرة إنشاء دولة يهودية فى فلسطين، ولم يجرؤ أحد فى العالم العربى على الوقوف أمام الرأى العام العربى وبخاصة داخل الجامعة العربية، وإن كانت قيمتها حينئذ كمنظمة عربية فعالة لاتعد ذات بال.. أما بالنسبة لليهود فقد بلور هذا الاقتراح موقفهم، وأوضح لهم أن حلمهم الخاص بإنشاء دولة يهودية أصبح يلقى تأييداً ليس فى العالم الغربى فحسب، بل فى الاتحاد السوفيتى أيضاً.

وكان موقف الأمريكيين الذين كانوا يتمتعون بنفوذ ضخم فى الأمم المتحدة مائعاً؛ فقد كانت وزارة الدفاع الأمريكية وشركات البترول التى يهمها البعد عن إغضاب العرب، لا تؤيد فكرة إنشاء دولة إسرائيلية، وسارت وزارة الخارجية الأمريكية المنقسمة على نفسها حول هذا الأمر فى هذا الاتجاه.

وكان الرئيس ترومان هو الذى فرض وجهة نظره المؤيدة لليهود والفلسطينيين والتى أدت إلى موافقة الأمم المتحدة يوم ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ بغالبية لم تصل الثلثين على تقسيم فلسطين؛ وإنشاء دولة إسرائيلية.

ولكن هذا المشروع اصطدم فى الأسابيع التالية بعقبات كثيرة، وتعرضت الحكومة الأمريكية التى اقترحت هذا المشروع لضغط شديد بقصد تعديله، وطلب منها التقدم باقتراح آخر يفرض الوصاية مؤقتا على فلسطين.

وتعقد الموقف وازدادت خطورته. وفى ذاك الوقت، فقد زعماء الأقلية اليهودية كل قدرة على الاختيار، إذ كان تأخير إنشاء دولة إسرائيل يعنى من وجهة نظرهم تشتت قواهم، كما أن إنشاء هذه الدولة سوف يؤدى بالتأكيد إلى خوض حرب ضد كل قوى الجامعة العربية.

ولم يكن زعماء اليهود فى فلسطين يستطيعون خوض غمار هذه الحرب، مالم يضمنوا أولا حياد الولايات المتحدة.. وقد ضمنوا هذا الحياد فى الأيام الأولى من شهر مايو عام ١٩٤٨، نتيجة تأييد الجنرال مارشال وزير الخارجية الأمريكى فى ذاك الوقت.

على أن القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين، قد أدى إلى نشوب حرب بين العرب واليهود أشبه بما يعرف بحرب العصابات، وكان الغرض منها حمل الأمم المتحدة على الرجوع عن قرارها.

ولكن حدث حادث أليم فى الوطن العربى، إذ تمت اتصالات سرية بين المسئولين فى شرق الأردن وبين زعماء اليهود بتحريض من الإنجليز، كان هدفها أن يضمن الأولون لأنفسهم السيطرة على الجزء الفلسطينى الذى سيظل عربياً.

وكانت الأمم المتحدة قد قررت إنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين، ورأت لندن أن انسحاب القوات البريطانية من فلسطين سوف يحول مشكلة فلسطين إلى نزاع محلى، قد يتطلب من بريطانيا إعادة قواتها إلى فلسطين لفض هذا النزاع.

وكان الإسرائيليون قد منوا بخسائر فادحة على أيدى العرب فى شتاء عام ١٩٤٨/١٩٤٧.. وكان شهر مارس عام ١٩٤٨ أسوأ الشهور التى مرت بهم ولكن اليهود قاموا فى شهر أبريل بهجوم عنيف أجبر العرب على التفكير فى وسيلة فعالة لوقفهم عند حدهم، فاجتمع فى عمان يوم الرابع والعشرين من أبريل وفد عسكرى

يضم ممثلى الدول العربية للقيام بعمل مشترك فى فلسطين يوم ١٥ مايو، وهو اليوم التالى لإنهاء الانتداب البريطانى.

حرب عام ١٩٤٨

انعقد البرلمان المصرى، وأقر بالإجماع ـ بعد صدور قرار وزير الحربية ـ دخول الجيش المصرى فلسطين لتحريرها من يد «إسرائيل المزعومة» ـ وفى اليوم التالى أعلنت الأحكام العرفية، وفرضت الرقابة على الصحف، وكان الجيش المصرى قد عبر الحدود المصرية نحو فلسطين.

ومع ذلك أعلن اليهود قيام دولة إسرائيل، غير مكترثين بجيوش دول الجامعة العربية كلها التى دخلت أرض فلسطين.

وبالطبع كان يساند قيام إسرائيل الدول الكبرى، فما أن أعلن قيام دولة إسرائيل، حتى أعلنت واشنطن فوراً اعترافها بالدولة الجديدة، وتلى ذلك الاتحاد السوفيتى الذى اعترف أيضاً بقيام إسرائيل.

ولن أتحدث فى هذا المقام عن حرب عام ١٩٤٨، ولا عن المشكلة الفلسطينية، فذلك يخرج عن هدف هذه الأوراق إنما أعنى بخاصة بالحديث عن آثار هذه الحرب فى تهيئة الجو لنشاط تنظيم الضباط الأحرار الذى انتهى بقيام ثورة ٢٣ من يوليو، كذا بالحديث عن آثار هذه الحرب فى تطور الأحداث السياسية الداخلية.

فحينما قامت دولة إسرائيل، كنت أعمل مدرساً فى مدرسة المشاة بألماظة، وبعد أن دخلت الجيوش المصرية أرض فلسطين، طلب من إدارة المدرسة أن تفتح فرعاً متقدماً فى ميدان المعركة، وتم اختيارى من ضمن الضباط الذين قاموا بإنشاء فرع للمدرسة سالفة الذكر فى رفح وخان يونس بقطاع غزة.. وكانت مهمتنا تدريب ضباط المشاة الأصاغر على تكتيكات المشاة.

كنت فى ذاك الوقت برتبة اليوزباشى، أى نقيب، وقد مكنتنى ظروف عملى فى الميدان والالتقاء بعدد كبير من الضباط وتدريبهم، أن أقف على كثير من أسرار أحداث كثيرة .

كان تنظيم الضباط الأحرار لم يتشكل بعد، ولم تكن تكونت بعد هيئته التأسيسية.. كنت فى ذاك الوقت أتأهب لدخول امتحان مسابقة للالتحاق بكلية أركان حرب، وكان هذا يعتمد على جهد خاص من الطالب، فعليه أن يعد المراجع الكثيرة ، وعليه أن يحصل بنفسه على مستوى معين فى خمس أو ست مواد واسعة متشعبة.

وكان يعقد امتحان كل عام ليتم اختيار عشرين أو ثلاثين ضابطاً من عدد الضباط الذى كان يصل إلى الألف ، كى يلتحقوا بكلية أركان حرب ليدرسوا على مستوى عال فن القيادة و الحرب.

وجاءت حرب عام ١٩٤٨، فألغيت جميع الدراسات ، وتمت تعبئة الجيش كله لمواجهة الخطر الصهيونى.

كان يسود الضباط المصريين حماس جارف، بدافع من وطنية صادقة كامنة فى نفوسهم، ورغبتهم فى خوض غمار حرب لتحرير الأرض المقدسة.

وفى ميادين المعارك، كانت تتم لقاءات الضباط، يتناقشون فى شتى الأمور، وفيما يدور فى القاهرة من أمور سياسية .. كانت أوقات الهدوء النسبى أثناء توقف القتال هى أنسب الظروف للضباط كى يناقشوا مايصلهم من أنباء عن العاصمة، أو ما يلاحظونه فى ميدان المعركة.

ولقد زحفت القوات العربية فى أرض فلسطين من اتجاهات مختلفة، وكان جيش مصر يزحف ضمن هذه القوات العربية. ولعبت الدعاية والإعلام المصرى دوراً كبيراً فى التأثير على عقول الناس بأن الجيش المصرى سوف يلقى بالإسرائيليين فى البحر، وأنه على وشك أن يستولى على تل أبيب عاصمة إسرائيل المزعومة.

ولم تكن حرب عام ١٩٤٨ حرب سجال بين العرب واليهود، فالتيارات الدولية لعبت دوراً مؤثراً فى تطوير هذه الحرب.. فما كادت القوات المسلحة المصرية تقترب من تل أبيب بعد مرور مايقرب من الأسبوعين، حتى توقف الزحف المصرى بعد أن طالت خطوط مواصلات الجيش المصرى.

واستطاعت الجيوش العربية خلال أربعة أسابيع أن تسترد جزءاً مهماً من أراضيها..وأعلنت الأمم المتحدة الهدنة لمدة ثلاثة أسابيع من يوم الحادى عشر من يونيو إلى يوم التاسع من يوليو فاستطاع كل من الطرفين المتنازعين خلالها أن ينظم صفوفه، وأن يعيد تسليحه، إلا أن الهدنة أفادت الإسرائيليين كثيراً.

وأعلنت هدنة أخرى يوم الثامن عشر من يوليو، وقد تخللتها أعمال حرب العصابات وعمليات انتقامية، وجه الإسرائيليون معظمها إلى الجبهة المصرية في القطاع الجنوبي لفلسطين، الذى كان الإسرائيليون يهتمون به بصفة خاصة.

والغريب أن الإسرائيليين لم يكترثوا كثيراً بالقطاع الأوسط الذى تقع فيه جبهة الجيش الأردني.. وقد توقف هذا الجيش الذى كان يطلق عليه «الفيلق العربى» بقيادة الجنرال الإنجليزى (جلوب) عن التقدم بعد أن حقق الأهداف الحربية التى كان يريدها الملك عبدالله، وهى الاستيلاء على القطاع الأوسط من فلسطين، وعلى مدينة القدس القديمة.

لقد أبدى الإسرائيليون فى صراحة عدم اهتمامهم بهذا القطاع وأخذوا يوجهون ضرباتهم الرئيسية إلى القوات المصرية فى الجنوب. والواقع أنهم كانوا قد وضعوا نصب أعينهم الاستيلاء على النقب، وهى فكرة دينية كانت تسيطر عليهم ، ومن يدرى فربما كانوا يفكرون أيضاً فى هذا الوقت فى الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء، وربما فكروا أيضاً فى الاتجاه نحو قناة السويس كما فعلوا عامى ١٩٥٦، ١٩٦٧ فيما بعد.

وجدير بالذكر أن الهدنة الأخيرة التى فرضتها الأمم المتحدة لم تلق احتراماً كما حدث لسابقاتها، فاندفعت القوات الإسرائيلية نحو مصر لا تعوقها غير قدرتها على الحركة. ولكنها حينما غادرت الحدود الجنوبية التى عينتها الأمم المتحدة فى قرار التقسيم، تدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا ، فقدمت واشنطن إلى الإسرائيليين فى نهاية شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ إنذاراً طالبتهم فيه بالانسحاب من سيناء.. وفى السابع من يناير عام ١٩٤٩ تدخل السلاح الجوى البريطانى تدخلا مباشراً ضد إسرائيل.

والواقع أنه فى ذاك الوقت لم يكن يفصل الإسرائيليين عن قناة السويس غير عامل الوقت والرمال والحجارة.

وأذعنت إسرائيل .. وفى اليوم الرابع والعشرين من شهر فبراير ١٩٤٩ وقعت الهدنة فى جزيرة رودس . وفى العشرين من شهر مارس أعلن وقف إطلاق النار رسمياً، وظلت بذلك قناة السويس تحت سيطرة بريطانيا.

وكانت حرب فلسطين مظاهرة عسكرية، استخدمها ملوك العرب ورؤساؤهم لتحقيق أطماع سياسية شخصية.. ففاروق كان يحلم بالزعامة العربية، وبإعادة أمجاد جده محمد

على.. والملك عبدالله يطمع فى ضم الضفة الغربية للأردن إليه، وعبدالعزيز آل سعود يحلم بالخلافة الإسلامية ومنافسة الهاشميين فى العراق وشرق الأردن ولم يدفع ثمن هذه الحرب سوى الجيوش العربية التى استشهد منها على ساحة الأرض المقدسة آلاف الجنود والضباط.

وفى وسط هذه الأجواء، وبالحماس الذى كان يقاتل به الضباط والجنود المصريون، صدم الضباط والجنود المصريون ، حينما كانت الأسلحة تنفجر فيهم، وتبين أنها أسلحة فاسدة، تم شراؤها فى صفقات مريبة، كى ينتفع من ورائها قلة من أفراد خونة مرتشين. وتجاوز الهمس إلى أن وصل إلى اتهام الملك شخصياً بأنه وراء هذه الصفقات ، وأنه جنى منها منفعة مادية خاصة.

كان لهذه الأنباء تأثير سيء على معنوياتنا نحن الضباط، الذين رأوا أكفأ ضباط الجيش، والأرواح العديدة للجنود والضباط تزهق على أرض المعركة، نتيجة خيانة الحكام واستهتارهم.

وشجع على إثارة هذه الفضيحة ما نشرته مجلة روز اليوسف، تعلن بأن لديها وثائق تدين بعض رجال الجيش فى صفقات الأسلحة الفاسدة، مما أدى إلى قيام النيابة بالتحقيق مع هذه الصحيفة ، ثم التحقيق فى موضوع الصفقات ذاته، حينما تبين للنيابة العامة أن لها أساساً. وزاد من الطين بله أن قام مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ بتقديم استجواب لحكومة الوفد التى خلفت وزارة حسين سرى فى الثانى عشر من يناير عام ١٩٥٠، حول تلاعب فى صفقات الأسلحة والذخائر التى تم عقدها فى أوروبا لحساب الجيش المصرى.

والغريب أن فؤاد سراج الدين حينما قام يرد على الاستجواب باسم الحكومة، نفى ذلك ، وأعلن أن الوزارة أجرت تحقيقاً فى موضوع هذه الصفقات، وتبين أن لا مسئولية على من قاموا بعقد هذه الصفقات.

ومع ذلك، قام محمد محمود عزمى النائب العام بالتحقيق بنفسه فى موضوع صفقات الأسلحة الفاسدة بمعاونة بعض رجال النيابة، وأخذ ينشر فى الصحف المصرية تباعا بما ينم عن أن للقصر علاقة بهذه الصفقات، وأنه يتدخل فى التحقيق الذى يجريه.

وحينما استدعى النائب العام أدمون جهلان منظم رحلة الملك إلى أوروبا من الخارج لسؤاله فى صفقة الأسلحة الفاسدة، استقبله فى المطار مندوب من القصر، وتوجه به إلى

النائب العام. ولم يستطع النائب العام بعد التحقيق معه أن يضعه على قوائم الممنوعين من السفر أو يقبض عليه لتدخل القصر باسم الملك.

وهكذا بينما كان البعض يثرى من الخيانة، كان الجيش يستميت فى القتال بما تيسر لديه من إمكانات، وبما ابتكر محلياً من أسلحة.. فمثلاً صممت وحدات من العربات المجنزرة كى تطلق قاذفات اللهب التى كانت قد استخدمت فى الحرب العالمية الثانية، ولكن الجيش المصرى لم يكن قد زود بها بعد .. واستطاعت إدارة البحوث المصرية أن تصنع هذه المعدات كذا سائل اللهب الذى يقذف منها.. وتم تدريب بعض الوحدات عليها.. وحينما استخدمت فى إحدى المعارك الحرجة ، كانت مفاجأة تامة لليهود، واستطاعت هذه القاذفات أن تحسم المعركة بحمم النار التى أصلت الجنود الإسرائيليين، فاحترق منهم من احترق، وفر الباقون ذعراً.

على أن ثمة عاملاً مهمًا برز نتيجة حرب عام ١٩٤٨ وكان له أثر كبير على تطور الأحداث الداخلية فى مصر.. ذلك أن قيام الحرب قد أعطى فرصة طيبة لتدعيم قوة جماعة الإخوان المسلمين، التى كانت تنظر إلى هذه الحرب على أنها حرب جهاد مقدسة.. تطوع للقتال فيها أعداد كبيرة من المنتمين لهذه الجماعة، واستبسلوا فى القتال ، بينما كان الآخرون يثرون بعقد الصفقات الفاسدة، أو يعبثون فى أسلوب إدارة المعركة التى كانت تدار فى بادئ الأمر من القاهرة.

وقام القصر والحكومة بمحاولة امتصاص غضب الجيش والشعب واستيائهما، فقامت أجهزة الدعاية بالإشادة ببطولات الجيش المصرى، واستبسال قوة الفالوجا المحاصرة فى الدفاع عن مواقعها، ورفض إلقاء سلاحها بالرغم من الظروف الحرجة التى كانت تحيط بها .. لقد أراد القصر والحكومة أن يحولا الإخفاق إلى نجاح.

وانتهت الحرب بعقد هدنة رودس ، وبينما كانت محادثات الهدنة جارية كانت الحال داخل مصرتنذر بأحداث جسام .. ففضلاً عن هذه الظروف الكئيبة التى اكتنفت حرب فلسطين، بدأ الشعب يتحدث علانية عن مسلك الملك الخاص، ويتندر بمغامراته التى أصبح رجل الشارع لايجهلها..وزاد استياء الشعب طلاق الملك للملكة فريدة، موعزاً ذلك إلى استهتاره فى حياته الخاصة، وإلى علاقاته الغرامية ببعض السيدات.

وكانت القاهرة قد تعرضت فى عهد حكومة النقراشى إلى بعض عمليات الإرهاب التى أثارت الذعر بين الناس . إذ كانت تنفجر بين حين وآخر بعض القنابل والمتفجرات

فى الطرق وفى دور السينما وفى الأماكن العامة.. وبالطبع كانت هذه الحوادث تنم عن تخلخل فى نظام الأمن وتسيبه.

واتهمت الحكومة جماعة الإخوان بأنها وراء تدبير هذه الحوادث، فقام النقراشى بحل الجماعة ، ومصادرة أموالها.. وكان رد فعل الجماعة سريعاً.. ففى صباح يوم التاسع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٤٨ بينما النقراشى يتجه إلى مكتبه فى وزارة الداخلية، أطلق عليه شاب من جماعة الإخوان وهو يتستر فى زى ضابط شرطة عدة طلقات أردته قتيلا فى مبنى وزارة الدخلية.

وهكذا نشبت المعركة بين الإخوان والحكومة، إذ لم تمض فترة طويلة، حتى قتل الشيخ حسن البنا مرشد الإخوان أمام جمعية الشبان المسلمين فى منتصف شهر فبراير عام ١٩٤٩ . كان المرشد قد دعى إلى الجمعية سالفة الذكر مساء إحدى الليالى، وتحدث مع رجالها، فلما انتهت زيارته، وهم بأن يستقل إحدى عربات التاكسى، أطلق عليه شخص الرصاص فصرعه، واختفى فى ظلمة الليل.

وأثار مصرع الشيخ البنا تساؤلات لا نهاية لها، وبخاصة نتيجة الإجراءات التى اتبعتها الحكومة مع جثمان المرشد العام .. إذ نقل الجثمان خفية من قصر العينى إلى منزل والده، ومنعت الحكومة إقامة مأتم له، وحددت عدد المشيعين لجثمانه إلى مقره الأخير.

وأصبح واضحاً للناس أن مقتل الشيخ البنا بمثابة ثأر من الحكومة لمقتل النقراشى . وبالطبع أسفر التحقيق عن حفظه لعدم الاستدلال على الجانى.

ولكن يد العدالة امتدت إلى الجانى بعد الثورة ، إذ أعيد فتح باب التحقيق فى القضية ، وقدم الأميرالاى محمود عبد الحميد مدير المباحث الجنائية فى فترة وقوع الجريمة إلى محكمة الجنايات عام ١٩٥٤، وحكمت عليه بالسجن خمس عشرة سنة، كما حكمت على آخرين من مساعديه بمدد مختلفة.

عودة الوفد للحكم

كلف الملك فاروق إبراهيم عبدالهادى نائب رئيس الهيئة السعدية بتأليف الوزارة بعد مصرع النقراشى، وكان يقصد من وراء ذلك ألا تتغير سياسة النقراشى، فالملك

لايريد انفراد حزب بالحكم ولاتغلب حزب على حزب، بل يريد وزارة قومية. كما كان الملك يولى اهتمامه بأمرين رئيسيين: مكافحة النشاط الشيوعى، والحد من نشاط الإخوان المسلمين الذين بدأت تقوى شوكتهم ويظهرون على المسرح السياسى كقوة لها فعاليتها.

ولكن وزارة إبراهيم عبدالهادى جمحت بتأثير التعصب الحزبى إلى تعديل الدوائر الانتخابية لصالح المرشحين السعديين الذين سيخوضون المعركة الانتخابية التى كان مقررا لها أول يناير عام ١٩٥٠.

وغضب الملك من رئيس وزرائه، وقام بقبول استقالته أو بمعنى أدق قام بإقالته. وكلف الملك حسين سرى بتأليف وزارة قومية، وكانت سياسة حسين سرى ألا يكون لحزب أغلبية مطلقة فى البرلمان. وتألفت وزارة حسين سرى واشترك فيها أربعة وزراء من كل من الدستوريين والوفديين والسعديين، ولكن لم يمض أكثر من أربعة شهور أو أقل حتى قدم حسين سرى استقالته فى نوفمبر ١٩٤٩ لإخفاقه فى التوفيق بين وجهات نظر الأحزاب إزاء تعديل الدوائر الانتخابية.

وقام حسين سرى بتأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات، وجاءت نتيجة الانتخابات بأغلبية ساحقة غير متوقعة للوفد.. وكان لابد لحزب الأغلبية أن يؤلف الوزارة.. وتساءل الناس: كيف يحدث ذلك ومازال فى أذهانهم حادث ٤ فبراير وصورة إقالة الملك لوزارة النحاس.

وكلف الملك النحاس بتأليف الوزارة، وتعجب الشعب كيف ستسير الأمور، وكيف سيربأ الصدع بين القصر والوفد.. لقد وصل الأمر أن أتهم القصر بالاعتداء على حياة النحاس.. ذلك أن النحاس كان قد تعرض لحادثى اغتيال وهو خارج الحكم.. ففى إحدى المرات أطلق الرصاص عليه وهو يستقل سيارته، وفى المرة الأخرى دبرت محاولة لنسف بيته فى جاردن سيتى.

ولم تتردد حرمه السيدة زينب الوكيل حينما سئلت، أن تشير بإصبع الاتهام إلى الملك شخصياً. وزاد الشعب من تعجبه حينما أشيع أن النحاس زعيم الأمة، أسعده أن يقبل يد الملك فى أول لقاء له معه بعد تكليفه بتأليف الوزارة.

انضمامى إلى الضباط الأحرار

على أننى قبل أن أتسلسل مع مجرى الأحداث، أستسمح القارئ أن أقطع الحديث، لأتحدث عن انضمامى إلى تنظيم الضباط الأحرار، وعن نشاطنا السرى للإعداد للثورة فى تلك المرحلة الدقيقة التى كانت تمر مصر بها.

فى ربيع عام ١٩٤٩، كنت قد عدت إلى القاهرة بعد أن أمضيت مدة خدمتى فى الميدان، واستأنفت عملى مدرساً فى مدرسة المشاة.. كانت الأحداث الحزينة ـ التى شرحتها سلفا ـ قد تركت فى نفسى جرحاً عميقاً.. نفسية ثائرة على الملك الذى أقسمنا له يمين الولاء عند تخرجنا من الكلية الحربية عام ١٩٣٩ لاستهتاره بمقدرات البلاد، وعدم ثقة فى الأحزاب والجماعات السياسية القائمة لتعصبها الأعمى وأنانيتها الحزبية التى طغت على المصلحة العامة للوطن، ولما استشرى فيها من فساد ـ كما شرحت سلفا.

حتى جماعة الإخوان المسلمين التى كنت معجبا برسالتها الدينية وبالتضحيات التى قدمها كثير من أفرادها فى ميدان الكفاح المسلح على أرض فلسطين، كان ينفرنى منها مانسب إليها من أعمال الاغتيال أو التخريب، فلم أكن أومن بهذا السبيل فى الكفاح.

كنت كالتائه لاأجد مخرجاً.. وإذا بصيدلى فى الجيش كانت تربطنى به صلات أسرية من عهد الصبى ثم انقطعت بنا الأسباب أتقابل معه بعد أربعة عشر عاما.. كان اسمه الدكتور محمود القويسنى، وكان والده شيخ جامع السيد أحمد البدوى فى مدينة طنطا .. رجلا فاضلا مؤمناً، وكانت أسرتانا متجاورتين فى السكن، ونشأت بينهما صداقة استمرت سنى صباى، ثم انقطعت الأسباب بين الأسرتين بعد نقل والدى من مدينة طنطا.

وفى مقابلات عدة مع القويسنى علمت منه أنه ينتمى إلى تنظيم شيوعى، وتشعب الحديث بيننا إلى ماكان يجرى فى مصر من فساد وظلم، وبأن لا أمل فى إنقاذ البلاد إلا بقيام ثورة اشتراكية، تطيح بكل هذه الأنظمة الرجعية الفاسدة، وتقيم مكانها دولة العدالة والمساواة.

وأعجبنى حديث القويسنى، ولم أكن حينئذ قد قرأت شيئاً عن الفكر الشيوعى، فقد كان من الصعب الحصول على مراجع حول هذا الموضوع ، فضلا عن أن الكتب الشيوعية

كان محظور تداولها، ومن كانت تضبط لديه أية مطبوعات منها، كان يعرض نفسه للسجن والاعتقال، ولذا كان لابد أن يتم تداول هذه الكتب والمنشورات بطريقة سرية .

وأعطانى القويسنى بعض الكتيبات والمنشورات التى استهوتنى حقا، وأكببت على قراءتها ولكنها لم تشف غلتى، ولم ينجح فى إقناعى، ومن ثم أخفق فى محاولته ضمى إلى هذا النشاط.

وفى ذاك الوقت، بدأت أستعد لدخول الامتحان التحضيرى لكلية أركان حرب، وهو الامتحان الأول الذى تصفى فيه الأعداد الكبيرة من الضباط المتقدمين للكلية..وكان الامتحان النهائى سيعقد فى شهر يونيو من عام ١٩٥٠ لاختيار الضباط الذين سيلحقون بالكلية للدراسة.

وكنت ارتبطت كما أوضحت سلفا ـ بعلاقة صداقة متينة مع عبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٣٨ أثناء دراستنا فى الكلية الحربية، إذ كان مسئول الصنف الذى ضممت إليه عند الالتحاق بالكلية الحربية، وكان صلاح سالم زميلا لى فى الصنف والدفعة، وكانت تربطنى به وشائج صداقة، ولكن ظروف التنقلات كانت تقطع اتصالاتنا بين حين وآخر.

وفى لقاء من لقاءاتى المتعددة مع عبدالحكيم عامر فاتحنى فى الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار فوافقت بحماس . وفى إحدى المرات حضر عبد الحكيم برفقة صلاح سالم، وطلب استعارة سيارتى الخاصة.. كنت أملك سيارة فيات طراز عام ١٩٤٨، وكنت أطلق عليها اسم« سبيت فاير» تشبها باسم الطائرة الإنجليزية التى استخدمت فى الحرب العالمية الثانية.

وقبل أن أؤدى الامتحان الأول لكلية أركان حرب كان سلاح المشاة يعقد لضباطه فرقة تأهيل، وكان جمال عبد الناصر يدرس لنا مادة الشئون الإدارية.

لم تكن قد توطدت علاقتى بعبد الناصر بعد .. وكنت أعرفه كزميل فى القوات المسلحة، ونقطن بالقرب من بعض فترة عدة سنين ، إذ كان يقطن فى شارع الجلالى المجاور لشارع مصر والسودان عند تقاطعه مع شارع رمسيس ، وكنت أقطن فى أول شارع مصر والسودان عند تقاطعه مع شارع رمسيس.

وكنت قد قمت عام ١٩٤٩ بتأليف أول كتاب لى بالاشتراك مع الزميل كمال

الحناوى عن مادة الشرق الأوسط التى كان يمتحن فيها الطلبة المتقدمون للامتحان النهائى لكلية أركان حرب ، ونشرنا الكتاب بعنوان «الشرق الأوسط فى مهب الرياح».

وقد أقرت إدارة التدريب فى الجيش كى يكون هذا الكتاب مرجعاً من مراجع مادة الشرق الأوسط التى تدرس لطلبة كلية أركان حرب.

وفى أحد الأيام، وبعد أن انتهى جمال عبدالناصر من إلقاء محاضرة فى مادة الشئون الإدارية للطلبة المتقدمين لامتحان كلية أركان حرب، وجدته يسأل عنى، ثم انفرد بى وقال : ممكن نشرب قهوة عندك فى البيت؟ قلت له: بكل سرور.. متى تحب؟ قال : الآن إذا لم يكن لديك مانع.

واستقل معى عربتي الفيات، وتوجهنا إلى حدائق القبة حيث انتقلت إلى منزل جديد فى شارع الدويدار، أحد الشوارع المتفرعة من شارع مصر والسودان عند اقترابه من سراى القبة.

كان عبدالحكيم عامر قد حدثنى كثيراً عن جمال عبد الناصر، وكان يبدو من حديثه أنه يكن له حباً كبيراً وتقديرا عظيماً، ولما طلبت منه بعد ضمى إلى التنظيم أن أقابله أجاب عبدالحكيم بأنه سيرتب ذلك، ولكنه أوصانى أن أسلك سبيل الكتمان فى أى حديث يدور حول التنظيم .

وكانت تعليمات التنظيم تنص على ألايتحدث أى عضو مع أى أحد من الضباط حتى لو كان صديقاً له.. ولذلك حينما قامت الثورة ظهر أن لى أصدقاء قريبين كانوا منضمين للتنظيم مثل عباس رضوان وكمال الحناوى.. وكانت مفاجأة لنا جميعاً أن نرى أنفسنا فى تنظيم الأحرار ، وقد أخفى كل منا السر عن أقرب أصدقائه.. وكان هذا الكتمان عاملا حيوياً لعدم تسرب أى أخبار عن التنظيم.

أخذ عبدالناصر يجاذبنى أطراف الحديث وهو يرتشف قهوته، وبدأ الحديث عن كتاب الشرق الأوسط فى مهب الريح، وأخذ يشيد به وبالجهد الذى بذل فيه ثم ناقشنا بعض الموضوعات التى جاءت به مثل المسألة الشرقية، والفصل الخاص ببترول الشرق الأوسط وغير ذلك من الموضوعات.

وبالطبع لم يكن عبدالناصر يهدف إلى مناقشة الكتاب سالف الذكر، ولكنه كان يريد أن يتعرف بى، فما أن انتهينا من موضوع الكتاب حتى ذكر لى بصراحة، أنه سعيد

لانضمامى للضباط الأحرار، وبأنه يعرف كل ما دار بينى وبين عبدالحكيم عامر وصلاح سالم.

واستمرت علاقتى بعبد الناصر وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم.

وحدثت بعض التطورات .. إذ اجتزت امتحان كلية أركان حرب التحضيرى فى النصف الثانى من شهر سبتمبر ١٩٤٩، وبينما كنت أستعد للامتحان النهائى الذى كان سيعقد بعد ثمانية شهور، أعلن عن مسابقة لبعثة عسكرية لانجلترا فى تكتيكات المشاة.

سفرى لبعثة فى انجلترا

كانت التعليمات التى صدرت لى ألا أرتبط بأى تحركات إلا بعد إذن من التنظيم، وأحسست برغبة فى دخول امتحان البعثة، فعرضت الأمر قبل أن أقدم طلبى على جمال عبدالناصر، فشجعنى على دخول الامتحان وقال لى: لا تسمح أن تفوتك أى فرصة تعليمية .. وعاد فسألنى: ولكن هل ستستطيع أن تجمع بين البعثة وبين امتحان كلية أركان حرب النهائى.. أجبت : سيكون لدى أربعة شهور بعد عودتى من انجلترا ، وأظن أنها كافية.

وقدمت طلبا بدخول امتحان البعثة، وأجرى الامتحان بعد أسبوع، وتقدم إليه عدد من الضباط المرموقين فى سلاح المشاة برتبة الصاغ واليوزباشى، ليتم اختيار واحد منهم لإيفاده للبعثة.

وأعلنت النتيجة وفزت والحمد لله بالمرتبة الأولى فى امتحان المسابقة..ولم تمر أيام قلائل حتى كنت أغادر أرض الوطن لأول مرة فى حياتى، مبحرا على سفينة تركية اسمها «أضنه» إلى مرسيليا، حيث أستقل القطار إلى ميناء «كاليه» الفرنسى على بحر المانش، ثم كان على أن أعبر المانش بإحدى الناقلات البحرية إلى بلاد الإنجليز.

كنت سعيدا بهذه الرحلة سعادة مابعدها سعادة.. شاب فى التاسعة والعشرين من عمره، يسافر إلى بلاد كان السفر إليها يعد حلما جميلاً.. وكنت قررت أن أمضى فى باريس عدة أيام وأنا فى طريقى إلى لندن... كنت تواقا إلى أن أرى باريس التى قرأت

عنها كثيرا والتى كانوا يطلقون عليها مدينة النور.. وكنت أريد أن أرى الفرنسيين عن قرب.. هؤلاء الذين حضر أجدادهم إلى مصر بقيادة نابليون ليغزوا مصر بحجة تخليصها من ظلم المماليك .. كنت شغوفاً برؤية معالم باريس ومتاحفها الشهيرة ، وكنت أحلم بأن أرى ذلك البلد الذى قامت فيه ثورة الحرية.. الإخاء .. والمساواة.

وقضيت أسبوعا في باريس وأنا فى طريقى إلى إنجلترا كدت لا أغفو فى تلك الفترة إلا لماما .. لقد كنت أريد أن أرى أكثر ما يمكن رؤيته..وبالطبع لم تكف هذه المدة فأجلت جزءا من برنامجى إلى مابعد انتهاء البعثة وعودتى إلى أرض الوطن.

كانت بعثتى ستبدأ في السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٤٩ بمدرسة المشاة البريطانية فى قرية «وورمنستر» وهى قرية جميلة هادئة تقع فى جنوب انجلترا وتبعد عن لندن ساعة زمنية بالقطار.

وقررت أن أندمج مع الشعب الإنجليزى.. كنت شغوفاً بأن أعرف طبيعة هذا الشعب الذى استعمر بلادى لما يربو على سبعين عاماً، وحمله من الويلات ما تنأى عن حمله الجبال.

كنت أمقت كلمة «إنجليزى»، ولكن ما أن عشت فى بلاد الإنجليز، حتى تغيرت الصورة فى ذهنى .. لم أر فى هذا الشعب صورة الرجل القبيح المدجج بالسلاح يطعن المواطنين فى بلادى.. ولم أر فيه صورة الرجل الصلف المتغطرس يتعالى على الحكام المصريين، ويذل أعناقهم، ولم أر فى هذا الشعب صورة الساسة البريطانيين يعلنون الوعود الكاذبة ، أو يخادعون الشعوب الصغيرة.

تغيرت الصورة كلية فى ذهنى، إذ رأيت شعبا يمقت الكذب والخداع، بسيطا فى مظهره، منظماً فى حياته، لاتحس هناك أنك غريب، فالمعاملة سواسية بين الناس، أمناء فى معاملاتهم، يقدرون المسئولية.. إذا تحدثت إليهم لاحظت الأدب الجم الذى يتسم به أغلبية الشعب.

فهنا أيقنت أن ثمة فارقاً بين الشعوب وبين الحكام الذين يحكمونهم، وأدركت أن لعبة السياسة لعبة غير شريفة، لا تعبر فى الغالب عن أمانى الشعوب ولا عن طبائعهم .. حتى فى الديموقراطيات التى تدعى حكم الشعب للشعب ، لا تعبر حقيقة عن أمانى الشعب وآماله.

كان لم يمر على نهاية الحرب العالمية الثانية أكثر من ثلاث سنوات، ومع التكاليف الباهظة التى كبدتها الحرب للخزانة البريطانية ، فقد استطاعت الحكومة البريطانية أن تقضى على مشكلات التموين بنظام دقيق فى استخدام البطاقات.. ولاحظت أن الشعب البريطانى لديه وعى كبير بالمسئولية الجماعية تجاه الدولة.. فلا سوق سوداء، ولامحاولة للغش والتدليس ، أو غير ذلك مما يظهر إثر الحروب.

وقد شدتنى عدة أحداث كان لها انطباع طيب فى نفسى، فهى تبين مدى حرص الإنجليز على أمانة العمل، وعلى احترام الحقوق والواجبات.

فمثلاً كان قائد مدرسة المشاة البريطانية يهوى صيد الأرانب البرية.. وكان يخرج للصيد فى عطلة آخر الأسبوع، ويرافقه فى رحلته ضابط طالب فى البعثة من ساحل الذهب (غانا) وكان يدعى كابتن «أوتو» .. وربطت رحلات الصيد الاثنين بصداقة متينة، حيث كان الثانى صياداً ماهراً.

وكان كابتن أوتو يظن أن هذه العلاقة ستفيده فى التقدير الذى سيحصل عليه عند انتهاء البعثة، فكان يزهو بين أقرانه بأنه سيحصل على أعلى تقدير.

وانتهت البعثة، فجمعوا جميع الطلبة من إنجليز وأجانب أمام مكتب قائد المدرسة.. وكان كل ضابط ينادى عليه ثم يدخل إلى مكتب القائد، ليقرأ له القائد التقدير والملاحظات التى كتبت فى تقريره.

وجاء دور كابتن «أوتو» فدخل إلى مكتب القائد، وقد بدت على وجهه بوادر السعادة، وارتسمت على شفتيه الغليظتين ابتسامة صفراء، ولكن ما أن خرج من مكتب القائد حتى أدرك الضباط زملاؤه التقدير الذى حصل عليه .. لقد خرج فى خطى متثاقلة وقد علت وجهه مسحة من اكتئاب.. وحينما سأله أحد رفاقه المنتظرين دورهم عن التقدير الذى حصل عليه، أجاب كابتن أوتو فى أسى : «جيم ناقص» أى أقل من المتوسط.

وثمة حادث آخر له مغزاه ودلالته.. فقد كان معينا لكل ضابط فى البعثة جندى إنجليزى يعمل كمراسلة له، يقوم بتنظيف غرفة نومه، ويشعل الفحم فى المدفأة، ويقوم بكى ملابسه وماشابه ذلك من مهام.

وفى إحدى الليالى رأيت أحد الضباط الأفريقيين، يؤنب الجندى المعين لخدمته وكان يدعى«لوفتون» لأنه تأخر عن موعده، واعتذر الجندى بأنه كان يتناول عشاءه، ولكن الضابط الأفريقى استمر فى تأنيبه له.. وحينئذ قال له الجندى الإنجليزى فى حزم : ياسيدى ، إن تناولى عشائى فى موعده حق لايستطيع حتى الملك أن يحرمنى منه.

وأعجبت بشجاعة الجندى البريطانى ، وتدخلت لإنهاء المشاحنة.

وحدث أثناء إقامتى فى المدرسة ، أن قام أحد الضباط الإنجليز ويدعى ميجور براون بالتندر على الملك فاروق أمامى فى ميس الضباط، ويبدو أنه كان ثملاً.. وتدخل الضباط الإنجليز الذين كانوا موجودين فى الميس، واعتذروا نيابه عنه، على أنه ثمل لا يعى مايقول.. ولكننى لم أقبل العذر.. إذ اعتبرت هذه إهانة لبلدى مهما كانت شخصية الحاكم الذى يحكمه.. وقدمت تقريرا فى الضابط سالف الذكر، وطلبت إلغاء بعثتى والعودة إلى أرض الوطن احتجاجاً على سفاهة الضابط البريطانى.

وفوجئت فى مساء اليوم التالى بجمع جميع طلبة البعثة ومدرسيها على العشاء على غير العادة، فالضباط يتناولون عشاءهم فرادى فى المدة التى تحدد للعشاء من الساعة السابعة إلى الساعة الثامنة.. وقام مدير المدرسة يتحدث قائلا إن الميجور براون ارتكب خطأ كبيراً مع زميل له فى الدراسة،واعتذر عن تصرف الضابط المذكور، وأمر الميجور براون بالقيام والاعتذار لى أمام جميع ضباط البعثة.

لقد كنت أومن أن من حق أى مواطن أن ينقد حاكمه ، ولكن الوطنى الشريف لايسمح لأجنبى أن يهين حاكمه مهما كانت صورته، فهذا الحاكم رمز لبلاده، وفى إهانة الأجنبى له إهانة لبلاده.

الملك يغضب على المعارضة

عدت من لندن فى منتصف شهر فبراير عام ١٩٥٠ بعد انتهاء البعثة، وكان مصطفى النحاس قد قام بتأليف وزارة وفدية فى الثانى عشر من يناير عام ١٩٥٠ بعد أن حاز الوفد فى الانتخابات على غالبية ساحقة ـ كما أشرت سلفا.

وكان الوقت قد أزف، واقترب موعد الامتحان النهائى للالتحاق بكلية أركان حرب واتصلت بعبد الناصر وعبد الحكيم عامر بعد عودتى، وقدما لى العون الكبير فى التأهب للامتحان، وتزويدى بالمراجع التى كان يتعسر الحصول عليها.

وأديت الامتحان فى يونيو ووفقنى الله سبحانه وتعالى، والتحقت بكلية أركان حرب لأقضى بها عاما كاملاً فى دراسة مكثفة.

جاء الوفد إلى الحكم، وكان الإنجليز راغبين فى إعادة المفاوضة مع مصر، للوصول إلى وضع مستقر، وبخاصة بعد أن اتجهوا إلى تخفيف أعباء تكاليف الاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة فى قواعدها فيما وراء البحار.. كما كانوا يريدون أن تتم المفاوضة مع حكومة تمثل الأغلبية.. ولذا ما أن جاءت وزارة النحاس الأخيرة، حتى أعلن فى خطاب العرش أن الحكومة ستبدأ التفاوض مع لندن.

على أن ثمة حادثاً ظهر فجأة خلال شهرمايو عام ١٩٥٠ هزّ القصر، وجذب التفات الشعب المصرى، إذ ظهرت الصحف صباح يوم وقد نشرت بياناً باسم كريم ثابت المستشار الصحفى للملك، يعلن أن الملكة نازلى أم الملك فاروق تعتزم تزويج ابنتيها القاصرتين الأميرتين فائقة وفتحية من فؤاد صادق ورياض غالى اللذين كانا يعملان فى سكرتارية الملكة. وكانت الملكة نازلى قد غادرت البلاد منذ مايقرب من أربع سنوات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أقامت هى وابنتاها وحاشيتها..وكان الناس يعلمون أنها تعالج فى أمريكا، حتى فوجئوا ببيان المستشار الصحفى.

واندهش الناس لهذا النبأ، وتعجب البعض كيف سيتم الزواج بين فتحية ورياض غالى المسيحى، إذ لايجوز شرعاً تزويج مسلمة من مسيحى.. ومع أنه أعلن أن رياض غالى قد اعتنق الإسلام، فلم يخفف ذلك من استنكارهم للطريقة التى تم بها الزواج.

كان هذا الحديث مثار الناس قاطبة، وبخاصة أن الصحف المصرية استخدمته كمادة لترويج صحفها، فأخذت تنشر عنه كل مايصل إليها.

وكان الملك فاروق ناقماً على تصرف أمه، وحاول أن يعيدها والأميرتين من الولايات المتحدة، إذ طلب من حكومة واشنطن إخراجهن من بلادها، بعد أن أخفق سفير مصر فى واشنطن فى إقناع الملكة الأم بالعدول عما تنويه.. ولكن مساعيه أخفقت، فالقوانين الأمريكية لاتجيز للحكومة الأمريكية أن تتخذ مثل هذا الإجراء.

وبلغ سخط الملك على أمه أن طلب الملك من الأمير محمد على رئيس مجلس البلاط الملكى أن ينظر المجلس فى هذا الأمر.. واجتمع مجلس البلاط، وقرر التحفظ على أموال الملكة والأميرتين، وعين نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية حارسا على أموالهن..

وقام الملك بحرمان الملكة والأميرتين من ألقابهن.

ولم تمض أيام قلائل من هذا الحادث، حتى صدم الرأى العام بما ظهر فى استجواب مصطفى مرعى للحكومة حول صفقة الأسلحة والذخائر الفاسدة ـ التى تحدثت عنها من قبل ـ وحول ذمة كريم ثابت المستشار الصحفى للملك، الذى قيل أنه استولى على خمسة آلاف من الجنيهات، من أموال جمعية المواساة بالإسكندرية بأمر من مديرها الدكتور أحمد النقيب.

وقبل أن ينتهى شهر يونيو من عام ١٩٥٠، كان الملك قد قرر السفر إلى أوروبا متنكرا باسم فؤاد باشا المصرى.. ليقضى الصيف فى مصيف دوفيل بفرنسا.. وجاءت الأنباء من دوفيل تقص روايات وقصصا عن مجون الملك.. غانيات تحتشد فى سهرات الملك، وموائد تدار حتى الصباح وتبعثر عليها الأموال بلاحساب، ومغامرات غرامية سافرة للملك كانت مجال للحديث عنها فى كل مكان فى العالم.

وأصبح الملك محل تندر صحف العالم أجمع، وانتشرت فى عواصم أوروبا أنباء هذه المغامرات، فاستغلتها الدعاية الأجنبية، وأخذت تثيرها للتشهير بالملك المصرى .

وصحب هذه الأحداث، إعلان زواج الملك من ناريمان التى كانت مخطوبة إلى الدكتور زكى هاشم الموظف بالسلك الدبلوماسى.. وتندر الشعب المصرى بقصة ملكهم الذى خطف خطيبة مواطن، وبالأسلوب الذى تمت به الخطبة.. فقد ذاع أن الملك بعد أن طلّق الملكة فريدة كلف نجيب الجواهرجى بالبحث له عن فتاة تصلح زوجة له.. وكانت ناريمان قد توجهت برفقة أمها إلى محل نجيب الجواهرجى كى تختار خاتما من الماس يقدمه لها خطيبها الدكتور زكى هاشم كهدية للزواج.

فلما رآها نجيب الجواهرجى اتصل فورا بالملك تليفونياً، وأبلغه أنه عثر على العروس المنشودة.. وحضر الملك توآً إلى متجر الجواهرجى، فأعجبته ناريمان.. وبعد أن تحدث إليها اختار لها خاتما ثمينا نادراً ثم وضعه فى إصبعها.

وهكذا تمت خطبة الملك لناريمان وقد استغل هذا الحادث أسوأ استغلال، فلما قامت

الدعـاية بنشـر هذا الحادث بجـانب ما عرف عـنه من مـغامرات عاطـفية ومن إتجـار فى الأسلحة الفاسدة، ومن تدخل فى أمور الدولة وانتهاك للدستور، انقلبت صورته فى أعين الشعب، وأصبح صورة قبيحة لملك مستهتر يلعب بمقدرات شعب، وفقا لنزواته وأهوائه.

وانتهت أشهر الصـيف حيث الهدوء والراحة، وعاد الملك إلى الـقاهرة وأصبح الناس يعرفون من أمور الملك الخاصة ما يدعو إلى الـسخرية والاشمئزاز، بالرغم من أن الحكومة كانت تمنع دخـول الصحف الأجنبية المعادية إلى مصر، أو يقوم الرقيب بنـزع الصفحات التى تـنشر أنبـاء فضائح المـلك. وحاولت المـعارضة أن تقـف أمام هذا التـيار الجارف، فقررت أن توجـه إلى الملك كتابا بمجـرد وصوله إلى أرض الوطن.. وفعـلا قام عدد من ممثلى الأحزاب المعارضة بتوجيه كتاب قاس عنيف إلى الملك موقع عليه منهم، وسلم إلى الديوان المـلكى عند وصـول الملك إلى الإسكـندرية. وبالـطبع لم يتـقبل الملك الـكتاب واشتاط غضبًا واعتبر الكتاب إهانة لذاته لن يغتفرها.

أما الحكـومة وعلى رأسـها النحـاس، فقد اعتـبرت أن ما قامـت به المعارضـة عمل إجرامي لن تسكت عليه، وقامت بمنع نشـر الكتاب سالف الذكر فى الصحف، ومصادرة الصحف التى نشرته.

وعاشت البلاد فـى حالة من القلق والسخـط، وأصبح الشعب ساخطا عـلى ما يجرى فى البـلاد على يد المـلك المستهـتر، وحكومـته التى تفـرط فى حقوقهـا لإرضاء نزوات المـلـك.

خلية التنظيم فى العريش

قضيت عام ١٩٥١ فى كلية أركان حرب، وتخرجت منها فى أواخر الصيف.. كنت ارتبطـت فى هذا العام بجـمال عبدالنـاصر وعبدالحكـيم عامر وصلاح سالـم.. وكانت لقاءاتنا بين حين وآخر لتبادل المعلومات وتحليل ما يجرى فى البلاد، ومحاولة تجنيد ضباط للتنظيم، وتوزيع ما يعد من منشورات.

وبالرغم من أن دورتنا فى كلية أركان حرب كانت تـضم ضباطا من التنظيم، فإننا لـم نكن نعرف بـعضنا البعض.. وكانـت رئاسة الجيش قد قررت توزيـع ضباط هذه الدورة

على الوحدات كى يرفعوا من مستوى التدريب بها، بدلا من إلحاقهم فى رئاسات الجيش أو رئاسات التشكيلات.

وعند التخرج عينت أركان حرب التدريب والعمليات للكتيبة الثالثة عشرة مشاة التى كانت تعسكر فى منطقة أبو عوجيلة بسيناء.. وكان عبدالحكيم عامر يعمل فى ذاك الوقت فى رئاسة المشاة، فعمل على تعيينى فى هذه الكتيبة لمصلحة التنظيم، فقد كان هو أيضا على وشك النقل إلى الفرقة الرابعة المشاة فى رفح.. كذلك ضم صلاح سالم إلى هذه الفرقة.

وسافرت إلى وحدتى الجديدة بعد أسبوع من التخرج فى كلية أركان حرب.. وقبل سفرى إلى سيناء، تم الاتفاق على أن يكون منزل البكباشى يوسف صديق فى العريش مركزا لاجتماع خليتنا.

وبدأت عملى الجديد فى الكتيبة.. وكانت تتخذ مواقع دفاعية فى منطقة أم كتاف على طريق العوجة ـ أبوعوجيلة.. وكانت أبوعوجيلة تبعد عن العريش على طريق العريش ـ الإسماعيلية بحوالى خمسين كيلومتراً.. ولذا كان تحركنا إلى العريش من العمليات العسيرة، وبخاصة بعد أن ضم حديثاً على الكتيبة البكباشى كامل نور الدين الذى نقل من المخابرات الحربية ليعمل كقائد ثان للكتيبة.. وكان كامل نور الدين يميل إلى حب الاستطلاع وإلى دس أنفه فى شئون الآخرين.. ولكن الله يسر أمرنا، إذ نقلت الكتيبة إلى العريش بعد شهر، وأصبح الاتصال عملية ميسرة، فتحركات الضباط من العريش إلى رفح وبالعكس كانت عملية عادية لاتدعو للريبة.

وتجمعت خلية للتنظيم فى بيت البكباشى يوسف صديق بالعريش، وقد ضمت كلاً من الصاغين عبدالحكيم عامر وصلاح سالم، والبكباشى طيار جمال سالم والبكباشى عبدالمنعم عبدالرءوف، والبكباشى طيار بهجت مصطفى وأنا وكنت برتبة الصاغ حينئذ.

وبعد قليل نقل الضابط الحر صلاح سعدة من القنطرة إلى كتيبتنا بالعريش فانضم إلى هذه الخلية.

وكنت قد كلفت قبل أن أتحرك إلى سيناء، بأن أجند أكبر عدد ممكن من ضباط

الكتيبة بعد اختيار دقيق.. وكانت عملية صعبة للغاية، فأى خطأ فى الاختيار قد يؤدى إلى كشف التنظيم، أو يهدد نشاطه.

وحينما استلمت عملى بالكتيبة صدمت بمستوى التدريب الذى كانت عليه الكتيبة، وحاولت أن أتعرف على الضباط فى الكتيبة، ولم أستطع أن أضم فى بادئ الأمر للتنظيم سوى ضابطين هما اليوزباشى عمر محمد على والملازم أول سعيد حليم.

كان هدفى هو أن أرتقى بمستوى الكتيبة القتالى والثقافى، ولذا بدأت فى عمل برنامج للتدريب يستغرق فترة التدريب السنوية.. وكان قائد الكتيبة القائمقام أركان حرب عبدالفتاح سلطان قد نقل أركان حرب للفرقة الرابعة مشاة فى رفح، وعين بدلا منه القائمقام أحمد شوقى.. وكانت قيادته للكتيبة هى الاختبار العملى لترقياته المستقبلة، ولذا شجعنى على تنفيذ خطتى، ووضع كل إمكانات الكتيبة تحت تصرفى.

واستطعت أن أرتفع بمستوى الكتيبة التدريبى، فنالت الكتيبة المركز الأول فى التدريب.

وفكرت فى رفع مستوى الكتيبة الثقافى، فأنشأت مجلة شهرية كان يحررها الضباط والجنود، وكنا نطبعها فى إحدى المطابع الصغيرة بالأزهر وتدعى مطبعة الشبكشى.

وواجهتنا مشكلة التمويل، ولكن الضباط تحمسوا للفكرة وساهموا فى تكاليف طباعتها، كما ساهم «كنتين» الكتيبة بجزء من أرباحه لتمويل المجلة.

وظهرت المجلة فى العريش، ووزعت على ضباط الكتيبة وجنودها، كما أهدينا للوحدات الأخرى نسخا منها.. وكان يسير إلى جانب ذلك برنامج لمحو أمية كثير من الجنود، فاستطاعوا بعد وقت أن يقرأوا مجلتهم.

كانت مجلة كتيبتنا أول مجلة عسكرية مطبوعة ومصورة تظهر فى الجيش على مستوى الكتيبة.. وقد أغرت الفكرة بعض الكتائب الأخرى، فقامت بإصدار مجلتها الخاصة. والواقع أن إصدار هذه المجلة كان يهدف إلى تغطية نشاط الكتيبة السرى، فقد بدت الكتيبة وكأنها موالية للملك.

وأجهدت نفسى كى أجند للتنظيم ضباطا من الكتيبة فلم أوفق لاعتبارات عديدة منها: أن أغلب ضباطها لم يكن لهم اهتمام بالنواحى السياسية وبما كان يدور فى البلاد، كما أن بعضا منهم كان لايتورع أن يبلغ عن أى نشاط يلاحظه.

ولكن لم يمر وقت طويل حتى وجدت ضالتى المنشودة، إذ ضم إلى الكتيبة دفعة جديدة من الضباط حديثى التخرج من الكلية الحربية.. انضم خمسة ضباط برتبة الملازم ثان هم: نهاد منير، فؤاد عبدالحى، مصطفى أبوالقاسم، محمد على كامل، محمد السيد عفيفى.. ونجحت فى تجنيدهم جميعا لتنظيم الضباط الأحرار.

كنت آمل فى هذه المجموعة خيرا، فعنيت بتدريبهم، وأشركتهم فى المشروعات التدريبية، كما كنت أجتمع مع الضباط الأحرار فى الكتيبة لأنقل إليهم ما يصلنا من معلومات، أو أكلفهم بأى مهام يطلبها التنظيم.

وكنا نجتمع بحرص، حتى لايشتم أحد بنشاطنا، كما كانت تعقد الخلية الرئيسية اجتماعات أسبوعية فى منزل يوسف صديق المجاور لمحطة سكة حديد العريش.

وكاد البكباشى كامل نور الدين قائد ثان الكتيبة الثالثة عشرة أن يكشف اجتماعاتنا فى بيت يوسف صديق.. إذ كان معتادا أن يتوجه إلى محطة حديد العريش كل مساء لينتظر القطار القادم من القاهرة، ويتسلم من مندوب البريد القادم فى القطار خطابا، أو بعض الحوائج التى تصله من بيته فى القاهرة.

وفى إحدى الأمسيات لمح البكباشى كامل نورالدين عربتى الجيب العسكرية تقف بجوار منزل يوسف صديق.. وسأل السائق عنى، فعرف أننى داخل منزل يوسف صديق.

وفى صباح اليوم التالى وبعد طابور الصباح، بادرنى كامل نور الدين بقوله: أنت بتروح تعمل إيه ياحضرة الصاغ عند يوسف صديق.. أنتوا بتحششوا؟ ولم أسمح له بتكملة حديثه فقلت له: احترم نفسك يا حضرة البكباشى.. وتركته.

وأبلغت التنظيم بما جرى، فغيرنا موعد الاجتماع، وقررنا عدم ترك عرباتنا أمام منزل يوسف صديق.

وكنا ندرج أسماء ضباط الوحدات فى ثلاثة كشوفات: الكشف الأول يضم الضباط الأحرار الذين سيقومون بالعمل الإيجابى، والكشف الثانى يضم أسماء من لايشكلون خطرا بعد قيام الثورة، والكشف الأخير يضم أسماء الذين يعتقلون مع قيام الثورة.

ومن الطريف أن اسم كامل نورالدين كان مدرجا فى الكشف الخاص بالقسم الثالث.. فلما قامت الثورة، وتقرر بقاء الضباط من رتبة البكباشى فما فوق بمنازلهم إلى حين صدور تعليمات بشأنهم، حاول البكباشى كامل نورالدين أن يظهر تأييده ولكنه لم

يفلح.. وتذكرت ماقاله فى العريش فبادرته بقولى: فاكر اجتماعات العريش فى بيت يوسف صديق.. إنها كانت تعد لهذا اليوم.

ولم ينبس كامل نورالدين ببنت شفة.

ومرة أخرى كاد البكباشى المذكور أن يكشف نشاطنا.. فقد تسلمت عددا من صور منشور كى أقوم بتوزيعها بمعونة ضباط الكتيبة على بعض الوحدات المعسكرة فى العريش.. كنت قد عدت بهذه المنشورات ليلا إلى غرفتى فى ميس الضباط بالكتيبة، وكانت غرفة كامل نورالدين مجاورة لغرفتى.. وبينما أهم بدخول غرفتى وجدت كامل نورالدين أمامى وقد حملت المنشورات مطوية فى يدى.

وسألنى: جاى منين ياحضرة الصاغ، وإيه الأوراق اللى شايلها ؟ فلم أرد عليه ودخلت غرفتى وأغلقت الباب علىّ.. ثم أخفيت المنشورات داخل حشية حتى الصباح.. وقمت مبكرا وأعطيت هذه المنشورات لأحد ضباط التنظيم الذى قام بعد ذلك بتوزيعها.

وفى طابور الصباح قابلنى البكباشى المذكور، وعاتبنى فى تصرفى معه، فاعتذرت له بأننى كنت أعانى من صداع شديد فى رأسى.

أردت أن أقص هذين الحدثين لأبين المخاطر التى تحف بالعمل السرى، وبخاصة داخل قوات عسكرية نظامية، كل خطوة فيها محسوبة، وكل حركة فيها مراقبة.

سقوط حكومة الوفد وحريق القاهرة ٥٢

أعود للحديث عن حكومة الوفد، وعن الأحداث التى تطورت فترة خدمتى بسيناء. كانت الحكومة سائرة فى مفاوضاتها مع الإنجليز حول جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس.. تلك المفاوضات التى استغرقت فترة طويلة من الزمن بدون أن تصل إلى نتيجة، إن لم تكن وصلت إلى طريق مسدود، مما حدا بالنحاس أن يفكر بصورة جدية فى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها.

وقد قام النحاس بإعلان هذا الإلغاء فى الثامن من أكتوبر عام ١٩٥١ فى خطاب له ألقاه فى مجلس النواب.. وذكر أن الحكومة المصرية تضع نصب عينيها كل الاحتمالات التى قد تنتج من إلغاء المعاهدة، وأنها نظمت خطواتها لتجعل إلغاء المعاهدة واقعا فعليا.

ولكن إنجلترا أعلنت تمسكها بمعاهدة عام ١٩٣٦، وبأنه لايجوز دوليا أن يكون إلغاء المعاهدات من جانب واحد.. ولـم يعبأ النحاس بما أعلنته انجلترا، فقـامت حكومته بإعداد التشريعات التى اقتضاها الإلغاء، ومنها تغيير الدستور بجعل لقب «ملك مصر والسودان» بدلا من لقب ملك مصر.

وأقر البرلمان الوفدى هذه التشريعات، ولم تعترض المعارضة على إلغاء المعاهدة، وإن كان الوفد لم يعد الدولة إعداداً كافياً لمواجهة هـذا الموقف الخطير. ولم تمر أسابيع قليلة، حتى قام الملك بتعيين حافظ عفيفى مدير بنك مصر رئيسا للديوان الملكى.. وأعلن رئيس الديوان عدم موافقته على إلغاء معـاهدة ١٩٣٦، وكان الوفد غير راض عن تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان، ومن ثم أثار الوفد حملـة عنيفة على هذا التعيين استمرت فترة من الزمن.

وكان إلغاء المعـاهدة الورقة الرابحة التى يلـعب الوفد عليها، فأصرت الحكومة على تنفيذه، وأصدرت أوامرها إلى الآلاف من العمال الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية أن يتـركوا أعـمالهـم، وإلى المقـاولين والـتجار الـذين يـرتبطـون مع الجيـش الإنجلـيزى بتعهدات، أن يوقفوا التعامل معه.

وتوتر الموقف بين الحكـومة المصرية والإنجليز.. إذ رد الإنجليز على ذلـك بأن استجلبوا عمالا من قبرص ومالطة بدلاً من العمال المصريين واعتمدوا على تموين الجيش من خارج مصر.

وتحولت القطيعة السلمية إلى قتال مسـلح، إذ شجعت الحكومة على تشكيل فرق من الفدائيين من شباب الجامعات وشباب الإخوان المـسلمين، وبدأت هذه الفرق تقوم باغتيال من تصل إليهـم أيديهم من الجنود الإنجليز.

ولـم يسكت الإنجليز على هذا النشـاط، فقابلوه بمنتهى العنف والقسوة، ووصل الأمر أن أعلنـوا يومًا ما، أنهـم سيدمرون قريـة كفر عبده القـريبة من الســويس بحجة أنـها تأوى الفدائيين الذين يحاولون نسف محطة المياه القريبة منها.

وتحدت الوزارة الإنجليز، فأمر فؤاد سراج الدين وزير الداخلية قوات الشرطة بالسويس

أن تمنع الإنجليز من تحقيق مآربهم.. وبالطبع لم تستطع هذه القوة التى ليس لها خبرة بالحرب أن تقاوم القوات البريطانية المدربة، فقام الإنجليز بنسف قرية كفرعبده وإزالتها.

ولايجوز أن أمر على هذه الأحداث دون أن أتحدث عن معركة زيتية شل.. التي برهنت على تعاون المصريين عسكريين ومدنيين في أوقات المحن، ومدى تضحياتهم في سبيل الوطن.

ففي الثالث من شهر ديسمبر عام ١٩٥١ نشبت معركة بين المواطنين المصريين والقوات البريطانية عند مدخل السويس بجوار خزانات البترول الضخمة في المنطقة المعروفة بزيتية شل، وقد تحصن المواطنون المصريون بالمنازل، وانضم إليهم رجال الشرطة، وحاول القائد البريطانى أن يحاصر الأهالى وقوات الشرطة، فدفع بحوالى خمسين دبابة نحو معمل تكرير البترول الأميرى، وأرسل عددا من جنود المشاة الإنجليز محملين فى عربتين لاستطلاع الطريق.

وتقدم الجنود البريطانيون يطلقون النار فى جنون، ولكن قوات الشرطة والأهالى استطاعوا أن يقضوا على الجنود البريطانيين المحملين فى السيارتين، وعلى رأسهم الميجور «روز» الذى كان ينتمى إلى العائلة الملكية البريطانية.

وجن جنون الجنرال «أرسكين» القائد العام البريطانى عندما وصلته هذه المعلومات، فقرر الانتقام بعنف.. ومن ثم كانت عملية مذبحة الإسماعيلية التى دفع فيها جنود بلوكات النظام حياتهم أمام قوات الإمبراطورية البريطانية العدوانية.

لقد تحرش الإنجليز بالشرطة فى مدينة الإسماعيلية، إذ أمرت قوات بلوك النظام المصرية المجتمعة فى دار المحافظة المصرية بالإجلاء عن الدار، ولكن وزير الداخلية المصرى أمر بالمقاومة وعدم الاستسلام للإنجليز.

وفى يوم الخامس والعشرين من يناير عام ١٩٥٢ أطلق الإنجليز مدافعهم على الدار، فقتلوا ما يزيد على ثمانين جنديا، وانتهى الأمر بانسحاب القوة المصرية مثخنة بجرحاها وقتلاها.

وسرعان ما انتشرت الأنباء عن هذه المجزرة الرهيبة غير المتكافئة من الإذاعة والصحف.

وفى صباح اليوم التالى كانت تسود البلاد موجة من الغضب والاستياء، احتجاجا على تصرف وزير الداخلية.. وأذكر أننا كتنظيم للضباط الأحرار ناقشنا الموقف المتدهور فى البلاد، ووصلنا فى تحليلنا النهائى إلى أن ما يحدث ليس إلا نتيجة للتطور الطبيعى للفوضى والفساد الذى استشرى فى القصر، وسكوت الحكومة على هذه المساوئ إيثاراً للدعة والسلامة.

كنا نتساءل: وما الحل؟ اقترح البعض الاغتيالات السياسية، ولكن كان الرأى الغالب يرى أن الاغتيالات لن تحل المشكلة، فهى أعمق بكثير من التخلص من أشخاص.

وكانت المنشورات التى يصدرها التنظيم بمثابة صحيفة أكثر منها أسلوب للإنذار والتهديد.. ووصلنا فى النهاية إلى أنه لابد من تغيير النظام.

وفى أحد المنشورات التى أصدرها التنظيم حدد برنامجه فى الست نقاط الشهيرة المعروفة.

وكان الإنجليز يتحكمون فى القطارات القادمة من غزة والعريش.. وفى بادئ الأمر أصدروا تعليمات، بأن تغلق نوافذ القطارات المارة فى منطقة القنال لدواعى الأمن، فما كاد القطار يصل إلى محطة قنطرة شرق حتى يتم إغلاق النوافذ إلى أن يصل القطار إلى محطة الزقازيق.. وتطور الأمر، بعد حوادث الفدائيين، فأصبح للإنجليز الحق فى تفتيش القطارات القادمة من سيناء.

ووصلتنا الأنباء بأن قوات بلوك النظام فى منطقة القاهرة تجمعت وتحركت فى شبه مظاهرة إلى جامعة فؤاد الأول (القاهرة)، واجتمعوا بطلبة الجامعة، وخطب البعض قائلا بأن الشرطة مهمتها حفظ الأمن وليست من واجبها محاربة الجيوش المسلحة.

وبعد أن انتهت الخطب، توجهت قوات بلوك النظام نحو مبنى مجلس الوزراء لتعلن احتجاجها، ثم اتجهت إلى قصر عابدين تعلن إستياءها للملك.. وبالطبع كان تجمهر الشرطة وزحفها فى شكل مظاهرة يعد عملا خطيرا، وينذر بأحداث جسام لايعلم مداها إلا الله.. فالشرطة قوات نظامية واجبها حفظ الأمن، وهى مسئولة عن إعادة النظام لا أن تقوم بالعصيان والتمرد. ولذا كان الناس يتنبأون بأن ثمة مجزرة سوف تحدث فى القاهرة لو نزل الجيش إلى الشوارع.

ولكن الملك خشى نزول الجيش، إذ توقع احتمال انضمام الجيش إلى قوات الشرطة،

مما قد ينجم عنه استيلاؤه على السلطة.. فالتاريخ ملىء بالأمثلة التى استولت فيها الجيوش على زمام السلطة حينما صدرت لها الأوامر بالنزول إلى الشوارع لإعادة النظام، لأن من الصعب أن يسدد الضابط أو الجندى سلاحه إلى صدور أبناء وطنه.. أليس هو واحد منهم؟ وفى الغالب ينضم الجيش إلى الشعب وينهي الفوضى، ويقضى على نظام الحكم المضطرب.

على أن الأحداث تطورت بعد ذلك بصورة بشعة، ولم ير الملك بدا من نزول الجيش لإعادة النظام إلى العاصمة التى أصبحت شعلة من نار.

فبينما كان الملك يقيم مأدبة ملكية لضباط جيشه احتفالا بمولد ولى عهده الأمير أحمد فؤاد وتقربا إلى الضباط ـ بعد أن وصلته أنباء عن نشاط لضباط يطلقون على أنفسهم اسم الضباط الأحرار ـ قامت جماعات من المخربين وأشاعت الفوضى فى القاهرة، وقامت بحرق متاجرها الكبرى وفنادقها وملاهيها وكل ماتصل إليهم أيديهم.. فاشتعلت النار، وأصبح وسط القاهرة قطعة من لهب، تنذر شررها بخراب لم تشهد مصر مثله من قبل فى تاريخها الحديث.

والغريب أن رجال الشرطة كانوا لايتعرضون للعابثين إن لم يشتركوا معهم، لقد بدأت هذه الجماعات بحرق كازينو أوبرا فى ميدان الأوبرا، ثم اتجهت إلى شارع فؤاد فأحرقت المتاجر الكبرى، ثم توجهت نحو فندق شبرد الشهير وأشعلت فيه النار.

وما هى إلا لحظات حتى كانت الجماعات من كل فج تشترك فى هذه الجرائم، وأندس اللصوص ليسرقوا ولينهبوا.. وانتشر الناس حتى وصلوا إلى شارع الهرم يحرقون ويخربون فيه إلى ساعة متأخرة من الليل.

وبينما كان الملك يولم ضباط جيشه ويعلن لهم أنه أهدى ولى عهده للجيش، كانت القاهرة تحترق.. واتجه إصبع الاتهام نحو الملك.. وتخيلت ما حدث لروما فى عهد نيرون.. لقد وقف نيرون على تلال روما يعزف قيثارته وهو يشاهد روما تصبح أطلالاً بناء على أوامره كى يعيد تشييدها.. وفاروق يأمر بحرق القاهرة لأسباب سياسية.

أى كارثة حاقت بمصر؟ لايعرف من قام بتدميرها وتخريبها وإحراقها.. أهو الملك أم

الإنجليز أم بعض الجماعات المتطرفة؟ أم هي ثورة شعبية بلغ فيها الغضب الحناجر، فأخفق الناس في التمييز بين مايضر وماينفع.

قيل إن الملك هو الذي دبر الحريق لإقالة الوزارة.. وقيل إن الحكومة هي التي دبرت الجريمة لتغطية كارثة الشرطة.. وقيل إن جماعات من مصر الفتاة والشيوعيين هم الذين بدأوا بالحريق.. كانت الصورة غير واضحة للناس ولا للجيش.

كانت القاهرة تحترق في السادس والعشرين من يناير عام ١٩٥٢ والملك يولم ما يربو على الخمسمائة ضابط من الجيش والشرطة.. ابتهاجا بمولد ولي العهد أحمد فؤاد الذي جاء إلى الحياة في السادس عشر من يناير.

ولم يكن فؤاد سراج الدين مدعوا بالحفل، فاتصل هاتفيا بوزير الحربية محمد حيدر الذي كان مدعوا بالوليمة وأبلغه بما يجري في القاهرة، ولكن حيدر لايحرك ساكنا حتى انتهاء الحفل.. وتوجه فؤاد سراج الدين إلى سراي عابدين وقابل الملك بحضور حيدر وحافظ عفيفي رئيس الديوان، ووافق الملك على نزول الجيش للسيطرة على الموقف.. على أن الغريب أن قوات الجيش لم تتحرك إلا بعد الخامسة مساء، وتوجهت إلى حديقة الأزبكية ومكثت بها حتى انتهى كل شيء.

واجتمعت خلية التنظيم بالعريش فور حريق القاهرة.. وناقشنا هذه الجريمة المفجعة، فليس هناك مصري مهما بلغ به الغضب أو الاستياء يسره رؤية القاهرة مهد الحضارة خرابا يبابا.. إن الذين دبروا الحريق مهما كانت طينتهم خونة لايحبون مصر.

والعجيب أنني أثناء إعداد هذه الأوراق قرأت في مذكرات نشرت للمرحوم حسن عشماوي عضو مكتب الإرشاد بالإخوان تلميحا بأن عبدالناصر كانت له صلة ما بحريق القاهرة في السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢، ودلل على ذلك بحجة واهية هي أن عبدالناصر كان يمد الإخوان المسلمين بمادة الجلجنايت المتفجرة مساهمة من تنظيم الضباط الأحرار في قتال الفدائيين المصريين للإنجليز.

ومن المعروف أن مادة الجلجنايت والبارود من المواد المستخدمة تجاريا في المحاجر لقطع الأحجار، ومن المتيسر الحصول عليها، فضلا عن أن شهادة حسن عشماوي لايمكن أن تكون من الشهادات التي يعول عليها، فالعداء المرير الذي كان يكنه حسن عشماوي

لعبدالناصر بعد جولة الإخوان تجعل الإنسان حذرا في فحص ما يدعيه أي فرد من الإخوان إزاء الثورة، كما لم تكن هناك أدنى مصلحة لدى عبدالناصر أو تنظيم الضباط الأحرار لحرق القاهرة.

لم يكن تنظيم الأحرار قد اكتمل كيانه، وكان موعد قيام الثورة المرتقب لايزال يحسب له ثلاث سنوات أخرى... كان حريق القاهرة مفاجأة تامة لتنظيم الأحرار، ولم يكن حتى في مقدوره حينئذ أن يقوم بمثل هذا العمل.

كان تنظيم الضباط الأحرار يعاون الفدائيين الذين يقاتلون الإنجليز، وكان التنظيم يقر الكفاح ضد المستعمر، أما أن تحرق المنشآت والثروات القومية، أو بث الفوضى كي يتدخل المحتل أو المستعمر، فهذا يعد خيانة كبرى في حق الوطن.

وأخذنا نقلب الأوضاع.. ولكننا لم نصل إلى قرار.. فالصورة باهتة غير واضحة.. لقد أفلت الزمام من الحكومة.. الشرطة متقاعسة عن تأدية واجبها لما أصاب رجالها في دار المحافظة بالإسماعيلية.. لابد من نزول الجيش لحسم هذا الوضع المضطرب الذي قد يؤدي إلى نتائج مفجعة. ونزل الجيش إلى المدينة المحترقة، ولكن بعد أن أصبحت القاهرة خرابا وأطلالا.

واستاء الناس من ضباط الجيش.. وقال البعض أنهم كانوا يولمون في القصر بينما كانت القاهرة تحترق.. وساد ضباط الجيش وجوم وغضب، بينما الضباط الأحرار يجتمعون ويجادلون ويناقشون: أين الحل؟

كانت الحكومة قد أصبحت بلا حول ولا قوة وسط هذه الفوضى، وكان لابد لها أن تترك الحكم، فقام الملك بإقالتها وكلف على ماهر بتأليف الوزارة.

بقي تساؤل واحد في ظني أنه يتردد على كل لسان.. من إذن الذي حرق القاهرة؟.

بالطبع لا أستطيع ولا يستطيع سوى من دبروا الجريمة بالإقرار عن المجرم الحقيقي.. إنما كشهادة للتاريخ سأبدي رأيا أتركه للمؤرخين عسى أن يصلوا يوما إلى الخطة المحكمة لحرق القاهرة.

في غالب ظني أن من حرق القاهرة أولئك الذين كانوا يريدون جني ثمرة الجريمة.

لقد كان الاستعمار البريطاني قد وصل إلى حافة الهاوية من الضربات التي كانت تكيلها له أعمال الفدائيين، وكانت الفوضى قد عمت البلاد وحكومة الوفد ضعيفة

لاتستطيع الإمساك بزمام الأمور، وانتهت مهمة الوفد بالنسبة للإنجليز وبخاصة بعد أن أعلن النحاس إنهاء معاهدة ٣٦.. وكان السراى من جانب آخر قد تضاءل سلطانه، وفقد الملك فاروق شعبيته التى اكتسبها فى حادث ٤ من فبراير، بل أصبح الملك واجهة كريهة للشعب، ومثار تندر من أعماله.

واشتد الصراع بين السراى والوفد ـ كما بينت سلفا ـ ويبدو أن الملك تآمر مع الإنجليز فى وضع خطة محكمة مشتركة لهذه الجريمة، واشترك فيها البوليس السياسى، بهدف التخلص من حكومة الوفد، والقضاء على الحركة الوطنية التى اشتد أوارها.

إن الأحداث التى سردتها من قبل المصاحبة لحريق القاهرة تدعم هذا الرأى ، فما كان لأحد غير السراي والاستعمار مصلحة فى ارتكاب هذه الجريمة الشنعاء.

أزمة انتخابات نادى الضباط

وكانت انتخابات نادى الضباط فى يناير عام ١٩٥٢ هى المحك الذى أظهر قوة تنظيم الضباط الأحرار.. إذ تكتل التنظيم حول مرشحين معينين ونجح فى جعلهم يفوزون بالعضوية فى مجلس إدارة النادى، كذا ساند التنظيم اللواء محمد نجيب ليفوز برئاسة مجلس إدارة النادى.. ولم يرشح من الضباط الأحرار سوى خمسة ضباط فازوا بالعضوية فى مجلس إدارة النادى.

وقد يبدو للقارئ أن قضية انتخابات نادى الضباط مسألة تافهة لاتحتاج حتى للالتفات إليها، ولكن من يتعمق وراء هذه القضية يدرك أنه كانت تكمن فيها قوة الضباط الأحرار كتنظيم له كيان.

حقا كانت انتخابات النادى فيما مضى مسألة مظهرية شرفية، وجرت العادة لسنوات طوال ـ قبل نشوب الأزمة ـ أن تجرى انتخابات صورية هى أقرب إلى التعيين، تنتهى بفوز أسماء يرشحهم القصر الملكى.

وكانت عضوية النادى مسألة شرفية بحتة، ولكن الملك فاروق كان يختص هذا النادى برعاية خاصة، ويعده مكانا مناسبا ليلتقى فيه بالضباط وعائلاتهم ويتحدث

معهم.. وكان الملك يهوى المزاح مع ضباطه ويتبادل معهم النكات، فإذا ما أعجبته إحداها نسي وقاره وأخذ يقهقه بصورة لاتتناسب مع مكانته.. وربما كان الملك فاروق يرى فى تبسطه مع الضباط حينما كان يلتقى بهم فى النادى ضربا من ضروب التبسط قد يجذب الضباط إليه، ويجعلهم يحافظون على الولاء له، ولاينقضون العهد الذى أخذوه على أنفسهم عند بدء التحاقهم بالجيش بموجب قسم يؤدونه.

ولقصة نادى ضباط الجيش الكائن فى حى الزمالك تاريخ ظريف، فقد كان مبنى النادى منذ زمن بعيد سكنا خاصا للسردار الإنجليزى للجيش المصرى حتى مصرع السير لى ستاك سردار الجيش المصرى عام ١٩٢٤، وكان سفنكس باشا سردار الجيش المصرى هو آخر من شغله من القادة الإنجليز، ثم أخلى هذا السكن بعد توقيع المعاهدة المصرية ـ الإنجليزية عام ١٩٣٦، وظل شاغرا لسنوات حتى أمر الملك فاروق بوصفه قائدا أعلى للجيش المصرى كى يجعله ناديا للضباط عام ١٩٣٨.

وكان لابد من صدور لائحة تنظم شئون النادى، ومن ثم صدرت أول لائحة له عام ١٩٤١، قامت إدارة الجيش بصياغتها، ولم تراع فيها مصلحة الضباط بقدر محاولة سيطرة رئاسة الجيش على شئون النادى.

وكان من المفروض أن تقوم سلطة عليا للنادى تتمثل فى الجمعية العمومية التى تمثل مجموعة ضباط الجيش بالأسلحة المختلفة، ومن ثم عملت إدارة الجيش على السيطرة على هذه الجمعية عن طريق تعيين أعضائها بواسطة قادة الأسلحة بدلا من إجراء انتخابات عامة لها، وعن طريق الحد من عدد الجمعية العمومية بحيث لاتمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من مجموع ضباط الجيش.

ولم تكتف رئاسة الجيش بهذه السيطرة، بل امتدت إلى إدارة النادى.. كان من المفروض أن تقوم الجمعية العمومية للنادى بانتخاب مجلس إدارة للنادى، ولكن رئاسة الجيش دأبت على أن تشكل بمعرفتها مجالس إدارات من الأسلحة المختلفة تقوم رئاسة الجيش بتعيينهم بين حين وآخر، وتغييرهم من وقت لآخر دون أية ضوابط أو روابط.

وكان اللواء محمد حيدر مدير مصلحة السجون محل عطف خاص من الملك، فعين فى وزارة النقراشى وزيرا للحربية وأنعم عليه برتبة الفريق.. والغريب أن مصلحة السجون التى كانت تتبع وزارة الشئون الاجتماعية نقلت معه إلى وزارة الحربية، ويرجع هذا النقل إلى أن حيدر كان يأمر بتسخير المسجونين فى تفاتيش الملك الخاصة دون أجر.

ولم يكتف الملك بهذا التكريم فأصدر أوامره بتعيين حيدر ياوراً خاصا له كمنصب شرفى بجانب منصبه كوزير للحربية.

ولكى يسيطر حيدر على نادى الضباط، استمر انتخابه كل عام رئيسا لمجلس إدارة النادى، حتى بدأ الصراع الخفى بين تنظيم الضباط الأحرار والملك.. وجاءت المفاجأة المذهلة للملك - التى اعتبرها تحديا سافرا له - حينما قام التنظيم بترشيح رئيس آخر للنادى أمام مرشح الملك اللواء حسين سرى عامر، وتقديم مجموعة من الضباط لعضوية النادى.

ولنتتبع أحداث أزمة النادى منذ بدئها.. ففى التاسع عشر من أكتوبر عام ١٩٥١، قام البكباشى (أ ح) محمد رشاد مهنا من سلاح المدفعية برئاسة اجتماع لمجموعة من الضباط تمثل الأسلحة المختلفة فى نادى الضباط بالزمالك لم يكن يتعدى عددها ثلاثين ضابطا للنظر فى الأوضاع غير السليمة المتعلقة بالنادى، ومحاولة إصلاحها.

ولما كانت الجمعية العمومية بموجب اللائحة هى السلطة المختصة لإجراء أية تعديلات باللائحة، كما أن دعوة الجمعية العمومية غير العادية لايمكن أن تتم دون أن يتقدم عشرون عضوا على الأقل بطلب إلى إدارة النادى يوضح أسباب الانعقاد، فقد تم اتفاق الحاضرين على توقيع هذا الطلب، وقاموا بتوقيعه ورفعه إلى إدارة النادى.

فى ذاك الوقت كان وضع الفريق محمد حيدر قائد عام القوات المسلحة مزعزعا، إذ كان قد أثير حوله عام ١٩٥٠ ما يشير إلى تدخله فى قضية الأسلحة الفاسدة مما جعله يقدم استقالته فى نوفمبر عام ١٩٥٠، ولكن الملك لم يشأ أن يتخلى عن رجله، فأعاده إلى منصبه فى ربيع عام ١٩٥١.

ولكن لم يمض فى منصبه سوى شهور قليلة حتى واجهته مطالب الضباط بإصلاح شئون ناديهم.. ولم يشأ أن يتحدى مشاعر الضباط عسى أن يكتسب شعبية فى الجيش تعيد إليه ثقة الملك.

ولذلك، وافق حيدر على طلب دعوة الجمعية العمومية غير العادية، وتم انعقاد الاجتماع فى الساعة الرابعة من مساء الحادى والثلاثين من ديسمبر عام ١٩٥١ بقاعة السينما بثكنات العباسية، للنظر فى التعديلات التى طرأت على قانون النادى.

وكانت هذه التعديلات قد أرسلتها رئاسات الأسلحة إلى إدارة النادى التى قامت

بجمعـها فى صيغة مشروع بـقانون مقترح أرسل إلـى الأسلحة لأخذ رأى الضباط عـليها قبل التصويت عليها من الجمعية العمومية.

كانت هنـاك مادتان فى القانون المـقترح أثارتا النقـاش والجدل، وكانت تكمن فـيهما أسباب النزاع: أولى المادتين وهى المادة الثامنة، كانت تتعلق بتحديد الأسلحة التى تمثل فى مجلس إدارة النادى.. ومن ثم بزغ نزاع حول سلاح الحدود، لمحاولة ضمه كسلاح مستقل لبقية أسلـحة الجيش، بالرغم من أن ضباطه مـنتدبون من أسلحة أخرى ممثـلة فى مجلس إدارة النـادى.. والواقع أن أغلـب الضباط فـى مسانـدتهم للـرأى الذى يقول بـأن سلاح الحدود ليس سلاحا قائما بذاته، كان يكـمن فى تحدى الضباط لمدير سلاح الحدود الجديد اللواء حـسن سرى عامر الذى أبـعد بسببه مـن منصبه اللـواء محمد نجيب مـدير الحدود السابق، بعد أن أصر الملك على تعيين صنيعته اللواء سرى عامر فى هذا المنصب.

وكان الـلواء سرى عامـر تحوم حوله الـريب والشـبهات طوال مـدة خدمته فـى سلاح الحدود، فضلا عن اتهامه فى قضية الأسلحة الفاسدة والتحقيق معه بواسطة النيابة العامة.

أما المادة الأخرى فكانت المادة التاسعة، وتنص على أن تقوم الجمعية العمومية مجتمعة بانـتخاب ممثـلى الأسلحـة المختلفـة فى مجلـس إدارة النادى، وهـذا مـن شأنه أن يصـبح الانتـخاب صادقـا ممثلا لإرادة الـضباط، ولـكن القصـر خشى مـن تكتـل الضبـاط واتحاد كلمتـهم، فعمل على تـرويج اتجاه آخر هو أن يقـوم ضباط كل سلاح من أسلـحة الجيش بانتخاب ضباطه على أسـاس أن كل سـلاح أدرى بضباطه، ولـم يكن هدفه من وراء ذلك سوى تفرقة كل الضباط.

فى ذاك الوقت أصدر تنظيم الضباط الأحرار منشورا تم توزيعه خلال معركة انتخابات النادى، هاجم فيه الأوضاع الخـاطئة وبين الاتجاهات الدخيلة.. وقام التنظـيم بنشاط يدعو إلى انتخاب الضباط المشهود لهم بالوطنية والسمعة الطيبة.

وحان مـوعد اجتـماع الجمعـية العـموميـة الذى أشرت إلـيه من قبـل، وتولى رئـاسة الاجتماع الأميرالاى جلال صبـرى رئيس اللجنة التنفيذية للنادى، وبـدأ يتلو مواد القانون الجديد المقترح.

وبالطبـع ورد فى التلاوة ذكر المادتـين الثامنة والتاسـعة، فانقسمـت الآراء وساد الهرج والمرج بين مؤيد ومعارض، وأفلت الزمام من رئيس الجـلسة، ولم يعد فى قدرته السيطرة

على الجلسة.. واقترح البكباشى محمد رشاد مهنا إنقاذا للموقف، وحسما للنزاع أن يتم التصويت على وجهتى النظر المتعارضتين.

وتم التصويت، وفاز اتجاه إجراء الانتخابات بواسطة أعضاء الجمعية العمومية مجتمعين وعدم تمثيل سلاح الحدود فوزا ساحقا.

وفوز إعلان التصويت، انسحب ضباط سلاح الحدود من الاجتماع معلنين احتجاجهم على قرار التصويت.

ونشب نزاع آخر نتيجة تنافس بين مرشحى سلاح الفرسان الأميرالاى حسن حشمت والبكباشى محمد إبراهيم فهمى، فقام الأول وقد جمع حوله عددا لابأس به من مؤيديه وأعلن أن سلاح الفرسان يرفض ترشيح ضابط منتدب خارج السلاح، إذ كان منافسه البكباشى محمد إبراهيم فهمى منتدبا إلى سلاح الحدود وكان فوزه فى الانتخابات متوقعا لتمتعه بسمعة طيبة، وشعبية بين الضباط لابأس لها.

وحسم البكباشى رشاد مهنا الموقف، إذ ناشد البكباشى محمد إبراهيم فهمى التخلى عن ترشيحه، فوافق الرجل وبذلك انتهت هذه الأزمة.

وفى الساعة السادسة مساء انتهى اجتماع الجمعية العمومية، على أن تعود للاجتماع فى الساعة السابعة مساء لإجراء الانتخابات.

وأجريت الانتخابات فى جو من التوتر، وأعلنت نتيجة الانتخابات عند منتصف ليلة آخر عام ١٩٥١ وبداية عام ١٩٥٢، وكانت النتيجة حقا فوزا ساحقا للضباط الأحرار، إذ تبين مدى انضمام الضباط من ذوى الرتب الصغيرة والمتوسطة إلى جانب التيار الوطنى، كما كان إبعاد ممثل سلاح الحدود من الانتخابات تحديا سافرا من الضباط للملك.

ولم يمر يومان حتى كان الفريق حيدر قد استدعى إلى مكتبه فى ثكنات قصر النيل كلاً من اللواء محمد نجيب رئيس مجلس إدارة النادى الجديد، والبكباشى محمد رشاد مهنا عضو مجلس الإدارة، واجتمع بهما إلى ساعة متأخرة من الليل، محاولا إقناعهما تنفيذ رغبة وأمر الملك بانضمام ممثل سلاح الحدود إلى مجلس إدارة النادى، ولكنهما حينما أرادا أن يبينا له أن ذلك ليس من سلطة مجلس إدارة النادى بل من سلطة الجمعية العمومية، استشاط الفريق حيدر غضبا، وأبدى لهما ضربا من التهديد.. وانتهى الاجتماع بعد منتصف الليل بساعتين دون الوصول إلى أى حل.

وفى الثالث من يناير عام ١٩٥٢ وجهت رئاسة هيئة أركان حرب الجيش خطابا إلى اللواء محمد نجيب بصفته رئيسا لمجلس إدارة النادى المنتخب، يُعلن فيه أنه تقرر اعتبار سلاح الحدود سلاحا قائما بذاته، وبناء عليه يصبح له الحق فى تمثيله فى مجلس إدارة النادى.

وأحس اللواء محمد نجيب بخطورة الموقف، فدعا إلى عقد اجتماع مجلس إدارة النادى يوم السبت ٥ من يناير.. وعرض اللواء محمد نجيب خطاب رئاسة أركان حرب الجيش على أعضاء مجلس الإدارة، فانقسمت الآراء فى بادئ الأمر بين مؤيد ومعارض، ولكن اللواء نجيب بين لأعضاء المجلس خطورة الموقف، وما قد يسفر عنه من مخاطر نتيجة تحدى رغبة الملك.. واقترح اللواء نجيب انتداب البكباشى محمد إبراهيم فهمى كحل وسط، ليمثل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى إلى حين دعوة الجمعية العمومية.

ووافق مجلس إدارة النادى بالإجماع على الاقتراح.. وكان الفريق حيدر ينتظر قرار مجلس الإدارة فى إحدى غرف النادى على أحر من الجمر، فما أن انتهى مجلس الإدارة من إصدار القرار، حتى قام الفريق حيدر بإبلاغه للملك، ظنا منه أنه سيحوز رضاه، وسيجعله يكسب ثقته.. ولكن الملك لم يرض بذلك، فقد أحس بأن نتيجة الانتخابات بمثابة طعنة له، واعتبر كل ما حدث تحديا له.

لقد أحس الملك أن الجيش لايكن له الولاء، ومن ثم استمرت معارك خفية بين تنظيم الضباط الأحرار الذى كان يعمل فى الخفاء، وبين القصر الذى رأى فى ظاهرة انتخابات النادى صورة لتطورات قد تنجم عنها أحداث جسام.

وكان اللواء حسين سرى عامر قد اعتبر قرار مجلس إدارة النادى الخاص بتمثيل سلاح الحدود فى إدارة النادى نصرا خاصا له... ففى صباح اليوم الثامن من يناير عام ١٩٥٢ توجه اللواء حسين سرى عامر على رأس وفد من ضباط سلاح الحدود إلى قصر عابدين، للتعبير فى سجل التشريفات الملكية عن ولائهم للملك، بينما توجه رئيس أركان حرب الجيش فى اليوم ذاته ومعه مجموعة من قادة الجيش وكبار ضباطه إلى القصر أيضا ليقيدوا أسماءهم أيضا فى سجل التشريفات، معبرين عما يكنونه للملك من ولاء وطاعة.

محاولة اغتيال حسين سرى عامر

عاد اللواء حسين سرى عامر إلى مكتبه فى سلاح الحدود بكوبرى القبة، بعد أن عبر للملك فاروق عن ولائه، وتدفقت جموع المهنئين وأهل النفاق على مكتبه، وأحس اللواء حسين سرى عامر بنشوة عارمة من الفرح لم تدم طويلا.. فما أن انفضت وفود المهنئين، حتى استقل اللواء سرى عامر سيارته عائدا إلى بيته فى منطقة الزيتون. وما كادت سيارته تتوقف أمام منزله فى المساء، حتى انطلقت طلقات نارية عديدة نحو السيارة من أفراد تربصوا له بالقرب من منزله، وارتمى حسين سرى عامر داخل السيارة ونجا من الموت بأعجوبة، بينما أصيب سائقه بإصابات بليغة.

وغضب الملك، واهتزت دوائر الحكومة، وأمر الملك بإجراء تحقيق عاجل، وأشرف النائب العام بنفسه على التحقيق. وأشارت أصابع الاتهام فى بادئ الأمر إلى أناس أبرياء.. فاتهم كل من البكباشى محمد إبراهيم فهمى الضابط الذى انتدبه مجلس إدارة النادى الجديد لتمثيل سلاح الحدود فى المجلس، واليوزباشى مصطفى كمال صدقى وكان من رجال الحرس الحديدى للملك.

ومن المؤكد أن عبدالناصر هو الذى دبر حادث محاولة اغتيال اللواء حسين سرى عامر، واشترك فى تنفيذ هذه المحاولة كل من حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة، واليوزباشية حسن تهامى وكمال رفعت وصلاح دسوقى، وقد أقر عبدالناصر بتدبيره هذه المحاولة فى كتابه «فلسفة الثورة»، ذاكراً أنه أحس تحت وطأة أزمة ضمير بفكرة ثورة ٢٣ يوليو.

يقول عبدالناصر فى كتاب «فلسفة الثورة»:

«ووصلت إلى بيتى واستلقيت على فراشى، وفى عقلى حمى، وفى قلبى وضميرى غليان متصل. وكانت أصوات الصراخ والعويل والولولة والاستغاثة مازالت تطرق سمعى.

ولم أنم طوال الليل.. بقيت مستلقيا على فراشى فى الظلام، أشعل سيجارة وراء سيجارة، وأسرح مع الخواطر الثائرة، ثم تتبدد كل خواطرى على الأصوات التى

تلاحقنى.. وأقول لنفسى ومازلت أتقلب فى فراشى فى الغرفة التى ملأها الدخان وتكاثفت فيها الانفعالات:

وإذن!

وأسمع هاتفا يرد علىّ: وإذن ماذا؟

وأقول لنفسى فى يقين فى هذه المرة: إذن يجب أن يتغير طريقنا.. ليس ذلك هو العمل الإيجابى الذى يجب أن نتجه إليه.. المسألة أعمق جذوراً وأكثر خطورة وأبعد غوراً.

وأحس براحة نفسية، ولكن الصفاء ما يلبث أن تمزقه هو الآخر أصوات الصراخ والعويل والولولة والاستغاثة، تلك التى مازالت أصداؤها ترن فى أعماقى.

ووجدت نفسى فجأة أقول: ليته لايموت!

وأسعدنى أن الرجل الذى دبرت اغتياله قد كتب له النجاة.

... وإنما المشكلة الأساسية.. هى العثور على العمل الإيجابى!

وبدأنا نرسم الخطوط الأولى فى الصورة التى تحققت مساء ٢٣ يوليو، ثورة منبعثة من قلب الشعب، حاملة لأمانيه، مكملة لنفس الخطوات التى خطاها من قبل على طريق مستقبلة».

ومهما كان الأمر، ومهما كانت الدوافع التى بررها عبدالناصر، فمما لاشك فيه أنه كان يميل إلى العمل السرى حتى بعد قيام الثورة، وتوطيد أركانها، وبخاصة فى الدول التى كانت لاتساير سياسته على نحو ما سنوضحه فى حينه.

وزارات الشهور والأسابيع

بعد إقالة حكومة الوفد، كلف الملك على ماهر بتأليف الوزارة.. وكان على ماهر يميل إلى اشتراك الأحزاب السياسية المعارضة معه فى الوزارة، ظنا منه بأن تجمع الأحزاب حوله سيفيد مصر.. ولكنه لم ينجح، فقام بتأليف وزارة مستقلة لم يطل عمرها أكثر من خمسة أسابيع، إذ قدم على ماهر استقالته فى اليوم الأخير من شهر فبراير عام ١٩٥٢.

وكلف الملك أحمد نجيب الهلالى بتأليف وزارة مستقلة. وكان نجيب الهلالى من أقطاب الوفد، ولكنه اختلف مع النحاس ورفض الاشتراك معه فى وزارته الأخيرة.. فما أن تولى رئاسة الوزارة، حتى أخذ يندد بسياسة الوفد، ويطالب بحل مجلس النواب الوفدى، وبإجراء انتخابات جديدة.

واعتمد الهلالى فى حكمه على علاقة التفاهم مع القصر، بينما وقف موقف العداء من الوفد، وموقف التباعد من المعارضة. ومع ذلك لم تعمر هذه الوزارة كثيرا، إذ قدم الهلالى استقالته فى ٢٨ من يونيو عام ١٩٥٢، وكلف الملك حسين سرى بتأليف الوزارة، والواقع أن خروج الهلالى من الوزارة كانت نتيجة مؤامرة قام بتدبيرها أحمد عبود وكريم ثابت وأنطون بوللى للتخلص من وزارة الهلالى.. وقيل أنهم اجتمعوا فى باريس لتدبير المؤامرة، وأن عبود دفع مليونا من الفرنكات السويسرية ثمنا لرأس الوزارة.

وقام حسين سرى بتأليف الوزارة، ودخل فيها كريم ثابت وزيراً للدولة.. لقد أصبح الحكم فى مصر مهلهلا، فالحكومات تتعاقب دون أن تستطيع أن تعيد الاستقرار للبلاد.. والناس يتحدثون عن الفوضى والفساد الذى يسود البلاد، ويتوقعون أن أحداثا داخلية جسيمة لابد أن تفرض نفسها.. وأصبح الحديث عن الضباط الأحرار يدور داخل الجيش وفى وسط الهيئات، وجاء حادث نادى الضباط الذى تحدثت عنه من قبل، ليظهر للناس الصراع الخفى بين الملك والضباط الأحرار.

كانت هناك حالة من البلبلة الفكرية والتشوش تسود الجيش والشعب.. وكان حسين سرى يعلم بنشاط تنظيم الضباط الأحرار، دون أن يعلم الأسماء. وكانت انتخابات نادى الضباط هى المظهر الواضح لصراع الجيش، فاقترح حسين سرى على الملك أن يعين اللواء محمد نجيب رئيس النادى المنتخب وزيراً للحربية، ظنا منه أن فى ذلك علاجاً مؤقتاً للتذمر الذى كان يسود الجيش.. وفاته أن تنظيم الضباط الأحرار لم يكن ينتمى إليه نجيب فى ذاك الوقت.

ومع ذلك رفض الملك اقتراح رئيس حكومته ، واعتبر هذا الاقتراح بمثابة ضعف من رئيس وزرائه، سوف يغرى هذه الشرذمة من الضباط للمغالاة فى مطالبهم.

وقدم حسين سرى استقالته فقبلها الملك ممتعضا.. وقام بتكليف الهلالى بتأليف وزارة

جديدة.. وحاول الهلالى تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية، فما كان من الملك إلا أن قام بتعيين فؤاد شيرين زوج أخته الأميرة فوزية وزيراً للحربية.

وكانت وزارة الهلالى آخر وزارة فى عهد فاروق . وأصبح موقف تنظيم الأحرار حرجاً، فأى تأخير فى تحرك التنظيم قد يمكن الملك من القضاء عليه .. ولذا كان لابد لنا أن نقوم بعمل شيء ما .. فحدث ماحدث ليلة ٢٣ يوليو على نحو ما سأبينه.

لقد تعاقبت أربع وزارات فى مدى ستة أشهر .. صورة لحكم مهلهل، تسوده الفوضى، ويسوده الصراع الدامى بين الملك والجيش .. ولذا كان لابد أن ينشب التصادم .. وقد حدث.

تحركات ماقبل ليلة الثورة

فى أواخر يونيو عام ١٩٥٢، صدرت الأوامر إلى الكتيبة الثالثة عشرة مشاة (كتيبتى) بالتحرك من العريش إلى معسكر العباسية بالقاهرة، بعد انتهاء مدة خدمتها فى سيناء.

وكان من المفروض وفقا لتنقلات وحدات الجيش، أن تبقى الكتيبة فى هذا المعسكر شهرين ريثما تستعد للتحرك إلى السودان، لتغير كتيبة أخرى انتهت مدة خدمتها بالسودان.

وكان العرف أن تقوم الكتيبة المنقولة إلى السودان بتسليم جميع معداتها، عدا البنادق والرشاشات الخفيفة وذخيرة الخط الأول.. وحينما تصل الكتيبة إلى الخرطوم تتسلم معدات الكتيبة التى ستغيرها .. وتعود الكتيبة الأخرى من السودان ببنادقها ورشاشاتها فقط.

ولذلك صدرت إلينا التعليمات من رئاسة الجيش بتسليم حملة الكتيبة وعرباتها المجنزرة ومدافعها واحتياطى ذخيرتها.

وكان تنظيم الضباط الأحرار قد قرر من قبل تأجيل قيام الثورة عامين على الأقل من موعد قيامها.. وفى أثناء حريق القاهرة كانت هناك نية لقيام الثورة فى شهر مارس عام ١٩٥٢، ولكن هذه الفكرة استبعدت ، إذ لم نكن قد تأهبنا بعد للعمل..وكان القصر قد بدأ يحس بنشاط الضباط الأحرار وتحديهم للملك فى انتخابات نادى الضباط.

ولذا أسرع الملك وأصدر أوامره بسحب الجيش إلى ثكناته، وبدأ يستخدم حرسه الخاص «الحرس الحديدى» فى تنفيذ عمليات الاغتيال ..وكان المرحوم اليوزباشى عبدالقادر طه أحد ضحايا الملك فى عمليات الاغتيال.

وكانت هناك صلة قبل قيام الثورة بين تنظيم الضباط الأحرار وبين تنظيم «حدتو» الشيوعى أو ما يطلق عليه الحركة الديموقراطية للتجمع الوطنى، وذلك عن طريق جمال عبدالناصر وخالد محيى الدين وأحمد حمروش، ومن المعروف أن عبدالناصر كان منضما إلى «حدتو» تحت اسم حركى يدعى «موريس».

وتطورت الأحداث بعد استقالة وزارة الهلالى الأولى فى ٢٨ من يونيو عام ١٩٥٢، مما عجل بموعد الثورة.. إذ بدأ الصراع بين تنظيم الضباط الأحرار والقصر يظهر على السطح . وأثارت انتخابات النادى غضب الملك ، وأخذت السلطة تسعى جادة لكشف التنظيم ، وأصبحت بعض الأسماء من ضباط الجيش معرضة للاعتقال والفصل، وكان من بينها بعض الضباط الأحرار.. ومعنى ذلك أن تنظيم الضباط الأحرار أصبح معرضاً للضرب من الملك.

ونشط البوليس السياسى فى مراقبة بعض الضباط الأحرار.. وفى منتصف يوليو تقرر ضرورة التحرك والقيام بعمل أى شىء.

كانت الكتيبة الثالثة عشرة هى القوة الرئيسية التى اعتمد عليها التنظيم فى الاستيلاء على السلطة ، وكانت تضم أكبر عدد من الضباط الأحرار.. ولكن الكتيبة كانت على وشك التحرك إلى السودان ..كما أنها قامت بتسليم أغلب معداتها، ولم يبق لديها سوى الأسلحة والرشاشات وذخيرة الخط الأول.

زارنى عبدالناصر وعبد الحكيم عامر فى منزلى فى منتصف يوليو ١٩٥٢ وناقشنا الموقف.. ووصلنا إلى ضرورة القيام بعمل إيجابى والتحرك للاستيلاء على السلطة.

سألنى عبد الناصر عن مدى استعداد الضباط.. قلت له: إننا جميعاً مستعدون للتحرك.

ودارت بعد ذلك اجتماعات يومية ، وتحددت ليلة ٢١/ ٢٢ يوليو للاستيلاء على السلطة .. ولكن العملية تأجلت أربعاً وعشرين ساعة لإتمام بعض الترتيبات ، وليس لأخذ رأى مرشد الإخوان كما يزعم البعض.

كان قد تم اجتماع موسع مساء يوم ٢٠ يوليو فى منزلى رقم ٢٠ شارع الدويدار بحدائق القبة، حضره مايزيد على خمسة عشر ضابطاً من التنظيم، أذكر منهم جمال عبدالناصر وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق وزكريا محيى الدين وصلاح سعدة وعمر محمود، وبعض ضباط الكتيبة الثالثة عشرة من التنظيم وأنا.

وجلس الجميع فى حجرة الصالون ، ولما كانت الحجرة لاتتسع لهذا العدد، فقد افترش عبدالناصر على الأرض وجلس حوله بعض الضباط . وهنا فتح باب الصالون الموصل لبهو البيت فالتفت الجميع وقد ظنوا أن أحداً قد اقتحم عليهم الغرفة..ولكنهم رأوا طفلة فى الثانية من عمرها تطل على الحاضرين؛ إنها ابنتى سلوى.. نظرت إلى الحاضرين وابتسمت ثم رجعت.

واستبشر عبدالناصر بها. وقال: ابنتك حلوة ياصلاح . إن شاء الله بشرة خير.

وكانت سلوى أثيرة عند عبدالناصر منذ هذه اللحظة.. كان دائم السؤال عنها .. يحضر لها الهدايا الرمزية فى المناسبات وكلما رآها قال لها: رعبتينا واحنا بندبر الثورة.

كانت ابنتى سلوى تشعر بمدى العلاقة التى تربطنى بعبدالناصر، وحينما اختلفت مع عبدالناصر عام ١٩٦٧ وكانت فى السابعة عشرة من عمرها صدمت بمافعله عبد الناصر معى، وأدمى قلبها وهى ترى علاقة الأصدقاء تهدر على مذبح صراعات لعبة السياسة.

فى الاجتماع السالف الذكر شرح عبدالناصر الموقف العام، وقال: «إن نسبة النجاح ضئيلة جداً، فالملك متربص بنا، والإنجليز فى منطقة قناة السويس قد يتدخلون لضرب الثورة ، وأمريكا قد تتدخل بجانب الملك.. وقد يحدث تدخل من بعض وحدات الجيش.. ولكن لابد أن نتحرك».

واستطرد عبدالناصر يقول: «حتى لو أخفقنا وأعدمنا الملك، فإننا نكون قد مهدنا السبيل لغيرنا كى يعرفوا طريق الثورة ».

إزداد قدر عبدالناصر فى نظرى فى تلك اللحظة ..لقد رأيت أمامى صورة ثائر وطنى لايبغى سوى إنقاذ بلده من الهوة التى تردى فيها، وعلى استعداد أن يدفع حياته ثمناً لذلك.

وشرح عبد الناصر دور الكتيبة الثالثة عشرة الذى سأتحدث عنه بعد ذلك.

على أن ثمة حادثاً كاد يفشى هذا الاجتماع .. إذ كان يقطن فى منزل قريب من منزلى ضابط برتبة الصاغ يدعى محمود الجوهرى ولم يكن ينتمى إلى التنظيم .. ويبدو أنه رأى بعض الضباط الذين كانوا مجتمعين لدىَّ .. وبعد انصرافهم مرّ علىَّ، وسألنى : مين اللى كان عندك.. قلت له : لقد كنت أعرض سيارتى الخاصة للبيع، وحضر من يريد شراءها لمعاينتها وانتهى الحديث.. وفى صباح «٢٣ يوليو» سمع بيان الثورة الأول فاتجه إلى منزلى يسأل عنى ..ولكنه لم يجدنى.

على أن موعد الثورة تأجل أربعاً وعشرين ساعة ، إذ مرّ علىَّ الصاغ عبدالحكيم عامر ظهرا فى مقر الكتيبة بالعباسية.. وأبلغنى بقرار التأجيل .

وتقرر أن يعقد اجتماع عصر يوم ٢٢ يوليو فى بيتى حضره عبدالناصر ومجموعة من ضباط المشاة. ووضعت الخطة النهائية، ثم تقرر أن يعقد اجتماع آخر فى بيت الصاغ صلاح سعدة فى حى المنيل كى يبلغ باقى ضباط الكتيبة الخطة النهائية.

كان عبدالناصر قد بدأ يشرح الخطة والواجبات، حينما رن جرس البيت فخرجت مسرعاً أفتح الباب، وإذا أجد أمامى القائمقام أحمد شوقى قائد الكتيبة . وأصبت بنوع من الحرج والقلق، ووقفت أمامه مشدوها، فأحمد شوقى من الضباط الذين كان سيتم اعتقالهم، كما أننى لا أريده أن يرى الضباط الأحرار الجالسين فى الصالون.

وما كدت أدعوه للدخول ـ وكنت قررت أن أدخله غرفة مكتبى وهى بعيدة عن غرفة الصالون ـ حتى أخرجنى من دهشتى.. قال لى : «أنت مش عايزنى أدخل ياحضرة الصاغ؟.. مش عيب أنك متقوليش ....»!

فى تلك اللحظة رأيت الصاغ عبدالحكيم عامر يصعد الدرج الموصل إلى شقتى، خلفه، وقد بدت ابتسامة ذات معنى على شفتيه.. واستنتجت فوراً أن أحمد شوقى ضم للتنظيم.

وأخذ أحمد شوقى يعاتبنى داخل غرفة الصالون، ثم علمت كيف ضم إلى التنظيم صباح هذا اليوم.

كان أحمد شوقى مارا برئاسة المشاة، وإذا به يقابل اليوزباشى جمال القاضى من الضباط الأحرار، وكانت تربطه بأحمد شوقى علاقة قديمة. وتحدث جمال القاضى مع أحمد شوقى عن تنظيم الضباط الأحرار. وأظهر الأخير حماسا للانضمام إلى التنظيم ..

فأخذه الأول إلى عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، وبذلك أصبح أحمد شوقى عضوا فى تنظيم الضباط الأحرار صباح ليلة الثورة.

وكان أحمد شوقى يمت بصلة قرابة إلى اللواء أحمد طلعت حكمدار العاصمة، وخشى عبد الناصر أن يقوم أحمد شوقى بالتبليغ عن التنظيم، فعين معه الصاغ جمال حماد واليوزباشى جمال القاضى، وأمرهما بألا يتركاه حتى ساعة الصفر المحددة لتحرك القوات.

وكان أحمد شوقى ذكياً، فلم يدع أدنى شك يتطرق إليهما فاصطحبهما إلى منزله ، وما كان يتحرك أنملة إلا برفقة أحدهما.

ووضعت اللمسات الأخيرة للخطة، وانصرف الجميع كى يتجمعوا فرادى فى وحداتهم قبل الساعة التاسعة مساء قبل ساعة الصفر بثلاث ساعات .. لقد كانت ساعة الصفر منتصف ليل ٢٢/ ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢.

خطة الاستيلاء على السلطة

كانت الخطة العامة التى تمت مناقشتها فى منزلى فى شارع الدويدار ، تتلخص فى الاستيلاء على رئاسة الجيش والإذاعة وبعض المراكز الحساسة.. بينما شكلت مجموعات من الضباط الأحرار لاعتقال كبار ضباط الجيش وإيداعهم فى مبنى الكلية الحربية القديم بشارع الخليفة المأمون.. وكان على سلاح المدفعية السيطرة على مداخل القاهرة المؤدية من منطقة القناة ومن منطقة الهايكستب والسويس . ويعاون المدفعية فى ذلك بعض الوحدات المدرعة. وكانت المهام التى كلفت بها الكتيبة الثالثة عشرة تحت قيادتى كما يلى:

أولاً : سرية مشاة ومعها تروب دبابات ألحق عليها من المدرعات بقيادة الصاغ صلاح سعدة تتحرك إلى مبنى سلاح الحدود فى كوبرى القبة لمحاصرته، ومنع أى تحرك منه، فقد كان يخشى أن يقوم اللواء حسين سرى عامر مدير الحدود ورجل الملك باستخدام قوات الحدود لضرب الثورة.

ثانياً : سرية مشاة بقيادة اليوزباشى عمر محمود على ومعه ثلاثة ملازمين تتحرك إلى

مبنى رئاسة أركان حرب الجيش فى كوبرى القبة (مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بعد الثورة) والاستيلاء على المبنى بالقوة لو لزم الأمر ، واعتقال من بداخله من الضباط.

ثالثاً : فصيلة مشاة بقيادة اليوزباشى جمال القاضى الذى ألحق على الكتيبة ليلة الثورة تتوجه إلى مبنى الإذاعة، وتستولى عليها، وتعدها لإذاعة أية بيانات تتطلبها الثورة، ومنع أى إذاعات معادية .

رابعاً : سرية توزع فصائلها على بوابات معسكر العباسية، لتمنع دخول أوخروج أى أفراد لا ينتمون للثورة.. وكان قد تقرر ألا يدخل المعسكر فى الصباح سوى الرتب الصغيرة والمتوسطة، أما الضباط من رتبة بكباشى فأعلى فكان عليهم أن يلزموا منازلهم لحين صدور أوامر أخرى.

خامساً : يتم اعتقال أى ضباط يحاولون التصدى لتحركات وحدات الثورة.

سادساً : ترسل فصيلة مشاة فى صباح ٢٣ يوليو إلى محطة الإذاعة فى «أبو زعبل» لحمايتها من أى تخريب.

سابعاً : ساعة الصفر الساعة ١٢ فى منتصف الليل.. وكلمة السر نصر.

وكان على الكتيبة الاتصال مساء ليلة التحرك بالصاغ إبراهيم الطحاوى فى سرية النقل الموجودة بالعباسية لاستلام اللوارى التى ستنقل الجنود، ولكن اليوزباشى كمال الموجى من سلاح خدمة الجيش هو الذى قام بتسليمنا اللوارى، ويبدو أن الطحاوى كلف بواجب آخر.. أما الذخيرة فقد تسلمتها الكتيبة من مركز تدريب اللواء السابع مشاة، وقام بهذه العملية البكباشى أحمد حمدى عبيد، واليوزباشى محمود الجيار.

وكانت كتيبة «مدافع الماكينة» الثالثة قد كلفت بتحرك سرية منها بقيادة البكباشى يوسف صديق وبعض ضباطها إلى مبنى رئاسة أركان حرب الجيش لتنضم إلى سرية الكتيبة الثالثة عشرة.. أما باقى كتيبة يوسف صديق فعليها أن تسد الطريق المؤدى من الهايكستب إلى القاهرة.

على أننى لن أتحدث عن دور المدفعية بالتفصيل ولا عن دور المدرعات لأنه لم يناقش تفصيلا فى خطة المشاة .. ولذا أترك لأصحابه أن يتحدثوا عنه.

وهكذا كان الضباط الذين اشتركوا ليلة الثورة من الكتيبة الثالثة عشرة هم الآتية أسماؤهم بعد:

قائمقام أحمد شوقى ـ صاغ أركان حرب صلاح نصر ـ صاغ صلاح سعدة ـ يوزباشى عمر محمود على ـ م أول سعيد حليم. م أول واصف لطفى حنين (انضم للتنظيم ليلة الثورة) ـ ملازمون ثوان نهاد منير، فؤاد عبد الحى، مصطفى أبو القاسم، محمد على كامل، محمد السيد عفيفى.

وحينما سألت عبدالناصر عن موقف الطيران قال لى: اطمئن من موقف الطيران، سوف تتم السيطرة على مطاراته الثلاثة الرئيسية فى القاهرة مصر الجديدة ـ ألماظة ـ غرب القاهرة.. كما أن دور الطيران لن يبدأ إلا فى صباح ٢٣ بعد أن ننجح فى السيطرة على القوات المسلحة.

سير الأحداث ليلة ٢٣ يوليو

لاحظت زوجتى فى الأيام الأخيرة من قيام الثورة شيئاً غير عادى يحدث .. أناس يدخلون البيت ويخرجون منه فى أوقات غير مناسبة .. اجتماعات متتالية ..ولكنها لم تسألنى عن شيء إلى أن كان يوم الثانى والعشرين من يوليو.. رأتنى زوجتى أرتدى بزتى العسكرية فى المساء، وقد سحبت طبنجتى الأميرية من درج مكتبى فى المنزل . لقدكانت الطبنجات الأميرية عهدة خاصة للضباط يحتفظون بها فى منازلهم.. وهنا تقدمت منى وسألتنى : أنت رايح فين؟ وواخد طبنجتك ليه؟ قلت لها :خدمة نوبتجية.. لكنها كانت تعلم أننى لا أبيت فى المعسكرات منذ ترقيت إلى رتبة اليوزباشى، وتقتصر خدمتى على خدمة ضابط عظيم، الذى عليه أن يمر فقط على المعسكر، دون أن أصطحب طبنجتى معى.

ويبدو أنها أحست أننى مقبل على عمل جسيم، فقالت لى: «اوعى تكون هتقتل حد».. ربماكان يدور فى خلدها ما يجرى من اغتيالات سياسية.

وطمأنتها إذ أوهمتها أن هناك حالة طوارئ لأن الإنجليز يريدون الهجوم على القاهرة،

ولذا قرر الضباط أن يتصدوا لهم .. ولكنها لم تصدق فطلبت منى أن أقسم لها أننى لن أقتل أحداً.

وأقسمت لها بذلك، فلم تكن فى نيتى أى شىء من هذا القبيل .. وقلت لها افتحى الراديو الساعة السادسة صباحاً ، وسوف تعرفين كل شىء.

كانت الساعة قد بلغت التاسعة مساء، وكنت أنتظر زكريا محيى الدين ليصحبنى بعربته إلى المعسكر ، لأن عربتى كانت قد تعطلت.. ومر علىّ زكريا محيى الدين فى التاسعة فودعت زوجتى.. كان البيت هادئاً .. وألقيت نظرة أخيرة على البيت.. ولم أشأ أن أزعج أطفالى.. وتركت المنزل، وقد أحسست أنه ربما تكون هذه النظرة هى آخر عهدى بأسرتى .

وصلت مقر الكتيبة الثالثة عشرة، وحضر جميع الضباط الأحرار بها.. لم يتخلف واحد منهم .. وبدأنا ننفذ الخطة بحماس.

حضر القائمقام أحمد شوقى وبصحبته الصاغ جمال حماد فى عربة جيب حوالى العاشرة مساء، ولم يمكثا سوى دقائق .وقال لى أحمد شوقى. أنت صاغ أركان حرب وشغلتك الحرب والعمليات ..وتركنى واستقل عربته مع جمال حماد ، ولم أر أحمد شوقى إلا فى صباح اليوم التالى ، حينما حضر محمد نجيب إلى الكتيبة يهنئها بنجاح الثورة، إذ كان يرافقه أحمد شوقى فى عربته فى موكب النصر الذى كان يمر على الوحدات.

كيف سنحرك الجنود؟ هل سنقول لهم أننا متمردون على الملك والحكومة وأننا ثائرون عليهم؟ بالطبع لن يطيعوا أوامرنا.

جمعنا الجنود فى هدوء فى سكون الليل .. وأفهمناهم أن الإنجليز سوف يتحركون من منطقة القناة.. وأن الكتيبة سوف تقوم بواجب الدفاع .. وأفهمهم الضباط أن السرية تتطلب أن يستعدوا فى هدوء حتى لايحس بهم العدو.

وبسرعة فائقة كان الجنود مستعدين للتحرك.. وتوجه أحد الضباط إلى سرية النقل وقابل اليوزباشى كمال الموجى، الذى سلمه العربات التى تقل الجنود بينما كان مركز تدريب المشاة يمدنا بالذخيرة.

وفي تمام منتصف الليل كانت أول قوة تتحرك بقيادة الصاغ صلاح سعدة متجهة إلى مبنى سلاح الحدود فى كوبرى القبة.. تلتها باقى الوحدات بفاصل زمنى قصير. ولم تمر نصف ساعة حتى كانت جنود الكتيبة الثالثة عشرة قد وصلت أهدافها، واستولت عليها فى يسر ، ولم يبق فى الكتيبة سواى وسوى أحد الضباط.

على أنه فى مثل هذه الظروف تحدث أشياء غيرمتوقعة، إذ كان أحد ضباط المدرعات الأحرار يستعد للنزول إلى المعسكر، فارتابت والدته فى أمره ، وأبلغت شقيقه الأكبر ويدعى صالح محمود وكان ضابطاً كبيراً بالطيران، فقام بتبليغ السراى عن الحركة.

وأصدر اللواء حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش أوامره باجتماع قادة الجيش فى رئاسة الجيش بكوبرى القبة لاتخاذ إجراءات مضادة للقضاء على التمرد. وكان هذا من حسن طالع الثورة، إذ تجمع البيض فى سلة واحدة. واستطعنا أن نعتقل قادة الجيش وهم مجتمعين برئاسة أركان حرب الجيش.

كان كبار قادة الجيش مجتمعين فى مكتب رئيس أركان حرب الجيش حينما كانت قوات الثورة تقتحم مبنى رئاسة الجيش.. وكادت قوات الثورة تشتبك مع بعضها البعض، إذ تحرك البكباشى يوسف صديق بقواته من الهايكستب ووصل إلى هدفه قبل الموعد المتفق عليه.. وقابله جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر عند منشية البكرى فتحركا معه إلى مبنى رئاسة الجيش.

وكان اليوزباشى عمرمحمود على من الكتيبة الثالثة عشرة قد وصل فى موعده، فوجد قوات يوسف صديق تقف عند بوابة مبنى رئاسة الجيش..و ظن أنها قوات معادية، فأمر جنوده بتعمير بنادقهم والاستعداد لإطلاق النار.

وأنقذ الموقف ظهور عبدالحكيم عامر الذى يعرفه عمر محمود.. فانضمت القوتان لاقتحام المبنى. وأمر عبد الحكيم عامر جندى الحراسة أن يفتح البوابة الحديدية للمبنى لكنه رفض، وأخرج عبدالحكيم طبنجته وهدد الجندى بقتله إذا لم يستجب للأمر، ولكن الجندى أصر على الرفض ، وكاد يصرخ مستنجدا بالقوة المرابطة داخل المبنى .

أصبح الموقف حرجاً، فأطلق عبد الحكيم النار على الجندى وأرداه قتيلا واقتحمت القوات المبنى ..ولم تلق أى مقاومة.

واتجه الضباط إلى مكتب رئيس أركان حرب الجيش فى الدور الثانى واعتقلوا الضباط

الموجودين.. وتوجهوا بهم فرادى إلى مبنى الكلية الحربية المواجه لمبنى رئاسة الجيش حيث تم التحفظ عليهم.

كان كل شيء يسير بعناية الله.. حتى المصاعب التى قابلتنا إنما دبرها القدر لتيسر سبل الثورة.

جاءنى البكباشى حمدى عبيد وهو من الضباط الأحرار بعد أن خرجت سرايا الكتيبة الثالثة عشرة إلى أهدافها، وأخبرنى أن اللواء رشدان محمد رشدان قائد اللواء السابع المشاة حضر إلى رئاسة اللواء مع أركان حرب البكباشى محمد ذهنى، وأنه بصدد استدعاء ضباط اللواء من منازلهم كى يتحرك بلوائه ويضرب قوات الثورة..و كان ابن اللواء رشدان ضابطاً برتبة اليوزباشى ومنضما إلى تنظيم الأحرار ، وخرج معنا ليلة ٢٣ يوليو.

وكان لابد من وقف تحرك اللواء رشدان، وقررنا أن نقصيه عن مراده..وحينما علم أن ابنه مشترك فى التنظيم عدل عن خطته وتم التحفظ عليه حتى الصباح.

وكان اليوزباشى جمال القاضى قد وصل إلى مبنى الإذاعة واستطاع أن يستولى عليها بسهولة ويسيطر عليها. وما أن هلّ الفجر حتى كانت الخطة قد نفذت بنجاح ..وكنا قد وضعنا فى خطتنا احتمال لجوء الملك إلى القوات البريطانية ، فقمنا بسد الطرق المؤدية إلى القاهرة من منطقة القناة.

وكان الملك ووزراؤه يقضون أجازة الصيف فى مدينة الإسكندرية، كما كان السفير الأمريكى «كافرى» يقضى أيضاً فترة الصيف بالمدينة ذاتها؛ ولكن السفارة الأمريكية كانت تعمل فى القاهرة ببعض موظفيها.

وبعد أن علم فاروق بقيام الثورة، أرسل إلى الحكومة البريطانية فى لندن برقية يطلب منها سرعة التدخل، كما اتصل بالقائد العام البريطانى فى منطقة القناة يحثه على سرعة التحرك واحتلال مدينة القاهرة بالقوات البريطانية وضرب الإسكندرية بالبحرية البريطانية،وكأنه تذكر ضرب الإسكندرية عام ١٨٨٢ ولكن الولايات المتحدة أبلغت انجلترا أنها لن تسمح بأى تدخل أجنبى ، وأنها سوف تقاومه.

ولقد أسرع مجلس الثورة بالاتصال بالسفير الأمريكى، فأوفد على صبرى الذى كان يرتبط بعلاقة عمل مع الملحق الجوى الأمريكى إلى السفارة الأمريكية، حيث قابل الملحق

الجوى، وطلب منه أن يبلغ السفير الأمريكى أن حركة الجيش عمل مصرى بحت، وأن الحركة سوف تضمن أرواح الأجانب وممتلكاتهم، وأن البريطانيين لو تدخلوا فعليهم أن يتحملوا مسئولية الدماء التى ستراق. وطلب على صبرى من الملحق الجوى أن يقوم السفير الأمريكى بتبليغ هذه الرسالة للبريطانيين.

على أن لى تعليقا على هذا الحدث، فقد أثار بعض الموتورين أن الثورة كانت على علاقة بالأمريكيين قبل قيامها، مع أن إرسال على صبرى إلى السفارة الأمريكية جاء عارضاً بعد أن اقترح عبداللطيف بغدادى إرسال على صبرى للملحق الجوى لبث الطمأنينة فى نفوس الأمريكيين.

ويبدو أن واشنطن ولندن كانتا قد نفضتا أيديهما من الاعتماد على الملك فاروق .. إذ كانتا تعرفان ما وصلت إليه مصر من فساد وفوضى..وربما ظنتا أن قيام حكم وطنى نظيف فى مصر سوف يوقف أى تيارات شيوعية من الخارج ، وربما يساعد على انضمام مصر إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى تعزز من مكانة أمريكا فى المنطقة... ولذلك لم يتدخل الإنجليز والأمريكيون بالرغم من لجوء الملك إلى قائد القوات البريطانية وإلى السفير الأمريكى كافرى .

ولكن سرعان ماتكشف اتجاه الثورة المعادى للإمبريالية ولأى نفوذ أجنبى .. ومن ثم بدأ الصراع الخفى بين الولايات المتحدة والثورة الذى أخذ يتفاقم ويظهر على السطح على مر السنين.

كان عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ويوسف صديق قد استقروا فى مبنى رئاسة الجيش، وأرسلوا عربة إلى بيت محمد نجيب لإحضاره، حيث كان منتظرا تحرك القوات.

وكان الضباط الأحرار فى منطقة سيناء والإسكندرية يعلمون بموعد الثورة، وكانت مهمتهم تأمين هذه القوات وترحيل الضباط غير الموثوق فيهم إلى القاهرة.

وكان بعض أعضاء مجلس الثورة خارج القاهرة، فما أن قامت الثورة حتى حضروا إلى القاهرة وتشكل مجلس أطلق على نفسه مجلس القيادة، روعى فى تشكيله ضم أعضاء الهيئة التأسيسية التى تشكلت عام ١٩٥٠ ، ثم ضم إليه بعض الأعضاء على أساس تمثيل أسلحة الجيش ومراعاة الأقدمية العسكرية على نحو ما سأوضحه فيما بعد.

وهل نور الصباح ، وإذا بالناس تسمع فى الإذاعة أول بيان للثورة يذيعه أنور السادات الذى حضر إلى مبنى القيادة بعد رجوعه إلى بيته مع السيدة حرمه من عرض سينمائى

انتهى عند منتصف الليل.. كان عبدالناصر قد مرّ عليه مساء ٢٢ يوليو فلم يجده وترك له مذكرة صغيرة مع بواب المنزل وعند حضوره إلى مبنى القيادة كادت قوات الثورة تعتقله، لولا أن ظهر عبدالحكيم عامر فسمح له بالدخول.

استقيظ الناس فى القاهرة ليجدوا الشوارع مزدحمة بالجنود والمدافع والدبابات.. وتساءلوا ما الخبر؟

وانتشرت الشائعات، فمن قائل أن الجيش قائم بتمرد على الملك.. ومن قائل أن بعض الضباط حاولوا التمرد ولكن السلطة اعتقلتهم قبل أن ينجحوا، وفى انتظار محاكمتهم.

وخرج بيان الثورة متأخراً عن الموعد المحدد له بساعة أو أقل، فأنهى الشائعات وعرف الناس أن الجيش قد ثار.

لقد صدر أول بيان للثورة باسم قائد حركة الجيش يعلن عن حدث جديد، وقد كلف عبدالناصر أنور السادات بتلاوة هذا البيان من الإذاعة:

«اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم.. وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين.. وأما فترة مابعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها.. وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم. ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب.. وإننى أوكد للشعب المصرى أن الجيش كله اليوم أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجرداً من أية غاية.

وأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة أن يلجأ إلى أعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس من صالح مصر.

وإنى أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم.. والله ولى التوفيق».

وأخذت الإذاعة تصدر بيانات باسم الجيش تطمئن الشعب ، وتدعوه إلى الهدوء والسكينة، وتنذر من يحاول إثارة الفتنة أو القيام بأعمال تهدد سلامة البلاد وأمنها، كما توالت النشرات تطمئن الأجانب وبخاصة على أرواحهم وأموالهم.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الأول

4

من السكرة إلى الفكرة

دار الخيّال

فرحة النصر

كم غمرتنى السعادة صباح ٢٣ من يوليـو.. لقد زال كابوس جثم على صدورنا سنين طوال.. إنها فرحة الانتصار.. ليس انتصارا على القصر والسلطة الطاغية فحسب، بل فوز لأمل نحو مستقبل أفضل.

كان الملك مقيما بالإسكندرية ـ كما أشرت من قبل ـ وكانت وزارة الهلالى قد تألفت يوم ٢٢ من يوليو.. أى لم تمكث سوى أقل من يوم واحد.

كان أول هدف للثورة ـ على حد ما جاء بأول بيان ـ تطهير الجيش من الضباط الكبار، ومن كل من كانت تحوم حوله أى شبهة، فى سبيل إقامة جيش وطنى، تحقيقا لأحد مبادئ الثورة.

وكان مرتضى المراغى وزير الداخلية فى حكومة الهلالى الثانية قد قدم من الإسكندرية صباح ٢٣ من يوليو وتوجه إلى مكتبه فى وزارة الداخلية، وظن المراغى أنه قادر على استقطاب الثورة، فاتصل باللواء محمد نجيب فى مبنى رئاسة الجيش، وطلب منه أن يحضر إليه فى وزارة الداخلية.

ويبدو أن مرتضى المراغى كان لايزال يعيش فى حلم سلطان وزير الداخلية، ولكنه أفاق حينما طلب منه اللواء نجيب أن يحضر هو إلى مبنى رئاسة الجيش.. هل كان من المعقول أن يذهب محمد نجيب إلى المراغى، وقد أصبح الأول يمسك بزمام السلطة، وقادراً على توجيه الأمور؟

ولما وجد المراغى أن الزمام أفلت منه، فر عائدا إلى الإسكندرية ناجيا بنفسه من الاعتقال.

لقد قمنا باعتقال كبار الضباط من القادة، وكان لابد أن نصفى الجيش من الرتب الكبيرة غير الموثوق فيها، فصدرت التعليمات للوحدات صباح الثورة، بأن تسمح للضباط حتى رتبة الصاغ بالاستمرار فى عملهم، أما الرتب الأعلى فقد صدرت إليهم التعليمات بالتزام منازلهم حتى تصدر أوامر خاصة بهم.

كانت المهمة التالية تشكيل وزارة مدنية تمارس السلطة، ولم يكن فى نية التنظيم أن يمارس الحكم، فعهد إلى على ماهر بتأليف الوزارة خلفا لوزارة الهلالى على نحوما سأذكر فيما بعد.

ولقد أدى على ماهر دوره للثورة بنجاح.. لقد أصبحت السلطة السياسية والعسكرية فى يد تنظيم الضباط الأحرار.. وطلبنا من الملك عزل كثير من المقربين من حاشيته الذين كانت قد فاحت رائحتهم فى إفساد الحياة السياسية، وعلى رأسهم كريم ثابت وانطون بوللى وحلمى حسين.

وماطل الملك فى بادئ الأمر، ولكنه أحس بخطورة المماطلة على عرشه، وظن الملك أن مهادنة الثورة سوف تحفظ له عرشه، ولكن أحداث الثورات لاتقف عند حد.

وجاءت برقيات التأييد من جميع أنحاء البلاد، ومن جميع وحدات الجيش فى المناطق العسكرية المختلفة.

وكانت برقية جامعة الإسكندرية أول برقية تأييد تصل إلى الثورة، وكان الموقف لم ينقشع بعد عن صاحب السلطة الحقيقية.

لقد استقرت السلطة فى يوم ٢٣ يوليو للثورة، ولم يبق سوى عزل فاروق وإبعاده عن البلاد.

عزل فاروق وإبعاده عن البلاد

كان مبنى رئاسة الجيش صباح ٢٣ من يوليو والأيام التالية يعج بضباط الجيش وبرجال السياسة وبالصحفيين. كان المبنى أشبه بسوق مزدحمة ، اجتمعت فيها فئات مختلفة المشارب والأهواء، متباينة المصالح والمطامع. وفى مثل تلك الأحداث يهرع أصحاب المصلحة والنهازون عسى أن يغنموا من العهد الجديد، فإذا ما تعرضت السلطة لهزة أو

خطرما، انفضوا من حولـها وكأنهم لاعلاقة لهم بها البتة، إن لم ينعتوها بأحط الصفات، ويصبوا عليها أبشع اللعنات.

كان مجلس القيادة منعقدا فى غرفة رئيس أركان حرب الجيش، وكان أغلب أعضائه قد لم شملهم، ولاحظت أن البعض حاول أن يفرض نفسه فلاقى من العنت والإهانة مايكرهه الإنسان الحر.

كان عبدالناصر قد استدعانى ظهر ٢٣ من يوليو، ودخلت غرفة الاجتماع فلم أر وجوها غريبة - مع أننى لم أجد أعضاء المجلس جميعهم - فجمال عبدالناصر كانت معرفتى به وثيقة منذ انضمامى إلى الضباط الأحرار، وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق وجمال سالم وصلاح سالم كنت أجتمع بهم فى خلية العريش، وزكريا محيى الدين تعرفت به فى الأيام الأخيرة من قيام الثورة، وحسن إبراهيم وكمال حسين وصلاح سالم من دفعتى فى التخرج بالكلية الحربية، أما أنور السادات وعبداللطيف بغدادى وحسين الشافعى فكانت معرفتى بهم معرفة الزمالة فى القوات المسلحة.

واحتضننى عبدالناصر مهنئا، كذا يوسف صديق، وحييت الجالسين، وقدمنى عبدالناصر قائلا: صلاح نصر.. قائد كتيبة التحرير.. ومنذ ذاك الحين أطلق على الكتيبة الثالثة عشرة اسم «كتيبة التحرير»، واستخدم نجيب وعبدالناصر وغيرهما هذا الاسم فى خطبهم.

كأن نظام السرية الذى اتبعه تنظيم الأحرار فى تشكيل الخلايا أساس نجاح الثورة، فقد قابلت فى مبنى القيادة بعض أصدقائى من الضباط الأحرار، ولم يكن أى منا يعرف أن صديقه منضم إلى تنظيم الأحرار، وأخذنى عبدالناصر إلى غرفة المؤتمرات المواجهة لغرفة قائد الجيش وانفرد بى.

قال لى: ما رأيك فى عزل الملك؟

قلت له:لن يستقيم الأمر إلا بإلغاء النظام الملكى وطرد فاروق، وإلاسيتأهب للانقضاض علينا كما حدث فى العراق فى ثورة رشيد عالى الكيلانى.

سألنى عبدالناصر: نخشى تدخل الإنجليز أو الأمريكيين مع أننا قمنا بطمأنتهم..

قلت له: لا أظن أنهم سيغامرون على ورقة خاسرة.

ويبدو أن فكرة عزل فاروق لم تكن قد تقررت بشكل حاسم، فقال عبدالناصر لى: استعد للتحرك بكتيبتك فى أى وقت للإسكندرية.

وكنت قد عينت رسميا صباح ٢٣ من يوليو قائداً للكتيبة الثالثة عشرة، بعد أن توليت قيادتها من الثورة ليلة الثورة، وهو منصب كان لايتولاه الضباط إلا فى رتبة القائمقام.

وفى مساء ٢٤ يوليو استدعانى عبدالناصر إلى مكتبه فى كوبرى القبة، وأخبرنى أنه قد تقرر عزل فاروق، وأن قوتين عسكريتين سوف تتحركان إلى الإسكندرية صباح ٢٥ من يوليو لإجبار فاروق على التنازل عن العرش.

كان القول الأول تحت قيادتى ويتكون من الكتيبة الثالثة عشرة مشاة، وبطارية مدفعية وتروب دبابات ألحق علينا من قوات الإسكندرية.

أما القول الثانى فوضع تحت قيادة البكباشى عبدالمنعم عبدالرءوف وهو يشابه فى تكوينه للقول الأول.

وتولى قيادة القولين القائمقام أحمد شوقى الذى كان قد عين قائداً لقسم القاهرة.

كانت المعلومات التى لدينا أن الملك يقيم فى قصر المنتزه، ولذا صدرت الأوامر لى بالتحرك إلى الإسكندرية فى الصباح المبكر يوم ٢٥ يوليو، والمبيت بقواتى فى استاد الإسكندرية ليلة ٢٥/ ٢٦، على أن أقوم بمحاصرة قصر المنتزه فى الصباح المبكر لليوم التالى أى صباح ٢٦ من يوليو.

تحركنا مع أول ضوء يوم ٢٥ من معسكر العباسية.. وعلى امتداد طريق الجيزة ـ الهرم ثم الطريق الصحراوى المؤدى إلى الإسكندرية، كانت السيارات المدنية المتجهة للإسكندرية لتمضية فصل الصيف، تهدئ من سرعتها ثم يقوم الركاب بالتلويح بأيديهم من خارجها تحية لنا.. كنت أسمع بضع كلمات تشجعنا وتدعو لنا بالتوفيق.

كان الناس قاطبة متعاطفين معنا... وصلنا قبل غروب ٢٥ من يوليو إلى الإسكندرية، وعسكرنا فى استاد الإسكندرية.. وافترشنا الغبراء، ونمنا بملابسنا العسكرية.. وفى صباح ٢٦ يوليو تحركت بقواتى لمحاصرة قصر المنتزه. كان قائد بطارية المدفعية الصاغ أنور ثابت، وقائد المدرعات الصاغ أحمد عطية.

وصلنا إلى مشارف قصر المنتزه، واتخذت من مقهى متواضع فى نهاية منطقة المندرة مركز رئاسة لى.

وقمت بعمل استطلاع، ثم أصدرت أوامرى بنشر القوات حول القصر، وكان من المعروف حتى هذه اللحظة أن الملك يقيم داخل قصر المنتزه.

وما أن اتخذت الدبابات والمدفعية مواقعها، وما كادت تنتشر المشاة لتتخذ مواقع دفاعها حتى رأيت جنود الحرس الملكى وقد اعتلوا سور القصر المواجه للمندرة، وانتشروا عليه كالجراد استعداداً لإطلاق النار.

وقدرت أن القوة التى كانت تحت قيادتى تستطيع أن تدك القصر وتقضى على أية مقاومة، ولكننى حرصت على ألا يحدث أى اشتباك بين القوتين؛ منعاً من حدوث أى خسائر فى الأرواح.

وتوجهت بعربتى الجيب إلى بوابة القصر القبلية المواجهة للمندرة وقابلت يوزباشى نوبتجى الحرس الملكى، وتفاهمت معه وقلت له إننا مصريون قبل كل شىء، وإن فى قدرتى أن أقتحم القصر، ولكن ليس هناك داعٍ كى يزهق مصرى روح أخيه.

واستجاب الضابط فورا وقال: إننا ننتظر هذا اليوم، ثم أمر جنوده بالنزول من على سور القصر، وجمعهم وأخذ سلاحهم.

فى ذاك الوقت علمنا أن الملك كان قد غادر قصر المنتزه مساء الليلة السابقة إلى قصر رأس التين حينما علم بزحف الجيش من القاهرة.

وبينما كنت أقوم بمحاصرة قصر المنتزه، كان عبدالمنعم عبدالرءوف يحاصر قصر رأس التين.. ونجح عبدالمنعم عبدالرءوف فى مهمته بعد تبادل إطلاق النار بين قوات الحرس الملكى وقوات الثورة.

لقد وجد الملك أنه لاسبيل للمقاومة، وقد يعرض حياته وحياة الملكة زوجته وبناته وولى عهده الطفل إلى الخطر.

فى ذلك الوقت كان اللواء نجيب وجمال سالم وحسين الشافعى قد حضروا من القاهرة مندوبين عن مجلس القيادة للإشراف على عملية عزل فاروق.

وكان على ماهر فى الإسكندرية، ولم يكن يدرى ما نوته الثورة لعزل فاروق، ولذلك فوجئ بالقوات المحاصرة لسراى المنتزه وسراى رأس التين.

كان على ماهر يباشر مهام عمله فى مكتبه ببولكلى، حينما توجه إليه اللواء محمد

نجيب صباح ٢٦ من يوليو وقدم إليه إنذار الجيش إلى الملك للتنازل عن العرش قبل الثانية عشرة ظهرا، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساء.

وكان برفقة نجيب وثيقة التنازل عن العرش التى أعدها الدكتور عبدالرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة فى صيغة أمر ملكى.

وتوجه على ماهر إلى الملك وأقنعه بالتنازل عن العرش.. وبالطبع اعتذر على ماهر عن قيامه بمهمة توقيع الوثيقة لعلاقته القديمة بالملك، فكلف سليمان حافظ كى يقوم بهذه المهمة، فتوجه إلى قصر رأس التين وقابل الملك.

كان الموقف عصيبا.. وبيد مرتعشة وقع الملك على وثيقة التنازل فجاء توقيعه بيد مرتعشة.. وأعاد التوقيع مرة أخرى. وبذلك تنازل فاروق عن عرش مصر لولى عهده الطفل أحمد فؤاد.

وفيما يلى نص الرسالة التى قدمها محمد نجيب لعلى ماهر ليسلمها للملك:

من الفريق أركان حرب محمد نجيب.. باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول.

إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لايطمئن على حياته وماله أو كرامته.

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير.

ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافربما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على رسم هذه الخطى فأثرى من أثرى، وفجر من فجر، وكيف لا والناس على دين ملوكهم.

لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة

سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه. والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج».

الإسكندرية فى يوم السبت	توقيع
٤ من ذى القعده ١٣٧١ هـ	**محمد نجيب**
(٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ميلادية)	فريق أركان حرب

وكان من رأى جمال سالم إعدام فاروق وألا يسمح له بمغادرة البلاد، أو يصطحب معه أى ممتلكات. ولكن نجيب لم يوافق.. ومن ثم ترك الأمر لمجلس القيادة فى القاهرة كى يبت فى الأمر. وغادر جمال سالم الإسكندرية فورا، وعرض الأمر على جمال عبدالناصر وبقية أعضاء مجلس القيادة المقيمين فى القاهرة، وتقرر السماح لفاروق بمغادرة البلاد.

لقد كان السفير الأمريكى «كافرى» قد أمن فاروق على حياته.. فضلا عن أن قتل فاروق سوف يدمغ الثورة بالدم فى أول عهدها.. وهذا ما كان يكرهه غالبية الضباط الأحرار.

وأقنع على ماهر الملك بالتنازل عن العرش لولى عهده الطفل أحمد فؤاد ظهر ٢٦ يوليو.. وفيما يلى نص الوثيقة:

«نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائما لأمتنا، ونبتغى سعادتها ورقيها، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة، ونزولا على إرادة الشعب..

قررنا النزول على العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد، وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه».

صدر بقصر رأس التين فى ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١ (٢٦ يوليو سنة١٩٥٢)

فاروق

وكان قد سمح بأن يصطحب الملك معه أى أغراض خاصة يريدها، ولذا قدم اللواء

عبدالله النجومى ياور الملك - وهو سودانى - ظهر يوم ٢٦ يوليو إلى قصر المنتزه، فسمحت له بالدخول إلى قصر المنتزه وجمع أغراض الملك، وخرج دون أن تفتش الحقائب أو التعرض له وفقا لتعليمات مجلس القيادة.

وفى الساعة الخامسة مساء علم الشعب من الإذاعة بتنازل الملك عن العرش ومغادرته البلاد على يخته الملكى المحروسة.. وكان الملك قد طلب أن يصحبه فى رحلته بعض أفراد حاشيته، ولكن مجلس القيادة رفض هذا الطلب، وصدرت التعليمات إلى قائد المحروسة بأن يعود مباشرة فور نزول الملك فى ميناء نابولى بإيطاليا.

واقتربت ساعة الرحيل..لحظة درامية لنهاية عهد.. ملك يفقد عرشه وقد احمرت عيناه من دمع ذرف حسرة على عرش تليد.

تحرك الملك إلى الرصيف الملكى فى قصر رأس التين، وسارت بجانبه الملكة ناريمان وابنها الطفل أحمد فؤاد ومربيته.. وعلى الجانب الآخر سارت بناته الأميرات الثلاث من الملكة السابقة (فريدة) ليستقلوا اليخت الملكى المحروسة ذا التاريخ العريق، فهذا اليخت الذى توارثته أسرة محمد على مخر عباب البحر المتوسط فى رحلات كثيرة، وبقوى محركة متباينة، بدأت بالشراع، ثم بالبخار، ثم بقوى الاحتراق الداخلى.

ولقد صرفت على هذا اليخت الأموال الطائلة لتجديده وتجميله فأصبح تحفة نادرة من تحف زمانه.

وعلى الرصيف الملكى ودع الملك وداعا لائقا.. إذ وافاه على ماهر رئيس الحكومة والسفير الأمريكى كافرى ليودعاه.. وفى تمام الساعة السادسة حضر اللواء محمد نجيب والبكباشى طيار جمال سالم والبكباشى حسين الشافعى من مجلس القيادة ومعهم القائمقام أحمد شوقى فأدوا التحية العسكرية للملك المعزول.

وصافح الملك فاروق اللواء محمد نجيب وقال له فى هدوء:

أتمنى لكم التوفيق فى مهمتكم الصعبة.

ثم صعد الملك إلى المحروسة.

حقا لقد كانت مهمة صعبة.. طريقها مفروش بالأشواك، وأساليبها تهدر الصداقات، ولعبتها خطرة لاتنجح إلا بالخداع.. كلها صراعات وتدور دورة الزمان، وتتكرر المأساة، ولكن دون عبر أو دروس.

وقف الملك علـى ظهر المحروسة يرنـو إلى البلاد التى حـكمها خمسة عـشر عاما إلا ثلاثة أيام، وقد دار فـى مخيلته شريط أحـداث هذه الفترة من الزمان، وربمـا أحس براحة واليخـت يتحرك ببـطء وهو يبعـد عن الميناء.. مـا أصعـب أعباء الحـكم، وما أثقـل قيود الملك.

وأظن أن الملك تذكر جده إسـماعيل.. لقد رحل على اليخت ذاتـه معزولاً أيضا بعد أن حكم مـصر ستة عشـر عاما حكمـا مطلقـا، ولكن شتان بـين ما حدث لجده وبـين ما حدث له، فإسماعيل عـزله الإنجليز وولوا مكانه ابنه توفيق، أمـا فاروق فقد عزله الجيش باسم الشعب.

فى تلك اللحظات كان أغلب الشعب يهلل فى أنحاء البلاد فرحا جذلا بعهد جديد يأمل فيه الخير والرخاء، بينما كان البعض يبكى ويذرف الدمع مدراراً.. رأيت هؤلاء من خدم الملك وحـاشيته فى قصر المـنتزه.. أيا ترى كان هؤلاء يـبكون الخير والمصلـحة التى كانوا ينعمون بـها فى ظل الملك، أم كانـت ذفرة دمع وفاء لعِشـرة أعوام طوال؟ الله أعلم بما فى قلوب الناس.

واحتفـلت الثورة فى الـيوم التالى بـاستعراض قوات الجـيش فى شوارع الإسكـندرية كانت مـظاهرة عسكـرية امتزج بهـا الشعب، وسارت فـى شوارع الإسكندريـة، والناس تهتف بـلا نظام للأحرار. وعدنا إلـى القاهرة بالقطار.. ووصـلنا القاهرة قرب مـنتصف الليل.. وعـدت إلى بيتى بعد خمـسة أيام جسام.. وكان أول شىء قـمت به أن أخذت حماماً ساخناً ودخلت فراشى لأرقد حتى الصـباح.. كنت فى حاجة إلى راحة طويلة بعد عناء هذه الأيام.

وفى اليوم التـالى استأنفت عملى كقـائد للكتيبة الثـالثة عشرة، ثم انتقلت مـنها قبل مرور عام إلى منصب مديـر مكتب القائد العام للقوات المسلـحة، ثم عينت عام ١٩٥٧ رئيساً للمخابرات العامة إلى أن قدمت استقالتى فى السادس والعشرين من أغسطس عام ١٩٦٧.

وكانت رحلة طويـلة شاقة فى لعبة السيـاسة استمرت خمسة عشر عـاماً،كلها أشواك وعقبـات .. وانتهت بأسوأ مـايحدث للإنسـان .. مرض عضال فى الـقلب نتيجـة جهد متواصل طـوال سنين طوال، وسجـن نصف قرن من الزمـان لم يحدث فى تاريـخ مصر، وتشـهيـر رخيص شـرس، ومطاردة فـى رزقى ورزق أولادى بـصورة بشـعة.. كـل هذه

الأشياء سأتحدث عنها فى حينها، وسأتركها للتاريخ ليقرر حكمه ، فقاضى الأحرار هو الله سبحانه، وضميرهم هو التاريخ الذى لا يقبل الزيف مهما طال.

مجلس الوصاية

انتهى حصار قصرى المنتزه ورأس التين بتنازل الملك فاروق عن العرش لولى عهده الطفل الأمير أحمد فؤاد.. وكان لعلى ماهر الفضل فى التأثير على فاروق لتوقيع وثيقة التنازل .

وقبل أن يغادر فاروق ثغر الإسكندرية مساء ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ على يخته الملكى المحروسة - الذى أطلق عليه اسم الحرية بعد الثورة - كان قد ترك مظروفا مختوما بأسماء الأوصياء.

كانت مشكلة الوصاية أول مشكلة سياسية تواجهنا ..ففى ٣٠ من يوليو، أى بعد مغادرة فاروق البلاد بأربعة أيام، أرسل على ماهر رئيس الوزراء كتابا إلى سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة يطلب فيه الرأى إزاء مشكلة الوصاية الناتجة عن عزل فاروق .. ذلك أن الدستور المصرى كان ينص - فى حالة وفاة الملك - على حتمية تأدية الأوصياء اليمين أمام مجلس النواب والشيوخ مجتمعين، باحترام الدستور والقوانين والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه، والإخلاص للملك.. فى حين لم ينص الدستور على الإجراءات التى تتبع فى حالة عزل الملك.

كما كان ينص الدستور على حتمية اجتماع مجلسى البرلمان فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك، فإذا كان المجلس منحلا، ولم يجتمع المجلس الجديد حتى اليوم العاشر من وفاة الملك، فإن المجلس المنحل يباشر عمله حتى يتم اجتماع المجلس الجديد.. على أن يتولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية فى الفترة من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى أوصياء العرش اليمين.

وهكذا نشأت أمام الثورة مشكلة قانونية: هل تطبق المواد الخاصة بالملك المتوفى على حالة الملك المعزول، أم تعتبر حالة العزل موقفا خاصا يتطلب إجراءً مستحدثاً..؟

قامت الثورة ، وكان البرلمان الوفدى منحلا منذ أقال الملك حكومة الوفد بعد حريق

القاهرة، فحاول الوفد الاستفادة من مواد الدستور.. ومن ثم بادر النحاس زعيم الوفد بمقابلة على ماهر رئيس الحكومة يوم ٣٠ من يوليو ، وعرض عليه باسم الوفد فتوى دستورية تحتم دعوة البرلمان المنحل إلى الاجتماع خلال عشرة أيام، للبت فى مسألة اختيار الأوصياء على العرش.

ولكن خصوم الوفد عارضوا وجهة نظره، ونادوا بإجراء انتخابات حرة مباشرة، كما أدانوا البرلمان المنحل لمواقفه المتخاذلة أثناء قيامه بواجبه.

كان الإخوان المسلمون أول من نادى بسقوط الدستور.. ففى أول أغسطس سنة ١٩٥٢، أصدر الإخوان المسلمون بيانا ناشدوا فيه الثورة الإصلاح، وقدموا مقترحات للإصلاح فى جميع المجالات .. ونص البيان على أن الدستور القائم لم يعد له كيان.

وطالب الإخوان بالمسارعة إلى عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد يستمد مبادئه من مبادئ الإسلام الرشيدة فى كافة شئون الحياة.

وعارض مكرم عبيد عودة البرلمان الوفدى المنحل متذكرًا خصومته مع النحاس، وطالب بتعديل الدستور على أن يقوم المجلس الجديد المنتخب بإجراء هذا التعديل.

أما الحزب الوطنى فقد أعلن فى أول أغسطس بيانا عارض فيه دعوة البرلمان الوفدى المنحل، وأعلن أن هذا البرلمان المنحل أصبح لا كيان له بعد حله ، وطالب بإجراء انتخابات حرة تأتى بمجلس جديد.

فى خضم هذه الظروف ، ظهر على ماهر رئيس الوزراء متأثرا بعدائه اللدود للوفد، ومحاولا احتواء الثورة، فبادر بمناورة سياسية، متعاونا مع سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة حينئذ والمنتمى للحزب الوطنى القديم.

ففى اليوم الثلاثين من يوليو، وهو اليوم الذى قابل فيه مصطفى النحاس على ماهر كتب الأخير إلى سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ومستشار الرأى لرئاسة مجلس الوزراء محاولا أن يجد بديلا لدعوة البرلمان الوفدى المنحل إلى الانعقاد، عن طريق إقامة نظام وصاية مؤقت على العرش دون تحديد مدة زمنية معينة لتوليه مناصب أو لإجراء انتخابات جديدة.

ووجد سليمان حافظ الفرصة سانحة لضرب الوفد، فدعا إلى عرض اقتراح على

ماهر على الجمعية العامة لقسم الرأى .. وقد تم اجتماعها فعلا يوم ٣١ يوليو تحت رئاسة الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس المجلس ومن رجال الحزب السعدى.

وانتهى الاجتماع بفوز اقتراح عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل بأغلبية تسعة أصوات ضد صوت واحد هو صوت وحيد رأفت مستشار الرأى لوزارة الخارجية والعدل.

وأقرت الجمعية العامة بأن دعوة البرلمان الوفدي المنحل تعد باطلة وتخالف الدستور.. وأصدرت الجمعية فتوى بأنه لا مانع قانونياً من إقامة نظام لوصاية مؤقتة تنتقل إليه من مجلس الوزراء ممارسة سلطات الملك الدستورية، إلى أن تتولى هيئة الوصاية الدائمة هذه السلطات.

كما أفتت الجمعية العامة بإمكانية استصدار تشريع يقضى بأن فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك إلى خلف قاصر ، يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلا، أن يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة يتم اختيارهم من بين الطبقات المنصوص عنها فى المادة ١٠ من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ ، على أن تتوافر فيهم الشروط المبينة فى هذه المادة.

وقد نصت المادة سالفة الذكر على الفئات التالية: أفراد الأسرة المالكة وأصهارهم الأقربون ، رؤساء مجلس الوزراء الحالى والسابقون، رؤساء مجلس النواب الحالى والسابقون، الوزراء أو من تولوا مناصب الوزراء، رئيس وأعضاء مجلس الأعيان ورؤساؤه السابقون.

كما نصت الفتوى أيضا على أن تتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك ، إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة.

وعرض اقتراح مجلس الدولة على الحكومة فأيدته، وحينما عرض الأمر على مجلس القيادة لقى ترحيبا من أغلب أعضائه . وكان عبد الناصر هو الوحيد الذى عارضه، فقد كانت تختمر فى ذهنه حينئذ فكرة أن نظام الوصاية المؤقت سوف يدعم موقف الحكومة فى اتخاذ إجراءات استثنائية سوف تنسب فى النهاية إلى مجلس القيادة.

ولما كانت القرارات فى مجلس القيادة تتخذ فى ذاك الوقت بالأغلبية، فقد وافق المجلس على الاقتراح، وكان بداية لاتجاه الثورة نحو ممارسة الحكم.

وكان عبدالناصر قد فكر فى إرضاء رشاد مهنا بتعيينه عضوا فى مجلس الوصاية..إذ

كان رشاد مهنا يتمتع بشعبية طيبة وسط الجيش وبخاصة بين ضباط المدفعية.. وكان له تاريخ في الكفاح الوطني ، إذ قام بتأسيس جماعة الضباط الوطنيين في منتصف الأربعينيات، ولكن السراى اكتشفت هذا النشاط وقضت عليه في مهده، بعد أن اندس فيه الضابط مصطفى كامل صدقي من الحرس الحديدي.

وكان عبد الناصر لا يكن ودا لرشاد مهنا، وربما يرجع ذلك لقوة شخصية رشاد مهنا ولأن عبد الناصر كان ينظر إليه كمنافس خطير، ومن ثم فكر عبد الناصر في إبعاد رشاد مهنا عن الجيش ، وحينما جاءت فرصة تعيين مجلس الوصاية، كان رشاد مهنا أول من فكر فيهم عبد الناصر لتعيينه عضوا في مجلس الوصاية كي يبعده عن الجيش.

ورشح مجلس القيادة الأمير محمد عبد المنعم وبهي الدين بركات، ولم يكن هناك أي مشكل دستوري في تعيينهما ، إذ تنطبق عليهما شروط الترشيح وفقا للمادة العاشرة من الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ - السابق التنويه عنه - ولكن حينما عرض اسم رشاد مهنا، برزت مشكلة عدم انطباق الشروط عليه.. ومن ثم استقر على تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات بصفة شكلية كي تنطبق عليه شروط المادة العاشرة سالفة الذكر.. وقد تم تعيينه فعلا في هذه الوزارة يوم ٣٠ من يوليو سنة ١٩٥٢، وأصبح بذلك مؤهلا ليصبح عضوا في مجلس الوصاية .

وتم تعيين مجلس الوصاية، ولكن سرعان ما اضطربت الأمور، وانتشرت بذور الانقسامات ، وانتهى الأمر بمحاكمة رشاد مهنا مع مجموعة من ضباط المدفعية فيما أطلق عليها مؤامرة المدفعية التي سأتحدث عنها فيما بعد .

وزارة على ماهر

على أنه لا يمكنني سرد الأحداث دون الحديث عن وزارة على ماهر التي كثر الحديث عن رئيسها، والتي اختلف الكتاب في تقييمهم لدوره في ثورة ٢٣ يوليو.

والواقع جاءت أكثر الكتابات متأثرة بالاتجاهات الأيديولوجية للكتاب، فمن قائل أنه جاء وخرج بعد شهر ونصف دون أن يساهم بشيء للثورة، أو يحدث تغييراً فيما كان سائدا، ومن قائل أنه اختلف مع رجال الثورة لأنهم أرادوا حل الأحزاب، وهذا يخالف ما

تعود عليه فى حياته السياسية التقليدية، وآخرون اتهموه بالدكتاتورية وبأنه أراد احتواء الثورة لحسابه، فتعاون مع سليمان حافظ ـ مستغلان عداءهما للوفد ـ فى القضاء على فرصة عودة الحياة النيابية بعد قيام الثورة.

والواقع أنه مهما كانت الآراء، فقد كان لعلى ماهر دور بارز فى مساندة تثبيت دعائم الثورة، وفى إحداث تغييرات جذرية لكثير من الأمور السياسية فى مدة لم تتجاوز شهرا ونصفا.

لقد هل علينا صباح ٢٣ من يوليو ، ولم يكن فى نية الضباط الأحرار ممارسة الحكم ـ كما بينت سلفا ـ وكان الملك لا يزال يباشر سلطاته الملكية ويقيم فى قصر المنتزه بالإسكندرية، وإن كان قد انتقل إلى قصر رأس التين حينما علم بوصول قوات عسكرية من القاهرة إلى الإسكندرية ـ كما وضحت سلفا.

وكان الرأى السائد فى مجلس القيادة ضرورة قيام الأحزاب بتطهير أنفسها قبل بدء أى حياة نيابية ..ولذا استبعدت فكرة تشكيل وزارة حزبية، ووقع الاختيار على على ماهر على أساس أنه لا ينتمى للأحزاب القائمة، كما أنه يستطيع أن يلعب دوراً فعالاً فى إقناع فاروق بالتنازل عن العرش.

كانت الثورة لا تريد سفح الدماء بقدر الإمكان، والثورات عادة ترتبط بالدم.. ومع أن بعض أعضاء مجلس القيادة مثل جمال سالم كان يميل إلى قتل فاروق، وآخرون كان من رأيهم محاكمته وإعدامه، فإن الرأى الغالب كان يرى الاكتفاء بتنازل فاروق عن العرش ومغادرته البلاد، لدرجة أنه سمح له بنقل ممتلكاته الثمينة من قصر المنتزه كما ذكرت سلفا.

والواقع أن على ماهر لعب دورا بارزا فى إقناع فاروق بالتنازل عن العرش لولى عهده الأمير أحمد فؤاد.. لقد نقل على ماهر فحوى وثيقة التنازل الموجهة من اللواء محمد نجيب إلى الملك فاروق المؤرخة بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢، وشرح للملك خطورة رفضه التوقيع على وثيقة التنازل.

كان فاروق منهارا، واستسلم لعلى ماهر، ولم يشترط أكثر من أن يأخذ معه بعض مقتنياته، وأن يؤمن على حياته وعلى حياة أسرته، وأن يرحل على اليخت المحروسة برجال من البحرية اختارهم بنفسه.

وكان هذا مكسبا كبيراً للثورة في بدئها، فالثورة في أيامها الأولى كانت تواجه كثيرا من المشاكل الداخلية وعدم الاستقرار، فالأحزاب القائمة كانت تتربص بنا لتنقض على الحكم، وقد ظنت أنها الوريثة الشرعية للملك،بينما كانت قوات الاحتلال البريطاني لاتزال مرابطة في منطقة القناة، والأمريكيون يراقبون الموقف بحذر، بعد أن أرسل فاروق طلب نجدة إلى كل من سفيرى واشنطن ولندن.

ولكن ما أن غادر فاروق ثغر الإسكندرية حتى بدأ على ماهر فى توطيد سلطته، فظن أنه قادر على احتواء الثورة لمصلحته..وكان أول إجراء قام به ، محاولته منع عودة البرلمان الوفدى لعداوته التقليدية للوفد، متعاونا فى ذلك مع سليمان حافظ فى إصدار فتوى مجلس الدولة السالف التنويه عنها.

وكان مجلس القيادة قد استقر على إجراء انتخابات للبرلمان بعد ستة أشهر، أى فى شهر فبراير، واتفق المجلس مع على ماهر على هذا الإجراء ..ولكن الأخير وجد أن هذا الإجراء سوف يحبط أطماحه وأطماعه ، فعمد إلى نشر بيان فى ١١ أغسطس هاجم فيه الأحزاب ، وتغافل عن موعد الانتخابات الذى تم الاتفاق عليه بين مجلس القيادة وبينه ، وقد أذيع هذا البيان بينما كان مجلس القيادة مجتمعا.

وما أن انتهى على ماهر من إذاعة البيان، حتى ثارت موجة من الغضب والاحتجاج بين جميع أعضاء مجلس القيادة، مما حدا بالمجلس إلى إصدار بيان ينقض بيان على ماهر، ويحدد شهر فبراير موعداً لإجراء الانتخابات.

وهكذا كانت بذور الخلاف قد بذرت بين مجلس القيادة ورئيس الحكومة، وجاءت فتوى مجلس الدولة التى لم ترق عبد الناصر وقلة من أعضاء المجلس ما فازداد التوتر.. وظهر على المسرح السياسى شخصيتان كان لهما دور فى تقويض وزارة على ماهر، واستعداد مجلس القيادة لإقالة على ماهر.

أما الشخصية الأولى فهو سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة السياسى المحنك ذو الأطماع البعيدة ، وخبير المناورات السياسية.. كان يكن للوفد كراهية مريرة، ومن ثم عمل على منع رجوع البرلمان الوفدى المنحل بإصدار مجلس الدولة الفتوى الخاصة بعدم دستورية عودة المجلس النيابى المنحل إلى الاجتماع ، ثم تضامن مع فتحى رضوان فى التأثير على مجلس القيادة لإقالة على ماهر.

كان سليمان حافظ برجماتياً من الطراز الأول، وظهر اتجاهه للتعاون مع بريطانيا بعد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، كما سنبين فى حينه.

وأما الشخصية الثانية فهو فتحى رضوان الذى كان معتقلا حينما قامت الثورة.. وقامت الثورة بالإفراج عنه فورا.

كان فتحى رضوان تربطه صلة قديمة بالبكباشى أنور السادات.. ففتحى رضوان كان محاميا لعزيز المصرى، وكان السادات على اتصال بعزيز المصرى.

واستغل سليمان حافظ فرصة الإفراج عن صديقه فتحى رضوان فأدخل فى روع على ماهر أن فتحى رضوان مقرب من رجال الثورة، وأن له دلالاً على كثير من أعضاء المجلس، مع أن علاقته لم تكن تتعدى أنور السادات.

فى وسط هذه الظروف، بادر فتحى رضوان بعد الإفراج عنه فى الاستعداد بأمل أن يلعب دورا بارزا فى الثورة ، فانتهز فرصة طلب الثورة من الأحزاب تطهير أنفسها، حتى قام بلعبة سياسية ماهرة، إذ دعا اللجنة العليا للحزب الوطنى فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢ للاجتماع، ونجح فى التأثير عليهم لإصدار قرار بإعفاء اللجنة الإدارية للحزب من العمل، واختيار فتحى رضوان رئيسا للحزب الوطنى الجديد، متعاونا فى ذلك مع صديقه سليمان حافظ. وقد أدى هذا الإجراء إلى منازعات قضائية بين الحزب الوطنى القديم وبين ما سمى بالحزب الوطنى الجديد الذى رأسه فتحى رضوان .. ولكن لم يلبث أن صدر قانون حل الأحزاب السياسية فأنهى هذه المنازعة.

وحاول فتحى رضوان أن يستقطب الثورة عن طريق أنور السادات، فأوحى إليه أن يعين سليمان حافظ ضمن مجلس الوصاية، ولكن جهوده باءت بالإخفاق ، فقد كان مجلس القيادة قد قرر تعيين مجلس وصاية مكون من الأمير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات والقائمقام رشاد مهنا على نحو ما شرحت عند حديثى عن تشكيل مجلس الوصاية.

ولما أخفق فتحى رضوان فى تعيين صديقه بمجلس الوصاية ، اتجه اتجاها آخر، إذ بدأ يدق الأسافين لعلى ماهر، ويظهر وزراءه بمظهر الضعف . ولم يتوان فى الاتصال بأنور السادات، ولكن حينما لم ينجح فى فرض رغباته عن طريقه، اتجه إلى عبد الحكيم عامر،

وكان أقرب الناس إلى قلب عبد الناصر، فطلب مقابلته عن طريق الصاغ عبد المنعم النجار الذى كان يعمل قبل الثورة فى المخابرات الحربية.

ومع أن عبد المنعم النجار لم يكن من تنظيم الضباط الأحرار ، فقد أبلغ عبد الناصر وعبد الحكيم عامر قبل قيام الثورة بعض المعلومات، التى تهم التنظيم، وكان يحذرهما من النوايا المبيتة من السلطة ، وقد حمل عبد الناصر وعبد الحكيم عامر له هذه المأثرة بعد قيام الثورة ، وأصبح من المؤيدين لها.

تقابل فتحى رضوان مع عبد الحكيم عامر حيث تحدث إليه فى جلسة استغرقت ما يقرب من الساعة عن تصوره لنظام الحكم، فما كان من عبد الحكيم عامر إلا أن دبر له اجتماعا بأعضاء مجلس القيادة وكرر على مسامعهم كل ما قاله لعبد الحكيم عامر.

ونجح فتحى رضوان بحديثه المقنع فى التأثير على أعضاء المجلس ، وأوحى إليهم أنهم سلموا أعناقهم إلى من لا يؤمن بالثورة،وقال إن على ماهر لم يحدث أى تغيير ثورى ، وأنه كى يستمر الدفع الثورى لابد من إقالة على ماهر وإعادة تشكيل وزارة جديدة من الشباب الوطنى ذى الماضى النزيه والكفاءة الفنية، واقترح تشكيل وزارة جديدة برئاسة صديقه سليمان حافظ، كما طالب بإجراء إصلاحات فى الإذاعة ومجال الدعاية لنشر الوعى الثورى بين الجماهير.

وناقش مجلس القيادة مسألة تشكيل الوزارة الجديدة، واقتنع أغلب الأعضاء بفكرة تعيين سليمان حافظ رئيسا للوزارة، ولكن الأخير وهو السياسى الداهية رأى أن مصلحته تكمن فى ألا يرأس الوزارة الجديدة فى هذه الظروف التى لم تستقر بعد ، ولذا اعتذر عن قبوله رئاسة الوزارة بحجة أنه لن يستطيع أن يملأ فراغ على ماهر، واقترح أن يتولى أحد رجال الثورة رئاسة الوزارة ، ورشح محمد نجيب لمنصب رئاسة الوزارة على أساس أن جمعه بين رئاسة الوزارة وقيادة مجلس القيادة سوف يضمن التعاون الوثيق بين الاثنين، ويعمل على دفع الثورة للأمام.

والواقع أن مجلس الثورة حينما تأثر بآراء فتحى رضوان كانت تواجهه عدة اعتبارات: أولها ظهور بوادر من جانب كثير من أعضاء المجلس برغبتهم فى ممارسة الحكم بحجة أن الثورة لن تدفع إلا بواسطة رجالها المؤمنين الذين قاموا بها، وثانيها أن مهمة على ماهر كانت مهمة مرحلية وأدت دورها ولم تعد الثورة فى حاجة إلى خدماته، وآخرها أنه لابد لمجلس القيادة أن يصطدم بحزب الوفد ـ حزب الأغلبية ـ طالما تقرر

إبعاده عن الحكم.. ولذا حينما تقرر تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة محمد نجيب فى اليوم السابع من سبتمبر ١٩٥٢ بعد إقالة وزارة على ماهر، لم يكن مستغربا أن تضم الوزارة فتحى رضوان فضلا عن ترشيحه سبعة من زملائه قبلوا على الفور.

على أن ثمة نقطة مهمة ينبغى ألا أتركها، وهى أن تنديد فتحى رضوان بوزارة على ماهر كان متحيزا ومبنيا على دوافع شخصية.. فوزارة على ماهر لم تمكث أكثر من شهر ونصف فى الحكم شهدت أحداثا مهمة، اتسمت بمظاهر التغيير الجذرى، منها: دور على ماهر فى إقناع فاروق بالتنازل عن العرش ثم طرده من البلاد ، وتأليف هيئة الوصاية - التى أشرت إليها من قبل - وإصدار مرسوم بالعفو الشامل عن جرائم العيب فى الذات الملكية، وإلغاء الرتب والألقاب المدنية التى كانت تفرق بين مكانة الناس، ومطالبة الأحزاب بتطهير نفسها وتقديم برامج جديدة لها ،وظهور مشروع الإصلاح الزراعى ومناقشته جديا - على الرغم من عدم ارتياحه له - كل هذا وغيره حدث فى فترة قصيرة، وفى ظروف لم تكن الثورة قد استقرت بعد.. ولذا فإنه من التجنى الكبير أن نقلل من دور على ماهر فى نجاح الثورة، أو أن نهضم حقه فى الأعمال التى قام بها فى فترة حكمه القصيرة، وفى ظروف ثورة جديدة.

إعلان الجمهورية

ولقد واجهت الثورة منذ الأيام الأولى ثورات مضادة، استطاعت أن تعالجها وتقضى عليها فى مهدها ... وتبين لنا أنه لا مفر من هدم أسس النظام القديم بأكمله كى تستمر الثورة .. فكيف تستطيع الثورة ألا تحقق أهدافها - وبخاصة بعد أن تبين لها أنها ستمارس الحكم - فى ظل نظام ملكى لايزال قائما، وفى ظل دستور عفا عليه الزمن.

كان على الثورة أن تسقط دستور ١٩٢٣ ، ففى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أعلن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ،وقرار الثورة بتولى مهام السلطتين التنفيذية والتشريعية فى فترة انتقال يتم فيها وضع الدستور الجديد الذى يتفق وأهداف الثورة.

ومن ثم أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوما فى ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣ بتأليف لجنة من خمسين عضواً لوضع مشروع دستور جديد.

وكانت الخطوة التالية التخلص من القوى السياسية القديمة ، فأصدرت الثورة قانونا فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٣ بحل الأحزاب ومصادرة أموالها لصالح الشعب، وتحديد فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات.

وفى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٣ أصدر مجلس الثورة مرسوما بقانون ينص على أن الإجراءات التى اتخذها «رئيس حركة الجيش» لحماية النظام تعد من أعمال السيادة العليا، إذا اتخذت فى خلال سنة من تاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ومعنى ذلك أن هذه التدابير لا تخضع لرقابة القضاء.

ولكى تأخذ الثورة وضعها الدستورى وتكمل الشكل القانونى لاستيلائها على السلطة، قامت بإعلان دستور فترة الانتقال يوم ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣، وبموجب هذا الدستور انتقلت السيادة العليا إلى يد قائد الثورة، وأصبح من حقه تعيين الوزراء وعزلهم.. أما السلطتان التشريعية والتنفيذية فقد وضعتا فى يد مجلس الوزراء، وتشكل مؤتمر مشترك من مجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء، ليسند إليه مسئولية وضع السياسة العامة للدولة، ومحاسبة الوزراء.

وهكذا أصبحت الثورة تجمع كل السلطات فى يدها، ولم يصبح أمامها أى عقبة سوى قيام النظام الملكى الذى يتناقض كلية مع أهداف الثورة، ولذا جاءت الخطوة التالية مدعمة لاستمرار الثورة. ففى يوم ١٨ يونيو عام ١٩٥٣ أعلن إلغاء النظام الملكى وقيام الجمهورية ، وتسلم محمد نجيب مسئولية رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته القائمة فى ظل الدستور المؤقت.

وأحس محمد نجيب بأن قوته سوف تضعف بعد تعيينه رئيسا للجمهورية، إذ أعفى من قيادة القوات المسلحة وتسلم قيادتها الصاغ عبد الحكيم عامر الذى رقى إلى رتبة اللواء عند تعيينه..ولم يجد نجيب أمامه سوى معارضة إعلان النظام الجمهورى مبرراً ذلك بأنه ينبغى أن يتم ذلك عن طريق استفتاء شعبى عام ، كما عارض فى أن يقفز عبدالحكيم عامر أربع رتب فى ترقيته إلى رتبة اللواء، موحيا للمجلس بأن هذا الإجراء سوف يثير نفوس الضباط ، ولكن جهود نجيب باءت بالإخفاق.

وبعد إعلان الجمهورية طالب محمد نجيب بعدة حقوق منها سلطة حق الاعتراض على أى قرار يجمع عليه أعضاء مجلس الثورة، ، وحق تعيين الوزراء وعزلهم ، وسلطة

ترقيات الضباط كما كان يحدث فى عهد فاروق، بل امتدت مطالبه إلى سلطة نقل الضباط فى الرتب العليا، وتعيين الملحقين العسكريين .

وكان رد مجلس الثورة على ذلك تجاهل متعمد من أعضائه، مع سوء معاملة وتشهير بسلوكه وسط الضباط الأحرار.. ومن ثم لم يجد نجيب أمامه سوى طريق واحد هو التقارب مع القوى السياسية القديمة بتبنى قضية الديمقراطية كما سأوضحه فيما بعد.

أيديولوجية ٢٣ يوليو

ما أن نجحت الثورة فى الاستيلاء على السلطة حتى ثار جدل داخل البلاد وخارجها حول طبيعة ما حدث يوم ٢٣ يوليو.. فالبعض قال أنها مجرد انقلاب محدود استهدف قلب نظام الحكم القائم أو بمعنى أدق الإطاحة بالملك فاروق، والقيام بضرب من الإصلاح وتطهير الحياة السياسية.. وقال البعض أنها ثورة ذات طبيعة خاصة تمهد لتطور تدريجى يحقق أهدافاً اجتماعية وسياسية كانت تصبو إليها نفوس غالبية الشعب.

والواقع الذى لا جدال فيه أننا كنا ـ كتنظيم للضباط الأحرار ـ لم يكن لدينا قبل نجاح الثورة أى مشروع للاستيلاء على السلطة وممارسة الحكم بعد القضاء على النظام القائم.. بل رسخ فى ذهن التنظيم مسألة تطهير الحياة السياسية فى مصر بعد الإطاحة بفاروق، وتسليم الحكم بعد ذلك إلى الطبقة البورجوازية الكبيرة التى كانت تحكم قبل الثورة.

وكان هناك مشروع بتأليف وزارة وفدية على أساس أن حزب الوفد كان يعد حزب الأغلبية، وذلك بعد أن يتم الحزب تطهير نفسه من العناصر التى أفسدت الحياة السياسية فى ربع القرن السابق للثورة.. وكان يوسف صديق صاحب هذا المشروع، وقد سجل أسماء الوزراء المرشحين بخطه، ولكن هذا المشروع سرعان ما وئد ولم يخرج للنور.

ولقد أطلق على ٢٣ يوليو تسميات كثيرة: الانقلاب.. الحركة.. الثورة .. ولم يحدد اسم لها فى بادئ الأمر.. حتى بيننا نحن الضباط الأحرار كان البعض يقول الانقلاب، والبعض الآخر يعبر عما حدث بالحركة المباركة، بينما كان آخرون يطلقون اسم الثورة على ٢٣ يوليو. حتى عبد الناصر وهو الزعيم الفعلى لثورة ٢٣ يوليو وصاحب أفكارها

على الرغم من محاولات البعض التشكيك فى ذلك ، كان يستخدم كلمة الانقلاب فى بادئ الأمر للتعبير عن ٢٣ يوليو.

ويصر البعض على أن عدم قيام أيديولوجية معينة مع بدء الثورة لا يجعل منها ثورة حقيقية.. بل مجرد انقلاب عسكرى هدفه تحقيق المبادئ الستة الشهيرة.. وقد نسى هؤلاء أنه ما كان مستطاعا فى ذاك الوقت أن تتم الإطاحة بنظام الحكم السابق وتنفيذ أيديولوجية معينة مرسومة قبل استيلائنا على السلطة وذلك لعدة أسباب، أولها أن تنظيم الضباط الأحرار تشكل من مجموعة من الضباط المختلفة المشارب والتفكير والاتجاه السياسى، فمنهم الماركسيون ومنهم من كان ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين، ومنهم البورجوازى التفكير، ومنهم الليبرالى الاتجاه .. ومنهم من لم يكن لهم خط سياسى ولذا لم يكن فى استطاعة التنظيم أن يجمع هؤلاء الضباط حول أيديولوجية معينة محددة المعالم.. وثانيها كانت هناك قضايا مصيرية لها أهميتها مثل القضاء على الاستعمار الأجنبى وعملائه الخونة فى داخل البلاد، ومثل اتباع سياسة الحياد والابتعاد عن الأحلاف التى تقيد حرية البلاد، ومثل إقامة جيش وطنى قوى يستطيع أن يدافع عن الوطن.. ومن ثم كانت مسألة التحرير لها الصدارة.

وقد جذبت مثل هذه الأهداف أنظارنا وركزنا عليها كأهداف وطنية لها الصدارة والسبق.. وأخيراً لم يكن فى داخل التنظيم من يستطيع أن يقوم فى مرحلة الإعداد للثورة بعمل نظرية مدروسة متكاملة يتفق عليها الجميع.. ولذا آثرنا أن يسبق العمل النظرية، أى نأخذ من التطبيق النظرية التى تناسب بلادنا وظروفنا وتقاليدنا.

على أن أعضاء مجلس الثورة كانوا يفضلون استخدام لفظ انقلاب فى خطبهم وفى أحاديثهم.

ولنبدأ بما كان يقوله اللواء محمد نجيب رئيس مجلس القيادة، الذى كان من المفروض أن يعبر عن فكر الثورة، بغض النظر عن وضعه فيها ، وعن ظروف انضمامه إليها.

ففى الفترة من يوليو إلى أغسطس سنة ١٩٥٢ ، كان نجيب يتحدث عن الثورة على أنها انقلاب أو حركة نهضة.. وللدلالة على ذلك أقتبس من كلماته التى كان يقولها فى مناسبات عدة..

يقول نجيب: «أستطيع أن أوكد لكم أن حركتنا لا تنتمى لأى حزب سياسى بصورة

مباشرة أو غير مباشرة.. إنـها حركة مستقلة تماما، هدفها الوحيـد أن نضمن قيام حكومة سليـمة تعمل لخيـر البلاد.. إن هذه الحركة الـتى قامت فى الجـيش ليس لها أدنـى علاقة بالشيوعية أو الفاشية.. إن مهمتها الأولى أن تقوم بتطهير الجيش من العناصر الفاسدة ، ثم تترك الحكومة تطهـر نفسها ..إننا نريد أن نضع حدا للطغيـان والفساد ، وأن ندعم مبادئ الدستور.».

ويبدو أن الكثيرين أكدوا أن يوم ٢٣ يوليو كـان مجرد انقلاب نتيجة الأحاديث التى كان يدلـى بها أعضاء مـجلس الثورة، وعـلى رأسهم عبـد الناصر الذى كـان يعد رأس الثورة المفكر. ففى خطاب ألقاه عبد النـاصر يوم ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قال:

يوم ٢٣ يوليو لم يكـن فى خاطرنا بأى حال من الأحوال أن نستولـى على الحكومة .. ولكن كنا نـعبر عن أمل الشعب فـى القضاء على الملكـية الفاسدة، والقضاء عـلى حكم أعوان الأستعمار.

وكنا نعـتقد أننا قد نسـتطيع أن ننفـذ المبدأ السادس أو الهدف الـسادس من أهداف الثورة، وهو إقامة حياة ديموقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب ».

وفى الحقيقة لم يكن فى نية الثورة أن تسـتولى على الحكم صباح ٢٣ من يوليو، ولذا كان من الطبيعى ألا تكون هناك أيديولوجية سابقة.

وقد وضـح ذلك عـبد الـناصرفـى خطـابه الـذى ألقـاه فى الاجتـماع الأول لـلجـنة التحضرية للمؤتمر الوطنى حينما قال:

احنا ظـروفنا جت أن الـتطبيـق الثورى.. تطبـيقنا الـثورى ، يمكـن سابق النـظرية.. ماكانش مطلوب منى أبداً فى يوم ٢٣ يوليـو إنى أطلع معايا كتاب مطبوع وأقول أن هذا الكتاب هو النظرية.. مستحيل!.. لوكنا قـصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ماكناش عملنا ٢٣ يوليو، لأن مكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض».

ويربط البـاحثون بين الانقـلابات التى حدثت فى سـوريا منذ انقلاب سـامى الحناوى حتى انقلاب أديـب الشيشكلى وبين ما حدث لـيلة ٢٣ يوليو فى مصر، ويسـتشهدون بما أعلنـه زعماء هذه الحركات لـيدعموا فكـرة الانقلاب. وترجيـحها على فكـرة الثورة.. فهؤلاء يـقولون إن ما حـدث فى سوريا عـام ١٩٤٨ من نشوب أزمـة سياسيـة تخللـتها

مظاهرات صاخبة فى أنحاء البلاد تعلن استياءها، إنما كانت تعبر عن انفجار شعبى ضد رئيس الحكومة السورية جميل مردم ووزير دفاعه السابق أحمد الشرباطى الذى اتهم بالخيانة فى حرب فلسطين.

ويعزو هؤلاء الباحثون أيضاً نتائج حرب فلسطين والهزيمة التى لحقت بالعرب نتيجة خيانة الحكام وإتجارهم فى الأسلحة الفاسدة، إلى أنها السبب فى قيام هذه الانقلابات فى سوريا، ثم فى مصر.. وبالطبع لم تكن هذه أسبابا مباشرة، إنما كانت عوامل عجلت بقيام ثورة ٢٣ يوليو كما سأبين فيما يلى.

ويستشهد الذين يربطون بين الانقلابات السورية وبين ثورة ٢٣ يوليو بما أذاعه قادة هذه الحركات.

ففى الانقلاب السورى الذى تزعمه اللواء حسنى الزعيم فى ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩، أعلن حسنى الزعيم أسباب قيام الانقلاب بقوله:

«إن انقلاب مارس سنة ١٩٤٩ هو النتيجة الطبيعية لزعماء فاسدين قاموا بإدارة شئون أرض الآباء وفقا لأطماعهم ومصالحهم الشخصية، كذا قيام زعامة دأبت على انتهاك الدستور الذى يضمن للشعب رفاهيته ومصالحه.. ولذا فإن هدف الانقلاب أن يعيد الحكومة الدستورية التى تحقق رفاهية الشعب وسعادته بعد أن يضع حداً للفساد».

وفى الخامس من ديسمبر عام ١٩٥١ أعلن أديب الشيشكلى قائد الانقلاب السورى الذى أطاح بحسنى الزعيم المعنى ذاته بقوله:

«لقد انقضى عهد السياسيين المرتشين والخونة.. إن هذه إرادة الجيش لأنها إرادة الشعب.. وباسم إرادتك أيها الشعب قرر الجيش أن يقوم بواجبه، بوضع مصالح الشعب فوق كل شيء».

ويجئ اللواء محمد نجيب فيقول فى أكثر من مناسبة فى الستة شهور الأولى من قيام ثورة ٢٣ يوليو:

«إن الشعب كله هو صانع حركتنا.. وليس الجيش سوى جزء من الشعب».

«إن حركتنا قامت منذ البداية على مبدأ إنكار الذات، وليس لى ولا لأى أحد من زملائى أية مصالح شخصية».

وقال عبد الناصر فى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٥٢:

«إن الجيش من الشعب وإلى الشعب».

وفى مناسبات عدة كان أعضاء مجلس القيادة يؤكدون على أن المجلس قد حدد ستة شهور للعودة إلى الثكنات، بعد أن يعيد للبلاد حقها فى حكم نفسها وفقاً لإرادتها.

ويتضح من هذه التصريحات وغيرها أن مجلس الثورة المصرى كان يؤكد اتجاهه نحو الديموقراطية وإقامة حكومة دستورية، بل كان يسعى إلى سياسة حرية الأحزاب بعد تطهير أنفسها.

وأقتبس مما قاله عبد الناصر فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ ما يلى:

«إن نوع الحكومة المناسب لمصر الحديثة هو هذا النوع الذى يقوم على أساس المبادئ الديموقراطية الحقة.. وينبغى أن توجه هذه الحكومة إلى خير الشعب فقط، وليست إلى الأطماح والمصالح الخاصة».

«ما الذى يدعونا إلى إقامة نظام ذى حزب واحد، أو إقامة سلطة دكتاتورية، بينما نجد أن الدول التى جربت مثل هذا النظام قد عادت إلى الحكم الديموقراطى، وإلى نظام تعدد الأحزاب؟».

«لماذا لا نترك ميدانا حراً لكل مذهب يهدف إلى خدمة خير الشعب؟ ومن ثم ينبغى أن نعتبر أن الفترة الحالية هى مجرد مرحلة انتقال، بينما نعد السبيل للعودة إلى الحياة الديموقراطية العادية».

كانت فترة الانتقال التى حددتها الثورة فى بادئ الأمر هى ستة شهور امتدت فيما بعد إلى ثلاث سنوات.. ولكن ما التصور الذى كان يتصوره عبد الناصر عودة إلى الحياة الديوقراطية؟ وما الأحداث التى حدت به أن يسلك السبيل الذى اتبعه؟

لقد أراد عبد الناصر أن يبرهن للشعب الذى أيد الثورة منذ أول يوم، أن الثورة متمسكة بالمبادئ الديموقراطية، ولذا عمد عبد الناصر إلى أن يضفى شرعية على ممارسة السلطة باتخاذ شكل ديموقراطى، ومن ثم أنشئت هيئة التحرير فى القاهرة، وهى تنظيم مشابه لهيئة التحرير التى قامت من قبل فى سوريا بعد انقلاب الشيشكلى.

على أن هيئة التحرير فى كل من مصر وسوريا لم تعتبر نفسها حزبا سياسيا، بل

تجمعا شعبيا يتركز فيه كل آمال الشعب، ويمثل كل القوى السياسية على مختلف المستويات، مما قد يساعد على ممارسة سياسة ديموقراطية وطنية.

ولقد أوضح جمال عبد الناصر طبيعة هذا التنظيم بقوله:

«إن هيئة التحرير ليست حزباً سياسياً أنشئ لمصلحة مؤسسيه، وهى ليست فى خدمة أى أطماح لأية قوة مهما كانت .. إنها أداة لتنظيم طاقات الشعب بطرق جديدة تقوم على أساس الفرد، فلا يمكن أن تقوم نهضة مالم يؤمن الفرد بنفسه وبطاقاته وبأرض أجداده».

وبينما أصبحت هيئة التحرير فى سوريا حزباً سياسياً يتنافس مع باقى الأحزاب السياسية، أصبحت هيئة التحرير فى مصر بمثابة الحزب الوحيد، أو بمعنى أدق الواجهة لتنظيم سياسى وأيديولوجى للحكم العسكرى الذى استمر فى فترة الانتقال.

ومع أنه كان ظاهراً أن فكرة هيئة التحرير فى مصر اقتبست مما حدث فى سوريا، فإن كلا من هيئتى التحرير فى سوريا ومصر اتخذت خطا مغايراً.

وحينما قام الشيشكلى بزيارة القاهرة سنة ١٩٥٢، عبر اللواء نجيب عن ذلك يوم الحادى عشر من ديسمبر ١٩٥٢ فى خطاب له بنادى الضباط تكريماً للشيشكلى بقوله:

«إننى أشكرك لأنك كنت البادئ بزيارتنا، ولأنك كنت البادئ فى القيام بانقلاب يشبه انقلابنا فى ظروفه وأهدافه.. إن الثورتين قد وجهتا إلى الغايات والأغراض ذاتها.. أن نضع نهاية للفساد، ونعيد بناء بلدينا».

ومع ذلك فإن ٢٣ يوليو اتخذت سبيلا مخالفا للانقلاب السورى الأخير وقد أثبتت الأحداث أن ما حدث ليلة ٢٣يوليو كان أكثر من مجرد انقلاب.. إنها ثورة.. فلها جانب أيديولوجى لم يكن قائما فى الانقلاب السورى.. كما أن الثوار فى مصر كانوا يميلون إلى استخدام كلمة ثورة بغض النظر عما استخدمه نجيب وعبد الناصر فى مناسبات معينة. هذا فضلا عن تشكيل مجلس ثورة فى مصر أمسك بزمام كل السلطة بعد أن تبين له أن لا أمل فى تسليم الحكم للقوى السياسية التى كانت قائمة... بينما استمر الانقلاب فى سوريا يتنافس مع القوى السياسية والسلطات المدنية.

ويدلل البعض على أن ٢٣ يوليو كانت مجرد انقلاب بقولهم إن مجلس الثورة المصرى لم يكن هدفه ممارسة السلطة، وإنما كان هدفه إسقاط الملك، وتطهير الحياة

السياسية وتسليمها إلى الطبقة ذاتها التى كانت تحكم قبل الثورة، وهى الطبقة البورجوازية الكبيرة.

ولكن الأحداث التى تلت يوم ٢٣ يوليو ، أثبتت أن ٢٣ يوليو ثورة تمت بطريق التدرج.

وليس بالضرورة أن تكون للثورة نظرية متكاملة قبل قيامها ، فقد يأتى التطبيق الثورى قبل النظرية، كما وضّح عبد الناصر وفقا لما أشرت إليه سلفا.

وبلاجدال فإن عبد الناصر كان أيديولوجى الثورة، والعقل المدبر لها .. ولقد عبر بفكره فى كتاب فلسفة الثورة، التى وإن زعم أحدهم أنه واضع هذا الكتاب فإن الأفكار التى جاءت به هى من صميم فكر عبد الناصر، وإن الكاتب لم يتعد الصياغة.

ولقد بين عبد الناصر فى كتاب فلسفة الثورة أبعاد الثورة بقوله:

«.. وليس صحيحا أن ثورة ٢٣ يوليو قامت بسبب النتائج التى أسفرت عنها حرب فلسطين، وليس صحيحا كذلك أنها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة التى راح ضحيتها جنود وضباط، وأبعد من ذلك عن الصحة ما يقال أن السبب كان أزمة انتخابات نادى ضباط الجيش».

«إنما الأمر فى رأيى كان أبعد من هذا وأعمق أغواراً».

ويحاول عبد الناصر أن يوضح الأسباب الحقيقية للثورة، التى لم يستطع الآخرون أن يلموا بها .. ذلك أن عبد الناصر يرجع بتاريخ الثورة إلى زمن بعيد عن تاريخ قيامها فهو يقول:

«يريد بعض الناس أن يعتبروا يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بمثابة نقطة بداية لثورتنا، ولكن الحقيقة غير ذلك.. إن ٢٣ يوليو لم تكن سوى المرحلة الأخيرة للثورة.. إن بدايتها ترجع إلى الحادى عشر من يوليو عام ١٨٨٢ .. ففى هذا اليوم تعرضت مدينة الإسكندرية الوادعة إلى ضربها بالمدافع من المعتدين الإنجليز.. وتلى ذلك الاحتلال البغيض وثارت مصر، إذ قام أحمد عرابى الجندى القروى على رأس قوة من الضباط الأحرار والجنود لطرد المعتدين ..ولكن الثورة لم تحقق أهدافها .. وولدت الثورة من جديد وكانت لا تزال فى مهدها ، وكانت تحتاج إلى وقت لتنمو وتنضج قبل أن نستطيع أن نقرر قيامها . وهكذا فإن أول هدف للثورة منذ أول يوم فى حياتها، كان تحرير مصر».

ويعزو عبد الناصر السبب الرئيسى لقيام ثورة ٢٣ يوليو إلى استعباد الإمبرياليين وصنائعهم من سادة الأرض الإقطاعيين المصريين للشعب المصرى.. فهو يقول فى كتاب فلسفة الثورة:

« .. وهكذا يكون من هدف الثورة الرئيسى تحرير العبيد، أى الشعب، ونضعهم بدل سادتهم فى حكم البلاد.. إن الثوار المصريين شأنهم شأن الثوار فى الماضى يحلمون لإنشاء حكم الشعب.. إن ثورة ٢٣ يوليو، هى تحقيق للحلم الذى يحلم به الناس منذ بداية القرن الماضى.. أن يحكموا أنفسهم ، ويصبحوا سادة مصيرهم».

ويقول عبد الناصر: «إن الجيش يمثل الشعب لأن الجيش من الشعب وإلى الشعب».

وفى مناسبات عدة، كان عبد الناصر يؤكد فى تصريحاته تمسكه بنظام ديموقراطى حر، ويعد بعودة سريعة إليه .

ففى ١٧ من يوليو سنة ١٩٥٣ قال:

« إننى أومن بالديموقراطية الحقة، لأننى أومن أن الشعب له الحق فى اختياره المحض لكل ما يخص وجوده ومستقبله، ومن ثم أرى أن الشعب ينبغى أن يترك حرا كى يختار النظام المناسب لحكومته».

على أن الديموقراطية التى كانت فى ذهن عبد الناصر تختلف عن الديموقراطية الغربية المعروفة.. فعبد الناصر بينما يقول إن الثورة تهدف إلى إقامة حكم الشعب للشعب، كان يعلن أن الجيش هو الذى يختار الحكومة التى تحكم نيابة عن الجيش .

ومن الواضح أن هذه الديموقراطية تختلف تماما عن الديموقراطية الغربية، فهى نظريا ديموقراطية تتدرج من أسفل إلى أعلى كما فى النظام الشيوعى، ولكنها من ناحية التطبيق تصبح عبارة عن سلطة عليا تمارس السلطة كما فى النظام الفاشى.

يقول عبد الناصر فى كتاب فلسفة الثورة:

« لقد كنت أتصور قبل ٢٣ من يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة ، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور ، فتندفع الأمة وراءها صفوفا متراصة منتظمة تزحف زحفا مقدسا إلى الهدف الكبير».

«وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتى بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير، بل قد كان الخيال يشط بى أحيانا فيخيل إلى أنى أسمع صليل الصفوف المتراصة وأسمع هدير الواقع الرهيب لزحفها المنظم إلى الهدف الكبير، أسمع هذا كله ويبدو فى سمعى من فرط إيمانى به حقيقة مادية وليس مجرد تصورات خيال... ثم فاجأنى الواقع بعد ٢٣ يوليو.. قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير وطال انتظارها .. لقد جاءتها جموع ليس لها آخر.. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال !.. كانت الجموع التى جاءت أشياعا متفرقة، وفلولاً متنافرة، وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر».

«وساعتها أحسست وقلبى يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة لم تنته فى هذه الساعة وإنما من هذه الساعة بدأت».

«كنا فى حاجة إلى النظام فلم نجد وراءنا إلا الفوضى.. وكنا فى حاجة إلى الاتحاد، فلم نجد وراءنا إلا الخلاف .. وكنا فى حاجة إلى العمل، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل..ومن هنا وليس من أى شىء آخر أخذت الثورة شعارها الاتحاد.. النظام .. العمل».

على أن شخصية عبد الناصر تغيرت مع ممارسة السلطة، ففى بادئ الأمر، كانت تصريحات عبد الناصر غير واضحة متناقضة فى بعض الأحيان، ولكنه بعد أن غادر مصر للخارج فى رحلته إلى السعودية وسفره إلى مؤتمر باندونج، أحس بوعى جديد كرجل له رسالة إزاء العالم العربى والإسلامى كله، ومن ثم ألقى بنفسه فى نار السياسة الخارجية.

وكما قال عبد الناصر فى كتاب فلسفة الثورة: «فإن مسار الثورة توقف على عامل المكان أو المجال وعلى عامل الزمن .. والعامل الأخير يرتبط بخاصة بتاريخ مصر الداخلى».

ولقد أعلن عبد الناصر فى الكتاب ذاته:

«إن رسالة مصر يمكن أن تتحقق فى ثلاثة اتجاهات ، أعنى المنطقة العربية، والقارة الأفريقية، والعالم الإسلامى».

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلا لا مجرد كلام؟».

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها، وشاء أيضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أم لم نرد؟».

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالما إسلاميا يجمعنا وإياه روابط لا تقر بها العقيدة الدينية فحسب، وإنما تشدها حقائق التاريخ؟».

«كل هذه حقائق أصيلة ذات جذور عميقة فى حياتنا لا نستطيع مهما نحاول أن ننساها أو نفر منها».

وهكذا نجد أن أيديولوجية عبد الناصر حين قامت ثورة ٢٣ يوليو تبدو متناقضة مضطربة .. كانت تنبع من فكر عاطفى، وإيمان دينى، أكثر من نبوعها من نظرية اجتماعية. ومن الواضح أن هذه الأيديولوجية لم تنتم إلى نظرية معينة، بل اقتبست من أيديولوجيات مختلفة قديمة وحديثة.

ولذا لا نستطيع أن نقول أن الثورة قامت على أساس نظرية أيديولوجية معينة، ولابد لنا أن نتتبع أحداثها وتطبيقاتها لنرى كيف تطورت ثورة ٢٣ من يوليو وتدرجت وفقا للظروف والأحوال التى فرضت عليها.

تشكيل الضباط الأحرار

وكان من الأخطاء الجسيمة التى تنسب إلى تاريخ الثورة، أنها لم تحفل بتسجيل أحداثها فى حينها، وبخاصة أحداث فترة الإعداد للثورة.. ولذا تحدث الكثيرون عنها سواء كانوا مشاركين فيها، أو مراقبين لها ..وتجاوز البعض حدود الحقيقة إما لإظهار نفسه بصورة البطولة، وإما ليبدو أنه عليم ببواطن الأمور، قريب من أصحاب النفوذ.. وخرجت على السطح صورة مشوهة متناقضة، كانت الأساس الذى بنى عليه البعض تنظيم الضباط الأحرار فى خيالهم.

فمن قائل أن تنظيم الضباط الأحرار يرجع إلى عهد بعيد منذ قيام الحرب العالمية الثانية.. ومن قائل أنه تم تشكيله قبل ذلك عام ١٩٤٢، إلى غير ذلك من المعلومات التى لا أساس لها .

وساعد على بلبلة أفكار الناس انتماء بعض الضباط الأحرار - قبل انضمامهم إلى التنظيم - إلى بعض التيارات السياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين، أو إلى التيار الماركسى الذى كانت تمثله الأحزاب الشيوعية المصرية، والتى كانت تعمل بأسلوب العمل السرى، وناهيك عن تنظيم الضباط الوطنيين الذى كان يتزعمه رشاد مهنا والذى كشفت السلطات عنه النقاب فى أواخر الأربعينيات، كذا الأحزاب التقليدية التى كانت قائمة قبل الثورة، وبخاصة أحزاب الوفد والسعديين والأحرار الدستوريين.. أما ما يقال عن حركة عزيز المصرى ومحاولته الهروب فى طائرة حربية إلى أعداء الإنجليز، فلم تكن سوى عملية صغيرة محدودة، ولم يكن لها أدنى علاقة بتنظيم الضباط الأحرار الذى لم يكن قد تكون بعد ، اللهم إلا من ناحية انضمام بعض الضباط الذين كانوا على اتصال بعزيز المصرى إلى تنظيم الضباط الأحرار وبعد تكوينه فيما بعد .

حقا كانت هناك عدة تيارات سياسية داخل الجيش المصرى قبل قيام الثورة، لكنها كانت محصورة وضيقة، وكانت أغلب هذه التيارات تركز على المسائل الحيوية المصيرية التى كانت تشغل الرأى العام المصرى حينئذ وأهمها قضية التحرير من الاحتلال البريطانى، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة تحقق عدالة اجتماعية، وتقضى على فساد الأحزاب التقليدية.

على أن تشكيل تنظيم الضباط الأحرار بدأ حقيقة فى حصاد حرب ١٩٤٨.. كانت هناك هزيمة الجيوش العربية مجتمعة أمام عصابات إسرائيل، وفرض مجلس الأمن الهدنة فى ظروف ليست فى صالح العرب ، فضلا عن المعلومات التى ذاعت بين ضباط الجيش المصرى عن الأسلحة الفاسدة، ومتاجرة الملك فاروق بأرواح ضباطه وجنوده، كل هذا كان له أكبر الأثر على تجمع كثير من الأفكار بين ضباط الجيش.. ولم يكونوا فى حاجة إلى أكثر من تجمع كثير منهم فى تنظيم يعمل بالأسلوب السرى، ويشكلون أنفسهم فى خلايا أشبه بتلك الحلقات المعروفة فى العمليات السرية.

وهكذا قام عبد الناصر فى أواخر عام ١٩٤٩ بإنشاء نواة تتكون من ستة من الضباط، أطلق عليها اسم « الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار» ضمت كلاً من البكباشى أركان

حرب جمال عبد الناصر، والبكباشى عبد المنعم عبد الرءوف ، والصاغ أركان حرب عبدالحكيم عامر ممثلين عن المشاة، والصاغ حسن إبراهيم ممثلا عن الطيران، والصاغ أركان حرب كمال حسين ممثلا عن المدفعية، واليوزباشى خالد محيى الدين عن المدرعات.

على أن البكباشى عبد المنعم عبد الرءوف أُبعد عن الهيئة، ولم يفصل من التنظيم وذلك لمحاولته احتواء تنظيم الضباط الأحرار داخل جماعة الإخوان المسلمين التى كان ينتمى إليها.. ولذلك ظل يعمل فى إحدى خلايا التنظيم حتى قيام الثورة.

وقامت الهيئة التأسيسية بتكوين خلايا داخل الجيش، وكان كل عضو فى هذه الخلايا الرئيسية يكون بدوره خلية فى تشكيله أو وحدته العسكرية .

وفى عام ١٩٥١ اتسع نطاق رئاسة تنظيم الضباط الأحرار فأضيف إليه كل من الصاغ أركان حرب صلاح سالم وعبد اللطيف بغدادى.. وكان أنور السادات قد أعيد إلى الجيش وضم إلى تنظيم الضباط الأحرار، ووافقت الهيئة التأسيسية على ضمه إليها.. أما جمال سالم فقد ضم فى أواخر عام ١٩٥١ بعد عودته من الخارج على نحو ما سأبين فيما بعد.

والواقع أن الهيئة التأسيسية هذه ـ كما كنا نطلق عليها ـ كانت حبرا على ورق.. فمعظم أعضائها موزعين بين المناطق والتشكيلات العسكرية، وكانت تنقلات ضباط الجيش تحتم على التنظيم إعادة تشكيل الخلايا فى بعض الأحيان.

وللتاريخ فقد كان عبد الناصر هو العقل المدبر للتنظيم، بينما كان عبد الحكيم عامر هو الدينامو أو المحرك لنشاطه، وبلا شك كان له الفضل فى تجنيد أكبر عدد من الضباط الأحرار.

وقد كثر الحديث عن عدد الضباط الأحرار المنتمين للتنظيم، فبينما قال البعض إن التنظيم كان يضم ما لا يربو عن مائة ضابط من مختلف الأسلحة، قال آخرون بأنه وصل المائتين، وزعم قائلون بأنه أكثر من الخمسين بقليل.. وكل هذه التقديرات غير صحيحة..فحتى عام ١٩٥٥.. كان هناك عدد من الضباط الأحرار غيرمعروفين، فكلفنى عبد الناصر ـ وكنت أعمل حينئذ مديراً لمكتب القائد العام للقوات المسلحة ومسئولا عن التوجيه السياسى داخل القوات المسلحة ـ بحصر أسماء الضباط الأحرار.

وكنا قبل قيام الثورة ندفع اشتراكا شهريا قدره خمسة وعشرون قرشا كاشتراك رمزى وللصرف منه على طبع المنشورات الخاصة بالتنظيم، وكان نظام الخلايا لا يسمح لعضو

فى خلية أن يتصل بأى عضو آخر فى خلية أخرى أو حتى يتحدث مع أى إنسان دون إذن من رئاسة التنظيم.

وقد قمت بحصر أسماء الضباط الأحرار بالاستعانة ببعض أعضاء الخلايا، وكان عبدالناصر هو الشخص الوحيد الذى يعرف أغلب أسماء الضباط الأحرار وإن كان لم يرهم جميعاً.

ولكى يكون الحصر سليما قمنا بتقسيم الضباط الأحرار إلى مجموعتين: مجموعة اشتركت فى خطة ليلة الثورة وتنفيذها سواء بتحركها بقوات من الجيش، أو الاشتراك فى عمليات اعتقال كبار الضباط، وهذه المجموعة هى التى استولت على السلطة فى القاهرة صباح ٢٣ من يوليو ، ومجموعة أخرى تنتمى إلى تنظيم الضباط الأحرار ولكنها لم تشارك فى أحداث ليلة ٢٣ لكونها كانت خارج العاصمة موزعة على تشكيلاتها العسكرية فى المناطق العسكرية المختلفة ، وهذه المجموعة قامت بتأمين وحداتها صباح ٢٣ من يوليو.

وقد بلغ عدد الضباط الأحرار وفقا لهذه الكشوف ثلاثمائة وتسعة وعشرين ضابطا حرا ، اشترك منهم فعلا فى أحداث ليلة ٢٣ يوليو ما لا يربو عن ثمانين ضابطا حراً.

وفى مثل ظروف الثورة يدعى البعض بأعمال البطولة وينسبون لأنفسهم أعمالا لم يقوموا بها ، أو يزعمون بأشياء غير حقيقية، ولذا جاءت المعلومات عن أحداث الثورة خالية من الدقة بل مشوهة فى كثير من الأحداث.

وربما كان هذا ما دفعنى إلى أن أكتب بالتفصيل خطة تنفيذ الثورة ودور الكتيبة الثالثة عشرة مشاة وأسماء الضباط الذين اشتركوا فيها، لا للتباهى والتفاخر ولكن إقراراً للحق وتسجيلا للتاريخ، فقد ضاعت أسماء بعضهم فى نسيان التاريخ.

أعود للحديث عن رئاسة تنظيم الضباط الأحرار، الذى بلغ عددها تسعة أفراد، وقد ظلت هذه الرئاسة مجرد تنظيم على ورق حتى قيام الثورة.. وكان عبدالناصر يتصل بأفرادها وفقا للظروف والتطورات، وبخاصة أن نصف عددها كان يعمل خارج القاهرة فى السنة الأخيرة قبل قيام الثورة.. وكان هؤلاء منضمين إلى خلايا فى المناطق التى يعملون بها.

وكنا قبل الثورة نحاول أن نبحث عن رتبة كبيرة تصلح كى تكون واجهة مقبولة لتولى

رئاسة الثورة، فقد كانت معظم رتبنا العسكرية تتراوح بين رتب البكباشى والصاغ واليوزباشى والملازم.. أى أن معظم الضباط الأحرار كانوا من الرتب الصغيرة والمتوسطة.

وكان قد تم الاتصال قبل قيام الثورة باللواء أركان حرب أحمد فؤاد صادق، وكان يتمتع بشهرة مرموقة بعد تعيينه قائدا عاما للقوات المصرية فى فلسطين عام ١٩٤٨ بعد أن خلف اللواء المواوى القائد السابق.. كما كان يتمتع بشخصية محترمة، وكان من الضباط القلائل القدامى الذين درسوا فى كلية الأركان حرب، فضلا عن أنه كان ينتسب إلى أصل سودانى.

ولذا كان يعد اللواء أحمد فؤاد صادق واجهة مناسبة لتقديمه للشعب كقائد للثورة.. ولكن حدث ما خيب الآمال، فحينما فاتحه صلاح سالم فى الأمر بتكليف من الثورة اعتذر اللواء صادق وقال: أنا أقسمت يمين الولاء لمولانا الملك، ولكن إذا نجحت الثورة فسأكون أول من يساندها.

فطرحت هذه الفكرة جانباً.. والحق أن الرجل مع أنه رفض الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار، فقد احتفظ بالسر، وكان فى استطاعته تبليغ الملك بنشاطنا، وبخاصة أنه كان محل ثقة من الملك.

واتجهت أنظار الثورة إلى شخصية أخرى.. ووقع الاختيار على اللواء أركان حرب محمد نجيب، وكان يتمتع بسمعة طيبة وكفاءة مشهودة.. وكان علينا كتنظيم سرى أن نجرى اختبارا لمدى شعبية نجيب فى الجيش، ولمدى قوتنا فى الصراع مع الملك، ومن ثم كانت أزمة انتخابات النادى التى تحدثت عنها سلفا.

على أن ثمة قصة حدثت لعبد الناصرفى عهد وزارة إبراهيم عبدالهادى عام ١٩٤٩ كادت تفشى بالتنظيم... ذلك أن عبدالناصر استدعى يوما إلى مكتب الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش، وانتظر فى مكتب البكباشى عبدالعزيز فتحى مدير مكتبه.. وبعد فترة وجيزة استقل الثلاثة السيارة إلى مكتب رئيس الوزراء دون أن يعرف عبدالناصر سبب استدعائه. وأثناء انتظاره فى مكتب سكرتير رئيس الوزراء أحس عبدالناصر بنوع من القلق، إذ كان يحمل فى جيبه بعض الأوراق التى قد تكشف نشاطه السرى، فضلا عن بعض أسماء الضباط الأحرار، فاستأذن كى يذهب إلى دورة المياه..

وفى دورة المياه أخرج الأوراق ومزقها ثم ألقى بها فى المرحاض وعاد إلى مكتب السكرتير.

وأحس عبدالعزيز فتحى بأن عبدالناصر قد تخلص من بعض الأوراق فسأله: هل معك أوراق سرية؟ أجاب عبدالناصر: لقد تخلصت منها.

ودخل عبدالناصر لمقابلة رئيس الوزراء الذى حذره من أى نشاط سياسى، ولم يفه عبدالعزيز فتحى بشىء عن الأوراق.. وكان لهذا التصرف أثر طيب فى نفس عبدالناصر الذى ظل يذكر هذا الحادث على أنه ضرب من المروءة من عبدالعزيز فتحى.. فلما جاءت الثورة كان عبدالعزيز فتحى من الضباط الكبار القلائل الذين استمروا فى العمل، وكان محل ثقة كبيرة من عبدالناصر.

سردت هذا الحادث لأن عبدالناصر كان يعده من الأحداث المهمة، فلو قدر أن قام أحد بتفتيشه وعثر على هذه الأوراق لكانت أضرت كثيرا بقضية الثورة، وما أن تم للثورة النصر، حتى بدىء فى إعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة.. فبالإضافة إلى الأفراد التسعة الذين شكلوا الهيئة التأسيسية قبل قيام الثورة، أضيف فى الخامس عشر من أغسطس ١٩٥٢ إلى رئاسة التنظيم كل من اللواء محمد نجيب، والقائمقام يوسف صديق، والبكباشى زكريا محيى الدين، والبكباشى حسين الشافعى، والقائمقام عبدالمنعم أمين.

والواقع أنه لم يكن هناك تشكيل حقيقى للمجلس قبل قيام الثورة، فلما قامت الثورة أصبح من الضرورى إنشاء رئاسة تسير الأمور التى واجهت الثورة بعد الاستيلاء على السلطة.. وقد روعى فى هذا التشكيل تمثيل الأسلحة جميعها فى المجلس، ووضع عامل الأقدمية محل الاعتبار بقدر الإمكان وحتى لاتسود الفتنة بين الضباط الأحرار، وبخاصة بين الذين كانوا يطمحون للانضمام إلى المجلس، ويرون أنهم أحق من بعض الذين عينوا فى المجلس.

كان هذا التشكيل من الأسباب الرئيسية لتبرم كثير من الضباط الأحرار فى الأسلحة المختلفة، وفى أزمة اعتصام سلاح الفرسان عام ١٩٥٤، ثم المطالبة بإعادة تشكيل مجلس الثورة على أساس انتخاب حر يجريه الضباط الأحرار ويمثل الأسلحة المختلفة بنسب عادلة.

التباين الأيديولوجى داخل مجلس الثورة

كان لا مفر من أن يحدث الانقسام داخل تنظيم الضباط الأحرار بعد نجاحه فى الاستيلاء على السلطة وتوطيد أركانه.. والواقع أن بوادر الانقسام ظهرت منذ طرد الملك فاروق من البلاد وإبحاره على اليخت الملكى المحروسة إلى إيطاليا عصر يوم السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢.

كانت بوادر الانقسام تكمن فى عدم التوافق والانسجام داخل مجلس قيادة الثورة، وفى التباين الأيديولوجى الذى ينتمى إليه الضباط الأحرار.. وكما قلت من قبل لم تكن هناك أيديولوجية محددة واضحة يلتف حولها التنظيم.. هذا فضلا عن الأطماح الذاتية التى نشأت من تعيين بعض الضباط فى مناصب مجلس قيادة الثورة أو مناصب حكومية أخرى.

لقد ذهبت السكرة وجاءت الفكرة.. كان الجميع يلتفون قبل ٢٣ يوليو حول فكرة واحدة هى تحرير مصر، وأسكرت الضباط الأحرار نشوة الانتصار، ولكن ما أن تسلم تنظيم الأحرار مقاليد إدارة البلاد حتى واجهته المشكلات، وبدأت الصراعات.

ولابد لنا كى نتبين أغوار الانقسام داخل الثورة، من أن نسبر أعماق تنظيم الضباط الأحرار.. لقد سبق أن قلت إن التنظيم جمع مجموعة من الضباط الوطنيين متباينى الفكر والثقافة والاتجاه حتى فى المزاج الشخصى والطبيعة الذاتية بل إن كثيرا منهم لم يمر بتجربة سياسية، وكان انضمامه للتنظيم بدافع الوطنية المصرية المجردة.

ولأبدأ بالضباط الذين شكلوا ما أطلق عليه مجلس القيادة ثم تحول إلى مجلس قيادة الثورة، نجد أن مجموعة منهم انتمت إلى اليسار، وأخرى إلى اليمين. فمثلا انضم إلى جماعة الإخوان عام ١٩٤٥ أى قبل قيام تنظيم الضباط الأحرار كل من جمال عبدالناصر وكمال الدين حسين وعبداللطيف بغدادى وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين، ولكن سرعان ما انفضت هذه المجموعة بعد حرب فلسطين عن الإخوان.

والغريب أن أحدهم وهو خالد محيى الدين قد تحول من أقصى اليمين إلى أقصى

اليسار حينما ترك جماعة الإخوان وانضم إلى تنظيم (حدتو) الشيوعى أو ما يطلق عليها «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى».

كما كان عبدالناصر على اتصال بهذا التنظيم الشيوعى، وذلك عن طريق القاضى أحمد فؤاد الذى ظل على اتصال بتنظيم الضباط الأحرار من خلال جمال عبدالناصر حتى قيام الثورة.

ولقد كانت وجهة نظر عبدالناصر فى اتصالاته بهذه التنظيمات أن يلم بأسلوب عملها ويقف على أسرارها، بدرجة أنه كان يرتبط بجماعة الحرس الحديدى التى شكلها الملك فاروق لأغراض سياسية، منها القضاء على خصومه.

روى لى عبدالناصر هذة القصة.. قال: جاءه الضابط مصطفى كمال صدقى وحدثه فى الانضمام إلى جماعة الحرس الحديدى.. وفعلا حدد له عبدالناصر موعدا للانتظار عند تقاطع شارع مصر والسودان بشارع رمسيس.. وكان من المفترض أن تنتظره عربة من السراى تقله إلى مكان الاجتماع.

وتوجه عبدالناصر فى الموعد المحدد إلى مكان اللقاء ووجد العربة فى انتظاره، ولكن هاتفا مفاجئا جعله يقود سيارته الصغيرة بأقصى سرعة ممكنة.. وهكذا أفلت من الفخ كما يقول.. وقد سألته عن الدافع الذى جعله يغير فكره.. أجاب بأن غرضه كان الإلمام بدخائل هذه الجماعة، ولكنه خشى أن يتورط فى أعمال تتنافى مع ضميره ومبادئه.

على أنه يجدر بى أن أنوه عن تشكيل هذا الحرس الحديدى وكيف تم انتقاء ضباطه.

كان قد تشكل تنظيم سرى فى الجيش من الضباط أطلق على نفسه اسم «الضباط الوطنيين»، وكان زعيم هذا التنظيم البكباشى أ. ح/ رشاد مهنا (الوصى على العرش بعد قيام الثورة)... وكان رشاد مهنا من الضباط المشهود لهم بالكفاءة والسمعة الطيبة والوطنية.

كان هدف هذا التنظيم توعية ضباط الجيش لما كان يجرى من فساد فى البلاد والقيام بعمليات اغتيال لبذور الفساد.. وفعلا قامت هذه الجماعة بإصدار منشورات سرية نددت فى بعضها بفساد قيادة الجيش تحت رئاسة إبراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش فى ذاك الوقت، بل وصل الحد إلى قرار باغتياله.

ولكن لـم يكتب لهذا الـتنظيم الاستـمرار، إذ سرعان ما انكـشف للسلطـة ـ بعد أن وشى بهم أحد الصولات ـ وتم القبض على أفراد التنظيم تمهيدا لمحاكمتهم.

ولكن السراى لـم تقدم أفراد التنظيم لـلمحاكمة، وصدرت الأوامر بـالإفراج عنهم، وإعادتهم إلى الجـيش، ويبدو أن ذلك يرجع إلى عـدم رغبة السراى فى إثارة البـلبلة بين ضباط الجيش، ومحاولة احتواء هذه المجموعة لخدمة الملك.

ولذا لم يـكن غريبا أن ينـحى إبراهيم عـطا الله «الذى قـررت الجماعة اغتيـاله» من مركز رئيس أركان حرب الجيش ويعين بدلاً منه عـثمان المهدى الذى قضى أغلب خدمته فى ياوران الملك فاروق... ثم يجئ محمد حيدر من خارج الجيش ـ وهو ضابط سجون ـ ليعينه الملك فى منصب وزير الحربية، بأمل أن يسيطر له على الجيش.

ولكن هـذا التعيين لـم يكن موفـقا، إذ لقى استـياءً عاما بين ضـباط الجيش وبـخاصة الضباط من الرتب الـوسطى والصغيرة... وكان ذلك محل نقد وجـدال بينهم.. وحاولت السراى احتـواء تنظيم الضبـاط الوطنيين، ففـكرت فى إنشاء حرس سرى خـاص يحمى الملك، ويقوم باغـتيال خصومه من تنظيـم الضباط الوطنيين. وفعـلاً تم إنشاء هذا الحرس وعرف باسـم الحرس الحديدى استقـطب بعضا من ضـباط تنظيـم الضباط الوطـنيين عن طريق الـدكتور يوسف رشـاد الطبيب بـالخدمات الطـبية والذى انتـدب للسراى ليـعمل طبيبا خاصا للملك وياورا له.

ولقد قام هـذا التنظيم بـعدة عمليات إرهـابية منها إطـلاق الرصاص على مصـطفى النحاس فى ٥ أبـريل عام ١٩٤٨ فى محاولة فاشلـة لاغتياله، كذا محاولة نـسف منزله بسيارة محملة بالديناميت فى الخامس والعشرين من أبريل.

ومع أن هذا التنظيم لم يكن له أى انتمـاء رسمى للسراى أو الجيش، فقد كان محمد حيدر وزير الـدفاع يعلم به ويـباركه ويشد من أزره.. وكـان من أفراده البارزين الـضباط مصطفى كمال صدقى وعبدالرءوف نور الدين، وحسن فهمى عبدالمجيد، وسيد جاد.

وأعود للكلام عن مجـلس الثورة ، كان عبدالمنعم عبدالـرءوف شديد الولاء لجماعة الإخوان المسلمين، وكان يسعى إلى احتـواء حركة الضباط الأحرار داخل جماعة الإخوان، وقد استـمر ولاؤه لهذه الجمـاعة حتى بـعد قيام الثـورة.. وقد تمـت محاكـمته فى قـضية

الإخوان عام ١٩٥٤ وحكم عليه بالإعدام، ولكنه استطاع أن يهرب إلى الخارج، أو بصورة أدق ساعده عبدالناصر على الفرار.

وكان يوسف صديق الذى ضم إلى مجلس قيادة الثورة بعد قيامها، ينتمى أيضا إلى الشيوعيين. وقد اشتم عبدالناصر رائحة خطر ازدواج الولاء داخل التنظيم حتى أثناء فترة الإعداد للثورة، ولذا أصر على استقلال التنظيم.. ومع ذلك كانت المناقشات الدورية التى كانت تجرى فى خلايا الضباط الأحرار تبدو منها بوضوح هذه الاتجاهات السياسية المتباينة.

على أن ما يدعو إلى الأسف وخيبة الأمل، أن كثيرا من أحداث الثورة التى تعرض لها بعض الكتاب فى ما أسميها «هوجة العملاء» ـ ظهرت مشوهة مبتورة إن لم تكن مزيفة متحيزة.. وبالطبع كان الهدف من هذه الحملة التشهير بثورة ٢٣ يوليو والتنديد بمكاسبها.. وادعى الكثيرون البطولة، ووصل الأمر أن البعض أسندوا إلى أنفسهم الزعامة والبطولة.. لقد شوهت الحقائق، والفارق بين الحقائق والأكاذيب خيط رفيع.. هو التلفيق... وقد نجح التلفيق إلى حدٍّ ما فى غسل أمخاخ كثير من الناس وإن كان إلى حين.

فمثلا وقف المحامى شوكت التونى عام ١٩٧٦ فى قضية الصحفى مصطفى أمين التى زعم فيها أنه عذب، فكال السباب والشتائم إلى ثورة ٢٣يوليو وإلى رجالها وعلى رأسهم عبدالناصر.... ووصل به الأمر أن قام فى محكمة الدرجة الأولى بسب عبدالناصر بأقذع السباب، ولم يمنعه القاضى مع أن ذلك يخرج عن آداب المرافعة.

ولم يكن غريبا بالطبع أن يصدر هذا من شوكت التونى الذى يحمل فى قلبه حقدا أسود للثورة وللطبقة الكادحة.. فضلا عن براجماتيته السياسية.. وهل يمكن للتاريخ أن ينسى موقفه فى سبتمبر عام ١٩٥٢ حينما رأى رئيس حزبه إبراهيم عبدالهادى فى موقف المغضوب عليه من الثورة، فأجهز عليه بالتعاون مع سامح موسى وأصدرا بيانا فى السادس من سبتمبر عام ١٩٥٢ أعلنا فيه: أنه نظراً لتراجع إبراهيم عبدالهادى وحامد جودة عن سابق موقفهما من التنحى، ولما كان الاستمرار فى مثل هذه الحركات من شأنه أن يفتت الوحدة، ويثير الفتن، فقد رأينا حسم الموقف، واعتبار كل من إبراهيم عبدالهادى ومحمد حامد جودة مفصولين من الحزب السعدى.. وظن صاحبا البيان أنهما سيرضيان الثورة، وأنهما سيرثان رئاسة الحزب، ولكن الرياح تأتى بمالا تشتهى السفن، فقد كانت

وحدة الحزب قد تفتت فعلا، وكانت الأيام تحمل معهـا تصفية الأحزاب السياسية القديمة كلها.

يجئ شوكت التونى، ويـشترك فى التزييف حقدا على عبدالـناصر، ويقول إن يوسـف صديق هو الـذى صنع ثورة ٢٣يوليو، ويـستشهد بالكـتب الصفراء التى خـرجت لخدمة عملاء المخابرات المركزية الأمريكية.

هذا ما حـدانى إلى تصحيـح هذه الواقعة، وقد أكـون قد شططت عن المـوضوع، إنما توضيح الحقائق قد يغفر لى الشطط.

كان يوسـف صديـق من تنظيم الضباط الأحـرار، وكان عضوا معى فى خلـية العريش التى نوهت عـنها سلفا.. وقيل أنـه عين فى مجلس قيـادة الثورة مكافأة له علـى استيلائه على مبنـى رئاسة الجيش فى كوبرى القـبة، وهذا غير صحيـح؛ فـقد سبق أن ذكرت دور يوسف صديـق ليلة ثورة ٢٣ يولـيو، وهو دور قام بمثله كـثير من الضبـاط الأحرار.. لقد كان سبب تعيـينه يرجع إلى أقدميته بيـن الضباط الأحرار، فقد كان برتبة الـقائمقام وإلى التوزيع النسبى لأعضاء مجلس الثورة بين الأسلحة المختلفة.

والواقع أن يوسف منـصور صديق كان رجلا وطنيا.. ومع أنه كان مـاركسيا واضحا، فقد كان يميل إلى تسليم السلطة للوفـد حزب الأغلبية.. وكان جريئا فى آرائه، متحمساً لأفكاره، شجاعا فى مـواجهة المواقف.. كان يوسـف صديق واضحا مـع نفسه ومع زملائه فلم يخف ماركسيته، ولم يحاول أن يسلك أسلوب المناورات، ولذا كان من أوائل الذين صفوا من أعضاء المجلس.

على أن ثمـة عاملاً حيويا لايمـكن أن أغفله فى هـذا المقام، وهو العلاقة الـتى كانت تربط جـمال عبدالـناصر وعبدالحـكيم عامـر منذ أمد بـعيد.. كانت عـلاقتهمـا مضرب الأمثال، وثيقة متيـنة... وكان اعتماد عبدالناصر وثقته فـى صديق عمره لا حد لها، وإن كانت قد اهتزت وتصدعت فيما بعد.. وكان تعـيين عبدالحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة فى يونيو عام ١٩٥٣ وترقيته من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء ترجع أساسا إلى ثقة عبدالناصـر فيه التى لا حد لها، وكـان أكفأ ضباط القيادة حيـنئذ وأنسبهم لتـولى منصب القائد العام للقوات المسلحة.

ولقد امتدت صداقتهما إلى أسرتيهما، فأطـلق عبدالحكيم على ابنه الأكبر اسم جمال

وسمى عبدالناصر أصغر أبنائه عبدالحكيم..كان كل منهما فى كل مناسبة يشيد بالآخر.. وكان أبناء عبدالناصر إذا احتاجوا إلى شىء طلبوه من عبدالحكيم عامر..كانت العلاقة بين الاثنين علاقة وطيدة استمرت وتوجت بالمصاهرة فتزوج الطيار حسين عبدالناصر شقيق جمال عبدالناصر بآمال ابنة عبدالحكيم الكبرى.. وكان عبد الحكيم لايخفى حبه لعبدالناصر أمام أى إنسان.. كان يقول عن إيمان: «إن عبدالناصرفلتة من فلتات العصر لن تتكرر.. ولو استمرت نساء مصر تحمل وتنجب لنصف قرن من الزمان فلن يأت مثل جمال عبدالناصر».

وبالطبع لم يكن عبدالحكيم منافقاً ولا مداهناً، بل على العكس كان يتعامل مع عبدالناصر معاملة الند للند، وقد أدّى هذا إلى مشكلات كثيرة استغلها بعض المحيطين بعبد الناصر لتقويض هذه الصداقة.

وكان عبدالحكيم عامر محبوبا من ضباط الجيش حتى منذ قبل الثورة، ويرجع إليه الفضل فى تجنيد أكبر عدد من الضباط الأحرار.. كان شعلة متوقدة من النشاط والحركة، ومع أنه لم ينتم إلى أحزاب سياسية، فقد كان وعيه السياسى ناضحا من قراءاته ومن قربه لعبد الناصر.. كان عبدالحكيم عامر حتى بدء الخلافات بينه وبين عبدالناصر ـ والتى سأتحدث عنها فى حينها ـ أقرب الناس إلى قلب عبدالناصر وأكثر الناس معرفة بأدق أسراره.

ولقد انضم إلى مجلس قيادة الثورة ـ كما ذكرت سلفا ـ بعض الضباط الأحرار وكان عامل الأقدمية العسكرية هو العامل المؤثر، فمثلا ضم البكباشى حسين الشافعى إلى مجلس قيادة الثورة على أساس عامل أقدميته فى الجيش، فقد كان انضمامه إلى التنظيم أحدث من كثير من ضباط المدرعات، وكان من المفروض أن ينضم إلى المجلس بدلا منه الصاغ ثروت عكاشة.. ولكن خشية الانقسام طلب عبدالناصر من ثروت عكاشة أن يترك مكانه لحسين الشافعى، فوافق ثروت، وقال لعبدالناصر: إنه لايهتم بهذه الأمور.

أما القائمقام عبدالمنعم أمين فقد رشحه بعض ضباط المدفعية على أساس أن رتبته كبيرة، ولكنه مع ذلك كان محل سخط كثير من الضباط الأحرار.. وكان الكثير منهم يرى أنه أحق منه بعضوية المجلس.

كان عبدالمنعم أمين يمثل الرأسمالية داخل المجلس، وكان يدين بالولاء للولايات المتحدة، ويرى أن أفضل السبل لنجاح الثورة هو تعاونها المطلق مع واشنطن، وكيف لا

يتخذ عبدالمنعم أمين هذا السبيل وظروفه الاجتماعية تحتم عليه ذلك، فهو بورجوازى كبير يمتلك هو وزوجته السيدة محاسن سعودى عزبة فى المرج، أغلبها حدائق وبها فيللا أنيقة، كانت تجمع عبدالناصر وبعض أعضاء مجلس الثورة فى سهرة أسبوعية كل ليلة جمعة، وكانت حرمه سيدة أعمال من الطراز الأول، وعلى علاقة بالسفارة الأمريكية.. وكان بيتها تحفة نادرة، وأذكر فى أوائل الثورة أن قامت السيدة محاسن بدعوة أغلب أعضاء مجلس الثورة إلى دارها، حيث التقوا بكافرى السفير الأمريكى، وكانت بحكم اتصالها بالسفارة الأمريكية وموقع زوجها فى الثورة، تستطيع أن تيسر أعمالها عن طريق اتصالها بالوزراء المصريين فى الداخل، أو ممثلى الشركات الأجنبية فى مصر.

كان الضباط الأحرار يعرفون هذه الأمور، وقد أثار بعضهم هذا الأمر فى الاجتماع الأسبوعى الذى كان يعقده عبدالناصر لضباط الصف الثانى للثورة والذين كانوا يمثلون أسلحتهم المختلفة.

وكان عبدالمنعم أمين لايخفى وجهة نظره بضرورة قيام نفوذ لأصحاب رؤوس الأموال المصريين، وتشجيع رأس المال الأجنبى على دخول البلاد.. ولقد ظهر اتجاهه هذا فى محاكمات كفر الدوار، فقد كان عبدالمنعم أمين رئيس المحكمة التى حكمت بالإعدام على مصطفى خميس ومحمد البقرى.

وأثار ضباط الصف الثانى للثورة هذه المسألة فى اجتماعهم الأسبوعى، وذكروا لعبدالناصر أن عبدالمنعم أمين يحمى المصالح الرأسمالية، وأن الحكم الذى أصدره حكم جائر، لأن العمال لم يقوموا إلا بالإضراب، أما التخريب فكان من صنع الرأسمالية التى كانت تخشى على نفسها، فأرادت أن تظهر العمال على أنهم معارضون للثورة.

ووصل الأمر أن اتهم الصاغ عبدالحليم عبدالعال من الضباط الأحرار عبدالمنعم أمين فى اجتماعنا الأسبوعى بأنه تقاضى رشوة من الرجعية للحيلولة دون تنفيذ مشروع قانون التحكيم فى منازعات العمال الذى كان على وشك الصدور بدلا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الذى يمنح صاحب العمل حق الفصل التعسفى، ويحرم العمال من حق الإضراب.. فما كان من عبدالناصر إلا أن جمع ضباط الصف الثانى للثورة فى مبنى القيادة بكوبرى القبة، كما استدعى عبدالمنعم أمين.. ولما بدأ الاجتماع وجه عبدالناصر الحديث إلى عبدالحليم عبدالعال وقال له: قل ما لديك من معلومات عن عبدالمنعم أمين.. وتحدث عبدالحليم عبدالعال فى مواجهة عبدالمنعم أمين وقال إن حافظ عفيفى

وراء هذا التخريب، وأنه سمع أن عبدالمنعم قد قبل الرشوة من الرأسماليين لوقف مشروع التحكيم سالف الذكر.. وبالطبع لم يكن من المستطاع إثبات مثل هذه التهمة.. وكل ما استطاع أن يفعله عبدالناصر هو إقرار قانون جديد، هو القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال الذى قرر مبدأ منع الفصل التعسفى بسبب النشاط النقابى.. ومهما كان الأمر، فقد كان عبدالمنعم أمين يمثل تيار الرأسمالية المتطرفة وانتهى الأمر بفصله من المجلس.

وكان أنور السادات من الذين عملوا فى الحقل السياسى منذ وقت مبكر، فكان على اتصال بعزيز المصرى، كما كان متصلا بجماعة الإخوان المسلمين، فضلا عن اتصاله بالحرس الحديدى عن طريق الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص.

وقد انتهى نشاطة السياسى فى الجيش بفصله من الجيش عام ١٩٤٢، واستمر يعمل فى الحقل المدنى، وقضى جزءاً من هذه الفترة هاربا من السلطة.. ثم عاد إلى الجيش عام ١٩٥١ وضمه عبدالناصر إلى تنظيم الضباط الأحرار.

وإذا تحدثت عن الأخوين جمال وصلاح سالم، فلم يكن لهما ارتباط حزبى، وإن كانا يمثلان التيار الوطنى الدكتاتورى كما سيظهر من مسلكهما بعد قيام الثورة.

على أن جمال سالم لم ينضم إلى الضباط الأحرار إلاقبل نهاية عام ١٩٥١.. كان قد أمضى فى لندن ثلاث سنوات للعلاج وإجراء بعض العمليات الجراحية إثر حادث سقوطه بطائرة حربية كان يقودها.. وقد أثر هذا الحادث على عموده الفقرى.. ويقال إن الآثار التى تركها الحادث فى جسده كان لها أثر كبير على حالته العصبية وجموحه فى بعض الأحيان.

وبعد انضمام جمال سالم إلى الضباط الأحرار نقل إلى العريش، وانضم إلى خلية العريش..وكان الرجل صريحا، فلم يكن يتحدث كثيرا، وكان يستمع أكثر مما يتحدث.. وفى إحدى المرات حينما كنا نناقش بعض مسائل التنظيم صرح بقوله: لقد كنت بعيدا عن الأحداث فترة طويلة.. أريد أن أعرف أولا ما يدور.

وأخيرا أتحدث عن اللواء محمد نجيب الذى جاءت به الثورة ليلعب دوره كرئيس لمجلس القيادة وكرئيس للجمهورية فترة قصيرة من عمر الثورة.. لم يكن محمد نجيب ينتمى إلى أيديولوجية معينة، ولم يرتبط بأى حزب سياسى من قبل.

كانت سمعته كضابط كبير كفء طيبة، وكان يتمتع بشعبية مناسبة وسط ضباط الجيش وبخاصة ضباط المشاة، وقاتل فى حرب فلسطين وجرح، وأكسبته انتخابات نادى الضباط التى أجريت قبل الثورة شهرة انتشرت فى جميع أنحاء الجيش، ولم يكن مطلوبا من محمد نجيب إلا أن يكون واجهة طيبة للثورة.. وكان جميع ضباط الثورة يعلمون تماما مهمته، ومع ذلك فقد اكتسب اللواء نجيب شعبية ساحقة فى وقت قصير بعد قيام الثورة، مما جعلته يعد نفسه زعيم الثورة الفعلى، ومن هنا بدأت الخلافات بين محمد نجيب وباقى أعضاء مجلس الثورة، وأخذت الأمور تتطور حتى انتهت بعزل نجيب كما سيأتى فيما بعد.

هكذا نجد مجلس قيادة الثورة وقد تم تشكيله بعد قيام الثورة يضم تيارات واتجاهات فكرية مختلفة، كان لها تأثير واضح على مجريات الأمور.

هذه صورة مبسطة عن اتجاهات أعضاء مجلس قيادة الثورة، وهى تحمل بين ثناياها كل عوامل الانقسام والتفتت، فلا يمكن لجماعة تمارس الحكم أن تكون متنافرة الفكر بهذا الشكل، وبخاصة فى ثورة جاءت لتغير القديم وتأتى بالجديد الذى يحمل الأمل، ومع أن أغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة كان لهم فكرهم المستقل، فقد تخلوا عنه تدريجيا، وأخذ مجلس قيادة الثورة يفقد قوته حتى تم إلغاؤه، ومن ثم بدأت عملية التصفية لأعضائه التى استغرقت سنين طويلة.

على أن ثمة نقطة أريد أن أوضحها، وهى أن فكر عبدالناصر قد تطور خلال سنوات الثورة، فأخذ يتحول من الفكر الليبرالى إلى الفكر الاشتراكى ثم أصبح الفكر الماركسى هو المتغلب على تفكيره فى السنين الأخيرة من حياته على نحو ما سأبين فى حينه.

هيئة التحرير أول تنظيم سياسى

بعد أن عدلت الثورة عن فكرة تسليم السلطة، وبعد أن قررت حل الأحزاب السياسية القديمة والسير قدما بالثورة، أصبح من الضرورة إنشاء واجهة سياسية فى صورة تنظيم يسد الفراغ الذى سيعقب حل الأحزاب.

ومن ثم برزت فكرة إنشاء تنظيم أطلق عليه هيئة التحرير فى أواخر عام ١٩٥٢، فى

ذاك الوقت كان الصراع بين اللواء نجيب وأغلب أعضاء مجلس الثورة قد بدأ يشم رائحته خلف الكواليس.. وكان لابد لهذا الصراع أن ينتهى إلى تصفيه قوة لأخرى، فلا يمكن لأى نظام سياسى أن يستمر فى الحكم ، والصراع على السلطة يتحكم فى رجاله.

وكان مجلس الثورة قد اعتاد أن يجتمع مرة كل أسبوع فى مبنى قيادة مجلس الثورة بالجزيرة، وخصص يوم الأحد من كل أسبوع لعقد هذا الاجتماع.. وفى داخل هذا الاجتماع ظهر أيضا الصراع على السلطة.

وكان لابد لعبد الناصر أن يحتوى شعبية نجيب التى اكتسبها من اتصالاته المستمرة بالجماهير.

أذكر أنه كان هناك حفل تخريج دفعة من الحرس الوطنى بجامعة القاهرة فى الثلاثين من ديسمبر عام ١٩٥٢.. وحضر هذا الحفل بطلا الصراع على السلطة نجيب وعبدالناصر.. وقد بدا فى هذا الحفل أن شيئا ما يعكر العلاقة بين الرجلين.. وكان عبدالناصر حينئذ يسيطر على الصحافة عن طريق اتصالاته الشخصية برؤساء تحرير الصحف أو عن طريق صلاح سالم وزير الإرشاد القومى الذى كان منضماً إلى جانب عبدالناصر فى صراعه مع نجيب.. ومن ثم بدأت الصحف المصرية، بناء على توجيه عبدالناصر، تحاول أن تتجاهل تحركات نجيب ونشاطه، وفى بعض الأحيان لم تخل الصحف من هجوم خفى على محمد نجيب بعد أن كانت الصحف تغطى نشاط نجيب فى الستة شهور السابقة بصورة ساعدت على نمو شعبيته.

ولنلق نظرة بسيطة على تشكيل هيئة التحرير وتنظيمها الداخلى لنجد أن نجيب قد أبعد عنها.

فبموجب لائحتها الداخلية، قسم أعضاء الهيئة إلى ثلاث مراتب: منضمين وعاملين ومنتسبين، وأنشئت منظمة تحتوى الشباب أطلق عليها منظمة الشباب يمكن أن ينضم إليها الفتيان الذين لم تتعد أعمارهم ثمانية عشر عاما.

وتم انتخاب جمال عبدالناصر سكرتيرا عاما لهيئة التحرير، وعين حسن إبراهيم مراقبا عاما، وحسين الشافعى مراقبا للمناطق، وإبراهيم الطحاوى سكرتيراً عاما مساعداً، وأحمد طعيمة مديرا للنقابات، ووحيد رمضان لمنظمات الشباب.

والواقع أن هيئة التحرير أنشئت لتغطية مرحلة معينة من مراحل ثورة ٢٣ يوليو.. فلو

ألقينا نظرة عاجلة على برنامج الهيئة وأهدافها، للاحظنا من أول وهلة، مدى القصور السياسى الذى اتسمت به، فلم يصل هذا البرنامج حتى إلى أكثر برامج الأحزاب السياسية تواضعا.

ولايرجع ذلك إلى قصور فى إدراك عبدالناصر، إنما كان يرجع إلى رغبته فى التدرج فى العمل السياسى، ومن المعروف عن عبدالناصر أنه كان مقتنعاً بسياسة «استنفاذ الغرض».

أذكر حينما ألغيت هيئة التحرير، وحل محلها الاتحاد القومى، كنت أستقل العربة بجانب عبدالناصر ومعنا عباس رضوان وكان فى طريقه إلى القناطر لقضاء بعض أيام فى استراحته بها.. وفى الطريق كنا نناقش هيئة التحرير، وحينما عرضت عليه بعض نواحى القصور بها علق على ذلك بقوله: «لقد أدت هيئة التحرير أغراضها.. لقد استنفذ الغرض من إنشائها، واستنفذ كثير من العاملين بها الغرض من دورهم.. وأعتقد أن هيئة التحرير قد أدت مهمتها التاريخية».

وكانت محافظة الدقهلية صاحبة السبق فى إنشاء أول فرع من فروع هيئة التحرير فى عاصمتها المنصورة.. لقد افتتح هذا الفرع فى أول يناير عام ١٩٥٣، وتلى ذلك إنشاء فروع عديدة فى مديرية الدقهلية وباقى المديريات.

وفى اليوم السابق لقرار حل الأحزاب السياسية، أى فى يوم الخامس عشر من يناير ١٩٥٣، أعلنت هيئة التحرير أول بيان لها عن ميثاقها وأهدافها وبرنامجها فى السياسة الداخلية.

وأعلن عبدالناصر فى الثالث والعشرين من يناير ١٩٥٣ ميلاد هيئة التحرير فى حفل أقيم بمناسبة مرور ستة أشهر على قيام الثورة.

كان الغرض من إنشاء هيئة التحرير واضحا فى البرنامج الذى أعلنته: التحرير من جميع أنواع الاستعمار، وإجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل، وتمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى، ودعم الصلات مع الشعوب العربية للوصول إلى تحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين، وتقرير ميثاق جامعة الدول العربية.. أما فى المجال الداخلى فقد تضمن البرنامج: توجيه النظام الاقتصادى إلى مافيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج، واستغلال موارد البلاد الطبيعية، وتشييد

الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها، وكفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية، وتأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

ومن الواضح أن هذا البرنامج المتواضع كان يعبر عن منهاج الثورة فى ذاك الوقت، والذى لم يتجاوز تحقيق المبادئ الستة الشهيرة إلا بقليل.

وكان لابد للدعوة إلى هذا التنظيم السياسى، فبدأت زيارات عبدالناصر إلى الأقاليم للاتصال بالجماهير.. وفى رحلة إلى مديريتى الشرقية والدقهلية طلب منى عبدالناصر أن أصحبه، وبخاصة أنه كان قد قرر زيارة قريتى «سنتماى».. وكانت هذه المرة الثانية التى زارها عبدالناصر.. كانت الزيارة الأولى فى صحبة محمد نجيب حينما كانت الثورة تضعه فى واجهتها رمزا للثورة.

وفى بلدة ديرب نجم وهى المحطة السابقة لتحرك موكب الثورة إلى قريتى، طلب منى عبدالناصر أن أسبقه لأطمئن على الاستقبال.

وحضر عبدالناصر إلى قريتى، وكان تلاميذ المدارس الابتدائية قد اصطفوا لاستقباله أمام قاعة الاجتماعات التى أعدت لاستقباله.. أما جموع الأهالى والفلاحين فقد وقفوا زرافات ووحدانا من مدخل القرية حتى وسطها حيث مكان الاجتماع.

وما أن وصل ركب عبدالناصر إلى مشارف القرية حتى دقت الطبول والمزامير تحية له.. وهجمت الجموع الغفيرة على عربة عبدالناصر تهتف محيية بطل الثورة.

وكان علىَّ أن أرحب بعبدالناصر وزملائى بكلمة، فألقيت كلمة قصيرة رحبت فيها بجمال عبدالناصر قائد الثورة وبزملائى من الضباط الأحرار.

ووقف عبدالناصر أمام الميكروفون ليتحدث فشكرنى ووجه كلمة إلى أهل سنتماى، ولم ينس أن يجاملنى فى هذه المناسبة فقال: «إننى سعيد بأن أزور قرية أخى صلاح نصر.. فصلاح نصر أحد العمد الرئيسية فى ثورة ٢٣ يوليو».

كان الغرض من إنشاء هيئة التحرير بناء تنظيم يعمل على تعبئة الشعب لتحقيق أهداف الوطن.. وهكذا حاولت هيئة التحرير ضم من يعمل على تحقيق هذا الغرض. وبالفعل انضمت إليها أعداد من الشخصيات السياسية المعروفة ومن الأحزاب المختلفة

ومن أساتذة الجامعات المصرية الثلاث، كما بادرت بالاتصال بنقابات العمال وهيئاتها لتوحيد صفوف العمال فى كتلة واحدة.

وفى بادئ الأمر كان انضمام الناس إلى الهيئة يتم بحماس وبأعداد كبيرة، فالهيئة جديدة وتمثل واجهة الثورة، ولذا كان أغلب من انضم إليها إما جذبه الحماس الوطنى، وإما جرفته الانتهازية السياسية.

وفى خلال عام ١٩٥٣، كان نشاط هيئة التحرير قد اتسع ، وبلغ عدد فروعها مايقرب من ألف ومائتى فرع فى أنحاء البلاد.

وينعت البعض هيئة التحرير بالقصور السياسى، ولكن الواقع أنها لم تكن تستطيع أن تتجاوز حدود الغرض الذى أنشئت من أجله، فالثورة كانت لاتزال تمر بمرحلة ميلادها، ولم يكن للثورة عند قيامها ـ كما أشرت من قبل ـ أيديولوجية واضحة، وكان التجريب والخبرة سابقين على النظرية.

والغريب أن حزب الوفد حينما قام بنشر برنامجه بعد قيام الثورة ، وصف نفسه بأنه هيئة سياسية ديموقراطية اشتراكية، تعمل على إقامة نظام اشتراكى اجتماعى، كما أشار الوفد فى برنامجه إلى التضامن مع دول أفريقيا وآسيا.

ومن ثم يتبين أن عبدالناصر لم يهدف فى هذه المرحلة إلى إقامة حزب سياسى بقدر ماكان يهدف إلى توحيد صفوف الشعب.. كما أن الثورة لم تكن قد بلغت مرحلة النضوج السياسى ، فلم يشر البرنامج مثلا إلى المسائل السياسية الداخلية والخارجية التى تدرجت مع تطور الثورة..فمثلا لم يذكر البرنامج مسألة الحياد الإيجابى ، ولا المسألة الفلسطينية ، ولا حتى عن الثورة الديموقراطية التى كان يمثلها الإصلاح الزراعى الذى بادرت الثورة بتنفيذه فور قيام الثورة.

الثورة الزراعية

وكان أول مشروع للإصلاح الزراعى الذى خرج إلى السطح بعد قيام الثورة مباشرة، والذى استندت إليه الثورة فى محاربة خصومها، وليد الظروف والأحداث ، وليس من ابتكار أحد من رجال الثورة.

كان المبدأ السادس من مبادئ الثورة إقامة حياة ديموقراطية سليمة يتطلب تغييرا فى برامج الأحزاب القائمة، فطلبنا من هذه الأحزاب أن تصدر برامجها الجديدة ليكون الشعب على بينة منها، وبالطبع كان لابد أن تكون المسألة الزراعية ضمن برامج هذه الأحزاب.

وقد تغيرت الظروف بعد ذلك بما حدا بالثورة أن تغير مسارها وتمارس الحكم، فقد قامت الأحزاب القديمة بعمل برامج جديدة لها، نشرت فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢، أى بعد مضى خمسة أيام من قيام الثورة.

وتبين لنا من هذه البرامج أن معالجة الأحزاب للمسألة الزراعية ترتكز فى اتجاهين رئيسيين: اتجاه برفع الضرائب التصاعدية على جميع الدخول، وتبنى هذا الاتجاه الأحزاب القديمة التى مارست الحكم من قبل مثل الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطنى القديم، واتجاه آخر بتحديد الملكية الزراعية وتبنى هذا الاتجاه الأحزاب التى لم تمارس الحكم مثل الإخوان المسلمين والحزب الوطنى الجديد الذى ألفه فتحى رضوان، والحزب الاشتراكى لإبراهيم شكرى، وحزب الفلاح لأحمد قطب.

وكانت تسود مجلس الثورة فكرة الأخذ بالاتجاه الأول لعدة أسباب.. منها: عدم الرغبة فى الحلول الجذرية والميل للسير بخطى معتدلة نحو الإصلاح الاجتماعى، كما أن البلاد كانت تمرفى تطور يحتاج إلى تشجيع الحافز الشخصى فى ميدان الاقتصاد، فضلا عن أن مصادر الثروة فى مصر لم تستغل بعد استغلالاً سليماً، ورأى البعض أن تحديد الملكية الزراعية سوف يزيد من الصراع الطبقى بين الفلاحين ـ الملاك الجدد ـ وبين الملاك القدامى أصحاب الأراضى التى ستوزع على الفلاحين.

ومن المؤكد أنه لم يكن فى نية الثورة عند قيامها تصفية طبقة الملاك الزراعيين تصفية اقتصادية، بل كان الهدف هوالقضاء على نفوذها السياسى.. ولذا كان البحث يدور حول إقامة نوع من العدالة الاجتماعية ترفع عن كاهل الفلاح ماقاساه من الملاك الكبار فى أزمنة طويلة.

وهكذا جاء مشروع الإصلاح الزراعى الأول وليد الظروف، ففى يوم ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢، نشرت جريدة الزمان القاهرية مقالا للدكتور راشد البراوى تحت عنوان «تحديد الملكية الزراعية أم رفع ضريبة تصاعدية»، تبنى فيه فكرة الدفاع عن تحديد الملكية الزراعية.

وقد ندد الدكتور البراوى فى هذا المقال بالإقطاعيين، وبين الفوائد التى ستعود على البلاد من تحديد الملكية الزراعية، فقال إن أثمان الأراضى سوف تهبط، وبالتالى تهبط الإيجارات، فتتجه الأموال إلى الاستثمار الصناعى حيث تنمو وتزدهر... كما بين أن هذا المشروع سوف يخلق طبقة من صغار الملاك، تقرب البون الشاسع بين طبقة كبار الملاك وبين الفلاحين المعدمين.

وقد شد هذا المقال انتباه عبدالناصر، فاستدعى الدكتور البراوى إلى اجتماع مجلس الثورة.. وفى الاجتماع عرض البراوى فكرته على أعضاء المجلس، وهى أن تحدد ملكية الأراضى الزراعية بما لايزيد على مائتى فدان.. وتحمس عبدالناصر للفكرة وطلب من الدكتور البراوى أن يضع مشروعا لقانون إصلاح زراعى.

وقد عكف الدكتور راشد البراوى لوضع المشروع، فانتهى منه فى اليوم ذاته وعرضه فورًا على عبدالناصر، ثم عقد مجلس الثورة اجتماعا لمناقشة المشروع، فلاقى بين معارضة وتأييد.. كان عبدالناصر على رأس المجموعة المؤيدة بينما أخذ نجيب الجانب المعارض.

ولاينكر نجيب موقف المعارضة للمشروع، ففى مذكراته التى نشرها بعنوان «كلمتى للتاريخ»، وضح نجيب موقفه صراحة بقوله:

«لقد عارضت المشروع المقدم فى مجلس الثورة، وقد شرحت وجهة نظرى وكانت تتلخص فى أنى لا أريد الطفرة، وأن رأيى أن تتم إعادة توزيع الأرض تدريجيا بفرض ضرائب تصاعدية، بأن تزيد الضرائب زيادة كبيرة على الأراضى التى تزيد مساحتها على مائتى فدان، مما سيجعل أصحابها يسارعون فى التخلص منها ببيعها.. والمشروع كما قدم يستلزم إنشاء وزارة للإصلاح الزراعى وأجهزة إدارية كثيرة مما سيكلف الدولة أموالاً كثيرة.. مع أن الضرائب التصاعدية ستزيد دخل الخزانة العامة، بينما سيثقل كاهل الفلاح بيروقراطية الموظفين الجدد.. وكان رأيى عدم إثارة العداوة بين أصحاب الأراضى القدامى والفلاحين المالكين الجدد للأراضى، مما سيثير حدة الصراع الطبقى، وهو ما كنت أعمل جاهدا على تجنيب بلادنا ويلاته، كما أن تفتيت الملكية بهذه الطريقة المتسرعة سيجعل الإنتاج ينخفض».

ولقد أحيل المشروع إلى مجلس الوزراء لمناقشته وكلف جمال عبدالناصر الدكتور البراوى بحضور جلسة مجلس الوزراء، فاصطحبه جمال سالم إلى مجلس الوزراء،

حيث قابل على ماهر فى مكتبه، ثم حضر جلسة مجلس الوزراء.. وبالطبع واجه المشروع معارضة فى المجلس، فلم تكن الحكومة مهيأة لتنفيذ مثل هذا المشروع الذى استغله كبار الملاك للهجوم على الثورة.

ولن أحاول بالطبع أن أقوم بتحليل علمى شامل لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذى نشر مشروعه فى الصحف يوم ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٢، فهذا ليس من أهداف هذه الأوراق، كما أن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة كبيرة قد تجذبنى خارج المخطط الذى رسمته لنفسى.. إن مايعنينى بالدرجة الأولى أن أوضح الدوافع والظروف التى جاءت بهذا المشروع، كما أبين البيئة التى برز فيها، وموقف القوى السياسية المختلفة من هذا القانون.

لقد أكدت من قبل أنه لم يكن فى ذهن الثورة فى بادئ الأمر تصفية الكيان الاقتصادى لكبار الملاك الزراعيين، ولكن هدفها كان تحطيم نفوذهم السياسى، وتحرير المزارعين من سيطرتهم السياسية.

وقد عبر عبد الناصر عن ذلك فى مناسبات عدة.. ففى خطاب له ألقاه يوم ١٩ من أبريل عام ١٩٥٤ قال:

« أمامنا الفلاح والعامل وصاحب الأرض وصاحب رأس المال ، ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى».

وفى خطاب آخر ألقاه يوم ١٥ من أبريل، أى قبل الخطاب السابق بأربعة أيام قال عبد الناصر:

« إن طلبنا الرئيسى لم يكن اقتصاديا، وإنما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد».. هذا هو مفهوم مجلس الثورة حينما كان يناقش مشروع الإصلاح الزراعى، فإذا ما عن لنا أن نقيم قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، لوجب علينا أن نحلله فى ضوء هذا المفهوم.

كان مشروع القانون الذى قدمه مجلس الثورة للحكومة فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٢، يهدف إلى تحديد ملكية كبار الملاك الزراعيين ، وينص على حد أقصى قدره مائتا فدان لكل فرد ، ويتساوى فى ذلك العازب والمتزوج وصاحب الأولاد والذى لم ينجب.. وهذا القدر من الملكية كان يحقق دخلا سنويا لا يقل عن أربعة آلاف من

الجنيهات على الأقل، وهو دخل له قيمته فى ذاك الوقت.. وكان من الممكن أن يخرج القانون بتحديد هذا القدر ، ولكن حدث ما حدا بالثورة إلى تعديل الحد الأقصى للملكية وفرق بين الأعزب وبين من له أولاد، فرفع الحد الأقصى لمن له أولاد إلى ٣٠٠ فدان هذا بخلاف ما يؤول إلى الزوجة.

كانت الأحزاب السياسية التقليدية مثل الوفد والأحرار الدستوريين قد تخلت عن قضية كبار الملاك بأمل أن تكتسب شعبية قد تؤهلها للحكم ، وذلك قبل أن تقوم الثورة بحل الأحزاب.

فبعد نشر مشروع قانون الإصلاح الزراعى فى الصحف يوم ١٢ من أغسطس ١٩٥٢، قام بعض كبار الملاك بتأليف حزب جديد تألف من كل من: على المنزلاوى وعبد المنعم رسلان وأحمد قرشى وعباس سيد أحمد وحشمت كيرلس ويعقوب بباوى وتوفيق البدراوى ، ومحيى الدين البدراوى وحسن فودة وداود فودة وبرتى خياط ووهبة أديب وكمال نخلة ومحمود حمزاوى وحنا ويصا وأبادير يوسف وحسن مرزوق ومحمد مرزوق ومحمد الفار وأبو النصر الفار وعثمان على .

ولم يتوان أعضاء الحزب الجديد فى التحرك، فقابلوا على ماهر فى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء يوم ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢،وقدموا له مذكرة موقعة من كل من يعقوب بباوى وسامح موسى نيابة عن الحزب.

وبلاجدال، فقد لقى كبار الملاك عطفا وتشجيعا من على ماهر ، الذى بين لهم أثناء المقابلة أن قانون الإصلاح الزراعى سوف يوضع على أساس متين من التعاون ، وليس على أساس خلق صراع طبقى.

وبالطبع كان لايمكن لوزارة على ماهر أن تنفذ قانون الإصلاح الزراعى .ومع أن على ماهر حاول أن يبين أنه كان له فضل فى إقرار إجراءات المشروع بصفة عامة ونهائية قبل إقالة وزارته ، فمن المؤكد أنه لم يكن سعيدا بقانون الإصلاح، وما كان يمكن أن ينفذ القانون لو لم تبعد العناصر البورجوازية التى تضع العقبات أمام أول إنجاز من منجزات الثورة.

وقد بين عبدالناصر فى خطاب له ألقاه يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى سبب إقالة وزارة على ماهر بقوله:

« كان رئيس الحكومة فى هذا الوقت يعطف على أصحاب الأرض ، ومجلس الوصاية أيضا فى جانب أصحاب الأرض، وعقد هنا فى مجلس الوزراء اجتماع مجلس الوصاية من أجل إقناعه بقانون الإصلاح الزراعى.. واجتمع مجلس الثورة بعد كده وقرر إقالة الوزارة المدنية الموجودة التى يرأسها على ماهر ، وإقامة وزارة أخرى تنفذ قانون الإصلاح الزراعى.. وأقيلت الوزارة ونفذ قانون الإصلاح الزراعى».

على أنه يجدر بى قبل أن أفند مزاعم حزب الملاك الجديد إزاء قانون الإصلاح الزراعى، أن أوضح عدة نقاط تميز روح قانون الإصلاح الزراعى، فالقانون لم يتعامل إلا مع فئة الملاك الكبار الذين يمتلك كل منهم أكثر من مائتى أو ثلاثمائة فدان.. وهذه الفئة بلغ عدد أفرادها ٢١١٥ مالكاً، بينما بلغ عدد أفراد الفئة الوسطى التى تملك من ٥٠ - ٢٠٠ فدان تسعة آلاف مالك، ولم يمس القانون الفئة الأخيرة الغالبة. ومعنى ذلك أن قانون الإصلاح الزراعى لم يطبق إلا على ربع عدد أفراد طبقة البورجوازية الزراعية الكبيرة.

كما أن القانون لم يصادر ما فوق الحد الأقصى للملكية، إنما قرر تعويضا للأراضى التى تستولى عليها الحكومة من الملاك بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض ، مضافا إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار.. وعلى أن تقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية.

هذا فضلا عن أن القانون أباح لكبار الملاك حرية انتقاء ملكياتهم ، كما أباح لهم تقسيم مازاد على الحد الأقصى من أراضيهم إلى قطع صغيرة لا تزيد مساحتها على خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين وبيعها لصغار الزراع حتى أكتوبر سنة ١٩٥٣.

ولم يكتف القانون بتقديم هذه التسهيلات، بل نص على أن يؤدى التعويض بسندات على الحكومة بفائدة ٣٪ تستهلك فى خلال ثلاثين سنة ، وهى فائدة مناسبة وفقا لمستوى الأسعار السائد فى ذاك الوقت.

فإذا ما عدت للحديث عن المذكرة التى قدمها حزب كبار الملاك الزراعيين، أجد أن كثيرا من الدعاوى التى جاءت بها تحتاج إلى تفنيد .وبلا جدال كانت الأنانية والمصلحة الذاتية والدفاع عن نفوذهم هى الدوافع الأساسية وراء الاعتراض على قانون الإصلاح الزراعى.

ومن الغريب أن نجد أن هذه المذكرة تهاجم المشروع زاعمة بأنه يتعارض مع مبادئ الدين، وأنه من عمل المذاهب الحمراء اللا دينية التى تهدم حرية الفرد وتجعله آلة مسخرة مسلوبة الإرادة .. بينما جاء بيان الإخوان المسلمين الذى صدر فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢ مؤيدا لتحديد الملكيات الزراعية ، ولم يقولوا أنه من عمل الشيطان كما قال حزب الملاك الكبار.

لقد جاء فى بيان الإخوان المسلمين سالف الذكر ما يلى:

«.. فإن الملكيات الكبيرة قد أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وسدت فى وجوههم فرص التملك وصيرتهم إلى حال أشبه بحال الأرقاء، فلا سبيل إلى إصلاح جديد فى هذا الميدان إلا بتقرير حد أعلى للملكية وبيع الزائد عنه إلى المعدمين وصغار الملاك بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة . كما يتعين توزيع جميع الأطيان الأميرية المستصلحة والتى تستصلح على صغار الملاك والمعدمين خاصة».

ولقد بنيت حجة المذكرة التى قدمها الإقطاعيون على أساس أن العلاج الوحيد لمشكلة تذويب الفوارق بين الطبقات يكمن فى مبدأ الضريبة التصاعدية..وزعمت المذكرة أن توزيع الملكية سيقضى على اقتصاديات البلاد ورخائها ، وسيجعل الجميع فقراء، إذ سيقضى على الأغنياء ولا يغنى الفقراء.

هذه هى اللهجة ذاتها التى يهاجم بها أهل الردة الاشتراكية بعد مرور ربع قرن من صدور قانون الإصلاح الزراعى، حيث قامت حملة تشكيك فى إنجازات ثورة ٢٣ يوليو، فأطلقوا عليها اشتراكية الفقر، مع أن أغلبهم كان مباركا لها.

ومهما كانت الأسباب التى أبدتها مذكرة كبار الملاك، فقد بلغ الهجوم ذورته حينما ذكرت المذكرة أن قانون الإصلاح الزراعى مخالف للقانون والدستور، ولا يهدف إلا لشل الاقتصاد الزراعى ومناهضته.

ولم يكن أمام الثورة إلا أن تهيىء الظروف لتنفيذ القانون، فقامت بإقالة وزارة على ماهر، وأصدرت قانون الإصلاح الزراعى ، وجاءت وزارة جديدة برئاسة اللواء نجيب لتنفيذ المشروع.

الصراع بين السادة والعبيد

ما أن أعلن قانون الإصلاح الزراعى ،حتى ظن الكثيرون أن القانون خلص مصر من جميع مظاهر الإقطاع الذى استمر أجيالا يربض على أنفاس الفلاحين، الذين كانت تربطهم بسادة الأرض علاقات أشبه بعلاقة رق الأرض.. ولقد تركت هذه العلاقة آثاراً نفسية فى نفوس الفلاحين، الذين كانوا ينظرون إلى الملاك الكبار نظرة العبيد إلى سادتهم، ليس من الزاوية الاجتماعية فحسب، بل من الزاوية السياسية حيث كانت أصوات الفلاحين الانتخابية كلها فى جيب المالك الكبير الذى يتحكم فى أرزاق الفلاحين الكادحين.

ولذا لم يكن هدف مشروع الإصلاح الزراعى تحقيق عدالة اجتماعية فحسب، بل كان يهدف إلى تحقيق توازن سياسى.. فطالما كان الفلاح مرتبطا بصاحب الأرض ارتباط العبد بالسيد، فإن القوة السياسية سوف تتركز فى أيدى أصحاب الملكيات الكبيرة، ومن ثم سوف يستمرون فى السيطرة السياسية للمحافظة على مصالحهم وأطماعهم الخاصة.

ولذا ليس بغريب أن يتكتل الإقطاعيون ليدرأوا كابوس الإصلاح الزراعى الذى سوف يقضى على سلطاتهم وسيطرتهم السياسية.

وليس بغريب أيضا أن ينتفض الفلاحون حينما واتتهم الفرصة كى يحفظوا ما حرموا منه أجيالا وسنين طويلة.

ولقد أشرت من قبل إلى موقف على ماهر رئيس الحكومة من أصحاب الإقطاع وتعاطفه معهم بحكم تكوينه، مما حدا بالثورة إلى إقالة وزارته وتشكيل وزارة برئاسة اللواء نجيب.

وبعد أن أحس الإقطاعيون بأن محاولتهم السلمية للحفاظ على كيانهم قد باءت بالإخفاق، عمدوا إلى استخدام العنف الذى ساد عدة محافظات ، حيث خر كثير من الفلاحين صرعى فى ميدان هذا الصراع الدامى الذى نشأ بين الفلاحين وبين الإقطاعيين..

ولا يمكن لمن عاصر هذه الأحداث أن ينسى حادث عدلى لملوم الشهير، الذى عبر

عن مدى استماتة الإقطاعيين فى الدفاع عن مصالحهم، والذى كاد يصبح ظاهرة بارزة في عدة محافظات، لولا معالجة الثورة لهذه المواقف فى حزم وصلابة.

فما أن مرت ثلاثة أيام على صدور قانون الإصلاح الزراعى،حتى قامت حركة تمرد بزعامة عدلى لملوم، الذى كان يملك ما يقرب من ألفى فدان من أجود أراضى صعيد مصر.. وكان يحكى عن والده الأساطير والقصص الخيالية .. كان حاكما مستغلا له الكلمة العليا على كل من يقطن فى أراضيه، وكان الفلاحون عبيدا له .. كانت إقطاعيته دولة داخل دولة، فهو يقضى بين الناس، ولديه سجن خاص يعاقب فيه من يخرج عن طاعته،وهو ولى النعم يغدق على من يشاء ويحرم من يشاء.. كان لملوم ذا سلطان مطلق فكيف يَزول هذا السلطان؟

وورث عدلى لملوم الشاب ملك أبيه فى «منشاة لملوم» التى تبعد عن مغاغة بمسافة عدة كيلو مترات.. وباندفاع الشباب ، وظنا منه أنه يستطيع أن يقف أمام الحكومة كما كان يفعل أبوه، قام بعملية غزو لمغاغة فى الساعة الثامنة مساء يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢.

لقد قاد عدلى لملوم خمسة عشر رجلا من أتباعه وقد امتطوا صهوات خيولهم ودخلوا المدينة كالغزاة، فخطب لملوم الناس فى المقاهى، وهدد من يحاول أن يأخذ شبراً من أراضيه .. لقد كان يتحدى الحكومة، والناس لا تتعجب فقد رأوا من قبل صورا أعنف مما كان يجرى أمامهم.. ولم يكتف عدلى لملوم بذلك، بل عاود الكرة فى اليوم التالى.. ولم يكتف بالخطابة ، بل اتجه نحو مركز الشرطة وأخذ يطلق هو ورجاله نيران مدافعهم الرشاشة والبنادق فى الهواء للإرهاب.

وصدرت الأوامر إلى مركز الشرطة بالتصدى لهذه الفوضى ، فتم تبادل إطلاق النار بين رجال الشرطة ورجال عدلى لملوم وخرّ فرد أو أكثر صرعى ،فاستنجد عدلى لملوم بقوة أخرى من رجاله وأصبح الأمر معقداً.

وكان لابد للثورة أن تتخذ موقفا حاسما من هذه الفوضى، وإلا وُئِدَ مشروع الإصلاح الزراعى فى مهده، فلما عرف بأن عدلى لملوم استمرأ هذا العدوان، وحاول قتل ضابط شرطة، لم تجد الثورة بُدّاً من القضاء على هذه الفتنة، فتم اعتقال عدلى لملوم ورجاله، وقضى على الفتنة فى مهدها ، ثم قدم عدلى لملوم أمام محكمة عسكرية عاجلة فى المنيا، فقضت بسجنه خمسة وعشرين عاما بالأشغال الشاقة.

كان هذا التصدى الحاسم من جانب الثورة لتمرد كبار الملاك السافر، بمثابة درس لهم، أيقنوا منه أن سبيل استخدام العنف لا جدوى منه، فالسلطة تستطيع أن تكبح جماح أى قوة تخرج عن القانون، وتقضى على أى تمرد غير منظم.

وكان قانون الإصلاح الزراعى أول مشروع إصلاحى للثورة، فلو أخفق فعلى الثورة أن تسلم وتترك للقوى القديمة زمام تسيير الأمور.

ومن ثم بدا كبار الملاك يفكرون فى سبيل آخر، يعرقلون به تنفيذ هذا المشروع، ووجدوا سبيل التحايل على القانون خير وسيلة لتحقيق مآربهم، فلما أعيتهم الحيل لجأوا مرة ثانية إلى استخدام العنف على نحو ما سأبين فيما يلى.

قلت إن كبار الملاك بدأوا يتحايلون على القانون، إذ قاموا بمحاولة طرد الفلاحين المستأجرين للأرض منذ مدد طويلة، عن طريق إرسال إنذارات إليهم ، والحصول على توقيعاتهم، وبذا يصبح من حقهم استصدار أحكام قضائية بطردهم من الأرض.

كان قانون الإصلاح الزراعى قد أباح للملاك أن ينذروا الفلاحين ، كما أن القيمة الإيجارية التى حددها القانون ـ وإن كانت عادلة حينئذ ـ أحس الملاك أنها مجحفة بهم،ومن ثم وجدوا أن من الأجدى لهم أن يقوموا بزراعتها.

كان أصحاب الأرض قبل صدور القانون يؤجرون الأرض وفقا لقانون العرض والطلب، ومن ثم كانوا يتحكمون فى الفلاحين، ووصلت قيمة إيجار الفدان فى بعض المناطق المزدحمة بالفلاحين إلى خمسين أو ستين جنيها. وكان الكثير من الفلاحين يدفعون هذه القيمة الإيجارية مقدما.. فلما جاء القانون وحد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة هبطت هذه القيمة إلى النصف أو الثلث.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ظن الفلاحون أن الأرض أصبحت ملكهم، فتقاعس كثير منهم عن تسديد الإيجار للملاك.

وهكذا ساد التوتر العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاك.

فى خضم هذه الظروف نشطت التنظيمات الشيوعية مثل «حدتو» و«الحزب الشيوعى المصرى».. وقد قامت الأولى بإصدار صحيفة «صوت الفلاحين» بهدف توعية الفلاحين بحقوقهم التى كفلها قانون الإصلاح ، وتوضيح أسلوب مقاومة تعسف ملاك الأرض.

وفى ظل نشاط العناصر اليسارية حاول الفلاحون أن يستولوا على الأرض التى يضعون أيديهم عليها..وكثيرا ما كان يردد الفلاحون القول بأن الثورة منحتهم الأرض

يزرعونـها، فهم الأصـحاب الحقيـقيون لهذه الأرض، ومـن ثم فالملاك الـذين يستـغلون عملهم لا يستحقون عن هذه الأرض إيجاراً أو محصولا.

وقد أزعج قيـادة الثورة هذه الحالة مـن التوتر، فأسرعت بـإنذار من أطلقت عـليهم «ذوى الميول المتطـرفة» واتهمتهم بأنـهم يشيعون الفوضـى بين الفلاحين ، ويحـرضونهم على عدم دفع مستحقات الإيجار للملاك، وعلى عدم تنفيذ الالتزامات التى ينص عليها القانون ، والتى تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر.

ومهما كان الأمر، فكان لابد أن يقع الصدام بين كبار الملاك،، والفلاحين، فالفلاحون الذين ذاقوا مرارة الظلـم الذى وقع عليهم من الإقطاع على مر السـنين، كان لابد لهم أن ينتفـضوا وقد واتتهم الفرصـة، كما أن قانون الإصلاح الزراعـى حينما بدأ تنفـيذه انقض على كبار الملاك كالصاعقة.

وكانت بلـدة كمشيش فى مـحافظة المنوفـية أول قرية ظهر فـيها محك الصـراع بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى.. فهناك كانت تعيش عائلة الفقى التى استطاعت على مر الأجيال أن تستولى عـلى ما يزيد على نصف مساحة الأرض فى هذا الـزمام، والتى تبلغ مايقرب من ألفين وخمسمائة فدان، وبالطبع كان السادة أصحاب الأرض يسيطرون على القوى السياسية، وعلى أصوات الفلاحين المستأجرين للأرض.

وكان نشـاط العناصر الـيسارية قد بث وعـيا بين الفـلاحين بأنهـم أصحاب الأرض الحقيقيون، وبدأت تظهر فى الأفق مظاهر لم يكن أحد من أهالى المنطقة يستطيع أن يقوم بها قبيل الثورة.

ففى أحد المآتم فى بلدة كمشيش، قام طالـب يـخطب أهل كمشيش بعد انتهاء العزاء بقوله:

«يا أهل كمشـيش لقد آن لنا أن نسترد أرضنـا التى اغتصبها منا الـعمدة وأسرته.. إن أسرة العمدة أخذت أرضكم فى حوض الائتمان.. إن حكومة السعديين كانت تحمى هذه الأسرة وتتستر على طغيانها واستبدادها».

وساد التـوتر المنطـقة، وتشجـع الفلاحون أن يرفـعوا أصواتهـم التى خمـدت أجيالا، فانتهزوا فرصـة مرور بعض ضباط الثورة على المنـطقة فى طريقهم إلى قريـة زاوية البقلى قرية القـائمقام أحمد شـوقى ، ليصطفوا عـلى طول طريق الموكـب ليهتفوا لـرجال الثورة الذين حرروهم من أغلال الإقطاع، وليهتفوا بـسقوط الإقطاع، الذى كتم أنفاسهم أجيالا وسنين طويلة.

وظنت عائلة الفقي أنها لا تزال تعيش في مناخ التسلط والقهر، وصلاح الفقي هو عمدة كمشيش وسيدها المطاع ، ووالده أحمد الفقي عضو برلمان سابق، ومن ثم انتظروا عودة الفلاحين الذين اصطفوا على الطريق ليحيوا رجال الثورة، وساقوهم كالأنعام إلى دوار العمدة « مقر الحاكم الصغير»وأذاقوهم عذاب الضرب المبرح.

ولم يسكت الفلاحون كعادتهم السابقة، بل اتجهوا إلى أقرب نقطة شرطة من قريتهم وهي نقطة البتانون، ولأول مرة يتجاسرون فيشكون العمدة ووالده.

وكأن الفلاحين كفروا بما قاموا به من حق مشروع، فكيف يجرؤ العبيد على التطاول على السادة! ومن ثم قرر العمدة الانتقام، فجمع شلة من العربان وأصحاب السوابق، وأرسلهم إلى الحقول المجاورة لأرضه لاستفزاز الفلاحين.

وكان لابد من الصدام في هذا الصراع الدامي، إذ أطلق رجال عائلة الفقي النار على الفلاحين المسالمين،فسقط منهم أربعة عشر قتيلا.

وقامت الدنيا في القاهرة.. لقد سالت الدماء في عهد الثورة على أرض الريف .. وقامت النيابة بالتحقيق، وقامت الصحافة بإرسال مندوبيها لإجراء تحقيقات صحفية عما يدور.

كان حادث كمشيش بمثابة الفتيل الذي أشعل الصراع في مناطق أخرى بالريف ، إذ قامت معارك عنيفة في الشرقية والغربية والدقهلية ، سقط فيها بعض الشهداء من الفلاحين .. وقبض في إحدى المعارك في قرية ميت أبوالحسن على سبعين فلاحا، ولكن النيابة أطلقت سراحهم.

وانتصر الفلاحون بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ، وأدرك كبار الملاك عدم جدوى العنف ، فقاموا بالتحايل، فمثلا حينما بدأ تنفيذ المشروع، وأخذت اللجنة العليا للإصلاح الزراعي تقدر الأرض التي سيتم الاستيلاء عليها ، عمد كبار الملاك إلى تعطيل آلات الري، وإلى التوقف عن إمداد الفلاحين بما كانوا يحتاجونه من سماد وبذور ونفقات الحرث والري ، في وقت كان الموسم الزراعي لا يحتاج إلى أدنى تسويف.

كما عمد كبار الملاك إلى رفع قضايا أمام مجلس الدولة وأمام المحاكم العادية مطالبين بإلغاء قرار الاستيلاء على أراضيهم.

ولكن الثورة كانت مصرة على تنفيذ المشروع، ومن ثم قررت البورجوازية الكبيرة السعي إلى تصفية الثورة، وبدأت تخطط لذلك على نحو ما سيجيء فيما بعد.

مذكرات صلاح نصر
الجزء الأول

5

أزمة مارس وصعود عبد الناصر إلى القمة

دار الخيّال

بذور الانقسام داخل الضباط الأحرار

الواقع أن الانقسام والصراع داخل الثورة له جذور متشعبة ممتدة منذ الأسابيع الأولى لقيام الثورة..فهناك أسباب متعددة متشابكة أدت إلى هذا الصراع، وإن ظلت مختفية تحت حماس النصر الذى أحرزته الثورة.. ولكن لم يمر وقت طويل حتى بدأت بوادر الصراع تطفو على السطح، وأخذت تستفحل وتشتد حتى وصلت إلى ذروتها فى مارس عام ١٩٥٤.

لقد بدأت الثورة مواجهتها للأمور صباح ٢٣ من يوليو، ولم يلبث أن تشكل مجلس قيادة يحمل بين طياته بذور الانقسام، ففضلا عن طبيعة تشكيله الذى جمع مجموعة من الناس متباينة الفكر والثقافة والمزاج، كان هناك بعض الضباط الأحرار الذين رأوا أنفسهم أحق من بعض الأفراد الذين عينوا فى مجلس القيادة، كذلك كان هناك بعض الضباط الذين انضموا إلى الثورة ليلة قيامها ظنوا أنهم سيكونون زعماء لهذه الثورة بحكم أقدميتهم العسكرية.

فمثلا حدث فى الأسابيع الأولى لقيام الثورة أن كنت متجها لمبنى القيادة العامة فى كوبرى القبة، وكنت أستقل سيارة بصحبة القائمقام أحمد شوقى الذى انضم إلينا ليلة الثورة لظروف شرحتها من قبل، وعند البوابة اعترضنا أفراد الحراسة، فما كان من أحمد شوقى إلا أن أخرج إلى الجندى الحارس إحدى صحف الصباح وكانت تنشر صورته، فعرضها على الجندى قائلا: «أنا القائمقام أحمد شوقى الرجل الثانى فى الثورة!».

وابتسمت من هذه الملاحظة..لقد ظن أحمد شوقى أنه سيكون الرجل الثانى بحكم

أقدميته العسكرية، لأنه كان فعلاً الرجل الثانى الذى يلى محمد نجيب فى الأقدمية العسكرية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تفشت بين الناس ظاهرة كانت محل سخط وتندر فى الوقت ذاته.. ذلك أنه قد ظهر بين الناس اصطلاح «مندوب القيادة» .. فما من حفل يقام حتى نجد ضابطاً مندوبا عن الثورة ، سواء كان من تنظيم الأحرار أم لم يكن ، وقد انتشر هؤلاء الضباط فى الوزارات والمصالح يأمرون وينهون.. والواقع أن مندوب القيادة هذا نشأ نتيجة قرار مجلس الثورة بالإشراف المباشر على الوزارات، فعين لكل وزارة مشرف من أعضاء مجلس قيادة الثورة، كان هو بالفعل الوزير الحقيقى للوزارة.. وقام كل عضو من أعضاء المجلس باختيار مجموعة من الضباط تعاونه فى مهمته، ولما لم تكن لهم الكفاءة ولا الدراية بالعمل السياسى، فقد أخطأوا فى مهامهم، والتف حولهم النهازون، ومن ثم أدى ذلك إلى سخط الموظفين الأكفاء.

وكان أغلب الضباط الأحرار يعملون حينئذ فى التشكيلات لحماية الثورة، فلم يكن المجلس يستطيع أن يستغنى عنهم فى بدء الثورة، وكانوا يعتبرون أنفسهم صانعى الثورة، وأن الثورة قامت على أكتافهم، ولذا كانوا يرون أن لهم الحق فى معرفة ما يدور، ومحاسبة المخطئ.. فهم بحكم دورهم مسئولون عن الثورة.

ومن ناحية أخرى كان البعض منهم يحس بنوع من الحسد نحو بعض الضباط الذين عينوا فى مناصب ولم يكن لهم دور فى الثورة.. ولذا كان جمال عبد الناصر يراعى مشاعرهم، ويعمل حسابا لهم ، ومن ثم ابتدع فكرة المؤتمر الأسبوعى الذى كان يجمع فيه ممثلى الأسلحة من الضباط الأحرار، أو ما أطلق عليه «الخط الثانى » فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، وكان يناقش معهم السياسة العامة للثورة، والمشكلات التى تواجهها ، كما كان لكل عضو فى المؤتمر الحق فى عرض أى اقتراح، أو مناقشة أية مسألة سياسية أوعسكرية.

وقد استمرت هذه المؤتمرات إلى ما بعد أزمة مارس، ثم أخذت تضعف حتى ألغيت تماما.. ومن المسلم به أن هذا المؤتمر الأسبوعى انبثق من ذهن عبد الناصر بعد قيام الثورة مباشرة، فقد احتفظ عبدالناصر لنفسه صباح الثورة بمنصب مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة ولم يكن يظهر مع نجيب إلا قليلا، حتى لو رافقه فى زيارة أو تحرك كان يحاول أن يصدره ويظل هو فى الخلف.. وكان عبد الناصر يقابل الضباط الأحرار فى

مكتبه ويتشاور معهم فى شئون الثورة، فلما عين عبد الناصر وزيرا للداخلية ترك هذه المهمة للصاغ عبد الحكيم عامر، إلى أن عين الأخير قائدا عاماً للقوات المسلحة فى الثامن عشر من يونيو ١٩٥٣ ، فاستلمت منه هذا المنصب، وخلفنى فيه عباس رضوان فى الثالث والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ بعد تعيينى نائبا لرئيس المخابرات.

لقد كان هذا المكتب حقيقة عبارة عن مكتب للتوجيه السياسى فى القوات المسلحة، فضلا عن مسئوليته لحماية الثورة،ولذا أسند إليه الإشراف على إدارة كاتم أسرار الحربية المسئول عن شئون الضباط ، وإدارة المخابرات الحربية المسئولة عن أمن القوات المسلحة وإدارة الشئون العامة والتوجيه المعنوى.

ولكى تسيرالأمور العسكرية فى طريقها السليم، ولأن عبد الناصر كان مهتما بالنواحى العسكرية فى الجيش، فقد أنشأ مكتبا عسكريا يختص بشئون الجيش العسكرية من عمليات وتدريب وتسليح، وكان هذا المكتب يعمل فى بادئ الأمر كلجنة استشارية للقائد العام .وقد ضم هذا المكتب العسكرى عدداً صغيراً من الضباط المشهود لهم بالكفاءة العسكرية ، ورأس المكتب البكباشى أركان حرب محمد حافظ إسماعيل.

وحينما تولى عبد الحكيم عامر قيادة عام القوات المسلحة فى يونيو سنة ١٩٥٣، تم تنظيم مكتب القائد العام على أساس مكتبين: مكتب للشئون العسكرية ويرأسه البكباشى حافظ إسماعيل ، ومكتب للشئون السياسية والإدارية وتوليت أنا رئاسته.

وكان لابد أن يحدث احتكاك بين المكتبين نتيجة تشعب الاختصاصات وتشابكها، وبخاصة أن العمل السياسى داخل الجيش الذى كان يتولاه المكتب الثانى، كان شيئا جديدا أو غريبا على الجيش.

كانت الأقدمية العسكرية هى معيار التسلسل القيادى ، ولكن جاءت الثورة فأبرزت ضباطا برتب أصغر تعلو كلمتهم على الرتب الأعلى.

أذكر يوما أن عبد الناصر حينما كان يجتمع بضباط الخط الثانى من الثورة فى مبنى القيادة العامة فى أوائل الثورة، أصدر توجيها بأن يحضر هذا الاجتماع البكباشى محمد حافظ إسماعيل رئيس المكتب العسكرى ـ ولم يكن من تنظيم الضباط الأحرار ـ حتى يكون فى الصورة السياسية التى تتم مناقشتها فى هذا الاجتماع.

وما أن انتهى عبد الناصر من حديثه وانتظر أن يسأله أحد عن أى شىء غامض، حتى وجد محمد حافظ إسماعيل يقول له فى صيغة متعالية لأنه كان أقدم من عبدالناصر فى

ترتيب الضباط: «أنا رأيي يا عبد الناصر أن».. وهنا أنهى عبد الناصر المؤتمر.. وكانت هذه آخر جلسة يحضرها حافظ إسماعيل.

وأخذت الأمور تجرى إلى أن أدرك حافظ إسماعيل الفرق بين الأقدمية العسكرية والسلطة السياسية.. فعبدالناصر أصبح رئيسا للجمهورية بينما حافظ إسماعيل لا يزال عقيدا مديرًا لمكتب القائد العام للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر الذى قفز فى الترقية من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء ثم إلى رتبة المشير.

فتنة المدفعية

وبدأت شوكة الضباط الأحرار تقوى داخل الجيش وأحس عبد الناصر بخطورتها، فقررمجلس الثورة ـ ولو يمر عام عليها ـ إبعاد جميع الضباط الأحرار عن القوات المسلحة، وكلف المجلس الصاغ صلاح سالم عضو مجلس الثورة كى يبلغ هذا القرار للضباط الأحرار.

وأحس الضباط الأحرار أن مجلس الثورة يريد التخلص منهم لينفرد بالحكم فكانت تجرى مؤتمرات سياسية داخل الوحدات، فصدرت أوامر بوقفها، ومع أن بعض الضباط الأحرار استجاب لرغبة المجلس، وأغرته بعض المناصب المدنية، فإن أغلبهم رفض ترك الجيش.

ولكن بعد أزمة مارس كلفنى عبد الناصر أن أجمع ممثلى الأسلحة من الضباط الأحرار وأعرض عليهم قرار مجلس الثورة بترك الضباط الأحرار القوات المسلحة والعمل فى الحقل المدنى.

ولقد جمعت ممثلى الأسلحة من الضباط الأحرار فى غرفة مؤتمرات القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة ، وعرضت عليهم القرار ، ولكن الغالبية لم توافق، وفضلوا الاستمرار فى العمل فى القوات المسلحة.

ومنذ هذا التاريخ شعر الضباط الأحرار أنهم تاركون القوات المسلحة بأية صورة.. ومن ناحية أخرى بدأ عبد الناصر فى التفكير فى طريقة أخرى، فأخذ يستقطبهم واحدا تلو الآخر فى الحقل المدنى على مدى السنين، حتى لم يبق فى القوات المسلحة أخيراً سوى عدد يقل عن أصابع اليدين.

كان تنظيم الأحرار يتشكل من مجموعات من الخلايا تضم ضباطا مختلفى الفكر والثقافة والسلوك والمزاج ، فمنهم من كان منتميا إلى تيارسياسى من تلك التيارات السياسية التى كانت سائدة قبل الثورة، ومنهم من كان بعيدا عن الحقل السياسى ، ومنهم من بلغ مستوى عاليًا من الثقافة العسكرية أو الأدبية أو السياسية ، ومنهم من لم يكترث بهذه الناحية.. هذا فضلا عن تباينهم فى الطبيعة والشخصية..وكانت لهذه العوامل مجتمعة آثار نفسية لعبت دوراً لا يمكن تجاهله فى الصراعات المتتالية التى قامت منذ قيام الثورة.

وكان أول صراع لاح فى الأفق هو ما بدا فى محيط الضباط الأحرار، فقد أصبح واضحاً وسط الجيش أن هناك خلافات بين محمد نجيب من جانب وبين أغلب مجلس القيادة من جانب آخر.

ولكى يلم المجلس بتفاصيل نشاط محمد نجيب قام بتعيين اليوزباشى إسماعيل فريد من الضباط الأحرار ياوراً لمحمد نجيب يتحرك معه فى كل تنقلاته ، ولكن بعد مرور فترة قصيرة بدأ معظم أعضاء المجلس يرتاب فى إسماعيل فريد ويعتبرونه أنه يمسك العصا من وسطها، مع أن إسماعيل فريد كان يحاول ألا يثير المشاكل، وألا يصعد الأمور التى كانت تعكر الجو بين نجيب وبعض أعضاء المجلس.

كان يتزعم الهجوم على محمد نجيب الأخوان جمال وصلاح سالم.. وكان عبد الناصر يرى فى نجيب منافسا قوياً لزعامته، فقد أحس أن نجيب بدأ يكتسب شعبية كبيرة فى الجيش وفى الأوساط الشعبية نتيجة رحلاته وجولاته التى قام بها ..فبدأ عبد الناصر فى تقليم أظافر نجيب بمحاولة تقليص سلطاته.

فى بادئ الأمر كانت الأصوات على القرارات داخل المجلس تتخذ بالأغلبية،ولذا نجح عبد الناصر فى ضم أصوات أغلبية الأعضاء إلى جانبه..ومن ثم لم تنجم مشاكل جمة فى إدارة دفة السياسة العامة.. ولكن الأيام جاءت بأحداث أكسبت محمد نجيب نفوذاً كبيراً ، فما كان من مجلس قيادة الثورة إلا أن فكر فى إصرار بوقف مد هذا النفوذ.

وكما قلت من قبل كانت المشكلات الناتجة عن تيسير الأمور محل نقاش وجدل بين الضباط الأحرار فى التشكيلات المختلفة، وكان تشكيل مجلس القيادة أول الأمور التى أثارت نفوس كثير من الضباط الأحرار، وظلت ظاهرة الاستياء كامنة فى نفوس كثير من الضباط الأحرار الذين كانوا يرون أن تشكيل المجلس السليم ينبغى أن يقوم عن طريق

الانتخاب بين الضباط الأحرار مع مراعاة التوزيع النسبى لأسلحة الجيش ، حتى قامت مجموعة من الضباط بعرض هذا الاقتراح على مجلس قيادة الثورة.

وقد أثار هذا الرأى زوبعة داخل المجلس، وأحس بعض الأعضاء بخطورة الرأى على مراكزهم، وبخاصة أن بعض الضباط مقدمى الاقتراح كانوا يتمتعون بشخصية قوية ولهم شعبية كبيرة فى أسلحتهم.

وعقد مجلس القيادة اجتماعا عاجلاً لبحث هذا الأمر، فاتضح أن ثمة انقلابا على وشك أن يقوم برئاسة رشاد مهنا ، وقد التف حوله عدد لا بأس به من ضباط المدفعية، وبعض ضباط المشاة.. ولم يجد المجلس بُدًا من القضاء على الفتنة فى مهدها، وبخاصة أن المهيمنين عليها من الضباط الأحرار، ويقف على رأسها شخصية كرشاد مهنا، الذى وإن كان لا ينتمى للتنظيم فقد كان يتمتع بشعبية مناسبة داخل الجيش ، كما كان له تاريخ وطنى منذ أن أنشأ تنظيم الضباط الوطنيين الذى اكتشف فى عهد فاروق، وقضى عليه قبل أن يستفحل أمره.

وقرر مجلس القيادة الضرب على أيدى هؤلاء الضباط ، فقام باعتقال ضباط المدفعية الذين حملوا راية العصيان وعلى رأسهم رشاد مهنا وقلة من ضباط المشاة، وأودعوا سجن الأجانب فى الخامس عشر من يناير سنة ١٩٥٣ .

وكانت عملية السجن مجرد تحفظ ، إذ كان مسموحا للمسجونين السياسيين بكل شيء، وكان ضباط الثورة يقومون بزيارة زملائهم فى السجن ، بل إن عبد الحكيم عامر وهو قائد عام القوات المسلحة ذهب إلى السجن عدة مرات وقام بزيارة ودية لبعض الضباط الأحرار المسجونين.

وبالطبع كانت كل هذه الأشياء تنم على أن الثورة كانت تحمى نفسها بالتحفظ على من يخرج عليها .. ولم يكن هناك فى ذاك الوقت أى روح عدائية أو انتقامية فكل من خرج من السجن عين فى وظيفة مناسبة.. ولم تتعد مدة سجن الضباط المحكوم عليهم بالمؤبد أكثر من سنتين أو ثلاث.

وكان هناك حينئذ نوع من التندر حول هذا الأمر، فكان الضباط يقولون، «لو عاوز تروح مدير شركة اعمل انقلاب ولوصورى» !.

كان يوم الخامس عشر من يناير سنة ١٩٥٣ أول انفجار انفصالى داخل الثورة ولم يمض على قيامها أكثر من ستة أشهر .. والواقع أن هذا الحدث كان له تأثير كبير على

فكر مجلس القيادة الذى أحس بخطورة الضباط الأحرار على كيانه، ومن ثم بدأت فكرة التخلص من الضباط الأحرار وإبعادهم عن الجيش تختمر فى عقول أعضاء المجلس، وما أن استتب الأمر لعبدالناصر بعد أزمة مارس سنة ١٩٥٤، حتى كانت هذه الفكرة تنفذ وإن استنفدت منه عدة سنين.

أعود للحديث عن ما أطلق عليها مؤامرة المدفعية.. فما أن قرر مجلس القيادة اعتقال الضباط القائمين بها ،حتى تجمهر فى ميس المدفعية ما يقرب من خمسمائة ضابط أعلنوا عصيانهم احتجاجا على اعتقال زملائهم، وقرروا الاستمرار فى الاعتصام حتى يطلق سراحهم، بينما كانت تجرى اتصالات فى سلاح المشاة بواسطة البكباشى حسنى الدمنهورى، وفى المدرعات بواسطة البكباشى على النكلاوى ، لمحاولة مساندة زملائهم فى سلاح المدفعية.

كانت هذه الفترة من أحرج الفترات التى مرت بالثورة، فمن ناحية بدأ التصدع يدب بين صفوفها فى التشكيلات والوحدات العسكرية، ومن ناحية أخرى كانت الثورة تواجه معارضة، بعضها خفى وبعضها سافر من القوى السياسية التى كانت قائمة فى عهد الملك فاروق، وكان أى انقسام خطير داخل الثورة يسنح لهذه القوى الفرصة كى تثب على الثورة وتحاول القضاء عليها.

ولذا قرر عبد الناصر أن يتحرك فورا.. كانت أمامه مشكلة اعتصام ضباط المدفعية، وكان يرى تحركات مريبة فى المشاة والمدرعات من المحتمل أن يستفحل أمرها، وكان هناك تصدع داخل مجلس القيادة، فأغلب المجلس فى جانب ومحمد نجيب فى جانب آخر بينما يوسف صديق وخالد محيى الدين اتخذا جانباً ماركسيا، ولم يخفيا اتجاههما هذا ، بل كانا صريحين مع أعضاء المجلس ومع نفسيهما.

وكان لابد لعبد الناصر أن يتخذ قراراً قبل أن تستفحل الأمور، فقام بمساعدة الضباط الأحرار الموالين له بفض الاعتصام فى المدفعية سلميا بعد أن نجح فى إقناع الضباط بخطورة ما قام به ضباط المدفعية المعتقلون، ووعدهم بأن تحقيقا عادلا سوف يجرى.

وكانت الخطوة التالية أن يقوم عبد الناصر بإظهار قوة المجلس، فقرر محاكمة الدمنهورى والنكلاوى أمام محكمة خاصة شكلت من مجلس القيادة.. وأصدرت حكمها بإعدام كل منهما.. وكاد ينفذ الحكم فيهما، لولا معارضة كثير من الضباط الأحرار، وانقسام مجلس القيادة حول هذا الأمر.

وأشرف زكريا محيى الدين على تحقيق مؤامرة المدفعية، وتمت محاكمة ضباطها أمام محكمة خاصة شكلت من مجلس قيادة الثورة، حكمت بالسجن المؤبد على رشاد مهنا ، وبالسجن مدداً متفاوتة على تسعة من الضباط.

بداية التصدع داخل مجلس القيادة

وفى خضم هذه الأحداث كان التصدع قد بدأ يشق طريقه داخل مجلس القيادة.. ذلك أن تحركات اللواء محمد نجيب النشطة واتصالاته بالقوى السياسية وبالجماهير، أكسبته شعبية كبيرة جعلته يظن أنه القائد الفعلى للثورة، بينماكان المجلس ينظر إليه على أنه مجرد واجهة جماهيرية.

وبدأ نجيب يتصرف على أساس أنه زعيم الثورة،مما أثار زملاءه من أعضاء المجلس، واشتد الخلاف فكان المجلس يتجاهله فى كثير من المناسبات بينما كان البعض يسبه بأقذع الشتائم جهارا، وقد تزعم هذا الفريق الأخوان جمال وصلاح سالم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بدت داخل المجلس معارضة ماركسية تزعمها كل من يوسف صديق وخالد محيى الدين.. وكان من الطبيعى أن يسفر هذا التباين الأيديولوجى عن صراع لابد أن ينتهى بتصفية مجموعة للأخرى.. وهذا ما حدث فعلا حينما استقال يوسف صديق فى أوائل الثورة، وبعد أن أعفى خالد محيى الدين من المجلس بعد أزمة مارس ٥٤ كما سيجىء فيما بعد.

كان يوسف صديق يحبذ منذ أول يوم فى الثورة تسليم السلطة إلى حزب الوفد (حزب الأغلبية) ، وقد قدم يوسف صديق إلى عبد الناصر اقتراحا بمشروع تأليف وزارة وفدية، ولكن هذا المشروع لم يخرج إلى النور، فقد قبع فى أحد أدراج مكتب عبد الناصر إلى الأبد ..ومع ذلك ظل يوسف صديق يعارض قانون تنظيم الأحزاب ، ويدعو للتمسك بالدستور، كما طالب فى عدة مناسبات برفع الرقابة عن الصحف وإنشاء اتحاد عام للعمال.

على أن ثمة نقطة ضعف اتسم بها مجلس الثورة، وكان لها تأثير مباشر على تذمر كثير من الضباط .. ذلك أن بعض أعضاء المجلس كان يروى الخلافات التى تحدث داخل

المجلس فى جلساته مع الضباط أو مع أصدقائه مما أحدث بلبلة فكرية لدى الضباط الأحرار، نتيجة الآراء المختلفة المتباينة التى كانت تصلهم عن طريق أعضاء المجلس.

فلما قامت فتنة المدفعية فى يناير سنة ١٩٥٣، وتلاها تسرب التذمر فى المشاة ، أحس مجلس قيادة الثورة بخطر داهم يهدد مراكزهم، وشعروا باحتمال قيام انقلابات عسكرية قد تستغلها الأحزاب السياسية..فما كان من المجلس إلا أن أصدر قراراً بحل الأحزاب السياسية فى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ ،وأعلن تحمله مسئولية السلطة بتشكيله مجلس قيادة الثورة بدلا من مجلس القيادة، وقرر عبد الناصر أن الثورة لابد أن يحميها الجيش.. ولذا بدأ فى تكوين خلايا داخل القوات المسلحة، كان هو المسئول عنها فى بادئ الأمر ثم انتقلت إلى عبدالحكيم عامر الذى كان يعمل مديرا لمكتب اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة، فلما عين عبد الحكيم عامر قائداً عاما فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ عينت مكانه وأصبحت مسئولية هذا التنظيم من المهام الموكولة لى.

كذلك كان لابد من إعداد بعض الوحدات الموالية للثورة فى القوات المسلحة كى تكون على أهبة الاستعداد للتحرك فورا لمواجهة أى انقلاب..وقد تم إعداد هذه الوحدات فى الأسلحة المختلفة، وكان لهذه الوحدات الفضل الأول فى القضاء على فتنة مارس سنة ١٩٥٤ كما سيأتى فيما بعد.

وكان يوسف صديق قد وصل خلافه مع المجلس إلى الذروة بعد اعتقال ضباط المدفعية، وقد أجبر على الاستقالة من المجلس ، وأصبحت تحركاته شبه مقيدة، وإن لم يتوقف نشاطه الماركسى.

بداية النزاع بين نجيب ومجلس الثورة

على أن الأمر الذى لا جدال فيه هو أن ثورة ٢٣ يوليو قامت على أساس تشكيل الخلايا داخل القوات المسلحة بأفرعها الثلاثة..فلما قامت الثورة وعرف معظم أفرادها، أصبحت مجموعة الضباط الأحرار الذين برزوا يشكلون قوة سياسية داخل الجيش.

وفى بادئ الثورة كان عبد الناصر يعتمد على هذه المجموعة فى تأمين القوات المسلحة.. ولذا كان عبد الناصر يقبع فى مكتبه بكوبرى القبة يحرك الأشياء دون أن

يظهر أنه الرجل الأول، وترك اللواء محمد نجيب الواجهة الشعبية التى تتفاعل مع الجماهير.

وحتى فى زيارات اللواء نجيب لوحدات القوات المسلحة فى بادئ الثورة،كان عبدالناصر يترك الصدارة لنجيب، بينما كان عبدالناصر ينتحى جانبا فى المؤخرة أو بجواره، ليسأل الضباط عن أحوالهم وشئونهم.. وكنا نحن الضباط الأحرار نعرف أن عبدالناصرهو الرئيس الفعلى للثورة.

وبدأت شعبية نجيب تجتاح الشعب وجزءاً كبيرا من القوات المسلحة، وخشى عبد الناصر أن ينتزع نجيب الزعامة منه.. ومن ثم عين مجلس الثورة اليوزباشى إسماعيل فريد من الضباط الأحرار ياوراً لمحمد نجيب ليكون عينا لمجلس الثورة على نشاطه وتحركاته السياسية ـ كما ذكرت من قبل.

كانت الثورة فى بدايتها ـ شأنها شأن أية ثورة أخرى ـ يتميز رجالها بإنكار الذات، والاندفاع أساسا نحو مصلحة الوطن، ولكن الانقسام بدأ داخلها بعد قيامها، وبخاصة بعد أن عين بعض أعضاء مجلس الثورة وزراء.

وكانت هناك عقدة نفسية داخل الثورة، ففيها من ينتمى للثورة واشترك فى إعدادها وتنفيذها، كما ضمت الثورة بعد قيامها بعض الضباط الموثوق فيهم.

وكأية ثورة أيضاً بدأ الصراع على السلطة واضحاً ولم تمر ستة أشهر. لقد بدأ الانقسام مبكراً بين محمد نجيب من ناحية وبين أغلب أعضاء مجلس الثورة من ناحية أخرى.. ومع أن عبد الناصر كان يحرك الأشياء من خلف ستار، فإنه سرعان ما استفحل الصراع، وظهر على السطح.

كانت الثورة تواجه أعداء فى الداخل والخارج على حد سواء..ففى الداخل كانت هناك الأحزاب القديمة التقليدية والرجعية التى قضت الثورة عليها، وكان هناك أيضا الإخوان المسلمون الذين أرادوا احتواء الثورة،كما كان هناك الشيوعيون الذين كانوا يراقبون الأحداث حتى تسنح لهم الفرصة للانقضاض على السلطة.

لقد تفجر الصراع على السلطة داخل المجلس أولا، ثم تجاوز مجلس الثورة إلى قاعدة الضباط الأحرار.. كان أساس الصراع التسابق على السلطة، فبينما كان عبد الناصر يحرك الأمور من وراء الكواليس، كان نجيب يجول فى أنحاء البلاد، ويستقبله الناس

استقبـال الأبطال.. وكان نجيب حريـصا على أن تظهـر الصحف والإذاعة نشاطـه وخطبه التى يلقيها خلال زياراته للبلاد.. وأحس عبد الناصر بخطورة نجيب .. وكان يشاركه فى ذلك أغلـب أعضاء مجلـس الثورة، كان أغلـب الشعب يظـن أن نجيب هو قائـد الثورة الفعلى.. ومع أن الصراع بدأ بخلافات غير ذات بال،إذ نشب خلاف حول تغطيةالصحف وأجهزة الإعلام لـنشاط نجيب بصـورة تظهره أنه قائـد الثورة؛ فقد كانـت هذه الخلافات بمثابة البذرة التى نبتت وترعرعت حاملة بين ثناياها جذور أزمة مارس، وجذور انقلابات المدفعية والمدرعات.

لـم يمر سوى خمسة أشـهر على قيام ثورة٢٣ يوليو، حتى بدا نجيـب كأنه بطل الثورة فى أعيـن أغلب الشـعب المصرى. وخـشى عبد الـناصر أن تستغل الأحزاب الـتقليـدية وجماعـة الإخوان المسلمـين والشيوعيـون هذه الخلافات فى تـهديد أمن الثـورة، فحاول عبدالناصر ألا يفجر الصراع بصورة عنيفة.

أذكر أنـه فى الأسبوع الأخـير من شهـر نوفمـبر سنة ١٩٥٣ ، أن قـام محمد نجـيب برحلة إلـى بلاد النوبة، حيث اسـتقبل هناك استقـبالا حاراً، وكان نجيـب حريـصًا على أن يظهر الحفاوة التى استقبل بها، فكلف اليوزباشى رياض سامى الذى كان قد اختاره نجيب ليعمل كمستشار صحفى له، بالاتصال بمـوظفى الإذاعة والصحف ليقوموا بإذاعة ونشر ما يريده نجيب. وساء هذا صلاح سالم وزير الإرشاد القومى، فصلاح سالم كان المسئول أمام مجلس الثورة عن برنامج الدعاية للثورة، وقد رأى أن اتصال نجيب رأساً بموظفى المصالح والإدارات التى تتبعه بمثابة تحد له كوزير مـسئول. واستطاع صلاح سالـم أن يؤلـب المجلس على نجيب ، فـبين لهم خطورة نشاط نجيـب وتم الاتفاق على أن يجتمع المجـلس باللواء نجيـب بعد عودتـه من رحلـته فى الـنوبة، لتـحذيره مـن ظهوره أكـثر من اللازم، ولـكن الاجتماع لـم يتم، فقد آثر عـبد الناصر أن يفـوت الفرصة على نجـيب، حتى لا يستـغلها أعداء الثورة.

وسنحـت الفرصة لعـبدالناصر لـكى يضرب شعـبية نجيب، ويـذكره بأنه دخيـل على الثورة، وليس لـه الحق فى الظهور كصانع للـثورة. وكنت قد علمت من عبـد الناصر أنه سيغادر القـاهرة إلى الإسكندرية بصـحبة كل من عبد الحكـيم عامر القائد العـام للقوات المسـلحة والصـاغ صلاح سالم وزيـر الإرشاد القومـى ، وذلك لحضور مـؤتمر شعبـى فى الإسكندرية.. وطلب منى عبد الناصر أن أكـون دائما فى وضع الاستعداد حتى عودته من

المؤتمر، إذ كنت حينئذ أعمل مديراً لمكتب القائد العام ومسئولا عن أمن القوات المسلحة. كان ذلك فى الأيام الأخيرة من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ .. كان مقرراً أن يسافر الثلاثة فى القطار .. ولكن عبد الناصر علم بأن نجيب قرر السفر معهم فاستقر رأى عبدالناصر على السفر مع زملائه بالسيارات ، وترك نجيب وحده يسافر بالقطار.

وفى رحلة الإسكندرية لقى نجيب ما لا يحسد عليه، فلم يستقبل بالحفاوة التى كان يستقبل بها من قبل خلال جولاته فى القرى والمدن.

وفى أثناء المؤتمر ألمح عبدالناصر فى الكلمة التى ألقاها ما أثار نجيب .. ذلك أن عبد الناصر بأسلوب كنائى ناشد الحاضرين ألا ينخدعوا وراء أى منافق أو مخادع.. وبدت على نجيب علامات الغيظ والحنق، إذ أحسّ أن عبد الناصر لم يكن يقصد سواه.. حتى صلاح سالم عضو مجلس الثورة ووزير الإرشاد، والشيخ أحمد حسن الباقورى الذى كان يعد خطيب الثورة، لم يفتهما توجيه الهمزات واللمزات إلى محمد نجيب .

وأحس محمد نجيب أن هناك محاولات للحط من هيبته وإظهاره بمظهر الجوكر فى ورق اللعب، فأسر فى نفسه ما حدث، وبدأت جولة من الصراع الخفى، أخذت تشتد يوما بعد يوم، حتى تفجرت على السطح، وانتهت بالتخلص من نجيب ، بعد أن كانت كل السلطات قد تجمعت فى يديه.

تطور الخلاف مع نجيب

ازداد الخلاف بين محمد نجيب وأغلب أعضاء مجلس الثورة.. فكان المجلس فى بادئ الثورة يجتمع فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة مرة كل أسبوع.. كان يوم الأحد مخصصا لاجتماع مجلس الثورة ..وكانت القرارات تتخذ فى بادئ الأمر بأغلبية الأصوات. وكانت تبدو فى مناقشات المجلس اختلافات فى الرأى، كانت تزعج عبد الناصر، وبخاصة أن الصراع بينه وبين نجيب أصبح أمراً واقعاً.

وأراد عبد الناصر أن يفوت فرصة استغلال نجيب لهذه المسألة، فحاول أن يقنع باقى أعضاء المجلس أن يعقد اجتماع سابق لاجتماع يوم الأحد فى منزله تناقش فيه المسائل

بعيداً عن نجيب ، ويتم فيه الاتفاق على رأى واحد، فإذا ما عقد اجتماع الأحد. كان قرار المجلس إجماعيا لا تظهر فيه الخلافات ، ومن ثم يسقط فى يد نجيب ، ويصبح شبه معزول إزاء ما يتخذ من قرارات.. ولقد وافق أعضاء المجلس على اقتراح عبد الناصر.

كان الأخوان جمال وصلاح سالم أكثر أعضاء مجلس الثورة عداء لنجيب، وتهجما عليه.. وكثيرا ما كان يسمع سبابهما له فى كل مكان.

أذكر أنه أثناء مناقشة الخلاف بين مجلس الثورة وبين نجيب ، أن كان هناك بعض أعضاء مجلس الثورة مجتمعين ظهراً فى مكتب عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة.. وكان يربض على منضدة المكتب تمثال نصفى متوسط الحجم لمحمد نجيب مصنوع من الجبس.. وفجأة دفع جمال سالم فى ثورة غضب التمثال بقدمه، فسقط على الأرض وتهشم إلى قطع متناثرة.. والحق أغاظنى هذا التصرف، ووجدت نفسى أقول له: «هل تهشيم قطعة من الجبس سوف تحل المشكلة؟ أليس الأجدى أن تبحثوا عن حلول للمشاكل؟».

ولم ينبس جمال سالم ببنت شفة، وحسبت أن الأمر منتهيا.. ولكننى ما أن عدت إلى منزلى وتناولت وجبة غذائى، حتى رنَّ التليفون ووجدت عبد الحكيم عامر على الخط. قال عبد الحكيم: «جمال سالم زعلان منك وبيقول إنك أهنته.. اذهب إليه فى السادسة مساءً فى مبنى القيادة العامة لتصفيا ما فى النفوس».

قلت لعبد الحكيم: «ليس فى نفسى شيء، وأننى لم أقصد إلا التعبير عن استيائى لشيء لايفيد ولا يجدى».

وبعد أن انتهيت من محادثة عبد الحكيم، طلبنى عباس رضوان على التليفون وقال : «جمال سالم فى حالة من الغضب الشديد، وأنه يهدد بقتلك لأنه يعتبر أنك أهنته فى مكتب عبد الحكيم».

ويبدو أن عباس كان قد كلفه عبد الحكيم بحضور لقائى مع جمال سالم.. وتوجهت فى الساعة السادسة مساءً إلى مكتبى فى القيادة العامة للقوات المسلحة.. كنت حينئذ أعمل مديراً لمكتب القائد العام للقوات المسلحة منذ الثالث والعشرين من يونيو سنة ١٩٥٣.. وما أن ولجت إلى غرفة مكتبى حتى وجدت جمال سالم يذرع الحجرة جيئة وذهابا كأسد هائج ، بينما كان عباس رضوان يجلس على أحد المقاعد فى الغرفة..

وكنت قد حملت معى طبنجتى ، حتى أدافع عـن نفسى لو تطور النقاش بين جمال سالم وبينى، أو حاول فى ثورة غضبه التى كان يفقد فيها سيطرته أن يعتدى على .

بادرت بالتحية، فرد عباس رضوان التحية، ولكن جمال سالم رد قائلا فى غضب بدا على وجهه: لا سلام ولا كلام.. فلم أرد ..وما هى إلا لحظات حتى تقدم جمال سالم نحوى وقال بغضب: «ماذا كنت تعنى بما وجهته لى من كلام قارص؟ هل كنت تريد إهانتى ؟». أجبته فى هدوء : «لم يدر فى خلدى أبداً أن أهينك يا جمال فنحن زملاء كفاح، وكانت تضمنا خلية واحدة».

وهنا تغير وجه جمال سالم وابتسم ، ومد يده ليصافحنى وقال : فلنصافح بعض ..وصافحته وانتهت الأزمة.

حقيقة لم أكن أعنى إهانة جمال سالم ، فقد كان أحد أعضاء خليتى فى تنظيم الضباط الأحرار، وكنت أعجب بكثير من آرائه ، ولم يكن يشوبه سوى سرعة الغضب ، وإفلات الزمام منه لأقل الأسباب .

ولقد نما التوتر بين نجيب من ناحية وبين عبد الناصر وأغلب أعضاء مجلس الثورة.. من ناحية أخرى .. وكان أساس هذا التوتر هو إحساس عبد الناصر أن نجيب يريد أن يستأثر بالسلطة وحده ويسلبه زعامة الثورة.

ففى اجتماع تم يوم الأحد فى العشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٣، عقده مجلس الثورة وحضره نجيب، أثيرت أخطاء نجيب التى كان يذيعها مجلس الثورة على الضباط الأحرار، وباقى ضباط الجيش لجذبهم إلى جانب مجلس الثورة . لقد أذيع أن نجيب انفصالى لا يريد أن يعمل إلا لمصلحته الخاصة ، وأنه يتصل بالرجعية التى تريد الانقضاض على الثورة، كما أنه يساند جماعة الإخوان المسلمين التى تريد أن تحتوى الثورة، فضلا عن ضمه لبطانته أشخاصا يسيئون إلى الثورة.

وفى اجتماع العشرين من ديسمبر جلس نجيب ليحاسب حسابا عسيرا، فوجه إليه جمال سالم نقدا مريرا لتصرفاته ، كما تحدث عبد الناصر عن دور نجيب فى الثورة، وكيف تم ضمه للتنظيم قبل قيام الثورة، ومع ذلك لم يراع أنه دخيل على الثورة، وأراد أن يستأثر بالسلطة.

وكان بعض الأفراد المحيطين بنجيب محل مناقشة أساسية فى هذا الاجتماع، فطالبه

عبد الناصر بالتخلص من بعض بطانته التى تسىء للثورة، وحدد له أسماء معينة: الدكتور صلاح فوزى الطبيب بالخدمات الطبية للقوات المسلحة، واليوزباشى محمد رياض سكرتيره الخاص ، واليوزباشى رياض سامى سكرتير نجيب للشئون الصحفية.

ولكن نجيب أصر على رفض هذا الاقتراح، ودافع عن هؤلاء بشدة، قائلا أنه لا يستطيع أن يبعد أفراداً لم يرتكبوا أية أخطاء.

ولم يصل المجلس إلى حل لهذه المشكلة، وامتد الاجتماع حتى تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود..ولكن النقاش والجدال لم يصلا بالمجلس إلى قرار. وهنا بدا كأن عبدالناصر قد نفد صبره، فتحدث إلى نجيب مهدداً ومنذرا بقوله: «أنت عارف إزاى جبناك، واحنا نيتنا صافية، لأننا الذين فتحنا معك موضوع الخلاف سعيا لتسويته، ولكنك تصر على أن تمضى فى طريقك الانعزالى، ولا تريد أن تتعاون معنا لتحقيق أهداف الثورة.. هذا لا يمكن أن نسكت عليه ».

وأحس نجيب أن أعضاء مجلس الثورة يريدون أن يجعلوا منه طرطوراً أو حرفوشا ، فلم يستسلم وانتهى الاجتماع فى الفجر دون الوصول إلى أى حل .

وقد أسرَّ الرجل بعد ذلك لعبد الحكيم عامر الذى كان يكن له الأول حبا كبيرا، كان يتباهى به فى كل مكان . كان يقول : لو فتحوا قلبى لوجدوا فيه صورة عبد الحكيم منقوشة عليه .

ويبدو أن هذا الحب كان يرجع إلى عهد حرب فلسطين حيث عمل الاثنان معا.

اشتكى الرجل إلى عبدالحكيم قائلا: أتريدون أن تجعلوا منى طرطوراً ؟ أنا لست انفصاليا ، وأنا على استعداد أن أتعاون مع المجلس كما يريد، ولكن لا تجعلوا منى دمية يضحك الناس عليها .

وفهم عبد الحكيم عامر أن الرجل استسلم لرغبات المجلس .. ولكن نجيب كان يحمل فى سريرته إصراره على الاحتفاظ بشخصيته، والاستمرار رئيسا لمجلس قيادة الثورة.. لقد نسى الرجل نفسه ، ونسى أن الثورة هى التى جاءت به .

ولكن كيف تطورت الأمور إلى أن انتهت باستقالة نجيب وقبول استقالته، لقد ظلت السفينة تمخر عباب بحر الخلافات التى هدأت أمواجه إلى حين بعد أن بدا من نجيب أنه استسلم بعد مقابلة عبد الحكيم عامر له فى شهر يناير سنة ١٩٥٤.

وهبت العاصفة مرة أخرى فى شهر فبراير، إذ كان جمال عبد الناصر قد قرر أن يحضر الذكرى السنوية لوفاة الشيخ حسن البنا المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين، الذى حدد له يوم الجمعة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٤ . وعلم نجيب بهذا الأمر فقرر أن يحضر الحفل أيضا. ومعنى ذلك أن حضورهما معا سوف يظهر نجيب بأنه الرجل القوى الذى لا يزال يحرك الأشياء ، ولو امتنع جمال عبد الناصر عن الحضور تجنبا لمقابلة نجيب فى مناسبة مثل هذه، قد يفسر على أن عبد الناصر كان صاحب القرار بحل جمعية الإخوان المسلمين الذى صدر فى الثانى عشر من يناير سنة ١٩٥٤، وأن محمد نجيب كان مغلوبا على أمره، وأنه مساند لحركتهم .

كان مجلس الثورة قد أصدر بالإجماع قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين بعد أن تبين له أن الجمعية متجهة إلى استخدام أعمال العنف.. ذلك أن طلبة الإخوان المسلمين فى الجامعة تحرشوا ببعض الطلبة المنتمين لهيئة التحرير أول منظمة سياسية أنشأتها الثورة، ونشب صدام دام كاد يؤدى إلى أحداث مريرة.

ولقد شمل قرار الحل اعتقال حسن الهضيبى مرشد الإخوان كذا أعضاء القسم الخاص، وعدد من أعضاء الجمعية وصل إلى ما يقرب من خمسمائة عضو.

وشمل القرار أيضا فصل بعض الطلبة والموظفين المنتمين للإخوان المسلمين، وإحالة ضباط الشرطة الإخوان إلى التقاعد، وكان عددهم لا يتجاوز العشرين ضابطاً .

وأعلن عبد الناصر أنه أصبح لايستطيع أن يتعاون مع نجيب ، وهدد المجلس بأنه سوف يعود إلى الثكنات ،تاركا السياسة لمحمد نجيب حتى ينكشف أمره للشعب، ومن ثم يطالب الشعب مجلس الثورة بالعودة مرة أخرى .

وكما قلت فى مكان آخر، كانت هذه فكرة ساذجة ، أو مناورة سياسية بعيدة عن الذكاء لايمكن أن يعنيها عبد الناصر المحنك المدرب.

وقد أيد عبد الناصر فى اقتراحه عبد الحكيم عامر وصلاح سالم، بينما عارض آخرون هذا الاقتراح بحجة أن البلاد كانت تمر بظروف عصيبة فى الداخل والخارج ، كما أن مسألتى الجلاء وتقرير المصير فى السودان لم يتحقق منهما شيء بعد .. وكان جمال سالم يتزعم هذه المجموعة ، وشاركه فى هذا الرأى كل من عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين وزكريا محيى الدين.. أما أنور السادات وحسين الشافعى فلم يبديا أى رأى.

ولم يستطع المجلس أن يصل إلى قرار فى هذه الأزمة ، فتقرر عقد اجتماع آخر فى اليوم التالى .

كان عبدالناصر قد بلغ به الغضب ذروته، ويبدو أن الصراع بينه وبين نجيب قد أصبح على حافة الهاوية.

ومع أن طبيعة عبدالناصر أن يمد الحبل لعدوه ليشنق نفسه به، فقد خرج عن طوره، واتصل باليوزباشى إسماعيل فريد ياور محمد نجيب بالتليفون، وحدثه فى لهجة إنذار كى يحذر محمد نجيب من الذهاب إلى الاحتفال بذكرى وفاة حسن البنا.. ومع أن عبدالناصر كان من طبيعته أن يكتم مشاعره، فقد خرج عن طبيعته وأخذ يسب نجيب، وأوحى إلى إسماعيل فريد أن يبلغ نجيب هذا الشتائم.

لقد وصل الصراع بين عبدالناصر ونجيب إلى طريق مسدود، ولكن سرعان ما عادت طبيعة عبدالناصر فى ميله إلى ترك الأمور تحل نفسها مع الزمن، فعدل عن رأيه السابق فى التشدد مع نجيب، وقرر فى نفسه أن الزمن كفيل بحل مشكلته.

وأخذ الصراع داخل مجلس الثورة يزحف كالسرطان، والغريب أن جمال سالم الذى كان يعارض عبدالناصر فى كثير من الآراء فى بداية الثورة، أصبح أكثر أعضاء مجلس الثورة تحمسا للتخلص من نجيب، بدرجة أنه صرح بأنه على استعداد لأن يطلق النار على محمد نجيب ويخلص البلاد من شروره ـ على حد قوله ـ ثم يسلم نفسه للمجلس لمحاكمته، ويكون بهذا قد أدى واجبا وطنيا لمصر.

كان جمال سالم من طبيعته سرعة الهياج وسرعه الهدوء إذا تهيأت الظروف.. أذكر يوما ما فى بداية الثورة.. نزل جمال سالم من الطابق العلوى فى مبنى القيادة ليستقل عربته الجيب، فتأخر السائق عليه بضع دقائق، فأوسعه ضربا بالأيدى وركلا بالأقدام.. وبكى السائق وأفهمه أنه كان يتناول إفطاره، ووجد جمال سالم بجانبه اليوزباشى محمد فؤاد نصر أركان حرب القيادة فأخذ منه خمسة جنيهات أعطاها للسائق إرضاء له، وتعبيرا له عن اعتذاره.. وتعجب من رأوا المشهد من هذا التناقض السريع فى مسلك جمال سالم.

فى ذاك الوقت زاد من تفكك مجلس الثورة رغبة حسن إبراهيم فى التنحى عن العمل السياسى، وكان من أوائل أعضاء المجلس الذين لم يحبذوا الصراع على السلطة داخل

المجلس، وجاءت الفرصة التى تبرر استقالة حسن إبراهيم ذلك أن هيئة التحرير كان قد تم إنشاؤها، وعين حسن إبراهيم مراقبا عاما لهيئة التحرير أى الرجل الثانى بها، وكان من المفروض أن يكون اليد اليمنى لعبد الناصر فيها، والمشرف الفعلى على شئونها لانشغال عبدالناصر فى أمور أخرى، ولكن حسن إبراهيم تبين له أن عبدالناصر كان يعتمد على إبراهيم الطحاوى وعبدالله طعيمة فى إدارة شئون هذه المنظمة، متخطيا وضع حسن إبراهيم الذى لم يرض لنفسه أن يكون مجرد صورة، فأبدى رغبته لعبدالناصر للتنحى عن العمل السياسى، ولكن عبدالناصر نجح فى الضغط عليه للاستمرار فى العمل بحجة تماسك وحدة الصف فى الظروف العصيبة التى كانت تمر الثورة بها.

وتدهورت العلاقات بين نجيب وأعضاء مجلس الثورة، إذ أحس نجيب بأنه أصبح طرطورا، وأن أغلب أعضاء مجلس الثورة يعاملونه معاملة لاتليق بسنه ولا بمركزه.. وبلغ الأمر استهانة المجلس به، فكان يجتمع دون علمه إما فى مبنى قيادة الثورة وإما فى منازل أعضاء مجلس الثورة.

وهبت القشة التى قصمت ظهر البعير لتفجر الموقف.. ففى يوم ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤ حضر محمد نجيب إلى مبنى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة لحضور اجتماع مجلس الثورة الأسبوعى (اجتماع الأحد).. وكان من المعتاد أن يصعد أعضاء المجلس إلى مكتب نجيب حيث كان يعقد الاجتماع، ولكن الرجل ظل ما يقرب من الساعتين ولم يصعد إليه أحد يخبره بالاجتماع، فأرسل سكرتيره الخاص اليوزباشى إسماعيل فريد إلى أعضاء مجلس الثورة الذين كانوا مجتمعين فى مكتب عبدالناصر ليستفسر عن سبب تأخرهم فى الصعود إلى نجيب لإجراء الاجتماع، فما كان من جمال سالم إلا أن ثار كعادته، وأخذ يسب نجيب ويلعنه، فانصرف إسماعيل فريد.

ومضى وقت طويل وأحس نجيب أن المسألة مقصودة وتعنى التحرش به والاستهانة به، فما كان منه إلا أن غادر مبنى مجلس قيادة الثورة، وآثر السلامة واحترام نفسه، وأحس بأنه أصبح لا مفر من أن يقدم استقالته، لقد أصبح التعاون مع أناس لايريدونه، أمراً إن لم يكن محالا فهو على الأقل مهين لكرامته.

وأصبحت مشكلة نجيب مسألة لابد من وضع حد لها، واستمر المجلس يجتمع بغير نجيب، ووجد المجلس أنه ليس أمامه سوى الدخول مع نجيب فى معركة حاسمة واقترح

تنحية نجيب عن رئاسة مجلس الوزراء وأن تقتصر مسؤليته على منصب رئاسة الجمهورية، وأن يعين عبدالناصر رئيسا لمجلس الوزراء.

وكانت شعبية نجيب والخوف من ردود فعل تنحيته عاملين من العوامل التى كانت محل البحث، فرؤى أن يؤخذ رأيه قبل إعلان المجلس قراره.

وأرسل المجلس وفدا إلى نجيب يتكون من جمال سالم وكمال الدين حسين وحسين الشافعى لإقناعه بالاكتفاء بمنصب رئيس الجمهورية، على أن يتولى عبدالناصر رئاسة مجلس الوزراء.. ولكن المهمة باءت بالإخفاق.

وفى اجتماع لمجلس الثورة عقد يوم الثالث والعشرين من فبراير لم يحضره نجيب بالطبع، فوجئ المجلس بحضور إسماعيل فريد، الذى قدم لكمال حسين مظروفا معنونا باسمه وسرى للغاية وشخصى.. كان كمال حسين يقوم بأعمال سكرتارية المجلس، فقام بفض المظروف، وعلم من محتوياته أنه عبارة عن استقالة لنجيب من جميع المناصب والسلطات المخولة له، مؤكدا أن مصلحة الوطن أملت عليه ذلك لأسباب لن يذكرها إلى حين.

استقالة محمد نجيب

وهكذا نرى أن الصراع بين محمد نجيب وبين أغلب أعضاء مجلس الثورة قد بدأ مبكرا، وأصبح واضحا للضباط الأحرار ما يجرى فى هذا الصراع.. لقد كان أغلب أعضاء المجلس يتجاهل نجيب كرئيس لمجلس قيادة الثورة، ووصل الأمر بالبعض مثل الأخوين جمال وصلاح سالم إلى قيامهما بسبه علنا أمام الضباط.

أذكر فى أحداث شهر فبراير سنة ١٩٥٤ حينما بدأت أزمة مارس تتبلور وتأخذ شكلها الذى تطور فى مدى شهر إلى أخطر أزمة داخلية واجهت الثورة، أن ثار جمال سالم فى مكتب القائد العام للقوات المسلحة، وأخذ يسب ويلعن نجيب بأقذع السباب.

وكان مكتب عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة يغص ببعض الضباط الأحرار، فوجه أحدهم وهو الصاغ ربيع عبد الغنى من سلاح المدفعية وأحد الضباط الأحرار عبارة إلى جمال سالم لم تعجبه إذ قال له حينما سمعه يسب نجيب «اللى مش

عاجبه يستقيل».. وإذا بجمال سالم يمسك بربيع عبدالغنى ويلطمه على خده.. وصاح ربيع عبدالغنى وقال: «بتضربنى يا جمال!» وتدخل الواقفون لوقف تدهور الموقف.

كانت مظاهر الخلافات بين نجيب والمجلس غير خفية كما قلت، وبدأ أعضاء مجلس الثورة قبل نشوب أزمة مارس بوقت كثير باستمالة الضباط الأحرار بجانبهم ضد نجيب، فأخذوا يبثون فيهم صورة سيئة عن سلوكه، وأخذوا يشهرون به فيذيعون أنه مدمن خمر وأنه يقضى بعض السهرات الخاصة التى كان يعدها له الطبيب صلاح فوزى إلى غير ذلك من وسائل التشهير الرخيصة.

وانتشرت هذه القصص بين الضباط الأحرار.. وفضلا عن ذلك قام أعضاء المجلس بتصويره للضباط بصورة الرجل الذى يريد تصفية الثورة لحسابه، وتعاونه مع أعداء الثورة وخصومها.

ونجح مجلس الثورة فى استمالة أغلب الضباط الأحرار بالأسلحة المختلفة عدا سلاح الفرسان الذى كان له وضع خاص، أدّى إلى انضمام أغلب ضباطه إلى جانب نجيب؛ فبعد قيام الثورة كلف البكباشى حسين الشافعى عضو مجلس الثورة بقيادة سلاح الفرسان بالإضافة إلى مسئوليته السياسية، وكان قائدا تقليديا لم يهتم بالناحية السياسية، بينما انتهز الرائد خالد محيى الدين فرصة عمله كضابط مخابرات السلاح، وأخذ يجذب إليه صغار الضباط وبخاصة الضباط الأحرار داخل سلاح الفرسان.

وبدأ خالد محيى الدين يبث فى عقول الضباط مناقشات عن الديموقراطية، موحيا إليهم بأن مجلس الثورة متجه نحو الدكتاتورية، وأن خالد محيى الدين يعارض هذا الاتجاه، حتى تشبعت نفوس الضباط بالنفور من مجلس الثورة، والتفوا حول خالد محيى الدين، بينما حسين الشافعى لايدرى شيئا عما كان يدور داخل السلاح.

فلما ظهر الصراع بين جانب نجيب وباقى أعضاء المجلس، استغل خالد محيى الدين هذه الفرصة وانضم إلى جانب نجيب وبخاصة أن نجيب كى يكتسب القاعدة الشعبية والأحزاب الجماهيرية أخذ ينادى بالديموقراطية وضرورة إبعاد الجيش عن الحكم.

والواقع أن ظروف الصراع بين الثورة من ناحية وبين الوفد والشيوعيين والإخوان المسلمين من ناحية أخرى، منحت اللواء نجيب فرصة ذهبية لنقل صراعه المحدود على السلطة داخل المجلس إلى القاعدة الجماهيرية.. فما أن قام المجلس بإصدار قراره بحل

جماعة الإخوان المسلمين، حتى استغل نجيب هذه الفرصة كى يكسب عطف جماعة الإخوان ـ وكانت لاتزال قوة يعمل لها حساب ـ وأراد أن يحرج مجلس الثورة فقدم إليه استقالته يوم الثالث والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٤، ومن ثم انفجر الموقف وكأنه كان بركانا كامنا.

والواقع أن محمد نجيب حينما قدم استقالته بحجة انتهاك الديموقراطية وتجاهل مجلس الثورة له، لم يكن يؤمن بالديموقراطية بقدر ما كان ميكافيليا فى تسخيرها لخدمة أطماحه.. فهو فى بداية قيام الثورة كان من أشد المهاجمين للأحزاب، بينما انقلب فى ظروف أزمة مارس إلى مدافع مستميت عنها.

وقد حاول نجيب أن يضم إليه القوى السياسية القديمة لتصفية الثورة، ولذا لم يكن أمامه سوى تبنى قضية كان قد هاجمها من قبل.. تلك القضية هى قضية الديموقراطية، فبينما كان نجيب من المساندين لاقتراح إرجاء الحياة الديموقراطية ثلاث سنوات فى الخامس عشر من يناير سنة ١٩٥٣، كان من المعارضين لقرار حل جماعة الإخوان المسلمين فى الخامس عشر من يناير سنة ١٩٥٤.

وانتهز نجيب الفرصة، وحاول استقطاب القوى السياسية التقليدية بجانبه، وكان يرى أنه باستقالته سوف يضع مجلس قيادة الثورة أمام بديلين: إما عودة الحياة النيابية حيث يمكنه عن طريق هذه القوى تصفية الثورة تدريجيا لحسابه، وإما قبول استقالته، ومن ثم تنشأ أزمة يكون له فيها الغلبة نتيجة تمتعه بشعبية سواء فى الجيش أو بين الشعب.

اعتصام سلاح الفرسان

وبعد أن قدم محمد نجيب استقالته، اجتمع مجلس قيادة الثورة للنظر فى أمر هذه الاستقالة، وانقسم المجلس فى الرأى، ففريق وعلى رأسه جمال عبدالناصر رأى قبول الاستقالة، وفريق آخر بزعامة جمال وصلاح سالم رأى إقالة نجيب، وإعلان ذلك على الشعب.

ولكن خالد محيى الدين اعترض على تنحية نجيب بأى شكل، مبينا للمجلس أن هذا الإجراء سوف يؤدى إلى قيام تمرد فى القوات المسلحة.

ولقد أثبتت الحوادث التى جاءت بعد ذلك أنه كان هناك اتفاق ضمنى بين نجيب وخالد محيى الدين الذى استطاع أن يجذب إلى جانب نجيب كثيراً من ضباط الفرسان منهم بعض الضباط الأحرار فى السلاح.

ويؤكد هذا الاتفاق ما قام به خالد محيى الدين من عرض استقالته فى جلسة مجلس الثورة التى عقدت مساء الثالث والعشرين من فبراير للنظر فى مسألة استقالة نجيب.. ولكن المجلس فوت عليه هذه الفرصة وطلب منه إرجاء استقالته حفاظا على وحدة المجلس أمام الشعب.. وقد وافق خالد محيى الدين مشترطا أن يعفى من مهمة إقناع ضباط سلاح الفرسان بتنحية محمد نجيب.

وأصدر مجلس الثورة قراراً بتعيين جمال عبدالناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة.

كان مجلس الثورة قد عقد اجتماعا يوم الثالث والعشرين من فبراير فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، حضره بعض الضباط الأحرار من الصف الثانى.. وقد قام صلاح سالم بعرض مسألة النزاع بين محمد نجيب ومجلس الثورة، وقال إن مجلس الثورة ليس أمامه إلا ثلاثة حلول: إما أن يحل مجلس قيادة الثورة ويعاد تشكيل مجلس ثورة جديد، وإما قبول استقالة محمد نجيب، وأما التوفيق بين محمد نجيب ومجلس الثورة، وقد أوضح استحالة الحل الأخير.

وفى حماس غير مدروس، وبعاطفة الميل نحو الثورة، أبدى الغالبية من الضباط ميلهم إلى التوفيق بين محمد نجيب ومجلس الثورة. ولكن الصراع بين نجيب ومجلس الثورة كان قد وصل إلى طريق مسدود، فاستقر المجلس على قبول استقالة نجيب يوم الرابع والعشرين من فبراير، ونشرت الاستقالة فى الصحف صباح اليوم التالى الخامس والعشرين من فبراير.

وعلمت من بعض مصادرى من الضباط الأحرار أن اعتصاماً قام فى سلاح الفرسان بثكنات العباسية المواجهة لمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، وأن بعض الضباط الأحرار فى سلاح الفرسان تزعموا هذا الاعتصام وعلى رأسهم اليوزباشى أحمد المصرى واليوزباشى فاروق الأنصارى والملازم أول محمود عبدالعزيز حجازى، وقد قرر هؤلاء عقد اجتماع لضباط الفرسان مساء يوم الخامس والعشرين من فبراير.. ولقد نجحوا فى عقد الاجتماع، وطلبوا حضور حسين الشافعى لمناقشته فى مسألة استقالة نجيب.

وأبلغت عبدالناصر بالأمر، فقرر أن يذهب بنفسه لحضور هذا الاجتماع وحاول عبدالحكيم عامر أن يثنيه عن الذهاب إلى الفرسان، وأن يرسل بدلا منه حسين الشافعى لاستكشاف ما يدور، حتى لايتعرض لأى أقوال جارحة من بعض الضباط المتهورين.

كانت المعلومات التى بلغتنا صباح هذا اليوم تبين أن شبه تمرد قائم فى سلاح الفرسان، وأن بعض الضباط يناقشون ضباط السلاح فى مسألة محمد نجيب.. وقد انقسم الضباط إلى فريقين: فريق يهاجم نجيب ومسلكه الشخصى كرئيس للجمهورية، وفريق آخر هو الغالب ينقد مسلك الثورة الدكتاتورى، وبعض التصرفات الشخصية لأعضاء مجلس قيادة الثورة.

وتوجه عبدالناصر إلى سلاح الفرسان وحضر الاجتماع فى مساء هذا اليوم.. وهناك سمع نقداً لاذعاً من صغار الضباط، فقد ركز ضباط الفرسان على مسألة الديموقراطية التى دأب خالد محيى الدين منذ قيام الثورة على تلقينها للضباط الصغار فى سلاح الفرسان، مبينا لهم أن مجلس الثورة متجه إلى حكم البلاد حكما ديكتاتوريًا.. وقد استخدم خالد محيى الدين اللواء نجيب أداة لتحقيق أغراضه.

وحاول عبدالناصر أن يقنع ضباط الفرسان بأن مجلس الثورة يتبع الأسلوب الديموقراطى فى وضع القرارات، فهو يصدر قراراته بأغلبية الأصوات.. ولكن ضباط الفرسان كانوا يعنون ديموقراطية تنبع من الشعب وليست ديموقراطية الصفوة.

كان الموقف عصيبا بدرجة أن قام بعض الضباط بتجريح بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة فى تصرفاتهم مثل هياج جمال سالم واعتدائه بالضرب على بعض المواطنين، ومثل قصة غرام صلاح سالم بالأميرة السابقة فائزة التى شاعت بين ضباط الجيش، كما نقدوا ترقية عبدالحكيم عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة.

كان قائد سلاح الفرسان فى ذاك الوقت اللواء عبدالعزيز مصطفى، وكان قد استلم قيادة سلاح الفرسان من حسين الشافعى الذى عين وزيراً للحربية.. وكان عبدالحكيم عامر قد اختار عبدالعزيز مصطفى ليتولى قيادة السلاح كضابط عسكرى محترف ومتفرغ خلفا لحسين الشافعى الذى تفرغ للعمل السياسى.

وكان اللواء عبدالعزيز مصطفى قد نقل بعد قيام الثورة مباشرة إلى مصلحة خفر السواحل من ضمن بعض كبار الضباط الذين استعين بهم فى مصلحتى خفر السواحل والحدود.

أعود للحديث عما كان يجرى فى سلاح الفرسان.. عاد عبدالناصر إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة حيث كان مجلس الثورة مجتمعا، وشرح للمجلس ما دار فى اجتماع سلاح الفرسان، ولخص مطالب ضباط الفرسان فى مطلبين: أولهما عودة محمد نجيب كرئيس لجمهورية برلمانية، وثانيهما استعجال مجلس الثورة للجنة الدستور كى تنتهى من وضع الدستور الجديد.

وبينما كان المجلس مجتمعا أوفدنى عبدالناصر إلى سلاح الفرسان كى أتابع ما كان يجرى هناك.. كان الضباط لايزالون مجتمعين والتوتر يسود الجو.. وانضم إلى الاجتماع بعض الضباط الأحرار من الأسلحة الأخرى.. وحينما وصلت إلى مكان الاجتماع كان اليوزباشى صبرى القاضى يتحدث إلى الضباط المؤتمرين، وكان ينقد تعيين ضابط برتبة الصاغ قائداعاما للقوات المسلحة.. قال: «إن الأقدمية العسكرية ينبغى ألا تنتهك، وإن تعيين الصاغ عبدالحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة هو انتهاك لهذا التقليد».. وتوالى بعض ضباط الفرسان الحديث الذى لم يخرج عن ضرورة عودة محمد نجيب، والتمسك بالديموقراطية.

وعدت إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة التى كانت تعج بمئات من الضباط من جميع الأسلحة.. لقد انتشرت فى القوات المسلحة شائعة بأن سلاح الفرسان معتصم.. وجاء إلىّ اليوزباشى عبدالفتاح على أحد ضباط الفرسان الأحرار الذى كان مؤيداً لموقف مجلس الثورة، وأبلغنى أن الضباط قد أمروا وحداتهم بالاستعداد للتحرك، وأن الموقف كاد ينفجر داخل سلاح الفرسان، وأن الضباط فى انتظار رد عبدالناصر على المطلبين اللذين حملهما إلى مجلس الثورة.

ظل مجلس الثورة مجتمعا فى غرفة القائد العام للقوات المسلحة، وقد ملأ الضباط مبنى القيادة.. كما كانت غرفة مكتبى الفسيحة المجاورة لمكتب القائد العام والتى كانت فى حجم بهو كبير تغص بالضباط الأحرار.. وأخذت المناقشات الجانبية تدور بينهم، ولكن دون أن يفكر أحدهم فى أى اقتراح ينقذ الموقف.

وفى حوالى الساعة الواحدة صباحا خرج صلاح سالم من الاجتماع، وأعلن للضباط أن المجلس قرر عودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية وتعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزراء، وعودة رجال الثورة إلى ثكناتهم.. أى تسليم مقاليد الحكم إلى محمد نجيب وخالد محيى الدين.. كما قال أنه سيبلغ محمد حماد مدير الإذاعة كى يذيع هذا القرار.

وحدث هرج ومرج.. وسمعت همهمة تعارض هذا القرار.. ولكن من الغريب أن هذه المئات من الضباط بدأت فى الانصراف خشية أن يحسب عليهم تواجدهم فى هذه الظروف.. لقد رحلوا كما يحدث فى أى أزمة سياسية منتظرين فى الغد الحكام الجدد.. ولم يبق فى مبنى القيادة إلا الضباط الأحرار الذين كانوا قد حضروا إلى مبنى القيادة منذ المساء المبكر.

وكلف مجلس الثورة خالد محيى الدين بالتوجه إلى منزل محمد نجيب فى الزيتون لإبلاغه قرار المجلس، وأوفد معه كلا من الصاغ عماد ثابت واليوزباشى عباس رضوان والملازم أول شمس بدران من الضباط الأحرار.

دخلت إلى مكتب القائد العام للقوات المسلحة حيث كان يجلس بعض أعضاء مجلس القيادة حول منضدة الاجتماعات، بينما كان عبدالحكيم عامر واقفا على مكتبه وقد بدا عليه الإنهاك والتوتر.. ونظرت إلى وجوه أعضاء مجلس قيادة الثورة، فلاحظت تعبيرات مختلفة.. كان عبداللطيف بغدادى وحسين الشافعى تذرف أعينهما بالدمع، بينما كان جمال سالم يذرع الحجرة جيئة وذهابا فى حالة عصبية، وكان زكريا محيى الدين يجلس فى هدوء يبدو على وجهه نوع من القلق.. أما عبدالناصر فكان قد ترك الغرفة واتجه إلى الغرفة المواجهة لمكتب القائد العام ـ وكانت تسمى غرفة المؤتمرات ـ حيث كانت تغص بالضباط.. كان عبدالناصر يعتلى منضدة المؤتمرات ويحدث الضباط عن القرار الذى اتخذه المجلس.

وبدأ الضباط الأحرار الذين لم ينصرفوا فى دخول مكتب القائد العام، وأخذوا يحاولون مناقشة أعضاء المجلس مبدين رأيهم بأن قرار المجلس يعنى تصفية الثورة.

فض الاعتصام

انتقلت إلى غرفة المؤتمرات حيث كان عبدالناصر يتحدث مع الضباط.. كان يتكلم بصوت جريح.. قال: «إن مصلحة مصر تكمن فى القرار الذى أصدره المجلس، وأن الثورة ستستمر بمبادئها سواء كان جمال عبدالناصر موجوداً أو غير موجود».. وأخذ بعض الضباط الأحرار الواقفين حوله يعترضون فى شكل احتجاجات فردية على قرار المجلس، وعلق البعض بأن ذلك معناه تصفية الثورة.

كنت واقفا بالقرب من عبدالناصر.. وأحسست كأن طائفا ألمَّ بى، يدعونى لأن أعمل أى شىء أنقذ به الموقف المتدهور.. وأرى أمامى شريطا سينمائيا سريعا عن الثورة، وأتبين أن مصر معرضة لاضطرابات دموية ولانقلابات عسكرية متتالية متباينة الفكر.. كانت سوريا أمامى مثالا، وتذكرت انقلابات حسنى الزعيم وسامى الحناوى والشيشكلى، وخشيت على مصر من الفتنة، فالضباط المتمردون فى سلاح الفرسان أغلبهم كان قد تأثر بفكر خالد محيى الدين الشيوعى، كما أن الخلفية للأحداث كانت واضحة أمامى، فإن قبول خالد محيى الدين للتعاون مع محمد نجيب لم يكن إلا تعاونا مرحليا سوف ينتهى بتصفية خالد محيى الدين لمحمد نجيب.. كما أن باقى الأسلحة لن تقف مكتوفة اليدين أمام عودة مجلس الثورة إلى الثكنات.. كانت الصورة أمامى توحى بأن مصر على أبواب حرب أهلية مريرة، ولذا كان تفكيرى سريعا وقرارى أسرع.

توجهت نحو باب غرفة المؤتمرات لأدلف منه إلى غرفة مكتبى، وإذا بعبدالناصر قد قرأ فى وجهى شيئا، فنادى علىّ وقال أمام الجمع المحتشد: «أوعى تعمل حاجة ياصلاح... لو حصل أى شئ سأضرب نفسى بالرصاص». ولم أنبس ببنت شفة.

توجهت إلى غرفة مكتبى وكنت قد قررت شيئا... أن أضرب العصيان فى مهده.. تخيلت أن الدبابة كأسد ثائر خرج إلى الشارع، إذا ما ضرب ضربة شديدة خر صريعاً.. كما أن الدبابات لو أمكن محاصرتها داخل ثكناتها أصبحت عديمة الجدوى.

كان فى غرفتى قلة من الضباط الأحرار.. وكان أول شئ فعلته أن اتصلت تليفونيا بالقائمقام محمد السيد عبدالرحمن قائد الكتيبة الثالثة عشرة مشاة حينئذ، وكانت على استعداد دائم للتحرك لمواجهة أى موقف.. وطلبت منه محاصرة مبنى الفرسان عند بوابات شارع الخليفة المأمون والعباسية.. وكلفت الصاغ سعد زايد ـ محافظ القاهرة فيما بعد ـ بتحريك وحدات من المدفعية المضادة للدبابات وقفل البوابات والمنافذ التى قد تخرج منها الدبابات.

وتمت التحركات بسرعة فائقة.. ففى مثل هذه الظروف يكون عامل الزمن العامل الرئيسى لنجاح المخطط.. وفكرت بأن طلعة جوية فوق سلاح الفرسان سوف تعزز المدفعية والمشاة.. فاتصلت بعلى صبرى وطلبت منه أن يخرج طلعة جوية تحلق فوق الفرسان دون أى اشتباك.

وأحس ضباط المدرعات بما حدث.. ووصلت الأنباء إلى عبدالحكيم عامر القائد العام بهذه الحركات بعد أن تمت، فأرسل يدعونى إلى مكتبه، وما أن دخلت المكتب حتى

وجدته واقفا خلفه وقد خلع غطاء رأسه.. وفى حركة هستيرية أخذ يعنفنى وسط الضباط الجالسين وقد أمسك فى يده بطبنجته.

قال عبدالحكيم: «ما تيجى تعمل قائد عام أحسن! أنا هأقتلك ولن أسمح أبدا بأن تحدث حرب أهلية، وأنا قائد جيش».

وفى لمحة بصركان جمال سالم قد أمسك بيد عبدالحكيم عامر، وأخذ منه طبنجته، فما كان من عبدالحكيم إلا أن خلع علامات رتبه وألقاها على الأرض.

قلت لعبدالحكيم فى هدوء: «أنتم مش استقلتم من المجلس ومن مناصبكم.. إللى بتعملوه ده هروب من المسئولية».

وقطع المناقشة أزيز الطائرات التى بدأت تحلق فوق منطقة العباسية.. لم يكن أحد من أعضاء مجلس الثورة يعرف قصة هذه الطائرات بعد، إذ كانوا يتساءلون عن كنه هذه الطائرات، فلما ذكرت لهم أننى الذى أمرت بإخراجها وبأننى المسئول عن ذلك، انشرحت صدور أغلبهم، وتغير الموقف، ورأيت فى عيون أغلبهم الفرحة والاطمئنان.. وبحماس شديد شدَّ جمال سالم على كتفى وقال : «برافو».. لقد انقلب الموقف رأسا على عقب.

وفجأة وجدت عبدالحكيم عامر يسأل عن خالد محيى الدين الذى كان قد توجه إلى محمد نجيب فى منزله ليبلغه بقرار مجلس الثورة.. وما هى إلا دقائق حتى كان قد حضر ودخل إلى مكتب عبدالحكيم عامر.

كانت مفاجأة غير سارة تنتظر خالد محيى الدين؛ ففى حزم وإصرار وجه عبدالحكيم إليه الحديث بقوله: اذهب يا خالد إلى سلاح الفرسان وأبلغ الضباط أنهم لو لم يسلموا أنفسهم فوراً سوف أصدر أوامرى لهذه الطائرات والأسلحة المحاصرة لمبنى الفرسان، بقصف المعسكر.

وأسقط فى يد خالد محيى الدين.. كان الوقت سحراً.. وعند هبوط خالد من الدور الثانى لمبنى القيادة متجهاً إلى مبنى سلاح الفرسان، قابله الصاغ وحيد جودة رمضان أحد الضباط الأحرار.. ومد خالد يده مصافحا، ولكن وحيد رمضان امتنع عن مصافحته وقام بسبه بقوله: أنا لا أمد يدى ليد خائنة شيوعية.. ولما وصل خالد إلى بوابة مبنى القيادة اعترضه البكباشى أحمد أنور قائد البوليس الحربى، وحاول أن يعتقله، ولكن عبدالحكيم

عامر كان يطل حينئذ من الشرفة فى الدور الثانى، فصاح على أحمد أنور، وأمره أن يترك خالد محيى الدين فى سبيله.

على أن ثمة نقطة أريد أن أوضحها هنا، وهى ما أثير حول عبدالناصر بأنه لجأ إلى حيلة عودة مجلس الثورة إلى الثكنات كى يبين للأسلحة المختلفة أن سلاح الفرسان قد قام بانقلاب شيوعى، ومن ثم تقوم الأسلحة بالانقضاض على الفرسان وإعادة مجلس الثورة.. فأولا تعد هذه حيلة ساذجة لا يمكن أن تصدر من عبدالناصر الذى عمل كثيرا فى العمل السرى، فبمجرد تنحى مجلس الثورة، كان أول إجراء سيقوم به نجيب وخالد محيى الدين هو اعتقال أعضاء مجلس الثورة وجميع الضباط المؤيدين لموقفه.. وثانيا فإن الإجراءات الخاصة بالتحركات التى أحبطت تحرك الفرسان كانت وليدة الظروف، كما أن الذين دبروها وقاموا بها ليسوا من مجلس الثورة، وإنما من الضباط الأحرار، ولم يعرضوا ما قاموا به على المجلس بل اتخذت كل الإجراءات على مسئولياتهم الخاصة، ولكن ربما كان عبدالناصر يدور فى ذهنه فكرة أنه بمجرد إعلان المجلس فإن القوات المسلحة سوف تهب لمناصرة المجلس.. وهذا ما حدث فعلا، وإن كان الذى قام بإحباط حركة الفرسان هم الضباط الأحرار أنفسهم.

أعود للحديث عن محمد نجيب.. لقد كان أبلغ بقرار مجلس الثورة الخاص بتنحى المجلس وإسناد المسئولية له ولخالد محيى الدين، ولكن بعد عودة خالد محيى الدين من منزل نجيب، ورجوع مجلس الثورة عن قراره، كان لابد من تغيير حرس محمد نجيب الموالى له.. فكلف المجلس عبدالمحسن أبو النور من الضباط الأحرار وقائد الحرس الجمهورى بسحب قوات الحرس الجمهورى، واستبدالها بقوات من الكتيبة الثالثة عشرة مشاة.. وكان لابد أن تتم هذه العملية دون أدنى اشتباك. كما كلفنى عبدالناصر أن أصطحب عبدالمحسن فى مهمته.

وقد تم نقل غيار الحرس الجمهورى، وكان يقدر بسرية مشاة فى لوارى وقفت على مسافة تقرب من الكيلومتر من منزل نجيب فى الزيتون.. وتوجه عبدالمحسن أبو النور بصفته قائد الحرس الجمهورى وأمر جنوده بوضع أسلحتهم فى السلاحليك لأنه سيتم غيارهم بسرية أخرى.. وجمع عبدالمحسن الجنود فى طابور وقام بنقلهم فى اللوارى المعدة وتحرك بهم بدون سلاح، بينما تقدمت قوة الكتيبة الثالثة عشرة لتقوم بمهمة

الحراسة.. وتمت عملية قطع الاتصالات التليفونية عن محمد نجيب، وبذلك تم تحديد إقامته فى منزله..

وبعد أن سيطر المجلس على الموقف، جال فى خاطر أعضاء المجلس فكرة احتمال قيام بعض الضباط بخطف محمد نجيب من منزله أو الاعتداء عليه واستغلال ذلك الموقف لصالحهم.. وسمع بذلك اليوزباشى كمال رفعت فاتجه بصحبة اليوزباشى حسن تهامى واليوزباشى داود عويس إلى منزل محمد نجيب، ولكن محمد نجيب عارض النقل فى بادئ الأمر، ولم يكن يعلم بتغيير الموقف.. وحاول أن يقنعهما بأن المجلس أرسل له خالد محيى الدين برسالة يطلب دعوته للعودة كرئيس للجمهورية، وعبثا بذل محمد نجيب جهدا كبيرا لإقصائهم عن نقله من المنزل، فدفعوه إلى عربة أسرعت بهم إلى ميس ضباط المدفعية بألماظة للتحفظ عليه.

وبدأت جماعات الضباط المتمردين فى سلاح الفرسان تفد إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى كوبرى القبة فرادى، وسلموا أنفسهم لمجلس الثورة، بينما كان مجلس الثورة يجتمع للنظر فى موقف خالد محيى الدين ومحمد نجيب.

واحتدمت المناقشات بين أعضاء مجلس الثورة حول هذه المسألة.. فاقترح جمال سالم - فى مواجهة خالد محيى الدين - بأن يتم اعتقال خالد محيى الدين ومحاكمته على أساس أنه بث الفتنة بين قوات الجيش، بتعبئة ضباط الفرسان بآرائه التى هددت الثورة، وقد أيده فى هذا الاقتراح كل من صلاح سالم وحسن إبراهيم، بينما اعترض على هذا الاقتراح عبداللطيف بغدادى الذى قال للمجلس إن خالد محيى الدين كان صريحا بالنسبة لآرائه، ولم يخف اتجاهه للمجلس، وأنه سبق أن قدم استقالته حينما وجد آراءه تتباين كلية مع آراء المجلس، ولكن المجلس لم يقبلها فى حينه.

أما زكريا محيى الدين - ابن عم خالد محيى الدين - فقد علق بأنه مستعد لاعتقال خالد محيى الدين وترحيله للخارج.

وحينما اقترح عبداللطيف بغدادى أن يقدم خالد استقالته ويسافر إلى الخارج، علق عبدالحكيم على ذلك بقوله أنه يوافق على الاستقالة، ويرى أنه لا داعى لسفره للخارج.

وتدخل عبدالناصر فى المناقشة، وأيد وجهة نظر عبداللطيف بغدادى ثم أثار نقطة مهمة، هى موقف نجيب، فبين للمجلس أنه ينبغى أولا أن يقرر المجلس هل سيبقى نجيب أم يبعد، لأنه إذا عاد نجيب فلن يكون هناك مجال لإبعاد خالد.

عودة نجيب رئيسا للجمهورية

تمت عملية إحباط تمرد الفرسان دون إطلاق طلقة واحدة، كما نقل نجيب إلى ميس المدفعية بألماظة، وكان الجهد قد بلغ قمته بأعضاء المجلس وبالضباط الأحرار المجتمعين، فقرر المجلس الخلود إلى الراحة والنوم، على أن يستأنف الاجتماع بعد ذلك مباشرة.

وقبل أن ينفض المجلس طلب عبدالناصر من المجلس تفويضه سلطة اتخاذ أى قرار قد تقتضيه الظروف فى تلك الساعات القليلة التى سيأوون فيها إلى فراشهم.

وكلفت أنا وعباس رضوان ـ وكان يعمل مساعدا لى بمكتب مدير القائد العام للقوات المسلحة ـ بالمبيت فى مبنى القيادة العامة بكوبرى القبة لمراقبة الأحداث.. وما هى إلا ساعات قليلة حتى عاد المجلس للانعقاد.. ورأيت صلاح سالم يدخل هائجا ويصيح: «لابد من عودة نجيب.. الشعب لايريدنا!».. وحينما دخل مكتب القائد العام للقوات المسلحة، وجه الحديث لزملائه وقال فى عصبية ملحوظة: «علينا أن نرحل..الشعب لا يريدنا.. لقد ألقى الناس الأحذية على عربتى وأنا فى الطريق إلى هنا».

كان صلاح سالم قد توجه بعد انفضاض المجلس إلى منزل سكرتيره جلال فيظى لينال بعض الراحة لديه خلال تلك الساعات القليلة التى قررها مجلس الثورة للراحة.. وفى طريقه من المنزل إلى مبنى القيادة رأى جموعا شعبية محتشدة فى ميدان عابدين تطالب بعودة نجيب حامى الديموقراطية وسقوط مجلس الثورة ممثل الدكتاتورية.. وكانت الجموع تهتف بحياة نجيب وتندد بالثورة، وتهتف هتافات عدائية ضد جمال عبدالناصر وصلاح سالم، وصلت إلى درجة السباب، كما قذق بعض الأشخاص عربته بالأحذية.. وكان لهذا الحادث أثر سيىء على نفسية صلاح سالم الذى كان أشبه بمن يهذى وهو يقص ما رأى على أعضاء المجلس، وكان مجلس الثورة قد أرسل حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة إلى الإسكندرية للاجتماع بضباط المنطقة الشمالية.. وحينما اجتمع حسن إبراهيم بهم فى نادى الضباط، وحاول أن يجرح نجيب من ناحية تصرفاته الشخصية، ثار الضباط فى وجهه، ولم يسمحوا له أن ينال من محمد نجيب.. كان هناك كثير من الضباط موالين لمحمد نجيب، وبخاصة فى سلاح الفرسان.. وقد دافعوا عنه دفاعا مستميتا.. وعاد حسن إبراهيم إلى المجلس بخفى حنين، فكلف البكباشى صلاح الدين مصطفى من

الضباط الأحرار، للقيام بمهمة الاتصال بضباط الإسكندرية، والتعرف على رأيهم فى مسألة نجيب.

وبالطبع كان هناك إجماع على مساندتهم لنجيب، وقال له الضباط الأحرار فى الإسكندرية: «لقد خرجنا ليلة ٢٣يوليو لمساندة الحرية والديموقراطية، فكيف لانساند غيرالذى يقف بجانبها؟».

وأخيراً قرر ضباط المنطقة الشمالية إرسال وفد من الضباط إلى القاهرة لمقابلة عبدالناصر وتبليغه إصرار ضباط الإسكندرية على ضرورة عودة نجيب لمنصب رئيس الجمهورية.

فى ذاك الوقت انتشرت همسات بين الضباط الأحرار حول مسلك بعض رجال الثورة، مثل علاقة صلاح سالم بالأميرة فائزة التى قيل أنه أنشأ معها علاقة عاطفية وساعدها على تهريب أموالها للخارج.. كذلك مسلك أخيه جمال سالم واعتدائه على الناس.. كانت هناك الحادثة المشهورة التى تحكى قصته مع على الشمسى (باشا).. إذ استدعاه جمال سالم يوما إلى مكتبه فى مبنى مجلس الوزراء، لمناقشة بعض الأمور، وإذا بموظفى مجلس الوزراء يرون على الشمسى يجرى بينما جمال سالم يطارده وهو يصيح: «اتفرجوا على بشوات مصر».. وكثرت الأحاديث عن صفقات قامت بها السيدة محاسن سعودى حرم عبدالمنعم أمين.. كما تحدث بعض الضباط عن إدمان نجيب الخمر وسهرات كان يعدها بعض المحيطين به.

كان لمثل هذه الهمسات أثر كبير على الصراع الذى كان دائرا فى أزمة مارس، واستغل كل جانب هذه الهمسات فى التشهير والتجريح.

وظل صلاح سالم يحث مجلس الثورة على ضرورة عودة محمد نجيب، وقال: «إنه لو لم يعد نجيب فسوف تحدث مجزرة نتيجة الصدام الذى سوف يقوم بين الشعب وبين الثورة».. ثم استطرد قائلاً:.. «بصفتى وزيراً للإرشاد القومى سوف أعلن هذا القرار!».

كان عبدالناصر أشبه بالتائه فى تلك اللحظات، فلم يعط قراراً، فما كان من صلاح سالم إلا أن أصدر أوامره إلى الإذاعة بإعلان عودة محمد نجيب كرئيس للجمهورية، وقد تم ذلك فعلا فى السادسة مساءً من يوم السابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٤.

وفى صباح اليوم التالى خرجت الصحف كلها، وقد نشرت بيانا من مجلس الثورة يقرر بأنه دعا محمد نجيب إلى منصب رئيس الجمهورية البرلمانية المصرية.

وكان المجلس قد أوفد خالد محيى الدين إلى محمد نجيب مرة أخرى ليقنعه بعودته دون أن يشترك معه فى تأليف الوزارة.. ومع أن محمد نجيب أبلغ خالد محيى الدين أنه لن يقبل أن يكون رئيسا لجمهورية برلمانية، لأن معنى ذلك أن يكون مجرد دمية بلا سلطة، فقد أرسل نجيب رداً على دعوة المجلس بالموافقة على قبول المنصب.

بقى أن نتساءل: ما طبيعة الجموع التى اجتمعت فى ميدان عابدين تطالب بعودة نجيب؟ هل كانت جموعا شعبية خرجت بإرادتها؟ أم كانت وراءها تنظيمات سياسية؟ وإذا كان خلف هذه الجموع قوى سياسية، فلماذا أخذت موقف المدافع عن نجيب، وهو الذى وقف من الأحزاب القديمة المنحلة موقف المعارض شديد الوطأة؟.

من الثابت كما تحقق لنا بعد انتهاء الأزمة، أن هذه الجموع حركتها قيادات من الإخوان المسلمين، واشترك معها عناصر من الوفد، وبعض الأجنحة الشيوعية.. وكانت مساندتهم لنجيب لا ترجع أساسا إلى ظنهم بأنه يساند الديموقراطية، بقدر مصلحتهم فى ضرب مجلس الثورة وتصفية الثورة، لعلهم يجدون مخرجا وبخاصة بعد حل الأحزاب.

وهكذا قضى على تمرد سلاح الفرسان، وأخمدت المظاهرات، وعاد نجيب رئيسا لجمهورية برلمانية، ولم يشكل خالد محيى الدين الوزارة.. ومع ذلك فالصراع كان لا يزال قائما، ولم يحسم بصورة جازمة، فهناك قوى سياسية لاتزال تراقب وتترصد، وهناك الجيش منقسما بين مجلس الثورة وبين نجيب، وهناك الصراع بين نجيب والمجلس كامناً ينتظر أقرب الفرص لتفجره.

كان لابد من حسم النزاع، وأن يصفى فريق الآخر.. ومن ثم ترك الموقف للأقدار، حتى انتهى بتصفية المجلس لنجيب ولكل القوى المعارضة كما سأذكر فيما بعد.. على أننى أريد أن أقول إن اجتماع مجلس الثورة مساء السابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٤، حيث قرر دعوة نجيب للعودة كرئيس للجمهورية، بنى قراره على أساس ثلاثة اعتبارات:

أولا: أن النظام فى مصر أصبح جمهورية برلمانية، وقد تأيد ذلك ببيان أصدره مجلس الثورة فى صباح اليوم التالى.

ثانيا: إجراء انتخابات لإعادة الحياة النيابية فى مدى أقصاه فترة الانتقال التى سبق أن

حددها مجلس الثورة فى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ بثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦.

ثالثا: تشكيل جمعية تأسيسية تمثل قوى الشعب المختلفة وتقوم بمهمة البرلمان المؤقت، كما تراجع نصوص الدستور بعد وضعه.

تآلب القوى السياسية على الثورة

عاد نجيب رئيسا لجمهورية مصر البرلمانية، ولكن النفوس كانت مشحونة لتفجير الصراع فى أى وقت.. وانتهزت القوى القديمة فرصة الخلاف بين نجيب والمجلس فاستغلت الموقف لصالحها. ومنذ بدء الأزمة كان عبدالناصر يحس بتربص هذه القوى بالثورة، وكان يرى أنه ليس هناك قوة تستطيع ضرب هذه القوى سوى القوات المسلحة .. ولذا كان عبدالناصر حريصا منذ قيام الثورة على ألا يبعد عن الضباط وبخاصة الضباط الأحرار.. والدليل على ذلك قيامه فى بدء الثورة بتحمل مسئولية مدير مكتب القائد العام، ثم نقل هذه المسئولية من بعده إلى صديقه الوفى عبدالحكيم عامر، ثم تسلمت منه هذه المسئولية بعد تعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣. ولقد استمر اتصال عبدالناصر بالضباط عن طريق هذا المكتب، بل حاول يوما ما أن يجند طلبة من الكلية الحربية يلقنوا بالمبادئ الثورية، وكلف بهذه المهمة إبراهيم الطحاوى الذى كان يجتمع بهم فى نادى مصر بالزمالك على نحو ما شرحت فى مكان آخر.

أردت أن أوضح هذه النقطة لأبين أن عبدالناصر حينما قرر عودة المجلس إلى الثكنات، كان يكمن فى عقله شىء آخر، هو أن يقوم بثورة على نجيب من الجيش بعد أن يكشفه أمام الشعب، ولكن التحركات المفاجئة التى شرحتها سلفا غيرت من خطته.

وعلى كل حال فقد كانت الصورة واضحة أمام عبدالناصر ولقد نجح فى التخطيط لها،وعمل فى تأن وروية، متأثرا بحكمة «كونفوشيوس» الصينى التى كان يؤمن بها ويرددها كثيرا، والتى تقول: «إذا أردت أن تقتل عدوك فلا تذهب إليه، بل انتظره عند شاطئ النهر، وسيحمل التيار جثته إليك».. أو كما جاء بالمثل العامى المصرى المعروف: «مد لعدوك الحبل يشنق بيه نفسه».

كانت القوى السياسية التى تواجه مجلس الثورة، والتى بدأت تتحرك بعد استقالة نجيب تتمثل فى القوى الآتية:

أولا: الشيوعيون، وكانوا موزعين فى ثلاثة أجنحة رئيسية هى:

١ـ «حدتو» أو ما يطلق عليها الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى.

٢ـ الحزب الشيوعى المصرى.

٣ـ العمال والفلاحون.

ومع أن عدد الشيوعيين المصريين فى تلك الآونة لم يكن كبيرا فقد تغلبوا على النقص العددى بالتنظيم الجيد وبالتحرك السريع، وزاد من قوتهم تحالفهم مع الإخوان المسلمين وتقاربهم بعد أن التقوا معا فى سجون الاعتقال قبل قيام الثورة .. ولم يكن غريباً رغم التباين الأيديولوجى الكبير أن تظهر علاقات مودة بين بعض كبار الإخوان وبعض الشيوعيين المعروفين.

ثانيا: جماعة الإخوان المسلمين.. التى كان قد صدر قرار من مجلس الثورة بحلها فى الرابع عشر من يناير سنة ١٩٥٤، وذلك بعد محاولات عديدة من جانب عبدالناصر لإبعادها عن قرار حل الأحزاب، على أساس أنها ليست حزبا سياسيا يطبق عليه قرار مجلس الثورة.. وكان عبدالناصر حريصا على إبقاء الإخوان ، حتى تبين له أنهم بدأوا ينشطون بأعمال مضادة لمجلس الثورة، وقد ظهر له هذا النشاط فى مسألتين: الأولى اكتشاف مجلس الثورة اتصال الإخوان بمحمد نجيب لضرب الثورة، والثانية اتصالهم بالسفارة البريطانية لمناقشة مسألة الجلاء.. أما المسألة الأولى، فقد كشفت الثورة فى حينه عن تحركات للإخوان المسلمين فى الجيش فى أوائل يناير سنة ١٩٥٤، كما أن الإخوان انتهزوا فرصة النزاع بين نجيب والمجلس فعملوا على الاتصال به ليتعانوا معا فى ضرب مجلس الثورة، ولقد أثبتت الأحداث هذا الاتصال وإن حاول كل جانب أن ينسب إلى الطرف الآخر أنه هو الذى تقدم للتعاون.. لقد ثبت لنا أن محمد رياض ياور محمد نجيب تقابل مع حسن عشماوى ومنير دلة عضوى مكتب الإرشاد أكثر من مرة وعرض عليهما وجهة نظر نجيب فى إصراره على تصفية مجلس الثورة، وعودة الجيش إلى ثكناته، وعودة الأحزاب وإقامة حياة نيابية.. ولكن الإخوان رفضوا عرضه، واقترحوا أن تتم تصفية مجلس الثورة، على أن يستمر نجيب فى الحكم منفردا، وتؤلف وزارة مدنية لايشترك فيها الإخوان، ولكن يؤخذ رأى الإخوان فى القوانين التى تصدر وفى تعيين المناصب الكبرى، كما اقترحوا تعيين رشاد مهنا قائدا عاما للقوات المسلحة.

كانت هـذه الاقتراحات تـسير مع مخـطط الإخوان، فهم لا يـريدون أن يشتـركوا مع نجيب فى حكـم غير مستقر فيتحـملون أخطاءه وهم لا يريدون المشـاركة بل الاحتواء .. ولذا كان مخـططهم الاستيـلاء على الحكم يكـمن فى مرحلة تـالية بعد أن يقـوم نجيب بتصفية مجلس الثورة فينقض الإخوان للاستـيلاء على الحكم بالقوة العسكرية التى بدأوا ينظمـونها داخل القوات المسـلحة.. والدليل على ذلـك ماكشف النقاب عـنه فى أوائل يناير عام ١٩٥٤، حينما علم مجلس الثـورة بأن حسـن الهضيبى مرشد الإخوان قد عقد اجتماعـا فى منزل أحد الإخوان حـضره ضباط من الجيش والـشرطة، أذكر منهـم حسين حمودة وخلـيل نور الدين وصلاح شادى والصـاغ طبيب محمود غـراب ..وذكر المرشد للـحاضريـن أن اللواء نجـيب اتصـل به يطـلب معـاونة الإخوان لـلقضـاء على الحـكم الدكتاتورى الممثل فى مجلس الثورة، وهذا يتطلب إنشاء شُعب إخوانية فى الجيش .

وكان البـكباشى أبو المـكارم عبد الحى هـو المسئول فـى جماعة الإخوان عـن الجيش، والصاغ صـلاح شادى عن الشرطة، ويـوسف طلعت عن المـدنيين.. ومن ثم تم اجتماع بعد ذلك فـى منزل أبو المكارم عبـد الحى حضره الضابـطان حسين حمودة وخـليل نور الدين ويـوسف طلعـت رئيس التـنظيم السـرى لبحث الأمـر وتبين بـعد مناقـشة الأمر استحالة القـيام بأى عمل إيجابى قبل مـرور سنة، فيوسف طلعت الذى جـاء بعد إبعاد الهضيبى لعبد الرحمن السندى ، ذكر أنه لا يستطيع أن يقوم بعمل شىء قبل مرور عام، يتمكن فيه من تجنيد آلاف من الإخوان لجانبه بعد الهزة التى حدثت بإبعاد السندى .. أما فى الشرطـة، فكان الأمر واضحا، فقد بـيَّن صلاح شادى أن التنظـيم لا يضم سوى تسعة عشر ضابـط شرطة.. وفى الجيش كـان من الواضح استحـالة تعبئة أى ضـابط، إذ كانت غالبية الضبـاط متحمسين الثورة ، كما كان هناك شعور سائد بأن أى شىء يحدث داخل القوات المسـلحة يلم به المجلـس سواء من الضباط الأحرار المـنضمين للتشـكيلات أو من ضباط غير معروفين على اتصال مباشر بجمال عبد الناصر.

ومع كل هذا فـقد أسرع الإخوان فى تأييد نجـيب ، واتجهوا إلى التعاون والـتقارب مع الشيوعيين بالرغم من اختلاف أيديولوجية كل منهما البينة.. وقد رحب الشيوعيون بهذا التقارب على أساس مرحلى .. فكل من الشـيوعيين والإخوان يظن أنه الوريث الوحيد للقوى السياسية التى قامت الثورة بتصفـيتها.. ومن ثم فليتعاونا أولا على ضرب الثورة، ثم يتصارعا بعد ذلك دون أى عراقيل أخرى .

ثالثا: الأحزاب التقليدية التى أصدر مجلس الثورة قراراً بحلها فى السادس عشر من يناير سنة ١٩٥٣، أى منذ سنة تقريبا من استقالة نجيب ، وتضم حزب الوفد الذى يمثل الأغلبية، وأحزاب الأقلية الأخرى مثل الحزب الوطنى والسعديين والكتلة.. وقد وقفت كل هذه الأحزاب موقفا معاديا لمجلس الثورة، وتناست خلافاتها مؤقتا، فلم تكن ذكرى حل الأحزاب ، ولا الاعتقالات التى قامت بها الثورة منذ عام لبعض الشخصيات المنتمين لها، تستطيع أن تجعلها تساند مجلس الثورة.

ولقد هبت هذه القوى ، وتحركت لمناصرة موقف نجيب بعد تقديم استقالته فى الثالث والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٤. لا لسبب إلا الاستيلاء على ثمار النصر لصالحها، وإزاحة الثورة من طريقها، فأخرجوا المظاهرات الشعبية التى كانت تؤيد نجيب ، ولكن هذه التحركات كانت ذات فعالية غير مؤثرة لعدة أسباب منها: أن عبد الناصر نجح فى استلام زمام المبادرة فاستطاع أن يقضى على الأحزاب بحلها واعتقال بعض شخصياتها ومحاكمتهم، ومنها أنه استطاع أن يخمد فتنة الجيش ولو إلى حين ريثما يعد نفسه لجولة أخرى تصفى ما بقى من شوائب.

على أن ما يعنينى فى هذا المقام، هو تلك العلاقة الغريبة التى قامت بين الشيوعيين والإخوان مع أن أيديولوجيتهما على طرفى النقيض. فبعد أن كان الإخوان يهاجمون الشيوعيين ويتهمونهم بالإلحاد وإثارة الفتن والشغب، عدل الإخوان عن موقفهم هذا بعد أن جمعت بينهم معسكرات الاعتقال التى قضى فيها الإخوان المسلمون والشيوعيون فترات معا قبل قيام الثورة.. ومن المعروف أن حياة السجون تقرب السجناء حتى السياسيين المختلفين فى تفكيرهم، فعامل الإحساس بالظلم الذى يربطهم، وإحساسهم بالعداء للسلطة، يجعلهم يتناسون خلافاتهم إلى حد ما، ويساندون بعضهم البعض فى مواجهة السلطة.

لقد وقف سيد قطب ـ من أقطاب الإخوان ـ فى مؤتمر الإخوان الصحفى الذى عقد فى منتصف أغسطس سنة ١٩٥٢ بشأن المسجونين السياسيين، وطالب بالحرية للشيوعيين كغيرهم ممن كانوا يكافحون الطغيان.. واستطرد سيد قطب فى دفاعه عن الشيوعيين بقوله: «إنهم من الشرفاء الذين ينبغى أن نقارعهم الرأى بالرأى والحجة بالحجة، ولا نلقاهم بالحديد والنار».

ولكن سرعان ما انفرط عقد هذا الرباط الوهمى بعد نشوب حوادث كفر الدوار التى

سبق أن تحدثت عنها، والتى قامت بعد مرور ثـلاثة أيام فقط من خطاب سيد قطب، فقام بمهاجمة الشـيوعيين هجوماً شنيعا،ومداهـنة الثورة، ووصم الشيوعيين بأنهـم لا يختلفون عن القوى الرجعية التى تعاونت معها لضرب الثورة.

وللتدليل على هذا المسلك، أضع أمام القـارئ جزءاً مما نشره السيد قطب فى صحيفة الأخبار القاهرية الصادرة بتاريخ الثامن عشر من أغسطس.. يقول سيد قطب:

« إن دعاة الشيوعية لا يـعنيهم أن يصل الخير إلى الشعب، وإنما يـعنيهم أولا وبالذات أن تنتصر الشيوعية.. وهم كانوا يجدون فى عهد الطغيان والفساد تربة صالحة لنمو البذرة الخبيـثة، لأنها لا تنـبت إلا فى المسـتنقعات..فـما أن بدأنا عهـدا من التطهـير والإصلاح والعدالة قد طلـع فجره، خافوا على البذرة الخبـيثة ألا تجد المستنقع، فانـضموا إلى القوى الرجعية لمكافحة العهد الجديد..».

واستطرد سيد قطب يقول:

«إننى لم أكـن غافلا عن طبيعـة الفكرة الشيوعيـة، ولا عن اتجاهها الأصيل، ولـكننى كنت أحترم الضمير البشرى على ألا يكـون من الدنس إلى حد أن يحارب عهداً كالعهد الذى أشرق فجره منذ أيام، ولكن كم يخطئ الإنـسان فى تقدير مدى الدنس الكامن فى بعض قلوب الناس ».

ومهما قال سيد قطب، فـما يعنينى هنا هو التحالف المؤقت الـذى قام بين الشيوعيين والإخوان لضرب الثورة.. وفى رأيى أنها كانت سياسـة انتهازية هدفها غرض مشترك هو إزاحة الثورة.. والغريب أن سـيد قطب الذى كان يستميت فى الـدفاع عن الثورة سرعان ما انقلـب على الثورة التى كـان يدافع عنها، حيـنما قرر الإخوان محاربـة الثورة وضرب العهد الجديد الذى أشاد به من قبل..وقد انتهى الصراع بحل جماعة الإخوان المسلمين فى الرابع عشر من يناير سنة ١٩٥٤، فعاد التقارب مرة أخرى مع الشيوعيين، وتحول إلى شبه وفاق لمواجهة عدو مشترك هو الثورة.

قرارات ٤، ٥ مارس

أحس مجلس الثورة بعـداء القوى السياسية القديمة السـافر، ومـع أن مجلس الثورة عاد

للاجتماع برئاسة نجيب، فقد أحس بأن المعركة بينه وبين نجيب من ناحية، وبينه وبين القوى السياسية القديمة لم تنته بعد، ولابد لفصولها أن تتم على المسرح.

عاد نجيب منتصرا على الأقل من الناحية الشكلية.. وكان رأى عبد الناصر أن يمتص النقمة الجماهيرية التى ظهرت فى المظاهرات والاضطرابات التى نظمتها القوى السياسية القديمة لمناصرة نجيب، كما كان من رأيه أن أى إجراء جذرى قد يؤدى إلى اضطراب داخل القوات المسلحة لا يعرف مصيره.

ولذلك كان لابد أن يكتسب المجلس وقتا يستطيع فيه أن يتبين أبعاد هذا الصراع الدائر، ويراقب الأحداث عن كثب.. وكان قد انطبع فى ذهن أغلب أعضاء المجلس وبخاصة بعد إحباط حركة الفرسان، حتمية استمرار الثورة، وأهمية ممارستها الفعلية للسلطة.. ولكن كان على المجلس أن ينحّنى حتى تمر العاصفة.

ومن ثم اجتمع مجلس قيادة الثورة يوم الرابع من مارس سنة ١٩٥٤، وكان عبد الناصر قد قرر إجراء بعض التنازلات لامتصاص الغضب والاستياء الذى نتج عن المظاهرات، وتفويت الفرصة على نجيب الذى حمل شعار الديموقراطية لمحاربة المجلس وجذب القوى السياسية الأخرى إلى جانبه.. وأصدر المجلس قراراته التالية:

أولا : اتخاذ الإجراءات الفورية لعقد جمعية تأسيسية تنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر، وتجتمع خلال شهر يوليو سنة ١٩٥٤ على أن تتولى مهمتين : الأولى أن تناقش مشروع الدستور الجديد وتقره، والثانية أن تقوم بمهمة البرلمان المؤقت إلى أن يتم عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذى ستقره الجمعية التأسيسية.

ثانيا: إلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات بما لا يقل عن شهر.

ثالثا: إلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى.

والواقع أن هذه القرارات لم تأت جزافا، فقد كان يبدو واضحا أن المجلس سوف يرجع عنها لو سنحت الفرصة، وأنه وضعها تحت الظروف القهرية التى أدت إلى عودة نجيب.. وكان هناك تفكير حتى بعد عودة نجيب أن تجرى ثورة على الثورة تقوم بتطهير كل من وقفوا ضد الثورة ومحاكمتهم، وتعلن استمرارها فى الحكم.

ولقد تمت مناقشة هذا الأمر بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فى منزل الأول قبل

انعقـاد جلسة الرابـع من مارس، ولكن هـذا الاقتراح استـبعد على أسـاس أن هذا الاتجاه سوف يشجع على قيام انقلابات متكررة كما حدث فى سوريا.

ولذا فإن فكرة التريث والترقب كانت هى الغالبة.. وقد تأيدت وجهة نظر عبدالناصر فيما بعد، فبعد صدور قرارات ٤،٥ مارس علم عبـد الناصر أن ثمة محاولة فى المدفعية يتزعمها البكباشـى عبد الحميد لطفى بالاشتراك مع البكباشى عبـد المنعم الخشاب للقيام بانقلاب عسكـرى متعاونان مع ضباط من سلاح الـفرسان ظنا منهما بأنـهم موتورون بعد ضرب حركتهم الأخيرة.

وفعلا قام الـبكباشى عبد الحمـيد لطفى ـ وكان الضبـاط يطلقون عليه اسـم «لخبيط» تندرا ـ بالاتصال باليوزباشى أحمد حمودة مـن سلاح الفرسان ومن ضباط مجموعة خالد محيى الدين التى كانت متزعمة الاعتصام، وكلفه بأن يبلغ خالد محيى الدين بأنه مستعد للقيام بانقلاب على مجلس الثورة بالتعاون مع المدرعات.. وطلب البكباشى عبد الحميد لطفـى من اليوزبـاشى حمودة أن يـستطلع رأى خـالد محيـى الدين، وعن مـدى ضمان انضمام الـفرسان للانقلاب المـزعوم.. ولكن خالد مـحيى الدين رفض فـكرة الانقلاب، وبخاصة بعد إخماد حـركة سلاح الفرسان.. وعلى كل فمهما كانـت دوافع خالد محيى الدين، فـقد أبلغ مـجلس الثـورة بما حدث، وتم إخماد انـقلاب عبد الحـميد لطـفى فى مهـده.. ونقل اليـوزباشى أحمـد حمودة بعـد ذلك إلى مكـتب القائـد العام لإبعـاده عن المدرعات.

كـانت الصـورة العامة توحى بأن مجلس قـيادة الثورة قد استسلم لمحـمد نجيب، ومن خلفه القـوى السياسية القـديمة المساندة له. وفى رأيـى أن التنازلات التى قدمهـا مجلس الثورة وبتـدبير من عـبد الناصر لم تكن سوى محاولة لكشف الـقوى المعادية التى ظلت فترة تحت سـتار النفاق السياسـى تداهن الثورة وتنافقـها، فما أن أعلن عن إلغـاء الرقابة على الصحف اعتبـاراً من السادس مـن مارس سنة ١٩٥٤، حتى كشفت هذه القوى عن وجهها، وظهر لمجلس الثـورة حقيقة هذه القوى التى كانت مستورة تحت قناع الزيف.

وشجع القوى المـعارضة على الهجوم علـى مجلس الثورة، مالا حظتـه من الاستسلام المتتالى من مجلـس الثورة إلى محمد نجيب، وظنت هذه القوى أن الـرياح قد هبت مواتية لسفينة نجيب ومعاكسة لفلك مجلـس الثورة.. ففى اجتماع المؤتمر المشترك الذى كان يضم مجلس الـثورة ومجلس الوزراء والذى عقـد يوم الثامن من مارس سـنة ١٩٥٤، تقرر أن

تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل استقالة نجيب، فقرر مجلس قيادة الثورة إسناد قيادة الثورة ورئاسة مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء فضلا عن رئاسة الجمهورية إلى محمد نجيب.

وهكذا عادت جميع السلطات إلى اللواء محمد نجيب، وبدا فى الأفق أن السفينة سوف تسير دون اضطراب، إذ بدأ مجلس الثورة يناقش الشكل الذى سيتحول إليه المجلس فى ظل النظام الجديد، فاستقر الرأى على إنشاء حزب يطلق عليه الحزب الجمهورى أو الحزب الاشتراكى الجمهورى.. وبدأ فعلا فى وضع برنامج للحزب، وكلف الدكتور راشد البراوى بوضع البرنامج بمعاونة البكباشى مهندس سمير حلمى والبكباشى مهندس محمد صدقى سليمان وبعض المدنيين ممن لهم خبرات فى المسائل السياسية.

ولكن القوى المعارضة للثورة التى تحدثت عنها سلفا كانت مصرة على ضرب الثورة ضربة قاضية، فقامت برفع شعارات عودة الجيش إلى الثكنات فوراً، وإعادة الحياة النيابية، وتأليف وزارة مدنية مكان وزارة الثورة.. وكان لابد لهذه القوى أن تقضى على ما استعاده مجلس الثورة من شعبية نتيجة القرارات التى أصدرها فى ٤،٥ مارس.. ولذا انتشرت حملات التشكيك فى نوايا الثورة، والإيحاء بأن الثورة لن تنفذ هذه القرارات.

ومن ناحية أخرى استمر التوتر بين نجيب ومجلس الثورة فى النمو، فمجلس الثورة ينظر إلى تصرفات نجيب نظرة ارتياب وشك وترقب، ومحمد نجيب يرى أنه جاء إلى مناصبه مسلوب السلطة الحقيقية، وأخذ يشكو بأن القوات المسلحة هى المهيمنة على الأمور، وأن قادة التشكيلات يكنون الولاء لعبد الناصر ومجلس الثورة دون نجيب.. ومن ثم خرج نجيب بفكرة مطالبته بتعيين قادة الوحدات حتى مستوى الكتائب بأمر جمهورى، كما طلب بسلطة ترقيات الضباط وتعيين الملحقين العسكريين، فضلا عن حقه فى الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء.

وبالطبع كان نجيب يهدف من وراء ذلك إلى ضمان ولاء القوات المسلحة له..ومن ناحية أخرى كان يقلقه أمر تعيينه رئيسا للجمهورية، أو بمعنى آخر مجيئه رئيسا للجمهورية بالتعيين وليس عن طريق استفتاء شعبى يدعم مركزه.

وكان نجيب يضع فى ذهنه دائما أن من يملك حق التعيين يملك حق الإقالة، ولذلك كان يتوجس خيفة أن يقوم المجلس بإقالته فى أى لحظة بعد أن تستتب له الأمور، ومن ثم

أصر على أن يجرى استفتاء شعبى على رئاسة الجمهورية، ولكن الظروف لم تمكنه، إذ انفجر الموقف مع الأيام، وأصبحت المواجهة السافرة بين الثورة وخصومها أمراً حتميا.

ولم يكتف نجيب بهذه المطالب، بل عاد وأبلغ مجلس الثورة بطلبات جديدة أخرى وهى : أن يكون لرئيس الجمهورية ـ فضلا عن السلطات السابقة التى طالب بها ـ سلطات رئيس الجمهورية البرلمانية فى حالة حل البرلمان، وأن يجرى استفتاء شعبى على النظام الجمهورى قبل إقرار الدستور الجديد، وأن يقوم الشعب بانتخاب رئيس الجمهورية.

ذروة الصراع بين الثورة والمعارضة

ومع أن مجلس الثورة قد بدا وكأنه يتأهب للتحول إلى حزب سياسى يواجه التطورات السياسية الجديدة، فقد بدأ يظهر للضباط الأحرار على الأقل، أن ثمة لعبة شبيهة بلعبة القط والفأر يقوم بها نجيب وعبد الناصر، وأن تصفية أحدهما للآخر أمر واقع لا مفر منه.

وبدا لنجيب أنه انتصر على مجلس الثورة بعودته مدعما بتأييد شعبى ومن القوى السياسية التى عبرت عن مساندتها له من خلال المظاهرات.. واستغل نجيب هذا الموقف فتبنى الشعارات التى رفعتها هذه القوى لخدمة أغراضها، مثل عودة الجيش إلى الثكنات وإعادة الحياة النيابية والإفراج عن المعتقلين وغيرها.. وكان الخلاف والتوتر واضحين فى مسلك نجيب وعبد الناصر.. وكان من السهل أن تشم رائحة الصراع الذى كاد ينفجر، ففى المؤتمر الكبير الذى عقد فى نادى القوات المسلحة يوم التاسع من مارس، حيث دعا نجيب الضباط إلى ترك السياسة لإخوانهم المدنيين الذين ـ على حد قوله ـ يسعون للهدف ذاته، وهو تحقيق عزة البلاد وحريتها، وقف عبد الناصر يدحض هذه الفكرة فى إصرار وعزيمة، ويهاجم الرجعية والاستعمار، ويحمل ضباط الجيش مسئولية الدفاع عن الثورة.

قال عبد الناصر:

« لقد أشاع المغرضون بأن وحدتنا قد تفككت، وأذاع المضللون أن قوتنا قد تحللت، فخرجت الرجعية من جحورها يساندها الاستعمار، متحدين متكاتفين ضد الوطن العزيز

وأبنائه، وضد الثورة وأهدافها.. قام الرجعيون يضللون ويخادعون ويطالبون بالاستبداد، ويناشدون الاستغلال، ويتهمون هذه الثورة بالزور والبهتان.. ولكنكم أنتم يارجال الجيش تؤمنون إيمانا قويا بأهداف الثورة، وتحسون إحساساً قويا بآلام الشعب، وتعلمون يقينا آمال الشعب، وأنتم الذين قمتم بثورة ٢٣ من يوليو، وأنتم الذين سترغمون الرجعية على النكوص على أعقابها».

واستطرد عبد الناصر يقول:

«... قالوا إن الثورة تصفى أعمالها ولكنى أقول إن الثورة تسير فى طريقها بقوة وشجاعة وحزم وعزم، وأن هذه الثورة ممثلة فيكم، وستحقق كل شىء ولن نخاف أبدا ولن نرهب أحداً، وأننا الآن أقوى مما كنا عليه فى الماضى».

ويبدو فى كلمات عبد الناصر سالفة الذكر إصراره على السير بالثورة إلى آخر الشوط.. ولكن هل كان ما يدور فى عقل عبد الناصر معروفاً على الأقل لأعضاء مجلس الثورة؟. وهل كان يميل فعلا إلى تنفيذ قرارات ٥،٤ مارس؟.

من الثابت أن قرارات ٥،٤ مارس صدرت تحت ضغط ظروف متفجرة معينة.. ولكن عبد الناصر كان يرى أن ما حدث ليس إلا ثورة مضادة، تكاتفت فيها القوى المعادية لضرب الثورة وتصفيتها، مستغلة الخلاف مع نجيب لتحقيق مصالحها.. ومن ثم فإن على الثورة أن تمرر العاصفة، ولا مفر من الصدام مع هذه القوى إذا كان للثورة أن تستمر.

ترك عبد الناصر الأمور تسير، ووقف موقف المترقب المترصد للأحداث، فبينما كان رجال الثورة ورجال الأحزاب والقانون يديرون مناقشات قانونية حول مستقبل الحياة الحزبية فى مصر، كان عبد الناصر يؤمن تماما بأن الحياة الحزبية القديمة كانت وبالاً على مصر، وبأن الثورة لابد أن تشق طريقها أولا لتحقق أهدافها التى قامت من أجلها.

وكان يساند عبدالناصر فى رأيه أغلب أعضاء مجلس الثورة عدا خالد محيى الدين ويوسف منصور صديق.. ومع ذلك فقد اختلف الاثنان فى رأيهما، فقد كان من رأى خالد محيى الدين أن الأحزاب القديمة قد أدت رسالتها وانتهت مهمتها، وأن الشعب فى حاجة إلى أحزاب جديدة تقدم برامج جديدة.. ومن ثم فإن رجال الثورة فى حزبهم الجديد ـ على حد قوله ـ يتمتعون بشعبية أكبر من رجال الأحزاب القديمة، وبخاصة بعد قرارات ٥،٤ مارس، ولذا كان يرى أنه لا خطورة من عودة الأحزاب القديمة.

أما يوسف منصور صديق فكان رأيه منذ أول يوم في الثورة حتى أزمة مارس يميل إلى دعوة البرلمان الوفدى المنحل لتولى حقوقه الشرعية.. وفي أزمة مارس أبدى يوسف صديق بديلا لذلك بتأليف وزارة ائتلافية برئاسة الدكتور وحيد رأفت تضم الوفد والإخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين، وتكون مهمتها إجراء الانتخابات للبرلمان الجديد.

وكان واضحا أن الأمور تشير إلى سير الأحداث في الخطوط المرسومة لها، ولكن بعد أن أعلن في الصحف في العشرين من مارس سنة ١٩٥٤، أن الثورة تعمل في إعداد مشروع برنامج الحزب الجديد الذى أشرت إليه من قبل فوجئ الناس ببيان من نجيب في جريدة الأخبار الصادر في الرابع والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤، يعلن فيه أنه ليس في نيته إنشاء حزب جديد.. واكتملت اللعبة في اليوم التالى، حينما علم الناس من صحيفة المصرى الصادرة بتاريخ السادس والعشرين من مارس أن مجلس الثورة قرر في الليلة السالفة عدم تأليف الحزب المزعوم.

هل حدث ذلك تلقائيا أم بطريقة عشوائية؟ أم بنى على أساس دراسة وفحص؟.. الواقع ليس هذا ولا ذاك، بل جاء نتيجة لتطور الأحداث التى صاحبت عودة نجيب إلى مناصبه، وقد توهم أنه أصبح سيداً للموقف.. فحينما نادى نجيب بعودة الضباط إلى ثكناتهم، انضم إليه بعض الضباط الذين رأوا فرصة في الحصول على مغانم بمساندة نجيب، وبخاصة أولئك الذين كانوا يطمعون في مناصب معينة ولم تتحقق أحلامهم.. فمنهم من أيد في الخفاء، ومنهم من حاول أن يستغل الخلاف بين نجيب ومجلس الثورة لحسابهم الخاص، ومنهم من جاهر بالهجوم.

ولقد أشرت من قبل إلى محاولة البكباشى عبد الحميد لطفى من المدفعية القيام بانقلاب لصالحه، وإلى التفاف بعض ضباط المدرعات وقلة من ضباط المشاة حول نجيب.. ولكن لم يخرج إلى المسرح ليهاجم الثورة علانية سوى القائمقام أحمد شوقى الذى ينبغى للتاريخ قبل أن أتحدث عن مسلكه في أزمة مارس، أن أقوم بشرح الدوافع التى دفعته إلى ذلك.. فالقائمقام أحمد شوقى كان قائدا للكتيبة الثالثة عشرة مشاة قبل الثورة، ولم يكن من تنظيم الضباط الأحرار على نحو ما شرحت من قبل عند حديثى عن تنفيذ الثورة والإعداد لها.. وكان أحمد شوقى.. أقدم الضباط الأحرار بعد نجيب بعد تجنيده ليلة الثورة كما بينت من قبل، وتوهم أنه الرجل الثانى في الثورة، فتصرف على هذا

الأساس .. ولكنه وجد نفسه معينا قائداً لقسم القاهرة أو المنطقة المركزية كما تسمى الآن، وهى وظيفة إدارية أى قيادة إدارية للوحدات العسكرية القائمة فى منطقة القاهرة..ولم يستطع أحمد شوقى أن يخفى استياءه ونقمته على الثورة كلما تعين أحد فى منصب سياسى.

وكان يربط القائمقام أحمد شوقى بالقائمقام صلاح حتاتة قائد إحدى كتائب المشاة صداقة وطيدة، وكانا قد خدما معا فى منطقة العريش قبل قيام الثورة مباشرة، وبعد قيام الثورة استمر أحمد شوقى فى منصب قائد المنطقة المركزية حتى بداية أزمة مارس، فتوهم أن كفة نجيب راجحة، ومن ثم انضم إليه فى بداية الأمر سراً، وجذب معه أيضا القائمقام صلاح حتاتة وبدأ يروج لنجيب فى سلاح المشاة.. وأذكر يوما أن جمال عبد الناصر حضر إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة بعد عودة نجيب، وكان من المعتاد أن يمر عبد الناصر بالقيادة بين حين وآخر، سواء كان عبد الحكيم عامر القائد العام فى مكتبه أم كان غائبا عنه..وكثيرا ما كان عبد الناصر يحضر إلى مكتب القيادة ليعرف منى بصفتى مسئولا عن أمن القوات المسلحة ما كان يدور فيها.. فى هذا اليوم التفت إلىّ عبد الناصر أثناء حديثه عن بعض التحركات المريبة فى الجيش التى علم بها وقال : «إن أحمد شوقى بينط كتير فى المشاة وأنا هاقطع رجله».. وفهمت ما يعنيه عبد الناصر.. كان أحمد شوقى قد بدأ يحاول التأثير على بعض ضباط المشاة، فما كان منهم إلا أن أبلغوا عبد الناصر بنشاط أحمد شوقى.

وظلت الأمور دون حسم، وكلما توتر الموقف ازداد نشاط أحمد شوقى، إلى أن وصل به الأمر إلى مهاجمة مجلس الثورة على صحيفة المصرى الصادرة فى السابع والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤، حينما وثبت القوى المعارضة تحاول أن تجهض الثورة.

قال أحمد شوقى :

«هل كان من أهداف الثورة أن تحكم البلاد؟ هل كان من أهداف الثورة أن تكمم الأفواه وتقيد الحريات؟ هل كان من أهداف الثورة أن يزج بالمواطنين الجانى منهم والبرىء فى السجون وأن تملأ المعتقلات؟ هل كان من أهداف الثورة أن تقحم الجيش فى السياسة وفى كل مرفق من مرافق البلاد ؟ أليس من أبناء مصر من يستطيع القيام بالأعمال المعهد بها الآن لبعض ضباط الجيش حتى يتفرغ هؤلاء الضباط إلى النهوض بجيشنا المفدى لكى يتمكن من القيام برسالته..إذن عودوا إلى صفوفكم فى الجيش..».

ومن الواضح أن ماجاء فى هذا البيان مستقى مما كانت تسعى إليه القوى السياسية

القديمة التى انقضت على الثورة.وما من شك أن القائمقام أحمد شوقى لم يتحرك تلقائيا، بل كانت تحركه قوى تفهم حقيقة الموقف..أما هو فقد ركب الموجة لعله يجد فيها ما يعوضه عما كان يتمناه حينما انتمى للثورة ليلة قيامها.

على أن ظروف أحمد شوقى كانت تؤهله كى يسلك هذا السبيل، فهو يمت لعلى ماهر بصلة قرابة من الدرجة الثانية، وهو فى الوقت ذاته ابن خال اللواء طلعت مدير البوليس السياسى فى عهد ما قبل الثورة، كما أن ظروف انضمامه إلى الضباط الأحرار كانت تتسم بالمغامرة والمقامرة اللتين كانتا معروفتين عنه.

ولم يكن دور أحمد شوقى مؤثراً فى أحداث أزمة مارس سنة ١٩٥٤، فلم تكن له شعبية داخل الجيش أو حتى فى سلاح المشاة الذى ينتمى إليه، ولذلك سرعان ماتمت تصفيته بعد أن استدعاه جمال عبد الناصر إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة، وواجهه بنشاطه.

وتقرر إحالة أحمد شوقى إلى التقاعد، وكان يعانى من مشاكل مالية، إذ كان قد استبدل من معاشه مبلغا كبيرا، وأصبح الجزء الباقى من معاشه لا يفى بالتزاماته، فتقرر أن يصرف له فرق المعاش من المرتب وقدره ستون جنيها شهريا من حساب المصروفات السرية، وظل يصرف هذا المبلغ حتى تاريخ تقديم استقالتى فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٧، وبعد استقالتى استمر صرف هذا المبلغ.

أما موقف يوسف منصور صديق فيختلف عن موقف أحمد شوقى كثيرا، فهو من دعائم تنظيم الضباط الأحرار، ولكن ليس بالصورة التى صورها بعض الكتاب الماركسيين، إذ صوره البعض أنه صانع الثورة، وهذا بالطبع مجاف للحقيقة، ولم يتعد دوره دور عشرات من الضباط الأحرار الذين قام على أكتافهم إعداد التنظيم أو تنفيذ مخطط الثورة.. كما أن يوسف صديق يتميز بأنه صاحب فكر ماركسى واضح بينما كان القائمقام أحمد شوقى لا يهتم بمسائل الفكر وبعيداً عنها.. ولذا كان لرأى يوسف صديق تأثير ملحوظ على سير الأحداث، ففى السادس والعشرين من مارس نشرت له صحيفة المصرى حديثاً صرح فيه بقوله:

«إن الشيوعيين الموجودين بمصرهم الآن قوة لا يمكن إنكارها، إلا إذا أردنا الهروب من الواقع.. وإنهم كمصريين لهم الحق فى مناقشة آرائهم كغيرهم من المواطنين، وإن انجلترا وأمريكا فيهما شيوعيون».

وذهب يوسف صديق بعيدا فاستشهد بحديث لحسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين حول تأييد الأخير للشيوعية بقوله:

«إن الشيوعية لاتقاوم بالعنف والقوانين، وأنه لامانع لدى من أن يكون لهم حزب ظاهر، لأن الإسلام كفيل بضمان سلامة الطريق التى تسكلها البلاد».

ومن ثم حينما قام يوسف صديق فى الثالث والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤ باقتراح إقامة وزارة مدنية ائتلافية برئاسة وحيد رأفت لإجراء الانتخابات الجديدة كما وضحت من قبل، تبنت نقابة الصحفيين هذا الاقتراح، وضمنته ضمن توصياتها التى اتخذتها فى اجتماع مجلس النقابة الذى عقد فى السادس والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤، حيث طالبت بإلغاء الأحكام العرفية فوراً، كذا الأحكام التى صدرت من غير طريق القضاء العادى، وطالبت بالإفراج عن المعتقلين ومن بينهم الصحفيون من أعضاء النقابة.

وفى الأيام التالية، اجتمعت هيئات التدريس فى الجامعات. إذ اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية يوم السابع والعشرين من مارس، كما اجتمعت هيئة التدريس فى كل من جامعتى فؤاد وإبراهيم - القاهرة وعين شمس على التوالى - فى الثامن والعشرين واتخذت قرارات مشابهة مضادة للثورة، فأصدرت جامعة الإسكندرية بيانا طالبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية وحل مجلس قيادة الثورة فوراً وتأليف وزارة مدنية تتولى المسئولية لحين إجتماع الجمعية التأسيسية كما أصدرت جامعتا فؤاد وإبراهيم عدة قرارات تطالب بإلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة النيابية، والإفراج عن المعتقلين.. وبهذا يكون مد القوى المعادية للثورة قد تجاوز القوى السياسية إلى الجامعات.. وأسرع عبد الناصر لمواجهة الموقف، فقرر فى الرابع من مارس الإفراج عن بعض المعتقلين، ففى يوم الخامس من مارس أعلن فى حديث صحفى له أن فى نيته أن يفرج عن المعتقلين بعد بحث سريع لحالاتهم، وأنه سيعاد النظر فى الأحكام التى صدرت على المحكوم عليهم من محكمة الثورة، كما أن الذين لم يحاكموا بعد لن يقدموا للمحاكمة.

وفعلا تم الإفراج عن بعض الضباط الأحرار الذين كان قد حكم عليهم بالسجن فى قضية مؤامرة المدفعية (قضية رشاد مهنا) وهم البكباشى مصطفى راغب واليوزباشية محسن عبد الخالق، وسعد عبد الحفيظ ومحمد عبد الله.. كما صدر عفو صحى عن إبراهيم عبد الهادى وحددت إقامته فى منزله، وسمح لفؤاد سراج الدين بموجب قرار من مجلس الثورة بالعلاج فى مستشفى مجدى بالدقى.. ولكن من ناحية أخرى كان مصطفى النحاس لايزال معتقلاً، وكانت السيدة زينب الوكيل زوجته لاتزال تجرى محاكمتها، أما حسن الهضيبى وكبار رجال الإخوان فكانوا لايزالون فى المعتقل.

في ذاك الوقت اتهم اليوزباشي مصطفى كمال صدقي ومجموعة من الشيوعيين في قضية شيوعية، وكانوا ينتظرون المحاكمة.

وهكذا نجد أن الثورة المضادة ألقت بثقلها في محاربة الثورة بهدف تصفيتها تصفية نهائية لارجعة فيها، ولكن الرياح تأتي غالبا بما لاتشتهي السفن.. فما هي إلا أيام معدودات حتى انقلب الموقف على عقبيه، واستطاعت الثورة أن تقضي على هذه الثورة المضادة، وتشق طريقها إلى الأمام في مرحلة جديدة متباينة تماما عما كان يجرى على مسرح الأحداث.

قرارات ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

وسط هذه الظروف القاسية التي واجهت الثورة، كان عبد الناصر يفكر بعمق وبهدوء: كيف ينقذ الثورة من الوأدة التي هوت إليها نتيجة تكاتف الثورة المضادة؟ وكان يبدو حتى لبعض أعضاء مجلس الثورة أن عبد الناصر مغلوب على أمره، بينما كان في الحقيقة يفكر في اتجاه آخر، ويحس أن التسليم بأية تنازلات من شأنه أن يصفي الثورة تدريجياً.

ونبتت في ذهن عبد الناصر فكرة أن يقوم بثورة على الثورة.. ثورة تستأصل خصومها وأعداءها بعد أن كشفوا النقاب عن جلودهم، سواء في داخل الجيش أو في القوى السياسية التي ألقت بثقلها في الأيام الأخيرة محاولة ضرب الثورة في الصميم.

كنت عند عبد الناصر قبل أن يتخذ المجلس قرارات ٢٥ مارس التي سأتحدث عنها فيما بعد، وكان أشبه بالتائه في صحراء يبحث عن سبيل للنجاة، ولكنه كان يتحدث في هدوء وبذهن حاضر.. وكنا نناقش مسألة تطور الأحداث، وكان يخشى أن الأمور لو تركت دون حسم فربما تؤدي إلى حرب أهلية، وبخاصة بعد أن أصبح في القوات المسلحة شيع موالية لنجيب.

قلت له: لا مفر من الصدام للدفاع عن الثورة؟

سألني: وكيف؟

قلت له: أن تقوم بثورة على الثورة، فإذا لم تقم بها أنت سيسبقك غيرك.

ويبدو أن حديثي هذا هو الشيء ذاته الذى كان يدور فى رأس عبد الناصر، فقد استمع لى بإمعان وقال:

«ولكن الشعب عبأه نجيب ضد المجلس ـ أى مجلس الثورة ـ ومن الصعب أن نفرض عليه شيئاً جديداً بعد ما أعلنا قرارات سنضطر للعدول عنها».

قلت له:

«فليقم بالثورة الصف الثانى».

وهنا أحسست أن عبد الناصر بدأ يتململ ثم سألنى:

«وما مصير مجلس الثورة؟».

قلت له بحسن نية:

«يعتقل الجميع فى بادئ الأمر، ثم يشكل مجلس الثورة برئاستك وبأعضاء من المجلس القديم بعد إبعاد غير المرغوب فيهم، وستكون عودتكم بناء على قرار الضباط الأحرار الذين يصرون على استمرار الثورة».

وفى آخر الحديث سألنى عبد الناصر:

«وإذا رفض الصف الثانى عودة المجلس القديم بعد اعتقاله ماذا يكون الموقف؟».

ولم أبد جوابا، فقد بدا لى لحظتها أنه يمكن أن يحدث ذلك.

واستمر عبد الناصر فى حديثه فقال:

«أوافقك على أن تحدث ثورة على الثورة ولكن بصورة أخرى.. علينا أن نضع نجيب أمام أمرين لا ثالث لهما: إما أن تصفى الثورة وتعود الأحزاب، وإما أن تسير الثورة فى خطها المرسوم.. ففى الحالة الأولى يمكن أن نقوم بثورة من داخل الجيش تضرب القوى المعادية التى كشفت عن وجهها، وفى الحالة الثانية نكون قد حققنا انتصاراً دون عناء».

وعلى أساس هذا التفكير، اجتمع مجلس الثورة يوم الخامس والعشرين من مارس ١٩٥٤ برئاسة محمد نجيب وحضور كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وخالد محيى الدين وحسن إبراهيم وعبد اللطيف بغدادى وجمال سالم وصلاح سالم وأنور السادات وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى.

ولكى يبدو أمام نجيب أن المجلس منقسم فى الرأى، تقدم عبد الناصر باقتراح تصفية

الثورة، وتقدم عبد اللطيف بغدادى بالاقتراح الآخر أى استمرار الثورة، واتخاذ الإجراءات الحاسمة لحمايتها.

ففى ممارسة العمل السياسى، لاتكمن حقيقة الأشياء فيما يدور من مناقشات فى الاجتماعات، ولا فى القرارات التى تصدر، ولا فى الحجج التى يبديها الساسة فى مناقشاتهم، إنما تكمن الحقيقة فيما يدور بين الكواليس، وفيما يدبر فى الخفاء.. والمسرح السياسى فى هذا الشأن مثل مسرح عرض الروايات الذى يبدو عليه الممثلون فى أحسن صورة، بعد أن قام المخرج خلف الكواليس بالتخطيط والتدبير، وبعد أن قام الممثلون أيضاً خلف الكواليس بأشياء قد ينفر منها النظارة.

وكان من المتفق عليه قبل اجتماع مجلس الثورة أن يُعرض الاقتراحان بالصورة التى ذكرتها، وكان هناك خمسة أصوات مضمونة لجانب عبد الناصر هى أصوات كل من عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وأنور السادات وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى.. ففى ذلك الوقت كانت علاقة عبد الناصر بعبد الحكيم عامر فى أوج قمتها، وكثيراً ما كان يتفق الاثنان قبل الاجتماعات على الأشياء، على أساس أن يبدو عبدالحكيم عامر معترضا فى بعض الأحيان على آراء عبدالناصر ولكن فى النهاية عند أخذ الأصوات فإن صوت عبد الحكيم عامر فى جانب عبد الناصر دائماً.. أما كمال الدين حسين فقد كان فى ذاك الوقت قريباً جدا من عبدالناصر.. وكان عبد الناصر يضرب به المثل فى إخلاصه ووفائه له ويقول: «إذا كان واحد فقط مخلص فى هذه البلد فهو كمال الدين حسين» ولذا كان صوت كمال الدين حسين مضمونا دائما بجانب عبد الناصر.. أما أنور السادات فكان عبد الناصر يثق فى مساندته ويقول: «أنا أدخل أى اجتماع وضامن صوت أنور معى».

والواقع أن عبد الناصر استطاع أن يجذب إلى جانبه حينئذ كلا من زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وإن اختلفت طبيعتهما.. واستطاع عبد الناصر فى ظروف مختلفة أن يفتت أى تكتل أو تجمعات شللية داخل المجلس ـ كما جاء فى أوراقى فى أماكن مختلفة.

وبالطبع كان موقف خالد محيى الدين لايختلف عما أبداه من قبل وهو التوفيق بين الاقتراحين المقدمين، وانضم إليه نجيب، ولكن عبد الناصر كان مصراً على أخذ الأصوات على الاقتراحين المقدمين.. فتم أخذ الأصوات على الاقتراحين، ففاز اقتراح عبد الناصر

بثمانية أصوات ضد أربعة أصوات هم: عبـد اللطيف بغدادى، وحسن إبراهيم والأخوان جمال وصلاح سالم.

ومعنى ذلـك انضمام محمد نجيب وخالد محيى الديـن إلى جانب عبد النـاصر حتى يبدوان أمام الشعب أنهما من أنصار الديموقراطية.

وبعد أخذ الأصـوات أصدر مجلس الثورة القـرارات التالية التى عـرفت بقرارات ٢٥ مارس:

١ - السماح بقيام الأحزاب.

٢ - لايؤلف مجلس قيادة الثورة حزباً.

٣ - لاحرمان من الحقوق السياسية كى لاتؤثر على حرية الانتخابات.

٤ - حل مجـلس قيادة الثـورة يوم الرابع والعـشرين من يـوليو سنة ١٩٥٤، وتـسلم البلاد إلى ممثلى الأمة.

٥ - تنتـخب الجمعـية التأسـيسية انـتخاباً حـراً مباشراً، وتـكون لها الـسيادة الكـاملة والسلطة الكاملة، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة، وتكون الانتخابات حرة.

٦ - تقوم الجمعية التأسيسية بانتخاب رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها.

وأستميح القارئ عذرا كى أقف هنا وقفة بسيطة وأتساءل: هل كان عبد الناصر ومن قام بالتصويـت بجانبه يعنون فعلا مـا صدر من قرارات؟ وهل كان عبد النـاصـر مستعداً لتصفـية الثورة بهذه البسـاطة؟ وهل كان هناك ما يـعده عبدالناصر لجولـة أخرى فى هذا الصراع القـائم بينه وبين نجـيب؟ وإذا كان هناك مخطـط لضرب الثورة المضادة فـهل بنى على أساس دراسة وتمحيص؟

أسئلة لابد وغيرها أن تدور فى رأس أى مراقب لـلأحداث.. فلا يمكن لعبد الناصر الذى كان يؤمـن بالثورة وبزعامـته لها أن يتخـلى عنها بهـذه البساطة.. وكنـت من موقع الملاحظة والمشـاركة أرى مايدبر، وأشارك فيمـا يدور.. لقد قرر عبد النـاصر أن يضرب الثورة المضادة، وأن يسير بالثورة فى اتجاهها المرسوم، وما كانت القرارات التى صدرت إلا ضربا من المناورة، اكتسب به مجلس الثورة وقتـا للتحرك والتخطيط.. والواقع أن الضربة التى وجهها عـبد الناصر إلى القوى المضادة فـى تلك اللحظات التاريخـية، تعد من أبرع

الضربات السياسية التى استطاع بها أن يقضى على قوة كادت تعصف بالثورة من جذورها.. وإذا كان قد قيل على لسان البعض أن عبد الناصر كان بعيدا عن تدبير الأحداث التى جرت فى ذاك الوقت، فمن المؤكد أنه إن لم يكن المدبر المباشر لها، فقد كان الموجه لها.

لقد كانت الصورة واضحة أمامه قبل اتخاذ مجلس الثورة قرارات ٢٥ مارس، وكانت الظروف تهيئ له الفرصة كى يوجه ضربته للثورة المضادة لو أحسن استخدام الظروف، وقد أحسن استخدامها فكتب له النجاح فى النهاية.

ولنلق نظرة على أوضاع القوى المعادية له عند صدور قرارات ٢٥ مارس.. جماعة الإخوان المسلمين قيادتها مودعة فى السجون، ويكنون الكراهية لعبد الناصر ولنجيب على حد سواء.. فعبد الناصر قام بحل جماعتهم ووضعهم فى السجون، بينما يحاول نجيب إعادة الأحزاب التى يكن لها الإخوان العداء، ولذا كانت قوتهم حينئذ مهيأة كى يكتسبها من يسبق الآخر فى الصراع المحتدم داخل مجلس الثورة.

أما الوفد فكانت زعامته مضروبة وقاعدته العريضة ممزقة تحتاج لمن يقودها فى تلك الظروف، وكان مصطفى النحاس زعيم الوفد لايزال محدد الإقامة فى منزله، مما ترك اضطراباً سائداً وسط قاعدة الحزب الجماهيرية. كذلك كان الحال بالنسبة للشيوعيين، فحزب حدتو والحزب الشيوعى المصرى مشلولان نتيجة اعتقال قيادة الأول، وكثير من أعضاء الثانى.. وكان الشيوعيون يستهينون بنجيب ولايثقون فيه ويتندرون على مسلكه ويطلقون عليه اسم «البهلوان».

أما القوى المثقفة وتتمثل فى الجامعات ونقابة المحامين ونقابة الصحفيين، فكان موقفها عدائيا للمجلس منذ قرارات ٤،٥ مارس على نحو ما شرحت من قبل، وكان لابد لها من معالجة خاصة. وكانت نقابات العمل قوة هائلة لايستهان بها، وبعضها لها مطالب عمالية لايمكن أن تتحقق إلا على يد الثورة التى سوف تحررهم من الرأسماليين المستغلين.. ولذا كان العمال قوة يمكن أن تلعب دورا فى هذه الجولة لو أحسن قيادتها وتوجيهها.

على أن القوات المسلحة كانت أهم قوة كان يمكن الاعتماد عليها فى حسم النزاع فى تلك الظروف، وكان تأثير الضباط الأحرار عليها يؤهلهم للقيام بدور فعال فى حسم هذا الصراع.. ومع أن نجيب حاول أن يجذب إليه بعض ضباط القوات المسلحة وبخاصة داخل

سلاح المدرعات، فإن عبد الناصر تغلب على هذه المشكلة بالقضاء على فتنة المدرعات، وتصفية الضباط الموالين لنجيب فى الأسلحة الأخرى.

كانت هذه هى الصورة بعد صدور قرارات ٢٥ من مارس.. لقد بدأ التسابق واشتد الصراع بين نجيب ومجلس الثورة، فكيف لعب كل منهما دوره، وإلى أى مصير آلت بهما الأحداث؟.

إعادة جماعة الإخوان المسلمين

فى ذاك الوقت كان الملك سعود ـ عاهل المملكة العربية السعودية ـ يزور مصر زيارة قصيرة منذ الحادى والعشرين من مارس ١٩٥٤، وكان عبد الناصر قد تقابل معه من قبل حينما توجه إلى السعودية على رأس بعثة مصرية للتعزية فى وفاة والده الملك عبد العزيز آل سعود، وانتهز عبد الناصر هذه الفرصة فأدى العمرة، وناقش مع سعود بعض المسائل المشتركة.

كانت العلاقات السياسية حينئذ بين الرياض والقاهرة يؤمل منها الكثير، لمواجهة محور عمان ـ بغداد الذى كانت بريطانيا تعتمد عليه داخل سلسلة من الأحلاف لتدعيم سياستها فى منطقة الشرق الأوسط ـ وكان العداء التقليدى بين السعودية والهاشمية ممثلة فى الأسر الحاكمة فى العراق والأردن، كذا طموح سعود ليكون خليفة المسلمين فى العالم، هما أساس تقارب الملك سعود لعبد الناصر، ولذا حاول الملك سعود أن يبدو معاديا للأحلاف الاستعمارية التى كان عبد الناصر ينادى بمحاربتها.

وجاء الملك سعود إلى مصر وأزمة مارس فى عنفوانها، ولا تشجع على مناقشة مايدور فى رأس الملك، فالإخوان المسلمون، وهم الركيزة الأساسية التى سوف يعتمد عليهم سعود فى العالم الإسلامى لنشر دعوته، تم حل جماعتهم الرئيسية فى مصر، وأودع زعماؤهم السجون، كما أن الصراع بين نجيب ومجلس الثورة وصل إلى قمته، إلى حد أن شكى نجيب لسعود سوء معاملة المجلس له.. وعند توديع الملك سعود فى المطار، اعتدى جمال سالم على نجيب بالضرب، وطلب نجيب من سعود حمايته ـ على نحو ما سوف أذكر فى مكان آخر.

كانت الظروف السياسية حرجة للغاية، فبينما كان عبد الناصر يؤكد رفض تعاونه مع الوفد، وإصراره على استمرار حل جماعة الإخوان المسلمين، كان الملك سعود يطلب من عبدالناصر بشكل غير مباشر الإفراج عن المعتقلين من الإخوان، والسماح للجماعة بمزاولة نشاطها.

أما حزب الوفد فقد بادر أحمد الألفى عطية ـ أحد أعضائه البارزين بعد حل الحزب مع باقى الأحزاب ـ بالاتصال بإبراهيم الطحاوى وعرض عليه اقتراحا بأن ينضم مجلس الثورة إلى حزب الوفد بعد أن يقوم بتطهير صفوفه، على أن يعين عبد الناصر سكرتيرا عاما لحزب الوفد، مع استمرار النحاس رئيسا شرفيا، ولكن عبد الناصر أحس بمحاولة الوفد احتواء الثورة، ومن ثم رفض هذا العرض، وقرر الاستمرار بالثورة فى طريقها المرسوم.. وقال عبد الناصر كيف نشارك أحزابا أدناها بالفساد؟!.

أما الإخوان المسلمون فلم يكن لدى المجلس حينئذ أى فكرة لإعادتهم، ولكن الملك سعود تحدث مع جمال عبد الناصر خلال زيارته فى أمر الإخوان، وأبدى له أنه لايجوز أن يحدث فى مصر وهى زعيمة الدول العربية والإسلامية، مثل ما حدث للإخوان من حرمانهم من نشاطهم وإيداع قادتهم السجون.. وكان عبد الناصر حريصاً على إرضاء الملك سعود والتقارب معه فى تلك الظروف.. ولذا لم يمر يومان على ذلك حتى نشر فى الثامن والعشرين من مارس قرار مجلس الثورة بإعادة جماعة الإخوان المسلمين، وزال كل آثار قرار الحل السابق.. وكان قد أفرج عن حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان، وجميع المعتقلين من الإخوان أثناء زيارة سعود لمصر.

كان عبد الناصر لايحارب فى جبهتين فى وقت واحد.. لقد وجد الفرصة سانحة كى يضرب القوى السياسية المعادية الأخرى، ومن ثم قام بمهادنة الإخوان، وإرضاء الملك سعود.. ومن الغريب أن الإخوان الذين أعادوا نجيب بمظاهرات ٢٨ من فبراير المشهودة، هم الذين نكصوا على أعقابهم وأداروا ظهورهم لنجيب، واتفقوا مع عبد الناصر.

كان عبد الناصر أسبق من نجيب فى تحركه، ففى الخامس والعشرين من مارس أوفد محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومى على رأس وفد للتفاوض مع أقطاب الإخوان المعتقلين فى السجن الحربى على أساس التعاون مع الثورة وإنهاء الخلافات بينهما.. وتم الاتفاق بعد مفاوضات كانت تبلغ لعبد الناصر أولا بأول على الآتى:

أولاً: الإفراج فوراً عن جميع المعتقلين من الإخوان المسلمين سواء كانوا مدنيين أم عسكريين.

ثانياً: عودة الجماعة إلى ممارسة نشاطها بحرية كاملة وإعادة أموالها المصادرة ومباني فروعها ومركزها العام.

ثالثاً: أن يصدر مجلس الثورة بياناً ملطفا يبين الأسباب التي دعت المجلس لحلها، ويعد ذلك إرضاءً للإخوان.

وزيادة في إرضاء الإخوان، قام عبد الناصر بزيارة حسن الهضيبي المرشد العام في منزله بعد الإفراج عنه فوراً، وقام الهضيبي بالتصريح بأن جماعة الإخوان ستكون عونا للحكومة على طرد الإنجليز من قناة السويس ورد اعتداءاتهم.. وكان نجيب من ناحية أخرى يظن أن الإخوان المسلمين الذين وقفوا بجانبه في أحداث فبراير، ويرجع لهم الفضل الأكبر في عودته، لن يديروا له ظهورهم، ولا يمكن أن ينسوا حل عبد الناصر لجماعتهم والتنكيل بهم بوضعهم في السجون، ولذا كان نجيب على يقين من أن الإخوان سوف يساندونه في أي صراع مقبل.

وحاول نجيب الاتصال بالمرشد العام للإخوان بعد الإفراج عنه، ولكن الأحداث كانت قد سبقت الزمن وأفلتت الفرصة، إذ كان قد تم اتصال عبد الناصر بالإخوان، وسويت الخلافات معهم ولو إلى حين.. وتهرب المرشد من نجيب، وقيل لنجيب المرشد يستحم، وانتظر نجيب بأمل أن يطلبه المرشد بعد خروجه من الحمام، ولكن المرشد لم يجر الاتصال.. وأعاد نجيب الكرة في الاتصال فأخفق ولكنه لم ييأس، إذ قام بإرسال اليوزباشي رياض سامي سكرتيره الصحفي إلى المرشد كي يستفسر منه عن موقف الإخوان المسلمين فيما يدور من صراع داخل مجلس الثورة، ولكن الهضيبي تهرب بشيء من اللباقة من الإجابة على هذا التساؤل، فقد أبلغ الرسول بأن الإخوان لم يصلوا بعد إلى أي قرار.

وفي غالب ظني أن موقف الإخوان يرجع إلى عدة عوامل أهمها: أولا شعورهم بأن كفة عبد الناصر داخل الجيش أصبحت أرجح من كفة نجيب بعد إحباط حركة الفرسان، ثانياً كراهيتهم لعودة الأحزاب السياسية القديمة واحتمال تقاربهم مع عبد الناصر، وأخيراً أنهم كانوا في وضع يتطلب منهم الترقب والانتظار وبخاصة بعد حل جماعتهم واعتقال كثير منهم.. وبالطبع لم يكن الهضيبي يطيق احتمال عودة الوفد إلى الحكم برئاسة

مصطفى النحاس، ولقد قام المرشد بعقد مؤتمر لجماعة الإخوان فى القاهرة فى ٣٠ من مارس أى بعد الإفراج عنه مباشرة، وقام بالتنديد بالأحزاب القديمة، وبالآراء التى تنادى بعودتها، وأخذ يندد بالهيئات النيابية والأحزاب السابقة، متهما إياها بالفساد والمحسوبية والأنانية، ووصفها بأنها كانت تعمل لوجه الشيطان.

وقال المرشد أنه ينادى بالحياة النيابية، ولكن على أساس أن تكون حياة نيابية نظيفة سليمة يكفل فى ظلها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الكلمة.

ولم يتعد نشاط الإخوان موقف السلبية، بينما قامت مظاهرات فى القاهرة معادية لنجيب خلال زيارة الملك سعود، قام بها العمال على نحو ما سأوضح فيما بعد.

ولقد ذكرت من قبل فى إيجاز موقف المثقفين أو «الإنتلجنسيا»، فقد كان موقفهم عداءً سافراً لمجلس قيادة الثورة سواء فى هيئات التدريس الجامعية أو نقابات الصحفيين والمحامين أو حتى بين طلبة الجامعة.

ويعنينى هنا موقفان كان لهما تأثير واضح على مجلس الثورة:

أولاً: ما حدث عند عقد الجمعية العمومية غير العادية للمحامين بناء على طلب ما يربو على مائة عضو من أعضائها. فقد أثير فى هذا الاجتماع مسألة الاعتداء على بعض المحامين من رجال الشرطة العسكرية، وقرر المحامون ضرورة التحقيق مع هؤلاء وعلى رأسهم البكباشى أحمد أنور قائد الشرطة العسكرية.. وفى نهاية الاجتماع اتخذ المحامون قراراً بالإضراب يوم ٢٨ من مارس استنكاراً لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين، كما قرروا المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية فوراً، وتشكيل وزارة مدنية لإجراء الانتخابات وإلغاء الأحكام الاستثنائية التى صدرت، وما ترتب عليها من آثار.

ثانياً: ما حدث فى جامعة القاهرة، إذ عقد طلبة هذه الجامعة مؤتمراً وطنيا فى الحرم الجامعى، أعلنوا فيه تأليف جبهة الاتحاد الوطنى من الطلبة الوفديين والاشتراكيين والإخوان المسلمين والشيوعيين. ويلاحظ هنا أن تآلف هذه الاتجاهات المتباينة، لم يتم إلا لهدف واحد هو الإجهاز على الثورة، إذ اتخذت هذه الجبهة قرارات بإلغاء مجلس قيادة الثورة فوراً دون انتظار الجمعية التأسيسية، وتأليف وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات، والإفراج عن جميع المعتقلين فوراً، وإلغاء الأحكام العرفية.

دور العمال فى أزمة مارس

وسط هذه الظروف الحرجة، ظهرت على السطح قوى جديدة كان لها تأثير مباشر على حسم الصراع المائع بين محمد نجيب من ناحية وبين مجلس الثورة من ناحية أخرى.. ففى يوم السادس والعشرين من مارس أى اليوم التالى لقرارات ٢٥ مارس، علمنا بقيام مظاهرات فى حى شبرا قبل تأدية صلاة الجمعة.. ولم يكن معروفاً فى بادئ الأمر كنه هذه المظاهرات ولا اتجاهاتها، ولكن سرعان ما عرف أنها تضم عمال منطقة شبرا الخيمة الصناعية ويشترك فيها شيوعيون من تنظيم «طليعة العمال».. وقد استمرت هذه المظاهرات طوال النهار.. كما قامت فى الوقت ذاته مظاهرات من عمال منطقة حلوان، واتضح أن هذه المظاهرات كانت مؤيدة لموقف نجيب، وتطالب بعودة الحياة النيابية.. هذا الشعار الذى حملته كل قوى الثورة المضادة.

والواقع أن نجيب وعبد الناصر كانا فى صراع تسابق مع الأحداث.. وكان الموقف لايتحمل الاستمرار بهذه الصورة المضطربة التى سادت أنحاء البلاد، وقد شجع على إثارة الفتنة بعض الذين التفوا حول نجيب، فأخذوا يحرضونه على ضرب مجلس الثورة وتصفية الثورة.

فبعد قرارات ٢٥ مارس، عرض محمد رياض سكرتير نجيب على الأخير المشروع الذى كان اقترحه يوسف منصور صديق بتأليف وزارة ائتلافية يرأسها وحيد رأفت، وذلك بعد أن يقوم بإقالة الوزارة الحالية، وأبدى محمد رياض استعداده لأن يقوم بشبه انقلاب؛ بأن يتوجه إلى مبنى البرلمان أثناء انعقاد المؤتمر المشترك به، ومعه مجموعة من رجال الحرس الجمهورى وبعض الضباط الموالين لنجيب، فيقوم باعتقال مجلس الثورة، وإذا قاوموا فلن يتردد فى قتلهم.

ولكن محمد نجيب رفض هذا الاقتراح، فشخصيته المترددة لاتسمح له بالقيام بهذه المغامرة، كما كانت هناك وحدات عسكرية موالية لمجلس الثورة جاهزة لـلتحرك فى أى لحظة لمقاومة أى محاولة عدوانية على المجلس.. ومن ناحية أخرى ظن نجيب أن مجلس الثورة فى حالة انهيار تام وأنه سوف يستسلم له دون اللجوء إلى أعمال العنف.

وفضلاً عن ذلك كان القائمقام أحمد شوقى قائد قسم القاهرة ومجموعة من الضباط

الموالين لنجيب يتوجهون إلى منزله علانية ويحرضونه على أن يقوموا بتحريك وحداتهم للسيطرة على الأمور، واعتقال أعضاء مجلس الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر.

ولكن نجيب ظنا منه أن القوى السياسية والشعبية بجانبه، أصبح يميل إلى حسم الصراع عن طريق هذه القوى، بدلاً من استخدام القوة التى قد تريق كثيرا من الدماء، وتهيئ إلى انقلابات متتالية كما حدث فى سوريا من قبل.

ولقد قيل الكثير عن حقيقة ما قام به العمال فى أزمة مارس سنة ١٩٥٤، فتمسح الكثيرون فى شعار الديموقراطية وحاولوا أن يخفوا كثيرا من حقائق الأشياء، وتنصلوا من أعمال قاموا بتدبيرها، بينما كانت هذه الأعمال تعد فى حينها من أعمال البطولة، وكفاحا لإنقاذ البلاد من وهدة الحياة الحزبية القديمة العفنة التى عانت منها البلاد فترة طويلة من الزمان.. بل وصل الأمر إلى أن الذين كانوا يتدثرون بمسوح الثورية عادوا فنفضوا هذه المسوح، وادعوا أنهم كانوا يريدون عودة الحياة النيابية، وكأنه لم تكن هناك ثورة هبت لتقضى على فساد وتأتى بجديد يعيد إلى الشعب حقوقه المسلوبة.

وهنا أتساءل: مادور كل من طرفى النزاع فى تحريك مظاهرات العمال وحركات الإضراب والاعتصام؟ وما دور هيئة التحرير؟ وهل كان للأحزاب السياسية القديمة دور فى هذه المظاهرات والإضرابات؟ وما موقف الضباط الأحرار فى خضم تلك الظروف؟

من الثابت وفقا لرؤيتى للأحداث عن كثب أن الأمور كانت لابد أن تنتهى بتصفية فريق للفريق الآخر.. ففى ذاك الوقت كان عبد الناصر مشغول الذهن بتصفية نجيب وما حوله والسير بالثورة وفقا لأهدافها.. ومن ناحية أخرى كان من الواضح أن نجيب يدبر أمره لعمل انقلاب سياسى على المجلس.

كان نشاط نجيب معروفا للمجلس، فبيته فى الزيتون كان يغص بالضباط الموالين له، الذين كانوا يتوافدون على منزله ويبدون استعدادهم للتحرك للقضاء على مجلس الثورة.. وكان يوسف صديق يؤيد موقف نجيب بعد أن استقال الأول من مجلس الثورة فى يناير سنة ١٩٥٣ حتى أبعد لخارج البلاد فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٤.

ومع أن يوسف صديق كان ينكر أن له أدنى اتصال بحركات المظاهرات والإضرابات التى قامت بعد صدور قرارات ٢٥ مارس، فإن هذا الإنكار بعيد عن الحقيقة.. فتحركات يوسف صديق كانت ظاهرة، وثبت فعلا أنه قابل صاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك الذى قام بتنفيذ إضراب ٢٦ - ٢٩ مارس لصالح استمرار الثورة.

كان يوسف صديق قد قابل صاوى أحمد صاوى مرتين متقاربتين خلال النصف الثانى من شهر مارس وقبل صدور قرارات ٢٥ مارس، وطلب منه الاستعداد لتدبير إضراب لإقصاء مجلس الثورة وتأييد محمد نجيب، الذى سيقوم بمساعدة العمال لإنشاء حزب العمال، وتعويضهم بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات، لما يلحقهم من أضرار مادية نتيجة الإضراب.

وليس خفيا أن يوسف صديق كان يميل إلى حسم الأمور جذريا ولو باستخدام العنف.. أذكر أثناء مناقشتنا فى خلية منطقة العريش للضباط الأحرار فى أوائل عام ١٩٥٢ لنشاط الملك فاروق المضاد للضباط الأحرار، أن أثيرت مسألة تكليف الملك لبعض الضباط من حرسه الحديدى، بمراقبة نشاط الضباط الأحرار فى منطقة سيناء، وذكر اسم الصاغ حسن فهمى عبد المجيد من المدفعية على أنه المكلف بهذه المهمة من الملك، وكان رد فعل يوسف صديق سريعا فقال: لابد من التخلص منه حتى لو بقتله.. ولكن باقى أعضاء الخلية رفضوا اقتراحه، وأيدوا اقتراح مراقبة أى نشاط معاد لنا.

كان نجيب يظن أن حركات الإضراب التى سيقوم بها العمال تأييداً له، ستجبر مجلس الثورة على تنفيذ قرارات ٢٥ مارس، ومن ثم تتم تصفية الثورة، وتنضم إليه قوى الثورة المضادة، فيفوز بالمعركة.

ولكن نجيب سهى عليه ما كان يدور فى الطرف الآخر، فما أن تحدث يوسف صديق مع صاوى أحمد صاوى، حتى أسرع الثانى إلى أحمد طعيمة مدير النقابات بهيئة التحرير وأبلغه بما دار بينه وبين يوسف منصور صديق، فما كان من طعيمة إلا أن أبلغ عبد الناصر بما جاء به صاوى أحمد صاوى.

وحتى تلك اللحظة، لم يدر بخلد عبد الناصر أو مجلس الثورة أن يحرك العمال للقضاء على نجيب، بل على العكس كان جمال عبد الناصر يرى أن تعود الثورة إلى الصفوف، وتلجأ مرة أخرى إلى العمل السرى، وبالطبع كان يعد هذا حديثا ساذجاً، فجميع الضباط الأحرار أصبحوا معروفين للسلطة، كما أن نجيب سوف يقضى عليهم جميعاً بمجرد فوزه فى الصراع الدائر.

كان عبد الناصر يعتمد حينئذ على القوات المسلحة لحسم النزاع الدائر، وكان تنظيم الضباط الأحرار والضباط الموالين له ينتشرون داخل الوحدات كخلايا النحل، وكنت بحكم منصبى فى ذاك الوقت ومسئوليتى كمدير لمكتب القائد العام للقوات المسلحة،

وكمسئول عن أمن القوات المسلحة ونشر الوعى السياسى، قد أعددت العدة داخل الأسلحة المختلفة لمواجهة أى موقف عدوانى من أعداء النظام.

كان عبد الناصر قد قرر الكفاح فى سبيل الثورة لآخر رمق فى حياته، ولكن طبيعته كانت تميل إلى إخفاء نواياه، وكان لايصرح بها إلا بقدر ما تتطلبه الظروف للإعداد والتأهب، ولذا كان هناك أعضاء من مجلس قيادة الثورة لا يعلمون ما سيقوم به عبدالناصر، بينما كان هناك آخرون من الضباط الأحرار يدركون ما يرتب له عبد الناصر من التعليمات التى كان يصدرها لهم فرادى.

ولذا حينما أبلغ طعيمة عبد الناصر بما ذكره له صاوى أحمد صاوى، بدا على عبدالناصر عدم الاهتمام، ولم يشر بأى رأى، فعرض عليه طعيمة فكرة استدعاء رؤساء نقابات العمال للقيام بعمل مضاد.. ولم يمنعه عبد الناصر ولم يؤيده فى اقتراحه بل قال له أنه ليس مسئولاً عن حمايته، وأنه لا شأن له بما يفعله.

ومعنى ذلك أن عبد الناصر كان يعلم بتدابير هيئة التحرير، ويبارك ما يقوم به طعيمة وإلا لمنعه، ففى ظروف كثيرة أدق من تلك الظروف حاول عبد الناصر أن يمنع إجراءات كاد يقوم بها ضباط الثورة من الصف الثانى.. ففى أحداث ٢٨، ٢٩ من فبراير، حينما كان سلاح الفرسان على أهبة التحرك للقضاء على مجلس الثورة، أحس عبد الناصر بتحرك وحدات للقضاء على فتنة المدرعات، ومع ذلك حاول أن يمنعها ـ على نحو ما شرحت من قبل ـ مع أنه كان فى موقف أسوأ من موقف ٢٥ مارس.

أريد أن أقول إن عبد الناصر علم بتدبير هيئة التحرير ولم يمنعها أو يؤيدها إنما ترك الأحداث تسير، وفى قرارة نفسه أنها لو نجحت ستكون مفيدة لمخطط الثورة.. وفى الوقت ذاته لم يشأ أن يتحمل مسئولية الموافقة على عمل قد يلحق الأذى بمن يقومون به فى حالة إخفاقه.

قام أحمد طعيمة باستدعاء رؤساء النقابات العمالية يوم الجمعة السادس والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤ إلى هيئة التحرير، وأبلغهم بقرارات حل مجلس الثورة وعودة الأحزاب وتصفية الثورة، وأوحى إليهم بالأضرار التى ستلحق بالعمال لو عادت الأحزاب القديمة، كما قام بالتشهير بمحمد نجيب وبمسلكه الشخصى وأثيرحول الرجل اتهامات رخيصة بذيئة، ووزعت أموال من هيئة التحرير على العمال قدرت بعد الأزمة بما يقرب من ثمانية آلاف من الجنيهات.

واقترح كامل العقيلى رئيس اتحاد نقابات عمال السيارات بعمل إضراب يؤيد استمرار الثورة.. ومع موقف عبدالناصر السلبى، فقد تمت فى هيئة التحرير مناقشة تنفيذ فكرة الإضراب.. وكان أول شيء فكر فيه الحاضرون: من سيتزعم الحركة؟ وما المكان الذى سيقوم فيه الإضراب؟

ووقع الاختيار على «صاوى أحمد صاوى» رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك كى يتزعم الإضراب، وتم اختيار مبنى الاتحاد للاعتصام به، على أساس أن الاتحاد يسيطر على شبكة المواصلات فى العاصمة، وأن اعتصام الاتحاد سوف يشل الحركة تماما.

وبعد اتخاذ قرار الاعتصام، توجه كل من رئيس نقابة عمال السيارات، ورئيس عمال الترام، ورئيس اتحاد المحال التجارية إلى جراج بولاق للنقل المشترك، حيث قابلوا صاوى أحمد صاوى، وأبلغوه بقرار القيادات العمالية لتزعم الإضراب، واختيارهم دار الاتحاد مقرا للاعتصام.

ووافق صاوى أحمد صاوى، وبدأ الاعتصام فعلاً فى الساعة السابعة مساءً، وتم استدعاء مجالس إدارات النقابات الأخرى لتشارك فى الإضراب.

ولقد قامت الإذاعة المصرية بدور مهم فى حركة الاعتصام، إذ أخذت الإذاعة المصرية بالتنسيق مع هيئة التحرير فى إذاعة قرارات النقابات بالاعتصام. ومن الملاحظ أن نص هذه القرارات كان موحدا تقريباً.. إذ جاء بها أن المعتصمين قرروا الإضراب عن الطعام وعن العمل والاعتصام حتى تجاب مطالبهم التالية:

١ - استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر.

٢ - عدم السماح بقيام الأحزاب.

٣ - قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات إلى جانب مجلس قيادة الثورة بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها.

٤ - عدم الدخول فى معارك انتخابية.

وهكذا نجح الاعتصام.. وكان للإذاعة تأثير كبير على الرأى العام.. ولم يشذ عن هذا الموقف سوى عمال الترام الذين استمروا فى عملهم، على الرغم من مشاركة زكى مخيمر رئيس النقابة المعتصمين فى دار الاتحاد.. ذلك أن بعض القيادات العمالية حرضت

عمال الترام على الاستمرار فى العمل، موحية إليها بأن حكم الثورة حكم دكتاتورى يريد فرض الحكم العسكرى على البلاد.. وقد أدى مسلك عمال الترام إلى قيام جماعات عمالية أخرى، فأوقفت مركبات الترام بالقوة، وقامت بالاعتداء على محمود فرغلى الشيوعى والذى تزعم حركة الاستمرار فى العمل.. ومن ثم لم يأت صباح اليوم التالى، حتى كانت جميع المواصلات قد توقفت تماماً فى القاهرة.

ومع أن حركة الاعتصام المؤيدة للثورة نجحت فى القاهرة، فقد حدثت فى جهات أخرى وبخاصة الإسكندرية تيارات معاكسة من اتحادات ونقابات عمالية كانت تؤيد تصفية مجلس الثورة وتطالب بعودة الحياة الديموقراطية، وكانت الإذاعة قد نسبت إلى بعضها أنها تؤيد مجلس الثورة، فأرسلت إلى دور الصحف تكذب ما أذيع، وتستنكر ما نسب إليها.

كما أصدرت نقابات عمال مصر مجتمعة بيانا رفعته إلى رئيس الجمهورية يؤيد قرارات ٢٥ مارس، ويطالب بإلغاء الأحكام العرفية وحل مجلس الثورة.

لقد حانت الفرصة كى يوجه عبد الناصر ضربته الحاسمة.. لقد نجح فى استقطاب الإخوان المسلمين وجذبهم إلى جانبه.. أما القوى السياسية الحزبية القديمة فكانت مشلولة عن القيام بأى عمل مؤثر، وأغلب الضباط الأحرار يحثون عبد الناصر للرجوع عن قرارات ٢٥ مارس.

وتحرك الضباط الأحرار، واستطاعوا أن يسيطروا على الموقف داخل التشكيلات، فقرروا يوم السابع والعشرين من مارس ـ أى اليوم التالى لإضراب العمال ـ الاعتصام فى ثكناتهم حتى تلغى قرارات ٢٥ مارس، واستطاعوا أن يجذبوا إليهم أغلب الضباط المترددين.. لقد بدأت كفة عبد الناصر تبدو أنها الراجحة، ومثلما حدث فى أحداث ٢٨، ٢٩ فبراير، انقلب الميزان وأصبح أغلب ضباط الجيش موالين لعبد الناصر.

أما الضباط الموالون لمحمد نجيب وكان أغلبهم من سلاح الفرسان فقد تم اعتقالهم، وتقرر تنحية خالد محيى الدين عن مجلس الثورة، وأبعد للخارج فى السادس من أبريل سنة ١٩٥٤، حيث عاش لمدة تقرب من السنتين، أما ضباطه فقد تم محاكمتهم أمام محكمة عسكرية وقضى عليهم بالسجن.

على أن من الطريف أن بعض الضباط الموالين لنجيب سرعان ما انقلبوا عليه، كما

حاول البعض الفرار، مثل القائمقام أحمد شوقى الذى لجأ إلى قصر الطاهرة حيث كان يقيم الملك سعود فترة ضيافته فى مصر، وطلب منه الحماية.

وسار التيار مع الثورة، فأسرع مجلس الثورة للانعقاد فى التاسع والعشرين من مارس، واتخذ قراراً بإرجاء تنفيذ القرارات التى أصدرها المجلس فى ٥ مارس، ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال.. وأسقط فى يد نجيب، وشعر أنه خسر الجولة، ولكنه استمر يفقد سلطاته شيئاً فشيئاً، حتى تمت تنحيته عن رئاسة الجمهورية - كما سيجئ فيما بعد.

مأساة مجلس الدولة

فى ذاك الوقت وقعت مأساة فى مجلس الدولة عرفت بحادث الاعتداء على الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، بدعوى أنه سوف يقوم بجمع المجلس صباح التاسع والعشرين من مارس لاتخاذ قرار مضاد للثورة.. وبالطبع لم يكن هذا صحيحا، فالسنهورى كان منذ قيام الثورة مؤيداً لها، وهو الذى صاغ لها كل التشريعات التى تدعمها، كما أنه هو الذى ترأس هيئة الرأى فى مجلس الدولة وأصدرت فتواها فى الحادى والثلاثين من يوليو سنة ١٩٥٢ بعدم دستورية دعوة البرلمان الوفدى المنحل - وكان ذلك فى صالح الثورة - فضلا عن أن السنهورى هو الذى حاول التوفيق بين الثورة والإخوان بعد قرارات ٢٥ من مارس، حيث اجتمع مع عبدالحكيم عابدين السكرتير العام لجماعة الإخوان فى بيت الدكتور أحمد زكى، وعرض عليه الالتقاء مع مجلس الثورة، والتجاوز عن الخلافات القائمة .. بل إن السنهورى خلال أزمة مارس كان مؤيداً لموقف عبد الناصر، ملقيا اللوم على نجيب، ولذا لم يكن ثمة أى داع كى يقف السنهورى موقف العداء حتى المعارضة على الأقل من مجلس الثورة.

كان عبد الناصر يعلم مواقف السنهورى المؤيدة للمجلس، حتى حينما قرأ ما نشره الصحفى على أمين فى جريدة الأخبار بعددها الصادر فى التاسع والعشرين من مارس، بأن مجلس الدولة سوف يجتمع بصفته جمعية عمومية لاتخاذ قرارات خاصة، لم يصدق ما نشره على أمين، وبادر إلى التأكد من الدافع وراء هذا الاجتماع، فكلف الدكتور حسن بغدادى وزير التجارة والصناعة حينئذ بالاتصال تليفونيا بالدكتور السنهورى كى

يسأله عن سبب هذا الاجتماع العاجل، وقد تبين لعبد الناصر أن الاجتماع كان اجتماعاً عادياً لإجراء حركة ترقيات داخل مجلس الدولة.

ومع ذلك، ففى مثل هذه الظروف التى وقعت بعد قرارات ٢٥ مارس، يصبح الشك هو السائد بين الأطراف المتنازعة، ويصبح للدسيسة والوقيعة دور كبير فى تأليب النفوس حتى على أقرب المخلصين.

لقد كان لما نشره الصحفى على أمين فى جريدة الأخبار القاهرية رد فعل مؤثر على الموقف.. فالأخوان مصطفى وعلى أمين تاريخهما معروف من ناحية تمجيدهما للسلطة، والتنديد بمن يفقد مقاعد الحكم.

ولا أريد أن أعلق على ما كتباه فى أزمة مارس حينما شعرا أن الميزان ينقلب على نجيب، فقاما بتمجيد موقف عبد الناصر، واستنكرا موقف عودة الأحزاب، وطالبا باستمرار الثورة.

وكان الاثنان قد وطدا صلتهما بعبد الناصر منذ أوائل الثورة، وكان على أمين على صلة وطيدة بالبكباشى أحمد أنور قائد الشرطة العسكرية حينما كانت الشرطة العسكرية سلطة لها قوتها فى بداية الثورة، فهى التى كانت تقوم حينئذ باكتشاف المؤامرات واعتقال السياسيين القدامى، وكل إجراءات الأمن السياسى.. وكان الأخوان أمين يعتبران أحمد أنور مصدر سلطة ومصدر معلومات لعلاقة أحمد أنور المباشرة بعبد الناصر.

وقد لعبت صحيفة الأخبار دوراً ملحوظاً فى أزمة مارس، وفى إشعال الفتنة، فمثلاً حينما أبلغ أحمد أنور على أمين ـ بعد قرارات مارس ـ بأن أيام نجيب أصبحت معدودات، أسرعت صحيفتهما (الأخبار) بنشر خبر بارز عن اتصال تليفونى جرى بين نجيب ومصطفى النحاس، جاء به أن الأول سأل الثانى عن صحته وصحة السيدة حرمه.. وبالطبع كان هذا الخبر يدخل ضمن المخطط الذى اتخذ لإضعاف شوكة نجيب، والإيقاع بينه وبين ضباط الجيش.

ولقد بدأت حادثة الاعتداء على مجلس الدولة، بأن استدعى البكباشى أحمد أنور قائد الشرطة العسكرية اليوزباشى حسين عرفة زوج أخته وقائد المباحث الجنائية العسكرية، وكلفه على مسئوليته الخاصة أن يمنع اجتماع مجلس الدولة حتى لا يصدر قرارات ضد الثورة.. وكانت المباحث الجنائية العسكرية قد اشتركت فى حملة التشهير

التى وجهت إلى نجيب، فقامت بطبع منشورات وتوزيعها، تضمنت مسائل جارحة لمحاولة التنديد بمسلك نجيب الشخصى، والإساءة إلى شعبيته التى كان يتمتع بها، كما قامت المباحث الجنائية العسكرية بمراقبة ضباط الفرسان الموالين لنجيب، كذا جميع الضباط الذين بدت منهم أية ميول لمساندة نجيب خلال أزمة مارس.

وكان السنهورى قد رشح كى يتولى الوزارة المدنية التى اقترح تأليفها لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، مما جعل بعض ضباط الصف الثانى من تنظيم الأحرار يشكون أن السنهورى يلعب على وجهين.. وزاد من هذا الشك، ما قام به البكباشى جلال ندا حينما اقترح فى صبيحة السادس والعشرين من مارس أن يصدر نجيب بيانا بحل مجلس قيادة الثورة، وإقالة الوزارة، وتشكيل وزارة مدنية برئاسة الدكتور السنهورى لإجراء الانتخابات، على أن يقوم محمد نجيب بتقديم استقالته من كل مناصبه، ويشكل مجلس رئاسة برئاسة بهى الدين بركات يضم أحمد لطفى السيد وسليمان حافظ، للقيام بأعمال رئيس الجمهورية.. وكان هذا الاقتراح يعنى تصفية الثورة تماما.

وقد أدت هذه الصورة إلى حث بعض الضباط الأحرار أو الذين فى مواقع السلطة للتصرف تلقائيا.. وقام اليوزباشى حسين عرفة قائد المباحث الجنائية بتدبير جزء من المظاهرات، فارتدى بعض جنوده الملابس المدنية واتجهوا نحو مجلس الدولة يهتفون بسقوط الخونة.

بينما قامت بعض جماعات من مديرية التحرير وفقا لتوجيه من مجدى حسنين بالتوجه إلى مجلس الدولة للغرض نفسه. وتعاون الفريقان فى الأحداث التى تلت ذلك، بينما توجه وجيه أباظة إلى مطار ألماظة وطلب من قائد المطار براميل من البنزين لإشعال الحريق فى مجلس الدولة، ولكن قائد المطار رفض أن يلبى طلبه.

توجه اليوزباشى حسين عرفة بملابسه المدنية ـ وهو ليس من الضباط الأحرار وكان من ضمن الحرس الخاص للملك فاروق ـ إلى مبنى مجلس الدولة بالجيزة قبل وصول المظاهرات، وقابل سكرتير السنهورى، وعرفه بنفسه، ثم أخبره أنه يريد مقابلة رئيس مجلس الدولة، ليبلغه أن هناك مظاهرات عمالية معادية للمجلس على وشك الوصول إلى المبنى، نتيجة ما نشرته صحيفة الأخبار عن انعقاد المجلس لاتخاذ قرارات ضد الثورة.

ودخل سكرتير السنهورى إلى مكتب السنهورى وعاد ليبلغ حسين عرفة أن الرئيس السنهورى يقول إنه ليس هناك من يستطيع أن يفرض على مجلس الدولة ما يجب أن يفعله.

وأصر حسين عرفة على مقابلة السنهورى فسمح له، وقال عرفة للسنهورى إنه قادم ليخطره بالمظاهرات العدائية وشيكة الوصول لمبنى مجلس الدولة، ونصحه بأن يبقى فى المجلس حتى تأتى المظاهرات، فيتحدث إليها، ويشرح لها حقيقة الأمر فتنصرف.

وهنا يتضح أن الأمر كان مبيتا للاعتداء على الدكتور السنهورى، إذ حاول حسين عرفة أن يجبر السنهورى على الحديث للمظاهرات، كما كان فى وسعه أن يبعده عن طريق المظاهرات بالسماح له بالانصراف قبل وصول المظاهرات، وكان هناك فرق زمنى حوالى نصف ساعة بين وصول حسين عرفة، وظهور المظاهرات أمام مبنى المجلس.

ومن الثابت أن هذه المظاهرات كانت مدبرة من أحمد أنور، واشترك فيها بعض الضباط بدافع الحماس مثل مجدى حسنين ووجيه أباظة مدير الشئون العامة الذى اتجه إلى مطار ألماظة - كما بينت سلفا - وطلب صرف بنزين من البكباشى طيار عبدالرءوف عبد الحميد، بغرض حرق مجلس الدولة.. فاتصل البكباشى طيار عبد الرءوف عبد الحميد بصدقى محمود قائد القوات الجوية وأبلغه بالأمر، فأصدر إليه الثانى أمراً بعدم صرف أى وقود لوجيه أباظة.

وكان من المحتمل أن يخرب مبنى مجلس الدولة وتشتعل فيه النار وتأتى عليه، لولا وصول صلاح سالم عضو مجلس الثورة إلى مبنى المجلس وإنقاذ السنهورى.

ذلك أن حسين عرفة منع خروج السنهورى وأعضاء مجلس الدولة حتى وصول المظاهرات، ثم أصدر أوامره بفتح البوابة الخارجية للمجلس، وكانت موصودة.. وطلب حسين عرفة من السنهورى الخروج للمتظاهرين.. وما أن خرج الرجل من مكتبه حتى اعتدى عليه المتظاهرون بالضرب والسباب، وأخذوا يدفعونه أمامهم حتى وصل إلى حديقة المبنى، وتوالت عليه الاعتداءات.

واستطاع السنهورى أن يتصل بعبد الناصر تليفونيا، وشكا له ما يحدث، وبين له أنه معرض للقتل، فأرسل عبد الناصر إليه صلاح سالم الذى حضر إلى مبنى المجلس فى الساعة الواحدة والنصف ظهراً أى بعد نصف ساعة من وصول المظاهرات إلى مبنى مجلس الدولة.. واستطاع صلاح سالم أن يفض المظاهرة وينقذ السنهورى وأعضاء مجلس الدولة مما تعرضوا له من مهانة.. وخرج صلاح سالم بالسنهورى من المجلس لإسعافه من الإصابات التى لحقت به.

على أن ثمة مسألة هنا تحتاج إلى توضيح.. هل كان عبد الناصر على علم بهذا التدبير؟ ولماذا لم يتخذ أى إجراء مع من دبروا هذا العمل؟

لقد تنكر عبد الناصر لهذا التدبير، ونسبه إلى أحمد أنور ووجيه أباظة.. وقد استطاع أحمد أنور أن يقنع جمال عبد الناصر بأنه كانت هناك نية مبيتة كى يصدر مجلس الدولة قرارات ضد الثورة، وأنه لولا تحرك حسين عرفة لصدرت هذه القرارات.. فبعد الاعتداءات على السنهورى قام مجلس الدولة بكتابة مسودة لاتؤيد الثورة، وتمت قراءتها على المتظاهرين فهتفوا بسقوط الخونة والرجعية، فقام المجلس بعمل بيان جديد أخذه حسين عرفة وسلمه لصلاح سالم عند حضوره.

ومن هنا يتضح أن الهدف من هذه المظاهرات كان إجبار مجلس الدولة على إصدار بيان يؤيد مجلس الثورة ضد نجيب.. ويبدو أن ما ذكر لعبد الناصر عما حدث فى مجلس الدولة، جعله يميل إلى تصديق رواية المباحث الجنائية العسكرية وكان أن دفع السنهورى ثمن ذلك، فشمله قرار مجلس الثورة الذى صدر يوم الخامس عشر من أبريل بحرمان بعض السياسيين من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية لمدة عشر سنوات.

السلطة الفعلية فى يد عبد الناصر

أصبح الموقف بين عشية وضحاها يميل لرجحان كفة عبد الناصر ومجلس الثورة على كفة نجيب.. لقد بدأت حركات اعتصام العمال تتضح معالمها، وتجنى ثمرة ما قامت به، فسرعان ماساد إضراب عمال النقل جميع أنحاء البلاد، فشلت المواصلات، وتوقفت سبل الحياة، ولم تتحرك قطارات السكك الحديدية، فانقطعت البلاد عن بعضها البعض.

وكما رأينا كانت القوات المسلحة قد حددت موقفها، وأصبحت القوة الفعلية بجانب مجلس الثورة، ومع ذلك لم يستطع المجلس حسم الصراع وتنحية نجيب.. ذلك أن استمرار نجيب في المجلس كان حيويا بعد قرارات ٢٨، ٢٩ فبراير.

لقد أحس نجيب بضعف موقفه، وشعر بأنه لن يلتقى مع مجلس الثورة لا من قريب ولا من بعيد، وأنه لامناص من تصفيتهم له.. فآثر أن يخرج الرجل بكرامته، وقدم

استقالته إلى مجلس الثورة، ولكن المجلس رفض بالإجماع قبول استقالته، وناشده الاستمرار رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس الثورة.. وكان محمد نجيب مرافقا للملك سعود فى زيارته للإسكندرية، وعادا معا بالطائرة إلى القاهرة يوم السابع والعشرين من مارس، وكان القائمقام أحمد شوقى ساعد نجيب الأيمن فى الجيش قد أحيل إلى التقاعد، وكان نجيب قد سمع همهمة بين الضباط بأن شيئا ما سيتخذ ضده.

فما أن وصل نجيب إلى القاهرة، حتى توجه إليه القائمقام أحمد شوقى، وأبلغه بأن الضباط ثائرين عليه ـ أى نجيب ـ وأن شائعات تروج فى الجيش بأن هناك نية مبيتة لقتلهما الاثنين.. وغادر نجيب منزله فورا، واتجه إلى قصر القبة حيث كان يقيم الملك سعود، وأبلغه بنية قتله، وطلب منه أن يصحبه هو والقائمقام أحمد شوقى إلى السعودية عند سفره صباح يوم التاسع والعشرين من مارس.

واتصل الملك سعود بعبد الناصر، ورجاه أن يحضر إليه، فتوجه إليه برفقة عبد الحكيم عامر، ووجدا نجيب لديه، فناقشا الخلاف بحضور الملك سعود، وهاجما نجيب أمام الملك هجوماً قاسيا عنيفا، مما جعل نجيب فى موقف يرثى له.

وناشد الملك عبد الناصر تماسك الوحدة واستمرار نجيب.. وتحت رجاء سعود، قبل عبدالناصر أن يستمر نجيب فى منصبى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الثورة.

وكان المجلس المشترك قد اجتمع عدا الوزراء المدنيين الذين قدموا استقالاتهم بعد صدور بيان ٢٥ مارس وهم: حلمى بهجت بدوى وعبد الجليل العمرى ووليم سليم حنا، وعباس عمار وحسن بغدادى، وقرر إرجاء تنفيذ قرارات ٥ مارس، ٢٥ مارس إلى نهاية فترة الانتقال، وتشكيل مجلس وطنى استشارى يمثل الطوائف والهيئات، ويحدد القانون تشكيله واختصاصاته.

وفى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالى ـ الثلاثين من مارس ـ انتهى الإضراب العام بعد نشر هذه القرارات، وعادت الأمور هادئة.. وهكذا أصبح نجيب مقلم الأظافر، فافسح لمجلس الثورة الطريق لتصفية قوى الثورة المضادة فيما عدا الإخوان المسلمين.. وكان يوم الخامس عشر من أبريل سنة ١٩٥٤، هو بداية هذا المخطط، إذ اجتمع مجلس الثورة فى هذا اليوم وأصدر القرارات التالية:

١ - محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود الماضية، وإبعادهم عن العمل فى مجال السياسة، وحرمان عدد منهم من الحقوق السياسية.

٢- تطهير الصحافة.

٣ - منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة بها.

٤ - البحث فى إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى ولم يتوان المجلس فى تنفيذ هذه القرارات، فأصدر فى اليوم ذاته قراراً يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات، كل من سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من السادس من فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ـ أى فى السنوات العشر السابقة للثورة ـ وكان ينتمى إلى حزب الوفد أو الحزب السعدى أو حزب الأحرار الدستوريين، أما من لم يكن ينتمى إلى هذه الأحزاب، فلا ينطبق عليه قرار الحرمان إلا بقرار خاص من مجلس قيادة الثورة.

وبموجب هذا القرار، قلمت الثورة أظافر الأحزاب، بإبعاد أقطابها عن الحياة العامة.

وجاء الدور على نقابة الصحفيين، وصدر قرار بحلها لفسادها وقيام سبعة من أعضائها بتقاضى مبالغ جسيمة من المصروفات السرية فى العهد الماضى، وقد صدر كشف بأسماء الصحفيين الذين تقاضوا مصروفات سرية منهم حسين أبو الفتح وإحسان عبد القدوس وفاطمة اليوسف وأبو الخير نجيب ومرسى الشافعى، وإبراهيم عبده، وعبد الرحمن الخميسى، ومحمد خالد، وكامل الشناوى.

ولم ينس مجلس الثورة حقد الأقلام التى انتهزت فرصة الاضطرابات التى حدثت فى أزمة مارس، فانهالت تشكك فى الثورة، وتؤلب الناس عليها.. وتقرر تطهير الصحافة.

وفى السابع عشر من أبريل تولى عبد الناصر رئاسة الوزارة، فتقلص نفوذ نجيب، وأصبحت السلطة الفعلية تكمن فى يد عبد الناصر.. ومنذ هذا التاريخ، تغيرت واجهة الثورة وأصبح عبدالناصر هو المحرك الفعلى لكل أجهزة الدولة وبدأت فى مصر مرحلة سياسية جديدة، بعد أن تم القضاء على الثورة المضادة.

أما نجيب فقد استسلم للأمر الواقع، وكان مجلس الثورة قد أرسل إليه وفداً يتكون من عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين وزكريا محيى الدين، لإقناعه بالاكتفاء بمنصب رئيس الجمهورية، بحجة أن مجلس الثورة متجه إلى اتخاذ موقف متشدد فى المرحلة المقبلة لمواجهة حالة الفوضى والتسيب التى سادت البلاد.. ورأى محمد نجيب أن

يبعد نفسه عن هذا الاتجاه، فعرض على الوفد اقتراحا باكتفائه بمنصب رئاسة الجمهورية، وقيادة مجلس الثورة.

وظل الهدوء يسود العلاقة التى تربط نجيب بمجلس الثورة، حتى تم توقيع اتفاقية الجلاء فى التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤.. وكانت الاتفاقية محل نقد مرير من بعض القوى المعادية، فقرر عبد الناصر القيام بجولة فى الأقاليم لشرح الاتفاقية وتفنيد اتهامات أعدائه، وشرح المكاسب التى ستجنيها مصر نتيجة إبرام هذه الاتفاقية.

وبدأ عبد الناصر جولته بمدينة الإسكندرية.. وفى ميدان المنشية، وبينما كان عبدالناصر يلقى خطابه المشهور، أطلق عليه الرصاص عضو من جماعة الإخوان المسلمين يدعى محمود عبد اللطيف، ولكن عبد الناصر نجا من الاعتداء.

ونقل الأثير صوت عبد الناصر، وهو يصيح بانفعال وبصوت متهدج، يطلب من الأكداس المتراصة من الشعب فى ميدان المنشية أن تثبت فى مكانها، ويعلن للناس أنهم جميعاً جمال عبد الناصر، وأنه لو مات فلن تقف الثورة.

وأصبح عبد الناصر بطل حادث المنشية، وعاد إلى القاهرة فى اليوم التالى بالقطار، واستقبله الشعب على طول الطريق بالحفاوة والتهليل، وفى القاهرة استقبل استقبالا تاريخيا حاراً.

وواتت الفرصة للتخلص من نجيب، فقد قيل أنه كان متعاونا مع جماعة الإخوان المسلمين فى تدبيرها، فاجتمع مجلس الثورة وقرر فى الرابع عشر من نوفمبر سنة ١٩٥٤ إعفاء نجيب من منصبه، وحددت إقامته فى منزل أعد له بالمرج.

وتقرر أن يتولى مجلس الوزراء سلطة رئيس الجمهورية، وأن يحرم نجيب من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات، واستمر عبدالناصر يرأس الوزارة إلى أن تم الاستفتاء عليه كرئيس للجمهورية عند الاستفتاء على الدستور الدائم.

الدستور الدائم

كان أول مشروع لدستور جديد قد قامت بإعداده لجنة من خمسين عضوا، تم اختيارهم من أشهر رجال القانون المصرى، ولكن هذا الدستور رفضته الحكومة، ومجلس

الثورة فيما بعد.. وكانت المعالم البارزة في هذا المشروع تكمن في إنشاء نظام برلماني، يقوم على أساس حرية الانتخابات للسلطة التشريعية، كما أعطى للمرأة الحق في التصويت إذا كانت على مستوى مناسب من التعليم، كما منحها حق الجلوس في البرلمان إذا حصلت على شهادة جامعية.. وفي يناير سنة ١٩٥٦، صيغ مشروع جديد للدستور بواسطة مجلس الثورة، وأصبح أمراً واقعاً بعد الموافقة عليه في استفتاء عام.

ولقد عني في الدستور الجديد بمسائل القومية العربية والإسلامية، إذ وصفت مصر بأنها جزء من الأمة العربية، وأن الإسلام دين الدولة، وأن أهداف الثورة الستة المعروفة أهداف لابد من تحقيقها. ولا مجال للتخلي عن أي مبدأ منها.

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فقد حدد النظام دعائمه على أنه نظام اشتراكي، بينما يترك مجالا واسعا لرأس المال الخاص.. واتفق في المشروع على أن يكون نظام الحكم رئاسياً، وأن يكون رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية.

ومن الملاحظ أن رئيس السلطة التنفيذية حددت له سلطات واسعة، كان من الواضح أن هدفها سيطرة رئيس السلطة التنفيذية الذي هو في الوقت ذاته رئيس الجمهورية على كل أمور الدولة.. فقد نص المشروع على أن يعين قائد الثورة رئيساً للجمهورية في الفترة الأولى لضمان استمرار النظام وثورة ٢٣ من يوليو.

وبالطبع كان قائد الثورة حينئذ هو جمال عبد الناصر بعد التخلص من محمد نجيب وصعود عبد الناصر إلى مركز القمة.

ويلاحظ أن الدستور نص على أن يكون هناك مجلس نيابي من درجة واحدة هو مجلس الأمة، يقوم بانتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية الأصوات، ويرشحه لاستفتاء شعبي.. ومنح مجلس الأمة حق سؤال الوزير واستجوابه وسحب الثقة منه، كما منح حق محاكمة رئيس الجمهورية إذا فقد الثقة والاعتبار.. ومن ناحية أخرى منح رئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة.. على أن النقطة المهمة التي يجب أن أبرزها هي أن مشروع الدستور حرم الأحزاب، ونص على إقامة تنظيم سياسي واحد تتحد فيه الجماهير الشعبية في شكل اتحاد قومي يحل محل هيئة التحرير.

وقد نص على أن هذا الاتحاد القومي هو الذي يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

كان هذا الدستور هو بداية السلطة الفردية للحكم.. فعبد الناصر هو رئيس

الجمهورية، وهو رئيس السلطة التنفيذية.. والاستفتاء الشعبى تقوم به السلطة التنفيذية التابعة للثورة، ووزير الداخلية لابد أن يخرج النتيجة لتحقق غرضاً دعائياً سياسياً، ولذا جاءت النتيجة ٩٩٪، حينما أجرى الاستفتاء فى الخامس والعشرين من يونيو عام ١٩٥٦.

كذلك أعطى ترشيح الاتحاد القومى لعضوية مجلس الأمة الفرصة لالتفاف كثير من النهازين السياسيين، وكان حق الاعتراض على الترشيح، وشراء الذمم لبعض الأعضاء جعل من مجلس الأمة أداة تنفيذية أكثر من كونها أداة سياسية تشريعية، لها سلطة محاسبة السلطة التنفيذية ومراقبتها.

لقد كان مجلس الأمة فى الواقع أداة فى يد رئيس الجمهورية، يضفى له صفة الشرعية الدستورية الصورية.. وكان من المفروض أن ينعقد مجلس الأمة طبقا للدستور الجديد فى شهر نوفمبر عام ١٩٥٦، ولكن الأحداث التى جاءت مع العدوان الثلاثى، أجلت انتخابات أعضاء المجلس وانعقاده حتى يوم الثانى والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٧.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الأول

6

مباحثات الجلاء وتقرير المصير

دار الخيّال

مباحثات الجلاء

كانت القضية الوطنية من أولى مشاغل ثورة ٢٣ يوليو منذ قيامها.. كان لابد من تحقيق استقلال البلاد استقلالا كاملا دون أدنى تدخل من بريطانيا التى كانت قواتها لا تزال تربض فى منطقة قناة السويس.. ولقد كانت المسألة الوطنية منذ ما قبل الثورة وحتى قيام الثورة هى القضية التى تتطلب حلا سريعا.. وكان لابد من الدخول مع الإنجليز فى مفاوضات كى تجلو بقواتها عن أرض البلاد.. وكان الضباط الأحرار قد ساهموا مساهمة فعالة قبل الثورة فى أعمال كتائب الفدائيين، الذين سببوا للإنجليز بعد إلغاء الوفد لمعاهدة ٣٦ أضراراً بالغة فى الثامن من أكتوبر سنة ١٩٥١.

وقد توطدت العلاقة فى هذه الظروف بين تنظيم الضباط الأحرار وبين الشيوعيين وجماعة الإخوان، بعد تأليف الكتائب التى شارك فيها الشيوعيون والوفد والإخوان المسلمون.. وقام تنظيم الضباط الأحرار بمعاونة هذه التشكيلات بإمدادها بالسلاح وتدريبها عسكريا.

فلما قامت الثورة دأب مجلس الثورة على حل هذه القضية، وبلا جدال كانت الثورة صارمة حازمة فى تحقيق هذا المطلب.. ونجحت الثورة فى أن تبدأ المفاوضات مع الإنجليز للوصول إلى حل يحقق لمصر الاستقلال الكامل.

لقد أدرك البريطانيون بعد قيام الثورة وزوال النظام الملكى القديم بما حمله من فساد، واستلام الضباط السلطة، أنهم لابد من خروجهم، وبخاصة أن هذه المجموعة من الضباط معروف عنها الوطنية، ولاتشوبها شائبة.. ومن ثم يمكنهم التفاوض معهم للوصول إلى اتفاق على الجلاء.

وبدأت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى فى الفترة من ٢٨ أبريل إلى ٦ مايو سنة ١٩٥٣.

كان الجانب المصرى يتكون من محمد نجيب رئيسا للوفد وعضوية كل من جمال عبدالناصر وعبداللطيف بغدادى وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم والدكتور محمود فوزى، أما الوفد البريطانى فقد تشكل من السفير البريطانى رالف ستيفنسون رئيسا، وعضوية كل من الجنرال بريان روبرتسون، ومارشال الجو ساندرز، والمستر كريزويل، والبريجادير دوف، والبريجادير هوب، وقائد السرب ديفيز.

واتضح من سير المفاوضات، أن بريطانيا كعادتها التقليدية فى المفاوضات السابقة، تحاول أن تضع من الاشتراطات مالا يحقق لمصر أكثر من استقلال صورى.. فهى أمام الرأى العالمى قد رضخت بمبدأ الجلاء عن منطقة قناة السويس، ولكنها أصرت على ألا تنزع قدميها من هذه المنطقة، إذ اشترطت بقاء قواتها فى صورة جديدة لاتختلف كثيرا عن الصورة التى كانت قائمة قبل المفاوضات، وأصرت على بعض التفاصيل الخاصة بصيانة القاعدة، وإعادة تشغيلها وقت الحرب.

وقد أدى ذلك إلى قيامنا بتشديد أعمال الفدائيين على القاعدة البريطانية التى كانت بدأت مع بداية الثورة، وتوقفت أثناء المفاوضات.. ومن المعروف أن البريطانيين فى محادثاتهم يحاولون دائما أن يقنعوا الجانب الآخر أن نواياهم طيبة وحسنة، ولكن التزاماتهم الدولية وظروف أمنهم، تفرضان بعض الإجراءات التى تتطلب تعاون الدول الصديقة.

ولنلق نظرة على تفسير الجنرال روبرتسون لفكرة ضرورة بقاء بعض القوات البريطانية فى منطقة القناة.. يقول الجنرال روبرتسون:

«نحن نعترف برغبة مصر فى إنهاء الاحتلال العسكرى البريطانى.. ونحن على استعداد لوضع قواتنا فى أى مكان آخر رغبة منا فى الوصول إلى اتفاق.. ولكننا مرتبطون بالتزامات تعاهدية تحتم علينا بمعاونة بعض بلاد منطقة الشرق الأوسط.. كما نهتم أيضا بمناطق البترول فى الشرق الأوسط. ويجب على كل جيش أن يحتفظ بقاعدة منظمة فى وقت الحرب تكون مزودة بالذخيرة قبل إمكان تشغيلها، وتتكون القاعدة من عدد كبير من الورش لإصلاح الذخائر التالفة والمستودعات، كما تحوى طرقا برية ومواصلات للسكك الحديدية وأجهزة للتخاطب بالإشارة ومحطات لتوليد الكهرباء

ومنشآت لتخزين البترول وخطوط أنابيب للبترول ومعسكرات ومستشفيات وما يتبعها من أشياء أخرى وقوات إدارية، وما يتطلب كل ذلك من استعدادات لحمايتها من الهجوم الجوى.. وأن وزارة حربيتنا لتغمرنا دائما بسيل من التعليمات تخطرنا فيها عما يجب أن نفعل، وعن التدبيرات والتغييرات التى يجب أن تتخذ.. ويستلزم هذا تواجد هيئة فى هذه المستودعات تكون على علم بهذه التعليمات وفى خدمة الحكومة البريطانية، تشرف على تنفيذ هذه التعليمات على الوجه المرضى».

وعلى هذا الأساس اقترح الوفد البريطانى بقاء بعض الخبراء البريطانيين فى القاعدة، لأجل غير محدد لإدارة منشآت القاعدة وصيانتها.. وحرص البريطانيون فى مناقشاتهم على التفرقة بين منطقة القاعدة وبين القاعدة ذاتها.. فالقاعدة تشمل المنشآت التى أقامها البريطانيون فى المنطقة، أما المنطقة فهى الأراضى التى تقع فى زمامها أو عليها هذه المنشآت، بما فى ذلك الطرق المائية والبرية والمنشآت الحكومية والأهلية وغير ذلك.. وقد طلب الوفد البريطانى أن يكون إشراف الحكومة المصرية على المنطقة دون المنشآت البريطانية التى ستكون تحت إشراف البريطانيين.

وبالطبع أغضب هذا الاقتراح الوفد المصرى، وأصر أعضاء الوفد على انسحاب البريطانيين الكامل.. فهذا الوضع لايختلف عن سابقه فى شىء اللهم إلا فى الشكل.. لقد استبدل البريطانيون الاحتلال العسكرى السافر باحتلال جديد تمثل فى الفنيين والخبراء الذين سيديرون هذه المنشآت.

وكان فى ذهن عبدالناصر ألايسمح بإقامة أى قاعدة أجنبية على أرض مصر.. هذا فضلا عن أن بقاء هذه القاعدة فى منطقة القناة سوف يهدد أمن مصر القومى فى أى ظرف من ظروف تطور الأحداث فى المنطقة، ناهيك عن إمكان استخدام هذه القاعدة كمركز تجسس متقدم لبريطانيا.

وليس غريبا أن تنتهى هذه المفاوضات بالإخفاق، وقد عبر عن هذا الإخفاق الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى بخطاب شديد اللهجة للوفد البريطانى قال فيه الدكتور فوزى:

«إننى لا أكون صادقا فى تعبيرى عن وجهة نظر الفريق المصرى، إذا لم أذكر لكم مقدار ما نشعر به من الاستياء بسبب بقائنا إلى اليوم فى لف ودوران.. وفى اعتقادى أننا قد حددنا مركزنا تحديداً كافيا بالنسبة للمسائل الرئيسية، وبينا فى غير لبس أن الحكومة

المصرية لاتستطيع مجرد التفكير فى بقاء الفنيين الأجانب زمنا غير محدد، بل ولا إلى وقت طويل.. كما بينا فى جلاء أيضا أننا لانستطيع التفكير فى وجود أية رقابة أو إدارة لغير المصريين.. فما الفائدة إذن من السير فى تمحيص الكلمات، إذا لم نكن متفقين على الأسس من الآن؟ فإذا أردتم مهلة للتفكير أو الاتصال بلندن، فلكم ماتريدون».

وتوقفت محادثات الجلاء إلى أن عادت فيما بعد، وانتهت باتفاقية الجلاء.. وكان الوفد المصرى قد فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء فى المفاوضات، حتى يتيسر للوفد التركيز على مسألة الجلاء، دون تشعبات، وسأعود للحديث عن مسألة السودان حينما أتحدث عن حق تقرير المصير للشعب السودانى.. على أنه فى تلك الفترة التى شهدت إصرار الجانب المصرى وتشدده فى المفاوضة، حاول الإنجليز استخدام قوى أخرى للضغط على رجال الثورة.. فقد كانت جماعة الإخوان المسلمين هى القوة السياسية التى كان لها وزنها فى ذاك الوقت بعد صدور قانون حل الأحزاب، كما أن البريطانيين كان لايزال فى أذهانهم موقف الوفد منهم وقيامه بإلغاء معاهدة سنة ٣٦ فى أكتوبر سنة ١٩٥١ وما ترتب عليه من أحداث.. ولذلك اتجه البريطانيون نحو الإخوان المسلمين لجس نبضهم على أساس احتمال الوصول معهم إلى ما أخفقوا فى الوصول إليه مع وفد مجلس الثورة.

ففى أثناء المرحلة الأولى من المفاوضات، قام مستر جراهام من السفارة البريطانية بالاتصال بالدكتور محمد سالم الموظف فى شركة النقل والهندسة، وعرض عليه رغبة المستر إيفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية فى الاجتماع ببعض أقطاب الإخوان.. وقد أبلغ محمد سالم هذه الرغبة إلى صالح أبورقيق عضو جماعة الإخوان الذى عرض الأمر على المرشد، فوافق الأخير على أن يقوم صالح أبورقيق بمقابلة إيفانز ليقف منه على مايريده.

وتمت المقابلة فعلا فى بيت محمد سالم بالمعادى، حيث تحدث مستر إيفانز فى مسألة القضية الوطنية، وعرض استعداد الإنجليز للجلاء بشروط حددها كما يلى:

«الجلاء التام فى مدة معينة، وتسليم قاعدة منطقة السويس مع الاحتفاظ بخبراء فيها، وحق العودة إلى القاعدة فى حالة هجوم معاد على إحدى الدول العربية».

ولم تتعد الأسس الرئيسية التى عرضها إيفانز على الإخوان ماقاموا بعرضه على الوفد الرسمى، سوى فى تفاصيل ليست على درجة من الأهمية.. والحقيقة أن إيفانز هذا كان

من رجال المخابرات البريطانية الذين ينتشرون فى أعمالهم تحت ساتر معين، شأنه فى ذلك شأن رجال المخابرات الذين يعملون خارج بلادهم تحت سواتر مختلفة: دبلوماسية وتجارية وثقافية وغيرها.

على أن الغريب فى الأمر أن تحاول قوة الاحتلال أثناء تفاوضها مع السلطة الشرعية فى البلاد، أن تناور وتتصل بقوى أخرى لاتملك سلطة المحادثة أو توقيع القرار.

وهنا أتساءل: هل تمت هذه الاتصالات دون علم السلطة الشرعية فى البلاد، أعنى الثورة؟ وإلى أى مدى وصلت هذه الاتصالات؟ وهل كان لهذه الاتصالات تأثير على المفاوضات التى كانت جارية بين الإنجليز والثورة؟

للإجابة على هذه التساؤلات، سوف أتتبع خطوات هذه الاتصالات وسيرها. فبعد المقابلة الأولى سالفة الذكر، تمت مقابلة ثانية بين حسن الهضيبى المرشد ومستر إيفانز فى منزل الأول، حيث عرض الثانى على الأول المسألة ذاتها التى عرضها فى الاجتماع الأول.

كما تمت مقابلتان أخريان بين إيفانز وأبورقيق، ولم يخرج الحديث فيهما عما تم فى اللقاءات السابقة.. وكان حسن عشماوى ـ وكان محل ثقة عبدالناصر ـ قد أبلغ عبدالناصر عن هذه الاتصالات، وبين له أن المرشد سوف يتحدث معه عن هذا الأمر عند التقائه به.

على أن الأمر الثابت هو أن اتصال الإخوان بإيفانز تم دون تفويض من الثورة، ولكن من ناحية أخرى قاموا بتبليغه لعبد الناصر خلال فترة هذه الاتصالات عن طريق حسن عشماوى، كما عرف عبدالناصر بتفاصيلها أثناء اجتماعه هو وبعض أعضاء مجلس الثورة بمندوبين عن الإخوان.. ذلك أنه بعد اتصال الإخوان بالإنجليز تم لقاء حضره من جانب الثورة جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم وكمال الدين حسين، ومن جانب الإخوان حسن الهضيبى وصالح أبورقيق ومنير دلة وحسن عشماوى.. وفى هذا الاجتماع قدم الهضيبى لجمال عبدالناصر تقريراً مكتوبا عن اتصالات صالح أبورقيق بمستر إيفانز.

ومعنى ذلك أنه لم يكن هناك مجال لاتهام الإخوان بالتآمر مع الإنجليز ضد الثورة نتيجة اتصالهم بهم، وإن كانوا قد قاموا بهذه الاتصالات فى بادئ الأمر دون تفويض من الثورة السلطة الشرعية.. وفى الاجتماع الذى تم بين أعضاء مجلس الثورة وأعضاء

الإخوان سالف الذكر، لم يغضب عبدالناصر ولا أحد من أعضاء مجلس الثورة الذين حضروا الاجتماع من مسلك الإخوان، ولم يتهموا الإخوان بالخيانة، وإن كان عبدالناصر قد حذر المرشد من خطورة أية اتصالات جانبية مع الإنجليز لبحث أية مسائل تتعلق بالقضية الوطنية.. كان يدور فى ذهن عبدالناصر شيء عبر عنه بقوله للهضيبى:

«إن الإنجليز سيحاولون الاتصال بالناس كى يأخذوا منكم موافقات، ويأخذوا من الناس موافقات، ويجابهونى بهذه الموافقات ويحرجونى».

أردت أن أوضح هذه النقطة لأن بيان مجلس الثورة الذى صدر فى الخامس عشر من يناير سنة ١٩٥٤ بحل الإخوان، حوى ما يشير إلى اتهامهم بالتآمر، إذ جاء به:

«ثبت لرجال الثورة أن هناك اتصالا تم بين بعض الإخوان المحيطين بالمرشد وبين الإنجليز».

ولكن لانستطيع أن نلقى هذا الاتهام جزافا، وإن كان حل الإخوان المسلمين يرجع إلى أمور أخرى ستأتى فى حينها.. أمور وليدة الظروف والأحداث فى هذا الصراع الدامى الذى نشب بين الثورة من جانب وبين جماعة الإخوان المسلمين من جانب آخر.

ولقد وقفت اتصالات مستر إيفانز بالإخوان عند حد فلم يكن الإخوان يملكون القوة ولا السلطة لتوقيع أى اتفاقات مع الإنجليز.. وفى رأيى أن الإنجليز كانوا يريدون الضغط على المفاوضين المصريين على أساس أن يجدوا من يتساهل معهم فى النقاط التى أصرّ على رفضها المفاوضون المصريون.. فنظرة سريعة على مادار بين إيفانز والإخوان من ناحية وبين الثورة والوفد البريطانى من جهة أخرى، تبين لنا أن المفاوضات مع الإخوان كان نطاقها أوسع من المفاوضات التى جرت مع الثورة.. ذلك أن المفاوضات مع الإخوان اتسمت بالسرية مع قوة غير شرعية، وهنا يكون للمفاوض حرية الدخول فى تفاصيل وأشياء لايرتبط بها ولايلتزم بشروط، أما المفاوضات الشرعية، فكل كلمة بحساب، وكل تصريح يلزم صاحبه بما صرح به.

لقد ناقش إيفانز مع الإخوان مسائل تفصيلية لم يصل إليها الوفد البريطانى إلا بعد أن عادت المفاوضات الرسمية، وانتهت بتوقيع اتفاقية الجلاء المعروفة التى تم توقيعها فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ مع أنتونى ناتنج وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية، وقام بالتوقيع عليها من الجانب المصرى أعضاء وفد المفاوضة الذين جاء ذكرهم سلفا.

كان ملخص المعاهدة أن تنسحب القوات البريطانية من مصر.. وبالطبع ألغيت معاهدة ١٩٣٦، وما يترتب عليها.. وقد تم الاتفاق على أن يتم انسحاب القوات البريطانية من القناة على مدى عشرين شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية.. أما القاعدة فيعهد إلى أمر صيانتها لبعض الخبراء من الفنيين البريطانيين الذين لن يزيد عددهم على ١٢٠٠ خبير فني، يرتدون الأوفرول أثناء قيامهم بعملهم، على أن يسمح لهم بارتداء الزى العسكرى فى حالات خاصة، بعد موافقة القائد المصرى الذى سيعهد إليه بتولى قيادة القاعدة.. وتم الاتفاق على أن يسمح بالعودة لتشغيل القاعدة فى حالة تعرض مصر أو إحدى الدول العربية الموقعة على اتفاقية الأمن العربى المشترك أو تركيا لهجوم خارجى، على أن تسرى فعالية الاتفاقية لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية.

ولقد تم التوقيع على التعهدات العامة لهذه الاتفاقية بوساطة أنتونى هيد وزير الحربية البريطانية فى ٢٧ من يوليو سنة ١٩٥٤، قبل التوقيع النهائى الذى أشرت إليه سلفا.

وفى الثالث عشر من يونيو سنة ١٩٥٦، تم جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر. بعد أن ربضت على أنفاس مصر أكثر من سبعين سنة سوداء.

واحتفل بجلاء القوات رسميا يوم ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ فى مدينة بورسعيد برفع العلم المصرى على سارية مبنى البحرية بها، الذى كانت تحتله القيادة البريطانية، وقام جمال عبدالناصر برفع العلم المصرى بعد أن قام بتقبيله، وجموع المصريين من حوله تشع فى قلوبهم الفرحة والأمل والانتصار.

التنافس بين المهدية والميرغنية

ولقد صاحب مسألة الجلاء عن مصر، قضية تقرير وضع السودان الذى لم يثر إلا قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو بسنوات قليلة، وذلك حينما كانت الحكومات المصرية المختلفة تحاول يائسة التفاوض مع انجلترا بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر، وتقرير وضع للسودان.. وكما بينت سلفا، لم تثمر هذه المفاوضات عن نتائج ملموسة، فلما قامت ثورة ٢٣ يوليو وجرت المفاوضات بين الثورة والإنجليز حول جلاء القوات البريطانية عن مصر، أثيرت مسألة تقرير المصير فى السودان، وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاق فى الثانى

عشر من فبراير سنة ١٩٥٣، وتطورت الظروف إلى أن انتهى الحكم الثنائى فى أول يناير سنة ١٩٥٦، وحصلت السودان على استقلالها.

وفى رأيى أن هذه النتيجة ترجع إلى تفاعل عوامل ثلاثة أساسية: أولها رغبة الوطنيين السودانيين فى حكم بلادهم بأنفسهم، وثانيها رواسب أخطاء الحكم الثنائى الذى كانت تباشره كل من مصر وبريطانيا، وآخرها إصرار بريطانيا على انفصال السودان عن مصر تحقيقا لسياسة فرق تسد التى كانت تمارسها فى السودان.

على أننى كى أفى مسألة تقرير وضع السودان حقها، أرى أنه لامندوحة من الرجوع إلى الوراء أستقصى ظروف السودان وأحواله منذ أن ظهر بشكله الحالى على خريطة العالم.

ومن الواضح أن كثيراً من العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية عملت على عرقلة تطور الحركة الوطنية فى السودان.. فالسودان بوضعه الراهن نتاج صناعى غير طبيعى لغزوات القرن التاسع عشر، ودبلوماسية الدول الكبرى.. فهو يضم الشعوب الزنجية والنيلية التى كانت تعيش فى النيل الأعلى، وهى شعوب متباينة فى اللغة والدين كما أنه يمتد إلى الشمال السودانى الذى يفوق الجنوب فى التقدم والمدنية، ويدين أغلب سكانه بالإسلام، ويتحدثون العربية.. ولقد مزج الحكم الثنائى هذا التجمع السكانى من الشعوب المتباينة الأصل والجنس والتاريخ تحت إدارة أجنبية مشتركة.

والواقع أن شمال السودان الذى يتحدث العربية هو الذى حمل لواء البعث الوطنى، الذى واجهته عقبات نتيجة ظروف السودان، فالمساحات شاسعة، وطرق المواصلات وعرة، وحياة رجل المدينة تختلف اختلافا بينا عن حياة الفلاح الذى يزرع أرضه على جانبى النيل أو فى مناطق الأمطار.. وهذا يختلف أيضا عن حياة الرعاة الذين يرعون البقر أو الإبل.. ومع هذا فقد نشأت الوطنية السودانية فى هذا المجتمع، وأصبح لها قوة ساحقة.. فمثلا نشأت المهدية عام ١٨٨١ كحركة شبيهة بحركة الوهابيين التى ظهرت فى الجزيرة العربية، تهدف إلى الإصلاح الدينى، ولكنها سرعان ما اكتسبت قوة سياسية، واشتبكت فى حرب مع الإدارة المصرية فى السودان.. وقد استطاعت المهدية أن تطيح بالنظام المصرى، وقامت دولة المهدية التى استطاعت أن تسيطر حقيقة على شمال السودان وبعض المناطق النهرية فى الجنوب. وبالرغم من أن الإصلاحات الدينية لم تتحقق وبخاصة بعد

موت المهدى عام ١٨٨٥، وبالرغم من أن المهدية واجهت بعض المقاومة فى عهد خلفاء المهدى، إلا أن الدولة لم تتحلل وظهرت على المسرح عام ١٨٩٨ نتيجة الحملة المصرية الإنجليزية بقيادة كتشنر.

ولقد غرست المهدية فى نفوس السودانيين الوطنية السودانية التى تتلخص فى: الثورة على الحكم الأجنبى، والحفاظ على دولة السودان المستقلة.. وقد نجحت حملات المهدية التبشيرية وهجراتها فى توسيع نفوذها ونشر مبادئها فى مناطق مجاورة كانت متمسكة بتقاليدها. وكان السودانى قبل ظهور المهدية عضوا فى ثلاثة مجتمعات: قبيلته وطريقته الدينية والسودان المصرى.. وجاءت المهدية ونجحت فى الإطاحة بالإدارة المصرية، وأخضعت الطرق الدينية، كما أضعفت سلطة القبيلة التقليدية.. وفى عام ١٨٩٨ عاد الحكم الأجنبى، فانتعشت الطرق الدينية تلقائياً، وعادت سلطة القبيلة.

ولكن الحوادث التالية أثبتت أن التنظيمات السياسية والدينية والاجتماعية التى غرست فى التقاليد السودانية كأساس لخلق قوة مادية لم تستطع الدوام.. فالمهدية لم تلق فى تاريخها الطويل إجماعا من السودانيين على كونها قوة سياسية تستطيع أن تقود الحركة الوطنية السودانية وحدها.. فجماعة «العلماء» السودانيين الذين نال بعضهم تعليمه فى الأزهر بالقاهرة، كانوا يدينون برسالة المهدى فى نجاحه العسكرى أكثر من اقتناعهم بآرائه الفقهية ورؤيته الدينية.

كما أن زعماء الطرق انقسموا فى وجهات نظرهم، ولكنهم كانوا يميلون إلى الاعتقاد بتهديد المهدية لنفوذهم الخاص.. ومنذ البداية واجه المهدى مقاومة من عائلة الميرغنى، التى تمارس نفوذها على الطريقة الختمية، والتى كانت تنشر نفوذها وسيطرتها شرق السودان وتتمتع بعطف الإدارة المصرية.. وقد أخذ نفوذ المهدية يضعف بعد وفاة المهدى، ففى بداية عهد الحكم الثنائى، كانت المهدية كتنظيم لاكيان لها، ومن ثم انتعشت الطرق القديمة وبخاصة الختمية التى جاء على رأسها السيد على الميرغنى ابن زعيم الختمية الذى حارب نمو المهدية فى شرق السودان.. على أن المهدية بدأت تنتعش بعد الحرب العالمية الأولى، بعد أن شب السيد عبدالرحمن المهدى بن المهدى فى عهد الحكم الثنائى بعد حياة معاناة طويلة، وأصبحت الحكومة تعطف عليه، بالرغم من أنها كانت ترقب بحذر نمو المهدية.

ولقد واتت السيد عبدالرحمن المهدى فرصة ذهبية حينما دخلت انجلترا الحرب ضد تركيا فى الحرب العالمية الأولى، إذ طلب الحاكم العام البريطانى من السيد عبدالرحمن المهدى أن يعلن الجهاد المقدس على الأتراك، معتمدا على ذكرى أبيه المقدسة.. وخلال العشرين سنة التالية، اكتسب السيد عبدالرحمن اعترافا صريحا به وبطريقته من الحكم الثنائى، وأصبح ذا ثراء كبير، بما امتلكه من أراض، كما تمتع بنفوذ ضخم فى منطقتى النيل الأبيض وغرب السودان.

وحينما ظهر الرعيل الأول من الوطنيين السودانيين فى العشرينيات والثلاثينيات، بادر عدد مناسب من الزعماء بالتقرب من السيد عبدالرحمن.. وهكذا أصبح السيد عبدالرحمن يتمتع بوضع ثنائى، فبالنسبة إلى أعضاء طريقته، كان يتمتع بوضع مقدس على أساس أنه ابن المهدى المنتظر، وبالنسبة للوطنيين السياسيين كانوا ينظرون إليه كمنافس بارز للسيد على الميرغنى الذى لم تكن له أطماح سياسية، وإن كان يتمتع بنفوذ دينى.

وخلال الثلاثينيات والأربعينيات حدث تغير فى وضع السيد عبدالرحمن المهدى والسيد على الميرغنى بالنسبة للحركة الوطنية، إذ صعد السيد عبدالرحمن إلى القمة، وأخذت أطماحه وقدراته الظاهرة تحذر كثيرا من السودانيين، الذين خشوا إعادة المملكة المهدية فى شخصه.. وقد ظل السيد على الميرغنى منافس السيد عبدالرحمن المهدى بعيدا عن مسرح السياسة، ولكنه كان يراقب صعود المهدى السريع، ويتنافس معه فى اكتساب عطف الحكومة.. ولذا بدأ السيد على فى تدعيم روابطه مع مصر فى وقت كان النفوذ السياسى المصرى فى ذروته.. وهكذا تغير ميزان القوى، وأصبح السيد على الميرغنى يمثل المعارضة لحكومة الحكم الثنائى أكثر من السيد عبدالرحمن، ولذا التفت الحركة الوطنية السياسية حوله، كما ارتبطت به.

هذا يفسر التناقض الواضح فى نتيجة الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٩٥٣، حينما هزم حزب المهدى الذى كان ينادى بالاستقلال الشامل أمام حزب كان ينادى بإصرار بالاتحاد مع مصر.. وقد شجع هذا رجال الثورة المصرية على التفاؤل بأمل الاتحاد مع السودان، فضلا عن تطورات سياسية أخرى فى الأحزاب السياسية السودانية سأتحدث عنها بالتفصيل.

وكان رجال الثورة المصرية معذورين فى تصور تقديرهم لأبعاد الأحوال السياسية فى السودان، فاتجهوا إلى سياسة أدت فى النهاية إلى كراهية شديدة للمصريين، وإلى رغبة فى الانفصال عن مصر والاستقلال - كما سأوضح فيمايلى من أوراق.

تطور الوطنية السودانية

وكان عام ١٩٣٨ يعد حقا بداية للتنظيم السياسى السودانى، وذلك حينما تم إنشاء «مؤتمر الخريجين العام» فى الثانى عشر من مارس سنة ١٩٣٨، وكان يضم الخريجين، أى الأفراد الذين أكملوا على الأقل المرحلة المتوسطة من التعليم، بغرض تطوير الرفاهية العامة للدولة.

ومع أن حكومة السودان حينئذ رفضت الاعتراف بالمؤتمر كواجهة سياسية تمثل وجهة نظر السودانيين، فقد جاءت الحرب العالمية الثانية لتمنح المؤتمر فرصة للتحرك، ففى عام ١٩٤٢ كانت الحرب العالمية تمر بمرحلة دقيقة للغاية، وكان على انجلترا أن تتساهل مع الشعوب التى تحكمها.. ومن ثم تقدمت لجنة مؤتمر الخريجين فى الثالث من أبريل سنة ١٩٤٢ بمذكرة إلى الإدارة المدنية بالسودان، كان أول مطلب فيها يمس صميم موضوع مستقبل السودان، إذ نص على أن تقوم الحكومتان المصرية والإنجليزية فى أول فرصة ممكنة بإصدار إعلان مشترك يمنح السودان داخل حدوده الجغرافية حق تقرير المصير بعد نهاية الحرب مباشرة.

ولكن الإدارة المدنية فى السودان أجابت على هذه المذكرة بما يخيب الآمال.. فالحكومة لم تكن مستعدة لمناقشة إعادة النظر فى نظام الحكم الثنائى مع أى تكتل من الأفراد.. ومن ثم أبلغت الحكومة المؤتمر أنها دائبة على دراسة خطط وتنفيذها لتربط السودانيين بمصالحهم الخاصة، ولتحقق الرفاهية العامة، وتطور البلاد وشعبها.

وبالطبع كان هذا الإعلان الملتوى لايحمل إلا أوهاما وسرابا، مما جعل المؤتمر يعيد التراسل مع الحكومة، ولكن دون جدوى.. على أنه فى تلك المرحلة انقسمت الحركة الوطنية السودانية إلى ما أطلق عليهم «المعتدلون» برئاسة السيد إبراهيم أحمد الذى كان يثق فى دعوة الحكومة، وبين ما أطلق عليهم «المتشددون» بزعامة إسماعيل الأزهرى الذى كان يرى أن خداع الحكومة موجه إلى السوادنيين المتعلمين بخاصة.

ومن هذا المنطلق أخذ نفوذ الأزهرى ينمو، حتى ظهر على المسرح السياسى كشخصية سياسية قيادية فى الأربعينيات، وقام بتشكيل حزب بزعامته أطلق عليه «حزب الأشقة» هدفه الاتحاد مع مصر.

وقد عمل هذا الحزب متحالفا مع طريقة الختمية بزعامة السيد على الميرغنى، بينما ظهرت مجموعة أخرى من تجمع الخريجين تحت رعاية السيد عبدالرحمن المهدى فانشأت حزب الأمة وأصبح السيد صديق المهدى ابن السيد عبدالرحمن رئيسا لهذا الحزب.. وكان هدف هذا الحزب الاستقلال التام للسودان.

ولقد انضم ما أطلق عليهم بالمعتدلين إلى الطريقة المهدية، بغرض الاستفادة من المكانة الدينية لدى كثير من السوادنيين، ذلك أنه فى مذهب المهدية يحدد المجتمع الإسلامى بأولئك الذين يؤمنون برسالة المهدى، أما باقى المسلمين الذين لا يؤمنون برسالته فيعدون هراطقة كفرة.. واستمر النزاع بين الأطراف المتصارعة، حتى تقدم بعض الأعضاء المستقلين لمؤتمر الخريجين بمشروع قبله الطرفان المتنازعان، وينص على إقامة حكومة ديموقراطية حرة متحدة مع مصر ومتحالفة مع بريطانيا.

وفى مارس من عام ١٩٤٦ توجه وفد يمثل جميع الأحزاب السودانية إلى القاهرة، ولكن المحادثات مع المصريين أخفقت، إذ لم يقبل المصريون سوى برنامج حزب الأشقة الذى كان ينادى باتحاد السودان مع مصر تحت التاج المصرى، ومن ثم غضب ممثلو برنامج الاستقلال، وعادوا إلى الخرطوم، وقد انقسم الوطنيون السودانيون بصورة مريرة أشارت إلى صراع عنيف مقبل.

وجاء عام ١٩٤٨ ليشهد صراعا سياسيا عنيفا فى السودان، وذلك حينما رأت الحكومة السودانية إقامة جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى كوسيلة لربط السودانيين بالإدارة البريطانية فى الخرطوم، إذ رفضت الحكومة المصرية أن تعترف بهذا التعديل فى الدستور السودانى، فقامت الحكومة البريطانية من جانب واحد، بإعلانها إجراء انتخابات للجمعية التشريعية.. واستغل حزب الأشقة هذا الموقف، فقام بمقاطعة الانتخابات التى أجريت فى شهر نوفمبر، وتسيير مظاهرات تندد بالجمعية التشريعية على أنها عميلة لبريطانيا.. وفى إحدى المظاهرات التى قامت فى أم درمان أعتقل الأزهرى، وأمضى مدة فى السجن.

ومع أن حزب الأمة فاز فى الانتخابات، واستطاع أن يسيطر على الجمعية التشريعية فى ظل ظروف من الفوضى والاضطراب، فقد انخفضت شعبيته نتيجة علاقاته مع الإدارة المدنية البريطانية.. ومن ناحية أخرى أدت الظروف السياسية غير السليمة التى كانت سائدة فى مصر، إلى رغبة كثير من السودانيين فى الابتعاد عن الارتباط الوثيق بمصر..

وتشكلت ما أطلق عليها الجبهة الوطنية، التى كانت لاتهدف إلى أكثر من وضع «الحكم الثنائى» فى ظل التاج المصرى.. وقد ساند هذه المجموعة السيد على الميرغنى.

وبدا الأزهرى لبعض الوقت وكأنه فى طريق الخسوف إذ حدث انقسام عام ١٩٥١ بين الأزهرى مؤسس الحزب، وبين زعيم منافس له هو السيد محمد نور الدين.. واستمرت الحياة السياسية السودانية تعانى صراعات ونزاعات حزبية، حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو، وظهر محمد نجيب الذى يرتبط بالسودان بصلات رحم، فجذب إليه كثيرا من السودانيين.. واندمج حزب الأشقة والجبهة الوطنية فى الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة الأزهرى، كما ظهر تنظيم جديد هو الحزب الجمهورى الاشتراكى، الذى أعلن بيانه فى ديسمبر سنة ١٩٥٢، معارضا الاتحاد مع مصر، أو قيام ملكية مهدية.. ولكن نفوذ هذا الحزب كان لاقيمة له فى مجرى الأحداث الدائرة.

اتفاقية تقرير المصير ونتائجها

كان النظام الثورى فى مصر موافقا على مبدأ تقرير المصير فى السودان، ولقد حاولت الثورة المصرية الاتصال بجناحى الحركة الوطنية السودانية، كذلك دارت مفاوضات إنجليزية مصرية، انتهت بتوقيع اتفاقية فى الثانى عشر من فبراير سنة ١٩٥٣.. وقد نصت الاتفاقية على تحديد فترة انتقال لاتزيد على ثلاث سنوات، وخلال هذه الفترة تصفى الإدارة الثنائية، وفى نهايتها يتم تقرير المصير.

وكانت المؤسسات التى ستقوم فى فترة الانتقال قائمة أساسا على دستور الحكم الذاتى لعام ١٩٥٢، ولكن بإضافة تغييرات جوهرية معينة.. ذلك أن سلطة الحاكم العام سوف تمارسها لجنة خماسية تتكون من عضوين سودانيين وعضو من كل من مصر وبريطانيا والباكستان.. ولقد أنتفت مسئولية الحاكم العام إزاء الجنوب، ولكن حل محلها فى الاتفاقية عبارة باهتة تتحدث عن مسئوليته: «كى يضمن معاملة متساوية وعادلة لكل سكان السودان» ،بينما أكدت الاتفاقية على مبدأ جوهرى: «المحافظة على وحدة السودان كأرض واحدة».

كما نصت الاتفاقية على أن تجرى انتخابات البرلمان تحت إشراف لجنة دولية تتكون

من ثلاثة من السودانيين، وواحد من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومصر، ويرأس اللجنة هندى. ولقد تم إجراء الانتخابات خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٣.. ويبدو أن حكومة الإدارة استهانت بقوة الأزهرى وبشعبيته، ولم تقدر قيمة الحزب الوطنى الاتحادى، بينما تغالت فى تقدير فرص نجاح حزب الأمة، وما أطلق عليهم «الجمهوريون الاشتراكيون» الذين اعتمدوا فى الانتخابات على أسماء قبلية شهيرة أو على الأعيان المحليين.

وتمت الانتخابات، وفاز الحزب الوطنى الاتحادى بواحد وخمسين مقعدا من سبعة وتسعين فى مجلس النواب، وانقسمت المعارضة، فحصل حزب الأمة على اثنين وعشرين مقعداً، وحصل الجمهوريون الاشتراكيون على ثلاثة مقاعد فقط.

أما فى مجلس الشيوخ، فقد حصل الحزب الوطنى الاتحادى على اثنين وعشرين مقعداً من الثلاثين مقعداً المنتخبين، بينما حصل حزب الأمة على ثلاثة مقاعد، ولم يحصل الجمهوريون الاشتراكيون على مقعد واحد، وقد دخل واحد من الحزب الأخير المجلس بالتعيين.

وخلال إجراء الانتخابات، أعلنت مصر مرات متتالية أن الإداريين البريطانيين يؤثرون على أصوات الناخبين، ولكن نتيجة الانتخابات جاءت تفند هذا الزعم بانتصار الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان يرفع شعار الوحدة مع مصر.. وأدى فوز الحزب الوطنى الاتحادى إلى خلق جو من التوتر والحساسية داخل السودان.. وكان على البرلمان السودانى الجديد أن يقوم باختيار رئيس الوزراء، ففى السادس من يناير عام ١٩٥٤، قام المجلس باختيار إسماعيل الأزهرى، وبعد ثلاثة أيام، قام الأزهرى بتأليف مجلس من الوزراء، جميع أعضائه ينتمون إلى الحزب الوطنى الاتحادى.

وهكذا انسلخ حزب الأمة عن السلطة، ومع ذلك استمر هذا الحزب يتمتع بقوة تنظيمه وبعلاقاته بالطريقة المهدية.

وبالطبع كانت الإدارة البريطانية لاتنظر بعين الارتياح إلى الحزب الذى جاء إلى الحكم، وبخاصة أن الحزب أظهر فى لحظات انتصاره بعض مظاهر المرارة إزاء الحكام البريطانيين.

ومهما كان الأمر، فبقيام حكومة الأزهرى، بدأت مرحلة الانتقال التى سوف يصفى خلالها إدارة الحكم الثنائى.. وكانت المعاهدة البريطانية المصرية قد نصت على تشكيل

لجنة سودنة تتكون من ثلاثة أعضاء سودانيين يختارهم الحاكم العام من قائمة يقدمها رئيس الوزراء بالاشتراك مع عضو مصرى وآخر بريطانى.. وكانت مهمة هذه اللجنة كما نصت الاتفاقية: أن تهيئ الجو الحر والمحايد المطلوب لتقرير المصير، ولقد حددت وظائف هذه اللجنة فى ملحق خاص، بتوضيح أكثر: «إن مهام لجنة السودنة استكمال سودنة الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانى وأية مناصب حكومية أخرى قد تؤثر على حرية السودانيين وقت تقرير المصير.. وسوف تعيد هذه اللجنة النظر فى مختلف المناصب الحكومية بهدف أن تلغى أو تحد من أى مناصب غير ضرورية يشغلها المصريون أو البريطانيون الرسميون».

ولما كانت أغلبية لجنة السودنة من السودانيين الذين يعينهم الحزب الاتحادى الوطنى، فقد تمكنت هذه اللجنة من ممارسة مهامها بكفاءة.. ففى خلال عام ١٩٥٤، تم انهاء خدمة جميع البريطانيين الرسميين الذين يشغلون مناصب فى الإدارة، كذلك عدد من الضباط المشرفين على الجيش والشرطة.. أما فى المصالح الفنية مثل التعليم والزراعة والطب وغيرها، فكانت عملية استبدال الإنجليز بالسودانيين تسير بسرعة ملموسة.. وكان عام ١٩٥٥ بمثابة عام «الخروج» للرسميين البريطانيين من المصالح الفنية، ومع ذلك استمر أفراد من البريطانيين يعملون فى خدمة الحكومة السودانية، وبخاصة فى مجال التعليم، وكانت العلاقات الودية تربط بينهم وبين السودانيين.

على أن العلاقات، بين الحزب الوطنى الاتحادى والمعارضة أخذت تسوء إلى أن وصلت إلى ذروتها فى شهر مارس سنة ١٩٥٤.. ففى بداية هذا الشهر، كان قد تقرر افتتاح الدورة الثانية للبرلمان السودانى، الذى سوف يحضره ممثلون عن بريطانيا ومصر.

ولكن القوى المعارضة لمبدأ الوحدة مع مصر، قامت بتنظيم مظاهرات ضخمة ضد الوفد المصرى الذى وصل مطار الخرطوم ليشترك فى حفل الافتتاح.. كان الوفد المصرى برئاسة محمد نجيب ويرافقه صلاح سالم عضو مجلس الثورة.. وما أن فتح باب الطائرة، حتى كانت الحشود المعادية تعرب عن غضبها، ويبدو على وجوهها نذر الشر.. ومن ثم قامت الحكومة السودانية بنقل الوفد المصرى فى هدوء دون أن يمر وسط المظاهرات فى طريق غير متوقع إلى القصر.

كان المهديون قد أحضروا مئات القبائل المهدية لهذه المناسبة، فانطلقت إلى وسط المدينة فى مظاهرات صاخبة، حيث وقع صدام بينها وبين الشرطة السودانية، وقتل عدد من الأفراد بينهم ضابط سودانى وآخر إنجليزى.. وتأجل افتتاح البرلمان إلى يوم ١٠ من مارس، وأعلن الحاكم العام الطوارىء، وعاد الزوار الكبار إلى أوطانهم فوراً.

كانت مذبحة أول مارس صدمة للرأى العام السودانى، وأصيب حزب الأمة فى هيبته، حينما حكم على عضو بارز منه بالإعدام، ثم خفف إلى السجن أربعة عشر عاما لتنظيمه أعمال الشغب.

ولكن من ناحية أخرى ظهر لحكومة حزب الاتحاد الوطنى أن أى سياسة للاتحاد مع مصر، سوف تكبد السودان تكاليف باهظة، وربما قد تؤدى إلى حرب أهلية.

وقل الحماس للاتحاد مع مصر لدى الأزهرى وجناحه لاعتبارات أخرى، إذ استطاع الأزهرى بمساعدة مصر أن يزيل سيطرة الإنجليز عن السودان، وبعد أن أمسك بزمام السلطة أخذ يقل ميله للاتحاد مع مصر الذى تصوره حينئذ على أنه سيكون خضوعا لمصر.. فضلاً عن أن موجة سادت أنحاء السودان تشير بأن مصر تقوم برشوة السياسيين السودانيين، ووصل هذا الأمر إلى رجل الشارع، فكان أى حديث عن الوحدة مع مصر معناه أن هناك شبهة برشوة لبيع استقلال السودان للمصريين الذين يحاولون شراء ذمم السودانيين.

وفضلاً عن ذلك، فإن التطورات فى مصر وقتئذ جعلت السودانيين يفقدون الثقة فى مصر، فمحمد نجيب وهو على رأس الثورة المصرية كان يتمتع بشعبية ضخمة لدى السودانيين لرابطة الدم التى تربطهم به، فهو من أم سودانية وكان السودانيون ينظرون إليه كبطل قاد ثورة مصر.. وكانت رابطة الدم ترضى غرور الوطنية السودانية بأن قائد ثورة مصر نصفه سودانى.

فى ذاك الوقت كان الصراع بين محمد نجيب ومجلس الثورة فى مصر فى الأيام الأولى من شهر مارس، قد جعل السودانيين يراقبون ما يجرى فى مصر بعين من القلق وعدم الارتياح، فلما تم إبعاد محمد نجيب عن الحكم نهائياً فى الرابع عشر من نوفمبر سنة ١٩٥٤، نظر كثير من السودانيين إلى هذه المسألة على أنها مسألة كرامة وتحد.

لقد أصبحت الثورة المصرية فى أعين السودانيين ليست عملا بطوليا وطنياً، بل مجرد دكتاتورية عسكرية، لا يمكن مقارنتها بالديموقراطية البرلمانية السائدة فى السودان.

وأبدى الشيوعيون السودانيون سخطهم لقيام الثورة المصرية بسجن طالب سودانى شيوعى فى مصر.. كما أدى إعدام بعض أقطاب الإخوان إلى استنكار كثير من السودانيين لما اتبعته الثورة مع الإخوان المسلمين من محاكمات وأحكام بالإعدام والسجن.

وبدأ إسماعيل الأزهرى يتجه اتجاها جديدا، فأخذ يميل نحو فكرة استقلال السودان الكامل.. والواقع أن موقفه كان معقداً نتيجة أن الحزب الوطنى الاتحادى، كان حزبا مركبا يحتوى على وجهات نظر متباينة.

ففى ديسمبر سنة ١٩٥٤، قام الأزهرى بطرد ثلاثة وزراء ينتمون إلى الجناح الذى كان ينادى بالاستقلال.. ولكن خلال الشهور التالية كان العداء يزداد نحو مصر، فقطعت المفاوضات مع مصر حول مياه النيل فى أبريل سنة ١٩٥٥. وبصورة سافرة، نادى الأزهرى بضرورة استقلال السودان، وحينما قام وزيران سودانيان يحبذان فكرة الوحدة مع مصر، بادر بطردهما فى شهر يونيو سنة ١٩٥٥... كان أحد الوزيرين السيد محمد نور الدين الذى كان قد انفصل عن حزب الأشقة منذ عام ١٩٥١.

وقام السيد نور الدين والمعارضة باتهام رئيس الحكومة بالدكتاتورية ولكن صيحاتهم ذهبت مع أدراج الرياح.

على أنه فى الوقت ذاته، كانت هناك عاصفة على وشك أن تجتاح السودان الجنوبى.. ذلك أن الإجراءات الانتخابية التى جاءت بالحزب الوطنى الاتحادى إلى السلطة لم تلق ارتياح الجنوب، إذ كانت تتعارض مع طابع الشعب وكيانه هناك، ففى الجنوب يعيش فى معظم المناطق قبائل غير متعلمة لا اهتمام لها بأمور السياسية التى تجرى فى الشمال.

ومن ناحية أخرى كان الحاكم ومأمورو المديريات الإنجليز قد رحلوا، وحل محلهم مسئولون من الشمال.. وكان هؤلاء فى موقف لا يحسدون عليه، فضلاً عن كونهم يتحملون مسئولية جديدة لا دراية لهم بها، فقد أصبحوا يعملون وسط قبائل تختلف لغاتها وعاداتها ومظهرها الدينى عن الشمال.. ويرجع ذلك إلى عهد الحكم الثنائى، حيث كان التحرك من الجنوب إلى الشمال وبالعكس غير مسموح به إلا فى أضيق الحدود.

وقد أدت هذه السياسة مع الزمن إلى سوء تفاهم بين الشمال والجنوب.. وزاد الطين بله أن الجنوبيين فقدوا حكامهم الإنجليز الذين تعودوا عليهم، وأصبحوا لا يقتنعون بمن حل مكانهم من الشمال.

وحاول البعض من زعماء الجنوب أن يتعاون مع القاهرة، ففى الثانى من أغسطس سنة ١٩٥٥، أعلن ثمانية منهم من القاهرة أنهم يعملون لاستقلال الجنوب، على أن يربطهم

بالشمال اتحاد عام.. وكان هذا أكبر خطأ وقعت فيه مصر، فقد بدا للشمال أن المصريين يريدون إشعال حرب أهلية في السودان، حتى لو كان على حساب إخوانهم العرب فى الشمال، الذين يرتبطون مع المصريين برابطة اللغة والدين والرحم.

ولكن بعد مرور أقل من أسبوعين، حدثت أحداث مفاجئة قلبت الموازين، ذلك أن تمرداً نشب فى الفيلق الاستوائى من قوة دفاع السودان.. كانت دوافع التمرد تكمن فى شقين: الشق الأول شعور معادٍ للشمال، والشق الثانى خوف من التحول الوشيك إلى الشمال المجهول.

ومن ثم انتشرت أعمال الشغب فى أنحاء البلاد، وفقد كثير من الشماليين حياتهم، كما فرت أعداد كبيرة من الجنوبيين خلال الحدود.

ومع أن التمرد استسلم بلا شروط فى السابع والعشرين من أغسطس، فإن إعادة النظام والقانون فى الجنوب تمت تدريجياً.. وكان للتمرد وما أعقبه من مأساة أثر على تفكير الحكومة فى الشمال، إذ اتضح لها مدى المسئولية الجسيمة فى تحمل تبعة إدارة الجنوب.. كما كان لهذا التمرد تأثير أيضاً على مسلك حكومة الثورة فى مصر إزاء مسألة السودان.

وبينما كانت تجرى هذه الحوادث فى الجنوب، كانت كل من القاهرة ولندن والخرطوم مشغولة فى تنفيذ المراحل الأخيرة المؤدية إلى تقرير مصير السودان.. وكانت الاتفاقية المصرية ـ البريطانية لسنة ١٩٥٣ قد وضحت الإجراءات بدقة.

ففى أى وقت خلال فترة الانتقال المحددة بثلاث سنوات، يمكن للبرلمان السودانى أن يصدر قراراً يوضح رغبة السودانيين فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ تقرير المصير.. وعلى الحاكم العام أن يعلن الدولتين الشريكتين فى الحكم فى السودان بهذا الأمر وعلى البرلمان بعد ذلك أن يصدر قانوناً لانتخاب مجلس تأسيسى.

ولضمان حرية انتخابات هذا المجلس، كان على لجنة دولية الإشراف على الانتخابات، وفى الوقت ذاته تقوم بريطانيا ومصر بسحب قواتهما العسكرية من السودان.. وحينما يجتمع المجلس التأسيسى، عليه أن يقرر مستقبل السودان سواء يختار الارتباط مع مصر فى أى شكل، أو يختار الاستقلال الكامل.

وبحلول شهر يونيو عام ١٩٥٥، كان واضحاً أن فترة الانتقال كانت تصل إلى

نهايتها، ومن ثم اجتمع ممثلون عن مصر وانجلترا فى القاهرة، لمناقشة تشكيل اللجنة الدولية التى ستشرف على الانتخابات.

فى ذاك الوقت كان نجيب قد تم إبعاده عن الحكم، ومن ثم عاد التوتر بين مصر والسودان، وقامت مصر بتقديم اقتراح بأن يترك للبرلمان السودانى اختيار اللجنة الدولية.. وقد وافقت انجلترا على ذلك، فقام البرلمان فى ٢٢ من أغسطس باختيار اللجنة التى تتكون من ممثلى سبع دول محايدة.

وكان البرلمان السودانى قد أصدر قراراً فى ١٦ من أغسطس بإجلاء القوات المصرية والبريطانية عن أرض السودان، وعبّر رئيس الحكومة السودانى عن أمله فى أن تجرى الانتخابات فى شهر ديسمبر.

ولكن سرعان ما فقد السودانيون اهتمامهم بالإجراءات التى جاءت فى الاتفاقية.. ففى الثالث عشر من أغسطس، قام السيد على الميرغنى باقتراح عمل استفتاء عام يقرر مستقبل البلاد، ووافق السيد عبد الرحمن المهدى على هذا الاقتراح من ناحية المبدأ، ولكنه عبر عن رغبة السودانيين الأكيدة فى الحصول على الاستقلال التام.

وفى التاسع والعشرين من أغسطس أصدر البرلمان السودانى قراراً يطلب من دولتى الحكم الثنائى السماح بعمل استفتاء عام.. وقد وافقت مصر فى الثلاثين من أكتوبر، وتلى ذلك موافقة بريطانيا فى السابع من نوفمبر.. وفى اليوم التالى طلبت الحكومة السودانية من دولتى الحكم الثنائى عمل استفتاء وانتخابات لجمعية تأسيسية.. وقد تمت الموافقة على ذلك فى الثالث من ديسمبر، بشرط أن تشرف اللجنة الدولية على إجراء هذه العملية.

وأخذت الأمور تسير نحو تحقيق المصير فى يسر، ولم يعد فى سلطة الحكومتين البريطانية والمصرية أكثر من التصديق على قرارات البرلمان والحكومة السودانية.

وتم انسحاب القوات المصرية والبريطانية فى منتصف شهر نوفمبر، أعقبته مغادرة الحاكم العام للسودان.

وفى التاسع عشر من ديسمبر أصدر البرلمان السودانى قراراً يعلن استقلال السودان، وطلب من بريطانيا ومصر الاعتراف بهذا الاستقلال، وانتقلت السلطات الدستورية للحاكم العام إلى لجنة عليا تتكون من خمسة من السودانيين واحد منهم من الجنوب.

وأسدل الستار على عهد الحكم الثنائى فى أول يناير سنة ١٩٥٦، حينما أنزل علم مصر، وعلم بريطانيا الوطنى لآخر مرة بحضور رئيس الحكومة السودانى، وارتفع علم جمهورية السودان يرفرف فوق الخرطوم، عاصمة جمهورية السودان المستقلة.

صلاح سالم قربان السودان

على أنه لايمكننى أن أمر على مسألة السودان، دون أن أتحدث عن صلاح سالم الذى لعب دورا كبيراً فى مسألة تقرير المصير، والذى بذل جهداً مضنيا على مدى ثلاث سنوات فى العمل على وحدة وادى النيل.. هذا الشعار الذى كان مرفوعاً فى مصر، والذى كانت تهدف إليه حكومة الثورة، مثلما سعت إليه الحكومات المصرية السالفة.

كان صلاح سالم عضو مجلس الثورة ووزير الإرشاد القومى ومسئولاً عن شئون السودان.. وكانت سياسة الثورة منذ أبرمت الاتفاقية المصرية البريطانية عام ١٩٥٣ تتلخص فى وحدة مصر والسودان.. وكانت الظروف حينئذ مواتية تبشر بأمل كبير فى تحقيق هذا الهدف.

ولكن القوى السياسية المتصارعة داخل السودان، ورغبة إنجلترا فى انفصال السودان عن مصر، والأخطاء التى وقعت فيها مصر وبخاصة عدم المحافظة على الوحدة الوطنية داخل السودان، وصرف الأموال الطائلة لبعض القوى السياسية والتى اعتبرها كثير من السودانيين بمثابة رشوة مقنعة لشراء الذمم، ناهيك عن موقف الجنوب الذى انتهى بتلك المجزرة الدامية.. كل ذلك وغيره مما تحدثت عنه من قبل، قد أوصل المسألة السودانية فى صيف عام ١٩٥٥ إلى طريق مسدود، وأصبحت مسألة الوحدة لاجدوى منها، إذ ازداد النفور نحو الوحدة مع مصر، حتى من أولئك الذين حملوا شعار الوحدة طوال السنين السابقة مثل الحزب الوطنى الاتحادى برئاسة إسماعيل الأزهرى.

وبعد مذبحة الجنوب ـ التى تحدثت عنها سلفا ـ أصبح الموقف خطيرا فى الشمال، وتوقع عبد الناصر أن تقوم حرب شبه أهلية تنتقم من المصريين المقيمين بالسودان.

فى ذاك الوقت طلب صلاح سالم من عبد الناصر أن يعقد مجلس الثورة المصرى ليضعه فى الصورة التى وصلت إليها الأحوال فى السودان، وليوضح للمجلس أن

الإخفاق الذى حدث فى السودان إنما وقع نتيجة مؤامرة حيكت للتخلص منه، وشارك فيها على حد قوله بعض أعضاء مجلس الثورة، وبعض الأفراد المسئولين فى أجهزة الدولة.

وتقرر عقد اجتماع مجلس الثورة برئاسة عبد الناصر يوم الخامس والعشرين من أغسطس للنظر فى هذه المسألة الحيوية.. وكان صلاح سالم قد أبدى لعبد الناصر قبل الاجتماع رغبته فى التنحى عن مسألة السودان، بحجة أنه أصبح ورقة لعب محروقة، بشرط أن تتغير سياسة مصر إزاء السودان، فيبادر عبد الناصر بإعلان استقلال السودان الذى أصبح أمرا واقعا سواء رضيت القاهرة أم أبت.

كان صلاح سالم بطبيعته المعروفة متحمسا لأفكاره، سريع التأثر والغضب.. ومع المجهود المضنى الذى بذله فى السودان لتحقيق الوحدة، أحس صلاح سالم فى المرحلة الأخيرة من تطور المسألة السودانية أن عبد الناصر يريد أن يحمله وحده تبعة الإخفاق فى سياسة السودان، ومسئولية الأحداث الأخيرة التى جعلت الانفصال أمراً واقعاً لامحال.

وفى الاجتماع سالف الذكر وجه صلاح سالم الاتهام بأن هناك من تآمر عليه للتخلص منه، باتباع سياسة معارضة لما كان متفقا عليه إزاء السودان، وبسكوت عبد الناصر على مسلك المتآمرين عليه مع علمه به.

كان الاتهام ينحصر فى أن عبد الناصر قرر أن يذبح صلاح سالم قربانا على مذبح المسألة السودانية، مستخدما فى ذلك بعض أعضاء مجلس الثورة وقد حددهم صلاح سالم وهم زكريا محيى الدين وعبد الحكيم عامر وأنور السادات، وموحيا من وراء ظهره لبعض الأفراد لعرقلة جهود صلاح سالم، وقد اتهم صلاح سالم أيضاً عبد القادر حاتم الذى كان يعمل مدير الاستعلامات .. كما وجه صلاح سالم الاتهام إلى على صبرى مدير مكتب جمال عبد الناصر، وحسين ذو الفقار صبرى شقيق على صبرى وعضو لجنة الحاكم العام فى السودان، وعبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان.

ورأى صلاح سالم أن أسلم وسيلة لإنقاذ موقف السودان المتردى أن يقدم استقالته من جميع وظائف الدولة التى يشغلها، أى بمعنى آخر، يتنحى عن العمل السياسى.. ولكن عبدالناصر فى مقابلة مع صلاح سالم حاول أن يقنعه كعادته كى يستمر عضوا فى مجلس الثورة حفاظاً على تماسك المجلس أمام الشعب.. ولكن صلاح سالم أحس أنه سيكون مجرد رقم بين أعضاء مجلس الثورة، الذى اعتاد صلاح أن يتهكم على أغلب أعضائه

بسخرية، وكان لايخفى ذلك، فكثيرا ما كان يسخر من بعضهم فى وجوههم وأمام زملائهم من الضباط الاحرار.

هذا فضلاً عن إحساس صلاح سالم بأن عبدالناصر نجح فى استقطاب معظم مجلس الثورة لجانبه استعداداً للانفراد بالسلطة. وربما كانت إحساسات صلاح سالم فى هذه الناحية سليمة إلى حد ما. إذ كان يدور فى ذهن عبد الناصر تصفية أعضاء مجلس الثورة واحدا بعد الآخر.. ولقد بدأ بيوسف صديق متهما إياه بالشيوعية، ثم خالد محيى الدين فى أزمة مارس، ثم جاء دور صلاح سالم ليحرقه فى مسألة السودان.. وسيجيء الدور على الباقين فى ظروف أخرى. ولكن اتهامه بالتآمر ضده كان مبالغاً فيه.

كانت سياسة مجلس الثورة المصرى فى السودان قد أخفقت نتيجة العوامل التى أفضت فى شرحها سلفا.. وبالطبع كان هذا الإخفاق سينسب إلى جمال عبد الناصر، الذى أصبح حينئذ رئيساً للثورة بعد الإطاحة بنجيب، وكان لايمكن لعبد الناصر أن يظهر وقد أضاع السودان، فالرأى العام فى مصر كان متحمسا للوحدة مع السودان، وكان أغلب الشعب متشبعا بفكرة قيامها نتيجة سياسة الإعلام الخاطئة التى كانت قائمة حينئذ.

كانت شخصية عبد الناصر قديرة على التأثير على أغلب أعضاء مجلس الثورة، وحينما كان يريد أن يتخذ قراراً، كان يتفق مع بعض أعضاء المجلس قبل اجتماعهم على اتجاهاته إزاء المسألة التى سوف تبحث.

كان عبد الناصر قد قرر أن يتخلص بين نفسه من صلاح سالم، ولقد سمعته يقول لعبد الحكيم عامر فى آونة الأزمة: «صلاح سالم أصبح حالة ميئوس منها لاعلاج لها» وكان عبد الحكيم عامر يحاول أن يهدئ من غضب عبد الناصر، ويذكر له أن صلاح بذل جهدا جباراً فى السودان، وأن إقصاءه سيسبب مشاكل جمة سواء بالنسبة لمسألة السودان، أو بين ضباط الجيش.

كان قرار عبد الناصر للتخلص من صلاح سالم مبنيا على عدة عوامل أهمها: عدم انسجام صلاح سالم مع أغلب أعضاء مجلس الثورة، ومعارضته الدائمة لعبد الناصر ومهاجمته له بأنه يريد الاستئثار بالسلطة عن طريق استقطاب أعضاء المجلس، وأخيرا انفراد صلاح سالم ـ على حد قول عبد الناصر ـ بالعمل فى السودان مما أدّى إلى الموقف المتدهور.

وأخذ عبد الناصر يهاجم صلاح سالم فى الخفاء، فيندد بمسلكه الشخصى، ويتندر أمام بعض الضباط الأحرار بقصة صلاح سالم الغرامية مع الأميرة فائزة شقيقة الملك فاروق.

وبعد مناورات بين جمال عبد الناصر وصلاح سالم، تم الاتفاق على أن يقدم صلاح سالم استقالته لمجلس قيادة الثورة من جميع مناصبه التنفيذية، للإيحاء للرأى العام بأن هناك تغييرا فى سياسة مصر إزاء السودان، على أن يستمر صلاح سالم عضوا فى مجلس الثورة حفاظاً على تماسك المجلس.

واشترط صلاح سالم لقبول استقالته شروطا ثلاثة:

أولاً: أن يعلن مجلس الثورة الموافقة على استقلال السودان بعد تطورات أغسطس، التى جعلت فكرة الوحدة مع السودان خيالا أكثر منها واقع.

ثانياً: أن يتوجه عبد الناصر إلى الخرطوم فوراً ليعلن فى البرلمان السودانى الذى كان منعقداً حينئذ استقلال السودان، وبهذا يرد على الدعايات المغرضة التى سادت فى السودان تندد بمصر وتتهمها بأنها تريد استعمار السودان والسيطرة عليه.

ثالثاً: مساءلة جميع المصريين الذين عملوا على عرقلة جهود الوحدة، والذين اتهمهم صلاح سالم صراحة بأنهم يعملون لمصلحة بريطانيا والإمبريالية الأمريكية.

والواقع أن مجلس الثورة لم يكن ـ كفريق ـ متابعا للأحداث والتطورات التى كانت تجرى فى السودان، ولم تكن المسائل تدرس حينئذ على أساس تقديرات تقدمها أجهزة المعلومات والتخطيط.. كما كانت السياسة المصرية إزاء السودان، سياسة ارتجالية اجتهادية، ولذلك حينما تأزمت الأمور وقرر عبد الناصر عقد مؤتمر ٢٥ من أغسطس، كان الهدف منه أن يقوم صلاح سالم بوضع أعضاء مجلس الثورة فى الصورة القائمة التى كانت تسود السودان حينئذ.

وفاجأ صلاح سالم مجلس الثورة باستقالته، وكان أسلوب عبد الناصر فى معالجة أمور أعضاء المجلس، بعد أن يجمع مجلس الثورة برمته، ويعرض عليه المشكلة بعد أن يكون قد اختمر فى عقله القرار الذى يريده، وبعد أن يكون قد ناقشه مع بعض أعضاء المجلس الذى يضمن أصواتهم ـ كما بينت فى مكان آخر.

وعرض صلاح سالم الموقف المتأزم فى السودان، وتحمل مسئوليته بشجاعة واعتبر نفسه مسئولاً عما حدث فى السودان، وبخاصة مذبحة الجنوب التى جاء ذكرها من قبل. لقد قرر عبد الناصر أن يضحى بصلاح سالم، فهو من وجهة نظره قد استنفد أغراضه، وهو مبدأ كان يعمل به عبد الناصر ولايخفيه، ويعرفه كثير من الضباط الأحرار سواء بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات.

لقد أصبح صلاح سالم ورقة محروقة، لايستطيع عبد الناصر أن يلعب بها على منضدة لعبة السياسة.

وكان من رأى صلاح سالم بعد تطور أحداث أغسطس سنة ١٩٥٥، أن تبادر مصر بإعلان استقلال السودان، وأن يقوم بذلك عبد الناصر شخصياً، حتى يبدو أنه بطل استقلال السودان.

كان صلاح سالم مخلصاً فى هذه النصيحة، وقد اقتنع عبد الناصر فى بادئ الأمر بهذا الرأى، ولكنه تراجع عنه فوراً، فقد بدا أمام عينيه أنه سيصبح فى التاريخ الزعيم الذى سلّم بانفصال السودان.

ومن ناحية أخرى تبادرت إلى ذهن عبد الناصر صورة ما.. كيف سيواجه الشعب المصرى بهذا القرار؟ وكيف يقنع المصريين بأن أمل وحدة وادى النيل الذى عاشوا فيه قد أخفق فى تحقيقه لأسباب خارجة عن إرادته وعن قدراته؟ لقد تبين له كيف سيستغل خصومه هذا الموقف ضده.. ومن ثم عدل عبد الناصر عن اقتراح صلاح سالم بإعلان عبد الناصر استقلال السودان، وكان عبد الحكيم عامر قد اقترح عليه أن يؤجل هذا الإعلان حتى يمهد الرأى العام المصرى لهذا القرار، بشرح تطور الظروف السائدة فى السودان.

كانت الصحافة المصرية وأجهزة الإعلام ـ كعادتها ـ تبالغ فى حقائق الأشياء، وتعطى صورة غير حقيقية عن الأشياء، فكانت صورة أحداث السودان فى عقول المصريين تبشر بأمل الوحدة، نتيجة عملية غسيل المخ التى قامت بها الصحافة المصرية وأجهزة الإعلام، فى الوقت الذى كانت كراهية السودانيين للمصريين قد سادت فى الشمال السودانى، وأصبح كل سودانى يدعو إلى الوحدة مع مصر مشبوها، فهو إما عميلاً لمصر وإما مرتشيا من حكامها.

لم يكن أحد من رجال الثورة المصرية يجرؤ فى بداية الثورة على المجاهرة بالتصريح باستقلال السودان وانفصاله.. فقد عاش الشعب المصرى يتوق إلى يوم الوحدة مع السودان، وإن كانت هناك بعض الآراء داخل المجلس بدأت تحس بعد تطور الأمور فى السودان نحو الاستقلال، بأن من الخطورة فرض الاتحاد.

وأخفقت السياسة المصرية فى عهد الثورة فى تحقيق وحدة مصر مع السودان نتيجة الظروف التى شرحتها بالتفصيل، فكان لابد أن يكون هناك كبش فداء.. وكان كبش الفداء صلاح سالم.

وأحس صلاح سالم بأن ثمة مؤامرة تحاك من حوله، وظن أن عبد الناصر كان يعمل فى اتجاه استقلال السودان، بينما هو تاركه يعمل فى اتجاه آخر لاجدوى منه.

كما ظن صلاح سالم أن عبد الناصر يحرك من طرف خفى بعض أجهزة الدولة وأفرادها لتحقيق هدف القضاء عليه.

ومن ثم عملت عدة أجهزة متنافرة فى مصر فى المسألة السودانية، وبالطبع حينما يتشابك عمل مثل هذه الأجهزة فى مسألة سياسية دون تنسيق أو تخطيط، لابد أن يكتب لجهودها الإخفاق.. فالتنافس المدمر الذى ينشأ فى مثل هذه الأجواء، لامناص من أن يدمر ما يريده أصحاب القرار.

وكان صلاح سالم قد عبر فى مرات عديدة عن تحمله مسئولية السودان، وذكرأنه لايريد أن يتدخل أحد فى مسئولياته، وإلا لن يصبح مسئولاً عن عمل كبير سيتوقف عليه مصير العلاقة بين مصر والسودان.

وكم من مرات عديدة تذمر صلاح سالم لعبد الناصر من أن هناك من يعملون ضد المخطط الذى ينفذه، وهو مخطط الثورة المتفق عليه.. وحدة مصر والسودان.

كان صلاح سالم يتهم زكريا محيى الدين بأنه يحرك مندوبيه وعملاءه فى المخابرات العامة التى كان يرأسها حينئذ، للاتصال بالسياسيين فى السودان ليعرقلوا الخط الذى يتبناه صلاح سالم، كما كان يتهم عبد القادر حاتم المسئول عن ركن السودان حينئذ بأنه ينفذ سياسة زكريا محيى الدين، وأن عبد الناصر راضٍ عن هذا المسلك، لأنه لا يحاسب حاتم على مسلكه.. وكان صلاح سالم كثيرا ما يسبّ حاتم وينعته بالانتهازية، وبأنه عميل للإمبريالية الأمريكية، وأن زكريا محيى الدين يسانده ويزكيه عند عبد الناصر.

وزادت من ظنون صلاح سالم إزاء المؤامرة المحاكة ضده، أن تصادف أن قام أنور السادات بإيفاد الصحفى أحمد قاسم جودة - وكان من حزب الكتلة المنحل - إلى السودان، بناء على توصية من عبد الناصر ليتعرف على ما يجرى فى السودان، فقام قاسم جودة بالاتصال ببعض السياسيين فى السودان، وعاد ليشرح لمجلس الثورة سوء الموقف وتدهور الأحوال، مما لايوحى بأى أمل نحو الوحدة.

وثار صلاح سالم واتهم أنور السادات بأنه ضالع فى المؤامرة التى حاكها عبد الناصر ضده للتخلص منه، وأعلن أن هؤلاء جميعاً يعملون ما يحقق سياسة الإنجليز والاستعمار الأمريكى.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وجه صلاح سالم الاتهام إلى كل من حسين ذو الفقار صبرى عضو لجنة الحاكم العام بالسودان، وإلى عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان، وحمدى عبيد من الضباط الأحرار ورئيس أركان حرب القوات العسكرية فى السودان.

وطالب صلاح سالم عبد الناصر بمساءلة أولئك الذين عملوا ضد سياسة الثورة، ليتضح هذا المخطط الذى أدى إلى إخفاق سياسة مصر فى السودان.

ولقد ثار عبد الناصر وغضب من اتهام صلاح سالم لعلى صبرى مدير مكتبه بأنه ينفذ سياسة أمريكا بالتعاون مع شقيقه حسين ذو الفقار صبرى.. وقد اعتبر عبد الناصر هذا الاتهام إهانة شخصية له، فعبد الناصر لم يكن يسمح لأحد بنقده أو مهاجمة أحد من الذين يعملون معه، بل كان لايغفر لأحد أن ينقد أى تصرف له.

والغريب أن عبد الناصر كان يعتبر على صبرى أنه ذو ميول أمريكية، وذلك قبل تعيينه مديرا لمكتبة، وكان عبد الناصر متردداً فى تعيينه، إلى أن أقنعه عبد الحكيم عامر، وكان على صبرى فى ذلك الوقت يعمل فى مكتب القائد العام للقوات المسلحة مسئولاً عن شئون الطيران.

ومع أن المسألة السودانية كانت قد وصلت فى السودان إلى طريق مسدود، وأصبح لا أمل فى قيام اتحاد بين مصر والسودان، بل أصبح أكرم لمصر أن تعلن استقلال السودان، بعد أن أصبحت كل القوى السياسية فى السودان - حتى الحزب الوطنى الاتحادى - تميل إلى الاستقلال، فقد اجتمع مجلس الثورة فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٥٥، وقرر عدم السماح باستقلال السودان.

لقد كانت فترة الانتقال التى حددت لتقرير المصير فى السودان قد وصلت إلى نهايتها فى شهر يونيو عام ١٩٥٥، وأصبح تشكيل اللجنة الدولية التى ستشرف على الانتخابات أمراً واقعاً. زد على ذلك أن البرلمان السودانى كان قد قام باختيار هذه اللجنة الدولية فى الثانى والعشرين من شهر اغسطس من سبع دول. وكما ذكرت من قبل، كان البرلمان السودانى قد أصدر فى السادس عشر من أغسطس قراراً بإجلاء القوات المصرية والبريطانية عن أرض السودان.

ولما أحس عبد الناصر فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ بإخفاق قضية وحدة مصر والسودان، تراجع عن رغبته فى الإشراف على مسألة السودان.. إنه بطبيعته وتكوينه الزعامى لايسمح بأن يسند إليه أى إخفاق أبداً، مع أنه فى الواقع كان مسئولاً بصفته رئيساً لمجلس قيادة الثورة، المفروض أن يكون مسئولاً عن السياسة الخارجية.

واقترح عبد الناصر لحل الأزمة الناشبة أن يمنح صلاح سالم أجازة إجبارية، ويبعد عن مسألة السودان، كما تقرر إبعاد عبد الفتاح حسن، وتأجل تنفيذ هذا الأمر بالنسبة لحسين ذو الفقار لكونه عضوا فى لجنة الحاكم العام للسودان.

واستطاع عبد الناصر أن يقنع أغلب أعضاء مجلس الثورة على قبول استقالة صلاح سالم، منتهزا فرصة الخلاف القائم فى المجلس نتيجة اتهام صلاح سالم لبعض أعضائه بالتآمر عليه، واستمراره فى التهكم على أغلب أعضائه، فكانت فرصة مواتية لتأليب أعضاء مجلس الثورة عليه، إذ كانت نفوسهم مشحونة ضده، فقرر المجلس بالإجماع منح صلاح سالم أجازة، أى تنحيته عن مسئولياته.

ولكن صلاح سالم ثار على القرار ولم يقبل هذا الوضع، وطالب بحسم الأمر، وتحديد مدى مسئوليته من مسألة السودان، وبخاصة أن الأمور كانت تتطور هناك بسرعة كبيرة، وفى اتجاه خطير إزاء العلاقات السودانية.

كان صلاح سالم قد صرح بضرورة اشتراك موسكو فى لجنة تقرير المصير، وكان صلاح سالم يرتبط مع السفير الروسى فى القاهرة بروابط ودية، ولذلك اعتقد صلاح سالم أن زكريا محيى الدين وعلى صبرى عملا على الإجهاز عليه لاعتقاده بأن ميولهما أمريكية، وأن هناك مؤامرة كبرى مخططة فى واشنطن للتخلص منه.

كذلك اتهم صلاح سالم أنور السادات وزكريا محيى الدين بأنهما ينفذان سياسة أمريكا وبريطانيا فى هدمه لتعاطفه مع موسكو.

وفى أثناء هذه الظروف كان السفير البريطانى فى القاهرة قد طلب مقابلة صلاح سالم فى الثامن والعشرين من أغسطس للتحدث معه فى مسألة تقرير المصير فى السودان، وكان عبد الناصر قد أوكل شفاهة مسألة الإشراف على شئون السودان إلى عبد الحكيم عامر، حتى يصل مجلس الثورة إلى قرار فى مصير صلاح سالم.

واعتبر صلاح سالم هذا الإجراء من عبد الناصر بأنه بمثابة تنحية له، أو حتى وصاية عليه، وهو وضع لايقبله، وقد هدد صلاح سالم بأنه سوف يعتذر عن مقابلة السفير البريطانى، وسوف يبلغه بأنه أصبح غير مسئول عن مسألة السودان.

فى ذاك الوقت كانت تنتاب صلاح سالم ثورة جامحة، وكان من الممكن أن يفعل أى شىء، حتى لو هدم المعبد على من فيه، وطلب صلاح سالم عبد الحكيم عامر على التليفون. فلم يجده بمكتبه، وكنت فى ذاك الوقت أعمل مديراً لمكتب عبد الحكيم، وتحدثت تليفونيا مع صلاح سالم، وأحسست أنه يعانى من ثورة نفسية عنيفة.. كان يسب ويلعن.

سألنى صلاح سالم وهو يصيح فى هياج: فين حكيم ياصلاح؟.. قلت له: لم يصل بعد.. سألته عن سبب غضبه.. أجاب: جمال عبد الناصر عاوز يذبحنى بسكينة تلمة بعد كل إللى عملته وأديته للبلد دى.. هو مش عامل رئيس الثورة ومسئول عن سياسة البلد.. ومجلس الثورة إللى ملبسهم عمم وبينفذوا له كل حاجة..!

حاولت أن أهدئ من روعه، ولكننى لم أنجح.. وطلب منى أن أبلغ عبد الحكيم عامر ضرورة الاتصال به لأمر بالغ الخطورة.

وحضر عبد الحكيم عامر إلى المكتب، وأبلغته بمحادثة صلاح سالم، فاتصل به عبد الحكيم..

سألت عبد الحكيم: مزعلين صلاح ليه؟.

أجاب: السودان فشل فيه.

قلت: دى مسئولية المجلس كله.

قال: سأذهب إليه.. انت عارف صلاح عصبى ولايتفاهم .. سأحاول أن أفعل شيئاً.. المسألة أكبر من شخص صلاح سالم.. إزاى هنواجه البلد بضياع السودان.

وبالرغم من أن عبد الحكيم عامر كان متعاطفاً مع صلاح سالم، فقد استطاع

عبدالناصر أن يقنعه ويؤثر عليه بضرورة ذهاب صلاح سالم.. ولذلك حينما صدر القرار الخاص بصلاح سالم كان عبد الحكيم فى جانب عبد الناصر.

كانت إجراءات استقلال السودان تسير فى الخرطوم بخطى سريعة ملموسة، وكان الإنجليز يساعدون على إتمام عملية الانفصال - كما ذكرت من قبل - وحينما أصدر البرلمان السودانى فى التاسع والعشرين من أغسطس قراراً بعمل استفتاء عام يقرر مستقبل البلاد، بادرت بريطانيا بالمعاونة على تنفيذ هذه السياسة.. وصرح مسئول بريطانى بأن بريطانيا لا تمانع قط فى مبدأ الاستفتاء.. فهل يمكن للقاهرة بعد هذا الموقف أن تظهر على المسرح بموقف المعارض لاستقلال السودان؟

لقد انتهت مسألة السودان، وأصبحت القضية مسألة وقت ليتم إعلان استقلال السودان.. أصبحت المشكلة الآن التى تواجه مجلس الثورة المصرى هى مشكلة صلاح سالم، فأجمع المجلس على منح صلاح سالم أجازة، مع الاحتفاظ بسرية القرار.

وأعلن استقالة عبد الفتاح حسن أو بمعنى أدق إقالته من منصبه، كما وافق مجلس الثورة على تنحية حسين ذو الفقار صبرى، على أن يترك الأمر لعبد الناصر لتعيين من سيحل محله.

أما مشكلة حمدى عبيد فسوف تحل تلقائيا بعد انسحاب القوات المصرية من السودان، الذى كان قد تقرر - كما بينت سلفا.

وأجريت مناورة داخل المجلس، كى يتولى عبد الناصر شئون السودان، ولكن دهاء عبد الناصر مكنه من أن يتخلص من هذه المسئولية ويسندها إلى زكريا محيى الدين، بحجة أنه يرأس جهاز المخابرات العامة حينئذ، الذى يستطيع أن يخدم مسألة السودان بما لديه من إمكانات.

وكان عبد الناصر قد أوفد عبد الحكيم عامر إلى صلاح سالم لتهدئته، وصحبه فى هذه الزيارة القائمقام أحمد أنور من الضباط الأحرار، والذى كان له دلال خاص لدى عبدالناصر.

وأبلغ عبد الحكيم عامر صلاح سالم بأن المجلس لم يتخذ أى قرارات ضده؛ لا من ناحية الاستقالة ولا من ناحية تنحيته عن مسألة السودان، أو حتى منحه أجازة إجبارية.

ونجح عبد الحكيم فى تهدئة صلاح سالم الذى كان ثائراً، فأخذ يسخر من أعضاء

مجلس الثورة، ويطلق على كل منهم اسمـا ساخرا.. وقد استطاع عبد الناصر أن يستغل هذه الحادثة فى إثارة حفيظة زملائه من أعضاء مجلس الثورة.

حاول عبد الحكيم عامر أن يلطف من الجو الـكئيب الذى غشى المجلس، فأخذ يشرح وجهة نـظر صلاح سالـم فى يسر، ولـم ينقل مـا قاله صلاح سـالم عن زملائـه.. ولكن عبـدالناصر لـم يشأ أن يتـرك العاصفـة تمر بسـلام، ففى اجتـماع الثامـن والعشريـن من أغسطس الذى جلس فيه عبد الحكيم عامر يلطف من نفوس الأعضاء الثائرين الغاضبين على صـلاح سالم، تدخل عبـد الناصر فى الحديـث وقال: «لازم الإخوان يعرفوا مـا قاله صلاح سالم عنهم».

وذكر عـبد الـناصر لـهم أن أحـمد أنور نـقل لـه صورة كـاملة عـما حـدث، وأخذ عبدالناصر يتحدث عما قاله صلاح سالـم عنهم.

وثار أغلب أعضاء المجلس وأعلنوا أنه لايمكنهم التعاون مع صلاح سالـم بعد اليوم.. وهكذا نجح عبد الناصر فى ذبح الثور الأحمر.. لـكن أعضاء مجلس الثورة سهى عليهم الحكمة التى تقول: «لـقد أكل الثور الأبيض حينما أكل الثور الأحمـر».. لقد كان عليهم الدور للتصفية، ولسوف يتم أكلهم واحداً بعد الآخر.

وتيقن صلاح سالـم أنه تقرر ذبحه قربانا على مـذبح المسألة السودانية، فقرر بين نفسه أن يهدم المعبد على من فيه.. كان يدور فى عقلـه أن يجمع الصحفيين الأجانب، ويعلن استقالتـه من المجلس وتنحيته عـن مسألة السودان، ويشرح لـلصحفيين أسباب اسـتقالته، مشيراً إلى مؤامرة الاستعمار الغربى لفصل السودان عن مصر.

ولكن عبـد الحكيم عامر اسـتطاع أن يهدئ من روعـه، ويبين له المخاطـر التى سوف تتعرض لها مصر والثورة نتيجة هذا الإجـراء.. وطلب صلاح سالم من عبد الحكيم عامر أن تعلن استقالته من عضوية مجلس الثورة، ومن جميع مسئولياته الوزارية، على أن يعلن هذا على الملأ، لأنه لا داعى لإخفـاء أمر سيعلمه الناس، وليس من المصلـحة التستر على أمر سوف يؤدى إلى نشر شائعات لامبرر لها، ستضر بالثورة وبتاريخه.

وكان صلاح سالم يقطن فـى سكن أميرى داخل ثكنات العباسية، فـطلب السماح له بالاحتفاظ به على أن يدفع إيجاره المحدد، وأن يحتفظ بسيارته الحكومية لاستخدامها لأنه لايملك سيارة، وأن تستمـر إقامته فى استراحة القناطر لفترة كى يبـعد عن مقابلة الناس، منعا للقيل والقال الذى قد يزيد النار اشتعالاً.

وأعلن صلاح سالم لعبد الحكيم عامر أنه لايريد أن يقابل أى عضو من أعضاء مجلس الثورة، إذ انعدمت الثقة بينه وبينهم، واتهمهم جميعاً بأنهم تآمروا على حرقه والتخلص منه.

وفى مقابلة لى مع صلاح سالم قال لى:

«على كلٍ فإننى طلعت أرجل منهم فلم أنقل لجمال ما كان يقوله هؤلاء عنه..

ومهما حدث فلن أسلك مسلكهم فى الدس والوقيعة».

كان متأثرا وغاضباً فأخذت أهدئ من نفسه، وسرعان ما هدأ.. فصلاح سالم بطبيعته يغضب سريعا ويهدأ فى أقصر فترة.

فى ذاك الوقت، كان جمال سالم فى رحلة فى الخارج لزيارة إندونيسيا زيارة رسمية، ولم يعاصر هذه الأزمة العاصفة، وخشى عبد الناصر أن تزداد حدة الأزمة بعد عودته، ولكن جمال سالم عبر بعد عودته من الخارج أن مصلحة مصر والثورة فوق مصلحة الأشخاص، وأنه لن يتأثر بما حدث داخل المجلس.

كان صلاح سالم على يقين بأن واشنطن لها دخل فى إسقاطه لاتصاله بالروس، ولسعيه للإفراج عن الشيوعيين السودانيين المسجونين فى مصر، ولمحاولته إقناع السفير الروسى فى القاهرة كى تبيع موسكو أسلحة لمصر مقابل سلعتى القطن والأرز، وانتهت مأساة صلاح سالم، وقفز عبد القادر حاتم قفزة أخرى، فأوكل إليه عبد الناصر مسئولية الإشراف على وزارة الإرشاد.

ونجح حاتم فى أن يبدى ولاءه لعبد الناصر، فسار مع عبد الناصر، وكان زكريا يظن أنه رجله لأنه هو الذى دفعه من ضابط فى سلاح خدمة الجيش إلى ضابط فى المخابرات حتى أصبح مديراً للاستعلامات.

على أن ثمة مسألة جوهرية لابد أن أذكرها، لأبين كيف كان عبد الناصر يعتمد فى جمع معلومات إضافية من مصادر غير مصادره الرسمية مثل المخابرات ووزارة الخارجية وغيرهما.

لقد كان عبد الناصر شغوفا بمعرفة أخبار خاصة عما يجرى فى النوادى وبين أوساط خصومه .. كما كان تواقا أن يعرف الحياة الخاصة لزملائه من أعضاء مجلس الثورة والضباط الأحرار.. وكان يعتمد فى مصادره لذلك على مصدرين أساسيين: أولا: بعض

الصحفيين المقربين منه مثل مصطفى أمين فى بادئ الثورة وهيكل فيما بعد، ثانياً:جهاز مراقبة التليفونات الخاص الذى كان قد أنشأه فى منزله بمنشية البكرى، وخصصه لمراقبة تليفونات زملائه، وبعض الشخصيات التى تهمه، وكان عبد الناصر يشرف على هذا الجهاز بنفسه فى بادئ الأمر ثم تركه لسامى شرف فيما بعد.

فى ذاك الوقت كان مصطفى أمين أحد عملاء عبد الناصر المزدوجين الذين يسمح لهم بالاتصال به. يتصل به ويبلغه عن أخبار الناس فى مصر وبخاصة أعضاء مجلس الثورة.

وكان مصطفى أمين كعميل مزدوج يخدم عبد الناصر والمخابرات المركزية الأمريكية وقد استمر على هذا المنوال حتى نبذه عبد الناصر هو وأخاه على أمين سنة ١٩٦١ لعمالة الأول لأمريكا والثانى لبريطانيا.

وكان لمصطفى أمين فى ذاك الوقت جهاز مخابرات داخل أخبار اليوم يعمل لحساب المخابرات الأمريكية التى كانت تغدق على مصطفى أمين من الأموال الكثيرة، نتيجة خدماته لها.. وكان عبد الناصر يعلم ذلك.. ولذلك وضع مصطفى أمين وشقيقه على أمين تحت الرقابة منذ أوائل الثورة، حتى تورط فى قضية التخابر مع بروس تايلور سنة ١٩٦٥ ولذلك قصة مريرة سجلتها فى مؤلف خاص بعنوان «الجاسوسين التوأمين» منعته الرقابة المصرية من النشر عام ١٩٧٥.

أعود للحديث عن صلاح سالم.. اتصل مصطفى أمين بعبد الناصر تليفونيا فى منتصف الليل بعد أن شعر الأول أن نهاية صلاح سالم قد أوشكت ليشارك فى الإجهاز عليه .. وقال مصطفى أمين لعبد الناصر إن هناك مسألة خطيرة علم بها، وملخصها أن الصحفى صلاح هلال وهو أحد رجال مصطفى أمين فى دار الأخبار توجه إلى صلاح سالم فى استراحة القناطر، وعلم منه أن صفقة أسلحة روسية فى طريقها إلى مصر.

وثار عبد الناصر، مما جعله يطلب الصحفى مصطفى أمين تليفونيا. مرة أخرى ليستفسر منه عما وصله من معلومات، وطلب منه أن يقص له تفصيليا ما قاله له الصحفى صلاح هلال.

وقام عبدالناصر بتسجيل هذا الحديث على شريط تسجيل واحتفظ بهذا الشريط لديه ليستخدمه ضد صلاح سالم كقرينة على خيانته وإفشاء أسرار تخص الدفاع عن مصر.

والواقع أن صفقة الأسلحة الروسية كانت قد ذاعت رائحتها وعرفت بين الضباط الأحرار. إذ كان بعض أعضاء مجلس الثورة يقصون للمقربين إليهم ما يتفق عليه من قرارات.

فى ذاك الوقت - أى بعد أن أبلغ مصطفى أمين هذا الخبر لعبدالناصر - أعلن جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا أن لديه معلومات موثوق بها تؤكد أن موسكو عقدت مع بعض دول الشرق الأوسط صفقة أسلحة ؛ وأن هذا العمل من جانب روسيا لن يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولى.

واجتمع مجلس الثورة فى أواخر أغسطس ليجهز على صلاح سالم، فقرر المجلس الموافقة على استقالة صلاح سالم لأنه لم يعد صالحا كعضو فى مجلس الثورة، وأقنع عبدالناصر أعضاء مجلس الثورة بعدم الموافقة على احتفاظ صلاح سالم بمسكنه في ثكنات العباسية خشية التفاف الضباط حوله.. ومن ثم تقرر نقله إلى بيت في الزمالك، أما باقي طلبات صلاح سالم فقد أجيبت.

وهكذا انتهى دور صلاح سالم السياسى كعضو فى مجلس الثورة وفى السلطة التنفيذية على أن ما أريد أن أذكره للتاريخ هو أن صلاح سالم ليس وحده الذى هفا لسانه وتحدث عن صفقة الأسلحة، فأغلب أعضاء مجلس الثورة وحتى عبدالناصر تحدث عن هذه الصفقة لبعض المقربين إليهم، وطالما خرج السر عن اثنين فقد شاع.

لقد كان صلاح سالم بلا منازع رجلاً وطنيا، بذل في مسألة السودان مجهودا مضنيا ربما ما استطاع غيره أن يبذله.. لقد كان شعلة ذكاء ونشاط. وإذا كانت مسألة السودان لم تتحقق كما كانت تراود ذهن عبدالناصر، فلم يكن صلاح سالم وحده المسئول، إنما المسئولية تقع على مجلس الثورة كله.. وكان صلاح سالم مجرد قربان وكبش فداء للسياسات الخاطئة.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الأول

7

الثورة وصراعات الأحزاب

دار الخيّال

الثورة ترفض وصاية الإخوان المسلمين

أشرت من قبل إلى أن عبدالناصر رفض منذ قبيل الثورة مبدأ ازدواج الولاء داخل الثورة، أى لايكون لأى ضابط ينتمى لتنظيم الضباط الأحرار، أي ولاء لأية هيئة سياسية أو حزبية أخرى.

ومع أن ثمة اتصالا كان قائما بين الإخوان والثورة قبل قيام الثورة على نحو مابينت من قبل، فضلا عن أن جماعة الإخوان المسلمين رحبت بالثورة عند قيامها، فقد حاول الإخوان بعد ذلك فرض وصايتهم على الثورة، من ثم كان لابد من الخلاف والصراع.

ومن المؤكد أن الإخوان كان لديهم علم بحركتنا ليلة قيامها. وقيل أن المرشد العام للإخوان حسن الهضيبى لم يكن على بينة بتفاصيلها، وأن الثورة تأجلت يوما أو يومين حتى يعرض الإخوان الأمر على الهضيبى الذى كان يقيم فى الإسكندرية فى ذلك الوقت، للحصول على موافقته.

ولكن هذا مجاف للحقيقة، فالتأجيل كان يرجع إلى بعض الترتيبات الإدارية الخاصة بالثورة، وليس إلى أى سبب آخر.. لقد كان قد تقرر أن تقوم الثورة ليلة ٢١/ ٢٢ يوليو، ولكن الوحدات التى ستتحرك كان ينقصها بعض الإعدادات والتجهيز، كما كان كثير من الضباط الأحرار على غير علم بعد بالحركة.. فرأينا تأجيل الموعد يوماً، حتى تستكمل هذه الترتيبات.

كانت العلاقات بين الثورة والإخوان طيبة عند قيام الثورة، ولذا ما أن أعلنت الثورة، حتى بادر الإخوان، فأصدروا بيانا فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢ رحبوا فيه بالثورة وأبدوا أملهم أن تقوم بإصلاح ما أفسده العهد السالف.

لقد طالب الإخوان بعد عزل الملك بتطهير كل من شاركه فى إفساد الحكم، وقد جاء هذا فى البيان تحت بند التطهير الشامل الكامل مايلى:

«لقد أصبح لزاماً أن تمتد يد التطهير إلى هؤلاء الحكام فنبادر إلى تنحيتهم عن الحياة العامة، وحرمانهم من مزاولة النشاط السياسى، حتى يقدموا للمحاكمة عن كل مايوجه للملك السابق من اتهامات، وما يعاب عليه من تصرفات، وما تظهره الملفات الحكومية اليوم وبعد اليوم من مظاهر البغى وسوء الاستغلال، حتى يكونوا عبرة لكل من يلى أمور هذه البلاد، إذ يوقنون أن عقاب الشعب المتربص أحق بأن يُبغى من نقمة الملك المتسلط».

كذلك طالب الإخوان بإلغاء الأحكام العرفية وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات، وتحريم ما حرم الله، وإلغاء مظاهر الحياة التى تخالف ذلك.

ولقد طالب الإخوان بتغير جذرى فى المجتمع، ومع أنهم رفضوا فكرة عودة البرلمان الوفدى المنحل، كراهية فى الأحزاب القديمة التى وصمتها بالفساد والرجعية، فقد طالبوا بعودة الحياة النيابية على أساس دستور جديد تقوم بوضعه جمعية تأسيسية.

وفى بداية الثورة، وبعد أن قررت الثورة التصدى لممارسة الحكم، كان عبدالناصر يرحب بتعاون الإخوان مع الثورة، ولكن الإخوان يبدو أنهم فضلوا الحكم من وراء ستار لأسباب عدة منها: أن الثورة لم تقم على أيديولوجيتهم وهذا أمر حيوى لقبولهم الاشتراك فى الحكم، كما أنهم لو اشتركوا فى الحكم سيتحملون مسئولية جميع أخطاء الثورة فى وقت لم تكن قد استقرت فيها بعد.

وقد بدت هذه الرغبة فى الوصاية خلال اجتماع عبدالناصر بمرشد الإخوان فى منزل صالح أبو رقيق بعد نشر مشروع قانون الإصلاح الزراعى.. وقد أبدى المرشد بعد الاجتماع اقتراحاً بأن يكون الحد الأقصى للملكية خمسمائة فدان، بينما كان المشروع قد حددها بمائتى فدان.. وأثناء الحديث ألمح المرشد العام للإخوان لعبد الناصر بأن الإخوان على استعداد لتأييد الثورة، لو قامت بعرض الأمور على جماعة الإخوان قبل إقرارها.

ولم يفت عبدالناصر هذه الملاحظة فقال للمرشد:

«.. وإن هذا يعنى وضع الثورة تحت وصاية الإخوان، وهو أمر رفضته الثورة ولكننا نقبل المشورة فى السياسية العامة مع كل المخلصين من أهل الرأى».

وجاء أول صراع خفى بين الثورة والإخوان فى السابع من سبتمبر سنة ١٩٥٢، حينما

قرر مجلس القيادة إشراك بعض الإخوان المسلمين فى وزارة نجيب التى جاءت بعد إقالة على ماهر، إذ اتصل عبدالناصر بالهضيبى وعرض عليه أن يشترك الإخوان فى الوزارة بثلاثة من الوزراء، على أن يكون الشيخ أحمد حسن الباقورى واحدا منهم .. فوافق المرشد على الشيخ الباقورى ورشح اثنين آخرين هما أحمد حسنى، وكمال الديب.

وحدث بعد ذلك أن توجه إلى عبدالناصر كل من حسن عشماوى ومنير دلة، وقدما أنفسهما على أنهما مرشحا المرشد العام، وكان عبدالناصر على علاقة وطيدة بالأول منذ قبيل الثورة، ولكنه لم يقبل هذا الترشيح على أساس أنه قد تم الاتصال بالشيخ أحمد الباقورى وأحمد حسنى للاشتراك فى الوزارة.

ورفض مكتب الإرشاد اشتراك الإخوان المسلمين فى الوزارة، وقام المرشد بتبليغ هذا القرار إلى عبدالناصر، الذى أصرّ على دخول أحمد الباقورى وأحمد حسنى الوزارة.

وكان رد فعل مكتب الإرشاد عنيفاً، إذ قام بفصل الشيخ الباقورى من هيئة الإخوان لقبوله الاشتراك فى الوزارة.

ومع ذلك فقد ظلت العلاقة بين مجلس الثورة والإخوان تتسم بالمهادنة، فلم يهاجم الإخوان المسلمون الثورة فى ذاك الوقت،كما أن مجلس الثورة حرص على أن يفسح المجال أمام الإخوان، كى لاينطبق على جماعتهم قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ .. لقد نصت فقرة فى المادة الأولى لهذا القانون بأنه لا تعد الجمعية أو الجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية حزبا سياسياً.

كما نص القانون على أن تخطر الجماعات والأحزاب السياسية وزير الداخلية بمزاولتها النشاط السياسى.

وفى بادئ الأمر حاول الإخوان الخروج بحل يسمح لهم بمزاولة النشاطين الدينى والسياسى فاقترح شطر الهيئة إلى قسمين : قسم يمثل حزباً سياسياً ويخطر عن نفسه، وقسم دينى يحتفظ بصفته كجماعة دينية.

ووفقا لهذا الاقتراح بادر المرشد العام فى أواخر سبتمبر، بإيداع أموال الهيئة وقدرها ٧٩٣٥ جنيها مصريا بالبنك العربى، قبل أن تبلغ جماعة الإخوان عن قانون الهيئة،أو حتى عن أسماء الأعضاء المؤسسين.

ولقد أثار هذا الإجراء مشاحنات ومجادلات داخل الهيئة التأسيسية للإخوان، فطالبت

بعقد الجمعية التأسيسية للإخوان المسلمين مرتين.. وفى المرة الثانية تغيب المرشد لمرضه، فقام بعض أعضاء مكتب الإرشاد - ويمثلون الأغلبية - وقرروا التبليغ عن الجماعة كحزب كامل.. وقد تم التبليغ عن ذلك فى الثامن من نوفمبر سنة ١٩٥٢، وهو اليوم التالى لانعقاد الجمعية التأسيسية.

وقد اقتصرت أسماء المؤسسين على ثلاثة أسماء هم: محمد حسنى عبدالباقى ومحمد خميس حميدة، ومحمد فهمى أبو غديرة..ويرجع السبب فى هذا التحديد إلى أن المرشد لم يكن حينئذ مدرجا فى جدول الانتخابات.

ولقد أغضب هذا التصرف مرشد الإخوان فهدد بالاستقالة، ما لم تراجع الهيئة التأسيسية ما أصدرته من قرار ..واعتكف المرشد فى منزله، وكاد بعض كبار الإخوان ينجحون فى إقناع الهيئة لانتخاب مرشد جديد، ولكن مسألة الاستقالة انتهت بمقابلة عبد القادر عودة وكيل جماعة الإخوان للهضيبى وسويت المسألة، واستمر المرشد فى موقعه.

والواقع أن عبدالناصر فى إفساحه المجال لجماعة الإخوان المسلمين الفرصة كى تبتعد عن العمل الحزبى، كان يهدف إلى ضرب عصفورين بحجر واحد : أولا إبعاد الإخوان عن حقل العمل السياسى فيتخلص من الوصاية الإخوانية على الثورة، وثانياً أنه كان يريد الجماعة أن تبقى جماعة دينية تؤيد الثورة تأييداً معنويا وبخاصة فى العالم الإسلامى.

وكما أشرت من قبل، كانت الثورة تسير حثيثا فى تثبيت وضعها القانونى، وانتهى الأمر بعد سلسلة إجراءات، بإعلان دستور فترة الانتقال التى تحدثت عنها فى مكان آخر، وقد جعل هذا الدستور السيادة العليا فى الدولة فى يد قائد الثورة بدلامن يد الوصى على العرش الأمير محمد عبدالمنعم.

ولكن جماعة الإخوان المسلمين كانت مصرة على أن تعمل فى الحقل السياسى، بحجة أنه لايمكن الفصل بين الدولة والدين، كما لم يخرج من ذهنها مسألة الوصاية على الثورة، ولذا جاءت الأحداث لتطور هذه الرغبات إلى صدام عنيف محتوم تحدثنا عنه فى أماكن أخرى.

ولذا استغل الإخوان فرصة مرور الثورة بظروف حرجة قبيل أزمة مارس، حيث كان الصراع الخفى قائما بين مجلس الثورة وبين نجيب، وحيث تعرض مجلس الثورة لهجوم

مرير من كل القوى السياسية فى مصر، فضلا عن حركة التمرد التى نشبت فى سلاح المدفعية وعن تذمر كثير من الضباط داخل الجيش بصفة عامة، فتحركوا بأمل أن يحققوا ما أخفقوا فى تحقيقه بعد قيام الثورة.

لقد قام منير دلة وصلاح شادى بزيارة عبدالناصر فى مكتبه، وعرضا عليه تكوين لجنة من هيئة الإخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها.. ولكن عبدالناصر رفض هذا الاقتراح فى إصرار وحزم.

وخلال حديث صلاح شادي مع عبدالناصر قال الأول:

«حبذا لو كان الحاكم يستطيع أن يقرب نفسه للشعب ويعرض عليه المشروعات أو الأفكار بحيث يكون مؤمنا بها مقتنعا بأغراضها».. وهنا قال له عبدالناصر:

«لقد سبق أن بينت للمرشد أننا لن نقبل الوصاية».

صراع داخل الإخوان المسلمين

لقد كانت مسألة الوصاية التى يريد الإخوان فرضها على الثورة تنمى من ميل عبدالناصر إلى كبح جماحهم، وكان عبد الناصر يحس بأن الإخوان يعدون أنفسهم للدخول معه فى صراع حاد، وأن موقف الترقب والتربص الذى اتخذوه مؤقتا؛ لابد أن يتطور إلى مجابهة بين الإخوان والثورة.

وكان تنظيم الإخوان السرى الذى عرف باسم «النظام الخاص» يسبب قلقا مستمرا لعبدالناصر، على أساس احتمال استخدام هذا التنظيم فى عمليات تفرض سياسة الإخوان على الثورة.

وفعلا لم يتوان عبدالناصر فى طلبه من الإخوان حل هذا التنظيم الذى يعد الطليعة الثورية لجماعة الإخوان، والمنفذ لعملياتها السياسية.. وماكان أحد يستطيع أن ينكر قوة هذا التنظيم، ومدى نفوذه على سياسة الجماعة.. وقد كان هذا الجهاز هو الذى أعطى لجماعة الإخوان سمة التطرف والعنف، إذ قام أفراد هذا الجهاز بعمليات اغتيال سياسية وأعمال تخريب فضلا عن كونه جهازاً يعد بمثابة قوة جيش وشرطة تحمى الجماعة، ويعد الأفراد للجهاد المسلح.

ولا غرو فقد كان قلق عبدالناصر من هذا الجهاز له اعتباره .. ولقد أخفق عبد الناصر فى إقناع الإخوان بحل هذا التنظيم.. ولكن صراعاً داخل الجماعة، جعل عبدالناصر ينتهز فرصة هذا الصراع ليستفيد منه.

ذلك أن صراعاً عنيفاً قام بين حسن الهضيبى مرشد الإخوان وعبدالرحمن السندى المشرف على هذا الجهاز السرى منذ عهد حسن البنا مرشد الإخوان الراحل.

كان عبدالرحمن السندى يرى أنه أحق من المرشد لتوجيه الدعوة، فهو على حد قوله دخيل على الجماعة حديث عليها، فضلا عن أن السندى بصفته مشرفا على التنظيم السرى يعد الموجه الحقيقى لقوة الإخوان.

أما حسن الهضيبى فقد استغل بعض الأخطاء والجرائم التى نسبت إلى الإخوان من اغتيال وتخريب، ونسبها إلى السندى واعتبره المسئول الأول عن هذه الجرائم والأخطاء.. لقد استمر المرشد يندد بسياسة السندى التى كان يرى أنها انحراف عن خط الجماعة الأصلى.

وبالطبع لم يكن فى استطاعة الهضيبى أن يحل التنظيم السرى دون أن يحدث انقساماً داخل الإخوان، فالسندى يتمتع بشعبية داخل الجماعة، وأعضاء التنظيم السرى يدينون له بالولاء.

ولقد أخفقت جهود المرشد وأعضاء الهيئة التأسيسية للإخوان لتنحية عبدالرحمن السندى من الإشراف على التنظيم الخاص..وظل الموقف هكذا حتى عين محمد خميس حميدة فى فبراير سنة ١٩٥٣ نائباً للمرشد.

وبذل خميس حميدة جهدا جباراً فى تسوية الخلافات الناشئة نتيجة هذا الصراع.. ولكن عبد الرحمن السندى الذى كان قد قبل أن يترك إشرافه على التنظيم، ليعمل فى قسم الرياضة، علم بما يقوم به المرشد من إنشاء جهاز خاص يرتبط بالولاء له.

وكانت نتيجة عدم الوفاق، أن قام السندى بالتنحى عن إشرافه على التنظيم، والاكتفاء بالعمل فى قسم الرياضة، وأصبح تحالفه هو وفريقه بجانب عبدالناصر تحالفاً سلبيا، لايحقق أهداف عبدالناصر فى منع الإخوان من فرض وصايتها على الثورة.

لقد انتصر الهضيبى فى هذا الصراع داخل الجماعة، وأصبح صاحب الكلمة فى

التنظيم السرى.. وأحس عبد الناصر بمدى الخطورة التى ترتبت على هذا التغيير فى وقت كانت الثورة تتفاوض مع الإنجليز للوصول إلى حل للقضية الوطنية.

ولذا قرر عبدالناصر حسم أمر التنظيم السرى.. وكان أن استدعى إلى مبنى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة وفدا من الإخوان ضم كلاً من محمد خميس حميدة والسيد سابق وأحمد حسن الباقورى ومحمود عبد اللطيف، وتقابل الوفد الإخوانى مع وفد من مجلس الثورة تكون من جمال عبدالناصر وكمال الدين حسين وصلاح سالم وأنور السادات.

وتناول عبدالناصر الحديث عن التنظيم السرى فقال لوفد الإخوان : «إن هناك تشكيلات للإخوان فى القوات المسلحة والشرطة، والثورة لاتريد هذه التشكيلات لأنها سوف تسبب اضطرابات وفوضى».. ولما كان عبدالناصر يعلم الكثير عن هذا التنظيم فقد أخذ يتحدث معهم بصفة عامة عن الفوضى التى قد تنتج نتيجة قيام هذه التشكيلات.

ومع أنه كانت هناك حقيقة تشكيلات إخوانية سرية فى القوات المسلحة وفى الشرطة، ومع أن الثورة كانت تعلم بجزء كبير من هذه التشكيلات فقد أنكر المرشد بعد أن أبلغه وفد الإخوان باقتراح عبد الناصر، أن هناك تشكيلات إخوانية داخل الجيش، وأن تشكيلات الإخوان فى الشرطة أعدادها صغيرة وسوف يأمر بحلها ومنع أى تشكيلات بها.

على أن هناك حدثاً ينبغى ألا أسهو عنه، كان له تأثير مباشر فى جعل عبدالناصر يبادر إلى عقد اجتماع الجزيرة سالف الذكر، ويطلب حل التنظيم السرى.. ذلك أن عبد الناصر كان قد قام برحلة سياسية إلى الصعيد ليلتقى بالجماهير فى الفترة من ٢٣ ـ٢٧ مارس سنة ١٩٥٣. وأثناء عودته قام بزيارة مديرية بنى سويف حيث أقيم له سرادق ضخم امتلأ بالناس.. وفى السرادق فوجئ عبدالناصر بصيحة الحرب تطلقها مجموعة من الفدائيين الإخوان..و انزعج عبدالناصر من هذا المسلك الذى يعنى التحدى والتصدى، وقرر تصفية أعمال العنف.

ومع أن الهضيبى أنكر وجود تشكيلات فى الجيش والشرطة، فقد قام بإنشاء جهاز سرى يدين له بالولاء، ومعنى ذلك أن طلب عبدالناصر لم يستجب الإخوان إليه.

واستمر الصراع كامنا بين السندى ومجموعته وبين المرشد ومجموعته، حتى تفجر حادث مروع.. ففى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ تلقى أحد أعضاء الإخوان المعارضين لفكرة

التعاون مع الثورة ويدعى المهندس فايز عبداللطيف، طرداً فى شكل هدية من الحلوى بمناسبة المولد النبوى الشريف وقد انفجر هذا الطرد الذى كان محشوا بالديناميت فى المهندس المذكور وشقيقه الأصغر.. فما كان من المرشد إلا أن عقد اجتماعاً فى اليوم ذاته دعا إليه كبار رجال الإخوان وعلى رأسهم كل من سيد سابق، خميس حميدة، محمد فرغلى، أحمد زكى ومحمود الصباغ، وطلب الحاضرون من السندى أن يتنحى.

وتحت ضغط الحاضرين، أحس السندى بأن السبيل الوحيد أمامه هو التنحى، فانسحب من الاجتماع هو وأنصاره، بعد استجابته لطلب المرشد.

وكان لابد للمرشد من تعيين رئيس للجهاز السرى، فلم يمض يومان حتى كان قد اختار يوسف طلعت الذى اتهم فيما بعد فى حادث المنشية الذى أطلق فيه النار على عبدالناصر، ليكون مشرفا على التنظيم السرى.

ويرجع هذا الاختيار إلى أسباب شخصية محضة، فيوسف طلعت كانت تربطه بالمرشد علاقة وثيقة قبل أن يصبح مرشداً، وكان ليوسف طلعت فضل كبير فى انتخابه مرشدا للإخوان ..وكان لابد للمرشد من السيطرة سيطرة تامة على التنظيم السرى، فكون جهاز الإشراف على التنظيم من أفراد يثق فيهم ثقة كاملة، وأصبح جهاز الإشراف يتكون من: إبرهيم الطيب المسئول عن القاهرة وأحمد حسنى المسئول عن الأقاليم، وصلاح شادى المسئول عن الشرطة، وأبو المكارم عبدالحى المسئول عن الجيش.

وتشكلت اللجنة العليا من الجهاز، وهى تمثل السلطة العليا للجهاز من : سيد سابق وخميس حميدة، ومحمود الصباغ ومحمد فرغلى، وأحمد زكى.. وبذلك أصبح المرشد مهيمناً تماما على التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين.

وهنا يجد عبد الناصر بعد تحدى الإخوان له ورفضهم حل التنظيم السرى أنه لامفر من نشوب معركة حاسمة بين الثورة والإخوان.. وقد وقع الصراع، وانتهى بتصفية الجماعة.

الوفد والثورة

أنتقل للحديث عن علاقة الثورة بحزب الوفد منذ قيامها حتى صدور قرار حل الأحزاب. وسبق أن نوهت بأن يوسف صديق عضو مجلس القيادة أعد مشروعاً لتأليف

وزارة وفدية فى بداية الثورة، كما شرحت عرض أحمد الألفى عطية عضو الوفد بإدماج الثورة فى حزب الوفد بعد تطهير صفوفه.. ولكن كلا المشروعين رفضهما عبد الناصر على الرغم من أن الوفد كان يمثل حزب الأغلبية.. فقد كان عبدالناصر واضحاً فى خطه وهو إبعاد الثورة عن أية وصاية من خارج الثورة، أو ذوبانها فى أية هيئة سياسية من العهد السالف.

وقامت الثورة فى الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢، وطرد فاروق فى السادس والعشرين منه.. وكان مصطفى النحاس رئيس الوفد وفؤاد سراج الدين سكرتير عام الحزب يقيمان فى أوروبا عند قيام الثورة للراحة والاستجمام.

ولم يحضر النحاس فوراً بعد إعلان قيام الثورة، بل انتظر حتى مغادرة الملك فاروق أرض الوطن فى السادس والعشرين منه.

وفى غالب ظنى أن النحاس انتظر حتى يثق من أنَّ الوضع أصبح مهيئاً له لاستلام السلطة بصفته زعيما لحزب الأغلبية، وقد نسى أن هناك ثورة قامت لتقضى على العهد السالف، وتطبق مبادئها الجديدة التى تتناقض كلية مع أسلوب مناورات الأحزاب.

وقطع النحاس رحلته فى الخارج، وحضر إلى القاهرة وبرفقته فؤاد سراج الدين وتوجها فوراً من المطار إلى مبنى القيادة العامة فى كوبرى القبة لمقابلة أعضاء مجلس القيادة، وإبداء مساندتهما للثورة.

ولم يخف النحاس نواياه إزاء رغبته فى تسلم السلطة، وقد أبداها قبل أن يصعد إلى الطابق الثانى من مبنى القيادة العامة حيث كان يقيم أعضاء مجلس الثورة.

فما أن ولج مدخل المبنى حتى استقبله اليوزباشى محمد فؤاد نصر أركان حرب القيادة، وظنه النحاس أنه من رجال الثورة فبادره بقوله:

«إن مصر تفخر بما قمتم به، وقد أديتم رسالتكم وعلينا أن نكمل المشوار».

وصعد النحاس وزميله فؤاد سراج الدين إلى الطابق العلوى لمقابلة أعضاء مجلس القيادة.. كان الإرهاق يبدو على وجوه كل من كان فى مبنى القيادة سواء من أعضاء مجلس القيادة أو من الضباط الأحرار الذين شاركوا فى تنفيذ الثورة منذ الثالث والعشرين من يوليو.. لم يكونوا قد ذاقوا طعم النوم عدة أيام، ولم يسكنوا إلى الراحة.. فكسى

الإنهاك والتعب وجوه كل الضباط، وبدت على وجوههم غلالة من الفتور ظن النحاس أنها مبيتة، ولذا لم تكن المقابلة دافئة.

وأبدى النحاس ترحيبه لأعضاء مجلس القيادة، وأعلن تأييده للثورة ومساندتها، والواقع أن هذا التأييد كان مساندة كبيرة للثورة، فقد التفت القاعدة العريضة من أعضاء حزب الأغلبية تؤيد الثورة التى باركها زعيمها.

ولكن مع ذلك لم تحقق هذه المساندة نوايا الوفد فى استلام الحكم، إذ كان عبدالناصر مصراً على ضرورة أن تقوم الأحزاب القديمة بتطهير صفوفها، وهذا يعنى حدوث انشقاق داخل الأحزاب، فضلا عن أن عبدالناصر كان يهدف من وراء ذلك تعرية الأحزاب أمام الشعب لما ارتكبته من مفاسد سياسية، وانحراف عن الخط الوطنى، ومن ثم تضعف شوكة الأحزاب، ويفقد الناس الثقة فيها.

وهكذا لم يمر أسبوع واحد على الثورة، حتى طالب مجلس القيادة من الأحزاب السياسية القديمة فى الحادى والثلاثين من يوليو سنة ١٩٥٢، أن تعلن برامج جديدة واضحة للشعب وأن تقوم بتطهير صفوفها قبل أن يسمح للأحزاب بممارسة الحكم، وقيام الحياة النيابية.

وكانت دعوة التطهير طعما ابتلعه حزب الوفد كغيره من الأحزاب، فقد اجتمعت هيئة الوفد وقررت إجراء التطهير داخل الحزب تقرباً من الثورة، وظنا أن الحزب بعد قيامه بحركة التطهير سوف يصبح الحزب المؤهل لتولى السلطة.. وتحقق ماكان يبغيه عبدالناصر، إذ حدث انشقاق داخل الحزب، وقام فؤاد سراج الدين يعارض فكرة التطهير، وساندته قلة من الحزب، ونادى بأن تقوم به سلطة قضائية.. ولكن الوفد قرر بالأغلبية إجراء عملية التطهير، وأصدر فى الرابع من أغسطس سنة ١٩٥٢ قائمة بأسماء الذين قرر الوفد طردهم وعددهم أربعة عشر عضواً.

وأعلن الوفد أن التطهير الذى قام به إما لأسباب تتصل بنزاهة الحكم، وإما نتيجة عدم الانضباط الحزبى.

وذكر الوفد أن أعضاء البرلمان الذين فصلوا من الهيئة الوفدية، يرجع ذلك إلى استغلالهم عضويتهم فى عقد صفقات تجارية.

وقد أدت حركة التطهير إلى انقسامات خطيرة داخل حزب الوفد، وأصبح يضم

الحزب عدة شيع، ومجلس الثورة يراقب مايجرى، ويدعم الانقسام بأن يعلن بين حين وآخر أن الأحزاب لم تستجب للثورة، ولم تقم بتطهير صفوفها كما ينبغي.

فمثلا أعلن اللواء محمد نجيب في التاسع من أغسطس سنة ١٩٥٢ على صفحات جريدة المصرى: بأنه غير راض عن الطريقة التى اتبعها الوفد فى تطهير صفوفه، كما نوّه بأنه غير راض عن الطريقة التى استجابت بها الأحزاب لتطهير صفوفها من عناصر الفساد الذى يعد شرطاً حيوياً للعودة إلى حكومة برلمانية قديرة وأمينة على مصر.

على أنه بصدور قانون تنظيم الأحزاب فى التاسع من سبتمبر سنة ٥٢، أصبحت الأحزاب ملزمة بإيداع أموالها فى المصارف، وقد نص القانون على أن تقوم الأحزاب بتقديم إخطار عن تكوين الحزب إلى وزير الداخلية، مشفوعا ببيان عن نظام الحزب وأعضائه والمؤسسين له وموارده المالية.. وقد أعطى القانون وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب، ويعرض فى هذه الحالة على القضاء الإدارى.. وقام الوفد بإيداع أمواله فى أحد البنوك، وبذلك أصبح مصدر تمويله تحت رقابة الثورة.

وصدر تشكيل الوفد الجديد وقد خلا من أسماء معروفة على رأسها فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام، وكانت الثورة قد اعتقلتهم، ومن ثم رؤى التريث فى ضمهم حتى يتبين ما سوف يسفر عنه الاعتقال.. ولقد وافق النحاس على هذا الإجراء رغم أنفه محافظة على تماسك حزب الوفد، وحينما أرسل فؤاد سراج الدين استقالته للحزب بعد صدور التشكيل الجديد، رفض النحاس والهيئة الوفدية البرلمانية قبول استقالته.

على أننى قبل أن أشرح التطورات التالية، أود أن أعرض لأمر مهم حيوى كان محك الاختبار بين الثورة والوفد.. ذلك هو موقف الوفد من مشروع قانون الإصلاح الزراعى الذى أعلنته الثورة.

كان مجلس الثورة قد أعلن فى بدء قيام الثورة أنه سيعمل لإعادة الحياة النيابية فى ظل الدستور، وكان النحاس يأمل أن يستلم السلطة من الثورة. فلما مرت الأيام وأحس النحاس أن الثورة تتلكأ فى تسليم السلطة، وبدا منها أنها تعد نفسها لممارسة الحكم، حاول النحاس أن يذكر الثورة بوعودها، فكلف فؤاد سراج الدين أن يتصل باللواء نجيب ليذكره بوعود الثورة.

وكان اليوزباشى عيسى سراج الدين أحد أقارب فؤاد سراج الدين ومن الضباط

الأحرار، هو حلقة الاتصال بين مجلس الثورة وفؤاد سراج الدين.. وعن طريق هذا الضابط تم لقاء بين بعض أعضاء مجلس الثورة وفؤاد سراج الدين فى منزل اليوزباشى عيسى سراج الدين..وكان هذا الأسلوب متبعاً فى أوائل الثورة، بأن تتم لقاءات سياسية فى منازل الضباط الأحرار.

وفى هذا الاجتماع حضر من مجلس الثورة كل من جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم وعبداللطيف بغدادى وكمال الدين حسين، كما حضره أيضا القائمقام أحمد شوقى الذى كان يطمع فى الانضمام إلى مجلس الثورة، بعد اشتراكه فى الثورة ليلة قيامها، وكان يمت بصلة قرابة لعلى ماهر.

وفى هذا اللقاء تمت بعض مناقشات كان أهمها مشروع قانون الإصلاح الزراعى.. وكان فؤاد سراج الدين قد أبدى فى هذا الاجتماع بعض الملاحظات عن تعيين أقارب بعض رجال السلطة الذين طهروا من مناصبهم ثم عينوا فى مناصب أخرى حساسة، وضرب بذلك مثلاً اللواء أحمد طلعت حكمدار الإسكندرية الذى طهر من الشرطة وعين مراقباً لوزارة التموين لقرابته لعلى ماهر وأحمد شوقى.

وأبدى فؤاد سراج الدين بعض التحفظات على مشروع قانون الإصلاح الزراعى، فقال : إن تنفيذ المشروع سوف يؤدى إلى تدهور بالثروة الزراعية، لأن تفتيت الملكيات سوف لايبيح للمالك الصغير مايتاح للمالك الكبيرمن إمكانيات تربية الأعداد الكبيرة من الماشية، كما أن رتب القطن سوف تتدهور نتيجة ضعف إمكانات الفلاح الصغير.

ومهما أجرى من مناقشات، فقد أرسل مشروع قانون الإصلاح الزراعى إلى الحكومة ونشر كما سبق أن ذكرت.

ودار نقاش داخل حزب الوفد، فكان هناك من يؤيد المشروع وقد أخذ النحاس هذا الجانب، وكان هناك من يعارضه، وقد أخذ فؤاد سراج الدين هذا الجانب.

وفى يوم الخامس من سبتمبر، كانت الغالبية فى هيئة الوفد تؤيد المشروع وأعلن الوفد موافقته عليه، مع إبداء ملاحظات وتعديلات يسيرة تقرر إبلاغها إلى المسئولين.

على أن من الملاحظ أن حزب الوفد الذى شهد له ـ تاريخه الطويل ـ مواقف عديدة تعبر عن صموده أمام الضغوط وإصراره على قبول التحديات، كان ينحنى أمام ضغوط الثورة، ويرضى بتنازلات متتالية.. فقد تنازل أول مرة حينما قام بتطهير بعض أعضاء

الهيئة الوفدية استجابة لإرضاء الثورة، ثم قدم تنازلا آخر بسكوته عن اعتقال بعض أعضائه البارزين وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين، وها هو يستعد للتنازل مرة ثالثة لطرد النحاس رئيس الحزب، لولا تطور الأحداث.. ذلك أن سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، انتهز فرصة مايتمتع به من سلطان، لإشباع رغبته فى ضرب حزب الوفد ـ عدوه اللدود ـ فى شخص زعيم الحزب، فقام بإبلاغ الدكتور محمد صلاح الدين بأنه أصبح لامفر من استبعاد مصطفى النحاس من كل تنظيمات الوفد الجديدة.

وساد حزب الوفد هرج ومرج فى جميع أنحاء البلاد، وأثيرت مناقشات حادة حول بقاء النحاس زعيما للوفد، ووصل الأمر إلى تشبث لجان الوفد بالنحاس حتى لو أدى ذلك إلى حل الحزب.

ولم يكن هذا التأييد وحده هو الذى دعم مركز النحاس كرئيس للوفد، بل جاءت الرياح من الجنوب تحمل معارضة الحزب الوطنى الاتحادى فى السودان، لإبعاد النحاس عن زعامة الوفد. ومعنى ذلك احتمال تصدع العلاقات بين مصر والسودان فى فترة من أحرج الفترات التاريخية.

وظن الوفد أنه سوف يحرج مجلس الثورة نتيجة هذا التأييد، سواء فى الداخل أو الخارج، فقرر أن يتحدى الثورة تحدياً سافراً . ففى يوم السابع عشر من سبتمبر سنة ١٩٥٢، دعا الوفد إلى عقد اجتماع، وقرر عدم تقديم إخطار إلى وزير الداخلية.

وقام بالتوقيع على هذا القرار كل من مصطفى النحاس وعبد السلام فهمى جمعة، وعلى زكى العرابى، وعبدالفتاح الطويل، وأحمد حمزة، ومحمد محمد الوكيل .. وكان قد اعتذر ثلاثة أعضاء عن حضور الاجتماع لمرضهم .. ولما تم الاتصال بهم تليفونيا وافقوا على القرار .

ولكن هل امتثلت الثورة لهذا القرار؟! وهل عملت حسابا للوفد وهو يمثل حز ب الأغلبية؟ لقد قرر مجلس الثورة أن يتصدى لهذا التحدى فى إصرار، فنشر بلسان المجلس تصريحا يندد بمسلك الوفد وبمناوراته الحزبية، ووصف ماحدث بأنه تهليل أجوف، لايهدف إلا تحقيق رغبة لاستثناء رئيس الوفد وبعض أعضائه من تطبيق قانون الأحزاب الذى وافق الوفد عليه من قبل.. وفى إصرار، أعلن المجلس : إن مصر اليوم لاتعرف الاستثناء ولن تعرفه.

ولم يكتف المجلس بذلك، بل قرر أن يتحدى النحاس فى شعبيته، فقام محمد نجيب بعدة رحلات إلى الأقاليم أُستقبل فيها استقبالا رائعا، وفى «سمنود» مسقط رأس النحاس، كان استقبال نجيب استقبالا تاريخيا، مما جعله يصرح بأن الأحزاب السياسية القديمة قد لفظت أنفاسها، وأن الجماهير تتوق إلى رؤية مصر وقد تخلصت من هذه الأحزاب.

ولم يستطع الوفد أن يجابه تيار الثورة، فتراجع عن قراره السابق، وقام فى السادس من أكتوبر بتقديم إخطاره إلى وزير الداخلية، وعين مصطفى النحاس رئيسا فخريا مدى الحياة، وأصبحت الهيئة التأسيسية للوفد تتكون من عبدالسلام فهمى جمعة رئيساً، وعضوية كل من عبدالفتاح الطويل وزكى العرابى ومحمد الوكيل وأحمد حمزة.

على أن الوفد الذى كان يفكر بعقلية ماقبل الثورة، دفع بعدم دستورية القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية وأمام محكمة القضاء الإدارى بدا واضحا سفور الصراع بين مجلس الثورة والوفد، وقام فحول فقهاء الوفد بتفنيد عدم دستورية القانون.

لقد كان الوفد لايزال يعيش بعقلية ماقبل ثورة ٢٣ يوليو، وكأنه لم تقم ثورة، فقررت الثورة ممارسة الحكم بنفسها.

وفى أثناء عرض قضية الخلاف على قانون الأحزاب، قام محامى الحكومة وقال فى دفاعه: «إذا حل حزب الوفد فهوكشخصية معنوية تؤول أمواله».. .. فماكان من إبراهيم فرج الوزير الوفدى إلا أن قاطعه محتدا وقال: الوفد لن يحل، ولاتستطيع أنت ولا سليمان حافظ حله.. الوفد تحله الأمة وتبقيه الأمة!

واستمر صراع الوفد مع الثورة سافرا، حتى قامت الثورة بحل الأحزاب فى السادس عشر من يناير سنة ١٩٥٣، فذهب الوفد مع باقى الأحزاب فى ذمة التاريخ.

تطور علاقة الشيوعيين بالثورة

وكان متوقعاً بعد قيام الثورة أن تحوز الأحزاب الشيوعية على تأييد الثورة، وأن تقوم الثورة برد اعتبار الشيوعيين الذين قاسوا فى عهد فاروق عذاب السجون والتشريد،

فتطلق سراحهم وتتعاون معهم فى تحقيق الأهداف الوطنية، التى كان يسعى إليها جميع القوى السياسية، وإن اختلفت أساليب كل منها وتحليلاتها للمسألة المصرية.

وكان لابد للثورة فى أول عهدها ـ وقد جاءت لتقضى على مظالم العهد البائد ـ أن تفتح أبواب السجون والمعتقلات، لتطلق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين من القوى السياسية المختلفة، وعلى رأسهم الشيوعيون الذين تعاونوا مع الثورة قبل قيامها، تعاوناً وثيقاً فى مجالات عدة.

ولقد قامت الثورة فعلا يوم الخامس والعشرين من يوليو أى بعد يومين من قيامها، بالإفراج عن المعتقلين السياسين ومن بينهم الشيوعيون. وكان لهذا الإجراء تأثير طيب على القوى السياسية، ولم يقلل من قيمته سوى استثناء أربعة عشر شيوعيا، لم يطلق سراحهم.

وكان الرأى السائد فى مجلس قيادة الثورة حينئذ أن يطلق سراح الجميع، ولكن تقارير الداخلية التى كانت كثيرا ما تغالى فى درجة خطورة الأفراد، أضعفت من رأى الجناح الذى كان يؤيد داخل مجلس القيادة الإفراج عن جميع المعتقلين .. ويلاحظ أن المباحث العامة لم تكن قد أنشئت بعد، وكانت التقارير التى عرضت قد استخرجت من ملفات البوليس السياسى الذى كان قائماً قبل الثورة.

ومهما كان الأمر، فقد حظيت الثورة منذ لحظة قيامها بتأييد تنظيم «حدتو»، وإن كانت تطورت العلاقة بين الثورة وحزب «حدتو» فيما بعد نتيجة للظروف والأحداث.. أما الحزب الشيوعى المصرى وطليعة العمال فكان لهما موقف مختلف. فعند قيام الثورة، قام الحزب الشيوعى المصرى بتأييد الثورة فى منشورات يومية يصدرها، يدعو فيها إلى تآخى الشعب مع الجيش، وإلى إطلاق الحريات والإفراج عن المسجونين السياسيين واستئناف الكفاح المسلح ضد المحتل، وهذه أهداف لاتتعارض كلية مع مبادئ الثورة.. ولكن بعد طرد فاروق من البلاد، وتنازله عن العرش لولى عهده الطفل الأمير أحمد فؤاد، تحول هذا التأييد إلى عداء سافر، فقد كان من رأى الحزب الشيوعى ضرورة محاكمة فاروق، والانتقال من الملكية إلى إعلان الجمهورية ..كما كان الحزب الشيوعى المصرى يرى أن اتصال أعضاء مجلس الثورة بالسفارة الأمريكية قبل قيامها يضفى على الثورة اتجاها يمينيا، وهو أمر لايقره الحزب، ولذا بادر الحزب الشيوعى إلى الهجوم على الثورة، فأصدر بياناً هاجم فيه حركة الجيش تحت عنوان «الخدعة الكبرى».

وهكذا استمر الحزب الشيوعى فى مواقف عدائية للثورة منذ هذا التاريخ وأعنى السادس والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢.

أما «طليعة العمال» فقد تحفظ تنظيمه فى علاقته مع الثورة منذ بدايتها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: أولا ارتياب التنظيم فى اتجاه الثورة، واحتمال أن تكون مجرد انقلاب عسكرى يمينى. ثانيا اتصال الثورة بالسفارة الأمريكية عن طريق على صبرى الذى كان له اتصال بحكم عمله قبل الثورة بالملحق الجوى الأمريكى. ثالثا أن التنظيم انتابه الشك نتيجة عدم تحرك الإنجليز المرابطين فى منطقة القناة لإنقاذ الملك، مما جعل التنظيم ينظر بعين الشك إلى علاقة الثورة ببريطانيا، وأخيراً فإن تنظيم طليعة العمال كان مرتبطا بقوى سياسية أخرى مثل الوفد، ولذا كان عليه أن يتعرف على موقف الثورة من حزب الوفد، ومن قضية الحرية بصفة عامة.

هذه هى الصورة العامة لعلاقة الثورة بالشيوعيين فى الأيام الأولى لقيامها فمن مؤيد للثورة إلى مترقب متحفز لها، إلى متأرجح بين التأييد والمعارضة.

على أنه لم تمر ثلاثة أسابيع على قيام الثورة، حتى تطورت الأحداث إلى بث الصراع بين الشيوعيين والثورة.. إذ قام عمال مصانع كفر الدوار بحركة إضراب لتلبية مطالب شرعية لهم.. وتطور الإضراب إلى عمليات تخريب لبعض المعدات ..وسرعان ما صور الموقف على أنه عملية تخريبية قام بها العمال، لإظهار عدائهم لحركة الجيش.

وكان لابد للثورة أن تعيد النظام، فقامت قوات الأمن بالتحرك إلى منطقة المصانع، ودارت معارك بين العمال والشرطة أسفرت عن قتل جنديين. وكانت الصورة حينما قامت الإضرابات غير واضحة، فقد أشار إصبع الاتهام إلى أن الشيوعيين وراء هذه الإضرابات وأعمال التخريب، كما بدت فى الأفق رائحة مؤامرة رجعية هدفها إساءة العلاقات بين الجيش وبين الحركة العمالية. عن طريق إظهار مدى الأخطار التى ستصيب الصناعة القومية نتيجة ترك الحبل على الغارب للعمال.

وقد أيد هذا الاتجاه تلكؤ مأمور مركز كفر الدوار حينئذ فى القيام بواجبه حينما علم بالإضراب، بحجة انتظار أوامر من مديرية الأمن فى هذا الشأن . وقد بلغ المخابرات العسكرية حينئذ ـ وكان جهاز المخابرات الوحيد حينئذ ـ أن حافظ عفيفى وابنه أمين حافظ عفيفى وراء أعمال التخريب.

وقبض على بعض المتهمين، وقدموا لمحكمة عسكرية برئاسة القائمقام عبدالمنعم أمين عضو مجلس الثورة، والذى كان بحكم ظروفه البيئية والطبقية يمثل الرأسمالية فى أعلى درجاتها - كما بينت من قبل.

وقضت المحكمة العسكرية بإعدام مصطفى خميس ومحمد البقرى، ونفذ الحكم فيهما بعد أن صدق عليه محمد نجيب رئيس قيادة الثورة.

ما حقيقة الإضرابات؟ ومن كان وراء أعمال التخريب التى و قعت فى المصانع؟ وما هدفها؟ وإلى أى مدى أثر إعدام خميس والبقرى على العلاقة بين الثورة والشيوعيين؟

لاجدال، فإن الرأسمالية المصرية أحست منذ أول يوم فى الثورة، بمدى الأخطار التى ستتعرض مصالحها لها، وبخاصة أن من أهداف الثورة القضاء على الرأسمالية المستغلة .. كما أن الرأسمالية تنبأت بدور الحركة العمالية بعد أن تقوم الثورة، وبمدى الأضرار التى ستلحق بأصحاب الصناعات، ولذا لم تتوان فى خلق المشكلات أمام الثورة.

وجاء أول محك لها مع الثورة فى حوادث كفر الدوار ، فانتهزت فرصة قيام العمال بإضراب يعبر عن مطالب شرعية، وحولت هذا الإضراب إلى تخريب يوحى للثورة بأنه من عمل الشيوعيين.

ولكن الشيوعيين - وقد أحسوا بهذه المؤامرة الرجعية الخبيثة - بادروا بتبرئة ساحة الحركة العمالية من تهمة التخريب.. ذلك أن أحمد طه سكرتير الهيئة التأسيسية لاتحاد نقابات عمال مصر دعا الهيئة إلى اجتماع فورى بعد قيام هذه الحوادث، وقامت الهيئة بإصدار بيان جاء به:

«أنها تستنكر بشدة الأعمال التخريبية التى شجع عليها أذناب الاستعمار والمأجورون ومثيرو الفتن والقلاقل، وأنها تهيب بولاة الأمور أن يأخذوا المارقين والمندسين فى صفوف العمال بالشدة الكفيلة بوقف دسائسهم».

وقد تبين للثورة أن الرجعية وراء هذه المؤامرة، وتم القبض فعلا على أمين حافظ عفيفى الذى أشار إصبع الاتهام إليه.. ولكن دعاية الرجعية أرادت أن توهم الرأى العام بأن التخريب من عمل الشيوعيين، وأن خميس والبقرى شيوعيان، قادا الإضراب، وحرضا على أعمال التخريب والقتل.

ومع أنه وجهت تهمة القتل مع سبق الإصرار إلى المتهمين، فقد ثبت من أقوال الشهود

أن جريمة القتل وقعت فى مظاهرة غير التى كان فيها المتهمون، وأن القبض على أحد المتهمين تم قبل وقوع جريمة القتل ولقد أيدت ذلك تقارير المخابرات الحربية.. ومع ذلك فقد أصدر عبدالمنعم أمين رئيس المحكمة حكمه بإعدام كل من خميس والبقرى، لأسباب ذكرتها حينما تحدثت عن أعضاء مجلس الثورة.

كان لابد من تصديق قائد مجلس قيادة الثورة على الأحكام ..فأرسلت الأوراق إلى اللواء محمد نجيب للتصديق عليها. وبادرت الأحزاب الشيوعية كى تمنع من تنفيذ حكم الإعدام على أساس أنهما ضحايا للرأسمالية المصرية التى قامت بمؤامرة التخريب، مؤكدة براءتهما مما نسب إليهما من اتهام.

وقضت الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنقابات بعقد مؤتمر تحضيرى للمؤتمر العام فى الإسكندرية ، ثم توجه أعضاء المؤتمر إلى مقر «المنطقة الشمالية» العسكرية فى ثكنات مصطفى باشا بالإسكندرية، وقابلوا البكباشى عاطف نصار مندوب القيادة العامة وقدم له أحمد طه سكرتير الهيئة التأسيسية وعضو اللجنة المركزية لحزب «حدتو» مذكرة بما اتخذه المؤتمر من قرارات فى هذا الشأن.

ولكن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح، إذ نفذ حكم الإعدام فى كل من خميس والبقرى بعد التصديق على الحكم من نجيب بصفته رئيس مجلس قيادة الثورة.. وقد حدث خلاف داخل مجلس الثورة حول تنفيذ حكم الإعدام، وانقسم المجلس إلى فريقين: فريق يرى تنفيذ الحكم حتى لاتتكرر مثل هذه الأعمال التخريبية وبخاصة أن الثورة ستواجه مؤامرات وأعمالاً تخريبية من أعدائها، وفريق آخر يرى أن يخفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.. ولما كانت القرارات تتخذ داخل مجلس الثورة فى ذاك الوقت بأغلبية الأصوات، فقد تغلب الرأى المنادي بتنفيذ حكم الإعدام.

كان تنفيذ حكم الإعدام على خميس والبقرى، كذا أسلوب الإعلام الذى قام بنشر هذا الحادث، لهما أثر سيىء فى الرأى العام بصفة عامة، ووسط الشيوعيين والقوى التقدمية بصفة خاصة. وقامت الصحف والمجلات بنشر صور التقطت يوم تنفيذ الحكم، منها صور التابوتين اللذين ضما جسدى المحكوم عليهما بعد تنفيذ الحكم، وقد أضفت هذه الصور وما نشرته الصحف من تحقيق حول تنفيذ حكم الإعدام انطباعاً سيئاً فى نفوس أغلب الجماهير، ودمغت الثورة بأنها تميل إلى الدم.

أما بالنسبة للشيوعيين فعلى الرغم من استيائهم البالغ لإعدام عضوين من الحركة

العمالية فى قضية سياسية، فقد كان لدى حزب «حدتو» على الأقل وهو أهم الأحزاب الشيوعية حينئذ أمل فى رأب الصدع بين الثورة والحزب، وشجعهم على هذه الاتجاه موقف بعض الضباط اليساريين فى مجلس القيادة من حركة العمال.

ففى أثناء حوادث كفر الدوار كان محمد نجيب قد أصدر قراراً باعتقال جميع الشيوعيين فى مدينة الإسكندرية، كى لايتمكنوا من المرور على المصانع، ولكن حينما علم عبدالناصر بهذا الأمر، قام بإلغاء هذا القرار.

صدامات بين الشيوعيين والثورة

ولم تقف علاقة الشيوعيين بالثورة عند هذا الحد، إذ جاءت الأحداث لتطور من هذه العلاقة حتى أدت إلى صدام سافر بين الشيوعيين والثورة، أخذت تشتد درجته حتى بدأ الخلاف بين مجلس الثورة واللواء محمد نجيب.. فحينما انضم الإخوان فى أزمة مارس إلى نجيب فى صراعه مع مجلس الثورة، حاول عبدالناصر أن يجذب الشيوعيين لجانبه فخفف من وطأة الضغط عليهم ـ على نحو ما سيجىء فيما بعد.

على أنه بعد حوادث كفر الدوار ، وما واكبها من خلافات بين الشيوعيين ومجلس الثورة، صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى سبتمبر سنة ١٩٥٢، فظن تنظيم «حدتو» أن الفرصة أصبحت مواتية لإنشاء حزب سياسى علنى بدلا من نشاط العمل السرى غير المشروع.. وفعلا بدأ تكوين حزب سياسى تحت اسم «حزب التحرر الوطنى» يضم جميع العناصر الديموقراطية والوطنية التقدمية..وبينما كانت اللجنة المكلفة بوضع برنامج الحزب تتأهب لإعلان قيام الحزب فى مؤتمر عام ، خرج قانون حل الأحزاب كى يقوض كل هذه الجهود.

وتعرضت العلاقات بين الثورة والشيوعيين لأزمة أخرى، فحينما صدر القانون رقم ٢٤١ لسنة ٥٢ الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، بالعفو الشامل عن الجنايات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد فى المدة بين ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ : ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، طبق هذا القانون على جميع المعتقلين عدا بعض الشيوعيين الذين أشرت إليهم من قبل.

وقد كان لهذا القرار تأثير مباشر على علاقة الشيوعيين بالثورة، إذ تزعزعت الثقة بينهما، وبدأ الشيوعيون ينظرون إلى الثورة على أنها حركة يمينية خانت قضية الحرية والديموقراطية.

وجاء قانون حل الأحزاب في شهر يناير سنة ١٩٥٣، ثم قامت الثورة بقطع وشائجها مع الشيوعيين، حينما بدأت في القبض على أعضاء تنظيم «حدتو» وإغلاق صحفهم.. وكانت الثورة قد قامت بالعمل ذاته مع بعض أعضاء حزب الوفد، وكان هذا بمثابة إنذار للشيوعيين دق ناقوس الخطر فهرب منهم الكثيرون، استعداداً للكفاح السرى.

وقرر الشيوعيون مهاجمة الثورة والبدء في العمل السرى، واتهموا الثورة بأنها خانت مبادئها التى أعلنتها من قبل ، ونددت بأنها ساعدت الاستعمار الأمريكى والرجعية الوطنية فى معركة الحرية والديموقراطية.

وأصدر تنظيم «حدتو» نداءً إلى الأحزاب والقوى الوطنية كى تتضامن لإسقاط الدكتاتورية العسكرية، وإعادة الحياة الديموقراطية، واستئناف القتال المسلح.

وكان تنظيم «حدتو» قد أعاد الدعوة لإنشاء الجبهة الوطنية الديموقراطية بعد نجاح الثورة مباشرة لحمايتها وتأمين مسيرتها، ولكن الأحزاب السياسية الأخرى لم تستجب لدعوتها، فاقتصر تكوينها داخل نطاق العمال والطلبة والفلاحين.

على أن الغريب فى الأمر، محاولة الشيوعيين الاتصال بالإخوان المسلمين للانضمام إلى هذه الجبهة..وقد قبل الإخوان الدعوة، ولكنهم شرطوا انضمامهم بشروط خاصة، ذلك أنه لما كان من المحال أن ينضم الإخوان المسلمون إلى جبهة تضم الشيوعيين والوفد، اقترحوا بأن يتم الاتصال بين مندوبى الجبهة وشباب الإخوان المسلمين من الطلبة.

والواقع أن تنظيم «حدتو» كان أنشط الأحزاب الشيوعية المعارضة للثورة بعد فتور العلاقات بين الشيوعيين وحركة الجيش وتكوين الجبهة..ففى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ أعلنت الجمهورية ، فما كان من الجبهة إلا أن أصدرت منشوراً بعنوان «نريد جمهورية ولكن ديموقراطية» ، هاجمت فيه دكتاتورية الجمهورية الجديدة .

وجاء ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ليذكر الناس بمرور عام على إعدام خميس

والبقرى، فقامت الجبهة بإصدار كتيب صغير، زين غلافه بصورة خميس ونشر الكتاب بعنوان : «٧ سبتمبر ،خميس لم يمت».

ولقد حاول القاضى أحمد فؤاد ـ الشيوعى ـ أن يقرب بين عبدالناصر والشيوعيين، لعقد اجتماع بين الطرفين تتم فيه مناقشة قضية الحرية والديموقراطية . ولما كان أحمد فؤاد محل ثقة عبدالناصرمنذ قبيل قيام الثورة، فقد نجح فى عقد اجتماع فى منزله حضره ممثلو «حدتو»، حيث بينوا لعبد الناصر ضرورة الاعتماد على الجماهير الشعبية وإطلاق الحريات.

ولكن مجلس الثورة كان قد قرر حل الأحزاب السياسية ، ومعنى ذلك لن يكون هناك حزب شيوعى علنى .. وقد صحب تشكيل محكمة الثورة ، وقرار محاكمة السياسيين القدامى توجيه ضربة إلى الشيوعيين، إذ قامت الثورة باعتقال زعمائهم، وإغلاق صحفهم ضمن حملة واسعة وجهت إلى القوى السياسية الأخرى ، وكان للشيوعيين نصيب الأسد فى عدد المعتقلين، إذ بلغ عدد الشيوعيين المعتقلين مايقرب من نصف مجموع المعتقلين.

واستمرت عملية اعتقال الشيوعيين فى أنحاء البلاد.. إلى أن جاء شهر مارس وبداية أحداث أزمة مارس المعروفة ـ والتى تحدثت عنها بالتفصيل سلفاً ـ فقامت الثورة باعتقال ٣٧ شيوعيا منهم موظفون وطلبة،كما قامت أجهزة الأمن بالكشف عن خلايا شيوعية فى طنطا وكفر الزيات وشبرا البلد.

وجاء عام ١٩٥٤ ليهيئ ظروف التقارب بين الشيوعيين ومجلس الثورة، ففى أحداث ٢٨،٢٧ فبراير بدا واضحا انحياز الإخوان المسلمين لجانب محمد نجيب، وكانوا فعلا القوة السياسية التى ضغطت بمظاهراتها لعودة نجيب بعد تطور الخلاف بينه وبين مجلس الثورة .. وكعادة عبدالناصرفى ألا يفتح أكثر من جبهة فى وقت واحد فقد حاول التهادن مع الشيوعيين ، وبخاصة بعد أن بدا له موقف الإنجليز المتشدد، وموقف أمريكا المتميع.

لقد كان قد مر مايقرب من عام على بدء المفاوضات المصرية ـ الإنجليزية، ولم تكن قد أسفرت عن نتيجة مثمرة، بل ظهر أن أمريكا كانت متورطة لحد ما مع انجلترا فى وضع العراقيل أمام المفاوضين المصريين.

وهكذا قام عبدالناصر بتكليف اليوزباشى حسين عرفة رئيس المباحث الجنائية العسكرية التابعة للشرطة العسكرية التى كان يقودها صهره البكباشى أحمد أنور، للاتصال مع زعماء «حدتو» المعتقلين فى السجن الحربى، وجس نبضهم وتوضيح أن حركة الجيش ثورة وطنية.

ورافق اليوزباشى حسين عرفة ضابط آخر هو اليوزباشى أحمد محمود من المخابرات الذى كان مسئولاً عن قسم الشيوعية،وقد حاول الاثنان إقناع زعماء حدتو بالتعاون مع الثورة فى سبيل الكفاح ضد الإنجليز..وقد حضرهذه اللقاءات كل من زكى مراد وكمال عبدالحليم وأحمد طه وأحمد رفاعى ومحمد شطا وآخرين.

كان عبد الناصر يهدف من هذه اللقاءات تحقيق هدفين: أولهما اجتذاب الشيوعيين إلى جانبه فى تلك المرحلة الدقيقة التى كان يواجه فيها كل القوى السياسية تقريبا ، وثانيهما إحداث انقسام داخل الحركة الشيوعية، مما يضعف شوكتها، وجعل الطرف المتعاون معه خاضعا له.

ولقد نجح اليوزباشى حسين عرفة فى إقناع الزعماء الشيوعيين المعتقلين فى السجن الحربى بطابع الثورة الوطنى، وباتجاهاتها التقدمية المتمثلة فى قانون الإصلاح الزراعى، كما بين لهم المخاطر التى تتعرض لها الثورة من الرجعية، التى تحاول بكل طاقاتها ضرب الثورة لإعادة النظام الرجعى البائد.

وحدث خلاف فى وجهتى النظر حول قضية الحرية والديموقراطية، فبينما أبدى حسين عرفة وزميله أنه لايمكن تحقيق حريات ديموقراطية فى بلد مستعمر، رد عليه زعماء «حدتو» بأنه لايمكن تعبئة القوى الوطنية من غير حريات وديموقراطية.

وفى ذاك الوقت كان هناك وفد مصرى قد توجه إلى موسكو، لإجراء محادثات اقتصادية ، وقد ألمح عبدالناصر كنوع من الضغط على الإنجليز، بأنه على استعداد أن يتعامل مع الشيطان، كما فعل تشرشل إبان الحرب العالمية الثانية.

ففى النصف الأول من شهر مارس سنة ١٩٥٤ صرح عبدالناصر لكارل فون فيجاند مراسل صحيفة هرست الأمريكية بـ: «إن مصر ليست منحازة نحو روسيا، لا فى علاقاتها السياسية، ولافى علاقاتها الاقتصادية ولكن انجلترا هددت بقطع تموين مصر مما تحتاج إليه فى تجارتها الدولية ..وهذا ما اضطرنا إلى السعى للحصول من روسيا على

مانحتاج إليه من منتجات بترولية فى مقابل قطن مصر..وإننى كى أجنب الشعب المصرى من تناول طعامه نيئا، مستعد لابتياع البترول حتى من الشيطان! ولا أشك أن تشرشل يفعل مثلى إذا كان فى ظروف مشابهة».

واستطاع حسين عرفة أن يقنع قادة «حدتو» المعتقلين فى السجن الحربى بإصدار بيان يؤيد الثورة، ويستنكر القوى المعارضة لها، على أساس أن نفرج عنهم دون قيد أو شرط.

وفعلا صدر بيان من زعماء «حدتو» المعتقلين فى السجن الحربى، ألمحوا فيه إلى ظهور بوادر تقدم من النظام ، ودعوا فيه القوى الوطنية إلى الوحدة حول برنامج من ثلاث نقاط: استمرار النضال الوطنى ضد الاستعمار البريطانى، والمكاسب الاجتماعية لقانون الإصلاح الزراعى، وتأمين الحياة الديموقراطية.

وقد أُمرر البيان على الشيوعيين المعتقلين فى السجن الحربى، فقام بالتوقيع عليه عشرون فردا، وسلم البيان إلى مجلس الثورة.

ولم تسفركتابة البيان عن شىء فى علاقة الشيوعيين بعبد الناصر، فقد حدث تمزق داخل تنظيم «حدتو»، استغله عبدالناصر فى ضرب الشيوعيين، واستمر الصراع بين الثورة والشيوعيين ، إلى أن دخلت العلاقات بينهما فى مرحلة جديدة بعد تقارب القاهرة من موسكو ،وصدور القوانين الاشتراكية ـ على نحو ما سأبينه فى حينه.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر
الجزء الأول

8

النزاع بين الثورة والغرب

دار الخيّـــال

نبذ الأحلاف الاستعمارية

لم تعان منطقة فى العالم من استغلال الاستعمار لأجيال طويلة، مثلما عانت الشعوب العربية على مر التاريخ ..ولأعود إلى الوراء عدة قرون.. لقد ظلت الشعوب العربية ترزخ تحت وطأة حكم الإمبراطورية العثمانية الوبيل على مدى أربعة قرون على الأقل ، تتحمل شعوبها أعباءً فوق طاقتها، وتقع فى براثن حكم هو بمثابة حكم السادة للعبيد. وتخلصت هذه الشعوب من طغيان الدولة العثمانية، لتقع بين براثن قوى استعمارية استغلتها أسوأ استغلال، إذ قامت هذه القوى بتقسيم البلاد العربية بينها، وحولتها إلى أسواق تصرف فيها سلعها المنتجة، وتحتكر فيها المواد الخام التى تنتجها هذه البلاد ، وتجعل منها مراكز لاستثمار رأس المال.

ولقد أدى احتكار القوى الأجنبية المجحف للثروات الطبيعية لهذه البلاد، كذا استثمار رأس المال المستغل بها، إلى وقف التنمية الاقتصادية بها، و إلى عرقلة نمو القوى الإنتاجية فيها، مما أدى إلى ازدياد فقر الغالبية من الشعب.

ومع أن الدول العربية نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد وقعت تحت وطأة نوع آخر من الاستعمار، استعمار اقتصادى عانت بسببه من رزخ الاحتكارات الأجنبية .. ولذا لم يكن غريباً أن نرى الدول العربية التى تملك مصادر بترولية ضخمة تعتمد على الدول الرأسمالية الكبرى ، التى تحكمت فى حقول بترولها، ومصادر ثرواتها الطبيعية.

وكان لابد لهذه القوى الاستعمارية أن تعقد اتفاقات ومعاهدات مع بعض هذه الدول العربية ، لتبرر احتلال قواتها الأجنبية لأراضيها.

على أنه بخروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كدولة عظمى، ازدادت احتكاراتها فى المنطقة العربية، إذ ارتفعت استثماراتها فى بعض الدول العربية عشرة أضعاف عما كانت عليه من قبل، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تطرد الإنجليز والفرنسيين المنافسين لها من الأسواق العربية، واستماتت الاحتكارات الأمريكية للسيطرة على اقتصاديات البلاد العربية وإخضاعها لنظامها.

وقد استطاعت الولايات المتحدة فى ظل ما أطلقت عليه المساعدات الفنية والاقتصادية التى جاءت بها النقطة الرابعة فى برنامج ترومان، أن تفرض اتفاقات جائرة على كل من المملكة العربية السعودية والعراق والأردن وغيرها.

وبموجب هذه الاتفاقات حاولت الاحتكارات الأمريكية أن تضمن مركزاً ممتازاً لرأسمالها فى الدول العربية، وأن تجذب هذه الدول إليها فى تحالفات سياسية وعسكرية.

ولقد اتخذت منافسات الاحتكارات الأجنبية فى البلاد العربية على مصادر المواد الخام وعلى الأسواق وميادين استثمار رأس المال طابعاً مريراً.. فحتى قيام الحرب العالمية الثانية، كانت الاحتكارات الإنجليزية تسيطر على ٨٠,٩ فى المائة من بترول الشرق الأوسط، بينما كانت الاحتكارات الأمريكية لاتسيطر على أكثر من ١٢,٨ فى المائة.. ولكن الموقف تغير بعد الحرب، ففى عام ١٩٥٢ وصلت أسهم الولايات المتحدة فى بترول الشرق الأوسط إلى ما يقرب من ٦٦٪ اقتطعته من نصيب ماكان يملكه الإنجليز..

وبالرغم من التناقضات التى كانت قائمة بين القوى الاستعمارية، فقد اتفقت هذه القوى على التعاون معا، خوفا من نمو حركات التحرر الوطنية فى هذه المنطقة.

ومن ثم استماتت هذه القوى فى ربط دول المنطقة فى تكتلات وتحالفات ومعاهدات ومواثيق، بأمل أن تستطيع أن تسحق أية حركات تحررية، وأن تستخدم أراضيها ومصادرها البشرية لخدمة أغراضها الخاصة.. وهذا يوضح تماماً المشروعات العديدة التى قدمها الغرب لتحقيق تكتلات سياسية عسكرية فى المنطقة.

على أن محاولات جذب هذه القوى الاستعمارية لدول المنطقة العربية إليها ، تعكس حالة التوتر التى كانت تسود بعض المحتكرين، لتدعيم مراكزهم فى هذه البلاد على حساب الآخرين.

وهكذا نرى انجلترا تبذل جهوداً جبارة غير مثمرة لإنشاء مشروع «سوريا الكبرى» الذى كان من المفروض أن يضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين..أو لإنشاء «الهلال الخصيب» الذى يضم الدول سالفة الذكر مع العراق.. كذلك حاولت بريطانيا أن تستخدم جامعة الدول العربية لتحقيق أغراضها.

وتجيء الولايات المتحدة لتستخدم قوتها فى تدمير هذه المشروعات البريطانية، بمحاولة إنشاء تكتل من الدول العربية، يخدم أغراضها الخاصة بحجة «الدفاع عن الشرق الأوسط».

وهكذا ظهرت على مسرح السياسة الدولية محاولة أمريكية لتنظيم ماأطلق عليه «قيادة الشرق الأوسط» بالاشتراك مع كل من الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وتركيا.. وكان القصد من هذا الاتفاق، أن تضع الدول العربية أراضيها وقواها تحت تصرف قيادة قوات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط.

ولكن الشعوب العربية قاومت هذه الخطط، فأعلنت مصر وسوريا وبعض الدول العربية الأخرى رفضها اقتراح إنشاء قيادة الشرق الأوسط.

وازداد ارتياب العرب فى نوايا القوى الاستعمارية، حينما قامت تركيا بتوقيع معاهدة مع باكستان فى ٢ من أبريل ١٩٥٤، فقاموا بمهاجمة أى تحالف عسكرى.. وهبت المظاهرات فى كثير من الدول العربية تندد بهذه الأحلاف.

ومن ناحية أخرى أعلنت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية رفض الدول العربية للانضمام إلى ميثاق تركيا ـ باكستان.. وفى ديسمبر عام ١٩٥٤ صدق مجلس الجامعة العربية على هذا القرار.

واضطرت الدوائر الأمريكية والإنجليزية أن تلجأ إلى استخدام تكتيكات جديدة فى تنظيم الكتل العسكرية فى الشرق الأوسط، فبدلا من أن تفرض هذه الأحلاف على الدول العربية من الخارج، قامت بمحاولات كى تخرج هذه الأحلاف بمبادأة من داخل دول الشرق الأوسط ذاتها.

ومن ثم قام رئيسا حكومتى تركيا والعراق بجولة واسعة فى الدول العربية، وانتهت جهودهما بعقد معاهدة عسكرية فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٥ بين العراق وتركيا،

وكانت تركيا قد ارتبطت من قبل بمعاهدة مع الباكستان، فضلا عن كونها عضوا فى حلف شمال الأطلنطى.. وقد أثار إعلان المعاهدة سالفة الذكر غضباً صاخباً داخل الدول العربية، كما نددت الشعوب العربية بنورى السعيد رئيس حكومة العراق الذى طعن الشعوب العربية فى ظهرها بخنجر الاستعمار.

وسارت مظاهرات ضخمة فى كثير من الدول العربية وبخاصة فى سوريا ولبنان - وحتى فى العراق - وعارضت اتفاقية تركيا - العراق ..وقد ردَّد المتظاهرون شعارات معادية للإمبريالية، وطالبت بإلغاء هذا الحلف المجحف، وبوحدة الدول العربية كى تضمن أمنها وسلامتها.

على أن انفراد العراق بالعمل الذى انتهك ميثاق جامعة الدول العربية، أجبر حكومات مصر وسوريا والسعودية أن تبرم اتفاقية بينهما تقوم على تبادل التعاون العسكرى والاقتصادى ، إما لإعادة تشكيل جامعة الدول العربية دون العراق، وإما لإنشاء تجمع جديد من الدول العربية.. وقد نصت هذه الاتفاقية على ألا ينضم الأعضاء المشتركون فيه إلى حلف تركيا - العراق أو إلى ميثاق مشابه له.

كان مجلس الجامعة العربية قد دعا إلى عقد اجتماع غير عادى فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥ لمناقشة مشروع جونسون لاستغلال مياه نهر الأردن.. وفى لقاء مساء يوم ١٠ من أكتوبر بين عبدالناصر والأمير فيصل ولى عهد السعودية فى عشاء بمنزل عبدالناصر، طلب الأمير فيصل من عبد الناصر تشكيل لجنة عسكرية مشتركة من مصر والسعودية، كى تقوم بتسويق أسلحة للجيش السعودى حتى تستطيع السعودية أن تفى بتعهداتها فى الاتفاقية العسكرية سالفة الذكر.. وقد وافق عبدالناصر على طلب الأمير، وتشكلت اللجنة فعلا، وسافرت إلى أوروبا لتأدية هذه المهمة.

وكان عبدالناصرقد تقابل أيضا مع كل من سعيد الغزى رئيس وزراء سوريا ووزير خارجيتها ، واللواء شوكت شقير رئيس الأركان السورى فى هذا العشاء.

وعرض شوكت شقير على عبدالناصر اقتراحا بعقد اتفاقية عسكرية ثنائية بين مصر وسوريا.. وكان شوكت شقير قد ناقش هذا الاقتراح خلال إقامته فى مصر مع اللواء محمد إبراهيم رئيس أركان حرب الجيش المصرى.

وتساءل عبدالناصر عن موقف الحكومة السورية والبرلمان السورى من مشروع هذه الاتفاقية، فأجاب سعيد الغزى بأنه حصل على موافقة مجلس الوزراء، وأنه يضمن موافقة البرلمان السورى، حيث إن الرأى العام السورى كان مهيأ لقبول مثل هذه الاتفاقية.

وحينئذ أعلن عبدالناصر للوفد السورى أنه وقع اتفاقية مماثلة للمشروع المقترح مع السعودية.

وكانت الولايات المتحدة وتركيا والعراق قد دعت الحكومة السورية كى تنضم إلى حلف العراق، وأغرتها بوعود لتقديم معونات اقتصادية، ولكن سوريا لم تقع فى الشرك.. ففى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥، تم توقيع ميثاق دفاع مشترك بين سوريا ومصر فى دمشق، كما وقع ميثاق مشابه بين مصر والسعودية.

حلف بغداد

وكان دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة قد ورث مشروع اتشيسون الخاص بقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، الذى كانت مهمته تنظيم دفاعات إقليم الشرق الأوسط ضد الهجوم السوفييتى.. كان المشروع يتركز حول مصر لأسباب جغرافية، ولوجود القاعدة البريطانية الضخمة على الجانب الغربى من قناة السويس، التى تم إنشاؤها على مدى سنوات طويلة،وتكلفت أكثر من أربعة ملايين جنيه استرلينى، وكانت تعد أعظم قاعدة عسكرية فى العالم.

ومع ذلك لم يستطع الأمريكيون إقامة قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط حول هذه القاعدة العملاقة، لأن المصريين لم يقبلوا ذلك، بل على العكس كانوا يطالبون دائماً بجلاء البريطانيين عن القاعدة نهائياً، وكذلك عن منطقة القناة حيث عسكرت القوات البريطانية عشرات السنين.

وأملاً فى تنفيذ مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، ضغط جفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة فى القاهرة على بريطانيا فى فبراير سنة ١٩٥٣ لتسوية الخلاف

الذى كان قائماً بينهـا وبين مصر حول مسألة السودان، كما ضغط علـيها فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ للجلاء عن السويس.

كانت المسـألة المصـرية تشغـل بال العالـم الغربى بـعد قيام ثـورة ٢٣ يوليو، فـدعت واشنطن الإنجليز إلى مفاوضة الثورة مباشرة، وذهب إيدن إلى واشنطن ليتفق مع أيزنهاور على سـياسة مشتركـة تجاه مصر، وكان غـرضه من هذه الزيـارة الضغط على مـصر، بأن يوضح لها أن هناك جبهة غربية مشتركة فـى سياستها نحو مصر، ولكن رسالة أيزنهاور التى أرسلها إلى الحـكومة المصرية فى شهر مارس سنة ١٩٥٣، بيـنت استعداد الولايات المتحدة للعمل على تحقيق مطالب مـصر الأساسية، بشرط ألا يضع المصريون عراقيل أمام مشروعات الغرب الخاصة بالدفاع المشترك عن الشرق الأوسط.

ولقد أدركت الـقاهرة مقدماً أن هنـاك تباينا فى وجهـات النظر بين الولايـات المتحدة وبريطانيا تجاه حل المشكلة المصرية.

وكانت المفاوضات بين مصر ولندن قد توقفـت فى ٦ من مايو نتيجة إصرار بريطانيا على الاحتفاظ بقواتـها فى منطقة قناة السويس وإصرار مصـر على إجلاء هذه القوات من أراضيها. وكان لابد أن تتدخل الولايات المتحدة وتقوم بدور الوسيط، ففى النصف الأول من مايو سـنة ١٩٥٣، حضر دالاس إلى القاهرة ومـعه مشروع ضخم للدفـاع عن الشرق الأوسط، يمثل فى أهميته للمنطقة ما يمثله حلف شمال الأطلنطى للدفاع عن الغرب.

ولكن القاهرة استقبلت مشروع دالاس بفتور، كما لو كانت تعـرف مضمونه قبل أن يغـادر دالاس واشنطـن.. وفسرت الـقاهرة المـشروع بأنه خـطة استـراتيجـية تهـدف إلى الاحتفـاظ بسيطرة الأنجـلو - ساكسـون العسكريـة على الشرق الأوسـط، محافظـة على مصالحهم البترولية فى المنطقة.

وفشلت مهمة دالاس، وطـويت جميع مشروعات الغرب فى مصـر إلى حين .. وبعد مضـى ثلاثة أيام مـن توقيع اتـفاقية الجـلاء بين مـصر وبريطـانيا فى ٢١ مـن يوليو سـنة ١٩٥٤، بدأت مفاوضات أخرى بـين الولايات المتحدة ومصر.. كان الأمريـكيون يظنون أنه طالما حـصل الرئيس عبدالنـاصر على مبدأ سحب الـقوات البريطانية مـن بلاده، فهم يستطيعون إقنـاعه بالاشتراك فى حلف عسكرى يواجه الاتحاد السوفـييتى، ولقبول إرسال بعثة عسكرية أمريكية إلى مصر.

وكان الإنجليز يرون أن تحقيق مثل هذه الخطوة كفيل بأن يضمن الدفاع عن قناة السويس بالأسلحة الأمريكية، ويستطيع البريطانيون أن يسحبوا قواتهم من القاعدة وهم فى غاية الاطمئنان على مصالحهم، التى ستكون فى رعاية أبناء عمومتهم الأمريكيين.

ولكن عبدالناصر لم يقنع بجلاء القوات البريطانية عن مصر فحسب، بل طالب أيضاً بجلائها عن جميع الدول العربية.. وهكذا ظهرت إذاعة صوت العرب بصورة جديدة.. إذاعة يومية مدتها أربع ساعات تهاجم الإمبريالية فى العالم العربى والحكام العرب الذين يرحبون ببقاء بريطانيا فى المنطقة.

ولم تقتصر حملة العداء على الإمبريالية فى المنطقة العربية فحسب، بل تعدتها أيضا إلى الدول الإسلامية والأفريقية..وكما بينت سلفا حينما تحدثت عن أيديولوجية الثورة، فقد امتد نفوذ عبدالناصر وتشجيعه لحركات التحرر الوطنى إلى أفريقيا وآسيا.

ففى شهر يوليو سنة ١٩٥٤، بدأت إذاعة مصر تذيع باللغة السواحلية، حملات دعاية لإثارة المواطنين الأفريقيين فى مستعمرات بريطانيا فى شرق أفريقيا. بالطبع كانت مثل هذه الأعمال من جانب مصر حجر عثرة فى مستقبل العلاقات المصرية البريطانية، طالما رغبت بريطانيا فى الاستمرار كقوة إمبريالية، تحتفظ بقوات وقواعد على الأراضى العربية، لتحمى مصالحها البترولية فى العراق والخليج الفارسى.

ولم يبعد عن ذهن البريطانيين قط، ما قامت به حكومة مصدق فى إيران سنة ١٩٥١، حينما حاولت تأميم شركة الزيوت الإنجليزية ـ العراقية، ومن ثم ثبت الاعتقاد بضرورة مرابطة قوات لبريطانيا تحمى مصالحها فى المنطقة.

وكان دالاس قد عمد قبل تأميم قناة السويس إلى إقامة «الحزام الشمالى» من تركيا وباكستان.. فتركيا كانت مناوئة للسوفييت على خط مستقيم، وكانت أمريكا تخطب ود الباكستان عن طريق المعونة العسكرية على أن تسمح لها الباكستان بإقامة قواعد جوية تمكن قاذفات القنابل الأمريكية من الوصول إلى مناطق من الاتحاد السوفييتى، ما كان يمكن الوصول إليها بدونها.

ولقد كتب أحد المؤرخين الأمريكيين فى أواخر سنة ٥٣ يقول:

«لم يعد هناك أدنى شك فى أنه أصبح بمقدورنا أن نعتمد على باكستان كأحد الأعمدة الأساسية التى يرتكن عليها الحزام الشمالى».

واستناداً على هذا التحالف التركى الباكستانى قام حلف بغداد عام ١٩٥٥ نتيجة اتفاق تركى عراقى، أعقبه دخول بريطانيا فى شهر فبراير، ثم دخول باكستان بصفة رسمية فى شهر يوليو، ثم انضمام إيران فى ١٢ أكتوبر.

وفى يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥، قامت مجلة «تايم» بالاحتفال بتضييق الخناق حول العالم الشيوعى بأن نشرت خريطة مرسوما بها سلسلة حديدية ضخمة تمتد من حلف مانيلا «حلف جنوب شرقى آسيا» عبر باكستان والعراق وإيران وتركيا، حتى تصل إلى حلف شمال الأطلنطى، وأطلقت على هذه السلسلة اسم نظام «الأمن الجماعى» الذى يمتد حول الكرة الأرضية، ويتخذ من الولايات المتحدة مركزاً له.

ومن المعروف أن العراق كانت أقرب حليف عربى لبريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، حينما وضعت تحت الانتداب البريطانى بعد إزاحة الحكم التركى، وتقسيم الإمبراطورية العثمانية البائدة بين المنتصرين، فوضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى، وذهبت فلسطين وشرق الأردن لبريطانيا، بينما استعادت المملكة السعودية استقلالها.

وكان نورى السعيد منذ أن حصلت العراق على استقلالها عام ١٩٣٠، الركيزة التى تعتمد عليها بريطانيا فى توجيه سياسة العراق.. وكان نورى السعيد العميل الوفى لبريطانيا، الذى يظن بأن العرب لايمكنهم أن يعيشوا دون مساعدة بريطانيا، سواء فى التسليح أو فى التوجيه.

فلما جاء عبدالناصر، ونادى بإجلاء القوات البريطانية عن المنطقة كلها، أبدى نورى السعيد فتوره وغضبه من عبدالناصر.. وما أن عرضت بريطانيا اقتراحها بالاحتفاظ بقاعدة جوية فى العراق، ودخول العراق فى حلف يضم بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان ـ والولايات المتحدة لو أمكن ـ بادر نورى السعيد بالموافقة على هذا المشروع، ولم يجد أى مبرر لرفضه.

ولكن عبدالناصر كان لديه من الأسباب المقنعة لرفض مبادرة بريطانيا، فهذا المشروع

لم يكن سوى الفكرة ذاتها التى قدمتها بريطانيا لمصر عام ١٩٥١ للدفاع عن الشرق الأوسط، والتى رفضتها حكومة مصر فى ذاك الوقت، كما أن هذا الحلف سوف يربط العراق مع حلف شمال الأطلنطى.. ولما كانت العراق عضوا فى جامعة الدول العربية، فإن ارتباط العراق بأى أحلاف سوف يعرض حياد دول الجامعة العربية إلى المخاطر، والدخول فى نزاعات لاتعنى الدول العربية.

ولكن خصوم عبدالناصر كانوا يغرسون فى نفوس العرب فكرة أن عبدالناصر يريد الزعامة العربية، وأن العراق بمواردها البترولية وبعلاقاتها الطيبة مع بريطانيا، يمكنها أن تنشئ جيشا قويا يجعلها الدولة العربية الأولى، ومن ثم ينتقل مركز الثقل السياسى من القاهرة إلى بغداد.

ولقد ظل هذا الاعتقاد يرسخ فى عقول بعض الساسة العرب، بدرجة أن عبدالكريم قاسم الذى أطاح بالملكية فى العراق ألمح لى حينما كنت فى زيارة للعراق بعد ثورة ١٩٥٨ مباشرة بهذه الفكرة.

وبالطبع فإن هذا التبرير يعد تبريرا ساذجا، فتجربة بريطانيا فى تسليح القوات العربية مقيدة بضوابط وحدود معينة، كما أن موقع مصر وتاريخها وتراثها يجعلها مركز الثقل السياسى العربى فى المنطقة العربية.. ولكن نورى السعيد حاول التشكيك فى سياسة عبدالناصر التى كانت تنادى بوحدة العرب واستقلالهم.

وكان لحلف بغداد آثار بعيدة على كثير من دول العالم، إذ غضبت الهند لأن تسليح الولايات المتحدة لباكستان كان معناه تقريب موعد الحرب بين الهند والباكستان بسبب الخلاف على مشكلة كشمير، ولذلك بدأت الهند تحول ميزانيتها من خطط التنمية التى كانت البلاد فى أشد الحاجة إليها إلى عمليات شراء الأسلحة.

كذلك أدى تسليح الولايات المتحدة لباكستان، إلى ارتماء أفغانستان فى أحضان الاتحاد السوفييتى طلبا للسلاح ولقروض التنمية.. كذلك أثيرت عداوة كل الوطنيين العرب على الحلف نتيجة انضمام بريطانيا إليه.. وزادت مرارة التنافس العائلى بين عاهلى العراق والمملكة العربية السعودية.. كذلك أثار غضب مصر وحلفائها الاسميين فى ذاك الوقت سوريا واليمن.

وقد أفزع هذا الحلف أيضا إسرائيل، لأنه كان يتضمن تسليح العراق تسليحا ثقيلا بواسطة الولايات المتحدة التى رفضت إعطاء إسرائيل أسلحة على سبيل التعويض.

كما أثار هذا الحلف غضب تيتو فى يوغوسلافيا الذى اعتبر أن هذا الحلف لايخدم مصالح العرب، وإنما يثير بينهم التفرقة بقوله: «لا أظن أن هذا الحلف يمثل حائطا أو سوراً ضد أحد..».

النزاع بين عبدالناصر ونورى السعيد

ولقد بذل عبدالناصر محاولات جادة لإبعاد العراق عن الحلف، وكان يأمل فى إقناع نورى السعيد بالابتعاد عن الأحلاف الاستعمارية، فبادر بإرسال الصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومى المصرى فى جولة بالدول العربية فى منتصف أغسطس سنة ١٩٥٤، بقصد منع انضمام العراق للحلف.. وحمل صلاح سالم معه توجيهات عبدالناصر بأن يعالج الأمر مع حكام العراق بالحكمة والروية.

وقابل صلاح سالم فى سرسنك كلا من فيصل ملك العراق الشاب، وولى عهده عبد الإله، ونورى السعيد رئيس الحكومة الداهية، وقد أوضح صلاح سالم لهم فى جو يسوده الهدوء، أن القاهرة تعارض قيام حلف بغداد، على أساس أنها ترى أن تطور الأحداث فى المنطقة يتطلب فسحة من الوقت لإعادة تقييم سياسات الغرب وبريطانيا بخاصة إزاء العالم العربى، ولذا فمن الحكمة ألا تتورط الدول العربية فى هذه الآونة بأية التزامات أجنبية.

ولكن نورى السعيد لم يوافق على اقتراح صلاح سالم، وقال له إن العراق مهدد من روسيا الشيوعية ومعرض لتغلغل شيوعى يهدد أمنه، ولذلك يحتاج إلى معونة خارجية لمجابهة هذا التغلغل.

ورد عليه صلاح سالم بقوله:

هل من المنطق أن نحاول وقف تغلغل الشيوعية فى العراق، بالتورط فى أحلاف أجنبية، يرفضها الرأى العام القومى، ويعتبرها بمثابة استسلام للإمبريالية؟

كان يدور فى ذهن نورى السعيد السياسى العجوز ذى الناب الأزرق ضرورة ارتباطه

ببريطانيا، ومن ثم استخدم مناوراته السياسية، ونجح فى أن ينهى اجتماع سرسنك، بإصدار بيان مشترك يكتنفه الغموض، وكان البيان ينص على مايلى:

«إن العراقيين والمصريين سوف يبحثون السبل التى تدعم ميثاق أمن الجامعة العربية، وإن عليهم أن يناقشوا هذا الأمر مع الولايات المتحدة وبريطانيا».

وقد أزعج عبدالناصر بيان سرسنك، فبادر فى تبليغ سفير بغداد فى القاهرة بأن بيان سرسنك يتعارض كلية مع سياسة مصر إزاء الاستقلال الوطنى.

وكان صلاح سالم قد عقد مؤتمرا صحفيا بعد اجتماع سرسنك، ووجه إليه أحد الصحفيين سؤالا ذا مغزى:

«هل تعارض مصر رغبة دولتين عربيتين أو أكثر فى الاتحاد فى شكل ما؟».

وبالطبع كان يعنى هذا الصحفى مشروع الهلال الخصيب، فلما ردّ صلاح سالم على سؤال الصحفى بأن مصر لا تمانع قط فى قيام وحدة بين دولتين عربيتين أو أكثر، فسّر على أن مصر لا تمانع فى قيام مشروع الهلال الخصيب.

وغضب عبدالناصر من إجابة صلاح سالم، ومن ثم انتهز فرصة توقيع المعاهدة المصرية ـ البريطانية عام ١٩٥٤، فبادر باستخدام إذاعة صوت العرب لمناشدة الأمة العربية كى تنتهج نهج مصر، وتنهى الاحتلال الأجنبى.. كما أعلن عبدالناصر أنه سوف يقاوم بكل السبل أية محاولة من العراق تهدد وحدة العرب.

وكان نورى السعيد قد حضر إلى القاهرة وقابل عبدالناصر، وأبلغه أن العراق لايمكن أن تعتمد على العرب لحماية أمنها واستقلالها.

ورد عبدالناصرعلى نورى السعيد بقوله:

«إننى أؤيد وجهة نظرك إزاء ضعف الجامعة العربية، ولكن هذا لا يعنى أن يزيد العرب من ضعفهم بتشجيع الإمبريالية للسيطرة عليهم وضرب بعضهم بالبعض..».

ولم يتوان نورى السعيد فى الخروج من المأزق، فانتهز فرصة عقد اجتماع لوزراء خارجية العرب، وأوصى إلى موسى شهبندر وزير خارجيته بأن يعقد مؤتمرا صحفيا فى القاهرة بعد انتهاء المؤتمر، ويعلن فيه بأن العراق لن تنضم فى أحلاف مع تركيا والباكستان، ولكنها سوف تعيد النظر فى المعاهدة القائمة بين العراق وبريطانيا على نحو

ما فعلت مصر، وأن هذا التعديل سوف يضمن التزام العراق بقاعدة جوية بريطانية على أراضيها لو وقع هجوم على إيران.

وفى أول يناير سنة ١٩٥٥، أى بعد مرور أيام قليلة من مؤتمر وزراء الخارجية، أعلن نورى السعيد فى البرلمان العراقى، أن العراق سوف يرتبط مع بريطانيا فى معاهدة ثنائية، قد يدخل فى حسابها أمن تركيا وإيران، ولكنه لن يورط أى شريك للعراق داخل الجامعة العربية.

وأحس عبدالناصر أن نورى السعيد يقوم بخدعة سياسية كبرى، فبادر بكشف مخطط نورى السعيد فى الإذاعة المصرية.. ولم تمر أكثر من خمسة أيام على بيان نورى السعيد فى البرلمان العراقى، حتى انكشفت اللعبة، إذ توجه عدنان مندريس رئيس الحكومة التركية إلى بغداد على رأس وفد ضم وزيرى الخارجية والمواصلات وتسعة أعضاء من الجمعية الوطنية التركية.. وفى ١٢ من يناير صدر بيان مشترك من بغداد جاء به:

«إن تركيا والعراق قد اتفقا على توقيع ميثاق دفاع متبادل فى أقرب فرصة، وإنهما يأملان أن تنضم إليهما الدول الرشيدة الأخرى فى المنطقة، وأنهما سيبذلان قصارى جهدهما لمحاولة إقناع هذه الدول للتوقيع على هذه المعاهدة تلقائيا».

وشعر عبدالناصر بمواطن الخطر الكامن فى إغواء باقى الدول العربية للانضمام إلى هذا الحلف، فبادر باستخدام سلاحه المعهود من صحافة وإذاعة للهجوم على الحلف، وهداه تفكيره إلى إنشاء محور داخل الدول العربية يواجه به هذا الحلف، وعثر على ضالته فى السعودية كحليف قوى وغنى، مستغلا عداء السعودية التقليدى للإدارة الهاشمية فى العراق والأردن، وخلافاتها مع بريطانيا حول واحة البريمى.

إخفاق عبدالناصر فى مقاومة
قيام حلف بغداد

ولجأ عبدالناصر إلى القيام بعمل عربى مشترك، فدعا إلى عقد اجتماع فى القاهرة

يحضره رؤساء وزراء الدول العربية المستقلة حينئذ وهى: العراق وسوريا ولبنان والسعودية والأردن واليمن وليبيا ومصر.. وعقد أول اجتماع فى القاهرة يوم ٢٢ من يناير، وحضرت جميع الوفود عدا العراق الذى غاب عن الاجتماع فى الخمسة أيام الأولى من الاجتماع، ثم ظهر فجأة على المسرح برئاسة فاضل الجمالى رئيس حكومة سابق، والذى يكن لمصر عداء مريراً.

وفى الاجتماع الأول، اقترح كل من فارس الخورى عن سوريا وسامى الصلح عن لبنان وتوفيق أبوالهدى عن الأردن، تأجيل اتخاذ أى قرار حتى يحضر وفد العراق.. وبدا فى جو المؤتمر عدم استعداد ممثلى هذه الدول بالتنديد بسياسة نورى السعيد، بل إن السوريين ألقوا فى المؤتمر بيانا متناقضا جاء به:

«أنه بالرغم من أن سوريا لن تنضم إلى أى تحالف أجنبى، فمن العبث أن يعارض السوريون فى هذا المؤتمر قيام العراقيين بعقد هذا التحالف، طالما كان مثل هذا القرار غير ملزم لأية حكومة سورية مستقبلا».. والواقع أن هذا البيان كان يعكس حالة الاضطراب التى كانت تسود سوريا، فمنذ أن حصلت سوريا على استقلالها من الفرنسيين عقب الحرب العالمية الثانية، تعرضت إلى أربعة انقلابات عسكرية وأحد عشر تغييرا وزاريا فى مدى ثلاث سنوات.

والواقع أن ارتباط حزب البعث السورى بالجيش، وقناعة الحزب بأن الجيش هو الذى يستطيع أن يقوم بأى تغيير سياسى فى سوريا، كان لهما تأثير مباشر على قيام هذه الانقلابات.

ولنعد إلى الوراء.. إلى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ حينما التحق «بجيش الإنقاذ» أكرم الحورانى وبعض الضباط مثل عدنان المالكى ومصطفى حمدون وعبدالغنى قنوت.. فنشأ بين هذه المجموعة من الضباط وبين أكرم الحورانى نوع من التقارب تحول مع الزمن إلى صورة من المشاركة والتشاور.

وعلى أثر هزيمة سنة ١٩٤٨، اجتمع محاربو «جيش الإنقاذ» تحت قيادة العقيد طه الهاشمى العراقى، وقرروا رفض قبول وقف إطلاق النار والهدنة، وأرسلوا مندوبين عنهم إلى دمشق يبلغون شكرى القوتلى بعزمهم على الاستمرار فى القتال، ولو أدّى بهم ذلك إلى احتلال دمشق وخلع القوتلى من منصب الرئاسة السورية.. وكان من أبرز

مجموعة جيش الإنقاذ عدنان المالكى وأديب الشيشكلى وعبدالغنى قنوت ومصطفى حمدون ووصفى التل وفوزى القاوقجى.

فى ذاك الوقت كانت الولايات المتحدة تسعى إلى إقامة صلح دائم بين العرب وإسرائيل، وهو أمر لم يكن فى استطاعة أى زعيم عربى حينئذ أن يعرضه أو يجرؤ على الجهر به. وبموجب هذا الاعتقاد قامت المخابرات المركزية الأمريكية بالمساعدة فى تدبير انقلاب عسكرى قاده حسنى الزعيم الضابط السورى المزهو بنفسه، المغرور بقدراته، فأطاح بالقوتلى فى مارس سنة ١٩٤٩.. وقد دعم الحورانى حسنى الزعيم الذى ظن أنّ فى استطاعته تحويل هزيمة العرب سنة ١٩٤٨ إلى نصر عن طريق مفاوضاته الشخصية مع بن جوريون.

ففى الليلة التى تقرر فيها العصيان على قرار وقف إطلاق النار والزحف لاحتلال دمشق، حضر حسنى الزعيم إلى مقر قيادة جيش الإنقاذ فى الجبهة، ليبلغ المتمردين بأنه سيقود انقلابا عسكريا على شكرى القوتلى، ويعلن لهم أنه متضامن معهم فى الرأى باستئناف القتال بأى ثمن. ونفذ حسنى الزعيم حركته، بموافقة ضباط جيش الإنقاذ وبمباركة أكرم الحورانى، ولكن حسنى الزعيم سرعان ما نكث بعهوده، إذ تراجع عن استئناف القتال، واحتال على كبار ضباط الجبهة فدعاهم للاجتماع به فى دمشق حيث قام باعتقالهم، وسرح بعضهم مثل أديب الشيشكلى وعدنان المالكى وغيرهما.

وكان حسنى الزعيم تواقا فى بادئ الأمر للارتباط مع العراق، ولكنه بعد زيارته لمصر وترحيب الملك فاروق به، أصبح أكثر عداء للعراق.

والواقع أن فكر حسنى الزعيم كان مشوشا، بدرجة أن الحورانى الذى بارك انقلابه، لم يعد فى استطاعته أن يتابع مناوراته السياسية الغريبة. ومن ثم قام انقلاب عسكرى آخر بتحريض من حزب الشعب السورى بقيادة سامى الحناوى، أطاح بحسنى الزعيم، واتجه لتدعيم الوحدة مع العراق.. ودار الزمن دورته، وإذا بأديب الشيشكلى ضابط جيش الإنقاذ يستولى على السلطة فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتدعيم من أكرم الحورانى.

وفى السنتين الأوليين من الأربع سنوات التى حكمها، فضل الشيشكلى أن يبقى خلف المسرح يمارس السلطة، ولكنه اضطر أن يظهر على المسرح نتيجة المعارضة المستمرة

من حزب الشعب لسياسته الخاصة بالتقارب مع السعودية والفرنسيين حكام سوريا السابقين.

ففى نهاية سنة ١٩٥١، قام الشيشكلى بطرد مجلس الوزراء السورى واستقال رئيس الجمهورية مجبرا، واستلم الجيش مسئوليات الحكم فى سوريا. وبهذا الانقلاب الذى يعد الانقلاب الرابع فى تاريخ سوريا منذ عام ١٩٤٩، بدأت الخطوة الأولى لشل نشاط كل الأحزاب السياسية، وفرض الشيشكلى نفسه رئيسا للجمهورية.

على أنه ما أن انفرد الشيشكلى بالسلطة سنة ١٩٥٢، حتى أظهر عداءه للبعثيين، ومن ثم بدأ ضباط البعث حينئذ فى تدبير انقلاب للإطاحة بحكم الشيشكلى، أشرف على إعداده وتنفيذه الضابطان عدنان المالكى وعبدالغنى قنوت.. ولكن المحاولة أخفقت، فقام الشيشكلى باعتقال عدنان المالكى وعبدالغنى قنوت ورياض المالكى، وفر الحورانى ومشيل عفلق والبيطار إلى بيروت ومنها إلى روما.

والواقع أن الصراع بين البعث والشيشكلى أخذ بعد ذلك يسلك سبيلين جديدين: الأول عن طريق إقامة جبهة مع الأحزاب السورية التقليدية ـ الشعب، الكتلة الوطنية ـ عرفت بميثاق حمص، ولم يشترك الشيوعيون فى هذه الجبهة لأنهم كانوا قد قرروا دخول الانتخابات الصورية التى أجراها الشيشكلى والتى قاطعتها الهيئات السورية.. أما السبيل الثانى فكان يكمن داخل الجيش، حيث قامت مجموعة من صغار الضباط البعثيين بتدبير انقلاب للإطاحة بالشيشكلى على الرغم من غياب اثنين من كبار ضباطهم خارج الجيش.

لقد وجدت سوريا نفسها فى ظل حكم الشيشكلى منهكة من الحكومة العسكرية، وساخطة على التزوير فى الانتخابات، وناقمة على الفضائح والرشوة والسرقات التى كانت تسود البلاد بصورة شبه علنية.

وتسابق خصوم الشيشكلى للإطاحة به، فبينما حاول حزب الشعب الاتصال ببعض كبار الضباط المؤيدين له مثل فيصل الأتاسى وعمر خان لتدبير انقلاب عسكرى يهدف إلى إقامة اتحاد مع العراق، كان ضباط البعث بدورهم يدبرون انقلابا لحسابهم.

وسبق البعث حزب الشعب، ففى ليل ٢٧ ـ ٢٨ فبراير (شباط) سنة ١٩٥٤، نجح بعض الضباط البعثيين فى تدبير انقلاب عسكرى على الشيشكلى.. ولقد بدأ الانقلاب من حلب حيث تحرك الضابط مصطفى حمدون قائد سرية من المشاة فى حلب وبمعاونة

الملازم أول محمد عمران بسريتهما إلى محطة إذاعة حلب.. ومن هناك صدر البلاغ الأول للانقلاب بهذه العبارة:

«هنا الرئيس مصطفى حمدون يخاطبكم».

وكان أول المؤيدين أمين الحافظ قائد سرية مشاة درعا، ثم تجاوب بعد ذلك الضباط المعسكرون فى جبل الدروز لنداء رفيقهم.. وكان بينهم عدنان حمدون شقيق مصطفى حمدون وكنعان جويد ومحمد هواش، وقد قاموا باعتقال رؤسائهم وأرسلوا رسولا إلى الشيشكلى يبلغه أنهم زاحفون لاحتلال دمشق لو لم يغادر البلاد.

وكان عفلق والحورانى والبيطار قد عادوا إلى سوريا، ووقفوا مع زملائهم أعضاء جبهة ميثاق حمص، وانتهى الأمر بهروب الشيشكلى خارج سوريا.

وكان رد فعل الانقلاب البعثى فى مصر عنيفا، إذ قامت إذاعة صوت العرب بمهاجمة الانقلاب، وأخذت تدافع عن أديب الشيشكلى، وقد اعتبر حزب البعث هذا الموقف بمثابة عدوان وتدخل فى شئون سوريا، فأعد مظاهرات ضخمة سارت فى دمشق وحلب مستنكرة إعدام الإخوان المسلمين فى مصر، وطالبت بعودة الحريات للإخوان.

وهكذا نجد أن سوريا كانت ممزقة أساسا بين أولئك الذين يساندون حزب الشعب المحافظ الذى كان يميل إلى الاتحاد مع العراق، وبين حزب البعث الذى يحبذ وحدة شاملة للعرب على أساس مبادىء اشتراكية.

وحينما حضر فارس الخورى إلى القاهرة فى يناير سنة ١٩٥٥ لحضور مؤتمر رؤساء وزراء العرب، وجد نفسه فى موقف لايحسد عليه، فهو لايريد أن يغضب البعث أو حزب الشعب، ومن ثم لم يقم بتزكية انضمام سوريا للتحالف الجديد، كما رفض توجيه أى تنديد للعراق.

أما لبنان فقد وقع تحت إغراء وضغط ماديين.. ذلك أن عدنان مندريس خلال عودته من بغداد مر ببيروت، وعرض على حكومة لبنان المكاسب التى سوف تحصل عليها لبنان لو انضمت إلى حلف تركيا ـ العراق، ولإغراء حكومة لبنان قال مندريس إن تركيا لديها عشر فرق مجهزة بأحدث المعدات، وتمتلك خمسين ألف جرار تعمل فى الأرض، وكل هذا بفضل رعاية الولايات المتحدة وكرمها.. كما ألمح بأن تركيا على استعداد لمساعدة العرب ضد إسرائيل لو وافقت الدول العربية على توقيع معاهدة مع العراق وتركيا.

ومع أنَّ كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان حينئذ كان معروفاً عنه ولاؤه الشديد للغرب، فقد نجح مندريس فى التأثير على سامى الصلح رئيس وزراء لبنان كى لايندد بسياسة نورى السعيد.

وهكذا، لم يكن غريبا أن يقف سامى الصلح فى مؤتمر رؤساء وزراء العرب بالقاهرة متبنيا مصلحة الولايات المتحدة، ويقول أن واشنطن حذرته من أنها لن تقدم أية معونة للعرب لو أصرّوا على معارضة الأحلاف الأجنبية.

وأدخل مندريس فى روع شمعون أن عداء عبدالناصر لنورى السعيد يرجع أساسا لطموحه فى السيطرة على العالم العربى، ومحاولة نورى السعيد وقف أطماع عبدالناصر.

وكان موقف الأردن لايختلف كثيرا عن موقف سوريا، إذ قال الوفد الأردنى أنهم يكرهون الأحلاف الأجنبية، ولكنهم لايستطيعون التنديد بمبادأة نورى السعيد طالما اعتمدت الأردن على منحة بريطانيا للاحتفاظ بالفيلق العربى الذى يقوده الجنرال جلوب الإنجليزى.

ولم تمر أسابيع قليلة على المؤتمر حتى كان توفيق أبوالهدى يفاوض الإنجليز فى لندن لإعادة النظر فى المعاهدة الأردنية ـ الإنجليزية.. وكان الإنجليز يصرون على أن أى تغيير فى هذه المعاهدة، لا يمكن أن ينظر إليه إلا كسبيل لإقامة نظام دفاع جديد عن الشرق الأوسط.. ومعنى ذلك أن الأردن إذا أراد أن يحصل على المنحة البريطانية فى المستقبل فعليه أن ينضم إلى حلف تركيا ـ العراق.

وهكذا أخفق عبدالناصر فى إقناع رؤساء وزراء سوريا ولبنان والأردن كى يهاجموا مبادرة نورى السعيد فى اجتماع لجامعة الدول العربية لكنه داوم على معارضة الحلف بإصرار دائب.

وكان يرسخ فى عقل عبدالناصر أن الغرب لن يسمح لتركيا بمساندة العرب ضد إسرائيل، إن لم يَجُر تركيا فى تحالف مع إسرائيل على مر السنين، وهكذا كان يرى أن حلف بغداد المقترح ليس إلا ابتكارا لتفتيت العالم العربى وربطه بمصالح الغرب.

وكان عبدالناصر يظن أن العرب إذا استطاعوا المحافظة على وحدتهم، فإن الغرب سوف يجبر ـ وهو يحافظ على مصالحه الخاصة ـ على مد العرب بالمعونة الاقتصادية وبالأسلحة، لردع أى معتد، ولمكافحة أى تمرد داخلى.

ولكن العراق كانت سادرة فى نهجها، ففى مؤتمر رؤساء الدول العربية ذكر فاضل الجمالى أن جامعة الدول العربية لم تستطع حماية العراق، ولذا فإن معونة الولايات المتحدة وبريطانيا ضرورية للعراق.

وحاول الجمالى إغراء الدول العربية، فقال إنّ الولايات المتحدة سوف تغير سياستها لصالح العرب، وأن الرئيس الأمريكى أيزنهاور قد أكد له شخصيا فى مقابلة معه فى البيت الأبيض، أن الولايات المتحدة لن تقدم أية معونة مستقبلا للصهيونية، وقد تبحث عن نوع من التعاون مع العرب.

ولكن عبدالناصر كان يرتاب فى مثل هذه الوعود، ومع ذلك لم يستطع أن يعبئ دول الجامعة العربية لمناهضة سياسة العراق، اللهم سوى السعودية خصم الهاشميين التقليدى، والمملكة اليمنية.

واتجه عبدالناصر إلى تدعيم جامعة الدول العربية، فاقترح إنشاء قيادة عسكرية مشتركة، تقوم بتنسيق التدريب والمواصلات، وتتعاون فى صناعة الأسلحة، وتحدد التزام كل دولة فى حالة قيام الحرب مع إسرائيل.. ورحب رؤساء وزراء سوريا ولبنان والسعودية بهذا الاقتراح. ولكن الجمالى هدم المشروع بإصراره على أن العراق لايزال يحتفظ بحقه فى الدخول فى أى تحالفات أجنبية يراها ضرورية له.

وكما بينت من قبل كان موقف سوريا ولبنان متخاذلا، ولم يختلف موقف الأردن كثيرا، ولكن عبدالناصر برّر موقف الأردن بأنه يرجع إلى الارتباطات الخاصة التى تربط بريطانيا بالأردن.

ولذلك نجد أن عبدالناصر شن حربا نفسية حامية الوطيس ضد العراق وسوريا ولبنان، وحمل لواء هذه الحرب إذاعة «صوت العرب» التى قامت بتحريض شعوب هذه البلاد على الثورة على حكامهم الذين خانوا شعوبهم لحساب الإمبريالية.

وقد ركزت إذاعة «صوت العرب» على الهجوم على حكام العراق الذين ينفذون خطط الإمبرياليين التى تهدف إلى السيطرة على المنطقة العربية من خلال إسرائيل، الجسر الذى يمتد إلى المنطقة، ومن خلال عملاء الإمبريالية مثل كميل شمعون ونورى السعيد.

على أنه زاد الطين بلـه، ما حدث فى لقـاء عبدالنـاصر مع أنطونـى إيدن حينـما مر بالقاهرة فـى شهر فبراير سنة ١٩٥٥ فى طريـقه إلى بانجوك لحضور مؤتمر منـظمة حلف جنوب شرق آسيا.. ذلك أن عبدالناصر أبدى لإيدن رغبته فى أن تقوم علاقات ودية بين مصر وبريطانيا، ولـذا ليس هناك داعٍ لأن تتدخل بريطانيا فى شئـون العرب الداخلية عن طريق ربـطها بأحـلاف أجنبيـة.. ولكن إيدن خيـب ظن عبدالـناصر وقال لـه ببرود: إن بريطانيا لن تتخلى عن نورى السعيد حليفها الوفى.

ولم تمر سوى أيام قـليلة حتى تم إعلان توقيع تـركيا والعراق على المعاهـدة الرسمية فى ٢٤ من فبرايـر، والتى عرفت باسم حلف بغـداد، وانضمت بريطانيا إلـيه فى أبريل، تلى ذلك انضمام الباكستان وإيران فيما بعد خلال هذا العام.

ونشبت حرب مريرة بين عبدالناصر ونورى السعيد، استخدم فيها عبدالناصر أسلوب العمل السرى، إذ قام بإرسال طاقم خاص تكـون من حسن تهامى وكمال رفعت وصلاح الدسوقى إلـى بغداد للقيام بـعمليات التخـريب لبعض المنشـآت العراقية احتجـاجا على مسلك نورى الـسعيد إزاء علاقاته مع الإنجليـز. ونسبت الحكومة العراقـية هذه الأعمال إلى كمال الحناوى الملحـق العسكرى المصرى فى بغداد حينذاك، وطلـبت سحبه على أنه شخص غير مرغوب فيه.

لقد كان عبدالناصر يميل إلى استخدام العمل السرى فى تحقيق أغراض سياسية.

عبدالناصر والتنظيمات السرية فى القوات المسلحة

كان عبدالناصر يعتمد اعتماداً كبيراً فى تـأمين حكمه على القوات المسلحة، وبالطبع كان الضباط الأحرار فى السنين الأولى للثـورة هم الدرع الذى يحمى الثورة من أعدائها، فلما قرر عبدالناصر التخلص منهم وتصفيتهم ـ كما شرحت من قبل ـ قام بإنشاء خلايا سرية موالية له داخل القوات المسلحة من بعـض الضباط الموالين له، وكانت مهمتهم رقابة ما يجرى داخل القوات المسلحة من ناحية الأمن.

وكان مكتب الشئون العامة فى القيادة العامة للقوات المسلحة مسئولاً عن تأمين القوات

المسلحة، ولكن عبدالناصر لم يكتف بذلك، فقام بتشكيل خلايا أخرى عن طريق سكرتيره سامى شرف.. وكثيرا ما كان يتقابل عبدالناصر سراً مع ضباط هذه الخلايا لرفع روحهم المعنوية وكسب ولائهم له. وقد أدى هذا إلى خلق نوع من الحساسية بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، أخذت تزداد على مر الأيام حتى تحولت إلى مجابهة صريحة. ذلك أن عبدالناصر حاول أن يعد جيلا من طلبة الكلية الحربية ينشئه على الولاء الشخصى له، كى يعتمد عليه بعد تخرج هؤلاء الطلبة، وقد أوكل هذه المهمة إلى الصاغ إبراهيم الطحاوى من الضباط الأحرار، والذى كان يعمل فى منصب السكرتير العام المساعد لهيئة التحرير.

بدأ الطحاوى فى إنشاء تنظيم طلبة الكلية الحربية عام ١٩٥٥، واستطاع أن يجند عددا صغيرا من طلبة الكلية الحربية.. وكانت النواة الأولى تتكون من الطلبة توفيق عويضة، وعاطف عرفة وحسن رفعت وخالد علم الدين ونصر مصطفى مهدى، ومحمد عبدالجواد عامر. وكان الطحاوى يجتمع بالطلبة فى نادى مصر بالزمالك مرة كل أسبوع خلال إجازة آخر الأسبوع، ويبث فيهم روح الولاء للزعيم.. وكان يذكرهم بأنهم تنظيم عبدالناصر الخاص، وبخاصة بعد أن تقرر خروج الضباط الأحرار من القوات المسلحة.

كان الغرض من هذا التنظيم أن يكون بمثابة الدرع الاحتياطى الذى يحمى عبدالناصر، ولذلك قيل لأفراده أن مهمتهم مقاومة أى انقلاب فى القوات المسلحة عن طريق الرقابة وكتابة تقارير عما يجرى داخلها.. وقد وعد هؤلاء الأفراد بأنهم سيعينون فى المراكز الحساسة التى تسيطر على القوات المسلحة.

وقد عهد بتوجيه هذه الجماعة أيديولجيا، إلى شخص يدعى الشيخ «دنيا»، كان يزعم بأنه يتنبأ بالغيب، وقد حصل على ثقة عبدالناصر، حينما تنبأ له بموعد قيام حرب ١٩٥٦.

والعجيب أن عبدالناصر كان يثق فى هذا الرجل ثقة كبيرة، وقد ادعى الأخير أنه على وشك الانتهاء من ابتكار جهاز يتحكم فى توجيه الأشعة الكونية، التى يمكن استخدامها ضد إسرائيل لتخرب اقتصادها وتقضى على الحياة بها.

وقال الشيخ دنيا أن تحرير فلسطين سيتم على يد عبدالناصر، الذى سيقود جيشه، وقد حمل جهاز الأشعة الكونية الذى سيبتكره الشيخ المذكور، فتحدث المعجزة وتفنى إسرائيل.

استمر تنظيم طلبة الكلية الحربية يعمل فى الخفاء، حتى تم اكتشافه عام ١٩٥٦، وعلم به عبدالحكيم عامر قائد القوات المسلحة.. وتفجر الموقف بمجابهة بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر.. قال عبدالحكيم لعبدالناصر: إن تنظيم الطلبة كى يقوموا بعمل سرى سوف يقضى على النظام داخل القوات المسلحة، ومن الخطورة تكليف شبان فى مثل هذه السن كى يقوموا بأعمال سياسية داخل القوات المسلحة.

وألقى عبدالناصر المسئولية على إبراهيم الطحاوى.. وحل التنظيم وتخرج الطلبة من الكلية الحربية.. وأصبحوا ضباطا فى الجيش.

وتشاء الظروف أن يجتمعوا بعد تخرجهم بسنين ليحاولوا إنشاء تنظيم خاص بهم داخل القوات المسلحة، ولكنه اكتشف فى مهده على نحو ما سأذكره فى حينه.

وعموما فقد كانت التنظيمات السرية داخل القوات المسلحة سلاحا ذا حدين، فالبرغم من أنها أفادت فى كشف كثير من الأنشطة المعادية داخل القوات المسلحة، إلا أنها أدّت إلى خلق الشللية داخل القوات المسلحة، وأثرت على كفاءة القوات المسلحة، لاعتماد القيادة السياسية على الولاء أكثر من الكفاءة.

غارة غزة نقطة تحول

بينما كان عبدالناصر يفكر فى وضع خطط لمواجهة حلف بغداد، قامت إسرائيل يوم ٢٨ من فبراير بهجوم مدبر على القوات المصرية المرابطة على شريط قطاع غزة.. وهنا رسخ فى ذهن عبدالناصر أن حلف بغداد وغارة غزة ليستا سوى جزء من مؤامرة غربية كبرى لتدمير ثورة ٢٣ من يوليو، ولإعادة سيطرة الإمبريالية الغربية على الوطن العربى بأكمله.

والواقع أن غارة إسرائيل على غزة كانت بمثابة الصخرة التى تحطمت عليها آمال عبدالناصر فى حسن نوايا الغرب.. كان عبدالناصر حتى غارة غزة لديه أمل بأن يرتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات طيبة، وبأن تبدى واشنطن استعدادها لمده بالأسلحة، فضلا عن معونة اقتصادية مناسبة.

وقد تم بالفعل عقد اتفاقية بين مصر والولايات المتحدة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤،

لد مصر بمعونة اقتصادية قيمتها أربعون مليونا من الدولارات.. وساعد على تنمية الآمال لقيام علاقات طيبة بين القاهرة وواشنطن، مسلك حكومة أيزنهاور إزاء النزاع العربى الإسرائيلى. ففى ربيع عام ١٩٥٤، نشر هنرى بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكى بيانا فى الصحف الأمريكية موجها لإسرائيل، صرّح فيه بأن إسرائيل كى تعيش فى سلام مع جيرانها العرب، عليها أن تكف عن سبل الغزو.. وندد «بايرود» بمسلك إسرائيل إزاء التعويضات، فبينما تستخدم إسرائيل التعويضات الألمانية لتنمية اقتصادها، لم تفكر فى تقديم أية تعويضات للاجئين العرب.

كان لمثل هذه التصريحات آثار طيبة فى عقد آمال لصداقة حقيقية مع واشنطن، ولكن غارة غزة قضت على كل أمل أو تفاؤل لقيام علاقات صداقة بين البلدين.. ذلك أن عبدالناصر نظر إلى الغارة الإسرائيلية على غزة وقيام حلف بغداد، على أنهما بمثابة هجوم موجه إلى شخصه.

ومع ذلك فقد استمر عبدالناصر يأمل فى تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، وكان لديه أمل كبير فى الحصول على معونة واشنطن ولندن لبناء السد العالى، ولكن جهوده كلها باءت بالإخفاق، ووجد نفسه مجبراً للاتجاه نحو موسكو.

وجاءت غارة غزة لتجعل عبدالناصر لايثق فى بريطانيا والولايات المتحدة، وبدأ ينظر إليهما بعين الشك والريبة.

حقا لم يكن عبدالناصر راغبا فى انتهاك الهدنة الدائمة القائمة بين العرب وإسرائيل، كما كان يدرك استحالة تسوية المسألة الفلسطينية بالطرق السلمية، وعدم قدرة العرب حينئذ على تحرير الأرض العربية المحتلة، ولذا كان يرى تجميد الموقف بين العرب وإسرائيل حتى يصبح العرب قادرين على تحرير الأرض العربية.

وكان عبدالناصر يرى أن الفلسطينيين أحق بتحرير أراضيهم، وأن على الدول العربية أن تتحد لتكون قاعدة آمنة لانطلاق الفلسطينيين نحو أهدافهم، وعليها أن تجعل قضية فلسطين قضية قومية تشارك فيها كل دولة عربية بجهودها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وكان عبدالناصر يكره فكرة الصهيونية بقيام دولة يهودية عنصرية، تجعل من أى مواطن غير يهودى مواطناً من الدرجة الثانية.. ولكنه كان يدرك أن إسرائيل قامت بجهود

الدول الكبرى، وأنها خلقت لتبقى، فالذين قاموا بإنشائها فى قلب الأمة العربية، سوف يستميتون فى المحافظة عليها، وحمايتها من أى تدمير من جيرانها العرب.

على أن صدامات الحدود كانت تشكل نوعا من التوتر الحاد بين العرب وإسرائيل، واستمرت هذه الصدامات فى عهد بن جوريون الذى كان يفضل انتهاج سياسة المدفع لفرض إرادة إسرائيل على جيرانها.

ولايمكن لعربى أن ينسى ماقامت به إسرائيل فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٣، حينما قامت بشن هجوم على معسكر للاجئين الفلسطينيين فى قطاع غزة، أسفر عن مقتل عشرين عربيا وإصابة ستين آخرين بجراح منهم نساء وأطفال.. ولم تكتف إسرائيل بذلك فبعد شهرين من هذا الحادث، قامت القوات الإسرائيلية مرة أخرى بالهجوم على إحدى القرى الأردنية وقتلت اثنين وستين من سكانها العزل من أى سلاح.

وذهب بن جوريون وتولى موسى شاريت رئاسة الوزارة الإسرائيلية فى يوليو سنة ١٩٥٤، وظهرت فى الأفق بوادر تفاؤل تسود المنطقة، كما عرف عن موسى شاريت ميله إلى تسوية المشاكل بالطرق السلمية. وبالفعل لم يحدث أى صدام على الحدود الإسرائيلية ـ العربية منذ أن تولى شاريت الحكم.

ولكن بن جوريون لم يهدأ بعد انسحابه من الحكم، فانتهز فرصة بدء المفاوضات المصرية ـ البريطانية ، فعمل على تقويضها، بأن أرسل بعض العملاء الإسرائيليين إلى القاهرة والإسكندرية للقيام ببعض العمليات التخريبية.. وقد استطاع هؤلاء العملاء أن يفجروا بعض القنابل فى مكتبة الاستعلامات الأمريكية بالقاهرة، وفى بعض دور السينما بالقاهرة والإسكندرية.. كان هدف بن جوريون الإيحاء إلى الأمريكيين والبريطانيين بأن النظام المصرى يفتقر القدرة فى المحافظة على أمن البلاد.

وعاد بن جوريون فى منتصف شهر فبراير سنة ١٩٥٥ ليتولى منصب وزير الدفاع الإسرائيلى.. ومع ذلك كان عبدالناصر يأمل فى أن يستطيع شاريت منع صدامات الحدود، ولكن الموقف تفجر يوم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥، حينما قامت قوة إسرائيلية ـ بناء على أوامر من بن جوريون وزير الدفاع الإسرائيلى ـ بعبور خطوط الهدنة، وقامت بتدمير بعض مراكز رئاسة الجيش المصرى الممتدة على شريط غزة، وقتلت ثمانية وثلاثين فردا كما أصيب أربعون آخرون بجراح.

ومع أن الجنرال بيرنز رئيس مراقبى الهدنة، قدم تقريرا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ذكر فيه أن غارة غزة، أعدت ودبرت بواسطة السلطات الإسرائيلية، فإن إسرائيل احتجت وقالت إن الغارة على غزة كانت رداً على اعتداء كمين لقوة مصرية على دورية إسرائيلية كانت تتحرك داخل الأراضى الإسرائيلية.

ولم يقف عبدالناصر مكتوف اليدين بعد قيام إسرائيل بالغارة على غزة، فقام باتخاذ سلسلة من الإجراءات والقرارات: فأولا قرر عبد الناصر أن يحصل على أسلحة بأية طريقة لردع أية هجمات إسرائيلية مستقبلا، وثانيا أن يعد بعض الفدائيين ويدربهم على حرب العصابات لتوجيههم داخل الأراضى الإسرائيلية للقيام بعمليات ردع لإسرائيل، وثالثا أن يدعم التضامن العربى بسلسلة من المعاهدات بين مصر وحليفاتها من الدول العربية، وأخيرا أن يستكمل حرب الكلمة بحملة تآمرية تخطط لحث العراقيين على الثورة على حكومتهم العميلة للإمبريالية.

خيبة أمل عبدالناصر فى الغرب

وسط هذه الظروف اتجه عبدالناصر مرة ثانية إلى واشنطن ولندن لمده بما يحتاجه من أسلحة.. ولكن الإنجليز لم يلتفتوا إلى قائمة الأسلحة التى قدمها لهم عبدالناصر بعد توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤، كما لم تظهر فى الأفق أية دلائل عن استعداد واشنطن لمد مصر بكميات مناسبة من الأسلحة، وفقاً لوعد أيزنهاور لرجال الثورة قبل توقيع اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤.

وكانت واشنطن قد أوفدت بعثة عسكرية أمريكية إلى مصر، لمناقشة مسألة إمداد القوات المسلحة المصرية بالأسلحة، ولكن دالاس قرر بعد مضى عدة أسابيع من المناقشات أن واشنطن لن تمد مصر بالأسلحة الأمريكية مالم تشترك فى نظام دفاعى للغرب عن منطقة الشرق الأوسط.

وبالطبع عارض عبدالناصر هذه الفكرة واعتبرها أنها محاولة أمريكية لتعبئة موارد مصر لتحارب بها أعداءها، بينما لو تورطت مصر فى أعمال حربية مع عدوتها إسرائيل، فإنها لن تجد أية معونة غربية لردع إسرائيل.. وقال عبدالناصر: «إن أى تعاون دفاعى بين

الغرب والدول العربية ينبغى أن يقوم على أساس وحدة متكاملة للعرب لا على أساس تعاون فردى».

ولكن الأمريكيين لم يقتنعوا بفكرة عبدالناصر، إذ تدخل فى خطة الدفاع الأمريكية عن المنطقة دول ليست عربية مثل تركيا وإيران والباكستان.

وازداد غضب عبد الناصر حينما أعلنت واشنطن فى شهر أبريل موافقتها على إمداد نورى السعيد عدو عبدالناصر بما يحتاجه من أسلحة. ولم يكن موقف بريطانيا من عبدالناصر بأفضل من موقف واشنطن، وكل ما فعلته أنها قررت تأجيل شحن دفعة دبابات طراز سنتوريان إلى إسرائيل، كنوع من الحظر على شحن الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط بعد غارة إسرائيل على غزة.

أما فرنسا فكانت تقوم بمد إسرائيل بأسلحة تجاوزت الحد الذى اتفق عليه بين لندن وباريس وواشنطن، للمحافظة على ميزان القوى فى المنطقة، بينما كانت مصر تعانى من نقص كبير فى الأسلحة.

كانت إسرائيل تكرر دائما الشكوى بأنها محاطة بدول عربية معادية تفوقها قوة وعددا، مع أن الواقع يخالف ذلك، فبينما كانت إسرائيل تتسلم شحنات متتابعة من الأسلحة من فرنسا، كانت القوات المسلحة العربية وبخاصة مصر تعانى نقصا واضحا.. وبينما كانت جيوش دول الجامعة العربية لا تتعدى مائتى ألف جندى نصفهم مصريون، كان فى استطاعة إسرائيل أن تعبئ ربع مليون جندى فى مدى ثمانى وأربعين ساعة.

ومع أن عبدالناصر حاول أن يوسط واشنطن ولندن لمنع فرنسا من التمادى فى مد إسرائيل بالأسلحة، فإن جهوده باءت بالإخفاق، وقامت فرنسا بتوقيع اتفاقية مع إسرائيل فى شهر يوليو سنة ١٩٥٤ لتمدها بطائرات نفاثة تفوق أية قوة جوية عربية فى السرعة والتسليح.

كانت فرنسا قد فقدت سيادتها على سوريا ولبنان، وكان وجودها فى شمال أفريقيا معرضا للتهديد، ومن ثم لجأت فرنسا إلى مساعدة إسرائيل عدوة العرب كى تكسر شوكتهم. وفسر عبدالناصر تردد الإنجليز والأمريكيين سواء فى التدخل لمنع فرنسا من التمادى فى تسليح إسرائيل، أو فى عدم استجابتهم لإمداده بما يحتاجه من أسلحة، بأنه

تحالف بين الغرب وإسرائيل ضد العرب، أو على الأقل ضد الدول العربية التى يمثلها عبدالناصر.

ولم تستطع لندن أو واشنطن أن تبعد هذه الأفكار عن عقل عبدالناصر، ذلك أن العالم كان يتعرض لحرب باردة بين قطبي المعسكرين موسكو وواشنطن، وكانت الشيوعية الدولية هى البعبع الذى يخيف واشنطن، ولذا كانت واشنطن تنظر إلى الحياد على أنه نوع من العداء لها، فهى ترى أن من ليس معها فهو عدوها.

ولذلك، لم تقدم واشنطن لعبد الناصر الذى كان يمثل الوطنيين العرب سوى معونة اقتصادية... ومع أن عبد الناصر كان يأمل أن يبر الرئيس أيزنهاور بوعده، فقد وصل إلى نتيجة بأن المعسكر الشيوعى هو البديل العملى الوحيد للغرب لإمداد العرب بالأسلحة التى يحتاجونها .

مؤتمر باندونج

ولقد واتت عبد الناصر الفرصة فى مؤتمر باندونج الذى عقد فى أندونيسيا، وحضره ثلاثون دولة آسيوية وأفريقية، حصلت على استقلالها حديثًا، لتظهر على المسرح السياسى كقوة محايدة غير منحازة، ويرجع الفضل الأكبر لعقد هذا المؤتمر إلى كل من نهرو رئيس حكومة الهند وشواين لاى رئيس حكومة الصين الشعبية.

غادر عبد الناصر فى شهر أبريل من عام ١٩٥٥ مصر للخارج فى رحلة لأول مرة فى حياته - إذا استثنينا خدمته فى السودان فى بدء حياته العسكرية واشتراكه فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ثم رحلته القصيرة للسعودية للتعزية فى وفاة الملك عبد العزيز آل سعود - ليحضر مؤتمر باندونج .

وفى ليلة رحيله طلب منى أن أمر عليه بمنزله فى منشية البكرى ومعى عباس رضوان.. كنت فى ذاك الوقت أعمل مديراً لمكتب القائد العام للقوات المسلحة (للشئون العامة) وكان (الصاغ) عباس رضوان يعمل مساعدًا لى .. وكان من مسئوليات هذا المكتب منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو أمن القوات المسلحة ، أو بمعنى أدق أمن الثورة، حيث كان الجيش فى الواقع الدرع الذى يحمى الثورة فى مهدها.

وطال اللقاء إلى ما يقرب من الساعتين، وأخذ عبد الناصر يحدثنا عن أمور عدة كانت تقلقه وتشغل باله.. كان عبد الناصر حلو الحديث له قدرة فائقة فى الحديث لساعات طويلة دون أن يمل أو يكل .. وأنقل من مذكرتى أهم النقاط التى تحدث عنها.

تحدث عبد الناصر عن الاعتداءات المتكررة من إسرائيل ، وعن سلسلة الغارات التى قامت بها على الأراضى العربية منذ أكتوبر عام ١٩٥٣.. وكان هجوم إسرائيل المسلح فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ على المنشآت العسكرية القائمة على شريط غزة والتى تحدثت عنها سلفًا، له أثر واضح على تفكيره.

لقد كشفت هذه الغارة لعبد الناصر ضعف القوات المسلحة المصرية، وكان عبد الناصر قد وعد ضباط جيشه بتسليح حديث، ونمو فى حجم الجيش، تحقيقًا لمبدأ إنشاء جيش وطنى قوى، الذى جاء ضمن مبادئ الثورة الستة.. ولما كان عبد الناصر يحتاج للجيش حينئذ لتأمين الثورة، فقد أقلقه احتمال فَقْد ولاء الجيش لو تركه بهذه الصورة الضعيفة.

كانت حاجة عبد الناصر إلى أسلحة لتدعيم دفاعاته وضمان ولاء جيشه هى شاغله الأول.. ولكنه تيقن أن الأسلحة لن يستطيع الحصول عليها من الغرب، فقد أخفق مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة ـ كما بينت من قبل ـ والواقع أن حاجته الفورية للسلاح، جعلته يجرى بحثًا شاملاً لمسألة علاقة مصر بالقوى الكبرى.. ويتجه إلى اتخاذ موقف الحياد.

تحدث عبد الناصر عن تصوره الأساسى للسياسة المصرية الخارجية فأشار إلى أنه من المهم للدول الصغرى أن تحافظ على استقلالها من سيطرة الدول الكبرى، وأن تتجنب الانحياز إلى أي منها.. ثم قال إن الحقيقة البارزة الكبرى للموقف الدولى تكمن فى الصراع بين كتلتين عظميين، الغرب تحت زعامة الولايات المتحدة، والكتلة الشيوعية تحت زعامة الاتحاد السوفيتى .. وكان يرى أن تعادلهما التقريبى فى إمكاناتهما العسكرية مفيد للدول الصغرى وبخاصة الدول العربية .. كما بين أنه لن يسمح للاتحاد السوفيتى ولا الولايات المتحدة بأن يحتل أحدهما منطقة ذات أهمية استراتيجية مثل منطقة الشرق الأوسط.

واستطرد قائلاً: إن السبيل الوحيد أمام العرب هو الحياد، كى يفلتوا من التورط فى الانحياز لإحدى هذه الكتل. وانتقل بعد ذلك للحديث عن تورط مصر بثقلها الاقتصادى مع الغرب، فلسنوات طويلة كان معظم محصول القطن وهو مصدر أساسى

لمصر فى التبادل التجارى كان يباع فى الأسواق الغربية التى بدأ فيها الطلب على القطن المصرى ينكمش.

وتفرع الحديث إلى مسائل أخرى داخلية ، ثم أبدى هواجسه من احتمال الاعتداء عليه أثناء الرحلة، فالغرب من وجهة نظره كان قد بدأ ينظر إليه نظرة خطورة على مصالحه.

وبصوت هادئ حزين، لم يخل من عزيمة وإصرار، أوصانا بمصر وبالثورة، وبأن نساند عبد الحكيم عامر فى أى موقف ينشأ بين المجلس (مجلس الثورة) لو لم تكتب له السلامة بالعودة، فعبد الحكيم عامر من وجهة نظره هو الذى يستطيع أن يسير بالسفينة إلى بر الأمان.. ولقد تأثرنا بحديثه فأدمعت عينانا، ووعدناه بأننا سنبذل حياتنا فى سبيل العمل بوصيته والمحافظة على استمرار الثورة.

وسافر عبد الناصر فى رحلته، وفى طريقه إلى باندونج اجتمع مع نهرو صاحب مبدأ حَياد آسيا.. وقد اكتشف عبد الناصر أن زعماء الدول المنبثقة حديثاً فى آسيا وأفريقيا يتفقون مع آرائه - أى الخوف من التورط فى صراع الدول الكبرى - ويشاركونه آماله فى تشكيل توليفة قد تجد الشعوب الحديثة فيها سبيلاً لتنمية اقتصادية واجتماعية وتمكنها من أن تلعب دوراً فى تشكيل المسائل الدولية.

ولقد أصغى هؤلاء الزعماء إليه باحترام كمتحدث عن وجهة نظر عربية وليس كمجرد زعيم مصرى .. وكان من الأمور البارزة فى هذا المؤتمر اتصاله مع شواين لاى ممثل جمهورية الصين الشعبية فى المؤتمر الذى استطاع بمهارته أن يضفى على أعضاء المؤتمر إحساساً بأن الصين تواقة إلى تحقيق رفاهية للدول الأفريقية والآسيوية المنبثقة حديثًا.. وقد أقنع شواين لاى الكثيرين من الزعماء بأن الشيوعيين يريدون بكل مشاعرهم مساعدتهم على منع الإمبريالية من إعادة السيطرة على بلادهم.

ولقد استطاع عبد الناصر فى صيف سنة ١٩٥٥ أن يطور من مبدأ الحياد، بحيث يتناسب مع إطار القومية العربية، وأصبح يعرف هذا المبدأ بمبدأ الحياد الإيجابى.

وكان عبد الناصر يأمل فى ازدياد الطلب على القطن المصرى من الكتلة الشرقية ومن الدول غير المنحازة فى آسيا، فضلاً عن أن دول الكتلة السوفيتية كانت قد أصبحت تنتج سلعاً مصنعة بكميات أكبر مما تحتاجه السوق. ولذلك وصل عبد الناصر إلى نتيجة بأن الطريق كان واضحاً أمام مصر كى توازن بين علاقتها الاقتصادية بين الغرب والشرق..

ومن ناحية أخرى كان يرى أنه من المرغوب فيه تنمية تجارة مصر مع الدول غير المنحازة، وبذا تستطيع مصر أن تحرر تجارتها فى ثلاثة اتجاهات .

الروس يظهرون على السطح

فى مؤتمر باندونج لقى عبد الناصر حفاوة بالغة من شواين لاى.. وتبادلا وجهات النظر.. وحينما قام شواين لاى بسؤال عبد الناصر عن الموقف فى الشرق الأوسط، انتهز عبد الناصر الفرصة ليعبر له عن مدى التهديد الذى تواجهه مصر من إسرائيل، وعن حاجة مصر الماسة للأسلحة، وعن إخفاقه فى الحصول عليها من الغرب، دون التفريط فى سيادة مصر.. وهنا سأل عبد الناصر شواين لاى عما إذا كانت الصين يمكنها أن تمد مصر بالأسلحة.. ولكن شواين لاى ذكر لعبد الناصر أن الصين تعتمد على موسكو فى هذا المجال ، واقترح عليه أن يطلب الأسلحة مباشرة من موسكو.

وعاد عبد الناصر إلى القاهرة بعد انتهاء مؤتمر باندونج وكان برفقته صلاح سالم عضو مجلس الثورة .. وبعد عدة أيام من عودة عبد الناصر، اتصل دانيل سولود السفير الروسى فى القاهرة بصلاح سالم ، وأبلغه أن بكين أبلغت موسكو حاجة الحكومة المصرية للأسلحة وقد ردت موسكو بأنها ترحب بطلب الحكومة المصرية للأسلحة، وأنها على استعداد لمدها بأية كمية من الأسلحة بما فى ذلك الدبابات والطائرات الحديثة، على أن تدفع مصر ثمنها أقساطًا مؤجلة فى شكل سلع من القطن والأرز المصرى.. وفضلاً عن ذلك، أبدى السفير الروسى استعداد موسكو لمعاونة مصر فى أى مشروع صناعى مثل بناء السد العالى، لتخزين المياه الزائدة من مياه النيل، ومد مصر بقوة كهربية، المتولدة من مساقط مياه المشروع.

ولنتساءل: لماذا غيرت روسيا سياستها إزاء منطقة الشرق الأوسط؟ أليست روسيا أول من انضم إلى الولايات المتحدة للاعتراف بإسرائيل عقب إعلان قيامها مباشرة، وأول من انضم إلى واشنطن أيضاً للموافقة على تقسيم الأمم المتحدة لفلسطين؟ أليست موسكو هى التى كلفت تشيكوسلوفاكيا لمد إسرائيل فى حرب ٤٨ بالأسلحة التى تمكنها من النصر فى حربها مع الدول العربية؟

كانت موسكو ترى أن إسرائيل دولة تقدمية قامت وسط دول عربية رجعية ولذا ينبغى مساعدتها، ولكن الأحداث تطورت فى المنطقة إذ قامت الثورة المصرية فى يوليو سنة ١٩٥٢، وانتشرت دعوة التحرر فرأت موسكو مساعدة الدول التى تسعى للتحرر، بهدف أن تضمها إلى معسكرها.

ولقد ساعدت الأحداث على تغيير موقف روسيا من إسرائيل، ففى شهر فبراير سنة ١٩٥٣ انفجرت قنبلة فى السفارة الروسية فى تل أبيب، فبادرت موسكو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب، وفى شهر مارس استخدمت حق الفيتو على قرار فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يؤكد حق إسرائيل فى المرور عبر قناة السويس.

وانتهز السوفييت فرصة مساومة الغرب للعرب لمدهم بالأسلحة وحاولوا أن يبدوا كالملائكة الذين يقدمون العون دون أى ارتباطات أو شروط.

ولم يكن عبد الناصر متحمساً فى بادئ الأمر لعرض السوفييت، فهو لم ينس مواقفهم السالفة من العرب، كما أنه كان يخشى أن تتحكم موسكو فى السوق المصرية إذا ما رهن محصول الأرز أو القطن لتسديد ثمن الأسلحة، وتذكر ما فعله الإنجليز من قبل فى سوق القطن المصرية، وتحكمهم فيه لصالح الغزالين البريطانيين.. هذا فضلاً عن أن القوات المسلحة المصرية تعودت على استخدام الأسلحة والمعدات الغربية، ومعنى ذلك إعادة تكوين جيش جديد بأسلحة جديدة، وبعقيدة عسكرية جديدة.

ولكن الأحداث تطورت، مما جعل عبد الناصر يتجه إلى موسكو.. ففى شهر مارس سنة ١٩٥٥، تجمعت حشود تركية على الحدود السورية، فأسرعت القاهرة بإذاعة إنذار لتركيا تحذرها من تهديدها لأية دولة مجاورة تعارض الانضمام إلى حلف بغداد.

ومع أن عبد الناصر حذر لندن وواشنطن عن طريق سفيريهما فى القاهرة، بأنه سيلجأ إلى موسكو لإمداده بما يحتاجه من أسلحة، فإنهما لم يكترثا لتهديداته.. ومن ثم اتخذ عبد الناصر قراره بالاستجابة لعرض موسكو، وبدأت المناقشات بين صلاح سالم وسولود السفير السوفييتى.

وفى نهاية شهر يونيو اقترح سولود على صلاح سالم أن تقوم الحكومة المصرية بدعوة ديمترى شيبلوف لزيارة القاهرة بمناسبة عيد الثورة الثالث، وكان شيبلوف قد خلف مولوتوف كوزير للخارجية السوفيتية، ولعب دوراً مهماً فى عقد صفقة الأسلحة.

وصل شيبلوف إلى القاهرة فى شهر يوليو سنة ١٩٥٥ بناء على دعوة من القاهرة، وفى أيام قليلة قدم مشروعاً لاتفاقية تستطيع مصر بموجبها أن تشترى أسلحة روسية بما قيمتها ٨٠ مليون دولار ، متضمنا ذلك مقاتلات طراز ميج وقاذفات طراز اليوشن، ودبابات طراز ستالين ومعدات أخرى ، على أن تدفع قيمتها بالقطن المصرى.

ومع أن الصفقة كانت من الناحية الرسمية مع الحكومة التشيكية فإن الأسلحة التى ستورد لمصر ستكون روسية الصنع.. ولقد سافر وفد عسكرى إلى براغ برئاسة العقيد محمد حافظ إسماعيل مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة وعضوية كل من قائد الجناح محمد شوكت والصاغ عباس رضوان، للتفاوض على الأسلحة التى وعد بها السوفييت.

وقام عبد الناصر فى ٢٧ من سبتمبر بإعلانه للعالم الخارجى أنه قد وقع اتفاقاً مع السوفييت لإمداده بأسلحة روسية مقابل الدفع بالقطن المصرى.

وبعقد صفقة الأسلحة التشيكية ، كسر عبد الناصر احتكار الغرب للسلاح الذى كان يعد علامة مميزة فى علاقة الغرب بالعرب منذ أن بدأوا فى تكوين جيوش حديثة.

وقابل الغرب إعلان الصفقة فى بادئ الأمر بالغضب والاستياء، ولكنه حاول فيما بعد السعى فى جو من القلق، للبحث عن وسيلة تقلب التغيير الذى حدث فى تاريخ مصر السياسى.

ولكن الغرب لم يجد حقيقة أية وسيلة، ذلك أن عقد صفقة الأسلحة وجد صدى مؤيدًا فى كل دولة عربية. حتى بالنسبة للرجل العادى العربى، كانت صفقة الأسلحة بمثابة ضربة معلم من عبد الناصر كسرت احتكار الغرب للسلاح، وبذلك أكّد سيادة العرب، أما بالنسبة لكثير من الزعماء العرب الموالين للغرب، فقد رأوا فى هذه الصفقة لعبة سياسية ماهرة، استخدمها عبد الناصر ليضرب الكتلتين بعضهما ببعض.

وأخذت الأسلحة السوفيتية تتدفق إلى مصر، بينما كانت القوات البريطانية تجلو عن قناة السويس، وفقاً لاتفاقية الجلاء التى أبرمت عام ١٩٥٤.

ولقد احتفل بإتمام الجلاء فى يونيو عام ١٩٥٦، وأجرى عرض عسكرى كبير للقوات المسلحة المصرية ضم كميات ضخمة من الأسلحة السوفيتية الجديدة، واستغل عبد الناصر هذه الفرصة، فأقنع بعض الدول العربية بالاشتراك بقوات رمزية فى هذا

العرض، فسارت فى العرض سرية من فيلق الجيش العربى الأردنى بزيها العربى الجذاب، وسرية هجانة سودانية بملامح جنودها التى تعبر عن الطيبة والإصرار، ووحدات من قوات الانزلاق على الجليد اللبنانية بأزيائهم البيضاء التى كانت تنصع تحت شمس القاهرة الساطعة.. كل هذه القوات تحركت تحت سماء القاهرة المشرقة مع القوات المصرية كرمز للمشاركة الوجدانية لهذه المناسبة التاريخية.

وعلى المنصة التى أعدت فى ميدان عابدين أمام قصر الملك فاروق الذى شهد أحداثاً بارزة فى تاريخ مصر الحديث، منذ ثورة عرابى حتى ثورة يوليو ٥٢ جلس ديمترى شيبلوف وزير خارجية السوفييت فى المنصة الرئيسية كضيف شرف، مزهواً كالطاووس كلما مرت دبابات ستالين الصاخبة وكلما سمع فى السماء أزيز الطائرات الميج الخاطفة.

أما الملحقون العسكريون لدول الغرب، وإن تظاهروا بعدم الاكتراث، فقد بدا عليهم الاهتمام وهم يعدون ويتفحصون كل قطعة سلاح تمر أمامهم.

وبالطبع كان العرض من وجهة نظر الغرب يدل على أن مصر سوف تدخل مع بريطانيا فى مرحلة جديدة من العلاقات معتمدة بدرجة كبيرة على السوفييت، بينما كان السوفييت يرون فيه انهيار هيبة الغرب، وسبيلاً لفتح جديد لعلاقات أوثق بين السوفييت والعرب.

أما عبد الناصر الذى كان صاحب العرض، فكان يجلس وفى ذهنه شىء آخر .. لقد أكد ما يجرى أمامه صحة سياسته فى الحياد، هذا المبدأ الذى كان يريد أن ينشره بين الدول العربية.

آمال وأحلام كانت تجرى فى عقول مختلفة ، كلها متباينة ومتناقضة، ولا تدرى بما ستجىء به الأيام من أحداث وتطورات.

صدامات الحدود

كان قرار عبد الناصر بدفع الفدائيين داخل الأراضى الإسرائيلية من أهم القرارات التى اتخذها عبد الناصر بعد غارة إسرائيل على غزة.. وقد أدى ذلك إلى وقوع موسى شاريت تحت ضغط عنيف داخل إسرائيل كى يرد على أعمال الفدائيين المصريين، ولكن

تردده أدى إلى استقالته، وخلفه بن جوريون فى رئاسة الوزارة الإسرائيلية فى نوفمبر سنة ١٩٥٥، وعاد شاريت مرة أخرى وزيراً للخارجية، وبعد سبعة شهور تالية ترك منصبه وحلت مكانه جولدا مائير.

وعاد بن جوريون للحكم ليجدد منهاجه فى استخدام العنف، إذ أعلن أن إسرائيل سوف تستخدم القوة - إذا تطلب الأمر - لفتح الممر البحرى إلى إيلات الذى أغلقته مصر سنة ١٩٤٨. ولم تكتف إسرائيل بالانتقام من الفدائيين، بل عملت على زيادة التوتر باستخدام سبيل الإثارة، كانت الدبابات والعربات المدرعة الإسرائيلية تندفع نحو نقط الدفاع المصرية، ثم يقوم أطقمها بالصياح وصب اللعنات على المدافعين المصريين.

وبالطبع كان المدافعون يردون على هذه الإهانات، فما كان من الإسرائيليين إلا أن يقوموا بمحو هذه النقط.

وبالرغم من هذه الإثارات التى أغضبت القادة العسكريين المصريين، فقد ظل عبد الناصر يكبح جماح تلك القيادات، فهو لا يريد أن يدخل فى مواجهات عسكرية مع إسرائيل فى وقت ومكان غير مناسبين .. فالجيش المصرى يحتاج إلى شهور عديدة للتدريب على الأسلحة الروسية التى وعدته بها موسكو، كما أنه لم يشأ أن يدخل فى مغامرة غير مدروسة. ومن ثم اقترح عبد الناصر على الجنرال بيرنز رئيس مراقبى الهدنة التابع للأمم المتحدة، أن يسحب كل طرف قواته كيلو متراً واحداً من خط الحدود المعين.

ومع أن إسرائيل رفضت هذا الاقتراح على أساس أنه يفقدها سيادتها على أرضها، فقد قبل عبد الناصر سحب القوات المصرية بأمل ألا يتورط فى اشتباك كبير مع إسرائيل.

ومن ناحية أخرى، كان لابد لعبد الناصر ألا يظهر بمظهر المتقاعس عن الرد على هجمات إسرائيل، أمام ضباط جيشه وإزاء اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم قرر فى أبريل سنة ١٩٥٥ أن يدفع بالفدائيين المصريين داخل الحدود الإسرائيلية.

كانت أعمال الفدائيين المصريين بمثابة ذريعة لإسرائيل، استغلها بن جوريون كى يقوم بعدة عمليات انتقامية ضد أعدائه.

ففى شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ - وكان شاريت لا يزال رئيساً للحكومة - اندفعت القوات الإسرائيلية نحو شريط غزة، وقامت بقتل تسعة وثلاثين من المصريين والفلسطينيين فى هجوم على قرية خان يونس، وذلك انتقامًا من أعمال الفدائيين التى

قامت قبل الغارة بيومين، والتى تسببت فى قتل سبعة من الإسرائيليين وتدمير محطة اللاسلكى.

وفى الشهر التالى قامت إسرائيل باحتلال منطقة العوجة المنزوعة السلاح، والتى تتحكم فى تقاطع طرق يعد ذا أهمية حيوية لأى مهاجم من الطرفين، وفى شهر أكتوبر أغارت القوات الإسرائيلية على موقع «الكونتيلا»، وفى شهر نوفمبر بينما كان بن جوريون يعلن مبادرة باستعداده لمقابلة عبد الناصر فى أى مكان لمناقشة أية تسوية مشتركة، قامت إسرائيل ـ ولم يمر أكثر من أربع ساعات على هذا البيان ـ بالهجوم داخل سيناء من قاعدة «العوجة» التى سبق أن استولوا عليها، وكبدوا المصريين خسائر فى الأرواح بلغت سبعين قتيلاً.

وفى شهر ديسمبر حول الإسرائيليون اعتداءاتهم إلى سوريا فقاموا بغارة بالقرب من بحيرة طبرية، وقتلوا خمسة وستين سوريًا، رداً على مضايقات السوريين لبعض زوارق الصيد الإسرائيلية.

ولم يفعل عبد الناصر شيئاً أكثر من إعلان تحذير لإسرائيل، يذكرها بأن أى هجوم آخر نحو سوريا، سوف يجعل مصر تقوم بعمل مضاد للدفاع عن شقيقتها سوريا.

وردّ بن جوريون على ذلك بتجديد تهديده لتحويل مجرى نهر الأردن لرى النقب، بحفر قناة فى المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية ، ولم يمنع بن جوريون من تنفيذ مشروعه هذا سوى ضغط أمريكى، استغله بن جوريون فى طلب معونة عسكرية ضخمة شملت خمسين طائرة نفاثة، ودبابات ثقيلة، ومدفعية.

وفى أبريل سنة ١٩٥٦ ، كانت القوات الإسرائيلية تتحرك مرة أخرى لضرب قواعد الفدائيين فى شريط غزة ، وكبدت العرب خسائر فى الأرواح بلغت ثلاثة وسبعين قتيلاً من المصريين والفلسطينيين، وأسرع داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة بالتوجه إلى القاهرة وتل أبيب للحد من حدة التوتر.

لقد حاول عبد الناصر الابتعاد عن أية مواجهة كبيرة مع إسرائيل ، ولكنه وجد نفسه فى السنة والنصف التالية لغارة غزة، وقد أصبح لا يجابه بن جوريون فحسب، بل أصبح أيضاً فى صدام مع دالاس وإيدن اللذين رأيا فى حياد عبد الناصر ستاراً روسياً موجهاً ضد مصالح بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

تدهور العلاقات مع بريطانيا وفرنسا

ما أن اقتربت سنة ١٩٥٥ من نهايتها، حتى أحست لندن وواشنطن، أن سياسة الضغط على عبد الناصر لن تمكنهما من فرض نفوذهما على مصر، ولذلك نجدهما يصدران قرارهما بتمويل السد العالى بالمشاركة مع البنك الدولى.

كان عبد الناصر يعول كثيراً على مشروع السد العالى، ويعده كأحد إنجازات الثورة، ولذا ما أن صدر قرار لندن وواشنطن سالف الذكر، حتى بادر بإرسال عبد المنعم القيسونى وزير ماليته على رأس وفد من الفنيين إلى الولايات المتحدة، لمناقشة مشروع بناء السد العالى.

ومع أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا لا تزالان ممتنعتين عن مد عبد الناصر بالسلاح الذى يحتاجه، فقد قرر الرئيس أيزنهاور رفض طلب إسرائيل بمدها بخمسين طائرة نفاثة، عدا كمية من الدبابات وبعض المعدات الثقيلة، كى توازن ما ستقوم روسيا بمده لمصر من أسلحة.

ولكن الأحداث تطورت لتثير النزاع بين عبد الناصر والغرب، فبالرغم من الوعود التى أعلنتها كل من واشنطن ولندن للمساهمة فى بناء السد العالى حدث ما خيب الآمال.

ففى شهر نوفمبر من عام ١٩٥٥، قام رئيس جمهورية تركيا بزيارة عمان، حيث حث الملك حسين على الانضمام لحلف بغداد، موحياً إليه بالمزايا والفوائد التى ستعود على الأردن لو انضمت للحلف، ولذلك نرى الملك حسين يبادر بعد انتهاء زيارة الرئيس التركى بتبليغ لندن بأن الأردن على استعداد للانضمام للحلف، لو أمدتها بريطانيا بالأسلحة التى تحتاجها.

وكان رد فعل الحكومة البريطانية سريعاً، إذ قامت بمد الملك حسين بعشر مقاتلات طراز فامبير.. وفى السادس من ديسمبر قام الجنرال تمبلر رئيس هيئة الأركان البريطانى بزيارة عمان، بمهمة أن يعد الأردن بمدها بمعدات تكفى تسليح فرقة مشاة وأخرى مدرعة، فى مقابل إبرام اتفاقية جديدة، تحل محل المعاهدة الأردنية ـ الإنجليزية، التى حاول توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردنى إعادة النظر فيها منذ سنة سابقة.

وحاول إيدن أن يخدع عبد الناصر، إذ كلف «تريفيليان» سفيره فى القاهرة بتبليغ عبد الناصر أن انجلترا لن تحاول الضغط على الأردن كى تنضم إلى حلف بغداد .. ولكن محادثات تمبلر مع الملك حسين أظهرت خلاف ذلك.

كان عبد الناصر يرتبط حتى ذاك الوقت بالسفير البريطانى فى القاهرة بعلاقات طيبة، وكان يظن أن تريفليان لم يكن لديه أى فكرة بنوايا إيدن.

واتضحت نوايا إيدن الخادعة لعبد الناصر، حينما استقال أربعة وزراء أردنيين احتجاجاً على انضمام الأردن للحلف.. وبعد أيام قليلة قام هزاع المجالى المعروف بميوله نحو الغرب، بتأليف حكومة جديدة جاءت كى تعمل على الارتباط مع العراق.

وكان رد فعل عبد الناصر سريعاً .. إذ لجأ إلى استئناف حرب الكلمة ضد انجلترا والعراق.. كما أصدر أوامر بالبدء بالعمليات السرية على مسرح العراق - كما ذكرت من قبل.

وقام عبد الناصر بالهجوم على بريطانيا، واتهم القوى الإمبريالية بمحاولتها عزل مصر عن أخوتها من الدول العربية، عن طريق الضغط عليها أو محاولة رشوتها.

وهاجم عبد الناصر هزاع المجالى ، وندد بعمالته وخدمته لمصالح الإمبريالية مما أدى إلى استقالة حكومته بعد عدة أيام، وقد خلفه فى رئاسة الوزارة سمير الرفاعى الذى أعلن تواً معارضته لأى أحلاف جديدة ، والذى اتجه نحو القاهرة ليجرى محادثات مع المصريين.

واعتبر عبد الناصر ذلك نصراً له ، دعمه ما قام به الملك حسين حينما طرد الجنرال جلوب الإنجليزى من منصبه كقائد للفيلق العربى، وأمره بمغادرة الأردن فى مدى أربع وعشرين ساعة. وكانت إذاعة القاهرة قد هاجمت الجنرال جلوب، واتهمته بالتآمر لضم الأردن إلى حلف بغداد، وأطلقت عليه الإذاعة المصرية اسم «عميل إسرائيل» الذى يعادى العرب.

وكان العقيد المصرى صلاح مصطفى الملحق العسكرى فى الأردن، قد لعب دوراً كبيراً فى طرد جلوب، وكان له نشاط كبير بين ضباط الأردن كما كان له نشاط سياسى فعال سواء داخل الأردن أو داخل إسرائيل، مما أدى إلى أن دفع حياته ثمناً لذلك فى

عملية اغتيال رخيصة، إذ وصله طرد معبأ بمتفجرات.. ولم يراع صلاح مصطفى قواعد الأمن، فانفجر الطرد فيه ، وخرّ صريعاً.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، نظر إيدن إلى طرد جلوب على أنه نتيجة دسائس عبد الناصر فى المنطقة، الذى سوف يدمر المصالح البريطانية كلها فى الشرق الأوسط، والذى ينبغى أن يقضى عليه فى أسرع وقت. وزاد من الطين بله الحرب النفسية التى شنها عبد الناصر على كل من لندن وبغداد.

كان تمبلر قد حذر الأردن من سحب المعونة البريطانية، إذا ما رفضت الأردن الانضمام إلى حلف بغداد. وبادر عبد الناصر فاقترح على كل من سوريا والسعودية، أن تساهم الدول الثلاث مصر وسوريا والسعودية فى دفع المعونة البريطانية للأردن ، إذا ما قرر إيدن منعها عن الأردن.

واحتج السفير البريطانى فى القاهرة على ذلك، وقال إن هذا الإجراء لا يهدف إلا تدمير المعاهدة البريطانية ـ الأردنية، وضرب مصالح بريطانيا فى المنطقة.

وأخذت العلاقات المصرية ـ البريطانية تتدهور، حتى وصلت إلى الحضيض فى أبريل سنة ١٩٥٦ ، وكانت بداية لعداء شخصى استحكم بين إيدن وعبد الناصر وصل ذروته فى حرب السويس سنة ١٩٥٦ ـ كما سيجئ فيما بعد .

لم يكن إيدن هو الذى يكن العداء المرير لعبد الناصر فحسب، بل كان «جى موليه» رئيس الحكومة الفرنسية أيضاً أشد ضراوة فى عدائه لعبد الناصر، إذ كان ينظر إليه على أنه الشيطان الذى يهدد مصالح فرنسا فى المنطقة، والذى ينبغى القضاء عليه قبل أن يستفحل خطره.

كان موليه مقتنعاً بأن عبد الناصر كان المسئول الوحيد عن قيام ثورة الجزائر الوطنية التى بدأت فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤، وقد غالى موليه فى الدور الذى شاركت به مصر لمساعدة ثورة الجزائر، واعتبر أن عبد الناصر دكتاتور يريد أن يشيد إمبراطورية لنفسه، ونسى أن الشعب الجزائرى هبّ ليحصل على استقلاله، وليحارب من أجله حرب مصير، استشهد فيها مليون شهيد جزائرى.

لقد قدمت مصر معونة فعالة لثورة الجزائر ، وكانت قوة دافعة لها، إذ أمدتها بالسلاح، وعاونتها فى تدريب الثوار، وفى مجال الدعاية .. وكانت عملية نقل السلاح إلى الجزائر

من أخطر وأدق العمليات.. ولا أفشى سراً إذا قلت أن هناك شهداء من المخابرات المصرية فقدوا فى عرض البحر بعد إغراق السفينة التى كانوا ينقلون عليها الأسلحة إلى الجزائر.

كانت فرنسا تنظر إلى الجزائر على أنها امتداد طبيعى لأرض فرنسا ولم ينظر الفرنسيون إليها كمستعمرة فرنسية، ولم يفكروا قط فى ترك الجزائر يوماً ما.. فلما هبت الثورة الجزائرية ، تعاطفت فرنسا مع الحكومة الصهيونية إغاظة للعرب، وبخاصة بعد أن تخلت فرنسا مجبرة عن انتدابها عن سوريا ولبنان فى نهاية الحرب العالمية الثانية، وحصولهما على استقلالهما.

وفى عهد الانتداب البريطانى على فلسطين، كانت فرنسا تعاون الحركة الصهيونية، إذ ساهمت فى تدريب الهجناة ـ جيش إسرائيل السرى حينئذ ـ وقامت بإمداده بالسلاح خلال صراعه مع سلطة الانتداب البريطانى فى منتصف الأربعينيات.

وحينما قامت بريطانيا بمحاولة لمنع هجرة اليهود من موانىء أوروبا إلى إسرائيل ، رفضت الحكومات الفرنسية المتتالية طلب بريطانيا بمنع هجرة اليهود من الموانىء الفرنسية إلى فلسطين.

كانت فرنسا متحيزة تحيزاً واضحاً فى معاونتها لإسرائيل.. إذ قامت قبل عقد صفقة الأسلحة الروسية لمصر، بتزويد إسرائيل بكمية ضخمة من الأسلحة ، ضاربة بعرض الحائط سياسة التوزيع المتوازن للأسلحة فى الشرق الأوسط، الذى تم الاتفاق عليه بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة سنة ١٩٥٠.. وحينما رفض أيزنهاور تلبية مطالب بن جوريون الخاصة بمد إسرائيل بأسلحة وطائرات نفاثة لمواجهة صفقة الأسلحة الروسية لمصر، بادرت فرنسا بتزويد إسرائيل بالأسلحة التى رفض الأمريكيون إمداد إسرائيل بها.

وأسرع عبد الناصر فى الرد على هذا الإجراء، بأن عقد صفقة أسلحة تضمنت مقاتلات ميج، وبلغت قيمة الصفقة حينئذ ما يزيد عن ٣٠٠ مليون من الدولارات.

كانت فرنسا قد فقدت ممتلكاتها فى آسيا وشمال أفريقيا، ولم يبق لها سوى الجزائر التى تعتبرها امتداداً لأرض فرنسا، ومن ثم أحس موليه أن مستقبله السياسى يتوقف على مدى قدرته على الاحتفاظ بالجزائر.

وكان بن بيللا ـ زعيم ثورة الجزائرـ قد حضر إلى مصر يطلب معونة عبد الناصر،

وقد لقى ترحيباً كبيراً من عبد الناصر، وارتبط معه بصلات صداقة متينة، وقدم له عبد الناصر العون الكبير، الذى أغضب فرنسا ، وأثار حفيظة جى موليه.

ولكن نوعاً من التقارب بدا فى الأفق بين فرنسا ومصر، حينما قام كريستيان بينو بزيارة مصر فى شهر مارس سنة ١٩٥٦، وبعد أن تقابل بينو مع عبد الناصر، تغير فكر الأول عن الثانى ولم ير فى عبد الناصر ما كان يصوره موليه بأن عبد الناصر صورة لطاغية يريد أن يشيد لنفسه إمبراطورية فى المنطقة العربية بل رأى فيه صورة عربى وطنى، يؤمن بأن تقرير المصير حق أصيل من حقوق الشعوب.

كان لزيارة بينو لمصر أثر واضح على أحداث الثورة الجزائرية ،فقد اقترح عبد الناصر عليه إجراء مفاوضات للوصول إلى تسوية للقضية الجزائرية.. وبعد عودة بينو إلى فرنسا أقنع رئيس حكومته بأن يوافق على عقد سلسلة من الاجتماعات السرية بين زعماء جبهة التحرير الجزائرية وبين اثنين من الفرنسيين لمناقشة شروط التسوية.

ولكن المعلومات عن هذه الاجتماعات تسربت للصحافة الفرنسية فتراجع موليه خوفاً من الرأى العام الفرنسى، واستدعى ممثليه ، واشتد القتال عنفاً فى الجزائر .. وقامت القاهرة بتمجيد الثوار الجزائريين، والتنديد بالربع مليون جندى فرنسى الذين يحاولون قمع ثورة الأحرار الجزائريين بقوة السلاح.

وفى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس، فكاد موليه أن يفقد عقله ، وقرر أن يضرب ثورة الجزائر، فى قيادتها.

كانت السلطات الفرنسية قد منحت زعماء جبهة التحرير الجزائرية طيراناً آمنا بين الرباط وتونس كى يجتمعوا مع حكام المغرب وتونس للتشاور. ولكن الفرنسيين غدروا بالزعماء الجزائريين، فأجبروا طائرة كانوا يستقلونها من المغرب للنزول فى الجزائر، وقاموا باعتقالهم بمجرد نزول الطائرة على الأرض، وتم ترحيلهم إلى فرنسا حيث أودعوا أحد السجون.

كان هذا الحادث الصخرة التى تكسرت عليها العلاقات الفرنسية ـ المصرية، إذ فقد عبد الناصر الثقة فى الفرنسيين، وقرر أن يقدم كل المعونات الممكنة لجبهة التحرير الجزائرية، حتى يتم تحرير الجزائر العربية.

دالاس يسحب عرض السد العالى

وكان مشروع السد العالى أحد المنجزات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، ومظهراً مهمًا من مظاهر سياستها الداخلية. ذلك أن الثورة كانت تواجه فى مصر مشكلة النمو السكانى الرهيب، فحينما جاءت الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢ كان تعداد سكان مصر قد بلغ ثمانية عشر مليون نسمة، بينما لم تزد رقعة الأرض منذ أيام محمد على لتواجه النمو السكانى الهائل.

كانت مساحة الأراضى المنزرعة تبلغ مساحتها فى عهد محمد على أربعة ملايين من الأفدنة ، بينما لم يزد عدد سكان مصر حينئذ على أربعة ملايين نسمة.. وكان لابد للثورة أن تبحث عن مشروع لزيادة رقعة الأراضى المنزرعة.

كان مشروع السد العالى قد وضع على أساس أنه سوف يسمح بزراعة مليون فدان جديدة، ويحول ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون فدان من رى الحياض إلى رى دائم.

وكان المشروع يهدف إلى الاحتفاظ بمياه الفيضان التى تلقى فى البحر سدى لاستخدامها فى سنى الجفاف، هذا فضلاً عن الطاقة الكهربية التى ستتولد من إنشاء السد العالى لاستخدامها فى تصنيع البلاد.

ولذلك قامت الثورة فى الشهور الأولى من قيامها بالاتجاه إلى ألمانيا الاتحادية لإعداد مشروع للسد العالى.. ومع أن الحكومة الألمانية وافقت على الفكرة، فقد ظهرت على السطح مشكلة التمويل، فالمشروع يحتاج إلى تمويل ضخم، بينما كانت خزانة مصر تفتقر إلى العملات الأجنبية التى يحتاجها المشروع. ومن ثم اتجه عبد الناصر إلى واشنطن ولندن والبنك الدولى لمعاونته فى تنفيذ المشروع.

وفى عام ١٩٥٥ ، بعد أن قام البنك الدولى بدراسة المشروع، اتفقت كل من واشنطن ولندن على تمويل المشروع بالاشتراك مع البنك الدولى، الذى كان سيدفع نصف العملات الصعبة، التى يحتاجها المشروع بينما تتكفل حكومتا واشنطن ولندن بالنصف الآخر .

كان كل من إيدن ودالاس تواقان للمساهمة فى تمويل المشروع، فالأول كان يريد إبعاد الدب الروسى عن المنطقة، كما كان يكره أن يترك الروس فى مصر أثراً فنياً

تتحدث عنه الأجيال المقبلة فى زهو، بينما تتذكر ضغوط الغرب عليها، أما دالاس فكان يشك فى قدرة الروس على تنفيذ المشروع ، فى الوقت الذى كان يتوق فيه إلى استعادة نفوذ أمريكا فى مصر، بمحاولة اكتساب الشعبية التى فقدتها منذ رفضها إمداد مصر بالسلاح الذى تحتاجه.

ولقد ساهم يوجين بلاك رئيس البنك الدولى فى حث أيزنهاور على مساهمة واشنطن والبنك الدولى فى تنفيذ المشروع.. كان بلاك فى زيارة لبعض الدول العربية منها مصر، وبعد عودته إلى واشنطن أقنع أيزنهاور بأن مصر هى المفتاح لأية تسوية فى الشرق الأوسط.

وفى نوفمبر سنة ١٩٥٥ أقر الخبراء المشروع، وسافر عبد المنعم القيسونى وزير مالية مصر إلى واشنطن، كى يبدأ المفاوضات مع يوجين بلاك وممثلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية. وفى شهر ديسمبر أعلن البنك الدولى أنه سوف يقدم بالاشتراك مع دولتين غربيتين التمويل اللازم لبناء السد العالى.

كان المشروع بأكمله سيتكلف ألف مليون من الدولارات، منها أربعمائة مليون من الدولارات بالعملة الصعبة.. وكان على البنك الدولي أن يقدم فى المرحلة الأولى من المشروع قرضاً قدره مائتا مليون من الدولارات بالعملة الصعبة.. وأن تقدم واشنطن ولندن ما قيمته سبعون مليوناً من الدولارات. ولكن المشروع ارتطم بالعراقيل منذ البداية، ذلك أن الغرب قدم مذكرة تفسيرية وضع فيها شروطاً مجحفة كأساس لتنفيذ المشروع.

كانت الشروط التى جاءت بالمذكرة التفسيرية تتلخص فى أن تتعهد مصر بتركيز تنميتها فى مشروع السد العالى، وتخصيص ثلث دخلها لمدى عشر سنوات لهذا الغرض.. كما كان على مصر أن تفرض رقابة لمنع التضخم نتيجة المصروفات الضخمة من الأموال العامة التى سوف يحتاجها المشروع.. وطالبت الشروط بأن تجرى عقود الإنشاء على أساس المنافسة مع إبعاد الكتلة الشرقية كلية عن المشروع، وأن تتعهد مصر بأن لا تبرم أى اتفاقات، أو تحصل على أى قروض دون موافقة البنك الدولى.

وأحس عبد الناصر بأن قوى الغرب تسعى للسيطرة على اقتصاد مصر واضعاً فى ذهنه ما حدث لمصر فى عهد الخديو إسماعيل من ابتزاز وضياع استقلال مصر.. فهو إذا سلم بالشروط التى قدمها الغرب لبدء المرحلة الأولى من مشروع السد، فإنه سوف

يتعرض فى المرحلة التالية لشروط أشد إجحافاً، قد تؤدى إلى سيطرة الغرب على اقتصاد مصر، ثم التسليم فى النهاية باستقلال مصر.

رفض عبد الناصر هذه الشروط فى غضب، فبادر دالاس بإيفاد يوجين بلاك رئيس البنك الدولى إلى القاهرة، كى يشرح لعبد الناصر الدوافع وراء هذه الشروط. وقابل يوجين عبد الناصر وحاول أن يقنعه بدبلوماسية رجل المصرف أن يوافق على الشروط التى جاءت فى المذكرة التفسيرية، ولكن عبد الناصر رفض فى إصرار أن يسلم بأى إشراف مالى من الخارج على خزانة مصر.. وما أن وصلت دالاس أنباء إخفاق مهمة بلاك، حتى أبرق إلى كيرميت روزفلت ممثل المخابرات المركزية الأمريكية فى أثينا، كى يطير فوراً إلى القاهرة لتهدئة الموقف.

كان كيرميت روزفلت يعمل فى القاهرة قبل نقله إلى أثينا، وكان يرتبط مع عبد الناصر بعلاقات طيبة أثناء إقامته فى مصر، حيث كان يعمل فى السفارة الأمريكية تحت ساتر دبلوماسى.. ولم يكن عبد الناصر يجهل أن كيرميت روزفلت من ضباط المخابرات الأمريكية، وكانت له مكانة خاصة فى السفارة الأمريكية، وشهرة كبيرة فى تدبير الانقلابات، فهو الذى دبر انقلاب إيران الذى أطاح بحكومة محمد مصدق المعادية للإمبريالية وأقام حكومة إيرانية موالية للغرب برئاسة الزاهدى.

وانضم كيرميت روزفلت إلى بلاك محاولاً إقناع عبد الناصر بما يريده البنك الدولى، ونجح بلاك أخيراً فى إقناع عبد الناصر على الموافقة على بعض حقوق البنك فى الإشراف على الإجراءات التى تكفل عدم حدوث تضخم فى مصر.

وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥٦ أعلن البنك الدولى أنه تم الاتفاق على أن يقوم البنك الدولى بمد مصر بقرض قدره مائتا مليون من الدولارات.

ولكن الأحداث تطورت لتقلب الأوضاع .. ففى نهاية عام ١٩٥٥، أرسل دالاس خلال المراحل الأولى من مناقشات مشروع السد العالى، روبرت أندرسون المليونير الأمريكى كمبعوث له إلى منطقة الشرق الأوسط، كى يقنع عبد الناصر وبن جوريون باحتمالات الوصول إلى تسوية.

ولكن صادف زيارة أندرسون هجوم إسرائيلى على سوريا فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ مما حدا بعبد الناصر أن يبلغ المبعوث الأمريكى استحالة جلوس مصر وإسرائيل على منضدة واحدة، وبخاصة بعد هجوم إسرائيل المتكرر على الأراضى العربية.

لقد أحس دالاس بمرارة نحو عبد الناصر، الذى دمر مهمة أندرسون، كما بدأ حماس دالاس لبناء السد العالى يفتر نتيجة مواقف عبد الناصر من صفقة الأسلحة الروسية وحلف بغداد.

والواقع أن دالاس نظر إلى مشروع السد العالى بنظرة شخصية من عبد الناصر، فهو يرى أنه المسئول عن هدم كل مخططاته فى منطقة الشرق الأوسط... كما كان دالاس يشك فى قدرة الروس على تشييد السد العالى، ولذلك قرر ألا يحقق لعبد الناصر حلم بناء هرم جديد.. وكان يظن أن الشعب المصرى سوف يطيح بعبد الناصر لو أخفق مشروع السد العالى.

وبعد عودة بلاك من القاهرة إلى واشنطن قابل دالاس الذى كان قد قرر بين نفسه ألا يقدم العون لعبد الناصر.. لقد أبدى دالاس ليوجين بلاك مخاوفه من أن اقتصاد مصر لن يستطيع أن يتحمل المصروفات الباهظة التى سيتكلفها المشروع.. وهنا ردّ بلاك على زعم دالاس بأن اقتصاد مصر ليس أسوأ مما كان عليه الحال، حينما أمره دالاس بالتوجه إلى القاهرة لمفاوضة عبد الناصر، ولكن دالاس أنهى المناقشة بقراره أنه لن يساعد عبدالناصر.

ومن ناحية أخرى كان إيدن قد أعلن حرباً نفسية شعواء على عبد الناصر بعد أن طرد الملك حسين جلوب من قيادة الفيلق العربى الأردنى فى شهر مارس، فقد ظن أن عبد الناصر وراء كل المتاعب التى تواجهها بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط.

وأخذ رجال المخابرات الأمريكية بالاشتراك مع نظرائهم البريطانيين فى تدبير انقلاب فى مصر على نظام عبد الناصر، مشابه للانقلاب الذى أطاح بحكومة مصدق فى إيران.

وكان خروشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى، وبولجانين رئيس الوزراء السوفيتى، قد قاما بزيارة رسمية للندن لإجراء محادثات مع الحكومة البريطانية.. وخلال الزيارة، صرح إيدن بأن بريطانيا قد تلجأ إلى القتال - إذا لزم الأمر - لحماية مصالحها البترولية فى الشرق الأوسط.

كان يكمن فى هذا التصريح تهديد مستتر للروس الذين كانوا قد أتموا عقد صفقة الأسلحة الثانية مع مصر.. وكان خروشوف لا يريد نسف محادثاته مع لندن، فحاول أن يظهر حسن نوايا السوفييت، بأن صرح فى مؤتمر صحفى عقده قبل مغادرته لندن ما يشير

إلى أن روسيا على استعداد أن تساهم مع الأمم المتحدة فى فرض حظر على إمداد المناطق المضطربة مثل الشرق الأوسط بالسلاح.

وقد أقلق عبد الناصر هذا التصريح ، إذ خشى أن ينجح الغرب فى الضغط على السوفييت، فيوقفوا إمداده بالسلاح.. ولذا حاول أن يتجه إلى مصدر آخر لا يخضع لحظر الأمم المتحدة ، ووجد ضالته فى الصين الشعبية.. ولكن الصين لا تستطيع أن تمد عبد الناصر بالأسلحة، فهى ما زالت تعتمد على الروس، فى هذا المجال، ولا تستطيع أن تقوم بأكثر من وسيط بين مصر والسوفييت. وبالرغم من الصداقة التى ربطت بين شواين لاى وعبد الناصر فى مؤتمر باندونج، فإن مصر ما زالت غير معترفة بالصين الشعبية.

وقرر عبد الناصر الاعتراف بالصين الشعبية، وأعلن ذلك فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦، معلناً تبادل السفراء بين حكومتى بكين والقاهرة وهاج دالاس وثار، وازداد سخطه على عبد الناصر.

والغريب أن إسرائيل كانت قد اعترفت بالصين الشعبية عام ١٩٥٠ دون أن تسبب أدنى إزعاج لواشنطن، وذلك فى عهد الرئيس ترومان الذى كان يبارك كل ما تقوم به حكومة إسرائيل من أعمال... فلما جاء الرئيس أيزنهاور قل تحيزه مع إسرائيل، وازداد تعاطفه مع العرب ، نتيجة اعتراف إسرائيل بالصين الشيوعية.. التنين الأصفر الذى يرهب حكومة واشنطن.

وماطلت واشنطن فى الرد على التعديلات التى عدلها عبد الناصر فى شروط المذكرة التفسيرية الملحقة بمشروع السد العالى، وفسر عبد الناصر ذلك بأنه عداء سافر وتحد، ولذلك استدعى عبد الناصر أحمد حسين سفيره فى واشنطن إلى القاهرة وأبلغه أنه سوف يمكنه الحصول على العملات الصعبة الضرورية لبناء السد من دخل قناة السويس التى سيقوم بتأميمها، لو رفضت واشنطن تمويل المشروع.

وقام أحمد حسين سفيرنا فى واشنطن بتحذير عبد الناصر من أن الغرب سوف يسحب عرضه للمعاونة فى السد العالى، فقرر عبد الناصر وضع واشنطن فى موقف لاتستطيع منه التراجع، إذ أبلغ سفيره بأنه قرر سحب اعتراضاته على ما جاء بالمذكرة التفسيرية، وقبوله الشروط التى جاءت بها. وعاد أحمد حسين إلى واشنطن، وقابل دالاس يوم ١٩ من يوليو وأبلغه أن عبد الناصر وافق على الشروط الأنجلو- أمريكية..

ولكن دالاس كان قد قرر سحب العرض الأمريكى، ولم يهتم بتبليغ السفير المصرى أن الروس على استعداد لتنفيذ مشروع السد ، لو قامت واشنطن بسحب عرضها.

ووفقاً لذلك، أجاب دالاس بعد الاستماع للسفير المصرى بأن حكومة الولايات المتحدة، قد وصلت إلى قرار بأن اقتصاد مصر لا يستطيع أن يتحمل أعباء بناء السد العالى ، ومن ثم قررت حكومة واشنطن سحب عرضها بتقديم المعونة المالية.

وبعد أربع وعشرين ساعة أخرى، أعلن إيدن أن بريطانيا قررت سحب عرضها أيضاً.

ولما كان اكتتاب البنك الدولى يتوقف على مشاركة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أصبحت مشاركة البنك الدولى غير قائمة ، وظن دالاس أنه هدم المعبد على عبد الناصر ، ولكن الواقع أن دالاس هدم المعبد على النفوذ الغربى ليس فى مصر فحسب، بل فى العالم العربى أجمع.

تأميم قناة السويس

أعلن البنك الدولى فى ٢٣ من يوليو أن عرضه لتقديم قرض لتمويل بناء السد العالى، أصبح غير قائم بعد سحب واشنطن ولندن عرضيهما.

فى ذلك الوقت كان عبد الناصر يجتمع مع تيتو ونهرو فى جزيرة بريونى على ساحل الأدرياتيكى اليوغسلافى.. وقد أثارته هذه الإجراءات، فعاد فوراً إلى مصر.. وألقى فى الإسكندرية يوم ٢٦ من يوليو ـ وهو ذكرى تنازل الملك فاروق عن عرشه ومغادرته أرض مصر ـ خطاباً تاريخياً مثيراً أمام جمع حاشد فى الإسكندرية.

وكان من أبرز النقاط التى وضحها عبدالناصر سيطرة القوى الغربية فيما مضى على الدول العربية.. وعاد فأكد أنه بعد أن تحققت حرية مصر السياسية، وبعد أن اتحد أبناء الشعب المصرى فى تحالف وطنى يعارض الإمبريالية والطغيان والسيطرة والحكم الجائر والاستغلال، أصبح الغرب يضع مصر فى حسبانه.

وتحدث عن المشاكل التى ناقشها فى بريونى مع تيتو ونهرو: مشكلة ألمانيا فى أوروبا،

مشكلة الصين فى آسيا، مشكلتى فلسطين والجزائر اللتين تهمان الدول العربية والشعب العربى بأجمعه.

وبين عبدالناصر فى خطابه أن آراء تيتو ونهرو كانت متمشية خلال المناقشات مع الخط العربى، وأن العرب استطاعوا بذلك أن يستولوا على حصن آخر، وأن يؤكدوا وجودهم فى العالم.

كان على عبدالناصر أن يعيد تقييم علاقاته مع الغرب، إذ رسخ فى ذهنه أن الغرب لن يتوانى فى اقتناص أى فرصة لإخضاع مصر والدول العربية والسيطرة عليها، كما أن محاولة الغرب جر مصر إلى تحالف دفاعى قد أكدت جانبا نفسيا فى تفكير عبدالناصر بأن الغرب مُصر على تقييد حرية مصر فى العمل.

وكان مايزعج عبدالناصر ويقلقه هو تدفق الأسلحة إلى إسرائيل بكميات تفوق مايسمح به الغرب للعرب، مع الفارق الشاسع بين القوى البشرية للجانبين، على أن ما زاد النار اشتعالاً موقف دالاس من سحب عرض الولايات المتحدة لتمويل السد العالى، وما ترتب عليه من انسحاب بريطانيا والبنك الدولى.

كان عبدالناصر يأمل أن يسد السوفييت الفراغ الذى تركه الغرب، وكان من المتوقع أن يقوم عبدالناصر بزيارة الاتحاد السوفييتى فى الشهر التالى لتأميم القناة، مما تتيح له فرصة الالتقاء مع خروشوف.. ولكن أزعجه تصريح شبيلوف وزير خارجية السوفييت الذى أعلنه بعد يومين من إعلان دالاس سحبه لعرض تمويل السد العالى، إذ قال إن موسكو غير مهتمة بالمشاركة فى مشروع السد العالى.

وكان عبدالناصر يظن فى بادئ الأمر أن البنك الدولى هو الذى غير وجهة نظره إزاء قدرة مصر على بناء السد العالى، وأنه هو الذى دفع دالاس لسحب العرض.. ولذلك ظن عبد الناصر أن بلاك قد خدعه حينما حثه على الموافقة على الشروط التى جاءت فى المذكرة التفسيرية. ولكن عبد الناصر تيقن فيما بعد أن بلاك لم يؤخذ رأيه فى سحب عرض التمويل، ومن ثم عادت العلاقات الودية بين عبد الناصر ورئيس البنك الدولى، بعد أن قام عبدالناصر بمهاجمته وتشبيهه بدلسيبس صاحب مشروع قناة السويس، الذى جاء إلى مصر كمصاص دماء أجنبى، ليستغل موارد مصر وجهد شعبها فى خدمة أطماع إمبريالية القرن التاسع عشر.

على أن فكـرة الحصول على العملـة الأجنبية عن طريـق تأميم قناة السويـس لم تكن فكرة حـديثة تماماً، إذ كان يدور فى ذهن عـبدالناصـر بعد توقيـع معاهدة الجـلاء فكرة الاستيلاء على شركة قـناة السويس فى مرحلة تالية.. فهو يرى أن مصـر كدولة مستقلة، لايمكنها أن تسمح لقوى أجنبية أن تسيطر على أهم مورد من موارد دخلها القومى.. ولـم يكن عبدالـناصر راضياً عن الحالة الراهنـة التى تم الاتفاق عليها عـام ١٩٤٩ بين شركة قناة السويس والحكومـة المصرية، والتى رفعت الشركة بموجبهاعدد المـديرين المصريين إلى خمسة مقابل خمـسة وعشرين عضوا فرنسيا وإنجليزيا، وفـضلا عن زيادة المدفوعات إلى مصر إلى ٧٪ من الأرباح الضخمة التى تحصل عليها الشركة .

كان عبـدالناصر يرى أن هـذه الشروط مجحفـة بحقوق مصـر وبسيادتهـا، وحاولت الشركة أن تغرى عبدالـناصر برفع نسبة الأرباح التى تدفعها الشـركة لمصر، لو وافق على مد مدة الامتياز إلى ما بعد عام ١٩٦٨ وهو تاريخ انتهاء امتياز شركة قناة السويس.

ومع أن عبدالناصر كان يـشعر بأن لديه من الأسباب المعنوية ما يبـرر قيامه بالاستيلاء على شركـة قناة السويس . فلـم يكن واثقاً من أن هـذا الإجراء سوف يحل مشكـلة بناء السد العالى، فقد كان عليه أن يعوض المساهمين فى الشركة، مما يجعل ما يتبقى من دخل القناة لايكفى لبناء السد.

وحتـى لو فرض أنـه أمكن الحـصول على دخـل القنـاة الذى بلـغ عام ١٩٥٥ «٩١ مليون دولار»، فقد كان لا يزال يحتاج إلى المساعدة الفنية لتشييده.

وكان عبدالناصر قـد هاجم واشنطن يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٦ فـى خطاب له ألقاه بمناسبة افتتاح خط أنابيب جديد يمتد من السويس إلى القاهرة.. قال عبد الناصر: «حينما أذاعت واشنطـن الكذبة بأن اقتـصاد مصر غير سـليم، واجهتهـم وجها لوجه وقلـت لهم موتوا بغيظكم، فلن تستطيعوا أن تفرضوا أنفسكم على مصر».

وتغلـب عبدالـناصر على مايواجهه من عـقبات المعونة الفنية، إذ اتجـه إلى موسكو عن طريق سـفيرها فى الـقاهرة ييـفيجينـى كيسليـف . ووصلـت السفـير السوفـييتى حيـنئذ تعليمات بأن يبلغ عبدالناصر أن موسكو على استعداد لمساعدته فى بناء السد العالى.

ومع أن عبـد الناصركان متـصلا بموسكو للـتفاوض على بنـاء السد العالى، فـإنه لم يتحدث معهم كلمة واحدة عن نواياه لتأمـيم قناة السويس.. حتى فى الداخل لم يتحدث مع أحد فى هذا القرار إلا فى آخر لحظة.

ففى القطار الذى استقله عبدالناصر وبعض زملائه إلى الإسكندرية يوم ٢٦ من أغسطس لإعلان قرار التأميم فى خطاب ألقاه فى ميدان المنشية، عرف عبد الحكيم عامر قائد عام القوات المسلحة بقرار التأميم لأول مرة.

وقد ترك هذا الأمر أثرا سيئاً فى نفسية عبدالحكيم عامر، وقال لعبد الناصر: أما كان ينبغى أن تبلغ هذا القرار للقائد العام للقوات المسلحة فى وقت مبكر ليقرر عما إذا كانت القوات المسلحة تستطيع أن تحمى الغرض السياسى الذى قررته؟.

كان عبد الناصر يميل إلى إخفاء نواياه حتى عن أقرب زملائه..كان يخشى أن تتسرب أية معلومات تفسد خطته..وهكذا نجده يستدعى المهندس محمود يونس الذى كان عليه أن ينفذ قرار التأميم ، ويبلغه بما ينبغى عمله، ويطلب منه مراعاة السرية التامة.. لقد سلمه عبدالناصر مظروفاً مختوما وطلب منه أن يفتح المظروف حينما يسمع فى الإذاعة ذكر اسم دلسيبس أثناء إلقاء عبدالناصر خطابه فى الإسكندرية .. وعلى محمود يونس ومساعديه أن يتحركوا إلى مكاتب الشركة فى الإسماعيلية والسويس وبور سعيد، وينفذوا التعليمات الأخيرة.

وفى الخطاب الذى ألقاه عبدالناصر يوم ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ فى الإسكندرية، ذكر عبدالناصر المستمعين بالمهانة التى كان يفرضها المستعمر على الشعب المصرى قبل قيام الثورة.. قال عبد الناصر: «لقد أعادت الثورة للشعب كرامته، بعد أن كان قد سلبها المندوب السامى البريطانى ثم السفير البريطانى.. فيما بعد...»

وأخذ عبدالناصر يبرر فى خطابه الأسباب التى دفعته للجوء إلى الروس لشراء أسلحة روسية بعد غارة إسرائيل على غزة فى فبراير سنة ١٩٥٥، فقال للمستمعين أنه سواء كانت هذه الأسلحة شيوعية أم غير شيوعية، فهى فى مصر تصبح أسلحة مصرية.

وأشار عبدالناصر فى خطابه إلى أن واشنطن أرادت أن تعاقب مصر لأنها رفضت الدخول فى أحلاف عسكرية ، كما أرادت أن تفسد علاقاتها الاقتصادية مع الدول التى تتعامل معها.

وجاءت العبارة التى كان متفقا عليها مع محمود يونس:

«لقد أشعرنى مستر بلاك أننى أجلس أمام فرديناند دلسيبس ».. واستطرد عبدالناصر يقول:

«ووفقا لتوجيهات دلسيبس القاسية مات ما يزيد على مائة ألف عامل مصرى اشتركوا فى حفر القناة.. قناة لا تخصهم ولا تخص بلدهم، ولكن تخص شركة أجنبية، امتصت الأرباح العائدة لا لصالح مصر ولكن لزيادة ثراء أصحاب الشركة».

«ولكن أيام الاستغلال الأجنبى قد ولت، ومن ثم ينبغى أن تعود القناة وأرباحها إلى مصر».

وقرأ عبدالناصر قرار التأميم ، وأنهى خطابه بصيحة هزت الجماهير: «سوف نبنى السد العالى، وسوف نعيد حقوقنا المسلوبة».

لقدكان تأميم قناة السويس بمثابة ضربة معلم لاستقلال العرب.. لقد أصبح عبدالناصر البطل الذى لاينافس فى ميدان التحرير والقومية العربية.

وامتدت شعبية عبدالناصر فى أنحاء العالم العربى، ولكن نورى السعيد وأصحاب الأحلاف كانوا فى واد آخر ينظرون إلى عبدالناصر على أنه رجل القلاقل والفوضى والاضطراب.

لقد ذكر إيدن فى مذكراته التى نشرها بعد عشر سنوات من حرب السويس أنه ـ بعد سماعه نبأ التأميم فى حفل عشاء خاص كان يحضره نورى السعيد والأمير عبدالله ـ الوصى على عرش العراق فى ذاك الوقت ـ قال :

«إن المصرى وضع إصبعه على قصبتنا الهوائية، وإننى أفضل أن أرى الإمبراطورية تسقط فى ارتطامة واحدة بدلا من أن أراها تتفتت قطعة وراء قطعة».

ولقد أثبتت جريدة الصنداى تايمز اللندنية هذا التعليق فى سلسلة تحقيقاتها عن ظروف حرب السويس التى كتبها هيوم توماس.

ومن صيغة هذا التعليق العصبى لإيدن، يمكن أن تشم رائحة الحرب النفاذة، لقد قرر إيدن منذ اللحظة الأولى التى سمع فيها بقرار تأميم قناة السويس أن يتجه إلى الحرب للقضاء على عبدالناصر ونظامه.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر

الجزء الأول

9

العدوان الثلاثى على مصر

دار الخيّـــال

ردود فعل تأميم القناة

ما أن أعلن عبدالناصر قرار تأميم قناة السويس فى ٢٦ من يوليو، حتى ثارت موجة من الغضب فى كل من فرنسا وبريطانيا، وصدر قرار سريع فى كل منهما بأن سيطرة عبدالناصر على القناة لا يمكن قبولها. وقامت العناصر الإمبريالية وأبدت امتعاضها نتيجة فقد هذه الشركة ذات الأرباح الطائلة، مع أن القناة كان مقدراً لها أن تعود إلى مصر فى عام ١٩٦٨.. وكان أكثر الأمور حيوية بالنسبة للغرب وقوع خطوط ناقلات البترول لغرب أوروبا تحت رحمة مصر.

فى ذاك الوقت كانت الجمعية الوطنية الفرنسية قد عقدت جلسة فى باريس خلال الليل، للنظر فى طلب جى موليه رئيس الحكومة بزيادة اعتمادات النفقات العسكرية المدرجة فى الميزانية.. وكان موليه يستعد لإلقاء خطاب وطنى أمام مجلس ثلاثة أرباعه يقرون مبدأ الزيادة لمواصلة حرب الجزائر.. ولكن الدوائر السياسية الفرنسية الحاكمة كانت ترفض فكرة استعراض القوة لضرب العرب.

أما فى داونج ستريت ـ مقر الحكومة البريطانية ـ فقد كان إيدن قد دعا الملك فيصل ملك العراق ونورى السعيد رئيس وزرائه إلى حفل عشاء محدود ـ كما ذكرت من قبل.

وخلال العشاء حمل رسول نبأ التأميم إلى إيدن الذى قرأه على ضيوفه أثناء العشاء.. وهنا قام نورى السعيد الرفيق القديم للورنس وموسى شاريت، ونصح إيدن بأفضل رد يمكن أن يوجه إلى عبدالناصر. قال نورى السعيد لإيدن: «اضربه.. اضربه بشدة.. اضربه الآن!».

وانسحب إيدن إلي الغرفة المخصصة للمناقشات ومعه لورد سالسبورى، وسلوين لويد وزير الخارجية ولورد هيوم وزير شئون الكومنولث.

لقد كان ما يشغل بال إيدن هو رد الفعل لدى الدول العربية، ذلك أن تحدى عبدالناصر بتأميم القناة سوف يهدد كيان بريطانيا بأسره فى العالم العربى.

وهكذا قرر إيدن منذ البداية رد بريطانيا على تحدى عبدالناصر، وهو الضرب دون أن يثير العالم العربى، والاستمرار فى المحافظة على هيبته أمام العرب بفضل استعراض القوة، وهذه وجهة نظر كانت مختلفة تماما عن وجهة نظر الدوائر السياسة الفرنسية الحاكمة ـ كما أشرت سلفا.

وفي واشنطن لم يتوقع المسئولون شيئا غير عادى.. لقد أحس دالاس غداة الإجراء الذى اتخذه عبدالناصر بحاجة ملحة للذهاب لحضور الاحتفالات الخاصة بتولى رئيس جمهورية بيرو مهام منصبه، في الوقت الذى كان فيه أيزنهاور مشغولا فى لعب الجولف، بينما كانت وكالات الأنباء تذيع خبر التأميم فى المساء.. لقد كان قرار التأميم مفاجأة لواشنطن، لكنه لم يؤثر كثيرا على الشعب الأمريكى الذى كان مشغولا فى انتخابات الرئاسة التى اقترب موعدها.

كان إيدن أثناء ذلك قد أعد بيانا قصيرا يزمع إلقاءه في مجلس العموم فى اليوم التالى، وقد أبلغ إيدن نصه لسفير فرنسا والقائم بالأعمال الأمريكى، وطلب من حكومتيهما اتخاذ إجراء موحد رداً على التهديد المشترك الموجه لمصالحهم جميعا.

هذا هو ما تم فى ذاك اليوم الموافق السادس والعشرين من يوليو الذى امتد إلى الفجر على غير المألوف.. وفى باريس كان چى موليه يطرح مسألة الثقة فى الساعة السابعة من صباح يوم ٢٧ من يوليو على الجمعية الوطنية التى ظلت مجتمعة طوال الليل.

ووسط هذه الأحداث أوفد بن جوريون مبعوثا خاصا هو شمعون بيريز، الذى وصل إلى باريس كى يجرى محادثات مع الحكومة الفرنسية بقصد الإسراع فى توريد أسلحة لإسرائيل.

ولنتساءل: هل أصدر عبدالناصر قرار التأميم عشوائيا، أم قدر الموقف، على أساس حسابات لردود الفعل لدى قوى الغرب الثلاث: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا؟.

الواقع أن عبدالناصر قدّر الموقف وعمل حساباته، وبنى قرار التأميم على هذا التقدير. فعبد الناصر كان يدرك تماماً أن إيدن لن يسرع فى استخدام القوة ضده، إذ أن القوات

المسلحة البريطانية منتشرة حول العالم ويحتاج تعبئتها وتنظيمها كحملة عسكرية إلى شهرين على الأقل.

وكان عبدالناصر يظن أن دالاس يختلف عن إيدن فى أسلوب الهجوم، فهو يفضل استخدام الضغوط الاقتصادية عن أسلوب الحرب لتسوية مشكلة السويس، هذا فضلا عن علمه بأن سنة الانتخابات الأمريكية تجعل واشنطن تميل إلى عدم تغيير الأمر الواقع، أو الاشتراك فى أى حملات عسكرية جديدة فى الخارج.

وقد أدرك عبدالناصر أن الخلافات بين واشنطن ولندن وإن كانت فى الطريقة وليست فى الهدف، فإنها كانت بعيدة عميقة، ولذا كان يأمل فى أن يستطيع أن يحول الرأى العام العالمى ونفوذ واشنطن وموسكو إلى جانبه، خلال الشهرين اللذين تحتاجهما بريطانيا لتعبئة قواتها.

وكان عبدالناصر يعتمد فى تقديره على التنافس بين لندن وباريس على منطقة الشرق الأوسط، ففرنسا عارضت حلف بغداد، على أساس أن بريطانيا كانت لا تزال تحاول أن تقوم بدور قيادى فى المنطقة، بعد انسحاب فرنسا من سوريا ولبنان.

على أنه من ناحية أخرى أخطأ عبدالناصر فى تقدير درجة ردود الفعل لدى فرنسا إزاء التأميم.. كانت مساعدة عبدالناصر الفعالة لثورة الجزائر، وقيامه بتأميم قناة السويس التى تملك فرنسا الجزء الأكبر من أسهمها، قد جعلا موليه يصل إلى درجة من الغضب الذى طغى على تفكيره، وجعله يميل إلى استخدام القوة لضرب عبدالناصر.

كان عبدالناصر يظن أن انشغال فرنسا فى الثورة الجزائرية سوف لا يمكنها من المشاركة فى أى عمل عسكرى موجه لمصر، رغم كراهية موليه له.

وهكذا ظن عبدالناصر أنه بالرغم من رغبة موليه وإيدن فى استخدام القوات المسلحة لتدميره، فإن الظروف تمنعهما من ذلك، وأن ما يقومان به من تلويح لاستخدام القوة ليس إلا بمثابة إرهاب له ليقبل نوعا من الإشراف الدولى على القناة.

على أن عبدالناصر استبعد فكرة قيام بريطانيا وفرنسا باستخدام إسرائيل كمخلب قط فى محاولة الاستيلاء على قناة السويس.. كانت المخابرات المصرية قد زودته بمعلومات عن قيام فرنسا بتخطيط هجوم على مصر بالاشتراك مع إسرائيل، ولكنه اعتبر هذه المعلومات مجرد معلومات مضللة لحثه على دفع قوات مصر ضد إسرائيل.

ويثور عبدالناصر حينما يصله تقرير من سفارتنا فى باريس، جاء به أن مسيو بينو وزير خارجية فرنسا، أهان السفير المصرى، ونعته بأنه قاضٍ يحمى مجرما عتيداً.

ومن ناحية أخرى لم يفاجأ عبدالناصر من قيام بريطانيا بتجميد رصيد مصر غير المسحوب من الاسترلينى الذى بلغ مائة وثلاثين مليونا من الجنيهات الاسترلينية، بحجة حماية المستحقات البريطانية فى شركة قناة السويس.. كان عبدالناصر يتوقع مثل هذه الإجراءات.

لقد علت الأصوات داخل مجلس العموم البريطانى تطالب بعدم السماح لعبد الناصر بأن يسيطر على الشريان الدولى.. كما هاجت الصحف البريطانية وماجت، فقامت صحيفة التايمز اللندنية، وقالت أنه لا يجوز أن يترك مجرى مائى دولى بمثل هذه الأهمية والتعقيد لتديره دولة واحدة، لا تمتلك المهارات الفنية والإدارية اللازمة لإدارة مثل هذا المرفق الضخم.

كان عبدالناصر يدرك تماما أن إيدن لن يتوانى فى استخدام أية وسيلة حتى اللجوء إلى الحرب للقضاء عليه.. وفى حسابات عبدالناصر أبعد فكرة إشراكه الدول العربية فى حرب لا طاقة لهم بها أمام جيوش دول كبرى، ومن ثم قرر أن يفوت الفرصة على الغزاة، ويعتمد على قوة الرأى العالمى من خلال الأمم المتحدة فإذا ما قام الغزاة باحتلال قناة السويس فسوف يبقى فى القاهرة يمارس سلطته، أما إذا تقدم الغزاة نحو القاهرة. فإنه كان ينوى أن ينسحب إلى الصعيد بحكومته وقوات مسلحة ليستمر بالمعركة.

ووضع عبدالناصر فى حسبانه استخدام حرب العصابات ضد الغزاة، وضد أى إنسان يتعاون معهم.. كان فى تفكير عبدالناصر أن الغزاة لو نجحوا فى الوصول إلى القاهرة سوف يعينون رئيس جمهورية أو رئيس حكومة لممارسة السلطة، ومن ثم كان على قوات خاصة أن تقوم باغتيال أى رئيس جمهورية أو رئيس حكومة يتعاون مع الغزاة.. وأوكل هذه المهمة إلى كمال رفعت.

وبالرغم من أن عبدالناصر لم يستطع أن يكبح جماح نفسه أمام مذكرة احتجاج لإيدن إذ أعادها إلى السفارة البريطانية مرفقا بها قصاصة ورق مكتوب عليها معادة إلى السفارة البريطانية، فإنه بذل بعد ذلك جهدا فى انحنائه للعاصفة.

ذلك أن عبدالناصر أوقف أعمال الفدائيين داخل النقب، وأصدر فى قرار التأميم بنداً ينص على استمرار بقاء جميع موظفى القناة بمن فيهم الفرنسيون والبريطانيون، كما

حاول عدم التدخل فى الملاحة حتى لا يعطى إيدن ومولية وأعوانهما فرصة الزعم بأن الملاحة داخل قناة السويس أصبحت خاضعة لنزوات عبدالناصر.

وأعلن عبدالناصر تعهد مصر بضمان تنفيذ اتفاقية القسطنطينية وحرية الملاحة كما كانت قبل التأميم.. وكان عبدالناصر على استعداد أن يقابل إيدن ومولية فى أى بلد محايد، ولكن لم يكن لديه الاستعداد أن يتخلى عن مبدأ جوهرى هو أن القناة تخص مصر، وأن إدارتها ودخلها ينبغى ألا يبقيا بعد ملكا لقوة أجنبية.. ومع ذلك كان لديه الاستعداد بالتنازل عن حق الدول المستخدمة للقناة المشاركة فى المسائل التى تؤثر على مصالحهم.

وهنا يلعب العملاء المزدوجون دوراً ملموساً فى لعبة الحرب السياسية.. لقد كان عبدالناصر يريد أن يجس نبض لندن وواشنطن إزاء الوصول إلى تسوية للموقف، فاختار عميلين شقيقين، أحدهما ينتمى للمخابرات المركزية الأمريكية وهو الصحفى مصطفى أمين فأرسله إلى واشنطن، والآخر ينتمى إلى المخابرات البريطانية وهو شقيقه الصحفى على أمين فأرسله إلى لندن.

وقام عبدالناصر بتزويد العميلين بالتوجيهات، وطلب منهما أن يبينا للبريطانيين والأمريكيين أن القناة فى ظل الإدارة المصرية سوف تظل مفتوحة لجميع سفن دول العالم، ولن تستخدم قط كسلاح ضد أية دولة تستخدم القناة.. ولكن جهود الأخوين أمين باءت بالإخفاق، فأولا لا يمكن لعميل مزدوج أن يقوم بمهمة السفارة بين الدول حتى لو كانت مهمة سرية، وثانيا لأن الأحداث كانت قد سبقت الزمن.

وبالطبع تقوم أجهزة المخابرات الأجنبية بحماية عملائها، فتصورهم أمام شعوبهم بأنهم يقومون بخدمة أوطانهم، ولكن الواقع أنهم يقومون بخدمة سادتهم وأنفسهم.. كان الأخوان أمين قد بدآ يتحركان لخدمة سادتهما بعد رفض عبدالناصر لحلف بغداد، وبعد إعلان صفقة الأسلحة التشيكية، وأخذا يشككان فى نظام عبدالناصر، وبأنه يمهد للشيوعية للدخول فى مصر.

المؤتمر الأول للمنتفعين بالقناة

لم يكتف إيدن بالإجراءات التى اتخذها عقب تأميم القناة، مثل تجميد أرصدة مصر

من الاسترلينى، ومثل منع السفن البريطانية من دفع رسوم القناة فى مصر، بل قام بإصدار أوامره لاستدعـاء خمسة وعشرين ألف جـندى احتياطى للـقوات البريطانية، وبـتحريك وحدات من القوات البحرية والطيران والجيش من انجلترا إلى قاعدتى قبرص ومالطة.

وجاءت المعلومات إلـى عبدالناصر من المخابرات تفيد بـأن غرض هذه الوحدات هو الاستعداد لإجـراء عمليات عسكريـة بالمشاركة مع القوات الـفرنسية لضرب عبـدالناصر واستعادة قناة السويس لإشراف دولى.

وبدأت حملات حرب نفـسية سوداء من قبرص وعدن والعراق وفرنـسا، موجهة إلى الشعب المصرى، ومحرضة له على الثورة والإطاحة بعبد الناصر.

كان إيدن لا يـستطيـع أن يخفى حـقده الكامـن إزاء عبد النـاصر، ولذا لم يـترك أية فـرصة دون أن يـندد بـه.. ففـى الثـامن مـن أغسـطس أعـلن إيـدن فى حـديث إذاعـى وتليفـزيونى من لندن أنـه لن يتفاوض مع الـكولونيل عبـدالناصر، واستطـرد يقول: «إن الكولونيل عبدالناصر قاد حملة دعاية شرسة ضد بلدنا.. لقد أظهر أنه ليس الرجل الذى يمكـن أن يوثق فـيه كـى يحفـظ عهدا، وإن بـدا فى الوقـت الحالى كـأنه عـلى استـعداد للتفاهـم».

واجتمـع دالاس وموليه وإيدن فى لـندن فى أوائل أغسطـس، وأصدروا بيانا مشـتركاً أعلنوا فـيه قرار دولهم الثلاث بدعـوة ممثلى عشرين دولـة بحرية لعقد مؤتمـر دولى يقوم بإنشـاء نظام دولى، يضمـن استمرار عمـل القناة وفقاً لاتـفاقية القـسطنطينـية، ذلك لأن التأميم يهدد حرية القناة وأمنها.

وكان دالاس قد تحـدث فى برنامج تلـيفزيونى يـوم ٣ من أغسطس وقال: «لـيس من الخير أن تقوم دولة واحدة ولأغـراض ذاتية باستغلال مجرى مائى نظمـت تدويله معاهدة دولية، إذ تـعتمد علـيه حياة عشـرين دولة أو أكثـر».. واستطرد دالاس يقـول: «إن المؤتمر القادم سوف يوفر للقناة إدارة دولية».

وصرح موليه محذرا بـاستخدام القوة عند الضرورة، كما صرح إيـدن بالمعنى ذاته فى الثامن من أغسطس.

وفى يوم ١٢ من أغـسطس أكد الرئيس أيـزنهاور ضرورة الوصول إلى حـل سلمى، وذلك فى اجـتماع غير عـادى لزعماء الكونجـرس، كما أرسل إلى الـرئيس عبدالـناصر يطمئنه بأنه لـن يلجأ إلى فرض تسوية على مصر. وفى ١٣ مـن أغسطس اختلف حزب

العمال البريطانى مع الحكومة حول موضوع استخدام القوة.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان عبدالناصر تواقا إلى أن يرسل مندوبين مصريين ليحضروا أى اجتماع دولى يدعى لمناقشة أى ترتيبات مستقبلة للقناة.

ولكن إيدن كان يتهم عبدالناصر بأنه انتهك القوانين والاتفاقيات الدولية، فتحداه عبدالناصر، وطلب منه أن يذكر اتفاقا دوليا واحدا قامت مصر بانتهاكه.

وأعلن عبدالناصر رغبته فى الحضور فى مؤتمر غير متحيز، يضم الخمس والأربعين دولة المنتفعة بالقناة، وليس الأربع والعشرين دولة التى قامت واشنطن ولندن وباريس باختيارها بعناية كى تضمن أصواتها فى تشكيل الأغلبية التى ستقر اقتراحاتها فى المؤتمر.

واجتمع المؤتمر الأول للمنتفعين بالقناة فى لندن يوم ١٦ من أغسطس وأوفد عبدالناصر على صبرى كممثل شخصى له، وقد حمل معه تعليمات عبدالناصر بمداومة الاتصال بأى وفود ترغب المناقشة مع مصر حول وجهة نظرها، ولكن فى اجتماع الدول المنتفعة بالقناة، فاق عدد الدول الحليفة لبريطانيا فى الناتو، والسيتو والكومنولث باقى الدول المشتركة، بدرجة لم يستطع المؤتمر أن يصل بالمفاوضات إلى حل.

وقام دالاس فألقى فى مؤتمر المنتفعين الأول خطابا ذكر فيه أن مصر تمسك بسيف يمكنها به أن تتحكم فى اقتصاديات دول كثيرة.

وكان أبرز ما جاء فى خطاب دالاس تأييد العالم أجمع بما فيه مصر لفكرة التسوية الدولية للمشكلة.

قال دالاس: ينبغى الوصول إلى حل مقبول سليم عن طريق إسناد مسئولية إدارة القناة إلى مجلس دولى يتم إنشاؤه بمعاهدة، ويلحق بالأمم المتحدة، على أن يؤكد حق مصر فى الإيرادات، ومراعاة جميع سلطاتها المشروعة وسيادتها، وأن يقرر تعويض عادل للشركة العالمية، ويعهد إلى لجنة تحكيم تعينها محكمة العدل الدولية بتسوية كل الخلافات التى يمكن أن تنشأ بشأن تعويض الشركة العالمية، وبشأن حق مصر فى نصيب عادل من الإيرادات.

وكان السوفييت يخشون عودة قوات الغرب العسكرية إلى المنطقة، فقد صرح شبيلوف وزير الخارجية السوفييتى فى القاهرة خلال زيارة له فى يونيو سنة ١٩٥٦ بقوله: «إن موسكو لا تحبذ قيام حرب بين العرب وإسرائيل، لأن العرب لن يكسبوا من ورائها شيئا، وعلى العكس سوف يكون من شأن هذه الحرب أن تتيح فرصة للغرب كى يثبت أقدامه فى المنطقة مرة أخرى، لأنه لا يمكن أن تظل هذه الحرب حربا محدودة».

وفى ١٥ من أكتوبر قال ميكويان الوزير السوفيتى: «إن القناة يجب أن تظل مفتوحة لكل سفن العالم بما فى ذلك إسرائيل».

على أنه حينما قام دالاس وأكد لشبيلوف عدم عودة قوات الغرب إلى المنطقة، ساند شبيلوف موقف دالاس، بضرورة فرض عقوبات رادعة لكل من يخرق قرارات مؤتمر المنتفعين الأول.

وأقر المؤتمر تشكيل مجلس لإدارة القناة يكون مسئولاً عن تشغيل القناة وصيانتها وتحسينها.

وغادرت لندن لجنة برئاسة روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا وعضوية ممثلين عن الولايات المتحدة والسويد وإيران والحبشة متوجهة إلى القاهرة لشرح المشروع للرئيس عبد الناصر.

كان منزيس حاقدا على عبدالناصر، وكان رأيه معروفا إزاء التأميم فقد أعلن فى لندن قبل حضوره لمصر رأيه بقوله:

«لو تركنا مصالحنا الحيوية تحت رحمة نزوة رجل واحد، فإن ذلك يعد بمثابة انتحار لنا.. إننا لن نستطيع أن نقبل شرعية ما قام به عبدالناصر حتى من الزاوية الأدبية».

وأخفق منزيس فى مهمته، ولوح لعبد الناصر بأن تحركات القوات الفرنسية والبريطانية لا تعنى إلا استعداد بريطانيا وفرنسا للقيام بعمل عدوانى ضد مصر.

وكاد عبدالناصر أن ينهى الاجتماع، ولكن لوى هندرسون ممثل واشنطن فى الوفد حاول أن يقنع عبدالناصر كى يستمر فى مناقشة هندرسون وباقى أعضاء وفد منزيس.. ولكن عبدالناصر رفض رفضا قاطعا أن يوافق على خطة ما أطلق عليها «الاستعمار الجماعى».

كان عبد الناصر يرى فى مشروع منزيس ضياع سيادة مصر، فضلا عن أن المشروع يغرق قناة السويس فى دوامة السياسة بدلا من انتزاعها بعيدا عن السياسة.

ولم يقنع عبدالناصر بتبرير منزيس للإشراف الدولى، حيث قال له: «إن الإشراف الدولى على القناة يعطى لمصر حق السيادة، بينما تؤجر ممتلكاتها لفريق من المستأجرين».. لقد قارن عبدالناصر بين هذا التشبيه وبين ماكان يحدث فى قناة السويس من قبل..

كانت مصر تمتلك منطقة قناة السويس، بينما قام المستأجرون البريطانيون بحفر مواقعهم العسكرية فى المنطقة خلال احتلال دام أربعة وسبعين عاماً.

فعاد وفد منزيس إلى لندن وقد أخفق في مهمته، وبدا فى الأفق أن لندن وباريس تعدان هجوماً مسلحاً على مصر.

وبالطبع كان لابد من العثور على حجج لتبرير هذا العدوان.. كان أهم هذه الحجج يكمن فى الادعاء بعدم قدرة مصر على إدارة القناة وتشغيلها، ولذا قامت إدارة شركة قناة السويس الدولية ـ مدعمة من إيدن ومولية ـ بتشجيع المرشدين الأجانب الذين بلغ عددهم أكثر من ثلاثة أرباع مجموع المرشدين لترك العمل فى القناة.

ولقد تم العثور على رسائل فى شركة القناة تؤكد أن جاك جورج بيكو المدير العام لشركة القناة الدولية، أغرى المرشدين الأجانب بترك العمل فى شركة القناة المؤممة، بأن عرض عليهم أجر ثلاث سنوات مقدما لو رفضوا العمل مع الشركة المؤممة.

وحينما قامت الحكومة المصرية بالإعلان فى الصحف البريطانية والفرنسية عن وظائف خالية للمرشدين بدلا من المرشدين الأجانب الذين رفضوا العمل مع الشركة المؤممة، قامت إدارة الشركة السابقة بعرض أموال على هذه الصحف لمنع نشر الإعلان.

لقد غادر جميع مرشدى القناة الأجانب مصر، عدا أحد عشر مرشدا يونانيا رفضت حكومتهم الإذن لهم بالاستقالة.

وهكذا أصبحت القناة محك اختبار للإدارة الجديدة المصرية لمدى قدرتها على المحافظة على حركة الملاحة بين السويس وبورسعيد.

ونجح المهندس محمود يونس فى استعواض المرشدين الذين تركوا العمل بمرشدين مصريين وببعض المرشدين الألمان والروس، كما استطاع جمع عدد من المرشدين من الجنسيات الأخرى.

ولكن الواقع أن الحمل الأكبر وقع فى الفترة قبل استكمال الشركة للمرشدين اللازمين على عاتق الأربعين مرشدا المصريين، والأحد عشر مرشدا اليونانيين الذين استمروا فى عملهم.

وقد بذل محمود يونس مجهودا جباراً ونجح بهذا العدد الصغير نسبيا لا في المحافظة

على حركة الملاحة فى القناة فحسب، بل ازدادت أيضا نسبة مرور السفن عما كانت عليه من قبل.

وقد تحدى محمود يونس الدعاية المضادة التى جاءت من الغرب، تتهم إدارة القناة الجديدة بإخفاقها فى تشغيل إدارة القناة، إذ أعلن فى الأسبوع الأول من مغادرة المرشدين الأجانب تصريحا يقول: «ارسلوا إلينا سفنا أكثر.. إننا نستطيع أن نتعامل معها.. كلما ازدادت السفن لدينا، كلما حصلنا على أرباح أكثر».

وبدا لعبد الناصر أن شبح الحرب تبدد، فلم تعد هناك حجة لإيدن ومولية، كى يبررا عدوانهما على مصر نتيجة إخفاق مصر فى إدارة القناة.

المؤتمر الثانى للمنتفعين

صرح أيزنهاور فى العاشر من سبتمبر بأنه مازال عند رأيه بأن الولايات المتحدة لا يمكن أن توافق على إجراء عسكرى إلا إذا حدث عدوان مصرى.

وحتى تمنع الولايات المتحدة حلفاءها من اللجوء إلى استخدام القوة، اقترح دالاس فى الحال أن يكون المنتفعون بالقناة هيئة لإدارة حركة القناة، تقوم بالتعاقد مع المرشدين، وبتنسيق حركة الملاحة، وتستلم رسوم المرور... أى تشرف على إدارة القناة بصورة عامة..

ولقد وصفت بعض المصادر الدبلوماسية المشروع بأنه «لعبة محام بارع».

وبعد يومين تاليين ـ أى فى ١٤ من سبتمبر ـ قال دالاس:

«إن الولايات المتحدة ستجعل سفنها تدور حول أفريقيا بدلا من مرورها فى القناة».. لقد تجنب دالاس استخدام عبارة مقاطعة القناة.. وبعد ثلاثة أيام أخرى صرح باستعداده لاعتماد مبلغ بليون من الدولارات لحلفاء الولايات المتحدة لتغطية نفقات الرحلة الطويلة.

على أن دالاس لم يرتاح إلى الطريقة التى عرض بها إيدن المشروع على البرلمان الإنجليزى فى جلسة طارئة حيث قال: إذا لم تتعاون مصر مع هيئة المنتفعين بقناة السويس، فإن لبريطانيا مطلق الحرية فى اتخاذ أى خطوات لاستعادة الموقف.

ولقد علق دالاس على تصريح إيدن فى مؤتمر صحفى عقد فى واشنطن بقوله: «مهما كان تفسير إيدن لاقتراحى، فليس فى نية الولايات المتحدة أن تسمح لهيئة المنتفعين بشق طريقها بالقوة فى القناة».

ومع ذلك، فقد قام عبدالناصر يوم ١٥ من سبتمبر ونسف المشروع كله، وذلك حينما صرح فى حفل تخرج دفعة من طلبة كلية الطيران بقوله: «إن هيئة المنتفعين بقناة السويس سوف تؤدى إلى ملكية دولية لقناة السويس».

واستطرد عبدالناصر يقول:

«إن هذا الاقتراح من السذاجة بحيث يمكن تشبيهه بمشروع لإنشاء هيئة من المنتفعين لتشغيل ميناء لندن، تصر على أن كل السفن التى تستخدم الميناء، ينبغى عليها أن تدفع الرسوم للهيئة.. إن هذا الاقتراح قد تم تخطيطه لاغتصاب سيادة مصر وحقوقها فى إدارة القناة، التى اعترفت بها بريطانيا منذ سنتين فى المعاهدة الإنجليزية - المصرية عام ١٩٥٤، حيث قررت أن القناة جزء حيوى من مصر».

وقامت صحيفة التايمز بالتعليق على مشروع دالاس فقالت: «إن مستر دالاس قد أفرغ الهواء من إطارات المركبة الجديدة، وأن المشروع قد حدث به تغيير ونال منه الضعف بحيث لم يعد يمكن التعرف عليه».

ولكن دالاس أعلن فى اليوم ذاته أن المؤتمر قد وسَّع إلى حد كبير الصورة المرتقبة لوظيفة هيئة المنتفعين.

كان دالاس يرى أن الخطر الحقيقى فى منطقة السويس يكمن فى مدى السيطرة على آبار بترول الشرق الأوسط.. وقد علق مايكل هوفمان فى ١٩ من أغسطس على ذلك بقوله: «لم يكن الخوف على تجارة البترول هى التى أقلقت الخواطر من جراء فقد القناة، ولكن الخوف كان يكمن فى فقد البترول نفسه.. لقد كانت أنابيب البترول ومنشآته معرضة للنسف، كما كان الموظفون معرضين للاغتيال».

ومن ناحية أخرى، كان عبدالناصر منذ نشوب أزمة تأميم قناة السويس يرغب فى الوصول إلى تسوية سلمية، طالما كانت لا تمس سيادة مصر، وكان هناك دافعان أساسيان يحثانه لاتخاذ هذا النهج.

كان الدافع الأول سياسيا، إذ تعرض عبدالناصر لنوع ما من الضغوط من بعض الدول العربية ومن روسيا ويوغسلافيا والهند، إذ كانت تحبذ فكرة الوصول إلى تسوية.. وكان

عبدالناصر حينما قام بتأميم القناة قد حصل على إعجاب زعماء الدول العربية كلها عدا نورى السعيد رئيس حكومة العراق، والحبيب بورقيبة رئيس تونس والملك إدريس ملك ليبيا الذين كانوا ينفرون من عبدالناصر.

ولكن ما أن تطورت الأزمة، وبدأت تظهر فى الأفق بوادر احتمال نشوب الحرب، حتى بدأت الدول العربية المنتجة للبترول ـ وبخاصة الدول التى تمتلك خطوط أنابيب تمتد إلى البحر الأبيض ـ تخشى على أمن القناة كمنفذ رئيسى لتصدير بترولها إلى الغرب.

وفضلا عن ذلك، كان الملك حسين يعانى من ثلاث غارات إسرائيلية وحشية على الأردن فى فترة تقل عن شهر واحد، فقدت فيها الأردن ما يربو على مائة قتيل.. ومن ثم بدأ الملك حسين يحاول استخدام التنافس بين مصر والعراق لحماية حدوده.

كذلك قامت السودان بتحذير عبدالناصر منذ فجر الأزمة عن طريق محمود محجوب وزير خارجيتها، فقالت له إن مصر قد تجد نفسها فى حرب مع الغرب، بمجرد أن تتم انتخابات الرئاسة الأمريكية فى شهر نوفمبر.. وقد أضاف محجوب بأن مصر فى مثل هذه الحالة لن تجد أية معونة من شقيقاتها العرب عدا الإمداد بالتموين.

ومن ناحية أخرى قام الهنود بحث عبدالناصر للاعتراف بهيئة المنتفعين لقناة السويس، وكان تيتو يحمل بعض المشاعر الطيبة للغرب مما كان له أثر على نصح عبد الناصر لمحاولة الوصول إلى تسوية سلمية.

أما السوفييت فقد كانوا يواجهون تهديدا وشيكا بثورة فى المجر، وإخفاق فى بولندا حينما قام البولنديون بطرد المارشال الروسى روكوسوفسكى من منصبه كوزير للدفاع.

وهكذا كان خروشوف فى وضع حرج لا يستطيع مد يد المعونة العملية لو نشبت الحرب، ولذلك كان خروشوف يميل إلى فكرة وصول عبدالناصر إلى اتفاق سريع مع لندن وباريس.

وكان الدافع الثانى الذى حث عبدالناصر لمحاولة الوصول إلى تسوية سلمية هو دافع مالى.. ذلك أن بريطانيا قامت بتجميد رصيد مصر من الاسترلينى فى لندن مما أثر على اقتصاد مصر، فضلا عن أن انجلترا وفرنسا كانتا تسيطران على ما يقرب من ٧٠٪ من السفن التى تستخدم القناة، والتى كانت تدفع رسوم المرور إلى الشركة السالفة فى لندن

وباريس، مما جعل عبدالناصر لا يدرى كيف يمكنه تحصيل رسوم مرور هذه السفن فى مصر دون أن تسبب زيادة فى التوتر الذى كان قائما بينه وبين الغرب .

ولقد كشف دالاس فى مؤتمر صحفى عقد فى الثانى من أكتوبر عن الوضع الحقيقى للأحوال حسب تطورها فى ذاك الوقت، بأن أقر أن هناك اختلافات ذات طبيعة جوهرية مع حلفاء الولايات المتحدة، وأن هذه الخلافات منشؤها الموقف المستقل الذى تتخذه الولايات المتحدة.

وبعد أن وصل إلى أوروبا حاول أن يمحو هذا التورط، وصرَّح بأن المشروع النهائى لهيئة المنتفعين هو بعينه المشروع الذى سبق وضعه قبل ذلك بأسبوعين .. هذا فى الوقت الذى كان فيه الكثيرون فى دول الغرب يفضلون مبدأ استخدام القوة.

خدعة اللجوء إلى الأمم المتحدة

فى ضوء هذه الظروف الصعبة اتصل عبدالناصر بالدكتور محمود فوزى وزير خارجيته، الذى كان قد غادر القاهرة إلى نيويورك، وطلب منه أن يدعو لعقد اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة الأزمة.. وقد ذكر عبدالناصر لوزير خارجيته بأن يقبل إنشاء مجموعة استشارية دولية، وفقاً لما جاء فى اقتراح الهند، مهمتها التشاور مع سلطة القناة المؤممة.

وقام محمود فوزى بإبلاغ همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة بأنه على استعداد لمناقشة فكرة إنشاء «مجلس دولى».

وكان البريطانيون قد لجأوا فى ٥ من أكتوبر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكانوا يريدون أن يفعلوا ذلك قبل هذا التاريخ، ولكن دالاس كان قد ناشدهم العدول عن ذلك، وتقدم بفكرة هيئة المنتفعين للضغط على الرئيس عبدالناصر لإجباره على قبول المفاوضة.

ومن ناحية أخرى قام همرشلد بعد مقابلة فوزى له بدعوة لويد وبينو للاجتماع مع وزير الخارجية المصرى فى جلسة خاصة تحت رئاسته.

وذكر لويد لهمرشلد أن هناك ستة مبادئ أساسية للوصول إلى أية تسوية لقناة السويس.. كانت هذه المبادئ الستة تتضمن ما يلى:

أولا حرية المرور فى قناة السويس لجميع السفن دون تمييز للدول، وثانياً احترام سيادة مصر، وثالثا تأكيد استقلال القناة عن سياسة أية دولة، ورابعا الاتفاق بين السلطات المصرية والمنتفعين بالقناة على قيمة رسوم المرور، وخامساً تخصيص نسبة معقولة من الرسوم لتحسين القناة، وأخيرا الاتفاق على مسائل التحكيم فى أى نزاعات بين الشركة المنحلة والحكومة المصرية.

على أن الشىء الذى يلفت النظر ما قام به الدكتور فوزى بعد افتتاح المحادثات تحت رئاسة همرشلد، إذ أعلن أن مصر لا توافق على هذه المبادئ الست فحسب، بل توافق أيضاً على إنشاء هيئة دولية تمثل المنتفعين بالقناة، وتؤكد أن إدارة القناة مستقبلا سوف تسير وفقا لهذه المبادئ.

وبهذه التنازلات المصرية الكبيرة، تم الاتفاق على مجموعة من المبادئ، وقرر وزراء الخارجية الثلاثة الاجتماع فى جنيف يوم ٢٩ من أكتوبر لبحث التفاصيل الضرورية مثل تكوين هيئة المنتفعين وسلطاتها.

ولكن باريس ولندن قوضتا هذه الجهود، إذ قام لويد وبينو بالنكوص عن قرار وزراء الخارجية، وعادا إلى مجلس الأمن مطالبين بالتصويت على مسودة قرار يشكو مصر بأنها لم تقدم اقتراحات محددة كافية تواجه الاحتياجات المبينة فى المبادئ الستة.. كما طلب أن تقوم مصر فوراً بتقديم خطة لا تقل فعاليتها عن الاقتراحات التى حملها منزيس إلى عبدالناصر، وأن توافق مصر أيضا على أن تقوم هيئة المنتفعين بقناة السويس باستلام رسوم مرور جميع السفن التى تمر فى القناة.

واستشاط عبد الناصر غضبا فى القاهرة حينما وصلته هذه الأنباء، وأحس بسوء نية إيدن وموليه، وبأنهما يدبران تدبيرا خفيا للقضاء عليه.

والواقع أن قرار إيدن وموليه بالرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى لنظر النزاع، لم يكن تحركا جديا، بل كان مجرد خدعة استراتيجية لإعداد مرحلة من مراحل التآمر، وذلك باستدراج موسكو لاستخدام حق الفيتو على القرار الفرنسى - الإنجليزى، ومن ثم يبدو للعالم أن لندن وباريس سلكتا أولاً سبيل السلم للتسوية، فلما أخفقتا لم تجدا سبيلاً سوى اللجوء للحرب لتسوية النزاع.

وتمت الخدعة.. ووضعت خطة العدوان.

كانت أصول هذه الخطة تكمن في مشروع قدمه بن جوريون في أكتوبر السابق للاستيلاء على غزة كمصدر لنشاط الفدائيين المصريين، وعلى شرم الشيخ عند مضيق ثيران، وذلك حينما قامت مصر بغلق خليج العقبة أمام السفن والناقلات المتجهة إلى ميناء إيلات الإسرائيلى.

وكان موليه قد تعهد فى عدة اجتماعات سرية مع موشى ديان منذ شهر سبتمبر، بأن هذه الخطة لو توسعت لتشمل اندفاع القوات الإسرائيلية خلال سيناء فى اتجاه القناة، فإن القوات الفرنسية سوف تنضم للقتال وتستولى على القناة، بينما يقوم الإسرائيليون بالاستيلاء على أى أرض يريدونها للقضاء على الفدائيين المصريين، ولوضع حد لحصار مصر.

ولكن بن جوريون تردد، فقد خشى أن تقوم مصر بدك تل أبيب والمدن الإسرائيلية بالطائرات السوفيتية التى حصلت عليها، وذلك أثناء تقدم القوات الإسرائيلية فى سيناء.

ومن ثم كان لابد من تدمير طائرات مصر بمجرد تقدم الإسرائيليين، ولما كانت لبريطانيا قواعد للقاذفات قريبة لمصر، بينما تفتقد فرنسا لذلك، اقترح موليه إشراك إيدن فى المؤامرة.

ووافق الإسرائيليون على إشراك لندن، وتمت عدة اجتماعات على جانبى القنال الإنجليزى، بعضها بين موليه وإيدن، وأخرى بين لويد وبينو وبن جوريون.

وبعد انتهاء هذه الاجتماعات، وافق رؤساء وزراء الدول الثلاث على الترتيبات النهائية للمؤامرة.. كان على إسرائيل أن تقوم بالهجوم يوم ٢٩ من أكتوبر وهو اليوم الذى كان مزمعاً أن يعقد فيه اجتماع جنيف، الذى كان سيحضره فوزى مع بينو ولويد.. وبمجرد أن تتقدم قوات ديان فى سيناء، كان على فرنسا وانجلترا أن يصدرا إنذاراً إلى إسرائيل ومصر، للكف عن إطلاق النار، والانسحاب بقواتهما عشرة أميال على جانبى القناة، والموافقة على احتلال القوات الفرنسية ـ الإنجليزية للمواقع الحاكمة عند بورسعيد والإسماعيلية والسويس.

وكان على إسرائيل المتآمرة مع لندن وباريس أن توافق بالطبع على الإنذار، بينما ترفضه مصر.. ومن ثم تقوم القاذفات البريطانية بتدمير القوة الجوية المصرية، وشل قدرتها

العسكرية استعداداً لغزو فرنسي ـ إنجليزي بواسطة قوات المظليين من قبرص، والقوات البرية المحمولة بحرا من مالطة.

وكان المتآمرون يظنون أن نظام عبدالناصر سوف يسقط نتيجة الهزائم التي ستلحق به، ونتيجة المنشورات التي ستلقى على المدن المصرية تحض الشعب المصري للثورة عليه.

وهكذا نجد أن مؤتمري لندن الأول والثاني، وجمعية المنتفعين بقناة السويس واللجوء إلى مجلس الأمن لم تكن سوى مجرد وسائل لاكتساب الوقت للمتآمرين بالعدوان.

على أنه سار بجانب الإعداد للحرب تمهيد نفسي للعدوان.. وقد تكفلت به على خير وجه معظم أجهزة الدعاية ووسائل الإعلام في أوروبا والولايات المتحدة.. كان لابد من التمهيد للحرب الساخنة بحرب أخرى نفسية، اتخذت لنفسها أربعة أشكال مميزة:

الشكل الأول: وكان موجها للشعب المصري، هدفه الأساسي الإيحاء بأن العمل الذي أقدم عليه عبدالناصر لا يمكن أن يمر بسهولة فضلا عن أن خسائره سوف تكون أكثر من مغانمه.

الشكل الثاني: وكان موجها إلى الشعوب العربية، هدفه محاولة عزل مصر عن بقية الدول العربية ومحاصرة الشعب المصري داخل أراضيه.

الشكل الثالث: وكان موجها إلى شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي استقلت حديثا، أو التي مازالت تكافح من أجل استقلالها الوطني، وكان هدفه العمل على احترام العهود والمواثيق الدولية والإيحاء بأن الشعوب الصغيرة لا ينبغي أن تتورط في أعمال لا تستطيع بقوتها المحدودة مواجهة عواقبها.

الشكل الأخير: وكان موجها أساسا إلى الرأي العام الأوروبي والأمريكي، وكان هدفه واضحا، وهو تهيئة الأذهان لتقبل مبدأ العدوان المسلح على مصر لاسترداد القناة ووقف أطماع مصر عند حد معين، وتأمين مصادر البترول في الشرق الأوسط.. ولقد ارتفع في ذلك الوقت شعار ضرورة تأديب الغزاة.

ولقد ذكر العديد من الآراء والتكهنات حول التواطؤ بين بريطانيا وفرنسا من جانب، وإسرائيل من جانب آخر.. وليس ثمة دليل صدق على قيام التآمر الثلاثي أكثر من المحاولات اليائسة من قبل بريطانيا لنفي قصة التآمر.

وقد ظهر ذلك بوضوح في الدراسة التي قام بها المؤرخ البريطاني الشهير «هيوم

توماس» ونشرتها جريدة الصنداى تايمز.. لقد كانت هناك وقائع اتفاقية سيفر السرية التى ختمت التواطؤ بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالعمل المشترك لغزو مصر بطلبات بن جوريون كى تتحرك إسرائيل.

ويقول توماس بالنص عن هذه المطالب:

- ضرورة أن تقوم بريطانيا وفرنسا بتحطيم السلاح الجوى المصرى قبل أية خطوة.

- ضرورة أن تقوم فرنسا وبريطانيا بالرقابة الكاملة على المطارات المصرية حتى لا يقوم منها خطر ينقض على إسرائيل.

- ضرورة أن تتولى فرنسا إقامة حزام بحرى واق حول إسرائيل حتى تمنع البحرية المصرية من التهديد لها.

ويقول توماس فى دراسته عن اتفاقية سيفر ما يلى:

«أصر بن جوريون على أنه لا يستطيع أن يعود إلى إسرائيل إلا بورقة مكتوبة يطمئن بها زملاءه فى الوزارة إلى أنهم يستطيعون الحركة، وعندما كلف إيدن وكيل خارجيته «باتريك دين» بتوقيع هذه الورقة لبن جوريون، رفض بن جوريون، وطار بينو وزير خارجية فرنسا إلى لندن فى مهمة سرية سريعة ليعود بتأكيد شخصى من إيدن يضمن الصفقة.

«وفى يوم ٢٢ من أكتوبر وصل بن جوريون وديان وبيريز ومعهم الكولونيل «مان جان» إلى باريس فى طائرة من طراز «د س ٤»، كان ترومان أهداها إلى ديجول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وهبطت الطائرة فى مطار «فيلاكوبلى» واستقل الجميع سيارة قطعت بهم ميلاً أو ميلين إلى فيللا فى «سيفر» إحدى ضواحى باريس. وانضم إليهم فيما بعد بينو ومولييه. وقد جاء بن جوريون لعدة أسباب. كان يريد أن يتأكد أولا من أن السلاح الجوى المصرى سيدمر قبل أن تزحف القوات الإسرائيلية عبر سيناء.. وكان يريد فرض رقابة دولية فوق المطارات المصرية تبدأ منذ اللحظة التى تجتاز فيها القوات الإسرائيلية حدود مصر . وكان يطالب باتفاق مكتوب توقعه الدول الثلاث لكى تتحرك إسرائيل، وأن يحضر وزير بريطانى مسئول المناقشات الأخيرة التى ستدور حول الاتفاق».

«وأخيرا طلب بن جوربون ضمانات بألا تؤدى التسوية التى كانت على وشك أن تتم

فى نيويورك بين محمود فوزى وزير الخارجية المصرى وهمرشلد إلى تأجيل الحرب، وأن تحمى السفن الفرنسية سواحل إسرائيل، وأن تتولى قلة من الطائرات المقاتلة الفرنسية حماية المدن الإسرائيلية، وأن تلقى الطائرات الفرنسية بالمظلات المواد الغذائية والذخيرة والسيارات على القوات الإسرائيلية الزاحفة، وكان من المقرر أن تنطلق تلك الطائرات من قبرص.. وفى تلك الليلة سافر الوزير البريطانى المسئول ومعه أحد المسئولين سرا إلى باريس.. وليس ثمة ما يدعو إلى الشك أن الوزير الذى سافر إلى باريس هو لويد ، وأن المسئول الذى رافقه هو باتريك دين، المستشار القانونى السابق لوزارة الخارجية البريطانية الذى خدم إيدن بإخلاص طوال الأزمة، ولقد قال لى بينو بإخلاص خلال حديث معى: إن الوزير كان مندوب بريطانيا.

فى خضم هذه الظروف بدت بوادر فى الأفق تشير إلى أن عدوان إسرائيل المرتقب سوف يوجه إلى الأردن..وظهر أن الملك حسين سوف يتجه للعراق لمعاونته ضد التهديد الإسرائيلى، فبادر عبد الناصر ودعا لعقد اجتماع مع الملك سعود وشكرى القوتلى رئيس سوريا، واستطاع عبد الناصر أن يقنعهما بعرض معونة مالية مشتركة على الملك حسين كسبيل لانضمام الأردن للقيادة المصرية ـ السورية المشتركة.

ولكن حسين رفض عرض عبد الناصر مدفوعا بقرابة الدم مع الملك فيصل الهاشمى فى العراق، وطلب من العراق إنشاء قيادة مشتركة للقوات الأردنية ـ العراقية..ولكن الخطة أخفقت نتيجة الخلاف على من سيتولى سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة المشتركة.

وقامت القوات الإسرائيلية فى العاشر من أكتوبر بغارة شرسة على قرية «قليقلة» الأردنية، فبادر الملك حسين بمناشدة عبد الناصر كى يعاونه فى تحويل التهديد عن الأردن، عن طريق إعادة بعض القوات المصرية التى كان عبد الناصر قد سحبها من حدود النقب.. ولكن عبد الناصر اعتذر على أساس أن تهديد البريطانيين والفرنسيين لقناة السويس، يجعل من الصعوبة بمكان إعادة أى قوات داخل سيناء.

وجاءت الانتخابات الأردنية فى الأسبوع التالى، وحازت الحركة الوطنية فى الأردن بزعامة سليمان النابلسى على نصر حاسم فى الانتخابات.. ورضخ حسين للشعور الشعبى وقام فى ٢٤ من أكتوبر بتعيين سليمان النابلسى رئيسا للوزراء، كما وافق على انضمام الأردن إلى التحالف السورى المصرى.

فى تلك اللحظة نفسها، كانت الترتيبات النهائية للغزو الإنجليزى - الفرنسى - الإسرائيلى لمصر قد تمت.. كما تم فى اليوم ذاته زحف الدبابات الروسية إلى بودابست للقضاء على الثورة المجرية التى كانت قد هبت منذ يومين ضد سيطرة الروس.

تعيينى نائبا لرئيس المخابرات ثم رئيسا لها

فى صباح الثالث والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٥٦، استدعانى عبد الناصر لمقابلته فى قصر الطاهرة بمنطقة سراى القبة بالقاهرة،حيث كان يقيم وأسرته مؤقتا، ريثما تتم بعض الإصلاحات والإنشاءات فى منزله بمنشية البكرى.. وكنت أعمل فى ذاك الوقت مديرا لمكتب القائد العام للقوات المسلحة.

كان عبد الناصر ينظر إلى الأشياء بنظرة تفاؤل أو تشاؤم.. فمثلا كان يتفاءل بالإقامة بمنزله فى منشية البكرى الذى شغله مع بداية الثورة، وكان فيما مضى سكنا خاصا متواضعا لناظر المدرسة الثانوية العسكرية التى ألغيت بعد الثورة، وقد أدخل عبد الناصر عليه فيما بعد بعض الإنشاءات والتوسعات كى يفى باحتياجات منصب رئيس الجمهورية.. وكان عبدالناصر يكره سكنى القصور ويتشاءم منها، ويذكر أن فاروق عزل من قصر رأس التين، كما كان يتفاءل بمبنى قيادة القوات المسلحة فى كوبرى القبة الذى بزغت منه الثورة، فلما انتقلت القيادة العامة للقوات المسلحة إلى مبنى القيادة المشتركة فى ألماظة، تشاءم من هذا النقل، وعبر عن ذلك بقوله : «أنا متشائم من يوم ما نقلت القيادة إلى مبنى القيادة المشتركة».

كنت أظن فى بادئ الأمر أن عبد الناصر قد دعانى لمناقشتى فى أمور القوات المسلحة، وحالة الأمن بها حيث كنت مسئولا عن أمن القوات المسلحة.

وقد بدأ حديثه بسؤالى عن شتى الأمور التى تتعلق بهذا الموضوع، ثم تدرج حديثه إلى ما تتعرض إليه البلاد من تآمر فى الداخل والخارج، وقد أسهب فى الحديث لما يقرب من الساعة.. وفجأة وبلا مقدمات قال لى:

«أنا عاوزك تروح المخابرات العامة».

كان هذا العرض مفاجأة لى، ولم أكن تواقا لقبوله.

قلت له : أروح أعمل إيه؟

قال : تشتغل نائب مدير.

كنت فى ذاك الوقت ضابطا فى القوات المسلحة برتبة البكباشى وأبلغ من العمر ستة وثلاثين عاما، وكان منصب نائب مدير المخابرات بدرجة نائب وزير.. وكان الكثير من المسئولين يتوقون إلى هذا المنصب، ومع ذلك فقد عزفت عنه، واعتذرت لعبد الناصر عن قبوله.

لم أكن أدرى حقيقة رسالة المخابرات، ولم تكن لى دراية بعلم المخابرات، ولا أعرف من أمورها شيئا سوى بعض المعلومات عن المخابرات الاستراتيجية، تلقيتها أثناء دراستى بكلية أركان حرب.. وكانت الفكرة السائدة فى مصر أن المخابرات تعنى التجسس على الناس.. كانت اسما غير مستحب لدى الناس.. لقد تسلطت هذه الفكرة على عقول كثير من المصريين حتى فى عقول أولئك الذين يعملون فى مناصب كبرى بالحكومة .. الوزراء أنفسهم كانوا لا يعرفون ما هى المخابرات؟.

وكنت أحد المسئولين الذين تسلطت عليهم هذه الفكرة فى ذاك الوقت، فنفرت منها.. ولكننى بعد أن عملت بها، أدركت أعماق مهام المخابرات، وأحببت العمل بها، وتبين لى أن رسالتها من أشرف الرسالات، بالرغم مما تعرضت له فى محنتها من تشهير العملاء والخونة.

كان على صبرى فى ذاك الوقت يعمل مديرا لمكتب عبد الناصر، وقد عينه عبدالناصر فى منصب مدير المخابرات ليستفيد بدرجة الوزير المخصصة لمنصب مدير المخابرات، وكان زكريا محيى الدين مشرفا على المخابرات والمحرك الفعلى لها، لانشغال على صبرى فى إدارة أعمال مكتب عبد الناصر.

وكان علىّ أن أبرر سبب رفضى لعرض عبد الناصر، فقلت له: أولاً إننى شغوف بعملى كضابط بالقوات المسلحة، وأريد أن أكمل المشوار فى هذا الطريق، وثانيا لأننى لا أستطيع العمل فى جهاز يتنافس على إدارته رئاستان: مدير المخابرات والمشرف العام، وأخيرا لأننى لم أنسجم فى العمل مع رئاسة المخابرات القائمة لاختلاف الطباع، والانسجام فى العمل من أهم عوامل نجاح أى عمل.

ولكن عبد الناصر سدَّ أمامى سبل التخلص من هذا العرض.

قال لى :

«إننى سأعين على صبرى وزيرا للدولة بعد عدة شهور، وستتولى أنت رئاسة الجهاز،

أما زكريا فسيتفرغ لوزارة الداخلية، وستصبح أنت رئيس الجهاز المسئول أمام رئيس الجمهورية شخصيا».

ومع ذلك لم يبد على وجهى الارتياح..وهنا قال لى عبد الناصر فى إصرار:

«اعتبر أن هذا تكليفا من الثورة لأحد رجال الثورة».

وأسقط فى يدى..ويبدو أن عبد الناصر كان قد أعدَّ قرار تعيينى .. فنهض من مقعده بجوارى وتوجه إلى مكتبه وأحضر قرار التعيين من فوقه وقال لى :

«سأوقع القرار».. وفعلا قام بتوقيع القرار.

وبذلك تركت عملى بالقوات المسلحة وتوجهت فى اليوم التالى وقد ارتديت ملابسى المدنية إلى مبنى المخابرات العامة الذى كان مشيدا خلف مبنى مجلس الوزراء القائم أمام مجلس الشعب .

والواقع أن عبد الناصر برّ بوعده، ففى ١٣ من مايو سنة ١٩٥٧ أصدر قراراً بتعيينى رئيسا للمخابرات .. وبدأت مرحلة جديدة فى حياتى السياسية.

هجوم إسرائيل وقرار الانسحاب

لم تمض أيام على إخماد ثورتى المجر وبولندا، حينما كان قد استقر الرأى على خطط الحرب الفرنسية ـ البريطانية فى منتصف أكتوبر، ولم يكن معروفا مدى انشغال الاتحاد السوفيتى فى الأيام الأولى من شهر نوفمبر،وهو الوقت الذى كان محددا لضرب مصر.

أما الأمريكيون فكانوا مشغولين بانتخابات رئاسة الجمهورية فى ٧ من نوفمبر، ومع ذلك فقد كان من جراء التعبئة العامة فى إسرائيل يوم ٢٨ من أكتوبر أن أرسل لها أيزنهاور تحذيراً سريعاً بعدم التحرك.

وبالرغم من هذا فقد تحرك طابور إسرائيلى بعد ظهر ٢٩ من أكتوبر بقيادة موشى ديان نحو مصر فى أربعة محاور.. اندفع المحوران الأولان تجاه قناة السويس بهدف السيطرة على القناة، بينما اندفع المحوران الثالث والرابع لسد قطاع غزة والاستيلاء على شرم الشيخ.

كان لم يمر على عملى فى المخابرات سوى ستة أيام..خلعت ملابسى المدنية

وارتديت كسوتى العسكرية..وتوجهت إلى القيادة العامة لأضع نفسى تحت تصرف القائد العام للقوات المسلحة.

كانت المعركة تدار من مبنى القيادة المشتركة فى ألماظة..وتوجهت إليها .. وجدت جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامرمنهمكين فى دراسة الموقف على الخرائط .. وأخذ أعضاء مجلس الثورة يتوافدون مساء..عبدالطيف بغدادى ـ زكريا محيى الدين ـ كمال الدين حسين ـ أنور السادات ـ حسين الشافعى .. هذا فضلا عن ضباط القيادة العامة.

كان مكتب عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة أشبه بسوق عكاظ، يفتقر إلى الهدوء الذى يحتاجه قائد القوات لإدارة معركته، وكانت هناك مناقشات من كل جانب جعلت القائد العام فى موقف لا يحسد عليه .

وتقرر فى هذا اليوم أن تحاول القوات الجوية المصرية الحصول على السيطرة الجوية حتى يمكنها أن تعمل بكفاءة ضد قوات إسرائيل الأرضية، ولن يتأتى ذلك إلا بضرب طائرات العدو ومطاراته وتدميرها فوراً.

ولكن هذا الهدف لم يتحقق، لاشتراك قوات الطيران الفرنسى منذ أول يوم مع الطيران الإسرائيلى فى المعركة الجوية.

وفى يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ أرسلت بريطانيا وفرنسا إنذاراً ـ أقصاه ١٢ ساعة ـ إلى كل من مصر وإسرائيل تطلبان فيه وقف إطلاق النار، والسماح بوضع القوات الفرنسية والبريطانية على طول ضفة القناة بصفة مؤقتة، وكذلك الانسحاب إلى مسافة عشرة أميال من القناة.. وبالطبع قبلت إسرائيل هذا الإنذار ورفضته مصر، بينما ناشد الرئيس أيزنهاور إيدن وموليه أن يكفا عن العمل فى الوقت الذى كانت قاذفات قنابلهما تغير على المطارات المصرية.. أما فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فقد استخدمت بريطانيا وفرنسا حق الفيتو للتصويت ضد قرار اقتراحات الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار.

كان إيدن وموليه قد اجتمعا معا صباح ٣٠ من أكتوبر، وفى الساعة الرابعة بعد الظهر، قامت وزارة الخارجية البريطانية بتوزيع الإنذار سالف الذكر إلى كل من السفير المصرى والقائم بالأعمال الإسرائيلى.

وفى الوقت ذاته أعلن إيدن لأعضاء مجلس العموم الذين دهشوا من الإنذار، العمل الذى اتخذه بالاشتراك مع حليفته فرنسا.. وانقسم أعضاء مجلس العموم بين مؤيد ومعارض، وانتشرت أنباء الإنذار الإنجليزى فى جميع أنحاء العالم.

وحينما وصل الإنذار الفرنسي ـ البريطاني عبد الناصر، ظن فى بادئ الأمر أنها خدعة من لندن وباريس كى يجبراه على الاحتفاظ بقواته الرئيسية بعيدا عن أرض المعركة فى سيناء، بقصد معاونة إسرائيل فى الحصول على نصر ساحق.

ولكن سرعان ما تيقن عبد الناصر من المؤامرة الثلاثية، وأيقن أن دور إسرائيل التى بدأت الهجوم ليس سوى دور ثانوى،كما تأكد أن الإنجليز والفرنسيين سيبدأون غزوهم.

لقد وصلت عبدالناصر الأنباء بأن الطيران البريطانى قام بغارة جوية على القاهرة فى مساء ٣١ من أكتوبر، بينما كان الطيران الفرنسى يعمل فوق سيناء.

كان عبدالناصر قد جمع مجلس الوزراء مساء ٣٠ من أكتوبر وقرأ للوزراء الإنذار، ثم أعلن للمجلس أنه سيرفض الإنذار الفرنسى ـ البريطانى، وأنه سيدعو تريفليان السفير البريطانى ويبلغه ذلك.

ومع أن بعض الوزراء المصريين شكوا فى قدرة مصر على القتال، وحاولوا أن يثنوا عبد الناصر عن قراره، فطلبوا منه دراسة أوفى للموقف قبل أن يبلغ السفير البريطانى رفضه للإنذار، فقد كان عبد الناصر مصراً على تنفيذ ما انتواه.. وبذلك بدأت الحرب بين مصر من جانب وبين بريطانيا وفرنسا من جانب آخر.

كانت القيادة العامة قد انتقلت يوم ٣١ أكتوبر إلى مبنى القيادة العامة السابق فى كوبرى القبة.. وكان عبد الحكيم عامر قائد عام القوات المسلحة قد أدرك من عدد الطائرات المغيرة وأنواعها اشتراك فرنسا وانجلترا فى المؤامرة.

وفى المساء كانت غرفة القائد العام بكوبرى القبة تغص بأعضاء مجلس الثورة، كما حضر جمال عبد الناصر.

وبعد أن شرح عبد الحكيم عامر الموقف، تبين أن انجلترا وفرنسا ضالعتان فى المؤامرة، وأن دور إسرائيل لا يتعدى أن يكون مبرراً لتدخل قوات فرنسا وانجلترا، بأن تقوم بعزل القوات المصرية شرق القناة فى سيناء، ومن ثم يمكن القضاء عليها وتدميرها.

جلس عبد الناصر على مكتب عبد الحكيم عامر وأمامه خرائط المعركة.. وبعد مناقشة أمر الانسحاب تقرر سحب كل قواتنا من سيناء.

وأصدر عبد الحكيم عامر أوامره بالانسحاب فى تمام الساعة العاشرة والنصف مساء إلى قواته.

لكن من صاحب قرار الانسحاب؟

كان عبد الناصر يشترك أو بمعنى أدق يشرف على إدارة المعركة منذ هجوم إسرائيل ..وكان فى بادئ الأمر يستبعد فكرة نزول القوات الفرنسية ـ البريطانية فى منطقة القناة، ولذا حث عبد الحكيم عامر على دفع قواته إلى سيناء حتى يحرم القوات الإسرائيلية من تحقيق نصر ساحق.

وكان عبد الحكيم عامر قد استشعر من معركة سيناء أن قوات الطيران الفرنسية مشتركة فى المعركة، وأن القوة الجوية المعادية تفوق قوة إسرائيل فى الطيران.

وناقش الأمر مع صلاح سالم واتفقا على أن يذهب صلاح سالم إلى عبد الناصر ويقنعه بالانسحاب.. ولكن عبد الناصر لم يقتنع.

وحضر عبد الناصر إلى مبنى القيادة بكوبرى القبة مساء ٣١ من أكتوبر ولم يمض أقل من ساعة حتى قامت قوات طيران معادية بإلاغارة على القاهرة وتبين أنها من قوات السلاح الجوى البريطانى .

وعدل عبد الناصر عن رأيه ووافق على الانسحاب على نحو ما شرحت سلفا.

توتر العلاقة بين عبد الناصر وعامر

وبعد أن أصدر عبد الحكيم عامر أوامره بالانسحاب، حدثت غارة جوية على القاهرة، كانت الساعة قد تجاوزت الحادية عشرة مساء بقليل. كنت فى غرفة العمليات، حينما وصلت الأنباء تفيد بأن قوة من جنود المظلات المعادية أنزلت فى منطقة السباق بمصر الجديدة.. وحدث هرج ومرج فى غرفة العمليات..وسمعت أحد ضباط العمليات العقيد صلاح حسين يقول: لقد انتهت مهمة العسكريين ..وعلى السياسيين أن يبحثوا عن الحل.

والواقع أن هذه المعلومات كانت خاطئة .. وأن ما حدث هو أن بعض الطائرات المغيرة كانت قد أسقطت بعض المشاعل فوق منطقة السباق لتكشف لها الأهداف التى تريد قصفها. وقدر ضباط القيادة أن هدف قوات المظلات المزعومة هو الاستيلاء على مبنى القيادة فى كوبرى القبة.. وحينما بلغ أعضاء مجلس الثورة هذا الخبر المزعوم حدث اضطراب بينهم، وطلب عبد الحكيم عامر منهم أن ينصرفوا، على أن يبقى هو مع قواته المسلحة للاستمرار فى المعركة..ويقوم الباقى بالإعداد للعمل السرى إذا ما تطلب الموقف.

وفى الصباح الباكر من يوم الخميس أول نوفمبر قام السلاح الجوى البريطانى بقصف مطارى ألماظة ومصر الجديدة.

واستمر العدو فى قصف الأهداف العسكرية.. والإغارة على القاهرة.. كان الناس يسيرون فى الشوارع ولايكترثون للطائرات المغيرة.. كانت روحهم المعنوية عالية.. وبعد أن بدا لعبد الناصر أن اشتراك فرنسا وانجلترا فى الحرب أمرمؤكد، برز التساؤل: هل نستمر فى الحرب مهما كانت التضحيات، أم نجنب البلاد ويلات الحرب بالاستسلام وبدء عمليات المقاومة الشعبية.

كان من رأى عبد الناصر الاستمرار فى القتال. وقال: «إننا لو لم نقاتل اليوم فلن نقاتل أبدا.. لابد لنا من القتال حتى لو أجبرنا على الانسحاب إلى الوجه القبلى واللجوء إلى حرب العصابات».

أما عبد الحكيم عامر فقد ذكّر عبد الناصر بتحذيره له من مواجهة دولتين كبيرتين وقال لعبد الناصر: «إن القوات المسلحة ليست فى وضع استعداد لمواجهة غزو كبير، وإن معنى ذلك انتحار القوات المسلحة وتخريب اقتصاد مصر».

واستطرد عبد الحكيم يقول:

«إن ضرب مصر سوف يؤخرها ألف سنة على الأقل، وأن ضميره لن يسمح له أن يتحمل الشعب المصرى هذه المجزرة».

وقد قام صلاح سالم بتأييد عبدالحكيم عامر فى رأيه،وذهب صلاح سالم إلى عبدالناصر واقترح عليه أن تستسلم الحكومة القائمة، وتأتى حكومة جديدة تتفاوض مع الغزاة.

قال صلاح سالم لعبد الناصر :

« إننا لم نقم بثورة كى نعرض البلاد للخراب.. إن وطنيتنا كمجلس ثورة تحتم علينا أن نترك الحكم، ونسلم أنفسنا للسفير البريطانى، وبذلك ننقذ مصر من الخراب».

وهنا انفجر عبد الناصر فى وجه صلاح سالم ونعته بالجبن وقال له أنه داعية استسلام، مما أثار حفيظة صلاح سالم.. كان عبد الناصر فى حالة أشبه بالهستيريا، ويبدو أنه تذكر نهاية هتلر وبعض أعوانه، فاقترح على أعضاء مجلس الثورة الانتحار كبديل للاستسلام .. وبالفعل كلف عبد الناصر زكريا محيى الدين كى يعد كمية من عبوات سيانيد البوتاسيوم تكفى أعضاء مجلس الثورة لاستخدامها لو لزم الأمر.

كانت القيادة العامة قد انتقلت إلى نادى مصر بالزمالك المواجه لنادى الجزيرة.. وفى مساء الجمعة، ٢ من نوفمبر أرسل سليمان حافظ زوج ابنته وهو ضابط بالقوات المسلحة يدعى الرافعى برسالة شفهية إلى عبد الناصر يطلب فيها تدبير لقاء فورى بين جمال وسليمان حافظ لأمر بالغ الخطورة على حد قول الرسول .. وقابلت هذا الضابط، وفهمت منه أن الأمر يتعلق بمجرى الحرب، وبأن هناك اقتراحا من سليمان حافظ بتنحى القيادة السياسية الحالية عن مسئولياتها لإنقاذ مصر من الخراب الذى سوف تتعرض له .

ويبدو أن عبد الناصر كان لديه علم بما كان يريده سليمان حافظ.. فما أن دخلت غرفة الاجتماع فى مبنى القيادة، وأبلغت عبد الناصر برغبة سليمان حافظ فى مقابلته حتى بدا على وجهه الامتعاض وقال : «هو سليمان حافظ مش هيبطل المناورات الحزبية.. دى خيانة.. أنا هعتقله».

ورفض عبد الناصر مقابلة سليمان حافظ، وكلف عبد اللطيف بغدادى بهذه المهمة، ولما أبلغت رسول سليمان حافظ بأن بغدادى سوف يقابل سليمان حافظ نيابة عن عبدالناصر، عاد فقال إن سليمان حافظ يريد أن يحضر عبد الحكيم عامر هذا اللقاء.

وتوجه البغدادى وعامر لمقابلة سليمان حافظ فى منزل بالدقى حوالى الساعة التاسعة مساء .. وحينما عاد عبد الحكيم من هذا اللقاء سألته عما جرى من حديث مع سليمان حافظ.. قال عبد الحكيم عامر: « الراجل ده ذو أنياب زرقاء.. ويبدو أنه لم ينس حقده على جمال عبد الناصر، فهو يطلب تنحية جمال عبد الناصر لأنه مكروه على حد قوله، وأن يأتى بشخص آخرمثل محمد نجيب، يطلب من الدول المعتدية اعتبار مصر دولة محايدة ..وفى رأيى أنه يمهد لحكومة حزبية تجىء بعد التخلص من نجيب وتتعاون مع الغزاة..».

قام الإنجليز صباح السبت ٣ من نوفمبر بغارة جوية شديدة على مطارألماظة والثكنات العسكرية القائمة بها، وسببت خسائر فى المعدات وبعض الأرواح، وضربت خزينة ألماظة العسكرية وانتثرت الأموال التى كانت بها.

وأحس عبد الناصر بمدى الخطر الذى تتعرض له البلاد وبالتالى نظامه، لو قامت القوات الفرنسية ـ البريطانية بغزو بلاده، وفهو ليس مهددا من الخارج فحسب، بل من الداخل أيضا.

وكان عبد الناصر يكن الكره لصلاح سالم، ويظن أنه هو الذى يحث عبدالحكيم عامر على فكرة تجنب ويلات الحرب.

وبدا في الأفق بداية لتدهور العلاقات بين صديقى العمر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، إذ بدأ جمال يشكو لكل من يقابله من عبد الحكيم عامر، قائلا أن عبد الحكيم عزله عن القيادة العسكرية،وأنه لا يضعه في الصورة عما يجرى من أمور الحرب بالرغم من أنه المسئول الأول عن حماية البلاد وأمنها.

والواقع أن في هذه الشكوى تجنياً كبيرا، فعبد الناصر كان موجودا دائما منذ بداية عدوان إسرائيل في القيادة العامة، وهو الذى ابتعد بعد ذلك عن القيادة بعد أن تبين خطورة الموقف.

أحسست أن ثمة تصدعاً في العلاقة بين جمال وعبد الحكيم وشيك الحدوث.

في ظهر يوم ٣ من نوفمبر اتصل جمال عبد الناصر هاتفيا بعبد الحكيم عامر في مبنى القيادة بكوبرى القبة، حيث كانت القيادة العامة قد تركت مركزها في الزمالك وعادت إلى مبنى كوبرى القبة.. ولاحظت أن عبد الحكيم عامر يعض على نواجزه.. وبعد انتهاء المحادثة طلب عبد الحكيم عامر من صلاح سالم الذى كان موجودا بالمكتب أن يسافر فورا إلى السويس ويتولى مسئولية الدفاع عنها.

وخرجت مع صلاح سالم لأودعه، وكان يبدو على وجهه مسحة من حزن وحسرة..

وعلى درجات مبنى القيادة قال لى صلاح سالم وأنا أودعه:

« بقى جمال عبد الناصر بيقول عليّ جبان علشان كنت عاوز أنقذ مصر من ويلات الحرب.. أنا رايح السويس وهاحارب .. ودى مش أول مرة أحارب فيها .. أنا كان غرضى أن أحمى مصر من الخراب..» .. واستقل صلاح سالم سيارته، وسافر إلى السويس ليشرف على العمليات العسكرية بها.

على أن ما أريد أن أبينه هو أن العلاقة بين عبد الناصر وعامر بدأت تتأثر منذ حرب السويس .. فقد اتهم عبد الناصر عبد الحكيم عامر بأنه واقع تحت تأثير صلاح سالم، وبأن عبد الحكيم لا يضعه في الصورة عما يجرى في القوات المسلحة.

وحدثت مشادة بين الرجلين، وطلب عبد الحكيم عامر من جمال أن يتولى القيادة العسكرية بدلا منه، وأبدى عبد الحكيم استعداده بالعمل تحت قيادته.

وقد ثار عبد الحكيم عامر على جمال حينما قال الثانى للأول أنه واقع تحت تأثير صلاح سالم .

رد عليه عبد الحكيم بقوله:

«أنت عارف أن لى شخصيتى المستقلة، ولا يمكن أن يؤثر على صلاح سالم أوغيره».

لقد شعرت منذ هذه الأيام أن علاقة عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر قد شابتها الحساسية والتصدع، وربما كانت هذه الأيام بداية لتوتر العلاقات بينهما، التى ازدادت على مر الأيام، حتى تمت مأساة عام ١٩٦٧ ـ على نحو ما سأبينه فى حينه.

كنت قد توجهت يوم ٤ من نوفمبر إلى الإسماعيلية بناء على تعليمات عبد الحكيم عامر لأقف على الموقف العسكرى هناك.. وعلى طريق الإسماعيلية رأيت فلول جيش ودمار جعلا الحسرة تكاد تفتك بى .. دبابات مدمرة ومدافع محرقة وسيارات عسكرية مقلوبة أوخاوية على هيكلها.. كل من هذه تشير إلى ما فعله العدو بقواتنا المسلحة .

وصلت الإسماعيلية وتوجهت إلى مبنى القيادة العامة بها، فوجدته غاصاً بالضباط .. كانت البلبلة تبدو على وجوه كثير من الضباط، ولم تكن هيئة القيادة العسكرية توحى بأنها على مستوى مواجهة عملية غزو كبير.

ورأيت عبد الناصر وكمال الدين حسين.. كان عبد الناصر يبدو كأسد جريح أدمته الخناجر .. وكان يبدو على وجهه قلق واضح مما تخبئه الأيام.

طلب منى عبد الناصر أن أعود إلى القاهرة، وأن أبقى بجوار عبد الحكيم، وطلبت منه العودة إلى القاهرة، حتى يستطيع أن يدير دفة الدولة ولكنه رفض، ولكننى ما أن عدت للقاهرة حتى عاد عبد الناصر إليها، وعلمت من عبد الحكيم أنه هو الذى ألح عليه بالعودة إلى القاهرة.

وشعرت أن عبد الحكيم قد ساءه أن يسافر جمال إلى القناة دون أن يخبره..ومع أن هذه من المسائل الصغيرة، فإنها زادت من الحساسية بين جمال وعبد الحكيم.

وبدأت بريطانيا وفرنسا بعملية الغزو صباح الاثنين ٥ من نوفمبر ـ على نحو ما سأبينه فيما بعد.

موقف الولايات المتحدة

وكانت واشنطن قد سادتها موجة من الغضب بعد أن استخدمت بريطانيا وفرنسا حق الفيتو للتصويت ضد قرار اقتراحات الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار ـ كما بينت سلفا ـ كان غضب كبار المسئولين الرسميين فى واشنطن مما لا يمكن السيطرة عليه،

بدرجة أن دالاس استدعى السفير الفرنسى، ولقنه محاضرة كتلك التى يلقنها ناظر عتيد إلى تلميذه المنحرف.

ولكن كانت المسألة تكمن فى التساؤل: هل كان لهذا الغضب فى واشنطن ما يبرره نتيجة أن حلفاءها قد تركوها فى الظلام اعتقاداً منهم بأن مسلك الحكومة الأمريكية كان يتسم بالخيانة والغدر؟

الواقع أن دالاس كان قد أحس بأنه أهين إهانة شخصية لأن حلفاءه غدروا به.

حقيقة أن الولايات المتحدة لم تكن فى موقف تستطيع فيه أن تتخذ موقفا متزنا نتيجة غضب حكومتها من تصرف انجلترا و فرنسا الذى تم خلف ظهرها، ونتيجة قصور الأمم المتحدة فى علاج المشكلة.. ومع ذلك فقد تقدم دالاس إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى أول نوفمبر، باقتراح قرار لوقف إطلاق النار، ولكنه يختلف عن القرار الذى استخدمت فيه بريطانيا وفرنسا حق الفيتو فى أنه لم يقصر اللوم فى عملية غزو مصر على إسرائيل فحسب، بل وجه اللوم أيضا إلى أطراف النزاع.

وفى الثالث من نوفمبر رفضت بريطانيا وفرنسا النداء بوقف إطلاق النار.. وتعقدت المشكلة وأصبحت تهدد بالانفجار.. كان أمام الولايات المتحدة أن تختار بين أن ترى الأمم المتحدة تندد بحلفائها، أو أن تتزعم هى عملية التنديد.. ومن شأن السبيل الأخير أن يثير فى عقول الملايين الكثيرة من أبناء الحلفاء الشعور العميق بالضرر الذى لحق بهم، ولكنه كان يتميز بأنه يضع الولايات المتحدة على رأس الكتلة العربية الآسيوية المحايدة، كما أنه يحول ـ ولو إلى حين ـ دون تزعم الاتحاد السوفييتى لأغلبية فى الجمعية العمومية تقف ضد بريطانيا وفرنسا.

كذلك إذا أمكن للأمم المتحدة أن تحرزموافقة أغلبية حاسمة لوقف القتال، فعند ذلك تكون هيبتها وسلطتها قد حفظت لمناسبة أكثر خطورة من هذه.

وعندما وازنت واشنطن بين الجوانب المختلفة، وجدت أن الاعتبار الأخير يبرر تصويتها مع قرار وقف إطلاق النار الذى تمت الموافقة عليه بأغلبية ٦٤ ضد خمسة أصوات. عند ذلك أصبح الموقف مهيأ كى يتقدم السوفييت باقتراح مؤداه أن يسمح مجلس الأمن أن تمد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى مصر بالمعونة العسكرية، مالم يتوقف القتال فى مدى اثنتى عشرة ساعة، ولكن لم يوافق على القرار (٤:٣).

فى هذا الوقت كانت القوات الإنجليزية ـ الفرنسية قد نزلت على شواطئ بورسعيد

فى الطرف الشمالى من قناة السويس، وكانت القناة قد تم سدها من بدايتها إلى نهايتها ببعض السفن التى قامت مصر بإغراقها بعد أن ملأت بعضها بالأسمنت المسلح.

كان العدو قد أنزل فوجا من جنود المظلات عند مطار الجميل وفى منطقة المقابر ببورسعيد .. كما أنزل قوة أخرى من المظلات عند كوبرى الرسوة فى المنطقة ذاتها.

وقد لقى هذا الفوج مقاومة شديدة من المصريين، ولحقت به خسائر كبيرة.. فأنزل العدو فوجا آخر يدعم الفوج الأول.

كانت هذه القوات بمثابة رأس شاطئ لقوات العدو التى سيقوم بإنزالها بعد أن تقوم قوات المظلات بتأمين قاعدة لها.

ودار قتال مرير بين قوات المظلات والقوات المصرية والفدائيين المصريين يوم ٥ من نوفمبر، وكان القائد البريطانى قد نزل مع بعض قوات المظلات عند وابور المياه فى بورسعيد، وأرسل إلى قائد القوات المصرية ببورسعيد يطلب منه أن يرسل مندوبا إليه ليبلغه شروط تسليم مدينة بورسعيد.

واتصل اللواء صلاح الموجى قائد حامية بورسعيد المصرى بالقيادة فى مصر، يبلغها عن تطورات الموقف، فأصدر إليه عبد الناصر تعليمات باستمرار المقاومة، وأن يطلب من قائد العدو أن يسلم نفسه ومن معه من جنود.

واستمرت القوات المصرية تدافع بالاشتراك مع المقاومة الشعبية، إلى أن قام أسطول العدو بضرب المدينة تمهيدا لإنزال قواته الرئيسية كما قامت طائرات العدو بالتركيز فى ضرب المدينة.

ومع ذلك استمرت المقاومة المصرية بالرغم من تفوق العدو.. حتى صدر الأمر بإيقاف إطلاق النار ووافقت عليه كل من فرنسا وانجلترا.

الإنذار السوفييتى

وعندما رأى الاتحاد السوفييتى أن الولايات المتحدة والأمم المتحدة تقفان إلى جانبه، ترك عملية إخماد ثورة المجر بعض الوقت ليقوم بهجومه فى الخامس من نوفمبر لمصلحة مصر.. إذ أرسل ثلاث رسائل شديدة إلى كل من أيزنهاور وإيدن وموليه.

وفى الرسالة التى أرسلها الاتحاد السوفييتى إلى الرئيس أيزنهاور طلب فيها منه أن

ينضم إلى الاتحاد السوفييتى لإنهاء الغزو . وفى الرسالة الموجهة إلى إيدن تساءل كيف يكون موقف بريطانيا لو وجدت نفسها معرضة لهجوم من دولة أقوى منها تمتلك كل أنواع الأسلحة الحديثة المدمرة ومن بينها الصواريخ؟.

وجاء فى الرسالة أيضا: إن الاتحاد السوفييتى وقد طلب من الولايات المتحدة أن تشترك معه، مصمم كل التصميم على أن يسحق المعتدين وأن يعيد السلام إلى منطقة الشرق الأوسط باستخدام القوة.. كان الاتحاد السوفييتى يأمل أن يتخذ إيدن سبيل العقل والحكمة، وأن يستخلص من هذه المذكرة الاستنتاجات المطلوبة.

وكانت الرسالة الموجهة إلى موليه شبيهة بالرسالة التى أرسلت إلى إيدن.

وعموما كانت هذه الرسائل الثلاث تحوى تنديدا قارصا «باللصوص»، وبحرب النهب، وبالحرب الاستعمارية.. وكانت لهجتها من النوع الذى يبعث الدفء والحرارة فى قلوب العرب.

وقضت واشنطن ليلة ملؤها التوتر الشديد نتيجة لهذه الرسائل، ولقد كتب أحد المراسلين الصحفيين فى واشنطن يقول:

« من العسير أن نكون مغالين إذا وصفنا التوتر المتناهى الذى استولى على حكومة الولايات المتحدة من الساعة السادسة مساء أمس حتى الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم، عندما أعلنت بريطانيا وفرنسا وقف إطلاق النار فى مصر.لقد أخذت الحكومة الأمريكية موضوع التهديد مأخذ الجد الشديد.. لقد كانت اللهجة القاسية التى صيغت بها المذكرات الثلاث مفاجأة ولّدت الذعر فى الحال..».

وأصدر الرئيس الأمريكى بيانا قال فيه:

«إن الولايات المتحدة سوف تعارض أى تدخل سوفيتى عسكرى فى الشرق الأوسط».

ولقد تم استدعاء الضباط ورجال الدفاع الجوى الأمريكيين من منازلهم، وظل المسئولون الأمريكيون طوال الليل يحاولون تخمين المكان الذى سوف تضرب القوات السوفيتية منه ضربتها وكيف يضربون، بينما كانت إدارات المخابرات الأمريكية تبذل مجهوداتها اليائسة لتقييم الشائعات التى لا حصر لها للحركات العسكرية السوفيتية.

وكان إعلان وقف إطلاق النار من جانب بريطانيا وفرنسا سببا فى انقشاع سحابة التوتر فجأة.

وإذا كان هذا هو تأثير الرسائل السوفيتية على واشنطن، فإن تأثيرها على باريس ولندن كان ساحقا.. لقد كان قرار الحكومة البريطانية فى لندن معرضاً لهجوم عنيف عليه من نصف الشعب البريطانى تقريبا، ولموجة غضب عنيفة فى واشنطن، وللاستنكار الأدبى الشديد فى الأمم المتحدة.

لقد كانت هذه الضغوط متوقعة مقدما، ولكن ما كادت الرسائل الثلاث تكيل ضرباتها، حتى نكصت الحكومة البريطانية على عقبيها، وأصدرت أوامر بوقف إطلاق النار..وكانت المذكرات السوفيتية لم تحدد موعداً للندن وباريس، ولكن بريطانيا سلمت فى مدى الاثنتى عشرة ساعة التى حددتها مذكرة الكرملين إلى الأمم المتحدة.

لقد أذيع التهديد السوفييتى أولا بواسطة الإذاعة حتى أنه كان له أثره المطلوب عند تسليمه فعلا.

والواقع أن انهيار الحكومة البريطانية، وإنهاء الغزو يرجع إلى ضغط الولايات المتحدة الشديد على الغزاة..لقد استخدم أيزنهاور اللغة العسكرية عندما قام بحديثه التليفونى مع رئيس الوزراء إيدن، وطلب منه أن يتصل تليفونيا بدوره برئيس وزراء فرنسا فى باريس فى ظرف دقيقتين ويطلب منه إلغاء الغزو.

على أنه من ناحية أخرى هناك من يعزو انهيار بريطانيا وفرنسا إلى الخوف من التدخل الروسى، وإصرار واشنطن على إبعاد الدب الروسى عن منطقة الشرق الأوسط.

نتائج الغزو

ولقد ظل البريطانيون والفرنسيون يحاولون طيلة أسابيع عدة أن يحصلوا على بعض الضمانات بشأن المستقبل، بعد أن تنسحب قواتهم من مصر، ولكنهم كانوا لايجدون إلا أذانا صماء فى كل من واشنطن والأمم المتحدة.. فلم يكن هناك اتصال عملى بين حكومتي واشنطن ولندن.. وكان المسئولون البارزون فى واشنطن لايقبلون مقابلة أى ممثل بريطانى .. لقد ثبت لهم أن البريطانيين والفرنسيين معتدون مذنبون ولذلك فلن ينالوا من الولايات المتحدة أية معاونة.

وكان هذا هو الموقف ذاته فى الأمم المتحدة، وإلى جانب الارتباط الأمريكى العربى الآسيوى، كانت هناك المعارضة الشديدة من جانب همرشلد السكرتير العام.

لقد جندت قوات صغيرة تابعة للأمم المتحدة من بين الدول الصغيرة لتسهيل مهمة

خروج القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من مصر، ولمنع حدوث أية اشتباكات.. ولكن همرشلد كان مصراً على ألا تستخدم هذه القوات لتسوية الخلاف .. لقد كان يشعر أن الهجوم على مصر لم يكن له مايبرره، وأنه خرق لميثاق الأمم المتحدة، كما أنه قوض التحسن الذى كان قد نجح فى إحرازه فى مجال التوتر العربى الإسرائيلى، بعد زيارته للمنطقة فى الربيع السالف.. ولهذا كان يصرخ بأنه لايمكن عمل أى شىء بواسطة قوات الأمم المتحدة إلا بموافقة الرئيس عبد الناصر، كما أن بقاء هذه القوات فى مصر رهن برضائه.

كما قامت الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة بالوقوف بجانب مصر، وبدا أن سياسة الولايات المتحدة كانت تهدف أساسا إلى معاقبة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، لأنها لم تطع وزارة الخارجية الأمريكية.

وبعد أن هدأت بريطانيا وفرنسا، اتجهت وزارة الخارجية الأمريكية نحو إسرائيل وقامت بتهديدها بالطرد من الأمم المتحدة لو رفض بن جوريون رئيس وزرائها أن يسحب قواته من سيناء . وقد رضخت إسرائيل، واسترد عبدالناصر مكانته بعد أن أحرز نصراً سياسياً.

وكانت النتيجة انتصاراً باهراً أحرزه السوفييت فى الشرق الأوسط، حيث ظن الجميع فى كل أنحاء العالم أن الإنذار السوفييتى كان العامل الفاصل فى هذه الأزمة.

أمابالنسبة للشعبين الفرنسى والبريطانى، فكانت النتائج محزنة، إذ انتهز عبدالناصر الفرصة فقام بمصادرة البنوك والشركات البريطانية والفرنسية، وكانت تبلغ قيمتها بليوناً من الدولارات، كما قام بطرد اليهود المصريين بعد مصادرة ممتلكاتهم.

على أن بريطانيا حينما حاولت أن تستخدم القوة التى باءت بالإخفاق، كان اقتصادها مهتزا، فازدادت لندن اضطراباً نتيجة إخفاقها، واضطرت الدول الغربية أن تقلل من حجم نشاطها الاقتصادى نتيجة نقص البترول.. كما ازدادت الحال سوءاً نتيجة الإجراءات التى اتخذتها شركات البترول الأمريكية، التى لم تكتف برفع الأسعار فجائيا بل عمدت إلى إجبار الأوروبيين على أن يتسلموا كميات أكبر من الوقود فى وقت لم تكن مواردهم تعينهم على ذلك.

وفضلاً عن هذه الضربة الشديدة التى أصابت كبرياء الشعبين البريطانى والفرنسى، وأفقدتهما الثقة فى نفسيهما، فقد اتضح أن كلا من باريس ولندن لاتستطيع تأمين مصالحها الحيوية دون تدخل القوتين الأعظم : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى.

إن الدليل على أن بريطانيا وفرنسا لم تعودا دولا عظمى كان فاصلا.. كان أثر ذلك على بريطانيا ملموساً، لدرجة أن مكاتب الهجرة إلى كندا واستراليا وغيرهما ظلت مكتظة لعدة شهور بصفوف طويلة من الراغبين فى الهجرة . وتبين أن ٤٠٪ من سكان بريطانيا يرغبون الهجرة لو سنحت لهم الفرصة.

ويعلق البرفسور فلنج الأمريكى على العدوان البريطانى ـ الفرنسى بقوله: «.. ومن ناحية أخرى كان الهجوم البريطانى الفرنسى على مصر خطأ، وكانت شكوى فرنسا أعمق حينما ذكرت أن الرئيس عبدالناصر كان يحاربها فى الجزائر.. ولكن لم يكن جائزا لأيهما أن تثير حرباً على مصر..».

ويضيف قائلا:

«.. وكان اعتذار انجلترا وفرنسا بأن تدخلهما كان لحماية القناة اعتذاراً أجوف، لأن تدخلهما سوف يؤدى إلى أن يقوم المصريون بسد القناة لعدة شهور .. لقد انكشف غرضهما الحقيقى،وهو استعادة السيطرة على القناة من الإنذار الذى وجهاه لمصر، والذى يتضمن احتلالهما للقناة على أية حال..».

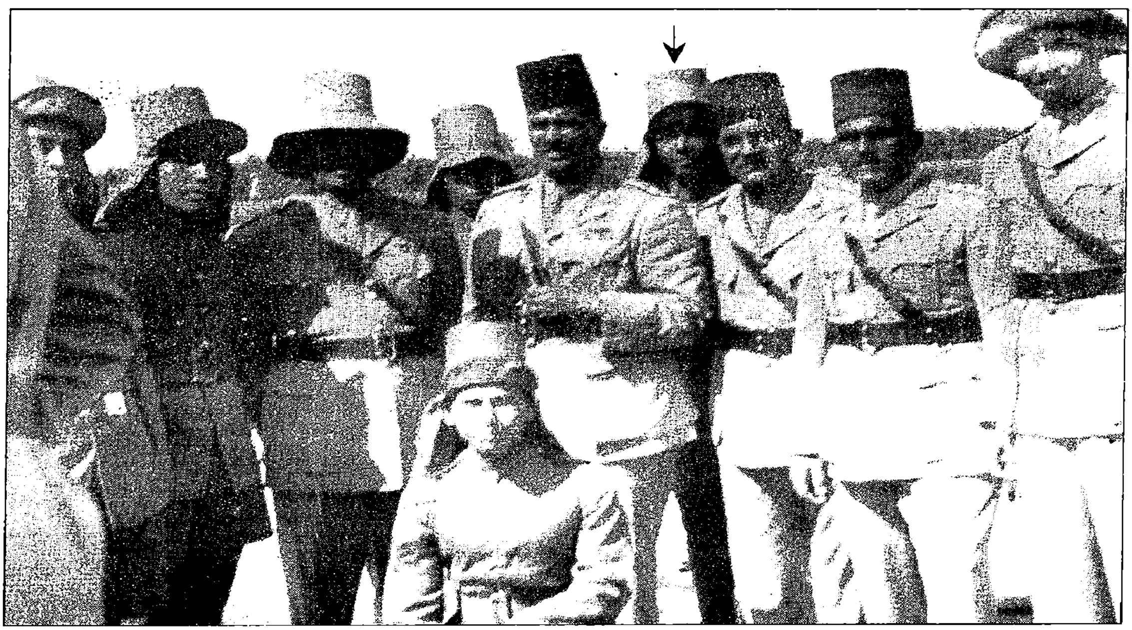
لقد انتهت الحرب وحصلت مصر على نصر سياسى، وأصبح عبد الناصر زعيم الأمة العربية بلا منازع. ومحط أنظار الوطنيين العرب، وملجأ للأحرار.

وبانتهاء حرب السويس يقف عبدالناصر كبطل عربى تلجأ الشعوب العربية إليه فى محنها. وتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو حيث تتم وحدة مصر وسوريا، وحيث تتكالب القوى الخارجية والداخلية على فصم الوحدة.. ثم دخول مصر حرب اليمن .. وهذه الموضوعات سيتناولها الجزء الثانى من هذه الأوراق.

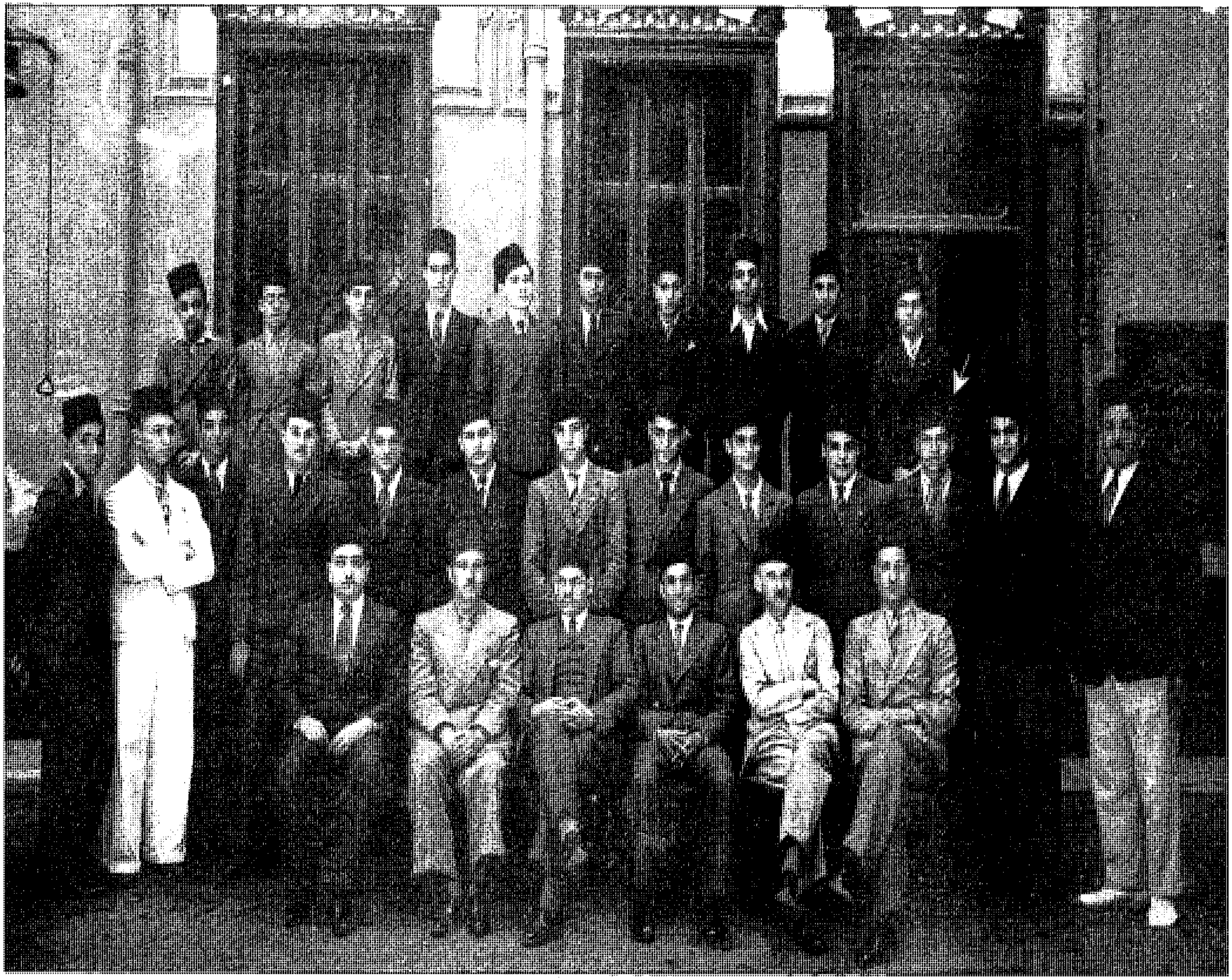
صلاح نصر



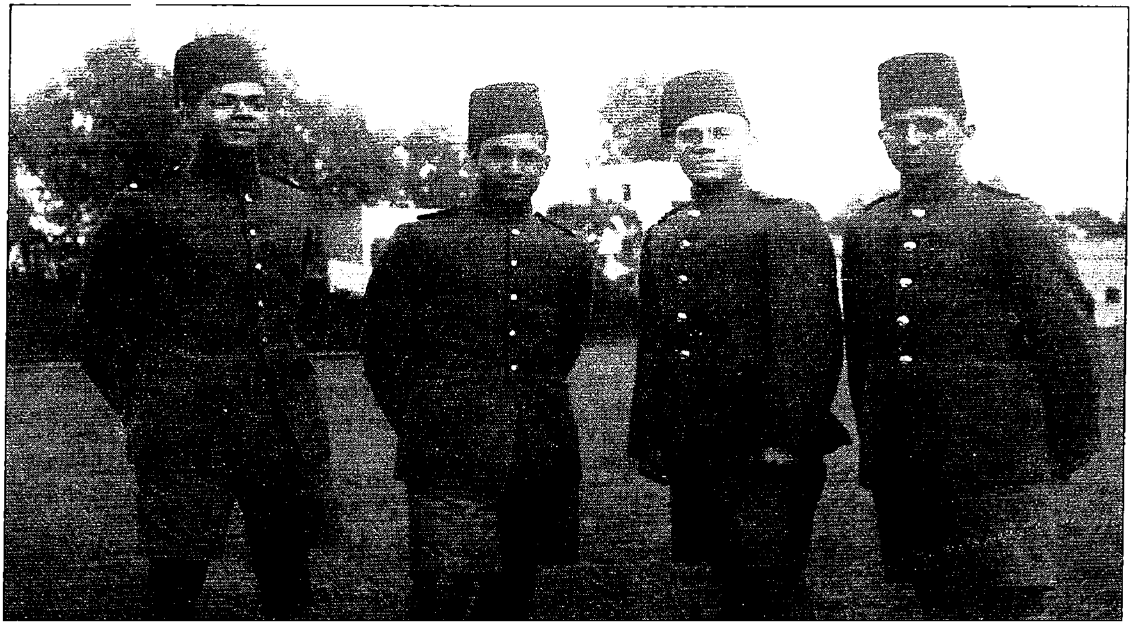
أثناء الاستذكار فى المرحلة الثانوية

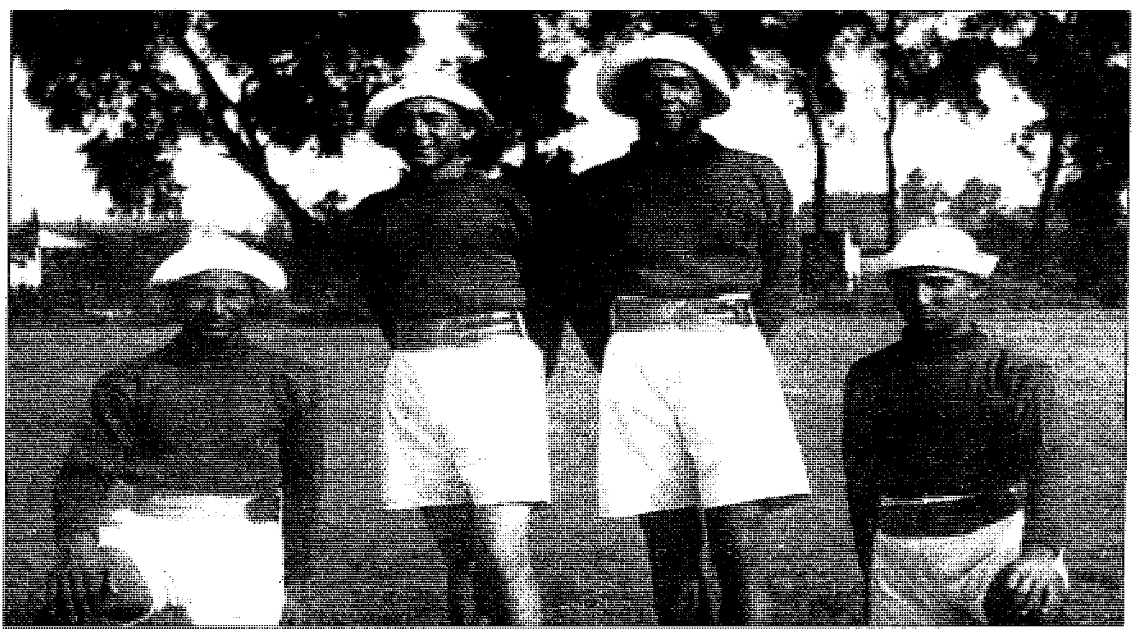


فى قرية بهيج مع الصاغ عبدالله النجومى قبل الالتحاق بالكلية الحربية

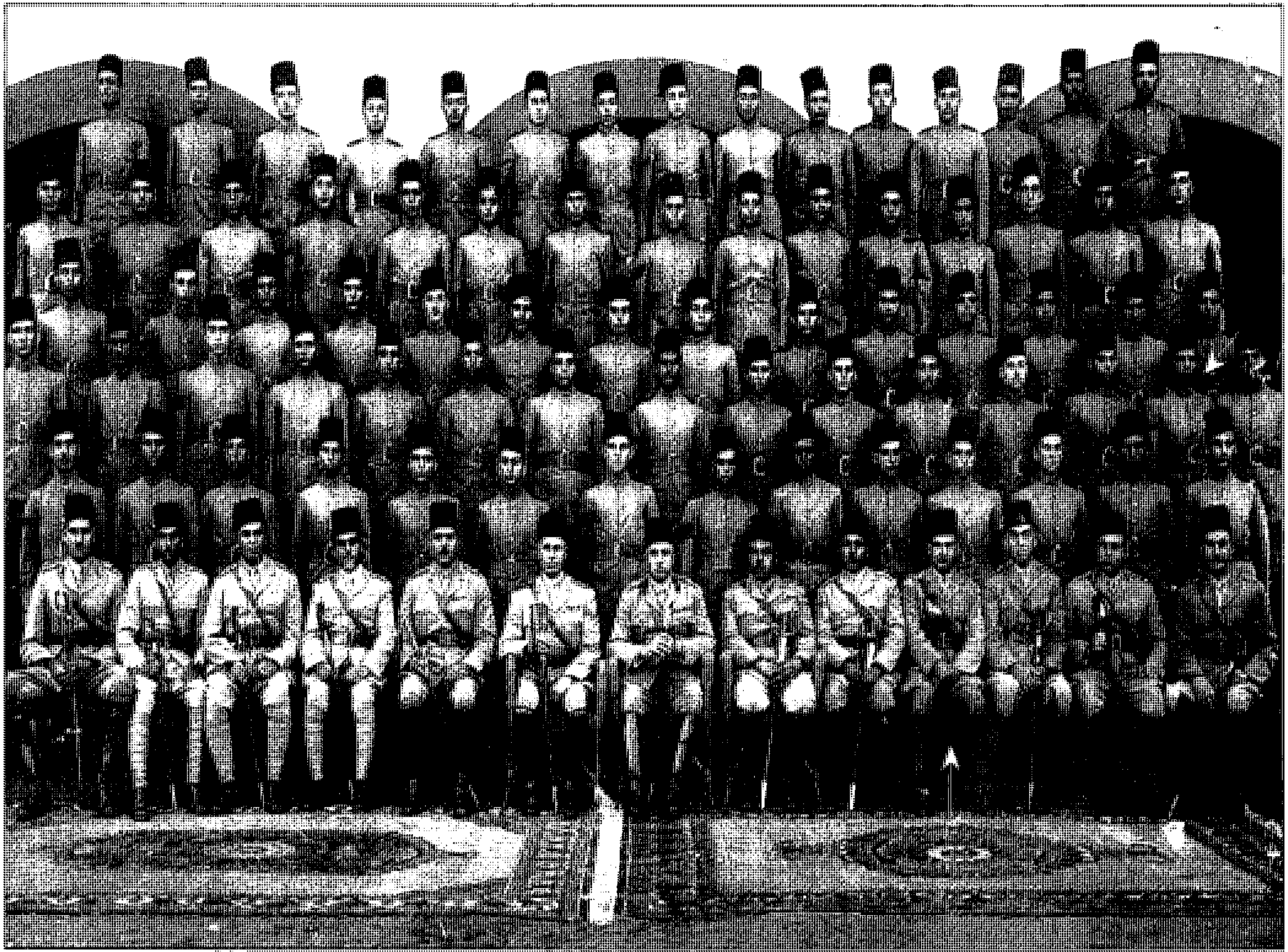


فى المرحلة الثانوية بطنطا

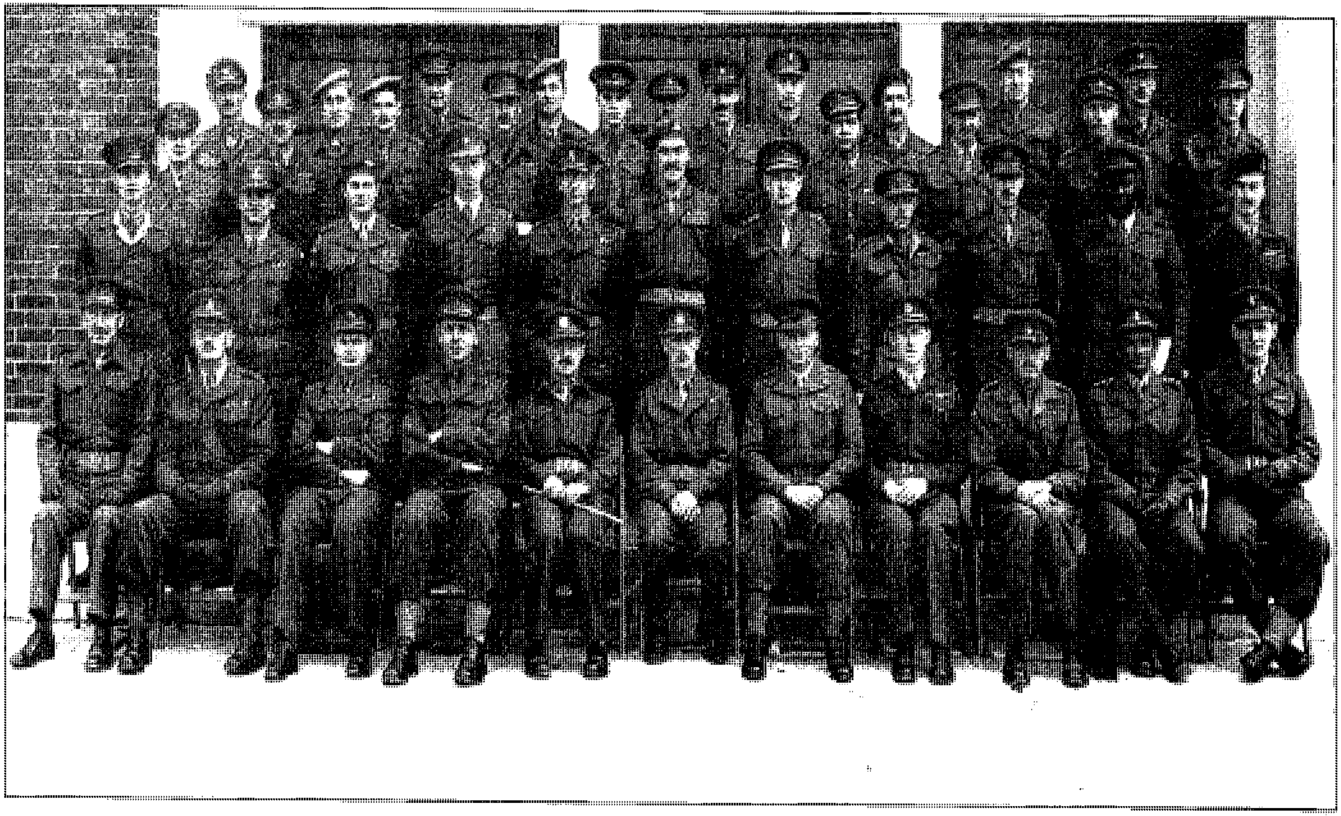




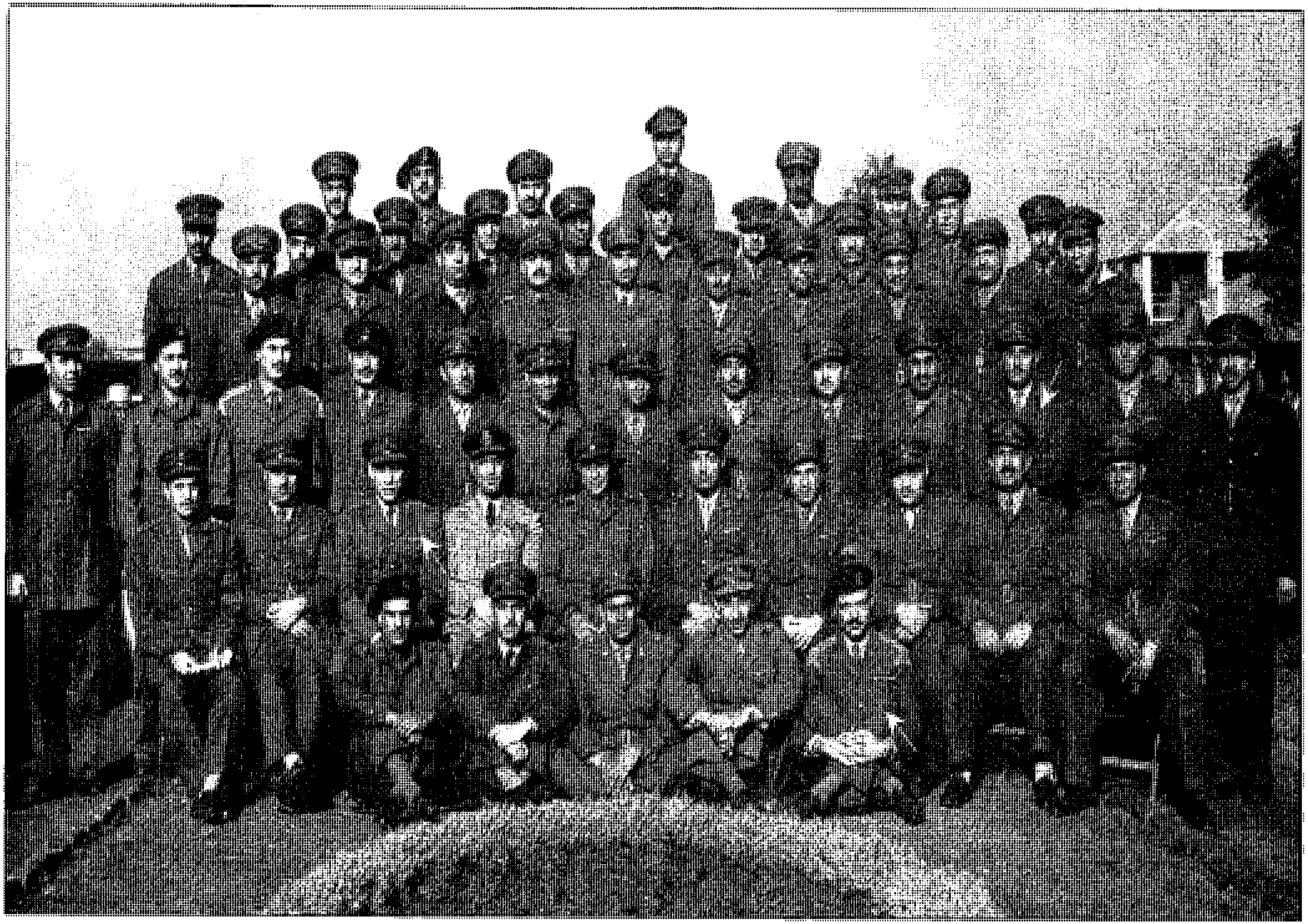
فى الكلية الحربية



دفعة الكلية الحربية "مدير الكلية فتوح باشا والسهم في الصف الأول يشير إلي
البطل أحمد عبدالعزيز والسهم فى الصف الثالث يشير إلى صلاح نصر"



صورة تذكارية لبعثة انجلترا



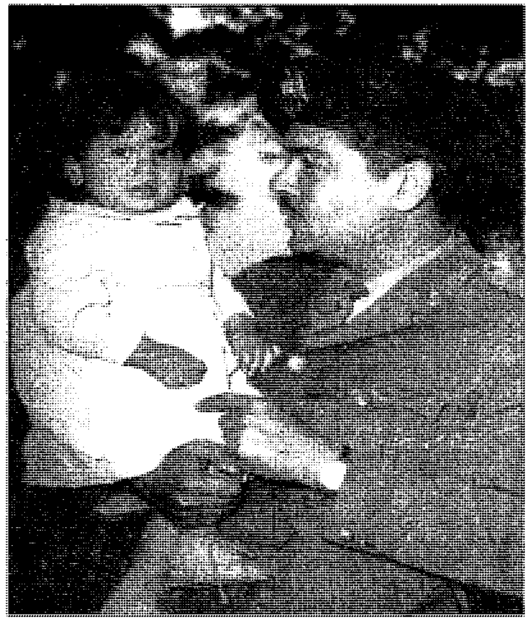
صورة تذكارية لدفعة أركان حرب ، والسهم في الصف الأول يشير إلي المشير عبدالغنى الجمصى ، والسهم فى الصف الثانى يشير إلى محمد حافظ إسماعيل ، والسهم فى الصف الثالث يشير إلى أمين هويدى ، والسهم فى الصف الأخير يشير إلى صلاح نصر



الكتيبة ١٣ فى العريش قبل الثورة "قائد الكتيبة عبدالفتاح سلطان"



مع إمام الكتيبة ١٣ وجنودها



مع محمد نجيب صلاح نصر



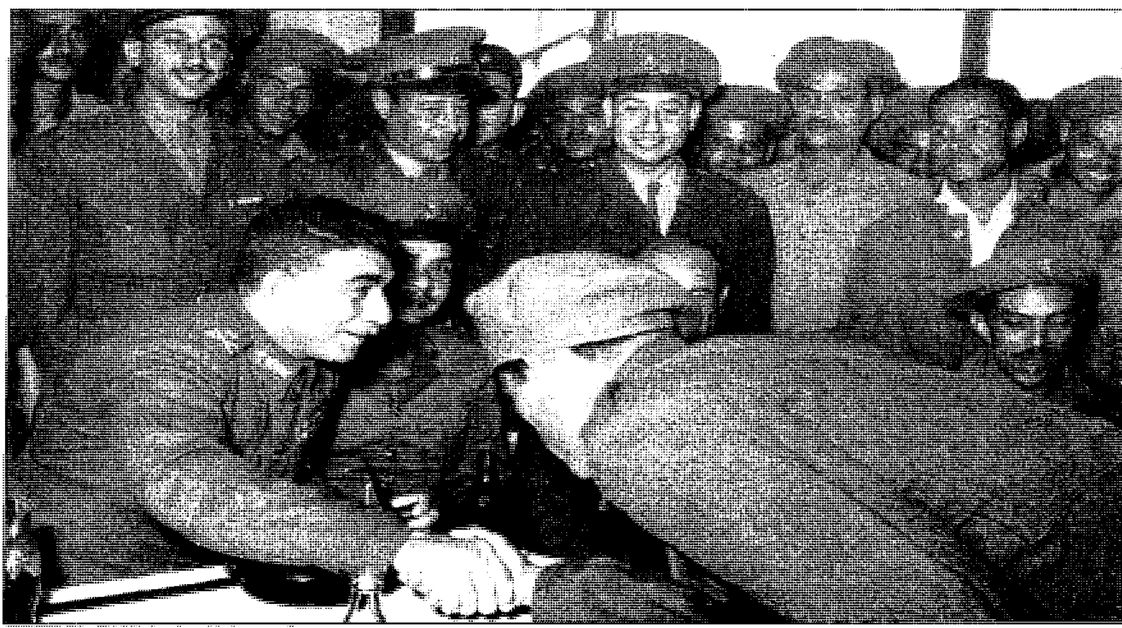
مع هانى صلاح نصر



مع عبدالله عبدالله النجومى وسلوى صلاح نصر



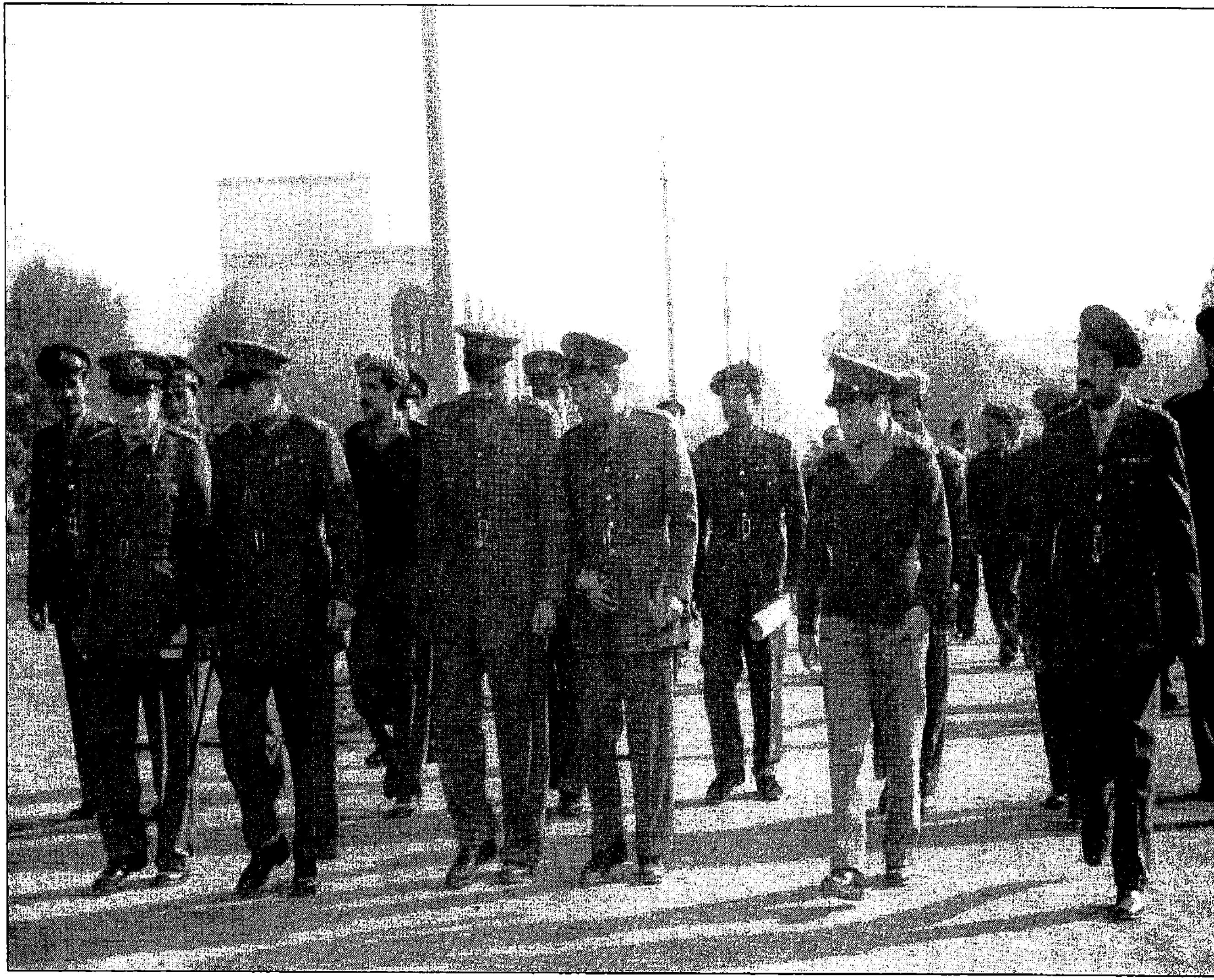
محمد نجيب فى حوار مع صلاح نصر أثناء زيارته للكتيبة ١٣ ويجواره صلاح سعده



محمد نجيب يصافح أحد جنود الكتيبة ١٣



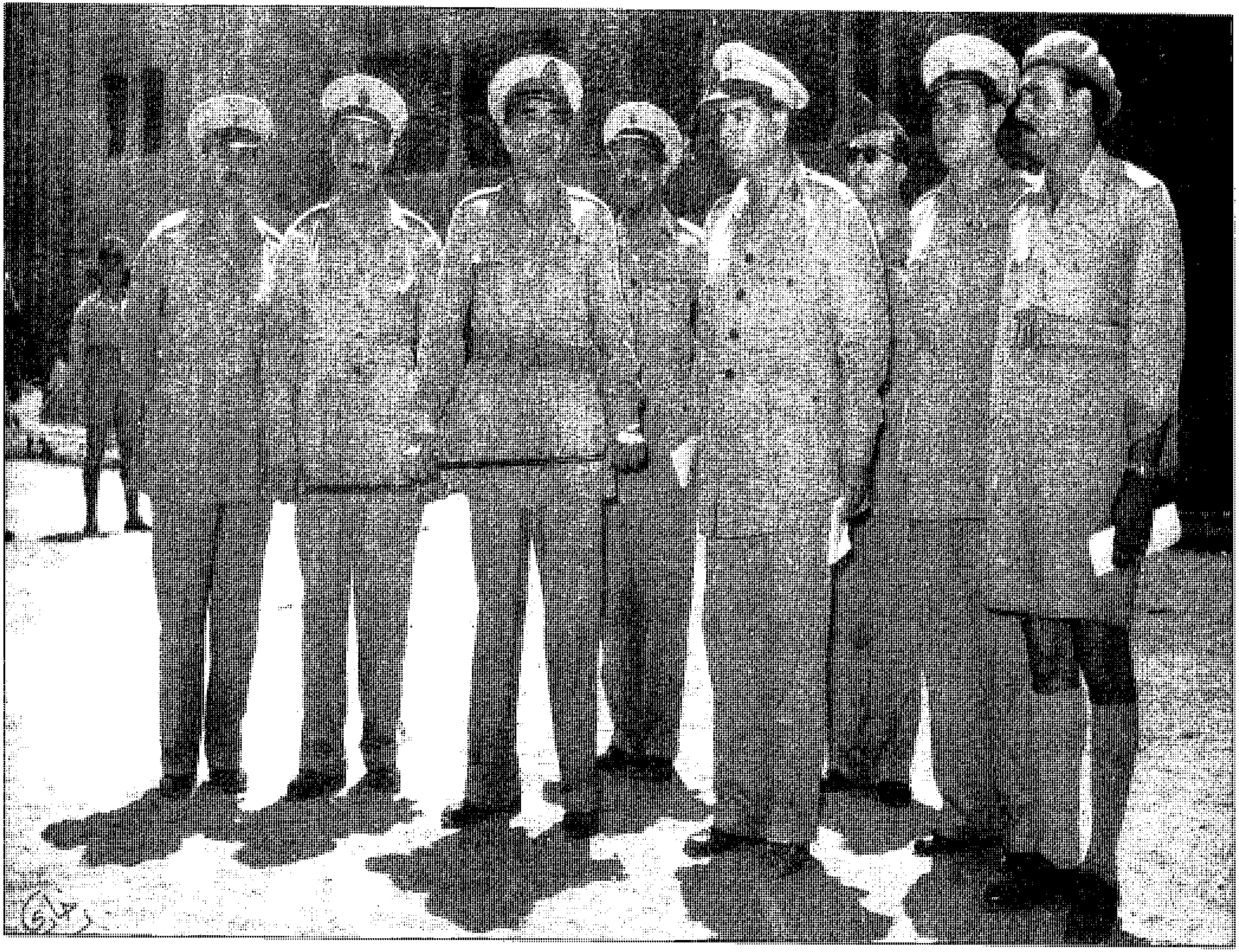
صلاح نصر يتوسط الكتيبة ١٣ ، ويظهر عن يمينه صلاح سعدة، وعن يساره محمد نهاد منير، وفى الصف الأول أحمد فؤاد عبدالحى ، محمد سيد عفيفى، سعيد عبدالعزيز حليم ، وفى الصف الثالث السهم يشير إلى واصف لطفى حنين، والسهم الآخر يشير إلى عمر محمود على، وفى الصف الأخير السهم يشير إلى مصطفى أبو القاسم



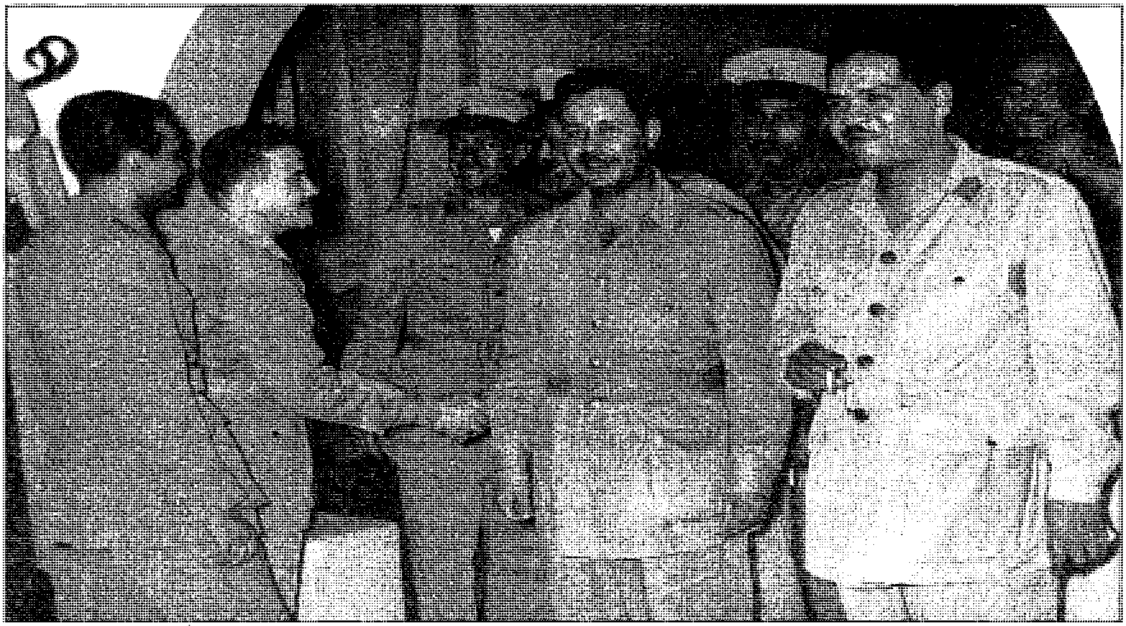
محمد نجيب وجمال عبدالناصر يغادران الكتيبة ١٣ بعد زيارتها



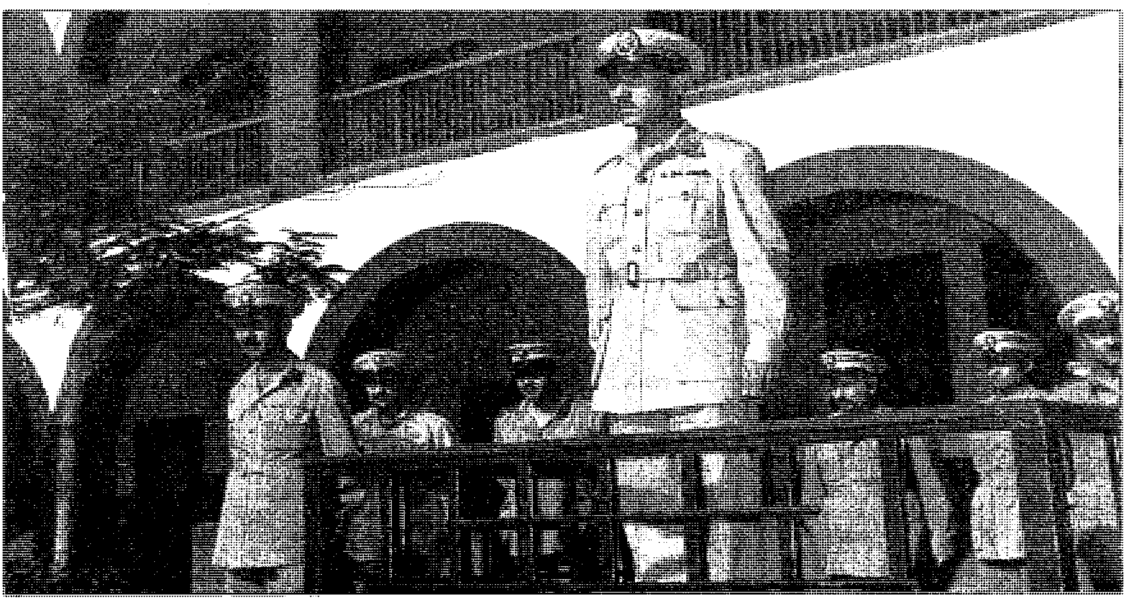
فى احتفال بالكتيبة ١٣ بعد الثورة يظهر يوسف صديق يتوسط صلاح نصر وأحمد شوقى ، ويظهر فى الصورة الضباط الأحرار بالكتيبة ١٣



محمد نجيب أثناء زيارة الكتيبة ١٣ ويظهر صلاح نصر قائد الكتيبة عن يمينه ،
وأحمد شوقى قائد قسم القاهرة على يساره وبجواره صلاح سعده



صلاح نصر أثناء حفل تسليم قيادة الكتيبة ١٣ إلى صلاح سعده



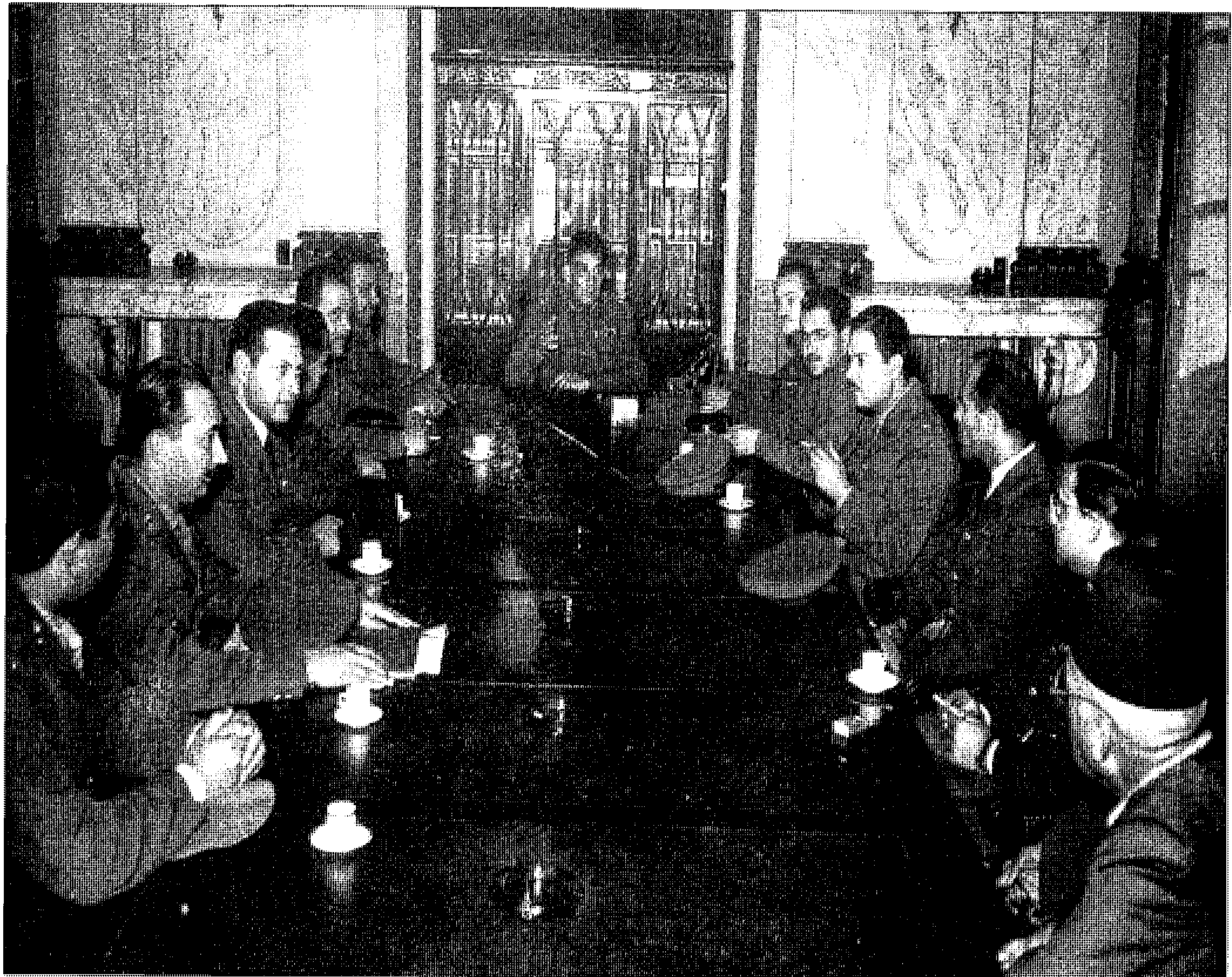
عبدالحكيم عامر فى زيارة للكلية الحربية، وفى يسار الصورة يظهر محمد فوزى،
وفى الخلف صلاح نصر مدير مكتب القائد العام



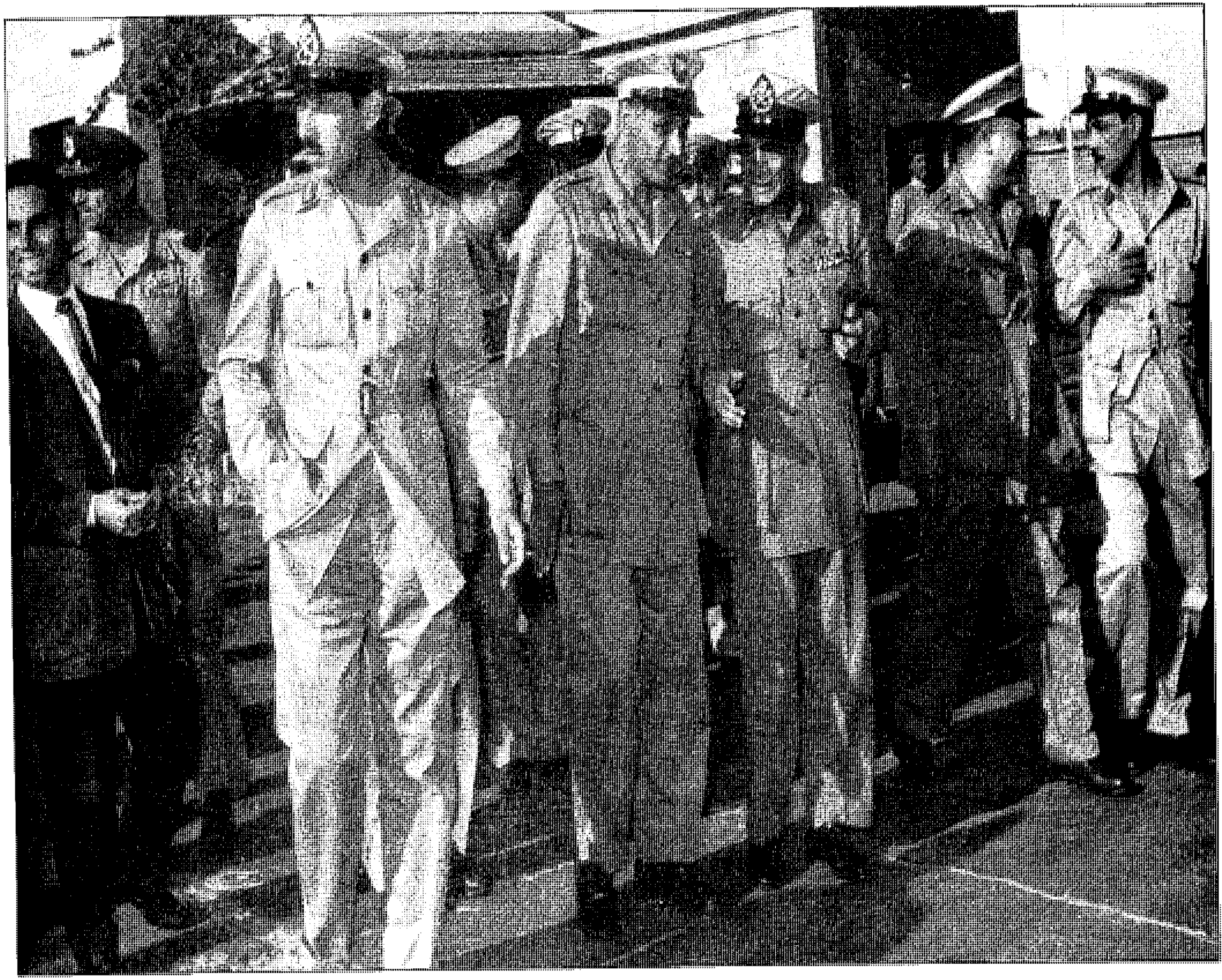
عبدالحكيم عامر وإلى يمينه الفريق على على عامر



صلاح نصر بمطار القاهرة وإلى جواره مصطفى راشد رمزى ،
وأنور بهاء الدين فى انتظار عبدالناصر عند عودته من مؤتمر باندونج



محمد نجيب يجتمع مع بعض الضباط ، ويظهر عن يمينه اللواء محمد نصار مدير الخدمات الطبية ، ثم حلمى السعيد، ثم صلاح نصر



محمد نجيب وعبدالحكيم عامر فى وداع عبدالناصر قبل سفره للسعودية لتقديم واجب العزاء فى الملك عبدالعزيز آل سعود



عبدالناصر وتقديم واجب العزاء للملك سعود



صلاح نصر يؤدى واجب العزاء إلى الملك سعود



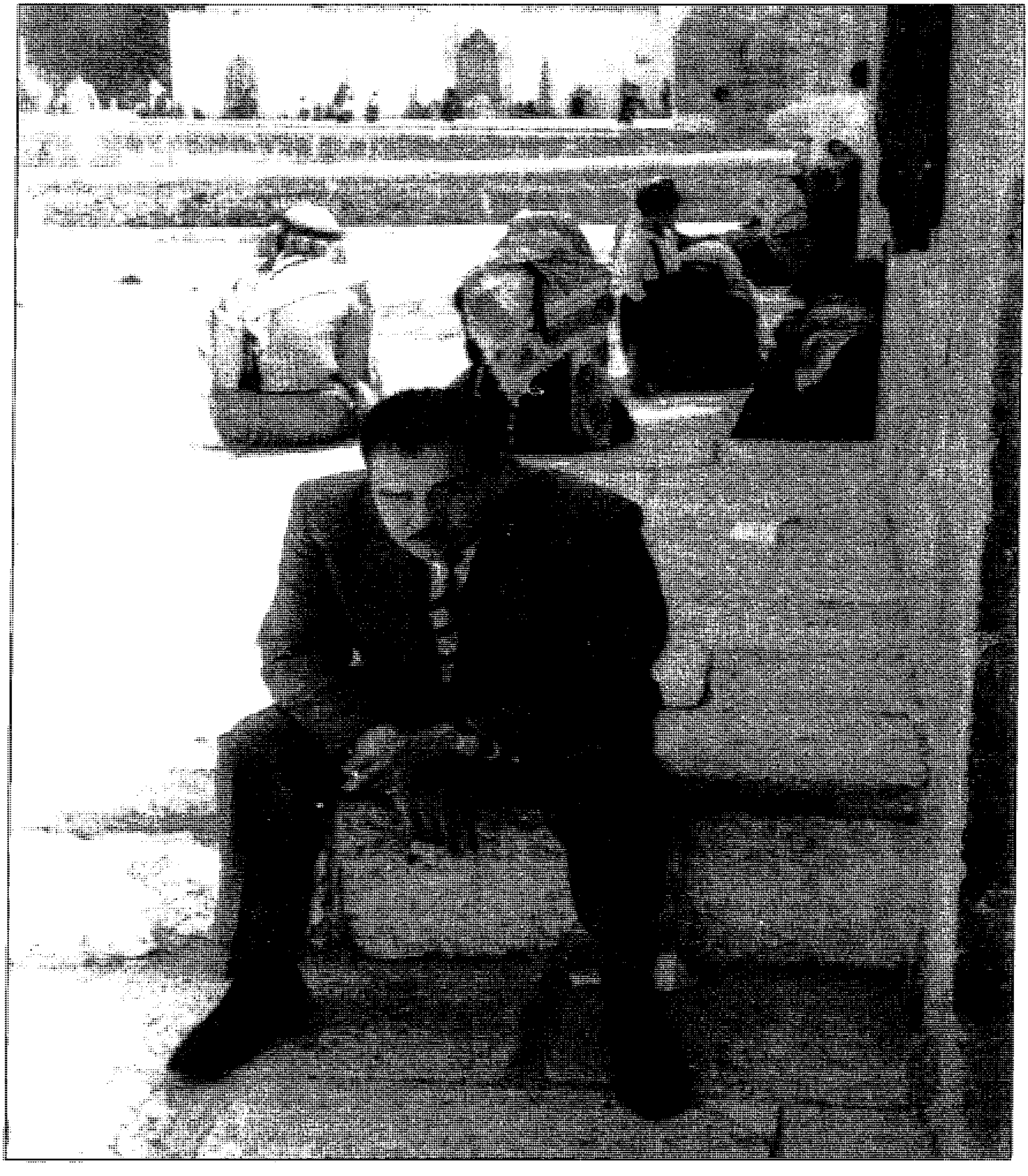
عبدالناصر وبعثة العزاء يستقبلا الحجر الأسود لتأدية العمرة



عبدالناصر والبعثة فى استراحة أثناء العمرة



صلاح نصر فى سوريا وإلى يساره توفيق عبدالفتاح ، والسهم يشير إلى الرئيس السورى حافظ الأسد



صلاح نصر فى زيارته لسوريا



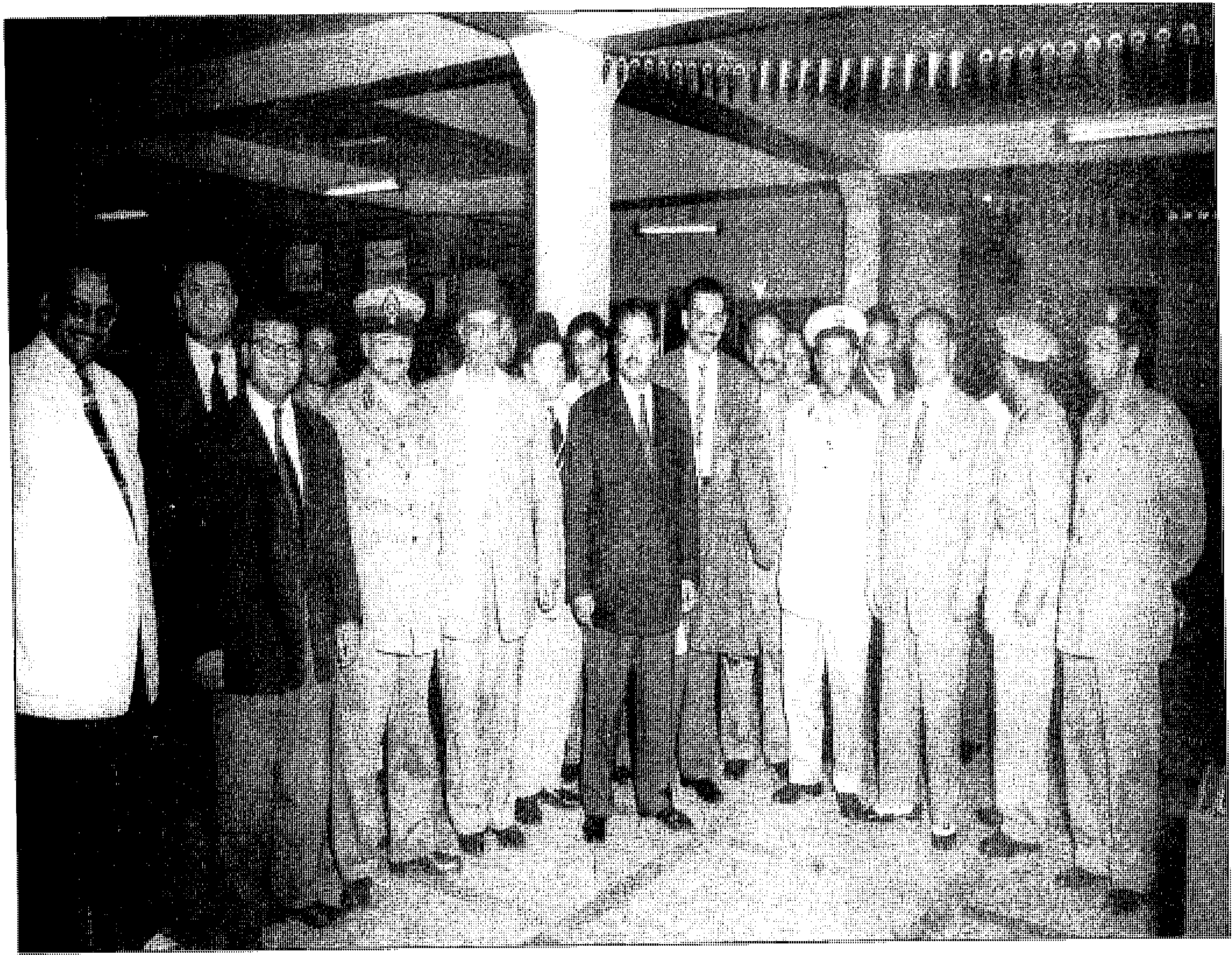
فى سوريا وصورة تذكارية



المشير عامر وإلى يساره الشهيد صلاح مصطفى الملحق العسكرى المصرى بالأردن ، ويجاوره الجنرال جلوب



عبدالحكيم عامر فى زيارة للمسجد الأقصى



فى مطار القاهرة وأول رحلة له وهو فى جهاز المخابرات ووالده إلى يساره ، فى أقصى اليمين شعراوى جمعة،
والسهم يشير إلى طلعت خيرى وخلفه عباس رضوان



مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

الانطلاق

مذكرات صلاح نصر
الانطلاق
الناشر: دار الخيّال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى

دار الخيال

مذكرات صـلاح نصـــر

الجـزء الثانى

الانـــطـــلاق

مذكرات صلاح نصر
الجزء الثانى
الانطلاق
طبعة كاملة: سبتمبر ١٩٩٩
رقم الإيداع: ٩٩٣٥ / ٩٩

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
المراجعة اللغوية: أحمد رجب
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد
٣٥٦٤٧٨٣

مذكرات

صلاح نصر

الجزء الثاني

الانطلاق

مطبوعات دار الخيّال

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الجزء الثانى، الانطلاق

إهداء

إلى روح أمي..

صلاح نصر

الانطلاق

أنهيت الجزء الأول من أوراقى بالحديث عن حرب السويس عام ١٩٥٦، تلك الحرب غير المتكافئة التى دارت رحاها على أرض مصر بين جيوش ثلاث دول، منها دولتان كبريان، وبين جيش مصر الفتى الذى كان لايزال فى دور التأهب والاستعداد والتسليح.

ومع ذلك فقد خرجت مصر ظافرة فى معركة التحرر من السيطرة الأجنبية التى كانت شاغل الأجيال السالفة لثورة ٢٣ يوليو، ولم توفق فى تحقيقها.

وفى غالب ظنى أنه بانتهاء حرب السويس، تنتهى المرحلة الأولى من مراحل ثورة ٢٣ يوليو، وتبدأ مرحلة جديدة من مراحل كفاحها خارج أرض مصر، وأعنى معركتى القومية العربية والتضامن العربى، والوحدة العربية.

وتشق الثورة المصرية طريقها، وتقيم وحدة عربية اندماجية مع سوريا، فكانت تجربة رائدة تستحق الدراسة والتقييم، بحسناتها ومثالبها، بإيجابياتها وسلبياتها.. والواقع أن الوحدة العربية تصور فكرى له تاريخ طويل، ومع ذلك فهى لاتزال فكرة أكثر منها برنامجا، بالرغم من أنها فى الحقبات الأخيرة حوت معانى سياسية وعملية أكثر مما مضى، فضلا عن أنها مارست نفوذاً أكبر في مجال العلاقات الخارجية للدول العربية.

كما أن القومية العربية أصبحت اتجاها فكريا أيضاً أشركته أغلب الدول العربية تقريبا فى معالجة القضايا والمسائل العربية، وهى تلك المسائل الدولية التى يظن العرب أنها تمثل جبهة مشتركة.

ومع ذلك فالعرب يتفقون أحياناً، ويختلفون أحيانا أخرى، ولكن غالبا ما يتم الاتفاق على الأهداف، بينما يصبح النزاع مريراً على الوسائل التى تحقق هذه الأهداف.

وبلاجدال فقد كان عبدالناصر أكثر الزعماء العرب فى تطبيق القومية العربية فى السياسة الخارجية ، وهو باعث القومية وليس بمنشئها، فالقومية العربية كانت قوة قائمة فى المنطقة العربية قبل ظهور عبدالناصر على المسرح وستظل قائمة من بعده.

ومع ذلك، لايمكن أن نفهم سياسة عبدالناصر وموقفه من المسائل العربية منعزلة عن دراسة محتوى السياسات الخاصة بالدول العربية وأوضاعها، لذا حرصت أن أغطى هذه النقاط قدر طاقتى.

ولقد واجهت ثورة ٢٣ يوليو عناءً مريراً وهى تشق طريقها فى معركة الوحدة والقومية، فقد تكالبت عليها قوى من خارج المنطقة العربية ومن داخلها لتدمر وحدة مصر وسوريا ، سواء بالتآمر أو بالضغوط الاقتصادية والسياسية، فوحدة مصر وسوريا كانت بداية لوحدة عربية شاملة، لن ترضى عنها الدول الكبرى، وفى الوقت ذاته تزعج حكام بعض الدول العربية.

ولذلك استمر التآمر على وحدة مصر وسوريا حتى تم الانفصال فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ على يد الرجعية الرأسمالية السورية ولم يكن الانفصال وليد ساعته، وإنماكانت له جذور تآمرية قديمة، حرصت على أن أبرزها ، وأوضح دوافعها، وأبين أصحابها الذين شاركوا فى التآمر.. ولقد كان وقع الانفصال على عبد الناصر عنيفا، وكان له تأثير ملحوظ على سلوكه السياسى، وعلى تعامله مع زملائه الذين كانوا يشاركونه الحكم، فقد أصبح يرتاب حتى فى أقرب الناس إليه، كما أنه بذل جهوداً يائسة لإعادة الوحدة مع سوريا سواء عن طريق المحادثات السرية أو عن

طريق العمل السرى وحتى عن طريق الغزو، ولكن هذه الجهود باءت كلها بالإخفاق.

والواقع أن انفصال سوريا عن مصر جاء فى أحرج اللحظات التاريخية لعبدالناصر، ذلك أنه كان فى ذروة نزاعاته مع العالم الخارجى، فقد كان فى صراع دائم مع أغلب الحكام العرب، وكان فى خلاف مرير مع الغرب، وفى نزاع متتال مع السوفييت، فضلا عن تورطه فى مشاكل أفريقيا التى اتجه إليها بحثا عن فرض نفوذه فى دول حصلت على استقلالها حديثا، وبسرعة فاقت كل تنبؤات العصر.

وكان عبدالناصر يوقن أن أحد أسباب الانفصال يرجع إلى تآمر الرجعية والإقطاع والرأسمالية فى سوريا، وقد خشى أن يحدث الشيء ذاته فى مصر، ومن ثم لم يجد أمامه إلا سبيل حتمية الحل الاشتراكى، الذى أدّى إلى انقسام مجلس الثورة المصرى المتبقى، نتيجة معارضة الجناح اليمينى فى المجلس لسياسة التوسع فى قرارات التأميم.

وتقوم معركة نفسية بين عبدالناصر وحكومة الانفصال فى سوريا فى صيف عام ١٩٦٢، شهدها مؤتمر شتورة الذى عقد فى قرية شتورة بلبنان ، حيث استخدم الطرفان فيه أقذع أنواع السباب، و كال كل طرف للآخر أحط الاتهامات وأبشع الكلمات، وما أن انتهى هذا المؤتمر سيىء الطالع، حتى نشب صراع جديد فى جنوب الجزيرة العربية.. ففى السابع والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ قام انقلاب عسكرى فى اليمن بقيادة اللواء عبد الله السلال ، أطاح بالإمام البدر الذى كان قد خلف أباه على عرش اليمن.

ولقد أدى هذا الانقلاب إلى تورط عبد الناصر وفيصل فى نزاع مرير لمدى عدة سنوات تالية ـ كما سيجىء فى هذا الجزء والجزء التالى.

ويشق عبدالناصر طريقه بإصرار فى معركة القومية العربية، ويساعده الحظ، فتقوم ثورة وطنية فى العراق تطيح بعدوه اللدود عبدالكريم قاسم، وتنصب صديقه عبدالسلام عارف رئيسا للجمهورية العراقية فى ٨ من فبراير سنة ١٩٦٣.. ولم يمض أكثر من شهر، حتى يقوم الجيش السورى بقيادة المقدم لؤى الآتاسى بالإطاحة بحكومة خالد العظم فى ٨ من مارس.

وتسعى كـل من بغداد ودمشق إلـى القاهرة للاتفاق عـلى عقد وحدة ثلاثـية تضم مصر وسـوريا والعراق، ولكـن الجهود تخفـق نتيجـة ظروف وعوامل عديـدة قمت بشرحهـا ، ومع ذلك فقد استطـاع عبدالناصر أن يـعزل بعث سوريا، ويصـفى بعث العراق، ويصبح عبدالناصر فى عام ١٩٦٣ الحارس لـلقومية العربية مرة أخرى.على أن معركة البعث السورى مع عبد الناصـر لم تهدأ بل على العكس اشتد أوارها فى شكل انقلابات انفصالية وحركات وحدوية.. ولم يهدأ بال عبدالناصر لإعادة الوحدة ماجعله يفكر فى غزو سوريا من العراق، ثـم يتراجع عن مخططه خشية تدخل الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة .

وتخفق جـهود عبدالناصر فى الـنهاية، فيسلـم بالأمر الواقع، ويتقارب مـع البعث السورى، ثم يقر انفصال سوريا ويتبادل التمثيل الدبلوماسى معها.. ولقد أنهيت هذا الجزء بهذه الأحداث ، وأطلقت عليه اسـم «الانطلاق ».. إذ قامت الثورة بالانطلاق فى رحاب القومية العربية، وإن انحـسرت إلى حين، على أن أعود لأتحدث فى الجزء الثالث عن مرحلة جديدة من مراحل ثورة ٢٣ يوليو.

والله ولى التوفيق ،

صلاح محمد نصر

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

1

حصاد السويس

دار الخيّال

انسحاب إسرائيل وتأكيد سلطة مصر

لم يحل منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦، حتى كانت آخر قوات بريطانيا وفرنسا قد خرجت من مصر، دون أن تحصل على أية تأكيدات بشأن تسوية مشكلة القناة.. وفى أوائل شهر يناير ١٩٥٧ كان السواد الأعظم من قوات الأمم المتحدة قد غادر منطقة السويس، وزاد ضغط الأمم المتحدة على إسرائيل كى تنسحب من سيناء.

كانت إسرائيل تحتل منطقتين حيويتين:

قطاع غزة الذى كانت مصر تشرف عليه منذ حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، ومنطقة شرم الشيخ، وهى الجانب المصرى من خليج تيران الضيق الذى يؤدى إلى خليج العقبة الطويل الرفيع الذى تقع فى آخره ميناء إيلات الإسرائيلية.. كان كلا الموقعين على جانب كبير من الأهمية لإسرائيل. وكانت تسد الخليج فى وجه السفن الإسرائيلية بطارية من المدافع المصرية أقيمت فوق الشاطىء المرتفع المطل على المياه الإقليمية المصرية.. هذا فضلا عن أن قناة السويس كانت مغلقة فى وجه السفن الإسرائيلية على أساس أن مصر كانت لاتزال فى حالة حرب مع إسرائيل.. وكان هذا هو المبرر الذى ادعته إسرائيل للهجوم على مصر.

ولما كان الاقتراح الخاص باحتلال الأمم المتحدة لأماكن الحظر معلقاً على موافقة القاهرة، فقد رفضت إسرائيل الانسحاب دون الحصول على الضمانات الكافية.

وبدأت الكتلة العربية الآسيوية تستعد لاقتراح قرار بشأن فرض عقوبات اقتصادية

على إسرائيل، وهى حركة لايمكن أن تعنى شيئاً مالم تشترك فيها الولايات المتحدة.. فإذا ما اشتركت فيها الولايات المتحدة، فإن ذلك سيكون بمثابة كارثة على إسرائيل.

وساد التشاؤم فى دوائر وزارة الخارجية الأمريكية. لقد رفض بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل نداء من الرئيس أيزنهاور للانسحاب.. وكانت حكومة واشنطن قد أصيبت بالخيبة والإخفاق، وكانت تخشى الضرر الذى سوف يلحق بالدور الذى تلعبه الأمم المتحدة، كما كانت تخشى أن تطول المدة قبل فتح القناة للملاحة.

ومن جهة أخرى أدى وقوف إسرائيل فى موقف العداء السافر من الأمم المتحدة إلى وضع الولايات المتحدة فى موقف حرج، إذ أصبح محتما عليها أن تختار بين أحد الجانبين.

وكان الرأى السائد أن تقوم الولايات المتحدة بتأييد قرار اتخاذ عقوبات ضد إسرائيل، وإن كانت لاتشعر بالارتياح نحو هذا الاختيار.

ولقد واجه الرئيس أيزنهاور ثورة جامحة من جانب الحزبين الجمهورى والديمقراطى.. إذ قام بعض زعماء الحزب الجمهورى ونددوا بالأمم المتحدة لتقاعسها عن العمل ضد السوفييت أثناء ثورة المجر، وأعلنوا أنهم سوف يقومون بمعارضة فرض أى عقوبات على إسرائيل، مالم تفرض العقوبات أولاً على الاتحاد السوفييتى.

وفى الوقت ذاته تقدم الحزب الديمقراطى بجناحيه المحافظ والحر بمعارضة قوية لفرض عقوبات على إسرائيل.

ونتيجة لازدياد المعارضة فى مجلس الشيوخ الأمريكى لفرض عقوبات على إسرائيل، قام دالاس وزير خارجية واشنطن بتقديم مذكرة إلى إسرائيل فى ١١ من فبراير سنة ١٩٥٧ تقول إن الولايات المتحدة سوف تستخدم نفوذها في الجمعية العمومية للاحتفاظ بقوات الأمم المتحدة فى غزة، وأنها سوف تؤكد ـ نيابة عن سفن الولايات المتحدة ـ مبدأ حرية الملاحة فى خليج العقبة.. ولكن إسرائيل رفضت هذا العرض فى ١٥ من فبراير على أساس أنه غير محدد، واستمرت فى المطالبة بضمانات. وقدمت شروطا لانسحابها.

وطلب دالاس من إسرائيل أن تعدل من موقفها، وأصر على أنه لايستطيع قبول شروط إسرائيل.

وفى ١٧ من فبراير أصدر أيزنهاور بيانا طالب فيه بالجلاء عن غزة والعقبة، مصرحاً بأن ميثاق الأمم المتحدة يحرم استخدام القوة واحتلال أراضى البلاد الأخرى كوسيلة للمساومة فى تسوية الخلافات الدولية .. وعلى ذلك يجب أن تنسحب إسرائيل دون قيد أو شرط.. ونشب نزاع بين الرئيس الأمريكى والكونجرس حول ضغط الأول على إسرائيل.. وقام الرئيس أيزنهاور بإذاعة رسالة بالراديو والتليفزيون قال فيها إن الأمم المتحدة ليس أمامها إلا أن تجبر إسرائيل على الخروج من مصر.. ومع ذلك فقد رفض بن جوريون اقتراح الرئيس أيزنهاور.. وفى خطاب حماسى لبن جوريون، طالب بضرورة استتباب الأمن فى العقبة، وبضرورة ألا تعود مصر إلى القطاع ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أما فى الولايات المتحدة ، فقد أخفق خطاب الرئيس أيزنهاور فى إقناع الكونجرس والصحفيين والرأى العام.. وكان من العجيب أن رئيساً تم انتخابه حديثاً وبأغلبية ساحقة، يجد أن قيادته توضع موضع الرفض بهذه السرعة.

وبعد اجتماعات عديدة بين السفير الإسرائيلى «أيبان» ومستر دالاس وزير خارجية واشنطن، وبينو وزير خارجية فرنسا، تكلمت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى أول مارس، وقد وافقت على الانسحاب من المنطقتين المختلف عليهما بشروط ثلاثة.

أولاً : أن تتولى قوات الأمم المتحدة دون غيرها إدارة القطاع ومسئولية الحماية البوليسية والإدارة المحلية والشئون الاقتصادية.

ثانياً : أن تظل القوات التابعة للأمم المتحدة فى هذه المنطقة حتى تتم تسوية الصلح أو اتفاقية تحدد مستقبل القطاع.

ثالثا : إذا ظهرت بوادر عودة الحال إلى ماكانت عليه فلإسرائيل الحرية فى العمل للدفاع عن حقوقها.

أما بالنسبة لموضوع العقبة فقد سلمت جولدا مائير بالانسحاب بالشروط الآتية:

أولاً : أن تعترف الولايات المتحدة وغيرها من كبار الدول البحرية بحق المرور البرىء فى خليج العقبة.

ثانيا: أن تتحرك قوة الأمم المتحدة لمنع أى حصار.

ثالثا: إذا حدث فى المستقبل أى حصار فإن إسرائيل سوف تعده بمثابة هجوم يعطيها الحق فى ممارسة حقها فى الدفاع عن النفس طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق.

وأعقب جولدا مائير فى الحديث هنرى كابوت لودج السفير الأمريكى الذى هاجم بشدة الاشتراطات الإسرائيلية.

وقد بدأ لودج كلمته بقوله:

«لايجوز لعضو الأمم المتحدة أن يحقق غنماً سياسياً باستخدام القوة، كما لايجوز له أن يستخدم غنماً أحرزه بطريق القوة، كنقطة للمساومة بغرض تحقيق غنم آخر.. إن الولايات المتحدة ترفض أن تجعل إسرائيل أمر انسحابها مشروطاً»

وواصل لودج كلمته بالاستشهاد بما جاء على لسان السكرتير العام بقوله: «إن مصر راغبة فى أن تتولى قوة بوليس الأمم المتحدة أمور الإشراف العسكرى والمدنى فى غزة.. إن من رأينا أن نحدد مستقبل القطاع داخل إطار اتفاقية الصلح.. وكنا نظن أن نأمل فى أن تتمكن الأمم المتحدة ومعها قوات الطوارىء الدولية، من أن تستمر فى عملها المجدى هناك حتى تتم تسوية نهائية بخصوص قطاع غزة»

وأما من جهة مضيق العقبة فقد أكَّد لودج ضرورة وضع قوات الطوارىء الدولية هناك، كى تفصل بين القوات البرية والبحرية الخاصة بكل من مصر وإسرائيل.

وعند الحديث عن فترة وضع قوات الطوارىء الدولية على المضيق، فقد اكتفى لودج بأن ذكر اقتراح السكرتير العام فى ٢٦ من فبراير ، بأن يتولى هو إفادة اللجنة الاستشارية لقوة الطوارىء الدولية التى تحدد ما إذا كان الموضوع يجب أن يوضع للبحث أمام الجمعية العمومية أم لا.

على أن دالاس بعد أن درس شروط إسرائيل المكتوبة، وعد بأن يعلن لودج وجاهتها، كما أن أبا أيبان السفير الإسرائيلى ذكَّر مستر دالاس بأنه ليس هناك ماهو مفاجىء فيما طالبت به إسرائيل الولايات المتحدة بخصوص ماجاء فى خطاب جولدا مائير.

وبدلا من التأييد الذى كانت إسرائيل تنتظره من واشنطن ، أكَّد لودج حق مصر الشرعى فى القطاع.

ولتخفيف الصدمة على إسرائيل، قام الرئيس الأمريكى أيزنهاور بتوجيه خطاب على

لسان دالاس إلى بن جوريون، بين فيه تعهد الولايات المتحدة أن تعمل حتى لاتعود إسرائيل إلى الحياة فى ظل حروب وعمليات حصار.

وقد نصح أيزنهاور إسرائيل بألا تأسف لانصياعها إلى الشعور العالمى القوى، وأكد أن الولايات المتحدة ستعمل دائما كى تعيد إلى المنطقة بعد أن يتم الانسحاب، حالة أكثر استقراراً، وأكثر هدوءاً، وأكثر رعاية للصالح العام من الحالة التى كانت قائمة فعلاً.

وبعد أن تسلمت الحكومة الإسرائيلية خطاب دالاس يوم ٢ من مارس، قررت أن تنسحب نهائياً ابتداء من ٤ مارس.

لقد أقنعت وزارة الخارجية الأمريكية إسرائيل بأن هناك فرصة طيبة فى أن تنجح الأمم المتحدة لإقامة وصاية فعلية على القطاع، وكان من المأمول أن مصر ربما تسمح إلى أجل غير مسمى بموقف تتحمل فيه قوات الأمم المتحدة كل المسئولية، وعلى كل حال فإن إسرائيل استناداً إلى مذكرة الولايات المتحدة تكون قد وضعت الولايات المتحدة أمام التزامات أدبية معينة.

والواقع أن اهتمام حكومة أيزنهاور كان موجها نحو الدفاع عن شركات البترول الأمريكية أكثر منه نحو حياة إسرائيل.. فحينما زار سعود ـ ملك السعودية ـ واشنطن زيارة رسمية فى يناير سنة ١٩٥٧، قرر كل المسئولين عن السياسة الأمريكية أن يكسر الرئيس الأمريكى كل السوابق الماضية بأن يذهب لاستقباله فى المطار.

كان الملك سعود الحاكم المطلق للسعودية يمتلك من دخل البترول السنوى مايعادل ٣٠٠ مليون دولار، وكان سعود يؤيد عبدالناصر حينذاك فى سياسته نحو إسرائيل.

ولتحقيق هذا الغرض كان الملك يحث زملاءه العرب نحو هذا الهدف المشترك.

لقد حضر الملك سعود إلى واشنطن لشراء ماقيمته ٢٥٠ مليون دولار من الأسلحة لحماية نفسه من عدوان إسرائيل، وللحصول على إيجار سنوى ضخم للقاعدة الجوية الأمريكية فى الظهران.. كان سعود يطلب ثلاثمائة مليون من الدولارات كإيجار لمدة ست سنوات، كما كان يريد ٩٠ طائرة نفاثة.

فى مقابل كل هذه الخدمات كان سعود على استعداد لأن يوافق على مبدأ أيزنهاور المعادى للشيوعية، كمبدأ سليم يمكن للحكومات العربية أن تنظر إليه بعين الاعتبار وأن تؤيده.

وفى السادس من مارس ترك ستة من الموظفين الإسرائيليين قطاع غزة، ودخله ٢٦٠٠ من قوات الأمم المتحدة .. ثم تولت فرقة أخرى من قوات الأمم المتحدة الإشراف على شرم الشيخ بعد ذلك بيومين.

وفى ١١ من مارس عينت مصر حاكماً على غزة.. وفى ١٥ من مارس استمر عبدالناصر فى إعلان رفضه مرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس. وحينما تولت مصر أمر إدارة غزة، طارت جولدا مائير إلى واشنطن، وبعد محادثات مع دالاس، صدر بيان مشترك يوم ١٩ من مارس جاء فيه أن الولايات المتحدة لاتزال تقف موقفا حازما من الآمال والأمانى التى سبق أن رددتها بشأن المواضيع المختلف عليها.. وفى أوائل شهر أبريل أعلن همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة أن القوات المصرية سوف ترسل إلى قطاع غزة، للتعاون مع قوات الأمم المتحدة لمنع التسلل عبر الخط الفاصل.

وفى ٢٩ من مارس تم تطهير القناة نهائياً من السفن التى كانت قد أغرقت فيها، وتحرك عبدالناصر ليؤكد سلطته الكاملة التى لاخلاف فيها على القناة.

وحذرت واشنطن ولندن وباريس شركات الملاحة ألا يستخدموا القناة، وأن ينتظروا حتى تتم المفاوضات بين الولايات المتحدة ومصر، والتى استمرت حتى نهاية شهر أبريل، حينما أرسلت مصر إلى الأمم المتحدة الأسس واللوائح التى ستدير بها القناة. وبعد مناقشة دارت حول هذا الموضوع فى مجلس الأمن، تقرر فى ٢٦ من أبريل أن تستأنف سفن الغرب الملاحة فى القناة طبقاً لشروط مصر.

وكان الإسرائيليون قد تلقوا تحذيراً سابقاً من كل من دالاس والرئيس أيزنهاور، بألا يستخدموا القوة لاختبار حقهم فى استخدام قناة السويس، ولكنهم كرروا مراراً أنهم سوف يستخدمون القوة فى خليج العقبة.. أما فى القناة فكان الإسرائيليون لاحول لهم ولا قوة.

ونشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً حيَّت فيه النصر الذى حققه عبدالناصر يوم ٢٧ من أبريل، ووصفته بأنه نصر كامل هزم كل اقتراحات دالاس بخصوص إقامة إشراف دولى على القناة.

لقد كانت حرب السويس تمثل أزمة ذات شأن بالغ فى سياسة دالاس، لإتمام حركة التطويق بواسطة حلف بغداد.. فحينما تأكدت مصر وسوريا بأن الولايات المتحدة تعمل على تفرقة العرب عن طريق تسليح العراق، وعن طريق إبعادها عن هدفها المقدس وهو القضاء على إسرائيل، اتجها إلى موسكو وقبلا منها إمدادهما بالأسلحة.

وكان نمو قوة مصر العسكرية وعداوتها لإسرائيل هى التى دفعت الأخيرة للقيام بغزو مصر ، وأدى هذا بدوره إلى الغزو الإنجليزى ـ الفرنسى.. والأسوأ من هذا كله كان سحب دالاس الفجائى عرضه لبناء السد العالى فى ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٦، هو الذى أطلق هذا العنف من عقاله .. وفى أواخر سنة ١٩٥٦ قام دالاس باستعراض إخفاق دبلوماسيته فى الشرق الأوسط، وخرج من هذا الاستعراض بقرار يتضمن توسيع مبدأ ترومان حتى يغطى منطقة الشرق الأوسط كلها، بينما كانت واشنطن تحس بالقلق من تحرك السوفييت وزحفهم فى منطقة الشرق الأوسط، حيث الأماكن المقدسة، وموارد طرق المواصلات الحيوية.

وفى الخامس من يناير سنة ١٩٥٧ ألقى الرئيس أيزنهاور خطابا أمام الكونجرس قال فيه:

«ليس هناك دولة ـ كبيرة أم صغيرة ـ نرفض أن ندخل معها فى مفاوضات ، وعلينا أن نتذرع فى ذلك بالصبر تصميماً منا على الوصول إلى تفاهم أفضل بيننا»

وبعد أن عرض أيزنهاور لموقف السوفييت من لاتفيا واستونيا ولتوانيا والمجر طالب أن يمنح السلطة الآتية:

١ـ مساعدة أى دولة أو مجموعة من الدول فى منطقة الشرق الأوسط بغرض تنمية قوتها الاقتصادية، التى تؤدى بدورها إلى احتفاظها باستقلالها الوطنى.

٢ـ تقديم برامج المعونة العسكرية حينما يطلب ذلك .

٣ـ استخدام القوات المسلحة الأمريكية ـ إذا طلب ذلك ـ لمواجهة العدوان المسلح السافر من جانب أى دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

وطلب أيزنهاور الترخيص له بصرف ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً لمدة ثلاث سنوات لاستخدامها وفقاً لحسن تصرفه فى هذه المنطقة.

ولم يكن البريطانيون يرون أن هناك أى خطر مباشر من هجوم سوفييتى مسلح على منطقة الشرق الأوسط، وكانوا يعجبون من سباق التسلح فى المنطقة، وكان هناك رأى سائد فى الغرب بأن سياسة أيزنهاور الجديدة تمثل الانتهازية السياسية، التى تريد أن تستفيد من فراغ يحس البعض أن واشنطن بذلت كل مافى وسعها لتخلقه، وذلك بالمطالبة بانسحاب البريطانيين والفرنسيين من مصر ، ووصف أحد المراقبين المبدأ الجديد بأنه خطوة نهائية نحو نوع من السيادة الأمريكية.

واستنكرت الصحافة فى لبنان ـ بالرغم من صداقتها لواشنطن ـ فكرة «الفراغ» ، وناقشت المسألة كأنه احتلال أمريكى على الأبواب..وسادت موجة الاستنكار الشرق الأوسط كله، وحتى إسرائيل سادها الخوف.

وعلق نهرو على مشروع أيزنهاور بقوله:

«إذا قامت دولة أجنبية بالتدخل فى شئون دولة أخرى، فإنها تعكر صفو السلام فى هذه الدولة الأخيرة، وتثير الخلافات، إنها تخلق التوتر وتحث على سباق التسلح بين الدول الأجنبية».. ولقد نظر عبد الناصر وحلفاؤه السوريون إلى مبدأ أيزنهاور على أنه محاولة أمريكية للتحرك إلى مناطق النفوذ فى العالم العربى التى خسرها البريطانيون نتيجة العدوان الثلاثى.. وقد وافقت على المشروع كل من الرياض وعمان وبيروت.

كان الغرض الأمريكى لمبدأ أيزنهاور هو إنقاذ الشرق الأوسط من الشيوعية الدولية، ووفقا لهذا المبدأ تعهدت واشنطن بتقديم العون الأمريكى ـ متضمناً الأسلحة ـ إلى أى دولة تطلب المساعدة لحماية نفسها من الضغوط الروسية أو التهديد الشيوعى، والواقع أن هذا المشروع أعدّ كى يشجب كل عروض المعونة من الكتلة الشرقية.

واختار الأمريكيون جيمس ريتشارد عضو الكونجرس الأمريكى كى يروج للمشروع فى العواصم العربية، ويبدو أن واشنطن كانت مقتنعة بأن هذا المشروع هو ماكان يحتاجه العرب من الولايات المتحدة. ولكن مهما كانت الدوافع خالصة أم كانت وسيلة لتحقيق مصالح أمريكا، فإن تفكير عبدالناصر كان ينطوى على أن مبدأ أيزنهاور لم يكن سوى لعبة غربية جديدة، كى يجذب العرب للعودة إلى حظيرة التبعية فى ظل وصاية الإمبريالية.

وكانت بريطـانيا قد أخفقت فى ضم أعـضاء جدد لحلف بغداد، إذ اتبـعت أسلوباً كلاسيكياً فى سياستها ، كما أن دعاية عبدالناصر ونفوذه لعبا دوراً هاماً وفعالاً فى التأثير علـى فعاليـة الحلف، فـضلا عن أن بـريطانيـا أصبحـت مزدرية فـى أعين العرب بـعد اشتراكها فى العدوان الثلاثى.

وحاولت الولايات المتحدة الاقتراب من عبدالـناصر عن طريق الملك سعود، كى يقوم بتزكيـة المشروع لعبدالـناصر،وكان لهذا الاقتـراب أثر معاكس علـى تفكير عبـدالناصر، الذى عد ذلك نوعا من الضـغط عليه ذكره بسياسة بريطانيا التـى حاولت عزله عن باقى الدول العربـية.. والواقع أن عبدالنـاصر بالرغم من قلقـه من المشروع، لم يكتـرث كثيراً بمستقبل المشروع، إذ كان يرى أن الدول الـعربية التى رفضت الانضمـام إلى حلف بغداد حينما لم يـكن أمامها سبيل غيره، لـن تحاول الاشتراك فى مخطط أمريكـى وقد تغيرت الظروف، لاسيـما وقد جلس عبدالـناصر بعد حرب الـسويس على مقعـد الصدارة بين الحكام العرب.

وهلَّ صـيف عام ١٩٥٧، واكتـشفت السـلطات الـسورية مؤامـرة دبرتها المخـابرات المركزية الأمريكية لإعـادة حكومة موالية للغرب فى سوريا، إذ قبـض على دبلوماسى من السفـارة الأمريكية فى دمـشق عند الحدود الـسورية اللبنانـية، وهو يحاول تهـريب لاجئ سورى من بيروت إلى دمشق فى حقيبة سيارته.

وقد أكدت هذه العملية للسوريين أن الغرب لن يتوقف عن فرض حكومات خاضعة تحقق مصالحهم ومطالبهم فى العالم العربى، وتقوض دعائم القومية العربية.

كانت الولايات المتحدة حينئذ تساند الـدول العربية الملكية الثلاث: الأردن والسعودية والعراق، بينما تحاول أن تخمد جذوة القومية العربية التى بدأت تتوق إليها شعوب المنطقة العربية.

والواقع أن دالاس بسياسة التطـويق التى انتهجها ـ تشبه إلى حد كبيـر سياسة مترنيخ فى أوروبا ـ ربما استطاع دالاس أن يحبس القومية الـعربية فى زجاجة لبضع سنوات، كما فعل مـترنيخ بالـقومية فى أوروبا مـن قبل فى الفـترة من سنة ١٨١٥ إلـى سنة ١٨٤٨، ولكن دالاس «المـترنيخ الجديد» لـن يستطيع أن يـحبس المارد فى الـقمقم إلى مالانـهاية، فالقومية العربية واقع له مثاليته فى وحدة العرب، مهما تعرضت لنكسات أو تحديات.

وإذا ماتحدثت عن القومية العربية، فإننى لا أستطيع أن أفصل عنها الوحدة أو الاستقلال أو الإصلاح أو البعث العربى.. فالقومية هى القوة الدافعة لحياة العرب اليوم .. إنها إطار فكرى ووسيلة اقتراب إلى المسائل والمشكلات والتحديات التى تواجه العرب..كما أن قيمتها تكمن فى اتفاق العرب الشامل على أن هناك شيئا اسمه «الأمة العربية».. وبالرغم من هذا الاتفاق الشامل بين العرب على القومية، فلا يزال العرب يختلفون فى التعبير عنها وفى تطبيق الأساليب.. ومن ثم نجد أن نتاج القوى التاريخية، والخوف المشترك للعرب من عدو مشترك، والآمال التى تصبو إليها الدول العربية.. كل هذه قد اجتمعت كى تعرقل عملية التعبير عن القومية العربية فى وثيقة واحدة محددة، كما أن القومية العربية ليست حكرا على متحدث عربى واحد، بل يملكها المجتمع العربى كله.

والواقع أن كل تيارات التجربة والفكر العربى التى تدفقت معا فى منتصف القرن العشرين، قد مزجت مياه هذه الأفكار والتجربة فى بحيرة القومية العربية، ثم هبت عليها رياح الخوف والطموح فلوثتها، وسقطت عليها أمطار كراهيتهم للنفوذ الأجنبى ، فساد البحيرة مد وجزر اختلفت درجاتهما وفقا لتفاعل هذه العوامل مجتمعة.

ومع كل هذا، فقد استطاع العرب أن يعبروا عن القومية العربية فى عدة أهداف محددة مطلقة ومتفق عليها وهى :بعث العرب، والاستقلال، والوحدة ، والتقدم والإصلاح.

على أن أقدم العوامل وأكثرها تأثيراً فى وحدة العرب جاءت من الإسلام، متضمناً ذلك فكرة الجامعة أو التجمع الإسلامى، أى اتحاد جميع الشعوب الإسلامية.. وكان جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده من أوائل الذين رفعوا لواء الإصلاح الإسلامى فى أواخر القرن التاسع عشر، وقاماً بتطويره وفقاً لمقتضيات العصر، بقصد إحياء البعث الإسلامى فى إحدى الدول الإسلامية وتدعيمها كى تصبح قادرة على الوصول إلى مستوى الدول الكبرى، ومن ثم استعادة الإسلام ماضيه المزهر.

والواقع أن تأثيرهما سرى بين الأجيال التالية لأصحاب النظريات الفكرية، أو بين

السياسيين الـذين عملوا فى حقل السياسة، فـنادوا بأهمية تطوير الإسلام وفقـا للعصرية، ومشاركة الدول الإسلامية فى هذا الإصلاح والتطوير.

ولكن حدث تطور فى السنوات الحديثة بظهـور قوى تنادى بمذاهب علمانية عملت على تقلـيل نفوذ الإسلام الذى كان واضحاً مـن قبل، بالرغم من أن الديـن لايزال يلعب الدور الرئيسى فى حياة الأمم.

وإذا كان كثير من الزعـماء العرب الذين مالوا إلى الاتجاه العلمانـى قد جذبوا جموعاً غفيرة إليهم نتيجة الحث على القومية العربـية التى استجابت إليها الجماهير، فإنهم أحسوا بقيمـة الإسلام فى الأزمات الكبرى الـتى تعرضت لها الـبلاد العربية، وإن الذيـن تناسوا إحياء الدين خسروا كثيرا فى مواقف عدة.. فـالجهاد الأكبر كان ولايزال له قيمة لاتقارن فى مواجهة العدوان الخـارجى، ولكن مثل هؤلاء الذين تناسوا الإسـلام كانوا يخشون من نتائج هذا «الجهاد الأكبر» الذى تهيأ لهم أنه من الصعب السيطرة عليه لو بدأ زحفه.

وبالرغم من أن أغلب الدول الـعربية قد اتخذت خط العصرية والعلـمانية فى توجيه سياستها وفـى تفكير زعمائها، فإن الإسـلام لايزال العامل الأكثر تأثيراً فـى تحديد شكل الدولة العربية أكثر من العقيدة السياسية أو الجنس أو أى معايير أخرى عدا اللغة.

ولقـد قلل مـن قوة الإسلام ونـفوذه كعـامل مـن عوامل الـوحدة تلـك الانقسـامات والخلافات الـقائمة بين المسـلمين والمذاهب الـطائفية ، هـذا فضلا عن اختلاف مـصالح الطوائف المسلمة غير الـعربية ومحاولة القوى المعادية للدين من تقلـيل شأنه والعمل على هدم دعائمه.

ذلك أن هناك مـذاهب دينية وأقليـات سلالية تميل إلى الاحتـفاظ بانفصالهـا، وتلعب دوراً فى الفرقة التقليـدية القائمة فى المنطقة العربية. فهناك حـوالى أكثر من ثلاثة ملايين مسلم ينتمون إلى مذاهب مختلفة مثـل الشيعة فى العراق والعلويين فى سوريا.. كذلك هناك الدروز فى كل من سوريا ولبنان، وهؤلاء جميـعاً لايبتعدون عن التيارات الرئيسية للحيـاة السياسية، ولـكنهم من ناحـية أخرى يشكلـون مجموعات مميـزة تحتفظ بكيـانها المستـقل، وهؤلاء يخشـون أن تسيطر عـليهم الأغلبـية من المسـلمين السنيـين، ومن ثم يلعبون دور المعارضة السـياسية مثل معارضة زعماء الشيعة لعـبدالكريم قاسم فى العراق عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠.

كذلك هناك مجموعات من المسلمين السنيين لايتحدثون العربية ولهم ثقافة منفصلة. ففى العراق وسوريا حوالي مليون ونصف المليون من الأكراد وربع مليون من التركمان والقوقاز.. ويلعب المليون كردى فى العراق دوراً مميزا هاماً، فبهذه الأقلية الواعية السياسية تحتل منطقة استراتيجية ملاصقة لمجتمعات كردية تبلغ حوالي مليون ونصف المليون كردى فى تركيا، وما يزيد على نصف مليون آخرين فى إيران، وعلى الرغم من أن دستور العراق عام ١٩٥٨ اعترف بهم كمجموعة منفصلة، فإنهم يشكلون مشكلة أقلية خطيرة ولقد نشبت منازعات على مستوى كبير بينهم وبين قوات الحكومة منذ صيف سنة ١٩٦١ . وازدادت حدتها عام ١٩٦٢، أما أكراد سوريا فهم موزعون ولكنهم على اتصال بجميع الأكراد فى الخارج.

وعموماً فإن جميع التجمعات الكردية فى المنطقة لن ترحب بأن يلتهمها تجمع عربى ينضوى تحت دولة عربية شاملة.

والواقع أن فكرة التجمع العربى ـ وهى مزيج من الوحدة السلالية والقومية والثقافية فضلا عن رغبة الدول العربية فى الوحدة ـ ساهمت فى الحركة القومية العربية بجهود كبيرة .

ومع هذا فإن المناقشات التى لانهاية لها حول مدلول التجمع العربى، وحول العناصر والعوامل التى تحدد شخصية الإنسان العربى، كذا حول العلاقات بين التجمع العربى والتجمع الإسلامى كل هذه لم تثمر عن تعريفات حاسمة محددة.

على أن مسألة التجمع العربى أو الرابطة الإسلامية كتوليفة سياسية يبدوان وكأنهما تم إقرارهما على أساس براجماتى، فتعاون كل الشعوب الإسلامية فى سبيل تحقيق المصالح المشتركة نظر إليه معظم السياسيين العرب كنموذج مثالى لتحقيق آمالهم ومستقبلهم، ومن ناحية أخرى، كان للرابطة العربية قيمة سياسية عملية أكبر، وإن كانت وقتية فى أغلب الحالات، فوحدة مصر وسوريا فى شكل الجمهورية العربية المتحدة، واتحاد اليمن مع الجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد الهاشمى بين العراق والأردن، كانت تعبيراً عن آمال وأطماح عربية تباينت أساليبها وأهدافها، ولكنها انتهت نتيجة قيامها على أسس غير مدروسة، ولأنها لم تقم على أساس أيديولوجية شاملة متماسكة.

على أنه من ناحية أخرى استطاع حزب البعث السورى أن يجذب أتباعاً كثيرين ونفوذاً سياسياً مناسباً فى باقى الدول العربية، نتيجة عرضه محتوى سياسى حقيقى

للمجتمع العربي، بأن أنتج فلسفة سياسية وأيديولوجية ميزته عن باقى المجموعات السياسية فى المنطقة، ولكن النزاعات الدامية داخل البعث، وعدم قدرته على التطبيق، ومحاولته السيطرة على باقى المجموعات السياسية أفقد فلسفة البعث نكهتها الجذابة، وتحول الحزب إلى خط الصراع على السلطة.

ولقد أخذ عبدالناصر القومية العربية وجعلها أداة سياسية لنفسه، وقد برهن على أنه فنان لايبارى فى ترجمة المنهج السياسى إلى سياسة عملية بغض النظر عن أخطاء التجربة.

لقد مارس عبدالناصر الزعامة فى العالم العربى، لأنه استطاع أن يفهم نفسية الجماهير العربية، فأخذ يلعب على الوتر الحساس لآمال العرب ومخاوفهم التى اعتملت فى نفوسهم.

ولكن هناك زعماء عرب آخرين يستطيعون أن يلعبوا على نفس النهج لتحقيق أغراض أخرى.

الوحدة العربية لا ترضى القوتين الأعظم

تحدثت فى كتابى «عبدالناصر وتجربة الوحدة» عن القومية العربية، وعن موقف واشنطن وموسكو من الوحدة العربية، كذا عن المؤامرات التى تعرضت لها دولة الوحدة سواء من الغرب أم من الشرق، أو تلك المؤامرات التى قامت من داخل الأمة العربية.

وهنا يعن لى أن أتساءل بخاصة:

هل كانت القوتان الأعظم تباركان قيام وحدة عربية تحت زعامة عبدالناصر؟ ومارأى عبدالناصر فى السوفييت والأمريكيين وراء قيام وحدة عربية شاملة تحت زعامته؟

كان عبدالناصر يحلم فى قيام وحدة عربية شاملة تحت زعامته تضم شمل الوطن العربي. وكان تناقض أنظمة الحكم العربية تقف حجر عثرة فى تحقيق أحلامه..ومن هنا نشأ الصراع المرير داخل الأمة العربية.. وكان عبد الناصر يدرك أن السوفييت والأمريكيين لن يسرهم قيام وحدة عربية تحت زعامته.. إذ كان عبدالناصر ينادى بالقومية العربية والوحدة العربية، كما تبنى سياسة عدم الانحياز وضرورة مشاركة الكتلة

الآسيوية الأفريقية لأحداث العالم المتغيرة. وأخيرا وليس آخر تحرير الأراضى المحتلة فى فلسطين العربية.

وبالطبع كانت هذه السياسات لا ترضى الكتلتين، إن لم تكن تتناقض معهما تناقضاً يثير من المشاكل والنزاعات، ماجعل المنطقة تغلى كبركان على وشك الانفجار.

ولقد جاءت ريبة عبدالناصر فى واشنطن، نتيجة ظنه أن الوحدة العربية تحت زعامته، لن تحدث تغييرات ترحب بها الولايات المتحدة، فاحتمال إنهاء نظام الملك حسين فى الأردن مثلاً سوف يؤدى إلى قيام نظام تقدمى معارض لواشنطن ، فضلاً عن أن أى تغييرات فى لبنان قد تنهى مهمتها كملتقى للأفكار الغربية فى العالم العربى.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت مسألة امتيازات البترول التى يتمتع بها الغرب فى المنطقة العربية مجال جدل فى النزاعات التى قامت بين عبدالناصر والولايات المتحدة.. فعبد الناصر كان يرى أنه لو استطاع العرب متحدين أن يسيطروا على موارد البترول العربية، فإنهم يستطيعون استخدام هذه الموارد الضخمة فى صراعهم الدامى مع إسرائيل، فضلا عن استخدامها كنوع من الحرب الاقتصادية ضد الاستعمار، بحرمانه من مورد فعال لصناعاته.

أما بالنسبة للسوفييت فكان عبدالناصر يرى أنهم يعارضون قيام وحدة عربية تحت زعامته.. لقد كانت أغراضهم تتلاءم مع سياسة عبدالناصر، حينما كانت سياسته تهدد مركز الغرب فى المنطقة.. أما أن يقوم ـ من وجهة نظرهم ـ دكتاتور. بورجوازى يدعم موارد المنطقة وراء سياسات مستقلة معادية للشيوعية أو تناقضها، فهذا أمر تحاربه موسكو بلا هوادة.. هذه وجهة نظر موسكو، ومع ذلك فقد قدم السوفييت كل المعونات الممكنة لأى نظام يعارض الأنظمة العربية المحافظة، والتى كانت هدفاً لعبدالناصر لمد ثورته إليها.

على أنه من الثابت أن الشرق والغرب لن يتفقان مع عبدالناصر فى سياسة الوحدة على المدى الطويل.. لقد أدرك عبدالناصر أن سلوك الولايات المتحدة أثناء أزمة سوريا عام ١٩٥٧، وخلال أزمة لبنان سنة ١٩٥٨، ليس إلا بمثابة تخطيط أمريكى لمنع الثورة المصرية من مدها الثورى إلى هذه الدول، كما كان يعلم أن الولايات المتحدة لن ترحب بقيام وحدة عربية تحت زعامته لو قامت ثورات موالية له فى دول عربية مثل الأردن والعراق.

أما السوفييت، فإن مناوراتهم فى سوريا فى صيف ١٩٥٧، وعام ١٩٥٨،وفى العراق عام ١٩٥٩، لها الأهداف ذاتها.. ولذلك لم يرتكن عبدالناصر على إحدى الكتلتين فى صراعه لتحقيق الوحدة .. بل على العكس وضعت الكتلتان العراقيل أمامه لمنع انتشار القومية العربية، وتوالت المؤامرات حتى تم انفصال وحدة مصر وسوريا.

تضارب المصالح الأمريكية مع القومية العربية

وإذا ماتحدثت عن القومية العربية كواقع فى الأمة العربية، فلا مندوحة من مناقشة المصالح الأمريكية فى المنطقة العربية، ومدى توافقها أو تضاربها معها.. والواقع أن المصالح الأمريكية الحيوية فى المنطقة العربية يمكن تلخيصها فى أربع مسائل كحد أدنى:

أولاً : استقرار دول المنطقة عن طريق المحافظة على استقلالها وتعهد كل دولة من دول المنطقة بعدم التدخل فى شئون الدول الأخرى.

ثانيا: تأمين مناطق البترول العربية وحرية نقل البترول العربى إلى الأسواق الغربية.

ثالثا: حرية المرور فى المنطقة بما فى ذلك المرور البرىء فى قناة السويس .

رابعاً: منع التغلغل الشيوعى إلى المنطقة وحرمانه من السيطرة على الدول العربية.

لقد توصل رجال السياسة الأمريكيون إلى هذا الموقف بعد أن تبين للولايات المتحدة أن التدهور المطرد لمركز الغرب فى المنطقة العربية جاء عن طريق إصراره على التمسك بنفوذه ومميزاته فى المنطقة، عن طريق إقامة القواعد وعقد الاتفاقات.. إلخ.

ومن ثم أصبح يدور فى عقول صانعى السياسة الأمريكية فكرة ضرورة إعادة تعديل مصالح الولايات المتحدة والغرب، بإقامة حد أدنى لها بحيث يمكن للغرب تحديد خط يمكن الانسحاب من خلفه وفقا للظروف الدولية.

ولكن مع تعديل هذه المصالح، ووضع حد أدنى لها، فإنها تبدو متناقضة مخادعة.. فمثلا تنادى واشنطن باستقلال دول المنطقة، مع أن هناك حرباً مستمرة بين العرب وإسرائيل تهدد استقلال كل منها وتتحداه، ولذا فإن هذا الموقف يضع الولايات المتحدة فى موقف حرج وفى نزاع مستمر مع أغلب الدول العربية المهددة من إسرائيل.

ولقد أشارت الحكومة الأمريكية فى أكثر من مرة إلى أنها لاتتدخل فى الحالة الراهنة للدول العربية ، ولكنها ترحب بأن تقبل أى تغيير يوافق عليه أغلبية الشعب.

ففى عام ١٩٥٨ قال الرئيس الأمريكى أيزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة :

«إن شعوب الدول العربية فى منطقة الشرق الأوسط لها الحق فى تقرير مصيرها والتعبير عنه، ولاينبغى على الدول الأخرى أن تتدخل فى شئونها طالما كان هذا التعبير متمشياً مع السلام والأمن الدولى»

ومع أن الولايات المتحدة وضعت هذا المبدأ موضع التطبيق حينما اعترفت بوحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، وبثورة العراق عام ١٩٥٨ ، وبانفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١ ، فهناك تساؤل يحتاج إلى تفسير : هل تسحب الولايات المتحدة مساندتها للحكومات التى لا تتمتع بولاء غالبية شعوبها؟ أو هل توافق واشنطن على قيام حكومة شيوعية وتعترف بها، إذا ما بدا أن غالبية الشعب يوافق عليها؟ بالطبع لايمكن وضع إجابة محددة لهذا التساؤل ، إذ لا يمكن أن تقاس ردود الفعل لدى الولايات المتحدة بمقاييس ثابتة محددة.

فإذا انتقلنا إلى الهدفين التاليين من المصالح الأمريكية، نجد أنهما يصطدمان بالأمر الواقع فى المنطقة ، فالدول العربية فى نزاعها مع إسرائيل أوقفت أى تحرك لإسرائيل عبر حدودها ، كما أن خطوط الطيران الذى يهبط فى إسرائيل لايسمح لطائراته بالمرور فى الأجواء العربية، هذا فضلا عن قيام مصر بمنع السفن الإسرائيلية من المرور فى قناة السويس، كذا السلع المتجهة إليها.

لقد كان لأزمة السويس أثر واضح على عرقلة وصول الغرب إلى حقول البترول العربية، كما أنها أعاقت حرية المرور عبر المنطقة، شأنها فى ذلك شأن أية أزمة تنشأ فى أية دولة عربية أخرى.

على أن هناك نقطة أخرى تتعلق بامتيازات الولايات المتحدة فى مناطق البترول العربية، فمثلاً إذا قامت دولة عربية بإحداث تغيير جذرى فى امتيازات البترول هذه، أو قامت بتأميم صناعة البترول أصبح على الولايات المتحدة أن تقرر الحد الأدنى الذى يمكن أن توافق عليه.

وهكذا نجد أنَّ المصلحة المطلقة لايمكن أن تهيىء مفتاحاً ناجحاً للسياسة العملية.

على أن حرمان الشيوعية من المنطقة العربية كان مسألة أمريكية جوهرية.. وبالطبع لم يكن ممكننا للولايات المتحدة أن تمنع كل الأنشطة السوفيتية فى الدول العربية أو تقوض نفوذ موسكو، وإنما كانت تستطيع أن تمنع السيطرة غير المشروعة مثل الاحتلال أو التدخل السافر.. ولذا ليس بغريب أن توافق واشنطن على النشاط السوفييتى الدبلوماسى والاقتصادى والثقافى فى المنطقة، ولم تقف موقف المجابهة حينما أمد السوفييت الدول العربية بالسلاح بكميات مناسبة ، ذلك أن الأمريكيين اقتنعوا بأنه أصبح لايمكن إنكار تعامل العرب مع الاتحاد السوفييتى.

ولقد كان تضارب هذه المصالح الأمريكية مع مصالح العرب القومية، فضلا عن تجاهل واشنطن للعوامل السيكولوجية المترسبة لدى العرب، نتيجة المرارة المزمنة المتأصلة فى نفوسهم نحو الغرب من مساوئ قرون سالفة، له أثر فعال فى اضطراب العلاقات بين واشنطن وكثير من الدول العربية.

والواقع أن الحملة العنيفة التى قام بها عبدالناصر للهجوم على الغرب فى ظروف متكررة منذ سنة ١٩٥٥، تعكس أكثر من شيء، فهى ليست وليدة الخوف من قوة الغرب فحسب وهى ليست مجرد الاعتقاد بأن الغرب مسؤول عن مشاكل العرب فحسب بل جاء أيضاً نتيجة شعور عام مشحون بإحساس الخيانة.. خيانة الغرب للدول العربية ، وإخفاقه فى أن يقدم للشعوب الفقيرة ما تمليه عليه مسئولياته وقدراته.

ويبدو أن عبدالناصر كان يفكر فى بداية الثورة المصرية وكأن أمريكا مازالت تعيش بمبادئ الماضى وتقاليده، بدرجة أنه استشهد بهذه المبادئ فى إحدى خطبه التى ألقاها عام ١٩٥٨، فأشار إلى تصوره لمجتمع أمريكى تدعمه نقط «ولسن» الأربع عشرة، والحريات الأربع التى نادى بها فرانكلين روزفلت، وتقاليد أمريكا فى الحرية، وقال أنه يتصور أمريكا دولة تقدمية قوية بلا مستعمرات ودون أطماع استعمارية ، بعيدة عن مكائد السياسة الأوروبية، وملجأ لآمال الشعوب الصغيرة.

ولكن عبدالناصر أخفق فى هذا التصور، ذلك أن هذه الصورة التى كان يتحدث عنها لم تتم إلاحينما كانت أمريكا غير متورطة فى مشاكل العالم كما هى متورطة اليوم، ولم تكن تحمل على كاهلها من المسئوليات والأحمال ماتنوء به اليوم.

ولذا كانت سياسة عبدالناصر منذ قيام الثورة حتى عام ١٩٥٥ تقوم على أساس أمله فى أن تمد الولايات المتحدة مصر بالمصادر الرئيسية التى تمكن من انتشالها من حالة الهاوية التى خلفها العهد السابق للثورة.

وحقيقة الأمر كان هناك عنصر من التفاهم الأيديولوجى قائماً بين عبد الناصر والأمريكيين والبريطانيين فى بداية الثورة، أساسه تصميم مشترك على سد الطريق فى وجه أى ثورة شيوعية.. ولكن هذا التعاون المأمول لم يكتب له التوفيق، لا لأن عبدالناصر لم يقتنع به، ولكن لأن عبدالناصر لم يجد أى عون للفكرة بين الرأى العام المصرى .

كان عبدالناصر يأمل كثيراً فى التعاون مع الولايات المتحدة فى بداية الثورة، وظهرت دلالات معينة تدعم هذا الأمل، أولها رسالة أيزنهاور إلى الرئيس السابق محمد نجيب فى ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ إذ جاء بها:

«وبمجرد الانتهاء من اتفاق السويس سوف تدخل الولايات المتحدة الأمريكية تلقائياً فى التزامات راسخة مع مصر، لمدها بالمعونة الاقتصادية وتدعيم القوات المسلحة المصرية»

ولكن عبدالناصر عاد فهاجم الولايات المتحدة بعد أن تعارضت سياستها مع مصالحه القومية، وندد بسياسة الأحلاف، وبدأ يتجه نحو سياسة الحياد الإيجابى والتجمع العربى، والتضامن الآسيوى الأفريقي، وكلها سياسات قومية تتضارب مع مصالح الولايات المتحدة.

وكلما تطورت آراء عبدالناصر عن السياسات الدولية مع هذه الأفكار، كان يبتعد عن تصوره الأول بإنشاء علاقة تعاون مع الولايات المتحدة تحل محل بريطانيا، ولكن بشرط أن تتحرر من مظاهر العلاقات البريطانية القديمة.

وكان صدور مبدأ أيزنهاور الذى تحدثت عنه من قبل، وسلسلة تحركات الولايات المتحدة التى ظهرت وكأنها تساند القوى المعارضة لعبد الناصر له أثر كبير فى تغيير اتجاهه.

ولذلك لم يكن غريباً أن يقول عبد الناصر فى عام ١٩٥٩ رداً على سؤال للصحفى الهندى « كارينجا» عن احتمال قيام تقارب بين القومية العربية والولايات المتحدة ما يلى:

«إن مشكلتنا مع أمريكا تكمن فى أنها ليست لها سياسة واضحة نحونا .. فهى تريد أن تفرض نفوذها على منطقتنا مثل أية قوة كبرى ، وهذا يخلق تناقضاً بيننا وبينها»

ذلك أن الولايات المتحدة من وجهة نظر عبدالناصر، لم تتخذ سياسة إيجابية إزاء المسألة الأساسية للقومية العربية، فهى تبحث دوماً عن ممارسة ضغوط كى تفرض نفوذها على العرب، من هذا الطريق أو ذاك، وفقاً لمصالحها الخاصة، واستجابة للضغوط التى تتمخض عن الموقف الدولى.

وكانت إسرائيل حجر العثرة الذى تفتت عليه العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، فعلى مر السنوات، أصبح من الواضح أن عبدالناصر كان يعبر بمرارة عن موقف الولايات المتحدة من إسرائيل والعرب.

لقد أشار عبدالناصر فى أكثر من مرة إلى أن كل نقطة من وجهات نظر إسرائيل كانت تقابل في واشنطن بكل اهتمام ، بينما تغفل كل نقطة من وجهات نظر العرب.. كما قال أن صحف نيويورك كانت تكتب دائماً عن حقوق إسرائيل، ولكنها لم تذكر شيئاً عن حقوق الفلسطينيين العرب للعودة إلى ديارهم.. إن الصهيونية تسيطر على الصحافة الأمريكية كما تسيطر على الحكومة الأمريكية والدوائر الثقافية ، وفى قطاع الأعمال والمال وبالأحرى فى كل مكان.

ولكن مهما كانت الأمور، فإن القومية العربية أصبحت عاملاً حقيقياً يلعب دوراً هاماً على المسرح الدولى، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تغفلها لأنها ستستمر قوة سياسية تحدد السياسة الخارجية فى العالم العربى.

على أن مسألة التنمية الاقتصادية للمنطقة العربية، كانت أحد أسباب توتر العلاقات بين عبدالناصر وواشنطن.. كان عبدالناصر يدرك أن التنمية الاقتصادية لمصر لا يمكن أن تتحقق دون معونة ضخمة من الخارج.. ولماكان يخشى الاعتماد على إحدى القوتين المتنازعتين فى الحرب الباردة، فقد كان يأمل الانتفاع من تنافسهما.. ولقد نجح فى ذلك.

كانت الولايات المتحدة تمنح مصر مساعدات مادية، وبموجب القانون العام رقم ٤٨٠ قامت الولايات المتحدة ببيع القمح لعبدالناصر مقابل عملة مصرية كان يعاد نصفها إليه. بينما حصل عبدالناصر من الكتلة السوفييتية على قروض مادية ذات فائدة صغيرة، كما

أبرم اتفاق تبادل القطن المصرى بالسلاح الروسي، وحصل على معدات صناعية وبعض السلع المصنعة.. ولكن عبدالناصر أبدى بواسطة أجهزة إعلامه امتنانا للسوفييت أكثر مما أبداه للولايات المتحدة.

كانت هناك أسباب معقدة للغاية وراء ذلك: أولها عوامل نفسية مترسبة فى نفوس العرب تحمل الكراهية للغرب،وثانيها أن نظام الولايات المتحدة فى تقديم معونتها كانت تسبب إثارات للمستلم، فترتيبات المعونة الأمريكية المعقدة، وطول الفترة اللازمة لإكمال الترتيبات الإدارية قبل استلام المعونة، فضلا عن الطريقة الدقيقة فى اختبار استخدامها والتفتيش عليها، والقيود المفروضة على المعونة الأمريكية على أساس أنها توزع سنة بعد سنة، مما يجعل المشروعات طويلة المدى للدول المستفيدة صعبة وتحوى المخاطر.

كل هذه العوامل قللت من قيمة المساعدة الأمريكية فى أعين العرب وبخاصة مصر وسوريا.

وفى فرص عديدة أدَّت بعض الإثارات الصغيرة إلى انفجار ضد المعونة الأمريكية، فمثلاً قام عبدالناصر بمهاجمة الولايات المتحدة فى شهرى أبريل وأوائل مايو سنة ١٩٦٠، وذلك حينما قام بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى بالتساؤل عما إذاكانت المعونة الأمريكية لمصر ستستمر، بينما تقوم مصر بمنع حرية الملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس.. قال عبدالناصر رداً على ذلك فى خطاب له ألقاه فى السابع من مايو عام ١٩٦٠ بالمنصورة:

«إننا نقول لهؤلاء الناس !.. كما نقول أيضاً لهؤلاء الشيوخ !.. إذا كانت إسرائيل والصهيونية تُسيطران على مجلس الشيوخ الأمريكى ، وإذا كان الشعب الأمريكى ينتمى إلى الصهيونية التى تسيطر عليه فإن ذلك يرجع إلى أن الصهيونية من خلال الرشوة والفساد، مارست السيطرة على حياة كثير من الزعماء الأمريكيين ومعيشتهم»

هكذا نجد أن الولايات المتحدة كانت تتجاهل كثيراً من حقائق الموقف الدولى ، وعليها أن تعمل لصالح الشعوب الصغيرة وليس ضدها إذا أرادت أن تمارس دوراً فعالا فى المنطقة العربية.

عبد الناصر والسوفييت

ولأنتقل لأتحدث عن علاقة عبد الناصر مع الاتحاد السوفييتى فى الفترة منذ قيام وحدة مصر وسوريا حتى انفصامها، لنجد أن هذه العلاقة كانت تتأرجح ذات اليمين وذات اليسار، فتارة كان عبدالناصر يعبر عن امتنانه للسوفييت لما قدموه للعرب، ولتقديرهم لحق العرب فى الاستقلال، وتارة أخرى اتسمت العلاقات بالتوتر حتى وصلت إلى حد تبادل السباب والشتائم بين البلدين.

والوقع أن العامل المسيطر الذى كان يحرك هذه العلاقات ويدفعها للانفجار بدا واضحاً كلما حاول السوفييت تحدى زعامة عبدالناصر، أو مس القومية العربية ، وهو الموضوع المحبب الذى كان يميل إليه عبدالناصر فى خطبه ودعايته.. فبعد قيام الوحدة وزيارة عبد الناصر الأولى للاتحاد السوفييتى عام ١٩٥٨، استمرت العلاقات بين القاهرة وموسكو تتسم بالدفء والتعاون إلى أن قام عبد الناصر بالهجوم على الشيوعيين السوريين فى ٢٣ ديسمبر فى خطاب ألقاه فى بورسعيد احتفالا بعيد النصر.. كان عبدالناصر فى بادىء الأمر يشيد بمعاملة السوفييت، ويقدر موقفهم من العرب.. ففى حديث أجراه معه الصحفى الهندى «كارينجا» فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ قال عبدالناصر:

«أستطيع أن أقول لك دون أى تحفظ أننى لا أذكر حادثة واحدة سعى فيها السوفييت لاستغلال مشكلاتنا وصعوباتنا ..ومهما كانت دوافعهم لمدنا بالعون، فهم يقدرون أننا شعب مستقل يتمتع بوعى شديد إزاء كرامته وسيادته.. إنهم لم يفرضوا علينا أية مطالب، أو يربطوا أى شروط لهذا العون الذى نتسلمه منهم.. وبعد ثورة الشواف فى مارس سنة ١٩٥٩، حيث تمت هزيمة الوطنيين العرب فى العراق نتيجة ازدياد النفوذ الشيوعى به وسيطرته على الأمور فى العراق، قام عبدالناصر بالهجوم على الشيوعية والاتحاد السوفييتى فى لهجة كان يحتفظ بها للهجوم على الإمبريالية الأمريكية.

كان لب هجومه يكمن فى أن جميع الشيوعيين عملاء لقوة أجنبية، إذ قال فى إحدى خطبه:

«إننا لم نسمح بإنشاء حزب شيوعى فى مصر لأننا على يقين بأن الحزب الشيوعى فى مصر لايعمل وفقاً لإرادته الخاصة، ولا وفقا لمصلحة بلده إنه يتسلم تعاليم الشيوعية من الخارج ويعمل لحساب الأجنبى»

وفى ٢٠ من مارس عام ١٩٥٩ قال فى إحدى خطبه فى دمشق:

«إن الشيوعية فى الجمهورية العربية المتحدة تعنى أن دكتاتورية رجعية إرهابية سوف تقوم، كى تسود التبعية، حيث تفقد الدولة إرادتها فى ظلها، وتتبع خط الشيوعية الدولية..وفضلا عن ذلك فإن الشيوعية تعتقد فى الإلحاد والتبعية»

واستمر عبدالناصر فى هجومة على الشيوعية، ففى حديث له مع الصحفى الهندى سالف الذكر فى شهر أبريل سنة ١٩٥٩ قال له :

«.. أظهرت المعلومات التى تحت يدينا أن هناك مؤامرة شيوعية تحاول الاستيلاء على العراق، كى تنشىء سوفيتا فى المواقع العربية الاستراتيجية كخطوة لعمل انقسام بين سوريا ومصر وفصم وحدتنا، ثم الزحف نحو الهدف الشيوعى النهائى بإنشاء هلال خصيب أحمر، أو اتحاد فدرالى يتكون من العراق والكويت وسوريا والأردن ولبنان، وهذا يهيىء بالطبع للسوفييت ليس منفذاً للخليج الفارسى وخليج العقبة فحسب، بل يتشىء أيضا منفذاً إلى الخليج الهندى»

واستطرد عبد الناصر يشرح القصة بقوله:

«بدأت هذه القصة بمحاولة سوفييتية قبل الوحدة بين مصر وسوريا لتحويل سوريا إلى دولة شيوعية، واستمرت بعد أن قامت ثورة العراق واستغلال الشيوعيين لظروفها..وقد بدأ السوفييت تنظيم عمل سرى شيوعى موجه إلى الجبهة العربية بغرض التدمير والتخريب.. ووفقاً لمعلوماتنا فقد وضع الشيوعيون العرب أساس هذه الجبهة فى مؤتمر الحزب الشيوعى الواحد والعشرين الذى عقد فى موسكو»

وحينما سأل «كارينجا» عبدالناصر :هل كان من الحكمة أن يحدث هذا التبادل الساخن ـ على حد تعبيره ـ بينه وبين خروشوف ؟ وهل كان هناك ضرورة ملحة لذلك؟ أجاب عبد الناصر بقوله:

«لقد بدأت الأزمة حينما بدأت أهاجم الشيوعيين السوريين، وهذا عمل من صميم

مسئولياتى، وصدمت حينما جاء رد خروشوف فى صورة كما لو كان هو المسئول عن حماية جميع الشيوعيين العرب.. وكتبت إلى خروشوف بعد مؤتمر موسكو، وحذرته من معاونة الحزب الشيوعى فى بلدنا، وذكرته بحقيقه أن اتجاهنا الودى مع شعب روسيا لايقوم على أساس الحزب الشيوعى بل بعيداً عنه».. ثم عاد عبد الناصر وقال :

«لقد أقنعتنى الأحداث فى العراق أن موسكو قد برزت كحامية للشيوعيين ضد القومية العربية، ولذا لم يكن أمامى بديل، سوى أن أقول للروس إننا لا نريد هذا النوع الجديد من الاستعمار.. وكانت النتيجة أن ضاعت العلاقات الودية الهائلة التى بنيت فى مدى يزيد عن ثلاث سنوات فى مدة تقل عن ثلاثة أسابيع»

على أن الدوافع التى كانت تكمن وراء ردود فعل عبدالناصر العنيفة إزاء سلوك السوفييت يمكن حصرها فى نقطتين رئيسيتين : الأولى التصدى لذاته كزعيم للعرب، والثانية الهجوم على القومية العربية التى استخدمها أداة رئيسية فى إدارة سياسته العربية.

فحينما قام عبدالناصر بالهجوم على نشاط الشيوعيين فى سوريا والعراق فى ربيع عام ١٩٥٩، أدان الشيوعيين المحليين بأنهم عملاء لدولة أجنبية، هاجمه خروشوف فى صورة زاجرة عنيفة ووصفه بأنه شاب طائش.. ولكن عبد الناصر ردً على ذلك بعنف وعلى الفور بقوله:

«إن دفاع خروشوف عن الشيوعيين فى بلدنا مسألة لايمكن للشعب العربى أن يقبلها، ومن ثم فإننا فى خلال وحدتنا التى استطاعت أن تدحر الإمبريالية وعملاءها، سوف تدمر بمشيئة الله الشيوعية والتبعية، ولن تكون هناك إمبريالية جديدة تحل محل الإمبريالية الغربية التى تحررنا منها»

كانت سرعة التحرك ضرورة أوجبتها طبيعته، وكان إصدار القرار بهذه الصورة قد أملاه عليه اعتقاده بأنه سيد الموقف فى العلاقات الخارجية، وكان يرى أن أى تراجع أو تردد سوف يفقده هيبته فى المنطقة.

وجاءت ذروة هجوم عبد الناصر على الشيوعيين بعد ثورة الشواف،حيث هاجم كلا من عبد الكريم قاسم كعدو للقومية العربية، والشيوعيين الذين قادوا المظاهرات فى شوارع بغداد وصبوا لعناتهم على القاهرة ودمشق.

ولقد قال عبد الناصر فى هجومه:

«إن هؤلاء الشيوعيين عملاء لا يؤمنون بحرية أراضيهم أو أمتهم، ولكنهم يعملون فقط بأوامر من الخارج»

ولايمكن للمرء أن ينسى أن هذا كان بداية حملة إعلامية عنيفة قادها عبد الناصر لمدة تزيد عن الشهرين محذراً خلالها من خطر الشيوعية الدولية.

ومن ناحية أخرى، كان رد خروشوف عنيفاً، ففى خطاب له ألقاه فى موسكو أمام وفد عراقى، حذر خروشوف عبدالناصر من التمادى أبعد من قدرته، وسخر منه بقوله أنه متهور يحتاج إلى كبح جماحه.

كذلك قام أساتذة جامعات الكتلة الشرقية بإلقاء محاضرة على الطلبة العرب الذين يدرسون فى جامعات الكتلة الشرقية عن تهور عبد الناصر ورعونته على ـ حد تعبيرهم ـ كما قامت الصحافة السوفييتية بتحذير عبد الناصر من الاستمرار فى حملته، وكلف خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعى السورى بالهجوم على عبدالناصر فى مؤتمر الحزب الشيوعى الذى عقد فى وارسو عام ١٩٥٩.

ومع أن الأمور أخذت تتجه نحو الهدوء النسبى، بدرجة أن عبدالناصر ذكر لصحفى أمريكى فى شهر مايو عام ١٩٥٩ ـ أى بعد حوالى شهرين من بداية حملة السباب ـ أن العلاقات الودية بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفييتى لايمكن أن تتفتت نتيجة أزمة واحدة، وأن موسكو تستحق اختباراً آخر.

ولكن التوتر لم تقف دورته عند هذا الحد، فالبرغم من الظروف التى هيأت مناخا لعلاقات طيبة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفييتى، فضلا عن تعاون البلدين فى الوقوف جنباً إلى جنب فى مواجهة عدة مشكلات، مثل أزمة الكونغو، والنزاع الفلسطينى فى الأمم المتحدة وغيرها من النزاعات التى كانت تواجه الاستعمار، بدا وكأن خروشوف لم تضمد جراحه من المعارك السابقة، فبدأ يوخز عبدالناصر فى مناسبات عدة.. ففى حفل عشاء أقيم فى موسكو لوفد برلمانى للجمهورية العربية المتحدة كان يرأسه أنور السادات، أشار خروشوف إلى التقدم فى تكنولوجيا الفضاء، وعبر عن أمله فى تجاوز إنجازات الولايات المتحدة فى هذا المجال، ثم انتهز الفرصة وأثار مسألة موقف الوطنيين العرب من الشيوعية بقوله:

«أنتم ونحن ننظر إلى الأمور بطرق مختلفة، ولكن ينبغى ألا يقف هذا حائلاً بيننا.. إن التاريخ هو الحكم، فنحن شيوعيون وأنتم لاتنتمون إلى هذه العقيدة ..ومع ذلك فإن التاريخ سوف يعلمكم .. ولسنا نحن الذين سنعلمكم، ولكن الحياة ذاتها هى التى سوف تعلمكم.. وقد تظنون أننى أريد أن أحولكم من عرب وطنيين إلى شيوعيين.. بالطبع لا أريد أن أفعل هذا الآن، ولكننى أشعر أن بعضا منكم قد يتحول إلى شيوعيين فى المستقبل، لأن الحياة تفرض ذاتها على الإنسان »

واستطرد خروشوف يقول:

«إننا نعمل على أسس اشتراكية، وأنتم العرب تدركون هذا الآن، ولكنكم لاتفهمون الاشتراكية التي تؤدى إلى الشيوعية.. «إنكم أشبه بشخص يتعلم الحروف الأبجدية، فالاشتراكية هى حرف ألف فى الأبجدية التى تنظم المجتمع الإنسانى، بينما حرف ب هو بداية الشيوعية.. فإذا أردتم أن تسعوا نحو الاشتراكية ينبغى عليكم ألا تقولوا أنكم معارضون للشيوعية، إذ أنكم بذلك تكونون قد وضعتم أنفسكم فى موقف مربك، ومن ثم تقعون فى فخ الإمبريالية».

وقد أصيب أعضاء الوفد العربى بصدمة من هذا الحديث، وردّ أنور السادات على خروشوف ـ بعد أن اتصل بعبد الناصر فى القاهرة ـ مؤكدا له أن العرب الوطنيين يصرون على العمل والحياة بأسلوبهم الخاص.

كتب السادات لخروشوف يقول:

«لقد رفض العرب الرأسمالية، لا لكوننا نكرهها، ولكن لأننا نؤمن بأنها لاتتناسب مع طبيعتنا وظروفنا وآمالنا واحتياجاتنا ومطالب شعبنا.. إن هذا لايعنى أن الشيوعية التى أثبتت نجاحها فى ظروف مناسبة وسادت دولا أخرى، سوف تنجح فى بلادنا»

«ويرفض شعبنا أن يقيد بهذا الاختيار ، فهو يرى أن المجال الأيديولوجى فى العالم أكبر من هذه الدائرة المغلقة، كما أنه قادر على أن يساهم ـ دون أن يعزل عن ثورة العالم الأيديولوجية ـ بمساهمة خلاقة فى الإضافة لهذه الثورة»

وإذاكان هذان الحديثان المتبادلان، وما تبعهما من سلسلة أحاديث صدرت عن عبدالناصر وخروشوف التى أشرنا إليها سلفا، كذا تلك الحملة الإعلامية التى نشبت بين

الطرفين، قد زادت من حدة التوتر بين القاهرة وموسكو، فإن عبدالناصر فى مجرى الأحداث كان يميل إلى العودة للتصالح مع السوفييت.

كانت هناك عوامل تشده دائما نحو السوفييت منها: اعتماده الكلى على الكتلة السوفييتية فى التسلح، وتسويق القطن المصرى ،والمعاونة فى مشروع السد العالى، هذا فضلا عن المسائل المتعلقة بالاستعمار والمسائل السياسية الأخرى التى كانت تتطلب تحولا فى الوضع الدولى القائم، والتى كان عبدالناصر يعتمد فيها عادة على تأييد السوفييت فى معارضته للغرب.

ولا ريب كان عبدالناصر يدرك تماماً أن أهداف السوفييت بعيدة المدى فى الشرق الأوسط وأفريقيا لا تتماشى مع تصوره السياسى لمجتمع أفرو ـ آسيوى مستقل، يمارس توازن القوى فى المسائل الدولية.. ولكنه من ناحية أخرى كان يظن أنه بالاشتراك مع الدول المحايدة ـ يمكنه فى المدى القصير ـ الانتفاع من جهود السوفييت فى محاولة تدمير نظام سيطرة الغرب على أفريقيا وآسيا.. هذا فضلا عن أنه كان يظن أن تصفية الاستعمار وإعادة ضبط توازن القوى فى الأمم المتحدة، لايمكن أن يكون لدول آسيا دور أكبر دون معاونة السوفييت.

ومع كل محاولات السوفييت منذ صفقة الأسلحة عام ١٩٥٥ لجذب العرب إليهم فإنهم لم يحققوا إلا القليل إزاء غرس الشيوعية فى دماء العرب، فالشيوعية كأيديولوجية وكتنظيم أخفقت فى شق طريق مدعم وسط الأمة العربية فى السنوات الحديثة.

والواقع أن الشيوعية خسرت أكثر مما ربحت، فالمعونات الاقتصادية والإمداد بالأسلحة خلق حالة من التبعية، ذلك أن الدول العربية أصبحت فى حالة تعوُّد على هذه المعونة، وبذا تصبح فى مركز حرج لو سحبت منها.. ولذلك كانت هذه المعونات والإمدادات وسيلة للتهديد بقطعها أو سحبها بغرض الضغط على الحكومات العربية فى المواقف المختلفة.

ومن الواضح أن الاتحاد السوفييتى أخطأ منذ البداية فى سياسته التصورية لاستغلال منافع عديدة من العرب.. ففى المقام الأول، نرى موسكو غالت فى تقديرها للمدى الذى سيفتن بها الشعب العربى، وفى درجة ولائه لها.. لقد ظن الزعماء السوفييت أن

عبدالناصر ـ بعد عقد صفقة الأسلحة ـ سوف يكون مديناً لهم بالعرفان لأنهم جعلوا منه زعيماً مرموقاً فى العالم.. ولكن الذى حدث أنه تمتع وسط العالم العربى والدولى بشعبية أكثر منهم . كذلك غالى الزعماء السوفييت فى تقدير مدى استغلال القومية العربية لخدمة مصالحهم.

ولكن بعد إخفاق السوفييت فى سوريا والعراق فى أواخر عام ١٩٦٠، وبعد اضطراب العلاقات مع القاهرة، كان واضحاً أن موسكو مشغولة فى إعادة التفكير فى سياساتها نحو الشعوب المنبثقة حديثاً فى آسيا وأفريقيا، وكان جزء من هذه المشكلة يكمن فى اختلاف موسكو مع بكين حول السياسات المتعلقة بهذه المنطقة.. فبينما كان السوفييت يحبذون سياسة التعاون مع الثورات الوطنية، والسعى لدفعها تدريجيا خلال مراحل متعددة من الاشتراكية إلى المرحلة النهائية أى الشيوعية، كانت الصين الشيوعية تحث على أسلوب القيام بثورات عنيفة فى الدول الأفرو آسيوية على نمط النموذج اللينينى التقليدى.

هذه صورة موجزة لأبرز ماكانت تتسم به العلاقات بين عبد الناصر والسوفييت فى فترة الوحدة بين مصر وسوريا .. تأرجحت فيها العلاقات وفقاً للأحداث والمواقف، والدوافع التى كانت تكمن لدى كل جانب.

وهلَّ صيف عام ١٩٦١ فكانت علاقات عبدالناصر مع السوفييت لا تبشر بالتفاؤل .. ففى هذا العام كان عبدالناصر ينظر إلى السوفييت نظرة تشاؤمية، ويرى أنهم لا يختلفون كثيراً عن الإمبرياليين الغربيين.. لقد كانوا يساعدونه حينما كان يعمل ضد الإمبرياليين، ولكنهم إزاء الوحدة العربية والقومية العربية، وإزاء استقلال المنطقة، لم يكن يسرهم مايجرى من أحداث.

على أنه مع مجريات الزمن كان عبد الناصر يقول أن السوفييت فوق أى شبهات فى تعاملهم مع العرب.. وبالرغم من أنه كان ينازعهم بعنف حينما كان السوفييت يتحدون زعامته أو يستهينون باستقلال العرب، فإنه كان يعود بعلاقاته الطيبة معهم.. وفى غالب الظن أن هذه العودة كانت ترجع أساساً إلى اعتماده على أسلحة السوفييت، وإلى احتياجه إلى أسواق للقطن المصرى، وتكملة مشروع السد العالى بعد أن وقف الغرب منه موقف المعرقل المناوئ... كان عامل اعتماده على السوفييت يحثه دائماً لشده نحو

السوفييت، كما كان يقلل من مغامرات توتر العلاقات بينه وبينهم.. وفضلاً عن ذلك، كان عبدالناصر فى مسائل الاستعمار ، وفى المسائل التى كانت تتضمن تغييرات فى الوضع الدولى القائم، يعتمد دائماً على السوفييت وعلى معارضة الغرب.

وكان عبدالناصر يدرك بإصرار كامل وبمهارة لابأس بها أهداف السوفييت السياسية، كما كان يميز أيضاً أهدافهم بعيدة المدى فى الشرق الأوسط وأفريقيا، والتى لم تكن تتلاءم مع أفكاره الخاصة بمجتمع أفريقى آسيوى، يقوم على أساس دول مستقلة تستطيع أن تعمل كميزان قوى فى الشئون الدولية.. ولكن فى المدى القصير، كان عبدالناصر يظن أن فى استطاعته الانتفاع من وراء مصالح السوفييت، عن طريق هدم النظام الذى سيطرت به قوى الغرب على آسيا وأفريقيا.. وكان عبد الناصر يرى أن تصفية الاستعمار، وإعادة ضبط ميزان القوى فى الأمم المتحدة، سوف يهيىء للكتلة الآسيوية الأفريقية الفرصة للقيام بدور كبير لتحقيق أهدافها التى لا يمكن أن تتم دون معاونة السوفييت.. على أن عبدالناصر كان راغباً فى مشاركة الشيوعيين فى أفكارهم وخططهم، إذ وجد فى نظامهم أشياءً كثيرة كان مقتنعا بها .. فقد كان يعمل لإنشاء مجتمع اشتراكى تعاونى ديموقراطى.

على أن نزاع عبد الناصر مع الشيوعية الدولية لم يكن نتيجة طابعها اليسارى، إنما كان نتيجة أن نظرياتهم كانت مستوردة من خارج بلاده ، فمثلاً حينما قام عبدالناصر بالهجوم على الشيوعيين فى العراق وسوريا سنة ١٩٥٩ ، أشار إلى أن الجمهورية العربية المتحدة لا يمكن أن تعد منحازة إلى النظام الشيوعى، وأنه لا يحارب الشيوعية لطابعها اليسارى، ولكن لأن مبادئها لم تنبع من أراضى العرب، بل جاءت من الخارج.

على أن الشيوعية كمذهب وكتنظيم أخفقت فى نشر مذاهبها، وهى فى كفة الميزان نجد أنها خسرت أكثر مما غنمت.. وكان نشاط الشيوعيين فى سوريا والعراق أكثر تأثيراً فى تنبيه الحكومات والشعوب العربية للطابع التسلطى والأجنبى للشيوعية الدولية، وكان كلما ازداد ضغط السوفييت، كلما كان رد الفعل للحكومات العربية أكثر عداءً وعنفاً.

على أن الموارد والجهود المضنية التى استهلكها السوفييت لجعل أنفسهم موردى السلاح لمصر وسوريا والعراق واليمن لم يكن لها أى تأثير سياسى.. فبالرغم من أن القوات المسلحة المصرية والسورية والعراقية اتبعت العقيدة العسكرية الروسية، بعد أن

أصبحت تعتمد كلية على السلاح السوفييتى، وبالرغم من أن كثيراً من الضباط العرب تلقوا تدريباتهم فى الكتلة الشرقية ،فإن الحكومات العربية داومت على مقاومة النشاط الشيوعى داخل بلادها، ومحاربة الشيوعيين المحليين.

كما أن محاولات السوفييت لجر القومية العربية فى رباط وثيق مع الشيوعية لم تلق أى نجاح.. ففى المقام الأول كانت لدى السوفييت أفكار مغالى فيها إزاء الكرم السوفييتى الذى سوف يجذب إعجاب الشعوب العربية وولائها.. وكان فى ظن الزعماء السوفييت بعد عقد صفقة الأسلحة مع مصر سنة ١٩٥٥ أن عبد الناصر سوف يكون ممتناً لهم، لأنهم ساعدوا على نشر شعبيته فى العالم العربى، ولكن ماحدث فعلاً أن ناصر تمتع بشعبية فى العالم العربى أكثر من السوفييت.. كذلك غالى السوفييت فى المدى الذى يمكن فيه استغلال القومية العربية لتحقيق مصالحهم الخاصة... ففى أواخر سنة ١٩٦٠، وبعد الإخفاقات التى حدثت للسوفييت فى سوريا والعراق، فترت العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وانشغل السوفييت فى إعادة التفكير فى سياساتهم إزاء الدول الناشئة حديثاً فى أفريقيا وآسيا.

وكان السوفييت على خلاف رئيسى مع الصين الشعبية حول السياسة التى ينبغى اتباعها فى هذه المناطق، فبينما كان السوفييت ينشدون سياسة التعاون مع الثورات الوطنية، لتحريكها تدريجياً فى مراحل مختلفة من الإعداد للاشتراكية إلى المرحلة النهائية للشيوعية، كان الصينيون يحاولون بعث ثورات عنيفة من طراز ثورات لينين فى الدول الآسيوية والأفريقية.

وعموماً فإن نجاح الشيوعيين فى المنطقة العربية أو إخفاقهم لن يعتمد على ولاء القومية العربية لأهداف موسكو، ولن تستطيع موسكو أن تحقق نجاحاً فى المنطقة طالما ربطت مصالحها فى المنطقة بنشر أيديولوجيتها أو غرسها فى شعوب تنظر غالبيتها إلى هذه العقيدة بنظرة ارتياب وشك إن لم نقل نفوراً وعداء.

الحياد الإيجابى وسياسات عبدالناصر

هكذا نرى أنه حينما رفض الأمريكيون عام ١٩٥٥ طلبات عبدالناصر الخاصة

بالتسليح وبناء السد العالى، ظهر السوفييت على مسرح السياسة العربية، وأبدوا استعدادهم لأن يلعبوا دوراً مشابها لدور الولايات المتحدة، مما أوحي لعبد الناصر بفكرة ضرب قوة بأخرى خلال تعامله مع القوى الكبرى.. ولقد استفاد عبد الناصر فى تعامله مع القوى الكبرى من اثنين من زعماء العالم الثالث هما نهرو رئيس حكومة الهند وتيتو رئيس يوغوسلافيا.

وكان مؤتمر باندونج قد تمخض عن مبدأ رئيسى فى سياسة عبدالناصر، هو مبدأ الحياد.. واجتمع تيتو ونهرو وعبدالناصر فى جزيرة بريونى بيوغوسلافيا فى شهر يوليو من العام نفسه فى مؤتمر للنظر فى كثير من الشئون الدولية، وكان أهم ما أبرزته الدعاية المصرية تأكيد عبدالناصر على أن يعطى للعالم الانطباع بأن الزعماء الثلاثة يشكلون القيادة العليا للحياد، قيادة تتحدث إلى العالم الثالث غير المنحاز ومن أجله، دون تشكيل تحالف موثق، أو إنشاء منظمة له.

هل ياترى كان الزعماء الثلاثة ينظرون إلى الحياد نظرة مشابهة أم كانت آراؤهم متباينة؟

كان نهرو ينظر إلى فكرة الحياد على أنها تتجاوز الواقع ، بينما كان تيتو يعتبرها نوعاً من التقدم نحو الحقيقة، أما عبدالناصر فكان يأمل منها آمالا كباراً..ومع أن نهرو كان مصراً على تجنب الدخول مع عبدالناصر فى أى نوع من المواثيق، فقد كان الاثنان يتبادلان المشورة فى الشئون الدولية ولقد تعلم عبدالناصر كثيراً من نهرو إزاء أهمية الأمم المتحدة فى حل مشاكل الدول، وحول قوة الرأى العام العالمى.

ومع أن الاثنين كانا يبدوان متفقين فى المظهر إزاء المسائل السياسية الأجنبية، فقد كانا يختلفان فى الجوهر من عدة جوانب.. كان عبد الناصر يخشى دائماً تدخل القوى الكبرى فى شئون بلاده وفى الدول المجاورة له، مما جعله يشعر بأنه ينبغى عليه أن يكون حذراً دائماً لإحباط مخططات الاستعماريين بكل الوسائل الممكنة.. أما نهرو فكان بالرغم من قبوله فكرة إمداد بلاده بالأسلحة للدفاع عنها من عدوان الدول المجاورة، فإنه كان يرى أن حياده الإيجابى يعد وسيلة عملية ضد تدخل القوى الكبرى.

ومن ناحية أخرى كان عبدالناصر يتوق إلى إنشاء قيادة أفريقية أو عربية مشتركة على طراز ما تم اقتراحه فى مؤتمر الدار البيضاء، بينما كان نهرو يعارض كلية أى ترتيبات قد

تورط الدول غير المنحازة فى استخدام القوة، مما جعل عبد الناصر يأخذ على نهرو مسألة تردده فى استخدام القوة بالرغم من إعجابه به كزعيم هندى يعالج السياسات الدولية بحكمة وروية .

على أن عبدالناصر كان يؤكد أن حياده لا يماثل حياد نهرو، فحياد عبدالناصر حياد إيجابى، حياد إزاء صراعات الحرب الباردة، ولكنه على استعداد لاتخاذ جانب ما مستخدماً القوة إذا لزم الأمر فى النزاعات التى تؤثر مباشرة على مصالحه.. وهكذا، فحينما قامت الهند بغزو «جوا» عام ١٩٦٢، لم يشارك عبدالناصر ثورة الغرب وهياجه، ولم يقم بإدانة نهرو لخرقه الحياد.. بل على العكس، قام بمباركة ماقام به نهرو لخدمة مصالح الهند الوطنية.. وفضلاً على ذلك، كان يرى فى ذلك تأكيداً لمصالح شعب «جوا» ضد الإمبرياليين الغربيين.. وللسبب نفسه، كان عبدالناصر على استعداد لمباركة سوكارنو فى استخدام القوة ضد الهولنديين فى غينيا الجديدة، ويرى عبدالناصر فى ذلك عدم قيام أى تناقض مع مبادئ الحياد.

أما بالنسبة للشيوعية فكان الاثنان يختلفان، فبينما كان نهرو يفهم الماركسية على أساس علمى، وكان على استعداد للمغامرة بالسماح بنشاط شيوعى يتحرك داخل النظام الديمقراطى السائد فى الهند، نظر عبد الناصر إلى الشيوعية بطريقة برجماتية.

كان عبد الناصر يرى أن الشيوعية تشكل خطراً فى تسللها فى الدول النامية، فدول مثل مصر وسوريا يمكن السيطرة عليها ـ عن الهند ـ من الشيوعية. ولذا، كان عبدالناصر حريصاً على مقاومة الشيوعية الدولية، ومنع نشاط الشيوعيين المحليين فى بلاده.

هذا من ناحية علاقة عبدالناصر بنهرو، أما تيتو فكان يعد معلماً لعبدالناصر ومؤثراً فى تفكيره السياسى.. وكانت خبرة تيتو ومركزه العالمى قد مهدا له السبيل ليكون مثلاً يحتذى به عبدالناصر فى سياسته الخارجية.. فتيتو سياسى قدير غازل القوى الكبرى، واستطاع أن يستفيد من كتلتى الشرق والغرب فى الحرب الباردة التى كانت قائمة بينهما، مما جعل عبدالناصر يرى فيه سياسياً ماهراً نجح باستمرار فى مزاولة الضغوط على القوى الكبرى.. وكان عبدالناصر معجباً بسياسة تيتو العملية، وبجرأته فى اتخاذ القرارات، ويبدو أن حلول تيتو للمشاكل الاقتصادية وللسياسة الداخلية اليوغوسلافية وبخاصة ما يتعلق بالتنظيم ، أقنعت عبدالناصر كى يستفيد منها.

كان تيتو يحث الشعوب الضعيفة على التماسك وعدم الانحياز مع أى كتلة من الدول الكبرى .. وقد تلاقت أفكار تيتو مع عبدالناصر وبخاصة فيما يتعلق بعدم قدرة الدول الصغرى منفردة الوقوف أمام صراعات الدول الكبرى.

وكانت استراتيجية تيتو إزاء عدم الانحياز لا تمنع المشاركة فى عالم السياسة.. كان يريد لدول عدم الانحياز أن تسمع كلمتها، وأن تتحدث بصوت المنطق إلى الدول الكبرى ، وبشكل خاص أكدّ البون الشاسع بين الشعوب الفقيرة والشعوب الغنية فى العالم، وبرّر ازدياد سخط الشعوب الفقيرة على الشعوب الغنية، لأنها مسئولة عن فقرها.

وكانت تصفية الاستعمار هدفاً أساسياً فى سياسة عبدالناصر وهو يرى أن تضامن الشعوب الأفريقية ـ الآسيوية عامل مهم فى هذه المسألة.

كان الاستعمار يبدو فى عقل عبدالناصر وكثير من زعماء أفريقيا وآسيا، وقد ربط الولايات المتحدة والغرب بشيطان الماضى والحاضر، ويحملهم مسئولية الإصلاح... هذا يعنى فى المقام الأول أن يتخلى الاستعمار عن كل سيطرته وسلطانه ثم يقدم المعونة الاقتصادية دون أدنى رباط مع الدول الوطنية الناشئة.

فى هذه المسألة كان للسوفييت الغُنْم وللغرب الغُرم، إذ لم يتردد عبدالناصر فى مرات متكررة من التصويت بجانب الاتحاد السوفييتى فى هيئة الأمم .. وكانت وجهة نظره أن السوفييت على جانب الحق، ويصوتون بجانبه وبجانب الكتلة الآسيوية الأفريقية. فمثلاً امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار قدم فى نهاية الجلسة الخامسة عشرة للجمعية العامة يدعو إلى إنهاء الاستعمار .. وحينما قامت الصحافة الأمريكية بتوجيه النقد اللاذع إلى عبدالناصر لتصويته بجانب السوفييت قال فى خطاب له ألقاه فى بورسعيد فى الأسبوع الأخير من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بمناسبة يوم النصر:

«الحياد الإيجابى يعنى أننا أعداء لأعدائنا، أصدقاء لأصدقائنا.. فحلف الناتو عدو لنا فى الجزائر، كما أنه يبدى لنا عداء بمعاونته إسرائيل وتسليحها.. إن الناتو ودول الغرب والاستعمار الغربى يظهر العداء لنا ويحارب مبادئنا، مع أننا نصر على هذه المبادئ، ماذا يقول الأمريكيون؟ يقولون أننا لسنا محايدين لأننا صوتنا أربع عشرة مرة بجانب الروس ولم نصوت مرة واحدة معهم.. إننا نقول لهم أنه ينبغى عليهم أن يدركوا أننا لا نبيع

أصواتنا.. إن أصواتنا ليست للبيع لهم أو للروس أو غيرهم.. إننا نصوت وفق مبادئنا..»

كان عبدالناصر يضع فى حسبانه أن يستفيد من القوى المتصارعة فى العالم لحماية بلده والمنطقة العربية من أطماع القوى الكبرى.

وفى حديث له مع «كارينجا» فى أبريل سنة ١٩٥٩ سأله عبدالناصر: «هل يمكن لأى إنسان اليوم أن يغلق عينيه عما يحدث فى العالم الخارجى ، ويتكلم فقط عما يحدث بجواره؟ .. إن مايحدث اليوم فى برلين يؤثر علينا، ربما يؤثر علينا أكثر مما يحدث بجوارنا المباشر .. إنه نزاع القوى الكبرى التى تستخدم فيه الدول الصغيرة كأدوات فى لعبتها فى الحرب الباردة.. إن بلادنا بوضعها المركزى والاستراتيجى على لوحة الشطرنج الخاصة بهم تحتم علينا أن نكون حذرين دائماً .. إن هذا الدرس تعلمناه من تاريخنا الخاص».

لقد كانت سياسات عبد الناصر إزاء القومية العربية تمثل قوى تاريخية ثابتة.. كان عبد الناصر أقوى صوت وأحسمه فى هذه القوى، لقد قبض عبد الناصر على مزاج العصر ورأى متطلبات الزمن.

ومن ثم لا يمكن أن نترك القومية العربية دون عمل حسابها كقوة سياسية تؤثر فى العالم العربى بخاصة، وفى العالم الخارجى بعامة.

سوريا بعد سقوط الشيشكلى

سبق أن تحدثت عن سقوط أديب الشيشكلى فى الجزء الأول من هذه الأوراق، والآن سأتحدث عن الوضع العام فى سوريا بعد الإطاحة به.

لقد بدأ العصر الذهبى لحزب البعث فى سوريا وفى خارجها بسقوط أديب الشيشكلى، على الصعيدين المدنى والعسكرى، فعلى الصعيد المدنى فاز تسعون فى المائة من مرشحى حزب البعث فى انتخابات سنة ١٩٥٤ بعد تنصيب هاشم الآتاسى مرشح حزب الشعب رئيساً للجمهورية، وتكليف صبرى العسلى مرشح الكتلة الوطنية لرئاسة الوزراء.

على أن انتصار البعث السورى لم يدم طويلاً، فقد عارض ميشيل عفلق وأكرم الحورانى من اليوم الأول الاشتراك فى الوزارة، كما طالبت جبهة "ميثاق حمص" على لسان حزب الشعب بإبعاد مصطفى حمدون الذى فجر شرارة الانقلاب على الشيشكلى.

وقد أغضب هذا الطلب ضباط البعث فاجتمعوا فى منزل زميلهم عبد الغنى قنوت، وقرروا القيام بانقلاب عسكرى يطيحون به بالعهد الجديد.. ولكن الحورانى عارضهم، وطلب منهم تفادى العاصفة، وأقنع مصطفى حمدون أن ينفذ الأوامر، فسافر إلى القاهرة وألحق فى كلية أركان حرب المصرية فى أواخر اكتوبر سنة ١٩٥٤.

وذاعت أصداء الانتصار البعثى السورى إلى خارج الحدود، حيث كانت خلايا البعث وفروعه قد اتسعت وانتشرت وسط الجو الطلابى وبين فئات المثقفين فى العراق والأردن ولبنان.. ففى العراق اتسع فرع البعث الذى قام بتأسيسه عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ بعض الطلاب العراقيين من أبرزهم فؤاد الركابى وعبدالرحمن منيف وفؤاد شاكر مصطفى، وعبد الله سلوم، وكريم شنتاف، ومدحت إبراهيم جمعة وعلى صالح السعدى.. وسارت مظاهرات فى الشوارع فى العراق بقيادة البعث، وسادت البلاد الإضرابات احتجاجاً على المعاهدات الأجنبية، وعلى مشروع حلف بغداد، وكون البعث جبهة مع الشيوعيين ، وجماعة القوميين العرب التى كانت تمر فى دور النمو ، وقد رفعت هذه الجبهة شعار الحياد وعدم الدخول فى المعسكرات الدولية.

وفى الأردن وصل بعض مرشحى البعث الأردنى إلى مقاعد نيابية أو كراسى الوزارة مثل عبدالله الريحانى وكمال ناصر وعبدالله النعواس. وقد ساهم أعضاء البعث الأردنى فى حملة تعريب الفيلق العربى وطرد جلوب وإلغاء المعاهدة البريطانية ـ الأردنية.

أما فى لبنان فقد انتشر البعث انتشاراً واسعاً بين صفوف الطلبة والمعلمين وامتد إلى مناطق جديدة مثل منطقة البقاع ومدينة طرابلس. وقد اشترك البعث اللبنانى مع الشيوعيين وجماعة كمال جنبلاط فى مقاومة دخول لبنان فى حلف بغداد، وفى معارضة حكم شمعون وسياسته الخارجية.

وكان شكرى القوتلى قد عاد إلى دمشق فى أوائل سنة ١٩٥٥ بعد إقامة فى مصر دامت مايقرب من ست سنوات منذ أن غادر سوريا بعد انقلاب حسنى الزعيم فى مارس سنة ١٩٤٩، وما أن تمت الإطاحة بأديب الشيشكلى حتى سمح للقوتلى بالعودة إلى

سوريا، وبخاصة بعد عودة الحياة الحزبية إلى سوريا، وفضلا عن أن الحزب الحاكم بها كان حزب شكرى القوتلى «الكتلة الوطنية».

وكانت المملكة العربية السعودية تغطى نفقات إقامة القوتلى فى مصر والتى بلغت عشرة آلاف من الجنيهات الاسترلينية سنوياً.

وفى أغسطس عام ١٩٥٥ تم انتخاب شكرى القوتلى رئيساً للجمهورية السورية من مجلس الشعب السورى، وكان هناك ثلاثة مرشحين لهذا المنصب: خالد العظم ويمثل الشيوعيين والبعث، ناظم القدسى ممثلاً لحزب الشعب، شكرى القوتلى وكان مطروحاً دون أن يكون له قوى سياسية فى مجلس الشعب (البرلمان).

وقد قام الجيش الذى كان يمثل قوة أساسية فى ذلك الحين بتزكية ترشيح القوتلى رئيساً للجمهورية، إذ إن القوى الأساسية داخل الجيش اعترضت على ترشيح ناظم القدسى لاتجاهه نحو بغداد، ومن ثم لو فاز فى الانتخابات فقد يؤدى بسوريا إلى التورط فى حلف بغداد.

كما اعترض الجيش أيضاً على ترشيح خالد العظم ممثل الشيوعيين والبعث، على أساس أن هذين الحزبين كانا يتسللان إلى صفوف الجيش، وكان الجيش حينئذ يتكون غالبيته من المستقلين، ولذا فقد عارض هؤلاء فى ترشيح خالد العظم لمنع الزحف الحزبى إلى الجيش.

والواقع كانت هناك ثلاث قوى قامت بالانقلاب على الشيشكلى، وأعادت الحياة النيابية إلى سوريا، ونصبت هاشم الآتاسى رئيساً للجمهورية، وكانت هذه القوى تتكون من البعث والمستقلين وأفراد من حزب الشعب.

وبعد انتهاء فترة هاشم الآتاسى فى أغسطس سنة ١٩٥٥، تشكلت فى الجيش ثلاث جبهات، جبهة البعث والشيوعيين، وجبهة حزب الشعب، وجبهة المستقلين، وكانت الأخيرة تمثل الأغلبية.. ولم تحبذ الجبهة الأخيرة ترشيح ناظم القدسى أو خالد العظم ، بل أيدت ترشيح القوتلى على أساس موقفه المعادى لمحور العراق ـ الأردن ، وميله نحو محور سوريا ـ مصر ـ السعودية.

واستناداً إلى رغبة الجيش التى نقلت إلى البرلمان السورى بتزكية ترشيح شكرى القوتلى، قام حزب الشعب بالتصويت لجانب القوتلى، وجاء القوتلى رئيساً للجمهورية السورية على هذا النحو.

وكان صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصرى قد سافر إلى سوريا فى أواخر سنة ١٩٥٤، داعياً إلى إقامة دفاع مشترك بين مصر وسوريا، وطرح مشروع إنشاء صندوق دفاع مشترك بين البلدين يغطى نفقات التسليح للجيشين.

ولكن هاشم الآتاسى رئيس الجمهورية حينئذ عارض ذلك بشدة، وله كلمته المشهورة التى تعبر عن رأيه المعارض: «دون هذا الدماء للركاب»

وقد أدت غارة غزة التى شنها الإسرائيليون فى أوائل عام ١٩٥٥، والنزاع الناشئ فى الوقت ذاته بين العراق ومصر حول حلف بغداد، إلى تعميق جذور الانقسام بين مصر والعراق، وصاحب ذلك الرغبة فى تعاون أوثق بين مصر وسوريا.

وأصبح خالد العظم ـ وزير الخارجية السورية ـ الكاهن الأعظم لحياد سوريا، يدعمه أكرم الحورانى الشخصية البارزة على مسرح السياسة السورى.. ولقد حاولت مصر فى بداية الأمر التفاهم مع بغداد، فقام صلاح سالم بزيارة العراق، كما ذكرت من قبل، حيث تم اجتماع سرسنك الشهير الذى انتهى إلى إخفاق واضح، مما جعل عبدالناصر وفقاً لاستراتيجية قديمة ومناورة تكتيكية طارئة أن يمد يده لسوريا التى كانت حينئذ معارضة بشدة لحلف بغداد وغيره من المشاريع والمخططات الأجنبية.

وهكذا بدأ شهر العسل بين البعث وعبدالناصر الذى ولدت منه معاهدة الدفاع المشترك التى شملت سوريا والأردن والسعودية ومصر، فى محاولة من عبدالناصر لعزل العراق، وإظهاره بمظهر الدولة العربية الوحيدة التى خرجت عن مبدأ الإجماع العربى.

وكان عبدالناصر قد التقى بخالد العظم فى مؤتمر باندونج، وكان موقف الأخير معارضة مشروع الدفاع المشترك وصندوق الجيش.. ونتيجة لذلك تقرر طرح الموضوع فى منزل شوكت شقير رئيس الأركان السورى، حيث حضره مجموعة من الضباط يمثلون البعث والشيوعيين والمستقلين.

وكان موقف الشيوعيين والبعث وعبدالحميد السراج مؤيداً لموقف العظم، أما الضباط المستقلون فقد صوتوا ضد العظم، وأيدوا موقف القوتلى لعدة أسباب: أولها لأنه معاد لحلف بغداد، وثانيها لأنه من أنصار التقارب مع مصر، وآخرها لأنه يؤيد وجهة النظر الغالبة فى الجيش.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان الجيش السورى تسوده صراعات المناصب بعد سقوط الشيشكلى.. كان هناك أربع كتل رئيسية فى الجيش السورى:

١ - كتلة ضباط البعث وكان من أبرزهم مصطفى حمدون، وعبد الغنى قنوت وجمال الصوفى وأمين الحافظ.

٢ - كتلة الضباط المستقلين وكان من أبرزهم جاسم علوان، وجادو عزالدين وأمين أبوعساف.

٣- كتلة الضباط الشوام - أى الدمشقيين- ومن أبرزهم عدنان المالكى وأكرم ديرى.

٤- كتلة بقايا أديب الشيشكلى ومن أبرزهم أمين النفورى وأحمد عبدالكريم وطعمة العودة الله، وأحمد حنيدى، وكان السراج أثناء حكم الشيشكلى على صلة وثيقة به أثناء عمل الأول فى شعبة التنظيم.

والواقع أن عبدالحميد السراج كانت له قدرة فائقة فى أن يوحى إلى كل القوى بأنه رجلها، لدرجة أن البعث كان يظن أنه رجلهم دون أن يكون منتمياً لتنظيمهم.

ولقد اتخذت عدة اجراءات داخل الجيش بعد الإطاحة بالشيشكلى، وكانت هذه الإجراءات تستهدف الكتلة الرابعة سالفة الذكر، فمنح السراج إجازة إجبارية وعين ملحقاً عسكرياً فى باريس، وعين طعمة العودة الله ملحقاً عسكرياً فى القاهرة، وكان مطروحاً للمناقشة موضوع تسريح عبدالحميد السراج.

واتصل السراج بكل من أكرم ديرى وجمال صوفى وجادو عزالدين وهم يمثلون بعض الكتل المختلفة وأخذ يبرر موقفه ويطلب منهم الإبقاء عليه واستمر فى تحركه، فاستغل فرصة كونه «حموى» واتصل بأكرم حورانى ، كما اتصل بكل من مصطفى حمدون وعبد الغنى قنوط بطلى حزب البعث فى الانقلاب، وكللت جهوده بالنجاح فأبقى عليه وعين رئيساً لأركان مجموعة لواء مشاة ـ دبابات فى قطنة.

وكانت علاقة السراج مع شوكت شقير طيبة منذ أيام حكم أديب الشيشكلى، ولكن عدنان المالكى ـ ممثل كتلة الضباط الشوام والذى عاد بعد الانقلاب من التسريح واستلم شعبة العمليات بالجيش ـ كان يحقد على عبد الحميد السراج لأنه كان يعتقد أنه سبب تسريحه أيام الشيشكلى، ولكن بعد تلك الجهود المكثفة التى قام بها السراج، صفح عدنان المالكى عن السراج.

وكان تنظيم رئاسة الجيش السورى فى ذاك الوقت كما يلى : شوكت شقير رئيساً للأركان، وتوفيق نظام الدين معاوناً له، وعدنان المالكى رئيساً لشعبة العمليات، ورياض

الكيلانى رئيساً للشعبة الأولى فى الإدارة والتنظيم ، وبديع بشور رئيساً للشعبة الثانية (المخابرات).

وقام عدنان المالكى وأكرم ديرى وجادو عزالدين بعرض اقتراح على شوكت شقير رئيس الأركان بعودة عبدالحميد السراج إلى الأركان، على أن يتسلم رئاسة الشرطة العسكرية، وأن يتسلم أكرم ديرى رئاسة الشعبة الثانية.. ولكن من حسن طالع السراج أن باقى الكتل داخل الجيش عارضت هذا الاقتراح، على أساس أن عدنان المالكى كان رئيساً لشعبة العمليات، فإذا استلم أكرم ديرى المكتب الثانى فإن السلطة سوف تتجمع فى يد الشوام .. ومن ثم تقرر أن يتسلم السراج الشعبة الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ بعد مرور مالايقل عن سنة من الإطاحة بالشيشكلى.

وكانت أولى أعمال السراج التى أكسبته عطف البعث والشيوعيين والمستقلين والأحزاب ، تصديه للقوميين السوريين.. ذلك أن عدنان المالكى أغتيل فى مارس سنة ١٩٥٥ بتدبير من القوميين السوريين، وأسند للسراج مهمة التحقيق .. وكانت تصفية القوميين السوريين من أبرز المعالم التى أظهرت السراج على المسرح السياسى السورى.

وجاءت صفقة الأسلحة التشيكية المصرية، فكان لها صدى طيب لدى الأوساط السورية عدا الأحزاب التى كانت متجهة نحو الغرب، وكانت لها آثار كبيرة على تطور الأحداث ، إذ تبعت سوريا مصر، وسافر خالد العظم إلى موسكو فى خريف عام ١٩٥٥، ونجح فى عقد صفقة سلاح تشيكية، وقد رحب به السوفييت ترحيباً حاراً.

كان عقد هذه الصفقة فى سوريا له جوانب نفسية رسخت فى عقول القوى السياسية المختلفة، فقد زادت القناعة لدى الضباط السوريين بأن الغرب لن يزود سوريا بالسلاح، كما ساعدت على نشاط حزبى البعث والشيوعى كقوى تقدمية، ونظر الحزبان إلى الصفقة كتصد للأحزاب التقليدية التى تريد الاتجاه إلى العراق أوالسعودية، كذلك رأى البعث والحزب الشيوعى أن الظروف تهيىء لهما آمالا كباراً فى نمو نشر الدعوة بين صفوف الجيش.

ونتيجة لذلك انكمش نشاط حزبى الشعب والكتلة الوطنية، بينما حققت القوى الأخرى نصراً ساحقاً .. وصفا الجو للبعث داخل سوريا بعد تصفية القوميين السوريين، ونجاح صفقة الأسلحة مع المعسكر الشرقى ، فأعاد البعث جميع ضباطه، ورجع مصطفى حمدون من القاهرة.

وزاد البعث تقاربه مع الشيوعيين وعبد الناصر ووضع مشروع اتحاد فيدرالى مع مصر، وافق عليه الحزب الوطنى والشيوعيون وبعض المستقلين. .لكن حزب الشعب الذى كان من دعاة الاتحاد مع العراق عارض المشروع وهدد بالخروج من التحالف، وبعد مفاوضات طويلة وافق البعث والشعب على أن يضاف إلى البيان فقرة هى: «والعمل على قيام اتحاد مع الدول العربية وفى طليعتها الشقيقة الكبرى مصر..».. وقد وافق عليه مجلس النواب السورى بالإجماع.

وقام صبرى العسلى بتشكيل حكومة جديدة فى مطلع عام ١٩٥٦، مثل البعث فيها صلاح البيطار كوزير للخارجية، وكان مكلفاً من الحزب بوضع مشروع الوحدة الفيدرالية مع مصر.. وقام البيطار بعرض مشروعه على مجلس الوزراء فوافق عليه بحضور القوتلى رئيس الجمهورية، وكلفه المجلس بالسفر إلى مصر وعرض مشروعه الوحدوى على عبدالناصر.. ولكن سفر البيطار تأجل نتيجة العدوان الثلاثى، فأعلنت سوريا سياسة التضامن العربى دعماً لمصر كضرورة ملحة، لها أسبقية على موضوع الاتحاد، وبخاصة أن السعودية والأردن أغفلتا مشروع الاتحاد.

توتر الموقف العربى

فى وسط معمعة التواطؤ الثلاثى، كان اليسار السورى والجماعات الموالية لعبد الناصر يزداد نفوذاً وقوة .. وقد بدا تصميم هذه الجماعات وإصرارها وكأنها تريد قطع كل الروابط مع الغرب، مما جعل الأمريكيين ـ وهم يخشون أن تقع سوريا فى أحضان الشيوعية ـ يدبرون مؤامرة رجعية تزعمها عدنان الآتاسى ومنير العجلانى وحسن الأطرش.

ولقد نجح السراج فى اكتشاف هذه المؤامرة فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦، وكانت موجهة للإطاحة بالزعامة اليسارية، وقيام حكومة موالية للغرب فى دمشق تعمل على انضمام سوريا إلى حلف بغداد.. وقد أدى اكتشاف هذه المؤامرة، فضلاً عن الصدمة التى أصيب بها السوريون فى خريف سنة ١٩٥٦ ـ حينما ظهر لهم أن بريطانيا وفرنسا قد

صممتا بالاشتراك مع إسرائيل على تدمير عبدالناصر والاستيلاء على قناة السويس - إلى تدعيم مركز اليسار والعناصر الحيادية فى سوريا، وإلى إثارتهم.

واستغلت موسكو الفرصة، ذلك أنها كخلف - رئيسى - لفرنسا فى إمداد سوريا بالسلاح لم تتباطأ فى استغلال أخطاء الغرب لتثبيت دعائم نفوذها فى دمشق.. فإذا كان شيوعيو بكداش قد أخفقوا فى تحقيق دفع شيوعى كبير بين الرأى العام السورى، فإن ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى أن حزب البعث عمل على إجبار حكومة التآلف باتخاذ إصلاحات اشتراكية فى سوريا وتوثيق الروابط مع الاتحاد السوفييتى فى الخارج.

وكلما كانت سوريا تتجه نحو اليسار، كلما أصبحت معارضة اليمين والشيع الموالية للعراق أكثر عنفاً، وبعد اكتشاف مؤامرة ١٩٥٦ فى سوريا، طرد حزب الشعب من الحكومة.. ولكن بالرغم من ضغوط البعث، فإن حزب الشعب السورى كان لايزال يتمتع بنفوذ كاف يمنع صبرى العسلى من الاستمرار فى إعلانه تحبيذ فكرة الوحدة الفيدرالية مع مصر.

وازداد سخط العناصر الموالية لمصر فى سوريا، وكان للجيش السورى - بكل القوى القائمة داخله - الفضل فى التأثير على العراق ، حينما قرر نسف أنابيب البترول تضامنا مع مصر واحتجاجاً على العدوان الثلاثى، وقد كلف مجلس القيادة السورى عبدالحميد السراج بإعداد جماعات التخريب، وتنفيذ هذه المهمة.. والواقع أن السراج منذ هذا التاريخ ربط نفسه بعبدالناصر، وأصبح يعد نفسه واحداً من عناصر عبدالناصر المؤثرة على سياسته.

ومع هذا التضامن العربى خلال العدوان الثلاثى، ومع ملاءمة الظروف بعد ذلك لتهيئة جو لمشروع الوحدة، ظهر حادث فى شهر أغسطس من عام ١٩٥٧، قلب رأساً على عقب حسابات عبدالناصر السياسية.. ذلك أن تركيا وقد ادعت أنها مهددة بعدوان من سوريا تحرضه موسكو، بدأت تحشد قواتها على حدودها الجنوبية المتاخمة لسوريا.

وفى الوقت ذاته أعلنت كل من لبنان والعراق اتهامات مماثلة للنظام السورى وتوتر الموقف واشتعل، إذ أعلنت واشنطن أن السوريين ليسوا سوى دمى صغيرة فى أيدى السوفييت، بينما قامت موسكو باتهام تركيا بأنها تعد للقيام بعملية تدخل فى سوريا.

وازدادت حدة الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو، إذ أرسلت الولايات المتحدة خبيراً كبيراً فى شئون الشرق الأوسط إلى أنقرة وبيروت للتشاور العاجل مع مندريس وشمعون، ثم التوجه إلى العراق والأردن للتشاور مع ملكيهما.. ومن ناحية أخرى قامت كل من موسكو وسوريا بالعودة إلى اتهام قوى الغرب بأنها تتآمر لإخضاع الحكومة الديموقراطية فى سوريا وفرض نظام تابع.

وكان رد أيزنهاور على ذلك توجيه إنذار ينص على أنه سوف يستخدم كل القوى المتيسرة والضرورية لحماية الحكومات الموالية للغرب فى منطقة الشرق الأوسط.

وبعد انتهاء عمليات التشاور التى قام بها الخبير الأمريكى، أعلنت واشنطن أنها سوف تنشىء جسراً جوياً عاجلاً إلى المنطقة (الشرق الأوسط) لا لمعاونة تركيا فحسب، بل لتقديم العون أيضاً لكل من الأردن والعراق ولبنان.

وبدا حينئذ وكأن «مبدأ أيزنهاور» قد نجح فى فرض نفسه، ولكن عاملاً جديداً ظهر كانت له عواقب ذات دلالة، ذلك أن الملك سعود كان قد قرر أن الفرصة أصبحت مواتية كى يفرض نفسه على الخط الجديد للقومية العربية، وذلك عن طريق الانضمام إلى حلفائه السابقين مصر وسوريا.

ولكن من ناحية أخرى كان على الملك سعود أن يربط نفسه مع زملائه من الملوك فى الأردن والعراق، وألا يتورط بثقل فى خط السياسة الناصرى الذى قد يكتسح كل ملكية فى العالم العربى.

واختار سعود طريقاً آخر يخالف أسلوب كل من عمان وبغداد، فلم يكن تواقاً للدخول فى نزاعات مع عبدالناصر أو سوريا، وبخاصة أنه كان قد ارتبط مع مصالح البترول الأمريكى، ولذا لم يكن على استعداد للدخول مع أى دولة عربية فى أى حرب نفسية أو سياسية.. ولذلك بادر سعود يؤكد للقاهرة ودمشق أنه سيقف بجانب سوريا فى أى عدوان عليها.. وكان الأمير فيصل ولى عهده يزور واشنطن فأعلن أن السوريين لا يشكلون أى تهديد لأى دولة من جيرانها، كما توجه سعود بنفسه إلى بيروت، ودمشق لفض الخلاف بينهما، ولكى يعلن للشعب السورى بنفسه تنديده بالتهديد التركى لسوريا.

وفى دمشق رحب السوريون بموقف الملك سعود، إذ كانوا يشعرون فى الأسابيع السابقة أن الجيوش المعادية كانت على أهبة الزحف لغزو بلادهم.

وكان عبدالناصر فى مصر يراقب الأحداث، وحينما لاحظ تحرك سعود السياسى لم يرحب به، وكان رأيه أن سعود لم يكن مخلصاً فى معاونة سوريا، بقدر ماكان تواقاً إلى سلب عبدالناصر عنصر المبادأة فى العالم العربى.. ولذا أسرع عبد الناصر فى فترة تقل عن ثلاثة أسابيع من زيارة سعود لدمشق بإرسال قوات مصرية عن طريق البحر وصلت إلى اللاذقية، وكان ظهور القوات المصرية فى الميناء السورية دليلاً على تصميم مصر على مساعدة شقيقتها سورياً إزاء تهديدات الأتراك والأمريكيين الذين يساندونهم.

وهكذا ضاعت جهود سعود الشفهية وسط هتاف الشعب السورى للقوات المصرية التى كانت من وجهة نظرهم تجسيداً مادياً للمعونة الأخوية الحقيقية.

وانتهى الأمر بانسحاب الحشود التركية من حدود سوريا، وأخفق مشروع أيزنهاور فى تحقيق غرضه، فقد اتضح لواشنطن أن العرب فى حالة تهديد أمنهم، يلجأون إلى مصر وموسكو لمعاونتهم.

فى خضم هذه الأحداث، اكتسبت مصر سمعة عالية بين السوريين، بالرغم من أن القوات المصرية التى وصلت سوريا لم تكن كافية بالقدر الذى يمكنها من القتال بكفاءة أمام عملية غزو تركى مدبر، ولكن هذه المظاهرة العسكرية هيأت الفرصة لإقناع عدد كبير من السياسيين وضباط الجيش السورى ـ الذين لعبوا دوراً رئيسياً فى الوحدة ـ بأن السبيل الوحيد لانقاذهم هو الوحدة الفورية مع مصر.

والواقع أنه منذ توقيع التحالف بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٥، كان كثير من السياسيين وضباط الجيش يأملون فى علاقات أكثر ارتباطاً مع عبدالناصر كمركز جديد لآمال العرب فى الوحدة والاستقلال.. وهكذا توجه خالد العظم وهو يمثل (يسار اليمين) وكان وزير الخارجية السورية حينئذ، إلى القاهرة كى يعرض على عبدالناصر ضرورة الاتحاد بين مصر وسوريا ولكن عوامل عدة لعبت دوراً فى إخفاق المهمة، منها أن عبدالناصر كان فى ذلك الوقت غير راغب فى التورط فى مسائل خطيرة أكثر من زيادة التعاون الاقتصادى بين البلدين، كما كان عبدالناصر يكره خالد العظم ويعده اشتراكياً مزيفاً نشأ من وسط الإقطاع ويمثله بكل مظاهره، كذلك كان عبدالناصر يظن أن العظم وأغلب السياسيين التقليديين فى سوريا حينئذ لم يكن هدفهم من عرض الوحدة على مصر سوى المناورة السياسية، فقد كانوا يظنون أن عبدالناصر سوف يرفض الوحدة، ومن ثم يضبح فى استطاعتهم إلقاء اللوم على عبدالناصر لما سوف يحدث فى بلادهم.

وللتاريخ، فإن خالد العظم بالرغم من أنه كان المعمارى السورى الأول للوحدة مع

مصر، فقد كان آخر زعيم سورى، وضع فيه عبدالناصر أدنى ثقته.. ولكن من ناحية أخرى، كانت هناك مجموعة كبيرة غير العظم وجماعته تشعر بالحاجة إلى قوة عبدالناصر وأهمية قيادته وزعامته.. وبحلول عام ١٩٥٧، ازدادت أعداد هذه المجموعة، واشتد إصرارهم على قيام وحدة كاملة مع مصر لتنقذ بلادهم من التفكك السياسى، والفوضى الحزبية.

مد وجزر فى الأردن

والواقع أن حرب السويس كانت نقطة تحول هامة فى تفكير عبدالناصر السياسى، وبخاصة فى الدول العربية التى كانت سياسته الخارجية تسعى لاحتوائها.. وكانت الأردن بلاشك إحدى هذه الدول التى دخلت مع عبدالناصر فى سلسلة متتابعة من الخلافات والنزاعات.

ومنذ شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦، كانت هناك أغلبية وطنية تحكم فى عمان تحت رئاسة سليمان النابلسى.. وقد اعتمد عليه عبدالناصر فى تحقيق أغراضه وذلك بربط عمان بخط القاهرة السياسى الخاص بالمسائل العربية.. وقد تكللت جهود عبدالناصر بالنجاح حينما قبل النابلسى عرض مصر والسعودية وسوريا كى تحل مكان بريطانيا فى الدعم المالى الخاص بالجيش الأردنى.. ففى مارس عام ١٩٥٧ أعلن النابلسى إنهاء معاهدة ١٩٤٨ مع بريطانيا، وطلب من الحامية البريطانية أن تغادر الأراضى الأردنية فى مدى ستة شهور.. وكان هذا الإعلان يعنى لعبد الناصر أن الأردن بدون جلوب، وبدون المعاهدة البريطانية ـ الأردنية قد أصبحت دولة مستقلة.. ووفقاً لذلك كان يتصور أنه بتحالفه مع سوريا يمكن أن يتوقع أن يلعب دوراً فعالاً كاملاً فى تدعيم الجبهة المتحدة للشعوب العربية.

ولكن.. كما سبق ذكره.. كانت هناك أفكار متغايرة تدور فى ذهن الملك حسين، الذى لم ينس رفض عبدالناصر إرسال قوات مصرية إلى سيناء لتحول من تهديد إسرائيل لمملكته، حينما قام بن جوريون بإغاراته على امتداد الحدود الأردنية فى شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٥٦.

كان الملك حسين يظن أن تعاونه مع مصر سوف يكون من جانب واحد هو الأردن، ومع أنه قطع علاقاته مع بريطانيا، فلم يكن راغباً أن يصبح خاضعاً لعبد الناصر.

ومن ناحية أخرى كانت ثقته فى السوريين معدومة، وكان يرى أن زعماءهم شيوعيون فى مظهرهم، فضلاً عن قلقه الذى نشأ من استبقاء السوريين المستمر لقوات لهم بلغت خمسة آلاف جندى فى منطقة، «المفرق» بشمال الأردن منذ حرب السويس، بحجة أن بقاءهم هنا ليس إلا بغرض حماية حلفائهم الأردنيين.

وبالرغم من العداء التقليدى القديم بين السعودية والهاشمية ، فقد اتجه حسين نحو سعود الذى بدأ يشاركه قلقه إزاء تحالفه مع عبدالناصر. وعرض سعود على حسين أن يرسل قوات سعودية للأردن لمواجهة التهديد السورى للأردن.

والواقع أن أغلب حكام العرب فى ذلك الوقت كانوا يميلون للتعاون مع الغرب ويعادون السوفييت، ولم يشاركوا عبدالناصر فى مبدأ الحياد الإيجابى، بغض النظر عما تظنه شعوبهم.. وهكذا اتفق هؤلاء على ضرورة معارضة فكرة أن تكون القاهرة مركزاً لرسم سياستهم الخارجية .. كان هذا الشعور يعتمل فى نفس نورى السعيد بقدر ماكان يرسخ فى عقل كل من شمعون والملك إدريس والحبيب بورقيبة والملك سعود وسلطان مراكش، وحكام الخليج العربى.

وإذا كان معظم هؤلاء قد شجب العدوان الثلاثي وأدانه، فإن ذلك يرجع إلى رغبتهم فى عدم الظهور بمظهر مساندة الإمبرياليين والعدو الصهيونى.

لقد كانت شخصية عبدالناصر حينئذ قد أصبحت أكثر جاذبية لدى جماهير بلادهم، ولذلك آثروا أن يتخذوا موقف الحذر والمراقبة، ولكن ما أن واتت الفرصة للملك حسين، حتى أدار ظهره لعبدالناصر بمجرد انتهاء ظروف حرب ١٩٥٦، ففى أبريل سنة ١٩٥٧، قررحسين أن يأتى بحكومة جديدة تحقق رغباته، فطلب من النابلسى أن يستقيل، وكلف المجالى بتشكيل الحكومة، وبعد أيام قلائل تخلص الملك حسين من اللواء على أبو نوار رئيس الأركان الأردنى الذى كان موالياً لعبد الناصر، والذى لعب دوراً بارزاً فى العمليات المبكرة لطرد جلوب.

واتهم حسين قائد جيشه بأنه كان يدبر مؤامرة مع مخابرات السراج فى سوريا، وواجهه بأدلة خيانته أمام زملائه الضباط فى المفرق.

وتوالت الأحداث التى جعلت حسين يؤكد أن عبدالناصر كان وراء الأحداث،

فبالرغم من أن حسين عفا عن أبو نوار، فقد فرّ الأخير إلى دمشق، وخلفه اللواء على الحيارى الذى استقال من منصبه بعد أسبوع من تعيينه، لرفضه قبول طلب الملك حسين بترقية الضباط البدو على حساب زملائهم الفلسطينيين.

وغادر الحيارى عمان إلى دمشق حيث اتهم فيما بعد الملك حسين بأنه هو الذى دبر مؤامرة أبو نوار المزعومة ليغير خطه السياسى الذى ارتبط به من قبل.

وقد خلقت شعبية عبدالناصر لدى الجماهير العربية كثيراً من المشاكل مع أغلب الحكام العرب، وكانت العناصر الموالية لعبد الناصر فى الأردن تتسم فى سلوكها مع الملك بالصلافة والغطرسة.. فمثلاً حاول سليمان النابلسى أثناء رئاسته للحكومة أن يضغط على الملك حسين لإقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتى ، وأعلن أنه سيوافق على أى عون روسى يعرض عليه، وينبذ أى معونة أمريكية، لأن واشنطن تحاول تمزيق الوحدة العربية وعزل عبدالناصر.

وتوتر الموقف بعد تنحية سليمان النابلسى وأبو نوار، إذ قامت المظاهرات العنيفة الصاخبة فى عمان والقدس وبعض المدن الأردنية الأخرى، نظمها أعوان النابلسى وأبو نوار بتدبير السراج، وألقيت كثير من المنشورات التى تهاجم الملك حسين، وتتهمه بأنه يمهد السبيل للمؤامرات الأمريكية، وقد أعدت هذه المنشورات فى القاهرة بإشراف كمال رفعت ، كما كانت للقاهرة بصمات على الفتيل الذى أشعل الموقف.

وعلى الرغم من أن القاهرة كررت إنكارها لأية نوايا عدوانية تهدد استقلال الأردن، فقد نشبت حرب كلمات عنيفة بين القاهرة ودمشق من جانب وبين عمان من جانب آخر.

وتراشقت الكلمات العدائية فى إذاعات صوت العرب ودمشق وعمان، فبينما اتهم حسين القاهرة ودمشق بتدبيرهما مخططا للإطاحة بعرش الملكية الهاشمية، قامت إذاعتا القاهرة ودمشق بالتنديد بموقف الملك حسين واتهمتاه بأنه يمثل ذنباً صغيراً للإمبريالية الأمريكية فى المنطقة العربية.

واستجاب الناصريون فى الأردن لهجوم القاهرة، فازدادت أعمال العنف والفوضى، مما جعل الملك حسين يقدم فوراً على إعلان الأحكام العرفية، ويبادر بالاتصال بزميله الملك سعود للتشاور، فنصحه الأخير بالقضاء العاجل على مراكز التمرد قبل أن تفلت الفرصة.

وقام الملك حسين بالقبض على سليمان النابلسى، وعلى عدد من أعوانه المشتبه فيهم، كما أعلن محاكمة أبو نوار والحيارى غيابياً على الخيانة العظمى.

واستفحل الأمر، فاتهم الملك حسين الرئيس عبدالناصر وسوريا بأنهما يدبران مؤامرة بالاشتراك مع روسيا للإطاحة بالملكيات فى الأردن والعراق والسعودية، وقام حسين بطرد الملحق العسكرى المصرى فى عمان، والقنصل العام المصرى فى القدس، واتهمهما بأنهما كانا يحرضان على اغتياله.. ومن جانب مصر قامت بطرد السفير الأردنى فى القاهرة واستدعت وزارة الخارجية المصرية سفيرها فى عمان.

ووصلت إلى عبدالناصر تقارير المخابرات المصرية تفيد بأن الملك حسين يسيطر على الوطنيين فى الأردن، وأن قوات البادية تكن لحسين الولاء الكامل، وأن استمرار حملة الدعاية التى تقوم بها أجهزة الإعلام المصرية تدفع الأمور إلى شوط لايمكن السيطرة عليه، ولا يمكن التكهن به بسهولة لو فلتت الأعمال الغوغائية.

كانت حرب الكلمات قد استمرت بين الفريقين لعدة شهور بشراسة وعنف، فاتهمت الأردن عبدالناصر بأنه باع نفسه للشيوعية ـ الشيطان الذى يريد أن يجثم على صدر العرب ـ واتهم عبدالناصر الملك حسين بأنه ارتكب أبشع الجرائم بخيانته قضية فلسطين، وذلك لتفاوضه السرى مع إسرائيل لعقد تسوية منفصلة.

وفى ذلك الوقت نشرت الصحف العربية صوراً لاجتماعات حسين مع بن جوريون وبعض القادة الإسرائيليين، ولكن للحقيقة كانت هذه الصور تبدو لأى خبير بأنها صور مزيفة.

وأخيراً تأكد عبدالناصر أن هذه الحملة لن تحقق النتيجة المرجوة وهى جذب حسين لجانبه، فأمر أجهزة الإعلام المصرية بالكف عن تحريض المعارضة للإطاحة بالملك، وتصادف فى ذلك الوقت إعلان نداء من سعود وفيصل العراق إلى كل من القاهرة ودمشق يطلب منهما الكف عن مهاجمة حسين.

على أن الجدير بالذكر هو أن سبب هذه الفوضى الإعلامية فى مصر كان يرجع أساساً إلى عدم التنسيق بين المخابرات والإعلام المصرى مما أدى إلى إخفاق حملة الإعلام المصرية لتحقيق هدف سياسى، هو جذب الأردن لجانب مصر.

وفضلاً عن ذلك كان يواجه عبد الناصر كثيراً من المشكلات الداخلية والخارجية، وبخاصة فى سوريا التى كانت تتعرض باستمرار ـ كما أوضحنا من قبل ـ إلى تهديدات خارجية ونزاعات داخلية، ماكان يمكن للقاهرة أن تتجاهلها أو لا تضعها فى الحسبان.

مــذكــرات صـــلاح نـــصـــر
الجزء الثانى

2

قيــام الوحــدة بيــن مصـر وسوريــا

دار الخيّــــال

التيارات السياسية داخل الجيش السورى ومزايدات البعث

بعد إتمام صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، قام ائتلاف بين البعث والشيوعيين فى شكل مهادنة، ونشط الحزبان داخل الجيش واتسم نشاطهما بالعمل الحزبى، ولولا إعلان الوحدة بين مصر وسوريا لاستطاع البعث والشيوعيون تصفية القوى المستقلة من الضباط السوريين، إلا أن ما عرقل هذا النشاط قبل الوحدة ظهور المستقلين العسكريين ككفة راجحة بين القوى الأخرى.. ولقد استمر هذا الوضع داخل الجيش وداخل القوى السياسية طوال عامى ٥٥، ١٩٥٦، واستفاد البعث والشيوعيون من الضربة التى وجهت إلى الرجعية السورية بعد انكشاف مؤامرة عام ١٩٥٦، ورفعت الحصانة عن بعض النواب السوريين من الأحزاب التقليدية وكتلة العشائر والرجعية المستقلة، ومن أبرز هذه الأسماء: فايز الآتاسى، عدنان الآتاسى، أحمد قنبر، مخائيل ليليان، منير عجلاتى، هايل سرور، وحسن الأطرش.

وأجريت انتخابات تكميلية فازت بمعظمها الأحزاب القومية، واستمر هذا الوضع حتى منتصف عام ١٩٥٧.

كان شكرى القوتلى حينئذ رئيسا للجمهورية، يعاونه فى أمانة القصر فؤاد الحلبى الذى كان يكن العداء الشديد للبعث، وكان على رأس الجيش السورى توفيق نظام الدين كرئيس أركان للجيش.. وكانت الرجعية السورية تحاول أن تكون لها قوة داخل الجيش لتساندها من خلال شكرى القوتلى، فأنشأت تكتلا عسكريا داخل الجيش قوامة

الأساسي «الضباط الشوام»(*)، ومن أبرزهم اللواء طالب داغستاني والعقداء سهيل عشي وعمر قباني وحسن العابد وهشام السمان ومحمود شوكت.

على أن التيار الرجعي في الجيش كان يمثل حزب «الكتلة الوطنية» أكثر من تمثيله لحزب الشعب، وكان هذا التيار دعامة القوتلي في الجيش، يسانده توفيق نظام الدين رئيس الأركان السوري، وفي السادس من مارس سنة ١٩٥٧، صدر قرار بنقل المقدم عبدالحميد السراج من الشعبة الثانية إلى منصب ملحق عسكري في الهند.. وكان السراج ـ كما ذكرت من قبل ـ محسوبا على البعث دون أن يكون منتميا إليه، كما صدرت بعض التنقلات الأخرى جعلت البعث يشعر بأن هذه الإجراءات مقدمة لتصفيته، فقرر ضباط البعث استباق خطة الضباط الشوام، بإعلان حركة تمرد في قطنة حيث كان يعسكر مصطفى حمدون ومجموعة من صغار ضباط الجيش البعثيين.. وبدأ التمرد في الساعة الثالثة من بعد ظهر السابع من مارس، وأبرق المتمردون للقصر الجمهوري ورئاسة الأركان منذرين بالزحف على دمشق واحتلال الإذاعة والقصر الجمهوري ورئاسة الأركان.. ودارت مشاورات بين جميع الأطراف، ثم اقترح خالد العظم الذي كان وزيرا للدفاع أن يعقد اجتماعا في منزله ليل ٧ ـ ٨ مارس، وقد عقد الاجتماع بحضور جميع الضباط ومثل مصطفى حمدون تجمع البعثيين المتمردين.

وأسفرت المفاوضات عن تجميد نقل السراج والضباط الموالين للبعث، وعن تسريح جميع الضباط الشوام ومعهم توفيق نظام الدين رئيس الأركان ومعاونه عبدالعزيز عبدالكريم.

وتسلم عفيفي البرزي رئاسة الأركان وكان عائدا من باريس، كما عين مصطفى حمدون رئيسا للشعبة الأولى وأمين النفوري معاونا لرئيس الأركان، وأحمد عبدالكريم في الشعبة الثالثة، وبقي على عبدالحميد السراج في الشعبة الثانية.

وهكذا أصبح الجيش السوري متبلورا في ثلاث قوى: بعث، شيوعيين، ومستقلين.. وتم تشكيل مجلس قيادة من ٢٤ ضابطا من بينهم: عفيفي البرزي، أحمد عبدالكريم، مصطفى حمدون، أمين النفوري، عبدالغني قنوت، جمال الصوفي، بشير الصادق، أمين

(*) الشوام اصطلاح يطلق على أهل دمشق.

الحافظ، عبدالحميد السراج، عبدالله الجسومة، ياسين الفرجانى، إبراهيم فرهود، أكرم ديرى، جادو عز الدين، حسين حدى، طعمه العودة الله، أحمد حنيدى، جاسم علوان، محمد الإسلامبولى.

كانت مهمة هذا المجلس خارج الجيش مراقبة الحكومة السورية وتصرفاتها، والحيلولة دون أى انحراف بسوريا عن الخط القومى، الذى كان يتمثل حينئذ فى إبعادها عن مخطط حلف بغداد، ومشروع أيزنهاور الذى تبناه الملك سعود.. أما داخل الجيش فكان هذا المجلس هو الذى يرسم السياسة العسكرية للجيش ويشرف على جميع الإجراءات التنفيذية فيه من تنظيم وتدريب وتسليح وترقيات وتنقلات.. والجدير بالذكر أن أصغر التفصيلات كانت تعرض على المجلس لمناقشتها ولم يكن لعفيفى البرزى رئيس الأركان أية صلاحيات، كذا كان الأمر بالنسبة لرؤساء الشعب.

وكان عفيفى البرزى ذا نزعة ماركسية اكتسبها أثناء دراسته فى فرنسا وبدأ يستميل مجموعة ضباط بقايا الشيشكلى ومجموعة المستقلين كى يواجه بهم تجمع ضباط البعث.

ومنذ تشكيل مجلس القيادة، وبعد خروج الكتلة الرجعية من الجيش، بدأ الصراع واضحا عنيفا بين كتل العسكريين من شيوعيين وبعثيين ومستقلين، كما أن الصراع على الصعيد السياسى لم يكن أقل نشاطا أو عنفا فى صفوف الجيش.

حقيقة حاول القوتلى فى نهاية سنة ١٩٥٧ تحييد عناصر اليسار فى الجيش، وفى ذلك الوقت أرسل له الملك سعود مبعوثا لسوريا هو يوسف ياسين فى زيارة سرية.. وطبخ الرجلان سويا خطة إعادة تغيير سياسة سوريا الخارجية فى خط «الحلف الإسلامى»، الذى كان يعنى فى صورة عملية تحالف سوريا مع السعودية العربية وليس مع أحد آخر.

وجاءت تقارير المخابرات إلى القاهرة لا تبشر بأمل قوى للوحدة، إذ حث يوسف ياسين الرئيس القوتلى على الارتباط مع السعودية، وتنفيض يديه عن كل اتصال مع الروس وفى مقابل ذلك يضمن سعود لسوريا استلام كل المعونات الأمريكية بما فى ذلك الأسلحة التى يحتاجها السوريون.

وفضلا عن ذلك، ولتأكيد هذا التعهد، قام الملحق العسكرى الأمريكى فى دمشق بمقابلة السراج، وأخبره بأن واشنطن فقدت الأمل فى حكومات كل الأحزاب السياسية

التقليدية فى العالم العربى، ولذا فإن الأمريكيين على استعداد لمساندة نظام عسكرى يتكون من ضباط أصاغر يتمتعون بدرجة قوية من الأخلاق، ولا يسيرون فى ركاب عبدالناصر، أو يتبعون سياسته أو مخططاته.

ولقد أدّى اقتراح يوسف ياسين إلى أن دخل فى روع السراج وضباط مجلس القيادة، أن أمريكا لن تتوانى فى أن تبذل جهودا مكثفة كى تجر سوريا إلى حظيرتها، فضلا عن أنها سوف تعمل على خلق فرقة بين مصر وسوريا وبين سوريا والاتحاد السوفييتى .. ومن ناحية أخرى كان عبدالناصر كلما اتجه نحو الشرق، ازدادت قوة البعث والشيوعيين فى سوريا، وينبغى أن أذكر هنا أن الولايات المتحدة حاولت عام ١٩٥٦ القيام بحركة انقلابية فى سوريا بواسطة أديب الشيشكلى الذى دخل دمشق بالفعل، وحاول القيام ببعض الاتصالات، ولكن أمره كشف، وكاد أن يلقى القبض عليه، لولا أن قامت السفارة الأمريكية بتهريبه خارج البلاد.

وفى خريف عام ١٩٥٧ نشط مخطط الدول العربية الملكية فى الشرق العربى، متمثلا فى نشاط العراق والأردن المعادى لسوريا تساندهما السعودية، وبلغ هذا النشاط ذروته حينما قامت تركيا بعملية حشد لقواتها على الحدود السورية، مهددة استقلال سوريا بالقيام بعملية غزو لها.. وقام وفد برلمانى مصرى برئاسة أنور السادات وكيل مجلس الأمة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ بزيارة سوريا بدعوة من البرلمان السورى، وطرح السادات فى خطاب ألقاه فى البرلمان السورى فكرة إقامة نوع من الوحدة أو الاتحاد بين مصر وسوريا وذلك بعد انسحاب الحشود التركية.. والواقع أن تحرك عبدالناصر هذا كان رداً على الحشود التركية، وتحرك السعودية لجر سوريا إلى خطها السياسى.. وبعد فترة قصيرة قررت سوريا رد الزيارة البرلمانية إلى مصر، فسافر وفد نيابى برئاسة إحسان الجابرى، وعبدالكريم زهور، حيث قابلوا الرئيس عبدالناصر، وعرضوا عليه الوحدة، ولكنهم لم يلقوا من الرئيس المصرى حماسا للموضوع، بل ذكر لهم العراقيل والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين.

وفى هذه المرحلة من تاريخ سوريا أجريت انتخابات المجالس البلدية فى خريف ١٩٥٧، وبدلا من أن يخوضها البعث والشيوعيون مؤتلفين فى قوائم متفق عليها، دخلوها منشقين، وخرجوا من هذه الانتخابات وقد انتهى التآلف بين البعث والشيوعيين..

ومن ثم اتجه البعث إلى المزايدة فى موضوع الوحدة، وفى المناداة بها، وضرورة تنفيذها فورا، متهما كل القوى الأخرى فى ساحة سوريا بأنها غير جادة فى قضية الوحدة.

كان هذا التحرك من جانب البعث مجرد هدف تكتيكى حزبى بغرض الوصول إلى السلطة فى سوريا بمساعدة عبدالناصر الذى كان قد اكتسب شعبية كبيرة لدى الجماهير السورية وداخل الجيش السورى بعد حرب السويس، وظهوره على المسرح العربى كرمز للقومية العربية سواء من خلال شكل وحدوى، أو من خلال الإبقاء على سوريا خارج أى اتحاد.

وكان تصور الشيوعيين والبعث فى سوريا على حد سواء يكمن فى أن عبدالناصر لن يذهب بعيداً فى موضوع وحدة سوريا ومصر، ومن ثم تكون فرصتهما الذهبية للمناورة والاستفادة من المد الذى كان يتمتع به عبدالناصر فى ذاك الوقت، وقد استغلوا فى تحركهم الحزبى الشعارات التقدمية التى كانوا ينادون بها باستمرار.

وبعد انفراط الائتلاف بين البعث والشيوعيين، ظل الشيوعيون على موقفهم من موضوع الوحدة، لظنهم أن عبدالناصر لن يقدم على الوحدة، فأخذوا ينددون بحزب البعث، ويتهمونه بأن مناوراته بالوحدة مع مصر ليست إلا من قبيل المزايدات الحزبية.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع الاقتصادى السورى وبخاصة التجارى كان شديد الحماس لفكرة الوحدة، لأنه كان يرى فى مصر حينئذ سوقا واسعة لنشاطه، لاسيما أنه لم يكن أجرى فى مصر كثير من القيود الاقتصادية.

ولقد اعتبرت الأوساط الاقتصادية السورية أن تأميم البنوك والشركات الأجنبية فى مصر، كان بمثابة عملية تمصير وليست خطوة من خطوات تنفيذ الاشتراكية، ولذا ساند هذا الاتجاة كل من الحزب الوطنى وحزب الشعب.

تحركات قبل الوحدة

فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ قام المشير عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة المصرية، بزيارة كل من دمشق وعمان لتوحيد قيادة القوات المسلحة فى الدول الثلاث مصر وسوريا والأردن، بغرض التصدى لأى عدوان إسرائيلى، وفى أثناء زيارته بدأ

العدوان الثلاثي على مصر يوم ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦، فختم زيارته في دمشق يوم ٣١ من الشهر ذاته أي بعد يومين من العدوان، بعد أن تم الاتفاق على تشكيل قيادة للقوات المسلحة الثلاث تكون مقرها القاهرة.

وترصدت قوى العدوان تحركات المشير عامر، وكان هدفها إسقاط طائرته عند عودته إلى القاهرة، وكادت المؤامرة تتم لولا أن تدخلت ظروف طارئة، إذ تأخرت طائرته وقامت طائرة أخرى تحمل مرافقيه قبل إقلاع طائرته، فأسقطت في الجو ظنا من المعتدين أنها طائرته، ولا يعرف شيء حتى الآن عن مصير من كانوا بالطائرة المنكوبة.

ولقد تخلف العميد حافظ إسماعيل مدير مكتب المشير عامر حينئذ لزيارة الجبهة السورية، ودراسة موقفها ودفاعاتها، وبعد انتهاء العدوان الثلاثي أنشيء فرع للقيادة المشتركة في دمشق، وآخر في عمان.. كما ألحق العقيد جمال حماد على فرع دمشق، وكان قبل ذلك ملحقا عسكريا في دمشق، ثم عين بعد ذلك العميد عبدالمحسن أبو النور ملحقا عسكريا في دمشق، ودبت بين الاثنين خلافات أدت إلى ترحيل جمال حماد إلى القاهرة، وتكليف عبدالمحسن أبو النور بأعمال القيادة المشتركة من جانب مصر.

والواقع أن هذا المكتب لم يكن له دور عملي للإعداد للوحدة، وكانت علاقة عبدالمحسن أبو النور في ذاك الوقت بالعسكريين في سوريا مقصورة إلى حد كبير على علاقته برئيس المكتب الثاني (المخابرات) في حدود وظيفته كملحق عسكري يقوم بمهام أي ملحق عسكري تعينه الدول لجمع معلومات عسكرية.

وقد نشأت صلة بين السراج وعبدالمحسن أبو النور، كي يضمن الأول وصول تقاريره إلى عبدالناصر الذي سبق أن ربط نفسه معه منذ عدوان ١٩٥٦ مباشرة، سعيا لتثبيت وضعه، وبخاصة أن عبد الناصر قد أصبح له تأثير واضح يمتد إلى سوريا والبلاد العربية الأخرى.

كما حرص عبدالمحسن أبو النور أن يكون له ارتباط شخصي مع أعضاء مجلس القيادة العسكري الذي عرف أسماءهم، كما حاول أيضا أن يرتبط مع بعض ضباط البعث في مجلس القيادة العسكري.. وكان محمود رياض في ذاك الوقت سفيراً لمصر في دمشق، وكانت مهمته في هذه المرحلة محصورة بالقوى المدنية وبعيدة عن الوسط

العسكرى، وكانت علاقته وثيقة بالبعث وبخاصة مع أكرم الحورانى وميشيل عفلق وصلاح البيطار وخليل كلاس وعبدالكريم زهور والواقع أن البعث كان حريصا على توثيق هذه الصلة، إذ كان يحتاج إلى مساندة عبدالناصر بأمل أن يصل الحزب إلى السلطة، كى يحكم سوريا إما من خلال عبدالناصر فى إطار وحدة أو اتحاد فدرالى، وإما فى ظل سوريا المنفصلة.

ولم تكن صلة رياض بباقى الأحزاب والقوى السياسية القائمة على مسرح سوريا السياسى تعادل علاقته بالبعث، بل كانت أقل بكثير، وقد تلاحم رياض والبعث بتوجيه من عبدالناصر، على أساس أن البعث كان من وجهة نظر عبدالناصر قوة تقدمية لا يمكن تجاهلها.

وكانت القوى الحزبية فى الجيش السورى التى كانت تتمثل فى البعث والشيوعيين، تنفذ بالتبعية سياسة الأحزاب التى تتبعها، وكانت القوى المستقلة داخل الجيش تمثل الكفة الراجحة حتى ذلك التاريخ، وقد بادرت هذه القوى بحماس بالمطالبة بتنفيذ الوحدة فوراً، وعدم فسح المجال كى تصبح الوحدة مسرحا للمزايدات والمتاجرة السياسية.

وهكذا اجتمع مجلس القيادة السورى فى شهر ديسمبر ١٩٥٧ وبحث موضوع الوحدة مع مصر، ودرس ما ينبغى على المجلس أن يتخذه من خطوات عملية فى هذا الاتجاه.. وخلص المجلس إلى ضرورة الاتصال بالحكومة السورية كى توضح نواياها الحقيقية إزاء قيام الوحدة، والخطوات التى ينبغى عليها القيام بها، فضلا عن توضيح موقف الجيش للحكومة وإبلاغها رغبة الجيش فى ضرورة الإسراع فى تنفيذ الوحدة مع مصر.

كان قرار المجلس بالإجماع وقد أبلغ إلى الأحزاب السياسية المختلفة، كما أبلغ شكرى القوتلى رئيس الجمهورية، وأكرم حورانى رئيس مجلس الشعب السورى.

ومن الواضح أن قرار المجلس بالإجماع يعزى إلى أن الحزبيين فى الجيش السورى ظنوا - مثل الأحزاب التى ينتمون إليها - أن قيام الوحدة عملية شاقة طويلة، فلا داعى لمعارضتها، فضلا عن أن تأييدهم لقيام الوحدة سوف يكسبهم شعبية بين القوى الأخرى.

على أنه بعد تشكيل مجلس القيادة العسكرى فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ إثر إقالة اللواء نظام الدين رئيس الأركان وإبعاد مجموعة الضباط الرجعيين، ساد الجيش السورى والمجلس العسكرى بخاصة الاتجاه التقدمى، بأمل قيام حكم تقدمى، وأصبح هذا الاتجاه أقرب إلى مصر وأكثر بعدا عن العراق.. على أن ما ينبغى أن أذكره هنا هو أن عبدالحميد السراج حينئذ كان يتسلم توجيهات من عبدالناصر وكانت هذه التوجيهات محل دراسة شخصية منه، وكان تحركه بعد الدراسة يبدو وكأنه يحرك الأشياء فى مجلس القيادة العسكرى على ضوء مصلحته الشخصية ووفقا لرأى الأكثرية من أعضاء المجلس، أى أن مواقف السراج فى المجلس كانت تتسم بالنزعة الميكافيلية.. فمثلا حدث فى اجتماع بالمجلس فى آواخر سنة ١٩٥٧، أن أبدى بعض الأعضاء ذوو الميول الشيوعية مثل إبراهيم فرود وعفيفى البرزى نوعا من الفتور نحو الوحدة، وكان معروفا عن عبدالحميد السراج فى ذاك الوقت بأنه صديق للشيوعيين مثلما كان صديقا للبعث، وسنحت له الفرصة كى يسعفه موقف الشيوعيين فى مجلس القيادة ليكسب أنصاراً من باقى المجلس، وبذلك يكون قد سجل موقفه من باقى القوى داخل المجلس، ومن التوجيه الذى أرسله له عبدالناصر.

وبعد طرح مسألة الوحدة فى مجلس القيادة السورى وتبليغها للقاهرة أوفد عبدالناصر فى النصف الثانى من شهر ديسمبر ١٩٥٧ اللواء حافظ إسماعيل ـ وكان حينئذ مديراً لمكتب المشير عامر ـ كى يجتمع بمجلس القيادة السورى، ويعرض عليه وجهة نظر عبدالناصر فيما يتعلق بالصعوبات والمشكلات التى تواجه الوحدة، كذا العواقب التى تنشأ لو قامت الوحدة، والتى ينبغى أن ينظر إليها بعين الاعتبار.. كما كلف حافظ إسماعيل أيضا ـ بعد عرضه للموضوعات التى يحملها ـ أن يستمع إلى رأى كل عضو فى المجلس، وقد تم ذلك واحداً واحداً ابتداء من عفيفى البرزى رئيس المجلس، حتى أحدث عضو فى المجلس.

كانت الغالبية من أعضاء المجلس تحبذ ضرورة قيام الوحدة فوراً دون أى تأخير، وترى أن الصعوبات والمشكلات التى تواجه الوحدة يمكن التغلب عليها بعد قيام الوحدة، ولا يجوز جعلها سدوداً تحول دون قيامها.. ومن الواضح أن هذا التفكير كان ينبع من حماس وطنى، ووجدان عاطفى، أكثر من نبوعه من دراسة عميقة، أو بحث سياسى.

وقام حافظ إسماعيل بعرض وجهة نظر عبدالناصر التى يمكن وضعها تحت العناوين التالية:

الجيش: ذكر حافظ إسماعيل للمجلس العسكرى السورى أن الجيش السورى بمقارنته بالجيش المصرى صغير الحجم، وقد يؤدى ذوبان الجيشين إلى نوع من المشكلات والحساسيات، كما أن رتب القيادات الأساسية فى الجيش السورى صغيرة بمقارنتها بالوضع القائم فى القوات المسلحة المصرية، وقد يؤدى الإدماج إلى بعض الحساسيات إذا ما أعيد تنظيم الجيشين السورى والمصرى، وما يتطلبه من وضع الأمور فى نصابها من ناحية الانضباط العسكرى،كما أن الجيش السورى كان لا يزال له اهتمامات سياسية قائمة، وهذا غير منكور عليه لظروف سوريا السياسية التى تسودها حينئذ، فى الوقت الذى انتهى فيه هذا الأمر بعد قيام الثورة فى مصر، وخروج غالبية الضباط الأحرار من القوات المسلحة.

وقد أكد حافظ إسماعيل للمجلس العسكرى السورى وجهة نظر عبدالناصر هذه، وطلب من أعضائه أن يبحث هذا الأمر بدقة عند تفكير المجلس فى قيام الوحدة.

الوضع الاقتصادى: من الطبيعى أن الوضع الاقتصادى فى سوريا كان يختلف عنه فى مصر، وفى رأى عبدالناصر أن الوحدة الاقتصادية بين البلدين هى أكثر موضوعات الوحدة نقداً، ولذلك ينبغى النظر إلى هذه الأمور الاقتصادية بجدية، ودراسة العواقب التى سوف تنتج عنها نتيجة عدم تجانس الوضعين الاقتصاديين فى مصر وسوريا.

الأحزاب: لم يتحدث حافظ إسماعيل عن الأحزاب، إنما تحدث عن الوضع القائم فى مصر حينئذ، فقال إن النظام فى مصر عبارة عن ثورة تحاول أن تثبت دعائمها.

واستطرد قائلا: إن هذه الثورة قد تصدت لها فى مصر قوى متعددة داخليا وخارجيا، كما أن الثورة المصرية مطالبة دائما فى ظل الوحدة أو فى ظل عدم قيامها بيقظة مستمرة للمحافظة على كيانها.. فضلا عن أن قيام الوحدة بين مصر وسوريا سوف يزيد من ضرورة استمرار قوة الثورة وقدرتها على حماية الوحدة من الأخطار التى لابد أن تهددها، ذلك أن قيام الوحدة لن يقابل دوليا بالارتياح وبخاصة من الغرب.

وفى رأيى أن هذا التوجيه الأخير كان بمثابة إيحاء للمجلس، بأن هناك ثورة فى مصر،

ستظل وستستمر إذا ما قامت الوحدة، وأن على سوريا التكيف بظروف النظام المصرى لو رغبت الوحدة مع مصر.

وفى نهاية المناقشات، ذكر حافظ إسماعيل لمجلس القيادة السورى أن الرئيس عبدالناصر يرى ضرورة التفكير فى هذه الأمور، ووضعها محل البحث، حتى تكون معروفة واضحة، واستشف المجلس أن ما يذكره حافظ إسماعيل هو عبارة عن التلقين الذى أعطاه له عبدالناصر.

وأنهى حافظ إسماعيل حديثه بقوله:

«الرئيس يريد أن تكون الأمور واضحة أمامكم، قبل الإقدام على أى عمل يتعلق بالوحدة»

وانتهى اللقاء مع حافظ إسماعيل، بأن عرض ما معه وحمل رأى المجلس العسكرى وعاد إلى القاهرة.

كان رأى المستقلين داخل مجلس القيادة العسكرى السورى أن الوحدة أقدر على معالجة مشاكل قيامها والصعوبات التى تعترضها، وهذا أفضل بكثير من بقاء الطرفين منفصلين، لذلك ينبغى إقامة الوحدة فوراً، والعمل على حل جميع المشكلات فى ظلها.

أما نقاش الحزبيين فى المجلس، فقد دار حول فكرة أن المشكلات ينبغى أن تؤخذ بعين الاعتبار ويجب مناقشتها، والوصول إلى أسس لحلها، مع الاستمرار فى السير فى طريق الوحدة ولم يحددوا ما إذا كانت تقوم الوحدة أولاً، أو تحل المشكلات قبل قيامها.. وقام عفيفى البرزى بحمل قرار المجلس إلى السفير المصرى محمود رياض والعميد عبدالمحسن أبو النور كى يبلغاه إلى عبدالناصر، حتى تعلم القاهرة موقف الجيش إزاء الوحدة.

كان نص القرار كما يلى:

«السير قدما فى طريق تنفيذ الوحدة مع مصر وفى أقصر وقت ممكن، والابتعاد بالوحدة عن أية مزايدات أو كسب حزبى، وتنزيهها عن هذه المناورات»

وقام صلاح البيطار وزير الخارجية السورى بعد انتهاء زيارة حافظ إسماعيل، بدعوة محمود رياض السفير المصرى، وسأله عن حقيقة موقف القاهرة من موضوع الوحدة

المقترحة، فصارحه رياض بأن الرئيس عبدالناصر غير متحمس للوحدة، لأنه يخشى من انقلاب عسكرى يقوم به الضباط السوريون المعادون للوحدة، وبالتالى فإن القضية الأساسية هى قضية الضباط المتسيسين بين صفوف الجيش، فضلا عن مشكلة الأحزاب التى تعانى سوريا منها، ولذا فإن مصر ترى أن الوقت لم يحن بعد لقيام الوحدة.

وسأله صلاح البيطار: ما الذى تخشونه؟

أجاب رياض: حقيقة أن مصر وسوريا لا تتكلمان اللغة ذاتها.

وسأل البيطار: ولكن ألا توافقون على الوحدة كمبدأ؟

أجاب رياض: سواء وافقت مصر أم رفضت فإن سوريا ليست مستقرة حاليا بالدرجة التى تجعل الوحدة اقتراحا عمليا، فالجيش متورط بدرجة كبيرة فى السياسة، وهناك الكثير من الانقلابات التى حدثت، وفضلا عن احتمال قيام غيرها.

ومن لقاء صلاح البيطار ورياض، خرج الأول بنتيجة أن الجيش السورى وحده هو الذى يستطيع أن يقنع عبدالناصر للموافقة على الوحدة.

وفى اليوم التالى استدعى صلاح البيطار الضابطين السوريين أمين النفورى وأحمد عبدالكريم وقال لهما بصراحة:

«الوحدة أمانة فى أعناقكم أنتم وزملائكم، وعليكم أن تثبتوا ذلك للرئيس عبدالناصر وينتهى الإشكال»

وهكذا لم يستطع أى سياسى ومنهم البيطار أن يقنع عبدالناصر أن الوقت مناسب لتحقيق هذه الفكرة.

وبالرغم من تقارب أفكار البعث مع عبدالناصر، فلم يكن الأخير يثق فى البعث لمناوراته الحزبية التى ذكرت عبدالناصر بمناورات الأحزاب السياسية فى مصر، ومناورات حزب الوفد المصرى معه بعد قيام الثورة للاستيلاء على الحكم.

سفر الوفد العسكرى السورى إلى القاهرة

وفى الأسبوع الأول من يناير سنة ١٩٥٨ كانت الأحداث قد تطورت على نحو ما ذكرت سلفا.. وكان أبرز هذه التطورات والأحداث، اشتداد حدة الصراع بين البعث

والشيوعيين، إذ أخذ كل منهما يكيل الاتهامات المختلفة للآخر، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الوحدة.. كل منهما يتهم الآخر بأنه غير جاد فى قضية الوحدة، وبأن سلوكه ليس إلا مزايدة ومناورة حزبية وحدث أن أطلق البعثيون بين صفوف الجيش السورى شائعة معادية لعفيفى البرزى قائد الجيش الأول، تقول بأنه غير وحدوى، وأنه غير جاد فى الوحدة، وأنه يميع قضيتها فى المجلس بغرض الحيلولة من قيامها، متعاونا فى ذلك مع الحزب الشيوعى السورى، ومنفذاً لمخططاته.. وردا على هذه الشائعة قام عفيفى البرزى فى ليل ١١ من يناير بدعوة المجلس العسكرى السورى لاجتماع طارئ أثار فيه حملة البعث الظالمة عليه، وأعلن أنه جاد فى موضوع الوحدة، وأنه يتحدى فى ذلك البعثيين.

ونتيجة للنقاش الذى دار فى جلسة المجلس هذه، انتهى المجلس فى الواحدة صباحا إلى قرار بإيفاد وفد عسكرى إلى القاهرة، كى يقابل عبدالناصر، وينبئه بقرار الجيش بضرورة قيام الوحدة الفورية بين مصر وسوريا، وعلى الوفد أن يطالب عبدالناصر بضرورة الاستجابة لهذه الخطوة، ويبلغه فى الوقت ذاته أن الجيش أبلغ قراره إلى كل من رئيس الجمهورية السورية، ورئيس المجلس النيابى، ورئيس الحكومة بموجب نسخ من مذكرة خطية.

وفعلا تم فى هذه الجلسة الساعة الواحدة صباحا .. كتابة مذكرة وقع عليها أعضاء المجلس العسكرى جميعهم.. وفى الوقت ذاته استدعى العقيد عبدالمحسن أبو النور الملحق العسكرى المصرى، وطلب المجلس منه أن يبرق للقاهرة بأن وفدا عسكريا من الجيش السورى فى طريقه إلى القاهرة، وسيصل قبل الفجر.. وطلب عبدالمحسن أبو النور من المجلس فسحة من الوقت كى يتمكن من الاتصال بالقاهرة وينقل الخبر قبل سفر الوفد، إذ ربما تكون للقاهرة وجهة نظر معينة إزاء هذا الرحلة، ولكن المجلس أبلغه قراره الذى لا عودة عنه، وحمله مسئولية إبلاغ القاهرة.

وتحرك الوفد السورى المعين من مقر الاجتماع إلى المطار وكان يضم الضباط الآتين: عفيفى البرزى، مصطفى حمدون، عبدالغنى قنوت، حسين حدى، أكرم ديرى، جادو عز لدين، جمال صوفى، طعمة العودة الله، أحمد حنيدى، محمد النسر، عبدالله الجسومة.

وحمل الوفد معه نسخة من المذكرة التى قرر المجلس رفعها للجهات المسئولة المشار إليها آنفاً.

كان الوفد العسكرى السورى قد وصل إلى مطار القاهرة مع مطلع الفجر، وهبطت الطائرة التى تقل الأعضاء فى مطار ألماظة، ثم توجهوا إلى قصر الطاهرة، حيث أقاموا به انتظاراً لمقابلة عبدالناصر الذى كان مشغولا آنذاك بضيفه الرئيس الأندونيسى أحمد سوكارنو، وكانا معا فى مدينة أسوان.. وفى مساء يوم وصول الوفد إلى القاهرة زار المشير عبدالحكيم عامر الوفد فى قصر الطاهرة، وتحدث معهم فى موضوع الوحدة، ولم تختلف الصورة كثيرا عن تلك التى حملها حافظ إسماعيل من قبل إلى دمشق.

كان الوفد يضم بعض الضباط المستقلين مثل أكرم ديرى وجادو عزالدين وأحمد حنيدى وطعمة العودة الله، وقد تركوا الفرصة للبعث والشيوعيين للحديث، كما ترك الوفد لعفيفى البرزى الفرصة كى يعرض قرار المجلس.

واستمع عبدالحكيم عامر لعفيفى البرزى، وردّ عبدالحكيم عامر عليه بقوله: «إن الوحدة أمل للأمة العربية، وأن موضوعها عبارة عن تجسيد مادى لهذا الأمل، كما أن هذا التجسيد سيجعل الوحدة هدفا من أهداف الاستعمار»

واستطرد المشير عامر فى الحديث عن المشكلات التى ينبغى النظر إليها بعين الاعتبار قبل أخذ قرار فى هذا الموضوع، ثم اختتم حديثه بقوله: إن الرئيس فى أسوان مع سوكارنو، وأنه على وشك الحضور إلى القاهرة.

وفى مساء ١٣ من يناير سنة ١٩٥٨، استقبل عبدالناصر الوفد السورى فى منزله بمنشية البكرى، وكانت جلسة استماع منه، ولم يحضر هذه الجلسة من الجانب المصرى سوى المشير عبدالحكيم عامر، وانفض الاجتماع على أن ينعقد فى مساء اليوم التالى.

ومساء ١٤ من يناير استقبل عبدالناصر الوفد السورى مرة أخرى، واستعرض مشكلات قيام الوحدة، والمعارك المحتمل أن تخوضها دولة الوحدة فى الميادين الدولية والسياسية والاقتصادية.. تحدث عبدالناصر عن الموقف الدولى، ولم يشر إلى الاتحاد السوفيتى، بل تحدث عن الغرب وبخاصة انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، وقال إن هذه الدول لن يسعدها قيام الوحدة، وأنها لن تتوانى عن تمزيق الوحدة، وسوف تستخدم إسرائيل أداة للضغط على العرب، كما ذكر أن دمشق ليست بعيدة عن إسرائيل..
واستطرد عبدالناصر قائلا:

«إن بعض الدول العربيـة لن ترحب بهذه الوحدة، وبخاصة تلـك التى تدور فى فلك الغرب، وأن باقى الدول سوف ترحب بالوحدة»

وانتقل عبدالناصر للحديث عن اختلاف الـتجانس الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بين مصر وسوريـا الذى ينبغى معالجتـه قبل قيام الوحدة، إذ إن ترك مثـل هذه المشكلات إلى ما بعد قيـام الوحدة سوف يلقى عبئا ثقـيلاً على الوحدة، ووضع عبدالنـاصر نقطتين أساسيتين كـشرطين لقيام الوحدة: أولـهما أنه لابد من حل الأحزاب فـى سوريا أسوة بما جرى فـى مصر، وثانـيهمـا أن الجيش ينـبغى أن يـبتعد عـن السيـاسة، وبخاصـة أن هذا الموضوع قد حسم فى القاهرة بعد الثورة.

ورفعت الجلسة عـلى أن يستقبل عبدالناصـر الوفد فى الليلة التاليـة، يسمع رده على هاتين النقطتين بعد التفكير فى الموضوع تفكيرا شاملا.

وكان عبـدالناصر قـد استقبـل قبل اجتـماع ليلـة ١٤ من ينايـر صلاح البيـطار وزير الخارجيـة السورى الذى كـان قد وصل إلى الـقاهرة موفـدا من الحكومـة السورية، الـتى عقدت اجتماعـا برئاسة شكرى القوتلى رئيـس الجمهورية إثر المذكرة الخطيـة التى قدمها مجلس القيادة الـعسكرى.. وناقش الاجتماع المذكرة وقرر المؤتمرون اسـتعدادهم للدخول فى وحدة مع مصـر.. والطريف أن شكرى القوتلى حـينما وصلته مذكرة المجـلس الخطية الساعة الثالثة صباحا بواسطة الضابط أمين النفورى قال:

«إن هذا انقلاب عسكرى!»

وعلق صبرى العسلى رئيس الحكومة على ذلك بقوله:

«إننا نرحب يا فخامة الرئيس بأن تكون بطلا وحدويا!»

ومن ثم قرر القوتلى أن يكون سباقا فى طريق الوحدة بدلا من تخطى العسكريين له.. وكان خالد الـعظم هو الشخـص الوحيد الذى عارض قيـام الوحدة فى جلسـة الحكومة السورية برئاسة شكـرى القوتلى، وقد أعلن صراحة أنه لايوافق علـى قرار مجلس القيادة العسكرى، وسجل تحفظه على محضر الجلسة.

أعود للحديث عن الوفد السورى العسكرى.. فبعد انصرافه من منزل عبدالناصر إلى قصـر الطاهرة زاره صـلاح البيطـار ودار حديث طويـل حول الوحدة، وكـان رأى صلاح البيطار حينما تم سؤاله عن موقف حزبه البعث العربى الاشتراكى من الوحدة، أجاب أن

رأى الحزب هو الاتحاد وليس الوحدة، ثم عاد فقال إن رأيه الشخصى هو قيام الوحدة، ولكنه كحزبى يلتزم برأى الحزب.

وفى أثناء هذه الجلسة بدر من أعضاء الوفد العسكرى الذين ينتمون لحزب البعث نغمة «التروى»، ولكن المستقلين والشيوعيين حسموا الأمر، فقالوا إن الوفد يحمل قرار المجلس العسكرى ولا يملك قرار المناقشة.. على أن سبب انضمام عفيفى البرزى إلى جانب المستقلين يرجع إلى أن الشيوعيين كانوا يظنون أن عبدالناصر لن يسير جديا فى موضوع الوحدة.

وكان الوفد قد ناقش مع صلاح البيطار مطلبى عبدالناصر السالف الإشارة إليهما، ولكن البيطار لم يعلق، وفهم أن الجيش يحبذ فكرة حل الأحزاب السورية.

وفى ليلة ١٤ من يناير اجتمع ضباط الوفد السورى واتفقوا على أن يكون الرد على عبدالناصر كما يلى:

أولا: الموافقة على ابتعاد الجيش السورى عن الحزبية، وأن المجلس العسكرى سوف ينحل بمجرد قيام الوحدة، وسيضع أفراده أنفسهم تحت تصرف رئيس دولة الوحدة، وهم مستعدون كى يصبحوا جنودا عاديين فى أى موقع من مواقع الدولة يرتضيه رئيس الدولة.

ثانيا: إبلاغ عبد الناصر موافقة المجلس على حل الأحزاب وترحيب الجيش بمثل هذا القرار.

وقام الوفد السورى بالاتصال مع دمشق هاتفيا صباح ١٤ من يناير كى يضع باقى أعضاء المجلس فى الصورة، فوافق المجلس على هذه الخطوات.

وفى مساء ١٥ من يناير، وقد تصادف أن يكون عيد ميلاد عبدالناصر الأربعين، استقبل عبدالناصر الوفد العسكرى السورى، الذى أبلغه بقرار المجلس العسكرى إزاء المطلبين السالفين.

وهنا أعلن عبدالناصر موافقته على قيام الوحدة وقال:

«فلنتوكل على الله»

وقرأ الفاتحة مع أعضاء الوفد كى يبارك الله هذه الخطوة المباركة ، وعلق عبدالناصر على قيام الوحدة بأنها ستكون بمثابة كماشة تهدد إسرائيل، وأن قوة الوحدة ستكون الدرع والسهم الذى يسدد إلى العدو الإسرائيلى.

وفى صباح ١٦ يناير سافر بعض أعضاء الوفد العسكرى السورى إلى دمشق، وبقى فى القاهرة عفيفى البرزى، وحسين حدى ومصطفى حمدون.

وهنا بدأت تثار بعض المشكلات، إذ قام عفيفى البرزى بطلب تشكيل لجان عامة لدراسة أسس قيام الوحدة وتفصيلاتها قبل إعلانها، والتقى معه فى هذه النغمة مصطفى حمدون ممثلا للبعث فقال:

«إن الموضوع ينبغى أن يؤخذ بروية»

وفى دمشق علم المجلس العسكرى بهذه المناورة، فاتخذ قراراً بإرسال عبدالحميد السراج إلى القاهرة مكلفا بالحيلولة دون هذه المناورات، وحمل السراج معه تفصيلات مؤامرة سعود التى كان مكلفا بخطواتها بقرار من مجلس القيادة العسكرى.

مؤامرة سعود

والواقع أن المؤامرة التى عرفت باسم مؤامرة سعود بدأت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧، مع بروز تيار الوحدة المتزايد، ومع وضوح موقف الجيش السورى المتحمس لقيام الوحدة مع مصر.. وقد بدأت هذه المؤامرة التى اكتشفها مجلس قيادة الجيش السورى بالتسلسل التالى:

كان هناك شخص علوى يدعى عزيز عياد، اتصل به بعض الأفراد من ذوى الصلة بالسعودية عن طريق الشيخ ياسين السعودى والمتزوج من سيدة علوية.. وطلب هؤلاء الأشخاص من عزيز عياد أن يسعى لدى بعض عناصر الجيش من أجل العمل للحيلولة دون تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا.

قدم عزيز عياد إلى دمشق، واتصل ببرهان أدهم، وكان حينئذ ضابطا مسرحا من الجيش السوري، منذ عمليات التسريح التى تمت عقب الإطاحة بأديب الشيشكلى، واتصل برهان أدهم بأحمد عبدالكريم، حيث كانت تربطهما علاقة قديمة بينهما منذ أيام الشيشكلى، فضلا عن أن برهان أدهم لم يكن يثق فى عبدالحميد السراج.

عرض أحمد عبدالكريم المسألة على المجلس العسكرى السورى الذى قرر أن يتولى السراج بصفته قائد المكتب الثانى متابعة الموضوع، ووضع المجلس العسكرى باستمرار فى

الصورة، وأن يكون تصرف السراج فى حدود ما يراه المجلس العسكرى وطلب المجلس من أحمد عبدالكريم أن يتصل برهان أدهم بعبد الحميد السراج، وأن يطمئن برهان أدهم من السراج.

وكانت السعودية قد وضعت فى العرض الذى قدمته كل الإمكانات المادية عن طريق عزيز عياد.. لقد أغضب سعود رفض مصر وسوريا مشروع أيزنهاور الذى كان يروج سعود له، ومن ناحية أخرى كانت العراق تحاول أن تضم سوريا إلى حلف بغداد.. ومن ثم، كان هناك احتمال كبير لأن تقوم الولايات المتحدة بنسف الوحدة عن طريق ضرب المحاور العربية بعضها ببعض؛ محور مصر ـ سوريا ـ السعودية، ومحور حلف بغداد.

وطلب مجلس القيادة العسكرى السورى ـ كاختبار لمدى جدية العملية ـ من عبدالحميد السراج أن يطالب السعودية بإمكانات مادية توضع تحت تصرفه، ولكن السراج رفض فى بادىء الأمر خشية أن يتهم بالرشوة، وأصرّ المجلس على أن يطلب السراج من السعودية تحويل مبلغ معين باسم السراج على المصرف الذى ترغبه السعودية، فجاءه شيك بمليون جنيه باسم عبدالحميد السراج، وعرض السراج على المجلس رقم الشيك، ولكن المجلس طلب زيادة المبلغ، فحولت السعودية شيكا آخر قيمته نصف مليون جنيه.. واستمرت عملية المفاوضة حتى وصلت المبالغ المحولة لحساب المؤامرة إلى مليونى جنيه فى شيكات متفرقة.

كانت خطوات الوحدة تسير حثيثا بجانب المؤامرة المزعومة التى كان يعقد عليها سعود آمالاً كباراً إلى أن تيقن سعود أن الوحدة بين مصر وسوريا ستقوم لا محالة، فاقترح ضرب طائرة عبدالناصر وإسقاطها، لو لم تسنح الفرصة للقيام بعمل لوقف قيام الوحدة.

وقد جاء طلب إسقاط طائرة عبدالناصر، بعد إبرام ميثاق الوحدة بين مصر وسوريا، فى اجتماع ضم حكومتى القطرين برئاسة عبدالناصر وشكرى القوتلى فى النصف الثانى من يناير سنة ١٩٥٨، وحدد فى هذا الاجتماع تاريخ ٢٢ فبراير ليكون تاريخ الاستفتاء على الوحدة وقيامها والاستفتاء على اسم رئيس الجمهورية لدولة الوحدة.

وبعد هذا الاجتماع توجه القوتلى إلى مجلس الشعب السورى وأعلن تأييده لترشيح عبدالناصر رئيساً لجمهورية الوحدة.

وكما بينت سلفا، فإن المجلس العسكرى، كان قد أرسل عبدالحميد السراج بصفته رئيسا للشعبة الثانية إلى القاهرة، كى ينضم إلى من تبقى من أعضاء الوفد العسكرى السورى بالقاهرة برئاسة عفيفى البرزى.

وأبلغ السراج عبدالناصر بموضوع مؤامرة سعود، فطلب منه الأخير متابعة الموضوع وإبلاغه بتطوراته، وكان السراج تواقا للحضور إلى القاهرة كى يبلغ عبدالناصر تطورات المؤامرة بغرض أن يحميه من أية مضاعفات مستقبلية، تنتج عن أية تأويلات للمبالغ التى دفعتها السعودية للقيام بتدبير المؤامرة.

واستمر سعود ينتظر فى قلق نتائج هذه المؤامرة الوهمية، إلى أن قامت الوحدة، وانكشف أمرها كما سأبين فيما يلى..

ذلك أن عبدالناصر ذهب إلى دمشق بعد قيام الوحدة، وإتمام إجراء الاستفتاء على قيام الجمهورية العربية المتحدة، وعلى رئيسها جمال عبدالناصر.

وخلال الأيام الأولى من إقامته فى سوريا، كان عبدالناصر مشغولا فى إصدار دستور مؤقت للجمهورية العربية المتحدة، وفى تنظيم شكل الحكم وتشكيل الحكومة.. وكان توجيه عبدالناصر فيما يختص بموضوع المؤامرة، ألا يعلن عنها اطلاقا، وألا يجرى أى اتصال مع السعودية، وأن يسدل الستار على الموضوع، ولا يخاض الحديث فيه.

وكان عبدالحميد السراج قد عين وزيراً للداخلية فى المجلس التنفيذى للإقليم الشمالى.. وحدث بعد مرور أيام قليلة من إقامة عبدالناصر فى دمشق، أن أشارت الصحف اللبنانية إلى موضوع المؤامرة، الأمر الذى كان مثار استغراب عبدالناصر وغضبه، فاستدعى عبدالحميد السراج واستوضح منه حقيقة الأمر، فنفى له السراج أى علم أو صلة بتسرب الخبر، وعزى السراج تسرب الخبر إلى شكرى القوتلى، بينما واقع الأمر لم يكن شكرى القوتلى يعلم عن موضوع المؤامرة شيئا.. ولكن يبدو أن السراج أراد أن يوقع منذ الأيام الأولى للوحدة بين عبدالناصر والقوتلى، فأشار لعبدالناصر بالعلاقة القديمة بين السعودية وعائلة القوتلى.

وقد أدّى تسرب الخبر إلى أن أصبح عبدالناصر مجبراً على إعلانه، ففى خطاب له فى دمشق أعلن أن هناك مؤامرة دبرها سعود، ودفع فيها مبلغ مليونين من الجنيهات لمنع قيام الوحدة واغتياله إذا اقتضى الأمر.. ونسب عبدالناصر فضل كشف المؤامرة إلى السراج

وأشاد بأنه رجل وطنى رفض أن يبيع نفسه، وأغفل عبدالناصر دور مجلس القيادة العسكرى فى موضوع المؤامرة.. ومن الطبيعى أن هذا الإعلان خدم مصلحة السراج، إذ أن عبدالناصر أصبح مديناً له بحياته أمام الرأى العام العربى، وغضب أعضاء المجلس من عبدالحميد السراج، وتبرموا من تصرف عبدالناصر.. ذلك أن السراج احتكر لنفسه فضل كشف المؤامرة بينما لم يكن من وجهة نظرهم أكثر من منفذ لما كان يرتأيه المجلس.

والواقع أن عبدالناصر أراد أن يحدث انقساماً فى المجلس، فأثار الغيرة داخله بإسناد فضل كشف المؤامرة إلى عبدالحميد السراج وحده، وهذا الأسلوب كثيرا ما استخدمه عبدالناصر مع زملائه فى الحكم فى مصر.

لقد أراد عبدالناصر أن يقرب السراج منه كى يعتمد عليه فى حكم سوريا، فسوريا بالنسبة لعبد الناصر كانت شيئا جديداً، ولم يكن عبدالناصر يثق فى البعث، ومن ثم وجد ضالته فى شخص عبدالحميد السراج.. والطريف أنه بعد حين، اتضح أن السراج هو الذى قام بتسريب معلومات كشف المؤامرة إلى صحافة لبنان عن طريق الصحفى «مطيع النونو»، وذلك خلافا لما أنكره السراج أمام عبدالناصر من قبل.

قيام الوحدة وإعلان الاتحاد العربى الهاشمى

وفى أواخر يناير سنة ١٩٥٨ حضر إلى القاهرة شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية وبرفقته جميع أعضاء الحكومة السورية برئاسة صبرى العسلى، واجتمعوا بالرئيس عبدالناصر وجميع أعضاء الحكومة المصرية التى كان يرأسها عبدالناصر، وصدر عن هذا الاجتماع إعلان قيام الوحدة بين سوريا ومصر، وحدد فى هذا الإعلان تاريخ ٢٢ من فبراير ليكون يوم استفتاء على قيام الوحدة، وفى الوقت ذاته استفتاء على رئيس دولة الوحدة.

والجدير بالذكر أنه بعد صدور هذا الإعلان اجتمع البرلمان السورى فى دمشق وألقى شكرى القوتلى خطابا أمامه بصفته رئيس الجمهورية السورية، ورشح عبدالناصر فى خطابه هذا رئيسا لدولة الوحدة، ودعا الشعب السورى لانتخابه رئيسا للدولة الجديدة.

وهكذا يكون القوتلى قد سجل تنازلا عن رئاسة الجمهورية لعبد الناصر، وتم بالفعل

الاستفتاء على قيام الوحدة وعلى انتخاب رئيسها فى اليوم المحدد.. وكانت نتائج الاستفتاء شبه إجماعية فى مصر وغالبة جدا فى سوريا لصالح قيام الوحدة، ولصالح انتخاب عبدالناصر رئيسا لها.

وفى اجتماع الحكومتين المصرية والسورية الذى تم فى القاهرة، كان جميع أعضاء الحكومة السورية مؤيدين لقيام الوحدة، عدا خالد العظم الذى كان وزيراً للدفاع فى حكومة صبرى العسلى، فقد اعترض صراحة على قيام هذه الوحدة، وسجل رأيه معارضا لرأى الحكومة.

ولقد صاحبت هذه الأحداث منذ إعلان الوحدة حتى الاستفتاء عليها موجة من الفرح الجارف، والتأييد الشعبى البالغ فى كل من القاهرة ودمشق، ولكن الشىء البارز كان موجة الفرح الجارفة الصادقة فى سوريا، وبخاصة بين جماهير الشعب السورى، والواقع أن سوريا لم تشهد فى تاريخها الجديد مثل هذه الأفراح، فكانت مدن سوريا وعلى رأسها دمشق فى بهجة مستمرة، تشهد يوميا ولمدة شهر مظاهرات عارمة تؤيد دولة الوحدة الجديدة.

وبعد إجراء الاستفتاء يوم ٢٢ من فبراير، وصل عبدالناصر فجاة إلى دمشق يوم ٢٤ من فبراير، وأمضى بها حوالى أسبوعين أنجز خلالهما ـ بعد التقائه بكل القوى القائمة فى سوريا ـ تشكيل الحكومة.. وقد ضمت أول حكومة شكلت بعد قيام الوحدة كلاً من أكرم الحورانى (بعث) وصبرى العسلى (الحزب الوطنى) كنائبين لرئيس الجمهورية، كذلك ضمت عدداً ملحوظا من الوزراء البعثيين، وكانت هذه أول حكومة تضم مثل هذا العدد من البعثيين، من أبرزهم رياض المالكى، وخليل الكلاس، وصلاح البيطار، واشترك فى الحكم أيضا بعض الوزراء العسكريون الذين كانوا أعضاء فى المجلس العسكرى السورى من أبرزهم أمين النفورى، مصطفى حمدون، أحمد عبدالكريم، عبدالحميد السراج.

وما أن قامت الوحدة بين مصر وسوريا، حتى وجد الملك حسين نفسه مدفوعا للارتماء فى أحضان نورى السعيد، مستسلما لما أملاه الأخير من شروط.. ذلك أن الملك حسين وجد نفسه مهدداً من سوريا التى أصبح يحكمها حينئذ ـ من وجهة نظره ـ عدوه الداهية عبدالناصر، فضلا عن أن الملك سعود كان قد أبلغ حكومة الأردن أثناء مباحثات الوحدة فى مصر بين عبدالناصر والوفد العسكرى، أنه سوف يتوقف عن دفع نصيب السعودية

فى الدعم الأردنى وقدره خمسة ملايين من الجنيهات لاتجاه حسين إلى العراق، وبالطبع كان توقف الدفع يعنى الإفلاس لخزينة الأردن.

ولذا لجأ حسين إلى ابن عمه فيصل ملك العراق، بهدف إحياء التراث الهاشمى، طالما بدأت القاهرة تضغط عليه كى ينحاز بسياسته الخارجية والعربية بجانب مصر، وفى يأس وضع حسين نفسه تحت تصرف نورى السعيد، فوافق على شروط العراق غير المتكافئة لحمايته ومساعدته، والإرتباط مع العراق فى اتحاد فيدرالى.. وفى أوائل مارس أعلنت العراق والأردن عن قيام اتحاد بينهما، أطلق عليه الاتحاد العربى الهاشمى، كان العراق فيه بمثابة الشريك الأكبر، وهكذا أصبح فيصل العراق رئيسا للدولة الجديدة ونورى السعيد رئيسا للحكومة الفيدرالية، الذى سيقوم بتوجيه السياسة العامة للشئون الخارجية والمالية والدفاع.

وإذا كان دستور الاتحاد الجديد قد نص على أن أى طرف فى الاتحاد غير مرتبط بأية التزامات تعهد بها للآخرين قبل قيام الاتحاد، فإنه من الناحية العملية لن تتمكن الأردن من أن تعدل عن أية التزامات عراقية خارجية، سواء فى ظل حلف بغداد، أو فى ظل معاهدات أخرى.. ومع أن مصر أعلنت ترحيبها بقيام هذا الاتحاد، فقد دمغته دولة الوحدة الجديدة بين مصر وسوريا بأنه اتحاد زائف بنى على أساس حلف بغداد، ومقدر له الإخفاق لأنه لم يراع رغبات الشعبين العراقى والأردنى التى تعارض أى تحالف مع الغرب.

كان عبدالناصر يرى فى الاتحاد الجديد بين العراق والأردن عائقاً لخططه إزاء سياسة الحياد التى كان يدعو لها، ومع ذلك كان وشيك الانتفاع من هذا الموقف بصورة غير مباشرة.. ذلك أنه حينما أعلن الرئيس الأمريكى أيزنهاور «مبدأ أيزنهاور» شعر الملك سعود فى قرارة نفسه بميل قوى نحو هذا المشروع، الذى ظن أنه سيحميه مما أطلق عليه «الغلالة الزاحفة للنفوذ الشيوعى فى العالم العربى» ولكن موقف سعود تغير بقيام الولايات المتحدة بمساندة الأتراك ضد سوريا، فى الوقت الذى كان متفاهما فيه مع القاهرة منذ مؤتمر القاهرة الذى عقد سنة ١٩٥٥، وحينما وجد سعود حليفه حسين يتجه نحو العراق ويقيم اتحاداً مع الذين روجوا الحلف بغداد، اتجه لرفض اقتراح الرئيس أيزنهاور.

ومن ناحية أخرى قام الإمام أحمد إمام اليمن بارسال ولى عهده الأمير البدر لمقابلة

عبدالناصر، ولإبلاغه رغبة الإمام فى الانضمام إلى دولة الوحدة الجديدة فى شكل اتحاد أطلق عليه «الدول العربية المتحدة» وكان لقيام هذا الاتحاد صداه وتأثيره وبخاصة على الملك سعود.

إعادة تنظيم الجيش الأول وتسريح الضباط الشيوعيين

وفى دمشق التقى المشير عبدالحكيم عامر بالمجلس العسكرى الذى ساهم بالدور الرئيسى فى قيام الوحدة، وطالب المجلس بتنفيذ ما اتفق عليه قبل قيام الوحدة.. وعرض المشير عامر على أعضاء المجلس ثلاثة أمور رئيسية:

أولا: أن يعتبر المجلس منحلا طالما أصبحت الوحدة قائمة.

ثانيا: من يرغب من أعضاء المجلس البقاء فى الجيش، ينبغى عليه الابتعاد عن العمل السياسى والتفرغ لإعداد الجيش عسكريا.

ثالثا: من يرغب فى العمل السياسى فالمجالات واسعة، ولكن لابد أن يترك الجيش أولا.

وأجمع أعضاء المجلس على البقاء فى الجيش والابتعاد عن السياسة، عدا عضو واحد هو بشير صادق الذى أبدى للمشير عامر رغبته فى العمل فى الحقل العام خارج الجيش.. وفى هذا الاجتماع قام المشير بتوزيع وسام نجمة الشرف العسكرية على أعضاء المجلس العسكرى، وكان عبدالناصر قد منحها لأعضاء المجلس بصفته رئيسا للجمهورية العربية المتحدة، تكريما لهم على جهودهم الوحدوية.

ومن الواضح أن تشبث أعضاء المجلس العسكرى الحزبيين ببقائهم فى الجيش، كان دافعه حرص الأحزاب على بقاء عناصرها العسكرية فى الجيش، فهو موقع قوة، يضمن لها توجيه سياستها من خلال تصورها السياسى، أما العناصر المستقلة فكانت معظمها تثق فى عبدالناصر ثقة مطلقة، ولذلك تركت الأمر منوطا بما يراه عبدالناصر، وكان البعض يظن أن عبدالناصر سوف يحفظ لهم فضلهم فى قيام الوحدة، ولن يفرط فيهم.

وبعد ذلك بدأ المشير اتصالاته الفردية ببعض أعضاء المجلس العسكرى، لاستكشاف

رغباتهم فقابل أكرم ديرى وعفيفى البرزى وأمين النقورى وأحمد عبدالكريم، وعبدالغنى قنوت وجادو عز الدين، ومصطفى حمدون، وعبدالحميد السراج وغيرهم.

وتمخضت هذه المقابلات عن اختيار أربعة للوزارة هم: أمين النفورى، ومصطفى حمدون، وعبدالحميد السرَاج، وأحمد عبدالكريم.

فى خضم هذه الظروف كان عبدالناصر يعالج الموقف السياسى، بينما كان المشير عامر يتولى معالجة أمور المجلس العسكرى.. وبعد تشكيل الوزارة أصدر عبدالناصر الدستور المؤقت، وعند قيام الوحدة أطلق على الجيش السورى اسم الجيش الأول، وسمى الجيش المصرى بالجيش الثانى، وقام المشير عامر بصفته قائداً عاما للقوات المسلحة لدولة الوحدة، بإصدار نشرة عسكرية تضمنت بعض التعيينات المحدودة فى المناصب الكبرى بالجيش الأول، تناولت نقل بعض الضباط الذين كانوا أعضاء فى المجلس العسكرى قبل قيام الوحدة، فنقل إلى القاهرة عبدالغنى قنوت (بعثى)، حسين حدى «بعثى ولكنه كان محسوبا على البعث والشيوعيين»، وأحمد حنيدى (مستقل).

كان هؤلاء الثلاثة يعملون فى الوحدات المدرعة السورية، فرؤى إبعادهم بغرض إقامة توازن بين القوى القديمة داخل الجيش السورى.

كذلك عين اللواء عفيفى البرزى قائدا للجيش الأول، واللواء جمال فيصل نائبا لقائد الجيش الأول، والعميد المصرى عبدالمحسن أبو النور معاونا لقائد الجيش الأول، وعين أكرم ديرى رئيسا لشعبة عمليات الجيش الأول، وجادو عز الدين قائدا للجبهة السورية - الإسرائيلية.

وتضمنت نشرة التعيينات أيضا تعيين الضابط السورى جاسم علوان قائداً للواء مشاة حديث، تم تشكيله وفقا للعقيدة العسكرية السوفييتية، وطعمة العودة الله قائداً لسلاح المدرعات فى الجيش الأول، وبشير صادق قائدا للمنطقة الجنوبية، وكان الأخير قد طلب الخروج من الجيش السورى، ولكن رغبته لم تتحقق، وعين جمال صوفى قائد لسلاح البحرية السورى.

ومن ناحية أخرى عين فى رئاسة أركان الجيش السورى بعض الضباط المصريين، منهم العميد أحمد زكى عبدالحميد الذى أسندت إليه شعبة التنظيم والإدارة، والعميد أحمد

علوى وأنيط به رئاسة كاتم أسرار، والمقدم نوال سعيد الذى عين معاونا لرئيس شعبة الإمداد والتموين.

وهكذا انفرط عقد مجلس القيادة العسكرى، جزء دخل الوزارة، وجزء نقل إلى القاهرة، وجزء نقل إلى مناصب داخل الجيش السورى، ويلاحظ على حركة التنقلات ما يلى:

أولا: دخول عنصر مصرى فى قيادة الجيش الأول السورى، وقد أدى هذا إلى حساسيات استفحلت مع الزمن كما سيتضح فيما بعد.

ثانيا: إخراج بعض العسكريين السوريين من الجيش السورى مع مراعاة إقامة توازن بين القوى المتباينة داخل الجيش.

ثالثا: مراعاة إبعاد الحزبية عن الجيش من خلال التعيينات التى تمت فى قياداته وتشكيلاته، وذلك بوضع ضباط غير حزبيين فى قيادات الجيش الأساسية وتشكيلاته.

وأصبح المجلس العسكرى السورى منحلا بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وتشكيل الحكومة فى سوريا، وإجراء التعيينات الجديدة فى الجيش.. كما أصبحت القوى السياسية التى كانت تدخل فى تشكيل المجلس، فى حل من التزاماتها تجاه بعضها البعض، فبدت كل منها تطرح على عبدالناصر وعبدالحكيم عامر تصورها لما يجب أن يكون عليه الحكم فى سوريا، ولما ينبغى أن يكون عليه حال الجيش.

فالبعثيون مثلا كانوا يرون ضرورة سيادة الاتجاه البعثى فى دوائر الحكومة وفى سياسة سوريا الداخلية، فشرحوا لعبدالناصر وجهة نظرهم، وقالوا أن غالبية الشعب ملتف حول حزب البعث، كما أن البعث قبل الوحدة لم يستطع أن ينفذ برنامجه السياسى وبخاصة الاجتماعى، نتيجة تصدى القوى الرجعية التى كانت حينئذ أكثر قدرة عنها الآن، ولكن بعد تطور الموقف، أصبحت الفرصة سانحة للبعث كى يقوم بخطوات إصلاحية واسعة.. على أن الجدير بالذكر، هو أن البعثيين لم يوضحوا صراحة هدفهم الأساسى فى الوصول إلى فرض سيطرتهم على سوريا، بل كان حديثهم غير مباشر، وذلك باستخدامهم أسلوب طرح أفكار إصلاحية.. أما بالنسبة للجيش فكانت وجهة نظرهم أكثر وضوحا، إذ طرحوا على عبدالناصر منذ اليوم الأول للوحدة، فكرة إبعاد الضباط الشيوعيين من الجيش، وتمادوا فى طلباتهم فقدموا للقاهرة عن طريق الضابط مصطفى حمدون قوائم بأسماء الضباط الشيوعيين الذين يعملون فى الجيش الأول، وطالبوا بتسريحهم.

هذا من ناحية، أما من جانب الشيوعيين، فكانت وجهة نظرهم التى كان يطرحها اللواء عفيفى البرزى قائد الجيش الأول ويتبناها ـ مع أنه لم يكن شيوعيا ـ تتلخص فى مخاوفه من العسكريين البعثيين فى الجيش، ومن ثم لابد من تقليص نفوذهم وتقليم أظافرهم، حتى لا يقع الجيش فى براثن الحزبيين.

وقدم البرزى بدوره قوائم بأسماء الضباط البعثيين، مطالبا بتسريحهم.. وكان موقف البرزى سلبيا إذ أنكر أنه ينتمى إلى الشيوعيين، ثم حذر من مناورات البعثيين، ومن مخاوفه من أنهم قد يستطيعون التأثير على القيادة العامة للقوات المسلحة، لتسريح ضباط سوريين يتهمونهم بالشيوعية.

أما وجهة نظر العسكريين المستقلين فقد تركزت فى ضرورة تقليص نفوذ الحزبيين بصفة عامة فى الجيش السورى، ومحاربة النشاط الحزبى فيه، وإعداد الجيش إعداداً عسكريا يجعله على أهبة الاستعداد للقيام بواجبه الوطنى دفاعا عن الوطن بأكمله لا عن فئة معينة فيه، وأن هذا هو السبيل الوحيد لإبعاد الجيش عن التيارات السياسية، التى قد تؤدى بالوطن إلى كوارث سياسية وإلى صراعات داخلية.

وكان رأى المستقلين هذا ملتقيا ومنسجما مع تفكير عبدالناصر وكان كل من البعث والشيوعيين يعتبر من ليس معهم خصما ينبغى التخلص منه فى أقرب وقت.

كانت هذه الآراء يناقشها ممثلو القوى المختلفة فى اجتماعات منفصلة مع كل من عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، اللذين كانا متلهفين لمعرفة التيارات القائمة داخل الجيش بالتفصيل، ولذلك عقد كل منها اجتماعات منفصلة مع هذه القوى، كل منها على حدة، واستمعا إلى ممثليها.. وفى هذه المرحلة قام السراج بحكم منصبه كرئيس للمكتب الثانى قبل الوحدة، فقدم قوائم بأسماء الشيوعيين والبعثيين والمستقلين إلى كل من عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، هذا فضلا عن القوائم التى قدمها البعث والشيوعيون والتى أشرت إليها سلفا.

كما قام عبدالمحسن أبو النور كمعاون لقائد الجيش الأول بتقديم قوائم أخرى تشمل التوزيعات الحزبية وغير الحزبية فى الجيش.

وتنافس البعث والشيوعيون فى تقديم قوائمهما، بعضها أحيانا غير صحيح، متهمين بعض الضباط بأنهم شيوعيون أو بعثيون، فى حين أنهم لا ينتمون إلى هذا أو ذاك، بهدف تسريحهم من الجيش والتخلص منهم.

والجدير بالذكر أن الحزب الشيوعى السورى كان معارضا لقيام الوحدة بين مصر وسوريا، وحينما قامت الوحدة تبلور موقف الحزب فى عدم الرضاء عنها، وظهرت بوادر وإشارات لهذا الموقف منذ الشهر الأول لقيام الوحدة بين صفوف الضباط الشيوعيين، إذ ازداد نقدهم، وبدأوا يتناولون الوحدة بشىء من التجريح والتشكيك فى إمكانية نجاحها واستمرارها.. ونتيجة لهذا قامت القاهرة بتسريح عدد غير قليل نسبيا من الضباط الشيوعيين بعد عودة عبدالناصر من دمشق إلى القاهرة فى مطلع أبريل سنة ١٩٥٨.

وعلى إثر ذلك قام اللواء عفيفى البرزى قائد الجيش الأول ذو الميول الماركسية بتقديم استقالته، بعد افتعال حادثة بينه وبين المشير عامر دفاعا عن أحد الضباط المستقلين الذين كانوا قد نقلوا إلى القاهرة وهو المقدم أحمد حنيدى.. وكان هذا الدفاع بمثابة مناورة لأنه لم يرغب فى أن يكون دفاعه عن واحد من الشيوعيين، حتى لا يتهم صراحة بأنه شيوعى.. ولذا ركز دفاعه عن ضابط مستقل مطالبا بضرورة عودته إلى سوريا، ولم يستجب عبدالحكيم عامر له، وقدم البرزى استقالته شفاهة فقبلت فوراً.

وهكذا اتضح بصورة جلية تصميم القيادة العامة للقوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة على عدم قبول الحزبيين فى القوات المسلحة.

كان عفيفى البرزى قد حضر من دمشق إلى القاهرة، وقابل عبدالحكيم عامر فى القيادة المشتركة بمصر الجديدة، وبعد الخلاف سالف الذكر فى هذه المقابلة توجه مباشرة إلى مطار القاهرة، ولكن المشير أرسل عباس رضوان خلفه لإعادته.

وفى مقابلة البرزى مع عبدالحكيم عامر، ثار الأول أثناء المناقشة وخلع غطاء رأسه، مما حدا بعبدالحكيم عامر أن يذهب إلى عبدالناصر ويعرض الأمر عليه، وتلى ذلك إعلان استقالة البرزى فى صباح اليوم التالى دون أن يقدم استقالة مكتوبة.

واستدعى عبدالناصر البرزى فى اليوم التالى، واستقبله فى منزله وسأله عن أسباب ثورته، ثم عرض عليه أن يعين فى منصب وزير للتخطيط فقبل، وعاد إلى دمشق.

ولقد قابل البعثيون خطوة تسريح الضباط الشيوعيين برضاء وتأييد، فقد زالت من أمامهم قوة كان لها تأثير أساسى فى سوريا على اتجاهات البعث السياسية والفكرية.

ذلك أن الوحدة لو لم تقم، لكانت سوريا على وشك أن تواجه صراعا مسلحاً داخليا، كانت الغلبة فيه للشيوعيين وليس للبعث، لذا كانت خطوة عبدالناصر فى تسريح الضباط الشيوعيين خطوة ذات أثر كبير للبعث، لم يحلم بها قط من قبل.

عبدالناصر والبعث السورى

وقد يعن للمرء أن يتساءل: كيف ولماذا وافق عبدالناصر على الوحدة مع سوريا بمجرد حضور الوفد العسكرى السورى؟ وهل كان ما ينادى به من ضرورة اتحاد العالم العربى يشمل إقامة وحدة دستورية بين البلاد العربية مثل التى قامت بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨؟ وماذا كان يريد عبدالناصر من سوريا فى تلك المرحلة التاريخية من مراحل تطور الأمة العربية؟

الواقع أن عبدالناصر فى تلك الفترة كان يهدف من وراء اتحاد الأمة العربية توحيد سياساتها الخارجية والدفاعية، بحيث تنسجم مع سياسته، ومنع الدول العربية من الارتماء فى أحضان الأحلاف الأجنبية سواء مع الغرب أو الشرق.

وبلا شك كان عبدالناصر يدرك تماما عواقب قيام وحدة بين بلدين يفصلهما مانع بحرى وليس بينهما حدود مشتركة، فضلا عن الفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت تسود الدولتين.

على أن الجدير بالذكر هنا هو أن أغلب مجلس قيادة الثورة المصرية لم يكن متحمسا للوحدة السورية، وكان عبدالناصر يعارض فكرة الوحدة بالاندماج مع سوريا على أساس أن الفكرة لم تنضج بعد، ولم تتهيأ الظروف المواتية لنجاحها.

وحتى فى سوريا حاول شكرى القوتلى تحييد سوريا لولا الضغوط التى تعرض لها من مجلس القيادة العسكرى السورى، ولقد عبر القوتلى فى عبارة موجزة عن صورة الحكم فى سوريا، وذلك حينما قال لعبد الناصر فى أول زيارة له لسوريا بعد الاستفتاء: كان الله فى عونك يا فخامة الرئيس، فقد وضعت نفسك فى ورطة فى بلد يعتبر كل شخص به أنه رئيس جمهورية!

وحتى قبل وصول الوفد العسكرى السورى إلى القاهرة، وصل تصور عبدالناصر إلى إقامة اتحاد فيدرالى يتكون من دولتين، وهذا النظام ـ من وجهة نظره ـ يمنح سوريا فرصة الحماية من أى تهديد، بينما يتهيأ لها فرصة الاستقلال الذاتى فى إدارة شئونها الداخلية، وكان دافعه الرئيسى لهذا التصور هو التخلص من عبء مسئولية الشئون الداخلية لسوريا.

وحينما أجبر عبدالناصر على إقامة الوحدة الدستورية، أصر على ضرورة إلغاء الأحزاب فى سوريا لأنه لم يكن يثق فى السياسيين التقليديين فى سوريا، وكان يرى أن الوحدة لوقامت ينبغى ألا تنفصم، حتى لاتدمر وحدة العرب الشاملة، وكان عبدالناصر يظن أن السياسيين السوريين سيحاولون شق الوحدة لمصالحهم الخاصة، ولأهداف أحزابهم، ومن ثم وجد أنه بالضرورة أن يحتفظ لنفسه بعامل الحرية إذا قامت الوحدة.

وكان حزب البعث هوالاستثناء الوحيد فى علاقات عبدالناصر مع الأحزاب السورية، إذ قام البعث بإنشاء علاقات مع القاهرة منذ عام ١٩٥٥، وتدعمت هذه العلاقات فى بادئ الأمر على أساس التوافق الفكرى والتقارب السياسى.. كذلك كانت أفكار البعث عن الإصلاح الزراعى قريبة من أفكار النظام المصرى، التى وضعت موضع التنفيذ بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو مباشرة، ومع أن أفكار البعث واقترابه إلى السياسة الاقتصادية والاجتماعية مسألة شعارية أكثر منها عملية، فإن فكرهم التقدمى قرب عبدالناصر إليهم.

وقد تلاقى كل من عبدالناصر وحزب البعث فى مسألة مذهبية، فكل منهما صديق للروس ويؤمن بعقد علاقات وثيقة مع موسكو، ولكنه يحارب الشيوعية، ويعارض بشدة فكرة الطاعة العمياء لمركز الشيوعية الدولية.. وبلاشك فإن عداء البعث وعبدالناصر للشيوعيين كان يرجع إلى خوفهما من مزايدة منافسيهم من اليسار لكسب التيار الاشتراكى، فالواقع أن هذا العامل كان له تأثير كبير على تفكير عبدالناصر، أكثر من أى خلافات ذاتية مع الأيديولوجية الماركسية.

على أنه بالرغم من هذا كله كانت هناك مشكلة قائمة بين عبدالناصر والبعث، تكمن فى أن فلسفة البعث إزاء الوحدة العربية الشاملة كانت تتضمن تكوينا حزبيا يتعارض مع اطماح عبدالناصر.. فإذا نظرنا إلى شعار الوحدة العربية الذى ينادى به البعث ، من المحيط إلى الخليج نجد أن البعث ليس نظاماً أو تشكيلا سوريا بحتا، ولكنه عبارة عن حزب له تشكيلات فى الدول العربية الأخرى، التى تقر بتبعيتها إلى زعامة موحدة، ولذا تعد هذه التشكيلات فروعا من حزب ، وليست تنظيمات سياسية ذات استقلال ذاتى.

وكما سبق أن بينت، فإن إلغاء عبدالناصر للأحزاب فى مصر ، كان يعنى بالطبع أن حزب البعث لن يستطيع إنشاء تشكيل فى مصر، ولكن هذا لم يمنع البعث من إنشاء فروع له فى الدول العربية البعيدة عن نفوذ عبدالناصر.

وهكذا فإن الانسجام الذى كان قائماً بين عبدالناصر والبعث لن يقدر له أن يدوم طويلاً، فحينما طالب عبدالناصر الوفد العسكرى السورى بحل الأحزاب السورية جميعها لم يستثن البعث من ذلك، وإن كان قد تعاون مع عناصره.

ولكن ما أن قامت الوحدة وتشكل المجلس التنفيذى السورى الذى ضمّ عدداً غير قليل من الوزراء البعثيين مثل رياض المالكى وخليل الكلاس وصلاح البيطار ومصطفى حمدون حتى حاول البعث البدء فى تنفيذ مخططه وبسط نفوذه فى الوزارات وتطبيق أسلوب البعث على مجمل الحكم فى سوريا من خلال التعيينات الواسعة التى كانت تقتصر على أو تضم دوما غالبية من العناصر البعثية .

وقد أثار هذا المسلك مخاوف العناصر غير البعثية المشتركة فى الحكم، كما أثار تذمرا عاما بين صفوف الموظفين بعامة، ونقدا فى صفوف كل الفئات غير البعثية بخاصة، ونعنى الأحزاب الأخرى مثل الحزب الوطنى وحزب الشعب والحزب الشيوعى.

ولم يجد عبدالناصر بدأ من وقف موجة المد التوظيفى المقتصر على البعثيين، فأصدر قراراً ينص على ضرورة تشكيل لجنة تشرف على عملية الوظائف ، وضرورة اجتياز اختبار يشمل كل المتقدمين للوظائف، وفقاً لنتيجة اجتياز الاختبار دون أى تفرقة أو تمييز.

وكان لهذا الإجراء أثر غير مرضٍ فى نفوس البعثيين، فبدأوا يشككون فى سلامة هذا الإجراء، ويشيعون أن القاهرة بدأت تضع قيوداً على البعثيين.

وصاحب ذلك أيضا تململ بين ضباط الجيش البعثيين نتيجة بعض الأحداث التى قامت فى الجيش السورى من جانب بعض البعثيين، والتى استغلوها لدق أسافين تهدد الوحدة.

ولنضرب مثلا على ذلك، ماحدث فى الكلية العسكرية السورية بحمص بعد الوحدة.. كان المقدم أمين الحافظ مدير الكلية، وفى ذاك الوقت لم يكن تابعاً لتنظيم البعث وإن كان محسوبا عليه.. وكان الرائد المصرى أمير الناظر كبيراً للمعلمين والنقيب السورى عبدالكريم النحلاوى ـ الذى قاد انقلاب الانفصال ـ آمرا لشئون الطلبة فى الكلية العسكرية.. وحدث خلاف بين أمين الحافظ وأمير الناظر وعبدالكريم النحلاوى حول نواح تدريبية، وحينما وصل الأمر إلى القيادة العامة ، أمرت بنقل الثلاثة إلى مناصب أخرى، فنقل أمين الحافظ إلى منطقة دير الزور، وأمير الناظر إلى شعبة التدريب فى الجيش الأول، وعبد الكريم النحلاوى إلى قيادة الجبهة السورية.. وأخذ البعث هذه الواقعة متكأ للإشاعة بتسلط المصريين، وترويج أحاديث بأنهم بدأوا يتغلغلون فى الجيش الأول بقصد السيطرة عليه.

ولم يقصر همس البعث داخل الجيش فحسب، بل استمر أيضا خارجه، وبدأ البعثيون يظهرون امتعاضهم من تصرفات القيادة السياسية فى القاهرة.

واستغل البعث فرصة إقالة عبدالناصر لرياض المالكى وزير الإعلام البعثى فى الإقليم السورى، لأنه شجع على نشر بعض المقالات فى جريدة الجماهير السورية ، تمس القيادة السياسية فى القاهرة وتهاجمها.. وما أن أصدر عبدالناصر أمر الإقالة، حتى انتشرت الشائعات المعادية لعبد الناصر انتشار النار فى الهشيم...

وقرر عبدالناصر ضرورة إعادة النظر فى موقف الضباط البعثيين فى الجيش الأول السورى.. ففى يوليو سنة ١٩٥٨ ، ونتيجة للأجواء التى سادت بين صفوف ضباط البعث، سافر المشير عبدالحكيم عامر بتوجيه من عبدالناصر إلى دمشق، وبعد اطلاعه على وضع الجيش السورى أصدر المشير عامر أمراً بنقل مجموعة من الضباط السوريين بلغت حوالى الأربعين ضابطاً إلى القاهرة، وكان نصف هؤلاء من الضباط البعثيين، والنصف الآخر من المستقلين.

كان الغرض من عدم قصر نشرة التنقلات على الضباط البعثيين، أن يبدو هذا التصرف أنه فى إطار التنقلات المتبادلة بين الجيش السورى والجيش المصرى، وأنها لاتستهدف إقصاء فئة دون أخرى من الجيش الأول.

على أن الذى يجدر الإشارة إليه هنا، هو أن فكرة تسريح الضباط البعثيين لم تكن واردة بل كانت مستبعدة تماماً، ذلك لأن الضباط البعثيين كانوا من وجهة نظر القيادة العامة عناصر قوية ينبغى عدم التفريط فيها، وكل ماكان مطلوبا هو إبعادها عن النواحى الحزبية، وقد استمر هذا التوجيه حتى انفصام الوحدة.

وكان لنشرة التنقلات هذه التى تضمنت نقل بعض الضباط البعثيين إلى الإقليم المصرى، أثر بالغ بالنسبة للبعث، إذ تيقن أن القاهرة لن تسير فى خط تشجيع الحزبية أو الأخذ بها، أو حتى السكوت عليها وبخاصة بين صفوف الجيش.

وهذا ما جعل البعث أكثر حذراً فى تعامله مع القاهرة، وأكثر تشجيعاً للنغمات التى تنال من تصرفاتها.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

3

أحداث خارجية أثرت على الوحدة

دار الخيّال

زيارة عبدالناصر الأولى للاتحاد السوفييتى

ولقد راقب السوفييت الأحداث منذ قيام الوحدة بدهشة، فالبرغم من اعترافهم بالوحدة بين سوريا ومصر اعترافاً بالأمر الواقع، فإنهم كانوا لا يرحبون فى قرارة أنفسهم بقيام أى نوع من أنواع الوحدة بين القاهرة ودمشق، ولا يشجعون نهضة أى قومية كما بينت سلفاً.

لقد كان الحزب الشيوعى السورى يزداد نموا ونفوذا قبل قيام الوحدة وسط الاضطراب والتفكك اللذين كانا يسودان سوريا .. وكان تأييد الشيوعيين السوريين للوحدة ينبع من فكرة أن عبدالناصر لن يوافق على الوحدة، فلما تبين للشيوعيين أن الوحدة قائمة لامحالة، بادروا وعلى رأسهم خالد بكداش بمعارضة الوحدة.

كان إصرار عبدالناصر على حل الأحزاب السياسية فى سوريا ضربة للشيوعيين جعلت خالد بكداش يفر من سوريا إلى الكتلة الشرقية فى الرابع من فبراير سنة ١٩٥٨، لكى يقوم بمهاجمة الوحدة من الخارج.

والواقع أن السوفييت كانوا لا يدركون طبيعة القومية العربية ونفوذها، وكانوا يرون أن الوحدة الحقيقية بين الدول هى وحدة البروليتاريا أما فكرة قيام اتحاد أو أى نوع من أنواع الوحدة العربية بين الدول العربية فكان أمرا لا يهمهم فى شىء، إن لم يكونوا يبغضونه.

ولكن حينما لاحظ السوفييت اندفاع تيار القومية، فضلا عن الحماس البالغ الذى استقبل به السوريون عبدالناصر حينما زار دمشق لأول مرة فى شهر فبراير، فكر

السوفييت فى إعادة النظر فى القومية العربية وفى زعامة عبدالناصر للمنطقة.. ومن ثم كان لابد من مناقشة كثير من المسائل وجها لوجه، فتقررت زيارة عبدالناصر للاتحاد السوفييتى.

وكان قد تقرر أن يقوم عبدالناصر بزيارة الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٥٦، ولكن الزيارة تأجلت نتيجة العدوان الثلاثى على مصر، وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا وسفر عبدالناصر إلى دمشق وإعلانه الدستور المؤقت للدولة الجديدة فى الخامس من مارس ١٩٥٨، عاد إلى القاهرة ليستعد لزيارة رسمية للاتحاد السوفييتى قام بها فى الثامن والعشرين من أبريل سنة ١٩٥٨.

وقد اصطحب عبدالناصر وفدا رسميا تكون من أكرم الحورانى وعبداللطيف بغدادى وكمال الدين حسين ومحمود فوزى وعلى صبرى وأحمد عبد الكريم وأنا.

واستغرقت الزيارة سبعة عشر يوما، قمنا خلالها بزيارة عدة مناطق.. وقد رحب السوفييت بالوفد ترحيبا حاراً، وأنزلونا فى الكرملين، كما استقبل عبد الناصر فى كل مكان استقبالا حافلاً.. زرنا موسكو وشاهدنا آثار القياصرة العتيدة، ونهضة الاشتراكية الحديثة، كما زرنا مدينة ليننجراد الشهيرة بمتاحفها، وستالينجراد تلك المدينة الصامدة التى استبسلت فى مقاومة الغزو الألمانى فى الحرب العالمية الثانية، وشهدنا أرض المعركة الخالدة.

كان السوفييت حريصين على أن نزور أكبر عدد من المدن والمناطق، ولذا كانت الزيارة مكثفة مجهدة. .لقد تضمن برنامج الزيارة أيضاً زيارة طشقند عاصمة أوزبكستان وهى منطقة أغلب سكانها من المسلمين وتضم مزارع جماعية نموذجية،ومراكز لتسمين الماشية.. كما قمنا بزيارة أذربيجان وأوكرانيا.. وعلى البحر الأسود أمضينا يوما فى مدينة سوتشى الساحرة التى تعد مدينة سياحية ويؤمها أعضاء الحزب الشيوعى للاستشفاء.

وفى حفلات العشاء تبارى عبد الناصر وخروشوف فى إلقاء الخطب، وأشادا بالعلاقات السوفييتية ـ المصرية، وبأملهما فى نموها وازدهارها.

ولقد جرت مفاوضات بين وفدى البلدين منذ أول يوم للزيارة، لتدعيم العلاقة بين

البلدين، وقام خروشوف يشرح الوضع الدولى، وموقف السوفييت فى التيارات التى تسود العالم، كما قام عبدالناصر يشرح وجهة نظر مصر إزاء المشاكل الدولية القائمة.

وبالطبع لم تخل المحادثات من طلب مصر العون العسكرى والاقتصادى من الاتحاد السوفييتى.. وكعادة الروس كان خروشوف يتحدث بالروسية بينما يقوم مترجم بترجمة حديثة إلى العربية ، ثم يترجم حديث عبدالناصر بالعربية إلى الروسية.

وقد أدّى هذا الأسلوب إلى حدوث سوء تفاهم بين خروشوف وعبدالناصر.. ففى إحدى المحادثات فهم عبدالناصر من ترجمة المترجم أن خروشوف طلب فى حديثه أن يسمح للشيوعيين فى سوريا ومصر بنشاط أكبر.

وحينما جاء دور عبدالناصر فى الحديث، قال: «إن هناك نقطة أريد توضيحها وهى إننا لسنا شيوعيين، لقد فهمت من المترجم أنك ذكرت فى حديثك أن على الجمهورية العربية المتحدة، مساعدة الشيوعيين فى نشاطهم».. واستطرد عبدالناصر يقول:

«إننا نعتبر هذا بمثابة تدخل فى شئوننا الداخلية».

وساد جو الجلسة شيء من الوجوم، ولكن سرعان ما أصلح خروشوف الموقف وقال معتذراً أنه لم يطلب مثل هذا الطلب ، وأن هناك سوء فهم نتيجة خطأ المترجم، وأبدى خروشوف استعداده لمؤاخذة المترجم على ما سببه من سوء فهم.

ولكن عبدالناصر بين لخروشوف أنه مقتنع بهذا التفسير، وطلب منه الغض عن محاسبة المترجم .

والواقع أن زيارتى للاتحاد السوفييتى ضمن وفد عبد الناصر، قد تركت فى نفسى كثيراً من الانطباعات المتناقضة، فقد بهرتنى أشياء بقدر ما أقلقنى كثير من الأمور.

ففى المقام الأول أعجبنى هذا التطور الكبير الذى نقل روسيا من دولة متخلفة أيام القياصرة إلى أحد الدولتين العظميين فى العالم فى عهد الثورة.. وبلا جدال فإن تقدم السوفييت فى مجال التكنولوجيا لايمكن إنكاره لاسيما فى مجال الصناعات الثقيلة ، وفى مجال استكشاف الفضاء.. وكان من الواضح أن السوفييت حاولوا فى كل مناسبة، أن يبينوا لنا أنهم قد لحقوا بركب الولايات المتحدة فى كل مجالات التطور.. فعلى سبيل المثال وقف خروشوف فى اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ـ حضره أعضاء الوفد المصرى ـ وأشاد بالتطور الكبير الذى أحرزه الاتحاد السوفييتى فى مجال

استكشاف الفضاء، ثم راح يتندر بالأقمار الصناعية الأمريكية التى وصفها بأنها مجرد برتقالة صغيرة لوقورنت بالأقمار الصناعية السوفييتية.

وكان السوفييت حريصين أيضاً على أن يظهروا لعبدالناصر مدى تقدمهم فى بناء السدود، ومن ثم تضمن برنامج الزيارة مشاهدة أكبر سدودهم على نهر الفولجا، ووقف عبدالناصر والوفد المرافق له يشاهدون بإعجاب هدير المياه المتدفقة باندفاع لتدير توربينات الكهرباء، ومال مرافق عبدالناصر عليه وقال:

«سيكون لديكم سد أكبر من هذا على النيل!».

لقد كان الروس حريصين على بناء السد العالى كرمز لتقدم التكنولوجيا السوفييتية، بخاصة حينما علموا من عبدالناصر أن واشنطن أرسلت إليه قبل بدء زيارته لموسكو تغريه بأن الحكومة الأمريكية لاتزال لديها الرغبة فى المساهمة فى بناءالسد العالى من خلال ألمانيا الغربية.. وبالطبع كانت واشنطن تهدف من وراء ذلك منع عبدالناصر من القيام بزيارته للاتحاد السوفييتى، أوعلى أقل تقدير اخفاق زيارته إلى الحد الذى لاتورطه مع السوفييت فى أية ارتباطات سياسية أو اقتصادية.. ولكن كل هذه المحاولات باءت بالإخفاق لأن الأحداث كانت قد سبقت الزمن.

ثانى الأشياء التى أعجبتنى، اهتمام السوفييت بالحفاظ على تراثهم التاريخى، فالكرملين مقر القياصرة الروس الذين قضى عليهم البلاشفة وأصبحوا فى ذمة التاريخ، قام السوفييت بالحفاظ على فخامته وتجديده، ولم يمسوا أية لوحات تاريخية أو دينية مرسومة على جدرانه، فهناك قصة يوسف عليه السلام مرسومة على جدران إحدى القاعات الكبرى، مع أن ذلك يتنافى مع رأيهم فى الدين، وهناك فى الوقت ذاته لوحات تصور الحركة الشيوعية، وصور لينين فى مواقف متعددة.

أما متحف الكرملين فهو آية من آيات الحفاظ على التراث التاريخى، ترى فيه عربة القيصر المذهبة بجيادها المحنطة، وبه تيجان القياصرة والتحف النادرة التى تنم عن مظاهر الترف ، وتصور حقبات طويلة من تاريخ روسيا القيصرية.. وبلا شك ، فإن هذا المتحف قدم للسوفييت خدمات عظيمة تفوق قيمتها المادية التى لاتقدر بمال.

كذلك حرص السوفييت على أن يظهروا لعبدالناصر مدى اهتمامهم بالفنون فضمنوا برنامج الزيارة عرض باليه خاشا توريان أحدث فرق الباليه لديهم ـ على مسرح

البلشوى الفاخر - فضلا عن عروض فرق عديدة للفنون الشعبية، وزيارة المتاحف وبخاصة متحف هيرميتاج فى لننجراد.

ولقد حاول السوفييت أن يبينوا لعبد الناصر مدى تقدمهم فى مجال العلوم والفنون والتكنولوجيا، ومدى تقدمهم فى الزراعة والصناعة ، وكيف نجحوا فى استصلاح الأراضى مستخدمين أحدث الطرق العلمية، كذلك تفوقهم العسكرى الذى ينافس قوة الولايات المتحدة خصمهم الأيديولوجى.

ونجح السوفييت فى أن يرسخوا فى ذهن عبدالناصر صورة مشرقة للنهضة السوفييتية، مما كان لها تأثير بالغ فيما بعد على خطه السياسى، وعلى خطة التنمية التى نفذت فى مصر فى الحقبة التى تليت الزيارة على أن ما أزعجنى فى تلك الزيارة ثلاث مسائل جوهرية أوجزها فيما يلى:

أولاً : نظرة السوفييت إلى الدين.

ثانيا: الفرد لاقيمة له فى المجتمع الشيوعى.

ثالثاً: الخوف والصمت الذى يبدو على وجوه الشعب.

فالبرغم من قراءاتى الكثيرة عن نظرة الماركسية إلى مسألة الدين وبخاصة آراء مؤسسيها ومعماريها، وبالرغم من الأهوال التى لاقاها المسلمون والمسيحيون على يد الثورة البلشفية، فقد كنت تواقا أن أرى بنفسى على الطبيعة مايجرى فى الاتحاد السوفييتى إزاء من يعتنقون الأديان.. وعلى الرغم من أن ظروف الحرب العالمية الثانية وماتلتها من أحداث قد أجبرت السوفييت كى يتسامحوا مع معتنقى الأديان داخل الاتحاد السوفييتى، فقد حاولوا أن يظهروا للعالم أنهم ليسوا هادمين للدين والعبادات.

وخلال زيارة عبد الناصر كان هم السوفييت الأول أن يبرهنوا له أنهم يسمحون بحرية العبادات.. ومن ثم حرصوا على أن يزور عبدالناصر المناطق التى يقطنها المسلمون وفى طشقند عاصمة أوزبكستان استقبله المفتى الذى بادر بتقبيل يد عبدالناصر وقد أغرورقت عيناه بالدموع فرحا برؤية زعيم مسلم.

كان المفتى والدا لمحيى الدين نوف أحد مرافقى عبدالناصر فى جولاته داخل الاتحاد السوفييتى، وكان الابن يردد دائما أنه مسلم وأنه يؤدى الفرائض. وبالطبع لم يكن هذا

صحيحا، فمحيى الدين نوف كان واحدا من أربعة رفعهم خروشوف إلى القمة بعد انتصاره على مجموعة مالنكوف وطردهم من الحزب، وليس من المعقول أن يكون هناك إنسان متدين فى قمة السلم الكهنوتى للحزب الشيوعى السوفييتى.

نظر محيى الدين نوف إلى أبيه المفتى نظرة غضب وعتاب وكاد يزاجره لتصرفه المنافى للعقيدة الشيوعية، وفى ظنى أنه كان يخشى أن يؤاخذه الحزب على تصرف أبيه.

وفى طشقند كان قائد السيارة التى عينت لى من أهاليها المسلمين.. نظر الرجل إلى وقال: «أنا مسلم».

وأخذ يتلو الفاتحة..وفرحت لأول وهلة، وظننت أنه سيستمر فى الحديث معى بالعربية، ولكن ظنى خاب توا، إذ تبين لى أنه لايعرف عن الإسلام والعربية غير ماردده من تلاوة الفاتحة .

لقد تيقن السوفييت أخيراً من أهمية الدين وقيمته لدى الشعوب، ولذا بدأوا فى التسامح بقدر لا يمس المذهب.. لقد سمحوا بممارسة الشعائر الدينية، لكن من جهة أخرى كان الدين محرما على أعضاء الحزب الشيوعى الذين يتمتعون بالمزايا الرئيسية فى الاتحاد السوفييتى ، لذا قلما ترى فى المساجد والكنائس غير المسنين والمسنات الذين أصبحوا يعدون أنفسهم للحياة الأخرى.. ولا أريد أن أعلق هنا على ما قاله ماركس ولينين أو غيرهما فى مسألة الدين، فهذه أمور مسجلة فى أعمالهم ويعرفها الجميع، إنما ما أريد أن أركز عليه هو أن السوفييت يتخذون من مسألة الدين دعاية لهم لجذب الشعوب وإيهامهم بأنهم غير مناهضين للأديان.

ومن الحوادث ذات الدلالة لنظرة السوفييت للدين ما صدر من خروشوف حينما كان مجتمعاً اجتماعا خاصاً مع عبدالناصر فى بيته الريفى بإحدى ضواحى موسكو.. فبينما كانا منغمسين فى مناقشة بعض المسائل السياسية،حان موعد صلاة الجمعة،فاستأذن عبدالناصر ليستعد للصلاة،ولكن خروشوف أجاب غير مكترث بأنه أصدر أوامره لخطيب موسكو كى يؤجل صلاة الجمعة حتى يحضر عبدالناصر.

وتعجب عبدالناصر وقال:

ولكن صلاة الجمعة تؤدى فى وقت محدد.

ونهض عبدالناصر للوضوء، وحينما عاد عبدالناصر من وضوئه ، كان خروشوف واقفا أمامه مشدوهاً وقد أمسك بمنشفة في يده يقدمها لضيفه.. لا أدرى ماكان يجول فى عقل خروشوف.. هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى فإن الفرد فى المجتمع الشيوعى لاقيمة له، يضحى به فى سبيل استمرار الحزب الشيوعى، بالرغم من تاريخ الفرد، وبالرغم من الخدمات التى يكون قد أداها لوطنه.

ومن اليسير على الشيوعيين تبرير مايقومون به من أعمال تطهير وتصفية سواء فى القيادات العليا ، أو بين صفوف الحزب.. ففى حديث خاص دار بين عبدالناصر وخروشوف شرح الأخير عملية التطهير التى أدت إلى تصفية مجموعة مالنكوف، وبرر ذلك بأنها جاءت نتيجة محاولة هذه المجموعة تصفية خروشوف بدعوى أنه خرج عن خط الحزب التقليدى فى سياسته مع أوروبا، ذلك الخط الذى يتخذ خطة الدفاع ولايسمح بالهجوم أو التقهقر عن خط الستار الحديدى، وفضلاً عن تسامحه مع تيتو رئيس يوغوسلافيا، مما شجع المجر ـ على حد قوله ـ على الثورة على السوفييت ، وما تلى ذلك من مذابح رهيبة قام بها السوفييت.

ولقد ذكر خروشوف أن مالنكوف اتهمه بأنه مغامر، لوضع قدمه فى الشرق الأوسط، تلك المنطقة التى عاشت تحت النفوذ الغربى لفترات طويلة، وماقد يؤدى إلى تورطات السوفييت فى نزاعات مريرة مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

كان خروشوف يتحدث بطريقة تمثيلية محاولا تبرير ماقام به من تصفية هذه المجموعة، ويبدو أن خروشوف كان يريد أن يبين لعبدالناصر تسامحه مع القوميات كى يطمئنه أن سياسة السوفييت الجديدة لا تتعارض مع القومية العربية.

قال خروشوف : لقد اتهمنى مالنكوف أننى أشجع على قيام القوميات المتطرفة لأننى سمحت بتوسيع قاعدة الحكومات المحلية فى الاتحاد السوفييتى، وفى رأيى أن الشيوعية يمكن أن تتعاون مع القوميات.

وسكت عبدالناصر لم ينبث ببنت شفة، فقد كان يرسخ فى ذهنه تناقض أقوال خروشوف مع حقيقة مايجرى فى الاتحاد السوفييتى.

والواقع أن عمليات التطهير التى كانت تقوم بين حين وآخر بين صفوف الحزب الشيوعى السوفييتى ليست إلا نوعا من الصراع على السلطة بزعم تجديد دم الحزب..

لقد كان الجنرال فورشولوف فى ذاك الوقت رئيسا لجمهوريات الاتحاد السوفييتى، وبالرغم من تاريخ فورشولوف المجيد فى الحروب ، فلم يكن سوى مجرد دمية لاحول له ولا قوة.. فقد كان خروشوف بكونه السكرتير الأول للحزب الشيوعى ورئيسا للحكومة هو الحاكم الفعلى، وفى المحادثات الرسمية كان هو المتحدث ورئيس الوفد السوفييتى، بينما كان يجلس على جانبه فورشولوف لايستطيع حتى أن يبدى رأيا.

كان خروشوف صاحب الكلمة العليا فى الحزب، بالرغم من زعمه أن القرارات تتخذ جماعياً.. وكان مسلكه مع فورشولوف لا ينم عن أبسط قواعد الذوق واللياقة.

كنا عائدين إلى موسكو بالطائرة بعد جولة فى ربوع الاتحاد السوفييتى، وكانت القيادة السوفييتية تنتظر عبد الناصر فى مطار موسكو على رأسها خروشوف.

وحاول فورشولوف أن يتبسط مع محمد عوض القونى السفير المصرى فى موسكو، فبادر خروشوف بزجره بطريقة غير مهذبة، ولم يستطع فورشولوف إلا أن يصغر وفى قلبه حسرة وألم بديا على وجهه.

حادث آخر يبين سيطرة خروشوف على فورشولوف، ففى إحدى مآدب العشاء التى أقيمت تكريما لعبد الناصر، تبارى السوفييت فى تناول الأنخاب تحية لرئيس الجمهورية العربية المتحدة والوفد المرافق له.. كان السوفييت يتناولون أقداح الفودكا بينما أصرّ عبدالناصر وأغلب الوفد المرافق على تناول عصير البرتقال.

وحاول خروشوف أن يغرى عبد الناصر وبعض نوابه كى يتناولوا أقداح الفودكا، ولكنه رفض بإصرار فبادر فورشولوف وتناول قدح عبد الناصر وشربه حتى الثمالة تحية له، ثم راح يتناول أقداح بعض نوابه تكريما لهم، وهنا نظر إليه خروشوف نظرة تهديد وحدثه بالروسية بضع كلمات، فجلس الرجل وقد تبلل وجهه بالعرق.

وكان الخوف من أهم السمات التى لاحظتها فى الاتحاد السوفييتى، الخوف الذى يبدو على وجه الناس ويجعلهم يمسكون عن الحديث بالرغم من أن الشعب السوفييتى حسن المعشر يميل إلى المرح ..وإذا سألت أحداً عن شىء أحجم عن الإجابة، أو يقول لك:لا أدرى.

إن رواسب الحكم الستالينى لاتزال واضحة فى مسلك الشعب السوفييتى.

ولقد شرح خروشوف لعبدالناصر كيف سيطرت مراكز القوى برئاسة مالنكوف على

خط الحزب، وكيف تم التخلص من «بريا» رئيس مجلس أمن الدولة الذى قال عنه خروشوف أنه ارتكب فظائع وأهوالاً.. فى عهد ستالين.

كان«بريا»من أدوات ستالين التى سيطر بها على شعبه.. وفى النظام الشيوعى لابد للدكتاتور الجديد أن يتخلص من أعوان الدكتاتور القديم ومن ثم تمت تصفية «بريا» بطريقة مسرحية درامية.

استدعى «بريا» لاجتماع المكتب السياسى،وكان من المقرر أن يواجه بأخطائه ويعتقل، ولكن «بريا» حاول أن يتصل ببعض أعوانه بعد مواجهته كى يتحركوا للعمل ضد المكتب السياسى، ولكن ظهر فجأة الجنرال«موسكالينكو» قائد حامية موسكو واعتقله.

هذه صورة لا تحدث فى الديمقراطيات الراسخة، ولكنها ظاهرة متكررة فى الأنظمة الدكتاتورية والطغوائية.

على أنه أثناء إقامتنا فى الاتحاد السوفييتى، طلب عبدالناصر من خروشوف أن ألتقى بالجنرال سيروف مدير المخابرات السوفييتية على أساس إقامة نوع من التعاون بين الجهازين السوفييتى والمصرى.. ولقد رحب خروشوف بذلك .

وقد صحبنى إلى مبنى المخابرات الروسية أحد رجالها ويدعى «كرنبشنكو».. كان الجنرال سيروف من أقرب الناس إلى خروشوف ، وكان وسيما بشوشا، وعلى درجة كبيرة من الذكاء.. وأخذنا فى مناقشة الأوضاع الدولية، وبين لى مدى المساعدة التى يمكن أن يقدمها الجهاز السوفييتى للمخابرات المصرية فى مجال المعلومات والإمداد بالمعدات الفنية.

كان جهاز المخابرات المصرى لايزال فى بدايته، ويحتاج إلى معونة وخبرة الدول الكبرى، وقد تم الاتفاق على إمدادنا ببعض المعدات الفنية، وعلى تبادل المعلومات التى تفيد الطرفين، وهذا أسلوب معروف فى تعاون أجهزة المخابرات مع بعضها البعض.. ولقد انتهى هذا التعاون القصير بعد هجوم خروشوف على عبدالناصر حينما هاجم الأخير الشيوعيين السوريين بعد قيام الوحدة.

وفى نهاية المقابلة ،قدم لى سيروف سيفا قوقازيا أثريا وقال لى : يسعدنى أن أقدم لك هذا السيف كهدية رمزية لتطعن به خصمنا المشترك «الإمبريالية».

وفهمت ما يعنيه سيروف .. ولم أشأ أن تفلت الفرصة دون الرد عليه فقلت له:

«إننى أقبل هديتك كرمز للصداقة التى تربط البلدين، وأما طعن عدو مصر، فلن أطعنه إلا بسيف مصرى»

ولم يغب ما عنيته عن عقل سيروف، فاستدرك الموقف وقال :

«لم أعن مادار فى ذهنك.. كل ما أعنيه أننا وأنتم نحارب الإمبريالية»

ولم أشأ أن أزيد الموقف توترا، فأبديت اقتناعى بتفسيره.

وانتهت زيارة الوفد العربى للاتحاد السوفييتى بإصدار بيان مشترك،كان أبرز ما فيه الإشارة إلى حقوق الفلسطينيين والجزائريين فى تقرير مصيرهم.

وأثناء عودتنا إلى القاهرة من موسكو،كنت أجلس بجوار عبد الناصر فى الطائرة، وسألنى عن انطباعى عن زيارة الاتحاد السوفييتى.. قلت له: لقد بهرتنى أشياء بقدر ما أزعجتنى أشياء أخرى.

سألنى عبدالناصر: أوضح لى ما تعنى.

قلت: أعجبنى التخطيط وخطط التنمية، وأزعجنى الخوف الذى لاحظته على وجوه الناس.

ويبدو أن عبدالناصر لم يعجبه رأيى ، فهز رأسه مرتين أو ثلاثاً وهى عادته حينما لايوافق على رأى محدثه.

أزمة لبنان ١٩٥٨

بعد عودة عبد الناصر من الاتحاد السوفييتى بمايقرب من الأسبوعين قامت اضطرابات طائفية فى لبنان فى شهر مايو.. والواقع أن الأحداث التى جرت فى لبنان عام ١٩٥٨، نبتت جذورها من ظروفها السياسية والاجتماعية والطائفية التى تعطى للبنان نكهة مميزة عن باقى الدول العربية، ولذا ينبغى على المرء حينما يقيم أحداث لبنان أن ينظر إليها من هذه الزاوية، ولا يتغافل تلك العوامل.

كان شمعون فى ذاك الوقت رئيسا للبنان، وكان يعد نفسه زعيماً لمجتمع مسيحى هدته النزاعات الطائفية سواء داخل المسيحيين أو بين المسلمين الذين تتنازعهم أيضاً الخلافات المذهبية.

وكان شمعون تزعجه سياسات عبد الناصر الخارجية المتعلقة بالشئون العربية، ويظن أن عبد الناصر يهدف إلى تدمير النفوذ المسيحى فى لبنان لمصلحة المسلمين، مما جعل شمعون يكن العداء لأى مد عربى، ولا يكترث بتهديد الشيوعية الدولية فى المدى الطويل.

ويقيناً أن شمعون كان ينحاز إلى الغرب بالرغم من محاولات التدثر بمسوح الحياد، فى الوقت الذى كان لايميل فيه إلى الملك حسين أو نورى العراق خشية التكتل الإسلامى.. ويؤكد هذا الرأى أن كميل شمعون لم يعارض قط حلف بغداد، أو يقاوم أية دولة عربية انضمت إليه ـ طالما كانت الولايات المتحدة وراء مثل هذه التكتلات.. وساعد شمعون فى سياساته «شارل مالك» وزير خارجيته الذى كان يكن كراهية شديدة للشيوعية ، ويحبذ انضمام لبنان إلى أى تحالف معاد للسوفييت وكان ينظر إلى مبدأ أيزنهاور كغيث من السماء ـ يحمى لبنان ويهيىء الفرص لحصول لبنان على معونات غير محدودة.

ولم تكن موسكو هى «الشيطان» الوحيد لمالك فحسب ، بل كان معادياً أيضاً للقاهرة منذ شبابه حينما عمل فى ميدان الصحافة بالقاهرة. وكان رأيه المعلن آنذاك أن أى تجمع عربى يهدف إلى قيام إمبراطورية إسلامية تمتد من المحيط الهندى إلى المحيط الأطلسى، حيث تصبح الأقليات المسيحية داخلها تتلقى الإحسان والغفران من حكامهم المسلمين.

وهكذا كان يرى فى قيام وحدة مصر وسوريا بداية لهذا المخطط ، وأن الوحدة سوف تعمل على تنفيذ هذا المخطط معتمدة على قرب سوريا من لبنان.

وزاد التيار اشتعالا، قيام إذاعة القاهرة منذ عام ١٩٥٥ ، بحملة هجوم مستمرة على لبنان ، بخاصة أثناء العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ، ذلك أن لبنان كانت الدولة العربية الوحيدة التى رفضت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع لندن وباريس خلال العدوان الثلاثى، بحجة أنها كانت لاتزال ترتبط مع فرنسا بعلاقات وثيقة ، كما أبدت عرفانها الكبير لبريطانيا التى ساعدتها فى الحصول على استقلالها.

ولذا لم يكن مفاجأة أن تصبح لبنان فى أوائل عام ١٩٥٨ الدولة الوحيدة التى قبلت المعونة فى ظل مبدأ أيزنهاور ، بحجة أن هذه المعونة تحمى لبنان من «الشيوعية الدولية» أو « العربية الدولية».

كان كميل شمعون يظن أن السبيل الوحيد لحماية لبنان من الشيوعية الدولية والمد العربى هو أن يحتمى فى ظل قوة أمريكا المطلقة، ولذا كان لهذا العامل أثر فعال فى توجيه سياسته التى أدت بلبنان فى النهاية إلى مايقرب من الحرب الأهلية.

وجاءت زيارة عبدالناصر إلى الاتحاد السوفييتى فى أواخر شهر أبريل، لتزيد هواجس شمعون ووزير خارجيته من عواقب تقارب عبدالناصر وموسكو، فقرر أن السبيل الوحيد لإنقاذ لبنان من هذا التحالف هو اللجوء إلى الولايات المتحدة.

وكان شمعون على وشك أن تنتهى مدة رئاسته بعد أشهر، ويطمح بصورة ما أن يرشح نفسه لمدة ثانية ، وكان هذا الأمر يحرمه دستور لبنان.

وأعدّ مالك خطة لتنفيذ ذلك، فأسرع إلى واشنطن وعرض مشروعه على الخارجية الأمريكية والمخابرات المركزية، وبيَن لهما الخطر الذى يهدد لبنان، وأخذ يذكر الأميريكيين أن لبنان كانت الدولة الوحيدة التى اشتركت فى مشروع أيزنهاور، وأن المنطقة العربية بدون شمعون سوف تعرضها للغزو الشيوعى.

وكان ثمة خطر يهدد المجتمع اللبنانى نتيجة محاولة شمعون إعادة ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة، ذلك أن هذا التحرك سوف يستعدى العناصر الموالية لعبدالناصر، والتى كانت منتشرة بين غالبية المسلمين، فضلا عن أن هذا الأمر سيؤدى إلى تصدع المجتمع المسيحى فى لبنان، نتيجة النزاع الذى سينشأ بين أتباعه وبين أتباع منافسه البطريرك المعوشى.

ومع أن الولايات المتحدة أبدت تعاطفاً إزاء اقتراح مالك بمد مدة رئاسة شمعون لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، فإن الخارجية الأمريكية لم تعط وعوداً مفتوحة لهذا الاقتراح.

وتردد شمعون فى اتخاذ قرار حاسم نتيجة للظروف السابقة، ولكن شارل مالك وزير خارجيته نشر نشاطه فى الأوساط اللبنانية لاكتساب تأييد شمعون ، وسرعان ما انتشرت الشائعات على نطاق واسع تقول بأن شمعون يعمل على تجديد رئاسته، وأن البرلمان اللبنانى سوف يطلب منه قريباً أن يصدق على التعديلات الضرورية للدستور، التى تتيح لشمعون فرصة تنفيذ مخططه.

وعلى الفور تكتلت الكتل الإسلامية معارضة له، ومتعاونة مع أتباع البطريرك المعوشى، لمقاومة هذه المناورة.. وصاحب هذه الظروف اغتيال الصحفى اللبنانى «نسيب المتنى» فى بيروت، وذلك فى الثامن من مايو سنة ١٩٥٨، وكان هذا الصحفى من الموالين لعبدالناصركان هذا الحادث بمثابة الشرارة التى أشعلت الوقود الكامن فى لبنان، وبدأت أعمال المقاومة، المسلحة.

وتناسى المسلمون فى المدن ـ سنيون وشيعة ـ خلافاتهم المذهبية، واتحدوا على شمعون تحت رئاسة رشيد كرامى وصائب سلام الذى كان قد استقال من رئاسة الحكومة عقب خلافاته مع شمعون لرفضه قطع العلاقات الدبلوماسية مع لندن وباريس فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦.

أما فى المناطق الجبلية الريفية،فقد تركزت المقاومة حول كمال جنبلاط الزعيم اللبنانى الاشتراكى بواسطة أتباعه من الدروز.

فى خضم هذه الظروف وجد عبدالناصر أنه لا يستطيع أن يقف مكتوف اليدين، ومن ثم لم يتردد فى معاونة المقاومة اللبنانية بالسلاح والمال والدعاية، وقام عبدالحميد السراج بمعاونة المكتب الثانى السورى بهذه المهمة، فاتصل السراج بصائب سلام ورشيد كرامى، وعرض عليهما مساعدة الجمهورية العربية المتحدة فقبلا على الفور، وكان برهان أدهم ضابط المخابرات السورى محور هذا النشاط.

ومن ناحية أخرى خرج دروز كمال جنبلاط من مخابئهم فى الجبال وسيطروا على الحدود اللبنانية السورية ،ومن ثم قاموا بتأمين تدفق السلاح من سوريا إلى رجال كرامى وسلام، كذا إلى مخابىء الدروز السرية.

وفضلا عن ذلك، قام السفير المصرى عبد الحميد غالب فى بيروت بنشاط آخر فى الاتصال بزعماء المعارضة وتوزيع الأموال ، والنشاط الدعائى.

وفى ١٣ من مايو سنة ١٩٥٨ ، استدعى شمعون سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأبلغهم أن لبنان واقع تحت هجوم أجنبى مادى ودعائى من مصر.

ولم تحل نهاية شهرمايو، حتى كانت إذاعة كل من القاهرة ودمشق تحرضان المسلمين على الثورة .. وسادت أعمال العنف كل أنحاء لبنان، وحاولت الجامعة العربية أن تتدخل

لتهدئة الموقف، ولكنها أخفقت فى إرضاء بيروت، فتوجه شارل مالك وزير خارجية شمعون إلى نيويورك حيث اتهم عبد الناصر أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بتدبير تمرد على السلطة الشرعية، وذلك بقيامه بإمداد المتمردين بالسلاح، وتدريب ما أطلق عليهم مالك اسم «الإرهابيين»

وقامت الأمم المتحدة بتعيين فريق من المراقبين ضم ممثلين من الهند والنرويج وأكوادور، وسافر المراقبون إلى لبنان لبحث شكواها، لكن نظراً لعدم إمكان المراقبين التحرك ليلا لدواعى الأمن - حيث كانت تتم عمليات شحن السلاح من سوريا - فإن المراقبين لم يستطيعوا أن يتبينوا حقيقة الأشياء فكتبوا إلى همرشلد سكرتير عام الأمم المتحدة تقريراً جاء فيه أنهم لم يجدوا أى دليل على شحن أسلحة على مستوى كبير.

ومن ثم قام همرشلد بعد ذلك بزيارة لبنان بنفسه وذلك فى منتصف شهر يونيو، وعاد إلى نيويورك مقتنعاً بما كتبه المراقبون من قبل، ورسخ فى ذهنه أن اتهامات مالك مبالغ فيها.

وصدم شمعون من موقف همرشلد، فأعلن أنه سوف يبحث عن المساعدة من أى جهة أجنبية أخرى بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وفعلا اتصل بالولايات المتحدة لتقديم معونة عاجلة تتضمن إرسال قوات مسلحة ، لمعاونة لبنان فى محنتها.. والواقع أن واشنطن لم ترحب كثيرا بطلب شمعون ، ويبدو أنها تذكرت عواقب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، فنصحت شمعون بالتريث والبحث عن حلول أخرى، وطلبت منه أن يكون إرسال القوات الأمريكية إلى لبنان بمثابة الحل الأخير للأزمة.

واستمرت المناوشات بين حكومة شمعون التى كانت تدعمها الغالبية من المسيحيين، وبين الثوار المسلمين والدروز تدعمهم أقلية مسيحية .. كان الموقف أقرب لنوع غريب من الحرب الأهلية.

ولم يشترك الجيش اللبنانى تحت قيادة فؤاد شهاب فى هذا الصراع ، عدا بعض الاشتباكات العنيفة التى دارت بين الثوار وقوات الجندرمة، حينما قام الثوار بتدمير نقط الحدود الواقعة عند شتورة، والتى أدت إلى قتل جميع رجال الجندرمة بها.

واستمرت المناوشات ، حتى وهنت فى بداية شهر يوليو سنة ١٩٥٨، إذ وجد شمعون فى مقاومة المسلمين إصراراً عنيفاً، كما رأى المسيحيين منقسمين إلى شيع

متناحرة، فقرر فجأة أن يتخلى عن فكرة التجديد.. وفى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٨ أعلن ذلك رسيما.

والواقع أن فكرة فرض السياسات على حكومات الدول الأخرى بالإمداد بالسلاح والدعاية للمعارضة ثبتت عدم جدواها على المدى الطويل، وبخاصة إذا كانت المعارضة منقسمة على نفسها تقصمها نزاعات مذهبية وطائفية واجتماعية .. وضاعت ملايين من الجنيهات، وزاد الموقف توتراً فى المنطقة، وساءت العلاقات بين القاهرة وبيروت ، إذ أبعد عبد الحميد غالب سفيرنا فى بيروت، وطلبت السلطات اللبنانية سحبه على أنه شخص غير مرغوب فيه، لمساعدته الثوار بالسلاح والمال أمام بوابة السفارة المصرية فى بيروت.

ثورة العراق

وسط هذا الموقف المتوتر فى منطقة الشرق الأوسط.. وقع انفجار مفاجئ أحدث دويا كان له صدى فعالاً على العالم العربى أجمع ، ففى ١٤ من يوليو سنة ١٩٥٨، كان أحد الألوية العراقية بقيادة العميد عبدالكريم قاسم ومساعده العميد عبدالسلام عارف يتحرك من قاعدته فى العراق إلى الأردن لتدعيم الوحدة الجديدة.. وأثناء تحرك اللواء إلى بغداد زحف عبد السلام عارف بمقدمة اللواء إلى العاصمة العراقية ، وقام بانقلاب على الحكم القائم بها، فقتل الملك الشاب فيصل وأغلب العائلة المالكة، كما قتل نورى السعيد.. وأعلن راديو بغداد قيام جمهورية العراق، وعين قاسم أول رئيس حكومة لها، كما عين عبدالسلام عارف نائباً له.

ومع أن عبدالناصر كان يعلم أن هناك ثورة تدبر فى العراق ، وبالرغم من أننا كنا نعرف أسماء بعض القائمين بها، وعلى اتصال ببعضهم مثل عبدالسلام عارف ورفعت الحاج سرى، فإن عبدالناصر لم يكن يدرى ما يدور فى خلد عبدالكريم قاسم، ولايعرف شيئاً عن مخططاته فى المستقبل.

والواقع أن توقيت تنفيذ الثورة العراقية لم يكن هو الوقت المخطط له من قادة الثورة، ولكن الظروف هى التى أملت على الثورة تنفيذها فى هذا الوقت المفاجئ.

ومن الطبيعى أن تحركات القوات المسلحة داخل البلاد يتخذ لها إجراءات أمن معينة، وبخاصة فى البلاد غير المستقرة والمعرضة للانقلابات، ولذلك حينما وجد قاسم أن بغداد كانت خالية من هذه الإجراءات، بادر بتنفيذ الانقلاب، وبخاصة حينما تأكد أن لواءه هو التشكيل العسكرى الوحيد الذى كان قريبا من بغداد.

فى ذلك الوقت كان عبدالناصر يزور تيتو ويجتمع به فى جزيرة بريونى الحالمة الواقعة على ساحل الأدرياتيكى، كى يناقش معه نتائج زيارته لموسكو التى قام بها فى أواخر أبريل سنة ١٩٥٨.

وحينما أبلغ عبد الناصر بانقلاب قاسم، أرسل إلينا فوراً برقية للاعتراف بالنظام الجديد، وذكر أنه عائد فورا إلى القاهرة عن طريق البحر على متن يخته الحرية.

ولكن تطور الأحداث غيرت برنامجه، فبينما كان اليخت يعبر الأدرياتيكى، وصلت عبد الناصر أنباء نزول قوات الأسطول السادس الأمريكى فى لبنان، ثم أنباء باحتمال طلب الملك حسين قوات بريطانية كى تدافع عن الأردن.

وفى حديث لى مع عبد الناصر بعد عودته من رحلته هذه، ذكر لى الأسباب التى جعلته يقطع رحلته إلى الإسكندرية ، ويتجه إلى موسكو لمناقشة الموقف المشتعل.

قال عبدالناصر:

«تذكرت كيف أخمد البريطانيون ثورة رشيد عالى الكيلانى، كما كان العدوان الثلاثى ماثلاً أمامى حينما هدف إلى سحق الثورة المصرية، فقدرت أن وصول قوات الأسطول السادس إلى لبنان والقوات البريطانية إلى عمان بحجة الدفاع عن هذين البلدين ليس إلا ستاراً لزحف مشترك لقوات حلف بغداد، كى تسحق ثورة العراق وتقيم نظاماً عميلاً للغرب فى بغداد».

والواقع أن عبدالناصر كان يشعر أن إخفاق أى ثورة عربية فى دولة ما، هو إخفاق للثورة العربية الشاملة فى كل مكان..وهذا ما حدا به إلى الإسراع فى التوجه إلى موسكو ومناقشة الموقف الملتهب فى المنطقة مع الزعماء السوفييت.

وعاد عبدالناصر عن طريق البحر إلى يوغوسلافيا، حيث التقى بتيتو مرة أخرى، وتشاور معه، واتفقا على أن يرسل عبد الناصر رسالة إلى خروشوف يبدى فيها رغبته باللقاء معه.. وما أن وصلت برقية عبد الناصر إلى خروشوف، حتى كانت هناك طائرة

روسية تعد لإرسالها إلى يوغوسلافيا لنقل عبدالناصر.. وفى ١٧ من يوليو أى بعد يومين من إعلان نزول القوات الأمريكية فى لبنان، كانت الطائرة الروسية فى طريقها إلى موسكو تحمل عبدالناصر، ومرافقه الجنرال سيروف مدير المخابرات الروسية.

وكان عبدالناصر ينوى أن يعود ثانية إلى يوغوسلافيا بالطائرة ثم يرحل منها تصحبه عائلته إلى الإسكندرية عن طريق البحر.. ولكن خروشوف أثناه عن هذه الفكرة وقال له:

«سيادة الرئيس.. إننى لا أنصحك أن تعود بالباخرة عبر البحر المتوسط.. إن الانقلاب فى العراق قد أثار موقفا متصاعدا خلال المنطقة بأكملها. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والدول الأخرى تحرك وحداتها العسكرية فى المنطقة وتستعد للعمل.. إن الموقف الدولى متوتر، وأنت لا تتمتع بتعاطف الدول الغربية، وسوف يكون من اليسير عليها أن تغرق باخرتك فى عرض البحر، ولايمكن لأحد أن يثبت ماحدث.. ولذلك فإنك كرئيس للجمهورية العربية المتحدة على ظهر يخت غير مسلح ستكون مثل البطة العائمة معرضاً للاقتناص من أى طائرة أو غواصة قد تحوم فى المنطقة، وإننى أشير عليك أن تطير من باكو عاصمة أذربيجان الروسية فوق إيران ثم العراق ثم دمشق، وسوف لاتجد أى صعوبة فى العودة إلى القاهرة من دمشق..».

وفكر عبدالناصر فى الأمر ووافق على اقتراح خروشوف، ولكى يخفى عبدالناصر رحلته، أمر اليخت بالإبحار إلى الإسكندرية، مع استمراره العادى فى تلقى الإشارات، لتوهم المستمعين بأنه على ظهر اليخت.

وللإمعان فى التضليل، صدر من على ظهر اليخت تصريحان لعبد الناصر،أحدهما يدين إنزال القوات الأمريكية فى لبنان، والآخر يعلن أن أى هجوم على العراق سوف يعد هجوما على الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بموجب مواد مشروع الدفاع الخاص بجامعة الدول العربية.

وقبل أن أتحدث عما جرى فى محادثات موسكو بين عبدالناصر والزعماء السوفييت، لا مندوحة من أن أبين أثر قيام ثورة العراق على الموقف الدولى.

لقد تكهرب الجو فى كل من بيروت وعمان وأنقرة وواشنطن ولندن، ففى واشنطن كان رجال المخابرات المركزية الأمريكية يرون أن ثورة العراق من تدبير عبد الناصر

بمساندة روسيا كي يدمرا كل نفوذ الغرب فى منطقة الشرق الأوسط، وأن الدور أصبح على وشك أن يلتهم لبنان بعد العراق.

وبينما كانت شوارع بيروت تعج بمظاهرات الفرح والبهجة لثورة العراق، إذ بشمعون يسرع بطلب نجدة عاجلة من الولايات المتحدة لإنقاذ لبنان.. وفى التو وبعد ساعات قليلة أخبره «ماك كلينتوك» السفير الأمريكي فى بيروت أن الأسطول السادس الأمريكي فى طريقه إلى بيروت.

حتى تركيا لم تتوان فى أن تبدى قلقها وحماسها، إذ قامت بالضغط على حلفاء حلف بغداد للتدخل فى العراق والأردن.

وفى اليوم التالى لثورة العراق، كانت مشاة الأسطول الأمريكي ترسو فى بيروت ، وأخذت تسيطر على المدينة.. ووجد الملك حسين نفسه فى خطر داهم، فأسرع متجها إلى بريطانيا كى ترسل له قوات إلى الأردن، وكان قد نصب نفسه ملكا على دولة الاتحاد بعد قتل فيصل الملك الصغير، بالرغم من أن قاسم أعلن فى انقلابه حل الاتحاد الفيدرالى بين العراق والأردن.

وكان رد فعل حسين أن أذاع على الشعب العراقى من الإذاعة الأردنية بياناً يطلب فيه من الشعب العراقى أن يسحق الثورة العراقية.

ورأت بريطانيا أن هيبتها فى المنطقة أخذت تتقلص،فقررت استعادتها، ومن ثم استجابت حكومة ماكميلان البريطانية إلى طلب حسين فوراً، فأرسلت قوات من المظليين البريطانيين من قبرص وصلت إلى عمان بعد عدة ساعات.

وفى وسط هذه الأحداث المتفجرة المتلاحقة، كان عبد الناصر فى موسكو يشرح وجهات نظره إزاء المشكلة، ويعرض حججه لحث السوفييت على اتخاذ إجراء حاسم، ولكن الزعماء السوفيت بينوا له بصراحة أنهم لن يستطيعوا المخاطرة بمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانوا يرون أن الولايات المتحدة لن تزحف لسحق الثورة فى العراق، ولذا ليس من الحكمة أن يقوموا بأى تهديدات عنيفة قد تجبرهم فى النهاية على الدخول فى حرب مع واشنطن، لو أخطأت حسابات موسكو وتقديراتها.

وكانت موسكو قد اتخذت بعض الإجراءات إزاء الأحداث الجارية فى المنطقة، إذ

أدان خروشوف علانية التدخل الأمريكي والبريطاني وقام الوفد السوفييتي فى الأمم المتحدة بمطالبة الولايات المتحدة بسحب قواتها من المنطقة فورا، كما أعلنت موسكو فى عدة تصريحات عنيفة بأن القوات المسلحة السوفييتية سوف تقوم قريباً بتدريبات على حدود تركيا وأن الحكومة السوفييتية لن تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى إزاء أعمال الإثارة والعدوان فى منطقة تجاور الحدود الروسية.

كان هم السوفييت الأول هو تهدئة الموقف بأسرع وقت ممكن على الرغم من اعترافهم الفورى بحكومة قاسم وبالرغم من تهديداتهم المتتالية .. ولذا كانت زيارة عبدالناصر لموسكو من وجهة نظره غير مثمرة، لم تأت بالنتائج التى كان يرجوها.

وانتهت زيارة عبدالناصر بأن ترك موسكو فى طائرة سوفييتية عائدا إلى بلاده .. وقام خروشوف بعد ذلك مباشرة بتقديم اقتراح بعقد مؤتمر قمة يحضره رؤساء الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والهند لمناقشة السبل والوسائل التى يمكن أن تؤدى إلى حل أزمة الشرق الأوسط.

فى ذلك الوقت كان عبدالسلام عارف فى دمشق يجرى محادثات مع عبدالحميد السراج، فطار عبدالناصر إلى دمشق يوم ١٨ من يوليو فى رحلة أحيطت بالسرية والتكتم، وأرسل خروشوف رسالة شخصية إلى شاه إيران يخبره فيها أن طائرة روسية تحمل شخصية روسية مهمة سوف تطير فوق الأراضى الإيرانية.

وحينما كانت طائرة عبد الناصر تحلق فوق مطار دمشق تطلب الإذن بالهبوط من برج المراقبة، كانت الإشارة اللاسلكية التى يستقبلها برج المراقبة تفيد بأن الطائرة تحمل مجموعة من الفنيين السوفييت، ولم يعلن عن وصول عبدالناصر إلى دمشق إلا بعد وصول مرافقى عبدالناصر إلى أماكن إقامتهم فى دمشق.

ووقع عبدالناصر مع عبد السلام عارف اتفاقية تحالف وصداقة ومساعدة متبادلة، كانت أول وآخر مظهر من مظاهرة الوحدة الحقيقية بين مصر والعراق لمدى أربع سنوات تالية.

وعاد عبدالناصر إلى مصر بالطائرة الروسية، فهبطت فى مطار أبو صوير لأن مطار القاهرة لم يكن معداً لاستقبال الطائرة الروسية، واستقل سيارة إلى القاهرة، استعداداً لما تأتى به الأيام من أحداث.

في الأسبوع الثالث من يوليو سنة ١٩٥٨ توجهت إلى بغداد ـ بناء على دعوة من حكومة الثورة العراقية ـ كي أساهم في إعادة تنظيم جهاز المخابرات العراقي بعد قيام الثورة.. فشكلت وفداً صغيرا لمعاونتي وغادرت القاهرة في أواخر شهر يوليو سنة ١٩٥٨.

والواقع أنني كنت سعيدا بهذه الرحلة، إذ كانت أول فرصة لي للسفر إلى العراق.. ولذا كنت تواقا لأن أرى بغداد العريقة بتاريخها، كما أحسست كثوري أنني سأتقابل مع مجموعة من الثوار يختلفون في تفكيرهم وأهدافهم وطبيعتهم عن أولئك الذين كانوا يحكمون العراق من قبل كأذيال للإمبريالية البريطانية.. وهكذا اعتملت في نفسي وأنا استقل الطائرة من مطار القاهرة في صباح يوم قائظ من أيام يوليو اللافحة، أحاسيس مفعمة بالبهجة، ومشاعر مليئة بالأمل والتفاؤل..كنت مؤمنا بالوحدة العربية إيماناً لايتزعزع، ودارت في مخيلتي آمال وأحلام تجاوزت المصاعب والمشكلات، فرأيت أمام عيني صورة مشرقة لأمة عربية صاعدة.

وصلنا إلى بغداد بعد رحلة طيران استغرقت ثلاث ساعات، وهبطت الطائرة في مطار بغداد .. وما أن دلفت من باب الطائرة استعداداً للنزول، حتى لسعتني لفحة من حرارة قاسية، ذكرتني بما كتبه أحد قادة بريطانيا العسكريين في الحرب العالمية الأولى حينما وصف جو بغداد في الصيف بأنه الجحيم، وأن درجة الحرارة قد تزيد في الصيف على الخمسين درجة مئوية في الظل.

وكان ينتظرني عند باب الطائرة مجموعة من ضباط ثورة العراق على رأسهم عبدالسلام عارف نائب رئيس مجلس الثورة ورفعت الحاج سري ومحمد مجيد من رجال الثورة العراقية..و بعد استقبالي تحركنا إلى القصر الأبيض، وهو بيت ضيافة، حيث أقمت به فترة زيارتي للعراق التي استغرقت عشرة أيام.

والواقع أن رجال الثورة العراقية رحبوا بي ترحيبا حاراً، فخفف عني ذلك حرارة الجو ومتاعب السفر.

وفى المساء زارنى عبدالسلام عارف فى القصر الأبيض، وقد تأثرت به كثيرا ، إذ كان مفتوح القلب، متحمساً للوحدة مع مصر بدرجة واضحة.

كان حديثه ينحصر فى أمله أن يرى العرب موحدين، وقال إن الظروف فى العراق بعد قيام الثورة قد أصبحت مواتية لخلق مناخ لتحقيق الوحدة العربية، وأشار بأنه سيأتى اليوم القريب كى يسافر إلى القاهرة ليعرض على عبدالناصر الوحدة الفورية مع العراق.

واستطرد عبدالسلام عارف يقول:

«لقد تأثرت تأثيرا بالغا بشخصية الرئيس عبدالناصر حينما قابلته فى دمشق ،ولو كان الأمر بيدى لسلمته العراق أمانة، ولطلبت منه الوحدة الفورية، ولكن هناك من يعارض هذا الخط، وسوف تحس بذلك أثناء زيارتك، فلا تتأثر بذلك»

ولم يشأ عبدالسلام عارف أن يفصح لى عن أى أسماء أو يذكر لى من هم المعارضون، ولكن اتضح لى بعد ذلك أنه كان يعنى عبدالكريم قاسم.. وفى صباح اليوم التالى، حدد لى عبدالكريم قاسم موعداً للقائه فى مكتبه القائم فى مبنى وزارة الدفاع العراقية.. وفى طريقنا إليه، مررنا بالسيارة على ساحة فسيحة أمام المبنى، ولفت نظرى نصب خشبى يوحى من أول نظرة أنه أعد كى يكون مشنقة.

وأشار مرافقى الذى كان يجلس بجوارى إلى المشنقة وقال:

«هنا علق جثمان الأمير عبدالإله ولى العهد السابق لعدة أيام، وأخذ الشعب العراقى ينهش فيه بالمدى انتقاماً للجرائم التى ارتكبها، وقامت زوجة قتيل عراقى بشق بطن الجثة المعلقة، وأخرجت كبدها، ثم أخذت تلوكه بوحشية ومرارة، فاقت ما فعلته هند بكبد حمزة»

وانقبضت نفسى من هذا الحديث،وتعجبت كيف يصل الانتقام إلى هذا الحد!.

وصلت إلى مكتب عبدالكريم قاسم، واستقبلنى فوراً فى مكتبه..مكتب صغيرمتواضع نسبياً، يشغل إحدى حجرات الطابق الأول فى مبنى قديم..كان المكتب مجهزاً بأثاث قديم ولكنه منظم ونظيف .. وكنت أتوقع من عبدالكريم قاسم أن يحدثنى عن أهداف الثورة أو عن المشكلات التى تواجهه، وقد ظهر على المسرح كقائد للثورة.. أو عن برنامجه السياسى والاقتصادى وغير ذلك من المسائل التى تشغل ذهن القادة والزعماء السياسيين.. ولكن ظنى خاب منذ أول وهلة، فبعد أن رحب قاسم بى، بدأ فى

الحديث فوراً عن دوره فى الثورة،وقال أنه هو صاحب الثورة وهو الذى فجرها ، كما أنه هو الذى دخل بغداد باللواء الذى كان يقوده، فضلا عن أنه هو الذى قام بتشكيل تنظيم الضباط الأحرار العراقيين، وأعدخطة الثورة وأشرف على تنفيذها.

واستطرد يصف كيف قتل نورى السعيد بواسطة ياوره الرائد وصفى طاهر، وشرح كيف تخفى نورى السعيد في زى امرأة، ولكن الضابط الذى قتله اكتشف أمره وتتبعه، ثم أطلق عليه الرصاص فى ظهره.. كانت عينا قاسم خلال حديثه قلقتين غائرتين، تتحركان بسرعة غريبة، وكان يتكلم بهدوء مصطنع، تحس وهو يحدثك أنه يشك حتى فى أقرب الناس إليه.. وبعد أن أفاض فى الحديث عن دوره فى الثورة التفت إلى وقال:

«إنك ستسمع أشياء عن الثورة غير التى سمعتها منى..ولكن الحقيقة هى ما ذكرته لك، فلا تصدق أى شىء يقال لك»

وأحسست أن الرجل يحس بعقدة الزعامة، وأنه لم يكن الرجل الأول فى الثورة.. ولذا حرصت أن أتقصى الأمر، فتأكد يقينى بعد ذلك من رجال الثورة الآخرين، إذ علمت من مصادر عدة أن رفعت الحاج سرى مدير المخابرات العراقية فى عهد الثورة، والذى أعدمه قاسم بعد ثورة الشواف هو أول من نظم الضباط الأحرار فى الجيش العراقي، وأن عبدالسلام عارف هو الذى قاد القوات التى دخلت بغداد، وهو الذى قضى على مراكز السلطة القديمة، ثم استولى على المدينة.

أعود للحديث عن مقابلة عبدالكريم قاسم، فقد أشار إلى موضوع فضح شكوكه وارتيابه فى مصر وفى عبدالناصر، وإن حاول أن يبدو عكس ذلك، ففى أثناء حديثه تناول مجلة إنجليزية من على مكتبه، ثم فتح صفحة معينة بها وناولنى المجلة ثم قال:

«انظر كيف يحاول الإنجليز الوقيعة بيننا وبينكم منذ أول وهلة... إنهم يقولون إن عبدالناصر يطمع فى السيطرة على الثروة الهائلة التى يدرها بترول العراق».. وتصفحت المجلة فقرأت تصريحا من الكاتب يشير إلى أن عبدالناصر يطمع فى بترول العراق، وأن هذا هو دافعه الأساسى وراء محاولات الوحدة مع العراق.

واستطرد قاسم يقول:

«لقد حاول بعض أعداء مصر هنا أن يروجوا لهذه الفكرة، ولكننى أفعمتهم وقلت لهم إنه حتى لو كان هذا صحيحا، فخير للعراق أن يسيطر عبدالناصر على بتروله عن أن يستنزفه المستعمر الأجنبى»

ونظر قاسم إلى محاولا أن يستشف انطباعى من هذا الحديث، فوجد أننى قابلت حديثه بفتور. فعاد وقال:

«إن أهم شيء فى علاقتنا اليوم هو أن نقضى على مكائد الاستعمار وأذنابه علينا ألا نهيئ لأعدائنا المناخ كى يوقعوا بين الأخوة»

ولم أشأ أن أترك الفرصة تفوتنى، فأشرت إلى اتفاقية التحالف والصداقة التى أبرمها عبدالناصر وعبدالسلام عارف فى دمشق وقلت له:

«إن هدف عبدالناصر من الوحدة العربية هو التضامن العربى كى يصبح العرب قوة لمواجهة عدوهم المشترك، وليس لعبد الناصر أية أطماع فى ثروات أى دولة عربية.. وليس للمصريين أية أطماع فيما يملكه أخوتهم العرب، كما أنه لم يخطر فى ذهن عبدالناصر حتى الآن أى تفكير فى إقامة وحدة دستورية مع العراق، فهو يدرك تماما مشكلات العراق الداخلية والصعوبات التى تقف حائلا أمام قيام الوحدة بين البلدين فى الوقت الحاضر على الأقل»

وأدرك قاسم ما أعنيه فقال:

«نحن أول المرحبين بالوحدة مع الشقيقة مصر، وبلاشك لدينا مشكلات كبيرة، ولكن ما أن ننتهى منها، حتى نبادر بتحقيق الوحدة مع مصر»

ولم أشأ أن أدخل معه فى جدل غير مفيد، فقد رأيت التريث حتى أقابل باقى رجال الثورة وأعرف حقيقة الصورة، ولذا تظاهرت بالموافقة على رأيه، وانتهت المقابلة بعد أن دعانى على العشاء فى قصر الضيافة مساء ذاك اليوم.

وفى حفل العشاء الذى أقيم تكريما لى فى القصر الأبيض تقابلت مع عدد من ضباط الثورة منهم عبدالسلام عارف ورفعت الحاج سرى والطبقجلى وطاهر يحيى وصبحى عبدالحميد ومحمد مجيد وغيرهم من الوزراء المدنيين، كما حضر العشاء أمين النفورى الوزير السورى الذى كان يزور العراق فى هذا الوقت.

وأحسست خلال الحفل مظاهر عدم الانسجام بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف، كذا فتور العلاقات بين قاسم وكثير من ضباط الثورة.. وخلال العشاء انتحى بى عبدالسلام عارف جانبا وقال لى:

«يا أخ صلاح.. أريد أن أقول لك شيئا.. ما قصة النفورى هذا؟ إنه يكن كراهية شديدة لمصر ولعبد الناصر، وهو يحاول أن يبث سمومه بيننا، فيصف الوحدة بين مصر وسوريا بأنها استعمار مصرى»

قلت له: «ليس غريبا أن يصدر هذا من النفورى، فهو من المجموعة المعادية لوحدة مصر وسوريا»

وشرحت له مواقفه المناوئة التى جاءت فى هذه الأوراق فى أماكن مختلفة.

واجتمعت لعدة أيام متعاقبة مع وفد عراقى تشكل من بعض الضباط الأحرار العراقيين برئاسة رفعت الحاج سرى مدير المخابرات العراقية وضم كلا من صبحى عبدالحميد (وزير خارجية فيما بعد) ومحمد مجيد وعبدالجليل جليل.. والأخير كان مديرا للأمن العراقى.. وعملنا لعدة أيام متواصلة فى وضع مشروع لتنظيم المخابرات العراقية فى ضوء ظروف العراق الجديدة، ووفقا للمسئوليات الملقاة على عاتق الثورة.. وانتهينا إلى إبرام اتفاق بتعاون بين الجهازين المصرى والعراقى فى تبادل المعلومات، وتعهدت مخابرات مصر أن تقدم للمخابرات العراقية الخبرة الفنية والمهنية اللازمة، وقد استمرت العلاقات طيبة حتى قامت ثورة الشواف فى التاسع من مارس سنة ١٩٥٩ ـ والتى سنتحدث عنها بالتفصيل فيما بعد ـ فأضاعت كل هذه الجهود.

وقد لاحظت أثناء إقامتى بالعراق خوف عبدالكريم قاسم من عبدالسلام عارف، إذ كان عارف يتمتع بشعبية كبيرة وسط الجيش العراقى وبين الجماهير العراقية.. وكان عارف نشطا فى تحركاته وزياراته لوحدات الجيش، وفى عقد مؤتمرات شعبية فى أنحاء البلاد، بينما كان عبدالكريم قاسم قابعا فى مكتبه أو يتحرك تحركات محدودة، فقد تراه فى حفل استقبال، أو يقوم بمقابلة السفراء وكبار الزوار الأجانب أو الصحفيين من أنحاء العالم.

وقبل مغادرتى بغداد أقمت حفل عشاء فى السفارة المصرية تكريما لقاسم وعارف وضباط الثورة، ولكننى فوجئت قبل الحفل بحضور عبدالسلام عارف لى فى قصر

الضيافة، واعتذر عن حضور الحفل، وذكر لى صراحة أن هناك حساسية بينه وبين عبدالكريم قاسم، وأن قاسم يريد دائما أن يكون المحتفى به الوحيد، ولذا فهو يترك لقاسم هذه الفرصة.. وألح عارف فى أن أقبل رجاءه فرضخت لطلبه وبخاصة أننى أحسست فى مقابلاتى المتكررة السابقة مع قاسم وعارف وباقى رجال الثورة أن هناك خلافا قد بدأ يظهر على السطح بين قاسم وعارف، وأن الشواهد أصبحت تشير إلى أنه لن يمر وقت طويل دون أن يحدث انفجار.

وفى حديث لى مع عبدالسلام عارف أشار إلى المشكلات التى تواجه الثورة داخليا وخارجيا، فذكر لى مشكلة الأكراد، وقال إنه بالرغم من أنهم مسلمون فإنهم ليسوا عربا.. كما أن موقعهم فى الجبال شمال وشرق العراق سبب للحكومة العراقية مشاكل متتالية، فضلا عن أن الأكراد يميلون إلى الانفصال ويصعب التعامل معهم.

وتحدث أيضا عن المشاكل الداخلية بالعراق فأشار إلى خوف الأحزاب العراقية من الثورة وصعوبة الموقف الاقتصادى فى البلاد، وقال إن أمل الثورة هو استغلال عائد بترول العراق فى التنمية، ثم أشار إلى حاجة البلاد للخبرة الفنية الاقتصادية، وأمل العراق فى أن تعاونها مصر فى هذا المجال.. وتدرج بعد ذلك فى الحديث عن مشكلات العراق الخارجية، وبخاصة مع جيرانها غير العرب، فقال إن موقع العراق الجغرافى هيأ ـ بخلاف الدول العربية الأخرى ـ علاقات معقدة مع جيرانها.. فالعراق له حدود طويلة مع إيران وتركيا، كما أن الاتحاد السوفييتى يبعد مسافة لا تزيد على مائة وخمسين ميلا من حدوده الشمالية. وألمح إلى مشاكل الحدود المستمرة بين إيران والعراق، وأوجس خوفه من احتمال فقد العراق منفذا إلى الخليج الفارسى عن طريق شط العرب، حيث تستطيع إيران أن تسده فى أى وقت، ثم أشار إلى أن إقامة عدد كبير من السكان العرب فى جنوب غرب إيران جعل شاه إيران فى حالة قلق مستمر خوفا من نفوذ العراق هناك.

على أننى أثناء إقامتى فى بغداد لاحظت نشاط السفير السوفييتى الجديد، الذى أوفدته موسكو بعد قيام ثورة العراق.. كانت موسكو قد اختارت دبلوماسيا خبيراً فى شئون المنطقة، هو جريجورى زايتزيف، الذى كان يشغل منصب مدير الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية السوفييتية، وكنت قد تقابلت معه من قبل أثناء زيارة عبدالناصر للاتحاد السوفييتى فى مايو سنة ١٩٥٨.

ولقد دهشت فى بادئ الأمر من تعيين زايتزيف بالذات سفيراً لموسكو فى بغداد، ولكن الدهشة زالت حينما لاحظت الآثار التى طرأت على ثورة العراق.

لقد تبين لى أن قاسم قد اتجه نحو موسكو لمواجهة خصومه، أو بالأحرى بادرت موسكو بالتسلل إلى ثورة العراق، وظننت أن قاسما سوف يكون بديلا أو منافسا على الأقل لعبدالناصر فى زعامة المنطقة، وفى غالب ظنى أن هذا تقدير خاطئ.

كان عبدالكريم قاسم قد أظهر تحالفه مع الشيوعيين العراقيين فى تشكيل حكومته، فضلا عن تحالفه مع الحزب الوطنى الديمقراطى والحزب الديمقراطى الكردى، وقد أسعد ذلك موسكو لسببين:

أولهما تسلل الشيوعيين العراقيين إلى الحكم، وآخرهما أن الأحزاب الثلاثة سالفة الذكر تعارض أى فكرة عن قيام أى شكل من أشكال الوحدة بين مصر والعراق.

ولذا ما هل شهر فبراير سنة ١٩٥٨ حتى كان جميع الوحدويين قد أُخرجوا من الوزارة العراقية.

وبعد انتهاء زيارتى ودعنى فى مطار بغداد عبدالسلام عارف ومعه بعض ضباط الثورة والوزراء المدنيين الذين تعرفت بهم أثناء إقامتى.. وبالرغم من أن الصورة التى انطبعت فى ذهنى لم تكن مشرقة، فقد كان الأمل يراودنى بأن الثورة سوف تسير فى طريقها الصحيح، فقد كان هناك مجموعة من ضباط الثورة الوطنيين مؤمنين بوطنهم، ولكن قاسما استطاع أن يقوم بتصفيتهم وانفرد بالسلطة فانحرف بالثورة ـ كما سيجيء فيما بعد.

الشيوعيون يسيطرون على العراق

فى الوقت الذى عاد فيه عبدالناصر إلى القاهرة بعد زيارته غير المثمرة لزعماء الاتحاد السوفييتى بعد قيام ثورة العراق، وبعد موقفهم الذى وصفه عبدالناصر بالسلبية، كان هناك موقف مماثل يجرى بين الأمريكيين وشمعون فى بيروت.. ذلك أن «روبرت مورفى» ممثل أيزنهاور كان قد وصل إلى بيروت فى ركاب أول إنزال للقوات الأمريكية

على شواطئ بيروت.. وبالطبع كان شمعون يأمل كثيرا فى أن تقوم القوات الأمريكية بعمل إيجابى ضد التمرد القائم، ولكن مورفى أوضح للحكومة اللبنانية أن قوات الأسطول الأمريكي لم تقدم إلى لبنان كى تتدخل فى الشئون السياسية الداخلية بها، أو كى تنشئ رأس شاطئ لثورة مضادة فى العراق، إنما جاءت لتحافظ على الوضع القائم، وتعمل على تهدئة الجو، ولذا قدم مورفى النصح لشمعون بأن يتخلى عما يدور فى ذهنه من محاولة إعادة تجديد رئاسته، وتهيأة الظروف لرئيس لبنانى جديد، حقنا للدماء.

وغضب مالك وزير خارجية شمعون، واعتقد أن أصدقاءه الأمريكيين قد بدأوا يحسون بالقلق من استمرار المقاومة، ولذا زال القلق لديهم حينما سمعوا أن أمريكا لن تنتهك الدستور اللبنانى.

ووصلت تقارير المخابرات لعبدالناصر، فأزالت شكوكه إزاء نوايا الأمريكيين، ووضحت أن شمعون سوف يتخلى عن اقتراحه الخاص بتجديد رئاسته فأصدر تعليماته إلى السراج كى يوقف نشاطه فى لبنان، إذ رأى أن أسرع سبيل للتخلص من الوجود العسكرى للغرب فى المنطقة هو وقف القتال فى لبنان، ومنع أى تهديد من سوريا للأردن.

وظهر فؤاد شهاب كمرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية، وقد باركت جميع الأحزاب هذا الترشيح، حيث كان يرأس الجيش الذى اتخذ موقف الحياد فى الحرب الأهلية اللبنانية، وحبذ عبدالناصر هذا الترشيح أيضا على أساس المعلومات التى وصلته بأن شهاب لن يقبل سيطرة النفوذ الطائفى بالدرجة التى تؤدى إلى أزمة أخرى.

ووافق زعماء المعارضة على ترشيح شهاب، حتى قبل موافقة عبدالناصر على وقف الإمدادات إلى لبنان.. وفى أول يوم لإعلان انتخاب شهاب، صرح شهاب بأن أول هدف له هو التخلص من القوات الأجنبية واستعادة الوحدة الوطنية داخل لبنان فى أقرب وقت ممكن.

أما فى العراق فقد اعترفت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بحكومة قاسم، وقامت بريطانيا بسحب قواتها الجوية - بناء على طلب قاسم - من قاعدة الحبانية العراقية.

ولم يجد حسين بدا من الاعتراف بالأمر الواقع، فأعلن أن الاتحاد العربى لم يعد قائما ولكن الأمور لم تهدأ مع ذلك، إذ قام حسين بالهجوم على عبدالناصر واتهمه بأنه

العميل الرئيسى للشيوعية الدولية فى الشرق الأوسط، كما اتهم عبدالحميد السراج بأنه زعيم الإرهابيين والمسئول عن أعمال العنف التى قامت فى الأردن.

ومع كل هذه الأشياء، فقد حقق عبدالناصر نتيجة أحداث لبنان والعراق والأردن عدة أغراض: إذ أنقذت ثورة العراق، وانضمت إلى المعسكر التقدمى، كما أن معسكر الملوك ضعف، وازدادت هيبة عبدالناصر فى المنطقة العربية.

ولكن هذا الهدوء الصورى كان أشبه بالعاصفة الكامنة، إذ سرعان ما اضطربت الأمور بعد ذلك، وازداد عنف الحملات بين القاهرة وبغداد بصورة دامية وكراهية حاقدة.

وكان عبدالناصر فى زيارته الأولى للاتحاد السوفييتى فى أواخر أبريل سنة ١٩٥٨، قد أكد للزعماء السوفييت بأنه حريص على اتخاذ مبدأ الحياد بين المعسكرين الشرقى والغربى، وأن روابط الصداقة التى تربط موسكو والقاهرة لا تعنى أن عبدالناصر سيتسامح مع أى نشاط شيوعى محلى يوجه للثورة.. ولقد وافقه الزعماء السوفييت على رأيه، بالرغم من تمجيد خروشوف فى أحد الاجتماعات كفاح الحزب الشيوعى السوفييتى ضد الإمبريالية، وتأكيده لنصرة الشيوعية فى النهاية.

وهكذا عندما أعلنت موسكو فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٨، أنها سوف تقدم لمصر قرضا قدره أربعمائة مليون روبل لمساعدتها فى تنفيذ أولى مراحل بناء السد العالى، أصر عبدالناصر على تأكيد مبدأ حياده.. ولكن الأحداث فى المنطقة قلبت الأوضاع، وجعلت عبدالناصر يدخل فى معركة حامية الوطيس مع الشيوعيين المحليين فى سوريا والعراق.. ذلك أن الخلاف بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف الذى بدأ منذ أول يوم فى الثورة العراقية، أخذ يستفحل وخرج على السطح بصورة واضحة فى سبتمبر سنة ١٩٥٨.. وأصبح لا مفر من أن يصفى أحدهما الآخر.

ولا شك أن قاسم كان يعانى منذ قيام ثورة العراق من عقدة الخوف من عبدالسلام عارف، ولم يكف عن الإفصاح همسا بأن عبدالسلام عارف قد يلعب دور عبدالناصر فى تصفية محمد نجيب، وقد أسر لى قاسم بذلك أثناء زيارتى للعراق بعد قيام الثورة.

ومن ثم قام قاسم بالتخطيط للتخلص من عارف، الذى كان قد اكتسب شعبية فى أوائل الثورة بين صفوف الجيش وفى الأوساط السياسية العراقية، وجاءت عقدة دور كل منهما فى الثورة، وكان قاسم يشعر بأن عبدالسلام عارف أحق بالزعامة، ولذا أسرع

قاسم بالتخلص من عارف فى أول فرصة.. ففى خريف عام ١٩٥٨ قام بتعيينه سفيرا للعراق فى بون.

ولكن عبدالسلام عارف عاد إلى بغداد فجأة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨، دون إذن من عبدالكريم قاسم، ورأى الأخير أن الفرصة سنحت للقضاء على الأول، فقام باعتقاله وأودعه السجن متهما إياه بأنه عميل عبدالناصر، وأنه عاد ليتآمر عليه وعلى مصالح العراق، ودمغه بالخيانة، وبعدائه للشعب، ثم أعلن أنه سيقدمه للمحاكمة على هذه الجرائم.

واتجه عبدالكريم قاسم إلى الشيوعيين لمساندته، وجاءت تقارير المخابرات من العراق إلى كل من القاهرة ودمشق، تؤكد أن قاسم لم يكتف بتدعيم علاقاته مع موسكو وبكين فحسب، بل أفسح المجال أيضا لنشاط الشيوعيين المحليين، وبذل جهودا مكثفة لإخماد صوت كل من ينادى بتوثيق علاقات بغداد مع القاهرة.

ومن عقدة الخوف من القاهرة، قام عبدالكريم قاسم باتخاذ إجراءات استفزازية فى بغداد، فأمر بوضع رقابة مشددة على أعضاء السفارة المصرية فى بغداد، وقيد تحركاتهم، وطلب إبعاد عبدالمجيد فريد الملحق العسكرى المصرى معلنا أنه شخص غير مرغوب فيه.

وازداد الموقف توترا حينما سمح عبدالكريم قاسم بتشكيل «الحرس الوطنى» وهو تشكيل أقرب إلى قوات الميليشيا وموجه من الشيوعيين، للعمل كقوة شرطة مساعدة.. وقام هذا التشكيل بأعمال استفزازية للشعب العراقى من اعتقال وتفتيش، مما أدى إلى سخط الشعب على قاسم وحكومته.

وتأكد عبدالناصر أن قاسماً تمادى فى ترك الحبل على الغارب للشيوعيين، إذ تسللت فى الجيش والشرطة النظامية عناصر شيوعية كثيرة، ومن ثم أسرع عبدالناصر بسحب الخبراء المصريين الذين كان قد أرسلهم للعراق لتدريب الطيارين العراقيين على الطائرات الميج التى كان قد تسلمها قاسم من السوفييت.

والواقع أن شخصية قاسم قد بدت لى أثناء زيارتى للعراق، وكأنها مزيج من جنون العظمة والشك والقلق والخوف.. وكان أول سؤال لعبدالناصر لى عند مقابلتى له بعد عودتى من رحلتى مباشرة يخص قاسماً.

سألنى عبدالناصر: ما انطباعك عن قاسم؟

أجبت قائلا:

«شخصية معقدة، يبدو لى أنه مصاب بانفصام فى شخصيته، عيناه دائما قلقة غائرة، وسلوكه بين هدوء قاتل وجموح راكض، ومن أحاديثه معى بدت شكوكه إزاء من حوله حتى أقرب المحيطين به..»

وانتشر النشاط الشيوعى فى أنحاء العراق، وسادت الفوضى، وتخيل الكثيرون أن قاسما شيوعى، مع أنه على النقيض كان غربياً فى اتجاهاته، ولكنه كسياسى براجماتى استغل الشيوعيين لإبعاد الخطر الناصرى عن بغداد.

وأخذت الأنباء تصب من بغداد إلى القاهرة، تقص حوادث قتل وإرهاب من الحرس الوطنى وأعمال عنف موجهة إلى العراقيين الوطنيين والبعث وأصحاب الميول المصرية، والمنادين بالقومية العربية.. وفى ذاك الوقت ـ وكان عداء قاسم لعبدالناصر قد وصل إلى الذروة فى شهر فبراير ١٩٥٩ـ حدث انهيار مفاجئ فى مجلس الوزراء العراقى الذى كان يرأسه قاسم، إذ استقال ستة من الوزراء العراقيين منهم وزير الخارجية ووزير الإرشاد القومى لاختلافهما مع قاسم فى سياسته الخارجية، وعلى نشاط بعض الصحف العراقية الشيوعية المعادية للقاهرة.

ثورة الشواف

وسيطر الشيوعيون على العراق، نتيجة ترك قاسم لهم حرية النشاط، مما حدا ببعض الضباط القوميين العراقيين أن يحاولوا الإطاحة بقاسم قبل أن يستفحل أمر الشيوعيين.

وكان رفعت الحاج سرى مدير المخابرات العراقية الذى كانت تربطنى به أواصر متينة منذ زيارتى لبغداد، قد أرسل لى خنجرا عراقيا وبرفقته خطاب صغير فهمت منه أن هناك شيئاً يبيته للتخلص من عبدالكريم قاسم.. وفيما يلى نص الخطاب:

بغداد ـ ٢٥/ ٢/ ١٩٥٩

أخى الفاضل صلاح نصر المحترم

بعد تحية خالصة صادقة، آمل أن تكونوا بخير وافر وصحة تامة..

يؤسفنى جدا عدم كتابتى إليكم قبل هذا شاكرا ما أبديتم لنا من عواطف صادقة ومساعدات كثيرة، إلا أن كثرة المشاكل وتطور الحوادث حالا دون رغبتى هذه..

أخى الفاضل أرسلت لكم هدية بسيطة خاصة منى لكم أرجو قبولها للذكرى مع الشكر..

ختاما نسأل الله التوفيق وأن يلهمنا طريق النجاة من الخضم الذى نحن فيه لخير أمتنا جمعاء. والسلام عليكم ورحمة الله..

وفى شهر يناير سنة ١٩٥٩، وصلتنى رسالة شفهية منه تفيد بأن هناك تدبيرا للإطاحة بقاسم ونظامه، ولم يطلب أكثر من معرفة موقف الجمهورية العربية المتحدة.

وأبلغت عبدالناصر فورا، وكان رده أنه على استعداد لتقديم أى مساعدات مطلوبة.

ومن ناحية أخرى كان السراج يلح على عبدالناصر بضرورة تدبير انقلاب على حكم قاسم، الذى مهد للشيوعيين السبيل للاستيلاء على الحكم، وأقنعه بأنه إذا لم يتم هذا التدبير، فإن العراق سوف تقع فى أيدى الشيوعيين لا محالة.

ووافق عبدالناصر على اقتراح السراج، فاتصل الأخير مع العقيد عبدالوهاب الشواف قائد لواء فى الموصل بشمال العراق، وأبدى الشواف استعداده للقيام بانقلاب مسلح على حكم قاسم.. وكان الشواف وطنيا متطرفا، يرى أن تسليم العراق للشيوعيين جريمة لا تغتفر.. وكان الشواف قد طلب من عبدالحميد السراج محطة إذاعة متنقلة وكمية من الإمدادات بالأسلحة والمعدات.

وأصدر عبدالناصر تعليماته بأن نعد له محطة إذاعة، قامت المخابرات العامة المصرية بشحنها إلى سوريا، وقام السراج بإرسال عملائه السوريين عبر الصحراء من خلال دير الزور.

كانت الخطة التى وضعها السراج مع الشواف تقوم أساسا على أن يوجه الشواف ضربته فى الموصل بواسطة قوات الجيش التى تحت قيادته ويعلن من الموصل قيام ثورة على حكم قاسم، ثم يقوم باعتقال الشيوعيين فى الموصل.. وفى بغداد يقوم فى الوقت

ذاته رفعت الحاج سرى بالاستيلاء على وزارة الدفاع وقتل عبدالكريم قاسم، والاستيلاء على إذاعة بغداد.

وكان على ناظم الطبقجلى أن يقوم بتثبيت القوات التى تحت قيادته فى كركوك بشمال العراق، على أساس أن أغلب الجنود فى هذه المنطقة من الأكراد، ويخشى أن يعصوا أوامره.

وكان السراج موقنا بنجاح خطته، بالرغم من أن الخطة لم تدبر بإحكام، كما أغفلت عوامل عدة مثل بعد الموصل عن العاصمة، وتجاهل قوة الطيران العراقى، وعدم التنسيق بين قوة بغداد والموصل، واحتمال تدخل قوى خارجية لدحر الانقلاب.

ولقد حذرت المخابرات العامة المصرية عبدالناصر من هذه الأمور، والعواقب التى قد تجيء نتيجة إخفاق هذه العملية، ولكنه كان مقتنعا بما عرضه عليه السراج.

وكان المعماريون الذين خططوا أو نفذوا هذه العملية، ضباط مخابرات السراج وعلى رأسهم برهان أدهم الضليع فى العمليات السرية.. واكتشفت أجهزة أمن قاسم نشاط عملاء السراج، كما تسربت معلومات عن الثورة إلى الأوساط الرسمية الدبلوماسية فى بغداد، وكان أول من جذر قاسم «همفرى تريفليان» سفير بريطانيا فى بغداد، وهذا يؤكد مدى علاقة قاسم ببريطانيا.

وأسرع قاسم فقام بعمل مضاد، إذ أرسل فى ٦ من مارس مجموعات ضخمة من الشيوعيين إلى الموصل للاشتراك فى مظاهرات تؤيد نظامه.

كان موعد قيام الشواف بضربته قد تحدد ليلة ٥/ ٦ من مارس بعد منتصف الليل، ولكن حينما علم الشواف بقدوم الشيوعيين إلى الموصل، قرر تأجيل العملية حتى ليلة ٧/ ٨ من مارس، إذ سيوحى بتحركه أنه متجه للمحافظة على الأمن، وكان الشواف قد أوعز إلى مجموعة من القوميين العرب بأن يتحرشوا بالشيوعيين العراقيين الذين أوفدهم قاسم إلى الموصل، فيقوم الشواف بضربته تحت ستار المحافظة على الأمن.

قام الشواف بضربته، فبادر بتنفيذ الخطة دون التأكد من استعداد شركائه فى بغداد وكركوك، واعتقل زعماء الشيوعيين المحليين يوم ٨ من مارس.

ونجح الشواف في بادئ الأمر، وجاء صباح يوم ٩ من مارس، وقد سيطر الشواف على

الموقف، وأعلن من محطة الإذاعة التى أرسلت له قيام الجيش بثورة على نظام عبدالكريم قاسم، وأن نظامه سوف يعمل على إقامة علاقات ودية مع جميع الدول وبخاصة الشقيقة الجمهورية العربية المتحدة.. ولكن انتصار الشواف لم يدم طويلا، ذلك أنه استبق الأحداث مما أعطى الفرصة لقاسم كى يتحرك، فأمر باعتقال أغلب الوطنيين وجمد نشاط الآخرين.. ثم قام بتوجيه ضربته للشواف، فأمر قائد القوات الجوية العراقية ـ وهو شيوعى معروف ـ بضرب رئاسة الشواف فى الموصل والقوات المنضمة إليه، فقتل الشواف وعمت الفوضى، وكان قاسم قد أمر بزحف قواته البرية من بغداد، فدخلت الموصل وقامت بعمليات انتقامية رهيبة من قتل واعتقال، كما قامت بالإفراج عن الشيوعيين الذين اعتقلهم الشواف من قبل.

ودامت الفوضى فى الموصل لعدة أيام، وسادت أعمال الارهاب والقتل والسرقة والسلب.. ثم تشكلت محاكم استثنائية قامت بمحاكمة كل من كان له تاريخ مناهض لقاسم.. وتم ذلك كله فى ظل الأحكام العرفية التى أعلنت.

وكان انتقام قاسم سريعا، ففضلا عن المجزرة الدموية، قام باتهام كل من اشترك فى ثورة الشواف بالخيانة، وقدمهم للمحاكمة أمام محكمة المهداوى الشهيرة، التى كانت محاكماته أضحوكة قضائية.. وكان المهداوى يزهو أمام ضحاياه التعساء بأنه ابن جزار كان يذبح الغنم، وأنه جزار يذبح الخونة.. ولا يمكن أن ننسى أسلوب محاكماته الهزلية، فبدلا من استماعه إلى الأدلة والقرائن كان يستهل جلساته بتمجيد الزعيم الأوحد عبدالكريم قاسم مستفيضا فى تقريظه، ثم يتلو ذلك التنديد بعبد الناصر وسوريا وأمريكا وإسرائيل وبريطانيا لتآمرهم على الزعيم الأوحد.

واستطاع الشيوعيون أن يسيطروا على العراق لعدة أشهر، واستمرت مذبحة الوطنيين على يد المهداوى، بينما استمرت إذاعة بغداد تحمل عبدالناصر مسئولية مذبحة الموصل.

وقام عبدالناصر بالهجوم على قاسم بعنف، واتهمه بأنه يحاول فصم الوحدة بين مصر وسوريا عن طريق عملاء شيوعيين يتبعون دولة أجنبية، كما اتهمه بأنه يخضع شعب العراق لحكم شيوعى مرعب.

وأضاف عبدالناصر قائلا:

«إنه لا يمكن التصالح مع القيادة القائمة فى العراق، ولكن الشمس سوف تشرق حينما ترفرف القومية العربية مرة أخرى فوق بغداد»

والواقع أن إخفاق ثورة الشواف كان لها النتائج الآتية فى سوريا:

١ - حاول البعث فى سوريا الضغط على عبدالناصر الذى هزته الأحداث فى العراق بعد أن أخفقت ثورة الشواف وقتله ثم إعدام رفاقه.. واستغل البعث هذا الوضع للتأثير على عبدالناصر لإعادة عناصر كثيرة منهم إلى المراكز الحساسة فى الجيش بدعوى حماية الوحدة من التآمر المرتقب، وتطلب ذلك تضافر كل القوى التقدمية والقومية لحمايتها.

٢- أراد البعثيون أن يضربوا خصومهم فى الحكم، فطالبوا عبدالناصر بإقصاء بعض الوزراء وفى مقدمتهم أمين النفورى، الذى اتهمه البعث حينئذ بالخيانة والتواطؤ مع عبدالكريم قاسم على الوحدة، وطلب البعث محاكمته.

٣- بذل البعث جهوداً مكثفة كى يحصلوا من عبدالناصر على تخويل لهم فى تنفيذ سياستهم التى بدأوا مباشرتها مع قيام الوحدة، والتى لم يوافقهم عبدالناصر عليها.

٤ - حاول البعث الاستفادة من حوادث ثورة الشواف كى يضربوا خصومهم السياسيين من حزب الشعب والحزب الشيوعى كقوى سياسية فى سوريا.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر

الجزء الثانى

4

تطـورات الأحـداث
داخل دولـة الوحدة

دار الخيّــــال

إعادة التنظيم وقانون الإصلاح الزراعى فى سوريا

بعد ثورة الشواف.. تكشف لعبد الناصر بعض الأمور، وبدأ ميزان القوى السياسية فى سوريا يختل من وجهة نظره، فقرر إجراء تعديل وزارى تم فى أوائل نوفمبر سنة ١٩٥٩، وقد تناول هذا التعديل إعفاء صبرى العسلى من منصب نائب رئيس الجمهورية، وكان اسمه قد ورد فى محاكمات المهداوى، واتهم بتورطه مع العهد الملكى فى العراق، كذا ارتباطه ببعض عمليات التآمر على سوريا، واستلامه أموالاً من العراق فى سبيل ذلك .

وكان عبد الناصر يريد محاكمة صبرى العسلى، ولكنه عدل عن ذلك حينما تبين له أن ذلك سيسبب له متاعب فى سوريا، وبخاصة أن العسلى كان ينتمى إلى حزب الكتلة الوطنية.

وجاء التعديل الوزارى فى شكل ثلاث وزارات إحداها مركزية مقرها القاهرة، والأخريان بمثابة مجلسين تنفيذيين، واحد لكل إقليم.

ولقد ضمت الوزارة المركزية عناصر من الإقليمين المصرى والسورى، وشملت من العناصر السورية كلاً من أكرم الحورانى وصلاح البيطار وأمين النفورى وأحمد عبدالكريم، وبشير العظمة وحسن جبارة.

وهكذا أبعد عن ساحة سوريا عنصران أساسيان من حزب البعث هما أكرم حورانى وصلاح البيطار، كذا بعض العناصر غير المرغوب فيها والتى لم تكن ترتاح إليها القاهرة لسلوكها مثل أمين النفورى وأحمد عبدالكريم، فالأول كان مسلكه معاديا للقاهرة، إذ

اتصل بعبدالكريم قاسم وعبد السلام عارف بعد ثورة العراق محذراً إياهما من إقامة وحدة مع مصر، أما أحمد عبدالكريم فقد تصرف ـ وهو وزير للشئون البلدية والقروية فى سوريا ـ تصرفاً اتسم بالرعونة مع مواطن يدعى صبيح قلعى ، إذ لطمه على وجهه وانهال عليه ضرباً فى مكتبه لمجرد أن جاءه المذكور ليراجعه فى موضوع يريد إنجازه، وقد أثار هذا التصرف الرأى العام فى سوريا، مما أجبر عبدالناصر على إبعاده للقاهرة.

أما فى تشكيل المجلس التنفيذى السورى الجديد، فلم يضعف فيه العنصر البعثى ، إذ أسندت وزارة الإصلاح الزراعى فيه إلى مصطفى حمدون وهو من غلاة البعث وقتئذ، ولهذا التعيين أهمية واضحة ، ذلك أن قانون الإصلاح الزراعى الخاص بسوريا كان قد صدر، وكان مطروحاً أصلاً من البعثيين، كما دخل المجلس أيضاً عنصر بعثى جديد استبعد من الجيش هو عبد الغنى قنوت الذى عين وزيراً للشئون الاجتماعية، كما عين من الضباط المستقلين طعمة العودة الله وزيراً للشئون البلدية والقروية.. وكانت هناك أيضاً نية بترشيح بعض المستقلين من ضباط الجيش للوزارة مثل أكرم ديرى وجادو عزالدين، ولكن هذا الترشيح لم يتم لاعتذارهما.

وقد أدى هذا التشكيل إلى تعزيز قوة البعثيين فى الحكم، إذ تولى ثمانية وزراء بعثيون أكثر الوزارات أهمية: مصطفى حمدون للإصلاح الزراعى وكان مسئولاً عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في سوريا ـ وعبد الغنى قنوت للشئون الاجتماعية والعمل ـ الوزارة المسئولة عن قطاعات العمال العريضة ـ وخليل الكلاس للاقتصاد، وأمجد الطرابلسى للتربية والتعليم...إلخ.

وكان لهذا الأمر أثر غير مريح على نفوس باقى الفئات وبين صفوف الشعب بصورة عامة.. أما فى الجيش فقد استمرت فى هذه المرحلة عملية التأكيد على أهمية التوازن داخله لصالح غير الحزبيين ، ولذا استمرت عملية التنقلات التبادلية بين الإقليمين السورى والمصرى، وقد شملت هذه التنقلات نقل عدد لا بأس به من الضباط البعثيين والحزبيين من سوريا إلى مصر.

وبدأت فى ذلك الحين همسات بين أفراد الشعب السورى حول شطط المباحث السورية وسوء تصرفاتها، واستغل البعث وجميع العناصر الحزبية هذه الفرصة، فأخذوا فى تغذية الحملة على المباحث.. والغريب أن هذا الموقف قد انعكس بصورة مخالفة فى

أواخر عهد السراج، إذ قامت المباحث بنفسها بترويج الشائعات المعادية للقاهرة، وتهاون البعث معها لأن المصلحة أصبحت مشتركة.

ووصل الأمر فى النهاية أن عرض أكرم الحورانى التعاون مع السراج، بمجرد أن تبلور موقف السراج المناوئ للقاهرة فى أواخر أيامه، وقبل فترة استقالته ـ كما سأوضح فيما بعد.

أعود للحديث عن قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى سوريا فى النصف الأخير من عام ١٩٥٨ بعد قيام الوحدة، والذى نسب إليه الكثيرون أنه أحد الأسباب الرئيسية للانفصال، مع أن واقع الأمر ليس كذلك، إذ استغل أعداء الوحدة صدور القانون وسوء تطبيقه من القائمين بتنفيذه لبث الشائعات المغرضة وترويج الأقاويل عن زحف الفلاحين المصريين للاستيلاء على أراضى سوريا، مع أنه لم يحدث قط أن قام فلاحون مصريون بالانتقال إلى سوريا والقيام بعمليات زراعية أو فلاحة، أو استئجار أى أراض سورية أو تملكها.

وهكذا أجد نفسى مجبراً للتحدث عن ظروف الملكية الزراعية فى سوريا والأحداث التى صاحبت صدور قانون الإصلاح الزراعى فى سوريا كان مشروع قانون الإصلاح الزراعى قد قدمه أصلاً البعثيون كدعاية لاكتساب الرأى العام، بأنهم التقدميون الوحيدون الذين ينادون بالعدالة الاجتماعية ومصلحة الغالبية من الجماهير.

ويجدر بى أن أشير هنا إلى صورة الملكية الزراعية التى كانت سائدة فى سوريا عند صدور قانون الإصلاح الزراعى فى سوريا.

كانت هناك ثلاث صور للملكية تنحصر فى:

أولاً: الملكية الخاصة.. وكانت تتراوح بين مايقره القانون وهى فى حدود ثلاثة آلاف دونم "بعل" أى تروى على الأمطار، أو ثمانمائة دونم سقى، وبين مساحات تتجاوز هذا القدر وتصل إلى حدود الإقطاع.

ثانياً: المشاع.. وهى مساحات من الأراضى مجاورة للقرى والتجمعات السكنية ومملوكة لجموع أهالى القرية، بغض النظر عما يملكه أفراد القرية من ملكيات خاصة، ويطلق عليها المشاع، وكانت هذه الأراضى تزرع أو تترك مراعى وفقاً لرغبات أهل القرية.

ثالثاً : أملاك الدولـة وهي مساحات كبـيرة في سوريا تمـلكها الدولة، وهـي صالحة للزراعة ، ولكن الدولة لا تستثمرها لعدم قدرتها على زراعتها، وتعد أراضى فائضة عن حاجة السكان.

ولما صدر قانون الإصلاح الزراعى فى سوريا، وبدىء فى تطبيقه ، لم تقم الحكومة فى البداية بتوزيع أراضى المشاع أو أملاك الدولة على مـن لا يملكون، بل قامت بنزع الملكية الفائضة من أصحاب الأراضى ذات الملكيات الكبيرة.

وقد سادت سـوريا شكوى عامـة وتذمر بين الملاك الـذين كانت تنـزع ملكيتـهم عن بعض أراضيهم الزائـدة عن حدود القانون، وطالبوا دفاعاً عن مصـالحهم بأن توزع الدولة أولاً أملاك الدولة أو أراضى المشاع.

وكانت هناك شكوى أخـرى تتعلق بسوء تطبيق القانون، الـذى نص على حق المالك فى اختيار نصيبه مما يقره القانـون مكاناً ونوعاً، ولكن وزارة الإصلاح الزراعى فى سوريا، والتى وقعت تحت سيطرة البعثيين، كانت تسـتولى على ملكية المالك كلـها ثم تقوم هى بتخـصيص نصيبـه بما يحدده القانـون فى المكان الذى تـراه دون أخذ أى اعتبار لمصـلحة المالك أو رغبته أو اختياره.

وهكذا خَلَقَ مجالاً للأهواء وروح الانتقام، والمناورات السياسية، والمساومات.

وكثرت الشكاوى نتيجة هذا الإجراء الأخير ، الأمـر الذى دعا المشير عامر حينما كان مسئـولاً عن الإقليـم السورى إلى تشـكيل لجنـة وزارية برئاسة مـصطفى حـمدون وزير الإصلاح الزراعى الـبعثى ، للتحـقيق فى شكاوى المـلاك، وللإشراف على حسن تـطبيق قانون الإصلاح الزراعى.

وكان هذا الإجـراء من جملـة الأسباب التـى أدّت إلى استقـالة وزراء البعـث بعد أن شعروا بأن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى لـن يترك للأهواء الحزبية، إذ كان هدف البعث إثارة صراع طبقي داخل سوريا، يمكنهم من استغلاله لجذب الفلاحين إلى جانبهم.

ولم تنته الشكـاوى من القانون حتى تم تغيير وزير الإصلاح الـزراعى بآخر هو أحمد حنيدى .. ويجـدر بالذكر أن الموقف فى سوريا يخـتلف عنه فى مصر من ناحـية مساحة الأراضى وتعداد السكان، وظروف الحياة الاجتماعية بكل منهما.

ولقد عمد المعادون للوحدة إلى بث الشائعات التى تجعل السوريين يتذمرون، فروجوا أن هناك تدبيراً يعد لنقل الفلاحين المصريين وتملكهم أراضى فى سوريا، وأن الاهتمام بنقل المصريين إلى سوريا ينال اهتماماً من القاهرة أكثر من اهتمامها بتمليك السوريين الذين لا يملكون .. وعاون البعث فى هذه الحملة، ولذلك لم يكن غريباً أن يخفق قانون الإصلاح الزراعى فى سوريا فى تحقيق النتائج المرجوة منه، وبخاصة النتائج السياسية.. ذلك أنه بعد توزيع الأراضى بموجب القانون الجديد، كانت لا تزال هناك قوى سياسية تتكون من ملاك الأراضى الجدد، والمنتفعين أو الذين نزعت منهم بعض الأراضى، وقد التقى الأخيرون مع القوى المعادية للوحدة سواء بطبيعتها التى استجدت نتيجة عدم تحقيق مصالحها، أو سياستها المناهضة للوحدة أصلاً كما حدث فى حزب البعث.

عبدالحكيم عامر ممثلا لعبد الناصر فى سوريا

كان عبد الناصر قد أوكل حكم سوريا فى المرحلة الأولى لقيام الوحدة، وبعد تشكيل حكومة الوحدة الأولى إلى البعثيين، فأثار هذا الوضع حفيظة كل القوى غير البعثية وبخاصة القوى المنظمة : شيوعيون أو إخوان مسلمون، حزب وطنى، حزب الشعب.

وقد عزز سلوك البعث فى الحكم مخاوف هذه الفئات من القاهرة وشكوكها إزاء نوايا عبدالناصر، إذ قام البعثيون بمحاولة بسط سيطرتهم ودفع عناصرهم - دون غيرهم - إلى مختلف المراكز الحساسة فى الدولة، كما عملوا على تسريح الضباط الشيوعيين من الجيش وعلى رأسهم عفيفى البرزى قائد الجيش الذى اتهموه بالشيوعية، هذا فى الوقت الذى لم يمس فيه البعثيون.

واستمرت موجة مد البعث تتزايد بخاصة بعد التعديل الوزارى الذى أجرى فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨، والذى عزّز عناصر البعث فى الحكومة بسوريا، وأوكل إليهم أكثر الوزارات حساسية وتأثيراً - كما ذكرنا سلفا.

وبدلاً من أن يلجأ البعثيون إلى اتباع سياسة الاعتدال كسباً للقوى الأخرى، وبدلاً من أن يستجيبوا إلى توجيهات عبدالناصر المتكررة بضرورة الابتعاد عن روح التمييز الحزبى فى حكم سوريا وإدارة الأمور فيها ، أصروا على الاستمرار بنفس الأسلوب الحزبى.

ونتيجة لهذا.. كان لامفر من أن يقع الخلاف بين عبدالناصر والبعث، ومن ثم بدأت حملة النقد البعثى لعبد الناصر ، ولكنه لم يستجب لضغوط البعثيين، مما حدا به إلى القيام بإجراء توازن فى الجيش عن طريق إصدار حركة تنقلات دورية، أدت إلى نقل عدد من ضباط الجيش المنتمين إلى البعث إلى الإقليم المصرى وقد أثار هذا الإجراء حفيظة البعث، ومن ثم نما الصراع السياسى بين عبدالناصر وحزب البعث، وأخذ يستفحل إلى أن قدم البعثيون استقالاتهم لعبدالناصر فى أواخر سنة ١٩٥٩ وهم أكرم الحورانى ، صلاح البيطار، مصطفى حمدون ، وعبدالغنى قنوت.

وكان البعثيون يأملون فى أن يتضامن معهم من سوريا الوزيران أحمد عبدالكريم وأمين النفورى، ومن مصر الوزراء كمال رفعت وعباس رضوان وتوفيق عبدالفتاح، ولكن ذلك لم يتم.

كان ميشيل عفلق رئيس البعث قد سعى لدى الرائد داود عويس مدير مكتب وزير الحربية حينئذ المشير عبدالحكيم عامر، كى يتصل بكل من الوزراء كمال رفعت وعباس رضوان وتوفيق عبدالفتاح لإقناعهم بالتضامن مع وزراء البعث، وتقديم استقالاتهم .. ولكن داود عويس أبلغ ذلك لكل من المشير عامر، وعباس رضوان، ثم قام المشير من جانبه بتبليغ الرئيس عبد الناصر بمحاولة البعث، كما قام عباس رضوان بتبليغ المشير عامر باتصال داود عويس به.

ولقد تركت هذه المحاولة أثراً مضايقاً لعبد الناصر إزاء الوزراء المصريين، على الرغم من أنهم لم يستجيبوا لنداء البعث.. وكان عبدالناصر قد قام ـ قبيل تقديم وزراء البعث استقالاتهم ـ بإيفاد المشير عبدالحكيم عامر إلى سوريا ـ متمتعاً بصلاحيات رئيس الجمهورية ـ لمعالجة الأمور الناشئة بعد الوحدة فى الإقليم الشمالى، وقد لمس المشير عامر بعد وصوله دمشق فوراً تصرفات البعث المناوئة للقاهرة، فأراد معالجتها، فما كان من البعثيين إلا أن قدموا استقالاتهم رداً مباشراً على تشكيل اللجنة الوزارية التى أوكل المشير عامر إليها مهمة مراقبة تطبيق قانون الإصلاح الزراعى.. ذلك أن القانون لم يعد خاضعاً لتصرفات مصطفى حمدون وزير الإصلاح البعثى، هذا فضلاً عن أن البعثيين ضمنوا استقالاتهم سبباً آخر، هو أن القاهرة لم تستجب لوجهة نظرهم فيما يتعلق بطريقة انتخابات الاتحاد القومى وأسلوب إجراءاتها، التى أجريت فى أواخر سنة ١٩٥٩.. وكان

عبدالناصر يرى أن يتم تشكيل الاتحاد القومى عن طريق الانتخابات حتى يتم التوازن بين القوى المختلفة فى سوريا، بينما رأى البعث أن يتم جزء منها بالتعيين، حتى ينضم للاتحاد العناصر التقدمية.

وكانت الأحزاب التقليدية الأخرى وأهمها حزب الشعب والحزب الوطنى قد انكمشت إثر تشكيل الحكومة الأولى بعد قيام الوحدة ، إذ شعرت أن ثقة القاهرة ستنحصر فى حزب البعث السورى الذى يكن لهذين الحزبين خصومة شديدة.. ولما كانت عناصر هذين الحزبين ترتكز إلى التجار وكبار الملاك، فقد أظهر هذان القطاعان انكماشهما بالتبعية إلى الحزبين اللذين ينتميان إليهما.. واستمر حزبا الشعب والوطنى فى الانكماش وتوجيه النقد لتصرفات البعث دون التعرض للقاهرة، وساهمت أجهزة السراج من مباحث المكتب الثانى فى تنفير عناصر هذين الحزبين من الوحدة ، ووضع حائل بينهما وبين عبدالناصر.

لكن الأسلوب الذى لجأت إليه القاهرة فى تشكيل الاتحاد القومى فى سوريا، قابله رجال الحزبين بالارتياح، إذ إن الأسلوب الذى اتبع أفسح المجال لهم مثل باقى الأحزاب والمواطنين فى سوريا.

وبعد استقالة الوزراء البعثيين من الحكم ، آمل حزبا الشعب والوطنى فى أن تتعاون القاهرة معهما، لكن المباحث السورية ووزارة الداخلية السورية كانت ترى أنه لا يمكن التعاون مع هذه العناصر، ولذا عملت على تنفيرها، مما أوحى للحزبين فى النهاية بأن القاهرة لن تتعاون معهما أو تلتقى بهما، فاتخذا موقف العداء من عبدالناصر ، وربما ارتاحا لفكرة الانفصال.

أما الشيوعيون والإخوان المسلمون فى سوريا ، فلم يتغير موقفهم المعادى للوحدة قبل قيامها وبعد قيامها وحتى بعد الانفصال.

على أن حقيقة الأمر أن عبدالناصر فى أسلوب معالجته للأمور، كان يبدو وكأنه يترك الأشياء تحل نفسها ولايبادر إلى معالجتها وحسمها فى بدايتها، بل يتركها إلى أن يتفاقم الأمر فيتدخل .. فمثلاً بالنسبة للبعث كان من المفترض حل الأحزاب السياسية من اليوم الأول لقيام الوحدة، ولكن عبدالناصر تعاون مع البعث وترك له الحبل.

ومع أن البعث وافق على حل الأحزاب فى بداية الوحدة، فقد بدأ يمارس نشاطاً حزبياً منذ أول يوم فى الوحدة، وأخذ يتمادى فيه حتى نقمت القوى الأخرى، وازداد غضبها، دون أن يتدخل عبدالناصر فى بادئ الأمر لوضع حد لهذا الأسلوب.

ويبدو أن عبدالناصر كان يريد زيادة نقمة القوى الأخرى على البعثيين حتى يحين الوقت الذى يراه مناسباً لإخراجهم من الحكم، فإذا ما أخرجهم من الحكم كان فى ذلك إرضاء كاملاً وتقديراً كبيراً من القوى الأخرى لمثل هذا الاتجاه.

الاتحاد القومى السورى أداة تابعة

وكانت فكرة الاتحاد القومى فى سوريا والآراء المختلفة الخاصة بتشكيله مثار خلاف جوهرى بين عبدالناصر وبين البعث فى سوريا.. كان البعثيون يرون أن تشكيل وحدات الاتحاد القومى الأساسية ينبغى أن يتم بالتعيين الكامل، أو بتعيين نسبة كبيرة من الأعضاء، مبررين ذلك بأن عملية التعيين تضمن وصول العناصر التقدمية النظيفة ـ على حد دعواهم ـ إلى أماكن التأثير، وتحول دون وصول العناصر الرجعية ـ المتعاونة على معاداة الوحدة.

وكان رأى عبدالناصر حينئذ أن يكون تشكيل الاتحاد القومى بالانتخاب إفساحاً للمجال أمام جميع المواطنين، وكى يكون تشكيل الوحدات الأساسية ممثلاً تمثيلاً صادقاً لرغبات الشعب، ويعطى صورة أقرب إلى ماتكون إلى الواقع.. وكان مسلك البعث فى الحكم منذ أول يوم من قيام الوحدة إلى بدء تشكيل الاتحاد القومى فى خريف عام ١٩٥٩، هو الدافع الأساسى الذى حدا بعبد الناصر إلى الإصرار على اختيار أسلوب الانتخاب وليس أسلوب التعيين.. وعندما أعلن تاريخ إجراء الانتخابات والشروط اللازم توافرها فى المرشحين، أعلن البعثيون مقاطعتهم لهذه الانتخابات، وكان موقفهم واضحاً عنيفاً.

ولكن الأخذ بمبدأ الانتخاب ترك صدى طيباً فى نفوس غالبية الشعب السورى، إحساساً منه بأن عبدالناصر لن يستجيب لمناورات البعث، ولن يطلق يديه بعد التجربة المريرة التى دامت قرابة السنتين، والتى شارك الحكم فيها عدد كبير من الوزراء البعثيين.

وفى هذه المرحلة التى صحبت وتلت انتخابات الوحدات الأساسية للاتحاد القومى مباشرة، تفجر الخلاف بين القاهرة والبعث، وقام الوزراء البعثيون بتقديم استقالاتهم من الحكم على نحو ماذكرته سلفاً.

وأجريت انتخابات الدرجات التالية للوحدات الأساسية ، حتى انتخابات المؤتمرات وقد ضمت غالبية منتخبة مع إجراء بعض التعيينات فى نطاق معقول.. واستطاعت بعض العناصر الرجعية والانتهازية التغلغل داخل الاتحاد القومى ولكنها استكانت فى مسلكها داخله لضعفها، ولم تحاول إثارة أية مشكلات، أو أن تتخذ أية مواقف معادية للخط الذى كان ينتهجه الاتحاد القومى فى سياسته.

وشكلت اللجنة التنفيذية الإقليمية للاتحاد القومى فى الإقليم السورى من عبدالحميد السراج الذى عين أميناً للاتحاد، ومن بعض الوزراء غير الحزبيين.. ولعب السراج دوراً خاصاً فى أسلوب نشاط الاتحاد القومى فى سوريا، فكان له أثر واضح على الأحداث التى أدت إلى التذمر داخل سوريا.

كان قد تم تشكيل الاتحاد القومى بمختلف وحداته فى الفترة مابين نهاية عام ١٩٥٩ حتى يوليو عام ١٩٦٠، وقد اكتمل تشكيله بعقد المؤتمر السورى فى يونيو سنة ١٩٦٠ وعلى مستوى الجمهورية فى ٢٣ من يوليو من العام نفسه، وانبثق عن المؤتمر القومى العام مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة.

وأسندت سكرتارية الاتحاد القومى فى الإقليم السورى إلى عبد الحميد السراج، إذ عين سكرتيراً عاماً للاتحاد القومى ورئيساً للاتحاد القومى فى الإقليم السورى.. وهكذا أصبح الاتحاد القومى السورى واقعاً تماماً تحت سيطرة عبدالحميد السراج، إذ كوّن جهاز السكرتارية من عناصر موالية له تنفذ سياسته ، التى تخدم أغراضه الشخصية الطموحة.

واستعان السراج من أجل تنفيذ هذا المخطط بأجهزة المباحث والإدارة والشرطة والمخابرات والدعاية والإعلام، وكلها كانت تابعة له مرتبطة به،فقد كان وزيراً للداخلية ورئيساً للمخابرات ورئيساً لجهاز المباحث، ومديراً للدعاية والأنباء ـ صحافة ، إذاعة، تليفزيون ـ وكانت قد أوكلت إليه الإشراف عليها بعد إقالة رياض المالكى الوزير البعثى الذى كان وزيراً للثقافة والإعلام.. وقد قام عبدالناصر فيما بعد بتعيين ثابت العريس وزيراً للثقافة دون الإعلام، مبقيا مسئولية الإعلام لعبد الحميد السراج.

على أن هناك أمثلة عديدة تشير إلى سعى السراج كى يجعل الاتحاد القومى جهازاً تابعاً له، قبل أن يكون تنظيماً سياسيا سليماً يخدم سوريا ويدعم الوحدة.

نذكر منها مايلى:

كثيراً ماكان السراج يعمد إلى تشكيل وحدات أو قيادات من الاتحاد القومى غير الوحدات المنتخبة أو المعينة بصورة رسمية، أى كان يشكل تنظيماً سريا.. وهذا التنظيم كان يقوم هو شخصياً بتوجيهه توجيهاً يخالف التعليمات واللوائح التى تصدر لتنظيمات الاتحاد القومى المعلنة ـ أى المنتخبة أو المعينة.

والحق أن ذلك كان يتم بإيحاء من عبدالناصر بهدف تكوين كادر سرى يصلح لتولى القيادات بعد فترة، لأنه يكون أكثر ولاءً له من المنتخبين أو المعينين.. ومن ناحية أخرى استغل السراج هذا التشكيل السرى لخدمته الذاتية، وجعله تنظيماً خاصاً به يكسبه قوة وتأثيراً، وقد استخدم السراج فعلاً هذا التنظيم فى خلافه مع المشير عبدالحكيم عامر حينما تولى الأخير مسئولية الإشراف على الأمور فى الإقليم الشمالى، إذ قام التنظيم السرى ببث الشائعات المغرضة واستعراض العضلات، وتنمية الفرقة بين الإقليمين بتشجيع النعرة الإقليمية.. كما استخدم السراج هذا التنظيم السرى ضد عبدالناصر نفسه، حينما وجد أن سلطاته قد تقلصت ببقاء المشير عامر فى سوريا، فقام بتدبير المظاهرات فى شوارع دمشق تهتف بحياة السراج، وتجرح عبدالناصر بين الكواليس.

وحينما وقع الانفصال لم تكن عناصر التنظيم السرى جديرة بمسئولياتها إزاء الوحدة، بل كانت أسرع العناصر لتأييد سلطات الانفصال الجديدة والتعاون معها.

وأصبحت الازدواجية فى التشكيل السياسى معروفة على جميع مستويات الاتحاد القومى، الأمر الذى خلق صراعاً وتصادما فى معظم المناطق.

وكانت لهذه الصراعات آثار ضارة بعيدة المدى، وكانت من العوامل التى خلقت صوراً متعددة بلبلت نفوس الكثيرين، وأفسحت المجال للعناصر البعيدة عن الاتحاد القومى كى تنشط فى تخريبها.

وفى مارس سنة ١٩٦٠، وأثناء إقامة عبدالناصر فى سوريا فى زيارته السنوية المعتادة،تم تشكيل وزارى جديد برئاسة نور الدين كحالة كرئيس مجلس تنفيذى للإقليم

الشمالى، وقد تم هذا التشكيل بعد تكوين الاتحاد القومى ـ الوحدات الأساسية، وحدات المناطق (المراكز) والمحافظات والمدن ـ وذلك قبل انعقاد المؤتمر الإقليمى الذى عقد فى يونيو سنة ١٩٦٠ والمؤتمر العام للجمهورية بإقليميها الذى عقد فى يوليو سنة١٩٦٠.

وفى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٠، ومع اختتام المؤتمر العام للاتحاد القومى فى الجمهورية العربية المتحدة ، تم تشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة، وهو المجلس الذى استمر حتى الانفصال، وقد تم تشكيله بطريقة التعيين من أعضاء المؤتمر العام للاتحاد القومى، وضم بعض النواب ممن كانوا فى المجالس النيابية بمصر وسوريا قبل قيام الوحدة.

وتميز التشكيل الوزارى الجديد بعدم ضم عناصر ذات انتماء حزبى واضح، مع خلوه بخاصة من العناصر البعثية، كما دخل الوزارة عدد من الوزراء الجدد أغلبهم عسكريون من أعضاء المجلس العسكرى السورى القديم، وهم أكرم ديرى الذى عُين وزيراً للشئون الاجتماعية ، وجادو عز الدين الذى عين وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية للإقليم الشمالى، وأحمد حنيدى الذى عين وزيراً للإصلاح الزراعى ، وجمال الصوفى الذى عين وزيراً للتموين ويوسف مزاحم من المدنيين وعين وزيراً للأوقاف.

وعلى الرغم من ذلك ، فقد ضمت الوزارة بعض العناصر التى كانت لها ميول حزبية نحو حزب الشعب مثل محمد العالم الذى عين وزيراً للمواصلات، وعبد الوهاب حومد الذى عين وزيراً للخزانة، فضلاً عن بعض العناصر ذات ميول نحو الحزب الوطنى السورى.

سيطرة فردية وتسلط أجهزة الأمن السورية

ذكرت أن عبد الحميد السراج بصفته وزيراً للداخلية كان يسيطر على جميع المحافظين من ناحية ، وعلى جهاز الشرطة والأمن العام من ناحية أخرى ، كما كان يرأس أيضاً المخابرات والمباحث السورية.. ويرتبط به أيضاً جهاز الدعاية والأنباء: صحف، إذاعة ، تليفزيون ، فضلاً عن الاتحاد القومى ـ أى الجهاز السياسى ـ فإذا أضفنا إلى ذلك تعيينه رئيساً للمجلس التنفيذى فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، كذا تعيينه رئيساً

للمؤسسة الاقتصادية بعد ذلك ، لوجدنا أن السراج أمسك بقبضته بالأجهزة الإدارية والسياسية والاقتصادية والأمن فى آن واحد.. وهى سلطة لم يسبق أن تمتع بها مسئول فى حكم سوريا.

فمن المعروف أن تركيز السلطة فى يد واحدة يؤدى إلى الانحراف وسوء استخدامها، حتى لو كان من يملك هذه السلطة من أفضل الناس، ذلك أن السلطة تخلق تطلعات لاحد لها ، وتقضى على روح الديمقراطية التى لابد فى النهاية أن تؤدى إلى دكتاتورية.

لقد بدأ السراج يحلم بأن يكون الحاكم المطلق اليد فى شئون سوريا فى حمى عبدالناصر وظله ، وكان السراج يدرك تماماً أنه لن يستطيع أن يحكم سوريا فى ظل انفصال.. والجدير بالذكر من خلال ما كان يراود تفكير السراج من الانفراد بالسلطة فى سوريا، أنه كان على علم بكثير من المؤامرات الانفصالية، وكان ممسكا ببعض خيوطها، ولكنه كان يعطى عبدالناصر قدراً من المعلومات ، ويحجب قدراً آخر محتفظا به، فإذا ما استجاب عبدالناصر لرغباته، كشف هذه المؤامرات وألقى بثقله للقضاء عليها.. أما إذا امتنع عبدالناصر عن الاستجابة له، فيقوم بترك الأمور تسوء إلى الحد الذى يصبح فيه عبد الناصر غير قادر على السيطرة، فتفلت الأمور من يده، وهذا ماحدث فى الانفصال، فقد استقال السراج قبل قيام الانفصال بأيام، وترك كثيرا من مؤامرات الانفصال خفية عن عبدالناصر، بينما كان هو يعلم كثيراً عنها.

وبعد الوحدة، حاول عبدالناصر أن يدمج أجهزة المخابرات والأمن فى الإقليمين المصرى و السورى، وفعلا صدر قانون بتوحيد المخابرات فى الإقليمين، ولكنه كان مجرد قانون اسمى، لم ينفذ إلا فى مجال تطبيق القواعد التى كانت قائمة فى مصر على موظفى المخابرات السورية.

وعمل السراج على منع المخابرات المصرية من أى نشاط فى سوريا، واستجاب عبدالناصر له فأصدر تعليماته لى بترك مسئولية الأمن والمخابرات فى سوريا للسراج.. ولم تتعد العلاقة بين الجهازين أكثر من تعاون غير جدى، انتهى قبل الانفصال وبعد استقالة السراج، بشبه تمرد من ضباط المخابرات والمباحث السورية على السلطات المصرية.

على أن الشىء الجدير بالذكر والذى ينبغى الوقوف عنده لحظات كى نتمعن فى دلالته، أن السراج كان على استعداد للتعاون مع قوات الانفصال.. ذلك أنه فى اليوم

الأول للانفصال. وبعد ترحيل المشير عبدالحكيم عامر من سوريا، توجه السراج إلى مبنى الأركان العامة فى دمشق وطلب مقابلة عبدالكريم النحلاوى الذى رفض مقابلته، فقابل السراج أحد أعضاء حركة النحلاوى، وربما كان عادل الشيخ أمين أو زهير عقيل، وأعلن السراج ولاءه لحركة النحلاوى واستعداده للتعاون معها، ولكنه أبلغ أن يلتزم بيته، وعند الحاجة إليه سيجرى اتصال به، وطلب منه عدم مغادرة بيته، فشعر السراج أنه عنصر غير مرغوب فيه من قبل قيادة حركة الانفصال، فحاول الهرب من بيته، ولكن ألقى القبض عليه وأودع سجن المزة.

وكان السراج قد تسلم مسئولية وزارة الداخلية من أول يوم لقيام الوحدة، وكان موضع ثقة كاملة من عبدالناصر، وقد حرص السراج على الاستمرار فى تمتعه بهذه الثقة، كى يجعل من نفسه صاحب الكلمة الأولى المسموعة لديه، حتى يستطيع التأثير على الأحداث بالصورة التى تحقق أطماحه.

وكانت الحكومتان الأولى والثانية فى سوريا تضمان عناصر ذات اتجاهات حزبية وتتمتعان بشىء من القوة، الأمر الذى جعل السراج يتحاشى التصدى لهذه القوى الحزبية، وفى الوقت ذاته يعمل على إيغار صدر جمال عبدالناصر على هذه العناصر، حتى يكون التصدى لها من قبل عبدالناصر نفسه، ويبعد السراج نفسه عن المواقف التى تدفع عبد الناصر للتصدى لهذه القوى الحزبية.

وهكذا بدا السراج فى هذه المرحلة حريصا على حفظ علاقات طيبة مع البعث وحتى مع القوى السياسية الأخرى.. واستطاع السراج أن يمثل هذا الدور بمهارة من خلال تكوينه لجهازى المباحث والمخابرات السوريين، إذ ضمّ إليهما بعض العناصر ذات الانتماءات أو التعاطف الحزبى، سواء من البعثيين أو الشيوعيين أو الرجعيين، فمثلا قام بتعيين مروان السباعى وعبدالوهاب الخطيب من الشيوعيين ونعسان ذكار وبرهان أدهم من الرجعيين، وكانت أغلب هذه العناصر حتى الحزبيين منها ذوى نزعات ميكافيلية كما ضم هذان الجهازان عناصر كثيرة انتهازية، مثل بهجت بسوتى، وكان على استعداد للتنفيذ الروتينى للرئيس الذى تتبعه هذه العناصر.

وقد حرص السراج طوال فترة سيطرته على هذه الأجهزة أن يُجرِّم العناصر المسئولة فى هذه الأجهزة كنوع من السيطرة لتبقى دائما تحت طاعته وصنيعة له، تقوم بكل الأدوار التى يطلبها منها.. وقد يبدو فى هذا القول بعض الغرابة، ولكن إذا عرفنا الدوافع وراء

هذا المسلك، لاتضحت لنا حقيقة الأمر.. فمثلاً كان تعيين عنصر شيوعى مثل عبدالوهاب الخطيب فى بداية الأمر بالمباحث السورية يحوى معنى الطمأنينة للشيوعيين لضمه عناصر شيوعية إلى أجهزة الأمن، ولكن مع مرور الزمن، استطاع السراج أن يستقطب عبدالوهاب الخطيب كصنيعة له، نتيجة تورطه فى عمليات تصفية جسدية لعناصر شيوعية مثل فرج الله الحلو الشيوعى الذى قتل أثناء التحقيق معه بواسطة عبدالوهاب الخطيب.

مثال آخر مع عبده حكيم أحد ضباط المباحث السورية، الذى اتهم بالاعتداء على الأعراض، فحفظ ملف قضيته لدى السراج كسلاح تهديد، يسيطر به عليه .. وقد انتشرت حوادث عبده حكيم فى مدينة حمص، وكان يعرفها رجل الشارع.

وهناك قصة أخرى تخص ضابطا آخر هو فوزى شعيعى ضابط المباحث السورى.. كان مستقلاً سيارته فى الجبل فقابل فتاة أخذها معه فى سيارته، واعتدى عليها وفض بكارتها عنوة، وأجرى تحقيق بناء على شكوى قدمتها الفتاة للمحافظ، ولقائد المنطقة العسكرية.. وفى التحقيق الذى أجرى فى المحافظة نفى الضابط اعتداءه على الفتاة، وسانده المحافظ عبدالمجيد نجار بتوجيه من رئاسته.. وبجانب هذا التحقيق أجرى تحقيق آخر من قبل قيادة المنطقة العسكرية ثبت فيه أن الضابط المذكور اعتدى على الفتاة وأزال بكارتها عنوة.. وأثارت المشكلة تذمراً فى نفوس الأهالى، واعتبروا تقاعس وزارة الداخلية السورية فى اتخاذ إجراء مع الضابط بمثابة تواطؤ على كرامة المواطنين وشرفهم.

وتطور الموضوع حتى اضطر وزير الداخلية إلى الاعتراف بوقوع الحادث، فأمر بنقل الضابط من المحافظة.. واتهم وزير الداخلية الجيش السورى بأنه يسلك مسلكاً غير ودى مع عناصر أجهزة الأمن والمباحث، وأوعز هذا المسلك إلى توجيه قيادة الجيش السورى على أنّ أمثلة إساءة تصرف المباحث وامتهان أفرادها للمواطنين كثيرة، مما جعل الشعب يضج من هذه التصرفات والتسلطات، فكانت هناك حوادث قتل وسرقات وفرض إتاوات على التجار، ومضايقات للمواطنين السوريين، وتهديدات من خلال استدعائهم إلى أجهزة الأمن والمباحث السورية، والعمل على بث الفرقة بين المواطنين بالإيحاء إليهم بأنهم يتعرضون للمتاعب نتيجة اتصالهم بعناصر غير مرغوب فيها ـ من وجهة نظرهم ـ أو التردد عليها.

بعد تكوين الاتحاد القومى، وتسلم عبد الحميد السراج أمانة سر الاتحاد القومى فى سوريا، أصبح واضحاً أن خيوط السلطة جميعها تقريباً فى قبضة شخص واحد هو السراج.. وهكذا أصبح السراج ـ كما ذكرت من قبل ـ يسيطر على الإدارة والسياسة والاقتصاد فى الوقت ذاته.

ونتيجة التصرفات السيئة التى كانت تمارسها عناصر خاصة من المباحث والمخابرات السورية مع كثير من فئات الشعب وقطاعاته، فقد ظهرت فجوة واضحة بين هذه الأجهزة وبين جماهير الشعب.

وقد بدأ اللغط وأصوات التذمر والانتقاد لمسلك هذه الأجهزة يعلو، والشكاوى تنهال على مكتب المشير عبدالحكيم عامر كمسئول عن تسيير الأمور فى سوريا، كما تدفقت الشكاوى إلى مكتب جمال عبدالناصر.. وقد حاول المشير عامر من خلال مسئوليته المفوضة إليه من رئيس الجمهورية أن يصحح مسار الأمور، ويكبح من جماح السياسة المطبقة فى سوريا، فاصطدم بالسراج، الذى اتضح أنه كان حريصاً على وضع العراقيل والعقبات فى طريق نجاح مهمة عبدالحكيم عامر، بغرض إخفاق مهمته، موحياً إلى السوريين بأن من يستطيع معالجة الأمور فى سوريا، لابد أن يكون أحد أبنائها.

وكان عبدالحكيم عامر حريصاً على معالجة الأمور فى سوريا بكثير من اللين والمرونة، فحاول، ألا يدخل فى مشكلات من تلك التى تدور فى عقل السراج، حرصاً منه على الوحدة.. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى، فقد بدأت أجهزة الأمن والأجهزة السياسية التى كان يسيطر عليها السراج تبث الشائعات وأغلبها كاذب، ليسىء إلى مكاتب عبد الحكيم عامر، وإلى كل المتعاونين معه من القوى السورية. كما أخذت الأجهزة تلعب على وتر النعرة الإقليمية، فأثارت حملة تشهير بالعناصر المصرية، مدنية كانت أم عسكرية، ووصفوا المصريين بالفراعنة الذين يريدون غزو سوريا واحتلالها.

حقيقة حدثت أخطاء من بعض العناصر المصرية ومن بعض العناصر السورية، وسوف نتحدث عنها فيما بعد، ولكن هذه الأخطاء ماكانت تبرر الخط والمسلك الذى اتبعته هذه الأجهزة حرصاً على الوحدة وعلى المبادئ التى كانت تعبر عنها.

وأدى هذا التململ بين صفوف الشعب بفئاته المختلفة، إلى إثارة خلاف حاد بين عبدالحميد السراج ومجموعة من الوزراء العسكريين المشتركين فى الحكم، وكانوا رفاق سلاح للسراج وهم : أكرم ديرى، جمال صوفى، جادو عزالدين، طعمة عودة الله، وأحمد حنيدى.. وكان ملخص رأى هؤلاء الوزراء يقول بعدم حصر السلطات فى يد شخص واحد كما هو الحال بالنسبة للسراج، وبرروا ذلك بأنه حتى فى حالة توفر حسن النية لدى هذا المسئول، فلن يكون بقدرته كفرد أن يشرف بصورة سليمة وكاملة على كل هذه الأجهزة.

وطالب الوزراء العسكريون بالمطالب الآتية:

أولاً: ضرورة فصل الجهاز الإدارى عن الجهاز السياسى والجهاز الاقتصادى بحيث يكون كل منهما مستقلاً عن الآخر، ويشرف على كل منها مسئول واحد.

ثانياً: فى إطار الأمن، الفصل بين المخابرات السورية وأجهزة وزارة الداخلية السورية ـ مباحث، شرطة ـ وتوحيد مخابرات الإقليمين تحت رئاسة واحدة مرتبطة برئيس الجمهورية.

ثالثاً : فصل الدعاية والإعلام ـ صحافة، تلفزيون ـ إذاعة ـ عن السراج، وجعلها إما تابعة لوزير إعلام إقليمى، أو تنظيم الإعلام على مستوى الجمهورية، ويتولاه وزير واحد.

واقتضى هذا الخلاف عرضه على عبدالناصر وبحضور المشير عامر، فاستدعى عبدالناصر السراج والوزراء العسكريين المذكورين سلفاً إلى الإسكندرية فى شهر أغسطس من عام ١٩٦٠، وبحثت هذه الأمور على مدى ثلاثة أيام متتالية وبتفصيلات واسعة فى اجتماعات كانت تبدأ فى الحادية عشرة صباحاً وتمتد إلى منتصف الليل، وكان مكان الاجتماع بيت عبدالناصر فى المعمورة الذى يطل على البحر الواسع الذى يفصل بين مصر وسوريا.

وكانت نتيجة هذه الجلسات تشير إلى اقتناع عبدالناصر بضرورة إجراء تعديل يحقق الفصل المقترح بين السلطات ـ على نحو ماذكرنا سلفاً.

ولقد بدا الضيق على عبدالناصر فى آخر جلسة له مع هؤلاء الوزراء نتيجة تصرفات السراج، ويجدر بى أن أشير إلى بعض وقائع الجلسة الأخيرة المهمة.

كان الاجتماع ينعقد صباحاً فى الشرفة المطلة على البحر، لا يرى المرء أمامه سوى الأفق وقد انطبق على مياه البحر الزرقاء .. وكان عبدالناصر يجلس على أريكة، على يساره عامر وعلى يمينه السراج، ومن حولهم جلس باقى الوزراء.

كان عبدالناصر قد استمع كثيراً لمدى ثلاثة أيام لأحاديث طويلة، وجاء دوره ليتحدث، فأخذ يلقى التوجيه للوزراء بضرورة التعاون والتضامن فى حل مشكلات الإقليم السورى، عن طريق مناقشة كل الأمور التى تطرأ بصورة جماعية، كى يصلوا إلى أفضل الحلول التى يوافق الجميع عليها.

وبعد أن فرغ عبدالناصر من توجيهاته، كان رأى الوزراء الآخرين أنه لابد أن يكون هناك توجيه قاطع وواضح وحاسم يحدد مدى المسئولية، ويبين أسلوب المشاركة الجماعية التى تعرض لها عبدالناصر.

وعلق المشير على ذلك بقوله:

«عليكم أن تجتمعوا وتتدارسوا كل هذه الأمور التى أثيرت، ثم تتفقوا على حل معين لعرضه على الرئيس».

ولكن الموقف تأزم فجأة حينما أجاب السراج بلهجة بدا فيها بعض الامتعاض، إذ قال:

«أنا قلت اللى عندى، وأنا شاعر بأننى فى موقف المتهم!»

وهنا غضب عبدالناصر ثم قال فى لهجة تحد:

«الجلسة منتهية .. ارجعوا إلى قصر انطونيادس، وعليكم أن تتفقوا على حل ما، وعودوا إلىَّ فى السابعة مساء، فإذا لم تتفقوا فسأقرر بنفسى حلاً للموضوع»

وانفرط عقد الاجتماع ظهراً، وعاد الوزراء إلى قصر انطونيادس حيث كان معداً لإقامتهم، ولكن ما أن بلغوه حتى أصيب السراج بنوبة عصبية أغمى عليه على إثرها، وتطلب الأمر استدعاء الطبيب لإسعافه.. وتصادف قبل موعد اجتماع المساء بعبد الناصر، أن أذاعت الإذاعات نبأ نسف مبنى مجلس وزراء الأردن، ومصرع هزاع المجالى رئيس الوزراء.

وفى المساء وفى الساعة المحددة اجتمع عبدالناصر وعامر بالوزراء السوريين، ولكن

الموقف كان قد تغير وبدا جو المقابلة مختلفاً عن الصباح، إذ استهل عبدالناصر الجلسة بالحديث عن مقتل هزاع المجالى واحتمال أن تقوم الأردن باستغلال هذا الحادث، محاولة إلصاق التهمة بالجمهورية العربية المتحدة، وبخاصة أن أجهزة الأمن السورية ستكون أكثر العناصر المتهمة فى هذا الحادث.

واستطرد عبدالناصر فى حديثه فقال:

«لقد بحثت الأمر مع حكيم ـ وهو اسم المشير عامر الذى كان عبدالناصر يناديه به ـ ووصلت إلى القرار التالى: تعيين السراج رئيساً للمجلس التنفيذى فى سوريا، وبقاء الوزراء العسكريين الآخرين فى وزاراتهم عدا جادو عز الدين الذى يعين وزيراً للأشغال بدلاً من منصب وزير شئون رئاسة الجمهورية للإقليم السورى»

وهنا ينبغى أن أتوقف لأوضح بعض الإشارات الدالة فى هذا القرار، والتى يمكن حصرها فى الآتى:

أولاً: اضطر عبدالناصر إلى تدعيم موقف السراج، وسلطته بعد أن كان متجهاً إلى تقليص هذه السلطة فى جلسة الصباح.

ثانياً: لا شك أن حادث مقتل هزاع المجالى كان دافعاً رئيسياً لتغيير قرار الصباح وبخاصة أن أجهزة السراج كانت المسئولة عن العمليات السياسية فى الأردن.

ثالثاً: كان إلغاء منصب وزير شئون رئاسة الجمهورية يحمل إشارة إلى فكرة سحب المشير عامر من سوريا كمتمتع بصلاحيات رئيس الجمهورية فى سوريا.. وفعلاً تم ذلك بعد هذا التشكيل، إذ لم يبق المشير عامر فى سوريا طويلاً بعد ذلك وغاد إلى القاهرة، ومكث بها حتى مطلع الصيف.

رابعاً: إبعاد نور الدين كحالة عن سوريا، إذ عين فى هذا التشكيل نائباً لرئيس الجمهورية بدلاً من رئيس المجلس التنفيذى للإقليم السورى الذى أسندت مسئوليته للسراج.

على أنه من الجدير بالذكر أن نشير إلى مدى إدراك السراج لشئون الإدارة، فقد تصادف أن أقر المجلس التنفيذى الجديد تشكيل لجان متعددة ذات اختصاصات معينة، ورؤى أن يستعان بخبرة نور الدين كحالة فى إحدى هذه اللجان.

وبالطبع كان التصرف المنطقى فى هذه الحالة، أن يستأذن رئيس المجلس التنفيذى من

نور الدين كحالة ـ بصفته نائباً لرئيس الجمهورية ـ كي يزود هذه اللجنة الوزارية بتوجيهاته .. ولكن الذى حدث جاء عكس ذلك، إذ أصدر السراج بصفته رئيساً للمجلس التنفيذى قراراً بتشكيل اللجان الوزارية، محدداً نورالدين كحالة رئيساً للجنة التى أريد الاستعانة بخبرته فيها، وأرسل السراج صورة من القرار إلى كحالة نائب رئيس الجمهورية للعلم .. فما كان من الأخير إلا أن استقل أول طائرة إلى القاهرة، وذهب إلى عبدالناصر ليضع أمامه صورة قرار رئيس المجلس التنفيذى، وقد غضب عبدالناصر من هذا التصرف، واستدعى السراج من سوريا لتأنيبه على ماقام به.

والواقع أن جلسات المجلس التنفيذى السورى فى غالبيتها وطوال رئاسة السراج للمجلس، كانت تتميز بالمشادات والمناقشات الحادة، التى كانت تنجم غالباً عن عدم الالتقاء بين وجهة نظره وآراء باقى الوزراء.

وقد حدث أكثر من مرة أن اشتكى الوزراء من أسلوب السراج فى إدارة جلسات المجلس التنفيذى، حتى أن بعضهم ومنهم محمد العالم وزير المواصلات قاطع جلسات المجلس ولم يحضرها طوال رئاسة السراج للمجلس. وقد اشتكى محمد العالم السراج لعبد الناصر الذى لم يلزمه بالاستمرار فى حضور جلسات المجلس بعد أن استمع لحجة محمد العالم.. لقد اقتنع عبدالناصر بأن تصرف العالم كان نتيجة مسلك غير سليم، أساء إلى كرامته كوزير.

ومثال آخر للمناقشات الحادة وعدم الانسجام داخل المجلس التنفيذى السورى، ذلك أنه حدث فى يوم ما أن ثار فجأة الدكتور شوكت القنواتى وزير الصحة للإقليم السورى، مع أن القنواتى شخص معروف بدماثة خلقه وتجنب الوقوف عند الصغائر، وعدم ميله للجدل والمناقشات العقيمة.. ولكن الرجل الهادئ الرزين لم يستطع أن يتمالك نفسه يوماً نتيجة سلوك الصحافة التى كانت تتبع السراج إزاء وزارة الصحة السورية، إذ كانت تتغاضى أحياناً عن مدح مشاريع الوزارة، وأحياناً تتحدث عنها بصورة مشوهة، وأحياناً تبرزها مبتورة، مما أدخل فى روع بعض الوزراء المدنيين أن هناك معاملة مميزة للوزراء العسكريين الذين تشيد الصحافة بوزاراتهم وأعمالها.

الخلاف بين عامر والسراج

وكان عبد الناصر ـ كما ذكرت سلفًا ـ قد قام فى نهاية سنة ١٩٥٨، بإجراء أول

تعديل وزارى فى ظل دولة الوحدة، وتضمن هذا التعديل تشكيل ما أطلق عليه الوزارة المركزية، بالإضافة إلى المجلس التنفيذى لكل من مصر وسوريا.

وكان غرض عبدالناصر من تشكيل الوزارة المركزية هو استقطاب بعض العناصر السورية التى لم يكن عبد الناصر راضياً عن مسلكها السياسى، مثل أكرم الحورانى وصلاح البيطار اللذين كانا يتصدران حملة حزب البعث العربي الاشتراكى فى نقد سياسة عبد الناصر فى سوريا، وبخاصة إزاء إبعاده بعض الضباط البعثيين إلى الإقليم المصرى نتيجة نشاطهم الحزبى داخل الجيش، فضلاً عن كبح عبدالناصر جماح البعث، وعدم إطلاق يده فى حكم سوريا بالشكل الذى كان يتصوره البعثيون على أساس أن البعث - على حد قولهم - هو الحزب الذى ينبغى أن تطلق يده فى حكم سوريا.

وكان هذا الهدف هو دوماً فى مركز الصدارة بالنسبة لتفكير البعثيين، وكما ذكرنا سلفاً كان هذا من جملة دوافعهم الأساسية لإقدامهم على قبول الوحدة مع مصر.

وفضلاً عن ذلك، فقد قام عبدالناصر بموجب التعديل الوزارى الأول، بإبعاد بعض العناصر السورية التى لم يكن عبدالناصر راضياً عن مسلكها إزاء الوحدة مثل أمين النفورى وأحمد عبدالكريم.

وعلى الرغم من أن عبدالناصر استقطب بعض الأقطاب البعثية فى القاهرة، وبالرغم من أنه دعم قوة البعث فى المجلس التنفيذى السورى بعناصر بعثية جديدة، إلا أنه ظل يمسك بزمام السلطة، بحيث لم يسمح للبعث بالانطلاق بالدرجة التى كان يتوق إليها.. لذلك كان من الطبيعى فى هذه المرحلة أن تبرز الخلافات بين عبد الناصر والبعث على السطح.

كان عبدالحميد السراج حتى هذه المرحلة ينفذ توجيهات عبدالناصر تنفيذاً أميناً، ولكن فى ذاك الوقت كان يتظاهر بأنه قريب من البعث، ويبدى تعاطفه معهم، ولكن من ناحية أخرى عمد السراج إلى تشويه صورة البعث فى ذهن عبدالناصر، ليدفع بالأمور إلى ضرب البعث بطريقة خفية تبعد عنه الشبهات، وتجنبه نقمتهم عليه.

ونتيجة للخلافات الخفية بين عبدالناصر والبعث التى كانت قائمة قبل أن تظهر على السطح، قام عبدالناصر بتشكيل لجنة من عبداللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وأكرم الحورانى، لتذهب إلى سوريا وتبحث مختلف المشكلات المثارة من مختلف القوى، وتضع اقتراحات الحلول لها.

وعقدت هذه اللجنة كثيراً من الاجتماعات مع كثير من الجهات الرسمية والشعبية فى سوريا، واستمعت إلى وجهات النظر المتضاربة السائدة فى سوريا من حزبية ومستقلة وتقدمية ورجعية.. ولكن مهمة هذه اللجنة لم تكلل بالنجاح، ولم يكن لها أية نتائج إيجابية نتيجة تصاعد الخلاف بين البعث وعبد الناصر، ومن غير شك أن كل القوى غير البعثية ـ حزبية ومستقلة ـ كانت ترتاح إلى عدم رضاء عبدالناصر عن البعث، نتيجة أن هذه القوى كانت لا تطمئن إلى البعث ولا ترتاح إليه.

ومن الطبيعي أن تقوم هذه القوى ـ مجتمعة وبصورة غير مباشرة ـ بتنمية جو الخلاف بين عبدالناصر والبعثيين، وكانت الرجعية الحزبية أكثر القوى ارتياحاً، لأنها كانت ترى حينئذ ـ ولم يكن عبدالناصر قد أبدى أى اقتراب لخطوات الاشتراكية ـ أن عبدالناصر سيحميها من البعث، ولذلك وقفت منه موقف المهادنة.. ونعنى هنا بالحزبية حزب الشعب والحزب الوطنى بخاصة، ذلك أن الحزب الشيوعى وجماعة الإخوان المسلمين كان لهما موقف معاد لعبد الناصر ـ كما سبق أن بينت.

واقتضى تزايد الخلاف فى خريف ١٩٥٩، أن قام عبدالناصر بإيفاد المشير عامر إلى سوريا مخولاً بصلاحيات رئيس الجمهورية فى الإقليم السورى، بغرض أن يقوم بالإشراف القريب من الأحداث، وأن يكون قادراً على حل المشاكل الناتجة بصورة عملية وفورية.

ولقى وصول عبد الحكيم عامر إلى سوريا ترحيباً كبيراً من القوى التى أشرت إليها من قبل، ذلك لما يتضمنه من إشارة واضحة من أن الأمور بين عبدالناصر والبعثيين قد بلغت إلى نقطة تشير إلى قرب حدوث تطورات فى سوريا، إما أن تذهب بالبعث، وإما أن تطلق يده فى شئون سوريا.

أما عبد الحميد السراج، فقد بدا مرتاحاً لقدوم عبد الحكيم عامر، لأنه يعلم أن الأمور ستنتهى بخروج البعث من الحكم فى سوريا، وهو يفضل أن يكون بعيداً عن هذه المعركة السياسية.. ولذلك أبدى السراج فى بداية الأمر تعاوناً مع المشير عامر، كما ظل متعاطفاً ظاهرياً مع الوزراء البعثيين.. ولكن لم تنقض فترة وجيزة على وصول عبد الحكيم عامر إلى سوريا، حتى تفجر الخلاف بين البعث وعبدالناصر، مما أدى إلى استقالة الوزراء البعثيين من الحكم، سواء فى القاهرة، أو فى المجلس التنفيذى السورى، الأمر الذى اقتضى إعادة تشكيل المجلس التنفيذى فى سوريا فى مارس سنة ١٩٦٠.

وحتى هذا التاريخ كانت تطلعات عبدالحميد السراج متواضعة ومقصورة على أن يظل قادراً على البقاء فى الحكم وتثبيت أقدامه.. أما بعد خروج البعثيين من الحكم، وبعد انكماش العناصر المحافظة ذات المرتكزات الحزبية من الحكم مثل صبرى العسلى وفاخر الكيلانى وبشير العظمة، أصبح السراج يتطلع ويحلم بأن يكون حاكم سوريا المطلق فى ظل عبدالناصر، وهى الآمال ذاتها التى راودت البعث من قبل.

ومع بداية هذه المرحلة بدأ عبدالحميد السراج يلعب دوراً يتمثل فى المزيد من التقرب من عبدالناصر، وفى الابتعاد تدريجيا عن المشير عامر والتمرد عليه، وهو يباشر سلطاته المخولة له من رئيس الجمهورية فى سوريا.. ومهد السراج للاختلاف مع عبدالحكيم عامر بتلوين صورة يبدى فيها إخلاصه لعبدالناصر وأمانته فى تطبيق توجيهاته، وفى الوقت ذاته يبين اختلافه مع عبد الحكيم عامر، الذى يعزو إليه عدم تفهمه لأمور سوريا بوقائعها.. ومن خلال هذا المنطلق بدأ عبد الحميد السراج يشجع عناصره على نقد سياسة المشير عامر، وعلى التشهير بأسلوب عمل مكاتبه، وإثارة النعرات الإقليمية.

فمثلاً حدثت مشادة بين زوجة ضابط مصرى كبير فى رئاسة الأركان بدمشق وبين مصفف شعر سورى، فاستغل هذا الحادث وشوه بالشائعات فقيل أن زوجة الضابط اعتدت على الحلاق بالضرب المبرح.

ومن ناحية أخرى أوعز السراج إلى الوزارات والمصالح بالكف عن الرد على مكتب الشكاوى التابع للمشير عامر بصفته مخولاً لسلطات رئيس الجمهورية فى سوريا.

هذا فضلاً عن استخدام أعمال الإثارة مع المصريين مثل التدقيق فى تفتيشهم بصورة استفزازية عند هبوطهم فى مطار دمشق أو عند سفرهم منه للقاهرة، أو مراقبة تليفونات المصريين بعامة، واستغلال المعلومات للتشهير بهم.

على أن أخطر ما حوته الحملة كان يكمن فى بث الشائعات حول المصريين ووصم مصر بالاستعمار المصرى، وترويج الشائعات بتزايد المصريين فى الوزارات ودوائر الدولة والجيش بهدف السيطرة على سوريا.

وكان طبيعياً إزاء هذا الجو الثقيل للمباحث وأجهزة الأمن السورية الذى كان يجثم على صدور المواطنين ـ كما بينت سلفاً ـ أن اتجه المواطنون بشكواهم إلى مكتب الشكاوى الخاصة بالمشير عامر، الأمر الذى اقتضى عامر أن ينبه السراج إلى ضرورة معالجة

مثل هـذه الأمور، ومراقبـة تصرفاتـه ورجاله ومحـاسبة الذيـن تصدر منـهم إساءات إزاء المواطنين.

وأحس السراج أن تصـرف المشير عامر هذا، ليس إلا بـداية لتقليص سلـطاته، وبداية لوضع كـل تصرفات الأجهزة المخـتلفة التى كـانت فى قبضة السـراج تحت سلطة المشير وإشرافه، وهذا سوف يضعف بالطبع موقف عبدالحميد السراج ويهدد أطماحه.

وكانت النتيجة، أنه بدلاً من أن يتعاون السراج مـع عامر ويستجيب لتوجيهاته، حاول أن يشعر الأجهزة بـأن عبدالحكيم عامر يريد أن يسـلبها كل الصلاحيات التى مـكنها لها السراج، وهـذا من أجل تألـيب هذه الأجهـزة على عبدالحـكيم عامـر، واستخدامـها فى مخطط السراج.

ولأحاول أن أضرب مثلاً أو أكثر على الفوضى والتـخبط الذى ساد سوريا نتيجة هذا الجو غير العادى.

أرسل مواطن سورى شـكوى ضد ممدوح الأحدب ـ أحد ضباط السـراج ـ إلى مكتب الشكاوى التابع للمـشير عامر، يشكو من اعتداء وقع عليه من قـبل عناصر من المباحث، وأحيلت هذه الشكوى بطبيعة الحـال إلى وزير الداخلية لإجراء اللازم، وبدلاً من أن تقوم وزارة الداخلية السورية بالتحقيق فى الشكوى واتخاذ الإجراء اللازم، وإفادة مكتب المشير بالنتيجة، حولت الشكوى إلى المشكو فيه مع الإيحاء بعدم الرد.. وقامت مكاتب المباحث السورية بعد ذلك ببث الشائعات بأن وزارة الداخـلية لا ترد على مكتب المشير عامر، ولا تسمح له بأن يتدخل فى شئونها، وذلك بغـرض الحط من هيبة المشير والامتهان من قدرته على الإدارة.. فإذا ما عَنَّ للمشير أن يسأل السراج عن هذه الشائعات، رد السراج بأن هذه العملـيات تقوم بها عـناصر مخربة هـدفها الإيقاع بيـنهما.. وفى الوقـت ذاته تبث وزارة الداخلية السـورية الشائعات بأن المشير عامـر يتحرش بالسراج، ويريد أن يقلص سلطاته، ويقتص من أعوانه.

مثال آخر ظهر فى الاتحاد القومى، فحينما حاول المشير عامر أن يصحح الأوضاع داخل الاتحاد القومى، وأن يحول دون أسلوب السراج الذى كان سائداً ـ كما أشرت سلفاً ـ كان السراج يعد ذلك تدخلاً غير جائز من المشيـر عامر .. وكان يرد على ذلك ببث الشائعات بين صفوف الاتحاد القومـى التى تقول أن المشير عامر يريد تغيير تـشكيلات الاتحاد القومى

ويجرى تعديلات بها ليخرج كثيرين من عناصر الاتحاد، كى يأتى عوضاً عنهم بعناصر تكن له الولاء وتعمل وفقا لمخططاته.

على أنه قد يكون من الطريف أن نذكر المثال التالى، الذى يوضح كيف كان السراج يدبر المكائد للإيقاع بين البعث والقاهرة بأساليب أقرب إلى المناورات الحزبية.

لقد جرت العادة أن يقام مهرجان خطابى بمناسبة ذكرى استشهاد الضابط عدنان المالكى الذى اغتاله «القوميون السوريون» عام ١٩٥٥. ومع أن عدنان المالكى لم يكن بعثيًا، فإن البعثيين درجوا على استغلال هذا الحفل حزبياً على أساس أن رياض المالكى وهو بعثى أخ للشهيد عدنان المالكى.

وفى أثناء الوحدة، وبعد أن دب الخلاف بين عبدالناصر والبعث، حدث فى الذكرى الثانية لاستشهاد المالكى أن استغل البعث هذا الحفل فى عملية نقد لنظام عبدالناصر.. وقرر عبدالناصر أن يكتفى فى الذكرى الثالثة لاستشهاده بوضع أكاليل الزهور على قبره من قبل القوات المسلحة بصفته ضابطاً بها، كذا من قبل المؤسسات الرسمية التى ترى أن تساهم فى إحياء ذكراه.. وكان توجيه عبدالناصر هذا نتيجة التقارير التى قدمها السراج إليه.

وجاء السراج قرب موعد الذكرى الثالثة، فأخبر البعثيين الذين طالبوه بإقامة المهرجان فى هذه المناسبة بأن عبد الحكيم عامر هو الذى أوقف هذا التقليد بعد أن أقنع عبدالناصر كى يوافق على ذلك، وأنه لاعلاقة له بالأمر، وتظاهر السراج بأنه سيسعى لدى عبدالناصر بضرورة إقامة الحفل كالمعتاد، مع أنه كان يعلم أن هذا الحفل لن يقام، وسيعزى ذلك إلى عبد الحكيم عامر.

والغريب أن يقول السراج هذا للبعثيين وهو يعلم أن المهرجان سيثير كثيراً من مشكلات تتعلق بالأمن، وبالطبع لايرغب أن تحدث مثل هذه المشكلات التى قد تجبره على التصدى للبعثيين إذا وقعت، ولذا اقترح على عبدالناصر الاكتفاء بوضع أكاليل الزهور على القبر، فى الوقت الذى أخبر البعثيين عكس ذلك حتى لا يكشف نفسه أمامهم.

أثار اجتماع المعمورة أغسطس ١٩٦٠

لم يستمر الخلاف بين عبدالحميد السراج وعبدالحكيم عامر فى الخفاء، بل برز على

السطح، وأصبح معروفاً فى كلٍ من دمشق والقاهرة.. هذا فضلاً عن أن رفاق عبدالحميد السراج العسكريين القائمين معه فى الحكم كانوا غير راضين عن سلوكه السياسى ولا عن تصرفات أجهزته.. وقد وصلوا فى النهاية إلى أن تركيز السلطة فى يد شخص واحد لابد أن يؤدى إلى خلل فى الإدارة وفى السياسة، وتنتهى إلى فردية فى الحكم فى الإقليم السورى.

لذلك كان هؤلاء الوزراء وهم أكرم ديرى، طعمة العودة الله، جادو عزالدين، جمال صوفى، وأحمد حنيدى يرون ضرورة توزيع المسئوليات المركزة فى يد السراج على مسئولين متعددين.. وكان معظم الوزراء المدنيين السوريين من مؤيدى هذا الرأى، وكانوا أكثر ضجيجاً وتذمراً من الوزراء العسكريين من تصرفات أجهزة السراج، وكانت شكواهم لاتنقطع إلى عبدالناصر وعامر.

ومن خلال المناداة بفكرة توزيع المسئوليات، ومن خلال الدعوة لإصلاح حال المباحث والمخابرات السورية التى ازداد تذمر الأوساط المختلفة منها، استدعى عبدالناصر وعامر عبدالحميد السراج ورفاقه الوزراء العسكريين إلى الإسكندرية فى أغسطس عام ١٩٦٠، لبحث هذه الأمور ومحاولة معالجتها.

وكان المشير عامر قد نزل مع الرئيس عبدالناصر من دمشق إلى القاهرة بعد تشكيل المجلس التنفيذى الذى أعلن فى مارس سنة ١٩٦٠، ثم عاد المشير عامر إلى سوريا فى أول يونيو، وقضى بها شهرى يونيو ويوليو حتى استكمل تشكيل المؤتمر العام للاتحاد القومى، وتعيين أعضاء مجلس الأمة فى الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٠.

ولقد تم الاجتماع فى المعمورة فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٠، بعد ما يقرب من مرور سنة على تولى عبدالحكيم عامر لمسئولياته فى سوريا.. وكان المشير عامر قد اطلع خلال هذه الفترة بصورة دقيقة على أوضاع سوريا من النواحى الاقتصادية والسياسية والإدارية، وكون فكرة على جانب كبير من الدقة عن مجريات الأمور فى الإقليم السورى، وتدارس مع عبدالناصر فى كل هذه الأمور، ووصلا فعلاً إلى قرار بضرورة إجراء تعديلات أساسية فى جهاز الحكم فى سوريا.

وكان فى ذهن عبدالناصر تقليص صلاحيات السراج الضخمة والعديدة، وتوزيع هذه

المسئوليات على عناصر كثيرة ومتخصصة وكان الاستغناء عن عبدالحميد السراج وقبول استقالته فى حالة عدم موافقته على البقاء فى الحكم فى ظل التعديلات والظروف الجديدة، وارداً فى عقل عبدالناصر.

والجدير بالذكر أن اجتماع المعمورة انتهى - كما أشرنا من قبل - إلى اتخاذ عبدالناصر لقرار يخالف ماكان معداً لهذا الاجتماع، وذلك نتيجة مقتل هزاع المجالى رئيس وزراء الأردن.. ومن ثم كان عبدالناصر مجبراً على اتخاذ قراره بإطلاق يد السراج فى سوريا، بتعيينه رئيساً للمجلس التنفيذى فى سوريا، ورئيساً للمؤسسة الاقتصادية بها، فضلاً عن السلطات العديدة الأخرى التى كانت فى يده، والتى تحدثت عنها من قبل.

وتطلب هذا القرار من عبدالناصر سحب عبدالحكيم عامر من سوريا دون إلغاء صلاحياته انتظاراً لنتائج هذه المرحلة الجديدة.. والواقع أن قرار عبدالناصر هذا كان مستغرباً من ناحية خاصة.. وكانت آثاره غير مستحبة بين صفوف مختلف القوى فى سوريا وبين صفوف غالبية الشعب السورى.

وأخيراً صدر قرار عبدالناصر بتاريخ التاسع عشر من سبتمبر عام ١٩٦٠، ليشمل التعديل الوزارى الذى اقتضاه الموقف.

وبدأ السراج يدير أمور سوريا بشقين: شق ظاهرى يتمثل فى قيام المجلس التنفيذى السورى، ورئاسته له وتجوله فى المحافظات كى يطلع على شئونها على الطبيعة، ويعمل على معالجة مشكلاتها بالتعاون مع الوزراء، وشق خفى يستهدف تقوية مركزه وإحكام قبضته على كل المؤسسات بهدف أن يصبح عبدالناصر غير قادر على إزاحته إذا مافكر فى ذلك.

ولم يسفر النشاط الظاهرى للسراج عن نتائج إيجابية، كما كان يتوقع، ويرجع ذلك إلى أن كثيراً من الاجتماعات الشعبية التى كانت تتم فى هذه الجولة كانت تشهد جواً عاصفاً من المناقشات، ويصاحبها شىء من التعرض لتهديد الوحدة، والنقد المرير لإدارة الحكم بعامة، وكان يحمل لواء هذه الحملة غالباً، العناصر البعثية والمحافظة مثل أحمد أبو صالح وأديب النحوى من البعثيين فى حلب، وعبدالسلام العجيلى فى الرقة (رجعى)، وعبد الصمد الفتيح فى دير الزور، بالرغم من أنه كان وحدويًا متطرفًا وأمين سر الاتحاد القومى فى دير الزور.

ولم يكن عبدالحميد السراج فى هذه الاجتماعات قوياً ولا مقنعاً ولا حاسماً، الأمر الذى شجع مثل هذه العناصر لاتخاذ هذا المسلك، الأمر الذى أدى إلى اختلاف بعض الوزراء مع السراج حول إدارته لهذه الاجتماعات.

وقد حدث فى اجتماع المجلس التنفيذى فى حلب مشادة بين السراج رئيس المجلس التنفيذى وبين بعض الوزراء، وانقسم المجلس حينئذ إلى قسمين أحدهما مع السراج، والآخر ضد مسلك السراج، وذلك خلال عقد الاجتماعات الشعبية.. وقد بلغ عبدالناصر أصداء هذه الخلافات، فما كان منه إلا أن أثار هذا الموضوع فى منتصف يناير سنة ١٩٦١، أى بعد مرور أربعة أشهر على تسلم السراج المسئولية الكاملة فى سوريا، وذلك فى اجتماع عقده فى القاهرة فى بيته بمنشية البكرى، وحضر هذا الاجتماع جميع الأفراد الذين حضروا اجتماع المعمورة.

وقد أنحى عبدالناصر باللائمة على السراج لموقفه الضعيف فى إدارة المناقشات والتحكم فيها أثناء الاجتماعات الشعبية.. وضرب عبد الناصر مثلاً مستشهداً بإدارة خروشوف للجنة المركزية، قال عبدالناصر: «إن خروشوف كان يجمع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى، ويستمع لكل عضو فيها يقول ما يشاء، ولكنه لايسمح لأحد أن يتجاوز الحدود التى ينبغى أن يراعيها».

والغريب أنه قال عبارة تحوى معنى لأسلوب تعامل خروشوف فى الحزب الشيوعى، إذ استطرد عبدالناصر قائلاً بالنص: «كان بيضربهم بالجزم!»

وشدّد عبدالناصر على أهمية الانضباط، وأنه لن يسمح بالفوضى مرة أخرى.

أما نشاط السراج الخفى فقد تجلى فى المظاهر الرئيسية الآتية:

أولاً: الاتحاد القومى الذى بدأ يكونه كتنظيم شخصى له، حتى إن اللجنة التنفيذية للإقليم السورى، والتى كانت تتألف من عدد من الوزراء إلى جانب السراج - أكرم ديرى، طعمة العودة الله، أحمد حنيدى، جادو عز الدين، جمال الصوفى، أحمد الطرابلسى، إلخ - لم تجتمع سوى مرة أو مرتين من تاريخ استلام السراج رئاسة المجلس التنفيذى حتى تاريخ تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية فى القاهرة فى أغسطس سنة١٩٦١.

لقد انفرد السراج بالسلطة فى الاتحاد القومى، حتى بدا الاتحاد القومى وكأنه جهاز خاضع له، ومن خلال الاتحاد القومى استطاع السراج أن يخلق الأجواء التى يريدها

ويطلق الشائعات التى يروجها.. والغريب أنه اتضح فى نهاية أيام الوحدة حينما نقل السراج إلى القاهرة أن هذا التنظيم كان يساهم بتوجيه من السراج بإثارة النعرات الإقليمية، وتنمية الضغائن بين المصريين والسوريين بدلاً من أن يعمل على التفاعل بين الإقليمين وإزالة الفوارق الإقليمية.

ثانياً: أجهزة الأمن:

أخذ السراج يعزز سيطرته على كل الأجهزة الإدارية فى الإقليم السورى سواء فى دمشق أو فى باقى المحافظات، حتى بدا وكأن الاتحاد القومى هو جهاز شعبى ينفذ مايعطى له من تعليمات يتلقاها من أجهزة الأمن.. ومن خلال هذه الأجهزة كان السراج يحاول أيضاً إثارة الفرقة بين المواطنين بغرض استقطاب فئة منهم وضرب فئة أخرى.. وفضلاً عن أجهزة الأمن، فقد سيطر السراج على المحافظين بحكم رئاسته لهم، ولذا كانوا يتسابقون لإرضائه وتنفيذ تعليماته.

ثالثاً: المؤسسة الاقتصادية:

حاول السراج استخدام سلطته على المؤسسة الاقتصادية كعامل مساعد لفرض تأثيره، حتى بلغ به الأمر أن اقترح على عبدالناصر فى برقية أرسلها إليه أن تسند إليه وزارة الاقتصاد أيضاً، ولكن عبدالناصر لم يرد عليه، وقال لأكرم ديرى فى مقابلة له إن السراج أرسل له يطلب وزارة الاقتصاد. مما أثار حفيظة أكرم ديرى.

تأميم البنوك والقرارات الاشتراكية

فى منتصف يناير عام ١٩٦١، انعقد مجلس الوزراء فى الجمهورية العربية المتحدة (المجلسان التنفيذيان للإقليمين المصرى والسورى) برئاسة جمال عبدالناصر، وحضر جميع نوابه هذه الاجتماعات، واستمر دور الانعقاد عدة أيام.

وخصصت جلسات الاجتماع لمناقشة إنجازات الوزارات لخطة التنمية السنوية، وكان كل وزير يعرض خطة وزارته وإنجازاتها التى تمت، والصعوبات التى يلاقيها، بغرض الوصول فى نهاية النقاش إلى حل يضمن تنفيذ الخطة السنوية دون أى تقصير أو تلكؤ.

وقد أثير في هذه الدورة وفي أكثر من جلسة من جلسات المجلس موضوع تأميم البنوك في سوريا، وكانت هناك معارضة لهذا الرأى من بعض أعضاء المجلس التنفيذى السورى، وفى مقدمتهم حسنى الصواف وزير الاقتصاد فى الإقليم السورى، الذى قدم استقالته نتيجة لذلك، وعين خلف له أكرم ديرى، أما الأول فقد عين محافظاً لبنك سوريا المركزى.

وقد تمت عملية التأميم التى بحثت فى جلسات مجلس الوزراء هذه فيما بعد، وذلك فى أواخر شهر فبراير عام ١٩٦١، أثناء زيارة عبدالناصر لسوريا فى شتاء هذا العام.

أما فيما يتعلق بسير الأمور وإدارة دفة الحكم فى سوريا برئاسة عبدالحميد السراج، فقد استدعى عبدالناصر بعد انتهاء دورة مجلس الوزراء المشار إليها سلفاً بعض الوزراء السوريين ـ وهم الذين حضروا من قبل اجتماع المعمورة ـ إلى منزله بمنشية البكرى، حيث حضر الاجتماع أيضاً المشير عبدالحكيم عامر.

وبدا عبدالناصر فى هذا الاجتماع ومنذ افتتاحه منفعلاً متأثراً من السراج، فبادر بسؤاله عما يرغب وعما يريد، وعما يرضيه وعما يمكن أن يعمل له، وذلك بلهجة حوت كل مظاهر القسوة والتأنيب والتهديد.

لقد قال عبدالناصر بالحرف الواحد: «أنت عاوز إيه ياعبدالحميد؟ عاوز أعملك إيه علشان ترضى؟عاوز أعرف إيه اللى يرضيك.. ما تقول وتخلصنا!.. أنا قاعد ومفتح ودانى وعينى لكل همسة فى مجلس الوزراء وأنت ولانت هنا.. هى الأمور ماتهمكش؟»

ولم ينبس عبدالحكيم عامر ببنت شفة، أو يتدخل لتلطيف الجو، كما سلك المسلك ذاته باقى الوزراء السوريين.

وانهال عبدالناصر على عبدالحميد السراج بمحاذرة فيها كل القسوة وكل التهديد، معلناً أنه إذا لم تسر الأمور فى سوريا بصورة يرضى عنها عبد الناصر، فإنه سوف يحاسب السراج، ولن يتسامح فى هذه الأمور.

وعرج عبدالناصر فى محاذرته مرة أخرى على ماحدث فى سوريا من فوضى وإدارة سيئة لاجتماعات المجلس التنفيذى ـ فى جولته فى سوريا التى أشرت إليها ـ وربما كان

سبب حنق عبدالناصر على عبدالحميد السراج ومخاطبته بهذه اللهجة غير الودية، يرجع إلى ما دار من مناقشات حول تأميم البنوك فى سوريا فى اجتماعات مجلس الوزراء.

ذلك أن عبدالناصراستمع أثناء مناقشة هذا الموضوع إلى رأى كل الوزراء السوريين واحداً تلو الآخر، واطلع على وجهة نظر كل وزير ورأيه بالموافقة وبالرفض.

كان رأى نور الدين كحالة بوصفه نائباً لرئيس الجمهورية معارضاً لتأميم البنوك، ولكنه ترك اتخاذ القرار لعبد الناصر. وكان رأى حسنى الصواف وزير الاقتصاد السورى معارضاً لفكرة تأميم البنوك لعدة أسباب، منها أن سوريا بلد تجارى سوف يتأثر بالتأميم، كما أن بالبنوك السورية أموالاً عربية، فإذا ما أجرى التأميم، فإن رؤوس الأموال العربية ستخرج من سوريا، وستتأثر العلاقات العربية مع سوريا.

واشترك فى المعارضة أيضًا عبدالوهاب حومد وزير الخزانة السورى فى ذاك الوقت.

أما باقى الوزراء فكان رأيهم مؤيداً للتأميم، عدا عبد الحميد السراج الذى كان رأيه غير واضح، ويحتمل الموافقة أو عدم الموافقة.. ومع أنه كان يتمتع بالقسط الأكبرمن المسئولية فى سوريا فلم يكن حاسماً فى رأيه، بل استند فى رأيه إلى تقييم الوضع فى سوريا، واتخاذ القرار بعد هذا التقييم.

ولم تطل هذه الجلسة العاصفة كثيراً، ولم يرد عبد الحميد السراج على أى كلمة قالها عبدالناصر، إلا بما يشير إلى الامتثال لما يرتئيه، ولكن اتضح فيما بعد أن السراج أيقن منذ هذا اليوم بأن عبد الناصر فى سبيل الاستغناء عنه فى الوقت المناسب، لذلك بدأ ينشط جدياً فى العمل لذاته ولتكتيل كل القوى المكونة حوله، تمهيداً لمرحلة قادمة يثبت فيها أقدامه إزاء أى تهديد محتمل لمركزه.

وفى فبراير ومارس سنة ١٩٦١ قام عبدالناصر بتأميم البنوك فى سوريا، بحيث أصبح الأمر متماثلاً فى الإقليمين.

وقد لمس عبدالناصر خلال إقامته فى سوريا، سخط المواطنين من صورة الحكم فى سوريا، وقد تجلى ذلك لأول مرة من فتور استقبالات المواطنين لعبدالناصر فى زيارته هذه لسوريا، خلافاً لزياراته السابقة التى كان يحس فيها بالحماس الجارف والترحيب الشديد فى أى مكان من مدن سوريا وقراها.

وما أن لاحظ عبدالناصر هذا الجو المشحون الذى أحس به من مقابلاته لبعض وفود

المواطنين، حتى جمع مجلس الوزراء، واستوضح من كل وزير من وزرائه رأيه فى الحكم، وفى الشكاوى التى يقدمها المواطنون أو يعانون منها.

وكانت خلاصة هذا الاجتماع أن تكونت فى ذهن عبدالناصر صورة بأن ثمة فجوة بين الحكم والمواطنين نتيجة سوء معاملة أجهزة الأمن السورية للمواطنين التى بلغت حداً غير محتمل، الأمر الذى اقتضى من عبدالناصر حينما غادر سوريا إلى القاهرة إلى استبقاء المشير عامر فى سوريا، ليباشر من جديد مهامه فى الإشراف على إدارة الأمور فى سوريا، لاسيما أن القرار الذى خوله سلطات رئيس الجمهورية كان لا يزال معمولا به.

واستمر عبد الحكيم عامر فى سوريا يحاول معالجة الأمور بكل جهد مستطاع من هذا التاريخ حتى قام الانفصال. وكانت العقبة الكؤود فى سبيل نجاحه هى الفوضى التى خلقتها الأجهزة الادارية وأجهزة الأمن والمشكلات التى بدأ يثيرها السراج بعد عودته من القاهرة.

وفى هذه المرحلة الحرجة التى كانت تمر بها سوريا، أصدر عبدالناصر القرارات الاشتراكية عام ١٩٦١.. والواقع أن توقيتها كان غير مناسب وبخاصة بالنسبة لسوريا، إذ كان من المستحسن أن تؤجل هذه القرارات إلى أن تعالج الأوضاع الأخرى فى سوريا.. لقد أضاف صدور هذه القرارات مشكلة أضيفت على المشكلات الأخرى، وقد ساعدت هذه المشكلة على تفجير الأمور لغير صالح الوحدة.. فى وقت حرج، إذ شكلت هذه القرارات متكأً للانفصاليين.

تشكيل الحكومة الواحدة

قبل ٢٣ يوليو عام ١٩٦١بأيام، استدعى عبدالناصر إلى القاهرة السراج والوزراء السوريين العسكريين: أكرم ديرى، جادو عزالدين، جمال صوفى، طعمة العودة الله. أحمد حنيدى؛ وأخبرهم بما ينوى اتخاذه من قرارات اشتراكية، مشيراً إلى أهمية هذه القرارات وخطورتها وأهميتها الثورية.

وفى هذه الاجتماعات التى تمت فى منزل عبدالناصر بمنشية البكرى وبحضور المشير

عامر، عرض عبدالناصر فكرة تشكيل حكومة واحدة للجمهورية العربية المتحدة بإقليميها، بدلاً من أن يكون هناك مجلسان تنفيذيان، ولم يشأ عبدالناصر أن يعطى الوزراء السوريين رأياً قاطعاً في هذه الخطوة أثناء تلك الاجتماعات، بل طلب إليهم العودة إلى سوريا ليكونوا فى دمشق قبل ٢٣ يوليو، وهوتاريخ إعلان القرارات الاشتراكية، على أن يعودوا إلى الإسكندرية فى أول أغسطس سنة١٩٦١، لمناقشة عملية تشكيل الحكومة الواحدة، وأخذ رأيهم عنها.

وعاد الوزراء المذكورون سلفاً إلى سوريا، وصدرت القرارات الاشتراكية فى ٢٣يوليو سنة ١٩٦١، وعمل الوزراء ما فى وسعهم لتوضيح أهدافها للمواطنين، وتفسير أغراض هذه الخطوة الثورية وقيمتها فى بناء الاشتراكية.. وفى هذه الفترة مابين ٢٣من يوليو وأول أغسطس عام ١٩٦١، كان الوزراء السوريون العسكريون يعقدون اجتماعاتهم المتتالية فى دمشق لبحث فكرة إقامة حكومة واحدة على مستوى الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها.. ولم يحضر هذه الاجتماعات عبدالحميد السراج، إذ كان مختلفاً معهم جميعاً، وإن كان يعرف مايدور فى هذه الاجتماعات ويبلغه لعبدالناصر بغرض الاستفادة من ذلك فى التشكيل الجديد.. وفى اجتماعات الوزراء السوريين دارت المناقشات بينهم، ويمكن تلخيصها فى الآتى:

كان رأى الوزير أكرم ديرى معارضاً لفكرة إلغاء المجلس التنفيذى السورى، كما كان معارضاً لاقتراح تشكيل حكومة واحدة للجمهورية مقرها القاهرة لعدة أسباب: منها أنه كان يرى أن إلغاء المجلس التنفيذى يحوى معنى إلغاء دمشق كعاصمة، وهو لايوافق على هذا، كما كان هناك سبب كامن أيضاً هو أنه «شامى» يعتز بدمشق وبتاريخها.

كان رأى أكرم ديرى أن يظل تشكيل الحكومة بمجلسين تنفيذيين، ولامانع لديه من تعزيز وضع الحكومة المركزية، وقد تعاطف مع أكرم ديرى كصديق الوزير جمال صوفى.

وقد ذهب أكرم ديرى فى تمسكه برأيه إلى التصريح بأنه على استعداد أن يسير وراء عبد الحميد السراج، بالرغم من تسلطه وكثرة شكاوى المواطنين منه، عن أن يقبل إلغاء المجلس التنفيذى، وبالتالى قبول الإقلال من قيمة دمشق ودورها.

أما طعمة العودة الله وأحمد حنيدى فكانا بجانب رأى أكرم ديرى، وكانت دوافعهما وراء ذلك تكمن فى خوفهما من الخروج من الحكم.

أما الوزير جادو عزالديـن، فكان رأيه مؤيداً لتشكيل الحكـومة الواحدة، وقد برر رأيه بأن الوضع القائم فى الحكم بإنشاء مجلسين تنفيذيين، يجعل السلطة فى سوريا متمركزة في يد واحـدة هى يد السـراج، وكانت هذه المـركزية موضـع شكوى من قـبل كثيـر من المواطنين.. كما برر جادو عز الدين موقفه أيضـاً بأن الوزراء العسكريين بحكم اشتراكهم فى المجلس التنفيـذى يتحملون وزر أخطاء رئيس المجلس كشركاء معـه فى الحكم، بينما هم لا يملكون شيئاً من الممارسة الفعلية، ولا القدرة على إصلاح الأمور.

لذا كان جـادو عز الدين يـرى أن تشكيـل الحكومة الـواحدة سوف يؤدى إمـا إلى أن تسلم الأمـور فى سوريا إلى السـراج، وفى هذه الحالة يصبـح السراج وحده مسئولاً أمام الشـعب وأمام عبـدالناصـر، لأن باقى الوزراء سـتكون القـاهرة محـل إقامتهـم، وإما أن يسحب السـراج إلى القاهرة حيث مقر الحـكومة الواحدة، وبذلك تسنـح الفرصة لإصلاح الأجهزة التى كانت بقبضة السراج، وحينئذ يستطيع عبدالناصر أن يسلم المسئولية لمن يراه أو يمارسها عبدالناصر بذاته.

والواقع أن تعيين القاهرة كى تكـون مقر الحكومة الواحدة، لا يحول دون تحرك الوزراء إلى دمشق وقيـامهم بمسئولياتهم نـحو الإقليم السـورى، كما أن هذه الخـطوة ستؤدى إلى تفاعل يعزز الوحدة ويدعمها.

ووصل الوزراء الـسوريون بمن فـيهم السـراج إلى القاهـرة فى أول أغسطـس من عام ١٩٦١، وكان عبـدالحكيم عـامر مقيمـاً فى القاهـرة، بينمـا كان عبدالنـاصر مقيـماً فى الإسكندرية.

واستقبـل عبد الحكيم عـامر فى القاهرة الـوزيرين السوريـين أحمد حنيدى وطـعمـة العودة الله، وبدا بعد مقابلته لهما أنهما أصبـحا أكثر ميلاً للموافقة على تشكيل الحكومة الواحدة.. كما استقبل المشير عبدالحكـيم عامر أيضاً أكرم ديرى الذى ظل عند رأيه بعدم موافقته على تشكيل الحكومة الواحدة.

وفى اليوم التالى توجه الوزراء إلى الإسكندرية، ونزلوا فى قصر انطونيادس.

وفى مساء ذلك اليـوم، استقبـل عبدالنـاصـر عبدالحـميد الـسراج، وحـضر المشير عبـدالحكـيم عامـر هذا الاجتـماع الـذى تم فى السـاعة الخـامسة مسـاءً يوم الـثانـى من

أغسطس.. وفى اليوم التالى استقبل عبدالناصر- وبحضور المشير عامر- باقى الوزراء السوريين فرادى، واستمع إلى كل منهم.. ونتيجة هذه المقابلات، الفردية وافق جميعهم عدا أكرم ديرى على تشكيل الحكومة الواحدة.

وفى الرابع من أغسطس التقى عبدالناصر وعبد الحكيم عامر بالوزراء السوريين مجتمعين، وطلب عبدالناصر منهم أن يدلوا بآرائهم بعد أن استمع لكل منهم فى اليوم السابق.

فكان رأى الجميع بمن فى ذلك السراج، الموافقة على الحكومة الواحدة، أما أكرم ديرى فقد أبدى رأيه بقوله:

إننى أعتبر نفسى ضابط أركان لدى قائد، وقد يبدى ضابط الأركان لقائده رأياً مخالفاً لرأيه، ولكن حينما يتخذ القائد القرار يصبح ضابط الأركان ملتزماً بتنفيذه بكل إخلاص.

وقد تناول عبدالناصر هذا الموضوع، ووضح مزايا تشكيل الحكومة الواحدة، وضرورة قيامها بعد مضى ثلاث سنوات على الوحدة، وبخاصة أن القرارات الاشتراكية التى صدرت في شهر يوليو عام ١٩٦١، تقضى بأن يكون هناك تماثل اجتماعى واقتصادى وسياسى فى الإقليمين، وأنه لايمكن أن يتحقق ذلك، طالما كانت الإدارة الحكومية غير موحدة فى الإقليمين.

وعاد الوزراء السوريون بعد هذه الاجتماعات إلى دمشق، وصدر القرار الجمهورى بتشكيل الحكومة الواحدة فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦١، وتم الاجتماع الأول لها فى قصر القبة يوم ٢٦ من أغسطس برئاسة عبدالناصر.. والجدير بالذكر أن موافقة السراج على تشكيل حكومة واحدة للإقليمين نبعت من تصوراته التالية:

أولاً: كان السراج يتصور أن هناك احتمالاً أن يوكل إليه عبدالناصر أمر إدارة الإقليم السورى وبخاصة أنه كان يمسك بيده كل خيوط السلطة.

ثانياً: إذا لم يتحقق ذلك ونقل السراج إلى القاهرة بموجب هذا التشكيل، فقد تصور أنه سيكون بمقدوره - وهو فى ذروة قوته - خلق كثير من المتاعب لعبدالناصرفى سوريا، كما قد يجد السراج سبيلاً لتحقيق تطلعاته من خلال معالجة هذه المشكلات.

وهكذا يكون السراج فى الحالتين قد تمكن من بلوغ ما يريد، ولكن الذى حدث هو أن السراج عين فى التشكيل الحكومى الجديد للجمهورية العربية المتحدة نائباً لرئيس الجمهورية للشئون الداخلية، على أن يكون مقره القاهرة، وعين عباس رضوان وزيراً للداخلية للإقليمين.

وقد استتبع ذلك بالضرورة صدور قرار بتوحيد المخابرات فى الإقليمين، ولكن الواقع أن هذا التوحيد كان مجرد حبر على ورق، ولم يتم التوحيد الفعلى نتيجة العقبات التى وضعها السراج، وظل جهاز المخابرات السورى فى واد يعمل منفصلاً ومستقلاً، حتى تم الانفصال على نحو ما سيجىء فيما بعد.

وتم اجتماع الحكومة الجديدة فى قصر القبة يوم ٢٦ من أغسطس عام ١٩٦١ـ كما ذكرت سلفًا ـ ولم يكن هناك جدول أعمال لهذا الاجتماع، إنما اقتصر على تناول عبدالناصر الأسباب التى حدت به كى يقوم بتوحيد الحكم فى الإقليمين، كذلك أصدر عبدالناصر توجيهات عامة إلى الوزراء حول مسلكهم السياسى، وإدارتهم لوزاراتهم فى هذه المرحلة الجديدة.

ولم تثر فى هذا الاجتماع أية مواضيع محددة تتناول السياسة العامة للحكم، عدا مسألة الاتحاد القومى التى أثارها الدكتور فريد زين الدين نائب وزير الخارجية، الذى طالب أن يكون لتنظيم الاتحاد القومى نظرية يقوم على أساسها، وتتم الرقابة والمحاسبة بالاستناد إليها.

وقد بدا أن عبدالناصر ـ ربما فى هذه الجلسة ـ كان غير راغب فى مناقشة هذا الموضوع، إذ علق فى جلسة أخرى مغلقة ـ اقتصرت على بعض الوزراء لم يحضرها فريد زين الدين ـ على ماكان قد أثير فى الجلسة السابقة حول قيام نظرية فقال:

«إننا نمر فى مرحلة بما فيها احتمال الصواب والخطأ، وأن النظرية سوف تلزمنا بالتمسك بنصوصها، وقد تكون هى فى حد ذاتها خاطئة.. ولذلك ينبغى أن نتابع المسيرة عن طريق التجربة، كى تكون نتائجها أسبابًا لنظرية سليمة».

وكان اجتماع مجلس الوزراء هذا هو الاجتماع الأخير للحكومة الواحدة بين تاريخ تشكيلها وبين تاريخ قيام الانفصال.

والواقع أن الأمور صاحبت منذ تاريخ هذا الاجتماع كثيراً من الأحداث المتلاحقة والاضطراب السياسى فى سوريا، استنفد معظم وقت عبدالناصرحتي تاريخ الانفصال.

وذلك ما أن التحق وزراء الإقليم السورى بالقاهرة، حتى بدت بوادر التململ تظهر من بعضهم وعلى رأسهم عبدالحميد السراج.. لقد كان شكل الوزارة يشير كما لو أن العملية هى مجرد نقل المجلس التنفيذي السورى وإبعاده من دمشق إلى القاهرة، كما أن معظم الوزارات كانت تضم وزيرين أحدهما مصرى والآخر سورى، عدا بعض الوزارات مثل الحربية والخارجية والإعلام والعدل والإصلاح الزراعى والإسكان، الأمر الذى كان يستدل منه على أن هذا التشكيل ليس إلا تشكيلاً مؤقتاً، ولا مفر من أن يعدل بحيث يبقى وزير واحد بدلاً من اثنين فى كل وزارة فى المستقبل، وهذا الشعور كان يترك نوعاً من عدم الارتياح فى نفوس الوزراء السوريين.

على أن أغلب الوزراء السوريين كانوا يحسون بأن تشكيل هذه الوزارة كان مجرد عملية ترضية وقتية، وأن عبدالناصر فى سبيل التخلص من معظمهم فى أول تعديل وزارى يجريه.

استقالة السراج

شعر السراج منذ الأيام الأولى لإقامته فى القاهرة أنه أصبح معطلاً بالقياس إلى ماكان يتمتع به من سلطات فى سوريا، إذ أصبح عمله اليومى مقصوراً على تلقى التقارير اليومية التى تصدر عن وزارة الداخلية المسئولة عن الإقليمين.. وهكذا لم يعد السراج يمارس أية سلطة حقيقية على الأجهزة التى كانت خاضعة له فى سوريا، وبخاصة أجهزة الأمن والمباحث والمخابرات والمحافظين.. ويبدو أن السراج قرر منذ هذا الوقت أن يتحرك على الفور، وألا يترك الأيام تمضى، فيضعف مركزه باطّراد.. ومن ثم قرر السراج الذهاب إلى سوريا، وبدأ يتصل بكل أجهزته وبالاتحاد القومى، فعقد العديد من الاجتماعات، وبدأ يثير التذمر ويشيعه ويطرحه فى الشارع، وذلك بعد أن أصبح معطلاً مبعداً فى القاهرة.. وأشاع السراج أن الغرض من التنظيم الجديد سواء بالنسبة له أو لغيره هو مجرد عملية إبعاد وتعطيل، لإفساح المجال للسيطرة المصرية على سوريا.

وكان أول تصيد من جانب السراج لما اتخذه عبدالناصر من إجراءات التشكيل الجديد، تحريض ضباط المباحث والمخابرات فى سوريا على التمرد على الأوامر القاضية بنقل بعضهم، والتى أصدرها كل من وزير الداخلية ورئيس المخابرات فى القاهرة، بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بتوحيد الجهازين.. ومن ثم رفض هؤلاء الضباط السوريون تنفيذ أوامر التحاقهم بمقار أعمالهم الجديدة فى القاهرة.. ولقد أوحى عبدالحميد السراج إلى ضباط المباحث والمخابرات السورية أن نقلهم إلى القاهرة ليس إلا توطئة لتسريحهم ومحاكمتهم على ماينسب إليهم من أخطاء ارتكبوها من قبل.

وقد حدا هذا بعبدالناصر أن يرسل المشير عامر إلى سوريا ليستقصى ما يقوم به السراج، ولكى يعالج الموقف.. ووصل عبدالحكيم عامر إلى دمشق، ولكنه قوبل بموجة استنكار نظمها السراج كى تندد بنقل السراج إلى ا لقاهرة.

ونشطت تنظيمات الاتحاد القومى الخاصة بالسراج - التنظيم السرى - فى عقد الاجتماعات والتنديد بتصرفات عبدالناصر وسياسته، وبلغ الأمر أن نظمت بعض المظاهرات تطالب ببقاء السراج فى سوريا.

واستفحل الأمر، وأصبحت مقرات الاتحاد القومى فى معظم أنحاء دمشق وسوريا، مراكز لسباب عبدالناصر والمناداة بإسقاطه.. وقد نشط التنظيم السرى للاتحاد القومى وأجهزة المباحث والمخابرات السورية فى تنظيم إضراب لبعض المرافق فى دمشق مثل المخابز والنقل الداخلى، غير أن ذلك لم يتحقق نتيجة عدم تعاطف الشعب مع السراج وأجهزته التى عانى منها الكثير، وهلل الشعب السورى فى قرارة نفسه، كما أسعد مختلف القوى ماقام به عبدالناصر من إجراء لإبعاد السراج عن سوريا والحد من سلطة أجهزته.

وقد حاول المشير عامر أثناء إقامته فى دمشق أن يثنى السراج عن هذه التصرفات التى لا تخدم الوحدة ولا تخدم المصلحة العامة، وبخاصة بالنسبة لسوريا.. غير أن السراج لم يبد أية استجابة لمناشدة المشير عامر، وبدأ يساوم عامر من أجل تحقيق بعض مطالبه، فأخذ السراج يتنصل أمام عامر مما كان يحدث فى سوريا من بلبلة وإثارة مظاهرات وإضرابات، ثم أخذ يدافع عن تمرد ضباط المباحث والمخابرات فى سوريا، بحجة أنهم

يشعرون أن نقلهم إلى القاهرة ليس إلا بداية لحملة تخلص منهم عن طريق التسريح والمحاكمة.

وتعقدت الأمور، وسادت الفوضى، مما أجبر المشير عامر تحت وطأة هذه الظروف والأجواء - بموجب مسئولياته المخولة له من رئيس الجمهورية - إلى إرسال وحدة عسكرية سورية أغلقت مقر الاتحاد القومى فى دمشق بعد أن أصبح بؤرة تخريب للوحدة، ومركزاً للنشاط التخريبى من بعض ضباط السراج من المباحث السورية.

كما أصدر المشير عامر أمراً بالقبض على ضباط المخابرات المتمردين والممتنعين عن تنفيذ أوامر النقل، توطئةً لمحاكمتهم، إذا لم ينفذوا أوامر النقل فى فترة محددة.. وقد التحق بعض الضباط بمقار عملهم وانصاعوا للأوامر بينما هرب بعضهم إلى لبنان أو داخل سوريا، مثل عبدالوهاب الخطيب ومروان السباعى.

وكان السراج يتوقع فى هذه الفترة أن يحدث شيء داخل الجيش، إذ إنه - كما ذكرت من قبل - كان على علم ببعض المؤامرات التى كانت تحاك ضد الوحدة داخل الجيش، وكان على اتصال برأسها حيدر الكزبرى، كما كان يعلم أيضاً أن هناك غير الكزبرى يتحرك ضد الوحدة.. ولكن حينما تأخر تحرك الجيش السورى، وأحس أن تحركات عناصره غير مؤثرة، انصاع لتوجيهات المشير عامر الذى اقتاده إلى القاهرة فى ١٧ من سبتمبر، حيث التقى السراج مع عبدالناصر فى بعض جلسات.

على أن أهم ما يجدر ملاحظته أنه فى الفترة ما بين مجيء السراج إلى دمشق فى مطلع سبتمبر سنة ١٩٦١، وبين تاريخ الانفصال، كانت سوريا محرومة من عنصر الأمن، إذ كانت مخابراتها ومباحثها معطلة وتعمل ضد سوريا التى أصبحت مكشوفة للتآمر عليها، وبخاصة أن المخابرات العسكرية السورية التى كانت تتبع الجيش، كانت مشغولة فى ذاك الوقت فى متابعة النشاط التخريبى للمباحث والمخابرات العامة السورية، الأمر الذى جعل كل أجهزة الأمن السورية معطلة تماماً، وهيأ جواً مناسباً لتآمر الانفصاليين بكثير من الحرية، وفى مأمن من اكتشاف تآمرهم.

وفى القاهرة التقى عبدالناصر بالسراج، وحضر الاجتماع المشير عامر فى جلسات

طويلة، وأخذ عبدالناصر يستوضح من السراج أسباب التصرفات غير السليمة التى سادت سوريا.. وكان رد السراج أنه غير مسئول عن جو التذمر الذى ساد سوريا نتيجة نقله من سوريا.. أما عن نقل عناصر المباحث والمخابرات السورية من سوريا إلى القاهرة، فقد أبدى السراج لعبد الناصر أن هذا الإجراء كان يستهدف ذاته، لأن فيه إشارة إلى سوء تصرف هذه الأجهزة، وبالتالى إلى سوء تصرف رئيسها، أى يحمل دلالة على إدانته.

ومن ثم طلب السراج من عبدالناصر إلغاء هذا الأمر، وبقاء الضباط السوريين فى سوريا يباشرون عملهم كما كانوا من قبل.. ولكن عبدالناصر رفض هذا الاقتراح، وأصرّ على ضرورة التحاق الضباط بأماكن عملهم المحددة لهم، وتنفيذهم لأوامر النقل، وإن كان عبدالناصر وعد السراج بألا يحاكمهم نتيجة تمردهم الذى قاموا به.

لكن السراج رأى أن حماية ضباط المخابرات السورية أمر واجب عليه، فتقدم باستقالته، وقبلها عبدالناصر فوراً، وأعلنت بتاريخ ٢٢ من سبتمبر عام ١٩٦١.

والجدير بالذكر أن عبدالناصر قبل قبول استقالة السراج، قام باستدعاء الوزراء السوريين العسكريين لاجتماع فى بيته بمنشية البكرى، وحضر الاجتماع المشير عامر والسراج.. وعرض عبدالناصر على الوزراء ماقام به من اجتماعات عدة مع السراج ليثنيه عن الاستقالة لتنافيها فى هذا الوقت الحرج بالذات مع المصلحة العامة، وذكر لهم أنه قضى معه مايقرب من ثلاثين ساعة فى مناقشة هذا الأمر، ولكن السراج لم يقبل، ولايزال متمسكاً بالدفاع عن ضباط مخابراته، وضرورة بقائهم فى سوريا.

وأعاد عبدالناصر الكلام ثانية على عبدالحميد السراج، كى يثنيه عن الاستقالة، فلم يستجب وانتهى الاجتماع.

وفى المساء استقبل عبدالناصر السراج مرة أخرى ، وعقب هذا الاجتماع أعلن عبدالناصر قبول استقالة السراج الذى استأذن من عبدالناصر كى يعود إلى سوريا فأذن له.

وفى اليوم التالى نشر خبر الاستقالة فى الصحف المصرية، وغادر السراج القاهرة إلى دمشق.. وقام المشير عامر بإصدار توجيهات خاصة لمعاملة السراج بعد الاستقالة معاملة كريمة.

ولقد لعب الجيش السورى دوراً رئيسياً فى وحدة مصر وسوريا، ومن ثم كان لامندوحة من أن نلم بموقف هذا الجيش أثناء الوحدة.

فى أواخر عام ١٩٥٧، قامت تركيا بعملية حشد على الحدود السورية التركية - كماذكرت من قبل - لتهديد أمن سوريا نتيجة للتفاهم بين تركيا والعراق فى إطار حلف بغداد، وتدعيماً من الولايات المتحدة لتغيير الأوضاع فى سوريا.. وفى هذه الفترة التى كانت تشهد تقارباً بين سوريا ومصر - وكانت مصر ترفض حلف بغداد وتهاجمه بعنف - أعلنت مصر مساندتها لموقف سوريا ورفضها الدخول فى حلف بغداد، وأعلنت استعدادها لمؤازرة سوريا، وتعبيراً عن موقفها قامت بإرسال بعض الوحدات المصرية الرمزية إلى سوريا.

وقد تمثلت هذه الوحدات فى كتيبة مظلات وبعض وحدات الدفاع الجوى، كما استدعى الجيش السورى الأول فى إحدى المرات بعض الضباط المصريين، للمعاونة فى تشكيل بعض وحدات الجيش السورى التى كانت فى طريقها إلى التشكيل وفقاً للعقيدة العسكرية الشرقية، إذ أصبح تسليحها الجديد يعتمد على الأسلحة الشرقية، وذلك بعد أن بدأت الأسلحة الروسية تتدفق على مصر وسوريا.

ومع بداية عام ١٩٥٨، ومع بدء السير نحو الوحدة، استقبلت رئاسة أركان الجيش السورى بعض الضباط المصريين للاطلاع على سير العمل فيها بغرض إمكانية توحيد أسلوب العمل فى قيادة كل من الجيشين السورى والمصرى بمجرد قيام الوحدة.

وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا، كان الجيش السورى يعانى فى قياداته وقطاعاته المحاربة نقصاً فى عدد الضباط. وعلى سبيل المثال، كانت وحدات الجبهة السورية تجاه إسرائيل بحاجة ماسة لتغطية جزء من هذا النقص، لاسيما أنها كانت قائمة فى منطقة القتال، فالكتيبة المشاة مثلاً التى كان مرتب ضباطها ثمانية وعشرين ضابطاً، لم تكن تضم أكثر من ثمانية إلى عشرة ضباط جلهم من الضباط الاحتياط.. لذلك قررت القيادة العامة للقوات المسلحة برئاسة المشير عامر - بعد قيام الوحدة وبناءً على طلب قيادة الجيش الأول السورى - تدعيم الجبهة السورية بعدد من الضباط المصريين لتعزيز وحداتها المقاتلة.

وتضمنت الدفعة الأولى مايقرب من مائة وعشرين ضابطا عينوا جميعهم فى الجبهة السورية.. وكان معظم هذه الدفعة من ذوى الرتب الصغيرة ـ ملازمين ونقباء ـ وقلة من الرواد وبضعة ضباط فى رتبة المقدم.

أما على مستوى قيادة الجيش السورى، فقد أعيد تشكيلها ودعمت بعناصر من الجيش المصرى ـ كما سأوضح فيما بعد.

وكما سبق أن ذكرت، فقد شهدت الأشهر الأولى من الوحدة عملية تسريح لعدد مناسب من الضباط الشيوعيين، كذلك عملية نقل لبعض الضباط البعثيين، الذى بدأوا يبدون ضرباً من السلوك الحزبى.. واستمرت طوال السنة الأولى من قيام الوحدة عملية زيادة تعداد الضباط المصريين فى الجيش السورى الأول بحكم النقص الذى كان يعانيه من الضباط.

هذه العملية كانت منطلقاً لاستغلال العناصر الحزبية سواء من البعث أو من الشيوعيين الذين بدأوا يتعرضون للوحدة بالهمس.. غير أن الجيش السورى فى هذه السنة ساده جو من النشاط التدريبى وروح بعيدة عن الحزبية، الأمر الذى هيأ مناخاً طيباً عاماً بين صفوف الغالبية العظمى فى الجيش السورى.. كذلك بدأ المواطنون السوريون يشعرون أن الجيش فى ظل الوحدة قد انسحب إلى ثكناته، ولم يعد يزج بنفسه فى السياسة، وأصبح الجيش يعد إعداداً عسكرياً يتناسب مع واجبه كجيش وطنى، مهمته الدفاع عن الوطن والمواطنين كافة.

واستمرت كذلك السنة الثانية للوحدة متبعة هذا النهج، الذى عزّز ضرورة إبعاد الجيش عن الحزبية، وتركيزه على التدريب والإعداد العسكرى مع تأييد عملية تبادل الضباط بين الجيشين السورى والمصرى، إذ نقل كثير من الضباط السوريين إلى الوحدات المصرية فى مصر.. ولم تكن عملية نقل الضباط السوريين إلى القاهرة بمثابة إبعاد لهم عن سوريا كما يدعى أعداء الوحدة، وإن تطلب الموقف نقل بعض العناصر لنشاطها الحزبى فى سوريا، بهدف إبعادها عن الأجواء الحزبية وتقوية الروح العسكرية داخل الجيش السورى ، لقد كان الغرض الأساسى من هذه التنقلات، التمهيد لعملية دمج للجيشين السورى والمصرى، الذى لايمكن أن يتم دون تفاعل ينتج عن اختلاط الضباط السوريين والمصريين، وخدمتهم معاً فى وحدات واحدة.

ومن الطبيعى ألا يروق هذا الأسلوب فى بناء القوات المسلحة، العناصر ذات النعرات الإقليمية والحزبية، التى استغلت هذه العمليات لإطلاق كثير من الشائعات المغرضة حول الجيشين المصرى والسورى.

والواقع أن هاتين السنتين شاهدتا جهداً كبيراً مشتركاً فى بناء الجيش السورى، قام به على قدم المساواة، وبروح من الإخلاص والتفانى، كل من الضباط المصريين والسوريين، الذين عملوا فى وحداته جنبا لجنب على أرض سورية.. كذلك كانت الحالة بالنسبة للضباط السوريين الذين عملوا فى وحدات الجيش المصرى فى مصر.

وقد شهدت الجبهة السورية معارك مع إسرائيل، سقط فيها الضابط المصرى إلى جانب الضابط السورى، واختلطت دماء الشهداء دفاعا عن الأرض العربية.. كذلك اشتركت بعض الوحدات المصرية فى بعض معارك الجبهة السورية مع إسرائيل، وتركت شهداء لها على أرض سوريا العزيزة إلى جانب شهداء سوريين على الأرض ذاتها وذلك فى معركة «الجليبيتة» فى منطقة جسر بنات يعقوب فى القطاع الأوسط من الجبهة السورية، وذلك فى شهرى أبريل ومايو من عام ١٩٥٨.

ذلك أن إسرائيل بعد قيام الوحدة، وفى الأشهر الأولى لها، حاولت أن تقوم مراراً ببعض العمليات الاستفزازية فى الجبهة السورية، كى تدلل على أن الوحدة لم تغير شيئا من موازين القوى العسكرية فى المنطقة، ولكن إسرائيل كانت تتلقى كل مرة ضربات قاسية.

وقد دأبت إسرائيل طوال سنوات الوحدة على التحرش فى الجبهة السورية بغرض محاولتها القيام بعمل يهز معنويات الجيش السورى التى ارتفعت بصورة واضحة بعد قيام الوحدة، نتيجة الضربات المتعددة التى وجهها الجيش السورى لكل محاولات التحرش والاستفزاز فى الجبهة السورية.

وكانت آخر هذه المحاولات فى فترة الوحدة، هى معركة «التوافيق» التى تكبدت فيها إسرائيل خسائر جسيمة فى الأرواح، والتى دللت على عجز إسرائيل عن مواجهة وحدة سوريا ومصر، وبخاصة أن مصر استطاعت أن تدفع من الجبهة المصرية فى زمن قياسى بفرقتين.. إحداهما مدرعة والأخرى محمولة إلى الخطوط الأمامية تجاه إسرائيل.

وقد أدى هذا إلى قيام إسرائيل بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد التحرشات السورية والمصرية التى توجهها لها، بينما واقع الأمر أن معركة التوافيق، وتحرك القوات المصرية، كان للرد على انتهاكات إسرائيل للجبهة السورية، وشن هجماتها على بلدة التوافيق.

وكانت إسرائيل تستهدف من عملية التوافيق تحقيق نصر عسكرى محدود، يهيىء لها نصراً سياسيا، ويعمل على رفع معنويات الشعب الإسرائيلى الذى كان يشعر بخطورة وحدة مصر وسوريا على كيانه.

ولكن النتائج التى كانت ترجوها إسرائيل، لم تتحقق بل جاءت عكس ما توقعت، نتيجة إخفاقها فى تحقيق هدفها على الجبهة السورية، ونتيجة سرعة تحرك الجيش المصرى على الجبهة المصرية.

خلل فى قيادة الجيش السورى وأخطاء من الضباط

سبق أن ذكرت أن قيادة الجيش السورى أعيد تشكيلها مع قيام الوحدة.. ولقد تم تشكيلها على النحو التالى:

أولا: عين اللواء جمال فيصل قائداً للجيش الأول السورى، بعد إقالة الفريق عفيفى البرزى ذى الميول الماركسية، كما عين العميد المصرى عبدالمحسن أبو النور معاونا لقائد الجيش، وأسندت رئاسة شعبة العمليات إلى العقيد السورى أكرم ديرى، وشعبة الإمداد والتموين إلى العميد السورى ألبيرعرنوق، كما عين العقيد السورى محمد استنبولى رئيسا لشعبة المخابرات العسكرية السورية.

ثانيا: أسندت شعبة التنظيم والإدارة إلى العقيد المصرى أحمد زكى عبدالحميد، ورئاسة كاتم أسرار إلى المقدم المصرى أحمد علوى عبداللطيف.

ثالثا: أسندت قيادات المناطق والوحدات المقاتلة إلى الضباط السوريين حتى مستوى قائد الكتيبة، كذلك المناطق العسكرية وكانت عمليات التنقلات بين ضباط الجيش

السورى من رتبة قائد كتيبة فما فوق تخضع لدراسة لجنة شئون الضباط وموافقتها، على أن يعتمد قرارها المشير عبدالحكيم عامر بصفته قائدا عاما للقوات المسلحة.

وكانت لجنة شئون الضباط تتكون من قائد الجيش الأول ومعاونه ورؤساء شعب العمليات والإدارة والتنظيم والمخابرات العسكرية، وقائد الجبهة السورية.. وكان كاتم أسرار الجيش يقوم بعمل مقرر لهذه اللجنة.

وكانت لجنة الضباط تقوم باستدعاء قادة الأسلحة عند الضرورة، فى حالة دراسة أوضاع الضباط التابعين لأسلحتهم.. على أن ما يستلفت النظر، هو أن الأمور فى الجيش السورى سارت خلال السنتين الأوليين من الوحدة بصورة بناءة، ويرجع ذلك لما يلى:

أولا: لقى الخط الذى طرحته الوحدة بإبعاد الجيش عن الحزبية وتفرغه لإعداد ذاته عسكريا كى يصبح جيشا وطنيا قادرا على أداء دوره فى الدفاع الوطنى، ترحيبا حاراً وارتياحا لدى غالبية الضباط السوريين بعد سنوات طويلة سبقت الوحدة، وكثر فيها الصراع بين صفوف الجيش، كما كثر فيها النشاط الحزبى الذى كانت حصيلته تفتت الجيش إلى شيع وفئات متعددة.

ثانيا: كانت التطبيقات التى اتبعت لتحقيق هذه السياسة منسجمة معها فى هذه الفترة، مثل تسريح عدد كبير من الضباط الشيوعيين، ونقل بعض ضباط البعث الذين أبدوا تحركا حزبيا داخل الجيش السورى.

ثالثا: كان عمل قيادة الجيش الأول السورى فى هذه المرحلة يتميز بالنشاط والتفاهم ومتابعة الأمور بدقة.

ولكن بمرور الزمن، ونتيجة العوامل المختلفة التى نتجت عن الأجواء التى سادت احتكاكات العمل، والخلافات الداخلية فى إطار الوحدة ككل، ظهرت آثار معاكسة للوحدة بين صفوف الجيش، ولم تعالج فى الوقت المناسب أو بالشكل السليم.. وتمثل ذلك فى المظاهر التالية:

أولا: الخلافات التى طرأت فى إطار الوحدة بين القاهرة وبعض القوى السياسية فى سوريا مثل البعث والشيوعيين، وقد بدأت أصداؤها تصل إلى صفوف العسكريين، وتطن فى آذانهم.

ثانيا: بدأت النعرة الإقليمية التى كانت تغذيها بعض القوى الإقليمية حزبية أو غير حزبية، فى التسلل بين صفوت الجيش وتلقى صدى متجاوبًا فى نفوسهم.. وقد استغلت فى هذا المجال عملية تزايذ الضباط المصريين فى صفوف الجيش السورى، وإن كانت تفرضها حاجة الجيش السورى للضباط.

ثالثا: عدم الانسجام الذى دب فى قيادة الجيش الأول بين الضباط المصريين من ناحية، ورؤساء الشعب من ناحية أخرى وبين قائد الجيش الذى بدأ ينظر إلى ذاته كشخصية سياسية عامة، أكثر من كونه قائدا للجيش، وبخاصة بعد أن استوزر بعض ضباط الجيش الذين كانوا فى أمرته أو عينوا محافظين.. أضف إلى ذلك أنه سمح لعمليات الدس والوقيعة أن تسود، حتى وقع هو تحت تأثيرها، مما أدّى إلى فقد الانسجام فى قيادة الجيش، وهذا من الأمور الجوهرية لسلامة القيادة.

وفى الفترة الأخيرة من الوحدة، أصبح عمل لجنة الضباط السورية صوريا، إذ استحوذ جمال فيصل قائد الجيش على كل سلطات اللجنة، التى أصبحت محاضرها تنظم بالتمرير دون اجتماع أعضاء اللجنة، وهذا مما سهل لكاتم أسرار عبدالكريم النحلاوى ـ الذى تزعم انقلاب الانفصال ـ أن ينفذ مخططه فى التعيينات والتسريحات والتنقلات بما يخدم أهدافه.. وفى ذاك الوقت كان النحلاوى هو كاتم الأسرار الفعلى، لأنه جاء إلى هذا المكتب ليحل محل العقيد المصرى أحمد فؤاد علوى، وكانت التوجيهات أن يبدأ النحلاوى بممارسة عمله ككاتم أسرار، وليس كضابط فى هذه الإدارة.

وكانت مهمة أحمد علوى تنحصر فى إعطائه الخبرة وتوجيهه فى عمله، مع إطلاق يده فى حرية العمل كرئيس لهذه الإدارة.. وبعد أن جاء النحلاوى إلى هذه الإدارة بفترة وجيزة، أصبح هو الذى يحضر اجتماعات لجنة الضباط أو ينظم محاضرها وفقا لأوامر قائد الجيش.

رابعا: الأخطاء التى كانت تقع من بعض العناصر المصرية عسكرية أم مدنية، وتجسيمها من قبل بعض خصوم الوحدة، ومساهمة المخابرات والمباحث السورية فى عملية التجسيم هذه.

من خلال ما تقدم نجد أن النحلاوى استغل موقعه ككاتم أسرار حربية، كما استغل جو عدم الانسجام السائد فى قيادة الجيش، فساعد على تنمية الخلافات، وعمد إلى تنفيذ

مخططه للانفصال، وبدأ فى تضمين النشرات العسكرية تعيينات الكثير من ضباطه فى المواقع المؤثرة فى قطاعات الجيش.

وحرص النحلاوى على أن يبقى الحزبيون ضعفاء فى الجيش، وأن يعمل على استمرار الأجواء مشحونة بالعداء للحزبية، وهذا ما عزز الثقة به، لأن خطوط السياسة العريضة فى الجيش كانت تكمن فى إبعاد الجيش عن الحزبية ومعارضة التكتلات.

وقد تميز النحلاوى فى الجيش بالروح الإقليمية الضيقة، فكان تكتله معتمدا بالدرجة الأولى على عنصر الضباط الدمشقيين، والضباط غير الحزبيين، فضلا عن الضباط المحافظين.

وإذا كانت هناك أخطاء وقع فيها بعض الضباط المصريين الذين كانوا يعملون فى سوريا، وبعض الضباط السوريين الذين عملوا فى مصر، فإن هذه الأخطاء تظل فردية، وواردة للوقوع فى كل زمان وفى كل مكان تسوده مثل هذه الظروف، كما أن أساليب وطرق معالجتها متيسرة بالشكل الذى يحقق فرض العقوبة الرادعة، وفقا لمقتضيات المصلحة العامة.. ولكن هذه الأخطاء استغلت بواسطة عناصر أعداء الوحدة، وعملت على تنميتها، لخلق فجوة عميقة بين المصريين والسوريين، تمهيدا لتهيئة جو من التنافر قد يساعد الانفصاليين على تحقيق أهدافهم.

ولنضرب عدة أمثلة من هذه الأخطاء التى اشترك فيها كل من الضباط السوريين والمصريين، والتى لم تكن سببا للانفصال كما يروجها أعداء الوحدة.

كان هناك ضابط مصرى يعمل فى حلب، استطاع أن يغدر بفتاة حلبية بعد أن وعدها بالزواج، وحملت منه، ثم تنصل من وعوده فشكتـه إلى قيادته، وتم التصرف فى الأمر بالزواج منها، وانتهت المشكلة.

قصة أخرى كانت الجبهة السورية مسرحا لها.. ذلك أن مشادة حدثت بين ضابط مصرى برتبة رائد وآخر سورى برتبة نقيب، وجرى بينهما حوار عنيف نتيجة إثارة بعض النعرات الإقليمية.. وأجرى تحقيق رسمى سرح بموجبه الضابط المصرى، وفرضت عقوبة مشددة على الضابط السورى، وقد قابل ضباط الجبهة هذا الإجراء بارتياح تام، وكان له أثر فعال على باقى وحدات الجبهة.

وثمة قصة أخرى على الجبهة السورية أيضا، إذ سلك ثلاثة من ضباط الصف التابعين لكتيبة المظلات المصرية، مسلكا بعيدا عن الانضباط واللياقة مع أحد الضباط السوريين فى حفل ترفيه، وتشكل مجلس عسكرى فورا، قضى بتنزيل رتب ضباط الصف، ونفذ الحكم بمراسم عسكرية، حضرها مندوبون عن جميع قطاعات الجبهة.

وقصة شبيهة بالقصة السابقة حدثت حينما خرج بعض الجنود السوريين عن الانضباط العسكرى تجاه بعض ضباطهم المصريين، نتيجة بعض الألفاظ النابية التى كان يستخدمها بعض الضباط المصريين وقد أدّت هذه الحادثة إلى تهور أحد الجنود السوريين بعد أن خرج عن شعوره، فأمسك بقنبلة يدوية وألقى بها داخل الخيمة التى كان يقيم بها ضابط مصرى، ولكنه نجا من هذا الحادث بأعجوبة.. وقد تمت معاقبة الضابط المصرى والجندى السورى.

وأظن أن سكان القاهرة لا ينسون حادث تمرد سرية المظلات السورية التى كانت تقيم فى القاهرة، إذ نزل أفرادها إلى منطقة روكسى فى مصر الجديدة، وقاموا بتدمير بعض واجهات المحال التجارية.

ولكن مهما كان الأمر، فإن مثل هذه الحوادث لا يمكن الحيلولة دون وقوع مثلها، والأمثلة على ذلك عديدة حدثت فى جيوش العالم أجمع، بل قامت بأعمال أبشع من ذلك بكثير.. فالحرب العالمية الثانية مليئة بحوادث الاعتداءات بين أفراد الجيوش المتحالفة، أو جيوش الغزو التى كانت تحارب على أراضٍ أجنبية، ولكن المهم أن العناصر المعادية للوحدة عملت على استغلالها لتخريب الوحدة، بدلا من العمل على معالجتها.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر
الجزء الثانى

5

انفصال الوحدة

دار الخيّـــال

جذور مؤامرة الانفصال

لم تكن جريمة الانفصال حديثة العهد أو وليدة ظروف قيامها، إنما تمتد جذورها إلى عام ١٩٥٩.. لقد بدأ التآمر على يد رقيب مسرح من الجيش السورى يدعى شريف سلام، الذى كان يتردد على عمان لزيارة ابنته المتزوجة فى الأردن وبعض أقاربه وعشيرته، وفى بعض الأحيان كان يستضيفه الوزير الأردنى «وصفى ميرزا»، الذى كان يرتبط معه بصلة قديمة، منذ أن كان والد شريف يعمل مع وصفى ميرزا الحارس له.

وفى عام ١٩٥٩، كان ميرزا يتولى منصبى وزير الدفاع ووزير الداخلية فى حكومة الأردن، وفى إحدى زيارات سلام للأردن استضاف الوزير ميرزا «شريف سلام».. وأثناء إقامة الأخير لدى الأول، سأل الأول الأخير عما إذا كان ميسوراً تحرير سوريا من نير المصريين ـ على حد قوله ـ بالقيام بانقلاب عسكرى يطيح بحكم الوحدة.

وأجاب الرقيب شريف بأنه لم يعد فى سوريا من يستطيع القيام بأى انقلاب، نتيجة تسريح عدد كبير من الضباط الذين كانت لهم تطلعات حزبية عند قيام الوحدة.. ولكن الوزير الأردنى حثه على أن يبحث هذا الأمر عند عودته إلى سوريا، وقال له: لن تعدم أن تجد رجالا فى سوريا.. كما قال الوزير ميرزا بأن الأردن على استعداد لتقديم كل معونة للذين سيقومون بالانقلاب، فإذا ما أخفقوا فى تحقيق الغرض، فإن الأردن على استعداد لتأمين كل الضباط القائمين بالانقلاب كذا عائلاتهم.

وتخمرت الفكرة فى ذهن شريف سلام، فما أن عاد إلى دمشق حتى أخذ ينقب ويبحث عن ضالته المنشودة.. وساعده القدر فى مقابلة رجل شهير بالانقلابات يدعى المقدم المسرح خالد حمادة، الذى شارك تقريبا فى جميع الانقلابات التى قامت فى سوريا.

كان خالد حمادة قد سرح من الجيش السورى لنشاطه السياسى، وعين قبل قيام الوحدة بين مصر وسوريا مديراً للدفاع المدنى فى مدينة حلب، ثم فصل من وظيفته فعاد إلى دمشق يبحث عن مغامرة مثيرة ويسعى إلى مغامرة سياسية.

وتشاء الصدف أن يلتقى خالد حمادة وشريف سلام بعد فترة طويلة من الغياب.. وتحدث شريف سلام مع خالد حمادة عن المهمة التى كلفه بها «ميرزا» الوزير الأردنى، فرحب خالد بالفكرة ووافق عليها فوراً.

وانضم إلى التآمر تاجر سورى يدعى زهير الحسينى ـ وهو صديق خالد ـ وكان زهير يشكو دائماً سوء الحالة الاقتصادية فى سوريا نتيجة الوحدة.. وكان لزهير شقيق ضابط فى الجيش السورى يدعى العميد فيصل سرى الحسينى.. وكان يشارك التاجر زهير فى رأس مال متجره الدكتور خلوصى الكزبرى، شقيق المقدم حيدر الكزبرى المتآمر فى انقلاب الانفصال.

وما أن اجتمع المتآمرون، حتى أصبح التآمر على وحدة مصر وسوريا محل اهتمامهم الأول، وأخذت هذه المجموعة تجتمع لدراسة إمكانية هذا العمل، كان لا بد لهم أن يتسللوا داخل الجيش، فطلب زهير من شريكه الدكتور خلوصى الكزبرى أن يفاتح شقيقه حيدر الكزبرى فى الأمر.. وتحدث الدكتور خلوصى الكزبرى مع شقيقه حيدر، فوافق على الانضمام فوراً إلى التنظيم السرى، وكان العميد فيصل سرى الحسينى المرجع الأول لهذه المجموعة، والمرشد الخبير للتنظيم.

ومن ناحية أخرى قام خالد حمادة بمفاتحة كل من الرائدين المتقاعدين خالد عيسى ونشأت كلونيا، اللذين وافقا تواً على الانضمام للتنظيم.. كانت مهمة خالد عيسى أن يقوم بإعداد خمسة وثلاثين فرداً من العسكريين المسرحين، كى يشكل منهم جماعة من الفدائيين تكون على أهبة الاستعداد عند قيام الحركة.. أما نشأت كلونيا فكان عليه أن يجند عدداً من أفراد حرس المشير عامر وبعض الجنود فى قطاعات قطنة.

وبدت الأمور فى عينى خالد حمادة وكأنها تسير فى الطريق المنشود، فانتهز الفرصة كي يقبض الثمن، وطلب من شريف سلام السفر إلى عمان، وتبليغ الوزير الأردنى استعداده لعمل الانقلاب بالتعاون مع الأردن.

ومن ناحية أخرى، توجه خالد حمادة إلى زهير الحسينى وخلوصى الكزبرى يطلب منهما المال اللازم.. وقد حاول خلوصى أن يدفع شيئا من ماله الخاص، ولكن خالد كان قد طلب مبلغا من المال ليس فى قدرة خلوصى أو زهير، وهنا قام خالد بحثّ شريكيه على أن يطلبا المال اللازم من الوزير الأردني ميرزا، وبخاصة أنه عرض هذا الأمر من قبل.

وسافر شريف سلام إلى الأردن، وقابل الوزير ميرزا وشرح له الموقف.. كان ميرزا يشك فى المجموعة القائمة بالانقلاب، ولكى يتيقن من جدية الحديث، أبدى لشريف سلام رغبته فى مقابلة أحد الضباط المشتركين فى الانقلاب، وهنا أبدى شريف للوزير الأردنى صعوبة تنفيذ هذا الأمر، فارتاب الوزير فى العملية، وماطل فى إعطاء العون الذى تعهد به، وتشاء الصدف أن يأتى العون من طريق آخر، ذلك أن شريف تقابل صدفة مع ابن خال له يدعى أنور ويعمل فى حاشية الملك حسين.. وشرح شريف لقريبه الأمر، فبادر أنور بتبليغ الملك حسين ملك الأردن بالموضوع.

وأمر الملك حسين باستدعاء وصفى ميرزا الوزير الأردنى، والرقيب المسرح شريف سلام، وما أن استمع الملك حسين للأمر، حتى طلب من وزيره أن يجتمع بكل من هزاع المجالى رئيس الحكومة، وحابس المجالى رئيس الأركان الأردنى، وانتهت المقابلة بتفويض الملك حسين للوزير الأردنى بإجراء الاتصالات مع زعماء الانقلاب المزعوم.. وبعد عدة لقاءات بين الوزير الأردنى وشريف سلام، طلب الأول من الثانى أن يبلغ خالد حمادة برغبته فى الاجتماع به فى أى مكان، وتم الاتفاق على أن تتم المقابلة فى لبنان كى يسلمه المبلغ المطلوب.

واقترح زهير الحسينى ـ بعقلية التاجر الحريص ـ أن يصل المبلغ المطلوب من الأردن عن طريق شركة أدوية فى روما، ولكن باقى المشتركين فى التنظيم السرى رفضوا الاقتراح نتيجة المخاطر التى قد يتعرضون لها لو تسلموا المبلغ بهذا الأسلوب، وبدلا من ذلك، تم الاتفاق على أن يسافر خالد حمادة إلى بيروت ليتسلم المبلغ.

وفى بيروت قابل خالد حمادة المدعو جوزيف شدياق الذى كان حلقة الاتصال بينه وبين الوزير الأردنى، وبعد ثلاثة أيام لاحقة، حضر إلى بيروت الوزير الأردنى بصحبة العقيد الأردنى فتحى يسن ياور الملك حسين.. واجتمع الثلاثة فى فندق كارلتون بلبنان، وقاموا بمناقشة تفصيلات الحركة المزمع القيام بها.. وذكر خالد حمادة للوزير الأردنى، أنه تم الاتصال بعدد من ضباط الجيش منهم العميد فيصل الحسينى والمقدم حيدر الكزبرى، وبعدد من المدنيين منهم زهير الحسينى، وخلوصى الكزبرى، وخالد عيسى، وتم الاتفاق فى نهاية الجلسة على أن تقوم الأردن بدعم الحركة بمبلغ ثلاثمائة ألف ليرة سورية مساهمة من الأردن للانقلاب.. ومن الواضح أن الوزير الأردنى ارتاب فى تسليم المبلغ إلى خالد حمادة، إذ اعتذر أنه لم يحضر المبلغ، وطلب الوزير ميرزا من خالد حمادة أن ينتظر حتى يحضر له المبلغ من عمان.

وأحس خالد بما يدور فى رأس وصفى ميرزا، فتم الاتفاق على أن يحضر الدكتور خلوصى الكزبرى إلى بيروت، وعليه أن يتصل بالوسيط جوزيف شدياق.. وكانت كلمة «فريد» هى كلمة السر المتفق عليها.. وقد اتفق على المبلغ الذى سيخصص للمؤامرة وقدره ثلاثمائة ألف ليرة سورية تدفع على دفعتين.

ولتغطية العملية سافركل من زهير الحسينى وخلوصى الكزبرى إلى لبنان برفقة عائلتيهما، ووزع مال المؤامرة على المذكورين بعد، وفقا لدور كل منهم:

٥٠ ألف ليرة سورية	زهير الحسينى
٤٠ ألف ليرة سورية	شريف سلام
٤٠ ألف ليرة سورية	خالد عيسى
٢٥ ألف ليرة سورية	عبدالوهاب يوسف
١٥ ألف ليرة سورية	نشأت كلونيا
١٥ ألف ليرة سورية	العميد فيصل سرى الحسينى
٥ آلاف ليرة سورية	خلوصى الكزبرى.

وتبقى مع زهير الحسينى مبلغ مائة ألف ليرة، كى يوزعها على الضباط المشتركين فى المؤامرة، بمعدل خمسة آلاف ليرة سورية لكل فرد.

وخلال تلك الفترة التى كانت تجمع فيها الأموال، كانت الاجتماعات السرية تدار فى نشاط بالغ، واستطاعت الرؤوس المدبرة الاتصال بعدد من الأفراد العسكريين المتقاعدين والمسرحين، وطلب منهم أن ينتظروا «ساعة الصفر» ووزعت الأموال عليهم.

أما اجتماعات رؤوس المؤامرة فكانت تتم فى مكتب زهير الحسينى، وكان يحضر هذه الاجتماعات الدكتور خلوصى الكزبرى وخالد حمادة وزهير الحسينى.. كانت المناقشات تدور حول مراحل تطور المؤامرة، ومن ناحية أخرى كان زهير الحسينى يقوم بنقل هذه المعلومات إلى شقيقه العميد فيصل سرى الحسينى، ويطلعه على تطور الوضع بصفة دائمة، وكان العميد فيصل الحسينى يتردد فى بعض الأحيان على متجر شقيقه زهير، فيجتمع هناك بخلوصى الكزبرى وخالد حمادة، ويستعرض معهما الوضع العام للمؤامرة.. كما تم أيضا عقد عدة اجتماعات فى مزرعة الدكتور خلوصى الكزبرى، كان يحضرها المقدم حيدر الكزبرى وشقيقه خلوصى، وزهير الحسينى وخالد حمادة لدراسة خطة التآمر.

وفى أحد الاجتماعات التى عقدت فى منزل زهير الحسينى، والتى حضرها العميد فيصل الحسينى والمقدم حيدر الكزبرى وزهير الحسينى وخالد حمادة وخلوصى الكزبرى، تمت مناقشة جميع مراحل الحركة وإمكانات كل منها.. وفى هذا الاجتماع تساءل حيدر الكزبرى عما إذا كان قد تمت مفاتحة ضباط الطيران السورى فى الأمر.. فلما علم أنه لم يتم هذا الاتصال، كلف حيدر الكزبرى أخاه خلوصى بالاتصال بضباط الطيران.. وتم فعلا اتصال خلوصى بالعقيد لؤى شطى.

كان مخطط المؤامرة يقوم على أساس أن تكون حمص نقطة الانطلاق، فتوجه خالد حمادة إلى حمص، وتقابل مع صديقه القديم المقدم متقاعد سليم الأخطل، وفاتح خالد صديقه عن المؤامرة، وقال له إن هناك حركة فى الجيش لإعادة سوريا إلى وضعها المستقل قبل الوحدة، وطلب الأول من الثانى أن يقنع العقيد فيصل نورى الحسينى بالاشتراك فى هذه المؤامرة، باعتباره قائدا لموقع حمص، وعليه أن يدرس إمكانية بدء الحركة من حمص.. ولقد وعد خالد حمادة صديقه المقدم متقاعد سليم الأخطل بإعادته إلى الجيش وترقيته إلى رتبة عميد، ليتسلم قيادة المنطقة الشمالية، على أن يتسلم العقيد فيصل نورى قيادة المنطقة الوسطى.

واتصل سليم الأخطل بالعقيد فيصل نورى الحسينى، فوافق الأخير بعد أن أوحى إليه سليم الأخطل بنظافة الحركة.. واعترض فيصل أن تكون حمص نقطة الانطلاق، إذ لا تتوافر بها القوات اللازمة، فضلا عن عدم وجود محطة إذاعة بها.

كذلك اتصل خالد حمادة بالعقيد المتقاعد هشام العظم عن طريق المدعو «ظاظه» وعرض عليه الأمر، وزعم له أن الحركة عملية وطنية بحتة، ودلل على ذلك بأن أخبره بأسماء بعض الضباط المشتركين مثل العقيد عبدالغنى الدهشان والرائد عبدالكريم النحلاوى.

ومن ناحية أخرى اتصل كل من الرقيبين عبدالوهاب يوسف وشريف سلام بكل من رمضان محرم وجمال طاهر، ودفعا لهما مبالغ متفاوتة نظير اشتراكهما بالانقلاب.

كان ملخص الخطة أن يقوم المقدم حيدر الكزبرى بتحريك مصفحاته وقواته من حرس الحدود من قرية الضمير إلى مدينة دمشق، وعليه أن يعلن خالد حماده قبل ساعة الصفر بثمانى وأربعين ساعة بموعد تحركه، وسيقوم خالد بدوره بالاتفاق مع بقية المشتركين لتجميع الفدائيين فى القنيطرة، ثم يتم ترحيلهم إلى الضمير للإنضمام إلى قوات حيدر الكزبرى.

وبعد أن تصل القوات إلى دمشق، يتم احتلال النقط والمراكز الحيوية فى المدينة، بينما تقوم قوات الفدائيين بحركة اعتقالات لبعض الشخصيات بمن فيهم عبدالحميد السراج، ثم تتم مهاجمة مكاتب المخابرات والمباحث المنتشرة فى المدينة.

وكان على هشام الحسينى ـ بصفته مهندسا وموظفا كبيرا فى إدارة الهاتف السورية ـ أن يقوم بقطع الاتصالات التليفونية، وإعداد وسائل الاتصال اللازمة للحركة، بينما يكون العميد فيصل نورى الحسينى قد وصل إلى قطنة وسيطر على الموقف فيها.

وتم الاتفاق فى حالة نجاح الخطة أن تؤلف وزارة برئاسة أسعد الكورانى، تضم عددا من الوزراء منهم خلوصى الكزبرى كوزير للزراعة.. كما يتسلم خالد حمادة الأمن العام، وخالد عيسى قوات الحدود، وهشام الحسينى إدارة الهاتف، أما فى حالة إخفاق المؤامرة، فعلى كل فرد أن يفر بمفرده إلى الأردن التى ستتولى تأمين مصيرهم ومصير عائلاتهم.

ولكن سرعان ما تخلص حيدر الكزبرى من هذه المؤامرة، إذ فاتحه عبدالكريم النحلاوى زعيم انقلاب الانفصال بأن هناك ثورة وطنية نظيفة منبثقة من الجيش، وطلب منه الابتعاد عن حركة خالد المشبوهة، والعمل مع الثورة الوطنية.

وهكذا استطاع حيدر الكزبرى أن يتخلص من المؤامرة سالفة الذكر، وانضم إلى حركة النحلاوى، ثم اتصل بالعميد فيصل الحسيني وقال له: «يجب إنهاء الموضوع على أساس أنه لم يتم الاتصال بقوات الطيران والعميد موفق عصاصة.. كما أوحى حيدر إلى فيصل الحسينى بأن النحلاوى غير مضمون لأنه على حد قوله «زلمة المشير» أى رجله، وبذلك يكون حيدر قد انضم إلى حركة النحلاوى وابتعد عن حركة خالد حمادة التى لم يقدر لها أن تقوم.

التنظيمات السرية داخل الجيش السورى

ومع إخفاق مؤامرة الوزير الأردنى ميرزا، كانت هناك تنظيمات سورية أخرى فى الجيش السورى، نجح منها أحد التنظيمات فى القيام بعملية الانفصال ومن ثم لابد أن أتحدث عن هذه التنظيمات.

كان هناك أكثر من تنظيم، وكان النحلاوى زعيم مؤامرة الانفصال على علم وعلى صلة بكل التنظيمات الأخرى. وكان تعاونه معها بقدر يظل هو بتنظيمه قادراً على الاستفادة من باقى التكتلات وعلى إبقائها خاضعة لتنظيمه وتابعة له، وغير قادرة على التمرد عليه.

كانت أهم التنظيمات السرية القائمة فى الجيش السورى قبل الانفصال كما يلى:

أولا: تنظيم حيدر الكزبرى، وكان قوامه وحدات البادية المحمولة، وبعض الأفراد العسكريين والمدنيين وقد تحدثت عن هذا التنظيم بالتفصيل سلفا، وعن اتصاله بالأردن.

وكان عبدالكريم النحلاوى على اتصال بالكزبرى يشجعه ويطلع على كل نشاطه وتحركاته، ويعلم حجم قدرته العسكرية التى لم يكن يخشاها النحلاوى، بل على

العكس كان متأكداً دائماً بأنها ستكون تحت سيطرته عند العمل، وستعمل وفقا لمخططه، كما كان السراج يعلم بنشاط حيدر الكزبرى، وعلى صلة بأفراد تنظيمه، ويعرف كل تحركاته، وصلته بعبد الكريم النحلاوى، وبمباركة النحلاوى للكزبرى.

وكان السراج يشجع الكزبرى ظنا منه أنه سيكون قادراً على إبقاء الكزبرى فى نطاق سيطرته، كما كان يظن أن فى قدرته استخدامه فى الوقت المناسب لتحقيق مصلحته وتحقيق أطماحه وتطلعاته.. وكانت المعلومات التى يقدمها السراج لعبدالناصر عن خيوط شبكة الكزبرى بالقدر الذى لا يؤول على أنه حجب معلومات تمس أمن الوحدة عن رئيس الجمهورية.

كانت المعلومات التى يقدمها السراج لعبدالناصر تشير إلى أن الوقت لم يحن بعد لإلقاء القبض على عناصر هذا التنظيم، لأنه لا يزال فى وضع لا يشكل أى تهديد أو خطر.

ثانيا: تنظيم أكرم ديرى.

حرص أكرم ديرى بعد خروجه من الجيش إلى الوزارة، أن تبقى صلته قائمة بمجموعة من الضباط الدمشقيين أو ما يطلق عليهم «الضباط الشوام» وعلى رأسهم محمد منصور وعدنان الشيخ فضلى ومأمون القضمانى، بهدف أن يبقى على علم بما يجرى فى الجيش، وبخاصة وقد أحس بأن الوضع فى الجيش لا يكن أى روح عدائية نحو تكتلات غير حزبية، مثل تكتل الضباط الشوام.

وكان أكرم ديرى يرى فى بقاء النحلاوى فى رئاسته إدارة كاتم أسرار ضمانا بعدم مس هذه الفئات. كما كان أكرم ديرى يدرك أن جمال فيصل قائد الجيش لن يقدم على الإضرار بهذه المجموعة حتى لو شعر بتكتلها، لأنه كان من طبيعته عدم إقحام نفسه فى المشاكل.. وبعد تشكيل الحكومة الواحدة فى أغسطس سنة ١٩٦١، كان أكرم ديرى من العناصر التى لم توافق على تشكيلها، أو ترضى عن مناصبهم فيها.. ومن ثم نشط أكرم ديرى فى اتصالاته العسكرية، وبدأ يحاول أن يجعل من هذه المجموعة فئة يرتكز إليها فى هذه المرحلة القلقة من حياة الوحدة.

وكان أكرم ديرى يعلم من خلال هذه المجموعة بتحركات حيدر الكزبرى، وكانت علاقة أكرم بالكزبرى ودية بالذات، بغرض استمرار الاتصال معه لاستخدامه إذا ما دعت الضرورة.. وكان أكرم يعرف أيضا من خلال هذه المجموعة أن عبدالكريم النحلاوى متعاطف مع الضباط الدمشقيين، ويسهل لهم أمورهم.

ومن خلال أكرم ديرى اطلع عبدالحميد السراج على هذا التكتل.

ولما كان كل من السراج وديرى غير راضٍ عن نظام الحكم الواحد. فقد بدأ كل منهما يتصل بالآخر للتعاون معا، ولقد اتصل الاثنان فى سبتمبر من عام ١٩٦١ بالفريق جمال فيصل قائد الجيش الأول فى بلودان، وعرضا عليه القيام بحركة بهدف إصلاح الأمور فى سوريا بعد أن وصلت ـ على حد تعبيرهما ـ إلى ما وصلت إليه من سيطرة مصرية تامة على سوريا، وأوحيا إليه أنه رجل الساعة فى سوريا، الذى يستطيع أن يلعب دوراً إصلاحيا مهماً.

وقد تجاوب جمال فيصل معهما ووافقهما على تحليلهما للأمور، لكنه عارضهما فى فكرة القيام بعمل مسلح، وأبدى تآزره معهما فى تقديم استقالته إذا ما طلبا منه ذلك.

وقد أخفى عبدالحميد السراج هذا اللقاء عن عبدالناصر، لأنه كان ضالعا بذاته فى التآمر هذه المرة.

ثالثا: تنظيم المقدم عبدالله الشيخ عطية.

كانت هذه المجموعة تضم مجموعة من الضباط حريصة على الوحدة، وتحس بهذه الأجواء التى كانت تسود الجيش السورى من تكتلات، ومن ضعف فى قيادة الجيش، ومن بلبلة نتيجة الشائعات الكثيرة التى روجتها الجهات العديدة، سواء مدنية أم عسكرية، وفى مقدمتها الحزبيون والمخابرات والمباحث السورية معا.

هذه المجموعة كانت تبحث عن أسلوب تستطيع به طرح هذه المشكلات والمطالبة بحسم الأمور وإصلاحها فى الجيش، وكان قائد هذه المجموعة تربطه بأحمد حنيدى أواصر رباط إقليمية، فكلاهما من منطقة دير الزور، وقد علم حنيدى بهذا التكتل من خلال هذه الصلة.. وفى الوقت ذاته كانت تربط أكرم ديرى وأحمد حنيدى صلات كثيرة

من صداقة وزمالة ورفقة دورة تدريبية وعضويـة فى المجلس العسكرى الذى هيأ الظروف للوحدة.. ومن ثم علم كل مـن حنيدى وأكرم ديرى بالتنظيمين، وبالتـفاهم بين الاثنين، وطلب أحمـد حنيدى من المقـدم عبدالله الشـيخ عطية أن يفـاتح عبدالكريم الـنحلاوى بالأمر، بوصفه كاتم أسرار الجيش، ويتعاون معه.. وقد تعاطف النحلاوى فى بادىء الأمر مع عبدالله الـشيخ عطية وبث فى نفسه الـطمأنينة، ولكن النحلاوى كـان فى قرارة نفسه غير مطمـئن لهذه المجموعة ويخـشاها، فعمد ـ بحكم مـوقعه ـ إلى نقل عبدالـله الشيخ عطـية من سوريـا وعينـه ملحقـا عسكريـا فى الكـويت، كما قـام النحـلاوى بتشتـيت مجموعته، ومن ثم اطمأن النحلاوى أنه لم يعد هناك فى الجيش تنظيم يخرج عن سيطرة تنظيمه.

ومن البديهى أن يعرف عبدالحميد السراج بهذا التنظيم بعد أن أخذ أكرم ديرى علما به، ولكن السراج لم يخطر أيضا عبدالناصر ولا عبدالحكيم عامر بشىء من هذا.

رابعاً: تنظيم عبدالكريم النحلاوى.

وهو التنظيم الأقوى بين كل هذه التنظيمـات، وكان يضم أكثر التشكيلات العسكرية قوة وتأثـيرا، وكان يشـمل الوحدات المتمركزة فـى المنطقـة المركزية ـ قـطنة، القـابـون، الكسـوة ـ بالإضافة إلى بعض المناطق الأخرى، وقد أتاح له منصبه والفـترة الطويلة التى قضاهـا فيه، فضـلا عن الجو الذى سـاد رئاسة أركان حـرب الجيش، وتأثـيره على قـائد الجيش.. كـل هذه الأشياء أتاحـت له أن يجرى كل الـتنقلات والتـعيينات داخـل الجيش السورى وفقا لما يضمن له النجاح والسيطرة.

على أن نـقطة الضعـف فى التنظـيم التى كانت سـببا فى عدم اسـتمرار النظـام بعد الانفصال، كانت تكمن فى أن تنظيمه ارتكز فى قوته على عنصر إقليمى ـ ضباط دمشق ـ مما جعل الجيش السورى ينفر منه، وينقلب عليه بعد أن قام بالانفصال.

وكان فى مقدمة مجموعة النحلاوى الضباط الآتية أسماؤهم:

فايز الرفاعى، مهيب هندى، سعيد العاقل، فخرى عمر، هشام عبد ربه، شرف الدين زعبلاوى، برهان الدين بولس، تيسير الطباع، موفق عصاصة، عبدالغنى دهمان.

والواقع ان السراج وأكرم ديرى كانا يعرفان كل التنظيمات التى تكونت بالجيش باستثناء تنظيم النحلاوى، الذى لم يعرفا عنه شيئا من عناصره ولا قوته، ولا مدى تأثيره على باقى التنظيمات... وأغلب الظن أنهما كانا يعتقدان أن النحلاوى ليس بالضابط الذى يفكر فى القيام بانقلابات، وأنه «ككاتم أسرار» ضابط انضباطى لا يتورط فى التيارات السياسية، وقد عزز هذا الاتجاه لديهما، أنه قام بنقل ضباط عبدالله الشيخ عطية، وتفتيت تنظيمه، مما جعلهما يحذران ضباط التنظيمات الأخرى من عبدالكريم النحلاوى.

أما النحلاوى فكان مطلعا على تحركهما، حريصا على أن يخفى نشاطه وتحركه عنهما، إذ كان لا يحب السراج ولا يثق به.. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فكان أكرم ديرى يرى أن النحلاوى شخص لا يرعى إلا مصلحته الذاتية، ولا يمكن أن يؤتمن ولا يدافع عن صديق، ولا يلتزم بعهد، على الرغم من أن الاثنين دمشقيان..

ولذلك حينما قام الانفصال، وأدرك السراج وأكرم ديرى أن النحلاوى وراء الانفصال، فحاولا من اليوم الأول، ومن الساعات الأولى التقرب إليه ، ولكنه لم يلتفت إليهما، وطلب النحلاوى ترحيل أكرم ديرى مع رفاقه إلى القاهرة.

وحينما عرض السراج على النحلاوى التعاون معه، رفض الأخير وطلب من الأول عن طريق أحد ضباط الانقلاب الذى قابله السراج فى مبنى الأركان أن يلتزم بيته، ولا يغادره، وعند الحاجة إليه سيجرى الاتصال به.

حينئذ أدرك السراج أنه غير مرغوب فيه، فحاول الهرب، ولكن النحلاوى أمر بإلقاء القبض عليه، وأودعه سجن المزة، وبدأ ضباط الانفصال يشهرون بالمآسى التى ارتكبتها المباحث والمخابرات السورية مع شعب سوريا.

على أن التنظيمات السرية كانت وليدة الجو العام الذى سممته الدعايات المضللة المخربة للوحدة، والتى كانت تتمثل فى أجهزة الأمن والمباحث والمخابرات السورية، فضلا عن الجهاز السياسى الذى كان يتمثل فى الاتحاد القومى السورى.

أضف إلى ذلك ما كان يقوم به البعثيون والشيوعيون من شحن هذا الجو المسموم، متعاونين فى ذلك مع الأجهزة سالفة الذكر.

وقد ساعدت قيادة الجيش السورى الضعيفة والمتمثلة فى شخص قائد الجيش بالذات على إفساح الطريق لوصول هذه الدعايات إلى صفوف الجيش ورواجها داخله.

وقد تساءل البعض، أين كانت أجهزة مصر سواء المخابرات أو المباحث أو التنظيمات السياسية؟ ولماذا لم تكتشف هذه الأجهزة التآمر الانفصالى؟

والإجابة على ذلك واضحة وبسيطة، ذلك أن عبدالحميد السراج أصرَّ على الانفراد بالحكم فى سوريا، واشترط على عبدالناصر ألا يكون لأية أجهزة مصرية أى نشاط داخل سوريا، لأن المصريين ـ على حد قوله ـ ليسوا على دراية بشئون سوريا، كما عارض السراج بشدة إدماج المباحث والمخابرات فى الإقليمين، وقد وافقه عبدالناصر على ذلك، وأعطى له يداً مطلقة، حتى بعد أن أصدر قراراً بعملية الإدماج، ويرجع ذلك إلى سببين:

أولا: رغبة عبدالناصر فى تكثيف أخطاء أجهزة السراج فى سوريا حتى ينتهز الفرصة المناسبة لتكون مبرراً مستساغاً لإزاحته.

ثانياً: كانت تواجه عبدالناصر فى كل مرة كان يحاول فيها إبعاد السراج ظروف تجعله يرجئ الأمر إلى وقت أنسب ـ وقد بينا ذلك سلفا فى عدة مواضع.

وهكذا نجد أن الأحداث التى سادت الجيش السورى بعد حدوث الانفصال دللت على أن الجيش كان فى أواخر أيام الوحدة واقعاً تحت تأثير الدعايات والشائعات المضللة.

وليس هناك برهان على ذلك أكثر من أن المجموعة التى قامت بالانفصال، لم تستطع الاستمرار لأكثر من ستة شهور فى حكم سوريا، إذ ثار الجيش عليها ودمغها بالخيانة، وتخلص منها وطرد قادتها من البلاد ـ كما سأبين تفصيليًا فيما بعد.

واستمر الصراع فى صفوف الجيش من أجل إعادة الوحدة لسنوات طويلة، سرح خلالها معظم ضباط الجيش السورى، واستبدلوا بدفعات أخرى تم تنشئتها على أساس انفصالى.

وكانت المخابرات العسكرية السورية ـ وهى تابعة لرئاسة الأركان السورية فى أواخر أيام الوحدة ـ فى شلل نتيجة اهتمامها بمراقبة أنشطة المخابرات العامة السورية والمباحث السورية، اللتين كانتا تقومان بدور تآمرى على الوحدة نتيجة موقف السراج من

عبدالناصر، كما كانت هذه الأجهزة تقوم بعمليات مراقبة وإزعاج للمخابرات السورية الحربية، وتدأب فى شل نشاطها.

ومن الملاحظ أن المشير عبدالحكيم عامر قائد عام القوات المسلحة، والذى كان مخولا بصلاحيات رئيس الجمهورية فى سوريا، كان موضوعا تحت الرقابة المشددة من أجهزة الأمن السورية، ولذا أنشأ المشير عامر سنترالا خاصا لمواصلاته التليفونية.. ولكن سرعان ما اكتشفته أجهزة الأمن السورية ووضعته تحت الرقابة.

وقوع الانفصال

فى شهر أغسطس من عام ١٩٦١ تم تشكيل الحكومة الواحدة، بهدف معالجة الأوضاع المضطربة التى سادت سوريا فى السنة الأخيرة من سنوات الوحدة، والتى بلغت ذروتها عقب إعلان القرارات الاشتراكية، التى استغلت فى سوريا لتدعيم الجو المعادى للوحدة، ولصبغ هذه القرارات بصبغة السيطرة المصرية على سوريا، والتى لا تعامل على أساس التكافؤ مع الإقليم المصرى.

والواقع أن تشكيل الحكومة هذا لم يساعد على ما كان يهدف إليه، ذلك لأن غالبية الأعضاء السوريين فى هذه الحكومة، لم يكونوا مرتاحين لأوضاعهم فى التشكيل الجديد، فمعظمهم كان يتصور أن العملية تحوى عناصراً سوف تقلص سلطتهم، وتهيئ لإخراجهم من الحكم.

وكان عبدالحميد السراج أكثر الأفراد شعوراً بهذا التصور، لذلك كان الوزراء السوريون وبخاصة العسكريين، يعلنون فى سوريا سخطهم عن أوضاعهم وعن هذا التشكيل الذى أجرته القاهرة.

كانت أجواء سوريا مهيأة لمثل هذا المناخ، كما كانت القوى العديدة المتحركة ضد الوحدة ترحب بما يعبر عنه أعضاء الحكومة من عدم الرضا، وكان السراج قد عاد من القاهرة فى ٢٣ من أغسطس إلى دمشق بعد قبول عبدالناصر استقالته، فقام بتحريض ضباطه على الامتناع عن تنفيذ أوامر نقلهم إلى القاهرة، وقامت تشكيلات الاتحاد القومى

فى سوريا بإيعاز من السراج بإطلاق موجات من التذمر من القاهرة ومن مسلكها مع سوريا، حتى إن هذه الأجهزة تناولت عبد الناصر بالذات بالتجريح، واتهمته بالتنكر للمخلصين إليه من أمثال السراج.

وكان لامفر فى هذه الفترة من أن يقوم المشير عامر بالرد على تحركات السراج، ويحاول توضيح الأمور لكثير من الأوساط التى تأثرت بالشائعات.

كما انهمكت مخابرات الجيش فى الالتفاف إلى إحباط محاولات التشويش التى كانت تغذيها أجهزة السراج والاتحاد القومى السورى، وإلى معالجة الفوضى السائدة فى دمشق نتيجة محاولة إضراب المخابز، وإضراب وسائل النقل الداخلى، ومحاولة إثارة بعض فئات العمال، ودفع بعض العناصر للقيام بالمظاهرات .. وقد اشترك فى هذا النشاط الشيوعيون السوريون يدعمهم الاتحاد القومى.

والواقع أن هذه الفترة المضطربة كانت فرصة لا تعوض سنحت للتنظيمات السرية القائمة فى الجيش، كى تنشط بعيدة عن الرقابة وتقوم بإعداد نفسها لتنفيذ الانفصال.

وحقيقةكانت أجهز الدولة فى سوريا فى شلل تام، حينما تحركت القوات المسلحة السورية للاستيلاء على السلطة وتنفيذ الانفصال.

ولكن ماموقف البعث فى هذه الظروف ؟ أظن أنه لابد أن أعود إلى الوراء، إلى أوائل عام ١٩٦٠ بعد استقالة وزراء البعث من حكم الوحدة.. لقد تعذرت اللقاءات العلنية فى سوريا بين البعثيين القدامى الذين كانوا مبعثرين منذ سنوات، فعمدوا إلى النشاط السرى، حيث بدأ أكرم الحورانى نشاطه السرى ضد حكم الوحدة .. استناداً إلى المجموعات القديمة والجديدة التى كانت تؤمن بالولاء له، وتشاطره آراءه ، بينما قام البيطار وعفلق بنقد نظام حكم الوحدة، والمطالبة بتجديد الوحدة من الداخل وليس من الخارج.

وفى محاولة لرأب الصدع، تقرر عقد اجتماعات أسبوعية بعد ظهر كل يوم جمعة فى بيت الضابط المسرح عبد الغنى قنوت، للوصول إلى رأى موحد حول الموقف الجديد من الوحدة ومن نظام عبدالناصر.

ودارت مناقشات مطولة حول دور الحزب ومسئولياته تجاه الوحدة، وتجاه عبدالناصر وتجاه الجماهير، ووفق الطرفان ظاهريا إلى صيغة مشتركة تقضى بضرورة إعادة بناء الحزب بشكل سرى خشية من رقابة المباحث السورية.. لكن الاختلاف حول تجديد الوحدة وحول عبدالناصر استمر قائما بين الزعماء الثلاثة.. فبينما كان أكرم الحورانى مقتنعا بضرورة الحفاظ على الشخصية السورية وتوحيد السياسة الخارجية والدفاع فقط، كان رأى عفلق والبيطار عدم فصم الوحدة مع مصر،والنضال من أجل اقناع عبدالناصر بضرورة تغيير أساليبه وشكل النظام العام فى سوريا ومصر بالوسائل السلمية.

على أن اجتماعات يوم الجمعة فى بيت عبدالغنى قنوت لم تحسم الموقف بين مختلف تيارات البعث.. وكان ميشيل عفلق قد غادر سوريا إلى بيروت كاحتجاج على ماوصلت إليه الحال فى سوريا.

كانت الوحدة قد دخلت عامها الثالث فى شهر سبتمبر وكمحاولة لرأب الصدع والبدء بنشاط الحزب الجديد السرى، تقرر عقد اجتماع للقيادة القومية البعثية فى فيللا «الصنوبر» فى مصيف «برمانا» فى جبل لبنان، وذلك فى منتصف شهر سبتمبر.

وحضر الاجتماع صلاح البيطار وعبدالغنى قنوت ممثلا الحورانى عن سوريا، وفيصل الخيزران عن العراق، وغسان شراره وخالد بشرطى عن بعث لبنان.

وقام المؤتمرون بدراسة ما وصلت إليه الحال فى سوريا وتداولوا فيما بينهم حول أفضل الحلول لإصلاح الموقف.. وفى أثناء اجتماعاتهم وصل إلى برمانا السيد محمد اليوسفى الجزائرى مندوبا عن بن بيللا الذى عرض عليهم التوسط بينهم وبين عبد الناصر لإعادة توحيد الصفوف والحفاظ على الخط الاشتراكى.

وقد رحب المؤتمرون بمندوب بن بيللا، وظنوا أن هناك تحولا فى خط القاهرة، واستبشروا بالوساطة، وعاد اليوسفى إلى القاهرة لإتمام مهمته.

لكن تردى الأوضاع داخل سوريا، كان قد وصل إلى نقطة الانفجار، فبينما كان قادة البعث ينتظرون رد عبدالناصر على وساطة بن بيللا، إذ يفاجأون بإذاعة دمشق صبيحة الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦١ بإذاعة البيان رقم واحد معلنا قيام الانتفاضة المباركة وإنهاء حكم الوحدة والتسلط المصرى، وكانت محطة الإذاعة تعزف النشيد الوطنى السورى الذى لم يكن قد سمع منذ ثلاث سنوات أو أكثر.

ولكن كيف استولى الجيش السورى على السلطة؟

فى ليلة ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١، قامت بعض الوحدات العسكرية السورية بالتحرك نحو دمشق لتنفيذ الانفصال، وجرت الأحداث على النحو التالى:

أولاً: تحركت قوات البادية تحت قيادة حيدر الكزبرى من منطقة الضمير على طريق الضمير ـ دوما ـ حرستا ـ دمشق، وهدفها استراحة المشير عامر فى نهاية شارع المرج، الموصل إلى منطقة المهاجرين، لقتل المشير عامر، والقضاء على المقاومة التى تواجه القوة.

ثانيا: تحرك اللواء الأول - المتمركز فى قطنة- وهو أقوى لواء فى الجيش السورى حينئذ، ويضم فى تشكيله دبابات ومدفعية ميدان ومدفعية مضادة للطائرات.. وكان على رأس اللواء المقدم مهيب الهندى رئيس أركان اللواء، وصهر عبد الكريم النحلاوى.

كان هذا اللواء هو القوة الأساسية لتنفيذ الانفصال، ولذا قام عبد الكريم النحلاوى كاتم الأسرار بتركيز عدد كبير من ضباط الانقلاب به.. وكانت مهمة هذه القوة الإحاطة بمبنى الأركان ومبنى الإذاعة ومبنى الهاتف الآلى، كذا تأمين بعض مداخل دمشق التى يخشى أن تتحرك منها وحدات معادية لقوة الانقلاب.

ثالثا: بالنسبة لباقى قطاعات الجيش، كان النحلاوى قد قام بتعيين ضباط موالين له فيها قبل بداية الانقلاب، بحيث أن أى تحركات للقطاعات، كانت ستؤدى إلى انقسام فيها يعيق حركتها أو تصديها، و هكذا ضمن إلى حد ما تجميد الوحدات المعارضة للانقلاب.

رابعاً: أصدر النحلاوى تعليمات بالقبض على الضباط المصريين الذين كانوا يعملون فى وحدات الجيش السورى، للحيلولة دون قيامهم بأية مقاومة.. ناهيك أن التعليمات الأساسية التى كانت معطاة للضباط المصريين تؤكد على ضرورة طاعتهم لقادة وحداتهم، وكانوا جميعاً ـ من مستوى كتيبة فما فوق ـ من السوريين، كما كانت التعليمات تقضى بعدم التصدى لمثل هذه المواقف التى تبلغ حد التقاتل، وبخاصة أن الأمر لم يكن محلياً فى بداية التحرك للانقلاب.

خامساً: الطيران السورى تحت قيادة العقيد موفق عصاصة، وهو أحد أعوان النحلاوى الأساسيين، والذى كان قد أعدّ الوضع فى الطيران بحيث يضمن عدم قدرته على التحرك.

مجرى الأحداث

قبل أن تبلغ الوحدات المشتركة فى التآمر دمشق، كانت شعبة المخابرات العسكرية السورية بقيادة العقيد السورى محمد الاستنبولى قد علمت بتحرك وحدات الانقلاب، فأخطرت المشير عامر فى استراحته.. وأمر المشير عامر فوراً بالاتصال باللواء جمال فيصل قائد الجيش، وبرؤساء شعب الأركان كى يتوجهوا فوراً إلى مبنى الأركان.

كذلك أعطى أوامره كى يجرى اتصال مع الوزراء العسكريين لينضموا فى مبنى الأركان.

وفعلا وصل الوزراء السوريون العسكريون إلى مبنى الأركان بالترتيب التالى:

طعمة العودة الله، أحمد حنيدى الساعة الثالثة والنصف صباحاً، جادو عز الدين الساعة الثالثة وأربعين دقيقة، أما أكرم ديرى فلم يكن فى منزله فى تلك الساعة المتأخرة، وفى رأيى أن هذه التعليمات جانبها التوفيق، لأنها أدت إلى جمع كل المسئولين فى سلة واحدة، تسهل لقوات الانفصال الاستيلاء عليها.

وكان المشير عامر وقائد الجيش ورؤساء الشعب قد اجتمعوا فى مبنى رئاسة الأركان، حينما وصل الوزراء العسكريون السوريون، أما أكرم ديرى فلم يكن موجوداً فى منزله حينما تم الاتصال به الساعة الثالثة صباحاً، وتكرر الاتصال بمنزله، فكانت زوجته تجيب بأنه خارج المنزل.

وقرابة الساعة الثالثة وخمس وأربعون دقيقة، سمع تبادل إطلاق النار فى استراحة المشير.. وفى الساعة الرابعة صباحاً وصلت دبابات اللواء الأول السورى المتحرك من قطنة إلى مبنى الأركان والإذاعة وأحاطت بهما، واتضح حينئذ أن عبدالكريم النحلاوى الذى

لم يكن قد حضر إلى مبنى الأركان، كان مصاحباً للدبابات التى أحاطت بمبنى الأركان، كما كان برفقته مهيب الهندى بوصفه قائداً للقوات المتحركة من اللواء.

وقرابة الساعة الرابعة والنصف اتصل أكرم ديرى هاتفيا بمبنى الأركان، واستفسر عن الموضوع، وذكر بأنه فى طريقه إلى مبنى الأركان، ووصل أكرم ديرى إلى مبنى الأركان، وعند وصوله إليه، تصدى له حيدر الكزبرى، وجرى نقاش بينهما، واستغرب الكزبرى عن سبب مجىء أكرم ديرى للمبنى، فالمعروف لديه أن أكرم ديرى كان مع الانقلابيين، ولكن أكرم نفى علمه بالانقلاب.

وتراشق أكرم والكزبرى بالسباب، فماكان من الكزبرى - الذى كان ثملاً - إلا أن أطلق النار على أكرم وأصابت طلقة ساق أكرم ديرى بجرح طفيف، ودخل أكرم بعدها مبنى الأركان.

وقد فسرت هذه العملية بأنها تمثيلية الغرض منها إبعاد الشبهة عن أكرم ديرى، لاسيما بعد تأخره عن الحضور لمبنى الأركان للانضمام مع رفاقه من الوزراء العسكريين، الأمر الذى آثار الشك لدى زملائه، وقد ثبت لديهم أنه كان خارج بيته فى هذه الساعة المتأخرة، فاعتقدوا أنه كان مجتمعا مع بعض ضباط الانقلاب.

ومع الفجر بدأت الاتصالات بين الانقلابيين وبين المشير عبدالحكيم عامر، فكلف المشير كلا من جاسم علوان - قائد اللواء المحاصر لمبنى الأركان - وكان جاسم قد استدعى للأركان من قطنة الساعة الواحدة صباحا من الليلة ذاتها - وجادو عز الدين وأكرم ديرى، بالاستفسار من النحلاوى والهندى عن أهدافهما، فأجاب النحلاوى بأن الحركة لا تستهدف سوى إجراء بعض الإصلاحات فى الجيش بعد أن ساءت الأمور إلى الحد الذى اقتضى هذا التحرك.. وأعلن النحلاوى أنه يقوم بهذه الحركة وهو حريص على وحدة الإقليميين فى الجمهورية العربية المتحدة، وعلى الاعتراف برئاسة عبدالناصر للجمهورية، وبقيادة عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة فى الاقليمين المصرى والسورى.. ونفى النحلاوى بأن تكون هذه الحركة هدفها أى غرض آخر أو القيام بعمل انفصالى.

ومن خلال هذه المبادئ أعلن النحلاوى عن رغبته فى أن يقابل المشير عامر، ويعرض عليه تصوره للإصلاحات التى يرى الجيش ضرورة القيام بها، لتنتهى الحركة وتعود القوات إلى ثكناتها.

وقد طلب المشير عامر من النحلاوى أن يسحب دباباته بعيداً عن مبنى الأركان لإثبات حسن نيته، والواقع أن النحلاوى انصاع لهذا الطلب، وتراجعت الدبابات إلى أطراف ساحة الامويين القائمة أمام مبنى الأركان والتى تبعد عنه مسافة صغيرة نسبيا.

وليطمئن النحلاوى على نفسه، طلب أن يوضع خارج مبنى الأركان وبين الوحدات المحاصرة له بعض الرهائن، واختار أن تكون الرهائن مكونة من اللواء أنور القاضى، والعقيد أحمد زكى وهما مصريان، وقد وافق المشير عامر على تأمين النحلاوى، فأمر اللواء القاضى والعميد أحمد زكى بالخروج والوقوف مع القوات المتمردة.

وحينما قابل النحلاوى المشير عامر، أكد الأول أن حركته لا تهدف إلى أى أغراض انفصالية، وأن غرضها إجراء بعض الإصلاحات، منها تخفيف عدد الضباط المصريين فى الجيش السورى وبخاصة فى رئاسته، كذا إجراء بعض التنقلات التى عرضها النحلاوى على المشير، وتيسيراً لإنهاء الحركة وسحب القوات إلى قواعدها، اقترح النحلاوى على المشير الموافقة على ترحيل بعض الضباط إلى القاهرة وهم اللواء أنور القاضى والعقيد أحمد علوى، والعقيد أحمد زكى، والعقيد محمد استنبولى رئيس شعبة المخابرات الحربية السورية، والأخير من أبناء الإقليم السورى. كذلك اقترح النحلاوى ترحيل الوزراء العسكريين الذين كانوا مجتمعين فى الأركان، وقد تم ترحيل الوزراء فعلاً حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر.

وكان النحلاوى قد اتفق مع المشير على صيغة بيان يعلن بعد إتمام عملية الترحيل هذه، ينهى بموجبه حالة العصيان وتعود الأمور إلى طبيعتها.. وفعلا صدر البيان الذى سمى بالبيان رقم (٩)، وأذيع من إذاعة دمشق، وهذا نصه:

«إن القيادة العربية الثورية للقوات المسلحة تعلن أنها ليست عناصر مخربة انتهازية تريد الإساءة لقوميتنا، فقامت بحركتها المباركة تلبية لرغبة الشعب العربى وآماله وأهدافه، وعرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب رئيس الجمهورية والقائد العام

للقوات المسلحة، الذى تفهم أمور الجيش على حقيقتها، واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لصالح وحدة القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة.. وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعى اعتماداً على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة..»

وقامت فى سوريا نتيجة إعلان البيان مظاهرات ابتهاج وفرح لانتهاء الأزمة، واعتقد الشعب السورى أن الأمور ستعود إلى ما كانت عليه.

ولكن النحلاوى وزمرته ما لبثوا أن نكثوا بالعهد، فقد صدر البيان رقم (١٠) يلغى مضمون البيان السابق، ويعلن أن المشير عامر لم يوافق على ما جاء بالبيان السالف.

والواقع أن البيان رقم (٩) لم يكن سوى محاولة للمساومة أو المناورة لكسب الوقت، وقد طلب الانفصاليون من المشير عامر قائد عام القوات المسلحة والفريق جمال فيصل قائد الجيش السورى ـ وهما تحت التحفظ ـ أن يعلنا بيانا بأن الأمور قد انتهت، ولكن المشير عامر رفض طلب الانفصاليين، كما رفض جمال فيصل أن يعلن أى شىء وأصبحت حياتهما وحياة من معهما معرضة للتضحية والخطر.

وقامت قوة الانقلاب بتفريق المظاهرات بعد إعلان هذا البيان، وعمّ الوجوم الكثيرين.

وبعد ترحيل الوزراء بما يقرب من الساعتين، قام الانفصاليون بترحيل المشير عبدالحكيم عامر إلى القاهرة فى الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساءً، وأذاعوا بيانا بذلك بعد أن استقل الطائرة مباشرة، عسى أن تقوم إسرائيل باقتناص طائرته كما حدث عام ١٩٥٦ مع طائرة مرافقى المشير.

على أن ما ينبغى أن أذكره هنا، هو أن النحلاوى بصفته عنصراً عاملاً داخل مبنى الأركان، عمل على تجنيد سرية الحراسة فى مبنى الأركان إلى جانبه، فحينما أطبقت دبابات الانفصال على مبنى الأركان، قام قائد سرية الحراسة بجمع أفراد السرية التى كانت منتشرة فى مواقع قتالية على سطح الأركان وفى ساحتها، وأدخل أسلحتها إلى مخزن الأسلحة، الأمر الذى جعل المشير عامر وقيادة الجيش الأول بكاملها مجردة من أى عنصر للدفاع عنها.

وقد مكن ذلك النحلاوى وضباطه من أن يدخلوا أحد أجنحة المبنى ويشغلوه، وأن يقيموا حراسة على هذا الجناح من العناصر المتمردة.

وبعد رحيل عبدالحكيم عامر عن دمشق، أحس الانفصاليون بأن الأمور استقرت لهم، وبدأوا اتصالاتهم الفورية مع القوى السياسية الانفصالية لتشكيل حكومة تطلب الاعتراف بها، تدعيما لموقف سوريا.

وبالفعل تم تشكيل هذه الحكومة فى الساعة الحادية عشرة مساء يوم ٢٨ من سبتمبر ١٩٦١ برئاسة مأمون الكزبرى الانفصالى العريق فى التآمر.

وتشكلت الوزارة الانفصالية على النحو التالى:

- مأمون الكزبرى - للرئاسة والخارجية والدفاع - محام من دمشق.
- أمين أحمد نظيف - للزراعة والإصلاح الزراعى - مزارع من دمشق.
- أحمد محمد سلطان - للأوقاف والعدل - محام من حماة.
- فؤاد العادل - للشئون الاجتماعية - مديرإدارة فى وزارة الشئون الاجتماعية.
- فرحان الجندلى - للصحة - طبيب من حمص وعمل وزيراً فى عهد الشيشكلى.
- ليون زمرية - للمالية والتموين - محام من حلب.
- عدنان القوتلى - للداخلية - محام من دمشق.
- عوض بركات - للاقتصاد والصناعة - نائب حاكم المصرف المركزى.
- عزت النص - للتربية والإرشاد القومى - مدرس جامعى وصديق للشيشكلى.
- نعمان أزهرى - للتخطيط والشئون البلدية.
- عبد الرحمن حورية - للأشغال والمواصلات.

وما أن تشكلت هذه الحكومة بادرت الأردن والسعودية والعراق وتركيا بالاعتراف بها، وهذا ماخلق وضعًا معقداً بالنسبة لمعالجة الوضع فى سوريا من جانب عبدالناصر.

وطوال يوم ٢٨ من سبتمبرسنة ١٩٦١ كانت جميع مراكز المحافظات السورية تجتاحها المظاهرات المؤيدة للقاهرة، ولم تبق عاصمة من عواصم المحافظات إلا وسقط فيها -فى ذلك اليوم- العديد من الشهداء على يد القوات العسكرية الموالية للانفصاليين.

وظل الموقف فى كل من حلب واللاذقية متصديا للانفصاليين، وظلت إذاعة حلب تذيع البيانات التى تشجب الانفصال حتى الساعة الحادية عشرة مساء من يوم الانفصال، حتى تم إسكاتها، إذ إنّ قطاعات حلب كانت معادية للحركة الانفصالية.

غير أن بعض الضباط الانفصاليين مثل جورج محصل أعلن ولاءه لقائد المنطقة الشمالية المعارض للانفصال ويدعى العميد حكمت داية، واستأذنه أن يتحرك بوحدات عسكرية من مركز تدريب حلب إلى المدينة لترابط فى نقاطها الحساسة وتمنع أى عمل قد يقوم به الانفصاليون.

وكان العميد حكمت داية قد أذاع بيانا يستنكر التمرد، هذا نصه:

«أيها الأخوة المواطنون فى الإقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة، مما لاشك فيه أن الحركة التى قام بها بعض ضباط الجيش لم تكن ولن تكون بأى حال من الأحوال إلا دافعا لكم على التمسك والاتحاد وحافزا قويا يحدوكم للتكاتف والوقوف صفا واحدا متراصاً للحفاظ على مكاسب القومية العربية والزود عن كيان هذه الجمهورية.. فالجيش لاشك، لن يشك يوما باندفاع أبناء هذا الشعب نحو تحقيق الأهداف السامية والغايات النبيلة، وكله ثقة بوحدتكم الوطنية التى لايمكن أن تصدع الأعاصير بناءها المتين، كما يؤمن إيمانا خالصا بتعلقكم بوحدتكم المباركة وجمهوريتكم العربية المتحدة والتفاتكم حول رائدكم جمال عبدالناصر.. ومادام الحق معكم فلا غالب لكم، والله ينصركم».

غير أن جورج محصل استخدم بدلا من ذلك الوحدات التى وضعت تحت قيادته والتى تحركت إلى المدينة، فى تفريق المظاهرات التى كانت تندد بالانفصال وتهتف بالوحدة، واحتل قيادة المنطقة، وأعلن تأييده لحركة النحلاوى، وقام باحتلال الإذاعة واعتقل قائد المنطقة.

أما فى اللاذقية فقد ظلت حاميتها السورية حتى آخر ضوء ذلك اليوم على ولائها للجمهورية العربية المتحدة، غير أن قيادة الانفصال - خشية منها أن يقوم عبدالناصر بعمليات إنزال فى منطقة الساحل - قامت بتحريك وحدات مدرعة ومحمولة من منطقة حمص وتلكخ إلى اللاذقية، أحاطت بقيادة المنطقة وأعلنت ولاءها للانفصاليين، كما أعلن كامل زيتونة قائد المنطقة ولاءه للانفصاليين، وهكذا كان زيتونة يلعب على

الجبلين،وكان زيتونة قد أعلن ولاءه للانفصاليين قبل هبوط المظلات المصرية فى منطقة الساحل.

وفى دير الزور أعلن محافظ دير الزور أن الشعب العربى فى دير الزور يؤكد تمسكه بالوحدة العربية وجمهوريته الغالية، ويعلن استعداده للبذل والفداء.

قرارات عبدالناصر فى القاهرة

قبيل الانفصال بما يقرب من عشرة أيام كلفنى عبدالناصر أن أتوجه إلى سوريا لأعاون المشير عامر فى الموقف المتدهور فى سوريا، والعمل على تنفيذ قرار إدماج المخابرات بعد استقالة السراج.

كانت أيام عصيبة، تشوبها الفوضى والاضطراب، وكان يسود دمشق جو من الاكتئاب والهموم، وتعيش أجهزة الدولة ومؤسساتها فى سوريا دون ضابط أو رابط، ووصل الأمر إلى تمرد أفراد بعض الأجهزة مثل المخابرات والمباحث السورية. وكان الاتحاد القومى السورى يحرص على المظاهرات المعادية لعبد الناصر، ويروج الشائعات ضد مصر.

وطلب منى المشير عامرأن أعود إلى القاهرة، وأشرح لعبد الناصر الصورة القاتمة التى تسود سوريا، ثم أرجع إليه بعد ذلك بتوجيهات، عبد الناصر.

وفى يوم ٢٧ من سبتمبر أى قبل الانفصال بيوم، توجهت إلى مطار دمشق، وطرت إلى القاهرة بطائرة الصباح، وبعد وصولى قابلت عبد الناصر توا وشرحت له الموقف.

كان من رأى عبدالحكيم عامر أن حالة الفوضى التى تسود سوريا قد تهيىء لأى جماعة فى الجيش أن تقوم بعمل انقلاب معاد للوحدة، وبخاصة أن أعداء الوحدة قد تكاثروا بعد استقالة السراج، ونمو عداء البعث، وصدور القرارات الاشتراكية.

كما كانت هناك معلومات تفيد بأن الرأسمالية السورية نشطة، وأن الشركة الخماسية ـ وهى مؤسسة صناعية يمتلكها عدد صغيرمن الأسر ـ تمول مؤامرة لعمل انفصال، ولكن الفوضى التى عمت أجهزة سوريا هيأت المناخ كى يتحرك أى تنظيم لضرب الوحدة.

وطلب عامر أن يصدر عبدالناصر أوامره بسحب السراج من دمشق، ويفوض عبدالحكيم عامر باتخاذ الإجراءات الحاسمة فى دمشق كى يعيد الاستقرار إلى سوريا.. ووافق عبد الناصر على سحب السراج، وفوض عبد الحكيم عامرسلطة كاملة لاتخاذ مايراه من إجراءات سواء فى القوات المسلحة أو أجهزة الأمن أو التنظيم السياسى، وطلب عبدالناصر منى أن أعود فى صباح اليوم التالى إلى دمشق.

وأعددت نفسى للسفر صباح يوم الجمعة ٢٨ من سبتمبر إلى دمشق، ولكن رنين الهاتف أيقظنى فى الصباح الباكر، وإذا بالمتحدث زغلول كامل مدير مكتبى الذى أبلغنى أن هناك تمردا فى دمشق، وأن المشير عامر محاصر فى مبنى الأركان السورى.

كانت أجهزة المخابرات المصرية التى كانت تعمل فى نوبتها ليلة الانفصال قد علمت قبل الساعة الخامسة صباحا بقليل بقيام حركة تمرد قامت بها بعض وحدات الجيش الأول السورى.

وقد تحقق هذا النبأ من ثلاثة مصادر، إذ وصلت إشارة من رئاسة الجيش السورى الأول فى دمشق تفيد بأن بعض الوحدات التابعة لمعسكر قطنة تحركت إلى دمشق ليلة الانفصال، واحتلت مبنى الإذاعة، كما حاصرت رئاسة أركان الجيش السورى.. كما تلقت طائرة مصرية قرب مطار دمشق ـ وكانت قد غادرت القاهرة إلى دمشق فى الساعة الثالثة صباح يوم الانفصال ـ إشارة تطلب منها عدم النزول فى المطار، فعادت إلى القاهرة، أما المصدر الأخير، فكان عبارة عن إشارة وصلت إلى مطار القاهرة من دمشق تعلن إغلاق مطار دمشق، فى اللحظة التى كانت طائرات الركاب الصباحية المتجهة لدمشق، توشك أن تحلق فوق القاهرة فى طريقها إلى دمشق.

واتصلت بعبد الناصر فى منزله، وعرفت أن سامى شرف أبلغه بالأمر منذ دقائق، فطلب عبدالناصر منى أن أجمع له تفاصيل الأنباء، فاستدعيت رجال المعلومات فوراً.

وفى الساعة السابعة صباحاً وبعد إذاعة أناشيد عسكرية مثل تلك التى تعود الناس سماعها قبل حدوث أى انقلاب، أعلنت محطة إذاعة دمشق بعد أن استولى الانفصاليون عليها بيانا من مجلس قيادة الثورة الجديد بأن الجيش استولى على الأمور فى سوريا، وأن المشير عامر لن يسمح له بترك سوريا فى الوقت الحاضر.

وأذاعت محطة دمشق ما أسمته بالبيان رقم واحد الذى ادعت فيه أن الجيش السورى قام بانتفاضة وطنية لا صلة لها بشخص أو بفئة معينة، وإنما هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية، وكان البيان موقعا باسم «القيادة الثورية العليا للقوات المسلحة».

وتلى ذلك بيان آخر هو البيان رقم اثنين وضح فيه نية المتآمرين إزاء الوحدة، إذ أعطى البيان إشارة إلى الانفصال حيث تكلم عن مصر وعن سوريا باعتبار كل منهما جزءاً منفصلاً عن الآخر، كما هاجم القرارات الاشتراكية، ووصفها بأنها قرارات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها فيه العذاب، وأنها تهدف إلى خديعة الكادحين من أبناء هذه الأمة وبخاصة العمال والفلاحين.

وصدر بيان ثالث يذكر أن المتمردين يسيطرون على الموقف، وتبعه بيان رابع ينص على إغلاق كافة المطارات والموانئ السورية اعتباراً من صدور البلاغ وحتى إشعار آخر.

وفى بادىء الأمر كان عبدالناصر يظن أن الأمر ليس خطيرا، وأنها مجرد قوة عسكرية قريبة من دمشق استولت على السلطة، وبالرغم من الصورة القاتمة التى كانت لديه فى مساء اليوم السابق، فإنه كان يظن أن أغلب الجيش وجماهير الشعب لاتزال موالية له.

وأصدر الرئيس جمال عبدالناصر بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة أمراً بعزل قادة التمرد وتجريدهم من رتبهم العسكرية وإعفاء ضباطهم وجنودهم من أى ولاء لهم، وهم: العميد عبدالغنى دهشان ـ العميد موفق عصاصة ـ المقدم عبد الكريم النحلاوى ـ المقدم حيدر الكزبرى ـ المقدم مهيب الهندى ـ المقدم هشام عبد ربه.

ولكن عبدالناصر بعد أن أجرى اتصالات بالتليفون اللاسلكى مع المشير عامر، بدأ يتبين خطورة الموقف، وكان آخر هذه الاتصالات تلك التى جرت قبل استيلاء الانفصاليين على مركز الاتصال اللاسلكى الساعة العاشرة صباحاً.

وبعد أن صدر البيان رقم (٩) قبل قطع الاتصال بين دمشق والقاهرة، اتصل عبدالناصر بعبد الحكيم عامر ودار الحديث التالى:

قال عبدالناصر: هل وافقت حقا على إنهاء حالة التمرد وعودة الأمور إلى ما كانت عليه؟

أجاب عبد الحكيم: هناك مفاوضات جارية مع ضباط الانقلاب، وقد أمرتهم قبل عمل أى شىء سحب قواتهم بعيداً عن مبنى الأركان.

قال عبدالناصر: أخشى أن تكون خدعة، اطلب منهم أن يعودوا إلى ثكناتهم.

وأجاب عامر: إن هذا الاحتمال وارد، ولذا عليكم بالتصرف فى حالة انقطاع الاتصال بيننا دون وضع أى اعتبار شخصى، فالمصلحة الوطنية التى تقدرها فوق أى اعتبار.

كانت هذه آخر الاتصالات بين عبدالناصر وعامر، وحينما صدر البيان رقم (١٠) الذى نكث فيه الانفصاليون بوعدهم وجد عبد الناصر أنه لا بد من التصرف.

وكان أول عمل قام به عبدالناصر صباح يوم الانفصال، أن توجه إلى مبنى الإذاعة بالقاهرة، وأذاع فى التاسعة صباحاً بياناً على الأمة العربية، أعلن فيه أن ما قام به المتمردون فى دمشق يؤثر على وحدة العرب القومية، كما يؤثر على كفاحهم الطويل فى سبيل عروبتهم.

وقال عبدالناصر أنه لن يعلن حل الجمهورية العربية مهما جابه من متاعب، وأنه ليس من سلطته بأى حال من الأحوال أن يعلن ذلك، وأشار إلى أن إسرائيل تريد هذا الحل، كما ينادى الاستعمار وأعوانه بحل الجمهورية العربية المتحدة، وأنه لن ينضم إلى أعداء الوطن العربى.

وأصرّ عبدالناصر فى بيانه على استمرار الوحدة بقوله: «ستبقى الجمهورية العربية.. ستبقى طليعة الكفاح العربى، وستبقى قاعدة للكفاح العربى»

وتوجه عبدالناصر بعد ذلك إلى مقر القيادة العامة فى كوبرى القبة، حيث أمضى طوال النهار فى اتصالات مع المسئولين، واتخاذ مايراه من قرارات.

كنت بجواره فى تلك اللحظات، وهو يصدر القرارات.. وحينما اتخذ عبدالناصر قراره بإرسال قوات إلى سوريا للتصدى لقوة الانفصال كان هو صاحب القرار.. وشجعه على اتخاذ هذا القرار أن منطقتى حلب واللاذقية كانتا لاتزالان على ولائهما للقاهرة. ولذا أصدر عبدالناصر قرارا بإرسال لواء مظلات إلى منطقة اللاذقية بغرض تعزيز حامية اللاذقية، ريثما تصلهما القوات المحمولة بحراً والتى تلقت بالفعل أمراً بالتحرك فى آخر ضوء يوم ٢٨ من سبتمبر، وكان قوام هذه القوة فرقة مدرعة وفرقة مشاة.

غير أن عبدالناصر عاد وألغى أوامره لوحدات المظلات كى تعود من الجو، ولكن الدفعة الأولى منها بقيادة المقدم جلال هريدى كانت قد هبطت بالفعل.

كانت الأوامر المعطاة لقائد المظلات تقضى بأن يتوجه إلى قيادة منطقة اللاذقية ويضع

نفسه وقواته تحت تصرفها، وألا يطلق النار إلا دفاعا عن النفس، على أساس أن قوات اللاذقية موالية لمصر، وسوف تتعاون مع القوات الهابطة بمجرد نزولها.

وكان عبد المحسن أبو النور الذى كان عبدالناصر قد استدعاه إلى مبنى القيادة، قد أكدً لعبد الناصر أن كامل زيتونة المسئول عن البحرية السورية فى اللاذقية موال مائة فى المائة لمصر، وقد نفذت قوات المظلات التى هبطت عند اللاذقية الأوامر التى تلقتها، فوضعت نفسها تحت تصرف القوة السورية التى اقتربت منها بمجرد هبوطها، وتحركت القوات المصرية إلى اللاذقية، ولكنها ما أن بلغت الثكنات حتى طلبت منها قيادة المنطقة تسليم أسلحتها واعتبار أفرادها أسرى.

وقام الانفصاليون بأعمال التشهير فأذاعوا أنهم وجدوا مع القوات المصرية الهابطة مبالغ كبيرة من العملة السورية، بينما واقع الأمر أن ذلك لم يكن يعدو مبلغاً محدوداً تسلمه جلال الهريدى من المخابرات العامة بأوامر من عبد الناصر لإعاشة قواته.

وبعد أن قرر عبدالناصر الرجوع عن استخدام القوة، وإعادة قوة المظلات من الجو، أصدر أوامر بوقف عملية تحريك القوات المنقولة بحراً.

على أن هناك تساؤلاً قد يبدو للمرء: لماذا أمر عبد الناصر بتحريك قوات مصر لسوريا وما أسباب عدوله بعد ذلك؟

فى رأيى أن القرار بإرسال قوات مصرية وتحرك طلائع لها جاء تحت مؤثرات عاطفية انفعالية نتجت عن شدة الحرص على إبقاء سوريا بأى ثمن فى إطار الوحدة.

أما العدول عن هذا القرار فقد جاء نتيجة تقدير للموقف وحساب لمختلف احتمالاته، متناولا موقف الدول الكبرى من هذا الصراع، وموقف بعض الدول العربية من تثبيت الانفصال، وموقف إسرائيل فى هذا الظرف الخطير، الأمر الذى أكَّد لعبدالناصر أنه لن يكون قادراً على إبقاء سوريا فى الوحدة، ولن يكون قادراً على التصدى للقوى التى ستتعرض له أجنبية أم عربية.. ناهيك عن الخسائر الفادحة التى ستتكبدها القوات المصرية والسورية، والضحايا التى ستسقط من الشعب السورى مؤيدة أم معارضة، والمآسى التى ستتخلف من هذا الصراع، وروح الكراهية التى ستحل مكان روح الأخوة التى كانت تربط مصر وسوريا.

كل هذه التقديرات وربما سواها هي التي يرجح أنها العامل الذى ثنى عبدالناصر عن غزو سوريا.

وفى المسألة الشرقية واحتلال محمد على لسوريا وتصدى فرنسا وانجلترا لوقف أطماعه، مثال على ماكان يمكن أن يحدث من أمريكا والاتحاد السوفييتى والدول الغربية إزاء عبدالناصر، من أجل إحباط سيطرته على سوريا.

وليس صحيحاً أن تكون فى مصر فى ذاك الحين قوة تؤثر على قرار عبدالناصر من خارج تقديراته الذاتية.

ومع نهاية يوم ٢٨ من سبتمبر عام ١٩٦١، كانت الحركة الانفصالية قد استطاعت بسط سيطرتها على سوريا، وقامت بتشكيل حكومة سورية اعترفت بها بعض الدول، وبدأت الإذاعة السورية فى التعرض لعهد عبدالناصر والتشهير به.

غير أن الاضطرابات استمرت تسود كل المدن السورية لفترة امتدت أكثر من أسبوع وكان من نتائجها صدامات دموية فى كل أنحاء سوريا، وسقط بها مئات من القتلى والجرحى.. وقام الانفصاليون خلال هذه الفترة بحركة اعتقالات واسعة شملت أعداداً كبيرة جداً من القائمين بالإضرابات والمظاهرات، وإن كان يجدر بالذكر أن المظاهرات والتصدى لقوات الانفصال، والصدامات الدامية التى جرت على أرض سورية كانت كلها هبات شعبية لايضبطها تنظيم أو توجيه، ذلك لأن تنظيم الاتحاد القومى السورى الذى قام أيام الوحدة، كان تنظيماً ضعيفاً مهلهلاً بحكم ما اكتنف تشكيله من سوء الاختيار والإدارة، وقصور القيادة فى توجيه الأمر الذى جعل منه تنظيماً شخصياً أكثر منه تنظيماً وطنيا قوميا يدافع عن الوحدة عن عقيدة ومبدأ.

ولم يكن غريباً أن تشهد دمشق صبيحة الانفصال مظاهرات قام بها الاتحاد القومى السورى، رفعت فيها صور عبد الحميد السراج ظنا من القائمين بالمظاهرات بأن الحركة الانفصالية كانت من صنعه وتدبيره، أو أنه كان يستغل هذه الحركة لصالحه.

غير أن السراج ـ كما ذكرت سلفا ـ لم يجد لنفسه منفذاً إلى حركة الانقلاب، إذ إن النحلاوى رفض التعاون معه، وفرض عليه الإقامة الجبرية فى منزله.

وفى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين مساءً من يوم الانفصال، أذاع

عبدالناصر بيانه الثانى حيث ندد بالانفصاليين، وحض على ضرب الانفصال، ونادى الشعب السورى بإسقاط الخونة من بين صفوفه.

ولكن التآمر كان قوياً واسعاً، وكانت ظروف تنفيذه مواتية، وتبين لعبد الناصر أنه لايمكن إحباط الانفصال إلا من خلال ترك الأمور إلى شعب سوريا يقود على أرضها معركة إعادة سوريا إلى وحدتها مع مصر فى إطار الجمهورية العربية المتحدة التى قامت عام ١٩٥٨.. ونتيجة لتطورات الأمور خلال الأيام القليلة التى أعقبت الانفصال، ونتيجة لاعترافات الدول التى توالت على سوريا، وجد عبد الناصر نفسه فى موقف يدعوه إلى الإقرار بالأمر الواقع، طالما عجز عن قمع التمرد، فاستدعى فى الخامس من أكتوبر سنة ١٩٦١ الأعضاء السوريين فى مجلس الوزراء الموحد إلى منزله فى منشية البكرى، وحضر هذا الاجتماع جميع نواب رئيس الجمهورية وقتئذ وهم المشير عامر وعبداللطيف البغدادى، وزكريا محيى الدين، كمال الدين حسين، ونور الدين كحالة، وحسين الشافعى، وأعلن عبدالناصر فى هذا الاجتماع، أنه لابد من الاعتراف بالأمر الواقع المرير، وأنه وضع من أجل ذلك بيانا تلاه على المجلس وناقشه معه، وأذاعه مساء ذلك اليوم على الأمة العربية كلها.

وكما هو واضح فى البيان، اعترف عبدالناصر بواقع الانفصال. وقال أنه لن ينوى إقامة حصار دبلوماسى حول سوريا، وأنه لن يمانع فى عودتها لاحتلال مقعدها فى هيئة الأمم المتحدة، وكان ذلك بالطبع نتيجة لاعتراف الدول بالجمهورية السورية الجديدة.

ولكنه أبقى فى هذا الخطاب معركة إعادة سوريا إلى وحدتها مع مصر مفتوحة، وذلك من خلال قوله: «وستبقى الجمهورية العربية المتحدة رافعة راياتها، مرددة نشيدها، باذلة فى سبيل العروبة...» إلخ..

وهكذا انتهت مرحلة مجيدة من مراحل نضال الأمة العربية من أجل وحدتها، وبدأت مرحلة مليئة بالمعارك من أجل إعادة سوريا إلى الوحدة لتعود دولة الوحدة قاعدة ومنطلقا لوحدة عربية أوسع وأشمل تضم الأمة العربية كلها من خليجها إلى محيطها.

ولكن السنوات التى تلت الانفصال أظهرت أن وحدة مصر وسوريا كانت ذروة المد فى الحركة القومية العربية المتحدة، وأن انفصال سوريا عن مصر كان بداية تقهقر وانحسار مازالت تعانى الأمة العربية منه حتى اليوم، والله أعلم.

منشور سرى يزعج عبد الناصر

أصاب الانفصال عبدالناصر بطعنة نجلاء.. لقد ظل فترة من الزمان بعد الانفصال يبدو كنمر جريح.. كان عبد الناصر يعشق سوريا ويحب أهلها حبا كبيراً فاق حبه لأى شعب آخر..لقد رحب السوريون به فى زياراته لسوريا ترحيبا لا حد له.. كانوا يحتشدون كتلا متراصة للترحيب به فى كل خطوة يخطوها فى أنحاء سوريا.

وأصبح عبد الناصر كسيف البال حزين الفؤاد، يئن من طعنة الرجعية والإمبريالية، ويرى دوحة الوحدة تتساقط أوراقها أمام عينيه، فتبددت أحلامه فى الوحدة العربية الشاملة.

فى خضم ظروف الانفصال القاسية، ووسط دموع الحزن والأسى، وزع فى مصر فى الأيام الأولى من انقلاب الانفصال منشور سرى من عشر نسخ كتبَ على الآلة الكاتبة، واستخدم ورق الكربون لنسخ الصور.

ووزعت العشر نسخ على بعض أعضاء مجلس الثورة وعلى بعض الضباط الأحرار، وانزعج عبد الناصر من هذا المنشور، إذ تخيل أن هناك تنظيماً سريا فى مصر مثل تنظيم النحلاوى.. وكان المنشور يهاجم عبد الناصر شخصياً ووصفه بالدكتاتورية، كذلك هاجم المنشور عبدالحكيم عامرفوصفه بأنه أداة طيعة فى يد عبد الناصر يسخره لتحقيق أطماعه وأغراضه..كما هاجم المنشور عدداً من الوزراء والصحفى محمد حسنين هيكل.

وذهبت أفكار عبد الناصر بعيداً، وظن أن هناك تنظيماً سريا كبيراً فى القوات المسلحة المصرية، مماجعله يعيش فى دوامة من القلق المستمر حتى تم اكتشاف مصدر هذا المنشور.

لقد لاحظت على عبد الناصر فى تلك الأيام علامات القلق والاضطرابات، ففى أحد الأيام الأولى من الانفصال كنت لدى عبد الناصر فى منزله حيث استقبلنى فى غرفة مكتبه، وبينما كنت أتحدث معه فى بعض أمور العمل، إذ بنا نسمع أصوات هتافات صاخبة خارج المنزل.. لم تكن أصوات الهتاف واضحة، فقطع عبدالناصر حديثه معى، واستدعى محمد أحمد سكرتيره، وسأله عن مصدر الهتافات وكنهها..وأجاب محمد أحمد بأنها مظاهرة ودية تهتف بحياته، وتندد بالانفصاليين السوريين.

سألنى عبدالناصر: «ما رأيك فى هذا المنشور؟ ومن وراءه؟».

كان قد وصلتنى نسخة من هذا المنشور فى البريد، ومن دراساتى الأولية له خرجت ببعض النتائج.

قلت لعبد الناصر: إن أصحاب هذا المنشور لايتعدون أصابع اليد، وهم غالبا من الضباط الأحرار.. وحاولت أن أهدىء من روعه، وقلت له إنهم لايملكون آلة طباعة، بدليل أن المنشور ضرب على الآلة الكاتبة، واقتصر على هذا العدد الصغير من النسخ.

قال لى عبدالناصر: لابد أن تعرف مصدر هذا المنشور بأسرع وقت ممكن، فوعدته بأن أبذل جهدى للوصول إلى أصحاب المنشور. وبالطبع كانت عملية البحث شاقة صعبة، تشبه بمن يبحث عن لؤلؤة فى قاع المحيط.. لقد هدانى التفكير أن نبحث التيارات التى كانت سائدة داخل القوات المسلحة، وكنت أحس بأن الذى كتب المنشور ليس مبتدئاً فى العملية، بل لديه خبرة بعملية المنشورات السرية.

جمعنا العشر نسخ التى وزعت، وفكرنا فى احتمال أن نجد بصمات أحد الذين كتبوا المنشور على نسخة أو أكثر.

استدعيت خبيرا فى البصمات، وأعطيناه نسخ المنشورات، وكنت قد طلبت ملفات بعض الضباط المشتبه فيهم، إذ يضم كل ملف«فيش وتشبيه»يخرجه صاحبه قبل التحاقه بالكلية الحربية، وبه بصمات أصابع «الفيش والتشبيه».

وجاءت الحقيقة الدامغة من خبير البصمات، لقد أكّد أن النسخ التى فحصها أثبتت أن عليها بصمات أصابع اليدين للرائد داود عويس مدير مكتب عبدالحكيم عامر وزير الحربية حينئذ.

وهدأ عبدالناصر حينما عرف مصدر المنشور، وكانت الخطوة التالية أن نبحث عن المشتركين معه فى كتابة المنشور.

فى ذاك الوقت أحس داود عويس بتأنيب الضمير، فقرر أن يذهب إلى عبدالحكيم عامر فى منزله بحلمية الزيتون، ويقص عليه تورطه فى عملية كتابة المنشور.

وفعلا توجه داود عويس إلى منزل المشير عامر، ولكنه بعد وصوله إلى المنزل تراجع عن قراره خشية من مواجهة عبدالحكيم عامر.. واتجه داود عويس إلى منزل صديقه

أحمد فؤاد علوى وهو من الضباط الأحرار، ليأخذ مشورته، فنصحه الأخير أن يبلغ المشير فوراً، ولكن داود عويس خشى من المواجهة، وطلب من علوى القيام بهذه المهمة.

اتصل علوى بعبد الحكيم عامر، وأبلغه أن داود عويس أقرّ له بأنه مشترك فى موضوع المنشور،وأنه يخشى مواجهة المشير، ولذا فهو منتظر فى منزل علوى حتى تحضر الشرطة العسكرية ويسلم نفسه لها.

اتصل بى عبدالحكيم وطلب منى أن أرسل أحد ضباط المخابرات إلى منزل علوى لإحضار داود عويس والتحقيق معه.

ولاحظت أن عبدالحكيم أحس بطعنة قاسية، إذ كيف يقوم مدير مكتبه بالاشتراك فى مثل هذا العمل.. وكان داود عويس قد أبلغ عن زملائه لعلوى وبالتالى إلى المشير.

كان المشتركون معه هم: وحيد جودة رمضان من الضباط الأحرار وسفير مصر فى برن حينئذ، لطفى واكد من الضباط الأحرار، وعلم بالمنشور محمد السقا من الضباط الأحرار أيضا والملحق العسكرى المصرى فى استكهلم.

وتبين أن الذى قام بنسخ صور المنشور هو عبدالحفيظ الشناوى ضابط المخابرات العامة الذى استخدم إحدى آلات الكتابة الخاصة بنادى هوليوليدو فى مصر الجديدة.

أمر عبدالناصر بالقبض عليهم جميعا، وأن تقوم النيابة العامة بالتحقيق معهم فوراً.. وتم القبض على الجميع عدا عبدالحفيظ الشناوى الذى لم يبلغ عنه داود عويس إلا بعد وصوله إلى مبنى المخابرات.. كان عبدالحفيظ الشناوى يعمل فى مكتبى، وكان من رجال المخابرات الأكفاء، ويتمتع بأخلاق حميدة.. دخل الشناوى إلى مكتبى كعادته.. لاحظت عليه الإعياء.. كان لونه شاحبا كالأموات، فظننت أنه مريض أو مجهد من العمل، فطلبت منه أن يعود لبيته ليستريح، وكلفت سكرتيرى أن يستدعى له أحد أطباء المخابرات لفحصه.

ولكن ما أن خرج الشناوى من مكتبى حتى رن جرس التليفون.. كان المشير هو الذى يتحدث.. قال لى إن عبدالحفيظ الشناوى مشترك فى كتابة المشور.

أحسست بخيبة أمل، فقد كنت أثق فى الشناوى ثقة كبيرة.. استدعيت طلعت خيرى نائب رئيس المخابرات، وكلفته بأن يسأل الشناوى عن التهمة الموجهة إليه.

في ذاك الوقت كان يجلس معي في مكتبي كمال أبو الفتوح، وعمر محمود على وشعراوى جمعة، وكل منهم كان يرأس إدارة في المخابرات، كما تواجد أيضاً بعض المساعدين لى، وما أن خرج عبدالحفيظ الشناوى حتى استدعاه طلعت خيرى.. لم ينكر عبدالحفيظ الشناوى التهمة، واستأذن من طلعت خيرى أن يذهب إلى دورة المياه بدعوى أنه يشعر بنوبة قيء.. ودوى طلق نارى، سمعه جميع الحاضرين في مكتبي وجميع من كان يعمل في المكاتب الملاصقة لمكتبي، ولم تمر لحظات حتى رأيت زغلول كامل مدير مكتبي حينئذ يدخل كالمجنون ويصيح بصوت مرتفع: «عمر ضرب نفسه بالنار!».. كان عمر هو الاسم الحركى لعبدالحفيظ الشناوى.

أصيب زغلول كامل بحالة من الهستيريا، فقد كان عبدالحفيظ الشناوى يعمل مساعداً له.

أمرت زغلول كامل أن يبلغ النيابة والطب الشرعي فوراً.. كان انتحار عبدالحفيظ الشناوى صدمة عنيفة لى، وكان زغلول كامل قد استدعى الدكتور أحمد ثروت كبير أطباء المخابرات، لعله يستطيع أن يفعل شيئا ينقذ به حياة الشناوى.. ومع أن الدكتور ثروت حضر في مدى دقائق قليلة، فقد وجد الشناوى قد فارق الحياة.

حضر إلى مبنى المخابرات حافظ سابق النائب العام، كذا الدكتور البشرى كبير الأطباء الشرعيين، وأمر النائب العام بتشريح الجثة، وتم تشريحها ثم أمر النائب العام بدفنها، فاستدعينا أهل الشناوى وسلمت جثته إليهم.

وكان هناك بعض زملاء عبدالحفيظ غلبتهم مشاعرهم، ورجونى ألا تشرح الجثة إكراما لجسد الشناوى.. ولكننى أصررت على تشريح الجثة تطبيقًا للقانون.

وكأن الله قد هدانى لاتخاذ هذا القرار.. ففى موجة التشهير التى حمل لواءها الصحفى مصطفى أمين ضدى عام ١٩٧٤، أوعز الصحفى المذكور إلى أحد أقارب عبدالحفيظ الشناوى أن يقدم بلاغا بأن عبدالحفيظ الشناوى قتل، مؤملاً الحصول على تعويض.

واستغل العملاء هذا الحادث للتشهير.. ولولا أن النيابة العامة حققت فورا فى هذا الموضوع، ولولا تقرير كبير الأطباء الشرعيين، ولولا الشهود العديدة التى شاهدت الحادث رأى العين لاستمر العملاء فى غيهم.

على أنه ظهر خلال تحقيق النيابة فى قضـية المنشور، قصة كان لها رد فعل شديد على عبدالناصـر، ذلك أن داود عويس ذكر فى التحقيـق أن عاطف دانيال صهر ميشـيل عفلق رئيس حزب الـبعث، كلف داود عويس بأن يـقنع كلاً من كمال رفعـت وعباس رضوان وتوفيق عـبدالفتاح الوزراء المـصريين فى عهـد الوحدة أن يقدموا اسـتقالاتهم تعـاونا مع وزراء البعث السورى الذين استقالوا بعد خلاف البعث مع عبدالناصر.

وخاطب داود عويس الوزراء المصريين الثلاثة، ولكنهم لم يستجيبوا لطلب البعث.

كانت نـتيجة قضـية المنشور سـالف الذكر أن حـدثت جفوة جديـدة بين عبدالـناصر وعامر على أساس أن أحد المـتهمين كان يعمل مديرا لمكتب الأخـير، وامتدت الجفوة إلى بعض الضباط الأحرار الذين تعرضوا لدس بعض المحيطين بعبد الناصر.

ومع أن المنـشور سالف الـذكر لم يكـن يحوى أكثر مـن إنذار وتهديـد لعبدالـناصر ويطالبه بتصحيـح بعض الأوضاع، فقد قدم المتهمون للمحاكمة وحكـم عليهم بالسجن مدداً متفاوتة، عدا محمد السقا الذى لم يتعد دوره علمه بما دبره الآخرون.

وابتعد عبدالناصر عن أغلب الضباط الأحرار، وأحس هؤلاء بالجفوة، وأصبحت الثقة شبه معدومة بين عبدالناصر والضباط الأحرار الذين شاركوه فى إعداد الثورة والقيام بها.

محادثات سرية بين عبدالناصر وممثلى الانفصال

ما أن نجحت مؤامـرة الانفصال؛ حتى هرع المتآمـرون الأصليون إلى القائمـين بالثورة، لعلهم يفوزون بغنـيمة ثمنا لخيانتهم.. إذ اتجه خالد عيسى إلـى مبنى الأركان حيث كانت قوات حيدر الكزبرى تحاصر المبنى من الخارج.

طلب خالد عيسى من حيدر الكزبرى السعـى لعودة الضباط المسرحين كوعده السابق، ولكن حـيدر الكزبرى قـطع له بأنه ليـست هناك أية نـية إزاء هذا الأمر. ولما سـأل خالد عيسى حيدر الكزبـرى عن إمكانية تسليم الأمن العام إلى خالد حـمادة، أجابه حيدر بأنه نصف مجـنون! أما باقى المتآمريـن فقد اندسوا فى الثورة مـتجاهلين موضوع اتـصالاتهم بالأردن، هذا من ناحـية، ومن ناحية أخرى قام الملك حـسين بإيفاد صحفى لبـنانى يدعى بشارة إلى دمشـق.. واجتمع الصحفى المذكـور بحيدر الكزبرى بمبنى الأركان السورى..

وقال الأول إن الملك حسين وضع جميع إمكاناته الإذاعية وتأييده المطلق لخدمة الثورة، كما ذكر أن الملك يطلب إمداده بأسماء المأجورين الذين يعملون فى الأردن.. كما أخبره الصحفى المذكور أن لديه معلومات عن جميع النهازين والمأجورين ـ على حد قوله ـ الذين كانوا يخدمون عبدالناصر فى لبنان، وأنه على استعداد لتقديم هذه المعلومات لرجال الانقلاب.

على أنه تم اجتماع آخر فى دمشق بمنزل تاج الدين الخيطان، حضره حيدر الكزبرى، والصحفى اللبنانى سالف الذكر، وميرزا الفيصل شيخ قبائل شمر اللاجىء فى الأردن.. وفى هذا الاجتماع تحدث الصحفى اللبنانى المدعو «بشارة» وقال: إن الملحق العسكرى الإيرانى المدعو «باشاى» قد أبلغه أنه تم نزول ثلاثة زوارق من المطاط على شاطئ لبنان قرب صيدا، وكانت تحمل أسلحة للفدائيين.

وهنا تكلم ميرزا الفيصل وقال للكزبرى:

«إن الملك حسين يريد إمداده بأسماء العملاء الذين كانون يعملون فى خدمة عبدالناصر فى الأردن».

ولكن حيدر الكزبزى تجاهل الأمر، واكتفى بنقل رغبة الملك حسين إلى مجلس الثورة الجديد.

وكانت حكومة الانفصال قد جاءت بمأمون الكزبرى رئيسا للحكومة، مما أثار سخط الشعب السورى، فمأمون الكزبرى معروف تاريخه فى التآمر، فضلا عن اشتراكه فى مؤامرة لم يكتب لها النجاح عرفت باسم مؤامرة عبدالكريم الدندشى.

وبالطبع قامت موجة عارمة من سخط الشعب السورى، فقد تحدت حركة الانفصال إرادة الشعب، حينما قامت بتعيين مأمون الكزبرى رئيسا للحكومة.

وأطيح بالكزبرى تحت ضغط شعبى، وتشكلت وزارة النص التى اضلعت بمهمة تزوير الانتخابات لصالح الإقطاع والرجعية والرأسمالية على أن الصراع اشتد عنفه فى سوريا بين القوى الرجعية والقوى التقدمية، إذ ظهرت نوايا السياسيين السوريين إزاء مكاسب العمال والفلاحين، فتحت قبة البرلمان السورى الجديد، ألغيت القوانين الاشتراكية، التى صدرت من قبل لصالح العمال والفلاحين، وبدأت مرحلة من مراحل الردة نحو الرأسمالية والإقطاع.

وأحس ضباط حركة الانفصال بالوضع المتردى فى سوريا، وبتكتل الرجعية والرأسمالية لتثبيت دعائم الانفصال.. وكان للجيش السورى رأى مخالف لذلك، فقام ضباط الجيش بالضغط على القيادة العسكرية لتصحيح الأوضاع.

وتحت ضغط الجيش والشعب، قرر مجلس القيادة السورى أن يرسل وفدا صغير الحجم إلى القاهرة للتفاوض مع عبدالناصر.. وحضر الوفد مرتين.. المرة الأولى حينما جاء إلى القاهرة تحت ستار جامعة الدول العربية، وكان يتكون من العميد طيار زهير عقيل، وزهير الجندلى.. أما المرة الثانية فقد تكون الوفد من العميد طيار زهير عقيل، والعقيد محمد منصور رئيس المخابرات السورية، والمقدم فايز الرفاعى عضو مجلس القيادة السورى.

ولقد استقبلت الوفد السورى فى المرتين بمكتبى فى كوبرى القبة، ثم حضرت مقابلة الوفدين لعبدالناصر.. وكان عبدالناصر حريصا على تسجيل مادار فى هاتين الجلستين تسجيلا صوتيا، لارتيابه فى ضباط حركة الانفصال. ويبدو أن الوفد السورى الأول حينما جاء إلى القاهرة، تستر أمام حكومته بالدوافع التى جاء من أجلها، إذ زعمت القيادة العسكرية أن الوفد متجه إلى القاهرة للسعى لدى المسئولين هناك لحل عدة مسائل، أهمها: وقف الهجمات الإذاعية التى تشنها إذاعة القاهرة وصوت العرب، وبحث إمكانية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ودمشق، كذا إمكانية تحقيق اتفاق عسكرى بين مصر وسوريا ضد إسرائيل والأخطار الخارجية، وأخيراً بحث مسألة استعادة الأسلحة السورية الموجودة فى مصر.

لكن ما جرى فى منزل عبدالناصر تجاوز هذه الأمور، إذ خاض أعضاء الوفد السورى فى الحديث عن أمور أكثر دقة وأبعد مرمى من هذه الأحداث.

جاء الوفد فى المرة الأولى فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٦١، واستقبلته فى مكتبى، وفى اليوم التالى تحددت مقابلة مع الرئيس عبدالناصر فى منزله بمنشية البكرى الساعة الثانية عشرة ظهراً.

رحب عبدالناصر بالوفد السورى الذى كان همه الأول أن يثبت لعبدالناصر أن حركة ٢٨ سبتمبر (أيلول) لم تكن حركة انفصالية، ولكن عناصر انتهازية تسللت إليها.

وتحدث زهيـر عقيل فقـال: إن المنطقة الـعربية تمـر بمرحلة دقيـقة من تاريخـها، وهى تتعرض لأخطار الصهيونية العالمية والاستعمار.. ثم وضح زهير مهمته فقال:

إنه موفد من مجلس الـقيادة السورى للوصول إلى نوع من التعاون بـين البلدين لصد هذه المخاطر.

وكخطوة تمـهيدية التمس زهـير من عبدالنـاصر وقف الحملات الإذاعية المـوجهة ضد سوريا، والاعتراف بالوضع القائم فيها تمهيدا لإعادة العلاقات الودية بين البلدين.

وحاول الوفد الـسورى فى هذه الجلسـة أن يلقى تبعـة الانفصال على الجـيش المصرى نتيجة سوء تصـرف بعض الضباط المصريين، كما ألـقوا التهمة الرئيسية علـى عبدالحميد السراج الـذى ترك له ـ علـى حد قولهـم ـ كل شىء فى سـوريا كى يتـحكم فى حـرية المواطنين.. وأبدى الوفد استعداد سوريا لتطوير العلاقات نحو إقامة وحدة بشكل ما.

وتحدث زهير عقيل فقال:

إن الجيش السورى لـم يكن يرغب فى الانفصـال، ولكن العناصر المأجـورة والعملاء تسللوا إلى الثورة، فسارت فى طريق مخالف تماما لما كان يدور فى أذهان أعضاء مجلس القيادة السورى.

وراح زهير عقيل يؤكد وطنية القيادة وسلامة نواياها، ودلل على ذلك بإقالتها لحكومة مأمون الكزبرى، بعد أن وضحت اتجاهاتها المشـبوهة، كما قضت على الجانب الإمبريالى فى الحركـة العسكريـة بعد أن تبيـن للجيـش السورى بشكـل قاطع ارتباط هـذا الجانب بالاستعمار والرجعية.

على أن عبدالناصر لم يفته أن ينتهـز تلك الفرصة، إذ كان تواقا لإعادة الوحدة، ولكن مع تجنب الأخطاء السابـقة.. ولذا تطور الحديث فأبدى الوفد السورى لعبـد الناصر رغبة القيادة السورية فى عودة الوحدة.

وبعـد أن تم تبادل الحـديث حول مـكاسب الـوحدة، وحول الأخـطاء التـى أدت إلى الانفصال ـ والتى ذكرتها سلفا فى الجـزء الخاص بالوحدة ـ أكد الوفد السورى أن الجيش السورى وقع بلا قصد فى شراك مخطط رجعـى، والقيادة السورية تحس بوطأة هذا الجرم، وتريد التكفير عن هذا الخطأ.

هنا أكد عبدالناصر للوفد السورى أنه يضع نـفسه دائما فوق المشاعر الشخصية، وبين

لأعضاء الوفد أنه يستقبلهم ويناقشهم فى المصلحة العليا للعرب، وذكر لهم أن الحرب التى تخوضها الجمهورية العربية المتحدة فى سبيل وحدة العرب، فوق نوازع الانتقام، كما أن سلامة سوريا ووحدتها الوطنية تعد أكبر ضمانات النصر فى تلك الحرب.

وحينما بدأت مناقشة حملة الإذاعة والصحف المصرية على النظام السورى، قال عبدالناصر إنه لا يستطيع أن يصم أذنيه عن مهاجمة الخط الاشتراكى، وطلب من الوفد السورى أن يثبت السوريون حسن نواياهم، ثم يقوم هو بدوره بوقف الحملات الإعلامية المصرية.. وأبدى الوفد السورى تخوفه من موقف إسرائيل المعادى، وكان رد عبدالناصر صريحا إذ قال:

«عاوز أقول لكم حاجة.. فى مواجهة إسرائيل لن تكونوا بمفردكم، ففى لحظة الخطر ستكون كل قواتنا المسلحة مشتركة معكم فى المعركة.. احنا على استعداد لهذا الأمر منذ اليوم الأول للانفصال ومخططين على كده».

وتكلم زهير عقيل، وعرض على عبدالناصر فكرة عودة الوحدة بالقيام بانقلاب جديد.

أجاب عبدالناصر بقوله:

«بالطبع تأثرت الوحدة كثيرا بكل ما وقع.. ربما قد تكون إعادة الوحدة بانقلاب مرضية لمشاعرنا كلنا.. ولكن ينبغى أن نفكر فيما هو أعمق من مجرد مشاعرنا.. أنا متصور ما سوف يحدث فى المنطقة لو قام انقلاب وحدوى فى سوريا.. ولكن ما رد الفعل لدى الاستعمار؟ ولدى إسرائيل؟ أعتقد أنهم سيتلقون صفعة العمر».

وسافر الوفد السورى إلى دمشق ليعرض على مجلس القيادة السورى رأى عبدالناصر.. وفى الاسبوع الأول من شهر يناير سنة ١٩٦٢ حضر الوفد السورى السرى إلى القاهرة مرة أخرى.. وكان الوفد يتكون فى هذه المرة من زهير عقيل ومحمد منصور وفايز الرفاعى.. وصل الوفد بعد منتصف الليل، وكان عبدالناصر قد كلفنى بأن أنتظر الوفد وأحضره له فى منزله بمنشية البكرى توا حتى لو قدم الوفد فى الفجر.

وصل الوفد السورى بعد منتصف الليل بساعة، فأيقظت عبدالناصر من نومه، واصطحبت الوفد إليه وحضرت المقابلة.

كان الوفد قد جاء هذه المرة تحت ستار ثلاثة أهداف:

أولها الاتفاق على توحيد القيادة العسكرية وإقامة اتفاقية عسكرية بين مصر وسوريا، وثانيها تحديد موقف مصر إزاء تحويل نهر الأردن لو دخلت سوريا فى حرب ساخنة مع إسرائيل، وآخرها البحث فى مسألة استعادة الأسلحة السورية الموجودة فى مصر.

والواقع أن هذا الوفد جاء فى تلك المرة للاتفاق على الوحدة، ولكن بشكل جديد تتلافى فيه الأخطاء التى وقعت أيام الوحدة.

قال عبدالناصر:

«أنا موافق إن الوحدة تكون فى شكل جديد.. هناك كثيرون ظنوا أن إيمانى بالوحدة اهتز أو تزعزع بعد ما حدث، وهذا غير صحيح، فإيمانى لم يهتز قط، بل ازداد إيمانى بالوحدة، بالرغم من أن المسئولين فى مصر وجزء ضخم من الشعب المصرى تزعزع إيمانهم بالوحدة بعد عملية الانفصال»

واستطرد عبدالناصر يقول:

«إن نظرتى للأمور تختلف عن مجرد مشاعر.. فلو حكمت عواطفى لوافقت على قيام انقلاب عسكرى وحدوى، لأننى أحسست أن الشعب السورى بالذات أعطانى من الحب الكثير، ما يشفى أى جرح، وما يزيل أى عقدة من عقد الكبرياء، ولكننى أنظر إلى هذا الأمر نظرة المصلحة العليا»

وقد أكد عبدالناصر هذا الرأى فى الميثاق الوطنى الذى صدر فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢ بقوله:

«إن الوحدة لا يمكن بل ولا ينبغى أن تكون فرضا، فإن الأهداف العظيمة للأمم ينبغى أن تتكافأ أساليبها مع غاياتها»

وحينما عرض فايز الرفاعى مسألة الأسلحة السورية فى مصر، وافق عبدالناصر على تشكيل لجنة لحصر الأسلحة وإعادتها لسوريا.. وانصرف الوفد السورى فى الصباح الباكر عائدين إلى دمشق، دون أن يحس أحد بهذه المهمة، لعرض الأمر على مجلس القيادة.. ولكن شاءت الظروف ألا يتم شىء من ذلك، فقد أطيح بكبار ضباط الانفصال، على نحو ما سأبينه فيما بعد.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

6

قلق واضطراب

دار الخيّال

انقلاب مارس (آذار) ١٩٦٢

أخذت الأمور تتأزم فى سوريا، وتردى الوضع السياسى بها إلى هوة سحيقة نتيجة الردة إلى القديم، وأحست قيادة الجيش السورى بموقف الحرج وبالمخاطر التى يتعرض الجيش لها، نتيجة مساندة القيادة للرجعية والإقطاع، ومن ثم عمدت قيادة الجيش فى اليوم الثامن والعشرين من مارس إلى محاولة تنصلها مما حدث، وأظهرت أنها سوف تنقذ الشعب السورى من أولئك محترفى السياسة، وسوف تخلص البلاد من قبضة العملاء والرأسمالية المستغلة المتآمرة. ففى صبيحة الثامن والعشرين من مارس سنة ١٩٦٢ استهلت إذاعة دمشق صباحها بالمارشات العسكرية مثيرة الانتباه إلى حدث جديد.

وفى الساعة السادسة والنصف صباحا أذاع الراديو البيان رقم ٢٦ يعلن أن الجيش استلم زمام السلطة فى البلاد، ويطلب من المواطنين الخلود إلى الهدوء والسكينة، ويهدد بقمع كل شغب أو إخلال بالأمن.

والجدير بالذكر أن نلاحظ أن رقم البلاغ هو الرقم التالى لآخر بلاغ صدر فى حركة سبتمبر سنة ١٩٦١ الانفصالية، ومعنى ذلك أن الانقلاب امتداد إلى حركة سبتمبر ١٩٦١، وتوالت البلاغات بحل المجلس التأسيسى النيابى وقبول استقالة رئيس الجمهورية واستقالة رئيس مجلس الوزراء والوزراء.. وتولى الجيش السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وفى الساعة الثامنة إلا ربع من صباح اليوم ذاته، أعلنت القيادة العامة للجيش والقوات

المسلحة السورية ـ وهى مجموعة العسكريين الانفصاليين المكونة من عبدالكريم النحلاوى وزملائه ـ بيانا إلى الشعب السورى جاء فيه أن المجلس التأسيسى لم يتمكن من تحقيق الأهداف التى انتخبه الشعب من أجلها، وأن عناصر عميلة للاستعمار تسللت إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، واستطاعت التحكم بها، فعطلت سائر القوانين التى حققت مكاسب للفلاحين والعمال وبقية فئات الشعب، وخنقت الحريات، وعملت على تفتيت الوحدة الوطنية.

وفيما يلى فقرات من البيان:

«... وخلال هذه الفترة الدقيقة التى مرت بها سوريا العربية، كان الاستعمار وأعوانه أعداء العروبة والوحدة، وعشاق الفتنة والتفرقة يحيكون المؤامرات، ويدسون الدسائس، يعاونهم فى ذلك بعض العناصر المستغلة المتآمرة.. هذه العناصر التى ظن الجيش والشعب أنها قد اعتبرت من التجارب المريرة التى مرت بها البلاد، والتى ظن الجيش والشعب أنها اتعظت ورجعت عن غيها.. هذه العناصر استطاعت أن تتسلل إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن تتحكم فيها إلى حد بعيد..».

ويقول البيان بعد ذلك:

«لقد تمكنت هذه العناصر عن طريق هذا التحكم أن تبتعد بالسلطتين التشريعية والتنفيذية عن مهمتها الأساسية، فقامت بتعطيل سائر التشريعات والقوانين والأنظمة التى حققت وضمنت مكاسب الفلاحين والعمال وبقية فئات الشعب، فراحت هذه العناصر تصدر التعليمات والأوامر التى تناقض التشريعات والقوانين، وتعمل على طرد الفلاحين من قراهم وانتزاع أراضيهم منهم، وحملهم على تركها والهجرة منها.. وعملت هذه الفئة على إعادة سيطرة أنصارهم ومحاسيبهم وأعوانهم.. فهدمت بيوت الفلاحين على رؤوسهم، وأحالت أراضيهم المنزرعة بعرقهم ودموعهم وجهودهم إلى خراب. كما راحت هذه العناصر تعمل جاهدة للإبقاء على التشريعات التى تجعل مكاسب العمال صورية ونظرية وغير حقيقية، فنسفت بذلك الأسس القومية ومجموعة المكاسب، واستهترت بالقوانين والتشريعات وخنقت الحريات، ولم تعمل على تحقيق الاستقرار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام..لقد استطاعت هذه العناصر المتآمرة أن تنفذ إلى الوزارات والدوائر والمؤسسات،فملأتها بالمحاسيب والأنصار،وأغدقت عليهم بالرتب

والدرجات، جزافا وبدون حساب، كأن الدولة مزرعة لهم، وكأن الشعب قد سخر لمصلحتهم..» وفى ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٢، أدلى اللواء عبدالكريم زهر الدين قائد الجيش السورى بياناً صحفياً أكد فيه حقيقة ما صدر عن القيادة العامة، ومن تردى الناحية الاقتصادية فى البلاد، كما ندد بالمتآمرين من الرجعيين والانتهازيين والرأسماليين المستغلين.

قال زهر الدين:

«ويسعدنى أن أعلن أمامكم وللمواطنين جميعا أنه تقرر إحالة جميع المتآمرين العملاء، والذين ارتكبوا جرائم تمس أمن الدولة الداخلى والخارجى إلى محكمة الشعب التى سيصدر مرسوم بتشكيلها وتسمية أعضائها من المدنيين والعسكريين خلال اليومين القادمين والتى ستباشر مهمتها فور تشكيلها، وتنعقد جلساتها بصورة علنية ليطلع الجميع على مجريات المحاكمة، ويتم إنزال العقوبات بحق من تثبت إدانته..».

وربما كانت الأسباب الجوهرية لهذا الانقلاب هو شعور الجيش السورى بأن المد الوحدوى يزداد، وأن الحكم المدنى غير قادر على تطويقه أو احتوائه.. كذلك بدأ التذمر قويا فى صفوف الجيش، وأخذ صوت الضباط الوحدويين يزداد ارتفاعا حتى باتت الزمرة العسكرية الانفصالية تنتظر الانقضاض عليها والإطاحة بها.

ومن ثم عمد العسكريون الانفصاليون ـ قبل أن تفلت منهم السيطرة ـ إلى القيام بحركة الثامن والعشرين من مارس بغرض تطهير الجيش من التيار الوحدوى وضرب القوى الشعبية الوحدوية، وبالتالى تركيز الانفصال وتثبيته.

وأعلن راديو دمشق فى البلاغ رقم ٣٣ صراحة أن هذه الحركة إنما هى امتداد لحركة الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦١ التى قامت بانفصال سوريا عن مصر.

حركة ٣١ مارس الوحدوية

شعر الوحدويون فى سوريا ـ القوى الشعبية والجيش ـ أن حركة النحلاوى الجديدة

واستلام الجيش السلطة كلها مرة أخرى، إنما يستهدف فى المقام الأول التصدى فى أسرع وقت إلى القوى الوحدوية الموجودة فى سوريا وتصفيتها.

وكانت حسابات الانفصاليين تحتم عليهم دون تأخير تسريح أكبر عدد ممكن من الضباط غير الموالين والضباط الوحدويين ليعيدوا سيطرتهم على الجيش، التى شعروا أنها بدأت تفلت من أيديهم، ثم يعالجون بقية المشكلات، ويركزون أنفسهم تدريجيا فى مواقع أكثر قوة.

كانت التيارات فى الجيش السورى مكونة على النحو التالى:

١ - الانفصاليون:

ويمثلون العناصر التى نفذت جريمة الانفصال فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١، وبيد هذه العناصر السلطة، وتتكون غالبيتها من دمشقيين.

٢- الوحدويون:

وهم غالبية فى الجيش تجمعهم وحدة الهدف، وهى عودة سوريا إلى وحدتها مع مصر، وكانوا يفتقرون إلى وحدة التنظيم وما تحققه من وحدة فى العمل.. كانوا تكتلات متلاقية متفاهمة تنسق فيما بينها.

٣- البعثيون:

ويقف على رأس هذه المجموعة الثلاثى ـ محمد عمران، صلاح جديد، حافظ الأسد ـ وهم فئة غير وحدوية سبق أن شاركوا مع النحلاوى فى تنفيذ جريمة الانفصال، غير أن النحلاوى ما لبث أن سرحهم من الجيش بعد أن استتب له الأمر، وكانت هذه الفئة تتظاهر بالوحدوية، وتجاهر بتطرف بهذا الشعار فتكسب بذلك عطف الوحدويين وتبث عناصرها بين صفوف الوحدويين، فتكشف مخططاتهم، وفى الوقت نفسه كانت هذه المجموعة قادرة على أن تتكلم بلغة مفهومة مع الفئات غير الوحدوية.. وكان غطاء هؤلاء الضباط البعثيين ميشيل عفلق وصلاح البيطار، ومن معهم من المدنيين.

٤- الحورانيون:

وهم العناصر العسكرية ذوو الصلة بأكرم الحورانى، وهم فئة معادية للوحدة، همها

الوصول إلى السلطة لو استطاعت، وإلا فالعمل على إجهاض كل محاولة لعودة الوحدة، كما كان هدفها التعاون مع أية فئة تناصب عبدالناصر العداء.. وكان يمثل هذا الاتجاه زياد الحريري.

وكان الوحدويون في سوريا على اختلاف تجمعاتهم يلتفون حول العقيد جاسم علوان الذي تصدى للانفصال من يومه الأول، فسرح وسجن وظل يدعو لسقوط الانفصال ويناضل من أجل عودة سوريا لوحدتها مع مصر وكان على العناصر الوحدوية في الجيش أن تتحرك دون أدنى تأخير قبل أن تتمكن قيادة الجيش الانفصالية من تصفيتها وقد حاول الوحدويون الانفراد في العمل لضمان سلامة حركتهم ونجاحها، غير أن العناصر التي كانت تدعي الوحدوية، والتي كان أفرادها منبثين بين صفوف الوحدويين، فرضت إشراك بعض القوى الأخرى معهم، وبخاصة أعضاء التنظيم البعثي برئاسة محمد عمران وقتئذ، مما أدى إلى اطلاع هذه العناصر على ما كان يجري بين الوحدويين.

ولقد أطلق جاسم علوان إشارة البدء في تنفيذ العملية ليلة ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ من حمص، حيث أعلنت قوات هذه المنطقة انضمامها إليها.. ومن حمص تحرك إلى حلب حيث انضمت إليه قواتها، وأعلنت منطقة دير الزور انضمامها إليه، كذلك منطقة السويداء، وقوات الجبهة السورية مع إسرائيل.

كان المطلب الأول للحركة تخليص الجيش من العناصر الانفصالية وإتاحة الفرصة للشعب ليقول كلمته في عودة وحدة مصر مع سوريا.. ولقد وقع صدام مسلح في حلب سقط فيه أربعة ضباط انفصاليين، وتمت السيطرة على قيادة المنطقة.

وسارت الحركة بنجاح، وكادت أن تحقق هدفها بزوال الانفصال وفتح الطريق أمام عودة وحدة مصر وسوريا، لولا عمليات الإجهاض التي مارسها البعثيون (جماعة محمد عمران وجماعة أكرم الحوراني)، إذ نشطت الجماعة الثانية باستماتة في تفتيت التفاف القطاعات العسكرية من حول جاسم علوان.. أما الفئة الأولى فكانوا يدعمون حركة جاسم علوان بالقدر الذي يشعرون معه أنهم قادرون على توجيهها أو السيطرة عليها، فلما شعروا باندفاعها في طريق إعلان عودة سوريا إلى الوحدة انفضوا عن الحركة، وعملوا على إخفاقها.. وقد نجحوا نتيجة ما لهم من عناصر مندسة في المجموعات الوحدوية.

ونتيجة لذلك عاد اللواء المدرع المعسكر فى منطقة حمص إلى ولائه لقيادة الجيش الانفصالية فى دمشق التى سيرت هذا اللواء بالذات لضرب وحدات حلب.

كما حال محمد عمران من تأييد منطقة اللاذقية لجاسم علوان، عندما شعر أن اتجاه الحركة وحدوى، إذ تهرب من تنفيذ التعليمات التى كانت لديه عند بداية الحركة.

وهكذا ساد سوريا والجيش السورى خلال اليومين الأول والثانى من أبريل سنة ١٩٦٢ جو من الاضطراب والتوتر، وقام الطيران الانفصالى بضرب إذاعة حلب وكادت وحدات الجيش السورى أن تشتبك فى معارك دامية، لولا أن تمكن الاتفاق على أن يعقد مؤتمر فى حمص تمثل فيه جميع الكتل القائمة فى الجيش.

وتم انعقاد هذا المؤتمر، وكان الوحدويون على كثرتهم الغالبة فى الجيش ممثلين على قدم المساواة مع بقية الفئات الأخرى.. وانتهى المؤتمر إلى إخراج عبدالكريم النحلاوى ورفاقه الانفصاليين خارج سوريا، وإلى قرار برفض قبول استقالة رئيس الجمهورية ناظم القدسى ليعود إلى ممارسة مهامه، فيقوم بتشكيل حكومة حيادية انتقالية تشيع ـ حسب قرار المؤتمر ـ روح الحرية فى البلاد، وتتخذ الإجراءات المؤدية إلى طرح موضوع الوحدة على الاستفتاء الشعبى.

وهكذا زال الانفصاليون الذين نفذوا جريمة الانفصال.. ولم تنجح الحركة فى إعادة سوريا إلى وحدتها مع مصر.. وكسب البعثيون وبخاصة مجموعة محمد عمران، إذ تخلصوا من خصومهم الانفصاليين، فضلا عن إضعاف حلفائهم الوحدويين، ومنع عودة سوريا إلى دولة الوحدة.

لقد جاء مؤتمر حمص نتيجة استغلال بعض القيادات السياسية للموقف المتدهور فى سوريا، فأوحت بعقد مؤتمر لكسب الوقت وإعادة سيطرتهم السياسية، فكان مؤتمر حمص الذى تظاهرت فيه القيادة الانفصالية بالموافقة على قراراته، والتى كان أبرزها العمل على إعادة الوحدة مع مصر، وإجراء استفتاء شعبى لذلك.

وفى بلاغ رسمى صدر فى أعقاب المؤتمر، أعلن العفو عن أى ضابط اشترك فى هذه الثورة، وما صاحبها من أحداث.

وفى الرابع من أبريل عام ١٩٦٢، عقد اللواء زهر الدين مؤتمرا صحفيا، ثم أذاع بيانا

باسم الجيش فى الرابع عشر من أبريل، أكَّد فيه تمسك الجيش بمقررات حمص.. وعلى المنوال ذاته، قام ناظم القدسى رئيس الجمهورية بالتصريح فى اليوم ذاته بتمسك سوريا بالوحدة وإصرارها عليها.

ولكن ما موقف مصر من هذه الأحداث؟

لقد كان موقفها هو الموقف ذاته الذى انبثق من موقفها فى ٢٨ من سبتمبر، حينما أعلن عبدالناصر فى بيان له صدر فى الخامس من أكتوبر عام ١٩٦١ ما اقتبس منه ما يلى:

«وإننى لأقول لكم جميعا بضمير وقلب مستريح إننى لا أقبل مهما كانت الظروف أن أرى الشعب هنا والشعب فى سوريا أطراف معركة وأصحاب خلاف وشقاق.. لا أستطيع أن أتصور القاهرة ودمشق إلا إخوة، وإلا زملاء معركة وإلا شركاء قدر ومصير، مع كل عاصمة عربية أخرى، ومع كل مدينة عربية ومع كل قرية عربية.. ولقد شعرت خلال الأيام الأخيرة أن ما حدث كله قد منح فرصة واسعة أمام أعداء الأمة العربية من قوى الاستعمار ومن أعوانه ومن القوى الرجعية فى المنطقة».. واستطرد عبدالناصر يقول:

«وإنكم لتعرفون أننى اتخذت منذ أيام قراراً بألا تتحول الوحدة العربية بين مصر وسوريا إلى عملية عسكرية.. ووفقا لذلك أوقفت جميع العمليات العسكرية التى كانت بدأت لمناصرة الجموع الشعبية الثائرة ضد الحركة الانفصالية فى سوريا».

«وإننى اليوم لا أرضى أن تبقى وحدات من الجيش السورى متربصة بالشعب، ولا أن تبقى جموع الشعب متربصة بعناصر من الجيش السورى».

ولنعد الآن لنتابع أحداث مارس سنة ١٩٦٢.. لقد أذاعت الجمهورية العربية المتحدة بيانا بتاريخ الثالث من أبريل سنة ١٩٦٢ جاء فيه:

«إن الرئيس جمال عبدالناصر يرى فى هذه اللحظات بأنه مهما يكن من أمر، فإن كل الجهود الوطنية يجب أن تتجه حالا إلى تجنيب سوريا خطر الاحتمالات المؤلمة التى تهدد الشعب السورى داخل وطنه.. والرئيس جمال عبدالناصر بقلبه وأعصابه يعلن فى هذه اللحظات أنه على استعداد لبذل كل جهد فى طاقته للمشاركة الإيجابية فى تجنيب سوريا كل سوء يتهددها.. إنه من الأمور البالغة الأهمية الآن، ألا يتصدى سلاح سورى

لسلاح سورى.. إن كل جندى فى سوريا ملك لأمته ودرع لمستقبلها.. وكل سلاح فى سوريا ملك لشعبها وملك لأمتها.. ولا ينبغى مهما كانت الظروف أن يتربص جندى سورى بجندى سورى أو سلاح سورى بسلاح سورى».

«إن الرئيس جمال عبدالناصر يعلن أنه على استعداد مطلق، إذا قبلت الأطراف التى يعنيها الأمر فى دمشق وفى حلب وفى غيرهما من قيادات سوريا الشعبية والعسكرية، أن يضع نفسه وفكره وأعصابه فى خدمة كل عهد يحفظ سوريا ويصون كل قطرة دم فيها، ويستخدم كل طاقة مقاتلة لها لمواجهة العدو المتربص بها».

«إن الرئيس جمال عبدالناصر لا يبغى من هذه المحاولات، إلا أن يؤدى واجبه كمواطن عربى مؤمن بعزة سوريا وبضرورة سلامتها لمستقبل النضال العربى».

تشكيل حكومة الدكتور بشير العظمة

انفض مؤتمر حمص فخرج من سوريا الضباط الذين قادوا حركة الانفصال، وعاد رئيسا للجمهورية السورية ناظم القدسى المعروف باتجاهه الانفصالى وميوله إلى خط العراق أيام نورى السعيد، إذ كان ناظم القدسى واحدا من أقطاب حزب الشعب السورى الذى كان ينادى بهذا الاتجاه.

وبقى على رأس الجيش السورى عبدالكريم زهر الدين، وهو الدمية التى أتى بها الانفصاليون يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١، وهو يساعد الاتجاه الغالب فى الحكومة أو فى الجيش، وقد يكون أكثر انفصالية مع ناظم القدسى منه مع عبدالكريم النحلاوى منفذ الانفصال.

وظلت وحدات الجيش السورى مليئة بالعناصر الانفصالية وقام ناظم القدسى رئيس الجمهورية السورية بتكليف الدكتور بشير العظمة ـ وكان وزيرا للصحة أثناء وحدة مصر وسوريا ـ بتأليف الحكومة السورية.. على أن مجىء حكومة بشير العظمة بعد أحداث مارس سنة ١٩٦٢، لم يغير من الأمر شيئا.. لقد كان العظمة واضحا منذ اللحظة الأولى لتشكيل تلك الحكومة فى سوريا، أنها لن تحقق رغبة الشعب السورى نحو الوحدة، إنما على العكس كان واضحا أنها سوف تجهز على كل محاولة لذلك.

لقد استطاعت هذه الحكومة أن تخدر الشعب الجامع المتعطش إلى الوحدة، فقامت فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٢ بإصدار بيان تعرضت فيه صراحة إلى محاولات الرجعية ومؤامرات الاستعمار، التى ترمى إلى جعل الانفصال واقعا، للحيلولة بين سوريا وبين رسالتها العربية ومبادئها الاشتراكية.

واستطرد البيان يقول:

«ولقد جاءت هذه الحكومة إلى الحكم لتستجيب للإرادة الشعبية الحرة الأصيلة».

لقد أكدت الحكومة سالفة الذكر أنها ستباشر الاتصال مع الحكومات العربية المتحررة، مبتدئة بمصر الشقيقة، لتطرح بعد ذلك على الاستفتاء الشعبى مشروعا للوحدة متفقا عليه، ليقول الشعب كلمته.

وتلى هذا البيان بيانات وتصريحات أخرى أكدت كلها عزم حكومة بشير العظمة على إعادة الوحدة، كمطلب شعبى أساسى وواجب قومى تفرضه إرادة الأمة العربية جمعاء.

وانتظر الشعب السورى وعود الحكومة فى تحقيق آماله، ولكنها لم تفِ بوعدها.. وأحس الشعب أن الحكومة تخدعه، إذ قامت باعتقال الضباط الأحرار فى حلب، وطاردت الوحدويين فى مختلف المحافظات، وزجت بهم فى السجون، وأحس الشعب السورى أن ما يجرى يخالف ما وعدت به الحكومة من قبل.

وأحست الحكومة السورية ببواطن خطر الشعب، فلجأت مرة أخرى إلى المراوغة والكذب والخداع، فأصدرت فى السابع من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٢ بيانا تحدثت فيه عن الأوضاع السائدة فى سوريا، وعن الدسائس التى تحاك فى الداخل، محذرة تجار السياسة من تآمرهم على سوريا، محملة إياهم مسئولية ما قد يحدث للبلاد من فتن وانقسامات.

وأعلنت الحكومة صراحة عزمها على إعادة البحث فى الوحدة مع مصر باعتبارها ضرورة قومية، ومطلباً وطنياً تمليه ظروف البلاد.. وأكدت فى بيانها أن المجال سيفتح أمام الجميع ليعبروا عن رأيهم، كما أعلنت عزمها على الاتصال مع مصر للتعرف على وجهة نظرها فى إقامة وحدة اتحادية.

ولكن أمل حكومة سوريا خاب، حينما أعلنت القاهرة فى ١١ من يونيو سنة ١٩٦٢، رأيها فى الوحـدة على شكل مشروع نشـر وأذيع.. كان هذا الإجراء بمثابة صـدمة كبرى للحكومة السورية التى فاجأها تصرف القاهرة.

كانت خطة الحكومة السورية تقوم أساسا عـلى افتراض أن القاهرة لن تستجيب مع دعوة الوحـدة، وبذلك يمكـن للحكومة الـسورية أن تحصل عـلى سلاح تشهـره فى وجه عبدالناصر، ومادة تستغلها للتهجم على حكومة القاهرة.

وكان لابد لحكومة بشير العظمة أن تغطى نفسها أمام الشعب السورى، الذى تعهدت أمامه بـإعادة الوحدة، فتـذرعت بعذر أقبـح من الذنب، إذ بـررت أن توقفها عـن طريق الوحدة، يرجع إلى أن رئـيس الحكومة السورية ووزراءه لا يمثلون الـشعب السورى، ومن ثم ليس من حقهم اتخاذ أى خطوة لتقرير مصيره.

والواقع أن حكومة بشير العظمة، ما كانت يوما ما تريد الوحدة، إنما كانت تتستر وراء الأقوال والتـصريحات المـنمقة لـتتعرف علـى مراكز القـوى الوحدوية اسـتعداداً لضـربها وتأهبا للقضاء عليها، وهكذا وجدت هذه الحكومـة نفسها فى النهاية، مجبرة على كشف مخططها، والوقوف صراحة مع صفوف الرجعية التى تساندها.

واجتاحـت سوريا موجة مـن الإرهاب، فاعتقل مـن اعتقل، وعذب مـن عذب، سواء كان من بين المواطنين أم كان من الجيش العربى السورى.

وعاش الشعب والجيش هذه المحنة، وصدرت منشورات، منها ما يحمل توقيع الضباط الأحرار، ومنهـا ما صدر عن الهيـئات النسائيـة والمنظمات العـمالية واتحاد الطـلاب، لقد نددت كـل هذه الهيـئات بالجرائـم التى تـرتكب مع الـعناصـر الوطنيـة مدنية كـانت أم عسكرية.. والجدير بالذكر أنه بالرغم مـن أن قرار مؤتمر حمص ينص على عدم المساءلة القضائية فى كل ما نجم عن حركة ٣١ مارس، فقد قامت قيادة الجيش السورى بتوجيه من حكومة بشيـر العظمة بإحالة جاسم علـوان ومجموعة من الضباط الذين تـعاونوا معه إلى القضاء الـعسكرى حيث صـدر حكم الإعدام على جـاسم علوان، كما صـدرت أحكام تتراوح بين الإعدام والسجن لمدة عشر سنوات على الضباط الآخرين.

وليس أدل من هذه الحـادثة على تصميم ناظم الـقدسى وحكومة بشير العـظمة وقيادة

الجيش السورى على متابعة السير فى طريق الإبقاء على الانفصال وتثبيته وملاحقة العناصر الوحدوية فى الجيش السورى والخلاص منها.

وكما بينت من قبل لم تخدع القاهرة من أسلوب حكومة العظمة، ولم تهادن الوضع فى دمشق، واستمرت تعمل على إسقاطه.

وفى الوقت ذاته بدأت القاهرة فى استمالة الضباط الدمشقيين من أنصار النحلاوى، فدعتهم إلى الانضمام مع العناصر الوحدوية والعمل سويا من أجل عودة سوريا إلى الوحدة مع مصر.

مجزرة العمال السوريين

وجاءت مجزرة العمال السوريين وما صاحبها من قتل عشرات من الرجال وإصابة عشرات بجروح مختلفة.. لقد زعمت حكومة سوريا أن القاهرة قامت بتحريض العمال السوريين على القيام بأعمال التخريب والإضراب... ومع أنه أجرى تحقيق مع أعضاء الوفد العمالى السورى بعد عودته من مصر، ولم يدان أحد منهم، فالمسألة تحتاج إلى دراسة العوامل التى وراء هذا الموضوع.

لقد أجرى هذا التحقيق فى الشعبة السياسية السورية، وتولى الملازم أول عدنان عليا التحقيق فى هذه المسألة.

ولكن ما حقيقة قصة العمال؟ وهل قامت مصر فعلا بتحريض الوفد العمالى السورى أثناء وجوده فى مصر كى يثور على حكامه؟

كان قد تشكل فى سوريا وفد عمالى ليحضر مؤتمر التأمينات الاجتماعية الذى كان سيعقد بمدينة الإسكندرية فى صيف عام ١٩٦٢.. وكان الوفد يتكون من أحمد الطرزى، وضياء الدين النكدلى، وعبدالله قوى، وبدر الدين العبدالله وفائق النورى، ومصطفى صفوت، ورأس الوفد طلعت النتلى.

وفى الإسكندرية حيث عقد المؤتمر، أبدى الوفد السورى احتجاجه فى الجلسة الأولى

لعدم رفع العلم السورى بين أعلام الدول المشتركة فى المؤتمر.. واعتذر الأمين العام للمؤتمر.. وفى الجلسة التالية وجد الوفد العلم السورى وقد تم رفعه.

وحدثت مشادة بين ضياء الدين النكدلى وأحمد الطرزى، على مائدة الطعام التى أقامها محافظ الإسكندرية تكريما للوفود، وكان لهذه المشادة وقع سيىء فى نفوس الحاضرين فى المؤتمر.

وبعد عودة الوفد السورى من المؤتمر، قامت الشعبة السياسية التابعة لإدارة المباحث السورية بالتحقيق فى التصرفات التى صدرت من الوفد السورى، وعن أسباب اتصال عبدالوهاب الخطيب ضابط المخابرات السورى السابق بأعضاء الوفد، كذا عن البيان الذى أصدرته اللجنة التنفيذية للاتحاد العام، بضرورة إعادة الوحدة مع مصر، وأخيرا أسباب إضراب العمال فى حلب ودمشق، ومن هم المحرضون عليه. والمسئولون عنه؟

لقد قام عبدالوهاب الخطيب بزيارة الوفد السورى أثناء إقامته فى مصر، وحاول أن يدعو الوفد على مائدة الغذاء، ولكن رئيس الوفد اعتذر نيابة عن نفسه وعن زملائه.. وفى اليوم التالى ذهب إلى الوفد ضابط مخابرات سورى آخر من رجال عبدالحميد السراج يدعى عبدالجواد عبارة.

على أن هناك خلفيات سياسية وراء ذهاب الخطيب وعبارة لمقابلة الوفد السورى ترجع إلى ارتباط السراج بضباط المخابرات الذين عمل معهم.. فلما فرَّ السراج من السجن بعد الانفصال إلى القاهرة، التف حوله ضباطه السابقون الذين أصبحوا لا يستطيعون الرجوع لسوريا تجنبا للسجن أو المحاكمة.

هكذا أصبح فى مصر جهاز مخابرات سورى يشرف عليه السراج، جهاز ليس بمعنى الكلمة، ولكنه عبارة عن مجموعة ضباط المخابرات السوريين الذين قرروا الإقامة فى مصر بعد الانفصال، وكان هذا الجهاز يتصل بعبدالناصرمباشرة عن طريق السراج.

حاول السراج أن يتصل برئيس الوفد السورى، فأرسل إليه عبد الوهاب الخطيب أولا ثم عبدالجواد عبارة أخيرا.. وقد أخفق الأخير فى مقابلة رئيس الوفد السورى، ولكنه استطاع أن ينفرد بضياء الدين النكدلى عضو الوفد، ومع أن النكدلى نفى فى التحقيق

الذى أجرى معه فى دمشق بعد عودة الوفد من القاهرة كل الاتهامات، فقد كان هناك بلا جدال دافع سياسى وراء هذه الأنشطة.

كانت هذه المقابلات وغيرها سببا إلى إثارة الشبهة حول أعضاء الوفد السورى. والواقع أن هذه الاتصالات كانت ترمى إلى ربط العمال السوريين بمصر، وحث قادتهم على اتخاذ بعض الإجراءات مثل التظاهر والإضراب.. أما ما قيل عن انقلابات تقوم على أساس عمالى محض، فهذا أمر ساذج بعيد الاحتمال، وكان هناك شىء آخر زاد من ريبة حكومة دمشق فى نشاط الوفد، لقد قامت اللجنة التنفيذية لاتحاد العمال السورى بإصدار بيان تعرضت فيه لموضوع الوحدة، وهاجمت فيه الحزبية والانتهازية، ثم دعا البيان إلى الوقوف صفا واحداً أمام الدسائس.. وطالب البيان بعقد مؤتمر عام، وكان قد حدد يوم ٢٩ من يونيو موعدا لانعقاده.

ولقد وافقت السلطات السورية على البيان سالف الذكر، وأعلن البيان غرض اتحاد العمال من عقد هذا المؤتمر، فقد جاء به أن الغرض من عقد المؤتمر المزعوم هو توضيح ما قام به الاتحاد من أعمال خلال مدة ولايته، كذا إظهار قوة الاتحاد بالرد على الافتراءات التى توجه إصبع الاتهام نحو قيادة اتحاد العمال.

وتشاء الظروف أن تصاحب هذه الأحداث عملية إضراب قام بها عمال النسيج فى حلب.. وفى التحقيق برر الوفد السورى أن الإضراب جاء نتيجة مماطلة المسئولين فى تحقيق مطالب العمال، ونتيجة شك القيادة العمالية فى موقف الحكومة السورية، ومن ثم قرر الاتحاد العام الإضراب لوضع الحكومة أمام الأمر الواقع، باللجوء إلى الأساليب السلمية لتحقيق مصالحهم.

ومع أن التحقيق الذى أجرته السلطات السورية أسفر عن تبرئة الوفد السورى، فإن الأحداث التى أحاطت بهذه الأمور، أمدت حكومة سوريا بحجج تستخدمها فى اتهام القاهرة بأن هذه الأحداث من صنع القاهرة.

مــــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر

الجزء الثانى

7

معارك نفسية وحملات سباب

دار الخيّـــــال

معركة السباب والقذف

كانت إذاعات القاهرة قد قامت بحملة عنيفة ضد حكومة سوريا التى أحست بمدى تأثير هذه الإذاعات وبإخفاق إذاعاتها فى كسب هذه الجولة.. جولة حرب الكلمة.. فتقدمت دمشق بدعوى طارئة لمجلس جامعة الدول العربية للنظر فى شكوى الحكومة السورية من حكومة مصر لتدخلها فى شئونها الخاصة.

وقد انعقد المؤتمر فعلا فى «بارك أوتيل» بقرية شتورة اللبنانية فى المدة من ٢٢ أغسطس إلى ٣٠ منه، وسط جو مشحون بالانفعالات والتشنج والقذف، وأخفق المؤتمر فى الوصول إلى نتائج مثمرة، وأصبح مسرحا لتمثيلية قذف متبادل بين القاهرة ودمشق.

وانتهى الأمر بانسحاب وفد الجمهورية العربية المتحدة احتجاجا على أسلوب القذف والسباب الذى مارسته سوريا، وعلى تلفيق التهم ضد الجمهورية العربية المتحدة.

ففى الجلسة الثالثة من مؤتمر شتورة التى عقدت ظهر الخميس ٢٣ من أغسطس، استمع أعضاء وفود الدول العربية إلى كلمة الدكتور أسعد محاسن رئيس وفد سوريا.

كان مجمل الشكوى يقوم أساساً على اتهام إذاعات القاهرة وصحفها بالهجوم على النظام فى سوريا، وعلى اتهام مصر بتحريض الشعب السورى والعمال على الثورة على النظام السورى القائم.

وقد أشار أسعد محاسن إلى إذاعات القاهرة وصوت العرب فى المدة من ١١ من شهر يوليو عام ١٩٦٢ إلى ٢٠ من أغسطس، ذاكراً بأن هذه الإذاعات بمثابة حض سافر للشعب السورى كى يثور على حكامه.. وقال أسعد محاسن إن هذه الأعمال تعد تدخلا فى شئون الدول الأخرى، مما يتناقض كلية مع ميثاق جامعة الدول العربية.

وفى هذه الجلسة ندد الدكتور أسعد محاسن بإذاعة صوت العرب، وقال إنها تحرض العمال والشعب فى سوريا على الثورة، كما أن هذه الإذاعة ـ على حد قوله ـ تشوه حقيقة الأشياء وتحاول أن تثير الجيش السورى على حكومته.. كذلك اتهم أسعد محاسن صوت العرب بأنها تهاجم أحمد عبدالكريم الوزير السورى وتدعو دعوة سافرة لاغتياله والتخلص منه.

وأشار أسعد محاسن إلى إذاعة القاهرة فى الثالث من أغسطس ذاكراً أنها تختلق الأخبار وتحرض على قيام مقاومة شعبية تتأهب وتستعد للمعركة القادمة لضرب النظام التآمرى فى سوريا .. كذلك أشار أسعد محاسن إلى إذاعة صوت العرب يوم ٤/ ٨/ ١٩٦٢ التى كانت تحض الجيش والشعب على الثورة على النظام السورى.

وبعد أن أشار أسعد محاسن إلى أمثلة عديدة لهذه الاتهامات ناشد الوفود المجتمعة كى تطلع على هذه الاتهامات، وقام أسعد محاسن بعرض بعض فقرات اقتبسها من إذاعة صوت العرب فى الثامن عشر من شهر يوليو سنة ١٩٦٢ محاولا أن يوضح للمجلس مدى تهجم الإذاعة المصرية على رجال الحكم فى سوريا.

وفيما يلى فقرة حرص رئيس الوفد السورى أن يتلوها: «.. المجرمون الحقيقيون يتمتعون اليوم بكامل حريتهم فى سوريا، والأحرار الشرفاء يحاكمون ويعذبون ويجلدون بالسياط، المجرمون الحقيقيون ياصحافة دمشق.. الذين باعوا الجيش ويتآمرون على ضباطه وجنوده.. الذين يدفعون لك ياصحافة دمشق.. الذين يوجهون سياستك ياصحافة دمشق.. هؤلاء أحيلوهم إلى محكمة الشعب..دافعوا عن كرامة بلادكم يا أبناء سوريا.. دافعوا عن كرامتكم ياضباط وجنود الجيش العربى السورى.. دافعوا عن كرامتكم أيها الضباط الشرفاء الذين صدر باسمكم بيان القيادة العامة للقوات المسلحة».

وانتقل أسعد محاسن بعد ذلك إلى صحافة مصر فندد بها وقال إنها صحف مؤممة

تعبر عن رأى الحكومة.. ثم أشار إلى ما تنشره هذه الصحف من هجوم متكرر على حكام سوريا، وإلى تحريض الشعب والجيش السورى على الثورة على النظام القائم فى سوريا.

واسترسل أسعد محاسن يسرد عناوين مما نشرته هذه الصحف، فقال إن صحيفة الأهرام نشرت فى اليوم الثانى من شهر أبريل سنة ١٩٦٢ مقالاً بعنوان «كيف تحكم سوريا» فيه تحريض سافر ـ على حد قوله ـ على الثورة فى سوريا وبث الشائعات التى تبلبل عقول السوريين.. كما اتهم صحيفة الأخبار بأنها نشرت فى اليوم الثانى من شهر يوليو ما يعد تهويشا وتشويشا وبلبلة مقصودة.

ولم تنج المجلات المصرية من هجوم أسعد محاسن فقال إن المجلات المصرية أيضا شاركت فى هذا المخطط.. وضرب مثلا بمجلة المصور التى نشرت بعددها الصادر فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٦٢ دعوة سافرة للجيش السورى كى يقوم بانقلاب على الأوضاع القائمة، كما قامت هذه المجلة بتزييف الأنباء؛ إذ نشرت بأن هناك مائتين وثلاثين ضابطا سوريا سوف يستغنى عنهم، وأن الجيش ثائر على الأوضاع.

كذلك لم تفلت صحيفة الجمهورية المصرية من هجوم رئيس الوفد السورى، إذ قال إن صحيفة الجمهورية نشرت فى الثالث من شهر يوليو سنة ٦٢ تحت عنوان «دمشق تعترف بخطورة الحالة فى سوريا» وتحت عنوان «بلغ عدد العمال المعتقلين أكثر من خمسمائة» ما يحرض العمال على إثارة الفوضى وتخريب المصانع.

وأخذ أسعد محاسن يقتبس سن الصحف المصرية جملا وفقرات، فذكر أن جريدة المساء القاهرية الصادرة فى ١٤ من يوليو نشرت ما ملخصه:

«تفجرت النقمة الشعبية على الحكومة السورية.. الوزراء فى ذعر».. على أن الغريب فى الأمر، قيام الدكتور أسعد محاسن بحمل لواء الهجوم، فقد كان عبد الناصر ينظر إليه أيام الوحدة على أنه من رواد الوحدة منذ أن كان سفيرا لمصر فى المغرب، وكان حكم عبد الناصر عليه نابعا من مسلكه طوال فترة الوحدة، ولكن يبدو أن الأشياء لا تظهر على حقيقتها دون محك واختبار لها فى ظروف صعبة.

«الحورانى يضاعف الحراسة.. الدبابات والمصفحات تقمع مظاهرة بعد صلاة الجمعة كانت تهتف للوحدة وللرئيس عبد الناصر».

وقد اتهم أسعد محاسن صحيفة الجمهورية لأنها نشرت فى الخامس عشر من يوليو مقالا تحت عنوان «قتلى وجرحى فى مظاهرات حلب وحمص».. وتحت عنوان «هرب محافظ حمص فراراً من سخط الشعب» ما يعد تحريضا سافرا للشعب كى يثور.. ناهيك عن الأكاذيب والأضاليل عن حقيقة ما يجرى فى الجمهورية العربية السورية.

وأخذ أسعد محاسن يسرد عناوين الموضوعات التى جاءت فى صحف الأهرام والأخبار والجمهورية إلى أن جاء إلى ما نشرته الأهرام فى السادس من أغسطس سنة ١٩٦٢ وقال إن هذه الجريدة دافعت عن الإجرام الذى تقوم به بعض الفئات المأجورة فى دمشق فى أنحاء الوطن العربى.

كما ذكر رئيس الوفد السورى أن صحيفة المساء المصرية نشرت تحت عنوان «الموقف يزداد توترا فى شمال سوريا»... مما يدعو إلى الفتنة والثورة.

وبعد أن انتهى أسعد محاسن من سرد عناوين الموضوعات وجه الاتهام إلى القاهرة بشكل سافر لأنها تحرض على إثارة البلبلة والفوضى.. وختم كلمته بقوله:

«إذا كنا قد انتهينا الآن من سرد المستمسكات والأدلة والوقائع على مختلف أنواعها فلابد لنا قبل الانتهاء من عرض شكوانا أن نلفت نظر مجلسكم الموقر إلى أن هذه الأدلة هى جانب مما ندعم فيه شكوانا منذ الخطاب الذى ألقاه السيد الرئيس جمال عبدالناصر فى الإسكندرية، وكان فيه تعريض سافر وتجريح وإنكار لشخصية الجمهورية العربية السورية. ما وفيه إغفال لشخصيتها الدولية ولاستقلالها.. وذلك أنه عندما يقول الخطاب «الشعب السورى من الإقليم الشمالى للجمهورية العربية المتحدة»، ففى ذلك مس وتدخل سافر فى الشئون الداخلية للجمهورية العربية السورية.. وبعد انتهاء أسعد محاسن من خطابه قام أكرم ديرى رئيس وفد مصر ورد على الوفد السورى فقال:

«لقد استمعتم كما استمع وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى الحملات والافتراءات التى وجهت إلى الجمهورية العربية المتحدة.. وقد استمعتم أيضا إلى سلسلة من المؤامرات التى أعدت ونظمت لتقوم كاتهامات ضد الجمهورية العربية المتحدة..وسنفند تلك الأكاذيب والافتراءات التى أعدت إعداداً من قبل حكومة دمشق».

انتهز أكرم الحورانى فرصة الهجوم على مصر لتدخلها ـ على حد قوله ـ فى شئون سوريا الداخلية، فحذر القاهرة من اتباع الهجوم على سوريا وأنذر الحورانى عبد الناصر بأنه سوف يكشف عن أسرار وحقائق معينة عن عبدالناصر علمها كعضو فى الحكومة لو لم تتوقف أنشطة مصر المعادية لسوريا.

على أن الهدوء ساد دمشق بعد أحداث مارس، وكل ما استطاع أن يفعله الناصريون هو تعيين رئيس حكومة جديد، الذى قدم اقتراحا بعد مرور شهرين من أحداث مارس بالتقارب مع مصروالتفاوض معها لإعادة الوحدة، بالرغم من تصريحه بأن نظام الوحدة المقترح يجب أن يحافظ على استقلال سوريا وعلى سيادتها الكاملة.

وبلا جدال فقد كان الغرض من هذا المسعى يهدف إلى تحقيق مصالح ذاتية أكثر من الرغبة فى رأب الصدع الذى نتج عن الانفصال، ومن ثم كان رد عبدالناصر واضحا ومثيرا، إذ قال:

«إننى على استعداد أن أتفاوض لإعادة الوحدة مع أى حكومة سورية تمثل الشعب السورى لا أن نقدم مجرد اقتراح للوحدة كى تخدم مصالح فردية أو حزبية».

ولكن حالة الهدوء لم تدم طويلا، إذ نشأ توتر جديد بين القاهرة ودمشق حينما أعلن فجأة أن زغلول عبد الرحمن الملحق العسكرى المصرى فى بيروت قد لجأ إلى دمشق وأنه سوف يعقد مؤتمرا صحفيا ليبين أسباب لجوئه.

وفى المؤتمر الصحفى المذكور أحس السوريون أنهم لن يستفيدوا من زغلول عبدالرحمن كثيرا، فكل ما أدلى به أمام الصحفيين لايتعدى التنديد بحكم عبدالناصر وعبدالحميد السراج.. ومن ثم سمحوا له بالسفر إلى جنيف ليتقابل مع قريبه الصحفى أحمد أبو الفتح الذى كان قد غادر مصر وعاش فى سويسرا بعد أن استفحل النزاع بينه وبين الثورة، مما جعله يصدر كتاباً فى المنفى يندد فيه بأعضاء مجلس الثورة ووصلت بعض العبارات فيه إلى درجة القذف والتجريح.

على أن قصة لجوء زغلول عبد الرحمن لها أعماق سياسية وشخصية، فزغلول

عبدالرحمن من ضباط ثورة ٢٣ يوليو ومن الضباط الذين خرجوا ليلة الثورة ليستولوا على مبنى قيادة الجيش.. وكان زغلول عبد الرحمن قد عين ملحقا عسكريا فى بيروت بعد الوحدة.. وتعرض زغلول للدس نتيجة ظروف العمل المتضاربة التى كانت تسود العمل السرى فى لبنان.. ذلك أنه كان هناك ثلاث جهات أو أربع تعمل فى هذا الميدان، فرئاسة الجمهورية كان مندوبها فى لبنان محمد المصرى الذى كان يتعامل مباشرة مع سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات، وكان للمخابرات العامة مكاتب فى بيروت يشرف عليها محمد نسيم ضابط المخابرات والذى عمل تحت ستار سكرتير أول، أما المخابرات الحربية فكانت تشرف على أعمال الملحقين العسكريين وتكلفهم بمهام فى مجال العمل السرى وأخيرا كان للمباحث العامة مندوبين فى لبنان يقومون أيضا بالعمل السرى، هذا فضلا عن عبدالحميد غالب السفير المصرى فى بيروت، الذى تورط فى هذه الأعمال، وكان على اتصال بسامى شرف.

كان نتيجة تعدد هذه الأجهزة أن نشأ بينهم ما أطلقت عليه «التنافس المدمر» لسبب واحد هو أن مصدر المعلومات الذى كانت تحصل منه هذه الأجهزة على المعلومات كان مصدرا واحدا.. وفى علم المخابرات تقيّم المعلومات بالمصادر وقيمتها.. وفضلا عن ذلك لم يكن هناك تعاون بين رجال هذه الأجهزة، بل على العكس كانوا يتنازعون وربما دسوا لبعضهم البعض فى القاهرة.. وكانت رئاسة الجمهورية تشجع هذا الاتجاه.

على أن زغلول عبد الرحمن كان يتمتع بأفق سياسى مناسب وبدماثة خلق وطيب معشر، ومع ذلك فقد وقع فى خطأ جسيم أجبره فى النهاية على أن يسلك طريق اللجوء.

كان زغلول يتردد على «كازينو بيروت» وهو ملهى ليلى، وهناك اتجه إلى القمار فخسر أمواله كلها، ولكنها لم تكف بتسديد ما خسره، فامتدت يده إلى المصروفات السرية التى كانت فى عهدته بأمل أن يعيدها بعد أن يوفق فى إحدى جولاته.. لقد بلغت خسارة زغلول ما يقرب من نصف مليون ليرة لبنانية.

وعلم عبد الناصر وعامر بهذا الأمر، فأمر الأول بأن يعود زغلول عبد الرحمن من بيروت فوراً ويقدم للمحاكمة.

وأحس زغلول بنهايته، ولكن الأقدار دست عليه فى تلك الظروف الحرجة عميلا من

سفارة السعودية فى لبنان، كان قد سمع بالخسارة الجسيمة التى أحاطت بزغلول فعرض العميل السعودى على زغلول مساومة بأن يسلمه الأخير الملفات السرية الخاصة بعمله مقابل اثنين مليون ليرة لبنانية تدفع له فى أحد بنوك سويسرا حيث يذهب إليها كلاجئ سياسى.

كانت الملفات المعنية تحتوى على قوائم بالعملاء الذين يعملون لحساب مصر، كما تضمنت تفاصيل أنشطتهم .. وبالطبع حصلت السعودية على جزء من الملفات السرية نظير المبلغ الذى ستدفعه لزغلول عبدالرحمن ليسدد ديونه.. لقد كانت السعودية تواقة فى ذاك الوقت إلى تلويث سمعة عبدالناصر فى سوريا، فلم تتردد فى تسليم نسخ من هذه المعلومات إلى السلطات السورية.

ودفع لزغلول عشرة فى المائة من المبلغ المتفق عليه، وتحرك إلى سوريا حيث عقد مؤتمرا صحفيا بها وغادر دمشق ليعيش فى سويسرا كلاجئ سياسى.

وقبل أن يغادر لبنان قام بتسديد الأموال التى أخذها من قبل من الخزانة وظن أنه سيعيش بعد ذلك هادئ البال فى سويسرا ولكن الرياح تأتى بما لا تشتهى السفن.

هنا أريد أن أقول إن علاقة الرئيس عبد الناصر بزغلول عبدالرحمن كانت علاقة سيئة، فقد كان ولاء زغلول لعامر ولاءً مطلقا، مما أغضب عبد الناصر، ولم يكن زغلول يتوقف عن التعبير عن حبه المطلق لعبد الحكيم عامر أمام كل الناس بينما كان يلمز عبدالناصر ببضع كلمات جارحة.

وانتهت تمثيلية السوريين ففكروا فى استغلال الوثائق التى حصلوا عليها من السعودية، فدعوا لعقد مؤتمر طارئ لأعضاء مجلس الجامعة العربية فى لبنان، وعرف فيما بعد باسم «مؤتمر شتورة».

وكان زغلول قد توجه إلى جنيف وقابل قريبه الصحفى أحمد أبو الفتح، وبعد مضى فترة من الزمان نفدت نقود زغلول وأحس بأنه سوف يسير فى طريق التردى.

وتشاء الظروف أن أتقابل مع زغلول فى السجن الحربى وليمان «أبو زعبل».. سألته:

ما دعاك لتعود إلى القاهرة طواعية وأنت تعلم ما ينتظرك فى مصر؟

أجاب زغلول :

لقد أحسست أننى لو بقيت فى جنيف فسيكون قدرى مصيراً لا أرضاه لنفسى.. لقد حامت حولى أجهزة المخابرات الأجنبية كما يحوم النحل حول خليته، كل منها تسعى لتجنيدى.. فوجدت أن العودة إلى بلادى مهما كان مصيرى بها أفضل بكثير من احتمال الوقوع فى شراك مخابرات إسرائيل.. ولذلك قام زغلول عبد الرحمن بالاتصال بشمس بدران عن طريق الهاتف من سويسرا وأخبر الأول الثانى أنه يريد العودة لمصر.. ووافق عبدالناصر، ثم حضر زغلول إلى القاهرة بعد أن حدد لشمس بدران رقم رحلة الطائرة التى سيعود عليها وموعد وصولها إلى مطار القاهرة.

وبعد حضور زغلول إلى القاهرة كان لابد أن يحاكم على الأقل كضابط هارب من القوات المسلحة.. وكنت أود أن يحصل زغلول على عفو من رئيس الجمهورية، وبخاصة أنه هو الذى قدم نفسه طواعية.

وناقشت الأمر مع عبد الناصر وعامر فقال لى الثانى:

لا مفر من محاكمة زغلول.. على الأقل كضابط هرب من الخدمة.

قلت له:

هذه جريمة عقوبتها الإعدام!

قال المشير:

لابد من محاكمة زغلول لردع أى ضابط يحاول أن يقوم بمثل هذا العمل.. وتمت محاكمة زغلول أمام محكمة عسكرية برئاسة اللواء عبد المنعم حسنى.. كانت النيابة العسكرية قد وجهت لزغلول سبعة اتهامات كل منها كفيل بأن يطبق على عنقه حبل المشنقة.

ولم تستغرق محاكمة زغلول وقتا كبيرا، فقد اعترف زغلول أمام المحكمة بكل التهم.. وحكم عليه بالإعدام، ثم خفف عبد الناصر الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

ولما جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ وحدث ما حدث أفرج عن زغلول عبدالرحمن، ولكن سرعان ما عاد مرة أخرى للسجن الحربى بعد وفاة المشير عامر.

كان زغلول عبد الرحمن سيىء الحظ، ذلك أن عبد الناصر وقد أمر بالإفراج عنه، لم

يوقع على قرار العفو عنه، ومن ثم حينما حاول أن يثبت أنه خرج بعفو من رئيس الجمهورية قال له، المحقق: لم يصدر عنك عفو مكتوب .. واسقط فى يد زغلول وبقى سجينا حتى أفرج عنه عام ١٩٧٦.

لن أستفيض فى الحديث عن أحداث هذه القصة أو ما صاحبها من شائعات عن زغلول فقيل إنه أعيد من الخارج فى صندوق.. وبالطبع كان هذا الإفك يرضى الكثير من أعداء الثورة.

إن ما يعنينى فى الأمر أن أربط بين لجوء زغلول إلى دمشق ثم إلى جنيف، وبين الأحداث الخارجية التى نتجت عن هذا الأمر.. كانت عملية زغلول عبد الرحمن بالنسبة لأعداء عبد الناصر هبة من السماء، منحتهم الفرصة لفضح عبد الناصر والتشهير بالسراج وبعملائه.. كما أن هروب السراج من سجن المزة بعد شهرين من اعتقاله إلى القاهرة أضاف حججا لأعداء عبد الناصر متهمين إياه بأنه يحاول تدمير استقلال سوريا.

انتهز الحورانى الفرصة وهاجم عبد الناصر بضراوة واتهمه بأنه أداة فى يد الإمبريالية.. واستشهد بذلك بنشره محاضر جلسات اجتماع مجلس وزراء الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٠.. كان من بينها أن عبد الناصر قال فى أحد الاجتماعات إن أى عمل عسكرى موجه لإسرائيل يعد عملا انتحاريا .. وقد عرض عبد الناصر على الوزراء إنذار خروشوف خلال حرب السويس مؤكدا أن روسيا لن تستطيع أن تفعل شيئا.

وزعم الحورانى أيضا بأن لديه معلومات تقارير من سفير الولايات المتحدة فى القاهرة تفيد بأن الأمريكيين سعداء بسياسات عبد الناصر التى سوف تساعد على تحقيق سياستهم فى الشرق الأوسط وبخاصة فى سوريا.

ولم تتلكأ حكومة سوريا فى التنديد بحكومة القاهرة، وطالب السوريون بضرورة عرض هذه الاتهامات فى اجتماع عام يحضره ممثلون عن الدول العربية كلها.

ففى ٢٨ يوليو وقد تسلحت سوريا بالوثائق التى سلمها زغلول عبد الرحمن، قامت دمشق بتوجيه دعوة رسمية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تطلب فيها عقد جلسة طارئة للنظر فى شكوى سوريا ضد تدخل عبد الناصر فى شئون سوريا الداخلية.

سوريا تتسلح بالوثائق

والواقع أن مؤتمر شتورة كان معداً منذ أول وهلة ليكون منتدى للسباب ونشر الغسيل القذر ـ على حد قول خليل الكلاس عضو الوفد السوري ـ وكان الوفد السوري قد تسلح بالوثائق التى حصل عليها الوفد السورى بعد لجوء زغلول عبد الرحمن وبنى عليها هجومه على مصر وعلى عبد الناصر، متهما إياه بأنه يخرب كيان سوريا ويحض شعبها على التمرد، هذا بخلاف تهم أخرى تدخل تحت بند التجسس والتخريب.

ولقد بدأ السباب منذ أول وهلة، ففى الجلسة الأول التى عقدت صباح ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٢، لم يتورع وفدا سوريا ومصر عن كيل السباب أثناء نظر المؤتمر اقتراحاً بعلانية الجلسات.. وقد أصر وفدا مصر وسوريا على أن تكون الجلسات علنية، مع أن باقى الأعضاء عدا الأردن أجمعوا فى اقتراحاتهم على السرية، وأخذ القرار بالأغلبية فى الجلسة الثانية على سرية الجلسات.

وبادر رئيس وفد مصر أكرم ديرى يرد على اتهامات سوريا بأن مصر تتدخل فى شئون سوريا، ولم ينس أن يندد بالحكم السورى إذ قال:

«... وأقول إن الجمهورية العربية المتحدة لا تتدخل فى شئون سوريا، وإن هناك فئة تتحكم فى مصائر الشعب السورى الآن، وهناك حملة عنيفة ضد العناصر الوطنية فى سوريا.. إن الشعب السورى قد تحطمت على إرادته كل المؤامرات وكل الدسائس ونحن نريد لسوريا...».

ولم يسكت الوفد السورى، فقام خليل الكلاس بالرد على أكرم ديرى وندد بالحكم المصرى بقوله:

«.. وإذا كان الموضوع سيبدأ على هذا الشكل فاسمحوا لى أن أقول إننا نود العلانية أيضا لأسباب غير التى ذكرناها، فنحن نريد أن نساهم فى إنقاذ الشعب المصرى فى مصر من حكم الطغيان، والتسلط، ومن سيف الإرهاب والمباحث، إن الشعب العربى فى مصر ـ ويكاد يكون نصف العرب ـ يحكم بطريقة لم تعرفها القرون الوسطى.

«.. وإذا كان الموضوع هو أن ننتقل إلى كيف يحكم كل شعب عربى، فنحن نقول إن الشعب العربى فى مصر يذوق مرارة الحكم وقسوته، ومن الإرهاب والتسلط ومن اغتيال الحريات مالم يعرفه شعب فى العالم».

وأنذر رئيس الجلسة وفدى مصر وسوريا بعدم العودة للحديث بهذه اللهجة العنيفة.

وفى الجلسة الثانية التى عقدت فى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً طلب رئيس المؤتمر من الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يتلو فحوى الشكوى التى قدمتها حكومة سوريا.

وقام الأمين العام وقال إن الأمانة العامة قد تلقت يوم ٣٠ من يوليو سنة ١٩٦٢ برقية من وزير خارجية سوريا نصها ما يلى:

أتشرف بأن أرجو سيادتكم باسم حكومتى دعوة مجلس جامعة الدول العربية للانعقاد فوراً للنظر فى الموقف الناجم عن الأقوال والأفعال التى يقوم بها ويدفع إليها الرئيس جمال عبد الناصر تجاه سوريا، والتى تشكل اعتداء صريحاً على سيادة الجمهورية العربية السورية وكرامة شعبها على أن يكون مكان الانعقاد فى أى بلد عربى غير مصر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

جمال الفرا

وزير الخارجية

للجمهورية العربية السورية

ثم قام الدكتور أسعد محاسن عضو الوفد السورى وندد بالرئيس عبد الناصر لافتئاته ـ على حد قوله ـ على الكيان السورى والسيادة السورية.

قال أسعد محاسن:

«إن غرض الرئيس جمال عبد الناصر من قوله: «ننظر إلى الشعب السورى فى الإقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة».. هو تجاهل الكيان السورى والسيادة السورية واعتبار الوحدة بين مصر وسوريا قائمة، وهذا عدوان صريح على كيان سوريا المستقلة.. وما من شك فى أن حكام مصر يعيشون فى أبراج وهمية وقد فاتهم أن الأساليب التى استعملوها مع الشعب السورى العربى لايزالون يستعملونها مع الشعب

العربى فى مصر، بأساليب التحكم والإرهاب والافتئات على الحريات والكرامات وكل ما يتصل بها، مما يعتبر أعز وأغلى شيء على الإنسان .. هذه الأساليب وما فيها من تأليه الفرد وعبادته هى التى نسفت الوحدة التى قامت بين مصر وسوريا من أساسها ... ».

واستطرد أسعد محاسن يقول:

«ويستمر الرئيس جمال عبد الناصر فى عدوانه على الكيان السورى إذ يقول: «.. إن شعب سوريا أعلن سنة ١٩٥٨ أنه جزء من الجمهورية العربية المتحدة، وأننا نشعر نحوه أيها الإخوة بمسئوليات كبرى.. أنا مع الشعب السورى فى كفاحه ضد الرجعية وضد الانتهازية وضد الاستعمار بكل قوانا وبكل مانملك.. إننا مع الشعب السورى المكافح بكل قطرة من دمنا..».

هل تحتاج هذه الأقوال إلى إيضاح؟ وهل يكتنفها لبس أو غموض من حيث معانيها ومقاصدها؟ ففى هذه الأقوال تحريض سافر على العصيان والثورة، ووعد واضح بأن الرئيس جمال عبد الناصر يضع جميع إمكاناته فى سبيل إثارة الفوضى واستعداده لتغذيتها بالمال والرجال والدماء.. هل يقبل الرئيس عبدالناصر أن يوجه مسئول عربى نداءً مماثلاً للشعب المصرى؟ وما هو موقف الرئيس جمال عبدالناصر لو وقع له مثل ذلك؟ هل كان يسكت أم يقيم الدنيا ويقعدها؟»».

ويعود أسعد محاسن فيقول:

«ألم يكن من الخير لحكومة القاهرة أن تبذل إمكانات الشعب المصرى ودمه فى استرجاع فلسطين المحتلة؟ أستغفر الله ثم أستغفر الله ألف مرة! إذ كيف يكون ذلك مع التمكين لإسرائيل والصهيونية من أرضنا الطيبة بوضع قوة الطوارىء منذ نهاية عام ١٩٥٦ حاجزا بين مصر وبين الدولة الغاصبة لتطمئن حكومة القاهرة على مصيرها ولتواصل تنفيذ مشاريعها الأثيمة».

وقام أكرم ديرى رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة بمقاطعة أسعد محاسن وقال: «إذا وصلنا لهذا المستوى بأن نتهم دولة عربية أنها مكنت لإسرائيل فهذه أكبر خيانة قومية نرتكبها فى حق العروبة.. فهذه الدولة قد خاض رئيسها معارك لشعبه ضد الاستعمار وضد الاحتلال وأمم قناة السويس ولا يمكن أن توصف حكومة الجمهورية العربية المتحدة تتآمر مع إسرائيل».

«إن الجمهورية العربية المتحدة تشكل أكبر طاقة اقتصادية فى العالم العربى، وبالتالى فهى قادرة على خلق أكبر طاقة عسكرية، فالنزول إلى هذا المستوى لايجوز إطلاقا».

وتدخل رئيس الجلسة وطلب من أكرم ديرى عدم المقاطعة واستمر أسعد محاسن فى هجومه وقال «إن حكومة عبد الناصر التى تتهم سوريا بالرجعية تختبىء وراء القوات الدولية، وأن كلمة الحرية سقطت من قاموس من يحكمون الجمهورية العربية المتحدة ولم يعد لها وجود» .. كما قام بمهاجمة تصرفات الحكومة المصرية فقال:

«إن تصرفات حكومة القاهرة وحاشيتها وطبولها ومزاميرها إنما تنم عن وجود مخطط رهيب هدفه القضاء على الكيان العربى فى كل مكان وتقويض الإمكانات العربية حتى تتمكن الصيهونية وحليفها الاستعمار من تحقيق أغراضه.. إن وجود المخطط الرهيب هو الذى يفسر بقاء قوات الطوارىء الدولية على الحدود الفاصلة بين مصر وفلسطين المحتلة وفى خليج العقبة على الرغم من وجود أقوى قوات جوية وبحرية وبرية ضاربة لمصر، لا فى الشرق العربى ولا فى البحر المتوسط فحسب، بل فى أفريقيا أيضا ـ هذه القوات الضاربة التى تستخدم فى الاستعراضات وفى استعباد الشعب المصرى وفيما يعد من مؤامرات وفتن فى البلاد العربية.. إن الخطة المرسومة ترمى إلى إثارة القلاقل وبث الفتن فى كل أرض عربية حتى يلهو العرب بمشكلاتهم وينصرفوا عن معالجة قضاياهم المتصلة بوجودهم وهذا أيها السادة ما يفسر الأحداث الرهيبة التى وقعت فى الموصل وفى لبنان والأردن وتونس والمغرب وغيرها بحيث يمكن التأكيد بأنه لم ينج أى بلد عربى من هذا المخطط الجهنمى الإجرامى الرهيب».

وبعد أن انتهى أسعد محاسن من هجومه العنيف على عبد الناصر وحكومته قام محمود شوقى عضو الوفد السورى وطلب الكلمة فأذن له.. وكانت مهمته عرض قضايا التخريب والتجسس التى ألصقتها سوريا بمصر وقد قدمها عضو الوفد تحت عدة عناوين:

القضية الأولى: السفارة المصرية فى بيروت تحرض على اغتيال ضباط القيادة السورية.. وملخص الدعوى أن (الأستاذ منصور) أمين محفوظات فى السفارة المصرية ببيروت قد اتصل فى الأسبوع الأخير من شهر يونيو سنة ١٩٦٢ بالمدعو «عدنان الأعرج» وهو موظف مدنى سورى كان يعمل مع السراج، ورتب مقابلة مع محمد نسيم ضابط المخابرات المصرى فى السفارة المصرية ببيروت حيث طلب نسيم من عدنان الأعرج اغتيال

بعض الشخصيات فى سوريا.. وحدد له بالاسم ـ كما جاء بالاتهام ـ أسماء اللواء نامق كمال والعميد هاشم هاشم أغا والعميد موصللى، على أن يدفع عن كل عملية مبلغ خمسين ألف ليرة سورية بعد إنجازها ولكن العملية لم تتم لأن أجهزة الأمن السورية أحبطت المؤامرة.

٢- القضية الثانية: السفارة المصرية فى بيروت تتجسس على الجمهورية السورية.. وملخص الدعوى أن المستشار المصرى فؤاد هلال بالسفارة المصرية فى بيروت قام بتجنيد «عدنان الإمام» الموظف المدنى فى وزارة الدفاع وطلب منه تقريرا مفصلا عن الأوضاع فى الجمهورية السورية وقد قام عدنان الإمام بتنفيذ المطلوب.

كذلك قام زغلول عبد الرحمن الملحق العسكرى المصرى فى بيروت بتجنيد الموظف سالف الذكر الذى قدم له تقارير عن الأوضاع السياسية والعسكرية فى سوريا وعن ضباط القطاعات العسكرية السورية نظير أجر شهرى، ولكن الأجهزة السورية اكتشفت القضية على خد قول الوفد السورى.

٣- القضية الثالثة: السفارة المصرية فى بيروت ترسل المتفجرات إلى دمشق.. وتتلخص الدعوى فى أن المدعو نجيب جويفل عضو جماعة الإخوان المصرى السابق المقيم فى لبنان قد قام بتجنيد بعض المواطنين السوريين عن طريق إقناعهم بأن طريق عودة الوحدة لن يكون إلا بإظهار الشعب السورى بمظهر الساخط على الحكومة وعلى الأوضاع فيها وذلك بإلقاء المتفجرات فى دمشق.

كما قام نجيب جويفل بتسليم أربعة أقلام متفجرة إلى المدعو بديع حجازى السورى فى شهر يوليو سنة ١٩٦٢ وقام بتدريبه على استخدامها وطلب منه إلقاء الأقلام فى أربع ساحات من ساحات دمشق وأفهمه أن لا خطر عليه لأن الأقلام موقوتة لمدة ست ساعات.

وقال الوفد السورى إن هذه المحاولة أحبطت أيضا نتيجة كشف أجهزة الأمن السورية للموضوع.

٤- القضية الرابعة: السفارة المصرية فى بيروت ترسل الأموال إلى الضباط السوريين..

وتتلخص الدعوى فى أن محمد نسيم ضابط المخابرات بالسفارة المصرية فى بيروت

كان يرسل مبالغ ضخمة إلى ضباط سوريين عن طريق أربعة من اللبنانيين هم على بن أحمد شحادة ، محمد بن أحمد الحلوانى ، عبد الله بن وفيق الرز ، عبد الوهاب بن محمود عبش وكان حلقة الاتصال الضابط السورى عمر مصرى الذى قابل المندوبين أكثر من مرة فى حمص وتدمر.. وتستمر الدعوى فتقول إن هذه العملية انتهت حينما قبض على المواطنين اللبنانيين الأربعة فى تدمر وهم يحملون مبالغ طائلة.

٥- القضيةالخامسة: السفارة المصرية فى بيروت تحرض اللاجئين العراقيين فى سوريا على التآمر.. وتتلخص الدعوى فى أن نجيب جويفل والرائد يحيى طويلة من السفارة المصرية فى بيروت قاما بتكليف اللاجىء العراقى صالح الخضر الخزرجى بجمع معلومات سرية عن سوريا وعن العراق وسلماه كمية من الحبر السرى وكمية أخرى من مادة مظهرة للكتابة السرية وكان ذلك فى أوائل عام ١٩٦٢ .

وفى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٦٢ أرسلت السفارة المصرية رسالة إلى المواطن العراقى المذكور عن طريق المواطن السورى المحامى أنور حمادة تطلب فيها تسليم حامل الرسالة عدد اثنين نسخة من تفسير البخارى، كذا الكتاب الخاص بكمال رفعت.. وقالت الدعوى إن تفسير البخارى لم يكن يعنى سوى مسدس رشاش وأن الكتاب الخاص بكمال رفعت يعنى المسدس الخاص بكمال رفعت.

وقالت الدعوى أيضا أن أجهزة الأمن وضعت يدها على الأسلحة والرسائل وأدوات التجسس من حبر وخلافه.

٦- القضية السادسة: السفارة المصرية فى بيروت تحرض اللاجئين اللبنانيين على التآمر وتستغلهم فى اختلاق قضية نسف السفارة المصرية فى بيروت.. وتتلخص الدعوى فى أن عبد الحميد غالب السفير المصرى فى بيروت اتفق مع الحاج رشيد شهاب الدين رئيس المقاومة الشعبية اللبنانية على استغلال اللاجئين اللبنانيين فى سوريا لاختلاق جريمة تلصق بسوريا العربية فعمدت إلى إرسال اللبنانى جمال المغربى إلى دمشق ومعه بعض المتفجرات لتسليمها إلى اللاجىء اللبنانى «عيد بدر» ليقوم الأخير بالهرب إلى لبنان والادعاء أمام السلطات اللبنانية بأن سوريا كلفته بنسف السفارة المصرية فى بيروت وأنه لم يستطع أن يقوم بهذه الجريمة ولذلك فهو يطلع السلطات على ذلك.

وسوف أعود للحديث عن حقيقة هذه القضية بالتفصيل فيما بعد.

٧- القضية السابعة: السفارة المصرية فى بيروت تتآمر على سوريا العربية .. وتتلخص الدعوى فى أنه عقب حوادث حلب مباشرة اتصل كل من نجيب جويفل ومحمد نسيم من السفارة المصرية فى بيروت ببعض المدنيين فى سوريا من أجل العمل على إعادة الوحدة بين سوريا ومصر على الشكل الذى كانت عليه قبل وقوع الانفصال.

وكانت السفارة المصرية تنتقى هؤلاء المدنيين لا على أساس أنهم مؤمنون بفكرة الوحدة كهدف فيه كل الخير لكل العرب، بل على أساس الانتهازية التى كان يتحلى بها هؤلاء الناس.

وتستمر الدعوى فتقول إن السفارة المصرية كانت تدرك تماما أن انتهازية هؤلاء لا يمكن أن تحقق هدف المصريين فى إعادة سوريا إلى الوضع الذى كانت عليه قبل حدوث الانفصال ولذا أخذت تحرض هؤلاء على الاتصال مع بعض الضباط فى سبيل دفعهم إلى أى عمل يخلق الفوضى فى سوريا ويظهرها أمام الرأى العام العربى والعالمى بأنها غير قادرة على حكم نفسها بنفسها وأنه لابد لها من وصاية.

وقد تم اتصال هؤلاء المدنيين بثلاثة من أعضاء السفارة المصرية هم محمد نسيم وأنور الجمل ونجيب جويفل.

والواقع أن موقف الوفد المصرى كان ضعيفا، فقد كانت أغلب الاتهامات التى يقدمها الوفد السورى ضد مصر صحيحة .. كما غلفت بعض الأحداث بعناية لتبدو الاتهامات الأخرى وكأنها حقائق.

كذلك كان يشوب العمل السرى المصرى فى بيروت كثير من الأخطاء، فقد كانت هناك عدة أجهزة تعمل فى هذا المضمار: مخابرات رئاسة الجمهورية عن طريق سامى شرف، المخابرات العامة، المباحث العامة، الملحق العسكرى المصرى فى بيروت ممثلاً للمخابرات الحربية.. وأخيرا السفير المصرى الذى كان يعمل مباشرة بأوامر من سامى شرف.

ولقد أدى ذلك إلى إخفاق كثير من العمليات السياسية ولسوف أفند فى المسلسلات التالية أهم الدعاوى وأوضح الدلالات الهامة التى ظهرت فى مؤتمر شتورة سيىء الطالع الذى كان بمثابة وصمة فى جبين العرب، وأداة فرقة بين الأخوة وليست منتدى لحل المشكلات والأزمات.

دلالات فى مؤتمر شتورة

وجد الوفد المصرى نفسه يواجه فى مؤتمر شتورة هجوما مشتركا من سوريا والأردن والسعوية إذ قامت وفود هذه الدول بهجوم لاذع على مصر فى شكل جوقة موسيقية بينما بدا اليمنيون والتونسيون سعداء بما يحدث لمصر.

ومع أن العراقيين قد ابتعدوا عن هذا الاجتماع كإشارة لاستمرار احتجاجهم على انضمام الكويت للجامعة العربية فإن عبد الناصر لم يلق تعاطفا وديا إلا من وفد الجزائر الذى كان قد انضم حديثا بعد حصوله على استقلاله.

وبلغ هجوم السوريين الذروة، وذلك حينما أعادوا نشر اتهامات الحورانى لعبد الناصر، من ضمنها أنه يعمل سراً مع واشنطن لتصفية النزاع العربى الإسرائيلى وقضية فلسطين.

كذلك اتهم السوريون مصر بأنها تمارس ضغطاً على عبد الخالق حسونة الأمين العام لمجلس الجامعة العربية بصفته مواطنا مصريا ومن ثم فإن احتمال التحيز لمصر كان يسيطر على أذهان السوريين.

واحتج حسونة على هذا الاتهام وقال:

«إن عبد الناصر تجنب عن عمد مقابلته حتى لا يفسر لقاؤه معه تفسيرا خاطئاً».

ومع أن حسونة نفى نفيا قاطعا تحيزه لأحد، فلم يقتنع السوريون بدفاع حسونة ورفضوا بإصرار سحب اتهاماتهم.

وبعد مرور ستة أيام من هذا النزاع المرير لم يستطع عبد الناصر أن يقف مكتوف اليدين فأمر بسحب الوفد المصرى مهددا بأنه قد ينسحب كلية من جامعة الدول العربية.

وهرع عبد الخالق حسونة خلف الوفد المصرى فى بيروت لإعادتهم ولكن بدون جدوى.. ذلك أن عبد الناصر وقد وعى بأن الملفات السرية التى حصل السوريون عليها من السعودية قد تجعل من المؤتمر مسرحا لتبادل السباب فضلا عن أن موقف مصر كان ضعيفا نتيجة الوثائق التى كانت تعرضها سوريا.

لقد تأكد عبدالناصر أنه لم يعد هناك أية فائدة للوقوف للدفاع عن الاتهامات التى توجهها سوريا.

على أن شيئا أهم بكثير من محاولات النيل منه برز لعبد الناصر فى مؤتمر شتورة، ذلك أن عبد الناصر تبين له أن الانفصاليين فى سوريا يحرضهم ملكا السعودية والأردن وأن مسألة زغلول عبد الرحمن ليست إلا القشة التى قصمت ظهر البعير.. فالمخطط العدائى كان مبنيا على أساس استخدام قضية زغلول عبد الرحمن كبداية لهجوم مخطط على عبد الناصر لتدمير هيبته، وإضعاف زعامته فى العالم العربى.

لقد كانت مجموعة الملوك قد خسرت واحدا منها هو الملك فيصل ملك العراق الذى قتل فى انقلاب عبد الكريم قاسم .. ومع ذلك فقد بين مؤتمر شتورة أن الملكين الأردنى الهاشمى والسعودى لم يتعاونا من قبل بمثل ما تعاونا فى هذا المؤتمر لضرب هيبة عبد الناصر، ولم يكتف الملكان بضم سوريا كحليف جديد، بل وصل نشاطهما أيضا إلى قاسم العراق.. ومن ثم وجد عبد الناصر أن الفرصة غير سانحة لدخول المعركة ومن ثم أعطى تعليماته بعودة الوفد المصرى إلى القاهرة فوراً.

وبعد ثلاثة أيام لاحقة انفض المؤتمر فى حالة من الفوضى والبلبلة.. وبعد انقضاء أسابيع قليلة من مؤتمر شتورة قام خالد العظم بتشكيل حكومة جديدة وفى الخمسة شهور التالية استخدمت الحكومة السورية العنف مع الوحدويين السوريين.. ولم يسكت رئيس الحكومة السورى إذ قام خالد العظم بتوجيه اتهام صريح لعبد الناصر متهما إياه بأنه يخرب وحدة العرب ويضرب السوريين بعضهم البعض ووجه اللوم إلى الناصريين لأنهم على حد قوله أشاعوا الفوضى فى سوريا.

وما مر أسبوع حتى قامت الحكومة السورية بحركة اعتقالات للسوريين بحجة أن السفارة المصرية فى بيروت تقوم بالتآمر داخل سوريا ـ وسأتحدث فيما بعد عن حكومة خالد العظم.

ولم يقصر الهجوم على عبد الناصر من داخل سوريا والأردن فحسب، بل جاء أيضا من السعودية.. كان من المتوقع أن يتبع فيصل خط التعاون مع مصر، ولكن الظروف

جاءت لتنضم السعودية إلى سوريا والأردن.. وزاد من غضب القاهرة أن السعودية رفضت الكسوة الشريفة للكعبة التى كانت مصر ترسلها منذ زمن بعيد فى احتفال رسمى.. كان هذا الإجراء بمثابة إهانة كبرى لمصر ولعبد الناصر.. وقامت الرياض بالهجوم على عبد الناصر بأسلوب أكرم الحورانى، إذ اتهمت عبد الناصر بأنه يشارك فى مؤتمرات الصهيونية العنصرية ويثير النزاع بين العرب.

والواقع أنه بينما كان مؤتمر شتورة منعقدا كان فيصل يستقبل الملك حسين فى الطائف، حيث تم الاتفاق بين الملكين على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة، كما تم الاتفاق على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين.

ولم يسكت عبد الناصر إذ رد على هجوم السعودية باستقباله مرتين الأمير السعودى طلال بن عبد العزيز الذى كان قد دخل فى نزاع مستمر مع أسرة آل سعود وذلك حينما طالب طلال بإدخال حكم ديمقراطى فى السعودية.

هجوم الكلاس على عبد الناصر

وفى الجلسة السادسة لمؤتمر شتورة والتى عقدت صباح الاثنين ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦٢ وقف خليل الكلاس نائب رئيس الوفد السورى فى هذا المؤتمر وأخذ يكيل التهم إلى عبد الناصر ويندب حظ سوريا فى عهد الوحدة.

كان الوفد المصرى قد تحدث فى جلسة سابقة عن إنجازات الوحدة، مما حدا بالوفد السورى أن يقرر الهجوم السافر على القاهرة ورئيسها.

وقف الكلاس ليتحدث إلى أعضاء المؤتمر فانتقد حكم عبد الناصر فى سوريا وقال:

«لقد حقق الحاكم فى سوريا تحت شعار الوحدة للدول العربية وتحت شعار الحرية والاشتراكية سواء أرادوا ذلك أم رفضوا، ما عجز الاستعمار والصهيونية عن تحقيقه بالتآمر والجريمة».

ويبدو أن ما حدث فى سوريا بعد الانفصال يشبه إلى حد كبير تلك الحملة الشرسة

التى قامت فى مصر فى السنوات القليلة الماضية، موجهة من المخابرات المركزية الأمريكية وتنفذها الرجعية المصرية وعملاء الإمبريالية العالمية لتقويض ثورة ٢٣ يوليو والنَيل من عبدالناصر فى ذمته.

والغريب أن تلك الحملة السورية لم تختلف كثيرا عن حملة العملاء والأدعياء التى حمل لواءها عملاء المخابرات المركزية الأمريكية فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٧٤، والتى لاتزال قائمة كسيف مسلط على رقاب الناس.

على أن من يقارن بين الدعاية الصاخبة التى تبارت فيها كل من دمشق والقاهرة بعد الانفصال، وبين الدعاية التى استخدمت فى غفلة من الزمن للقضاء على ثورة ٢٣ يوليو، ليجد فى التحليل الأخير أنه ليس هناك فارق كبير.

لقد وقف الكلاس فى مؤتمر شتورة يصب اللعنات على حكام مصر، ويحاول أن ينخر عظام الدعائم التى استندت عليها ثورة٢٣ يوليو.

يقول الكلاس:

«لقد نفذ الحاكم سواء أردتم أم رفضتم التخطيط الاستعمارى الصهيونى بكل دقة وإخلاص وكأنه مكلف بذلك».

كان هجوم الكلاس على عبد الناصر فى هذا المؤتمر عنيفا شرسا .. ولقد جاء ذلك رداً على وفد الجمهورية العربية المتحدة.. الذى وضح للمجلس مكاسب الوحدة فضلا عن هجومه على الرجعية السورية وعلى أجهزة الأمن السورية.

حقيقة كان عبد الحميد السراج وقد تسلم جميع أجهزة الأمن من مخابرات ومباحث عامة وشرطة قد أصبح الحاكم الفعلى لسوريا.. وزاد من سلطان السراج سيطرته على بعض المؤسسات الاقتصادية والسياسية ـ كما شرحت من قبل ـ لقد أصبح يطلق على عبد الحميد السراج اسم «السلطان عبد الحميد».

كان السراج انعزاليا بطبيعته وكان متشوقا لضم أكبر عدد من الأجهزة إليه، وللتدليل على ذلك سوف أسرد حادثا ذا مغزى فحينما تقرر توحيد أجهزة الأمن المصرية والسورية ثار عبد الحميد السراج ورفض تنفيذ قرار رئيس الجمهورية واستطاع أن يقنع عبد الناصر بأن إدماج أجهزة الأمن مع بعضها البعض لن يثمر بأى نتائج لأن السوريين ـ على حد

قوله ـ لا يفهمهم إلا سوريون.. واستجاب عبد الناصر لطلبات عبدالحميد وأصبح اندماج الأجهزة السورية مع مثيلاتها فى مصر مجرد حبر على ورق.. ووافق عبد الناصر تحت إلحاح وضغط السراج أن يترك له حرية التحرك داخل سوريا.

كانت المخابرات العامة المصرية ـ رغم صدور قرار توحيد الأجهزة ـ بعيدة كل البعد عن نشاط عبد الحميد السراج، وكان ذلك بتوجيه عبد الناصر الذى كان حريصا دائما على عدم إغضاب السراج وعلى تلبيةكل طلباته.. ومن ثم كان السراج يعمل فى سوريا مدعماً بالرئيس عبد الناصر ولم يستطع أحد أن يخترق الستار السراجى.

وقف الكلاس فى مؤتمر شتورة يهاجم عهد الوحدة .. عهد الحاكم فى سوريا ـ على حد قوله ـ وفيما يلى مقتطفات من خطابه الذى أعلنه أمام مجلس الجامعة العربية.. يقول الكلاس:

«.. فعلى النطاق الشعبى سحق حكم القاهرة الشعب كله دفعة واحدة مستغلا فى بادىء الأمر قيام الأحزاب السياسية بحل نفسها فى البلاد تذليلا لمهمة الوحدة، فسلط حملاته على القيادات ودمغها بأبشع صنوف الاتهامات، ودس الدسائس بين صفوفها وعمل على عزلها عزلا كاملا عن قواعدها الشعبية، بينما راح يزرع عيونه وجواسيسه بين صفوف هذه القواعد تعمل فيها تخريبا وتمزيقا وإفسادا فى وقت خنقت فيه الحريات العامة خنقا كاملا.. فلا صحافة ولا تجمع ولا تظاهر ولا فكر ولا رأى.. وتحت ستار حالة الحرب مع إسرائيل.. وضعت حكومة القاهرة قانون الطوارىء ونشرته وأعلنت حالة الطوارىء فى البلاد طيلة أيام حكمها وأعطت لنفسها صلاحية التوقيف والمصادرة بأمر شفهى».

واستطرد الكلاس يقول:

«.. ووضعت أجهزة الدولة كلها من أعلاها إلى أدناها فى قبضة البوليس والمباحث والمخابرات السورية وبذلك أصبح البوليس هو الحاكم المطلق الحقوق الذى لا يُسأل عما يفعل.. فكان أن تسلط هذا الجهاز الإرهابى المجرم على حرية الناس وكرامتهم وأموالهم.. وسيق المواطنون بالجملة إلى السجون والمعتقلات لأتفه الأسباب وأوهى الذرائع والحجج».

لقد أراد حكم الانفصال أن يستخدم كل ما يملك من طاقات لتشويه الصورة فى أبشع أشكالها.. لقد حدثت فى سوريا جرائم قتل وتعذيب، ولكن من المسئول عن هذه الأعمال؟ أهم صغار الضباط السوريين الذين يعملون فى هذه الأجهزة؟ أم رؤساؤهم؟ أم وزيرهم السراج؟ أم عبد الناصر؟ أم النظام كله؟

الحقيقة للتاريخ أن عبد الناصر أعطى السراج كل الصلاحيات كى يحكم سوريا باسم عبد الناصر.. والحق أن بعض صغار الضباط فى هذه الأجهزة ارتكبوا جرائم بشعة فى حالتين أو ثلاث.. وكان لابد من تقديمهم للمحاكمة، ولكن السراج كان يقوم بحل المشكلة وينقذ الجانى، وتصبح عملية الإنقاذ بمثابة عملية سيطرة كاملة للسراج على الجانى.

لقد تحدثت عن هذه الأمور من قبل فى كتاب «عبد الناصر وتجربة الوحدة»، إنما ما أريد أن أبينه هذا التوافق فى حملة هجوم الرجعية السورية سنة ١٩٦٢ وحملة العملاء والموتورين فى مصر بعد وفاة عبد الناصر بخمس سنوات.

وغالب ظنى أن كثيرين من الذين قرأوا الكتب الصفراء فى السنين القليلة الماضية التى تنشرها دور نشر مشبوهة تمولها دول أجنبية للتشكيك فى ثورة ٢٣ يوليو، سيلاحظون منذ أول وهلة أن الموتورين والعملاء استخدموا الأسلوب ذاته الذى استخدم من قبل بواسطة حكام الانفصال.

يقول خليل الكلاس فى خطاب له فى مؤتمر شتورة:

«... وافتتحت فى كل مدينة ومنطقة فى سوريا أقبية خاصة للتعذيب، كان يجلد فيها المواطنون حتى الموت وتجرى معهم أبشع صنوف الإجرام والتعذيب الجسدى.. فهناك يكهرب الآدميون ويشوون شيا وليس حرقا على مدة شهر، ويسلخون وتقلع أظافرهم وتطفأ السجائر فى عيونهم وآذانهم وصدورهم، كما تمثل فيهم أمورا تأباها الكرامة الإنسانية فكانوا ينفخون... ولقد ذهب ضحية هذه السياسة الإجرامية البربرية الوحشية عشرات العشرات من المواطنين فطمست الدولة عليهم وأخفت معالم جريمتها، لقد مات أحد المواطنين فى حمص تحت سياط الجلاد فحملوه إلى بيت الخلاء وعلقوا عنقه فى حبل وأذاعوا أنه انتحر شنقًا».

والواقع أن بعض الأخطاء اقترفت كما ارتكبت بعض الجرائم ولم يحاسب مرتكبوها على جرائمهم.. وكان السراج يتستر عليهم ويبذل جهوده حتى لا يصاب أحد منهم بسوء.

فعلى سبيل المثال مات مواطن سورى أثناء التحقيق معه وكان قد تعرض للضرب والتعذيب على يد بعض ضباط المباحث السورية.. وبعد وفاة هذا المواطن اتصل مقترفو الجرم بوزيرهم عبد الحميد السراج الذى خشى أن يفتضح الأمر فأمر بإرسال جثة المواطن لتكون تحت تصرف النيابة.. وأصدر السراج تعليمات تنص بأن يتقدم فرد من الرتب الدنيا، كى يتحمل مسئولية الحادث.

ومن ثم تقدم شرطي من المباحث العامة السورية يدعى وجيه انطاكى وتحمل مسئولية الحادث وأقر بأنه الوحيد المسئول وأن المواطن توفى قضاء وقدراً ومنع السراج أهل الفقيد من رفع دعوى مدنية تطالب بتعويض عن دم القتيل، وعرض عليهم مبلغا من المال مقابل مصرعه فوافق أهل القتيل ودفع لهم السراج مبلغ عشرة آلاف ليرة سورية.

على أن أبشع حادث حدث فى سوريا فى فترة الوحدة، هو مقتل فرج الله الحلو.. كان قد تم القبض عليه بواسطة رجال السراج ودفعوا به إلى سجن المزة حيث تعرض لألوان من التعذيب.. ومات الرجل متأثرًا بجراحه ودفن فى مزرعة نائية عن دمشق.. ولكن السراج ورجاله خشوا من افتضاح أمر الجريمة فنقلت الجثة من مثواها.. وقطعوها بمنشار عدة أقسام وألقوا بها فى «بانيو» مليء بحامض الكبريتيك وانتظروا حتى ذابت الجثة عن آخرها وألقى بها فى بالوعة البانيو.

الانفصاليون موتورون

ولقد كثر الحديث عن أسباب الانفصال فمنها أسباب موضوعية ومنها أسباب دعائية الغرض منها التشهير بمصر وبرئيسها.. وغالب ظنى أن هذه الأسباب ليست حتى بتراكماتها المسئولة عن الانفصال، ذلك أن الانفصال جريمة كبرى غذتها المؤامرات الإمبريالية.

لقد تحدثت من قبل فى القسم الخاص بالوحدة عن الأخطاء على المستوى الجماهيرى.. وسأتحدث الآن عن الاتهامات التى أثارها أعداء الوحدة للنيل من النظام كله.. لقد ضاعت هذه الأحداث مع الزمن وضاع الحق بين الناس.

كان من ضمن الاتهامات التى وجهت إلى مصر بعد الانفصال، قصة الأسلحة التى زودت بها سوريا.. تقول التهمة إن القيادة العسكرية المصرية فرضت المعدات التالفة والهالكة على الجيش السورى لشرائها.

أما التهمة الثانية، فتقول إن المصريين قصروا المناقصات والتعهدات الخاصة فى إدارة الأشغال العسكرية على المتعهدين المصريين كما جلب العمال المصريون إلى ورش الجيش السورى وطرد العمال السوريون.

كما قال الانفصاليون إن القيادة المصرية فرضت المصطلحات العسكرية المستخدمة فى الجيش المصرى على الجيش السورى.. وهى مصطلحات تركية إنجليزية.

وفى مؤتمر شتورة سيىء الطالع عدَّد الوفد السورى كثيرا من التهم التى تسىء لعبد الناصر ورجال عهده، بل وإلى المصريين كلهم.. ولم تتعد هذه الاتهامات ما كان يتردد كشائعات.

فعلى سبيل المثال قال الوفد السورى الذى حضر إلى القاهرة برئاسة زهير عقيل إن عبد المحسن أبو النور معاون قائد الجيش الأول السورى كان يتصل بالسياسيين والصحفيين ويؤلب العسكريين بعضهم ببعض وكان يمنى كل من يتعاون معه بأرفع المناصب.

ثمة مسألة أخرى تدخل فى اتهامات السوريين لمصر.. فقد قيل إن القيادة المصرية تسترت على الجرائم التى كان يرتكبها الضباط وضباط الصف المصريون وكان الجزاء الوحيد لهم هو ترحيلهم من سوريا إلى القاهرة.

ويضرب السوريون مثلا على ذلك يقولون:

«.. حتى الجرائم الأخلاقية التى ارتكبها بعض صغار الضباط المصريين مع طالبات قاصرات من مدرسة تطبيقات دمشق..».

ولكن ما قصه هؤلاء الضباط؟.. كان بعض صغار الضباط المصريين العزاب يقطنون

معا فى منزل يطل على مدرسة تطبيقات دمشق للبنات.. وفى يوم ما دق جرس الباب، وإذا بطالبتين من هذه المدرسة ترغبان فى دخول الشقة.. وحدث ما حدث بين الطالبتين والضباط.. ويبدو أن الفتيات فى سن المراهقة لايقدرن المسئولية، ولذلك أخذت طالبات المدرسة يفدن على شقة الضباط العزاب.

وعلمت ناظرة المدرسة بما يحدث، فقدمت شكوى إلى عبدالحميد السراج الذى سرعان ما أبلغ عبدالناصر..وتقرر إعادة الضباط فوراً إلى القاهرة وأجرى تحقيق معهم، وأحيل بعضهم إلى الاستيداع.

على أن الشىء المضحك المبكى، هذا الاتهام الذى قال إن سلطات القاهرة العليا شجعت عمليات تهريب المخدرات بواسطة الضباط المقيمين فى سوريا.. وقد وجه السوريون إصبع الاتهام إلى عبدالمحسن أبوالنور معاون قائد الجيش الأول.

كان قد قبض على سكرتير لعبد المحسن أبوالنور متلبسا بنقل المخدرات، ولكن السوريين اتهموا عبدالمحسن أبو النور شخصيا، فقالوا إنه كان يستخدم الطائرة العسكرية المخصصة للبريد فى نقل الحشيش والمخدرات إلى مصر.. وبالطبع لا يمكن لأى عقل راجح أن يتصور هذا، فعبدالمحسن أبو النور لا يمكن أن يكون مسئولا عن أى جرم يرتكبه أحد معاونيه إلا إن تستر عليه، إنما أراد السوريون الانفصاليون الربط بين حادث السكرتير وبين كراهيتهم الشديدة لعبد المحسن أبو النور.

ويجىء اتهام آخر، فيقولون إن الضباط المصريين عملوا فى التجارة، فكانوا يجمعون كل ما يصادفونه فى الصيدليات، ويشترون من المخازن الساعات وأجهزة الراديو، وأدوات التجميل النسائية، والأقمشة الحريرية والنايلون.. ويجزم السوريون بأن هذه المشتريات لم تكن للانتفاع الشخصى، ولكنها كانت تجمع للإتجار فيها.

كذلك وجه الانفصاليون التهم إلى الضباط والمدنيين الذين عملوا فى دمشق، فزعموا أن هؤلاء يتاجرون بالعملة، وذلك عن طريق تجميع الجنيهات المصرية من الأسواق الحرة بأسعار رخيصة، ثم ينقلونها إلى مصر، ويحصلون على قيمتها بسعر أكثر كثيرا من القيمة التى دفعوها فى الأسواق الحرة.

ويقوم الانفصاليون أيضا بتوجيه الاتهام إلى حكام مصر، فيقولون إن هؤلاء الحكام قد

ألغوا شروط الانتساب إلى مدرسة الضباط الاحتياط، ونـقلوا كلية الطيران والكلية الحربية إلى القاهرة بحجة توحيد التدريب، هذا فضلا عن اتـهامهم القيادة المصرية بتسريح جميع الضباط الفلسطينيين من الجيش.

وقام أمين النفورى فى مؤتمر شتورة، وعدّد الأخـطاء والجرائم التى ارتكبها المصريون ـ على حد قوله ـ إن قصة أمـين النفورى مع مصر معروفة تماما، فهو انفـصالى النزعة، يكره المصريين بصورة بشعة، ولأسرد الآن الاتهامات التى ذكرها فى خطابه الذى ألقاه فى مؤتمر شتورة:

أولا: قال النفورى إن حـكام مصر أقصوا كبار ضبـاط الجيش والقيادة العامـة، فمنهم من عين وزيرا، ومنهم من سرح بمعروف، وآخرون شردوا بلا مكافأة أو معاش.

ثانيا: عمد حكام مصر إلى نقل الضباط السوريين إلى مصر لإبعادهم، ولم يناط بهم أى أعمال.. ومن ثم أصبح الجيش السورى فى أيدى صغار الضباط.

ثالثا: ندّد النـفورى أيضا بـالقيادة العـامة للقـوات المسلحة لأنـها ـ على حـد قوله ـ حاولت إضعاف الجيش السورى، بنقل الضباط الأكفاء إلى الوزارات الأخرى.

رابعا: هيأت القيادة العامة للقوات المسلحـة الجو لتقويض الانضباط والنظام والطاعة فى الجيش، كما فقدت مظاهر الاحترام، وأصبح التبذل فى المعاملة بين الرئيس والمرؤوس ظاهرة واضحة.

خامسا: عملت القيادة فى مـصر على إثارة الطائفية والإقليمية والـعنصرية والنعرات فى صفوف الجيش لتمزيق وحدته الوطنية.

سادسا: قامت القيـادة فى مصر بإنشاء لجنة سمـيت «لجنة الضباط» ومهمتـها تسريح الضـباط وإحالتـهم إلى الـتقاعد وتـشريدهـم بإبعادهـم إلى دوائر أخـرى أو نفيهـم إلى القاهرة.

سابعا: استولت مصر علـى معدات وتجهيزات الجيش السورى، ونقلـتها إلى مخازن القاهرة بدلاً من تركـها فى سوريا، ودعمها بمعدات من مصـر، على أساس أن سوريا فى خط النار الأول.

ولأفند الآن مـزاعم أمين النفورى.. فـإقصاء بعض كـبار ضباط الجيش الـسورى كان

ضرورة لتأمين الوحدة، فهؤلاء كانوا ضباطا متسيسين، وكان لابد كى تقوم الوحدة أن تصفى التيارات السياسية المختلفة داخل الجيش السورى.. لقد كان شرط عبدالناصر الأول قبل أن يقبل الوحدة، ابتعاد الجيش عن السياسة.. ولقد قال عبدالناصر فى هذا الأمر «من أراد من الضباط العمل فى الحقل السياسى، فليترك الجيش».

أما دعوى النفورى بأن القاهرة عمدت إلى نقل الضباط السوريين إلى القاهرة، فقد كان ذلك مرحلة لإدماج الجيش المصرى والسورى معا، وإن كان الدافع الأساسى لنقلهم يكمن فى انتمائهم الحزبى.. ومن المعروف أن الشرط الثانى لقيام الوحدة كان حل الأحزاب السياسية السورية.

أما قول النفورى بأن القيادة المصرية عملت على إثارة الطائفية والعنصرية والنعرات الإقليمية فى صفوف الجيش، فهذا بعيد كل البعد عن مسلك مصر.. ذلك أن مصر لم تعرف صراعا طائفيا أو عنصريا، وربما كانت هذه السمات قائمة فى الجيش السورى قبل اتحادها مع مصر، فسوريا لم تر استقراراً سياسيا منذ حصولها على استقلالها حتى بداية الوحدة.. ولم تقف الانقلابات العسكرية السورية المتعددة إلا فى أيام الوحدة، فسوريا كانت مسرحا لانقلابات متكررة منذ انقلاب حسنى الزعيم حتى الانقلاب الانفصالى.

أما ما تحدث به النفورى عن إنشاء «لجنة الضباط» التى قفز بها مرة واحدة وحدد مهمتها بتسريح الضباط وتشريدهم، فهذا أمر يجافى الحقيقة، فلجنة الضباط قائمة فى مصر منذ عهد بعيد.. وجميع الضباط يعلمون أن مهمتها النظر فى أمور الضباط وشئونهم، مثل الترقيات والتنقلات وحل مشاكلهم.. هذه اللجنة جزء من التنظيم العسكرى، وليست بدعة فريدة فى مصر، فأغلب الدول المتقدمة لديها هذه اللجنة وإن اختلف اسمها فى بعض الأحيان.

وأخيرا فإن ما قيل عن نقل مصر الأسلحة إلى القاهرة، فهذا أمر مبالغ فيه، هدفه التشهير وبلبلة الأفكار.

والعجيب أن يقول النفورى إن سوريا دفعت ثمنا لهذه الأسلحة مبلغاً قدره مائتا مليون من الجنيهات، ولم يسأل النفورى نفسه: وكم دفعت مصر لسوريا.. لا أدرى هل هى وحدة مصالح وأهداف؟ أم هى صفقة تجارية؟

ويقينى أنه إذا كان هذا هو تفكير ساسة سورية حينئذ، فما كان هناك داع لدعوة إلى وحدة كاملة شاملة.

محاولة نسف سفارتنا فى بيروت

لم تتوان حكومة سوريا أو مصر عن استخدام العمل السرى لتحقيق أهداف سياسية.. ومع أن الوفد السورى فى مؤتمر شتورة وجه الاتهام صراحة لمصر بقوله إن قضية نسف السفارة المصرية فى بيروت ليست سوى عملية تلفيق غير صحيحة، فلم يكن هذا صحيحا، فليس من المعقول أن تقوم القاهرة بتجنيد بعض اللبنانيين اللاجئين فى دمشق، فاللاجىء السياسى تكون أنشطته معروفة لأجهزة الأمن، وغالبا ما تحاول أجهزة المخابرات استخدام اللاجئين الذين يكون لديهم الاستعداد للقيام بالعمل السرى، هذا فضلا عن إحساس هؤلاء اللاجئين بأنهم فى موقف الضعف، إذ غالبا ما تشل الدول المضيفة أى تحرك لهم، إلا إذا كانت هذه الدولة تريد الانتفاع بهم.

هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى، فالدولة المضيفة غالبا ما تحاول الانتفاع من وضع اللاجئين، فإذا ما رفضوا التعاون، فقد تلجأ الدولة إلى التهديد بتسليمهم لبلادهم، إذا لم يتعاونوا مع أجهزة الدولة.

ومع أن جهاز الأمن اللبنانى قد قام بالتحقيق فى هذه القضية، واتضح من التحقيق أنه كان هناك خطة عدوانية، ونوايا سيئة إزاء مصر، فإن عملية محاولة نسف سفارة مصر فى بيروت قد أعدت وخطط لها فى دمشق.

ولكن ما صحة الأمر؟ ومن الذين قاموا بالمخطط؟ ولماذا تم اختيار سفارة مصر فى بيروت بالذات؟

فى يونيو عام ١٩٦٢ كانت العلاقات بين القاهرة ودمشق قد وصلت إلى الحضيض، وليس الأمر بحاجة إلى تفسير طويل.. فلبنان ملاصق لسوريا ويمكن التحرك إليه فى يسر وسهولة. كذلك كان السوريون يعلمون منذ أيام الوحدة أن سفارة مصر فى بيروت لها نشاط سياسى كبير، ومن ثم فإن نسف هذه الدار سوف تشل حركة السفارة إلى حين،

وتبث القلق والخوف لدى حكام مصر، فضلا عن أن أمن العملية قد يتيسر عما لو كانت الخطة معدة لنسف سفارة مصرية فى أى بلد عربى آخر.

لقد انهارت العلاقات بين دمشق والقاهرة، ويمكن لأى باحث أن يرجع إلى جلسات مجلس الجامعة العربية الذى عقد فى شتورة، ليكتشف أحدث صور للسباب والقذف البذىء.. لقد وصل الأمر إلى أن كل طرف جنّد كل طاقاته وإمكاناته وكل ما فى جعبته لضرب خصمه. فى جو التوتر هذا تفتق ذهن المكتب الثانى أى المخابرات السورية، إلى فكرة وضع بعض العبوات الناسفة وبعض القنابل المتفجرة فى سفارة مصر ببيروت.

وكان لابد من البحث عن الأفراد الذين سيقومون بهذا العمل الإرهابى.. وسنحت الفرصة للمكتب الثانى كى يجند بعض اللبنانيين اللاجئين فى دمشق للقيام بهذا العمل، وهداه تفكيره بأن هؤلاء اللاجئين أفضل العملاء الذين يمكن استخدامهم فى العمل السرى، فالسيف مسلط على رقابهم، والتهديد بتسليمهم إلى دولتهم محتمل.

وبعد دراسة وفحص، وقع الاختيار على اللاجىء اللبنانى جميل دعبول ليرأس هذه العملية الإرهابية.. وكان دعبول يقطن فى بلودان حيث كان يمارس نشاطه فى هدوء.

على أنه من المعروف أن جميل دعبول كان عميلا مدربا تدريبا عاليا فى عمليات تجنيد العملاء وفى أعمال التخريب المادى، ومن ثم بادر بالعمل فور تكليف المكتب الثانى له للقيام بهذه المهمة.

اتصل دعبول ببعض زملائه اللبنانيين وهم أحمد المغربى، وعبدالغنى بدر، ورامز نصار وحسن ميقاتى.. وقد اجتمع بهم فى بيته ببلودان، حيث شرح لهم المخطط الذى كلف بتنفيذه، وأخطرهم بأنه وقع الاختيار عليهم للقيام بهذه المهمة.

كذلك أبلغ دعبول زملاءه بأن المكتب الثانى السورى قد حدد ستة أيام لتنفيذ هذا العمل، وذكر لهم أنه فى حالة إفشاء أى فرد سر هذا العمل أو أحجم عنه، فإن السلطات السورية سوف تقوم بتسليمه إلى حكومته، وربما تعرض الواشى للقتل.

ومن ناحية أخرى، قام المكتب الثانى بإغراء هؤلاء الأفراد، فوعدهم بمنح كل منهم ـ لو نجحت العملية ـ مكافأة قدرها عشرة آلاف ليرة سورية، وراتبا شهريا كبيرا.

وقام دعبول بتوزيع أدوار كل فرد، فأسند إلى عبدالغنى بدر مهمة نقل بعض أدوات

التخريب من سوريا إلى لبنان، كما أسند إلى جمال المغربى مهمة التوجه إلى بيروت للحصول على بقية أدوات التخريب من شخص يقيم فى لبنان ويدعى محمود بدوى، ويعمل رئيسا للحرس فى المدينة الرياضية.

ولتغطية العملية، قام دعبول بتسليم المغربى جواز سفر بعد أن أشّر على إحدى صفحاته ببضع كلمات للتعارف والاتصال بين المغربى ومحمود بدوى.

ولكن الظروف شاءت أن تتم العملية بصورة أخرى، وأن يتم اكتشاف العملية قبل تنفيذها، ذلك أن بعض الشركاء فى العملية استيقظت ضمائرهم، فبادروا بإبلاغ السفارة المصرية فى بيروت.

لقد دفعت الأقدار سيدة تدعى «أسماء بليق» والدة عبدالغنى بدر الذى كان عليه أن ينقل القنابل المتفجرة، كى تشترك فى هذه العملية، وتبادر بالتبليغ عنها فوراً بمجرد عودتها من دمشق إلى بيروت.. كانت قد ذهبت إلى دمشق لزيارة ابنها اللاجىء عبدالغنى بدر. وفى التحقيق الذى أجراه المكتب الثانى اللبنانى، جاء على لسان السيدة المذكورة ما يلى:

«فى ليلة ٢٦ من يونيو عام ١٩٦٢، كنت أزور ولدى عبدالغنى بدر فى دمشق، وبعد منتصف الليل حضر ابنى من الخارج، فلاحظت أنه فى حالة نفسية غير طبيعية، ولما سألته عن السبب، أفادنى بأنه مكلف بمهمة إرهابية تحت وطأة تهديد المكتب الثانى، كما أن ضميره لا يسمح بالقيام بهذا العمل الإجرامى.. واقترحت على ابنى أن يبلغ عن هذا الأمر بمجرد وصوله إلى بيروت، وأبديت استعدادى لنقل هذه المتفجرات حتى لا يتعرض ابنى للتفتيش.. واستطعت أن أقنعه بذلك».

وفى صباح ٢٦ من يوليو سنة ١٩٦٢، وصلت هذه السيدة إلى بيروت، وكانت تحمل حول خصرها وتحت ملابسها الداخلية ثلاث قنابل طراز ميلز مع كبسولاتها.. وبمجرد وصولها إلى بيروت، اتجهت فورا إلى منزل المقاومة الشعبية، وأطلعت المسئولين فيه على قصة محاولة نسف السفارة المصرية فى بيروت، على يد لاجئين لبنانيين هربوا من بيروت إلى دمشق فرارا من وجه العدالة اللبنانية.

والواقع أن جميل دعبول استطاع أن يستغل ظروف اللاجئين اللبنانيين، فنجح فى

تجنيدهم.. وجد أمامه اللاجىء جمال المغربى هـاربا من لبنان بعد أن صدم بسيارته سيدة لبنـانية، أصيبـت فى ساقهـا ويدها بجراح، وخـشى المغربى مـن المحاكمة فـضلا عن أن التعويض الذى طالبت به السيدة ليس فى قدرة المغربى، وعليه قرر الهروب إلى دمشق.

ما أن سمع جمـيل دعبول بظروف جمال المغربى، حتى استضافه فى منـزله ببلودان، وأخذ دعبول يتودد إليه، ويـصطحبه مرتين أو ثلاث كل أسبوع إلى الملاهى الـليلية حيث يشربان الخمر ويجالسان بعض «فتيات الهوى» اللاتى يعملن فى هذه الملاهى.

وفى يوم ما أخذه دعبول إلى مكاتب الشعبة السياسية، والمكتب الثانى فى دمشق حيث تم التعارف مع بعض الضباط، وبعد أن اطمأن دعـبول إلى جمال المغربى، فاتحه فى القيام بهذه العملية، وأغراه بأنه سيستلم عشرة آلاف ليرة دفعة واحدة، ويخصص له راتباً شهرياً قدره ثلاثمائة ليرة سورية شهريا.

وتحت ظروف الـترغيب والتهـديد قبل المغربـى المهمة التـى أوكلت إليه، ولكـنه كان مصمـما أن يبلـغ المسئولـين فى بيروت بمجـرد وصوله، ومن نـاحية أخرى ذهـب جمال المغربى وجميل دعبول إلى المكتب الثانى السورى حيث استلم الشحنة التى ستستخدم فى عملية التخريب.

وما أن وصل جمال المغربى إلـى بيروت حتى أسرع بتبليغ المسئولـين، وكانت السيدة أسماء والدة عبدالغنى بدر قد سبقته وأبلغت عن المؤامرة.

وبالطبع لم تتم العملية، ولما انكشـف المخطط بادر المكتب الثانى السورى والسلطات السورية باتهام مصر بتلفيق العملية للإساءة إلى الحكم فى دمشق.

اتصالات سرية مع سفارتنا فى بيروت

وكان قـد حضر إلى بـيروت فى الرابـع من شهـر يونيو سـنة ١٩٦٢ كل من الـرائد السورى صدقى العطار المعروف عنه أنه ينتمى إلى تنظيم سرى للإخوان المسلمين، وأنور حمادة المحامـى السورى، وتوجه الاثنـان إلى القنصلـية المصرية حيـث قابلا محمد نـسيم

ضابط المخابرات العامة المصرى، والذى كان يعمل تحت ستار سكرتير أول بالسفارة.. وأخذ صدقى العطار وأنور حمادة يتباكيان أمامه على أيام الوحدة، وعلى ما وصلت إليه الأوضاع داخل الجيش السورى.

وذكر العطار متطوعا لمحمد نسيم أنه أحد العمد الرئيسية فى تنظيم سرى عسكرى يدين بالولاء لعبدالكريم النحلاوى، وأن من بين هذا التنظيم الملازم أول صفوان جبرى سكرتير خاص اللواء زهر الدين، كذا الضباط نسيبه عروس، وتوفيق دمشقية وبهاء اليمنى وآخرين، كما أبلغ العطار محمد نسيم بأن العقيد النحلاوى زعيم انقلاب الانفصال حضر من ألمانيا إلى بيروت فى طريقه إلى كراتشى، واجتمع مع أحد ضباط المكتب الثانى السورى الموالين للنحلاوى.. وقام النحلاوى بتزويد الضابط المذكور بتعليمات للقيام بانقلاب عسكرى ضد القيادة السورية.

وفى السادس من يونيو حضر إلى بيروت الملازم أول صفوان جبرى، واجتمع مع محمد نسيم فى منزله، وتطوع بإدلاء بعض المعلومات لمحمد نسيم، وقد تفنن هذا الضابط الصغير فى الثناء على العقيد النحلاوى، إذ كان يعتبره مثله الأعلى، كما أخبر محمد نسيم بأن حركة الجيش التى قامت فى ٢٨ من سبتمبر لم يكن هدفها قط فصل سوريا عن مصر، إنما قامت على أساس عدة عوامل نفسية.

وحاول سكرتير قائد الجيش السورى بأن يقنع محمد نسيم بأن استقرار الوضع فى سوريا لن يتحقق إلا بعودة الوحدة، وأخبره بأنه وجماعته متصلون اتصالا دائما فى الخارج، ويوافونه بتقارير دورية منتظمة عن الحالة فى سوريا والوضع داخل الجيش.

وبعد حوالى أسبوعين حضر إلى بيروت الرائد صبحى العطار وبرفقته الملازم أول صفوان جبرى بأمل مقابلة سفير مصر فى بيروت، وقال صفوان جبرى لمحمد نسيم إنه موفد من قبل اللواء زهر الدين برسالة سرية خاصة إلى سفير القاهرة فى بيروت.

واعتذر عبدالحميد غالب سفيرنا فى بيروت عن اللقاء بهما، فقام صفوان جبرى بتبليغها إلى محمد نسيم.. كانت الرسالة تتلخص فى أن الأوضاع فى سوريا حرجة وفى ذروة الخطر، وأن المخرج الوحيد من هذا الموقف هو عودة الوحدة التى لا يمكن أن تتم إلا بالقيام بانقلاب عسكرى ينوى اللواء زهر الدين القيام به.. كما أبلغه أن كل الترتيبات

الخاصة بالانقلاب قد أعدت، ولكنهم فى حاجة إلى مليون ليرة سورية تنفق - على حد قولهم - لتأمين الضباط وعائلاتهم.. وأبدى صفوان جبرى رغبة اللواء زهر الدين فى أن يبقى هذا الموضوع قيد السرية.

وبالطبع كان الملازم أول صفوان يحاول أن يستدرج سفارة مصر فى بيروت فى فخ، متعاونا مع الرائد صدقى العطار الذى كان يرأس كتلة الضباط المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين، التى كانت تعتزم القيام بانقلاب فى ٢٩ من يوليو، وذلك بعد أن قدم صدقى العطار إنذاراً للحكومة فى دمشق حول قانون الأحزاب السياسية، وأعطى للحكومة مهلة حتى يوم ٢٩ من يوليو. وكان العطار قد صرح فى دمشق قبل ذلك بقوله: «إنه سيكون لنا موقف إذا لم تغير الحكومة مواد قانون الأحزاب السياسية بما يسمح بتأسيس الأحزاب الدينية».

كانت مجموعة الإخوان المسلمين التى يتزعمها العطار قد تعاونت مع كتلة الضباط اليمينيين وعلى رأسهم اللواء نامق كمال والعميد موفق عصاصة، واتفقوا على إقصاء اللواء زهر الدين لاشتراكه فى انقلاب ٢٨ من مارس، ولضربه الرجعية الانتهازية فى سوريا، وإبعاد الضباط اليساريين الذين يتزعمهم خليل موصلى، كذا الإطاحة بحكومة بشير العظمة، وتشكيل حكومة يمينية لإعادة المجلس النيابى المنحل بقصد إعطاء الشرعية للوضع القائم ولرئيس الجمهورية.

ومن ناحية أخرى، أوفدت القيادة السورية مساء الخامس من أبريل العميد طه نور الله والعقيد أكرم الخطيب من ضباط القيادة لمقابلة عبدالحميد غالب سفير القاهرة فى بيروت.. وفى المقابلة قال الضابطان المذكوران إنهما مكلفان رسميا من اللواء زهر الدين والقيادة السورية لمقابلة سفير القاهرة فى بيروت بهدف إطلاع الرئيس عبدالناصر على حقيقة الأوضاع الداخلية فى سوريا، وطلبا من السفير نقل المعلومات التالية إلى الرئيس عبدالناصر:

أولا: إن القيادة السورية الجديدة فى الجيش قد تم تشكيلها من عناصر نظيفة، وإنها مصممة على تنفيذ قرارات مؤتمر حمص، وإنه قد تم إلقاء القبض على العناصر العميلة المرتشية ومن بينها فيصل سرى الحسينى، وأن العميد موفق عصاصة أصبح لاحول له ولا قوة، وأن التعاون قد توقف بين القيادة السورية الجديدة، والملك حسين الذى أيّد القيادة الانفصالية علانية.

ثانيا: فيما يختص بالحكومة الجديدة، فإنها سوف تتبنى الأهداف الوطنية وفى مقدمتها الوحدة العربية على أسس مدروسة.

ثالثا: بالنسبة للتهديدات الخارجية لسوريا قال المندوبان: إن هناك حشودا أردنية على الحدود السورية، كما تجمعت حشود تركية على الحدود الشمالية لسوريا، وتجاوزت بعض الدوريات التركية حدودها وتغلغلت فى الحدود السورية.. وفى النهاية طلب المندوبان من السفير وقف إذاعة صوت العرب التى تهاجم الحكومة السورية، كبداية للتعبير عن حسن النوايا، وقال المندوبان أيضا إن القيادة السورية أصدرت فى اليوم ذاته أمراً للإذاعة السورية بوقف الحملات ضد الجمهورية العربية المتحدة.

وبادر السفير عبدالحميد غالب سفيرنا فى بيروت بإرسال هذه المقترحات إلى القاهرة ووصل الرد من القاهرة، فقام السفير باستدعاء العميد طه نور الله والعقيد إكرام الخطيب.. وتمت المقابلة يوم الثامن من أبريل سنة ١٩٦٢، وأبلغهم نص رسالة الرد.. تقول الرسالة:

«اطلعت القاهرة على مهمتكما التى كلفتما بها من القيادة السورية.. والقاهرة إذ تستجيب لما طلبتماه فإنها ترى من الضرورى أن توضح سياستها حتى تكون على بينة.

وترى القاهرة أنه يهمها استقرار الأحوال فى سوريا، واستمرار الوحدة الوطنية بين الجيش والشعب، لأن هذه الوحدة هى الأساس لسلامة سوريا.. ولكن من ناحية أخرى فإن سياسة القاهرة العامة هى عدم مهادنة الرجعية، لأنها امتداد للنفوذ الاستعمارى الأجنبى، كما أن الجمهورية العربية المتحدة لاتتدخل فى شئون سوريا، ولا يمكن أن ترسل أى قوات لسوريا، إلا فى حالة وقوع عدوان خارجى عليها، وبعد طلب ذلك من القيادة السورية.

وعلى هذا الأساس، وعلى ضوء مقابلتكم للسفير المصرى، فإن إذاعات القاهرة وصحفها سوف تسير فى الدعوة إلى الوحدة الوطنية».

وارتاح المندوبان من رسالة القاهرة، ثم قام العميد طه نور الله بتبليغ السفير المصرى رسالة شخصية من اللواء زهر الدين إلى الرئيس عبدالناصر.

تقول الرسالة:

«اجتمع الملك حسين مع ضباط سلاح الطيران الأردنى فى الأردن وطلب إليهم اتخاذ التدابير للقيام بمهمة محتملة فى سوريا، مؤكدا لهم أن من ورائهم دولة كبرى على استعداد تام لمدهم بأسراب الطائرات اللازمة.. كما أن الأموال السعودية والأردنية تتدفق إلى سوريا لشراء ذمم رجال القبائل.. وقد استدعت القيادة السورية السفير السعودى فى دمشق ولفتت نظره.. وتخشى القيادة السورية أن ينفذ فى سوريا مخطط استعمارى لفرض نظام شبيه بالوصاية على سوريا، ويشارك فى تنفيذه تركيا والسعودية والأردن.. وأخيرا فإن القيادة السورية جادة فى إقامة حكم اشتراكى نظيف وقوى يسير نحو الوحدة العربية وفى طليعتها مصر، متجاوبا مع رغبات الشعب».

وفى الثالث عشر من أبريل عاد الضابطان المذكوران سلفا إلى سفيرنا فى بيروت وبصحبتهما فى هذه المرة العميد هاشم أغا رئيس الشعبة الثانية فى قيادة الجيش السورى وأبلغوا السفير بأنهم موفدون باسم القيادة العسكرية السورية واللواء زهر الدين، وبعلم وموافقة ناظم القدسى رئيس الجمهورية، الذى كان قد أُعيد إلى رئاسة الجمهورية فى اليوم السابق.. كما قالوا للسفير المصرى إن هدفهم من هذه المقابلة هو الهدف ذاته للمقابلتين السالفتين، وهو أن يعرف الرئيس عبدالناصر ما يجرى فى سوريا، كى يكون هذا منطلقا للوشائج المتينة الموحدة بين البلدين.

واستطرد الوفد العسكرى السورى يشرح للسفير المصرى الأوضاع فى سورية فقالوا إن عودة ناظم القدسى إلى رئاسة الجمهورية جاءت كضرورة ملحة، وأكدوا أن المجلس التأسيسى لن يعود أبداً، وأن نظام الحكم سيكون اشتراكيا بعد إعادة الوحدة.. وتشكيل حكومة نظيفة تعمل على تنفيذ قرارات حمص.

كذلك أكّد الوفد السورى أن العميد موفق عصاصة أصبح لاحول له ولا قوة، وأن إذاعة صوت العرب جعلت منه شخصا ذا شأن. وأبدى الوفد السورى تخوفه من المؤامرات التى تحاك ضد سوريا تمهيداً لتنفيذ مشروع الهلال الخصيب.

وبالطبع لم تأت هذه المحاولات بنتائج مثمرة، فقد كانت الرجعية أشد قوة ـ ولو إلى حين ـ من التيارات التقدمية الوحدوية.

فى خضم هذه الموجة من السباب والشتائم التى تبادلتها كل من القاهرة ودمشق، حاول البعض تدمير فكرة القومية العربية والوحدة العربية من خلال المسألة الفلسطينية.

وعلى سبيل المثال، فقد قام صلاح البيطار أحد أقطاب حزب البعث السورى والوزير السابق فى عهد الوحدة، بنشر مقال فى صحيفة البعث بتاريخ ١٨ من أغسطس، أقتبس منه ما يلى:

«هذه الكلمة التى أسجلها اليوم على صفحات جريدتنا هى إعادة للمرة الخمسين على الأقل لما كنت أتحدث به مع الشباب والإخوان الذين كانوا يسألوننى مستفسرين خلال فترة السنتين الماضيتين عما دار من نقاش حول تحويل مجرى نهر الأردن فى الاجتماعات الرسمية التى انعقدت فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٥٩».

«ولقد ظللت طوال الأشهر الأخيرة عازفا عن التعرض لهذا الموضوع على صفحات الصحف لاعتقادى أن نشر هذا النقاش الذى جرى فى اجتماع رسمى وعلى مستوى أعلى جهاز فى الدولة من شأنه أن يوجه إصابة للقضية القومية، وإن كان الغرض منه إصابة بعض الأشخاص كما أن نشره فى الظروف الشاذة التى نعيشها لابد أن يكون متأثرا بالعواطف فتدخل التأويلات الخاصة والاستنتاجات الشخصية، وتبعده عن الحقيقة الموضوعية، وتجعله عرضة للاستغلال».

«وبلا شك فإن تحويل مجرى نهر الأردن موضوع بالغ الخطورة، وينبغى أن يكون بعيدا عن أية محاولة استغلالية سواء كانت للحصول على كسب شعبى أو دعم حكم غير شعبى».

«ولنناقش الآن مدى خطورة هذا الموضوع وتطوره.. ذلك أن مستقبل إسرائيل يكمن فى تعمير النقب، وتعمير النقب مرتبط بتوفير المياه عن طريق تحويل مجرى النهر، كما أن هذا التعمير يعنى خلق إسرائيل أخرى.. فهذا التعمير سوف يمد إسرائيل بمساحة جديدة من الأرض تبلغ مساحتها ثلاثة عشر ألف كيلو متر مربع، يمكنها أن تستوعب مليونين من المهاجرين الجدد، فضلا عن توافر موارد مياه جديدة تقدر بتسعمائة مليون متر مكعب

أخرى سنويا، وإمكانية توليد طاقة كهربية جديدة تصل إلى خمسين مليون كيلو وات ساعة».

«هذا التطور فى إسرائيل قد ينقلها من واقع دولة نامية بمليونين من السكان، إلى دولة حديثة عصرية تضم ما يقرب من الخمسة ملايين نسمة، وتنمو هذه الدولة بالطبيعة، فيدفعها مزاجها العدوانى إلى التوسع على حساب العرب».

«ولقد أدت هذه المخاطر إلى قيام عبدالناصر فى النصف الثانى من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدعوة مجلس الوزراء إلى سلسلة من الاجتماعات».

«وحاول أكرم الحورانى أن يتغيب عن هذه الجلسات، فأوحى للصحف كى تنشر أنه مريض ولن يعود للقاهرة، وبالفعل نشرت صحيفة الكفاح اللبنانية هذا النبأ. ولكن عبدالحميد السراج أثناه عن عزمه وأقنعه بالتوجه إلى القاهرة».

«فى ذاك الوقت كانت تنهال تصريحات المسئولين الإسرائيليين عن موضوع تحويل مجرى نهر الأردن، وعن مدى استغلال مياهه فى مشاريع رى صحارى النقب.. فبادر عبدالناصر إلى شرح الأوضاع الدولية التى تمس الجمهورية العربية المتحدة، وطلب تخصيص جلسة خاصة لهذا الموضوع الخطير. وانعقدت الجلسة الخاصة، وتكلم الحورانى عن المخاطر التى ستنتج، كما وضح أن تحويل مجرى نهر الأردن، موضوع بالغ الأهمية بالنسبة إلى مستقبل كيان إسرائيل».

«واستطرد الحورانى فى الحديث عن هذا الموضوع الخطير، فذكّر المجتمعين كيف حاولت إسرائيل سنة ١٩٥٣ أن تحول المجرى من المنطقة المجردة السلاح عند «بنات يعقوب»، ولكن الجيش السورى منع هذا التحويل بالسلاح، وتدخل كبير المراقبين لوقف إطلاق النار، ثم عرضت المسألة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذى حال دون تمكين اليهود من استكمال أعمال التحويل».

«انتقل الحورانى بعد ذلك للحديث عن مشروع جونستون، وكيف وقفت سوريا تعارضه بشدة، وفى النهاية رفض المشروع كلية».

«وبعد أن أنتهى الحورانى من كلمته، أخذ عبدالحكيم عامر الكلمة فقال: «لاشك أن موقف سوريا والجيش السورى سنة ١٩٥٣ كان له أثر حاسم فى وقف أعمال تحويل

مجرى نهر الأردن، وأن موقفنا اليوم هو الموقف ذاته.. فلدى الجيش الأول «الجيش السورى» أوامر وتعليمات صريحة بأن يقاوم بالقوة، كل محاولة لتحويل مجرى نهر الأردن من المنطقة المجردة ـ عند بنات يعقوب».

«ولكن المعلومات التى لدينا تفيد بأن الإسرائيليين يفكرون فى إجراء التحويل من المنطقة غير المجردة من السلاح على بعد خمسة كيلو مترات بالقرب من بحيرة طبرية.. ومن ثم فهذه حالة مستجدة لم تنص عليها اتفاقية الهدنة، لأن عملية التحويل ستتم من داخل الأراضى الإسرائيلية.. لذلك ينبغى دراسة الموضوع من الناحية القانونية».

«وانتهى الاجتماع بتشكيل لجنة فرعية لبحث هذا الأمر، ولتقديم تقرير عن ذلك فى الاجتماع المقبل.. وقد تشكلت اللجنة برئاسة عبداللطيف البغدادى وعضوية كل من أكرم الحورانى، وعلى صبرى، والمهندس أحمد الشرباصى وزير الرى وأحمد عبدالكريم وجادو عز الدين ومحمود رياض.. وانضم إلى هذه اللجنة السفير صلاح الطرزى على أساس أنه اشترك فى مناقشة الموضوع فى مجلس الأمن سنة ١٩٥٣.. وتم تكليف السفير الطرزى كى يضع بالاشتراك مع الدكتور سلطان الأستاذ فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة دراسة قانونية تتعلق بالناحية القانونية للأنهار الدولية».

«وسافر المستشار محمود رياض مع الفنيين إلى دمشق كأعضاء لجنة يرأسها نور الدين كحالة رئيس المجلس التنفيذى السورى، وذلك لدراسة مشروع نهر بانياس والحاصبانى».

«وفى الاجتماع الثالث الذى رأسه عبدالناصر، ونواب الرئيس والوزراء تمت مناقشة التقرير واحتد النقاش، وبدت فى الوجوه بوادر الاستفزاز».

قال عبدالناصر:

«لقد قال لكم المشير عامر بأنه أعطى أوامر بمنع أى تحويل بالقوة فى المنطقة المجردة، ونحن الآن نبحث عن العواقب التى قد تترتب على قيامنا بعمليات عسكرية لو بدىء فى عملية «التحويل من منطقة داخل أراضى العدو».

وعلق الحورانى بقوله:

«الأمر لا يتطلب اللجوء إلى عمليات عسكرية، بل يكفى القيام بعمليات شبه عسكرية حتى يتدخل مجلس الأمن، ويمنع التحويل كما حدث سنة ١٩٥٣.. وعارض

عبدالناصر هذه الفكرة، ولم يقتنع بها، وقال: «إن الموضوع ينبغى أن يبحث فى النطاق الاستراتيجى العسكرى، كما لا يجوز لنا أن نخوض المعارك دون أن نختار المكان والزمان المناسبين».

وتساءل عبدالناصر:

« مارأيكم لو قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف دمشق؟ ».

«وتوتر الموقف داخل الاجتماع، واحتد النقاش وأخذ طابع الاستفزاز والتحدى والميل نحو الإقليمية.. ذلك أن أمين النفورى أخذ الكلمة وقال:

«إن دمشق لم تهب فى يوم من الأيام قصف طائرات العدو، وقد وقفت سوريا وحدها فى وجه الحشود التركية، وهى على استعداد لأن تتحمل كل التضحيات».

هنا التفت عبدالناصر نحو عبدالحكيم عامر وقال بسخرية:

«والله يا أخ عبدالحكيم، إذا كان البحث يجرى على هذا النحو، فلتقم قواتك بالهجوم على إسرائيل منذ الغد».

والواقع أن موقف سنة ١٩٥٣ يختلف عن الموقف سنة ١٩٥٩، ففى الحالة الأولى يتم التحويل فى الأرض المجردة من السلاح، وتصبح إسرائيل منتهكة شروط الهدنة، أما الحالة الأخرى فإسرائيل تسحب المياه من بحيرة طبرية أى من أراضٍ إسرائيلية.

وهدأ التوتر قليلا، فطلب جادو عز الدين الكلمة وقال:

«إن تحويل مجرى نهر الأردن قضية شديدة الخطورة، تهدف إلى هجرة مليون إسرائيلى جدد كى يستوطنوا فى النقب.. إن اليهود ملأوا الدنيا بدعاياتهم بأن تحويل مجرى الأردن مشروع تنمية يهدف إلى .. تحويل صحراء النقب إلى منطقة عمرانية تستوعب مليونى يهودى من المنتشرين فى أنحاء العالم.. ومن ثم علينا أن ندحض هذه الدعاية الإسرائيلية كى يصبح موقفنا قويا وقضيتنا عادلة، حينما نقوم بمنع إجراء عملية التحويل».

وأشار جادو عز الدين بأنه ينبغى أن ترسل التعليمات إلى الوفود العربية فى هيئة الأمم المتحدة لتطرح قضية منع الهجرة اليهودية من خلال طرح قضية اللاجئين.

واستطرد جادو عز الدين فى الحديث فقال:

«يجب أن نبين لوفود الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، والرأى العام العالمى أن هجرة اليهود إلى فلسطين ليس حلا إنسانيا إنما مخطط عدوانى. «إن المهاجرين اليهود الجدد سيتم انتقاؤهم اليوم من نوعية خاصة كى يصبحوا أداة هذا العدوان الصهيونى الجديد.. ذلك أن عملية الانتقاء تتم على أساس هجرة الشبان والشابات ذوى المؤهلات العنصرية، ثم ينقلون إلى معسكرات تثقيف حيث يلقنون فيها تعاليم التلمود واللغة العبرية والعقيدة الصهيونية «كما أن المدن والقرى تبنى فى النقب على أساس استراتيجى عسكرى، وبهذا نكون قد وضحنا الجانب العدوانى من تحويل مجرى نهر الأردن، ويكون من حق الجمهورية العربية المتحدة، أن تمنعه بالقوة على أساس أن هذا الموقف سيكون موقف دفاع عن النفس».

وأجاب عبدالناصر بقوله:

«هذا ما يفعله الآن الدكتور فوزى فى الأمم المتحدة».

وانتهى الاجتماع، كما انتهى النقاش فى هذا الموضوع.

حكومة خالد العظم وعودة النحلاوى إلى سوريا

بعد انفضاض مؤتمر شتورة، استقالت حكومة بشير العظمة، وقام ناظم القدسى بتكليف خالد العظم الرأسمالى الاشتراكى، والشهير بعدائه إلى فكرة الوحدة، والرجل الذى كان تلتقى عنده القوى الرأسمالية والرجعية فى سوريا مع مجموعة أكرم الحورانى متعاونة فى جبهة واحدة من أجل ضرب المد الوحدوى الذى يكتسح سوريا، وتثبيت الانفصال.

وقد ضمت حكومة خالد العظم عناصر حورانية ومستقلة ورجعية، كلها واضحة الاتجاه الانفصالى، وشديدة الكراهية إلى فكرة الوحدة، وكان من عناصرها بعض فرسان مؤتمر شتورة مثل خليل الكلاس وأمين النفورى، مكافأة لهما على حملة السباب والافتراءات التى أطلقاها على عبدالناصر فى مؤتمر شتورة سيىء الطالع.

وفى ظل هذه الحكومة نشطت عناصر جماعات أكرم الحورانى، وبدأت تتطلع كى تصبح صاحبة السلطة الحقيقة... ومن ثم بدأت تزحف على غالبية المراكز الحساسة فى الحكومة، محاولة أن تبث لها عناصر مؤثرة داخل الجيش.. وكان العقيد زياد الحريرى عميد هذه المجموعة فى الجيش السورى يتظاهر بأنه وحدوى ناصرى كى يكسب عطف الوحدويين، ويقبلوا التعاون معه، كما كان ينسق مع جماعة محمد عمران لمنع الوحدويين من القيام بعمل يعيد وحدة سوريا ومصر بشكل فورى، ومن توجيه أية حركة انقلابية لصالحهم، والسيطرة عليها بشتى الوسائل.

وفى أيام حكومة خالد العظم بدأت قيادة الجيش السورى تنتزع الضباط الموالين للنحلاوى من قياداتهم فى الوحدات لإضعاف هذه الفئة تدريجيا، ثم تصفيتها، إذ إنها وإن كانت فئة انفصالية، لكنها كانت على خصومة مع الكتل الأخرى القائمة فى الجيش السورى.

وأحس نحلاوى أن جماعته فى الجيش أخذت تتقلص، وأنها مهددة بالمطاردة، كما شعر أنه ورفاقه المبعدين خارج سوريا ينتظرون تسريحهم، ومن ثم سيتحولون إلى عناصر شاردة خارج سوريا.

لهذه الأسباب قام النحلاوى بالتسلل فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦٢ إلى سوريا مع رفاقه الذين كانوا معه، واتصل بزملائه العسكريين فى الوحدات، وحاول بالتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين والعناصر التابعة لهم فى الجيش القيام بحركة انقلابية يستعيد بها السلطة، ويتخلص من خصومه، لكنه أخفق، وأعيد إخراجه مع رفاقه خارج سوريا، وتم القبض على أغلب العناصر الموالية لها، وأودعوا سجن المزة.

وهكذا زالت تماماً قوة العناصر الانفصالية التى نفذت جريمة الانفصال فى سوريا، وباتت سوريا تنتظر حركة عسكرية تعيدها إلى الوحدة مع مصر فورا، ودون شروط أو دراسة، أو تدعم الانفصال وتثبت أركانه، وأى من الحالين يتوقف على مدى قدرة الوحدويين فى الجيش على فرض عودة الوحدة، أو على مدى قدرة البعثيين من أنصار عفلق والحورانى من السيطرة على الانقلاب العسكرى المرتقب لإبقاء الانفصال.

مــذكــرات صــلاح نــصــر

الجزء الثانى

8

شهادات للتاريخ

دار الخيّال

رأى النحلاوى فى المنفى

فى شهر مايو من عام ١٩٦٢، وبعد أحداث مارس التى أدت إلى ترحيل مجموعة النحلاوى إلى خارج سوريا، أوفد عبد الناصر الوزيرين السوريين أكرم ديرى وجادو عزالدين فى مهمة سرية إلى بون حيث كان يقيم النحلاوى قائد انقلاب الانفصال وزميلاه مهيب الهندى وفايز الرفاعى لمناقشة الأوضاع فى سوريا، وبحث إمكانية التعاون للعمل على إعادة الوحدة وبخاصة أن عبد الناصر كان يظن أن لهؤلاء جماعات موالية فى الجيش.. كما اتجه الوزيران السوريان بعد ذلك إلى سويسرا حيث قابلا اللواء بدر أعسر الملحق العسكرى السورى فى برن الذى كان له دور هام فى أحداث مارس.

وقد تمت هذه المهمة فى الفترة من ١٧ مايو إلى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٢، وبعد عودة الوزيرين سالفى الذكر إلى القاهرة قدما تقريرا إلى عبد الناصر عن مهمتهما، ولما كان ما جاء بهذا التقرير يعبر عن وجهة نظر قائد انقلاب الانفصال وبعض زملائه فقد حرصت على أن أسجلها استكمالا للصورة وإن كان بعض ما جاء بها مخالفا لوجهات النظر الأخرى.. ولكننى أرى أن فى تسجيلها فائدة لكل من يريد البحث والتقصى.

ويبدو أن مجموعة النحلاوى كانت متأثرة من موقف القاهرة فى أحداث مارس ١٩٦٢، وتحس أن عبد الناصر طعنهم بعد أن اتفق معهم فى مقابلاته لممثليهم فى

القاهرة، فكلف جاسم علوان وأكرم صفدى بالقيام بحركتهما التى أدت فى النهاية إلى إبعاد مجموعة النحلاوى عن الحكم.

ويتضح ذلك من حديث مهيب الهندى التليفونى مع ممثلى عبد الناصر فى بون.. ذلك أن ممثلى عبد الناصر بمجرد وصولهما إلى بون فى ألمانيا طلبا مهيب الهندى لتدبير عملية اللقاء، وطلبا منه باسم الشرف والزمالة أن يبقى موضوع اتصالهما بمجموعة النحلاوى سراً، فما كان من مهيب الهندى إلا أن ثار فى التليفون وقال: «هل بقى شرف فى هذه الدنيا ياسيدى؟ دعنا من الشرف؟ نحن كنا نسير بمخططكم ومع ذلك طعنتمونا!».

ولقد تم لقاء ممثلى عبد الناصر مع عبد الكريم النحلاوى وفايز الرفاعى ومهيب الهندى مساء ١٧ من مايو فى أحد الفنادق خارج مدينة بون.. وقد بدأ ممثلا عبد الناصر بالحديث فقاما بعرض سريع لما كانت عليه حال سوريا قبل حركة الانفصال فى ٢٨ سبتمبر وبعد ذلك حتى انقلاب مارس ١٩٦٢، والخطوات التى تمت بين التاريخين وأهمها الاتصال بالقاهرة والاجتماعات المتتالية التى تمت مع عبد الناصر.

ورد جادو عز الدين وأكرم ديرى على هجوم النحلاوى ومجموعته بأنهم طعنوا من القاهرة بالرغم من سيرهم ضمن مخطط القاهرة، فدبرت حركة جاسم وأكرم صفدى، بقولهما: «إن القاهرة لا يمكن أن تكون بشكل من الأشكال وراء حركة حمص وحلب، وإن الحركة كانت مفاجأة للقاهرة، كما كانت مفاجأة لهم».

كما ذكرا للنحلاوى أنه كان من الواجب عليه سياسيا أن يواجه الحقيقة وأن يعتمد على العناصر الوحدوية وعلى القاهرة دون تردد إذا كان صادقا فعلا فى موضوع الوحدة ولا يرغب بالحكم شخصيا.

وانتقل ممثلا عبد الناصر للحديث عن خطورة الوضع فى سوريا وسيطرة الحورانيين والشيوعيين والإخوان المسلمين على الموقف فيها، واحتمال تعاونهم فى هذه المرحلة مع الرجعية السورية.. وقالا إنه لمواجهة ذلك ينبغى توحيد القوى الوطنية داخل الجيش السورى لوضع حد للانقسامات الداخلية ولاحتمالات الحرب الأهلية.

وطلب النحلاوى أن يشرح وجهة نظره، وقسم حديثه إلى ثلاث مراحل:

١ - مرحلة ما قبل ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١.

٢- مرحلة الانفصال حتى الاتصالات مع القاهرة.

٣- مرحلة الاتصالات حتى حركة ٢٨ مارس٦٢.

ولقد بدأ النحلاوى يشرح الأسباب المباشرة التى دفعته للقيام بحركة ٢٨ سبتمبر الانفصالية، وهى وضع الجيش الأول السورى، وتحاشى الدخول فى أسباب اقتصادية أو سياسية ليؤكد من وراء غرضه أنه لم يقم بحركته إلا لتصحيح الأخطاء فى الجيش.. ولكنه انزلق وقال:

«لقد بدأتم بالتأميم فى الوقت الذى لم توفروا فيه أى صناعات حكومية للبلد».

وقال النحلاوى إنه المسئول عن حركة ٢٨ سبتمبر، وأكد أنه لم يطلع موفق عصاصة وحيدر الكزبرى عليها إلا قبل الحركة بيوم واحد وادعى أن عصاصة أكد عليه ضرورة عدم مس الوحدة بأى شكل كان، وحذر من فصمها.

وقد تعرض النحلاوى فى حديثه لأمر شخصى فقال إن النقيب المصرى المدعو «المازنى» الذى كان يعمل معه تعرض إليه بالإهانة أمام جمع من الضباط السوريين، وأنه استطلع آراء الضباط السوريين فأيقن من نقمة أغلبهم على الأوضاع فى الجيش السورى الأول.. وحاول النحلاوى أن يؤكد أن الانفصال لم يكن وارداً فى تفكيره، وأرجع حركته إلى سببين رئيسيين:

أولاً: ضعف الناحية الخلقية بين الضباط السوريين وانصراف الضباط إلى الفكرة المادية.

ثانيا: أصبحت كرامة الضابط وجرأته مهددتين عن طريق معالجة الأمور التى كانت قائمة.

ثم تعرض النحلاوى بعد ذلك إلى اليوم الأول من حركة ٢٨ سبتمبر، وكيف أنه أراد الوصول إلى حل مع زملائه، ولكنهم أخفقوا نتيجة عدم قبول مبدأ المساومة، وفى المساء أحس بالألم بعد ترحيل المشير عامر إلى القاهرة واحتار فيما يجب أن يفعل، ولكن حينما استخدمت القاهرة قوات المظلات أيقن أنه لابد من تقوية الوضع وأنه لابد من أن يعمل.

وأخذ النحلاوى يشرح كيف اضطرت مجموعته إلى خوض المعترك السياسى، فبدأوا باتصالاتهم لتشكيل حكومة وادعى أنه كان لا يعرف السياسيين حق المعرفة، وأن كثيرا منهم رفض التعاون إلى أن وقعوا على حكومة مأمون الكزبرى وهم لا يعرفون عنه شيئا أكثر من أنه كان رئيس لجنة توحيد القوانين فى الجمهورية العربية المتحدة، ورئيس مجلس نيابى فى عهد الشيشكلى، وادعى النحلاوى أنه لا يعرف شيئا عن موضوع الدندشى - الذى تحدثت عنه فى كتاب الوحدة.

ويستطرد النحلاوى فيقول إنه شعر باتصال بعض العناصر السورية بجهات أجنبية وبدأت تتكشف له كثير من المواضيع فتخلص من حيدر الكزبرى وفيصل الحسينى، وتخلص من حكومة الكزبرى، ثم قام بتشكيل حكومة عزت النص، وألمح أن هذه المواضيع كلها كانت تدرس من قبل عدد كبير من الضباط، ولم يكن وحده الذى تتركز السلطة فى يده.

وقال النحلاوى إنه أتى بحكومة النص بأمل أن تصلح الأوضاع، ولكن تبين له بعد فترة بسيطة - على حد تعبيره - أنها أشد سفالة من الحكومة السالفة، وأخذ هو وضباط الجيش يسمونها حكومة «عزت النص» التى ضمت عناصر شابة نظيفة ولكنها انحرفت.

وذكر النحلاوى أن الانتخابات جاءت وحاولت مجموعته التدخل لمناصرة بعض العناصر الشابة النظيفة، ولكن إذاعة القاهرة أزعجتهم باتهامها لهم بتزوير الانتخابات فتركوها حرة نزيهة، ونتج عنها مجلس نيابى مخيب للآمال.

وقال النحلاوى إنه كان لابد من الاتصال بالقاهرة بعد أن أحسوا بخطورة المجلس النيابى على آمال الشعب ومصالحه واستهتار حكومة معروف الدواليبى واستهتارها بمطالب الشعب وحاجاته، ومن ثم تم الاتصال بالرئيس عبد الناصر بوفد مؤلف من محمد منصور وزهير عقيل وفايز الرفاعى - على نحو ما بينت من قبل.

وسأل النحلاوى أكرم ديرى وجادو عز الدين:

ماذا يريد السيد الرئيس وكيف يريد الوضع فى سوريا.

وأجاب ممثلا عبد الناصر:

«الرئيس لا يريد إلا حكما وطنيا، والوحدة ليست هدفا فى الوقت الحاضر، إنما الحكم الوطنى هو الهدف».

وتململ النحلاوى وزملاؤه من الإجابة فقال مثلا عبد الناصر:

«ما هدفكم العريض الذى تريدون تحقيقه؟ لقد قمتم بانقلاب وفصلتم نواة وحدة عربية شاملة، فما هو هدفكم؟ لقد سميتم أنفسكم ثورة، والثورة لها أهداف، وهى تغيير جذرى، ونحن نسمى حركتكم انقلابا، فلماذا قام انقلابكم؟».

أجاب النحلاوى:

«هدفنا، وحدة بدون أخطاء».

وانتقل النحلاوى فى الحديث إلى حركة ٢٨ مارس، فقال إنه لما أخفق فى عمليات الضغط التى اتبعها ضد الحكومة والمجلس النيابى، وجد أن القيام بحركة ٢٨ مارس هى الحل الأمثل وفقا لتقدير مجموعته، لأن ضباط الجيش السورى كانوا يريدون وحدة مشروطة مبنية على أسس سليمة وتبقى على مر الأجيال، ومن ثم فإن حركة مارس كانت من وجهة نظرهم مرحلة الحكم الوطنى التى تريدها القاهرة.. ولقد أوضح النحلاوى بأن البيان الذى أصدره بعد الحركة، وإشادتهم بالوحدة مع مصر الحبيبة أثار عليهم موجة عاصفة من بعض الضباط الذين هددوا بترك الجيش والذهاب إلى بيوتهم.

وذكر النحلاوى أنه كان لابد من هذه المرحلة التى كان عبد الناصر مطلعا عليها، كما قال إنه اتصل بنهاد القاسم وفريد زين الدين.. وقد تكفل الأخير بعودة الوحدة والذهاب إلى القاهرة للتفاوض مع عبد الناصر وطلب إليهم المحافظة على الاستقرار العسكرى. وأضاف النحلاوى بأنه ومجموعته اجتمعوا عدة مرات على ليال متتالية مع فريد زين الدين وكان هانى الهندى «من القوميين العرب» فى الصورة باستمرار، وكان يبلغ الرئيس عبد الناصر بكل شيء بدرجة أن مهيب هندى وفايز الرفاعى أصبحا متهمين فى دمشق بأنهما ناصريان.

وتبين من حديث النحلاوى أن محمد منصور وزهير عقيل كانا يريدان الوحدة الفورية، وأن منصور أصر على إنزال العلم السورى ورفع علم الجمهورية العربية المتحدة قبل حركة ٢٨ من مارس، مما يفسر إبعاده إلى الجبهة قبل ذلك بقليل.

وقال النحلاوى إنه قام بوضع كل السياسيين فى السجن ومن جملتهم أكرم حورانى، كذا أصحاب الشركة الخماسية، وأنه ومجموعته شكلوا محكمة خاصة لمحاكمة المتهمين،

وكانت مراسيم تشكيل الحكومة والمحكمة ستصدر في اليوم الثالث لحركة ٢٨ مارس وقد فسر عدم تأييد الرئيس عبد الناصر لهم على موقفهم بأنه لا يرغب في مفاوضتهم، ودفع بجاسم علوان وأكرم صفدى اللذين أصر عبد الناصر بعودتهما إلى الجيش خلال مفاوضاته معهم.

وذكر النحلاوى أن الهدف من حركة جاسم وصفدى كانت ترمى إلى إبعاد النحلاوى ومجموعته، وإحداث الشغب والفوضى، ونسف الأركان العامة بمن فيها وحرق دمشق.

واستطرد النحلاوى يقول:

«إننا نريد وحدة سليمة تحفظ للإقليم كيانه وتؤكد الضمانات للجيش ولضباطه، ولكن القاهرة لا تريد وضعا ثوريا يفاوضها على قدم المساواة، ولذلك دفعت بعناصرها».

واتهم النحلاوى جاسم علوان بأنه ترك على مكتبه فى حمص مبلغا كبيرا من المال، وأن أكرم صفدى كان يتقاضى من القاهرة ٣٠٠٠ ليرة سورية شهريا، وادعى النحلاوى أن ممدوح جابر قائد اللواء ٧٢ كان يحضر معهم كل الاجتماعات هو وزهير الذين وكثير من الضباط القادة.. وراح النحلاوى يتهم هانى الهندى بأنه طعنهم فى الظهر، وأنه كان يعلم بكل مقرراتهم ويبلغ القاهرة بها، بينما كانت تجرى كل الاجتماعات المضادة لهم فى بيت هانى، وكان أكرم صفدى بصفة خاصة لا يخرج من بيت هانى.

ولكن بالرغم من علمهم بكل النشاط الوحدوى قبل حركة ٢٨ مارس سواء من قبل ضباط الشعبة الثانية أو من ضباط آخرين فلم يحاولوا أن يضربوا الضباط الوحدويين لأنه فى تقديرهم أنهم سيلتقون معهم، عاجلا فى خط الوحدة.

وحينما قامت حركة مارس، أبوا الصدام المسلح مع أنه كان بإمكانهم ـ على حد قولهم ـ سحق كل المقاومات.. وقد احتلت عناصرهم مطار دمشق أربع مرات لمنعهم من السفر، ولكنهم آثروا الرحيل لوقف أى صدام مسلح وليفتحوا الطريق للوحدة إذا كان فى قدرة جاسم علوان أن يعيدها.

وقد هاجم النحلاوى فى حديثه رفعت خيرى قائد الجبهة، واللواء بدر أعسر وسعيد سنان وعبد الرازق دردرى وهيثم أيوبى وأكرم صفدى وطلعت صدقى ولؤى الآتاسى، وركز على هانى الهندى بأنه حاول الإيقاع فيما بينهم، واتهم النحلاوى جميع سالفى الذكر بأنهم انتهازيون.

وقال النحلاوى إنه أخرج أكرم الحورانى ومصطفى حمدون من السجن ظنا منه بأن حركة حمص من صنع الحورانى ولكن الحورانى أكد لهم أنها من صنع القاهرة وهى من أساليبها المتبعة، ووضع نفسه وضباطه الاشتراكيين المسرحين تحت تصرفهم على شريطة إعادة ضباطه إلى الجيش للقضاء على حركة حمص ولكنهم رفضوا عرضه.

وقال النحلاوى أيضا إن الضباط المسرحين الشيوعيين كانوا يراقبون الضباط الوحدويين المسرحين ويعرفون عناوين مساكنهم وأرقام تليفوناتهم، وأنهم عرضوا خدماتهم على النحلاوى فأبى ورفض استخدامهم.. كما كان هناك ضباط شيوعيون داخل الجيش.

وتبين لوفد عبد الناصر أنه فى تقرير النحلاوى ما يلى:

أولا: أن الحورانى لن يستطيع السيطرة على الموقف فى سوريا مع عدم إنكاره لاحتمال استغلال كل من الحورانى والشيوعيين والإخوان المسلمين للوضع.

ثانيا: أن الجيش كتل متعددة بعضها يتاجر بالوحدة والضباط الكبار فى الجيش كلهم انفصاليون، وهو يخشى من تكتل مصطفى الدواليبى بعد أن عاد للجبهة.

ثالثا: أن حركة التمرد أضعفت فكرة الوحدة فى الجيش، وأبعدت إمكانية تحقيقها.

رابعا: أن القيادة العسكرية ضعيفة، وليس فيها أى شخصية بارزة ولقد تحدث وفد عبدالناصر، وحاول أن يفند دعوى النحلاوى، وركز على حركة ٢٨ مارس، فقال أن عبدالناصر كان يثق فى مجموعة النحلاوى ويؤمن بوطنيتهم وإلا ما استقبل ممثليهم واستمع إليهم ساعات طويلة.. وأبرز الوفد الأخطاء التى حدثت والتى يمكن أن نجملها فيما يلى:

أولا: كانت حركة ٢٨ مارس استمراراً لحركة ٢٨ سبتمبر الانفصالية، وهذا يعنى تأكيدا للجيش بأنها تتمة لها، وصبغت الذين قاموا بسمة الانفصالية.

ثانيا: أخطأ النحلاوى فى تقدير الموقفين العسكرى والسياسى، إذ دخل فى معركة مع الرجعية ومع الأحزاب السياسية، وكان لابد له فى هذه الحالة من الاعتماد على العناصر الوحدوية، لأنه أصبح فى فراغ سياسى فى الداخل.

ثالثا: كان لابد له من التعاون مع القاهرة لأنها كانت القوة التقدمية الوطنية الوحيدة فى العالم العربى، فهو بدلا من أن يتحدى من استفزوه واستدرجوه بأنه سيسير فى طريق الوحدة غير عابىء بكل القوى، أصدر تصريحا بأن حركته لاترتمى فى أحضان الغير.

رابعا: كان من الواجب عليه لو كان جاداً فى موضع الوحدة أن يتفق على نص البيان مع القاهرة، أو أن يرسل إلى القاهرة مندوبا عنه يشرح لها وجهة نظره والظروف التى تحيط به.

وقد اعترف النحلاوى بخطئه فى إصدار البيان وعدم الاتفاق على نصه مع القاهرة، ولكنه زعم أنه اضطر إلى ذلك تحت ضغط مجموعة من الضباط وبعض قادة المناطق الذين انسحبوا عند بحث موضوع الوحدة، ويقول أن لؤى الآتاسى قد قام بتقبيل مهيب هندى حينما صرح مهيب فى الاجتماع بأنهم يريدون عودة الوحدة بأسرع ما يمكن.

مناقشات ١٨، ١٩ مايو

انفض اجتماع ١٧ من مايو فى الساعة الواحدة صباحا واستؤنف الاجتماع فى الحادية عشرة من صباح ١٨ من مايو، وكان موضوع البحث يتضمن:

أولا: تردى الأوضاع فى سوريا واستغلال كل من الشيوعيين والحورانيين والإخوان المسلمين والرجعية لهذه الأوضاع من أجل استبعاد الوحدة كهدف أول يمكن لجميع هذه العناصر أن تلتقى من أجله، ومتى تم لها ذلك عادت كل فئة لتتناحر مع الأخرى من أجل السلطة على حساب مصلحة الشعب وأمانيه.

ثانيا: احتمال تسرب نفوذ أمريكى أو بريطانى فى سوريا بواسطة عملاء الرجعية والاستعمار وقد يؤدى هذا إلى أن يجر سوريا إلى وضع أسوأ من وضع العراق أيام نورى السعيد وحلف بغداد.

ثالثا: تفسخ الجيش وتعدد الكتل وخطورة الاصطدامات المسلحة نتيجة هذا الانقسام إلى شيع مختلفة نظرا لتغلغل الحزبية فيه لتفتيته واستغلاله، وهكذا لن يعود الجيش

ليصبح حصن القضية الوطنية.. لذلك كان توحيد كل القوى الوطنية فى الجيش ضرورة قومية لتلافى كل الأخطاء المذكورة سلفا.

رابعاً: المخرج الوحيد من الوضع المتردى فى سوريا هو أن تعود الوحدة إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ سبتمبر، ثم يقوم الرئيس عبد الناصر بتصحيح الأخطاء التى يعرفها ويعرف أسبابها، كما يقوم بوضع أسس جديدة للوحدة مدعمة باستفتاء شعبى.

خامسا: الاطمئنان لعدم الانتقام من الضباط الذين اشتركوا فى عملية الانفصال.

وفى أثناء عرض هذه الموضوعات أخذ النحلاوى يحلل الوضع من وجهة نظره ويحاول الوصول إلى حل معين ولم يكن فى ذهنه تخطيط معين للموضوع سوى أنه يريد التمهيد لمرحلة الوحدة بكسب الثقة المتبادلة مجدداً العهد بينه وبين القاهرة.

وفى حديثه عن أكرم حورانى واستغلاله للوضع الراهن أخذ النحلاوى يشيد بموقفه الخاص بعد حركة ٢٨ سبتمبر، وأنه تخلص من عدد كبير من الضباط الحورانيين، وأن الحورانيين ركزوا عليه بشكل خاص ولولا تخلصه منهم لكانت حركة التمرد التى حدثت سببا فى سيطرتهم على الجيش وعلى الحكم.

وقال النحلاوى أثناء حديثه عن الشيوعيين والإخوان المسلمين، أنه لا يستبعد استغلالهم للموقف إذ ظهر له أثناء حوادث حلب أن هناك ضباطا شيوعيين لم يكونوا معروفين.. وفى الحديث عن الإخوان المسلمين ألمح إليه وفد عبد الناصر أنه متهم بالتعاون معهم.. وقد ردّ على ذلك قائلا إنه لو كان يؤيدهم لما حل المجلس النيابى وكان يضم سبعة عشر نائبا من الإخوان المسلمين لأول مرة فى تاريخ سوريا، كما أنه يظن إنه لا يزال فى الجيش بعض العناصر من الحورانيين ومن الإخوان المسلمين ولا يستبعد أن يستغل أكرم الحورانى الموقف المائع للقيادة الجديدة ليضغط عليها لعودة بعض عناصره.

وحينما تحدث وفد عبد الناصر عن التيار الوحدوى فى صفوف الجيش ذكر للنحلاوى أن هذا التيار قد أخذ يقوى ويشتد وأن تدخلات الجيش المستمرة والحوادث التى جرت فيه قد سببت كراهية له، كما أن «صفوف» الضباط فى الجيش وحدويون.

وقد ردّ النحلاوى على ذلك بقوله إن هذا غير صحيح وإن الضباط الوحدويين والعناصر الوحدوية تعطى للقاهرة فكرة خاطئة.

وفى الساعة العاشرة من صباح ١٩ من مايو سنة ١٩٦٢ تم اجتماع آخر حضره أكرم ديرى وجادو عزالدين ممثلا عبد الناصر وحضره من مجموعة النحلاوى كل من عبدالكريم النحلاوى وفايز الرفاعى أما مهيب الهندى فقد تغيب لدخوله المستشفى وقد تم معالجة الموضوعات التالية:

أولا: الوضع الحالى فى سوريا:

أوضح وفد عبد الناصر موقف العناصر المعادية لأمانى الشعب السورى فى الوحدة، وأهم هذه العناصر: الحورانيون والشيوعيون والإخوان المسلمون والأحزاب الرجعية وتكتلاتها.. وبين الوفد أن سياسة أكرم الحورانى واضحة وتاريخه السياسى يؤكد ما لا يقبل أى شك بأنه لا يقوم بأى عمل ولا يتعاون مع أى فئة إلا إذا ضمن نصيب الأسد فى نهاية المطاف، فإما أن يكتفى بهذا النصيب وإما أن ينقض على حليفه وينقض العهد.. ومواقفه معروفة منذ عام ١٩٤٩ حتى زمن الوحدة، حيث كان يسخر مواقفه لانتهازيته، وقال الوفد إنه ليس غريبا أن يعمل الحورانى بحلف «غير مقدس» مع الشيوعيين والرجعيين لإبعاد الوحدة وتشتيت عناصرها حتى إذا ما تم له ذلك عاد لتصفية كافة العناصر التى التقى معها من قبل وتقوم خطته على ركنين:

١- توجيه نقمة الشعب على النحلاوى ومجموعته ليتستر وراء ذلك، فيحملهم المسئولية التاريخية للانفصال صارفا أذهان الجماهير إلى ذلك، بينما يعمل مع عناصره لتحقيق أغراضه بعيدا عن تسلط الأضواء الشعبية عليه.

٢- إعادته مجموعته من الضباط المسرحين إلى الجيش فإذا ما تم له ذلك لجأ إلى تسريح الضباط الوحدويين وغير الحورانيين بعد تفتيتهم فيخلو الجيش من العناصر التى يعتمدون عليها وبذلك يكون النحلاوى وجماعته قد تحملوا عبء الانفصال.

أما الشيوعيون والرجعيون فقد بين وفد عبد الناصر أنهم التقوا مع الحورانيين على صعيد واحد وهدف واحد هو استبعاد الوحدة.. ذلك لأن الشيوعيين لا بقاء لهم فى ظل وحدة قائمة على القومية العربية والاشتراكية العربية ومحاربة العملاء.. كما أن الرجعيين حلفاء الاستعمار فى أرض العرب لا يمكنهم العيش إلا فى الأجواء المظلمة والصفوف الممزقة كى يمتصوا دماء الشعب.

ووضح الوفد أن الكتل المتباينة سالفة الذكر قد ائتلفت إلى حين لسلب الشعب السورى مكاسبه وترمى به فى هاوية سحيقة ولذا لم يكن غريبا أن الشعب السورى بدأ يتحسس هذا المصير على أيدى هؤلاء فهب ثائرا بين الحين والآخر مدافعا عن الحرية والوحدة والاشتراكية ولا عجب أن تتكرر حوادث حلب وتسفك دماء بريئة ويعيش البلد فى دوامة من الصدامات الدموية التى يتألم لها كل وطنى.

ولقد انتهت هذه الجلسة بالنتائج التالية:

أولا: طلب النحلاوى ومجموعته إيقاف الحملة الدعائية عليهم كأشخاص حتى تطمئن نفوسهم وينصرفوا إلى العمل.. وقد أبدوا تألمهم من تلك الحملة وضربوا أمثلة على ذلك كاتهام محمد حسنين هيكل لهم بأنهم «وحوش الغابة» وكوصفهم بالانفصاليين والخونة وبأنهم عملاء لأمريكا حيث استقبلتهم سيارات أمريكية فى مطار جنيف وبأنهم قبضوا الملايين وتسكعوا على أبواب عبد الناصر لإحساسهم بالخيانة وقالوا إن اتصالهم بعبد الناصر قد أثار من حولهم شيئا من تساؤل عناصرهم فى الجيش حيث اتهموهم بأنهم كانوا يتصلون بالرئيس عبد الناصر من وراء ظهورهم.

ثانيا: إن حوادث حلب قد أحدثت من وجهة نظرهم رد فعل عنيف ضد عبدالناصر بالذات وقد استغلته بعض العناصر، موجهة أنظار الجماهير إلى أن عبدالناصر لا يتورع عن سفك الدماء مستشهدين بأن الذى قتل الضباط فى أحداث حلب فلسطينى متهم بالناصرية.. وفى رأيهم أن جاسم علوان وأكرم صفدى اللذين طلب الرئيس أثناء محادثاتهما السرية معه عودتهما للجيش لم يتحركا فى عملهما إلا بإيعاز من القاهرة لذا لابد من تهيئة الجو بالنسبة للجيش وبالنسبة لعناصرهم بالذات لتوضيح هذه النقاط وتصحيحها فى الأذهان.

ثالثا: اعترف النحلاوى وجماعته بأنهم ارتكبوا كثيرا من الأخطاء وبخاصة عدم استمرارهم بتنفيذ الخطة الموضوعة المتفق عليها مع عبد الناصر ولكنهم ادعوا بأنهم أخلص الناس للوحدة، وكانوا أول من شعروا بخطورة الوضع فاندفعوا بحركتهم نحو الوحدة ر غم شدة المقاومة.. لذلك فلابد من تهيئة جو مناسب من الثقة المتبادلة حتى تزول كل الرواسب ويستأنف العمل بشكل عميق ومدروس.

رابعاً: تم بحث أسلوب العمل وطريقته بصورة عامة دون الدخول فى التفصيلات

وذلك بعمل القاهرة مع كل العناصر الوطنية الوحدوية بإعدادها للخطة الحاسمة وعلى النحلاوى ومجموعته أن يعملوا بدورهم مع عناصرهم.. وعند ساعة الصفر توحد الجهود بعد التفاهم على كل شيء.

مخطط للعمل

استؤنفت المحادثات بين وفد عبد الناصر وبين النحلاوى وفايز الرفاعى يوم ٢٠ من مايو، واستمرت المناقشات لمدة سبع ساعات.. ولقد بدأ النقاش بأن قام النحلاوى بشرح الأخطاء التى وقعت في الماضي وقد برر بعضها وبخاصة تلك الأخطاء التى دعته إلى عدم تجاهل حركة ٢٨ سبتمبر حينما قام بحركة ٢٨ مارس وإعلانه أن حركة ٢٨ من مارس هى امتداد لحركة سبتمبر.. وقال إن طبيعة الظروف فرضت عليه هذا الموقف وأجبرته عليه وأشار بأنه سبق ذلك عدة اجتماعات حضرها قائد الجيش وبعض الضباط القادة وحضر قسما منها هانى الهندى وفريد زين الدين.. واعترف النحلاوى بأنه ربما يكون قد أخطأ حينما صرح بأن حركة ٢٨ من مارس لا ترتمى بأحضان الغير متأثرا بما أثارته الدعايات حوله من ضجيج.

ولكن فى رأيه أنه كان على القاهرة ألا تؤاخذه على ذلك وبخاصة أنه أطاح برئيس الجمهورية والمجلس النيابى وحيدر الكزبرى والحسينى وكل العناصر المعادية للوحدة، وأنه اتصل ببعض العناصر الوحدوية المسرحة من الجيش وأطلعهم على الخطة فى الوقت الذى كان هانى الهندى يجتمع بالضباط المسرحين ويؤلبهم على الحركة بالتعاون مع جاسم علوان وأكرم صفدى، وفى ظنه أن هذه الإجراءات التى بدأ بها حركة ٢٨ من مارس كانت كافية لأن تقف القاهرة منه موقف المؤيد.. ويتساءل لماذا لم تدعمه القاهرة مع أنه أعلمها؟ ولماذا لم تؤيده ضد الرجعيين الذين أراد تصفيتهم مع أن عبد الناصر أيد ثورة العراق وهو فى عرض البحر؟ ولماذا دفعت حركة حمص ضده؟

وقال النحلاوى إنه يظن أن التصريحات التى أدلى بها فى حركة مارس فرضت عليه كى تنجح الخطة، إذ تأكد له بعد دراسة عميقة أنه لم يكن بإمكانه إعادة الوحدة إلا على مرحلتين بادئا بالحكم الوطني كمرحلة أولى حتى تعود الثقة إلى النفوس.

وقام وفد عبد الناصر بمناقشة ما أثاره النحلاوى، وبين أن القاهرة لا علاقة لها بحركة حمص، ولكن النحلاوى لم يقتنع.. وتحدث الوفد عن الوحدة وعن أسسها التى ناقشوها مع عبد الناصر وكذلك عن أوضاع الجيش، وعن القيادة المشتركة التى درسوها مع عبدالناصر، وقد أقر النحلاوى وفايز رفاعى برضائهما عما حدث فى مقابلة وفد النحلاوى لعبد الناصر، وتم وضع مخطط للعمل.. ومراحله تتلخص فى الآتى:

أولا: لابد من مرحلة تجرى خلالها اتصالات بالضباط وإفهامهم أن القاهرة لا تنوى الانتقام قطعا وبخاصة وقد توضح لها الموقف بكل جوانبه وبجذوره العميقة.. وقد وافق النحلاوى وفايز ورأيا أن يصحب ذلك تمهيد بالصحف والإذاعة دعما لهذا الخط.

ثانيا: لابد أن يعقب هذه المرحلة مرحلة أخرى توضع أسسها فى المستقبل وعلى ضوء نتائج المرحلة الأولى، وربما كان هذا التحفظ من جانب النحلاوى والرفاعى نتيجة رغبتهما معرفة الوضع بدقة فى الجيش وفى عناصرهما بالذات، وقد خرج وفد عبدالناصر بالانطباعات التالية من هذه الجلسة:

١- سيحاول النحلاوى ومجموعته محاربة أكرم الحورانى والشيوعيين والأحزاب كلها، وخاصة فى الجيش، وأنهم يرغبون بالسير فى خط الوحدة بعد أن وصلت بهم الأمور إلى هذه النتيجة وسيوجهون عناصرهم إلى هذا الاتجاه لو تحقق الآتى:

أ- الكف عن التركيز عليهم والتشهير بهم.

ب- منحهم وعناصرهم المزيد من الثقة.

جـ- أن تتم الوحدة على الأسس التى سبق لهم بحثها مع عبد الناصر فى القاهرة.

٢- اتضح للوفد أن فايز الرفاعى لم يكن أمينا فى نقل ما جرى بالقاهرة، وقد أقر فايز بأن الضمانات لم تكن كافية، وكان لابد من مرحلة الحكم الوطنى التى كانوا ينوونها قبل عودة الوحدة.

٣- هناك اقتناع غير كامل لدى النحلاوى ومجموعته بأن القاهرة لم تكن ترغب بما وقع من حوادث فى حمص وحلب، كذلك تشككوا كثيرا فى رغبة القاهرة فى السير معهم حتى نهاية الطريق الذى رسموه بالاتفاق مع عبد الناصر من أجل عودة الوحدة،

رغم تأكيد أكرم ديرى وجادو عز الدين بأن عبد الناصر لا يمكن أن يوافق على عودة الوحدة مصحوبة بسفك الدماء وعمليات الانتقام.

اجتماع مع الملحق العسكرى السورى فى برن

توجه أكرم ديرى وجادو عز الدين بعد الانتهاء من مهمتهما فى ألمانيا إلى سويسرا، حيث اجتمعا باللواء بدر أعسر الملحق العسكرى السورى فى برن وذلك فى منزل سفير مصر فى برن.. وقد قام اللواء أعسر بإدلاء الشهادة التالية حيث قال:

«كنت وجاسم علوان على علم بأن النحلاوى سوف يطيح بالحكومة وبالمجلس النيابى وبرئيس الجمهورية.. وكنا متفقين على أن نبادر بحركتنا بعد إتمام عملية نسف الوضع القائم، إذ أن ذلك سوف يزيد عمليتنا قوة.. وكنت قد اتصلت بكل من عبدالفتاح الزلط وسليمان العبسى وأفهمتهما أن الحركة تستهدف الخلاص من النحلاوى، وكان هدفى من هذا الاتصال تجميد وضع الاشتراكيين وبخاصة فى حماة التى تقع فى منطقة حمص وكانت من مسئوليتى».

وذكر اللواء بدر أن اتصاله بالضباط وتأمينه اللواء المدرع المعسكر فى حمص لم يكن بواسطة اتصاله الشخصى مع ضباط المنطقة، وإنما كان بواسطة الملازم أول محمد الأوس والملازم أول كنيفانى، وهما اللذان قاما بمهمة الاتصال بينه وبين الضباط.

كما ذكر اللواء بدر أنه فى ليلة ٣٠ مارس دخل مقر اللواء المدرع حوالى الساعة الثانية بعد منتصف الليل هو والمقدم مصطفى الحايك والملازمان أوس وكنيفانى، واستطاعوا أن يضعوا أيديهم على اللواء، وقتل أثناء هذه العملية الملازم كنيفانى بعد أن فتح أحد الضباط النار عليهم وقد جرح مصطفى الحايك وتمت عملية تأمين اللواء.

وفى الصباح أوقف بدر أعسر بعض الضباط واستمر فى السيطرة عليهم وأخبر زهر الدين بضرورة إبعاد النحلاوى وجماعته عن القيادة.. فما كان من زهر الدين إلا أن أوفد إليه اللواءين فؤاد قربى ووديع مقعبرى، واجتمع هو وجاسم علوان معهما وخرجوا جميعا

بما سمى فيمـا بعد بمقررات حمص واتفق علـى عقد مؤتمر حمص الذى ضم ممـثلين عن قادة المناطق والأسلحة والإدارات بالإضافة إلى العناصر الأولى.

وقد حاول مصطـفى حمدون الاتصال باللواء بـدر ولكنه امتنع، وبعد اجـتماع الأخير باللواءين قربـى ومقعبرى شعر بأن ضباط الـلواء لا يتقبلون وجود جاسم عـلوان كضابط مسرح داخل اللواء، فجمعهم وأقنعهم بأن جاسـما لا يبغى سوى المصلحة العامة ثم سافر جاسم إلى حلب ليعمل هناك، آخذا على عاتقه قيام حوادث مماثلة فى دمشق.

وحينما وصل جاسـم علوان إلى حلب وكانت مقررات حمص قد اتـفق عليها بدأت حلب تضغـط من أجل إعلان الجمهورية العـربية المتحدة، وقد عارض الـلواء بدر أعسر ذلك، طالبا التريث لتنفيذ مقررات حمـص، وبخاصة أن كافة المناطق كانت قد استجابت له وأيدته فى عملـية المؤتمر واشتركت فيه.. غير أن الفوضى ـ عـلى حد قوله ـ تمادت فى حلـب فصدر بيـان جاسم باسـم قيادة الجيـش الأول وأعلنت حـلب الجمهـورية العربـية المتحدة، وقتل بعض الضباط كما حدثت محاولات لقتل آخرين.

ولقد عاد الـعقيد صبحى شـوربجى قائد اللـواء المدرع فأعلن ولاءه للقـيادة ضد تمرد حلب، وحيـنئذ اتصل اللواء بـدر ـ على حد قوله ـ بـالعقيد لؤى الآتاسـى فى دير الزور وطلب منه التوجه إلى حلب والسيطرة على الوضع وتهدئة الأمور.

وقد تم ذلك وارتدت الحركـة وتقلصت بعد عمـلية حلب هذه واقتصـرت على سفر النحلاوى ورفاقه خارج سوريا وجاءت بقيادة جديدة على رأس الجيش.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

9

ردود فعل للانفصال

دار الخيّال

تدهور العلاقات بين العرب

كانت سوريا بالنسبة لعبد الناصر شيئا آخر... كانت شيئا يرسخ داخل نفسه، أساسه حبه للشعب السورى حباُ فاق.. حبه لأى شعب آخر، فهو لا يستطيع أن ينسى أهل سوريا الذين أصروا على حمل سيارته الضخمة يوما ما، تعبيرا عن حبهم الشديد له، وإيمانهم بزعامته، ولذلك اهتز وجدان عبدالناصر حينما انفصمت الوحدة بين مصر وسوريا.. لقد أحس أن الانفصال بمثابة تدمير لهيبته بين جماهير الأمة العربية.. فضلا عن إحساسه بأنه فقد عزيزا عليه.. ولم أر عبدالناصر مهتزاً فى حياته السياسية كما رأيته يوم الانفصال، اللهم إلا فى أيام حرب الستة أيام الكئيبة التى سأتحدث عنها فى مؤلف خاص.

جاء انفصال سوريا عن مصر فى أحرج اللحظات التاريخية لعبد الناصر.. ذلك أنه كان فى ذروة نزاعاته مع العالم الخارجى، فهو فى صراع دائم مستمر مع أغلب الحكام العرب، وهو فى خلاف مرير مع الغرب، وفى نزاع متتال مع السوفييت فضلا عن تورطه فى مشاكل أفريقيا التى اتجه إليها بحثا عن فرض نفوذه فى دول حصلت على استقلالها حديثا، وبسرعة فاقت كل تنبؤات العصر.

كان عبدالناصر قبل أن يتجه إلى الشرق كى يعاونه فى تسليح قواته المسلحة، يرى أن قوة مصر العظمى تكمن فى صراع مصالح المعسكرين على تلك المنطقة، التى ظلت أجيالا طويلة محل صراع القوى العظمى.

وكان عبدالناصر يرى أن هذا الصراع يمكن استخدامه لمصلحة مصر، بمحاولته الانتفاع من كل طرف.. ولكن ما هلّ عام ١٩٦١ حتى أيقن عبدالناصر تماما أن مثل هذا الصراع قد يؤدى إلى فرض ضغوط على الدول النامية، أخطر بكثير من الاستفادة التى تجنيها من هذه القوى العظمى.

والواقع أن ممارسة لعبة القط والفأر بين دولة نامية ودولة عظمى، لعبة تحف بها المخاطر، فهى أشبه بناطح الصخرة يحاول أن يوهنها، فلا يضرها، إنما يوهن قرنه البعل.

لقد سبق أن تحدثت عن علاقة عبدالناصر مع كل من الغرب والشرق فى فترة الوحدة بين مصر وسوريا، والآن سوف أتحدث عن الموقف العربى قبل وبعد حدوث الانفصال.

لقد أصبح الموقف العربى بعد الانفصال فى غاية السوء، إذ عادت العلاقات السيئة مرة أخرى بين مصر والأردن وكانت قد ظلت هادئة منذ عام ١٩٥٩ نتيجة الأحداث التى وصلت ذورتها فى أبريل سنة ١٩٦٠ بمصرع هزاع المجالى رئيس حكومة الأردن بيد اثنين من السعاة فرا إلى دمشق بعد وضع قنبلة فى درج مكتبه.

وفى شهر يونيو عام ١٩٦٠ أى بعد حادث مقتل المجالى بشهرين، استؤنفت معركة الكلمة بين القاهرة وعمان عن طريق الإذاعات، وقام حسين بالهجوم على عبدالناصر مباشرة، وأنذره بالمصير الأسود، الذى ينتظر كل دكتاتور، وبعد هذا الهجوم بفترة قصيرة، أذاع راديو عمان نداءً إلى الشعب السورى كى يثور على عبدالناصر، ويطيح بطغيان القاهرة.

ومع هذا، كانت سياسة عبدالناصر إزاد حملة الدعاية ضد حسين تقوم أساسا على عدم دفعها بعنف بدرجة تثير ثورة فى الأردن، وذلك خوفا من رد الفعل الإسرائيلى.

ولكن فى هذه المرة خرج عبدالناصر عن هذه القاعدة، ولم تقصر الدعاية على استخدام كلمات إهانات شخصية لحسين، بل تعدت إلى استخدام كلمات لا يليق استخدامها فى الدعايات السياسية.. مثل «ابن زين، أو حفيد الخائن».

وهكذا نرى أنه حينما بدا أن إذاعة عمان كانت تحاول بنشاط لفصم وحدة مصر وسوريا عن طريق حث الانفصاليين على الثورة، أجابت الصحافة والإذاعة المصرية على ذلك باستخدام سيل جارف من الإهانات لشخص حسين.

وحينما قتل هزاع المجالى بعد أسابيع قليلة لاحقة، ألقيت التهمة مباشرة على المكتب الثانى السورى برئاسة عبدالحميد السراج، وهى تهمة صحيحة.

وزادت القاهرة من اشتعال الموقف، ذلك أن إذاعة القاهرة اتهمت المجالى بخيانته للقضية العربية، لأنه تبنى عام ١٩٥٥ فكرة انضمام الأردن لحلف بغداد.

وبينما تجمعت القوات الأردنية على الحدود السورية مهددة باستخدام العمل العسكرى، كان حسين يهاجم بشخصه الرئيس عبدالناصر، فاتهمه مباشرة بأنه قاتل المجالى، كما نعته بأنه رجل مجنون، وعميل أحمر، وفاروق صغير، ودكتاتور متعطش للدماء، وإرهابى متآمر.

وفى النهاية قام حسين فى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٠ أى بعد مرور شهرين على هذه المعركة النفسية الشرسة من الجانبين بإغاظة عبدالناصر، فاعترف بنظام قاسم فى العراق.

وفى شهر مارس اللاحق، رأب الصدع بين القاهرة وعمان فى إطار المصالح الكبرى لوحدة العرب، فأطلق حسين سراح سليمان النابلسى رئيس الحكومة الأردنية السابق، بعد أن كانت إقامته محددة فى منزله، وسمح للناصريين فى الأردن لأول مرة منذ أربع سنوات بالتظاهر فى عمان.

لكن هذا التعايش السلمى القصير لم يدم طويلا، ذلك أن انفصال مصر وسوريا حدث فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١، فقامت الأردن بالاعتراف بحكومة الانفصال قبل مضى ثمانٍ وأربعين ساعة على إعلان الانفصال، وقبل التأكد من أن الحكومة الجديدة تسيطر سيطرةً كاملة على البلاد، ذلك لأن الأردن كانت ضالعة فى مؤامرة الانفصال ـ كما بينت من قبل.

وعلى المنوال ذاته حدث الشىء نفسه فى السعودية، ذلك أن الأمير فيصل ولى العهد ورئيس الحكومة حينئذ أعلن من الرياض أن حكومته قررت أن تعترف بنظام الانفصال فى سوريا، أما الملك سعود فقد بذل كل طاقته فى ذاك الوقت لتخريب الوحدة، فتعاون مع الملك حسين عدوه التقليدى، وقام بتمويل عدة محطات إذاعة سرية لحث الشعبين السورى والمصرى على الثورة على حكامهما.

وكان رد فعل عبدالناصر عنيفا، إذ قام فى نهاية عام ١٩٦١ بالهجوم شخصيا على كل من الملك سعود والملك حسين، وأشار إلى الملكين بأنهما «عميلا الإمبريالية الرجعية».

وفى العراق ذهبت الأمور من سيىء إلى أسوأ منذ ثورة الشواف فى مارس سنة

١٩٥٩.. وبالرغم من أن عبدالكريم قاسم قد تحفظ فى تبادل القذف والسباب، مع عبدالناصر، إلا أن بعض المتحدثين الرسميين فى العراق، صبوا سيلا جارفا من الكراهية لعبد الناصر فى الإذاعة والصحافة العراقية.

واستخدم قاسم العنف لضرب العناصر الموالية لمصر، فكان أى شخص يشك فى ولائه، أو يظهر تعاطفه مع مصر، يعتقل بواسطة جيش الشعب «الميليشيا»، ثم يقدم إلى محكمة صورية، وتتم إدانته بالحبس.. هذه المحاكم تذكرنى بالمحاكم التى شكلت بعد ثورة البلاشفة فى أكتوبر سنة ١٩١٧، والتى عرفت باسم «محاكم التريوكا».

وقام عبدالكريم قاسم فى شهر مارس من عام ١٩٦٠، بالعفو عن فاضل الجمالى الذى كان قد حكم عليه بالإعدام بعد ثورة ١٩٥٨، وأفرج عن بعض الوزراء السابقين، بينما ظل عبدالسلام عارف الثائر معتقلا بعد أن حكم عليه بالإعدام لأنشطته الموالية لعبد الناصر، وليس هذا بغريب فى معظم الدول العربية.

لكن قاسم الثعلب الماكر تنبه إلى السرعة الفائقة التى يقوم بها الشيوعيون العراقيون فى التسلل إلى المواقع الرئيسية فى الإدارات المدنية والوكالات الحكومية الهامة، ومن ثم قرر قاسم تصفية هذا النشاط الذى أحس بخطورته عليه.

وكانت العلاقات المصرية ـ العراقية قد تدهورت إلى الحضيض.. وكان وزير خارجية قاسم قد أعلن بأن العراق لن يحضر أى اجتماع لجامعة الدول العربية يتم عقده فى أى إقليم من إقليمى الجمهورية العربية المتحدة.

ومع ذلك، وبعد عدة محاولات من الرياض رفضتها مصر، قرر عبدالناصر أن يقوم بنفسه بعملية المصالحة مع قاسم.. ففى يناير سنة ١٩٦١ أرسل عبدالناصر محمود فوزى وزير خارجيته إلى بغداد للتفاوض مع الحكومة العراقية، ولكن بدا منذ أول وهلة أن العراقيين لم يكن لديهم أى رغبة فى رأب الصدع مع القاهرة، وبدا ذلك واضحا فى أسلوب استقبال الوفد المصرى برئاسة محمود فوزى فى مطار بغداد، فقد كان استقبالا فاتراً.

ومن ناحية أخرى، ما أن علم الناصريون فى العراق بوصول وزير خارجية عبدالناصر إلى بغداد، حتى اجتاحت العراق مظاهرات موالية لعبد الناصر.

والواقع أن العراقيين أثاروا زوبعة عاصفة بعد مرور شهور قليلة لاحقة، إذ قاموا بمغامرة عقيمة، كادت تودى بالأمة العربية إلى حافة حرب ضروس.

فما أن حصلت الكويت على استقلالها من الإنجليز فى شهر يونيو من عام ١٩٦١، حتى بادر قاسم بتجديد دعواه المستمرة بأن الأراضى التى تضم حقول البترول الكويتية، تمثل جزءا هاما من العراق، كان يحكم إداريا بواسطة العراق فى ظل الإمبراطورية العثمانية.

وأسرع قاسم يعبىء قواته متظاهراً بأنه ينوى تسوية المسألة عن طريق استخدام القوة، فبادر حاكم الكويت بمناشدة بريطانيا لتقديم العون له. ووصلت القوات البريطانية إلى مسرح المشكلة، لتواجه تجمع القوات العراقية على الحدود الكويتية ـ العراقية ولم يعارض عبدالناصر فى تدخل البريطانيين، فلم يكن يملك القوى التى تكفل له تحقيق دعمه المادى للكويت.. لكنه من ناحية أخرى لم يكن يريد ظهور الإنجليز على المسرح الكويتى، على أن عبدالناصر كانت لديه تقارير مخابرات تؤكد أن مسلك قاسم لم يكن سوى مناورة أو خدعة، وأنه لم يكن لديه أى نية باحتلال أرض الكويت، ومن ثم رأى عبدالناصر أنه من المرغوب فيه، ولدواعى أمن المنطقة، إبعاد القوات البريطانية عن مسرح المشكلة، على أن تستبدل القوات الإنجليزية بقوات مشتركة تتشكل من الدول الأعضاء فى مجلس الجامعة العربية.

ووفقا لذلك، وبناء على تشجيع من عبدالناصر، اجتمع مجلس الجامعة فى جلسة طارئة، وأبعد وفد العراق على أساس أن قاسم انتهك ميثاق الجامعة العربية، وينبغى عليه سحب دعواه. كما اتفق على أن تبلغ الكويت أن طلبها للانضمام لعضوية مجلس الجامعة العربية لن يتحقق طالما كانت هناك أية قوات بريطانية على أرض الكويت، إذ إن ذلك يعد انتهاكا لاستقلال الكويت. ومع ذلك فقد كان الكويتيون على استعداد للموافقة على احتلال قوة عربية لأراضيها بدلا من الإنجليز، كى تنضم إلى عضوية جامعة الدول العربية.

وقد وافقت الكويت على هذه الشروط دون أدنى تردد، ولم تنقض سبعة أيام حتى بدأت القوات البريطانية فى الانسحاب يوم ٢٠ من يوليو، وأصبحت الكويت عضوا فى الجامعة العربية.

وتشكلت قوات الطوارىء العربية من وحدات عسكرية من الجمهورية العربية والسعودية والأردن وتونس والسودان، وقد تحركت هذه القوات إلى الكويت، ولم يجد عبد الكريم قاسم أمامه سوى سحب تجمعاته على الحدود، ولكنه لم يسحب دعواه.

وهكذا حقق عبدالناصر هدفه السياسي المباشر، وأسرع في سحبه القوات المصرية مقتنعا بأنه لن يكون هناك تهديد عراقي للكويت، فضلا عن أن القوات البريطانية قد تم سحبها بأكملها من الأراضي الكويتية، كما أن المعلومات التي جاءت إلينا من عملائنا في العراق تفيد بأن بقاء القوات المصرية في القوة العربية أغضب كثيرا من العراقيين الوطنيين المعارضين لقاسم.

وهكذا لم تمض سوى أسابيع قليلة على وصول القوات المصرية إلى الكويت، حتى أبرق عبد الناصر إلى حاكم الكويت يطلب منه سحب القوات المصرية لأن بعض العناصر المخربة تحاول أن تثير المشكلات بين وحدات الجمهورية العربية المتحدة العسكرية، وبين حكومة الكويت وشعبه.

ولأنتقل للحديث عن علاقة عبدالناصر مع تونس.. كانت العلاقات بين القاهرة وتونس قد قطعت منذ أكتوبر سنة ١٩٥٨، نتيجة هجوم «بورقيبة» على عبدالناصر، بحجة إيوائه صالح بن يوسف منافسه السياسي وعدوه اللدود.. وقد صرح بورقيبة بأنه يعد ذلك تدخلا من مصر في شئون تونس الداخلية، وأن هذا المسلك ينتهك قواعد الأصول الدبلوماسية، مبرراً ذلك بأن صالح بن يوسف متهم بمحاولة اغتياله.

ومع إصرار عبدالناصر على رفضه تسليم صالح بن يوسف إلى بورقيبة، استمرت حملات الهجوم بين البلدين حتى أوائل سنة ١٩٦١، حينما أعلن اتفاق على عودة العلاقات بين البلدين دون إصرار تونس على إعادة صالح بن يوسف.

ولكن نتيجة الكراهية التي كان يكنها الزعيمان المصري والتونسي لبعضهما البعض كانت الهدنة التي تمت بين القاهرة وتونس مجرد قشة هشة، سرعان ما ضاعت في مهب الرياح، وعادت العلاقات إلى ما كانت عليه من فتور ونفور.

وكانت السودان ـ في الوقت الذي حدث فيه الانفصال ـ الدولة الوحيدة التي ترتبط مع مصر بوشائج طيبة.. كان اللواء عبود قد جاء إلى الحكم في السودان عن طريق انقلاب عسكري قام به في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨، وكان مجيء عبود إلى الحكم بمثابة «هبة» قيمة سقطت لعبدالناصر من السماء.. ذلك أن عبدالناصر كان يحث السوفييت على تمويل السد العالي منذ شهر سابق، ولكن خروشوف قال لعبد الناصر، بأنه لابد من وجود أصدقاء في الخرطوم، يعاونون على تسوية المشاكل التي ينبغي حلها قبل البدء في عمليات السد العالي.

لقد تضمنت هذه المشكلات مسألتين رئيسيتين: أولاهما مسألة تقسيم مياه النيل قسمة عادلة بين السودان ومصر، وثانيتهما تعويض السودانيين نتيحة إغراق منطقة حلفا بعد الانتهاء من بناء السد العالى. على أنه منذ حصول السودان على استقلاله، رفضت الحكومات السودانية المتتالية، توثيق اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩، إذ ادعت السودان أن هذه الاتفاقية غير عادلة بحجة أن المعاهدة تمنح مصر مياها من النيل للرى عشرة أمثال ما يحصل عليه السودان.. كما أن الاتفاقية تمت مناقشتها بواسطة الحكام الإنجليز حينئذ، ولم تتم استشارة الشعب السوداني، فضلا عن أن هذه الحكومات السودانية كانت تنظر إلى مشروع السد العالى على أنه مشروع ضخم صمم لرفع هيبة عبدالناصر، متغاضيا عن مصلحة السودان.

وأخفقت المفاوضات التى جرت بين مصر والسودان بعد عام ١٩٥٦ فى الوصول إلى اتفاق على المسألتين الرئيسيتين سالفتي الذكر. ولم يسمح المناخ السياسى بالوصول إلى اتفاق، ففى شهر فبراير من عام ١٩٥٨، نشأ نزاع مرير بين مصر والسودان على منطقة حلايب وهى مساحة صغيرة من الأرض على الحدود المصرية ـ السودانية وذلك حينما قررت السودان إرسال لجان الاستفتاء إليها لتقرير المصير.

بادرت مصر بإرسال إنذار إلى السودان، تطلب فيه الانسحاب فورا من هذه الرقعة من الأرض، وطار محمد محجوب وزير الخارجية السودانى إلى القاهرة، لإجراء محادثات مع عبدالناصر، ولم تصل المحادثات إلى أى حل.. وانفض الاجتماع ليعلن السودانيون من الخرطوم بعد عدة ساعات من انفضاض الاجتماع بيانا جاء به:

«طالما أخفقت محادثات القاهرة للوصول إلى أى حل، فإن السودان تطلب من همرشلد أن يعقد اجتماعا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لينظر فى مسألة تهديد مصر للسودان».

وقرر عبدالناصر تفويت الفرصة على الحكومة السودانية فى تحقيق غرضها وهو إثارة المشاعر السودانية الوطنية ضد مصر، فأعلن تجميد الموقف إلى ما بعد إجراء الانتخابات السودانية.

ومن الواضح أن البيان السودانى كان معداً قبل حضور محجوب إلى القاهرة، ولكن إعلانه كان متوقفا على مدى نجاح المفاوضات فى القاهرة أو إخفاقها.. وجاءت

الانتخابات السودانية بحزب الأمة، ولكن فى نوفمبر سنة ١٩٥٨، قام اللواء عبود بانقلاب عسكرى أطاح بحزب الأمة، وكان هذا بمثابة متنفس لعبدالناصر، إذ استطاع عبدالناصر أن يضع عبود تحت سيطرته التامة.

وقرر استئناف المحادثات مع القاهرة بعد انقلاب عبود، فوافق عبدالناصر على رفع قيمة التعويضات التى ستدفع إلى السودان من عشرة ملايين من الجنيهات إلى خمسة عشر مليونا من الجنيهات، ووافق عبود على تخفيض التعويض الذى طلبته الحكومات السودانية المختلفة من ٣٥ مليون جنيه إلى خمسة عشر مليونا من الجنيهات.

كذلك تمت تسوية مسألة مياه النيل، وارتفع نصيب السودان من موارد المياه الجديدة من خمسة مليارات إلى ٢٤ مليار ياردة مكعبة سنويا، بينما ارتفع نصيب مصر من ٦٣ إلى ٧٢ ملياراً.

على أنه باستثناء نظام عبود فى السودان، كان غالبية حكام العرب البارزين يتنازعون مع عبدالناصر بمرارة لسبب أو لآخر، وجاء هذا النزاع مصاحبا للانفصال الذى هز عبدالناصر هزه عنيفة، كان لها رد فعل شديد على تفكيره وعلى صحته ـ كما سأذكر فى مكان آخر.

البحث عن أصدقاء فى العالم الخارجى

كانت نتيجة الصراعات المريرة التى سادت بين الأخوة العرب، أن قرر عبدالناصر الاتجاه إلى العالم الخارجى للبحث عن أصدقاء يساندون سياسته، كان أهم هؤلاء الأصدقاء الرئيس تيتو الذى حرص عبدالناصر على تنمية صداقته به وتدعيمها.. وقد أحس الشعب المصرى بهذه الصداقة، وكان الرأى العام المصرى يتنبأ بعد كل لقاء بين الصديقين أن ثمة إجراءات سوف تتخذ فى مصر نتيجة تلقين تيتو لعبد الناصر.

لم يقصر عبدالناصر علاقته بالرئيس تيتو فحسب، بل اتجه أيضا إلى دول العالم الثالث لتوطيد علاقته مع رؤساء بعض هذه الدول، ففى عام ١٩٥٩، كان عبدالناصر يرحب فى القاهرة بوزير خارجية كوبا «فرانكوش جيفارا» الذى كان بمثابة اليد اليمنى

لكاسترو. وفى العام التالى كان عبدالناصر يقوم بزيارة كل من يوغوسلافيا واليونان والهند والباكستان.. وبعد عودة عبدالناصر إلى القاهرة من هذه الزيارات استقبل صديقه الرئيس أحمد سوكارنو رئيس أندونيسيا السابق، الذى لم يتوان عبدالناصر من التندر بمسلكه، حينما طلب رسميا من الحكومة المصرية سيدة تشاركه الفراش مدة إقامته فى مصر.. ومع ذلك استمرت العلاقات الطيبة بين الرئيسين.

وسنحت الفرصة لعبد الناصر أن يزور الولايات المتحدة عام ١٩٦٠ لحضور بعض جلسات الأمم المتحدة.. وكانت هذه الزيارة هى الأولى والأخيرة التى زار فيها الولايات المتحدة.. وقد حرص أن يجرى فيها محادثات مع كل من أيزنهاور وخروشوف وتيتو ونهرو وماكميلان وكوامى نكروما وكاسترو.

كما استغل عبدالناصر هذه الفرصة، وألقى خطابا أمام أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، شرح فيه أهداف مصر وآمالها.

على أن عبدالناصرَ كان ينظر إلى أفريقيا كمجال حيوى يمد إليه نفوذه.. ففى شهر يوليو عام ١٩٦٠، أعلن عبدالناصر تأييده لباتريس لومومبا واستعداده لتقديم العون له فى الكنغو الذى كان قد حصل على استقلاله حديثا حيث كانت تدور معارك مريرة بين لومومبا وبين حركة موسى تشومبى العميلة للإمبريالية فى إقليم كاتنجا.

وفى أواخر عام ١٩٦٠ أصدر عبدالناصر تعليماته بإنشاء إذاعة خاصة لأفريقيا، واستمرت هذه الإذاعة توجه إذاعاتها لكل شعوب أفريقيا السوداء تقريبا، واهتم عبدالناصر بالإذاعة الموجهة للحبشة، مما جعل الإمبراطور هيلا سلاسى، يشعر علنا وبمرارة من أن هناك أقلية مسلمة فى بلده تحرضها قوى من الخارج للثورة على حكامهم المسيحيين.

وهلَّ عام ١٩٦١ ليشاهد مصر تقدم معونة من الأسلحة لمساعدة ثورة الكونغوليين بزعامة حكومة انتونى جيزنجا التى تم تشكيلها فى ستانلى فيل، بعد الإطاحة بلومومبا. وحينما قتل لومومبا بعد ذلك بقليل، بادر عبدالناصر فى اتهام القوى الإمبريالية بقتل لومومبا.

وكان الوطنيون الكونغوليون قد شحنوا على طائرة خاصة كمية من سبائك الذهب لتحفظ فى مصر على سبيل الأمانة لدعم الحركة الوطنية.. وقد حفظت هذه السبائك فى خزائن البنك المركزى، بعد تشكيل لجنة فنية لتقييمها.

على أنه قد ظهر بعد فحص هذه السبائك، أن نصفها سبائك من النحاس، كما كانت بعض السبائك مختلطة بمعادن أخرى.

وفى ربيع عام ١٩٦١، قام الأسقف مكاريوس زعيم قبرص بزيارة القاهرة، تلى ذلك زيارة كل من أحمد سيكوتورى، وموديبوكيتا وقد انبهر عبدالناصر حينما وجد سيكوتورى يطلب منه إقامة وحدة بين مصر وغينيا.

وفى شهر يونيو اتخذت القاهرة خطوة أخرى تعبر عن سياستها إزاء أفريقيا السوداء.. ذلك أن الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر أعلن أن مصر قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا، احتجاجا على سياسة بريتوريا العنصرية.

وفى شهر سبتمبر من العام ذاته، عقد مؤتمر عدم الانحياز فى بلغراد، حضره كل من عبدالناصر وتيتو وهيلاسلاسى وبورقيبه ممثلين عن عدة دول آسيوية وأفريقية.

على أن رغبة عبدالناصر فى أن يلعب دورا فى أفريقيا، كانت تمليه السياسة أكثر من أى اعتبارات شخصية، ففى كتاب فلسفة الثورة لعبدالناصر يقول:

«... إن بلدنا تقع فى الطرف الشمالى الشرقى لأفريقيا، تطل على القارة السوداء، حيث جرت سلسلة من النزاعات المريرة بين البيض والسكان السود، للسيطرة على موارد أفريقيا غير المحدودة».

ومن ثم فإن دور مصر وفقا لوجهة نظره، يمليه الواقع الجغرافى والتاريخى، فمصر تمثل مفترق الطرق لآسيا وأفريقيا.. وكان عبدالناصر يرى أن أفريقيا قارة المستقبل، وأنها خط الدفاع الثانى للسياسة المصرية.. وأحس عبدالناصر بأن الصراع بين الرجل الأبيض المستعمر وبين الرجل الأسود الذى يكافح هذا المستعمر سوف يغير خريطة أفريقيا.

ولذا كان عبدالناصر يحاول دائما تأييد الوطنيين فى أفريقيا لمحاربة الإمبريالية بهم، تماما مثل ما كان يفعل فى العالم العربى.

وكان عبدالناصر ينظر إلى القاهرة كمركز لزعامة أفريقيا، وكان يحلم بوحدة مصر والسودان بل والكنغو أيضا، لتكون دولة كبرى تمتد من البحر المتوسط شمالا والبحر الأحمر شرقا إلى جنوب الأطلسى... أحلام وآمال لو تحققت لتكونت دولة عظمى، ومع كل هذا، فقد كانت تواجه أفريقيا مشكلات ضخمة، فالنفوذان الأمريكى والإسرائيلى فى أفريقيا، كانا يستميتان فى عرقلة أحلام عبدالناصر. ففى الكنغو ونيجيريا بالذات، لم

يتوقف رجال الدعاية الأمريكيون عن تذكرة الحكومات المستقلة حديثا، عما لاقاه الشعب الأفريقى على يد تجار الرقيق العرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما الإسرائيليون فقد انهمكوا فى تقديم معونات فنية ومساعدات مالية لتنمية بعض الدول الأفريقية مثل كينيا وتنجانيقا وغانا، كما قامت إسرائيل بتعزيز تجارتها مع كثير من دول أفريقيا.

وكان عملاء إسرائيل يثيرون القلاقل فى جنوب السودان عن طريق تدريب الزنوج على التمرد، وعن طريق حث سكان النيل على القتال للانفصال عن سيادة حكامهم العرب فى الخرطوم.

ومازلت أذكر مناقشتى مع الرئيس كوامى نكروما فى إحدى زياراته للقاهرة.. كان نكروما قد طلب من الرئيس عبدالناصر مقابلتى، لأوضح له بعض النقاط الخاصة بإنشاء جهاز مخابرات فى بلاده.. وفى قصر القبة استقبلنى نكروما فى غرفة نومه حيث كان يعانى من إرهاق وإصابة بوعكة برد.. ودارت المناقشة حول موضوع جهاز المخابرات، وأبديت له استعدادنا أن نقدم له كل المعونة اللازمة فى إنشاء هذا الجهاز. وخلال اجتماعى به تطرق الحديث عن النفوذ الإسرائيلى فى غانا، وسألته عن أسباب تشجيعه الإسرائيليين للسيطرة على اقتصاد الدولة القومى، بينما مصر وغيرها من الدول العربية مستعدة لتقديم كل عون. وكان الرجل صريحا فى إجابته فقال:

«لو استطاع العرب أن يبذوا إسرائيل فى الشروط وقيمة المعونة، فإننى على استعداد لطرد إسرائيل فورا من غانا».

وهكذا استمر النفوذ الإسرائيلى يسيطر على اقتصاد غانا، فضلا عن تسلله إلى الأجهزة الإدارية.. ولذلك لم أندهش حينما اتجه نكروما لإسرائيل كى تنشىء له جهاز مخابراته.. وكان نكروما قد اتفق معى أن تقوم مصر بذلك، لقد وافق عبدالناصر تواً على أن نقدم لنكروما كل المساعدات الممكنة، ولكن نكروما اختار طريق إسرائيل، بخاصة بعد أن توطدت علاقته مع إسرائيل.. لقد كان نتيجة إنشاء إسرائيل للمخابرات الغانية، أن استطاعت المخابرات الإسرائيلية أن تتسلل إلى جميع أجهزة أمن نكروما.

والواقع أن عبدالناصر كان مخلصا فى مساعدة الوطنيين فى أفريقيا، بالرغم من العراقيل التى كانت تضعها واشنطن وتل أبيب.. ولم يتوان عبدالناصر عن تقديم معونته

الكاملة إلى لومومبا لمقاومة الحركة الانفصالية التى كان يتزعمها تشومبى فى كاتنجا بتحريض من الغرب.

وبينما كانت قوات الأمم المتحدة تحاول أن تحاصر النزاع، لم يجد لومومبا غير الوحدات المصرية كي يعتمد عليها.. وبعد سقوط لومومبا ومجيء حكومة جوزيف كازانويا التى كان يساندها الغرب، تشكلت حكومة ثورة فى ستانلى فيل داخل الكنغو، وبذل همرشلد جهدا كبيرا لإبعاد مصر عن المسرح حتى يهدأ الموقف.

ولكن عبد الناصر لم يستطع أن يقف مكتوف اليدين بعد مصرع لومومبا على يد بعض القتلة الذين حرضهم تشومبى، وبخاصة بعد أن أحس عبدالناصر أن قوة إمبريالية تبذل كل طاقاتها لتخضع الكنغو إلى سيطرة الاستعمار الجديد.. ومن ثم أعلن عبدالناصر قراره بالاعتراف بثوار ستانلى فيل كحكومة وطنية شرعية للكنغو.

ولم يشأ عبدالناصر أن يناطح الحكومة الجديدة فى واشنطن، فقام بتقديم معونة خفية للثوار، وأرسل كميات ضخمة من الأسلحة عن طريق السودان إلى الثوار الكنغوليين لمواجهة كازافوبو وأعوانه.

ولكن واأسفاه ضاعت كميات كبيرة من هذه الأسلحة وهى فى طريقها إلى الثوار.. ذلك أن كميات من هذه الأسلحة نهبت فى الطريق بواسطة عصابات متمردة فى جنوب السودان.

وفى النهاية اضطرت حكومة الخرطوم وقف شحن الأسلحة إلى الكنغو، حتى لاتتسرب هذه الأسلحة المتقدمة إلى المتمردين فى جنوب السودان.

على أن هذه المساعدات وغيرها التى قدمها عبدالناصر إلى الحركات التحررية فى أفريقيا، أثارت غيرة بعض زعماء الأفريقيين، وبعثت الشك إلى نفوسهم على أساس أن عبدالناصر على حد قولهم يحاول أن يقوم بدور «مسيح القارة السوداء» إن لم يكن قد شق الطريق فعلا لإنشاء إمبراطورية مصرية بمساعدة الجاليات المسلمة فى كثير من دول أفريقيا مثل نيجيريا ومالى والصومال وتنجانيقا.

كان نكروما أكثر هؤلاء الزعماء غيرة، ذلك أنه كان يعد نفسه الزعيم الأوحد لكل أفريقيا، ولذلك لجأ إلى إسرائيل وليس للعرب، كى يجعل من دولته قوة تناوىء أطماح

عبد الـناصر.. كان هـذا هو ما يدور بخـلد نكرومـا دائماً، بالرغـم من المعونـات المادية والمعنوية التى قدمتها مصر له.

على أنه من نـاحية أخرى، لم يخف نكـروما هذه العقدة.. ففى إحـدى الاجتماعات بين نـكروما وعبـد الناصر فى أكـرا عام ١٩٦٤ ـ وكنت حـاضراً هذا الاجتـماع ـ كان الاثنان يـناقشان موضوع «الـوحدة الأفريقية» ومـدى القوة التى تـشكلها هذه الـوحدة، لم يستطع نكروما أن يخفى خبيئة نفسه فقال لعبد الناصر:

«انظر يا صديقى.. ليس هناك زعيم لأفريقيا سواى.. أردت أن أوضح لك هذا!».

أجابه عبد الناصر بهدوء وبرود:

«هل قلت لـك أننى أريد زعامة أفريـقيا.. فليكن من يـكن زعيما لأفريقـيا.. إنما ما يعنينى بحث قـيمة الوحدة الأفريقية لمواجهة الاستعـمار الجديد.. والحق لا أدرى هل كان عبدالناصر يعنى ما يقول ؟ أم كان يتهكم على نكروما لمحاولته سلبه زعامة أفريقيا ؟ فى غالب ظنى أنه كان يتهكم عليه.

عبد الناصر وحتمية الحل الاشتراكى

كان رد الانفصال فى الأمة العـربية عنيفا، إذ فجر فى المنطقة العـربية صراعاً مريراً بين الأخوة العرب، وخلق حالة من توتر العلاقات بين الغرب والشرق.. أما عبدالناصر فكان الانفصال بالنسبة له كسهم ثاقب أصاب كيـانه، وأثر على حالته الصحية، وعلى أسلوب ممارسته السلطة فى الداخل.

لقد تدهـورت صحة عبدالنـاصر بعد انفصال مـصر عن سوريا، وكان مـرض السكر الذى أصـابه بعـد حرب السـويس سنـة ١٩٥٦، قد تطـور إلى مرض خـطير مـن أنواع أمراض السكر له مضاعفاته الخطيرة، فضـلا عن تأثيره فى سلوك الإنسان.. ولقد صاحب تشخيـص هذا المرض إصابة عبدالـناصر بتصلـب فى الشرايين، وبعـض الانسدادات فى شرايين ساقه اليسرى، مما قد تؤثر على قلبه فيما بعد.

ومع هذا لم يكـن عبدالناصر يهتم بحـديث الأطباء، ولا بنصيحة الـزملاء إزاء حالته

الصحية، إلى أن أصرّ عبدالحكيم عامر على إحضار طبيب إخصائى من الخارج يشترك مع الأطباء المصريين المعالجين فى عمل استشارة طبية وتقرير العلاج اللازم.

نصح الأطباء عبد الناصر أن يخفف من الجهد الذى يبذله، ووصفوا له نظاما لحياته اليومية، لكن عبدالناصر لم يكترث لمشورة الأطباء، إذ إن معنى ذلك أن يتخلى عن تحقيق كل ماكان يجيش فى صدره من آمال وأحلام.

وكان عبدالناصر ميالا بطبيعته إلى تركيز السلطة فى يده، كما كان شغوفاً بوضع أنفه فى كل صغيرة وكبيرة.. كان يريد أن يلم بكل شىء وأن يعرف كل شىء.. وكان يحس فى قرارة نفسه أنه الوحيد فى مصر الذى يستطيع أن يعى كل صغيرة وكبيرة، ويستوعب كل شىء.

أذكر حادثاً طريفاً.. كنت لديه فى مكتبه بمنزله أعرض عليه بعد التقديرات عن سياسة مصر إزاء دولة معينة.. وخلال مناقشتى معه هذه التقديرات عرج بالحديث وقال لى:

«سمعت أنك تركز كل شىء فى يدك.. أليس من الأفضل أن توزع الاختصاصات على نوابك؟».

وتعجبت من قوله.. كان بعض النهازين قد نقلوا إليه صورة خاطئة عن عمد فقلت له:

«إن مابلغك غير صحيح.. ربما حدث ذلك فى بداية إنشاء الجهاز، أما وقد وقف الجهاز على قدميه أصبح التركيز سياسة عقيمة».

وذكرت لعبد الناصر أننى وزعت المسئوليات على نوابى، بل أكثر من ذلك وزعت جزءاً من سلطاتى على بعض النواب.

واستطردت أقول:

«لكن هناك فارقا بين تركيز السلطة وبين الرأس المدبرة التى تحرك هذا الجهاز، والذى بدونها يخفق أى جهاز مخابرات حتى لو توافرت لديه كل الإمكانات».

وهنا سمعت قولا عجبا لم أتوقع أن يصدر من عبدالناصر إذ قال:

«أصل ماحدش فى البلد دى يقدر يستوعب كل شىء إلا أنا».

وتعجبت.. ولم أنبس ببنت شفه.

والواقع أن عبدالناصر لم يكن يكل من العمل المتواصل،وكان لايستيقظ من نومه مبكرا، إذ كان لايأوى إلى فراشه قبل منتصف الليل. فإذا ما استيقظ عبدالناصر، كان يومه مشحونا بالمقابلات والقرارات..يستهل يومه بالدكتور أحمد ثروت طبيبه الخاص الذى كان ينفذ العلاج الذى أقرته اللجنة الطبية التى أشرت إليها من قبل.. ثم يتناول إفطاراً خفيفاً، ويهبط من الدور العلوى حيث حجرة نومه إلى مكتبه فى الدور السفلى.. ويستأنف عمله اليومى بقراءة التقارير العاجلة المعدة له.. ثم يجرى اتصالاته بالمسئولين، ويستقبل الأفراد الذين حددت لهم مواعيد من قبل، ويظل هكذا طوال اليوم اللهم إلا بضع ساعات يختطفها من يومه للترويح عن نفسه، أومشاهدة فيلم سينمائى فى قاعة الطعام الكبرى، أو التريض فى حديقة منزله الكبيرة.. وكان الأطباء قد نصحوه بأهمية تحريك جسمه حتى تنتظم الدورة الدموية، وهى مسألة جوهرية عند مرضى القلب.

كان عبد الناصر لايكل عن الحديث، وكانت لدية القدرة على الحديث ساعات طوال، دون أن يمل المستمع إليه.. وكان صاغية ممتازا.. يصغى لكل من يحدثه باهتمام، ويحلل كل كلمة يسمعها.

وكلما أحس عبدالناصر بنوع من الإجهاد، أو ملل فى حياته الرتيبة، انتقل إلى إحدى الاستراحات الخاصة برئيس الجمهورية، فى القناطر الخيرية أو فى برج العرب التى تبعد عن الإسكندرية ساعة من الزمن، أو استراحة المعمورة.. وفى الشتاء كان يفضل الذهاب إلى أسوان.

كان عبدالناصر يحس أن أحد أسباب الانفصال يرجع إلى تآمر الرجعية والإقطاع والرأسمالية فى سوريا.. وقد خشى أن يحدث الشىء ذاته فى مصر، فرأى أن يحرم هذه الطبقات من مصادر الثروة التى قد تستخدمها لضرب ثورة ٢٣ يوليو.

والواقع أن القوى السياسية التى كانت فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، كانت قد تفتتت نتيجة قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر بعد قيام الثورة، وما ترتب عليه من تحرر الفلاح من وطأة سيطرة الإقطاع، وأصحاب الملكيات الكبيرة..ولكن هذه الإجراءات كانت تسير ببطء، ذلك أنه فى الفترة ما بين صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ حتى الانفصال عام ١٩٦١، لم يكن قد وزع أكثر من عشرة فى المائة من الأرض على مايقرب من مائتى ألف عائلة.. ومع ذلك لم تتحسن حالة الفلاح المصرى عما مضى.

وبالرغم من أن الثورة يسرت على الفلاحين بعض الأعباء المالية، إذ قامت بتخفيض سعر الفائدة على ثمن الأرض إلى النصف، ومدت فترة التسديد من ثلاثين سنة إلى أربعين سنة، فإن التكاليف التى ألقيت على عبء الفلاح من مصاريف الرى وأثمان الأسمدة والبذور، أدت إلى عدم توازن دخل الفلاح مع ما يبذله من جهد.

ومن ناحية أخرى، كان أصحاب الملكيات الكبيرة والمزارعون الأغنياء لا يزالون يحصلون على ستين فى المائة تقريباً من عائد الزراعة المصرية، وما زالوا يحصلون على دخل سنوى يقدر بثمانين جنيها سنويا عن كل فدان من الأراضى التى تركت لهم بعد تحديد الملكية.

كما أن التعويضات التى حصل عليها كبار الملاك مقابل الأراضى التى انتزعت منهم بموجب القانون، استثمرت فى مشروعات البناء الفخمة، وكانت هذه المشروعات تربح أربعة أمثال ما تربحه مشروعات التصنيع.

على أن هناك بعض المزارعين الكبار استطاعوا أن يحصلوا على عائد من باقى أراضيهم التى تركت لهم، أكبر من عائد كل الأراضى التى كانوا يملكونها، فمنهم من اتجه لزراعة النخيل، ومنهم من حول، باقى أراضيه إلى حدائق.. لقد استطاع هؤلاء أن يتوسعوا رأسيا بزيادة غلة الأرض بزراعتها محصولات مربحة مثل الحدائق وزراعة اللوف الذى كان الإقبال عليه من الخارج قد ازداد، بدلا من التوسع الأفقى عن طريق زيادة مساحة الأراضى التى يزرعونها.

وهكذا نجد أن الطبقة الإقطاعية وإن كانت قد خسرت نفوذها السياسى القديم، فإنها لم تفقد كثيرا من قوتها الاقتصادية والمالية.. بل على العكس أصبح إقطاعيو الأمس رأسماليو اليوم. ولذلك لم تتأثر هذه الطبقة كثيرا حينما تقرر تحديد ملكية الأراضى الزراعية من مائتى فدان إلى مائة فدان، وذلك بعد مقاومة الملاك السوريين قانون الإصلاح الزراعى الذى قدمته الحكومة.

ومع أن الثورة حرمت الطبقة البورجوازية المصرية من العمل فى الحقل السياسى، فقد آستمرت هذه الطبقة تتمتع بنفوذ مالى داخل مجتمع الأعمال مثل إمبراطورية أحمد عبود الاقتصادية التى كانت تسيطر على خطوط الملاحة المصرية ومصانع السكر والنسيج والكيماويات، ومثل مجموعة بنك مصر التى كانت تضم شركات صناعية وتجارية عديدة، لم تمس فى المرحلة الأولى من مراحل الإصلاحات الثورية.

وكان عبدالناصر يرى أن إمبراطورية عبود، ومجموعة بنك مصر قد لعبتا دورا كبيرا فى تدمير وحدة مصر وسوريا، ولذا أسرع عبدالناصر ليجابه مخططات الرأسمالية، فيقرر حرمانها من أموالها التى اعتبرها سلاحاً كالدبابة أو المدفع يوجه إلى صدر الثورة، عن طريق الحراسة أو التأميم.

وكان عبد الناصر قد قرر ـ بالاتفاق مع أعضاء مجلس الثورة ـ اعتقال بعض الأشخاص الذين ظهر منهم نشاط مضاد للثورة فى تلك الفترة، كذا إعادة بعض السياسيين القدامى إلى السجن، وهؤلاء كان قد حكم عليهم بالسجن من محكمة الثورة، وأفرج عنهم إفراجاً صحياً.

وكلف زكريا محيى الدين بهذه المهمة.. ففى السابع عشر من أكتوبر سنة ١٩٦١ أعلن زكريا محيى الدين وزير الداخلية حينئذ، قرار اعتقال أربعين مواطنا، معظمهم من حزب الوفد المنحل، كما أعلن مصادرة أموالٍ وممتلكات مائة وسبعة وستين من كبار الرأسماليين فى مصر.. وبعد شهر لاحق تمت مصادرة ممتلكات أربعمائة شخص آخرين، وحوالى ثمانين مصرفاً وشركات تأمين، كانت موضوعة تحت الحراسة المؤقتة.. وفى شهر ديسمبر تم الاستيلاء على ٣٦٧ شركة تضمنت مشروعات للتجارة الخارجية، ونظمت فى قطاع حكومى.

والواقع أن تطور عبد الناصر نحو الاشتراكية، كان ضرورة برجماتية أملاها رد الفعل الذى نتج عن انفصال سوريا عن مصر، مع قليل من الدوافع الأيديولوجية.

ذلك أن عبدالناصر فى الأيام الأولى من الثورة، كان خصما لدودا للشيوعية، وكان يميل إلى الناحية الدينية، مع أن فكره تطور فيما بعد وأصبح مادياً جدلياً.. كان عبدالناصر يرى فى الإخوان المسلمين البديل الوطنى والعملى للوفد حزب الأغلبية.. لكن بعد نشوب الخلاف بينه وبين الإخوان المسلمين عام ١٩٥٤ وحل جماعتهم، أقنعه بعض أعضاء مجلس الثورة ذوو الاتجاه اليمينى مثل عبداللطيف بغدادى، وزكريا محيى الدين، وحسن إبراهيم، بأن يعقد تحالفا مع البورجوازية الصغيرة، وليس مع ملاك الأرض الذين سيقاومون أى إصلاح زراعى.

وكان عبدالناصر يدرك أنه بحاجة إلى طبقة إدارية جديدة، تقوم بإدارة المؤسسات والشركات التى قام بتأميمها أو مصادرتها.

كما كان عبد الناصر يدخل الطبقة المثقفة التى تخرجت من الجامعات البريطانية والفرنسية فى زمرة الطبقة البورجوازية، وكان ينظر إليها بعين الريبة والشك، ومن ثم كان يكره التعاون مع هذه الطبقة لسد الفراغ الذى تخلف عن عملية التأميم.

لقد أحس عبدالناصر بأن الطبقة الإدارية التى كانت قائمة قبل التأميم سوف تعرقل محاولات عبدالناصر فى الاحتفاظ بسلطته المطلقة على النظام الثورى.

وحلّ عام ١٩٦١ ليرى عبدالناصر وقد نبذ من عقله أفكار التعامل مع فئة المديرين من الطبقة الوسطى.. ولما حدث الانفصال أيقن عبدالناصر بأن البورجوازية والرأسمالية لعبتا دوراً كبيرا فى عرقلة مسيرة الثورة.. ومَن ثم لم يجد أمامه سوى حتمية الحل الاشتراكى.

وبدأت المشاكل تبدو واضحة داخل أعضاء مجلس الثورة الذين لايزالون فى الحكم، فالتيار اليمينى الذى يمثله زكريا محيى الدين وعبداللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين عارضوا سياسة التوسع فى التأميم، لأنها ـ على حد قولهم ـ ستؤدى إلى تدمير الثقة فى الداخل والخارج، مماسوف يؤثر على استقرار اقتصاد مصر، وضربوا بذلك مثلا للذعر الذى صاحب أزمة السويس سنة ١٩٥٦، أدى إلى انخفاض استثمارات الصناعة إلى مايقرب من النصف، وقالوا إن برنامج تأميم على مستوى ضخم سوف يقضى تماما على حالة الإنعاش التى بدأت تظهر.

ولكن مجموعة اليمين من مجلس الثورة لم تستطع أن تثنى عبد الناصر عن فكره إذ كان يقول: «إن الاشتراكية ليست لها حدود».. وقام بدون استشارة أغلب زملائه بالسير فى سياسة التأميم.

ولأتساءل: هل غيرت قرارات التأميم من الهيكل الاقتصادى للدولة؟وهل حققت ماكان يصبو إليه عبدالناصر؟

الواقع أن الهيكل الاقتصادى فى مصر لم يتغير كثيرا، فبعد فترة طويلة من تنفيذ قوانين التأميم، كان لايزال ثلثا اقتصاد مصر فى يد القطاع الخاص.. فضلا عن قطاع

الزراعة الذى كان يملكه تقريبا ملاك الأراضى والمزارعون، كما كان ٨٠٪ من قطاع التجارة، ومايقرب من ٧٠٪ من صناعات البناء لايزال فى يد القطاع الخاص.

وكما أشرت من قبل عن رأى عبدالناصر فى أن الاشتراكية ليس لها حدود، قام عبدالناصر بعد سنتين من صدور قرارات التأميم، واتخذ إجراءات أوسع نطاقا، ومع ذلك لم يتأثر موقف الزراعة وشركات المبانى.. ذلك أن هذين القطاعين كانا يستخدمان مايقرب من ٥٧٪ من القوة العاملة فى مصر، وهذا يعنى أن ما يربو على نصف العمال المصريين يعملون فى المشروعات الخاصة.

وعلى الرغم من أن الجهود التى بذلتها الحكومة للتوسع فى الصناعة عن طريق استثمار الدولة وسيطرتها على وسائل الإنتاج، فإن مصر لم تتحول إلى دولة صناعية.. وواجه عبد الناصر مشكلة كبرى، إذ أخفق فى زيادة نسبة العمالة نتيجة التزايد السكانى المطّرد، والذى بلغ مليون نسمة تقريبا.. كل ما استطاع أن يفعله هو قضاؤه على سيطرة الرأسماليين على مراكز الصناعة.

وفى الوقت ذاته يشكل الاتحاد الاشتراكى ليحل محل الاتحاد القومى الذى خلف هيئة التحرير..لقد اعتبر عبد الناصر أن مهمة كل من هيئة التحرير والاتحاد القومى قد استنفدت، ومن ثم لابد من إقامة تنظيم سياسى يتمشى مع حتمية الحل الاشتراكى.

ومع ذلك لم ينجح الاتحاد الاشتراكى فى المهام التى أنشىء من أجلها، ذلك لأنه ضم أفراداً متباينى الفكر والثقافة والقيم.. وكان يدور فى ذهن عبدالناصرأن مجلس الأمة ينبغى أن يضمن للعمال والفلاحين نصف المقاعد على الأقل، لأنهم على حد قولهم يمثلون أغلب الشعب، ولأنهم أكثر الناس الذين حرموا من حقوقهم..ولكن حقيقة الأمر أن عبدالناصر أراد أن يعتمد فى حكمه على العمال والفلاحين، لأنه كان يرتاب فى المثقفين والفنيين والإداريين.

ومن ثم أعلن عبد الناصر ميثاقاً وطنيا جديداً يحقق للعمال والفلاحين حلم الوصول إلى أكبر مستوى سياسى فى الدولة.

كان لابد من إجراء انتخابات مجالس للاتحاد الاشتراكى كى تعمل على كل المستويات من القرية والمصنع حتى السلطة التشريعية.. ومع أن هذه الانتخابات زيفت فى

كثير من المناطق، فقد أعطت الصورة النهائية قيام نظام سياسى على أساس انتخابات حرة.

والواقع أن الاشتراكية ظلت فى مصر فى عهد عبدالناصر شعاراً أكثر منه عملاً، مع أن الحكومة استولت على أغلب الشركات، وأممت كثيراً من الممتلكات.

وتفجر أول خلاف على الاشتراكية داخل مجلس الثورة المنحل، وتربع على عرش المعارضة عبداللطيف بغدادى وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين.. وقد أشرت من قبل أنهم لم يكونوا سعداء بما اتخذه عبدالناصر من إجراءات عام ١٩٦١.

وفى الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٣، علم بغدادى بأن المشير عبد الحكيم عامر سوف يعين نائباً أول للرئيس، وقد تم هذا الإجراء بعد مصرع الرئيس كينيدى فى نوفمبر سنة ١٩٦٣، إذ رأى عبد الناصر أن يعين خليفته، مع أنه كان هناك دافع آخر وراء هذا القرار يكمن فى رغبة عبد الناصر وقف الصراع بين نوابه الخمس.

وعارض بغدادى فى تعيين المشير عامر نائباً أول، لسبب واحد هو أن عبدالحكيم أصبح المرشح الوحيد ليكون خليفة عبدالناصر، وكان بغدادى يعد أقدم منه فى ترتيب مجلس الثورة منذ بدايتها.

واستقال عبداللطيف البغدادى مع حسن إبراهيم وكمال الدين حسين، ولذلك قصة طويلة سأتحدث عنها فى مكان آخر غير هذا المؤلف بعنوان «الانقلاب السلمى».

على أننى قبل أن أختتم هذه السطور، أود أن أتحدث عن أمرين كان لهما بلاشك آثار على إصدار القرارات وممارسة لعبة السياسة.

الأمر الأول: وهو الشك.. أصبح عبد الناصر يرتاب فى أى إنسان ويحب أن يسمع كثيرا، وقد استغل كثيرمن النهازين هذه الطبيعة، فبدأوا يدسون لزملائهم، وقد أدّى هذا الشك إلى أن عبدالناصر أصبح يصدر القرارات إما فرديا، وإما بعد مشاورة واحد أو اثنين من زملائه.

الأمر الثانى: وإن كان يبدو موضوعاً خاصا، فقد كان له أثر كبير فى العلاقات الإنسانية بين زملاء الكفاح والجهاد.. لقد أقحم عبدالناصر نفسه فى الحياة الخاصة لنوابه وزملائه ووزرائه وكبار المسئولين.. ومن ثم أنشأ جهاز مراقبة تليفونى فى منزله مع أن

أجهزة الدولة كان بها وسائل للمراقبة فى حدود اختصاصاتها.. كان يريد أن يعرف بنفسه دون علم الأجهزة الأخرى، ولكنه نسى أن جميع خطوط التليفونات المراقبة لابد أن تصب فى مكان رئيسى.

المهم أن عبدالناصر استخدم أجهزة المراقبة لمواضيع شخصية بحتة، إذ كان يستطيع أن يسجل وهو فى منزله الحياة الخاصة لوزرائه وعائلاتهم.. كان عبدالناصر يحتفظ بهذه الأشرطة فى خزانته، فإذا ما غضب على أحد منهم أخرج له الشريط وأسمعه إياه.

كان عبدالناصر شغوفا بمعرفة حياة الناس، وكان بعض الصحفيين الملاصقين له يزودونه بأخبار المجتمع من حب وطلاق وزواج وعشق وغرام. وقد استخدم هذا الأسلوب مع زملائه ووزرائه.

أذكر يوماً أنه استدعى أحد الوزراء الذين غضب عليهم ليقيله، وكانت وزارته قد فاحت فيها رائحة الرشوة والسرقة والاستغلال.. قرر عبدالناصر أن يقيل هذا الوزير فاستدعاه وتحدث معه. وقبل أن يتحدث عن الإقالة أخرج شريط تسجيل خاص بالوزير من الخزانة وأسمعه إياه على جهاز تسجيل.. كان حديثا غرامياً بين الوزير وإحدى السيدات..وأسقط فى يد الوزير المسكين وقال له: «إن النفس أمارة بالسوء».

وانتهى الأمر بأن أعلنت استقالة الوزير بدلا من إقالته.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

10

عبد الناصر يصبح الحارس للقومية العربية

دار الخيّال

صراع فى الجنوب العربى

انتهى مؤتمر شتورة فى الثامن والعشرين من أغسطس سنة ١٩٦٢ بفضائح القذف والسباب التى تبارت فيها بعض الوفود العربية، فى ذاك الوقت بينما كان المؤتمر سالف الذكر منعقدا، استقبل الملك فيصل عاهل السعودية الملك حسين ملك الأردن فى الطائف للاتفاق معه على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة، وعلى تنسيق السياسة الخارجية للبلدين.

كان الملك فيصل يعتبر الجنوب العربى منطقة لنفوذه، لا ينبغى لأحد أن يتعدى عليه.. وكان فيصل متفائلا حينما اتفق مع الملك حسين على مجابهة نفوذ عبدالناصر.. لكن حدث مالم يكن فى الحسبان.. لقد نشأ صراع فى هذه المنطقة ورط المصريين والسعوديين فى نزاع مرير لعدة سنوات تالية.

ففى التاسع عشر من سبتمبر سنة ١٩٦٢ توفى الإمام أحمد وخلفه على عرش اليمن ابنه الأمير بدر.. ولم يمر أكثر من أسبوع على تولى البدر الإمامة، حتى قامت مجموعة من الضباط اليمنيين برئاسة اللواء عبدالله السلال بعمل انقلاب عسكرى لخلع الإمام البدر وإعلان الجمهورية، وكان انقلاب السلال بمثابة لطمة للملك فيصل، الذى رأى فى الانقلاب مصدرا جديدا لاغتصاب نفوذه فى الجنوب العربى.. أما عبدالناصر فلم يكن لديه فى بادىء الأمر أية أطماح أو أطماع فى اليمن، ذلك أن اليمن كانت بالنسبة لمصر مجاهل تحتاج إلى دراسة وبحث شاق.

وقد يتساءل المرء: كيف لا يكون لعبد الناصر أطماح أو أطماع فى اليمن، مع أنه عقد مع الإمام أحمد تحالفا فى منتصف الخمسينيات؟.

الواقع أن هذا التحالف كان حبرا على ورق، قبله عبدالناصر تحت إلحاح شديد من الإمام أحمد... وإن كان عبدالناصر أخذ ينظر إلى اليمن فيما بعد كقاعدة هامة يعاكس منها بريطانيا فى عدن ومحميات الجنوب.

كان تحالف عبدالناصر مع الإمام أحمد تحالفاً غير عملى، وكان التحالف مثار تهكم من الأعداء والأصدقاء على حد سواء.. إذ كيف يتحالف عبدالناصر زعيم الحركة التقدمية فى العالم العربى مع إمام يمثل الرجعية المتخلفة قرونا من الزمان؟.

على أنه كى تتضح معالم هذا التحالف الصورى.. أعود قليلا إلى الوراء، لأبين كيف كانت حال العلاقات التى تربط الإمام أحمد بجمال عبدالناصر.

لا جدال أن الإمام أحمد كان يمثل التخلف فى أبشع صوره، وكان يحكم بلاده بأساليب عفا عليها الزمن أكثر تخلفاً من حكم العصور الوسطى، كما كان يضع حول بلاده ستارا «إماميا» لا يسمح للأجانب باختراقه، وفى الوقت نفسه لا يسمح لأحد من رعاياه أن يخرج إلى العالم الخارجى خشية أن يتأثر بالأفكار التقدمية خارج الستار الإمامى.

وكان الإمام أحمد لا يتخذ أى قرار سياسى إلا بعد استشارة العراف، فالعرافة كانت متفشية فى المجاهل التى يحكمها فى اليمن، وبناء على نصيحة العراف، قام الإمام أحمد بالتوجه إلى القاهرة ودعا عبدالناصر لإقامة نوع من التعاون بين البلدين.. وكلف عبدالناصر أنور السادات بالتوجه إلى صنعاء عاصمة اليمن لإقناع الإمام أحمد بإدخال بعض الإصلاحات فى بلاده.. ولكن السادات أخفق فى مهمته، إذ كان كالذى ينفخ فى قربة مخرومة.. ومن ثم قرر عبدالناصر أن يتخذ أسلوبا آخر للتعامل مع الإمام أحمد هذا الثعلب العجوز الماكر.

كان قد تم توقيع اتفاقية للدفاع المشترك بين مصر واليمن عام ١٩٥٥، وبموجب هذه الاتفاقية اتفق على إرسال مجموعة من صغار الضباط اليمنيين للتدريب فى كليات مصر ومدارسها العسكرية.. كما تقرر أيضا إرسال بعثة من الضباط الخبراء المصريين إلى صنعاء للإشراف على إعداد جيش يمنى حديث.

وقرر عبدالناصر أن يجرى تلقين الضباط اليمنيين الذين وفدوا إلى مصر وتثقيفهم بروح العصر الذى يعيشون فيه.. ولقد استجاب أغلب هؤلاء الضباط لقانون التطور، فقاموا من جانبهم بالاتصال بزملائهم فى اليمن، الذين استجابوا لدعوة زملائهم المقيمين فى القاهرة.

وبالطبع لم يكن الإمام أحمد جادا فى هذا التحالف، فقد ارتبط به لمجرد أن العراف نصحه بذلك، ولكن بواقع الظروف لم يفكر الإمام قط أن يتعاون بإخلاص مع حليفته مصر.. ومن ثم تدهورت العلاقات بين القاهرة وصنعاء، وجاء عام ١٩٦١ ليشاهد دعوى العراق بأحقيتها فى الأراضى الكويتية المقامة عليها حقول البترول، وكادت هذه الدعوى تعصف بالعرب لولا أنها انتهت بسحب العراق جيشها من الحدود العراقية الكويتية كما بينت فى مكان آخر.

وبعد انتهاء أزمة الكويت تدهورت العلاقات المصرية اليمنية إلى الحضيض، فقام عبدالناصر بحل التحالف العسكرى، وبدأ ينظر إلى الإمام أحمد بنظرة الشك والريبة والتوجس، وأخذت العلاقات المصرية اليمنية تتدهور بشكل رهيب، فقطعت العلاقات كلية بين مصر واليمن.. واستدعيت البعثة العسكرية المصرية إلى القاهرة، كما استدعى الإمام أحمد ضباطه من القاهرة.

على أنه فى الوقت ذاته عملت مصر على غرس بذرة قوية من الجمهوريين فى جيش الإمام، ولم يصبح الأمر أكثر من عملية وقت كى يظهر الثوار اليمنيون على المسرح.

وتوفى الإمام أحمد فى ١٩ من سبتمبر، وأعلن ابنه الأمير سيف البدر إماما لليمن.. ولم يجلس البدر أكثر من ثمانية أيام، إذ قام اللواء السلال بانقلابه العسكرى فى ٢٧ من سبتمبر.. ولى وقفة صغيرة هنا لأتساءل: ما موقف مصر من هذا الانقلاب؟ وهل كانت مصر وراء هذا الانقلاب؟

الواقع أن مصر كانت تعلم بهذا الانقلاب، وكانت قيادة الثورة اليمنية قد أوفدت عبدالسلام جيرة قبل قيام الثورة بأيام قليلة إلى القاهرة، كى يبلغ عبدالناصر عن قيام الثورة، ويبحث مع المسئولين فى مصر مدى المعونة التى يمكن أن تقدمها مصر.. وتوجه عبدالسلام جيرة وبرفقته عبدالرحمن البيضانى إلى أنور السادات الذى كان يرتبط بالثانى

بوشائج صداقة أسرية، وأبلغاه بأن ثمة ثورة سوف تقوم فى مدى يومين أو ثلاثة على الأكثر.. وطلبا منه حث عبدالناصر لتقديم المعونة المناسبة للثورة الشعبية فى اليمن.

وكلفنى عبدالناصر أن أستقبل عبدالسلام جيرة وعبدالرحمن البيضانى فى مكتبى، وأبحث معهما النقاط التى سيعرضانها فى نطاق الإمكانات التى يمكن أن تقدمها مصر لليمن.

لم يطلب عضوا الوفد اليمنى أكثر من معونة سلاح وأموال واعتراف فورى بالثورة.. ووفقا لتوجيه عبدالناصر، أخبرت الوفد أن مصر مستعدة لتقديم أى كمية من الأسلحة كذا المال اللازم لنجاح الثورة.. ونصحت الوفد بألا يكون اعتراف القاهرة بالثورة فور قيامها، حتى لا يربط أعداء الثورة بين قيامها وبين اعتراف مصر الفورى بها... وفعلا جاء اعتراف مصر بالثورة بعد ثمانٍ وأربعين ساعة.

وبينت لعضوى الوفد اليمنى أن إرسال قوات مصرية لأرض اليمن قد يسبب مشكلات عربية ودولية قد تفوق ما ستقوم به القوات المسلحة المصرية من مهام.

وانتهى الأمر عند هذا الحد.. وقامت الثورة فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢.. ومع أن الثورة لم تتعد سيطرتها مدينة صنعاء، فقد اعترفت بها القاهرة ولم يمر على الثورة أكثر من ثمان وأربعين ساعة.

ولقد ظن الثوار اليمنيون فى بادىء الأمر أن البدر قد قتل بعد قصف قصره صباح ليلة الثورة.. وكان من المتوقع أن تنضم القبائل اليمنية إلى النظام الجديد.. ولكن عرف ما صدم السلال، فالإمام البدر لم يقتل، وقد فر إلى السعودية مع بعض القبائل الموالية له.

ووجد السلال نفسه لا يستطيع أن يسيطر على البلاد دون مساعدة من مصر.. ولذا بادر بطلب إمداد سريع بقوات مصرية لتساند الثورة.

واستطاع السادات أن يقنع عبدالناصر على إرسال قوة صغيرة إلى اليمن، ستكون كفيلة بأن تنهى الوضع الملكى فى اليمن.. وأخذ عبدالناصر يفكر مليا فى ردود الفعل التى قد تنشأ عن عدم تلبية طلب الثوار فى اليمن، وبعد مرور ثلاثة أيام من استغاثة السلال، قرر عبدالناصر أن يرسل بعض القوات المصرية لتدعيم ثورة اليمن الشقيقة.

وبدأت أولى الفصائل تبحر من مصر يوم ٥ من أكتوبر أى بعد ثمانية أيام من قيام الثورة...وعلمت المخابرات السعودية بتحرك هذه القوات.. ومن ثمَ قرر فيصل مقاومة الاحتلال المصرى الذى كانوا يطلقونه على أى تحرك لمصر لمساعدة أى حركة تحررية.

لم يسكت فيصل، إذ إنّ إرسال عبدالناصر قوات مصرية إلى اليمن يعد بمثابة تحدٍ لزعامة فيصل فى الجزيرة العربية، ومن ثم بدأ تدفق الرجال والسلاح والأموال إلى اليمن لمعاونة الملكيين والثورة المضادة بزعامة الإمام البدر، الذى استطاع أن يهرب فى الجبال ويلجأ إلى السعودية.

لقد تغير الموقف فجأة.. فما أن أعلن نبأ نفى قتل البدر، حتى أسرعت القبائل الموالية له بحمل أسلحتها، وقررت مقاومة النظام الجمهورى الذى قام بعد نشوب الثورة.

وأخذت الأمور تتطور، فلم يمر شهر واحد على قيام الثورة، حتى كانت القوات المصرية تتدفق على اليمن لتحافظ على الجمهورية اليمنية المولودة حديثا، من هجمات الملكيين اليمنيين برئاسة الإمام البدر. وأدى تطور الأحداث وتدفق القوات المصرية داخل اليمن، إلى تدهور العلاقات المصرية السعودية، ففى شهر نوفمبر قطعت العلاقات كلية بين الرياض والقاهرة، وأصبحت الدولتان فى حالة حرب.. مصر تساند الجمهوريين والسعودية تدعم الملكيين.

وكان البدر قد حاول بعد توليه عرش اليمن بعد وفاة أبيه الإمام أحمد أن يبدو للعالم الخارجى أنه ينوى القيام بعدة إصلاحات، وأنه سيتبع نهجا يخالف نهج أبيه فى حكم اليمن، ففى اليوم الذى تولى فيه عرش اليمن، قام البدر بإصدار عفو عام عن كل المسجونين السياسيين، كما أصدر بضعة قرارات تهدف إلى تحقيق بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وظن البدر أنه سيلقى ترحيبا فى اليمن وبخاصة لدى الجمهوريين.

ولكن الجمهوريين كانوا مصممين على خلع البدر، وإنهاء الحكم الملكى فى اليمن.. ولذلك انتهز الجمهوريون اليمنيون فرصة وفاة الإمام أحمد، فانقضوا بعد أسبوع من وفاته على معاقل السلطة وأعلنوا قيام الجمهورية اليمنية.

قام الثوار بقصف قصر البدر... واحتلته القوات الثائرة بعد ذلك، ونادى الثوار

بالجمهورية اليمنية.. لقد ظن الثوار أن البدر قتل فى هذه المعركة، وظن العالم الخارجى فى اليوم الأول من الثورة، أن الثوار نجحوا فى سحق المقاومات كلها.

ولكن ما أن عرف أن البدر نجا من الموت، وفر إلى السعودية لينظم ثورة مضادة، حتى تغيرت الصورة بشكل دامٍ.. ذلك أن القبائل الموالية للإمام حملت سلاحها فورا ضد نظام السلال الجديد. وتبين للجمهوريين أنه لا مفر من نشوب حرب أهلية لا يستطيع الجمهوريون خوضها وحدهم.. ومن ثم لجأ السلال إلى عبدالناصر يطلب العون عن طريق عبدالرحمن البيضانى.. وكان طلب البيضانى يدعو إلى السخرية، إذا طلب من البيضانى أن يقنع عبدالناصر عن طريق السادات بأن الأمر لا يتعدى أن ترسل مصر طائرة مقاتلة تطير فوق صنعاء كرمز لمساندة عبدالناصر لثورة اليمن، ولكن ما مرت أيام قلائل حتى تبين للسلال أن الأمر أشق من هذا الاقتراح الساذج... لقد اندلعت حرب أهلية فى اليمن، وأصبح الجمهوريون يحتاجون إلى قوات برية، وإلى دبابات ومدافع، وإلى معونة جوية تدك مواقع الملكيين فى الجبال.

ولم يبت عبدالناصر توا فى طلب السلال، بل استنفد عدة أيام على الأقل ليضع قراره الذى لم يقم على دراسة تفصيلية لقصور المعلومات عن اليمن.

ووضع عبدالناصر قراره بعد مناقشة الأمر مع عبدالحكيم عامر وأنور السادات، بأن يرسل قوات مصرية لتؤدى دورها فى هذه الحرب الضروس.

على أن ما يهمنى فى هذا المجال هو أن أبين الدوافع التى دفعت عبدالناصر لاتخاذ هذا القرار.. كان عبدالناصر يدرك أن وجود قوات مصرية على الحدود المشتركة بين اليمن وعدن وبين اليمن والسعودية سوف يقلق مضجع كل من فيصل والإنجليز فى المحميات.. ولكن الدافع الأساسى الذى جعل عبدالناصر يستجيب لاستغاثة السلال كان دافعا عاطفيا أكثر منه استراتيجيا، فعبد الناصر وهو بمثابة رائد القومية التقدمية العربية لا يمكن أن يدير ظهره لثورة عربية تنشد العون، فذلك معناه انحسار المد الثورى الذى كان ينادى به عبدالناصر.. إن مصر كمركز للإشعاع التقدمى لابد لها أن تقوم بدورها، وإلا أخفقت الثورة العربية فى كل مكان، ذلك أن عبدالناصر كان يؤمن بأن الثورة العربية ثورة شاملة لا يجوز تجزئتها، فإن إخفاق الثورة العربية فى أى مكان سيؤدى إلى إخفاق الثورة فى كل مكان.

كما أن هناك اعتباراً آخر، ذلك أن وجود مصر فى اليمن سوف يجعل مصر تسيطر على البحر الأحمر من الشمال إلى الجنوب، وهذا يكسبها قيمة استراتيجية كبرى، فضلا عن أن وجود القوات المصرية فى الجنوب سوف يهدد مصالح الاستعمار فى الجنوب العربى.

وهكذا قرر عبدالناصر بعد إقناع السادات له، أن يرسل قوات مصرية إلى اليمن لمعاونة الثورة العربية فى اليمن ضد الثورة المضادة بقيادة البدر الإمام المخلوع.

هذا من ناحية... ومن ناحية أخرى أراد الملك حسين ملك الأردن أن ينضم إلى لعبة اليمن، ففى يوم ٢١ من ديسمبر.. أى بعد قيام ثورة اليمن بثلاثة شهور أرسل حسين برقية إلى الإمام المخلوع تعهد فيها بأن الأردن سوف يبذل كل طاقاته لمساعدته على استعادة عرشه المسلوب.

هذا بينما قام عبدالرحمن البيضانى الذى أصبح نائبا للسلال بتصرف ساذج، وذلك حينما أعلن للعالم الخارجى أن قوى الثورة اليمنية تقف على أهبة الاستعداد لغزو السعودية بحرا وبرا وجوا.. مما جعل الرأى العام العالمى يسخر ويتعجب!!.

وفى النهاية وجد عبدالناصر نفسه مجبراً تحت ضغط الأحداث التى تطورت بسرعة ملحوظة، على توقيع اتفاقية دفاع شاملة مع صنعاء الجمهورية.. وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت على مصر التزامات تفوق طاقاتها.

لقد طلب السلال فى بادىء الأمر طائرة ميج واحدة تطير فوق صنعاء، ثم أخذت طلبات الثوار الجمهوريين تتزايد.. كتيبة ثم لواء ثم فرقة ثم جيش.. كان هناك فى العام الأول من الثورة ما يقرب من عشرين ألف جندى مصرى فى اليمن، وبحلول عام ١٩٦٤ ارتفع الرقم إلى ٤٠,٠٠٠ جندى، وحينما تقرر وقف القتال باليمن بعد ست سنوات من بدء الثورة، وصل الرقم إلى ٧٠,٠٠٠ جندى أى ما يقرب من نصف تعداد الجيش المصرى.

وهكذا أخذت الأمور تتطور، فبينما كانت القوات المصرية تزداد يوما بعد يوم، كان تدفق القوات المصرية إلى اليمن يقلق واشنطن، التى كانت ترى أن تصدير الثورة المصرية ـ على حد قولها ـ إلى اليمن، بمثابة تصدير للشيوعية الدولية.

ففى حديث لى مع مسئول أمريكى كبير عن اليمن قال لى:

«إننا نحترم حيادكم، ولن نتدخل فيمـا يجرى فى مصر من قرارات اشتراكية، إنما لن نسمح أبدا بتصدير الثورة المصرية إلى اليمن.. ففى السلاح الروسى المستخدم هناك تكمن بذور الشيوعية الدولية... وهذا يتناقض كلية مع مصالحنا فى المنطقة».

وفى رسالة من كيندى لعبد الناصر نصح الأول الثانى بوقف ما يجرى فى اليمن.. وقال إنه من اليسير عليه أن يدفع بجيوش داخل أرض مجهولة، ولكنه حينما يحين الوقت الذى يرغب فيه إخلاء هذه القوات، سوف يجد صعوبة متناهية فى عودة القوات سالمة إلى مصر.

كان الأمريكيون ينظرون إلى القتال فى اليمن بمثابة «فيتنام عبدالناصر» حرب تستنفد الرجال والعتاد والأموال فوق طاقة مصر ـ وكان عبدالناصر يدرك ذلك، فقد أحس بما تستنزفه هذه الحرب من قوة مصر، وبأنه ليس هناك أمل فى الحصول على نصر حاسم يحدد الاستقرار فى اليمن.

ولكن عبدالناصر رفض نصيحة كيندى.. لقد كان مصرا على أن يقدم كل عون للثوار اليمنيين.

على أن عبدالناصر كان يحس بوطأة مستلزمات هذه الحرب، وكان لا يستطيع أن يتراجع أمام الدول العربية، التى كانت تنشد التقدم والتحرر.

وجاءت الأحداث بما دعمت مركز عبدالناصر وهيبته، ففى مدى خمسة شهور من دخول الفصائل الأولى للجيش المصرى فى اليمن، أعلن قيام انقلابين عسكريين فى كل من العراق وسوريا أطاحا بأعداء عبدالناصر فى بغداد ودمشق.. لقد أطيح بقاسم العراق، وبحكومة العظمة فى سوريا.

وكان أول شيء فكرت فيه الحكومتان الجديدتان فى بغداد ودمشق، أن تفكر فى البحث عن طريق للاتحاد مع مصر بأى صورة من صور الوحدة على نحو ما سأبينه فى الأوراق التالية.

الانقلاب على قاسم العراق

وبالطبع أحس عبدالناصر بالارتياح والسرور حينما سمع أنباء الإطاحة بعبد الكريم

قاسم عدوه اللدود فى العراق.. لقد انقلبت موازين الحسابات فجأة.. ففى ٨ من فبراير سنة ١٩٦٣، قام الجيش العراقى بانقلاب ضد قاسم، وأحاط قادة الانقلاب بقاسم، ثم قاموا بقتله فى مكتبه مع المهداوى يده اليمنى، وصاحب المحاكمات الشهيرة الذى أطاح برقاب كثير من الضباط الأحرار، وبكل من قاوم زعيمه الأوحد كما كان يطلق عليه.

وكان عبدالكريم قاسم قد قام بمحاكمة عبدالسلام عارف، وحكم عليه بالسجن لنشاطه الموالى لمصر، وكان ينتظر فى السجن لتنفيذ هذا الحكم، فجاءت ثورة فبراير لتخرج عارف من السجن وتنصبه رئيسا للجمهورية.

ولقد زاد هذا النبأ من سعادة عبدالناصر، إذ ظن أن عارف سوف يتعاون معه فى انسجام كامل، ولكن فرحة عبدالناصر لم تستمر طويلا، إذ علم أن حزب البعث العراقى هو المفجر للانقلاب، وليست العناصر الناصرية التى كان يضع فيها آمالاً كبارا.

كان تفكير عبدالناصر يكمن فى أنه إذا كان البعث العراقى هو المحرك للأشياء، فلا مناص من أن بغداد سوف تتجه نحو دمشق أكثر من اتجاهها نحو القاهرة.

ومهما كان الأمر فقد وصل عبدالناصر إلى نتيجة بأن البعث بعيوبه وبأخطائه أفضل بكثير من قاسم وعصابته.. لذا بادر عبدالناصر بالاعتراف بالنظام الجديد، وأرسل تهنئة إلى صديقه عبدالسلام عارف يهنئه والشعب العراقى بقيام ثورة الشعب التى جعلته مرة أخرى صاحب الكلمة.

والواقع أنه كان لدينا معلومات مسبقة عن هذا الانقلاب، وإن كانت معلومات غير كافية.. فقد كان معروفا أن الثورة التى ستقوم اتجاها قوميا وليس حزبيا، ويساعد على الاقتناع بذلك اشتراك عناصر قومية فى الثورة، كما أن البعث العراقى استطاع أن يضم بعض العناصر القومية إليه.

بعد أسبوعين من ثورة العراق، وكانت العراق قد عادت إلى مجلس الجامعة العربية بعد أن سوت خلافاتها مع الكويت، وصل إلى مصر وفد عراقى، واستقبل فى القاهرة استقبالا حاراً، وبدا من زيارة الوفد أن هناك اتجاها جديدا للوحدة بين مصر والعراق.

كان الحماس يبدو على وجوه أعضاء الوفد العراقى، ومن ثم أعلن العراقيون فى نهاية الزيارة بمشاعر طامحة أكثر من حقيقة واقعة، بأنه قد تم الاتفاق مع عبدالناصر على ما يصلح أن يكون أساسا لوحدة العالم العربى.

كان الوفد العراقى يضم على صالح السعدى نائب رئيس الوزراء وصالح مهدى عماش وزير الدفاع وطالب شبيب وزير الخارجية.. وبالرغم من الحماس الذى كان يبدو على وجوه أعضاء الوفد العراقى، إلا أن صالح السعدى رئيس الوفد ألقى كلمة فى الاحتفال غمز فيها اشتراكية عبدالناصر وثوريته، الشىء الذى حمل عبدالناصر على الخروج عن نص خطابه وتصدى لتلميحات صالح السعدى.

كان خطاب رئيس الوفد العراقى بمثابة بذرة الشك الذى زرع بين عبدالناصر وبعث العراق الذى اتضح أنه لا يختلف فى انتهازيته عن بعث سوريا الذى عانى منه عبدالناصر كثيراً أيام الوحدة وفترة الانفصال، ولا غرابة فى هذا التشابه، فالبعث مدرسة واحدة تسيطر على عناصر تكوينه فكرة تضحية الحزب على مذبح الأنانية الفردية، ومبدأ تضحية الأمة فى سبيل تحقيق تسلط الحزب، ومن ثم أصبح الحزب أداة تذبيح وتقتيل للقوى الوحدوية فى ساحة العراق ثم فى ساحة سوريا.

انقلاب الثامن من مارس ١٩٦٣ فى سوريا

بعد مرور شهر من انقلاب العراق، قام انقلاب آخر فى سوريا غير الحسابات السياسية مرة أخرى، ففى صبيحة الثامن من مارس سنة ١٩٦٣، قامت بعض وحدات الجيش السورى من قوات الجبهة السورية مع إسرائيل بقيادة المقدم لؤى الأتاسى بالزحف على دمشق، واحتلت مبنى إذاعتها، ومبنى قيادة الجيش السورى، والمنشآت الأساسية.

وأعلن أول بيان بسقوط الانفصال، واستيلاء القوى التقدمية الوحدوية على مقاليد الأمور، وأن قيادة الحركة بصدد تشكيل حكومة وطنية سوف تبادر بالاتصال بالقاهرة من أجل إعادة وحدة مصر وسوريا فوراً.

وأطلق كل المشاركين فى هذه الحركة شعار سقوط الانفصال وإعادة الوحدة.. وتحت هذا الشعار تعاون الجميع كى ينجح الانقلاب، غير أن النوايا اتضحت منذ الساعات الأولى. إذ استطاع البعثيون من جماعة محمد عمران العاملون مع ميشيل عفلق وصلاح البيطار أن يقنعوا العناصر الوحدوية أن الوحدة عائدة لا محالة وفى أقرب وقت، واقترحوا عليهم عدة إجراءات بزعم تدعيم الحركة وسيطرتها على مجريات الأمور:

أولا: إعادة الضباط الذين سرحهم نحلاوى ليتسلموا قيادات فعلية.

ثانيا: إجراء التعيينات الضرورية فى قيادة الجيش وفى الوحدات.

ثالثا: المبادرة دون أى تأخير فى عملية تطهير الجيش.

والتقى زياد الحريرى وهو ـ كما أسلفنا ـ ممثل كتلة أكرم الحورانى المتستر بالوحدوية، مع مجموعة محمد عمران، وأبدى الطرفان حماسا شديدا للوحدة، وناديا بضرورة تماسك كل القوى التى شاركت فى الانقلاب، حتى تستطيع أن تثبت أقدامها، وتضمن القضاء على أى حركة مضادة، على أن تشكل حكومة تباشر خطواتها الوحدوية.

وقد لقى هذا العرض قبولا من الضباط الوحدويين طالما كان ذلك لا يتعارض مع عودة الوحدة على حد قولهم، وبأن الوحدة متى تحققت يصبح عبدالناصر الضمان الرئيسى ضد سيطرة أى جماعة أو أى حزب.

ودون تأخير تشكل مجلس وطنى من أغلبية بعثية وصدرت تعيينات أهمها ما يلى:

١ - اللواء لؤى الآتاسي قائدا للجيش والقوات المسلحة ورئيسا للدولة، وهو عنصر ليس له أى اتجاهات محددة.

٢ - اللواء راشد قطينى معاونا لقائد الجيش وهو وحدوى، أثبتت الأحداث ضعف شخصيته، وعدم تأثيره فى الأحداث.

٣ - اللواد زياد الحريرى رئيسا لأركان الجيش السورى، وهو رئيس جماعة أكرم الحورانى فى الجيش، ومتعاون مع محمد عمران ضد الوحدويين وضد إعادة الوحدة، لكنهما متصارعان ضمنيا، يكيد كل منهما للآخر ولأعوانه ليتخلص منهم، وليضمن انفراده بالسلطة بعد انتهاء فترة التعاون فى القضاء على الوحدويين.

ولم يكن زياد الحريرى يجرؤ أن يدافع عن أكرم الحورانى الذي أدرج اسمه فى قائمة من حرموا من ممارسة الحقوق المدينة والسياسية لارتكابهم أعمالا ترقى إلى مرتبة الخيانة، وذلك خوفا من أن ينكشف أمرة فلا يستطيع أن يبلغ هدفه.

٤ - اللواء محمد الصوفى، وزيرا للدفاع، وهو عنصر وحدوى، أغراه البعثيون بهذا المنصب، فأخلى بقبوله هذا المنصب قيادة اللواء المدرع فى منطقة حمص، وكان أغلب

ضباط هذا اللواء وحدويين، ولو كان الصوفى قد بقى فى مكانه إذ تسلم قيادة اللواء أحد الضباط الوحدويين، لاستطاع هذا اللواء المدرع التأثير على مجريات الأمور لصالح الوحدة.

وقد أصدر المجلس الوطنى أيضا قراراً بإعادة معظم الضباط البعثيين الذين كان قد سرحهم عبدالكريم النحلاوى، وفى مقدمتهم محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد. كما صدرت نشرة عسكرية تضمنت تعيين كل الضباط البعثيين فى المراكز الهامة فى قيادة الجيش والوحدات العسكرية، وتم تعيين محمد عمران فى اللواء المدرع ٧٠ المعسكر قرب دمشق، وصلاح جديد رئيسا لشئون الضباط فى الجيش وحافظ الأسد قائداً للقوات الجوية، كذلك تم تعيين مجموعة من الضباط البعثيين من مجموعة محمد عمران فى اللواء المدرع المعسكر فى منطقة حمص، والذى كان محمد الصوفى قد ترك قيادته كخطوة لإضعاف سيطرة الوحدويين على هذا اللواء.

وبملاحظة هذا السلسلة من التعيينات العسكرية التى صدرت فى اليوم الأول للانقلاب، يتضح أن البعثيين كانوا يعملون بسرعة على تركيز عناصر فى المراكز الحساسة، وفى الوحدات المقاتلة وبخاصة المدرعة.

كان نصيب الوحدويين المناصب الشكلية ذات الصبغة الإدارية، وكان البعثيون يبالغون فى التودد للوحدويين والتقرب منهم، ويستنكرون أى اعتراض على تصرفاتهم أو تعييناتهم طالما كانت جميع القوى التى تعاونت فى الانقلاب وحدوية، وكانوا يقولون إن هذه التعيينات مؤقتة حتى تعود الوحدة التى تؤول إليها مهمة استتباب الأمور فى الجيش بشكل دائم.

وفى اليوم التالى للانقلاب تم تشكيل الحكومة برئاسة صلاح البيطار وضمت الوزارة أغلبية بعثية من جناح ميشيل عفلق مع عناصر وحدوية من مختلف التنظيمات الوحدوية ـ القوميين العرب، الوحدويين الاشتراكيين، الجبهة، المستقلين ـ وكان البعثيون أثناء التشكيل يساومون بتعنت على عدد مقاعد الوزارة، وعلى الاتجاه السياسى الذى يجب أن يسود الحكم.

وهكذا اتضح فى خلال اليومين الأولين من قيام حركة الثامن من مارس أن البعثيين قد سرقوا الحركة من القوى الوحدوية وأنهم يحاورون ويناورون لتركيز أنفسهم

والاستئثار بالسلطة بعد التخلص من المجموعات المناهضة لهم وعلى رأسهم القوى الوحدوية.

وكان من بين أعضاء حكومة البيطار الضابط أمين الحافظ، وكان أحد أعضاء المجلس العسكري الذي حقق وحدة مصر وسوريا سنة ١٩٥٨... ولم يكن الحافظ انفصاليا ـ ذا بدء ـ وكان الانفصاليون قد أبعدوه بعد انفصال الوحدة عن سوريا وعينوه ملحقا عسكريا في الأرجنتين.. ومن هناك اتصل بعبد الناصر سنة ١٩٦٢، وأبلغه أنه يعد جنديا من جنوده وعلى استعداد إلى اللجوء إلى مصر رداً على هرب زغلول عبدالرحمن الملحق العسكري المصري في بيروت، ولكن عبدالناصر طلب منه البقاء في منصبه وأن يحاول العودة إلى سوريا حيث يمكنه العمل منها في سبيل سوريا.

عين أمين الحافظ وزيراً للداخلية أثناء وجوده في الأرجنتين، وعاد إلى سوريا والتف البعثيون حوله، وتغلبت تطلعاته الشخصية على طباعه، فانتسب إلى حزب البعث وأصبح فيما بعد عدوا للوحدويين، وناصب عبد الناصر العداء.

وكان خالد العظم قد استطاع أن يفر من سوريا وينجو بنفسه، إذ تذكر ما حدث لنوري السعيد في بغداد، فلجأ إلى السفارة التركية، وأعلنت إذاعة دمشق، بأنه تم القضاء على الحركة الانفصالية في سوريا بلا رجعة، وبدأت حركة وحدوية جديدة.

ومع الإطاحة بأعداء عبدالناصر في كل من بغداد ودمشق، لم يسعد عبدالناصر كثيرا.. إذ تبين أن القوى المحركة للثورة في دمشق، والمهيمنة على الأمور بها، هي حزب البعث السوري الذي كان لا يثق فيه عبدالناصر من تجاربه الماضية معه ـ كما بينت من قبل.

وتزيد الأحداث من تناقضات الأشياء، ذلك أن عبدالناصر وجد نفسه أمام صلاح البيطار رئيساً للحكومة السورية الجديدة، وهو زعيم بعثي له مع عبد الناصر تجارب مريرة.

لقد بدا أمام عبدالناصر شريط سينمائي مرير وقصير.. ألم يكن صلاح البيطار من أوائل الذين باركوا الانفصال عام ١٩٦١؟ ألم يكن هو أحد زعماء البعث السوري الذين حاولوا مراراً أثناء الوحدة أن يضعوا عبدالناصر في مآزق متعددة؟

لم يكن عبد الناصر يثق فى البعث السورى، ومن ثم لم تكتمل سعادته بالأنباء التى جاءت تبشر بالإطاحة بقاسم والعظم.

وتجىء الأحداث لتقلق عبدالناصر، وتهمس بوساوس عدم الثقة، ذلك أنه لم يمض أكثر من أربع وعشرين ساعة على تولى البيطار رئاسة الوزارة، حتى توجه صالح السعدى نائب الرئيس عارف وهو بعثى، لمناقشة اتخاذ بعض الترتيبات العسكرية المشتركة، وقد ترجم عبد الناصر هذه الزيارة على أنها خطوة أولى لتهيأة الظروف إلى قيام اتحاد بعثى بين دمشق وبغداد.

حقا لقد ذهب أعداء عبدالناصر فى سوريا والعراق، ولكن الظروف الجديدة ومحاولة تلاقى البعث فى كل من دمشق وبغداد، جعلت عبدالناصر ينظر إلى الأحداث بعين من الحذر والترقب.

كان عبدالناصر يخشى تآلف بعث العراق وبعث سوريا، فربما قد يؤدى هذا إلى وحدة ثنائية بينهما، وهو أمر ماكان يسعد عبدالناصر، إذ كان يرى أن مثل هذا الاتحاد سوف ينقل مركز القومية العربية من القاهرة إلى دمشق أو بغداد.

لكن الأهم من هذا كله، تخيل عبدالناصر إمكانية إنشاء الهلال الخصيب بعاصمته بغداد، والتى ذكره به محاولات نورى السعيد.. ومعنى قيام هذا الهلال، تهديد لهيبة مصر وهيبة عبد الناصر الزعيم العربى الأول بلا منازع.

على أن هذه التخيلات التى دارت فى ذهن عبدالناصر كانت أكثر من حقيقتها.. فالبرغم من أن البعث قد نجح فى العمل السرى وأطاح بحكومتين لهما وزنهما، فإن حزب البعث القومى اتخذ من الإجراءات لإخضاع الأحزاب القطرية ما نفرهما من القيادة القومية، وهكذا أصبح التعاون غير مثمر بين القيادة القومية لحزب البعث، وبين القيادة القطرية فى كل عاصمة عربية.

ومن هذا المنطلق بدا أن قيام وحدة عراقية وسورية تحت السيطرة الكاملة لحزب البعث أمر بعيد المنال.

إخفاق محاولات الوحدة الثلاثية

فى ذاك الوقت كان السلال يستغيث بعبدالناصر، كى يقدم له العون الكامل، وكان

لامناص من أن يضع عبدالناصر كل ثقله لمعاونة اليمن لأنه لو رفض ذلك، فإن ذلك يعنى تخليه عن فكرة الثورية العربية الشاملة.

على أنه لم يمر سوى أيام قليلة على تشكيل الحكومة الجديدة فى سوريا برئاسة صلاح البيطار حتى قام الجيش السورى والوحدويون فى سوريا بالضغط على الحكومة، فقامت بإرسال اقتراح إلى القاهرة بعقد مؤتمر فى القاهرة لدراسة إمكانية قيام وحدة ثلاثية بين مصر وسوريا والعراق.

هل كان عبدالناصر تواقا لعقد وحدة ثلاثية؟ وهل كان راغبا فى دخول العراق بمشاكلها فى الوحدة المزعومة ؟ وهل كان عبدالناصر يرحب بوحدة ثنائية بين مصر وسوريا ؟ أو أخرى بين بغداد ودمشق؟

الإجابة على هذه التساؤلات ليست عملية سهلة يسيرة، فوراء كل محاولات الوحدة دوافع نفسية وسياسية ربما لاتظهر على السطح، ولكنها كامنة فى نفوس جميع الأطراف. وكما قلت من قبل فى كتاب «الوحدة» كان عبدالناصر يكن للشعب السورى محبة وودا فاق حبه لأى شعب آخر.. ولم يكن يخفى مشاعره هذه فى أحاديثه مع زملائه، ولذلك كان رد فعل الانفصال عليه قاتلاً.

كان عبدالناصر يخشى من قيام وحدة فورية بين سوريا ومصر دون النظر فى أخطاء الماضى ودراسة هذه الأخطاء.. ذلك أن الأمور التى صاحبت الانفصال قد أثرت فى أغوار المصريين، فإذا ما قدر لوحدة جديدة أن تقوم، ينبغى المحافظة عليها، لأن إخفاقها مرة أخرى سوف لايودى بنظام عبدالناصر وحده، بل بفكرة الوحدة العربية كلها أيضاً.

لم يكن عبدالناصر تواقا لعمل وحدة مع العراق، إذ كان يدرك مشاكلها الداخلية، سواء بالنسبة لمشكلة الأكراد، أو بالنسبة لمشاكل البعث العراقى مع باقى التيارات الأخرى، ناهيك عن المشاكل الطائفية التى كانت تسود العراق فى كل زمان.

ومن المعروف أن الأكراد العراقيين يشكلون نزاعات مستمرة مع حكام العراق أيا كانت اتجاهاتهم أو ميولهم.. كذلك كان عبدالناصر لايثق فى أغلب زعماء العراق، بخلاف عبد السلام عارف الذى كانت تربطه به منذ قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٨، وشائج الود والتعاطف، وكان عبدالسلام عارف ورفعت الحاج سرى مدير المخابرات العراقية الذى أعدمه قاسم بعد حركة الشواف من قادة ثورة يوليو ١٩٥٨ الأوائل.. فلما جاء انقلاب البعث فى فبراير سنة ١٩٦٣، جاءوا بعبدالسلام عارف رئيسا للجمهورية العراقية لمساندة ثورة البعث.

وأقلق عبدالناصر، تكدس حكومة العراق بالبعثيين الذين لم يخفوا نواياهم فى إدارة البلاد بطريقتهم الخاصة.. وكان عبد الناصر حريصاً على ألا يتورط فى أى مشاكل سياسية داخلية فى العراق، وألا يسمح لعارف بأن يستخدمه كأداة لمقاومة البعث فى العراق.

لقد علمت تجربة الوحدة مع سوريا عبد الناصر درسا قيما بأن يكون حذرا دائماً من المشكلات الداخلية والمؤامرات التى تقوم فى العراق ودمشق من البعث، ولذلك حينما بدأت محادثات الوحدة الثلاثية فى ١٤ من مارس سنة ١٩٦٣، اقترب عبد الناصر من هذا الموضوع بحذر شديد.

كان عبدالناصر يحس بمرارة شديدة من خيانة البعث له، وتدميره وحدة الجمهورية العربية المتحدة، ولذا كان عبدالناصر حريصاً جداً فى تعامله مع البعث، كما ظهر فى مباحثات الوحدة الثلاثية.

قال عبدالناصر:

«لو أن حزب البعث هو الذى يحكم سوريا الآن، فإننى لست مستعدا قط للدخول فى أى محادثات.. إننى على استعداد أن أتحدث مع سوريا كلها، أما الوحدة مع حزب البعث فإننى أقول آسف!».

لقد أقر عبدالناصر فى هذه المحادثات بأنه كانت هناك أخطاء اقترفت فى فترة الوحدة، ولكنه قال أن معظم هذه الأخطاء اقترفها حزب البعث، الذى عمل على تدمير الوحدة بدافع الحسد والغيرة!.. وبين عبدالناصر أن استقالة الحورانى والبيطار تعد بمثابة جريمة، فضلا عن المؤامرات التى قام بها البعث ومساعدوهم داخل الجيش السورى.

وحاول عبدالناصر أن ينفى أنه كان يحكم سوريا، فقال إن سوريا فى عهد الوحدة كان يحكمها السوريون.. ألم يكن هناك مجلس تنفيذى إقليمى كان يرأسه دائما فرد سورى..؟ أى أن مصر لم تكن تسيطر على سوريا كدعوى البعث وكزعم أعداء الوحدة من الانفصاليين.

كانت تجربة عبدالناصر مع البعث قد رسخت فى ذهنه فكرة عدم التعامل مع البعث.. لابد له أن يتعامل مع الشعب السورى كله.

ولذلك لم يفته أثناء المحادثات أن يتساءل:

«فلنترك الماضى ولننظر إلى الحاضر والمستقبل، هل ماحدث فى سوريا ثورة أم انقلاب؟ هل النظام القائم فى سوريا الآن بعثى أم وطنى؟».

مثل هذه التساؤلات كان عبدالناصر حريصا على توضيحها قبل البدء فى مناقشة أى شيء يتعلق بإعادة وحدة مصر وسوريا.

ومن بداية المحادثات حتى نهايتها يلاحظ أن موقف عبدالناصر كان يجعله يتحدث من مركز القوة.. واستطاع عبد الناصر وهو يتحدث عن تجربة الوحدة السابقة، أن يسيطر على الموقف،ويجعل السوريين يتخذون دائما موقف الدفاع لا الهجوم طوال مرحلة المحادثات التى امتدت أربعة وعشرين يوماً.. كان عبدالناصر مهتما بهذه المحادثات، وأمر بإعداد ترتيبات لتسجيلها تسجيلا صوتيا دون أن يستأذن وفدى سوريا والعراق، ثم قام بنشرها فيما بعد، مما أحدث دويا سياسيا، وعدّ ذلك عملا يتنافى مع أبسط قواعد البروتوكول، وإجراء لا أخلاقى.

ومهما كان الأمر فإن تسجيل هذه المناقشات ونشرها كتابة ثم إذاعتها فى الإذاعات المصرية أعطت لعبد الناصر وضعاً يتحدث فيه من مركز القوة، بغض النظر عما أثاره السوريون بالتنديد من مسلك عبدالناصر لقيامه بتسجيل محادثات رسمية دون الحصول على الإذن من الأطراف المشتركة.

كان عبد الناصر أثناء المناقشات ماهراً فى توجيه مايريد أن يعبر عنه، وفى مناسبات عدة حاول أن يضرب السوريين بالعراقيين، إذ قام بالتفرقة بين جريمة البعث أثناء الوحدة السابقة، وبين بعث العراق.

ولم ينس عبد الناصر فى نقاشه أن يبين للسوريين والعراقيين أشكالاً متعددة للوحدة من التاريخ.. فمن تاريخ الولايات المتحدة وروسيا وقوى أخرى أخذ يتكلم على أساس علمى عن شكل الوحدة التى ينبغى أن تقوم عليها عادة الوحدة، أو دخول أى دولة عربية جديدة الوحدة الشاملة.

وبالطبع كان عبدالناصر غير تواق إلى نظام الوحدة القديمة، أو حتى امتدادها لتشمل العراق.. ولذلك لم يتوقف قيد أنملة عن التعبير عن كراهيته وارتيابه فى البعث السورى الذى لايمثل الشعب السورى.

لقد كان عبد الناصر يدرك تماما بأن موافقته على الوحدة الفورية مع سوريا والعراق ستضعه بين المطرقة والسندان لحكومتى البعث فى دمشق وبغداد.

وتذكر عبدالناصر تجربة الوحدة بين مصر وسوريا.. كانت تفاصيلها أمام عينيه دائماً، وكما أصَّر من قبل على حل الأحزاب السياسية، فقد اشترط فى هذه المرة حل الأحزاب السياسية، وإفساح المجال للأحزاب القائمة للانضمام إلى تنظيمات شعبية مثل الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر، وذلك قبل أن توافق القاهرة على قيام الوحدة أو النظر فى مشروع أى شكل من أشكال الوحدة.

ومع كل هذا لم يحاول البعث السورى الدفاع عن نفسه من هجمات عبدالناصر وتنديده بأخطائه، بل على العكس اعترف الوفد السورى بهذه الأخطاء، وألقى تبعتها على أكرم الحورانى، ولكنه لم يحاول أن يثير أخطاء فترة الوحدة.

قال الوفد السورى:

«لنتحدث عن اليوم.. لقد تم عزل الحورانى والرجعية التى أدت إلى كارثة الانفصال.. وقام حزب البعث بتطهير نفسه من مثل هذه العناصر وأصبح حزب البعث يعمل بإخلاص من أجل الوحدة».

وأكّد الوفد السورى بأن حكومة سوريا الحالية تمثل جبهة وطنية، وهى على استعداد أن تستبدل الأحزاب السياسية بتنظيمات شعبية.

ولكن عبدالناصر لم يكتف بهذا.. لقد أراد أن يلوى ذيل البعث.. أنه لم ينس جريمة البعث خلال فترة الوحدة.

وفى أثناء المحادثات تساءل عبدالناصر:

لماذا أثيرت كل هذه المحن والمآسى عن الحكم المصرى بعد الانفصال ؟ لماذا لم يشكُ الحورانى والبيطار من مثل هذه الأشياء خلال فترة الوحدة؟ ولماذا أصر البعث على الاستقالة دون أن يبدى أى بادرة عما كان يدور فى ذهن أعضائه؟. كان عبدالناصر يتحدث وهو مالك ناصية المناقشة. وأخذ عبد الناصر يتهكم على ما تردد بعد الانفصال من أن المصريين قضوا على المنافسة التجارية فى سوريا.. لقد قال عبد الناصر فى سخرية:

«أليس عجيبا أن يصدر هذا من بلد كان يعمل آلاف من مواطنيه فى مصر فى أعمال تجارية كبيرة وصغيرة، وبخاصة فى مدينة الإسكندرية؟؟».

وكلما تحدث عبدالناصر، كان لاينسى أن يصب جام غضبه على الحورانى.

وتساءل عبدالناصر :

«كيف يسمح الحورانى لنفسه أن يقول أن مصر فرضت حكمها على سوريا، بينما لم ينفذ أى قانون أو إجراء بواسطة حكومة الوحدة قبل أن يناقش بواسطة المجلس التنفيذى السورى؟».

على أن ثمة نقطة تحتاج إلى تصحيح، تلك الخاصة بالأحزاب السياسية السورية، فقد قيل إن الجيش السورى هو الذى أصرّ على حل الأحزاب عام ١٩٥٨ قبل قيام الوحدة مباشرة، والحقيقة أن عبدالناصر اشترط أساسا حل الأحزاب السياسية، وإبعاد ضباط الجيش عن التسيس والعمل فى الشئون السياسية ـ كما وضحت ذلك عند حديثى عن الوحدة.

على أن أهم النقاط التى أثيرت فى المحادثات وأثارت لغطاً هى اتهام عبدالناصر بشراء عملاء فى سوريا.

لقد تساءل عبدالناصر:

«من هم هؤلاء العملاء؟ وأين هم؟».

لقد اتهم البعث عبد الناصر بأنه كان يدفع أموالا لشراء ذمم الناس، ومن ثم فهولاء يتبعون المكتب الثانى (المخابرات السورية).

لم ينكر عبد الناصر أنه دفع أموالا، ولكن ليس للعملاء.. لقد دفع أموالا لتيسير حياة السوريين الموالين لمصر، والذين كانوا يعانون فى السجن لمجرد إبداء مشاعرهم نحو مصر.. لقد نفى عبدالناصر أنه دفع أموالا لتنظيم عمليات تجسس أو تخريب.

على أن الطرفين لم يصيبا الحقيقة.. حقا كان عبدالناصر يدفع بعض الأموال لمعاونة ضحايا النظام السورى، وتيسير الحياة لعائلاتهم، ولكنه من ناحية أخرى كانت تدفع أموال لعملاء يعملون لحساب السراج أو لحساب السفارة المصرية ببيروت.. كذلك كانت هناك صحف فى لبنان تدعم بأموال مصرية لتتمشى مع خط عبدالناصر..وهذا إجراء متبع فى جميع بلاد العالم.. ونظرة بسيطة إلى صحافة لبنان يستطيع المراقب أن يعرف اتجاهات هذه الصحف، والجهات التى تمولها، ناهيك عن أن كثيرا من الثورات التى هبت فى المنطقة العربية كانت تحتاج إلى دعم مالى وسلاح وعتاد..ولذا فليس الأمر بالهين أن يقال عملاء وغير عملاء.. إن المحك للحكم على الثورات هو دوافعها وماتحققه من إنجازات.

لقد كيلت كثير من الاتهامات ضد مصر في عهد الوحدة، وقد تحدثنا عنها من قبل في كتاب الوحدة في إفاضة، إنما ما أريد أن أوضحه هو أن عبدالناصر رغم أن بعض الاتهامات التي وجهت إليه كان لها أساس، فقد كان على استعداد لأن يتقبل أى مناقشة وأى جهود لتدعيم وحدة العرب الشاملة.. لكن الأمر الذى لم يتوق إليه أبدا أن يدخل في وحدة بين بعثى سوريا والعراق. فيصبح على حد تعبيره واقعا بين المطرقة والسندان لحزبى البعث السورى والعراقى، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد كان حزب البعث السورى تواقا إلى اشتراك بعث العراق في الوحدة، ولم يخف بعث العراق أن مجلس الثورة الحاكم في العراق كله بعثى.

ووجد عبدالناصر أنه إذا قبل الوحدة الثلاثية سوف يكون له صوت واحد مقابل صوتى العراق وسوريا، ولذلك عمل عبدالناصر على تلافى هذا الموقف، فاقترح أن تقوم وحدة فورية بين دمشق والقاهرة على أساس أنه كانت هناك وحدة بينهما حصرت التجربة فيها السلبيات والإيجابيات، على أن نجرى دراسة دقيقة للنظر فى إمكانية انضمام العراق في وقت لاحق، حتى تسنح للعراق فرصة لاستكمال ثورته، أو بمعنى آخر يسمح له بالوقت الكافى للتخلص من النفوذ البعثى الكامل به.

وبالطبع كان هذا الاقتراح سيرفض من العراق وسوريا.. وهذا ماحدث فى المفاوضات،ومن ثم اقترح عبدالناصر اقتراحاً آخر بديلا للأول، وهو أن يعلن كمبدأ قيام اتحاد ثلاثى فوراً على أن يؤجل التشكيل الفعلى، إذ يتم إعلان اتحاد فورى بين مصر وسوريا، بينما ينضم العراق إليه بعد ثلاثة شهور أو أربعة.. وبديلا لذلك عرض عبد الناصر اقتراحاً آخر، بأن تعلن الوحدة الفورية بين دمشق وبغداد، على أن تنضم مصر فى مرحلة لاحقة.. ومع هذا كله، كان عبدالناصر يؤكد على ضرورة أن تتم الوحدة فى خطوات مدروسة، لأن الوحدة لو أخفقت مرة أخرى، فإنها ستؤدى إلى نكسة لا بين دولتين عربيتين أو ثلاث، بل سيتكس بها العالم العربى كله.

بالرغم من كل هذه الحلول والاقتراحات، فقد رفض الوفدان السورى والعراقى كل هذه المتبادلات، ولم يقنعا إلا بحل واحد، هو إقامة الوحدة الثلاثية فوراً.

قال الوفد السورى مبرراً موقفه بأنه يعتبر مصر مركز القومية العربية، وفقا لوضعها الجغرافى والاستراتيجى والثقافى والاجتماعى، وأنه لاسبيل لطريق الوحدة مالم يمر أولا بالقاهرة.

أما العراقيون فلم يقبلوا فكرة إقامة وحدة مع سوريا وحدها، لأن هذا الحل سوف يظهرهم بأنهم عملوا على عزل مصر عن الوحدة، وهذا يتمشى مع لعبة القوى الإمبريالية.

واستطرد الوفد العراقى يقول:

«إن مصالح الأمة العربية كلها تتطلب منا أن نضع أيدينا فى أيدى إخواننا العرب فى كل من مصر وسوريا».

ولم يقتنع عبدالناصر بوجهات النظر هذه، وكان قد اكتشف فى حديث خاص مع الوفد السورى أن مجلس قيادة الثورة السورى الجديد المكون من عشرة أعضاء يضم سبعة من البعثيين، ومعنى ذلك أن البعث سيكون له الأغلبية فى إصدار القرارات.

على أن ما أغضب عبد الناصر وزاد من شكوكه إزاء البعث، أن الوفد السورى أقر فى جلسات الوحدة، بأنه لم يقرر بعد تشكيل مجلس الثورة الجديد، وأن النظام الجديد قومى أكثر منه بعثى، مما أغضب عبدالناصر، وجعله يتأكد أن السوريين لايمكن الثقة فيهم، وبين عبدالناصر فى غضب أنه طالما كانت سوريا تحكم بواسطة البعث، فإنه لافائدة من الاتفاق مع مصر، ولو تمت الوحدة فإن مصر ستنسحب من مثل هذه الوحدة قبل مرور الأربعة أشهر المقترحة.

كانت هذه الحَجرة التى اصطدمت عليها مباحثات إعادة الوحدة.

محاولات لتسوية خلافات البعث السورى وعبدالناصر

وصل النقاش بين المصريين والسوريين إلى درجة من الغضب والنفور المتبادل، مما جعل العراقيين يقترحون انسحابهم من المناقشات لفترة قصيرة تجرى فيها تصفيه ما فى نفوس المصريين والسوريين، على أن يعاد عقد الاجتماع الثلاثى بعد تصفية الخلافات.

كان العراقيون يرون أن انسحاب الطرف الثالث لفترة تصفى فيها الخلافات قد يفيد قضية الوحدة، إذ يمكن للسوريين والمصريين أن يكشفوا عن خبيئة أنفسهم بصراحة إذا ما اجتمعوا وحدهم دون طرف ثالث.. والحق أنه حينما تم اجتماع الوفدين المصرى

والسورى وحدهما بعد يومين لاحقين، كانت المناقشة أكثر هدوءاً وأكثر صراحة، وإن لم تؤد إلى نتيجة مثمرة.

رأس الوفد السورى ميشيل عفلق وحضر صلاح البيطار هذه المناقشات، أما الوفد المصرى فقد رأسه عبد الناصر الذى بدأ الحديث باعترافه أنه كان قاسيا على البعث أكثر من اللازم، وأنه أسرع فى إصدار قراره بحل كل الأحزاب السياسية فى ظل الوحدة القديمة.

وبرر عبدالناصر موقفه عام ١٩٥٨، فقال:

«كان لابد لنا فى الظروف التى قامت فيها الوحدة القديمة أن تحل الأحزاب التى لم يكن لها هدف مشترك، أما الأحزاب الوطنية فكان المطلوب توحيدها».

وبرر عبد الناصر موقفه بقوله أنه لم يكن يعرف سوريا جيداً، إن كل ماكان يعرفه من رجالها خمسة أو ستة أشخاص، وأشار عبدالناصر إلى أن السوريين الذين حضروا إلى القاهرة وطلبوا الوحدة الفورية، كانوا منقسمين إلى شيع وأحزاب ومشتتى الفكر، ولم تخل علاقاتهم ببعض من الشللية والعنصرية.

وذكر عبدالناصر الوفد السورى، بإصراره قبل قيام الوحدة القديمة على أن يؤجل قيام الوحدة لفترة تصل إلى خمس سنوات، تجرى فيها الدراسة اللازمة للوحدة، ولكن الوفد السورى أصرّ أيامها على قيام الوحدة.

واستطرد يقول:

«فلما وافقت عليها أخيرا بدأوا فى تدمير الوحدة منذ أيامها الأولى.. لأن الحكومة التى شكلت بعد الوحدة كانت مجموعة من المتناقضات».

وأضاف عبدالناصر بقوله:

«إن وحدة الهدف لم تكن قائمة قط بين أولئك الذين شاركوا فى الحكم بعد قيام الوحدة القديمة، ومن ثم لو قدر أن تقوم الوحدة بين مصر وسوريا من جديد، فلابد من توحيد القيادة بين البلدين، ولكن هذا الأمر صعب المنال».

واتهم عبدالناصر السوريين بأنهم مصابون بالسيكلوجية الإقليمية، فهناك مدن فى سوريا تصر على استقلالها عن أى سلطة مركزية، وتسيطر عليها النعرة الإقليمية مثل دمشق وحلب وحمص وحماة.

ومن ناحية أخرى بيّن عبدالناصر أن البعث السورى لن يقبل أبداً اندماجه مع التنظيم الشعبى مثل الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر.. كما أن هؤلاء لن يوافقوا على سياسة الاشتراكية، طالما عملوا فى مناطقهم الخاصة.. وأكّد عبدالناصر أنهم سوف يستمرون فى الهجوم على بعضهم البعض، مما سوف يدمركل أمل لاستمرار الوحدة.

بهذا الأسلوب جعل عبدالناصر الوفد السورى يتخذ موقف الدفاع، وإن كان أعضاؤه قد أصابهم نوع من الغضب، إذ عارض صلاح البيطار وزملاؤه ما قاله عبدالناصر، مع أنهم أقروا بأخطائهم السابقة.

قال البيطار إن هذه الصورة ربما كانت قائمة قبل ذلك، وأبدى أسفه نيابة عن زملائه على الأخطاء التى اقترفوها، كما أقرّ بأنه قبل الإطاحة بحكومة قاسم فى العراق، أثار حزب البعث الوحدويين للإطاحة بنظام خالد العظم، لأنهم كانوا يرون أن سوريا تتحول بسرعة نحو قاعدة معادية للقومية.

وأشار البيطار بأن الانقلاب الجديد غير كل هذه السبل.. لقد تم عزل الحورانى - على حد قولهم - ولم يعد له أى قوة سياسية فى سوريا، وأدمج الوحدويون فى حزب البعث وهو العنصر المسيطر فى الحزب والحكومة.

ولذلك كان أول تفكير للبعث بعد ثورة ٨ من مارس، هو المناداة بقيام اتحاد ثلاثى بين دمشق والقاهرة وبغداد.. ومن ثم ليس صحيحاً من وجهة نظر البعث، أن يقال أنه لم يكن هناك وحدة بين زعماء البلدين، بل العكس هو الصحيح، فإن النظامين فى بغداد ودمشق يشاركان فى هدف مشترك: وحدة الحزب والحرية والاشتراكية.

ويبدو أن الحديث عن الشعارات من قبل الوفد السورى، أخرج عبدالناصر عن هدوئه فقال:

«إن مجرد إعادة الشعارات لن يحل مشاكل الوحدة الحتمية..».

واستطرد عبد الناصر يقول:

«ماذا تعنون بالوحدة والحرية والاشتراكية؟».

لقد ذكر عبدالناصر للوفد السورى أنه قرأ كل كتب البعث وكتيباتهم، ولكنه لم يستطع أن يكتشف منها أى تعبير عملى عن سياسة الحزب.. لقد وجد مجرد مجموعة من البيانات مقتبسة من أعمال لينين، ولكنه لم يجد أى تفكير نابع من الكيان العربى.

وتحت طائلة هجمات عبدالناصر الذى لم يترك للوفد السورى فترة استرداد أنفاسه، وجد البعث نفسه يقر بالأخطاء السابقة، ويصرح بأنه كانت هناك خلافات رئيسية بين مصر وسوريا سواء فى مجال الشخصية الاجتماعية أو فى مجال السياسة.

وضرب البعث السورى مثلا على ذلك بقولهم:

«لم نكن فى سوريا بحاجة لتأميم الشركات كما حدث فى مصر».

ومع ذلك أصر الوفد السورى على أن سوريا كانت دوماً عونا كبيرا فى تدعيم القومية العربية، وحمى وطيس المناقشة بين الوفدين السورى والمصرى، ووجد عبد الناصر نفسه مجبراً للتحدث فى أمر أغضب السوريين، وذلك حينما قال :

«لقد أرسلت كل قرية مصرية أبناءها ليقاتلوا بجانب الثورة اليمنية..».

واستطرد عبدالناصر يوضح للوفد السورى أن غالبية المواطنين فى مصر بعد الانفصال تزعزع إيمانهم بالوحدة، وفضلوا العودة إلى ماقبل عهد الوحدة، وإلغاء كل آثار الوحدة.. لقد كانت الوحدة فى مصر ـ على حد تعبير عبدالناصر ـ مجرد وحدة سطحية.

وعاد عبدالناصر إلى استخدام المطرقة والسندان خلال مناقشته البعث، وبدا عليه أنه لايزال مقتنعا بأن البعث لم يتغير ولن يتغير حتى بعد ثورة ٨ من مارس، فلاتزال صحف حزب البعث، ولايزال التوجيه الرسمى للحزب يركز على مبدأ الانفصال، بإصراره على أن مصر تريد من السوريين أن يصبحوا عملاء لا شركاء.

وكانت هذه الصحف تتهم النظام فى مصر بأنه انفصالى أكثر منه وحدوى.. وحاول صلاح البيطار أن يلتقط الكرة من عبد الناصر فرد عليه بقوله:

«إن حسنين هيكل قاد حملة لاتقل مرارة عن حملة البعث، وذلك فى سلسلة من المقالات التى كان ينشرها فى الأهرام بعنوان «إننى أتهم».. لقد اتهم البعث وأنا بمحاولتنا تجريح عبدالناصر، وإلقاء لوم الانفصال على القاهرة».

وأشار البيطار بأن إذاعة مصر دأبت على إذاعة اتهامات هيكل للبعث، مما أدى إلى إثارة الفوضى والاضطراب بين البعثيين والناصريين فى سوريا.. وأراد البيطار أن يجرب أسلوب ماحدث عام ١٩٥٨ فقال :

«أما من جانبى، فكما حدث عام ١٩٥٨، حينما حضر إلى مصر ضباط مجلس القيادة وأصروا على قيام الوحدة، فإننى لا أستطيع العودة إلى دمشق دون أن نتفق على أى صورة للوحدة».

وبعد عدة جلسات تقرب إلى عدد أصابع اليدين لتسوية نزاعات الماضى، وخلافات الزمن، اتفق على مناقشة المستقبل، وترك الماضى للتاريخ.. واقترح صلاح البيطار قيام اتحاد يحافظ على الاستقلال الإقليمى لمصر وسوريا، ويتمتع بأقل سلطة مركزية.

وبالطبع أحس عبد الناصر بأنه لن يكون هناك التقاء فكرى بينه وبين البعث فرد على البيطار بقوله:

«إن أى وحدة بهذه الصورة ستقيم دولة ممزقة بلا سلطة، ولا تتعدى أن تصبح قريبة الشبه بجامعة الدول العربية».

واستطرد عبد الناصر يقول:

«لا يمكن أن تقوم وحدة بلا أيديولوچية تجمع الأطراف، وطالما كانت مصر وسوريا تفتقران إلى هذا الالتقاء الأيديولوجى، فمن الأفضل أن تكونا تحالفاً بسيطا، ينمى بعد ذلك إلى وحدة فى مدى ثلاث أو أربع سنوات».

لقد بدا أن عبدالناصر لايزال أسير سجن هيبته الخاصة، بينما كان السوريون يحاولون سبيل الأخذ والعطاء.. لقد قال عبد الناصر: «لا تعاون مع حزب البعث، لكن التعاون مع الشعب السورى ومن يمثله».

وأحس عبد الناصر أنه أخطأ حينما رفض الوحدة الثلاثية ـ كما سأتحدث فيما يلى.

ميثاق على الورق

بعد سلسلة من الاجتماعات الثنائية بين دمشق والقاهرة لتصفية خلافات الماضى، دارت فكرة فى خلد عبدالناصر.. لقد أحس أن السوريين يريدون أن يستخدموا العراقيين لموازنة القوى السياسية ضد القاهرة، فلماذا لايفعل عبدالناصر العكس ويستخدم العراقيين ضد السوريين، وبخاصة أن عبدالسلام عارف سوف يسير فى ركابه.

وبلا جدال، كان عبد الناصر يدرك أبعاد الوحدة الثلاثية، ويعى تماما المشاكل التى

سوف تنجم عن قيام الوحدة الثلاثية الفورية، ولكنه أيقن فى النهاية أنه لو قامت وحدة ثلاثية بأى شكل، فسوف تكون أفضل بكثير من اندماج سوريا ومصر فى وحدة، طالما كان البعث هو القوة التى تحكم سوريا.

وبهذا الفكر الذى دار فى خلد عبدالناصر، اقترح استئناف المحادثات على أساس قيام وحدة ثلاثية من بغداد ودمشق والقاهرة.. ووافق السوريون، وعاد الوفد العراقى إلى المؤتمر، وألقى على عاتقه مهمة تخفيف حدة التوتر والخلافات بين مصر وسوريا.

على أن ثمة شيئا ظهر فى الأفق جعل العراقيين يغيرون لهجتهم حول الوحدة الفورية.. ذلك أنهم وصلتهم أنباء فى الأيام الأخيرة تشير بأن الموقف الداخلى فى العراق غير مستقر، إذ قام الأكراد فى شمال العراق بالتهديد بالقيام بثورة.. ناهيك عن المشاكل القائمة بين حزب البعث والجيش العراقى.. ولذلك لم يكن مستغربا أن يحاول العراق أن يمسك بقشة لا تورطهم فى دخول وحدة ثلاثية فورية.

وقد سنحت لهم الفرصة، حينما اقترح السوريون ضرورة مضى ثلاث سنوات على الأقل قبل قيام وحدة جديدة، فتمسك العراقيون بهذا الاقتراح، وقالوا إن الزمن سوف يكون عامل توحيد.

وهنا تساءل عبدالناصر:

«ألا تمنح هذه المدة الطويلة أعداء الوحدة فرصة لتدمير الوحدة».. وكان عبدالناصر يرغب فى قيام وحدة، ولكن بشروط معينة.. وأخيرا اقتنع عبدالناصر بالفكرة بعد أن أقنعه الوفد العراقى بمشاكله الداخلية، وبأنه من الحكمة أن تمر سنة ونصف على الأقل لحل مشاكلهم الداخلية.

وبعد مناقشات متتالية، اهتدى المؤتمرون إلى عدة نقاط أهمها:أولا أن تحدد فترة انتقال لاتزيد على عشرين شهراً، على أن يجرى استفتاء على الوحدة فى الثلاث دول فى مدى ثلاثة أشهر من إعلان مبدأ الوحدة، وثانيا أن تأخذ الوحدة شكل اتحاد فيدرالى يشبه إلى حد كبير نظام الولايات المتحدة، تكون فيه السلطة الفدرالية مسئولة عن السياسة الخارجية والدفاع والمالية والمعلومات والتعليم والقضاء والمواصلات، أما باقى الأمور فتعالجها حكومات إقليمية، وثالثا تصبح السلطة الفيدرالية مسئولة أمام الجمعية الاتحادية التى تنتخب رئيس الجمهورية لفترة أربع سنوات، وتتكون من مجلس فيدرالى يضم عدداً متساوياً من الأعضاء عن كل إقليم، وأخيراً يتم انتخاب مجلس تشريعى نصفه على الأقل من العمال والفلاحين.

واشترط عبد الناصر حل الأحزاب السياسية واندماجها فى تنظيمات شعبية مثل الاتحاد الاشتراكى العربى، وكان هذا بمثابة نصر لـه، وترك للأحزاب فرصة العشرين شهراً كى تقيم وضعها.

وأعلنت قرارات المؤتمر على العالم فى ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٣، ومن ثم قامت وحدة أكثر واقعية من وحدة ١٩٥٨، ولكن قيامها كان مجرد حبر على ورق، فالبرغم من تصديق الدول الثلاث على هذه القرارات، لم يقدر لهذه الوحدة أن تقوم، فقد جاءت الأحداث بما قوض كل هذه الجهود.

ففى سوريا أعلن أن خالد العظم وبعض القادة الانفصاليين سوف يقدمون للمحاكمة كأعداء للشعب، وأدَّى ذلك إلى قيام مظاهرات وأعمال شغب عنيفة فى دمشق وبعض المدن السورية الأخرى.

وزاد الطين بله أن قبض على أعداد من الناصريين أودعوا السجون، كما نشأت أزمة وزارية كانت تهدف إلى إزاحة البيطار عن رئاسة الحكومة، ومن ثم أخفقت كل الجهود، وقام البعث مرة أخرى بالهجوم على مصر، بحجة أن الصحفى محمد حسنين هيكل عاد يثير الاضطراب فى سوريا نتيجة التهم التى يكيلها للبعث.

أما فى العراق فكانت الحال أسوأ بكثير من سوريا إذ قام الأكراد فى أواخر شهر أبريل بتقديم طلبات لتمثيلهم فى الحكومة الجديدة..ولكن الحكومة رفضت مطالبهم، فنشب قتال مرير بين الثوار الأكراد وقوات الحكومة.. ومع أن التمرد تم إخضاعه فى وقت غير طويل، فإن حزب البعث العراقى أسف على استخدامه أعمال عنف وحشية فى إخضاع التمرد، لم تحدث مثلها لا فى عهد نورى السعيد ولا فى عهد عبدالكريم قاسم.

وانفجر الموقف بين مصر وسوريا، فعصف بكل الجهود التى بذلت فى محادثات الوحدة.. إذ قامت صحافة البعث فى شهر يونيو بالهجوم على الصحفى محمد حسنين هيكل، فما كان منه إلا أن قام بنشر نص تسجيل صوتى للمحادثات الثلاثية فى صحيفة الأهرام.

وغضبت الحكومة السورية، واحتجت، كيف تسجل هذه المحادثات دون علمها، وبخاصة تلك العبارات التى ترددت عن الانفصال عام ١٩٦١، ولم تسكت جريدة الأهرام بل زادت الموقف اشتعالا، وذلك حينما قامت صحيفة الأهرام بالتعليق على نصوص ماقيل فى المؤتمر عن بعث العراق وبعث سوريا.

كان عبدالناصر ـ كما بينت سلفا ـ قد ميز بين بعث سوريا الذى لا يثق فيه، وبين بعث العراق الذى لايكن لهم عبدالناصر أى عداء، ولا يقوم بينه وبينهم أى نزاع.

كان رد الفعل فى سوريا عنيفاً، إذ قام البعث باعتقال عدد من الضباط السوريين الناصريين بتهمة التآمر على الدولة بتدبير من عبدالحميد السراج المقيم فى القاهرة.

وأعلنت حالة الطوارىء فى سوريا، وأجريت محاكمات فى أشهر الصيف أدين فيها معظم المتهمين، وتم إعدام مايقرب من تسعة عشر ضابطاً ومدنيا رميا بالرصاص.

وعادت العلاقات المصرية السورية إلى أسوأ مايكون..ففى ٢٧ من يوليو، تسلم أمين الحافظ عدو عبدالناصر اللدود والمسئول عن المجزرة سالفة الذكر، منصب رئيس الجمهورية، بعد أن قدم لؤى الآتاسى استقالته لأسباب صحية.

ومع أن البيطار ظل رئيساً للحكومة فى الأربعة أشهر التالية، إلا أن الظروف لم تعد مواتية لقيام الاتحاد الثلاثى.

وبالطبع تأجل الاستفتاء الذى كان محدداً له ثلاثة شهور، وأصبح ميثاق الاتحاد الثلاثى مجرد حبر على ورق.

ومن ثم تحول عبدالناصر إلى عبدالسلام عارف، للتفاهم والتعاون المتبادل.. ففى شهر أغسطس قام عبدالسلام عارف بزيارة القاهرة، وبعد محادثات دارت فى مدى خمسة أيام، أصدر عبدالناصر وعبدالسلام عارف بيانا مشتركا أيدا فيه تفهمهما للمشاكل القائمة، وبضرورة العمل على تصفية الخلافات.

وفى شهر أكتوبر اعترفت بغداد باستقلال الكويت كمظهر لحسن نواياها، وفى مقابل ذلك تسلمت العراق ٣٠ مليون جنيه كقرض من الكويت.

وقام عارف بعد استشارة عبدالناصر بطرد البعث من الحكومة،وأعلن أنه حزب غير شرعى، وتم تشكيل الحكومة كلها من العناصر القومية غير الحزبية، وقامت حكومة العراق بتصفية البعثيين والشيوعيين العراقيين.

وهكذا أصبح عبدالناصر الحارس للقومية العربية مرة أخرى، بعد عزل سوريا، وتصفية البعث العراقى.

مذكرات صلاح نصر
الجزء الثانى

11

تثبيت الانفصال وفرض السيطرة البعثية على سوريا

دار الخيّال

عودة وزراء الوحدة السوريين إلى دمشق وإعادتهم إلى القاهرة

من اليوم الأول لحركة الثامن من مارس سنة ١٩٦٣، استأذن وزراء الوحدة السوريون المبعدين إلى القاهرة من يوم الانفصال، الرئيس عبد الناصر للعودة إلى سوريا، طالما سقط الوضع الانفصالى الذى أبعدهم عن سوريا.. وفى الثالث عشر من الشهر ذاته، استقبلهم عبد الناصر مودعاً، إذ غادروا القاهرة إلى دمشق على طائرة مصرية تجارية.

كانت الطائرة تضم كلاً من الوزراء أكرم ديرى، جادو عز الدين، طعمة العودة الله، أحمد حنيدى، وجمال صوفى، والسفيرين السوريين وفيق إسماعيل وتوفيق شاتيلا اللذين كانا لايزالان يعملان فى وزارة الخارجية المصرية.

وتصادف أن كان على الطائرة ذاتها متجها إلى بغداد على صالح السعدى نائب رئيس وزراء العراق.

هبطت الطائرة فى مطار دمشق الساعة الخامسة بعد الظهر تقريباً، وكان المطار غاصا بالجماهير الوحدوية التى توجهت إلى المطار فورا بمجرد سماعها بعودة وزراء الوحدة من القاهرة من إذاعة صوت العرب، ولم تكن هذه المظاهرة للاحتفاء بقدر ماكانت تهدف إلى تحدى البعث فى موقفه العدائى من الوحدويين.

وأخفت السلطات السورية عن الجماهير وصول الطائرة، وأعلنت أن الطائرة سوف

تتأخر.. وأبقت الطائرة المصرية بعيداً عن مكان وقوفها المعتاد، وقامت باحاطتها بقوات من الأمن والجيش.

وصعد إلى الطائرة المصرية مدير الشرطة والأمن العام السورى العميد جميل فياض، فاصطحب معه على صالح السعدى وأنزله من الطائرة، ثم عادا إلى الطائرة وطلب من الوزراء السوريين عدم النزول انتظاراً لتعليمات تتعلق بهم، وطمأنهم إلى أن الانتظار لن يطول، ولكن مضى الوقت، وخيم الظلام، وقامت قوات الأمن بتفريق المستقبلين، ودار صدام بين قوات الأمن والجماهير.

بعد ذلك نزل الوزراء السوريون من الطائرة بحراسة مشددة من قيادة الجيش وتم اقتيادهم إلى مبنى مستشفى المطار حيث تم احتجازهم.

واتصل لؤى الآتاسى رئيس الدولة بهم، وأرسل إليهم محمد الصوفى وزير الدفاع، وطلب منهم العودة إلى القاهرة لفترة قصيرة حتى تهدأ الأمور إذ إنَّ حضورهم فى ذاك الوقت والشعب معبأ بمشاعر وحدوية سوف يؤدى إلى مظاهرات قد تتيح لأعداء الوحدة وأعداء حركة الثامن من مارس الفرصة للصيد فى الماء العكر.

واستمر احتجاز الوزراء حتى الساعة الواحدة صباحاً، ثم تم ترحيلهم بقوة السلاح إلى القاهرة على طائرة حربية سورية وبحراسة مشددة، فوصلوا إلى مطار ألماظة فى الساعة الثالثة من صباح الرابع عشر من مارس.

وهكذا كشف البعث عن وجهه الانفصالى، وأكّد أنه يريد السيطرة على سوريا فى ظل الانفصال.

تسريح أول دفعة من الضباط الوحدويين فى الجيش السورى

بعد عودة وفد المفاوضات السورى فى مفاوضات الوحدة الثلاثية من القاهرة إلى دمشق، أحس كل من جمال الآتاسى وعبد الكريم زهور وهما وزيرا الإعلام والاقتصاد فى الحكومة السورية أن البعث غير جاد فى الوحدة، وكانا قد سمعا من العناصر

العسكرية والمدنية فى قيادة حزب البعث والحكومة أن ميثاق ١٧ أبريل (نيسان) لن ينفذ، وأنه مجرد وسيلة تجعلهم يلتقطون أنفاسهم وتمكنهم من تصفية كل المجموعات المنادية بالوحدة، فسارع الوزيران ـ وهما من أبرز عناصر الفكر فى الحزب ـ إلى تقديم استقالتيهما من حكومة البيطار فى ١٩ أبريل أى بعد يومين من توقيع الميثاق، وأعلنا فى الوقت ذاته انسحابهما من الحزب.

وفى شهر مايو سنة ١٩٦٣، وفى نطاق الزيارات المتبادلة بين الجيشين السورى والعراقى، قامت قيادة الجيش فى سوريا بإرسال دفعة كبيرة من الضباط إلى بغداد لزيارة وحدات الجيش العراقى ومؤسساته، وتبادل المعرفة.

واستطاع كل من اللواء زياد الحريرى رئيس الأركان السورى،والمعروف عنه أنه من أنصار أكرم الحورانى، وصلاح جديد رئيس شعبة شئون الضباط، أن يلعبا دورا خبيثا فى أن تكون غالبية أعضاء البعثة المسافرة إلى العراق من الوحدويين.

وبعد سفر أعضاء البعثة تم توقيف هؤلاء الضباط وهم فى العراق، بعد موافقة لؤى الآتاسى رئيس الدولة السورية، ومحمد الصوفى وزير الدفاع الذى كان محسوبا على الوحدويين.

وكانت هذه الحركة أول عملية ضد الوحدة، وبمثابة تمزيق أول ورقة من ميثاق ١٧ أبريل، الذى لم يكن قد جف حبره بعد .

حركة ١٨ يوليو سنة ١٩٦٣ الوحدوية

أيقنت القاهرة والوحدويون فى سوريا أن البعث حزب انفصالى من قمة رأسه إلى أخمص قدميه، وأن شعاراته البراقة ليست سوى وسائل عقيمة للاستهلاك الإعلامى.

وأدرك الضباط الوحدويون فى الجيش السورى بعد تسريح رفاقهم بتلك الحيلة الخبيثة التى تحدثت عنها من قبل، أن البعث متمسك بالانفصال حريص على تثبيته وأن معركته الأساسية والأولى فى سوريا هى القضاء على القوى الوحدوية وإضعاف التيار الناصرى فيها ليتصدى بعد ذلك إلى عبدالناصر فى المنطقة العربية كلها.

ولقد كان بعث العراق متعاونا مع بعث سوريا فى هذا الاتجاه، وكان ينادى بمزيد من أعمال القمع وسفك الدماء.

بهذا الوضع المتردى، كان على القوى الوحدوية أن تتحرك وتتصدى للبعث وتخوض المعركة معه، إذ إن الانتظار أصبح لا يخدم غير البعث الذى كان متهاونا مع كل الفئات والأحزاب غير الوحدوية،ومدعما بها ضد الوحدويين، الذين بدأوا الاتصال ببعضهم البعض لتنظيم أنفسهم، استعداداً لعمل يقومون به ضد البعث، لو استمر غارقاً فى انفصاليته وعدائه لعبدالناصر.

لكن التنظيم البعثى الذى كان يقوده الثالوث محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد، والذى كان يختفى وراء ستار القيادة القومية لحزب البعث بقيادة ميشيل عفلق، استطاع أن يدس بين تنظيمات الوحدويين عناصر تعمل له وتنقل إليه تفاصيل التحركات والاتصالات.

على أنه من بين الذين كان لهم دور بارز فى كشف نشاط الوحدويين ضابط يدعى محمد نبهان، كان قريباً للغاية من محمد عمران وصلاح جديد،وكان فى أيام الوحدة أحد ضباط مباحث عبدالحميد السراج الذين خربوا الوحدة، والذين ارتدوا مسوحها بعد حدوث الانفصال.

كان البعثيون قد ألقوا القبض على هذا الضابط وحكموا عليه بالسجن كوحدوى إمعانا فى التضليل، ثم أصدروا عفوا عنه، وقاموا بتجنيده للذهاب إلى القاهرة أو الجزائر، ففضل نبهان الجزائر، وقضى بها فترة، ثم عاد إلى سوريا ولقى تكريما وإكراما.

وعلى طراز محمد نبهان كان هناك ضابط يدعى جمال العايش كان معروفا بشدة حماسه للوحدة، واتضح فيما بعد أنه كان يعمل لحساب تنظيم البعث،ويقوم بتزويد الحزب بتقارير معلومات، وقد نال مكافأة البعث على الدور الناجح الذى لعبه فى كشف التشكيلات الوحدوية وتحركاتها.

وتكاثرت المشاكل فى سوريا، فالمظاهرات قائمة فى كل مدينة تنادى بالوحدة، وتستنكر تصرفات الحكومة وحزب البعث، ولقد قام حزب البعث بتفريق هذه المظاهرات بالمصفحات والدبابات، كما قام بحملات اعتقالات واسعة ومتكررة، وتوالت إصدار

النشرات العسكرية التى تشمل إبعاد الضباط الوحدويين من الوحدات المؤثرة إلى مراكز ثانوية.

كل هذا وفى ذهن حزب البعث أن يأتى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ـ وهو يوم الاستفتاء على الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ـ وفقا لما نص عليه ميثاق ١٧ من أبريل (نيسان) بأمل أن يكون الجيش السورى قد أصبح جيشاً بعثيا عقائدياً يدين بولائه للحزب، وحينئذ لايهم البعث أن يكون عبدالناصر رئيسا لجمهورية الوحدة، فمن وجهة نظر البعث أن عبدالناصر سيصبح مجرد شكل، أو على أقل تقدير غير قادر على فرض سياسته على سوريا أو العراق، ذلك لأن القوات المسلحة فى هذين القطرين تدين بالولاء إلى حزب البعث، وعداؤها كامن لعبد الناصر.. وأكثر من ذلك سيكون البعث قادراً على مد تأثيره إلى داخل مصر، فيهدد نفوذ عبدالناصر وقيادته داخل مصر بالذات.

وقد أدى تداعى الأحداث بسرعة بمظهرها المعادى للوحدة ولعبدالناصر فى سوريا والعراق، إلى حمل عبد الناصر على تشجيع القوى الوحدوية فى سوريا للقيام بعمل ضد البعث، لنزع السلطة منه، ومنعه من تنفيذ مخططه الذى بدأت حوله شبهات ارتباطية بجهات أجنبية غربية.

وكان فى ذهن عبدالناصرأن يتم كل شيء قبل الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٦٣، وهو يوم الاحتفال بذكرى ثورة ١٩٥٢،فيستطيع عندئذ تحديد موقفه من ميثاق ١٧ من أبريل ١٩٦٣ على ضوء نجاح هذه العملية أو إخفاقها.

وكان العقيد جاسم علوان قائد حركة حمص وحلب فى ٣١ مارس ١٩٦٢، هو الذى أوكل إليه عبدالناصر القيام بالعملية المرتقبة، ولكن جاسم علوان كان ضابطاً مسرحا من الجيش السورى منذ الانفصال، ومحكوماً عليه بالإعدام لقيامه بحركة حلب التى تحدثت عنها سلفا، ولم يسقط البعث الحكم عنه.. كما أن البعثيين حلفاءه فيما مضى هم أشد المناهضين لتحركاته واتصالاته بهدف إجهاض أى نشاط يمكن أن يقوم به.

ومع مطلع شهر يوليو سنة ١٩٦٣ كان التقييم الذى تقدم به جاسم علوان إلى عبدالناصر يشير إلى أن احتمالات نجاح حركة مسلحة ضد الوضع البعثى القائم فى سوريا بالرغم مما اكتسبه من قوة خلال الأشهر الأخيرة أمر ضعيف الاحتمال.. وقد يكون

من الأفضل المرور بفترة هدوء مناسبة تساعد على تدعيم التنظيم الوحدوى، وتمكن من التأكد من سلامته، غير أن عبدالناصر كان يرى أن كل يوم يمر يدعم فيه البعث مركزه، ومن ثم فإن سرعة العمل ضده أمر واجب.

وقام جاسم علوان بتحديد موعد حركته يوم ١٨ يوليو سنة ١٩٦٣، وأخطر عبدالناصر بذلك، وحدد الساعة الحادية عشرة صباحا لتكون ساعة الصفر، وفى صباح اليوم نفسه وقبل الانطلاق للتنفيذ، علم جاسم علوان بأن السلطة السورية علمت بالحركة وبتوقيتها، ولم يكن فى قدرته إرجاء التنفيذ أو وقفه، إذ أصبح من المتعذر عليه الاتصال بالقيادات العاملة معه، ومن ثم أخفقت الحركة،واستطاع البعثيون القضاء عليها، واتخذوا منها ذريعة لإنزال الضربة القاضية على القوى الوحدوية، بحيث لاتقوى على الوقوف على قدمها مرة أخرى.

وقد قام البعث بتنفيذ عمليات تقتيل جماعية فى ساحات الصدام التى كانت لهم الغلبة فيها، بينما كان سلوك الوحدويين عكس ذلك فى الثكنات التى استولوا عليها، فقد عمدوا إلى جمع الضباط وضباط الصف البعثيين، بعد تجريدهم من أسلحتهم، وقاموا باعتقالهم داخل المعسكر، دون أن يتعرضوا لأدنى أذى.

وعندما تبلور نجاح البعث فى القضاء على الحركة، بدأ بحركة اعتقالات واسعة، فزج بكل من كان له نشاط وحدوى مدنيا كان أم عسكريا فى السجون، فضاقت سجون سوريا عن استيعاب الآلاف من أبناء الشعب السورى الوحدوى .

وفى سجن المزة انعقدت محكمة عسكرية من غلاة البعثيين، وكانت تقوم بالاستجواب والحكم فى دقائق معدودات، ثم تتولى جماعات التنفيذ، تنفيذ حكم الإعدام فى الضحايا فوراً رميا بالرصاص فى ساحة أمام باب السجن، وعلى مرأى من المساجين بداخله.

على أنه فضلا عن الأعداد الكبيرة التى سقطت فى أماكن الصدام فى المظاهرات، فقد بلغت حصيلة أحكام الإعدام التى نفذت فى اليوم الأول ثمانية عشر ضابطا وضابط صف، كما بلغت حصيلة اليوم الثانى ما يقارب هذا العدد، فضلا عن الكثير من عمليات القتل التى كانت تنفذ على بعض العسكريين وهم فى طريقهم إلى الاعتقال.

وشهدت سوريا حماما من الدماء كان بطله أمين الحافظ الذى باع وحدويته واعتنق

مذهب البعث بعد توليه منصب وزير الداخلية، وقد اختار البعث للحافظ هذا المنصب لإدراكه بامكانية تسخيره ودفعه فى طريق العنف.

ولقد باع الحافظ وطنيته وإنسانيته بمنصب رئيس الدولة الذى انتزعه من لؤى الآتاسى فى اليوم الثانى لهذه الحركة، لأن الأخير لم يرغب فى أن يتمادى فى عمليات الإعدام والتنكيل، فأعفاه المجلس الوطنى من منصب رئيس الدولة، وأسنده إلى أمين الحافظ الذى رضى أن يكون أداة طيعة فى يد محمد عمران وصلاح جديد ينفذ رغباتهما ويذبح الشعب السورى، ويتفاخر بأنه جلاد سوريا.

والجدير بالذكر أن ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث وقائده، ومطلق شعار ـ الوحدة، الحرية، الاشتراكية ـ كان يدعو حينئذ للقتل والسجن وإبادة القوى الوحدوية فى سوريا.

على أن الأغرب من ذلك أن صلاح البيطار الزعيم الروحى الثانى للحزب، ورئيس الحكومة السورية نزل يومئذ إلى الشارع وبيده بندقية يقاتل بها الوحدويين ويساهم فى قتلهم.

ومن المفارقات أيضا قيام لؤى الآتاسى رئيس دولة سوريا ـ الذى جاء به البعث يوم الثامن من مارس سنة ١٩٦٣ ـ وبرفقته محمد عمران عميد التنظيم البعثى فى الجيش السورى، بزيارة للإسكندرية فى الثامن عشر من يوليو سنة ١٩٦٣، لبحث أمور عن الوحدة مع عبدالناصر، ولحث عبدالناصر على استخدام نفوذه مع الوحدويين ليتعاونوا فى تسهيل تنفيذ ميثاق ١٧ من أبريل وفى إتمام عملية إعادة الوحدة، بالرغم من علمهما قبل صعود الطائرة فى مطار دمشق بأن جاسم علوان سيقوم بعد ساعات قليلة بحركة ضدهما، كما أنهما كانا قد أعدا العدة لإجهاضها وذبح الوحدويين.

لقد كشفت حركة ١٨ من يوليو سنة ١٩٦٣ آخر الأقنعة الزائفة لوحدوية البعث، وهتكت آخر ستر كان يتستر به البعث باسم الوحدة.. وقد حتم ذلك على عبدالناصر أن يقف فى عيد الثالث والعشرين من يوليو، ويكشف مخازى حزب البعث، والمآسى التى ارتكبها بحق الشعب السورى، وعدائه إلى أمانى الأمة العربية، وأمانى شعب سوريا.

وأعلن عبدالناصر فى ذلك اليوم إسقاط ميثاق ١٧ من أبريل، وعدم تنفيذه مع البعث مكرس الانفصال، والتزم عبدالناصر بالميثاق مع شعب سوريا الوحدوى.

وهكذا سقط ميثاق وحدة، وانتكست محاولة وحدوية، وضحى حزب البعث بمصلحة الشعب والأمة بأسرها فى سبيل مصلحته وأغراضه.

والذى يجدر بالذكر أن حركة ١٨ من يوليو سنة ١٩٦٣ نجحت عند انطلاقها وحققت سيطرة كبيرة، وكاد أن يتم لها النجاح كاملا بالرغم من كل المعلومات التى كانت متوافرة لدى البعثيين، وبالرغم من الاحتياطات الدقيقة التى اتخذتها السلطة السورية لضرب هذه الحركة واحتوائها والقضاء عليها بسرعة.. وهذا دليل على قوة التيار الوحدوى فى سوريا بعد كل الضربات التى تعرض لها.

وتم إلقاء القبض على جاسم علوان قائد الحركة بعد أيام من قيامها، وحكم عليه بالإعدام، وتدخلت عوامل كثيرة، وجهات عربية متعددة فمنعت من تنفيذ إعدامه، وأفرج عنه وأخرج من سوريا إلى القاهرة حيث أقام بها.

انقلاب ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ على البعث فى العراق وتولى عبدالسلام عارف السلطة

عند استيلاء حزب البعث على السلطة فى بغداد، وإعدام عبدالكريم قاسم، جاء البعث بعبد السلام عارف ـ وهو غير بعثى ـ وقام، بعرض رئاسة الجمهورية العراقية عليه، فقبل التعاون معهم.

كان عبدالسلام عارف شخصية قومية، تعرضت فى عهد عبدالكريم قاسم للسجن والاضطهاد وكانت ميوله وحدوية، وقريبا من قلب عبدالناصر.

ورأى البعث العراقى أن تعاون عبدالسلام عارف معه، سوف يفيد الحزب على الصعيدين الوطنى والقومى، ومنذ الأيام الأولى للتعاون، أحس عارف بأنه عاجز عن التأثير فى مجريات الأمور، فراح يساير الأمور، ويتجنب الصدام مع البعث، محاولاً استغلال ماله من رصيد فى نفوس ضباط الجيش العراقى، لإعادة تنظيم قواه حتى يتمكن من أن ينهى حكم البعث ويستولى على السلطة فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣.

وتوجه عبدالسلام عارف بالعراق نحو القاهرة، مراعيا ظروفه التى لم تكن تؤهله للقيام بخطوة وحدوية.. ولم يطلب منه عبدالناصر أكثر من تشكيل قيادة سياسية واحدة تقوم بتنسيق سياسة البلدين فى جميع المجالات وتسعى بها نحو الوحدة دون عجلة.

وطلب عبدالسلام عارف من عبدالناصر أن يساهم فى تدعيم وضعه فى العراق، وأن يزوده بوحدات عسكرية مصرية تساعد على تثبيت الوضع فى العراق، ويحمل وجودها على أرض العراق معنى وحدويا ملموساً، واستجاب عبدالناصر لطلب عبدالسلام عارف، وأرسل له مجموعة من أطقم الدبابات، وأفراد للمدفعية المضادة للطائرات ما يفى لتشغيل ما يقرب من مائة دبابة وعدة بطاريات مدفعية مضادة للطائرات وصيانتها.. كان عبدالسلام عارف قد شكى لعبدالناصر أن هذه الأسلحة قابعة فى المستودعات لعدم توافر أطقم لها.

والواقع أن ضرب عبدالسلام للبعث فى العراق كان له أثر بالغ على بعث سوريا، إذ هزه من جذوره، وأحس بعث سوريا بنهايته.

ولقد زاد من خوف بعث سوريا تقارب عبدالسلام عارف مع عبدالناصر ووجود جنود مصريين على أرض العراق، مما حدا ببعث سوريا أن يزيد من شراسته مع القوى الوحدوية فى سوريا، ويشدد من أحكام قبضته على كل الأجهزة ليحول دون أى نشاط ضده، وليكشف أى تآمر ضده.

محاولات عبدالناصر إسقاط بعث سوريا بغزوها من العراق

كان عبدالناصر وعبدالحكيم عامر يتطلعان دائما إلى عودة الوحدة مع سوريا بخاصة، وكانا يحبذان عودتها بالطريقة التى تم بها الانفصال، أى استخدام العمل العسكرى، على أن تعالج مشاكل الوحدة بعد إعلانها. وكان من رأيهما أن أية تضحية تبذلها الجمهورية العربية المتحدة فى سبيل تحقيق هذا الهدف، لا قيمة لها ما لم يكن النجاح مضمونا.

فحينما زال حكم البعث من العراق، وعاد عارف للسلطة، بدأ عبدالناصر يفكر فى الاستفادة من هذا الوضع لإعادة سوريا إلى الوحدة، أما انضمام العراق إلى هذه الوحدة فيكون لاحقا، وهو وأمر غير ملح.

وتخمرت الفكرة فى عقل عبدالناصر بعد إرسال القوات المصرية للعراق، وتدارس الموقف مع المشير عامر وحدهما، وخلصا إلى أن العمل فى سوريا يجب أن يعتمد على تشكيل سياسى وحدوى تلتف حوله القوى الوحدوية، فضلا عن تشكيل حكومى، على أن يخطط لعمل عسكرى مدنى لاسترداد الوحدة.

فى هذه الأثناء كانت بعض العناصر البعثية التى انشقت عن البعث استنكارا لمسلكه ـ مثل عبدالكريم زهور وجمال الآتاسى ـ قد بدأت تتصل بعبد الناصر، وتعرض تعاونها لإعادة الوحدة.. كما اتصل لؤى الآتاسى رئيس سوريا السابق الذى استبدله البعث بأمين الحافظ بعد حركة يوليو١٩٦٣ الوحدوية، وعرض الآتاسى نفسه على عبدالناصر كى يتعاون معه.

كانت القوى الوحدوية المدنية فى سوريا لاتزال تشكل التيار الأقوى، وكان تنظيم القوميين العرب حتى ذلك الحين يدعى القرب من عبدالناصر، وأن له قوى فى سوريا لها فعاليتها.. ولقد وجد عبدالناصر أنه من المفيد فى هذه المرحلة التعاون مع كل العناصر، وكان قد وصل إلى القاهرة فى شهر يونيو ١٩٦٣ كل من نهاد القاسم وعبدالكريم زهور ولؤى الآتاسى.

وسافر عبدالحكيم عامر إلى العراق واصطحب معه لؤى الآتاسى، الذى كان تربطه بعبد السلام عارف صداقة، وأطلع عبدالسلام عارف من لؤى الآتاسى القادم من سوريا حديثا على صورة الوضع فى سوريا وفساده وانعزاله.

كما بحث عبدالحكيم عامر مع عبدالسلام عارف فكرة استخدام القوات المصرية الموجودة فى العراق فى عملية عسكرية فى سوريا، فوافق عارف على الفكرة، وعاد عامر إلى القاهرة وتدارس الموقف مع عبدالناصر.

وخلص الاثنان إلى ضرورة إثارة بعض الاضطرابات فى سوريا.. وكانت القوى الوحدوية فى سوريا متعاونة مع القوميين العرب وفئات أخرى قد انضمت إلى الصف المعادى للبعث، قادرة على تنفيذ ذلك.. وكانت الخطة تتضمن الإجراءات الآتية:

١ - إعداد تشكيل حكومة وحدة تتواجد فى أرض سوريا عند قيام الاضطرابات سالفة الذكر، على أن يكلف نهاد القاسم بتشكيلها، وسوف تضم كل الفئات المتصدية للبعث، وعلى أن يعلن تشكيل الحكومة مع قيام الاضطرابات فى سوريا.

٢ - تكليف القوة المصرية الموجودة فى العراق بعبور الحدود العراقية والاستيلاء على مناطق يصير تحديدها، على أن يزداد نشاطها وعملها وفقا لتطور الأحداث، وتتعاون مع القوى التى تعلن انضمامها إليها وتأييدها للوحدة.

وقد وقع اختيار عبدالناصر على الوزير السورى جادو عز الدين كى يتولى قيادة الوحدة العسكرية العابرة إلى سورية من جهة العراق، وأن يعين اللواء المصرى منير عبدالرحيم وهو من الجيش المصرى رئيسا لأركانه، وأن يعمل معهما كل من العميد السورى محمد اسطنبولى رئيس المخابرات العسكرية السورية أيام الوحدة، والعميد السورى حسين فياض وكان قائد لواء فى آخر أيام الوحدة، ثم سرح.

وبعد أن أبلغ عبدالناصر جادو عز الدين بمهمته، سافر اللواء منير عبدالرحيم إلى بغداد، وقام باستطلاع مناطق حدود سوريا مع العراق لمدة خمسة عشر يوما، وعاد إلى القاهرة فى مطلع شهر يوليو سنة ١٩٦٤ بعد إجراء عمليات الاستطلاع اللازمة.

وفجأة يقرر عبدالناصر وقف العملية، ويتجه إلى فكرة تشكيل الاتحاد الاشتراكى السورى وإعلان قيامه بعد حل كل التنظيمات الوحدوية فى سوريا.

وقد عقد مؤتمر لهذا الغرض فى بيروت فى العاشر من شهر يوليو سنة ١٩٦٤، حيث شاركت فيه التنظيمات والمجموعات التالية:

- الجبهة الوحدوية.
- الوحدويون الاشتراكيون.
- الاتحاد الاشتراكى السورى.
- القوميون العرب.
- المستقلون.
- مجموعة وزراء الوحدة السوريين فى القاهرة.

وانبثق عن هذا المؤتمر إعلان تنظيم سياسى أطلق عليه اسم الاتحاد الاشتراكى العربى السورى.

ولقد اتضح فيما بعد أن سبب عدول عبدالناصر عن العمل العسكرى من جهة العراق، أن فؤاد شهاب رئيس جمهورية لبنان حينئذ أبلغ عبدالناصر أن الأمريكيين علموا بنيته فى العمل، وأنهم أرسلوا إلى العراق سبعين خبيرا أمريكيا من تركيا، وأن العملية نصيبها من النجاح ضئيل.

لقاء قمة عربى فى يناير وسبتمبر سنة ١٩٦٥

فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤، وفى خطابه السنوى فى بورسعيد احتفالا بعيد النصر، دعا عبدالناصر الدول العربية إلى نبذ خلافاتها، وإلى عقد اجتماع قمة عربى يبحث الاعتداءات الإسرائيلية المتمادية على مياه نهر الأردن، ووضع خطة عربية لمقابلة هذا الخطر، واستجابت كل الدول العربية لهذا المؤتمر، الذى عقد فى الثالث عشر من يناير سنة ١٩٦٥ فى القاهرة، وكان بداية مصالحة عربية خاصة بين القاهرة والسعودية التى كانت العلاقات بينهما فى أسوء صورة، نتيجة تدخل مصر فى اليمن.

كان الملك سعود حينئذ راغباً فى هذه المصالحة مع عبدالناصر على عكس أخيه فيصل ولى العهد الذى لم يكن يرى أية إمكانية للتفاهم دون انسحاب القوات المصرية من اليمن، ولقد انتهى المؤتمر بخطة عربية موحدة لتحويل مياه نهر الأردن، وباتفاق على متابعة تحسين الجو العربى.

على أن أغرب حدث لفت أنظار رؤساء الوفود العربية المشاركة وأعضاءها فى المؤتمر، سلوك أمين الحافظ رئيس دولة سوريا، والناطق بلسان حزب البعث الذى يحكم سوريا، إذ كان كل خطابه بمثابة تشهير بعبدالناصر وتهجما عليه وعلى سياسته العربية، وكانت الألفاظ التى استخدمها فى خطابه فى غاية الإسفاف، وكأنه أراد أن يحول المؤتمر من هدفه فى تحقيق تفاهم عربى أفضل وتعاون عربى مستمر ضد إسرائيل إلى ما هو أشبه بمؤتمر شتورة.

لكن زعامة عبدالناصر احتوت أمين الحافظ وعزلته، وجعلت كل رؤساء الدول

العربية يلتفـون حول عبدالناصر، الأمر الذى ساعد على تصفيـة الأجواء وعلى نجاح كبير للمؤتمر.

وفى سبتمبر سنة ١٩٦٥ تجدد انعقاد مؤتمـر القمة العربى فى الإسكـندرية، وفى هذا المؤتمـر كان وفد سوريـا برئاسة أمـين الحافظ مـتفاهمـا على عكـس ما حدث فى مـؤتمر القاهرة، إذ سعى أمين الحافظ للقاء عبدالـناصر واسترضائه، وأبدى الوفد السورى بكامل أعضائه استعداده للتقارب مع القاهرة والتفاهم معها.

وسارت أعمال المؤتمر بنجاح، فحقق دفعة جـديدة على طريق تصفية الأجواء وتحسين العلاقات الـعربية، ونجح المؤتمر فى تـهيئة مزيد من الفـرص للتقدم على طريـق التصدى لمشروعـات إسرائيل بـالنسبـة لنهر الأردن بـإقرار مشروع عـربى للاستـفادة من ميـاه نهر الأردن، وعدم ترك إسرائيل تتصرف بمياهه.

ولقد رأس وفـد السعودية فـى مؤتمر الإسكندريـة الأمير فيصـل ولى عهد السـعودية، وكان متشددا فـى خصومته لعبدالـناصر نتيجة تدخلـه فى اليمن، ولـم يكن مـستعداً لأية مصالحـة إلا بعد انسحاب قـوات مصر من اليمـن، وكان هذا أمراً غيـر مقبول حينـئذ من عبدالناصر.. ولقد انتهى المؤتمر دون أن يصل عبدالناصر وفيصل إلى تفاهم حول موضوع اليمن، والتواجد العسكرى المصرى فيه.

ولم تمض فترة طـويلة حتى استولى فيصـل على الملك فى السعوديـة، بعد أن نجح فى تنحيـة أخيه الملك سعود عـن العرش، وسار فى طريق مزيـد من التشدد مع عبـدالناصر، محاولا اسـتنزاف القوات المـصرية فى الـيمن عن طريـق حرب القبائـل التى كان فـيصل يمولها دون حساب.

واستمر هذا الـوضع قائما حتى انعـقاد مؤتمر جدة فى ٢٤ أغسطـس سنة ١٩٦٥، بل حتى إلى مؤتمر الخرطـوم الذى عقد عام ١٩٦٧ بعد نكسة يونيـو سنة ١٩٦٧، حيث قام عبدالناصر بسحب قواته من اليمن.

التقارب مع البعث السورى وتبادل التمثيل الدبلوماسى معه

بعد انـتهاء مؤتمر الـقمة العربـى الذى عقد فـى الإسكندرية عـام ١٩٦٥، وصل إلى

القاهرة الدكتور سامى الدروبى وهو أحد البعثيين المعروف عنهم الاعتدال وعدم التشنج، والذين يقال عنهم أنهم يحاولون شد حزب البعث إلى طريق الوحدة بكثير من الجهد والصبر والمثابرة.

جاء سامى الدروبى إلى القاهرة تحت ستار السعى لدى عبدالناصر كى يقبل التقارب مع البعث، بأمل إحياء الوحدة بين مصر وسوريا، بينما كانت مهمة الدروبى الحقيقية تنحصر فى إقامة جسر من التفاهم بين القاهرة والبعث السورى، وخلق جو يساعد على التمهيد لاعتراف عبدالناصر بدولة سوريا وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها، وإعادة العلاقات معها كدولة عربية شقيقة، فى الصورة التى كانت عليها قبل قيام الوحدة سنة ١٩٥٨.

ولقد نفذ سامى الدروبى مهمته، وأدى خدمة جليلة للبعث السورى، فى إعلان انفصال سوريا والاعتراف بها من عبدالناصر كدولة ذات سيادة.

وفى عام ١٩٦٦ أعلنت القاهرة عن اتفاقها مع سوريا على تبادل التمثيل الدبلوماسى، وكان سامى الدروبى ـ على حد قوله ـ البعثى الوحيد الذى عين أول سفير لدولة سوريا، الذى قرب البعث من عبدالناصر.

والغريب فى الأمر أن سامى الدروبى حمَّل عبدالناصر فى خطاب تقديم أوراق اعتماده، مسئولية قبوله انفصال سوريا بقبوله منصب سفير سوريا فى القاهرة.

على أن الدوافع التى حملت عبدالناصر على قبول الأمر الواقع، والاعتراف بسوريا بعد الانفصال تعود إلى أسباب كثيرة أهمها:

١ - إن الدولتين الأعظم تصران على عدم السماح بعودة وحدة مصر وسوريا، كذلك كان الوضع فى دول أوروبا الغربية، ودول الكتلة الشرقية.

٢ - إن حكام العرب دون استثناء كانوا لا يرحبون بعودة الوحدة، بل كانوا ضد أى نوع من أنواع الوحدة تجمع الأقطار العربية، مما يجعل قول الأفغانى فى حكام العرب صادقا، حينما قال:

«إن أسوأ ما فى الأمة العربية حكامها».

٣ - سياسة القمع الدموية التى مارسها حزب البعث الحاكم فى سوريا والعراق ضد

القوى القومية والقوى المنادية بالوحدة مع عبدالناصر، كذا التصفيات الجسدية الرهيبة التى قام بها البعث لوأد فكرة القومية العربية والوحدة العربية.

٤- استعداد أغلب الحكام العرب كى يتشبهوا بالبعث، واستعدادهم أن يكونوا أكثر تطرفا فى القتل والقمع لأى فئة من شعوبهم تحاول أن تسير على طريق الوحدة.

على أن من المظاهر المؤكدة لاتفاق واشنطن وموسكو فى موقفهما ضد الوحدة العربية ما حدث فى مارس سنة ١٩٦٥ فى القاهرة أثناء زيارة كوسجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى لمصر.

فقد حدث أيام زيارة كوسجين لمصر، أن أعلنت الولايات المتحدة قرارها بوقف معونتها من القمح لمصر، وكان ذلك شيئا حيويا بالنسبة لمصر لتأمين رغيف العيش.

وما أن سمع كوسجين بالنبأ حتى بادر إلى إعلان أن الاتحاد السوفييتى قد أمر بواخره المحملة بالقمح (المشتراة من أمريكا) والمتجهة إلى روسيا، أن تحول اتجاهها إلى ميناء الإسكندرية، والتى ستصلها خلال أيام، وعليها نصف مليون طن من القمح.

وبالطبع ترك هذا التصريح أثرا شعبيا مضادا لأمريكا ولصالح السوفييت.. ولكن فى الوقت ذاته كان كوسجين يضغط على عبدالناصر ليعترف بدولة سوريا وليقيم معها علاقات دبلوماسية كاملة.

ولقد حدث مثل ذلك أيام خروشوف، ففى ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢، حينما قامت ثورة اليمن واستنجدت بعبدالناصر، لم يكن لدى الأخير طائرات قتال عسكرية ذات مدى طويل تمكنه من نقل مساعداته للثورة اليمنية، فاتصل عبدالناصر بالسفير السوفييتى فى القاهرة وأخبره بحاجته لمثل هذه الطائرات، وسأل السفير الروسى عبدالناصر عما إذا كان فى نيته مساعدة اليمن إلى حد إقامة وحدة معها، فلما نفى عبدالناصر ذلك، وبين له أن مصر لاتريد سوى تثبيت ثورة اليمن ومساعدة شعبه على تطوير حياته إلى ما هو أفضل، عاد السفير السوفييتى سريعا وقد وافقت موسكو على العون المطلوب من العتاد، أرسل فورا إلى اليمن على خمس وعشرين طائرة انطونوف تستطيع الطيران من مصر إلى اليمن بسهولة.

ولقد رحب خورشوف بتدعيم الثورة اليمنية، إلى درجة أن ترك الطائرات السوفييتية تحت تصرف عبدالناصر فى القاهرة.

هكذا لم تنته سنة ١٩٦٦ إلا وقد اعترف عبدالناصر بسوريا، واستقبل وفدا سوريا بعثيا فى القاهرة، حيث أجرى هذا الوفد حواراً مع الاتحاد الاشتراكى.

وتوطدت العلاقات، ووصلت إلى عقد اتفاق دفاع مشترك بين سوريا ومصر، وتشكيل قيادة مشتركة للجيشين المصرى والسورى، وأصبحت العلاقات بين البلدين أشبه بما كان يربط مصر وسوريا قبل قيام الوحدة سنة ١٩٥٨.

وقد حذر كثير من العرب عبدالناصر من نية البعث، ومن احتمال أن يكون الدفاع المشترك معه وسيلة لجر مصر فى حرب مع إسرائيل، يتواطأ فيها البعث مع أمريكا على ضرب القاهرة وإسقاط عبدالناصر، لأن مسلك البعث منذ أول وهلة يتسم بالحقد على عبدالناصر والتآمر عليه.

ولقد تحققت المخاوف، إذ نجح بعث سوريا بقيادة صلاح جديد فى توريط عبدالناصر فى معركة لم يكن مهيأً لها، فكانت هزيمة ٥ يونيو، وانكشفت مؤامرة البعث، ولكنه أخفق فى إسقاط عبدالناصر، ولنا فى ذلك حديث طويل فى كتابنا التالى المعنون باسم «العام الحزين».

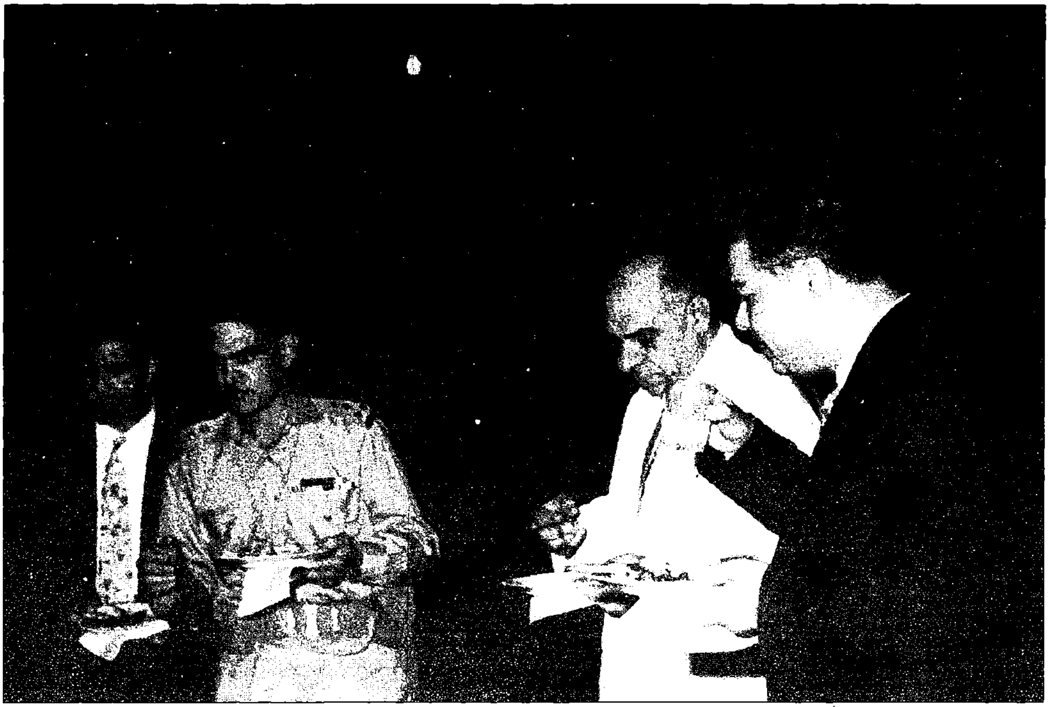
صلاح نصر



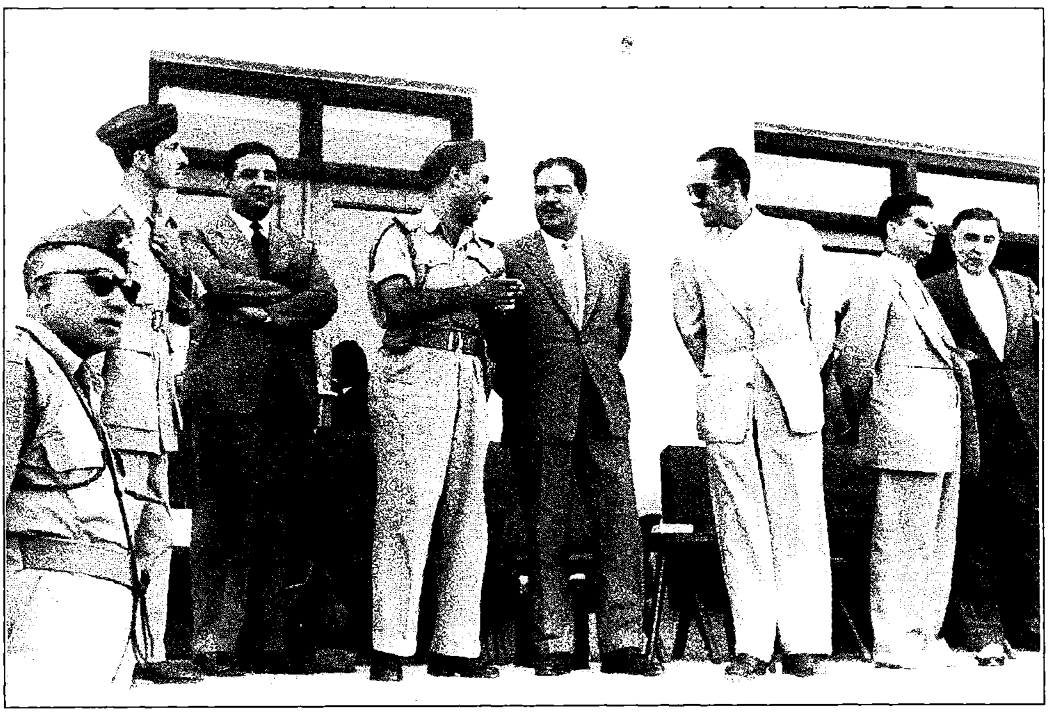
فى زيارة للعراق .. أغسطس ١٩٥٨، يظهر فى الصورة صلاح نصر رئيس جهاز المخابرات ومعه فى اليمين فريد طولان وعلى يساره شعراوى جمعه ثم عباس رضوان، نواب رئيس المخابرات فى ذلك الوقت، فى حفل فى السفارة المصرية بالعراق



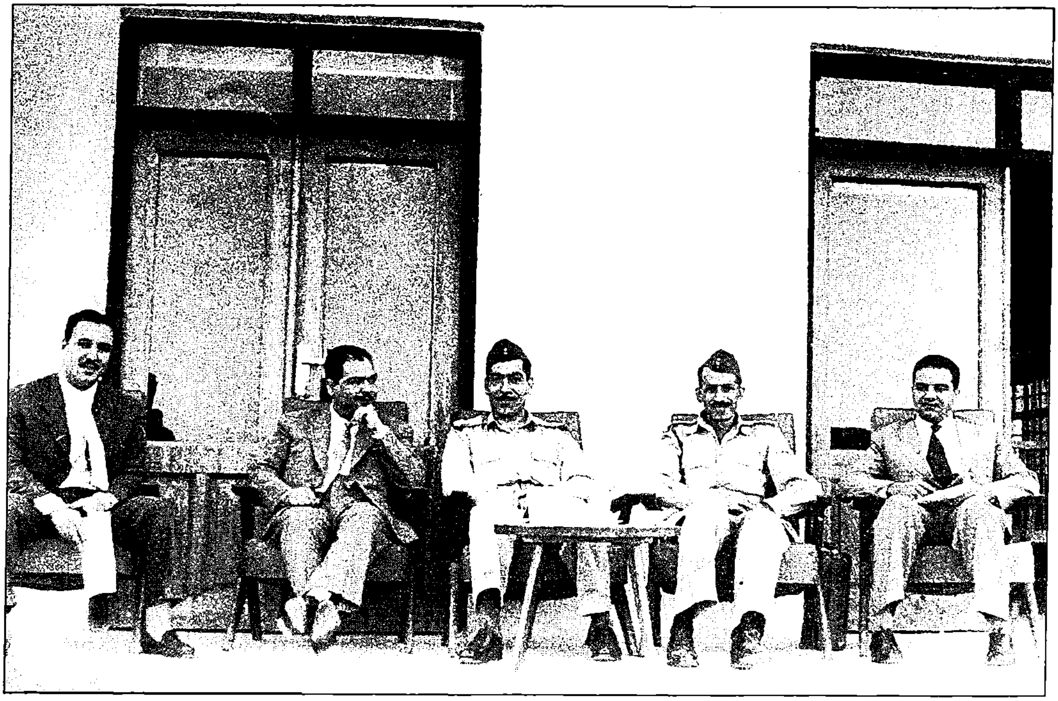
صلاح نصر مع عبد الكريم قاسم فى العراق سنة ١٩٥٨



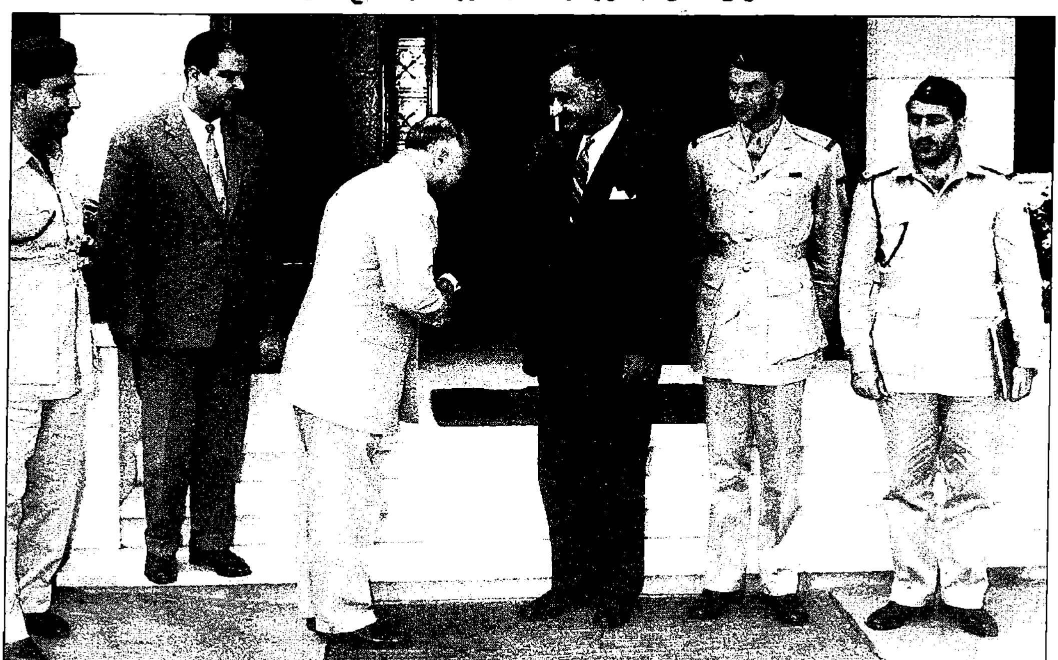
فى حفل عشاء بالقصر الأبيض في العراق أقامه عبد الكريم قاسم تكريما للوفد المصرى وفى اقصى اليسار الوزير السورى أمين النافورى



عبد السلام عارف والحاج سرى مدير المخابرات العراقية يودعا صلاح نصر فى مطار بغداد ويظهر شعراوى جمعه وكيل المخابرات المصرية خلف الحاج سرى وفى أقصى يسار الصورة عبد الجليل عبد الجليل مدير الأمن العراقى



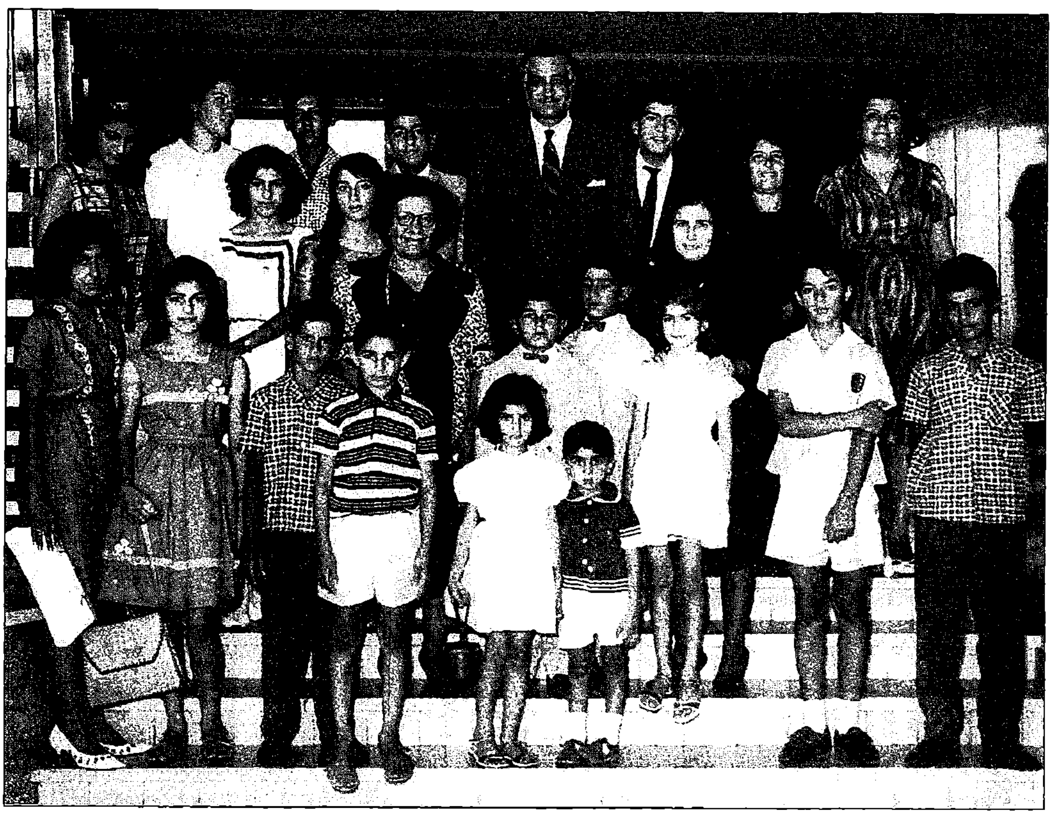
فى جلسة خاصة صلاح نصر مع الحاج سرى مدير المخابرات العراقية وفى أقصى اليمين شعراوى جمعه
وفى أقصى اليسار زغلول كامل مدير مكتب صلاح نصر



وفد عراقى يزور القاهرة .. عبد الناصر يصافح عبد الجليل عبد الجليل مدير الأمن العراقى فى حكم عبد الكريم قاسم والذى
أعدم بعد إطاحة عبد السلام عارف بعبد الكريم قاسم ويقف صلاح نصر على درج السلم

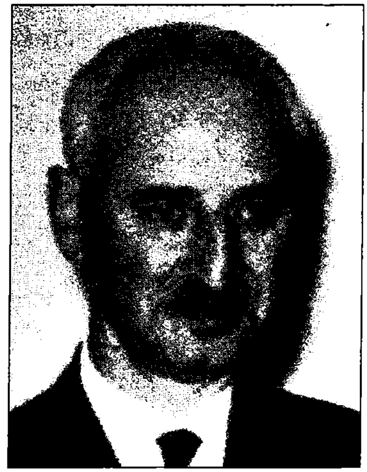


جمال عبد الناصر
فى حديث مع الرئيس
عبد السلام عارف



عبد الناصر فى استقبال أفراد أسرتى ناظم الطبقجلى والحاج سرى اللذان اعدمهما عبد الكريم قاسم فى العراق





سليمان النابلسى رئيس وزراء الأردن
وصاحب الميول الناصرية

حسنى الزعيم قائد الانقلاب السورى الذى أطاح بشكرى القوتلى فى مارس ١٩٤٩



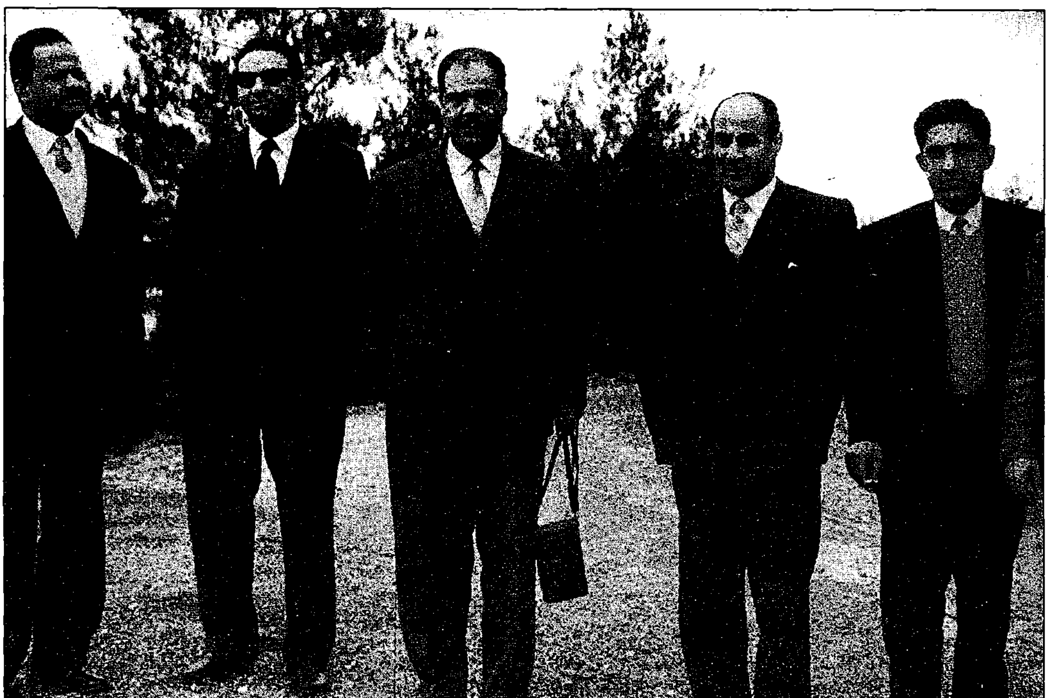
هاشم الأتاسى رئيس جمهورية سوريا
بعد الإطاحة بالشيشكلى



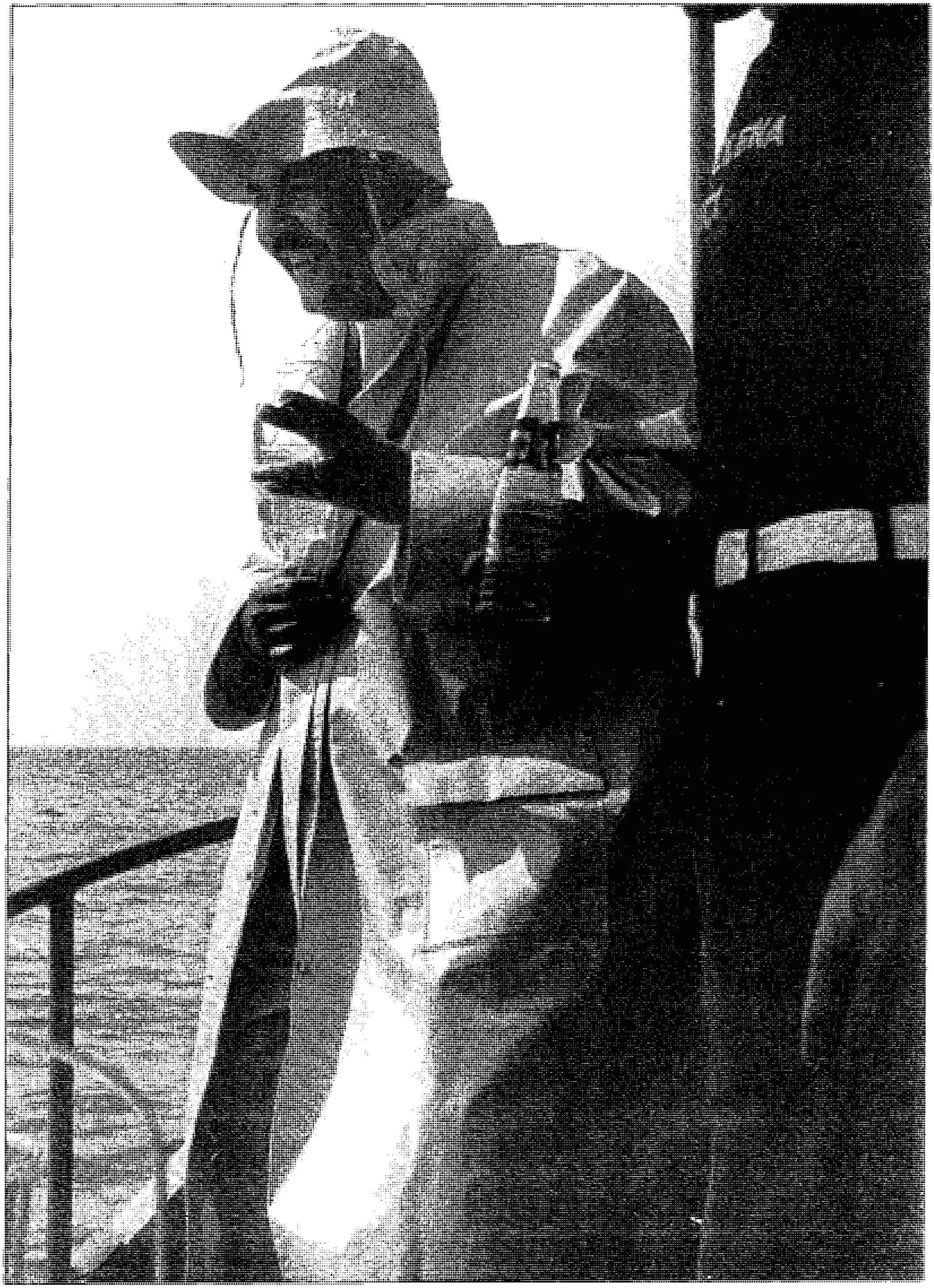
اللواء عفيفى البزرى قائد المجلس العسكرى السورى
الذى قرر الوحدة مع مصر



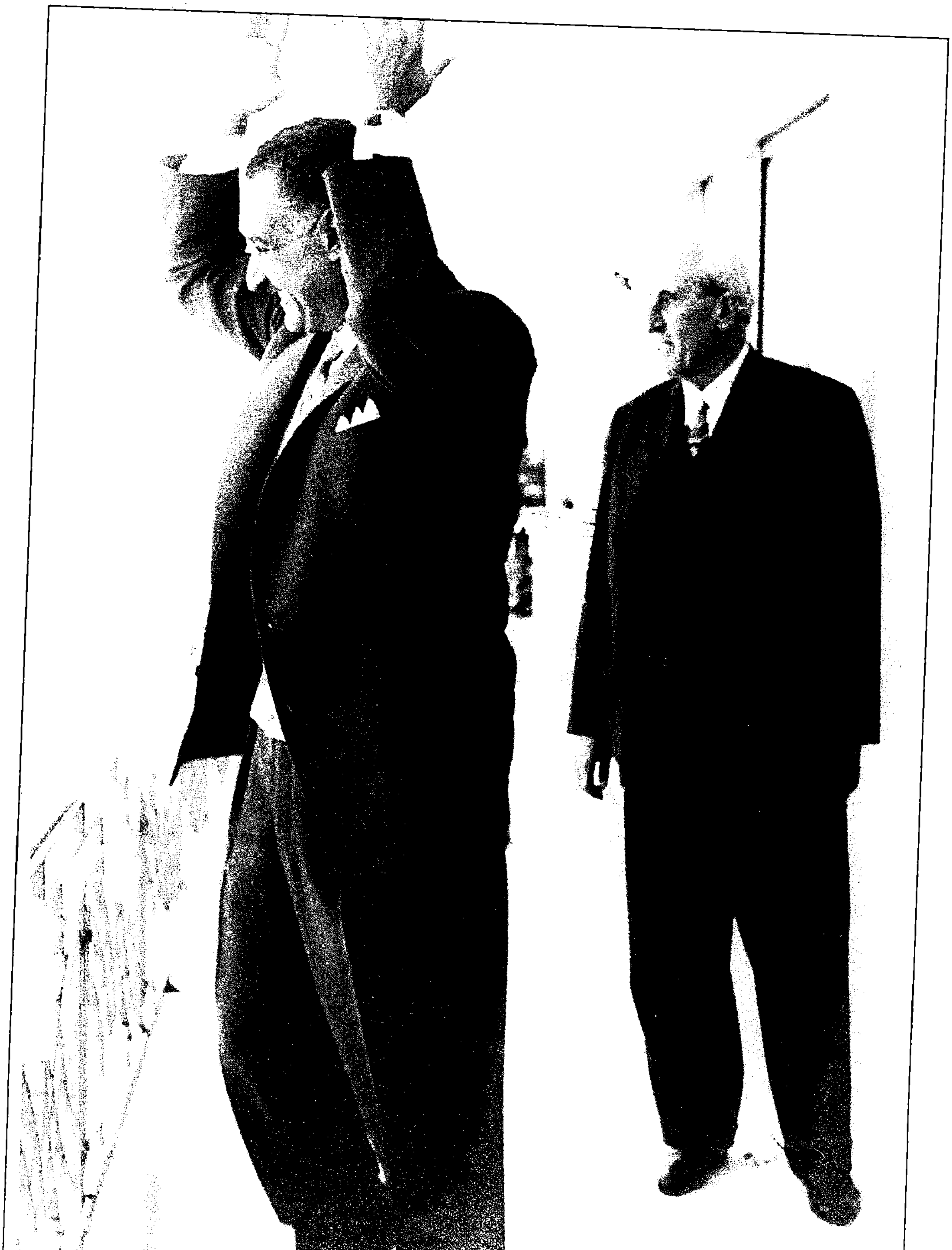
صلاح نصر فى زيارة لسوريا يصحبه عمر محمود على وكيل جهاز المخابرات



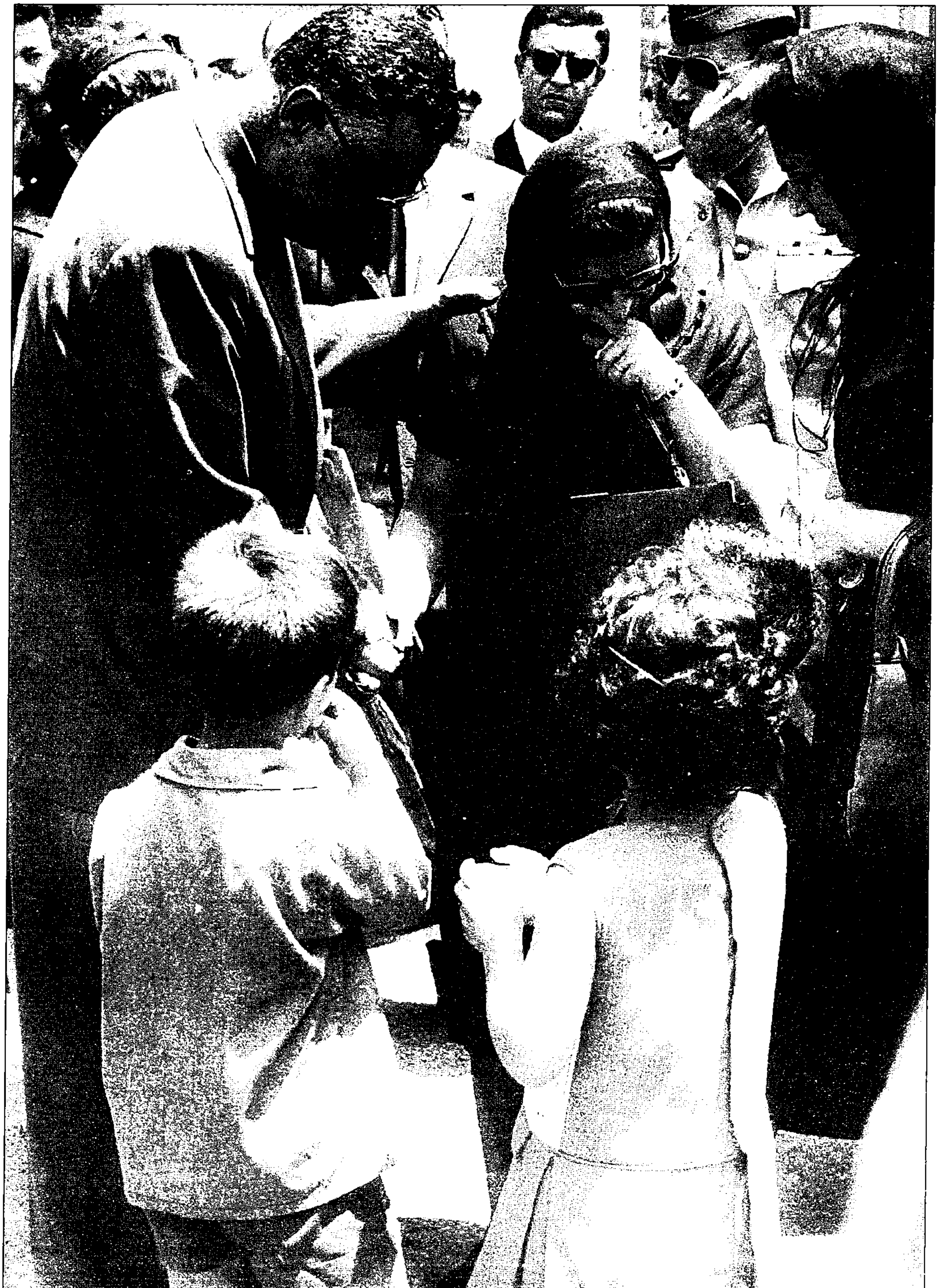
صلاح نصر فى اللاذقية مع محافظ اللاذقية وعلى يساره شعراوى جمعه وعمر محمود على



صلاح نصر فى رحلة بحرية أثناء زيارة للخارج



الرئيس عبد الناصر مع شكرى القوتلى



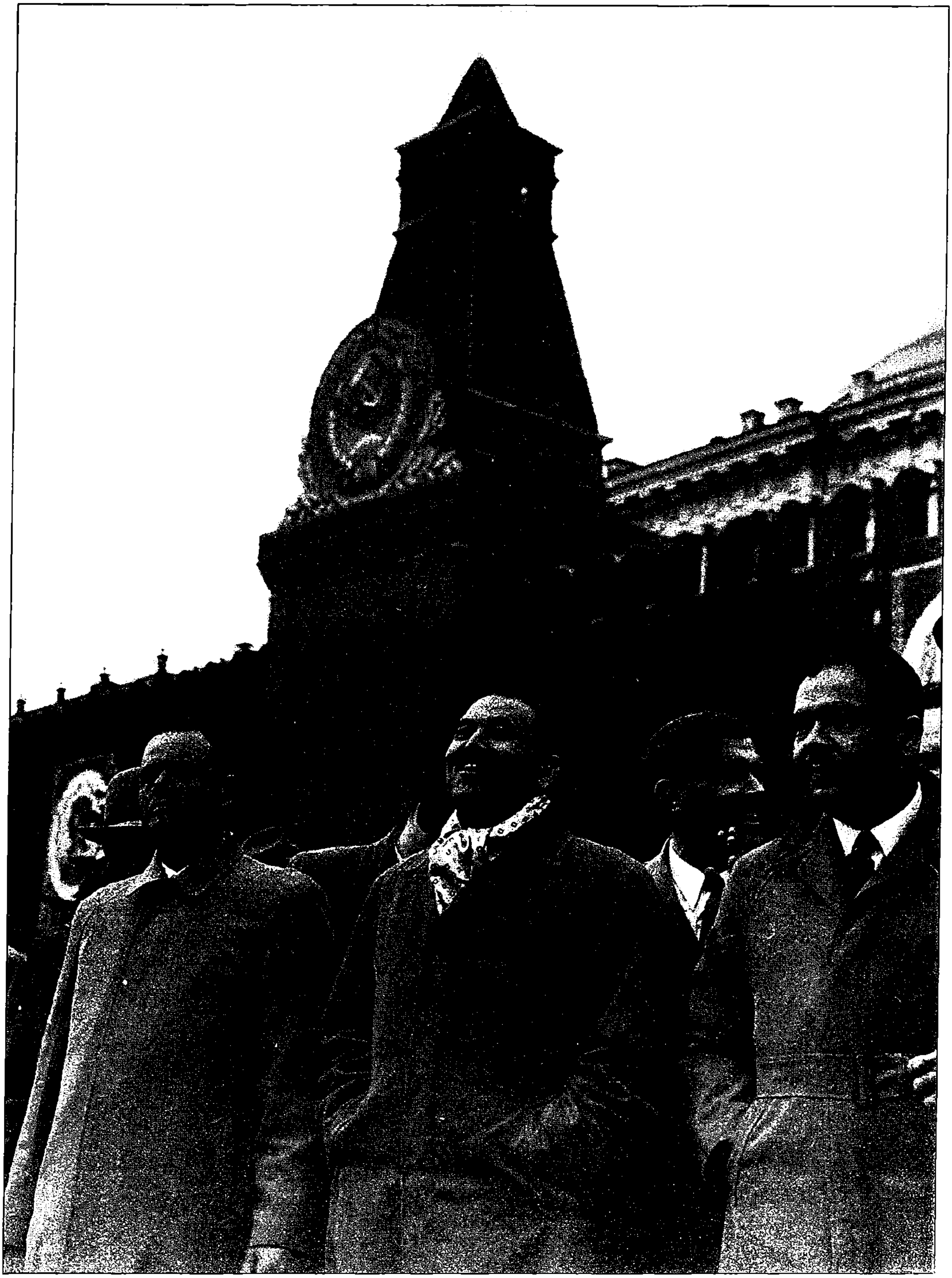
الرئيس عبد الناصر يواسى أرملة الوزير السورى طعمه العودة الله بعد أغتياله على يد شاب سورى فى القاهرة



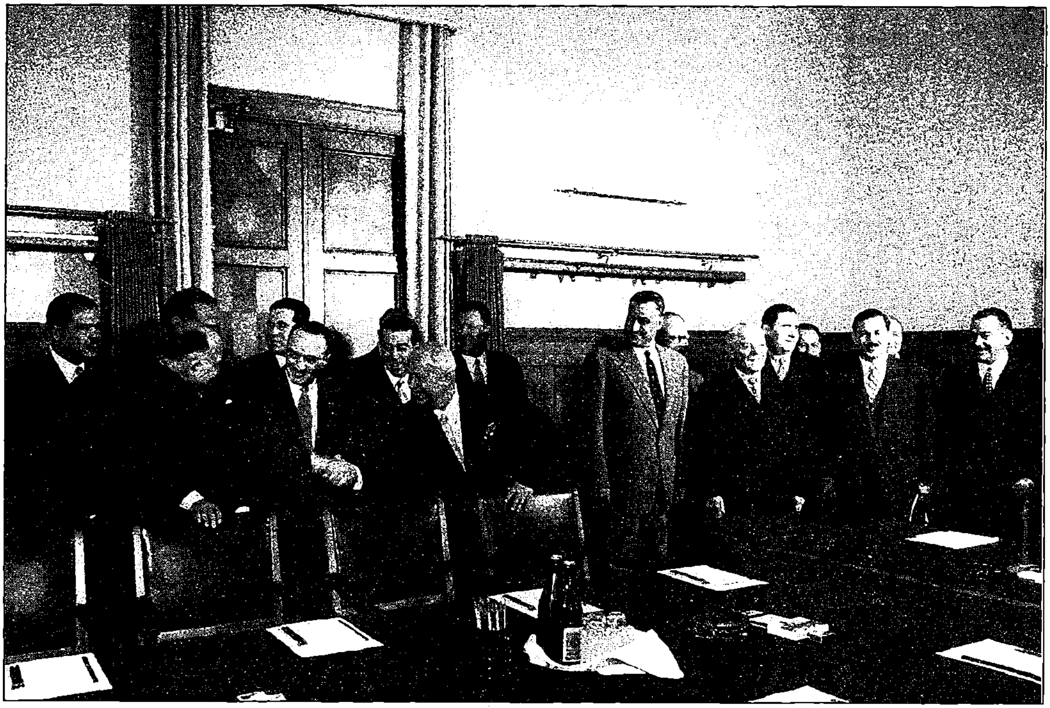
خرشوف يستقبل عبد الناصر والوفد المرافق له سنة ١٩٥٨ وفى أقصى اليمين يظهر صلاح نصر



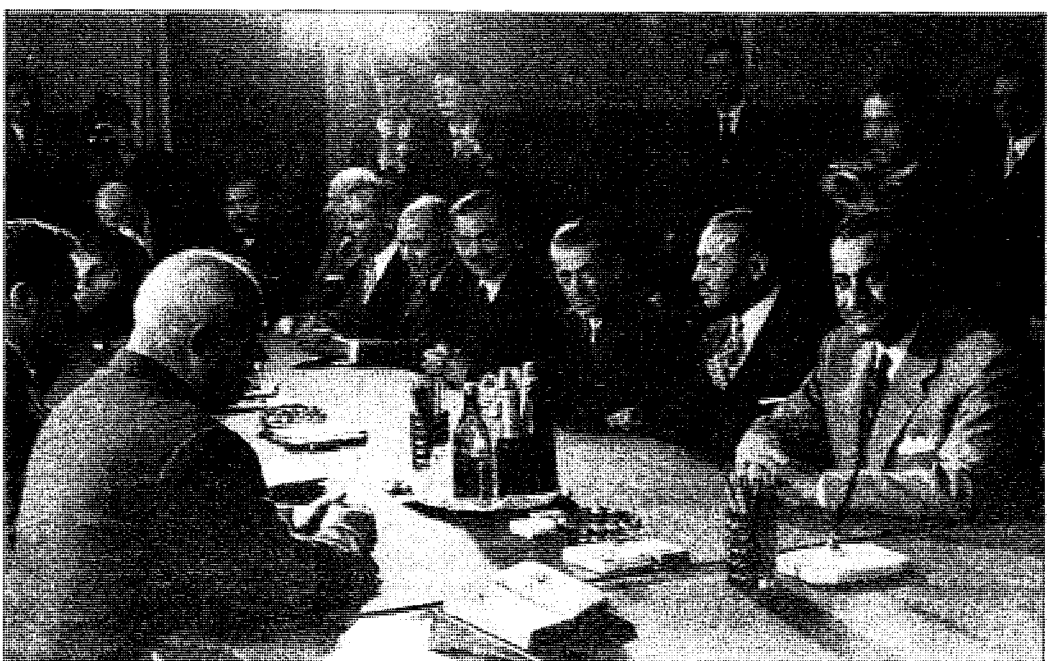
خرشوف فى انتظار استعراض عبد الناصر لحرس الشرف السوفييتى ويظهر أعضاء الوفد المرافق له فى اليسار



صلاح نصر وكمال الدين حسين والدكتور ثروت أحمد ثروت الطبيب الخاص لجمال عبد الناصر
أثناء زيارة عبد الناصر للاتحاد السوفييتى



خرشوف يصافح محمود فوزى وزير الخارجية المصرى



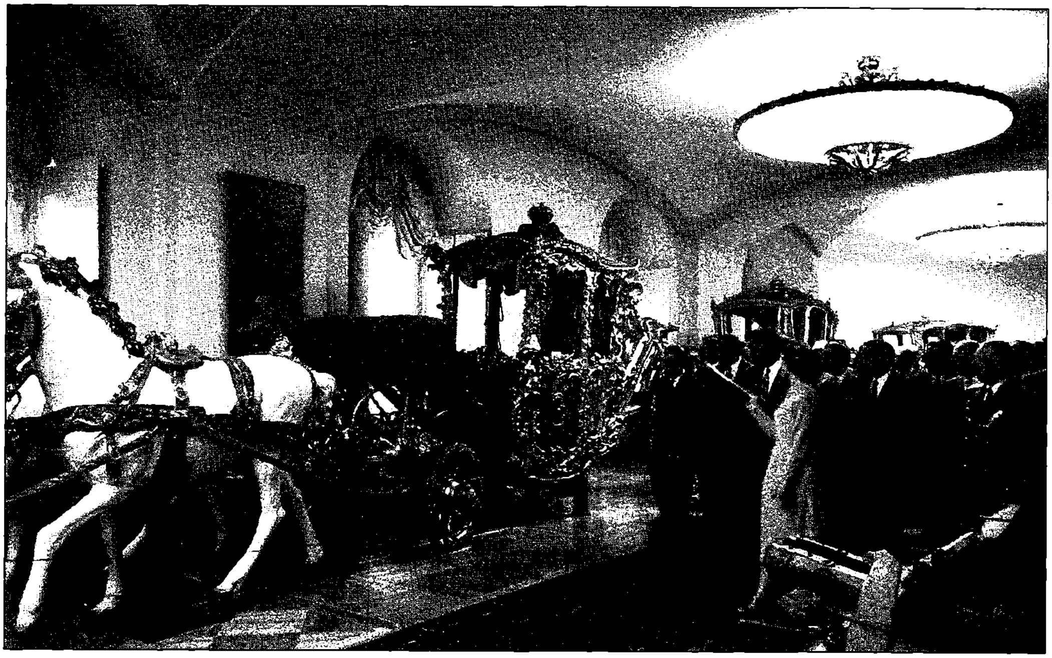
جولة مباحثات مع خرشوف .. عبد الناصر وبجواره عبد اللطيف البغدادى وأكرم ديرى وكمال الدين حسين ومحمود فوزى
وعلى صبرى وأحمد عبد الكريم ثم صلاح نصر



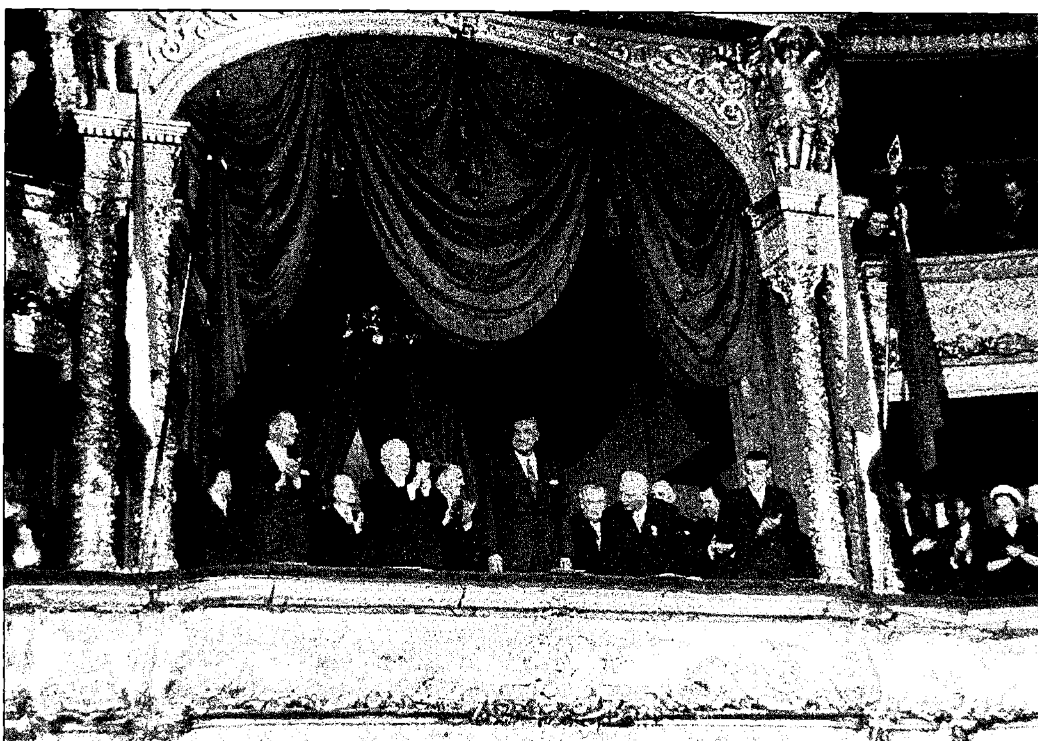
عبد الناصر يصافح قيادة الجيش السوفييتى



عبد الناصر فى زيارة لإحدى وحدات الأسطول السوفييتى والسهم يشير لصلاح نصر



في متحف الكرملين أمام عربة القيصر



في حفل للبولشوي في دار الأوبرا بموسكو



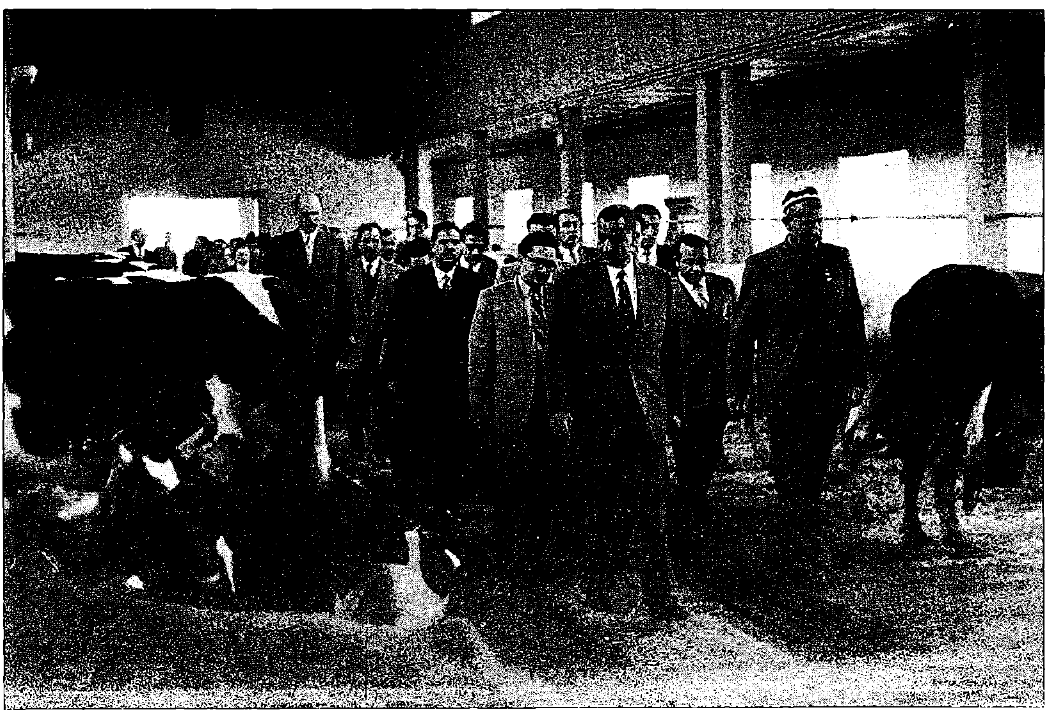
عبد الناصر مع مسلمى الجمهوريات السوفييتية الإسلامية سنة ١٩٥٨



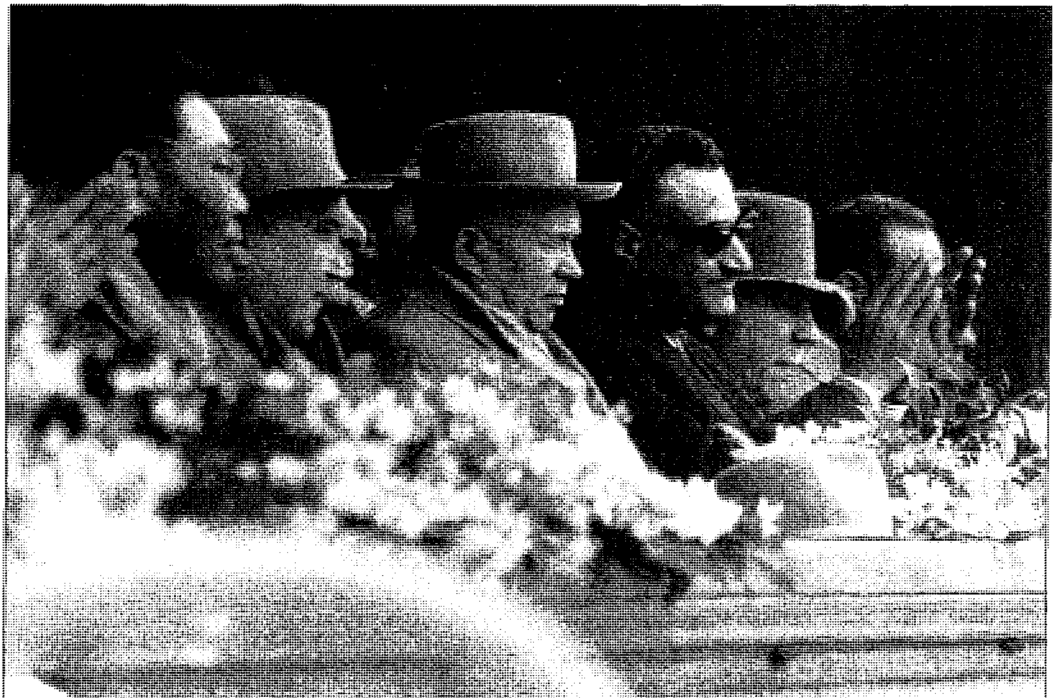
جمال عبد الناصر فى زيارة حديقة الأطفال بالمزرعة الجماعية «كذيل اوزبيكى» فى جمهورية أزبكستان بالاتحاد السوفييتى



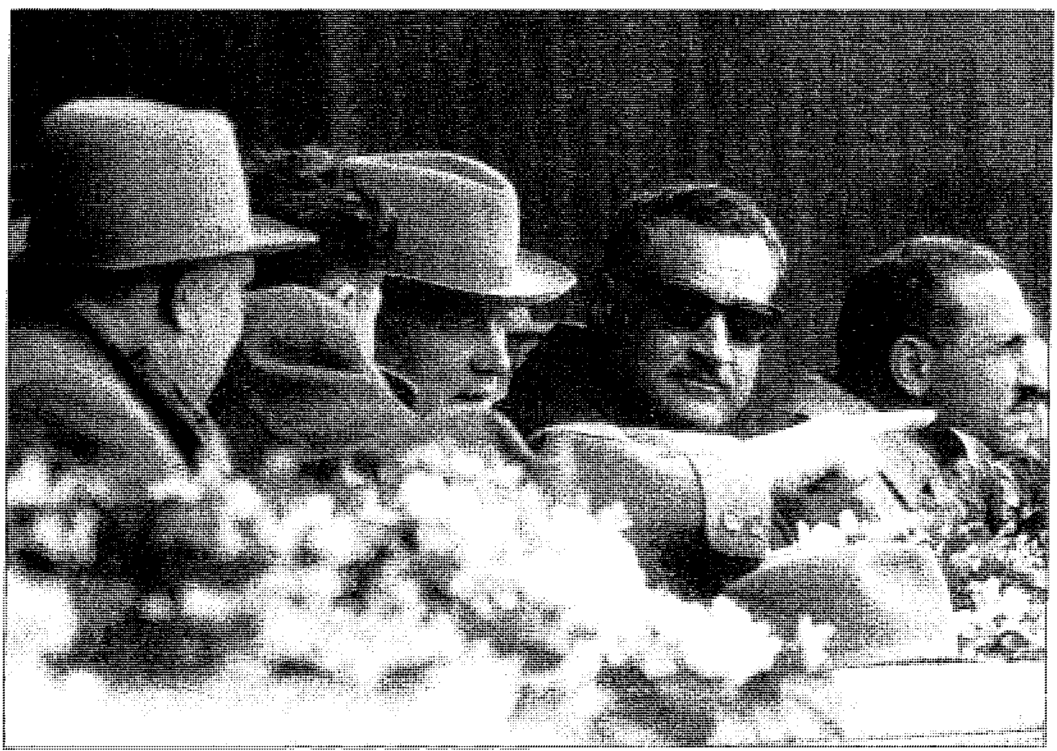
فى زيارة لأحد مصانع السيارات فى جمهورية أزبكستان بالاتحاد السوفييتى



فى زيارة أحد مزارع الأبقار فى جمهورية أزبكستان بالاتحاد السوفييتى

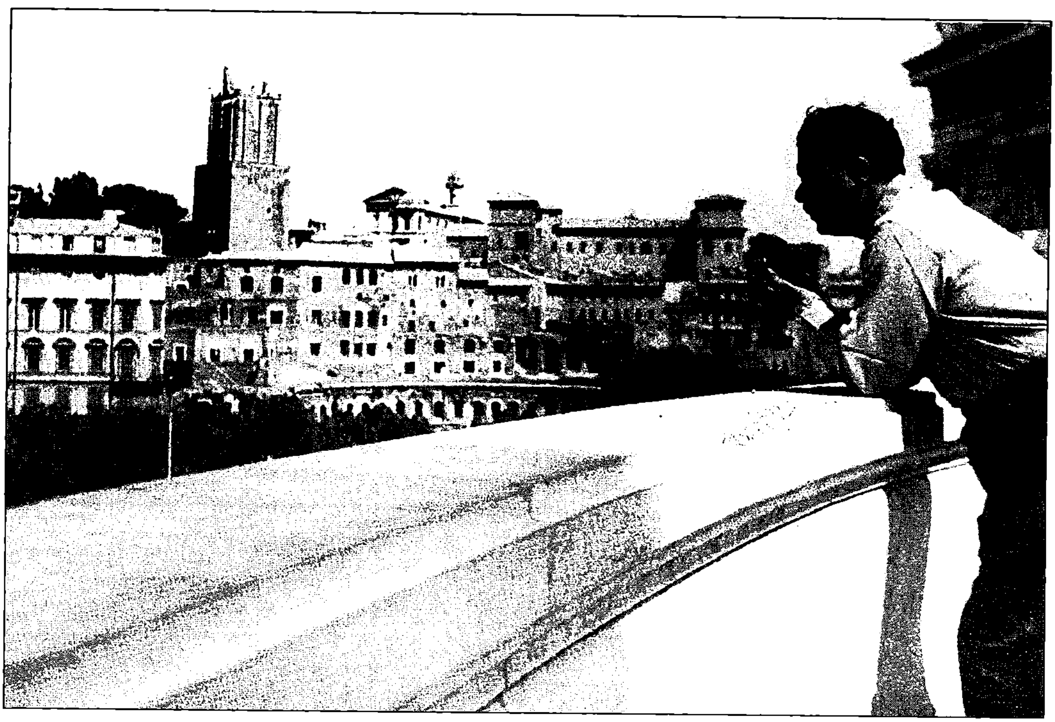


حرص خرشوف على إبهار عبد الناصر بالنهضة السوفييتية سنة ١٩٥٨





صلاح نصر فى مهمة فى روما



صلاح نصر فى أحد زيارته الخارجية



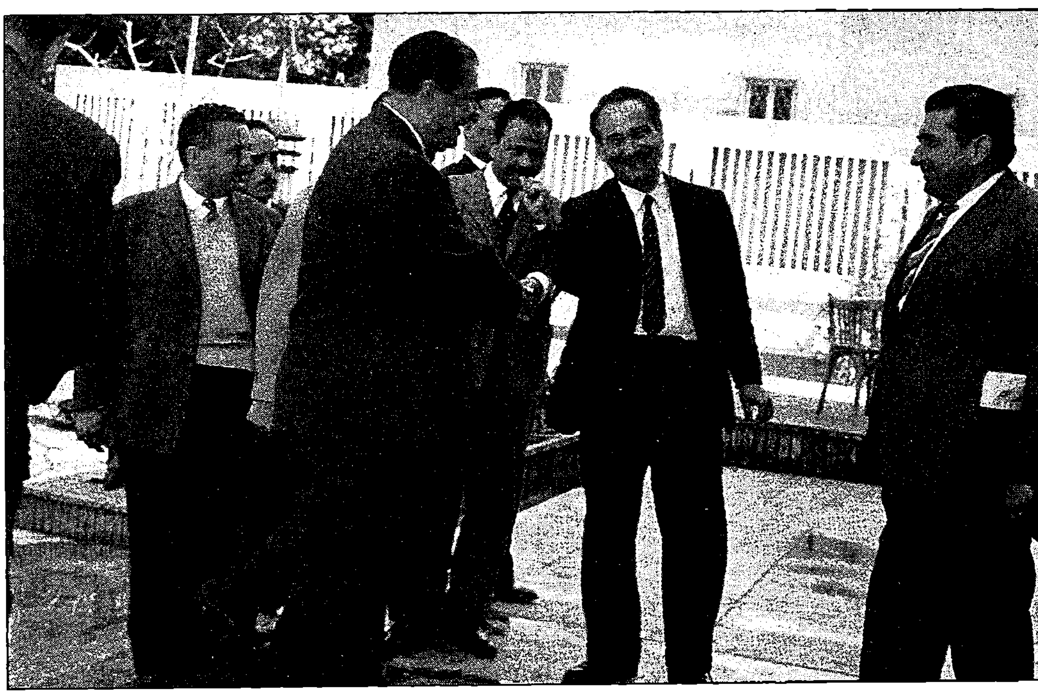
صلاح نصر فى زيارة إلى إحدى الجزر الإيطالية



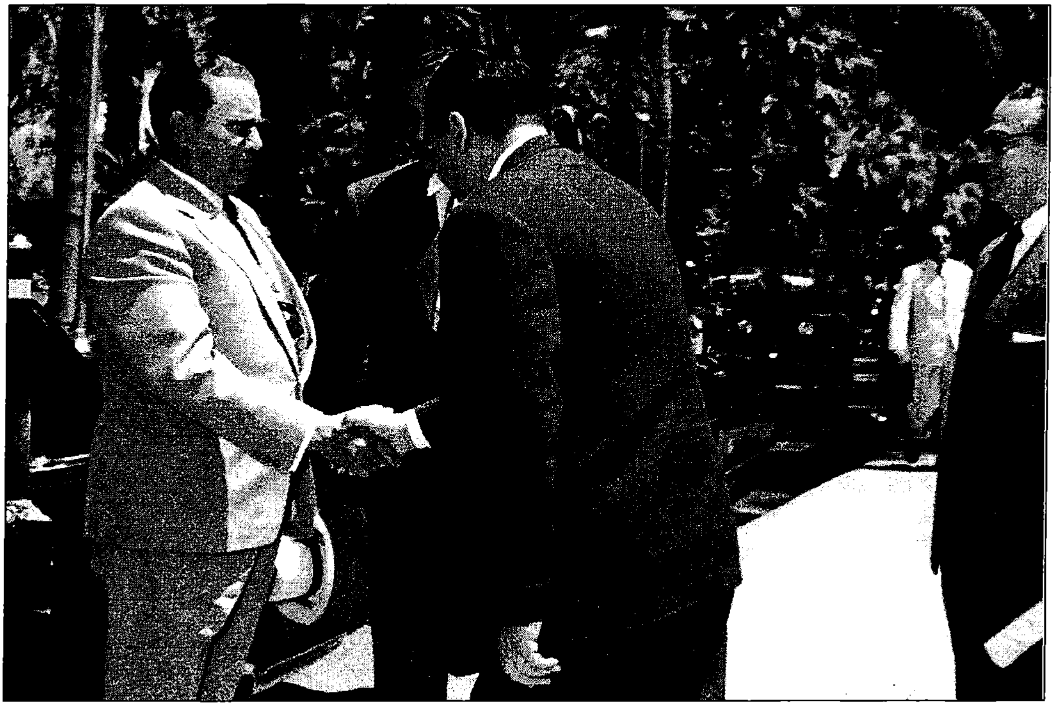
صلاح نصر يمارس شغفه بالتصوير فى كل مكان يذهب إليه



صلاح نصر يتفقد اللمسات الأخيرة لإنتهاء العمل ببرج القاهرة ومعه ابنه محمد نجيب
وعلى يساره عمر محمود علي وكيل المخابرات



زيارة للبرج قبل الافتتاح



تيتو فى زيارة لبرج القاهرة



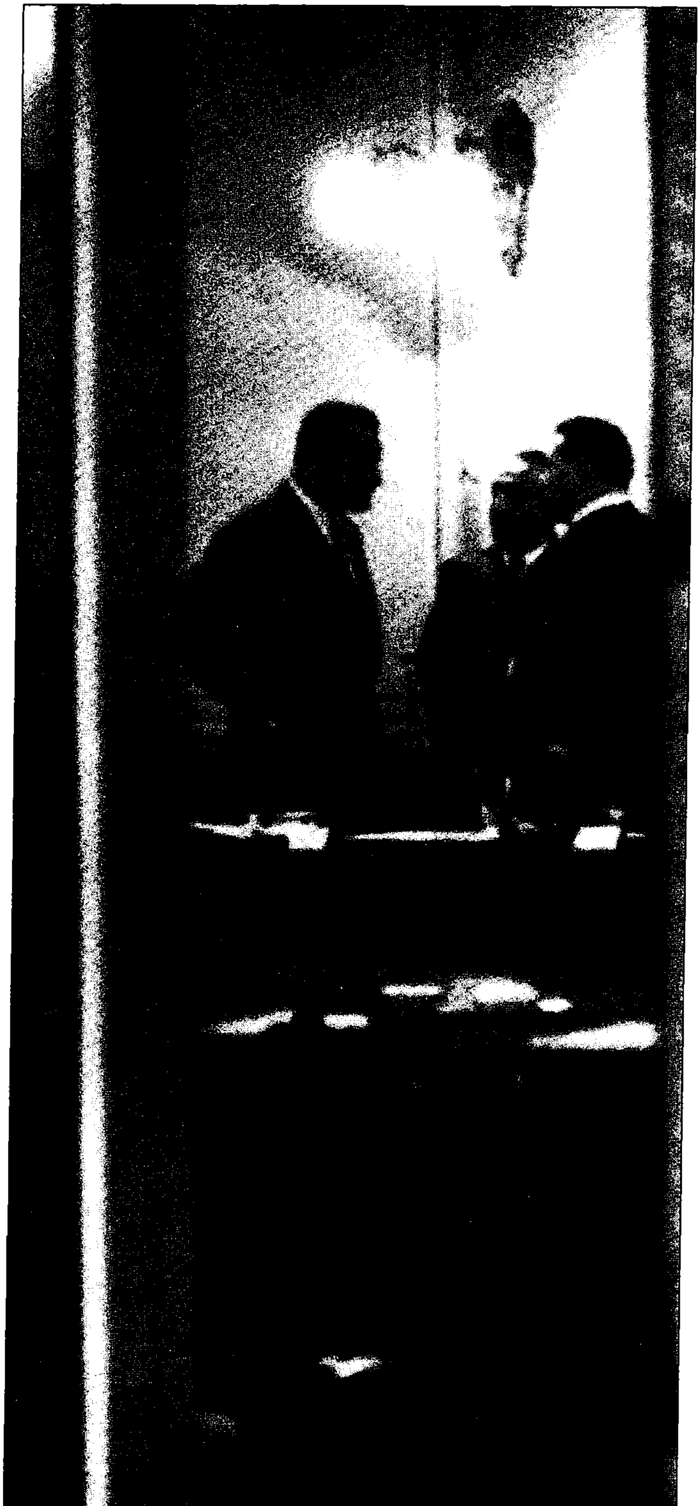
غذاء عمل فى مطعم البرج وقد أعدت نماذج للبرج كهدية تذكارية



صلاح نصر فى زيارة لروما



عبد الحميد السراج يخطب فى
الاتحاد القومى سنة ١٩٦٠



عبد الناصر يستمع إلى
مهدى صالح عماش وعلى
صالح السعدى فى
مباحثات سرية فى القاهرة
مع حزب البعث

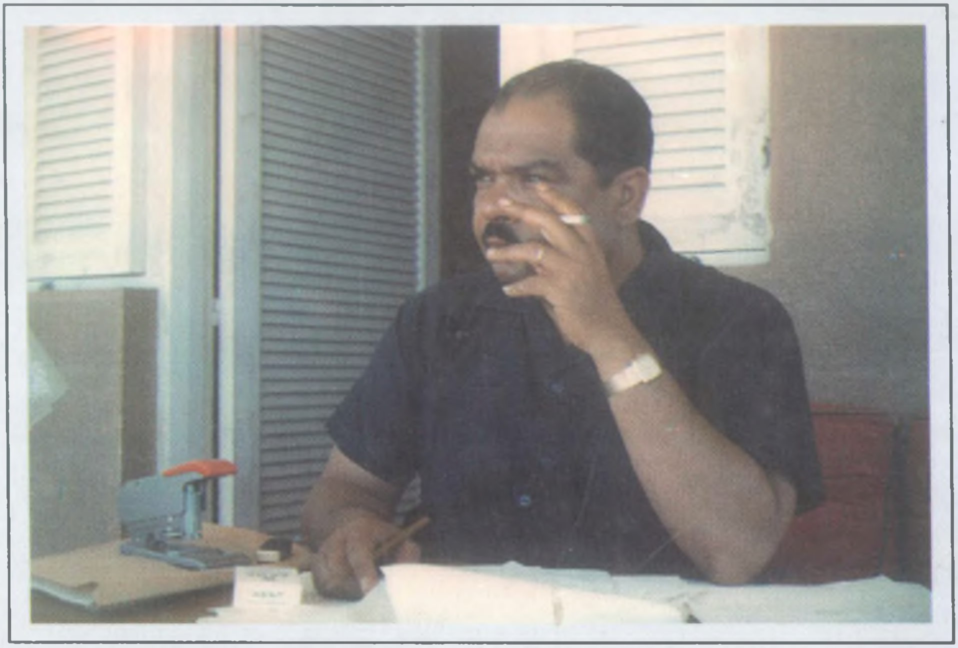


صلاح نصر يقف أمام عبد الحكيم عامر، على صبرى، شمس بدران ومن خلفهم كمال رفعت ويقف على الجانب الآخر عبد المحسن أبو النور، عباس رضوان، شعراوى جمعه وبجواره أمين هويدى



كانت ذروة أحداث الستينات فى عام ١٩٦٧ . العام الحزين «الجزء الثالث من المذكرات» . عبد الناصر يرى آثار الهزيمة

عـــربيـــة للطباعة والنشر
7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين
تليفون : 3256098 - 3251043



مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

العام الحزين

مذكرات صلاح نصر
العام الحزين
الناشر: دار الخيّال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى
دار الخيال

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

العام الحزين

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

العام الحزين

طبعة كاملة: أغسطس ١٩٩٩

رقم الإيداع: ٩٩٣٦ / ٩٩

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

كمبيوتر: دار جهاد

٣٥٦٤٧٨٣

مذكرات

صلاح نصر

الجزء الثالث

العام الحزين

مطبوعات دار الخيّال

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الجزء الثالث ـ العام الحزين

إهداء

إلى روح ابنتى الغالية سعـاد التى غدر الموت بشبابها
ونبلها مثلما غدر الظلم بكفاحى وجهادى

صلاح نصر

ذكريات العام الحزين

حقا لقد كان عـاما حزينا وهو الاسم الذى أطلقته عـلى هذا الجزء من أوراقى.. لقد انقـض على الأمة العر بيـة بعامة وعلى مصر بـخاصة انقضاض عاصـفة هوجاء تقتلـع فى طريقها كل شىء.. عـاصفة لا تترك وراءها سوى الدمـار والهلاك.. دمار الحياة وهلاك النفوس.

هكـذا كان العام الحـزين... عام ١٩٦٧... جـاء فى أعقـاب عام ساده الفـوضى والاضطراب.. مـضى النصف الأول من الـعام الحزين خابـيا كبركان خامـد، ولكن البركـان غضب فثار فـجأة فى منتصـف العام وألقى بـحمم من نار، دمـرت الأشياء وقطعت الأسباب، ودكت صروحا وأعمدة استنفذ بناؤها سنين طويلة وأياماً قاسية.

وصحا القوم وكأنهم يعانون من كابوس رهيب، لا يصدقون ما حدث، ويعجبون لما وقع، والواقع أننا لا يمكننا أن نفصل أحداث العام الحزين عن الأعوام القليلة التى سبقته، ولا نستطـيع أن نلم بأبعاد القرارات التى اتخذت فى هذا العـام ولا بخلفياتها دون أن نربطها بأهم الأحداث التى قامت فى السنين الخمس السابقة للعام الحزين..

هكذا كان منهجي حينما قمت بوضع هذا المؤلف.. عدت إلى الوراء إلى عام ١٩٦٢، حيث نشأت أزمة ١٩٦٢ أو ما أطلق عليها فى فتنة عام ١٩٦٧ «الانقلاب السلمى»، وقد صوره المدعى العام - فى القضية رقم ٢ لعام ١٩٦٧ - بأن ثمة مجموعة من العسكريين برئاسة المشير عامر قامت بضغوط جماعية على الرئيس عبدالناصر لتوجيه سياسة معينة تهدف إلى سيطرة هذه المجموعة على الحكم والانفراد به.. ولكن الواقع أن أزمة ١٩٦٢ وما تلاها من أحداث لم تكن تهدف إلا انفراد عبدالناصر بالسلطة، والتخلص من باقى الضباط الأحرار استكمالا لسياسته التى بدأها منذ وقت مبكر بعد توليه الرئاسة والتى شرحتها تفصيلاً فى حينها.. وكان لهذه الاجراءات آثار على القرارات التى كان يصدرها عبدالناصر، وعلى تفكك وحدة الصف داخل الثورة.

وكان لتطور حرب اليمن آثار مباشرة على حرب يونيو، فاستنزاف قواتنا فى اليمن كان من الأسباب الرئيسية التى جعلت قواتنا المسلحة غير متأهبة لحرب يونيو، وكان لا مفر من أن أشرح هذه التطورات لأوضح الحصار الذى فرض على عبدالناصر سواء من الخارج، أو من بعض الدول العربية.

ويفتتح عام ١٩٦٣ بأزمة سياسية فى العالم العربى سممت العلاقات بين الجزائر وتونس، وذلك حينما أعلنت تونس أنها اكتشفت مؤامرة لاغتيال الحبيب بورقيبة رئيس تونس بتدبير من الجزائر.. كذلك نشأ فى العام ذاته نزاع بين الجزائر والمغرب على منطقة الحدود بينهما، وطلب بن بيللا من صديقه عبدالناصر النجدة، فاستجاب الأخير له. وكان بن بيللا قد طلب المعونة العسكرية من كوبا التى بادرت بإرسال قوات مسلحة له، فقامت الدول العربية باتهام عبدالناصر بأنه يساند الشيوعية على حساب العرب المسلمين.

وفى عام ١٩٦٤، جرت محاولات للوفاق بين العرب، تمخض عنها عقد مؤتمرى القمة العربى الأول فى القاهرة والثانى فى الاسكندرية.. وكان من أهم قرارات مؤتمر الاسكندرية ، قرار التصديق على قيام منظمة تحرير فلسطين، وهو قرار لا يمكن تغافله إزاء تطور الأحداث فى المنطقة العربية.

كذلك كان لا مناص من أن نتوقف قليلا عند عام ١٩٦٥ ، فهذا العام يعد بمثابة

نقطة تحول فـى العلاقات المصرية ـ الغربـية ، التى وصلت إلى ذروة التوتـر فى نهاية هذا العام، لقد نشبت بعض الأزمات الدولية التى أثرّت على العلاقات الدولية ، ففى روديسيا تطورت الأحداث، وانـتهت بقطع العلاقات الدبلوماسيـة بين كثير من دول العالـم الثالث وبين لنـدن.. كما حدثت تـغييرات فى كـل من تركيا والجزائـر ، ففى الأولى أجريت انتخـابات فى الثلث الأول من شهر أكتوبر عـام ١٩٦٥ حولت تركيا نحو اليمين السـياسى، وفى الثانية أطاح بومدين بأحمد بن بـيللا، ووهنت العلاقات المصرية ـ الجزائـرية بعد إبعاد بن بيلـلا عن الحكم.. ناهيك عن الأزمات الـتى نشبت بين القاهرة من جانـب، وواشنطن وبون من جانب آخر نتيجة اكتـشاف مصر لصفقة الأسلحة السريـة التى قدمتها حكومة ألمانـيا الغربية لاسرائيل.. وتميـز هذا العام أيضا بقيام عـدة انقلابات عسكـرية فى أفريقيا قـلبت الأوضاع وغيرت المـوازين، ولذا لم يكن غريبا أن يطلق على عام ١٩٦٥ فى أفريقيا اسم «عام الجنرالات».

ولم يكد ينصرم عام الجنرالات حتى هـل عام ١٩٦٦ وهو يحمل فى أعطافه كل مسببـات الفوضى، وكل عوامـل الاضطراب والتناقـض، هجوم سافر من واشـنطن ولندن عـلى عبدالـناصر؛ لأنه ـ علـى حد قولهـما ـ مدّ نفوذه إلـى الجزيرة العـربية.. وتقارب بين القاهرة ودمـشق فى بداية العام واقامة دفاع مشترك بيـنهما ثم عودة إلى الانقسام فـى الجزء الأخير من العام.. هـجوم عبدالناصـر على الدول العربيـة الموالية للغرب، واتهامه للرجعية العربية بالخداع وخدمة أهداف إسرائيل.

وفى خضـم الفوضى والانقـسام اللذين كـانا سائديـن فى الأمة العربـية، ووسط الاضطراب الذى عمّ أفريقيـا، لـم تتلكأ إسرائيل ، بل على العكـس قامت بتحركات واسعة، وأنشطة مثمرة، ففى غضون هذا العام قام ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل بزيارة عدد من دول أفريـقيا هى: السنغال وساحل الـعاج وليبيريا والكنغـو كينشاسا وأوغنده وكـينيا.. وكان لهـذه الزيارات تأثيـر كبير علـى دعم العلاقات الأفريـقية ـ الإسرائيلية، كما وضحناً فى هذه الأوراق.

ولـم يفتـنى أن أضمّن هذا الجزء أهم المؤتمـرات الدولية والزيارات الخارجـية التى قام بهـا عبدالناصر أو بـعض المسئولـين على مستـوى القمة عام ١٩٦٦، وهى كـلها تشير إلى دلائل ذات مغزى، وكان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تطور العلاقات الدولية فى هذا العام منـها: زيارة عبدالناصر إلى تنزانيا فى شهر سبـتمبر التى سبقت

مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى شهر نوفمبر من هذا العام، كذا مؤتمر عدم الإنحياز الذى عقد فى نيودلهى فى شهر أكتوبر ، وظهر فيه ضعف كتلة عدم الإنحياز بصورة واضحة

وقام المشير عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة بزيارة كل من الباكستان والاتحاد السوفيتى فى أواخر هذا العام. وكان لهاتين الزيارتين معالم وسمات لها دلالاتها فى مجال العلاقات الدولية.. على أننى حينما أتحدث عن العام الحزين أجد لامندوحة من اتباع سبيل الاختيار والانتقاء للموضوعات، والابتعاد عن أسلوب الجمع وحشر التفاصيل غير الضرورية، فأحداث عام ١٩٦٧ وموضوعاته غزيرة متشعبة متعددة قد يكتب فى كل منها عدة مؤلفات.

وهكذا أجد نفسى فى هذا الكتاب مهتما بإبراز الجانب السياسى للأحداث ، ولم أعرض للمسائل العسكرية والاقتصادية إلا بالقدر الذى يربط الأحداث ويعمل على اكتمال صورتها.. وقد حرصت على أن أدون الأحداث التى عاصرتها كما وقعت أمام عينى تماما، متحريا الدقة فى العبارات، ومن ثم لم أحاول أن أغير من نص العبارات التى نطق بها أصحابها، حرصا على أمانتى فى النقل، فجاءت بعض هذه العبارات فى لغتها الدارجة.. وقد يبدو للقارئ أننى استرسلت فى الحديث عن دور المخابرات العامة فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وعن دورها بعد وقف العمليات الحربية.. وأستميح القارئ عذرا، فربما كانت هناك دوافع وراء هذا الاسهاب النسبى، وهى محاولتى دحض ما أثير من إفك وزيف حول دور المخابرات العامة فى الحرب.. ولذا لم أجد ما يخرص ألسنة المنافقين والمدلسين وتجار الورق سوى تسجيل الحقائق الموثقة التى ستبقى دائما بعد انحسار موجة الإرهاب الفكرى الذى تزعمه أهل النفاق والعمالة.

وقد يظن البعض أننى أحاول الإساءة إلى أحد، أو أننى أشايع آخر نتيجة ذكر بعض الحقائق التى تظهر الأخطاء.. وهذا أمر بعيد عن نفسى كل البعد، لم يراود عقلى قط، فما أبغض حديث المنافقين على نفسى، وما أمقت عبادة الفرد إلى قلبى.

لقد حوت هذه الأوراق كثيرا عن جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر.. وكانا

رحهمـها الله ـ بالـنسبة لى زميلا كفاح ورفيـقا سلاح، فضلا عـما كان يربطـنا من وشائج صداقة وإخاء، لازلت وسأظل حريصا عـلى الوفاء لذكراهما ، بعد أن رحل الرجلان عن عالم الأرض.

وإذا كانـت الخصومة الـسياسيـة قد اشتدت بـين عبدالـناصر وبيـنى فى حيـاته ، وبالرغـم من اختلافى مـعه حول بعض المسـائل ، فهذه الأمور بـعيدة كل البـعد عن موضوع هذا الكـتاب، وعن تلك الموجة التى ركـبها بعض النهازين لـلحط من شأن عبدالناصر والتشهير به وبثورة ٢٣ من يوليو.

لقد كان عـبدالناصر بشرا بمـعنى هذه الكلمـة.. اجتهد فأصاب وأخطـأ وحملت سريرته كل العواطف والمشاعر الإنسانيـة.. فعبد الناصر عرف الحب والكره، والفرح والحزن والضحك والبكاء والتحكم فى عـواطفه ، وأحس بالغضب والخوف والقلق إلى غير ذلك من المشاعر الإنسانية العديدة.

ولقد حـاولت حيـنما شرعت فى تـسطير هذه الأوراق أن أنـأى بنفسـى عن كل الخلافات والمشكلات الخاصة، وركزت على الناحية الـموضوعية منحيا عاطفتى جانبا قدر طاقتى، ومجنبا كل المسائل الخاصة.

وكان من الصدف الغريبة أننى انتهيت من وضع هذا الكتاب فى يوم لن أنساه قط مدى الحيـاة.. يوم ٢٦ من يونيو١٩٧٦ .. فـفى هذا اليوم نـادى منادى الظلم بـحكم جائر انتصـر فيه الباطل على الحق ولو إلـى حين.. يوم رأيت فيه ساعة الـظلم ساعة، فلـم أعبأ ، وأنزل الله السكينة على نفـسى ، وقلت لنفسى : إن ساعة الحق ستبقى إلى يوم السـاعة.. وهأنذا أقدم للـقارئ العربى الجزء الـثالث من أوراقى: العـام الحزين. لعله يجد بين سطـوره عبراً للمستقبل وعسى أن يكتشف على صـفحاته كيف تطغى التزامات السياسة على الالتزامات الإنسانية، وكيف تكتسح ضرورات الحكم أحكام العلاقات الإنسانية.

اللهم إهدنـا، وطهر نفوسنا من النـفاق والحقد والزيف. سبحانـك نسأل أن ترفع كلمة الحق، وتدحض سبيل الباطل، إنك على كل شىء قدير.

صلاح محمد نصر

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

1

أزمة ١٩٦٢

خلاف سياسي وليس انقلابا سلميا

دار الخيّال

ماذا يعنى الانقلاب السلمى؟

استخدم اصطلاح «الانقلاب السلمى» لأول مرة فى مصر عام ١٩٦٧ فى محكمة الثورة فى القضية رقم (١) لسنة ١٩٦٧، التى عرفت بقضية الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة، والتى تم بموجبها تصفية معظم الضباط الأحرار الذين تبقوا حتى حرب يونيو سنة ١٩٦٧.. وكان حسين الشافعى رئيس محكمة الثورة عام ١٩٦٧، قد عبر عما أطلق عليه الانقلاب السلمى، بتلك الأحداث التى جرت فى أزمة سنة ١٩٦٢، والتى انتهت باستقالة المشير عامر قائد عام القوات المسلحة وما تلى ذلك من أحداث.

والواقع أن هذا الاصطلاح وإن أطلقه حسين الشافعى، فإنه ابتكار شخصى من عبدالناصر له خلفياته ورواسبه القديمة..

لقد صور المدعى العام فى محكمة الثورة سالفة الذكر ـ وفقا لتوجيه عبدالناصر ـ أن ثمة ضغوطا جماعية قام بها المشير عامر ومجموعة ممن أطلق عليهم «العسكريين» للضغط على عبدالناصر فى توجيه سياسة معينة تهدف إلى سيطرة هذه المجموعة على الحكم والانفراد به.. ولما كانت هذه الدعوى فيها افتراء وافتئات إلى حد كبير، ولها جوانب وزوايا متعددة، كما أن لها رواسب نفسية ترجع إلى خمس سنوات خلت من الأزمة، فقد رأيت أن أتحدث عن هذه الأمور بشىء من التفصيل فى هذا الباب، من زاوية رؤيتى للأشياء ومشاهدتى لها، واشتراكى فى كثير من أحداثها، محاولا أن أبرز التصدع الذى حدث بين أعضاء مجلس الثورة الذين كانوا يعملون حتى ذاك الوقت، وأن أوضح كيف يدمر الشك العلاقات الانسانية بين الحكام، ويقوض أقدس الوشائج.. بل قد يؤدى

ذلك إلى مآس دامية، حيث يصبح الضمير الإنسانى فى أجازة، وتسود لعبة السياسة القذرة التى عرفها الإنسان عبر التاريخ فى أزمنته القديمة والحديثة على حد سواء..

ولا أريد أن أستبق الأحداث فأصدر قراراً، ولا أود أن أفرض رأيا معينا فى هذا الباب، لأنه كان لى دور ما فى أزمة ١٩٦٢، ومن ثم رأيت أن أتحدث عن الأحداث كما شاهدتها، أو كما شاركت فيها، محاولا تجنب التعليق عليها إلا في أضيق الحدود التى يتطلبها العرض والشرح، تاركا القارئ أو المؤرخ كى يقوم بتحليل الأحداث، واستنباط ما وراءها من نوايا ودوافع، وفقا لاجتهاد كل منهما، اللهم إلا تلك الدوافع والنوايا التى كنت على دراية بها أو موقنا منها.

لقد كان وقع انفصال وحدة مصر وسوريا على عبدالناصر فظيعا كما بينت من قبل فى الجزء الثانى من هذه الأوراق.. وأصبح عبدالناصر يميل إلى الشك فى كل من يعمل معه، حتى فى أقرب الناس إليه، وازداد ولعه بحب الاستماع لأهل الدس، ولأولئك الذين يهوون الصيد فى الماء العكر.. واستمر الحال كذلك إلى أن حدث ما أطلقت عليه الفتنة الكبرى التى سأتحدث عنها فى الجزء الرابع من هذه الأوراق..

ولأتساءل:

«هل كان هناك حقا انقلاب سلمى عام ١٩٦٢؟ وما معنى الانقلاب السلمى؟ وهل من المنطق أن يحدث أى انقلاب سواء كان سلميا أم عن طريق استخدام القوة دون أن يؤدى إلى نتيجة سياسية كالاستيلاء على السلطة أو تغيير فى المنظمات السياسية أو فى أشكال الحكم؟ وهل تعد الخلافات فى وجهات النظر فى العمل السياسى أو فى أسلوب الحكم انقلابا سلميا؟ وهل تقديم الاستقالات يعد انقلابا سلميا؟»

لقد تحدث الكثيرون عن أزمة سنة ١٩٦٢ من وجهة نظرهم، سواء كانوا مشاركين فى الحكم أم كانوا مراقبين للأحداث، وأننى أتفق مع بعض ما كتب، وأختلف مع وجهات نظر أخرى، أو مع ما كتبه بعض أعداء ثورة ٢٣ يوليو.. ولذا فإن التاريخ هو الحكم الفيصل بين المجتهدين، وسوف يقول فى النهاية كلمة الحق، بعيدة عن أى زيف أو هوى أو مغالطة أو نفاق.. لقد جاءت الأحداث عقب الانفصال ـ كما بينت فى الجزء الثانى ـ لتزيد الهوة بين عبدالناصر وعامر، ولتعطى فرصة للحاقدين والحاسدين أن يزيدوا من اشتعال النار بين صديقى العمر.. ويقوم عبدالناصر بإلقاء تبعة الاخفاق فى

القضاء على إنقلاب الانفصال فى سوريا على المشير عامر، مع أن إنقلاب الانفصال جاء نتيجة عوامل متعددة متشعبة قمت بشرحها من قبل تفصيلا وتحليلا..

وتجىء قضية منشور داود عويس - مدير مكتب وزير الحربية حينئذ- لتهيىء الفرصة لأعداء عبدالحكيم كى يشعلوا الفتنة، فيروجوا أن مدير مكتب المشير عامر متآمر، وأن عامر لا يحسن اختيار معاونيه.. ويهل عام ١٩٦٢ ليشتد التوتر بين عبدالناصر وعبد الحكيم، وذلك بعد أن أبلغ أحد الضباط عن قضية عرفت بقضية «حسن رفعت» التى تحدثت عنها من قبل، والتى جعلت عبدالناصر يظن أن عامر يقوم بعمل تنظيم لحسابه الخاص..

وتزداد ريبة عبدالناصر فى معظم زملائه، فيحاول أن يسيطر عليهم عن طريق معرفة حياتهم الخاصة، فينشىء جهاز مراقبة تليفونى فى بيته فى منشية البكرى، يستطيع بواسطته أن يراقب خمسة أرقام تليفونية فى القاهرة فى وقت واحد، وكان عبدالناصر يقوم بنفسه بتشغيله فى بادىء الأمر، ثم تركه لسامى شرف فيما بعد..

وكانت عملية تشغيل هذا الجهاز سهلة للغاية، لا تتعدى أن يقوم القائم بتشغيله بإدارة قرص تليفون عادى بالأرقام الثلاثة اليمنى من نمرة التليفون المطلوب مراقبته، فتتم عملية المراقبة ذاتيا وتسجل على شريط تسجيل.. ولقد استخدم عبدالناصر هذا الجهاز لمراقبة جميع زملائه من أعضاء مجلس الثورة، كما استخدمه لمراقبة بعض الضباط الأحرار مثل كمال رفعت وعباس رضوان وحسن تهامى ومحمد البلتاجى، ولم ينج من المراقبة كثير من الوزراء وعدد من الصحفيين، حتى أولئك الذين كانوا مقربين إليه، ويمدونه بالمعلومات الخاصة عن المجتمع المصرى..

وكان عبدالناصر يحتفظ بالشرائط المسجلة فى خزانة خاصة بمكتبه، هذا فضلا عن اتصاله سرا بضباط من القوات المسلحة، ومقابلتهم بين حين وآخر لمعرفة أية تيارات معادية بين صفوف الضباط.. ولما كان شمس بدران هو المسئول حينئذ عن تأمين القوات المسلحة، فقد نشأ صراع خفى بينه وبين سامى شرف سكرتير عبدالناصر للمعلومات الذى كان يتصل سراً بضباط معينين لإمداده بمعلومات عن الجيش، وسرعان ما ظهر الصراع على السطح.

وقد ناصر عبدالناصر شمس بدران، فقد كان يرى أن شمس أنفع له فى القوات المسلحة، واستمر يسانده بقوة حتى انتشرت شائعة قوية بين الضباط الأحرار وضباط

الجيش بأن شمس بدران عين لعبدالناصر على عبدالحكيم عامر.. وأخذت الأمور تسوء وتستفحل، حتى نشأت أزمة سنة ١٩٦٢ وما صاحبها من أحداث كان لها فى رأيى أثر كبير على قيام الفتنة الكبرى بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧.

ومن ثم أجد لامندوحة من أن أتحدث عن هذه الأحداث وعن خلفياتها، عساى أستطيع أن أوضح أشياء لها دلالات ومعان فى لعبة السياسة الخئونة.

مشروع مجلس الرئاسة

كانت علاقتى مع عبدالناصر طيبة ووثيقة حتى بداية أزمة ١٩٦٢، ولم يكن يعكر صفو علاقتنا سوى بعض خلافات فى العمل، أو نتيجة محاولة البعض الدس لى لدى عبدالناصر بوشايات رخيصة.. وكان عبدالناصر يميل إلى الاستماع، وغالبا ما كان يتأثر بهذه الوشايات، وبخاصة إذا كان أهل الوقيعة مهرة فى عرض بضاعتهم الرخيصة.. وسأحاول أن أذكر مثلا أو أكثر للتدليل على مدى تأثر عبدالناصر بهذه الوشايات، حتى لو كانت تافهة لا تستحق أى التفات أو انتباه.. فمثلا بعد أن توليت رئاسة المخابرات فى ١٣ من مايو سنة ١٩٥٧، قمت بدراسة مستوفية لإعادة تنظيم جهاز المخابرات العامة كى يستطيع أن يقوم بمسئولياته.. ولما كانت المخابرات العامة بحكم القانون الصادر لها هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية مباشرة، فقد قمنا بعد دراسة طويلة بتقسيم المخابرات إلى إدارات، مختلفة يتولى كل منها مدير مسئول ويتبع مدير المخابرات مباشرة..

واقترحت اللجنة التى قامت بالدراسة بتغيير لقب مدير المخابرات إلى رئيس المخابرات ـ كمسألة تنظيمية ـ وإجراء بعض التعديلات التى تطلبها تطوير جهاز المخابرات العامة، وقد صدر بذلك قانون من مجلس الأمة.. والواقع أننى ما توقعت أن يغضب عبدالناصر من هذا الأمر، ولكن بعض المحيطين به أخذوا فى التعريض بى بأسلوب رخيص، ملمحين لعبد الناصر بأننى أريد أن أكون رئيسا مثله، وأننى أحاول أن أوطد سلطاتي، وكأن تغيير لفظ قد أقام الدنيا وأقعدها.. وللأسف كان بعض من تحدث فى هذا الأمر أعضاء فى مجلس الثورة.

مثل آخر أكثر تفاهة، ولكنه يعطى دلالات لما يحدث خلف الكواليس، حينما يتسلط على عقل الحاكم بعض من يهوون الصيد فى الماء العكر.. وقد حدث ذلك فى بداية

عهدى بالمخابرات.. إذ اكتشفت أن مبنى المخابرات الذى كان قائما فى شارع قصر العينى لايصلح ليكون مبنى للمخابرات.. وكنت قد أطلعت على تقرير للجنة الدفاع الامبراطورية البريطانية، جاء به أن من أسباب تسرب المعلومات من المخابرات البريطانية، يرجع أساسا إلى عدم توافر مبنى بمواصفات معينة يحقق أمن الوثائق والأفراد.. وأوصت اللجنة بانشاء مبنى للمخابرات البريطانية يحقق مبدأ الأمن، وهو مبدأ أساسى لنجاح نشاط أى مخابرات!

وقررت إنشاء مبنى للمخابرات العامة المصرية، يحقق أمن نشاطها فى الخارج، وفى مجال المعلومات السياسية، مستعينا بخبرات الدول التى سبقتنا فى هذا المجال، لاسيما أن جهاز المخابرات المصرية كان لا يزال فى دور التكوين والانشاء.. واستطعت بجهد شاق أن أحقق هذا الحلم، وأشيد مبنى مناسبا فى منطقة كوبرى القبة بالقرب من قصر القبة، وتكلف بناؤه عشرة أضعاف الإيجارات التى كنا ندفعها سنويا لاستئجار مبان لمكاتبنا.. أى أن تكاليف إنشائه تستهلك فى عشر سنوات..

وبعد الانتهاء من إقامة المبنى، وانتقال رجال المخابرات إليه لمباشرة أعمالهم، كنت أظن أن عبدالناصر سوف يكون سعيداً بذلك ولكنه فى إحدى مقابلاتى له قال لى فى تهكم:

«بيقولوا إنك بنيت قصر للمخابرات!»

ولم أستطع أن أكظم غيظى، وتعجبت من قوله، فوجدت نفسى أجيب دون تفكير:

«هو القصر ده أنا هاورثه.. مش سيادتك كنت موافق على الفكرة وشفت تصميمات المبنى ورسوماته قبل ما نبتدى نحط طوبة واحدة»

وأحس عبدالناصر أن الموقف قد يتطور إلى جدل لاداعى له فقال:

«أنا باقول لك على الكلام اللى باسمعه.. متبقاش حساس بالدرجة دى..»

قلت لعبد الناصر:

«أرجو أن تزور هذا القصر لترى هل هو قصر حقا أم مبنى أنشىء على أساس علمى، كما يحدث فى أى دولة متقدمة حريصة على أمنها القومى.

أردت الاستشهاد بهذين المثلين، لأبين أن الدس فى لعبة السياسة قد يُقوِّض أقوى الوشائج، ويدمر أخلص الصداقات.. كما أن الحاكم إذا أحيط بمجموعة من النهازين أو

المتسلقين يصبح فريسة للدس الذى قد يعرضه لأخطر المخاطر، حينما يصبح الحاكم نهبا لما يسمع من أقاويل كل يوم، فيشك فى كل الناس حتى أقرب المخلصين له، وسرعان ما يتخلص منهم، ويجد نفسه وحيدا محروما من نصيحة خالصة أو مشورة صادقة.

وكنت قد عدت إلى القاهرة فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٦٢ بعد زيارتى للولايات المتحدة وألمانيا الغربية، فوجدت الجو ملبدا بالغيوم، وأحسست أن ثمة عاصفة تكاد تهب مرة أخرى لتعصف بالصداقة بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر من ناحية، ولتزيد من التصدع والتنافس المدمر داخل مجموعة مجلس الثورة القديم.. ذلك أن عبدالناصر كان قد رسخ فى ذهنه أن يبعد عبدالحكيم عامر عن القوات المسلحة، وبخاصة بعد أن عملت الأحداث التى سبق أن أشرت إليها على تصدع العلاقة بين صديقى العمر جمال وعبدالحكيم، فابتدع عبدالناصر فكرة إعادة التنظيم السياسى فى الدولة، وقام فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٢ بعقد اجتماع فى الاسكندرية مع أعضاء مجلس الثورة القدامى الذين كانوا لا يزالون فى الحكم، لمناقشة أسس التنظيم السياسى المقترح.

كان أساس التنظيم المقترح تفرغ أعضاء مجلس الثورة القدامى للعمل السياسى، دون أن يرتبطوا بأى عمل تنفيذى، ومن ثم اقترح عبدالناصر تشكيل مجلس رئاسة ليكون أعلى سلطة فى الدولة، ويقوم برسم السياسة العامة للدولة ومتابعتها وإقرار القوانين والقرارات قبل أن يصدرها رئيس الجمهورية، على أن يباشر السلطة التنفيذية مجلس تنفيذى أشبه بالوزارة، يتولى رئاسته فرد من خارج مجموعة مجلس الثورة القديم.. وكان قد اتفق على أن يتكون مجلس الرئاسة من اثنى عشر عضواً: ثمانية من المجلس القديم هم جمال عبدالناصر، وعبداللطيف بغدادى، وعبدالحكيم عامر، وكمال الدين حسين، وحسن ابراهيم، وزكريا محيى الدين، وأنور السادات، وحسين الشافعى، وأربعة من خارج المجلس هم على صبرى، وكمال رفعت، وأحمد عبده الشرباصى، والدكتور نور الدين طراف.

وتقرر أن يكون جمال عبدالناصر رئيسا لهذا المجلس، وأن تنقل مسئوليات القائد العام للقوات المسلحة من ترقيات وتنقلات وتعيينات إلى هذا المجلس.. واقترح جمال عبدالناصر تعيين على صبرى رئيسا للمجلس التنفيذى، ولم يعترض أحد من الحاضرين سوى كمال الدين حسين الذى حاول أن يفند هذا الرأى، فاقترح أن يتولى رئاسة المجلس التنفيذى أحد أعضاء مجلس الثورة القدامى، وبذلك تكتمل صورة القيادة الجماعية،

ولكن كمال الدين حسين لم يستطع الاستمرار فى حديثه، إذ أحس أن زملاءه ظنوا أنه طامع فى هذا المنصب.

كان هذا المشروع المقترح بداية لنشوب أزمة عنيفة، إذ بدأ الصراع يدب بين أعضاء المجلس، وتشتد الخلافات حتى وصلت إلى ذروتها كما سيجىء فيما يلى من أوراق.

مقابلتى لعبدالناصر بعد عودتى من الخارج

قابلت عبدالناصر بعد عودتى من الخارج، وعرضت عليه نتائج رحلتى إلى الولايات المتحدة والتى تحدثت عنها فى الجزء الثانى.. وكانت أهم النقاط التى أقلقته تلك الخاصة بصناعة الصواريخ فى مصر، والتى كان يعاون فيها بعض الخبراء من ألمانيا الغربية، وكان المشرف المباشر عليها الطيار عصام خليل.. كان من المفروض أن تتم العملية فى سرية تامة، ولكن لقصور فى دواعى الأمن، تسربت معلومات للخارج، واستطاعت المخابرات الأمريكية أن تحصل على معلومات مناسبة عن موضوع الصواريخ.. وبالطبع علمت إسرائيل بذلك، وكانت النتيجة أن قامت إسرائيل بمطاردة العلماء الألمان الذين يعملون فى مصر، وقامت بإرسال طرود متفجرة انفجر أحدها فى خبير ألمانى يدعى بيلز وسكرتيرته، كما انفجر طرد آخر فى مكتب بريد مصرى أودى بحياة موظف البريد.. ومن ناحية أخرى قامت إسرائيل بمطاردة العلماء الألمان فى الخارج عن طريق التهديد بخطف ذويهم أو قتلهم وغير ذلك من وسائل العنف والبربرية المعروفة..

وكان جون ماكون مدير المخابرات المركزية قد فاجأنى فى أول لقاء معه بقوله:

«سيادة المدير.. هل تسمح لى أن أناقش معك مسألة فى غاية الأهمية.. أعنى صناعة الصواريخ التى تقومون بصنعها فى مصر.. إن لدينا معلومات مؤكدة عن هذا الموضوع، وعن الخبراء الألمان الذين تستعينون بهم.. وليس لى تعليق أكثر من النصيحة إذا تفضلتم وقبلتموها.. إن صناعة الصواريخ عملية باهظة التكاليف، ولا تستطيع أى دولة نامية أن تقوم بها لأنها سوف تلتهم ميزانيتها.

ونحن فى الولايات المتحدة نعانى من المصروفات الباهظة لمثل هذه العمليات.. أرجو أن تنقل نصيحتى للرئيس جمال عبدالناصر».

ولم يكتف جون ماكون بذلك، بل عرض عليّ أسماء الخبراء الألمان والمصريين الذين يعملون فى صناعة الصواريخ فى مصر..

واستطرد ماكون يقول:

«إننى لا أعنى أكثر من تقديم نصيحة خالصة من صديق إلى صديق»

وحينما قصصت على عبدالناصر ما دار فى واشنطن حول موضوع الصواريخ، انتابه قلق شديد، وطلب من المشير عامر وضع خطة أمن محكمة.. ووضعت خطة شديدة ولكن استهانة العاملين بالمشروع بتنفيذ تعليماتها، أدت إلى عدة حوادث أليمة من قتل وإصابات بالغة.. وكان لقائى مع عبدالناصر هذا قد تم فى الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر ١٩٦٢.. وقد سألنى عبدالناصر:

«هل قابلت عبدالحكيم؟ وهل تحدث معك فى شىء؟»

كنت قد قابلت عبدالحكيم فعلا قبل زيارتى لعبدالناصر، وكان عبدالحكيم قد أخبرنى أنه فى نيته أن يبتعد عن الحكم لأنه لا يستطيع أن يكمل المشوار ـ على حد تعبيره ـ.. ولا يمكنه تحمل مسئولية تاريخية فى نظام يقوم على الدس والوقيعة وعلى المناورات الحزبية التى لا تتفق مع طبيعته وأخلاقه... وأنه كصديق لجمال يرى أن الحل الوحيد هو الابتعاد عن المشاركة فى الحكم، وبخاصة أنه لا يستطيع أن يمارس مسئولية أمن القوات المسلحة وهو مسلوب الاختصاصات.. فضلا عن أنه لا يمكنه تحمل هذه المسئولية مع تدخل أفراد بعيدين عن القوات المسلحة فى تعيين القيادات، فالقائد العسكرى ـ من وجهة نظره ـ هو المسئول عن قياداته.. وكانت وجهة نظر عبدالحكيم تكمن فى أن القيادات العسكرية على مختلف المستويات إذا لم تحس أن هناك قائدا عاماً مسئولا عنها، أو شعرت بأن هناك قوى أخرى تتدخل فى مصائرها دون أن تلم بكفاءاتها، فإنها لا يمكنها أن تأمن أو تستقر لتستعد وتتأهب للقيام بواجباتها.

وقص عبدالحكيم عامر عليّ ما تم فى اجتماع أغسطس سنة ١٩٦٢، وكيف رشح عبدالناصر على صبرى رئيسا للمجلس التنفيذى، ثم مطالبة عبدالناصر لعبد الحكيم عامر بأن يكون مسئولا عن تأمين القوات المسلحة، ولكن عبدالحكيم اعتذر له بأن ذلك يعد مستحيلا مع قيام التنظيم الجديد، لأنه لن يستقيم الوضع مع تعيين قائد عام جديد يصبح مسئولا مسئولية كاملة عن أمن القوات المسلحة.

قلت لعبد الناصر:

«لقد قابلت عبدالحكيم منذ يومين وأحسست أنه ينوى أن يبتعد عن المشاركة فى الحكم، وفى رأيى أن فى ذلك خطرا كبيرا على الثورة، فى وقت تحتاج فيه البلاد إلى تكاتف كل رجال الثورة.. كما لاحظت أنه يحس بأن ثمة تآمراً من بعض أعضاء مجلس الثورة للوقيعة بينكما، ولذا فهو حفاظا على العلاقة التى تربطكما يؤثر أن يبتعد عن هذا الجو».

قال عبدالناصر لى:

«لقد اتفقنا فى شهر أغسطس الماضى وأنت فى الخارج على أن القيادة السياسية ينبغى أن تتفرغ للعمل السياسى، وأن تكون لها السيطرة التامة على القوات المسلحة، وبخاصة بعد أن ظهر فيها عدة أنشطة معادية أنت تعرفها.. ولقد اتخذ قرار التفرغ بإجماع الأصوات، وكان عبدالحكيم حاضرا الجلسة ولم يمانع.

وهنا أبديت وجهة نظرى لعبدالناصر بقولى:

«فى ظنى أن القيادة السياسية لا يمكنها أن تسيطر على القوات المسلحة إلا من خلال قائد عام موثوق به، ويكون جزءاً من القيادة السياسية. وإذا كان القائد العام ليس محل ثقة كاملة فيمكن تنحيته وتعيين آخر بدلا منه.. وفى رأيى أن سحب اختصاصات القائد العام إلى مجلس الرئاسة سيؤدى إلى تكوين الشلل والتكتلات داخل القوات المسلحة التى سوف تتضاعف قوتها مع الأيام وتشكل خطراً على الثورة.. أو بمعنى آخر سوف يؤدى ذلك إلى تسييس الجيش كما حدث فى سوريا».

واستطردت قائلا:

«لقد قامت القوات المسلحة فى السنوات العشر الماضية منذ قيام الثورة بأعباء كثيرة متشعبة، كما أن البلاد تمر الآن بظروف دقيقة وتحتاج الثورة لمن يحميها، ولن يحميها فى ظروفنا هذه سوى القوات المسلحة وبخاصة أن للثورة أعداءً فى الخارج والداخل»

ولم يقتنع عبدالناصر بوجهة نظرى فقال:

«لقد اتفقنا على التنظيم ولابد من تنفيذه.. لماذا لم يعارض عبدالحكيم عند مناقشة المشروع فى الصيف؟»

وعدت لعبدالحكيم عامروناقشته فى الأمر وسألته:

«لماذا لم تبد وجهة نظرك عند مناقشة التنظيم.. لقد قال الرئيس لى إنك لم تمانع»

أجاب عبدالحكيم:

«لم يحدث أننى وافقت، ولكننى امتنعت عن إبداء الرأى حينما رأيت المجموعة ـ يعنى أعضاء مجلس الثورة ـ تكاد عيونها تفتك بكمال الدين حسين.. حينما كان يبدى رأيه بتعيين أحد أفراد المجموعة رئيسا للمجلس التنفيذى.. أنا لا أستطيع أن أعمل وسط المناورات والدس، وإلا فقدت أخلاقى».

وكان عبدالحكيم يستعد للسفر إلى مرسى مطروح، فاستقل عربة صغيرة قادها على شفيق سكرتيره الخاص، وذكر عبدالحكيم لى بأنه سوف يبعد عن القاهرة حتى لايستطيع جمال عبدالناصر أن يؤثر عليه، وأنه أرسل لجمال رسالة مكتوبة مع شمس بدران مدير مكتبه يبدى فيها رغبته فى تحقيق أمنيته القديمة بالاعتزال السياسى، وأنه مُصر على ذلك، كى يفسح لجمال عبدالناصر الطريق لتحقيق إعادة التنظيم الذى يريده.

ورجعت إلى عبد الناصر وأبلغته ما حدث، وطلبت منه أن يعالج الأمر بحكمته حتى لاتتفاقم الأمور، وحتى لايعطى الفرصة لأهل الدس والوقيعة، لإشعال النار.

وطلب منى عبدالناصر أن اتصل بعبدالحكيم، وفعلا اتصلت به فى مرسى مطروح بواسطة الهاتف، وطلبت منه العودة إلى القاهرة، ولكنه رفض فى بادىء الأمر، وأصر على الرفض، ولكننى ألححت عليه فى النزول حتى استجاب وعاد إلى القاهرة.

وكان عبدالناصر قد اقترح فى مقابلة لى معه تعيين شمس بدران نائبا لرئيس المخابرات العامة، ليمارس مسئولية أمن القوات المسلحة من هذا المنصب. ولكننى عارضت هذا الاقتراح لعدة أسباب أهمها: أولا أنه لايمكن تأمين القوات المسلحة من داخل المخابرات العامة حيث إنها جهاز مدنى بعيد عن القوات المسلحة، كما أن خطة أمن القوات المسلحة فى السنوات العشر السالفة كانت تعتمد أساسا على الاتصال الشخصى بين مكتب القائد العام للقوات المسلحة وبين ضباط الجيش، كما أن الضباط سوف يكون اتصالهم أقرب بقيادتهم من شمس بدران الذى سيبعد عن القوات المسلحة.. وثانيا، أن تعيين شمس بدران نائبا لرئيس المخابرات سيحدث انقساما داخل جهاز المخابرات نتيجة أن هناك كثيرين فى الجهاز أقدم منه ويأملون فى أن يعين أحدهم فى هذا المنصب، وأخيرا وليس آخرا أن ثمة صراعا سوف ينشأ بين التنظيم الذى سيكونه شمس بدران من

منصبه كنائب لرئيس المخابرات العامة، وبين القيادات العسكرية التى لابد أن تكتشف هذا التنظيم إن عاجلا أو آجلا، ولهذا خطورته البالغة على أمن القوات المسلحة وكفاءتها وتقاليدها..

والواقع ان شمس بدران حينما عرض عليه عبدالناصر هذا المنصب اعتذر له بحجة أن هناك فى المخابرات من هم أقدم منه.

كان عبدالحكيم عامر يقيم وأسرته حينئذ فى ٨ شارع الطحاوية بالجيزة، فى منزل يطل على النيل.. وبعد عودته من مرسى مطروح بعد اتصالى به، توجهت إليه وذكرت له الأخطار التى قد تنجم عن تقديم استقالته فى هذا الوقت العصيب الذى تمر به البلاد، واحتمال حدوث فتنة فى القوات المسلحة نتيجة التفاف معظم ضباط الجيش حوله..

قال عبدالحكيم:

«شوف يا صلاح.. المسألة مسألة مبدأ.. أنت عارف أننى عاوز أبعد عن السلطة منذ خمس سنوات على الأقل.. وما كنتش قاعد إلا لإحساسى أن وجودى ضرورة وطنية لحماية الثورة.. ولكن ما دام جمال يرى أن تأمين الجيش ممكن أن يتم بدونى، فهذه فرصتى لتحقيق أمنيتى»..

واستطرد عبدالحكيم يقول:

«المسألة واضحة... التنظيم اللى بيعمله جمال ليس إلا وسيلة لانفراده بالسلطة بعد حل مجلس الرئاسة وانتقال سلطاته إلى رئيس الجمهورية»..

ويضيف عبدالحكيم فيقول:

«هو جمال نسى أزمة مارس ١٩٥٤ ومطالب محمد نجيب باختصاصات تعيين قادة التشكيلات حتى مستوى قادة الكتائب، وترقية الضباط وتنقلاتهم وتعيين الملحقين العسكريين؟ وهل نسى موقف مجلس الثورة منه؟».

وأخفقت أن أقنع عبدالحكيم عن التراجع عن موقفه..

وكان محمد حسنين هيكل قد زار عبدالحكيم، وحاول أن يستشف شيئا داخل عبدالحكيم - على حد تعبير عبدالحكيم - فقال هيكل لعبد الحكيم:

«والله انتم لو ما اتفقتوش مع بعض - يعنى جمال وعبدالحكيم - الواحد يأخد شنطته ويسافر بره.. أنا قاعد علشان الصداقة المتينة اللى بتربطكم وباحتمى بها».

كنت أحس بحكم موقعى وخبرتى ما كان يحدث بين الكواليس.. كان الصراع قائما

بين كل أفراد الحكم فى القمة.. وكانت التكتلات والشلل هى الصورة السائدة... وكانت المناورات الحزبية وأعمال الدس رائدا لأغلبية المجموعة التى تشارك فى الحكم.. وقد سنح ذلك فرصة للنهازين بأن يجدوا لهم منفذا يزحفون منه للهدم، بل أستطيع أن أقول إن هذه الفئة قد نجحت فى أن تقوض معانى كنت أعتبرها الدرع الذى يحمى الثورة، وله قوة تفوق أى قوة مادية أخرى.. ولذلك قررت أن أفعل شيئا وألا أترك الأمور تتردى، فتوجهت إلى عبدالناصر عسى أستطيع أن أجد حلا للأزمة.. وحينما توجهت إلى عبدالناصر.. كان الموقف قد تم تسويته نسبيا.. وكان عبدالحكيم عامر قد اقترح لتسوية الموضوع أن يعين عضوا فى اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى دون أن يشترك فى مجلس الرئاسة، وأن يسافر إلى يوغوسلافيا تلبية لدعوة قديمة من الرئيس تيتو.. وأوفد عبدالحكيم عامر شمس بدران لعبدالناصر يحمل تلك الرسالة.. وقام عبدالناصر بإيفاد كل من كمال الدين حسين وعبداللطيف بغدادى وزكريا محيى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى إلى عبدالحكيم ليبلغوه موافقة عبدالناصر على اقتراح عبدالحكيم.

قال لى عبدالناصر:

«لقد فكرت بعد أن أصدرت هذا القرار فيما سيترتب عليه من مخاطر، واحتمال حدوث انقسام خطير.. وحينما أرسلت الجماعة إلى عبدالحكيم ليبلغوه بموافقتى على اقتراحه، ألمّ بى هاتف جعلنى أنهض وأرتدى ملابسى وأتوجه فورا إلى بيت عبدالحكيم دون إبلاغه.. لقد أحسست أن البعض يريدون أن يخربوها.. وحينما وصلت إلى بيت عبدالحكيم كانت مفاجأة للوفد، فصرفتهم جميعا وسويت الأمر مع عبدالحكيم».

لقد قام عبدالناصر بتسوية الخلاف بإلغاء سفر عبدالحكيم إلى يوغوسلافيا، وإنشاء منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذى لم يكن فى الواقع مختلفا عن منصب القائد العام سوى فى الاسم.. فقد استمر عبدالحكيم يزاول مهام منصب القائد العام، مما أوغر صدر معظم زملائه من أعضاء مجلس الثورة.. وأصبح عبدالحكيم عضوا فى كل من مجلس الرئاسة واللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى.

وعادت المياه إلى مجاريها، ولكن إلى وقت قصير، إذ نشب خلاف جديد، أساسه فى رأيى الغيرة والحسد من زملاء عبدالحكيم، كذا محاولة البعض تصعيد الخلاف بين عبدالناصر وعبدالحكيم حتى تنفصم علاقة الصداقة بينهما، وتتهيأ الفرصة للبعض أن يقفز إلى المناصب التى سوف تخلو.

أزمة جديدة

لم يُرض أعضاء مجلس الثورة الوئام المؤقت الذى حل بين عبدالناصر وعامر، وبالرغم من أن تسوية عبدالناصر المؤقتة للأزمة أغضبت هذه المجموعة، فإنها خضعت لقرار عبدالناصر، ووقفت موقفا سلبيا، عدا حسن ابراهيم الذى كان يبعد نفسه عن مثل تلك المشاكل.. ولم يمر أكثر من شهرين حتى نشبت أزمة جديدة.. فقد كانت العمليات الحربية فى اليمن قد تطورت تطورا عنيفا واشتد عنف القتال، مما تطلب تدعيم القوات المسلحة المصرية، لمواجهة أعباء القتال الذى أخذ يشتد يوما بعد يوم نتيجة مساندة الملك فيصل ملك السعودية للملكيين اليمنيين مساندة فعالة.. وتقدم عبدالحكيم عامر بمذكرة يطلب فيها اعتماد أربعة عشر مليون من الجنيهات لمقابلة مصروفات العمليات فى اليمن حتى شهر فبراير سنة ١٩٦٣ وهذا عدا سبعة ملايين أخرى لمواجهة مصروفات هذه العمليات لو امتدت إلى ما بعد شهر فبراير.

ولكن جمال عبدالناصر أبدى له أنه من الصعب تدبير هذه المبالغ من الميزانية، وقال إنه سيعرض الأمر على مجلس الرئاسة الذى سيعقد فى مساء الأربعاء ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢.. وأعد عبدالناصر بحكم كونه رئيسا لمجلس الرئاسة مشروعين بقرارين: الأول يطلب فيه من المجلس الموافقة على اعتماد إضافى بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات تخصص للطوارىء لمواجهة العمليات الحربية فى اليمن، والثانى يطلب فيه موافقة المجلس على اعتماد إضافى آخر بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات بغرض استخدامها فى تعزيز القوات المسلحة.

وكان عبدالناصر يأمل ألايقر المجلس هذين المشروعين نتيجة سيطرته على عدد لا بأس به من أعضاء المجلس، ونتيجة الحقد الدفين لدى بعض أعضاء مجلس الثورة إزاء عبدالحكيم، ومن ثم تتفجر أزمة جديدة قد تحقق له جولة جديدة فى أعمال التصفية التى كانت تدور فى خلده.

على أن هذين المشروعين لم يكونا الصخرة التى تحطمت عليها القنبلة التى فجرت الأزمة الجديدة، ولكن كان هناك مشروع ثالث تقدم به عبدالناصر فى الجلسة ذاتها تختص بسلطة مجلس الرئاسة فى الترقيات والتعيينات والتنقلات والإحالة إلى التقاعد فى كل من القوات المسلحة والشرطة ووزارة الخارجية، كذا فى الوظائف المدنية من

الدرجة الثالثة فما فوقها.. وكأنه لم يكن قد تم الاتفاق بين عبدالناصر وعامر منذ ..ين على استمرار الثانى لممارسة سلطاته.. وللتدليل على نوايا عبدالناصر إزاء تفجير الموقف، اعتذر عن حضور هذه الجلسة، وترك لبغدادى رئاسة المجلس... وحينما عرض مشروع القانون الخاص بالأفراد العسكريين على مجلس الرئاسة، اعترض عبدالحكيم عامر عليه، مبررا ذلك بأنه يهدم الضبط والربط فى القوات المسلحة، ويؤدى إلى قيام شلل وتكتلات قد تؤدى إلى فتن، كما قال إن هذا الأمر قد تم تسويته مع عبدالناصر.. وبالطبع كانت الفرصة مواتية لأغلب أعضاء مجلس الثورة القديم القائمين فى مجلس الرئاسة لاخراج الرواسب القديمة، فاعترضوا على رأى عبدالحكيم، ودار نقاش فى الجلسة، أنهاه كمال الدين حسين بطلب تأجيل النظر فى المشروع المقدم.. وأخذت الأصوات على التأجيل فنال خمسة أصوات من أحد عشر صوتا لتغيب عبدالناصر.. وكانت الخمسة أصوات التى صوتت فى جانب التأجيل هى أصوات: حسن إبراهيم، وكمال الدين حسين، وعبدالحكيم عامر، وكمال رفعت، أحمد عبده الشرباصى.

وهنا اقترح عبداللطيف بغدادى رئيس الجلسة أن تؤخذ الأصوات على المشروع المقترح، فنال ستة أصوات من الأحد عشر صوتا، هى أصوات كل من: عبداللطيف بغدادى، زكريا محيى الدين، وأنور السادات، وحسين الشافعى، وعلى صبرى، ونور الدين طراف.. وانسحب عبدالحكيم من الجلسة وقرر الاستقالة كما انسحب كمال الدين حسين بعد ذلك مساندا موقف عبدالحكيم، ومقررا الاستقالة أيضا.

وبعد أسبوع من هذه الأحداث، كنت أزور عبدالحكيم عامر فى منزله فى الجيزة، وفاجأنى بأنه قرر الاستقالة والابتعاد عن الحكم نهائيا، وروى لى ما حدث فى جلسة ٢١ من نوفمبر، وإحساسه بأن المسألة أصبحت تتسم بالمناورات الحزبية، والتكتلات السياسية داخل المجلس، هدفها تركيز السلطة فى يد عبدالناصر بعد حل مجلس الرئاسة فى يوليو سنة ١٩٦٣.. وأخذنا نناقش مستقبل الحكم فى مصر، وكان عبدالحكيم قد كتب مسودة استقالة عرضها علىّ، مبينًا بها تصوراته لنظام الحكم فى المستقبل.. ولقد وافقته على ما جاء بالمسودة بعد أن عدلنا بعض العبارات اللفظية، وقام بتسطيرها بخط يده وأرسلها إلى عبدالناصر.. وكان قد نسخ من الاستقالة عدة صور على الآلة الكاتبة، احتفظ بها.

وفيما يلى نص استقالة عبدالحكيم:

بسم الله الرحمن الرحيم

نائب القائد الأعلى

عزيزى الرئيس جمال عبدالناصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله

أرى أن الواجب، وأيضا الوفاء يقتضينى أن أكتب إليك معبرا عن رأى مخلص رغم الأحداث الأخيرة.

فبعد عشر سنوات من الثورة، وبعد أكثر من عشرين سنة صلة بينى وبينك لا يمكننى أن أتركك وأعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما فى نفسى كعادتى دائما.

إننى أعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التى تشارك فى الحكم أمر ضرورى، وأوجب من كل ذلك الثقة المتبادلة بين أفراد هذه المجموعة، وقد وجدت فى الفترة الأخيرة أن الأسلوب الغالب هو المناورات السياسية ونوع من التكتيك الحزبى فضلا على مالا أعلمه من أساليب الدس السياسى، والذى قد أكون مخطئا فى تصوره، ولو أنّ الحوادث كلها والمنطق يدل على ذلك.. والنتيجة التى وصلنا إليها خير دليل على هذا التصور، فقد استطاع هذا الأسلوب أن يتغلب على ما كنت أعتقده مستحيلا، وهو تحطيم صداقتنا ومانتج عن ذلك من أحداث لا داعى لسردها فكلها لا تتفق مع المصلحة العامة فى شىء.

المهم فى الموضوع أننى لا أستطيع بأى حال من الأحوال أن أجارى هذا الأسلوب السياسى لأنى لو فعلت لتنازلت عن أخلاقى، وأنا غير مستعد لذلك بعد أن انتهى نصف عمرى.

الذى أريد أن أحدثك إليه بخصوص نظام الحكم فى المستقبل، فإننى أعتقد أن التنظيم السياسى القادم ليكون مثمرا وناجحا يجب أن يبنى على الانتخابات من القاعدة إلى القمة بما فى ذلك اللجنة العليا للاتحاد، وبما فى ذلك اللجنة التنفيذية العليا. وإن تمت اللجان العليا دون انتخابات حقيقية فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى فى التنظيم الديمقراطى للاتحاد..

وإن ما يجب أن نسعى إليه الآن هو تدعيم الروح الديموقراطية وخصوصا بعد عشر سنوات من الثورة.. وأننى لا اتصور بعد كل هذه الفترة ـ وبعد أن صُفى الاقطاع ورأس المال المستغل، وبعد أن منحتك الجماهير ثقتها دون تحفظ، ـ أن هناك ما نخشاه من ممارسة

الديموقراطية بالروح التى كتب بها الميثاق، وخصوصا أن الملكيات الفردية الباقية والقطاع الخاص لا يشكلان أى خطر على نظام الدولة، كما أنه ليس هناك فى رأيى مايمنع إطلاقا من أن تنسجم هذه القطاعات مع النظام الاشتراكى..

كذلك الأمر بالنسبة للصحافة فيجب أن تكون هناك ضمانات تمكن الناس من كتابة آرائهم، وكذلك تمكن رؤساء التحرير والمحررين من الكتابة دون خوف أو تحفظ.. وقد تكون هذه الضمانات عن طريق اللجنة التنفيذية العليا مثلا أو أى نظام آخر يكفل عدم الخوف من الكتابة وتوهم الكاتب أنه سيطارد أو يقطع رزقه، وخصوصا أن الآراء التى ستعالج لن تخرج عن مشاكل الناس والمسائل التنفيذية وبعض المناقشات فى التطبيق الاشتراكى، وفى هذا فائدة كبيرة لأنه سيعبر عن الآراء التى تدور فى خلد بعض المواطنين..

دعنى وأنا أودعك أن أحدثك أيضا عن الحكومة ورأيى فيها.

قبل كل شىء لا يمكن أن تسير أى حكومة فى طريقها الطبيعى وهو الحكم السليم إذا كان نظام الحكم فى حد ذاته ممسوخا مشوها. فيجب أولا أن نستفيد بتجارب العالم وحكوماته التى عاشت مئات السنين مستقرة منتظمة دون حاجة لتغييرات شاملة كل فترة قصيرة من الزمن.

ففى رأيى أن النظام الطبيعى للحكم يكون كالأتى:

إما حكومة رئاسية. ويرأس الوزارة فيها رئيس الجمهورية، ويكون مسئولا أمام البرلمان مسئولية جماعية مع وزارته، وبدون الدخول فى التفاصيل يمكن أن يكون هناك نائب للرئيس ويجب أن تكون أنت رئيس الدولة ورئيس الحكومة. أو حكومة برلمانية يرأسها رئيس الجمهورية ويكون رئيس الاتحاد الاشتراكى هو رئيس الوزراء أو ربما يكون رئيس الوزراء ليس رئيسا للاتحاد الاشتراكى. ولا أريد أن أدخل أيضا فى التفاصيل ولكن تكون أيضا مسئولية الوزارة جماعية أمام البرلمان كما ورد فى الميثاق.

على كل حال، أى من هذه الحلول ووجودك فى النظام أو الاصح على رأسه ضرورة وطنية.. وأنا لا أقول ذلك مجاملة، فهناك كثيرون مستعدون للمجاملة أو الموافقة على رأيكم بمجرد إبدائه، ولكنى أعتقد أن أى تصرف غير ذلك سيكون بداية لنهاية لا يمكن معرفة مداها.

دعنى أيضا قبل أن أودعك أن أقول لك إن اختلاطك الشخصى بالناس ضرورى فإنه

يعطى الثقة المتبادلة، ويعطى إحساسات متبادلة، ويعطى أيضا أفكارا متبادلة. وهذا هو الطريق الطبيعى للارتباط بأفراد شعبنا القياديين فى المستقبل ـ أما انعزالك التام فإنه سيجعل صور البشر عندك أسطرا على ورق أو أسماء مجردة لا معنى لها. وهذا فى رأيى لا يمثل الواقع فالعقل والعاطفة من مكونات الإنسان، ولا تستطيع أن تفصل كلية بينهما ولكن يجب الجمع بينهما فى الطريق الصحيح وهذا لا يكون إلا عن طريق الاتصال الشخصى.

وهذا أيضا هو الطريق الوحيد لإظهار شخصيات قيادية تعتز برأيها وتقوله دون خوف، ولكنها فى نفس الوقت تثق فى قيادتها وتحترمها.. وهذا النوع من الناس أنت فى أشد الحاجة إليه، بل وبلدنا كلها محتاجة إليه.. نوع جديد لم يتمكن منه حب المنصب فيسكت عن الخطأ، ولم تأخذ الأضواء نور بصره فيضحى بكل القيم ليعيش فيها..

وأنا أودعك أيضا أرجو من الله ألا يحدث منى أو منك ما يجعل ضميرنا يندم على الإقدام عليه، أو يجعلنا صغاراً فى أعين أنفسنا.. ويكفى فى رأيى ماحققه أهل السوء إلى الآن فقد نجحوا فيما تمنوا وفيما كانوا يعتبرونه مستحيلا.

لا أريد أن أطيل عليك، ولكننى أبديت آرائى لك فيما أعتقده أنه المصلحة العامة.

وليكن فراقنا بمعروف كما كانت عشرتنا بالمعروف، والله أسأل أن تتم حياتنا بشرف وكرامة، كما بدأناها بشرف وكرامة.. ورغم كل شيء، ورغم كل ما أعلم، فإننى أدعو لك من قلبى بالتوفيق وأتمنى لك الخير وأدعو ربى أن يوفقك فى خدمة هذه الأمة ولخيرها.

والسلام.

عبدالحكيم عامر

القاهرة ١/ ١٢/ ٦٢

فى اليوم الأول من ديسمبر سنة ١٩٦٢

كانت هذه الاستقالة بداية لعمليات دس، وفرصة لإشعال الفتنة مرة أخرى بين جمال وعبدالحكيم من ناحية، وبين جمال وبينى من ناحية أخرى على نحو ما سيجيء فيما بعد.

أصر عبدالحكيم على الاستقالة، وكان الخلاف بين عبدالناصر وعبدالحكيم قد عُرف وسط الضباط وبخاصة الضباط الأحرار.. وكنت أرى رواسب الماضى التى تحدثت عنها من قبل تطفو وتظهر بصورة صارخة، ورأيت صورا للتكتل والشللية تكاد تعصف بالثورة وبرجالها.. وكنت اناقش الأمر مع صديقى وزميلى فى الكفاح عباس رضوان، ووصلنا إلى نتيجة واحدة هى أن نبتعد عن العمل السياسى.. لقد كان أعضاء مجلس الثورة الباقون فى الحكم يتصارعون على السلطة بصورة واضحة، وعبدالناصر من ناحية أخرى يحاول أن يضربهم بعضهم ببعض، حتى يتم تصفيتهم.. وهذا ما حدث على مر السنين.

وكنت قد قررت الاستقالة، فانتهزت فرصة إعادة التنظيم، ورأيت أن من واجب الضباط الأحرار المشاركين فى الحكم أن يقدّموا استقالاتهم لعبد الناصر ليفسحوا له السبيل فى اختيار معاونيه فى المرحلة القادمة دون أية حساسية أو إحراج، فكتبت استقالة قصيرة نصها ما يلى:

السيد الرئيس جمال عبدالناصر.

تحية طيبة وبعد.. ففى هذه الظروف الدقيقة التى تمر بها البلاد وإفساحا لسيادتكم السبيل لإعادة التنظيم السياسى فى جو من الهدوء دون مراعاة لأية اعتبارات، أضع أمام سيادتكم استقالتى من منصبى كرئيس للمخابرات العامة، متمنيا لسيادتكم وافر الصحة، داعيًا المولى أن يوفقكم لخدمة وطننا، مؤكدا أننى ابن الثورة البار الذى سيظل مؤمنا بها محافظا عليها بدمى وحياتى

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الثلاثاء ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

وكنت جمعت أفراد مكتبى قبل ذلك بيومين وهم: طلعت خيرى نائبى، وزغلول كامل مدير مكتبى، وحمدى الشامى مدير العلاقات العامة، وعلى أحمد على سكرتيرى الخاص، وأبلغتهم بقرارى.. وسرعان ما أبلغ زغلول كامل سامى شرف بنيتى، وكان عبدالحكيم عامر قد اتصل بى قبل أن أرسل استقالتى وطلب منى تأجيل تقديم استقالتى، حتى لا تُأوَّل تأويلا يستغله الانتهازيون... ولما ذكرت له أننى أبلغت أفراد مكتبى بقرارى بالاستقالة، ألح علىّ ألا أرسل الاستقالة إلى عبدالناصر.

وعلم عبدالناصر من سامى شرف بنيتى على الاستقالة، فربط ذلك باستقالة عبدالحكيم.. ووجدت لامفر من أن أرسل الاستقالة إلى عبدالناصر، فأرسلتها مع سكرتيرى على أحمد على فى خطاب مغلق.

كان عبدالناصر يعتمد على المخابرات اعتمادا كليا، وكنت قريبا منه قبل أزمة عام ١٩٦٢، فوجد البعض الفرصة سانحة لتدمير علاقتى بعبد الناصر، وتشكيكه فى جهاز مخابراته كى يعتمد على الأجهزة الأخرى التى كانت تتبع هؤلاء.. ومن ثم بدأ عبدالناصر يعتمد على التقارير التى يقدمها له سامى شرف من مقابلاته السرية لضباط الجيش، ومن المعلومات التى يجمعها من جهاز مخابرات أنشأه بصفه سرية، كذا أخذ يعتمد على تقارير المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية، ومن بعض الصحفيين المقربين له الذين كانوا يمدون عبدالناصر بمعلومات خاصة عن المجتمع المصرى.

لقد قال البعض لعبدالناصر إننى أنا الذى حرضت عبدالحكيم على الاستقالة، وأننى أقوم بمراقبة تليفوناته وتليفونات أعضاء مجلس الثورة.. وأننى أسجل لهم حياتهم الخاصة.. مما جعل عبدالناصر يغضب ويقاطعنى لفترة زادت على السنة حتى تصالحنا كما سيجىء حينما أعرض لهذا الأمر.

وكعادة عبدالناصر وعبدالحكيم، كانت خلافاتهما تصل إلى الذروة، فإذا ما تقابلا تصافيا، وسويت الخلافات.. ولكن يبدو أن النفوس لم تكن صافية تماما، فلقد جاءت الأحداث فيما بعد، تدلل على أن رواسب الماضى تفجرت كلها لتخلق مأساة تاريخية سأتحدث عنها فى حينها وأعنى مأساة قتل عبدالحكيم عامر.

اجتمع عبدالناصر وعبدالحكيم فى الحادى عشر من ديسمبر سنة ١٩٦٢، وبعد مناقشات ومجادلات، وافق عبدالناصر على أن يحتفظ عبدالحكيم بمسئولياته إزاء القوات المسلحة، من تعيينات وتنقلات وانتدابات وترقيات، وألا يعرض على مجلس الرئاسة سوى رتبة اللواء فما فوقها.. وبذلك انتهت أزمة ١٩٦٢ بمشاكلها، ولكنها فى رأيى تركت رواسب فى نفس عبدالناصر وعبدالحكيم من ناحية، وخلقت جوا من النفور وعدم الانسجام بين مجموعة أعضاء مجلس الثورة المتبقين، مما أدى إلى خروج ثلاثة منهم من الحكم هم عبداللطيف بغدادى وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين على نحو ما سأبينه فى حينه.

إخفاق مجلس الرئاسة

أعلن عبدالناصر حينما تشكل مجلس الرئاسة فى سبتمبر سنة ١٩٦٢، أن مجلس الرئاسة يعد أعلى سلطة فى البلاد، وذكر أن مهمته هى التخطيط للسياسة العامة للبلاد، ومتابعة تنفيذها.. كما أعلن عبدالناصر عن قيام مرحلة جديدة من مراحل الثورة، تقوم على أساس مؤسسات سياسية، تهيىء لقيام ديموقراطية سليمة.. والواقع أن الفكرة فى حد ذاتها ـ لو نفذت بنوايا خالصة ـ كانت مناسبة لإعداد البلاد لحياة ديموقراطية سليمة، وبخاصة بعد أن مرت الثورة بتجارب عدة تحدثت عنها من قبل.. ولكن تنفيذ الفكرة لم يسلك السبيل السوى، مما أدّى فى النهاية إلى تركيز السلطة فى يد شخص واحد هو جمال عبدالناصر.. وفى غالب ظنى أن هذا الأمر كان فى ذهن عبدالناصر، حينما اقترح مشروع مجلس الرئاسة، إذ أثبتت الأيام بعد ذلك أنه قام بتصفية المجلس، وانفرد بالسلطة.

وكان من المفترض أن يقوم بتشكيل هذا المجلس على أساس علمى مدروس، وكان التنظيم المقترح يضم لجانا للدراسة والمتابعة والتنفيذ على غرار تلك اللجان التى يضمها مجلس الأمن القومى.. وبذلك يستطيع مجلس الرئاسة وضع القرارات السليمة، ومتابعة تنفيذها.

كان رئيس الجمهورية هو المسئول عن إصدار القرارات الجمهورية للأمور التى يقرها المجلس.. وحتى يصبح مجلس الرئاسة فى الصورة عما يجرى فى الدولة، كان لابد من توافر مصادر معلومات موثوق بها تقوم بتغذية المجلس باحتياجاته التى يبنى بموجبها دراساته وخططه.. ولكن عبدالناصر أبعد هذه المصادر عن المجلس، إذ قام بتحديد الأشخاص الذين ترسل لهم هذه المعلومات وكانت تضم معلومات المخابرات العامة، والمخابرات الحربية، والمباحث العامة، وأبحاث وزارة الخارجية، وأبحاث وزارة الاقتصاد.

كان عبدالناصر يدور فى خلده شىء واحد هو الإنفراد بالسلطة.. وكان يظن أن الأمور سوف تسير فى يسر، وأنه لن يواجه معارضة شديدة داخل المجلس تنتقص من هيبته كزعيم أوحد، ولكن الرياح تأتى بما لا تشتهى السفن، إذ انبرى عبداللطيف بغدادى وكمال الدين حسين له، واتخذا موقف المعارضة، لأمور عامة وخاصة.. وبطبيعة الحال، أثار هذا المسلك حفيظة عبدالناصر، الذى كان يريد وحده أن يصبح صاحب السيطرة الفعلية على مقاليد الحكم، وصاحب الكلمة العليا.

وتدورالأيام، ويصبح مجلس الرئاسة ـ مثل مجلس الدفاع الوطنى ـ مجرد حبر على ورق، لا يجتمع إلا فى فترات متباعدة، ثم يتوقف انعقاده، وتصبح مهمته صورية، فتمرر الموضوعات على أعضاء المجلس للموافقة عليها، ثم يقوم عبدالناصر بعد ذلك بإصدار قرارات جمهورية له.. وحتى لو قام عضو فى المجلس بالاعتراض على مسألة من المسائل المعروضة بالتمرير، كان عبدالناصر يبادر باصدار قرار جمهورى غير عابىء برأى المعترض.

وكان عبدالناصر قد قرر تأميم بعض الشركات والمؤسسات فدعا مجلس الرئاسة إلى الانعقاد فى مدينة الإسكندرية فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٣، ووافق المجلس على قرار التأميم..

وكان بغدادى وكمال الدين حسين يعارضان التأميم بحجة أنه اعتداء على الحريات.. وبدأ الصراع داخل مجلس الرئاسة يبدو جليا، وبخاصة بين أعضاء مجلس الثورة المنحل.. والواقع أن الاختلاف الأيديولوجى بين أعضاء مجلس الثورة الباقين فى مجلس الرئاسة، فضلا عن الصراع على منصب خليفة عبدالناصر كانا من الأسباب الرئيسية لتفكك القيادة الثورية فى مصر.

كان عبدالناصر قد أصبح متأثرا بالنظرية المادية، التى سيطرت على فكره وسلوكه.. وظهر كمال الدين حسين يعارض هذا الخط، ويطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، والابتعاد بالثورة عن الخط الماركسى.. وكان جمال عبدالناصر واضحا فى سلوكه، ولم يخف تأثره بأفكار ماركس، وإن كان ينفى بشدة انتسابه للشيوعية.

كان عبدالناصر يرى أن الاشتراكية لن تتحقق فى مصر إلا بمزيد من القرارات الاشتراكية، وكان يعلن دوما أن الاشتراكية ليست لها حدود، وينبغى أن تصل إلى حد ملكية الشعب لوسائل الانتاج.. وكان البغدادى يعارض هذا الخط.. وأحس عبدالناصر أن المعارضة فى مجلس الرئاسة سوف تحد من سلطاته.. وقرر بين نفسه التخلص من البغدادى وكمال الدين حسين ، لقد بدا له أن هناك تكتلا ثلاثيا بين كمال الدين حسين وبغدادى وحسن إبراهيم.

وفى إحدى مقابلاتى مع عبدالناصر فى شهر مارس سنة ١٩٦٤ قال لى:

«أنا قررت أحط النقط على الحروف... سوف أعين عبدالحكيم نائبا أول وأخلص من مشكلة الأقدمية فى مجلس الثورة واستطرد عبدالناصر يقول:

«ها أعمل إيه... عبداللطيف بغدادى عاوز يعمل ريس وكمال الدين حسين حقود»

وتعجبت من قول عبدالناصر عن كمال الدين حسين.. لقد سبق أن قال عبدالناصر إن كمال الدين حسين أخلص الناس إليه على الاطلاق، كما بينت سلفا فى أوراقى.

وكان عبدالناصر قد قام باصدار قرار بتعيين المشير عامر نائب أول لرئيس الجمهورية، فضلا عن قيادته للقوات المسلحة.. وكلف على صبرى بتشكيل الوزارة..

وازداد التوتر بين عبدالناصر وبين كمال الدين حسين وبغدادى.. وانتهى الأمر بتقديم استقالتيهما وبعدا عن الحكم.. تلى ذلك استقالة حسن إبراهيم الذى أحس أن الليثى عبدالناصر يدس له لدى شقيقه جمال عبدالناصر، فضلا عن رفضه الخط الاشتراكى الذى كان يسير عليه عبد الناصر.. وكانت هذه الخطوة بداية لتصفية جديدة مستمرة داخل الثورة.

ذروة التوتر بين عبدالناصر وبغدادى

بعد استقالة البغدادى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم، قام عبد الناصر بمراقبة تليفوناتهم من جهاز المراقبة القائم فى منزله.. وتطوع أهل الدس والوقيعة فنقلوا لعبد الناصر أن البغدادى يهاجمه فى مجالسه الخاصة، وينقد استغلال الليثى عبدالناصر لشقيقه جمال للإثراء، وفرض سيطرته على مدينة الإسكندرية.. وثار عبدالناصر ثورة عارمة، فأمر بوضع سعد بغدادى شقيق عبداللطيف بغدادى الذى كان يعمل فى مجال الاستيراد والتصدير تحت الحراسة.. ولكن تبين لعبدالناصر أن سعد بغدادى لم يكن له رصيد فى البنوك، وجاءت إلى ذهن عبدالناصر فكرة كاد ينفذها لولا أننى أثنيته عنها.

قال لى عبدالناصر:

سوف أصدر أوامر للمباحث العامة بتفتيش أسرة بغدادى فى القاهرة وشاوة (قرية البغدادى).. دول عاينين فلوسهم فى البيوت.

قلت له:

«دى تبقى فضيحة لك، وبخاصة لو لم تجد ما تبحث عنه.. لاداعى لهذه الإجراءات التى ستترك فى النفوس آثارا بغيضة لن تمحى».

قال عبدالناصر:

«انت عارف البغدادى قال إيه لما وضعت أخيه تحت الحراسة.. قال أحسن لعبدالناصر يحط الليثى اللى واكلها من كل ناحية».. ونجحت فى إقناع عبدالناصر أن يلغى فكرة التفتيش، ولكن قلبه كان يمتلىء برواسب من الحقد على بغدادى وأسرته.

الصراع حول منصب مدير مكتب القائد العام

حينما تولى المشير عامر قيادة القوات المسلحة فى الثامن عشر من يونيو سنة ١٩٥٣، تم إنشاء منصبى مديرى مكتب أحدهما للشئون العسكرية ويرأسه البكباشى حافظ اسماعيل والآخر وقد رأسته.. وكانت مهمة مكتب القائد العام للشئون العامة تأمين القوات المسلحة، والإشراف على إدارات كاتم أسرار حربية والمخابرات الحربية، وإدارة الخدمات الطبية، وإدارة الجيش وإدارة الشئون العامة والتوجيه المعنوى.

فى ذاك الوقت كان كل من اليوزباشى على شفيق واليوزباشى شمس بدران يعملان سكرتيرين عسكريين للمشير عبدالحكيم عامر.. وبعد تعيينى فى منصب رئيس المخابرات العامة فى الثالث عشر من مايو سنة ١٩٥٧، بدأ صراع بين على شفيق وشمس بدران على منصب مدير مكتب القائد العام للشئون العامة.. وكان الصاغ عبدالقادر عيد قد نقل إلى مكتب القائد العام عن طريق التزلف والدس فدخل فى هذا الصراع لتولى المنصب، ولكنه أخفق فى تحقيق أحلامه.

كان على شفيق وشمس بدران من الضباط الأحرار، وكان من العرف أن يتولى هذا المنصب أحد الضباط الأحرار، ولذا كان من الصعب أن تتحقق أطماع عبدالقادر عيد، الذى راح يستخدم كل السبل للوصول إلى هذا المنصب.. وكان على شفيق يرى أنه أحق بهذا المنصب على أساس أنه أقدم من شمس بدران فى كشف أقدمية الجيش، بينما كان شمس بدران يحس بأنه أحق منه لكفاءته ولدوره فى الثورة.

وكان على شفيق تحوم حوله الشبهات فى مسائل تتعلق باستغلال النفوذ، وفى بعض تصرفات مالية فى إدارة الشئون العامة، انتهت بالتحقيق فيها وإحالته إلى التقاعد.

فعلى سبيل المثال قام بإصدار خطابات باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة إلى

شركة النصر للسيارات تفيد بأن القائد العام قد أمر بصرف عربات نصر إلى بعض معارفه وأصدقائه وبعض الفنانين، وكانت تعليمات الصرف تنص على أن تتم بالدور مع إعطاء أسبقية للعسكريين الذين كانوا يقاتلون فى اليمن، فقام على شفيق باستغلال هذا الاستثناء وسهل لمعارفه الاستيلاء على عربات من شركة النصر.. وبعد أن كشف المشير عامر ذلك أمر بسحب هذه العربات من أصحابها وبحثت جميع حالات الصرف.. كذلك قام على شفيق بصرف أموال من الشئون العامة للقوات المسلحة فى غير الأغراض المخصصة لها، وأدى ذلك إلى تلاعب بعض العاملين بالشئون العامة فى أموال الإدارة، وقد قدم هؤلاء للمحاكمة وحكم عليهم بالسجن.

كذلك كان يؤخذ على على شفيق بعض التصرفات الشخصية، ففى إحدى الليالى أدار على شفيق فى شقته جهاز تسجيل بصوت عال وأحدث إزعاجاً للسكان.. وحينما قام أحد السكان ـ وكان ضابط شرطة ـ برجائه تخفيض صوت التسجيل حتى لايزعج السكان قام على شفيق وشقيقه بالاعتداء على ضابط الشرطة بالضرب والسباب.

أعود للحديث فى الموضوع.. جاء الانفصال وزاد من توتر العلاقات بين عبدالناصر وعامر.. فقد حمل الأول الثانى مسئولية الانفصال كما بينت فى الجزء الثانى من هذه الأوراق.. وزاد من الطين بلة أن على شفيق وأسرته كانوا يلمزون عبدالناصر فى جلساتهم وفى أحاديثهم التليفونية، ووصل الأمر إلى درجة السباب، كذلك لم يسُ على عبدالناصر موقف المقدم جلال هريدى قائد الصاعقة المصرية فى سوريا بعد القبض عليه أثناء حركة الانفصال، كذا إساءته لعبد الناصر فى الإذاعة السورية، ولمز أسرته لعبدالناصر.

كان عبدالناصر يعلم بتفاصيل هذه الأشياء من مندوبين خصوصين، ومن جها: المراقبة التليفونى القائم فى منزله.. ولقد انتهى الصراع بقيام المشير عامر بتعيين شمس بدران مديرا للمكتب بعد الاتفاق مع عبدالناصر.

ولنتساءل الآن؟ كيف وصل عبدالقادر عيد إلى مكتب القائد العام للقوات المسلحة؟.

نعود قليلا إلى الوراء حينما كنت أعمل مديرا لهذا المكتب، كان قد وصل إلى علمنا قبل حرب السويس سنة ١٩٥٦، أن هناك مجموعة من الضباط فى مدرسة الشئون الإدارية تتكتل لتكوين تنظيم سرى يهاجم الثورة، وكان نواة هذا التنظيم تتكون من الضباط عبدالقادر عيد، وعلى فهمى عبدالستار، وسعد شحاته، وعبدالرحيم عجاج

وحسان زيادة وآخرين.. بحثنا الأمر وتبين أن التنظيم كان لا يزال فى دور الإعداد، فقرر المشير عامر إبعاد الضباط إلى أماكن متفرقة بنقلهم إلى وحدات مختلفة.

نقل عبدالقادر عيد الذى كان قد تخرج حديثا فى كلية أركان الحرب إلى شرم الشيخ.. ونشبت حرب السويس، وحدث بها ما حدث من مآس.. وحاول عبدالقادر عيد أن يتقرب من المشير عامر عن طريق الدس لضابطى أركان حرب هما اللواء رءوف محفوظ زكى، والعقيد حنا نجيب رزق الله.. أحيل الثانى إلى المعاش، واستمر الأول فى الخدمة.. وأخذ عبدالقادر عيد يتزلف ويتقرب حتى استطاع أن ينقل إلى مكتب القائد العام للقوات المسلحة.. وكان شمس بدران لم يعين بعد مديرا لمكتب القائد العام.. فاستمات عبدالقادر عيد كى ينال هذا المنصب، ولكنه أخفق.. ذلك أن هذا المنصب لم يكن ينفرد القائد العام فى تعيين من يشغله، بل كان يشترك فى ذلك جمال عبدالناصر، فهذا المنصب منصب سياسى أكثر منه عسكرى.

وحينما أخفق الصاغ عبدالقادر عيد فى الوصول إلى ما تصبو إليه نفسه، حاول التآمر على الثورة، ولكنه أخفق أيضا، وتمت محاكمته، وحكم عليه بالسجن المؤبد .. يجىء هذا الضابط الفاشل فيدعى أنه عليم ببواطن الأمور، مع أنه كان بعيدا عنها كل البعد، ويعلن فى غفلة من الزمان، أن القرارات الاشتراكية كانت نتيجة إنذار من الاتحاد السوفييتى، ويأخذ من نفسه موقف البطولة فى عهد عبدالناصر وذلك بعد رحيل الأخير، فيدعى أشياء لا يصدقها إلا الجهلاء.. وليس بغريب أن يحدث ذلك من شخص مريض حاقد، فالحقد كامن فى نفسه منذ وقت مبكر، والانتهازية محركة لسلوكه.

أذكر الحادثة التالية.. يوم انفصال سوريا ومصر، تم ترحيل المشير عامر بواسطة الانفصاليين.. أركبوه طائرة من مطار دمشق وأقلعت إلى القاهرة.. وقبل قيام الطائرة أعلنوا فى الإذاعة السورية نبأ سفر المشير عسى أن تقوم إسرائيل باصطياد طائرته.. وتجمع الضباط المصريون فى القاهرة بمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة ينتظرون قائدهم فى قلق واضح.. وجاء موعد العشاء.. أمر اللواء محمد السيد عبدالرحمن مدير الشئون العامة بإعداد وجبة عشاء خفيفة للضباط، ثم دعاهم لتناول الوجبة السريعة، وإذا بأحدهم يقول: «لما الأكابر ياكلوا الأول!»

كان هذا الضابط هو عبدالقادر عيد.. سمع محمد البلتاجى المحافظ السابق هذه الكلمات، فالتفت إلى اللواء محمد السيد عبدالرحمن وقال له:

«الضابط ده حيعمل انقلاب.. لأنه حاقد»

وكان تقدير البلتاجى سليما، فقد حاول عبدالقادر عيد التآمر على الثورة، وعلى المشير عامر ولى نعمته.

حادث آخر يدعو إلى التقزز والغثيان.. فبعد أيام من التحقيق مع عبدالقادر عيد، اتصل بى المشير عامر وقال لى إن شمس بدران ـ المحقق فى قضية عبدالقادر عيد ـ أبلغه أن عبد القادر عيد يريد مقابلته..

قلت لعبد الحكيم:

«من الأفضل أن تراه فقد يكون لديه ما يريد أن يدلى به لك»

وفعلا حضر المشير عامر إلى مكتبى واستدعاه..

وحينما رآه عبدالحكيم عامر انفجر فيه غاضبا.

«يا خائن.. وصل بك الأمر أن تعمل فى مكتبى وتتآمر على..»

وإذا بعبد القادر عيد يحاول أن يقبل يديه، فيدفعه إلىّ المشير فيجثو عبدالقادر عيد عند قدمى المشير يحاول تقبيلها، فيدفعه المشير.. وإذا بعبدالقادر عيد يحاول أن يقبل حذاء عامر للعفو عنه.. وأقسم بالطلاق أنه برىء.

وهنا أحسست بغثيان شديد.. إنسان متعلم يقسم بالطلاق كذبا، ويجثو على قدمى إنسان.. هذا هو عبدالقادر عيد، الذى كان يرتدى كسوة عسكرية، ويدعى أنه صاحب مبادىء يعمل من أجلها لتغيير الأوضاع.. وذلك بعد أن مات السلطان وتغيرت الظروف، وهو وأمثاله كانوا يكررون المشاهد نفسها فى كل عصر وأوان.

مواجهة مع عبدالناصر

الواقع أن عبدالناصر كان سياسيا محنكا وتكتيكيا ماهرا يؤمن بمبدأين أساسين فى اللعبة السياسية!! مبدأ استنفاد الأغراض، ومبدأ سياسة ضرب الأشخاص بعضهم ببعض.. هذا فضلا عن براعته فى اختيار الوقت المناسب لضرب من يغضب عليه، فهو يتركه حتى يصرعه الدهر.. أما سياسة استنفاد الأغراض فهى معروفة وقد تحدثت عنها

من قبل، ولقد بدأت مبكرا منذ أن فكر عبدالناصر عام ١٩٥٤ بعد أزمة مارس ١٩٥٤ فى إبعاد الضباط الأحرار عن الحكم، واستمرت حتى آخر يوم لحكم عبدالناصر بعد أن قام بتصفية أغلب مجلس الثورة ومعظم الضباط الأحرار..

وليست سياسة استنفاد الأغراض تنطبق فحسب على الأشخاص، بل تنطبق هذه السياسة أيضاً على المؤسسات السياسية، فتطوير هيئة التحرير إلى الاتحاد القومى ثم إلى الاتحاد الاشتراكى لا يمكن أن نعزلها عن تلك السياسة.

كان جمال عبدالناصر لاعب شطرنج بارع لا يباريه أحد فى لعبة السياسة، وهو نابغة فى أن يظهر لمن يحدثه أنه المفترى عليه، وأنه على حق، والآخرين على باطل.. لقد كانت له المقدرة على التحدث بلباقة دون كلل، فضلا عن قدرته على الإقناع واكتساب رأى من يحدثه.. إنه لا يحب إلا أن يكون صاحب الكلمة العليا.. ولا يحب أن يعارضه أحد، كما كان رأيه يتغير فى الناس وفق الأهواء وتبعا للظرف والمكان.. وكان يظن أنه الوحيد فى مصر الذى يستطيع أن يستوعب كل شىء كما كان ينظر إلى معظم زملائه من مجلس الثورة نظرة استعلاء.. وكان يتهكم على بعضهم فى مناسبات عديدة حول أسلوبهم فى المناقشة.. كان يقول:

«لا أدرى وأنا أعرض أمرا ما إلا أن أسمع أحدهم قبل أن أشرح ما أريد يصيح «صح ياريس».. «أنا مش عارف بيقول صح على إيه»

وبعد أن انتهت أزمة سنة ١٩٦٢ بقطيعة عبدالناصر لى بعد أن نجح بعض أهل السوء فى الوقيعة بينى وبينه... واستمرت المقاطعة فترة زادت على السنة.. ومن العجيب أن يقاطع رئيس الدولة رئيس مخابراته وهو مستشاره الرئيسى فى شئون المعلومات والسياسة الخارجية، ولكن كان هذا هو أسلوب عبدالناصر مع من يغضب عليه.

وكانت المياه قد عادت إلى مجاريها بين عبدالناصر وعبدالحكيم، وعاد التقارب بينهما، وكنت أريد أن أبعد عن الحكم، ولكننى خشيت أن يأوَّل ذلك بعد تقارب عبدالناصر وعبدالحكيم، فآثرت الانتظار حتى تسنح الفرصة لى.

كنت أقابل عبدالناصر يوميا تقريبا، هذا عدا المكالمات التليفونية العديدة كل يوم.. فلما انتهت أزمة ١٩٦٢، أحسست أن عبدالناصر يتعمد قطع كل اتصال بى، وأصبح الاتصال بينى وبينه هى الأوراق من نتاج المخابرات.. لقد سكت بعد عدة محاولات للاتصال به محافظة على كرامتى، وانتهز أهل السوء الفرصة لزيادة الفجوة بين

عبدالناصر وبيني.. ولكنني وجدت في النهاية أن الأمور لا يمكن أن تستقيم بهذا الوضع، وأن من الجرم أن أستمر في عملي كرئيس لجهاز ضخم يمكن أن يؤدى للدولة أجل الخدمات، ولكن رئيس الدولة جمد نشاطه لخلافه مع رئيس مخابراته.. وقررت أن أحدد موقفي بغض النظر عن أية اعتبارات.. وكنت قد قللت من زياراتي لعبد الحكيم بعد عودة الصفاء بينه وبين عبدالناصر، حتى لا أحرجه.. فلما قررت الابتعاد عن الحكم قمت بزيارته وطلبت منه أن ينقل إلى عبدالناصر رغبتي في الاستقالة، وأنني لا أستطيع أن أعمل بهذه الصورة، فرئيس المخابرات الذي لا يتمتع بثقة رئيس الجمهورية ١٠٠٪ لا داعي لبقائه، فهو مسئول أمامه مسئولية مباشرة وفقا لقانون المخابرات، وطلبت منه أن ينقل ما ذكرته له حرفيا إلى عبدالناصر.

وقد تصادف أن سافر عبدالحكيم عامر مع عبدالناصر إلى برج العرب ومعهما بعض أعضاء مجلس الثورة للاستجمام والراحة... بلَّغ عبدالحكيم رسالتي لعبدالناصر، فقال له الأخير بأنه ليس هناك شيء ذو بال، ولكن لديه بعض الملاحظات، سوف يذكرها لي بعد عودته من برج العرب.

وبعد عودة عبدالناصر من برج العرب طلبني لمقابلته، فسطرت استقالة مكتوبة ووضعتها في جيبي، ثم توجهت إليه للقائه في بيته بمنشية البكري..

كان قد بلغني من بعض رجال المخابرات أن قلة من ذوي النفوس المريضة في المخابرات حينما علموا بأنني قررت الاستقالة اتصلوا بسامي شرف واتفقوا على الدس لي لدى عبدالناصر.. قال سامي شرف لعبدالناصر أنني قررت الاستقالة بعد تقديم المشير استقالته، كما نقل له بعض المهاترات والأباطيل التي تبدو تافهة، ولكنها كانت تؤثر على نفسية عبدالناصر.. فمثلا كان ثروت عكاشة قد خرج من الوزارة في ذاك الوقت، وكان صديقا لي.. فحرصت على ازدياد صداقتي له وهو خارج الحكم، وكانت العلاقة بين عبدالناصر وثروت حينئذ ليست على ما يرام، فغضب عبدالناصر من استمرار اتصالي بثروت.

استقبلني عبدالناصر في غرفة مكتبه، ولكن استقباله كان فاترا بالرغم من مرور مدة طويلة على عدم لقائنا..

وابتدأ عبدالناصر الحديث فقال:

«لقد نقل عبدالحكيم رسالتك لي.. ليس هناك شيء ذو بال.. ولكن لي بعض الملاحظات، لم أحب أن أتحدث معك فيها لأنني أعرف أنك حساس».

قلت لعبدالناصر:

«ليس هناك حساسية فى العمل ومادمت ترى شيئا أو تحس به.. فمن الأصوب أن تواجهنى به بدلا من الاستماع إلى أهل السوء»

واستطردت قائلا:

«ليس من المعقول أن يستمر العمل بالصورة التى كانت عليها فى السنة السالفة»

وطلبت من عبدالناصر أن يذكر لى هذه الملاحظات التى يراها، وقلت له إننى سوف لا أقاطعه ولن أردّ إلا بعد أن ينهى حديثه.. وأخذ عبدالناصر يسرد بعض الملاحظات تلخصت فى الآتى:

أولا: أنه يشعر أن جهاز المخابرات فى حالة تأخر وأنه لا تصله المعلومات اللازمة.

ثانيا: أن انتقاء الأفراد فى الجهاز قائم على الوساطة.

ثالثا: أننى لست اجتماعيا ومدير المخابرات ينبغى أن يكون اجتماعيا، ليعرف كل صغيرة وكبيرة تدور فى البلاد.

رابعا: أننى أحافظ على الشكليات فى حضورى لمقابلته.. واقترح أن أحضر له كل يوم، فإذا كان مشغولا أنتظره حتى ينتهى من عمله..

وبعد أن انتهى عبدالناصر من حديثه أدركت أن الأمر لا يتعدى حججا واهية لتبرير القطيعة التى حدثت.. وبدأت أرد على ملاحظاته فقلت له:

«أولا فيما يخص البند الأول، كيف يكون الجهاز فى حالة تأخر، وقد أمرتم ـ دون أن أطلب منكم ـ بصرف مكافأة نصف شهر لجميع أفراد الجهاز منذ شهر فقط. لما قام به الجهاز من أعمال فى حرب اليمن، ولدقة المعلومات السياسية التى كانت تصلكم، وسلامة التقديرات التى قامت بها المخابرات.. وسألته عن نوع التقصير الذى ينسبه للجهاز، وذكرت، له أنه فى مجال المعلومات، أرسلت إليه أعداداً من التقديرات لا يمكن أن تصدر إلا من جهاز عالى الكفاءة، وقد صحت معظم تنبؤات هذه التقديرات، كما أن التقارير التى أرسلت ووزعت على المسئولين فى الدولة غطت كل الاحتياجات المطلوبة، فإذا كانت هذه التقديرات والتقارير لم تصله فهذا ليس مسئوليتى، ولكن مسئولية من يعرض عليه أوراقه اليومية.. وحاولت أن أتصل بالتليفون من مكتبه بمدير مكتبى كى يرسل صوراً من هذه التقديرات والتقارير، ولكنه منعنى وقال لا داعى لهذا..

وأصررت على إحضارها، فاتصلت بمدير مكتبى وأصدرت إليه أوامرى لإحضار نسخة من الأوراق التى أرسلت للرئيس فى مدى العام واستطردت فى حديثى مع عبدالناصر، فقلت له:

«أما فى مجال الأمن القومى، فإن عدد قضايا التجسس وقضايا أمن الدولة التى وضعت المخابرات العامة يدها عليها أرعبت العدو بدرجة أن إسرائيل نقلت مراكز تجسسها من أوروبا لأفريقيا، وهذا عمل يعد من الأعمال الفذة للمخابرات العامة.. لقد استطاعت أن تشل العدو فى عقر داره»

وتحدثت بعد ذلك عن مجال العمل الخارجى، فبينت له باختصار أمثلة من العمل السياسى على سبيل المثال وليس الحصر، مكنت مصر من أن تحافظ على توازن السياسة الخارجية التى تمارسها وهى:

١ - المجهودات العظيمة لتحرير جنوب اليمن المحتل، مما جعل بريطانيا تفكر جديا فى تغيير أسلوبها فى المنطقة، ولنا حديث مفصل فيما بعد عن هذا الموضوع.

٢ - أعمال الازعاج للغرب فى السعودية.. القيام بأعمال تخريب خط التبلين، والحرب النفسية الضارية التى ساندت عبدالناصر فى سياسته الخارجية.

٣ - المحافظة على الأمن القومى لثورة اليمن، واستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا فى الحصول على أدق المعلومات عن العدو، والكفاءة فى حل الشفرات، مما جعل عبدالناصر يصرح فى مناسبات عديدة بأنه لولا المخابرات العامة لما استطعنا أن نحارب فى اليمن التى كانت بالنسبة لنا مجاهل نتيجة للستار الإمامى الذى كان يفرضه الإمام أحمد على اليمن، كما قمنا بإنشاء جهاز مخابرات لليمن كبداية لتطويره مع الزمن.

٤ - نشاطنا فى الخارج لمحاربة التيارات المعادية لمصر، والذى جعل أجهزة مخابرات الدول الكبرى تنظر إلينا نطرة الاحترام والحذر.

٥ - السعى فى الحصول على قروض بملايين الجنيهات وتسهيلات إئتمانية فى الوقت الذى كانت فيه البلاد تفتقر إلى العملات الصعبة، وكان اقتصادنا مهددا بالانهيار.

وسألت عبدالناصر:

ما الذى قصرت فيه المخابرات؟ أريد أن أعرف.. إن الموضوع ليس شعوراً أو إحساسا، إنما ينبغى أن يبنى على حقائق موضوعية..

وانتقلت للرد على النقطة الثانية الخاصة «بالوساطة»، فقلت له:

«لك الحق فى أن تحاسبنى لو عينت أقاربى، ولكن إنتقاء أفراد المخابرات ينبغى أن يتم كما يحدث فى جميع أجهزة العالم على أساس المحافظة على «روح الوحدة» Espirit De Corp.. وفى جميع أجهزة مخابرات العالم المتقدمة يعين الأفراد الصالحون فى العائلة الواحدة، حتى يكون الولاء كاملا للدولة.. وهذا ما حاولت أن أطبقه فى الجهاز فقمت بتعيين أخوه رجال المخابرات وأبناء المسئولين فى الحكم.. وطلبت من عبدالناصر أن يضرب مثلا واحداً للوساطة، فذكر لى اسم محمد ثروت شقيق الدكتور أحمد ثروت طبيب عبدالناصر الخاص، فقلت له إن هذا الشخص يعد من أكفأ من يعمل فى المخابرات، فإذا تحققت الكفاءة والأمن فإن ذلك يصبح المطلوب.

وهنا عاد عبدالناصر للحديث فذكر لى أننى لا أعرض عليه تعيينات رجال المخابرات ولم أحاول حتى أن أستشيره فى هذا الأمر، فذكرت له أن هذا الموضوع يعد من صميم سلطاتى وأننى لم أشأ أن أشغله بهذه المسائل الصغيرة وسألته: هل الوزراء يعرضون عليك التعيينات فى وزاراتهم، فلم يرد.

والغريب أن عبدالناصر اقتنع بعد ذلك بوجهة نظرى بعد أن كان ناقما فطلب منى أن أعين حاتم صادق زوج ابنته هدى فى المخابرات، ثم عينت هدى بنته بعد ذلك فى المخابرات بعد تخرجها.

وانتقلت بعد ذلك إلى النقطة الثالثة، وذكرت له أن مسألة أننى غير «اجتماعى» مسألة تخصنى، وذكرت له أن الذى نقل لك هذه الصورة دساس، فهذه مسألة لاعلاقة لها بالعمل قط.

أما بالنسبة للبند الرابع، فقد ذكرت له أنه هو الذى حدد الشكليات، كما أننى لا أستطيع أن أترك عملى لأنتظر فى منزله حتى يفرغ من زواره.

والواقع أن الملاحظات التى أبداها عبدالناصر لم تكن إلا مبررات وحججا واهية..

وبعد أن فرغت من الرد عليه، ذكرت له أن هذه الملاحظات نقلت إليه من سامى شرف نقلا عن بعض النهازين الذين يرددونها داخل الجهاز..

وأخيرا قلت له:

«هناك ملاحظة خامسة لم تفاتحنى فيها، ولكن زغلول كامل يرددها.. وهى تخص

المصروفات السرية.. فهو يردد أننى أقيم حفلات للأجانب الرسميين الذين يحضرون إلى القاهرة من الخارج، كما أننى أدفع لبعضهم أجور سفر وهدايا.. إلخ.. ولذا فقد أحضرت معى صور حساب المصروفات السرية منذ استلامى الجهاز»..

وفتحت حقيبة أوراقى وأخرجت دفاتر منها وأعطيتها له..

ولكن عبدالناصر دهش وقال لى:

«لم أتصور شيئا من هذا فأنا أعرف أنك أنزه إنسان»

قلت لعبد الناصر:

«سمعت ما يتردد حول المصروفات وأمانتى تتطلب منى أن أوضح لك كل شئ»

وحينئذ أخذ يمزح معى فقال لى:

«طيب انت حافظ الدفاتر دى ليه»؟

قلت له:

«إنها سندى»...

سألنى عبدالناصر:

هل ستدافع بها عن نفسك فى النظام الجديد؟

أجبت عليه فى انفعال:

«ربما لا تجد لو حدث شيء لهذا النظام سوى قلة تعد على الأصابع تقف بجانبك منهم صلاح نصر.. ولكننى أخشى غدر هذا النظام».

وطلبت من عبدالناصر فى نهاية الزيارة أن يبحث له عن رئيس مخابرات آخر لأن الثقة بيننا أصبحت مهزوزة، فرئيس المخابرات ينبغى أن يكون محل ثقة رئيس الدولة، ثقة كاملة، وإلا فيجب تنحيته، ووعدته أننى سأستمر فى العمل حتى يجد رئيس مخابرات يحل مكانى، وتركت له استقالتى. ولكن عبدالناصر أخذ يلطف الجو، ويقول إن الاستقالة أمر لن يناقشه وإلا فهو على استعداد - على حد تعبيره - أن يلبس جلابية ويقعد يرتاح من المصائب اللى شايلها فوق دماغه. وهنا حضر محمد أحمد ومعه أربع حقائب سفر مملوءة بالأوراق وحملها أربعة من خدم بيت الرئيس.. وقلت لعبدالناصر هل لدى أى انسان الوقت لقراءة ما بداخل هذه الحقائب.

وانتهى الموضوع عند هذا الحد.. وظننت أن سوء التفاهم قد زال، فقد أسرنى عبدالناصر ببعض الكلمات الطيبة، ونسيت كل ما حدث.. لقد كنت عاطفيا وهذا أكبر عيب فى أى رجل يعمل فى حقل السياسة.

وأخذ عبدالناصر يقربنى إليه فى كل خطوة من خطواته.. كنت أرافقه فى سفرياته للخارج كعضو رسمى فى الوفد.. وأصبحت أقرب الناس إليه فى العمل وفى الاستشارات المختلفة. وكنت أمينا وفيا معه.. عملت معه عن حب وإخلاص حتى سقطت فى مكتبى فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٦٧.. وبدأت الفتنة الكبرى التى سأتحدث عنها فى الجزء الرابع من هذه الأوراق.

ولكن يبدو أننى كنت أعيش مع الأوهام، ويبدو أن الحاكم حينما يغضب على إنسان، وينجح أهل الدس فى الوقيعة بينه وبين أخلص الناس إليه، ينسى كل ما قدمه المخلصون من أعمال، ولايتذكر إلا صوراً باهتة يلونها له من يهوون الفتنة.

ولذا فإننى أظن أن رواسب سنة ١٩٦٢، خرجت عام ١٩٦٧ من العقل اللاواعى لجمال، وصعدت السلم من الغرفة الخلفية لعقله، حيث كانت مختزنة إلى عقله الواعى فحدث ما حدث كماسأتحدث عنه حينما أعرض لأحداث ما بعد النكسة.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

2

تطورات الثورة اليمنية

دار الخيّال

إطلاق سراح أعضاء البعثة الفرنسية

كان قرار الرئيس ديجول بإنهاء خسائر فرنسا فى الجزائر، وعرض الاستقلال على منظمة التحرير الجزائرية ـ والتى كانت تقاتل من أجله منذ عام ١٩٥٤ ـ أحد المظاهر الملطفة لعبدالناصر فى أوائل الستينيات. وكانت مصالح عبدالناصر إزاء دول شمال أفريقيا غالبا مصالح هامشية.. وكانت خلافاته الدورية مع تونس يثيرها بورقيبة، الذى كان يقاوم زهو عبدالناصر وخيلاءه، ويصفه بأنه محدث نعمة أمى، يحلم بالسيطرة على سياسات قائد عربى مثقف له خبرة محنكة فى عالم السياسة.

أما ليبيا فكانت قد حصلت على استقلالها قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو، وتلى ذلك استقلال تونس والمغرب بوقت قصير. وبالرغم من أن هذه الأنظمة لم تكن من هذا النوع الذى كان يطلق عليه عبدالناصر «التقدمية»، فضلا عن ارتباطه بالغرب ارتباطا وثيقا، فلم يشعر عبدالناصر قط باهتمامه بالاتحاد السياسى معها، مثلما كان شعوره إزاء دول أخرى مثل سوريا والعراق.

ومع أنه كان مقاما فى ليبيا والمغرب قواعد بريطانية وأمريكية، فضلا عن أن الفرنسيين كانوا لايزالون يتمسكون؟ بـ «بيرزت»، فلم يحدث أى عدوان سافر على دول شمال أفريقيا اللهم إلا حادثة نسف عرضية قام بها البكباشى إسماعيل صادق الملحق العسكرى فى ليبيا ومع ذلك، فقد كانت الجزائر استثناءً لهذه القاعدة، فمنذ أطلقت منظمة تحرير الجزائر أول طلقة لها فى حرب التحرير للتخلص من الحكم الفرنسى، صمم

عبدالناصر ـ كجزء من سياسته ـ أن يرى الفرنسيين يطردون من الجزائر ولهذه الغاية أنفق عبدالناصر مبالغ كبيرة لمساعدة منظمة تحرير الجزائر بالأسلحة وفى ميدان الدعاية.. وكانت اتصالات عبدالناصر بالثوار الجزائريين، قد مكنته من جمع صفوفهم، والتفافهم حول قائدهم أحمد بن بيللا الذى قبض عليه عام ١٩٥٦ نتيجة الخيانة، بينما كانت طائرته تحلق فى الجو.

وحينما أعلن ديجول فى مارس ١٩٦٢ أن تسوية سلام قد اتفق عليها، حيث تمنح بموجبها الجزائر استقلالا تاما بعد مرور ما يقرب من سبع سنوات ونصف فى حروب دموية، رحب عبدالناصر فورا بهذه الأنباء، وأعده نصرا كبيرا، وأشاد بقيادة ديجول الحكيمة، وأضاف أن هذه التطورات الودية سوف تفتح الطريق لإعادة العلاقات الطيبة بين فرنسا ومصر.

وبعد ذلك بأسبوعين أوقفت فجأة فى القاهرة محاكمة أعضاء البعثة الفرنسية الاقتصادية وأطلق سراح كل المتهمين فى القضية. وفى شهر يوليو أعلن رسميا استقلال الجزائر، وتلا ذلك إجراء انتخابات للبرلمان الوطنى، وأطلق سراح بن بيللا من السجن فى فرنسا، وعين رئيسا للحكومة بواسطة الجمعية الوطنية الجزائرية، كما أعيدت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر وفرنسا.

كانت العلاقات المصرية الفرنسية قد تدهورت إلى الحضيض بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، واستمرت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين القاهرة وباريس إلى أن تقرر عودة العلاقات الدبلوماسية تدريجيا مع انجلترا وفرنسا فى أواخر عام ١٩٥٩.

وكان عبدالناصر أشد تعنتا مع الفرنسيين عنه مع البريطانيين لموقفهم من القضية الجزائرية، ولذلك حينما تقرر إنشاء بعثتى مساع حميدة لفرنسا وانجلترا فى القاهرة لترعيا المصالح الفرنسية والبريطانية فى القاهرة توطئة لاقامة علاقات دبلوماسية كاملة، كان عبدالناصر أكثر مجاملة للبريطانيين.. وزاد الطين بلة أن أعضاء البعثة الفرنسية بدلا من أن يعملوا على تحسين العلاقات بين البلدين، تورطوا فى أعمال تخابر ضد مصالح مصر واستطاعت المخابرات العامة المصرية أن تضع يدها على نشاط أعضاء البعثة الفرنسية المعادية وعلى رأسهم مسيو ماتييه ومسيو بليفيه اللذان ظهر أنهما من المخابرات الفرنسية.

وحينما تم مواجهة أعضاء البعثة الفرنسية بالوثائق والأدلة، قام مسيو بليفيه وحيا المخابرات المصرية، وقال إنه ليس أمامه سوى أن يقر بالإدانة.

وبعد القبض على أعضاء البعثة الفرنسية قامت زوبعة دبلوماسية واحتجت فرنسا بحجة أن أعضاء البعثة الفرنسية دبلوماسيون لايجوز احتجازهم أو محاكمتهم، وردت القاهرة بأن العلاقات الدبلوماسية غير قائمة بين البلدين، وأن أعضاء البعثة ليسوا سوى أعضاء بعثة مساع حميدة تسعى لإعادة العلاقات الدبلوماسية، كما أن أعضاءها غير مدرجين فى كشوف الهيئة الدبلوماسية.

وأصر عبدالناصر على تقديم أعضاء البعثة الفرنسية والمصريين الذين تورطوا معهم للمحاكمة. وفعلا قدم المتهمون للمحاكمة فى ربيع سنة ١٩٦٢، وبدأت المحاكمة، ولكن حدث ما أوقف المحاكمة.. ذلك أنه كانت هناك مساع لتحسين العلاقات بين القاهرة وباريس، وبخاصة بعد موقف الرئيس ديجول من قضية الجزائر، واتخاذه قرار إنهاء الحرب فى الجزائر، وعرضه الاستقلال على الثوار الجزائريين.. وكانت فرنسا قد أرسلت مسيو لابراديل نقيب المحامين الفرنسيين فى مهمة غير رسمية للوساطة فى قضية البعثة الفرنسية.. وحضر لابراديل أثناء محاكمة البعثة الفرنسية، وتمت مقابلة بينه وبينى فى مكتبى بكوبرى القبة، وحضر الاجتماع فهمى القلعاوى المحامى المصرى، الذى لعب دور الوسيط بين القاهرة وباريس.

والواقع أن لابراديل كان شخصية دمثة، هادىء الطبع، واسع الأفق، وقد رحبت به، وتركت له الحديث.. قال لابراديل: «ألست معى فى أن العلاقات بين مصر وفرنسا كانت دائما طيبة منذ أيام محمد على، كما تربط فرنسا ومصر علاقات ثقافية وتجارية وسياسية، استمرت على مر الزمن، وإن شابتها خلافات عارضة».. وراح لابراديل يتحدث عن هذه العلاقات منذ أيام محمد على حتى حرب السويس.. وأردف لابراديل يقول: أظن أنه من مصلحة البلدين أن تعود العلاقات الودية بين البلدين، وعلينا أن نعمل لإزالة أى عقبات أو عراقيل سببتها حرب السويس».

قلت:

إننى أوافقك على ما قلت، ولكن هناك مسألتين جوهريتين تعدان العنصرين الأساسيين فى تعكير العلاقات الفرنسية المصرية:

الأولى موقف فرنسا من قضية التحرير الجزائرى، وثانيها تحيز فرنسا لإسرائيل.. أما الأولى فقد كانت لمبادرة الرئيس ديجول الأخيرة أثر طيب لتهيئة جو ودى لاعادة العلاقات

بين البلدين.. تبقى المسألة الثانية وهى تحيز فرنسا لإسرائيل وأرجو أن تتفهم فرنسا مصالح العرب، ونحن لا نطلب منها سوى أن تقف فرنسا على الحياد.

وأجاب لابراديل:

أظن أن سياسة الرئيس ديجول الجديدة تقوم على أساس تفهم هذه الأمور، ورغبته الأكيدة فى إعادة العلاقات الودية مع مصر.

قلت:

مصر أيضا لا تريد استمرار توتر العلاقات بين البلدين، فالرئيس عبدالناصر تناسى ما حدث فى العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦، وسمح بإعادة العلاقات بين البلدين.. وجاءت البعثة الفرنسية إلى القاهرة لتمهد لذلك، ولكنها بدلا من ذلك حولت مساعيها الحميدة إلى نشاط تخابرى.

قال لابراديل:

«فلننسى كل ما حدث، ونبدأ صفحة جديدة فإن قضية البعثة الفرنسية حجر عثرة فى تحسين العلاقات الفرنسية المصرية، لأن الرأى العام الفرنسى متعاطف مع المتهمين، فإذا ما تفضل الرئيس عبدالناصر وأوقف المحاكمة وهذا فى حدود سلطاته ومسئولياته، فإن ذلك سيترك أثرا طيبا لا فى فرنسا فحسب بل فى العالم الغربى كله».

ونقلت ماجرى من حديث إلى الرئيس عبدالناصر، الذى كان راغبا فى إعادة العلاقات الطيبة مع فرنسا، فأصدر قراراً بوقف المحاكمة.. وكان لهذا القرار أثر كبير فى تحسين العلاقات بين البلدين.. لقد بدأ عبدالناصر يفضل التعاون مع فرنسا عن انجلترا.. وكان يحث بن بيللا دائما ألا يقطع علاقاته الاقتصادية مع فرنسا، وأن يستمر فى التعاون معها فى خطة التنمية، كيلا يحدث تصدع فى الهيكل الاقتصادى الجزائرى.

عبد الناصر يلقى بقوات متزايدة فى اليمن

كانت مصر قد دخلت فى قتال حرب اليمن بموجب معاهدة دفاع مشترك أبرمتها مع حكومة الجمهوريين اليمنيين، وأصبحت مصر مجبرة على الاستمرار فى إرسال قوات متزايدة إلى اليمن بأمل يائس فى أن ذلك سوف يقلب الموازين، ولكن التدخل العسكرى

المصرى فى اليمن، استغلته بعض الدول العربية لتشويه سمعة مصر بأنها تقاتل الأخوة، بدلا من توجيه هذا الجهد إلى إسرائيل العدو المشترك.

وساءت العلاقات بين مصر وبريطانيا إلى درجة من المرارة نتيجة الصراع فى عدن المنفذ التالى لمسرح العمليات فى اليمن.. وكان البريطانيون يوجهون اللوم إلى عبدالناصر، لأنه يثير الوطنيين اليمنيين فى عدن، بينما قام عبدالناصر بالتنديد بالانجليز لأنهم يمدون اليمنيين الملكيين بأسلحة من محمية عدن.. وكان يرسخ فى ذهن عبدالناصر أن بريطانيا متورطة فى تدبير مؤامرة للقضاء على الثورة العربية، نتيجة قيام السلطات البريطانية فى عدن بتهريب أسلحة لخصوم الثورة اليمنية.. وفى ٢٣ من ديسمبر عام ١٩٦٢ حينما كان عبدالناصر يلقى خطابه بمناسبة الذكرى السنوية السادسة لانسحاب البريطانيين والفرنسيين من بورسعيد، هاجم الحكومة البريطانية لتدخلها فى الشئون الداخلية لليمن.

وفى شهر يوليو عام ١٩٦٤، أعلنت الحكومة البريطانية فجأة أن عدن والأراضى الأخرى التى تضم اتحاد الجنوب العربى سوف تحصل على استقلالها قبل نهاية عام ١٩٦٨. وبالرغم من أن الإعلان البريطانى تضمن نية بريطانيا فى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فى عدن بموجب اتفاق تعقده مع حكومة الاتحاد، فقد أحس عبدالناصر بأن الانجليز فى طريقهم للخروج من الجنوب العربى.

وبعد أيام قليلة أعلن الملك حسين ملك الأردن بعد محادثات أجراها الملك مع المشير عامر فى عمان أنه قرر سحب مساعدته للإمام البدر والاعتراف بنظام السلال.

وبدت دلائل تبشر بالخير، إذ تلقى عبدالناصر فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ رسالة من فيصل يوافق فيها على عقد اجتماع مشترك لمناقشة وقف إطلاق النار فى اليمن.

ورأى عبدالناصر فى هذا النداء فرصة ذهبية كى يفلت من فخ اليمن دون أن تتعرض هيبته لأدنى مساس.. وحرص عبدالناصر حينما قابل الملك فيصل فى التاسع من سبتمبر على أن يؤكد له أنه لم يكن يحمل أية نوايا عدوانية إزاء السعودية، وأن إرساله القوات المصرية إلى اليمن كان إجابة لطلب معونة من حكومة شرعية فى اليمن. أما حوادث الحدود التى وقعت على الحدود السعودية ـ اليمنية، فلم تكن أكثر من عمليات حربية قام بها المقاتلون لمطاردة اليمنيين، ولم تكن هناك أية نوايا لشن حرب على الأرض السعودية.

ولكـن فيصل لـم يقتـنع بهذا الـتبريـر، وكان يرى أن عبـدالناصـر كان يريد إنـشاء جمهـورية تحت النـفوذ المصرى تـتحدى الزعـامة السعـودية فى الجزيـرة العربيـة، وتدعم المقاومة الوطـنية فى عدن.. وكان فيصل يرى أن أى نـصر للجمهوريين فـى اليمن سوف يؤثـر على مجـريات الأمور داخـل السعوديـة ومن ثم قـام بتدعـيم الإمام البـدر.. ولم يستطيع السلال رغم حجم القوات المصريـة الضخم الذى كان يسانده من أن يحقق نصرا محققا الجـمهوريين. ناهيك عـن الخسائر الفادحة فى الـقوات المصرية التى بلـغت حوالى عشرة آلاف قتيل وجريح.. كانت هذه ضربة لكبرياء عبدالناصر وهيبته.

وكان فيصل قلقا إزاء ما كان يجرى فى عدن، فأراد تسوية مسألة اليمن لتكون حاجزًا أمام التحـرك التقدمى من الجنوب الـعربى، ومن ثم أصبح مـستعدا للموافقـة على وقف اطلاق النار فى الـيمن، وألمح بأن الملك سعـود الذى يعارض أية تسوية فـى اليمن سوف يخلع عن العرش وينفى خارج البلاد.

وارتاح عبدالناصر لتلك الفكرة وشجعها... وفى ضوء هذه الظروف وافق عبدالناصر على أن يتقابل الملكـيون والجمهوريون اليمنيون فى نهاية أكتـوبر على أرض محايدة فى السودان، لمنـاقشة الطرق والوسائل الـلازمة لإنهاء الحرب، وعرفت هذه المحـادثات باسم محادثـات «اركويت» نسـبة إلى «اركويت» مـصيف السودان الأول، الـذى يقع علـى بعد سبـعة وعشريـن ميلا جنـوب غرب بورسودان، ويـعد المنتـجع الساحـر الذى يهرع إلـيه العرسان السودانـيون لقضاء شهر العسل فى أحضـان الطبيعة البكر العذراء، حـيث تتناثر الجبال العالية على هضبة تغطيها الأشجار والسهول الدائمة الإخضرار.

وفضلا عـن هذا، أعلنت الريـاض بعد بدء محادثـات اركويت بأن الملك سـعود قد خلع عن عرشه، ونودى بفيصل ملكا للسعودية العربية.. وفى الخامس من نوفمبر أى بعد يومين من تنصيب فـيصل ملكا للسعودية جاءت الأنباء من السـودان تفيد بأنه تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، على أن يتبع ذلك قيـام مؤتمر صلح وطنى.. ولكن لسوء الطالع لم تـتحقـق الأمال التى نـبتت مـن اتفاق «أركـويت».. فمـن ناحية رفـض الجمهـوريون اليمنيون أن يجلسوا مع ممثلى أسرة الأمام الـبدر الذين ـ على حد قولهم ـ ارتكبوا جرائم ضد الشعب الـيمنى.. ومن ناحية أخرى لم يـكن إمام اليمن مستعدًا لـقبول وقف اطلاق النار اللهم إلا لوضع الجمهوريين فى موقـف عسكرى غير مأمون.. لقد كان البدر يحس أنه لن يستفيد شيئًا من الموافقة على تـسوية تتم عن طريق المحادثات، والتى قد تجبره على

المشاركة فى حكم بلاده مع أعدائه الألداء، ومن ثم صمم البدر على تسوية نزاعة باستخدام طريق واحد هو القوة.

وهكذا وبعد مرور شهر من عقد الهدنة، قام الملكيون فى أوائل ديسمبر بالتدفق من مخابئهم فى الجبال واستأنفوا العمليات الحربية ضد اليمنيين الجمهوريين والقوات المصرية.

وهكذا انتهى عام ١٩٦٤ الذى كان يبشر عبدالناصر فى بدايته بآمال كبار لاستعادة هيبته، بخيبة أمل مريرة صدمت أطماحه وآماله.

واستمرت الحرب فى اليمن دون أن تحقق القوات المصرية نصرا حاسما فقام السلال بطلب مزيد من القوات المصرية لتجديد هجماته على الملكيين، ولمساندته فى القيام بثورة داخل الحكومة اليمنية، حيث واجهت معارضة من بعض الوزراء الذين احتجوا على القصور والفساد الذى تفشى فى رئاسة الجمهورية اليمنية.

وهكذا وجد عبدالناصر نفسه مجبرا على إرسال قوات أخرى إلى اليمن، وفى الوقت ذاته استدعى السلال ليلقنه درسًا فى إدارة حكومته.

صراعات داخل الثورة اليمنية

كنت قد تحدثت فى الجزء الثانى من هذه الأوراق عن الصراع الذى قام فى الجنوب العربى بنشوب ثورة اليمن وسأحاول الآن أن أتحدث عن الصراعات التى قامت داخل الثورة اليمنية بعد قيامها مباشرة. ولم يكن باليمن قبل قيام الثورة سوى حركات طائفية تعتمد أساسا على تنافس قبلى بين الزيدية والشوافع، ثم ظهر حزب البعث فى قلة من المتعلمين الشبان.

وكانت كل هذه الحركات تعمل للإطاحة بالإمام أحمد الذى كان يحكم بلاده بعد مقتل أبيه الإمام يحيى عام ١٩٤٨ حكما قبليا متخلفا عفا عليه الزمن، ولا يتمشى مع مطالب العصر.

على أنه بعد وفاة الإمام أحمد، ظهر تياران أساسيان إزاء التعامل مع اليمن:

١ ـ تيار بزعامة القاضى عبدالرحمن الايريانى وأحمد النعمان ـ الذى يطلق عليه

أبوالأحرار اليمنيين والذى سجنه الإمام أحمد لاتهامه فى مقتل أبيه الإمام يحيى ثم أفرج عنه وعاش فى مصر حتى قيام الثورة ـ وكان هذا التيار يرى التعاون مع الإمام البدر واحتواءه، درأ لقيام حرب أهلية فى اليمن، واحتمال تدخل السعودية بها.

٢ ـ تيار بزعامة العسكريين يرى أنه لاجدوى من التعاون مع البدر، ولابد من خلعه والثورة عليه.

فلما مات الإمام أحمد وخلفه ابنه البدر إماما لليمن، قام البيضانى الذى كان يعيش فى مصر بالهجوم على البدر هجوما شديدا، وأعلن أحمد النعمان أن عبدالرحمن البيضانى هدم كل الجسور للمحافظة على أمن اليمن، وحذر النعمان من قيام حرب أهلية فى اليمن لايعرف لها نهاية ولا قرار. وقامت ثورة اليمن كما بينت فى الجزء الثانى من هذه الأوراق فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢، فنادى النعمان بالتعاون مع السعودية، حتى لاتتدخل ضد الجمهوريين، مبينا أنه يمكن استغلال عداء السعودية التقليدى لأسرة حميد الدين ليكون أساسا لهذا التعاون.. ولكن البيضانى اتهم النعمان بأنه ملكى، وأنه لايمكن التعاون معه فى النظام الجديد.

وقبع النعمان فى منزله بمنطقة الدقى بالقاهرة، ولم يسافر إلى اليمن، إلى أن استدعاه حسين الشافعى بعد أسبوعين من قيام الثورة اليمنية، وسأله عن سبب عدم سفره لليمن، فبين له النعمان وجهة نظره، وذكر له أن هناك عناصر مخربة على رأسها البيضانى تقوم بتخريب الثورة، ولذا آثر أن يبقى فى منزله بعيدا عن الأحداث.

قال الشافعى للنعمان:

أنا لست مسئولا عن أمور اليمن، وسأرتب لك موعدا مع السادات المسئول عن اليمن.

وتقابل النعمان مع أنور السادات الذى رتب له مقابلة مع عبدالناصر فى الأسبوع الثالث من قيام الثورة. وقد حضر هذه المقابلة مع أحمد النعمان ابنه محمد النعمان. وبعد أن شرح النعمان الكبير وجهة نظره التى بينها من قبل، والخاصة بالتحذير من نشوب حرب أهلية، طلب منه عبدالناصر السفر إلى اليمن والتعاون مع النظام الجديد. وسافر النعمان إلى اليمن برفقة أنور السادات وكمال رفعت.. وحينما وصل الوفد إلى صنعاء انفرد السادات بالبيضانى والسلال مما أغضب المجموعات السياسية الأخرى.

واقترح النعمان والايريانى انشاء مكتب استشارى يكون بمثابة واسطة بين الحكومة

والشعب يتلقى المظالم، على أن يتفرغ السلال لشئون الجيش.. وتشكل المجلس من بعض الشخصيات اليمنية منهم عبدالرحمن الايريانى ومحمد على عثمان وأحمد النعمان ومحمد الزبيرى والقاضى الزهيرى وعبدالسلام صبره. وبدأ المجلس عمله.

ولكن أعضاء المجلس فوجئوا يوما ما بملصقات لصقت على الجدران تقضى بمنع أعضاء المجلس من دخولهم القصر الجمهورى، بحجة أن هناك أخباراً تفيد بأن بعضهم سوف يضع قنابل داخل القصر الجمهورى لتفجيره.

تلى ذلك صدور أوامر من القيادة العامة المصرية فى صنعاء بتوقيع العميد المصرى على عبدالخبير تقضى بمنع أى مواطن يمنى من مغادرة اليمن إلا بأمر شخصى من عبدالرحمن البيضانى.

وساد السخط بين مشايخ اليمن وزعمائها، بعد أن شكلت لجنة لجرد محتويات القصر الملكى.. ومع أن ثروات القصر لم تكن ضخمة أو شبيهة بالتحف التى تتوافر فى القصور الملكية فى الدول المتحضرة، فقد اتهم مشايخ القبائل عبدالرحمن البيضانى بنهبها.

وكان أحمد النعمان والايريانى قد ناقشا معا فكرة التعاون مع السعودية لمنع عدوانها على اليمن، والتخلى عن مساندة البدر. واتفق الاثنان على أن يتم التقارب تحت ستار زيارة النعمان لأخ له يقيم فى «حرض» على الحدود السعودية ـ اليمنية، ومن هناك يمكن جس نبض السعودية.

وكان قد اتفق على ألا يبلغ البيضانى عن هذه المبادرة، ولكن الايريانى أبلغ البيضانى الذى صوّر الأمر للقاهرة على أنه محاولة للاتصال بالبدر، وتأليبه على الجمهورية.

ومن ثم قام البيضانى بترحيل الاثنين فى أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ وبرفقتهما كل من محمد على عثمان، وعبدالسلام صبره وأمين عبدالواسع، وأحمد المردنى وبعض الشخصيات اليمنية الأخرى.

وكلفنى عبدالناصر أن أقابل هذا الوفد، فدعوتهم على الغداء فى منزلى ـ وكنت أقطن حينئذ بالزمالك بشارع بهجت على ـ للتعارف عليهم. وبعد تناول الغداء أثار الايريانى مشكلة البيضانى وقال إنه سبب الفوضى السائدة فى اليمن، هذا فضلا عن التفاخر بأنه صهر السادات، واستغلاله هذه الصلة لتحقيق أطماع خاصة. وبينت للوفد أن البيضانى لايمت بصلة المصاهرة للسادات، ولاتتعدى العلاقة علاقة أسرية بين الأسرتين. وعرضت الأمر على عبدالناصر الذى اقتنع بإبعاد البيضانى عن اليمن.. ولكن حدث ما عرقل ذلك.

ذلك أن أحمد النعمان كتب رسالة إلى عبدالناصر فى ١٤ من نوفمبر وسلمها لكمال رفعت ليقوم بدوره بتسليمها إلى عبدالناصر.

وكان الرجل يظن أن عبدالناصر يميل إلى الصراحة، وأن الرسالة ستستهوى فؤاده، ولكن الرسالة جاءت على خلاف ما توقع، فلم يكن النعمان يعرف نفسية عبدالناصر المتعالية، وطباعه العنيدة.

لقد جاء بالرسالة:

قال الهدهد للملك سليمان:

«لقد أحطت بما لم تحط وجئتك من سبأ بنبأ يقين».

وها هو هدهد القرن العشرين جاءكم من اليمن، واسمه أحمد محمد النعمان يحيطكم بما ربما لم تحط به علما.

«إن حقيقة مهمة تلعب دورها فى حياتى أرجو أن تكونوا على بينة منها ويقين راسخ بها.. ذلك أنى أتعامل مع الحياة والناس بقدر نفعهم لتقدم اليمن، وسواء بعد ذلك أقبل هؤلاء نحوى أم أدبروا، فإن ذلك لا يغير من موقفى حيالهم شيئا ولو أن شخصى هو مدار تحركى، لما ارتفع أى صوت فى وجه الإمام أحمد بعد عام ١٩٤٨، وقد أقالنى من الموت، بعد أن أثرتها عليه حربا عوانا أطاحت بأبيه، وكادت تفقده عرشه وحياته».

وتعود الرسالة فتقول:

«أقول إن الدكتور البيضانى وشلته من التجار فى عدن وتعز أقول إنه إذا ظل هؤلاء فى جهاز الحكم فى اليمن كوزراء وكقادة للثورة، فإن البلاد ستتعرض للفوضى لا محالة، وستخسر الجمهورية العربية المتحدة مكانتها وهيبتها وسمعتها».

وما أن وصلت الرسالة إلى عبدالناصر حتى ثار وهاج، وكاد يأمر باعتقال النعمان لولا خشيته من تألب القبائل وثورتها عليه، لما كان يتمتع به النعمان من شعبية وتاريخ كفاح قديم. وكلف عبدالناصر السادات باستدعاء النعمان، ومناقشة الأمر معه، فاستدعاه السادات إلى مكتبه.

قال السادات للنعمان:

«لماذا أرسلت تلك الرسالة إلى الرئيس عبدالناصر؟ إنه يقول إن هذه الرسالة أدمت قلبه، وأنك فعلت به أكثر مما فعله السوريون».

- أجاب النعمان:

«ما أظن أننى ارتكبت خطأ أوجرماً، فهى مجرد رسالة صريحة وليس منشورا سريا. كل ما فعلته أننى أرسلت رسالة ناصحا صادقا.

ويبدو أن الرجل نسى أن عبدالناصر ما كان يقبل النصح الصادق الصريح.

قال السادات للنعمان:

«الواقع أننا أخطأنا التقدير.. لقد قالوا لنا إنهم لن يحتاجوا منا إلا النذر اليسير، وأوهمونا أن لديهم سبعة عشر ألف مقاتل تحت السلاح، وأن الشعب اليمنى كله معهم. ولكن تبين لنا فيما بعد غير ذلك، وهذه إرادة الله».

واقترح السادات على النعمان تجميع كل الأحرار اليمنيين للقضية الوطنية.

الصراع المرير بين عبدالناصر وفيصل على اليمن

والواقع أن اليمن أصابت عبدالناصر بصداع مزمن، وكلفته أموالا طائلة، وخسر فيها أرواحا كثيرة من الشهداء المصريين الذين استشهدوا على أرض اليمن. كانت اليمن من الأسباب الرئيسية لتدهور علاقات عبدالناصر مع الولايات المتحدة والمملكة السعودية.. وحاولت واشنطن فى عهد الرئيس كيندى إثناء عبدالناصر عن التورط فى إرسال المزيد من القوات إلى اليمن، وأرسل له كيندى نصيحة فى خطاب له قال فيه إنه من السهل على عبدالناصر أن يلقى فى اليمن بآلاف الأعداد من قواته المسلحة وعتاده الحربى، ولكنه حينما يقرر ترك الأراضى اليمنية سوف يجد من العسير عليه إخلاء هذه القوات والأسلحة بسهولة.

وكما بينت سلفا كان الوجود المصرى فى اليمن يسبب إزعاجا شديدا للولايات المتحدة التى كانت ترى أن الوجود المصرى هناك بمثابة تصدير للشيوعية الدولية التى تهدد مصالحها القومية فى الجزيرة العربية، وتشكل خطرًا على كيان حليفتها المملكة العربية السعودية.. ولقد عبرت المخابرات المركزية الأمريكية عن ذلك مرارًا، كان آخرها فى رسالة حملها مستر «تارنت تيد» مندوب المخابرات المركزية الأمريكية فى السفارة الأمريكية بالقاهرة، ولكن عبدالناصر رفض حتى التعليق على هذه الرسالة، ورفضت الرسالة.

ودارت المعارك على أرض اليمن، ولكن دفة الحرب لم تَسُر كما توقع عبدالناصر. فبالرغم من مزاعم السلال المتتالية بأنه نجح فى القضاء على مقاومة الملكيين، وفى دحر التدخل السعودى الأردنى المشترك، فقد استمر قتال شرس بين قوات الجمهوريين متعاونة مع القوات المصرية، وبين قبائل الإمام بدر «المخلوع»، والتى دعمتها السعودية والأردن بالرجال والعتاد والأسلحة والطائرات.

ولقد تكبد الجمهوريون خسائر أفدح بكثير مما تكبده الملكيون، ولم يمض أكثر من ثلاثة شهور على ثورة اليمن، حتى تأكد عبدالناصر أن التزاماته إزاء السلال سوف تورطه شخصيا فى حملة طويلة الأمد، ذات أبعاد عميقة لاحدود لها ولا قرار.

ولكن حدث فى الشهور الست الأولى من الحرب، ما رفع معنويات الجمهوريين، ففى خضم المعارك العنيفة الناشبة، لجأ تشكيل من الطائرات المقاتلة التابعة للسلاح الجوى الأردنى إلى القاهرة.. كان الملك حسين قد أرسل هذا التشكيل للإمام البدر المخلوع ليعاونه ضد الجمهوريين، ولكن الطيارين الأردنيين هبطوا بطائراتهم فى القاهرة، ورفضوا أن يشتركوا فى قتل إخوان لهم فى الدين.

على أن ثمة نقطة كان لها تأثير واضح على مجريات ثورة اليمن، تتعلق بشخصية عبدالله السلال كزعيم لهذه الثورة، فقد كان الرجل يفتقد كثيرا من صفات الزعامة، ولا يتمتع بالوعى السياسى الكافى الذى يمكنه من قيادة الثورة.. ولذا ليس بغريب أن يرتمى السلال كلية فى أحضان عبدالناصر ليقدم له كل شىء.

لقد كان السلال تواقا إلى أن يقوم المصريون بإدارة الأشياء فى اليمن، وكان يسعده أن يعمل كحاكم محلى لعبدالناصر.. وحينما تم توقيع ميثاق الاتحاد الثلاثى بين مصر والعراق وسوريا ـ الذى تحدثت عنه من قبل فى الجزء السابق ـ بعد مرور سبعة شهور على قيام الثورة اليمنية، قفز السلال فجأة وانتهز تلك الفرصة السانحة ليلقى عن كاهله مسئولية الحكم، فطلب الانضمام إلى الاتحاد الجديد الذى لم يقدر له أن يبرم.

كذلك لم يكن السلال ينتمى إلى القبائل، بل كان ينتمى إلى أهل الحرف، وهؤلاء تنظر القبائل إليهم نظرة أدنى منهم.

ولما كانت اليمن تستند أساسا على مجتمع قبلى له تقاليده وعاداته، فقد كان من الصعب أن تتقبل القبائل حاكما لاينتمى إليهم.. هذا فضلا عن أن السلال كان يفتقد

أيضا أصول التعامل مع زملائه، وقواعد العلاقات التى تتطلبها ممارسة الحكم، ولذا أغضب السلال أغلب المجموعات السياسية فى اليمن.. وكانت أول ظاهرة لذلك اختلافه مع نائبه عبدالرحمن البيضانى، الذى فر إلى عدن بعد شهور قليلة من استيلاء السلال على السلطة، متهما البيضانى بتهمة الخيانة العظمى.

ومع تطور القتال فى اليمن، أحس عبدالناصر أنه تورط فى حملة عسكرية طويلة الأمد، وأنه عانى من وطأة الحمل الثقيل نتيجة حملة اليمن، فاقترح فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦٢ فكرة سحب القوات المصرية من اليمن بشرط أن تتوقف معونة السعودية والأردن إلى الملكيين.

ولكن الأمير فيصل ولى عهد السعودية ورئيس الحكومة فى عهد أخيه الملك سعود، وجد الفرصة سانحة للانتقام من عبدالناصر عدوه اللدود، فلم يكتف برفض عرض عبدالناصر فحسب، بل قام أيضا باعلان رفض السعودية لكسوة الشريفة التى كانت ترسلها مصر سنويا للكعبة الشريفة منذ أمد بعيد، وكان لمصر الفخر فى ذلك بين الأمم الإسلامية كافة.

وقد أدى رفض الكسوة الشريفة إلى تعطيل العمال الفنين المصريين فى مصلحة الكسوة الشريفة بالقاهرة، وكان هؤلاء العمال يتفرغون طوال العام فى صناعة الكسوة وزخرفتها.. ولذلك هاجر أغلب هؤلاء العمال إلى السعودية للعمل بها.

كذلك قام فيصل بوضع عراقيل أمام الحجاج المصريين، بقصد تأليبهم على عبدالناصر، فاشترط أن تدفع رسوم الحج بالعملة الأجنبية، وهو أمر سوف يكلف حكومة مصر أعباءً اقتصادية باهظة، فى وقت كانت هى فى أشد الحاجة للعملات الصعبة اللازمة لخطة التنمية.

كما بذل فيصل جهودا مشتركة مع الملك حسين ملك الأردن، لنقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى عاصمة عربية أخرى، ولكنهما أخفقا.. ومع ذلك فقد أصر فيصل على أن يسبب لعبدالناصر صداعا لايفيق منه.

على أن الأمور تطورت، حينما اعترفت واشنطن بنظام السلال، مما أغضب السعودية والأردن، واشتد القتال بين الجمهوريين والملكيين فى اليمن، فبادرت واشنطن بمحاولة لاقامة تسوية سلام فى خريف عام ١٩٦٢.

والواقع أن محاولة حكومة كيندى لاقامة تسوية سلام فى اليمن لم يكن منشؤها

تعاطف واشنطن مع عبدالناصر، ولكن الأمريكيين كانوا يخشون من احتمال تهديد عرش السعودية لو تورطت فى حملة صراع طويل الأمد مع القاهرة، وهذا بالتالى يهدد مصالح الولايات المتحدة البترولية، وهى إحدى المصالح الرئيسية لواشنطن فى منطقة الشرق الأوسط.

ولذلك لم يمر شهران على انقلاب السلال، حتى قام كيندى بتقديم وساطة لوقف النزاع فى اليمن، فأرسل ممثلا خاصا له من واشنطن للاستماع إلى الأطراف المتنازعة، ولكن فيصل والإمام البدر المخلوع رفضا العرض، بينما تحمس له عبدالناصر والسلال.

وأخفق كيندى فى وساطته، ومن ثم انسحب من المسرح، لتتولى الأمم المتحدة مهمة إيجاد تسوية لحل النزاع.

ولكن فيصل كان مصرا على تسديد الطعنات المستمرة لعبدالناصر، فأعلن تعبئة عامة للقوات المسلحة السعودية، وكما هو معتاد تلكأت الأمم المتحدة فى اتخاذ الإجراءات السريعة الضرورية، فلم يصل دكتور رالف بانش مساعد سكرتير الأمم المتحدة إلى أرض اليمن فى مهمة تقص على الطبيعة قبل مرور أربعة أشهر على عرض وساطة كيندى. كذلك لم تصل مجموعات مراقبى الأمم المتحدة إلى مسرح العمليات قبل مرور أربعة أشهر أخرى.. وبالطبع اشتد عنف المعارك فى هذه الفترة، فقامت القوات الجوية المصرية بقصف عنيف لأهداف فى الأراضى السعودية، بحجة أنها تأوى قوات الإمام المخلوع، ومن ناحية أخرى قام فيصل بمد كل معونة ممكنة إلى قوات البدر. وأخفقت الأمم المتحدة فى مهمتها، وأعلن يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٣ أن جهود السلام التى قامت بها الأمم المتحدة قد أخفقت.

ومن ثم انتقلت مهمة السلام إلى جامعة الدول العربية، فقامت بارسال مجموعة من الوسطاء فى شهر أكتوبر كى يتبادلوا الآراء مع حكومة السلال، ولكن محاولاتهم أخفقت مثلما أخفق مندوبو الأمم المتحدة من قبل، إذ لم يستطيعوا أن يتقابلوا مع الملكيين اليمنيين، ورفضت السعودية مبدأ المفاوضة معهم، وهكذا لم تستمع جماعة الوسطاء إلا للجمهوريين أى لطرف واحد من أطراف النزاع.

وكان المشير عامر قائد عام القوات المسلحة المصرية قد أقنع عبدالناصر بتخفيف القوات المصرية فى اليمن، بحجة أن مهمة القوات المصرية قد تحققت، وأن على

الجمهوريين أن يتسلموا حينئذ أمانة الدفاع عن بلادهم، وأن يكتفى بأن تقدم مصر النصيحة والتدريب والامداد بالسلاح.

والواقع أن عملية التخفيف لم تكن حقيقية، بل كانت بمثابة عملية استبدال للقوات، تمت تحت إلحاح السلال على عبدالناصر.

كان السلال يتبرم من اقتراحات المشير عامر بتخفيف القوات المصرية، ومع ذلك فقد أقنع عامر عبدالناصر فى نهاية سنة ١٩٦٣ بضرورة تخفيف الالتزامات المصرية، ولقد بذل السلال جهوداً مكثفة كى يثنى عبدالناصر عن فكرة التخفيف ولكن جهوده باءت بالإخفاق.. ذلك أن عبدالناصر قد اقتنع أخيرا بأن حرب اليمن سوف تستنزف قواه العسكرية والسياسية والاقتصادية دون تحقيق نصر ساحق.. وكانت القوات المسلحة المصرية المدربة على الحروب التقليدية تعانى من معارك الجبال، وكان من الشاق عليها أن تتعامل مع عدو مختبىء فى الكهوف والمغارات، ويعرف دقائق الأراضى الجبلية فى اليمن، التى كانت تمنحهم مواقع حصينة.. ولم يكن مثمرا فى القتال سوى قصف الطيران المصرى الكثيف لهذه المواقع الحصينة، وكان تحديد أماكنها للطيران من أشق العمليات.

وهنا لابد أن أسرد قصة أزعجت الأمريكيين.. كنت قد وفقت فى الحصول على عشرات من أجهزة الإرسال والاستقبال بعيدة المدى التى تستخدمها البحرية الأمريكية، لاستخدامها فى المخابرات فى بعض العمليات السرية.. واشترط الأمريكيون ألا تستخدم هذه الأجهزة فى أى حروب تخوضها مصر.. وكان من مميزات هذه الأجهزة أنها تعمل ببطاريات تشحن بجهاز شحن يدوى يولد طاقة كهربية.. وقد استخدمت هذه الأجهزة فى المخابرات بكفاءة عالية، وأثمرت عن نتائج مدهشة.. ولكن ما أن تطور الموقف فى اليمن، حتى أمر عبدالناصر بسحب هذه الأجهزة وإرسالها لليمن.

قلت لعبدالناصر: لقد اشترط الأمريكيون ألا تستخدم هذه الأجهزة فى أى حرب.

أجاب عبدالناصر: إننا فى حرب، وسوف تنقذ هذه الأجهزة أرواح أولادنا.

وأخفقت، وأرسلت الأجهزة إلى مسرح العمليات، وكان لهذه الأجهزة مع أجهزة تحديد الاتجاه التى أرسلتها المخابرات أيضًا نتائج مثمرة وفضل فى اكتشاف أماكن الملكيين المختفين فى الكهوف والمغارات، وتحديد الأهداف للطائرات المصرية التى نجحت فى قصفها، مما جعل عبدالناصر يشيد فى إحدى خطبه ويقول: لولا المخابرات العامة ما استطعنا أن نحارب فى اليمن.

كانت فكرة المشير عامر بسحب القوات المصرية من اليمن فكرة تفاؤلية، فالسلال

لايريد أن يتحمل وحده مسئولية الدفاع عن ثورة اليمن، كما أن أى جهود للسلام كانت تعرقلها الرياض، وسواء انسحبت القوات المصرية أم لم تنسحب، فقد كان ظاهرا عناد فيصل لإعادة الإمام المخلوع إلى عرشه.

مؤتمر القمة العربى بالقاهرة ١٩٦٤

على أن ثمة مسألة مهمة كانت ترتبط باليمن ارتباطا وثيقا، تلك هى القضية الفلسطينية.. ولقد خرج عبدالناصر من حرب السويس عام ١٩٥٦، مقتنعا بأن الفلسطينيين لن يستطيعوا استرداد حقوقهم المشروعة عن طريق استخدام القوة، طالما ظل العرب متنازعين غير موحدين.. ومن ثم كان يكمن فكر عبدالناصر فى قيام وحدة عربية تكون قاعدة آمنة ينطلق منها الفلسطينيون لتحرير بلادهم.

ففى اجتماع عقد فى منزل عبدالناصر أثناء وحدة مصر وسوريا، ضم عبدالحكيم عامر وزكريا محيى الدين وعبدالحميد السراج وعلى صبرى وكمال رفعت وأنا، تمت مناقشة الوحدة العربية، وكان محور النقاش الذى يديره عبدالناصر يقوم على التساؤل: هل تقوم بين العرب وحدة دستورية أم وحدة مصالح؟.

ومع أن هذا الاجتماع لم يبت فى هذا الأمر، فقد أبدى عبدالناصر فكره بصراحة إزاء المشكلة الفلسطينية إذ قال:

«لن يستطيع الفلسطينيون تحرير بلادهم دون أن تتحد على الأقل الدول العربية المحيطة بإسرائيل، فوحدة هذه الدول تصبح بمثابة ظهير قوى يساند الفلسطينيين فى انطلاقهم منها لتحرير بلادهم.

على أن عبدالناصر كان على يقين من أن حكام دمشق - بخلاف قلة - كانوا يخالفونه هذا الرأى بعيد المدى.. ففى عام ١٩٦٠ حينما قامت اشتباكات صغيرة على الحدود السورية - الإسرائيلية، بذل عبدالناصر جهدا شاقا فى كبح جماح أغلب الوزراء السوريين فى الوزارة المركزية، الذين كانوا يحبذون فكرة دخول حرب شاملة مع إسرائيل، نتيجة هذه المعركة.

وبعد انفصام وحدة مصر وسوريا، وصعود أمين الحافظ إلى منصب رئاسة الجمهورية السورية، بعد أن نجح فى لم شمل العناصر السورية المعادية لعبدالناصر، استمر أمين

الحافظ يتخذ خط المعارضة العنيف لعبدالناصر الذى كان يكن له عداء شديداً.. كان تقدير عبدالناصر أن الحافظ لن يتورع عن محاولة إذلاله بتوريطه فى حرب شاملة مع إسرائيل فى وقت ومكان غير مناسبين.

فى ذاك الوقت كانت علاقة عبدالناصر بواشنطن تسبب له قلقا نتيجة موقف الولايات المتحدة من مشكلة اليمن.. وكما ذكرت من قبل فى الجزء الثانى كانت واشنطن ترى أن الوجود المصرى فى اليمن بمثابة تصدير للشيوعية الدولية إلى الجزيرة العربية، وهو أمر يهدد المصالح الأمريكية الرئيسية فى منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم قامت الولايات المتحدة بمحاولات بائسة لحث السعودية على إثارة الأزمات فى اليمن، مما حدا بعبدالناصر إلى التفكير فى ضرورة اجتماع زعماء العرب، لانشاء جبهة موحدة لمواجهة ما يطرأ من أحداث فى المستقبل.

كان عبدالناصر مقتنعا بأنه ليس هناك بادرة أمل فى تحقيق تسوية سلام فى اليمن عن طريق محادثات تجرى مع فيصل.. وأدرك عبدالناصر أن السبيل لتسوية السلام لن يتحقق إلا فى مؤتمر قمة يحضره زعماء العرب كلهم.. وفى هذا المؤتمر حضر السلال والنعمان المؤتمر وكلف النعمان بإلقاء كلمة اليمن بدلا من السلال لإرضاء الملك سعود، وإدخال مشكلة اليمن المؤتمر، ولكن سعود قال إن الأمور أصبحت بيد فيصل.

هذا فضلا عن أن هذا المؤتمر يستطيع أن يصل إلى اتفاق على حل موحد لمواجهة مشروع جونستون لتحويل مجرى نهر الأردن، الذى اعتبره العرب مشروعا إمبرياليا يهدد مصالحهم لحساب إسرائيل. وكان عبدالناصر قد دعا فى احتفال عيدالنصر السابع فى بورسعيد مساء ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٣، إلى عقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب بأسرع ما يمكن، لبحث موضوع تحويل مجرى نهر الأردن وما ينطوى عليه من تحد سافر من إسرائيل للعرب.

وفور إلقاء خطاب عبدالناصر، كتب الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرية، إلى أمين الجامعة العربية رسالة تتضمن طلب الحكومة المصرية بعقد الاجتماع، وقد جاء فى الرسالة مايلى:

١ ـ إن إسرائيل قد أوشكت على الانتهاء من المرحلة الأولى لتحويل مجرى نهر الأردن، وذلك بمثابة تحد خطير للعرب أجمعين فى قضية المصير العربى، يجب أن يواجه باجتماع فى أعلى مستوى لمواجهة المسئولية القومية.

٢ ـ من الواجب أن يقر المؤتمر المطلوب عقده وبدون أى مزايدة، ما إذا كانت الدول العربية قادرة على منع إسرائيل من العدوان على المياه العربية، أو أن الأمر يقتضى استعداداً وتخطيطاً.

٣ ـ إن الجمهورية العربية المتحدة تدرك أن جو العلاقات العربية ملبد بالغيوم، لكنها تؤمن فى الوقت ذاته بأن قضية فلسطين تتقدم كل ماعداها وتسبقه فى أوقات الحسم المصيرى.. وهى لذلك على استعداد لتهيئة الأسباب لعقد هذا المؤتمر فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ولتوفير الجو الذى يكفل له بلوغ نتائج صريحة محددة حاسمة.

٤ ـ كما أنها تغض النظر عن كل ما تعرضت له، مؤمنة بأنها تعبر فى هذا عن إرادة الجماهير العربية الصامدة بايمان فى معركة المصير.

ولم يكد أمين الجامعة يتلقى فى صباح اليوم التالى رسالة وزير خارجية مصر فى الموضوع، حتى بادر بحملها إلى السفراء العرب فى القاهرة، تحدث مع كل منهم عن الدواعى الملحة للاجتماع، مقترحا أن يبلغوا حكوماتهم لعقد هذا الاجتماع فى السابع من يناير سنة ١٩٦٤، أو فى الثالث عشر منه على الأكثر.. وأخذت موافقات الدول ترد تباعا حتى اكتملت فى خمسة أيام، وتحدد تاريخ عقد الاجتماع وهو اليوم الثالث عشر من يناير سنة ١٩٦٤.

هكذا دعا عبدالناصر لأول مؤتمرات القمة العربية التى تتالت فى السنوات التالية.. ففى الثالث عشر من يناير عام ١٩٦٤، اجتمع ملوك ورؤساء ثلاث عشرة دولة عربية فى القاهرة.. وحرص عبدالناصر قبل الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، أن يتصالح مع حسين ملك الأردن، فاجتمع به فى جلسة خاصة لمناقشة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعمان، التى كانت قد قطعت منذ أن اعترفت الأردن بحكومة الانفصال فى أكتوبر سنة ١٩٦١.

كان عبدالناصر يهدف من وراء ذلك أن يحدث انقساما داخل «مجموعة الملوك»، فبانضمام الملك حسين لمحور القاهرة ـ بغداد سوف يدعم هذا المحور لعزل سوريا والسعودية، ومنعها من أن تشكل جبهة معادية للقاهرة.

وقام عبدالناصر بعد ذلك بتقديم اقتراح يتضمن ضرورة إجراء دراسات دقيقة لخطط تواجه محاولات إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن، وطالب بإنشاء قيادة عربية موحدة تحت

قيادة الفريق المصرى على عامر، تشترك فيها كل الدول العربية أعضاء الجامعة العربية، وتكون هذه القيادة مسئولة عن الدفاع عن الحدود العربية أمام أى هجمات إسرائيلية.

والواقع أن هذه القيادة الجديدة كانت مجرد اسم على ورق، فقد أثبتت الأيام ضعفها وعدم جدواها، فحينما قام الإسرائيليون بهجماتهم على سوريا والأردن خلال عام ١٩٦٦ فى مجال تأهبها لحرب الستة أيام عام ١٩٦٧، كانت القيادة الموحدة تدلل على اخفاقها كنظام دفاعى.. ومع ذلك استطاعت هذه القيادة أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربى الأول فى القاهرة أن تسكت أمين الحافظ الذى اتهم مصر بتخاذلها عن مساندته إزاء العدوان الإسرائيلى على سوريا.

كان العداء مريراً بين عبدالناصر وأمين الحافظ، وظهر هذا العداء فى النزاع العربى الإسرائيلى، ولكن عبدالناصر استطاع أن يبز الحافظ فى هذا النزاع.. ففى عام ١٩٦٣ توفى أحمد حلمى ممثل الفلسطينيين فى مجلس الجامعة العربية، وحل محلة أحمد الشقيرى بترشيح من عبدالناصر وأحمد بن بيللا. كان الشقيرى أحد الفلسطينيين الذى عمل قبل ذلك مندوبا فى الأمم المتحدة لسوريا فى الخمسينيات، ثم للسعودية فيما بعد..

وكان الملك فيصل غاضبا على الشقيرى لموقفه المعارض لشكوى السعودية فى الأمم المتحدة من اعتداءات القوات المصرية فى اليمن.. ومن ثم عارض ترشيح الشقيرى فى الجامعة العربية كل من الملك فيصل والملك حسين، كذا الحاج أمين الحسينى المفتى السابق للقدس، الذى كان يعتبر نفسه الحارس الحقيقى الوحيد لمصالح الفلسطينيين منذ قيام ثورة العرب على اليهود والحكم الانجليزى عام ١٩٣٦..

ولقد تميز الشقيرى عن سلفه أحمد حلمى بالطموح الكبير، فتجاهل كل معارضيه وحاول أن يثبت نفسه فى جميع محافل العالم العربى، مصمما على إنشاء كيان وطنى للفلسطينيين.

كانت هذه الفكرة قد أثيرت فى العالم العربى منذ سنوات عدة، ولكنها لم تلق ترحيبا فى ذاك الوقت، ويرجع ذلك إلى حد كبير لمعارضة الملك حسين، حيث كانت الأردن تضم عددا كبيرا من اللاجئين، وكان من رأى الملك حسين أن الفلسطينيين ينبغى أن يقصروا ولاءهم للدولة التى تحميهم.

ولكن حينما قام الشقيرى بإحياء الفكرة فى مؤتمر القمة الأول الذى عقد بالقاهرة سنة

١٩٦٤، وجد عبدالناصر فرصة ذهبية كى يساند الآمال الوطنية للفلسطينيين دون إثارة إسرائيل.

ووافق المؤتمر بعد مناقشات حامية على اقتراح الشقيرى، ولم تكن الأردن أو السعودية سعيدة بهذا القرار.. وبالرغم من ذلك لم يعارض فيصل أو حسين كثيرا، فالسعودية لا تضم إلا عددا صغيرا نسبيا من السكان الفلسطينيين، كما أن حسين رأى أن الأغلبية الفلسطينية فى الأردن يسهل التعامل معها طالما اتفق مع عبدالناصر وسياسته. هذا فضلا عن أنه كان يظن أن الفكرة سوف تموت مع الزمن، نتيجة اختبارات التجربة التى ستلى هذا الاتفاق.

على أنه بالرغم من أن عبدالناصر استطاع عن طريق المؤتمر أن يستعيد المبادأة ويسكت نقد السوريين اللاذع لسياسته إزاء النزاع الإسرائيلى، فقد أخفق فى الوصول إلى تسوية فعالة فى اليمن. ولم ينجح عبدالناصر فى أكثر من حث فيصل على إعادة العلاقات بين القاهرة والرياض.

ومع أن عبدالناصر اتفق على إجراء محادثات تالية فى العام التالى، فقد أعلن فيصل بوضوح سياسته إزاء اليمن فى حديث له مع مراسل «لندن أو بزرفر» بعد انتهاء المؤتمر بما يقل عن ثلاثة اسابيع.

قال فيصل: إن حكومته لن توافق البتة على أى نظام فى اليمن تسيطر عليه دولة أجنبية وفى كلمات أخرى قال: يجب أن يترك السلال الحكم قبل أن توافق السعودية على أية تسوية.

والواقع أن عبدالناصر كسب من مؤتمر القمة أكثر مما خسر، ففضلا عن مساندة الكتلة العربية التقدمية له ـ الجزائر، العراق، السودان ـ فقد استطاع أن يستأنف الحوار مع الدول المحافظة أو على الأقل مع حسين الذى قام بزيارة للقاهرة بعد مرور شهرين على المؤتمر، وأجرى محادثات مع عبدالناصر.

لقد كان فى مقدمة قرارات المؤتمر دعم التضامن العربى، وتسوية الخلافات القائمة.. ففى يوم ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ تم التوقيع على اتفاق بحل النزاع الجزائرى المغربى على الحدود، تبعه استئناف العلاقات الطبيعية بين الجارتين العربيتين.

وبعد تسعة أيام، أعلن فى كل من القاهرة والرباط عودة العلاقات بين مصر والمغرب،

وبعد أربعة أيام أخرى صدر بلاغ بعد اجتماع مشترك في الرياض يعلن عودة العلاقات السياسية بين مصر والسعودية.

أما بالنسبة للنزاع الإسرائيلى ـ العربى، فقد استطاع عبدالناصر أن يوقف نقد سوريا دون أن يورط نفسه فى أى عمل قد يؤدى إلى الحرب، وفضلا عن ذلك، نجح عبدالناصر فى وقف حرب الإذاعة بين العرب وكى يصبح قدوة للحكام العرب أمر بوقف هجوم الدعاية المصرية على السعودية والأردن وسوريا.. ولم يشذ عن ذلك سوى الحملات الإعلامية التى استمرت بين سوريا والعراق، وكان لتدخل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أثره فى توقف الحملات الإعلامية العراقية، بينما ظلت حملات سوريا مستمرة من جانب واحد إلى أن تغيرت الحكومة السورية.

وبعد أربعة شهور تالية أبرم عبدالناصر مع عبدالسلام عارف فى مايو سنة ١٩٦٤ اتفاقا لوحدة بين مصر والعراق.

وخلاصة القول، فقد نجح عبدالناصر بحلول عام ١٩٦٤ فى استعادة كثير من زعامته المفقودة، ولكنه لم يستطع فى مؤتمر القمة أن يسوى مشكلة اليمن.

. مؤتمر القمة العربى بالإسكندرية

وكان مؤتمر القمة العربى الأول الذى عقد فى القاهرة قد تمخض عن خلق الكيان الفلسطينى بفضل جهود عبدالناصر وبمساندة أحمد الشقيرى.. ومع ذلك ظل فكر عبدالناصر إزاء النزاع العربى ـ الإسرائيلى، يعتمد أساسا على الوضع السياسى فى المنطقة، وعلى الظروف الدولية.. وكان عبدالناصر يؤكد فى مناسبات مختلفة أنه لن يسمح لإسرائيل أن تجره إلى حرب فى زمان ومكان غير مناسبين.

وكان الفلسطينيون يدركون فكر عبدالناصر، ويعلمون أنه لن يستطيع تحقيق آمالهم عن طريق الدخول فى قتال قريب مع إسرائيل فى سبيلهم.. وتدليل على ذلك، فقد حاول ياسر عرفات ومجموعة من منظمة فتح مقابلة عبدالناصر قبل حرب يونيو، ولكن عبدالناصر كان يرى أن مصر ليست على استعداد للتورط مع إسرائيل فى حرب كبيرة، ولذا تهرب من مقابلتهم، ولم يتم اللقاء بهم إلا بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧.. وأنكر أنه يعلم أنهم طلبوا مقابلته.

ولايعنى ذلك أن عبدالناصر لم يكن يحمل شعوراً طيبا للفلسطينيين، بل على العكس كان مؤمنا بآمالهم، ولكنه كان يرى أن الوقت لم يحن بعد لمعركة التحرير الكبرى. لقد قدم عبدالناصر لقطاع غزة الذى كان يضم ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ لاجىء فلسطينى مساعدات جمة، وقام بتطوير القطاع، وعمل على رفع مستوى المعيشة فيه، وجعل من غزة منطقة حرة، ومركزا سياحيا، وقام بتمهيد الطرق وانشاء المرافق.. كما قامت الحكومة المصرية بتعيين آلاف من الفلسطينيين فى وظائف تعليم بمصر، وعمل كثير من الفلسطينيين فى مجال الصناعة والتجارة.

ولكن كل هذا لم يقنع الفلسطينيين المقاتلين.. لقد كانوا يريدون شيئا واحداً من مصر.. العمل والقتال.. ولذا أصيبت هذه المجموعات بخيبة أمل كبيرة، حينما سمعت عبدالناصر فى مؤتمر القمة الأول يقول إن تحرير فلسطين ليست مسألة ملحة عاجلة، وأن هذا العمل يمكن أن ينتظر حل عدد من المسائل العربية الملحة الأخرى.

واستغل السوريون هذا الموقف فقام أمين الحافظ بالرد على عبدالناصر، مؤكدا أن العرب بتجمعهم يمكنهم إلحاق الهزيمة بإسرائيل فى وقت قصير.. وعلق عبدالناصر على ذلك بقوله إن الحافظ فقد عقله.

نتائج زيارة عبدالناصر لليمن

لم يقم عبدالناصر بزيارة اليمن إلا بعد مرور سنتين من قيام الثورة اليمنية.. ذلك أنه بعد انتهاء مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة بثلاثة شهور، قام عبدالناصر بزيارة اليمن للمرة الأولى فى شهر أبريل سنة ١٩٦٤، حيث أمضى بها خمسة أيام فى صنعاء وتعز، وصحبه فى هذه الرحلة المشير عامر وأنور السادات وزكريا محيى الدين وأنا، وذلك بهدف جمع الشتمل، بعد أن عمت الفوضى أنحاء البلاد.

ولكن عبدالناصر أصيب بخيبة أمل كبيرة، وبصدمة عنيفة لما لمسه من أوضاع متردية فى اليمن.. أحس عبدالناصر أنه ليس هناك دولة بالمعنى المعروف، فلا مؤسسات سياسية ولا جيش يعتمد عليه، بل كان الاعتماد كلية على مصر فى المجال السياسى والاقتصادى والعسكرى.

هذا فضلا عن أن نصف الوزراء لايذهبون إلى مكاتبهم، والنصف الآخر لا يعرفون كيف يديرون وزاراتهم.. أضف إلى ذلك الفساد والقصور فى الحكم على كافة المستويات.. وكانت الشكوى من السلال تنصب من أغلب المجموعات السياسية اليمنية، ومن ثم أجبر عبدالناصر على إحداث تغيير جذرى فى الحكومة اليمنية مع إجراء بعض التعديلات فى أسلوب الحكم.

وقام عبدالناصر بتشكيل حكومة برئاسة حمودة الجائفى، وبقى السلال رئيسا للجمهورية اليمنية، وتولى أحمد النعمان رئاسة مجلس الشورى الذى يتكون من بعض الشخصيات العامة فى اليمن.

قال: عبدالناصر للنعمان:

«يمكنك أن تجمع الأحرار من خلال مجلس الشورى».

واقترح النعمان تشكيل مجلس رياسة يتولى إدارة البلاد، بدلا من انفراد السلال بالسلطة، ولكن عبدالناصر رفض الفكرة، وقامت مشادة بينه وبين النعمان..

قال النعمان:

«هذا رأيى أقوله بصراحة وإلا فأنا على استعداد أن أعود للقاهرة وأقعد فى بيتى فى المنيل، بدلا من المشاركة فى حكم هو فى حقيقته حكم فردى».

وهنا بدت على وجه عبدالناصر علامات الغضب، ولم يستطع أن يكبت انفعالاته وثار فى وجه النعمان وقال:

«أنت بتقول ايه يا أخ نعمان.. الكلام ده مينفعش.. والله أسحب جيشى واخللى الملكيين يدبحوكم».

وقام عبدالناصر بوضع دستور لليمن تلاه أنور السادات أثناء الزيارة.

والواقع أن عبدالناصر حينما رفض فكرة النعمان لتشكيل مجلس رئاسة للمشاركة فى الحكم، كانت تكمن فى ذهنه فكرة السيطرة على السلال الذى ارتمى كلية فى أحضان عبدالناصر، أما باقى المجموعات السياسية ذات الماضى الوطنى، فكان من الصعب على عبدالناصر ترويضها والتعامل معها.

ومن ناحية أخرى كانت تراود عبدالناصر حينئذ فكرة الحل السلمى، ولذا كان لابد له من جمع بعض الشخصيات الوطنية فى الحكم ، والتى قد ترضى عنها السعودية..

وكان الوضع فى اليمن بعد زيارة عبد الناصر كما يلى:

عبدالله السلال رئيسا للجمهورية.

حسن العمرى نائباً لرئيس الجمهورية

أحمد النعمان رئيسا لمجلس الشورى

حمودة الجائفى رئيسا للحكومة

محمد الزبيرى نائبا لرئيس الحكومة

عبدالرحمن الإيريانى نائبا لرئيس الحكومة

ولكن لم يستطع هذا التشكيل الجديد الذى وضعه عبدالناصر أن يثبت الأوضاع فى اليمن، فبدأت الصراعات داخل الحكم اليمنى.

كان النعمان يرى أن حرب اليمن لافائدة منها، وكلفت مصر الكثير، وأحرى بمصر أن ترسل الأطباء والمدرسين والخبراء المدنيين بدلا من إرسالها الجيوش التى تهلك على أرض اليمن.. وكان يعضد هذا الرأى كل من الزبيرى، والإيريانى..

ولكن العسكريين وعلى رأسهم السلال والعمرى عارضا هذا الرأى بشدة، وقالا إن حل مشكلة اليمن لن يتحقق إلابالسلاح.. وحاول السلال عزل مجلس الشورى، فقام أحمد النعمان ومحمد الزبيرى وعبدالرحمن الإيريانى بتقديم استقالاتهم من مناصبهم، مبررين ذلك بأن الفوضى عمت البلاد نتيجة إنفراد السلال بالسلطة ، كما أن مصر منيت بخسائر فادحة كان يمكن تجنبها والانتفاع بقدرات مصر فى تنمية اليمن ورخائها.

وقام محمد النعمان بن أحمد النعمان بطبع الاستقالة فى بيروت، وقد حملت أسماء النعمان والزبيرى والإيريانى ووزعت الاستقالة فى أنحاء الدول العربية ، وحينما انتشرت قام المشير عامر وأنور السادات بالسفر إلى اليمن، وعقدا جلسة فى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بصنعاء لحل المشكلة وما أن بلغ نبأ وصولهما اليمن حتى لجأ الزبيرى إلى الجبل واحتمى بالقبائل، بينما اعتزل النعمان والإيريانى فى مدينه تعز.

وقام عامر والسادات باستدعاء النعمان والإيريانى، وتمت بينهم مصارحة عنيفة، وقال: النعمان إن ابنه محمد مطارد فى القاهرة وحركاته مقيدّة.

وزاد من توتر الموقف أن المشير عامر كان قد رفض مقابلة النعمان فى بادىء الأمر،

واستقبل عبدالقوى حامى بدلا منه.. وحينما واجه النعمان المشير عامر بذلك، اعتذر الأخير بأنه كان يرتدى «منامته» ..وبالطبع لم يقنع النعمان بهذا العذر..

قال النعمان للمشير:

لايمكن إنهاء المعارك فى اليمن دون الاتفاق مع السعودية.. لقد قلت هذا لعبد الناصر بعد أسبوعين من قيام الثورة.

واحتدم الخلاف بين عامر والنعمان، وكان السادات حاضرا الاجتماع.. وقام المشير يلوم الإيريانى والنعمان على استقالتيهما، وقال إن هذا الاجراء يعد طعنة شديدة لمصر..

وفى اليوم التالى انتقل المشير عامر والسادات والإيريانى والنعمان إلى منزل السلال لمناقشة الموقف،ودار الحديث كمايلى:

الإيريانى ـ انتوا بتلعبوا بنا الشطرنج.!

النعمان : ليس هناك حلا إلا أن تتولوا الأمور بأنفسكم مباشرة، فأنتم تستطيعون فى مصر أن تزودونا بخبرات لحكم البلاد.

السلال : أهكذا تسقطنا؟

النعمان : ليس عيبا أن نتعلم من خبرة الآخرين .. إننا نتطلع إلى مصر كقبلة لنا وهى كفيلة بأن تحقق أمانينا.

وانتهى الاجتماع دون أن يسفر عن شيء محدد.

خلاف عبد الناصر مع النعمان

وكان اغتيال محمد الزبيرى الزعيم اليمنى فى أول أبريل عام ١٩٦٥ من أهم أحداث عام ١٩٦٥ إذ أدى مصرعه إلى غضب القبائل اليمنية وهياجها، وكادت تنشب فى اليمن فتنة رهيبة تعصف بالأخضر واليابس كان الزبيرى يقيم فى الجبال مع القبائل وقام النعمان والإيريانى بزيارته واستقبلتهما القبائل وعلى رأسها الزبيرى فى جبل «برد» بالطبول والحفاوة وكان الغرض من الزيارة العمل على تآلف القبائل ولكن ما أن خطا الموكب مسافة قصيرة حتى صاح هاتف .. لقد قتل الزبيرى.. والتف الناس حول جثة الزبيرى الممددة على الأرض بلا حراك..

والواقع أن الخطة كانت مدبرة لاغتيال الزبيرى والنعمان والإيريانى من خصومهم

السياسيين فى اليمن، بغرض إلصاق التهمة إلى المصريين، أو إلى محمد بن الحسين من الملكيين، وهاجت القبائل وثارت على حكومة الجائفى، وركزت المسئولية على المصريين، ونادت بضرورة تشكيل حكومة برئاسة أحمد النعمان.

وخشى النعمان من الفتنة، فقبل تشكيل الوزارة ، وحرص على أن تضم أفراداً وطنيين حتى لاييأس اليمنيون من مصر، إذا أصبح الاعتقاد السائد بين اليمنيين أن القاهرة لاتريد إلا تشكيل الحكومة اليمنية من أفراد يمكن السيطرة عليهم، وتوجيههم لتحقيق مصلحة عبدالناصر.

وماكادت تبدأ وزارة النعمان عملها، حتى بدأت الأزمة بين عبد الناصر والنعمان ، إذ غضب عبد الناصر على الحكومة لضمها محسن العينى البعثى ، وأصدر عبدالناصر تعليماته لوقف الميزانية والمرتبات إلى اليمنيين، وكانت هذه الأموال تصرف من القيادة العامة المصرية فى صنعاء.

كما قام عبدالناصر بتحريك السلال والعناصر المعادية للوزارة لمناوئة النعمان وعرقلة خطواته، وأصبح السلال يصدر قرارات فردية، متجاهلا الحكومة.

وتصادف أن عقد مؤتمر رؤساء وزراء العرب فى القاهرة فى شهر يونيو سنة ١٩٦٥، وحضر الأمير فهد السعودى هذا المؤتمر، وحاول النعمان أن يتقارب مع السعودية لرفع العبء عن مصر..

وفى «دمر» عقد مؤتمر بين الملكيين والجمهوريين هدفه المصالحة الوطنية بين القبائل، وتحديد علاقة اليمن مع مصر.. هل هى وحدة دستورية أم تحالف أم دولة تابعة؟

وحضر هذا المؤتمر الفريق عبد المحسن مرتجى قائد القوات المصرية. وأسفر المؤتمر عن تشكيل وفد للسلام برئاسة الإيريانى مهمته أن يمر على الدول العربية للدعوة للسلام .

ومع ذلك فقد نقلت الأشياء إلى عبد الناصر بواسطة العناصر المعادية فى صورة مخربة مما أدىّ إلى زيادة التوتر بين عبدالناصر والنعمان.

وكان المؤتمر قد تمخض عن قرار بإرسال برقية إلى كل من الملك فيصل والرئيس عبدالناصر لمناشدتهما وقف الحرب.

وقد رفض عبد الناصر أن يرد على البرقية ، أما فيصل فقد رد على البرقية بقوله إنه

لايريد غير لم شمل اليمنيين، ولا يسعى إلا لرخاء اليمن، وعدم التدخل فى شئونها، وأدى ذلك إلى زيادة التقارب بين حكومة النعمان والسعودية وإلى نفور عبد الناصر من حكومة النعمان. وانتهز النعمان فرصة وجوده بالقاهرة فى يونيو سنة ١٩٦٥ ، وقابل عبدالناصر وبرفقته الإيريانى والروينى ومحسن العينى، وحضر المقابلة أنور السادات.

وعرض النعمان الأمر على عبد الناصر، وبيّن له أنه لايسعى إلا لدرء سخط الشعب اليمنى الذى يظن أن القاهرة هى التى تشكل الحكومات وتقيلها، وأن محاولته إدخال عناصر وطنية فى الوزارة لايهدف إلا لإرضاء الشعب اليمنى.

قال عبدالناصر :

«لايمكن أن تقنعنى شعراً ولا نثراً.. أنا لن أقبل بعثيا واحداً فى الحكومة، وأفضل أن أتعاون مع بن جوريون عن أن أتعاون مع البعث».

قال النعمان:

«ماذا يفعل اثنان من الوزراء البعثيين فى الوزارة؟».

وعلق محسن العينى بقوله:

«ما تعلقنا بالبعث إلا حينما رأيناكم تتعاونوا معهم فى عهد الوحدة.. ونحن حريصون على الارتباط مع مصر.. وحينما كنت فى أمريكا سمعتهم يقولون إن من يريد محاربة عبد الناصر فليقاتله فى اليمن»

قال عبدالناصر:

«أنا لا أقصدك.. إننى أقصد البعث»

وهنا تساءل الإيريانى:

«هل تعترضون على سياسة الحكومة أم على أشخاصها؟»

وأجاب عبدالناصر بغضب.

«إيه يا إيريانى .. انا مش بوشين.. أنا مش السلال.. أنا أكبر مغامر وهأخلى القبائل تدبحكم كلكم..».

قال النعمان

«نحن نريد خبرتكم وتعليمكم»

«إننى لم أقل شيئاً. ولكن مفيش بعثى واحد يخش الوزارة وهمس النعمان فى إذن عبدالناصر كى يؤجل الجلسة إلى المساء بعد أن توتر الموقف، وتقرر تأجيلها إلى الليل.

وتوجه النعمان بمفرده فى الحادية عشرة مساء من اليوم ذاته إلى منزل عبدالناصر، فوجد أن السادات سبقه إليه وتقابلا معا فى حجرة الاستقبال بالدور الأول.

وقبل أن يهبط إليهما عبدالناصر من حجرة نومه فى الدور العلوى التفت السادات إلى النعمان وقال:

إننى أرى أن تعدل الوزارة وتخرج الثلاثة المختلف عليهم : محسن العينى لأنه بعثى، وأحمد عبده سعيد لأنه متزوج أمريكية ، والعطار لأنه متزوج فرنسية وحينما دخل عليهما عبدالناصر، شاركهما الحديث وقال:

لابد أن يشاركنا ثالث:

وتوجه الثلاثة إلى منزل المشير عامر فى ثكنات الحلمية، وكان يقضى فترة نقاهة إثر عملية زائدة دودية أجريت له.

وحدثت نادرة تدعو إلى الفكاهة وإلى التعبير عن مكنون النفوس، قدم المشير عامر لضيوفه قطعا من الشيكولاته التى تضم بداخلها وريقة صغيرة مكتوب عليها حظ الإنسان.

تناول عبدالناصر قطعة شيكولاته ونزع غلافها وقرأ حظه الذى يقول : «عدو عاقل خيرمن صديق جاهل »

وسلم عبدالناصر الورقة للنعمان.

وقام النعمان بدوره بقراءة حظه فكان «اتق شر من أحسنت إليه» وسلم النعمان الورقة لعبد الناصر.

وضحك الجميع ، ولم يعلقوا بشيء . ولكن مكنون النفوس كان يمتلىء بالريبة والشك.

وحاول النعمان أن يتحدث إلى المشير عامر، ولكن عبدالناصر قال: لا تقص على عبد الحكيم شيئاً فقد قلت له كل شيء.. إحنا الثلاثة مابنخبيش حاجة على بعض..

ويبدو أن عبدالناصر لم يستطع أن يخفى كرهه للبعث فقال:

«لن أقدم قرشاً واحداً لكم.. روح هات ميزانية من ميشيل عفلق ولا من أمين حافظ».

أجاب النعمان

«العينى ليس له ارتباط ولااتصال بالبعث»

قال: عبدالناصر

«العينى أنا قلتها له فى عينه »

وعلق المشير عامر على قول النعمان فقال:

«انت هاتستقيل علشان يقولوا مصر رفضت الحكومة الشعبية»؟

أجاب النعمان

«ماذا تريدون أن أفعله»؟

قال عبدالناصر

«أعمل زى مانت عاوز..أناوصلت إلى طريق مسدود»

وتدخل عامر وقال:

«إحنا عاوزين حكومة قومية مائة فى المائة ليس لها ارتباطات بالبعث ولابأى تيارات سياسية أخرى..».

وفى غالب ظنى أن المصريين الثلاثة كانوا يعنون تشكيل حكومة أعضاؤها من أنصار القاهرة.

علق أنور السادات:

«من الأفضل أن تعدل الحكومة»

وعاد النعمان ومجموعته إلى اليمن، وعقد جلسة لمجلس الوزراء اليمنى لمناقشة ما استجد من أمور .. واقترح محسن العينى الانسحاب لحل الأزمة، ولكن النعمان رفض الاقتراح، واعتبر ماحدث فى القاهرة تدخلا فى شئون اليمن الخاصة .

وزاد من توتر الموقف فى صنعاء سيطرة السلال على الأمور بتشجيع من عبدالناصر، مما جعل النعمان يحس استحالة التعاون مع عبدالناصر، فقدم استقالته بعد أن كتبها وسلمها إلى عبدالله الإيريانى..

وعاد النعمان إلى القاهرة بحجة العلاج.. ولم تعلن الاستقالة إلا بعد أن حضر النعمان إلى القاهرة، وقابل أنور السادات، وأبلغه بالاستقالة.

وثارت القبائل اليمنية، وأرسلت وفدا إلى مصر... وكان عبدالناصر يقيم فى الاسكندرية فتوجه الوفد إلى الاسكندرية معلنا أنه غير راض عن تعيين حسن العمرى خلفاً للنعمان.. ولم يستجب أحد من المصريين للوفد، فحمل الوفد أمتعته وتوجه للطائف، معلنا أن اليمن ستدخل فى مصالحة مع فيصل.

كان الإيريانى حينئذ يعالج فى مستشفى المواساة بالاسكندرية (صيف ١٩٦٥) فقام المشير عامر بزيارته، وقال له:

«إن ذهاب المشايخ إلى السعودية طعنة لمصر»..

أجاب الإيريانى:

«إحنا قلنا لكم قبل كده عن الطريق السليم... إذا أردتم علاج الموقف فهناك اقتراح بأن يتوجه محمد النعمان بن أحمد النعمان إلى السعودية وكأنه غاضب على مصر، ثم يقوم بالاتصال بالمشايخ ويصلح البين بينهم وبين عبدالناصر»..

ولكن النعمان الصغير توجه إلى لبنان وأعلن سخطه الحقيقى على مصر وعلى القائمين بها، ثم انضم إلى المشايخ فى السعودية، حيث لجأ من سبقه من اليمنيين الجمهوريين.. وازداد عبدالناصر هياجا ونقمة على أحمد النعمان وابنه محمد.

اتفاقية جده للسلام

بعد لجوء مشايخ القبائل اليمنية إلى السعودية، كان عبدالناصر يقيم فى الإسكندرية فى مصيفه بالمعمورة، وقرر التوجه إلى السعودية فى شهر أغسطس لقطع الطريق على من لجأ إلى السعودية.. وأراد عبدالناصر أن يبين لمن يحبذون التعاون مع السعودية أنه رجل سلام فاستدعى الإيريانى والنعمان، كما استدعى الجانب الآخر المعادى لهذه الفكرة ممثلا فى السلال والعمرى.. وحضر على صبرى هذا الاجتماع.. وأعلن عبدالناصر لهم أنه قرر التوجه إلى السعودية، لأنه رأى ـ على حد قوله ـ أن من مصلحة اليمن أن تتفاهم مع السعودية، وإنه لابد من حل المشكلة عن طريق السلام..

وقال عبدالناصر:

«أنا مش واخد معى لا عبدالحكيم ولا السادات.. سأصطحب معى زكريا حتى يكون الجو بعيدا عن أى شخص له علاقة بالحرب فى اليمن»

وهنا قال السلال:

«لا يمكن أن نرضى بحال من الأحوال أن نتعاون مع الملكيين أو نعقد صلحا مع السعودية».

سأل عبدالناصر:

«إيه رأيك يا نعمان؟»

أجاب النعمان:

«أنا من أنصار السلام، وهى دعوة مباركة حقيقية»..

ثم قال بيت الشعر التالى:

لا يسهر الليل إلا من به قلق   لا تحرق النار إلا رجل واطئها

وعلق النعمان على هذا البيت بقوله:

«أنتم الذين تحترقون فى مصر منها، أما نحن فمنعمون فى القصر».

وهنا انفعل السلال وغضب فعاد النعمان وقال:

«المصريون هم الذين يحترقون، أما نحن فمنعمون»..

وانبرى السلال وقال للنعمان:

«أتريد أن تحضر البدر ويحكم؟»

وأثار هذا القول النعمان الذى قال:

«لم أكن رئيسا للعكفة (حرس الإمام).. إننى مكافح حارب الإمام واتهمت بقتل أبيه، وأودعت السجن»

وتدخل المشير عامر لتهدئة الموقف وقال للنعمان:

«ما يصحش يا نعمان»

أجاب النعمان:

«ليس عيبا أن يكون السلال رئيس حرس الإمام.. ولكن هل يصح أن يقول بعد تاريخى وجهادى إننى أريد أن أحضر البدر؟»

وانتهى الاجتماع..

وفى نهايته وقبل انصراف الحاضرين قال المشير للنعمان:

«إنت كنت بتعمل إيه مع بشير قطب السورى البعثى البارحة؟ كنت عاوز منه إيه؟.. عاوز منهم ميزانية؟»

واستغرب النعمان وأجاب:

«إننى لم أر بشير هذا منذ اجتماع الجامعة العربية فى شهر يونيو».

وفى ٢٤ من أغسطس عام ١٩٦٥ توجه عبدالناصر إلى السعودية، واجتمع فى جدة مع الملك فيصل، وتم الاتفاق بينهما على سحب القوات المصرية من اليمن قبل يوليو سنة ١٩٦٦، على أن يجرى استفتاء فى مدى خمسة عشر شهرا، حيث يقرر الشعب اليمنى شكل الحكم الذى يختاره.. وبهذا الاتفاق اكتسب عبدالناصر شعبية أظهرته أنه رجل السلام والزعيم العربى الذى يريد حل خلافات العرب.. وبعد مؤتمر جدة، وعودة عبد الناصر إلى القاهرة، تقابل مع الإيريانى والسلال والعمرى، ولكنه انفرد فى بادىء الأمر بالسلال والعمرى.

وحينما تقابل الإيريانى مع عبدالناصر قال الأول:

«النعمان عاوز يشوفك»

قال عبدالناصر

«لا أريد أن أراه.. كلام أقوله له سر يبعته لوكالة أنباء فرنسية.. أنا سمعته بنفسى..»

وحينما واجه الإيريانى النعمان بذلك قال النعمان:

«لم يحدث شىء من هذا... كل ما قلته أن عبدالناصر يدعو للسلام وإنه يتجه للسعودية لمقابلة فيصل فى جدة».

وطلب النعمان استعادة البيان ومراجعته، ليؤكد أنه لم يفش أية أسرار، وعاد اليمنيون إلى اليمن ليبشروا بالسلام، وقاموا بعقد مؤتمرات شعبية للتمهيد للصلح مع السعودية.. ونادى الجميع بشعارات جديدة:

«من أجلك يا شعب اليمن اختلفنا، ومن أجلك اتفقنا»

ووصل عبدالناصر إلى الدار البيضاء مع الملك فيصل الذى كان قد زار مصر لمدة ثلاثة

أيام.. وعقد مؤتمر القمة العربى فى الثالث عشر من سبتمبر فى الدار البيضاء حضره رؤساء اثنتى عشرة دولة عربية، ولم تتخلف عن المؤتمر غير تونس احتجاجاً على موقف مصر من هجومها على رئيسها الحبيب بورقيبة.. وفى حفل استقبال أقيم فى الجزائر جلس بومدين على يمين عبدالناصر بينما جلس النعمان على يساره.. والتفت النعمان إلى عبدالناصر وقال:

الحمد لله الذى ألقيت القبض عليك فى الجزائر.. مش عاوز تشوف وشى لأننى لا انقل لك إلا الصور المظلمة.. اننى لم أنشر أية أسرار كما قلت للإيريانى..

والتفت عبدالناصر إلى بومدين وقال:

«النعمان بيقول إنه قبض علىَّ فى الجزائر».

فدار عتاب بين عبدالناصر والنعمان.. وطلب النعمان وعدا من عبدالناصر ألا يستمع لأحد وأن يستدعيه فورا لمناقشته إذا ما وصلته دسيسة عنه.

ولكن هل تم رأب الصدع؟ الواقع لا.. فقد استمر الشك بين الاثنين حتى أمر عبدالناصر إيداع النعمان ومجموعة من اليمنيين فى السجن الحربى كما سأوضح فيما بعد..

وفى مؤتمر الرباط اتفق رؤساء الدول الإثنى عشرة جميعهم على وقف هجمات الإذاعة المتبادلة.. وساند الملك الحسن ملك المغرب جهود الرئيس عبدالناصر لاستعادة التضامن العربى.

والواقع أن عبدالناصر كان حريصا على عدم التورط فى حرب مع إسرائيل فى وقت ومكان غير مناسبين.. ففى سبتمبر عام ١٩٦٥ حينما عقد مؤتمر القمة الثالث فى الدار البيضاء، قال لزملائه من الحكام العرب إن العرب ليسوا فى ظروف تسمح لهم بشن حرب شاملة على إسرائيل.. ووضح لهم أنه حتى لو اجتمعت الدول العربية كلها، فإن قدراتها لاتعادل قدرات إسرائيل، فبينما يمتلك العرب أسلحة حديثة شبيهة بتلك التى يملكها العدو، فإنهم يعانون من النقص فى التدريب والمعرفة الفنية التى تمكنهم من استخدام هذه الأسلحة استخداما مؤثرا.. كما بين عبدالناصر أن جيوشهم تحتاج إلى ثلاث سنوات للحصول على المهارة، ونصح الحكام العرب أن يكرسوا طاقاتهم للتدريب والتنسيق اللازم للحاق بإسرائيل، بدلا من الثرثرة أو التهديد الذى لم يعد يخدع أى إنسان.. وفى الوقت ذاته، كان عبدالناصر يسعى لحل مشكلة اليمن، ففى ٢٤ من

أغسطس، وقبل انعقاد مؤتمر الدار البيضاء بثلاثة أسابيع تقابل عبدالناصر وفيصل فى جدة كما ذكرت سلفا، حيث اتفق الاثنان على إجراء محاولة أخرى لفرض وقف إطلاق النار على الجانبين الملكى والجمهورى.

ويرجع الفضل فى ذلك إلى جهود أحمد النعمان الذى أصبح رئيسا لحكومة السلال فى أبريل سنة ١٩٦٥، بعد أن ساد مجلس الوزراء حالة من الفوضى الظاهرة.. ولم يضيِّع النعمان أى وقت كى يبين للسعودية أنه ينشد صداقتها كما بينت من قبل.. كذلك أبدى المشاعر ذاتها للبريطانيين فى عدن.. لقد كان يأمل ألا يرى اليمن تعتمد كلية وباستمرار على القاهرة، بل كان ينظر إلى الدول العربية الأخرى لمعاونته فى كفاح اليمن لتحقيق استقلالها السياسى والاقتصادى.. وكان النعمان صلب الرأى ، ومن ثم لم يدم طويلا فى الوزارة وأخرج منها.. ومع أن خصوم النعمان استطاعوا الإطاحة به من منصب رئيس الوزراء، فقد أخفقوا فى السيطرة على آرائه، وبخاصة حينما حاولوا التصالح مع عبدالناصر.

وجاءت الوساطة من عدة اتجاهات، إذ قام الملك حسين ملك الأردن بعرض وساطته للتوفيق بين القاهرة والرياض وصنعاء.. وتطوعت الجزائر للوساطة، كذا الكويت..

ونشطت التحركات السياسية فى صيف عام ١٩٦٥، إذ حضر السلال إلى الإسكندرية لمقابلة عبدالناصر، بينما استقبل فيصل ممثلى الملكيين فى الرياض.

والأهم من هذا كله قيام مجموعة من الجمهوريين المعادية للسلال بالاجتماع مع مندوبى الإمام البدر فى مؤتمر عقد بالسعودية

ومع أن حسن العمري الذى خلف النعمان فى رياسة الحكومة نقض ما أبداه النعمان من رغبته فى إقامة علاقات طيبة مع السعودية والانجليز، فقد أصبحت كل هذه المشاورات غير ذات بال بعد أن اجتمع عبدالناصر وفيصل، وقاما بتوقيع اتفاق جديد يوقف الحرب نهائيا فى اليمن.. لقد وافقت السعودية توا على وقف كل المعونات العسكرية للملكيين، وتعهدت مصر بأن تسحب قواتها المسلحة فى مدة سنة.. وتضمن الاتفاق وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة انتقالية باتفاق يتم بين الأطراف اليمنية والسعودية والمصرية، على أن يجرى استفتاء بعد ذلك فى موعد أقصاه نوفمبر عام ١٩٦٦، حيث يقرر الشعب اليمنى نظام الحكم الذى يرتضيه.

وهاجت الحكومة السورية، وأثارت زوبعة احتجاج، متهمة عبدالناصر بأنه خان الثورة اليمنية، ولكن عدا هذه السيمفونية السقيمة، لقيت قرارات جدة ترحيبا كبيرا فى جميع أنحاء العالم العربى، وبخاصة بين المؤيدين لعبد الناصر.. وأراد عبدالناصر أن يثبت حسن نواياه لفيصل، فما مرت أربعة أيام من توقيعه على وثيقة الاتفاق، حتى بدأت أعداد مناسبة من القوات المصرية تبحر إلى أرض الوطن.

وأحس السلال بالقلق إذ وجد نفسه معزولا، وقد تركه المصريون ليحمى نفسه من التيارات المختلفة، ولكنه اضطر أن يركب الموجه ويرحب بالاتفاقية التى تبشر بالسلام فى اليمن.

اعتقال زعماء يمنيين فى السجن الحربى بالقاهرة

فى صيف ١٩٦٦ كانت الأحوال فى اليمن قد سادها الاضطراب، نتيجة تدخل مصر فى سياسة اليمن ووضع أنفها فى كل أمورها.. وكان السلال يقيم فى مصر للعلاج، ففكر عبدالناصر فى التخلص من السلال لتهدئة سخط القبائل، فكلف المشير عامر فى أغسطس من عام ١٩٦٦ بالاجتماع مع الإيريانى والنعمان فى القاهرة، وإبلاغهما أن السلال سوف يرحل إلى صنعاء بالطائرة، وعليهم أن يعلنوا فى اليمن عدم هبوط طائرته، والمناداة بحسن العمرى رئيسا للجمهورية.. وقد حضر هذا الاجتماع الفريق عبدالمحسن مرتجى.. ولكن عبدالناصر عدل عن هذه الفكرة بعد مقابلة السلال، وخشى من منافسيه أن يسببوا له المشاكل فى اليمن.. هذا فضلا عن أن السلال كان أداة طيعة فى يد عبدالناصر يحركها كيفما يشاء.. ومن ثم لم تبلغ صنعاء بموعد سفر السلال، وفوجىء العمرى فى اليمن بهبوط السلال من الطائرة، واعتبرت المجموعة المعادية للسلال أن ما حدث فى القاهرة ليس سوى خدعة مصرية لضرب هذه المجموعة.. واعتصم العمرى بقيادة الجيش اليمنى فى صنعاء، وطلب من أحمد النعمان ومحمد على عثمان وعبدالرحمن الإيريانى أن يساندوه فى موقفه.. وتدخلت القيادة المصرية فى صنعاء، فقد راجت شائعة بأن المذكورين سلفا سوف يعتقلون فى بيت السلال بعد دعوتهم بحجة المصالحة.

وفى بيت السلال حدثت مشادة بين السلال وهذه المجموعة، وتلفظ العمرى بألفاظ نابية.. وهاجت القبائل، وتقرر عقد مؤتمر وطنى فى «وعلان» بين منطقتى دمر وصنعاء حيث اجتمعت القبائل، ووافقت على إرسال برقية إلى عبدالناصر تقول: «إنكم تفرضون رجلا لانختاره.. نرجو منكم ألا تمزقوا شمل اليمن»..

وعقد اجتماع فى القيادة المصرية، وكانت النفوس متوترة ووجه الإيريانى الكلام إلى عبدالمحسن مرتجى فقال:

«أنتم الذين أمرتمونا بأن نصدر بيانا بأننا لا نريد السلال.. الأخ النعمان لا يعرف هذا الأمر»

وتقرر أن تتوجه المجموعة المعادية للسلال إلى القاهرة، وكانت هناك فكرة قبل ذلك تنطوى بعرض المشكلة على الأمم المتحدة.. وحملت طائرة حربية المجموعة المناوئة للسلال إلى الحديدة، حيث قابلت أنور السادات ومن هناك رحلوا إلى القاهرة.. وأراد الإيريانى أن تكتب مذكرة بالوضع تعرض على جمال عبدالناصر.. ولكن الأحداث سبقت الزمن، إذ استدعى شمس بدران هذه المجموعة إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى القاهرة.. ولم يذهب النعمان لعدم دعوته.. وكانت هذه المجموعة تظن أنها سوف تقابل المشير عامر، ولكنها فوجئت بأنها ستقابل شمس بدران.. ورفض الإيريانى والعمرى الدخول، ودخلت باقى المجموعة.. وقابلهم شمس بدران بصلف وقال لهم:

«لقد وصلت جريدة النهار وجاء بها إنه سيعمل ٢٨ أيلول فى اليمن، وفيها هجوم على مصر.. من كتب هذا المقال؟ يا واحد من اللى مجاش.. يا واحد فيكم من الخونة.

وحاول على سيف الخولانى أن يقوم للرد على شمس بدران، ولكن الأخير قال له: «اقعد.. لا تتكلم»..

وخرج الجميع تنتابهم ثورة عارمة... وتوجه الإيريانى والعمرى ومعه مجموعة من الحاضرين إلى بيت النعمان أما المجموعة الأخرى فقد توجهت إلى السفارة اليمنية استعداداً للسفر إلى اليمن.

وفى السادس عشر من سبتمبر سنة ١٩٦٦، وصل اثنان من ضباط الشرطة العسكرية المصرية إلى منزل النعمان وقالو له إن المشير يدعو المجموعة لمقابلته.. وأحس الزعماء اليمنيون فى بيت النعمان بأن هناك ما يدعو للريبة، ومع ذلك خرجوا مع ضابطى الشرطة

ففوجئوا بالجنود مصطفون على الدرج وفى الطرقات.. وسار الركب يحمل النعمان وحسن مكى وعبدالواسع والعمرى وآخرين متجها نحو الصحراء.. وإذا بهم يقفون أمام بوابة كتب عليها «تأديب وتهذيب واصلاح»

إنه السجن الحربى..

وقابلهم حمزه البسيونى قائد السجن الحربى وقال لهم:

«إنتم ضيوفنا الليلة»

وقال الزعماء اليمنيون: «نحن على موعد مع المشير عامر»

وأدخل الزعماء اليمنيون إلى زنازينهم وحبسوا حبسا إنفراديا.. إن هذا يذكرنى تماما بما حدث لى فى التاسع من أكتوبر سنة ١٩٦٧، حينما تم اعتقالى بأمر السلطان كما سأبينه فيما بعد.

ويقى الزعماء اليمنيون فى السجن ولم يطلق سراحهم إلا بعد نكسة عام ١٩٦٧.

توتر العلاقات مع المغرب

افتتح عام ١٩٦٣ بنشوب أزمة سياسية سممت العلاقات بين الجزائر وتونس، ذلك أن تونس أعلنت أنها اكتشفت مؤامرة لاغتيال الرئيس الحبيب بورقيبة، واتهمت الحكومة التونسية الحكومة الجزائرية بأنها ضالعة فى المؤامرة.. ولكن الجزائر نفت هذا الادعاء، وقامت المغرب ببذل جهود مناسبة لتهدئة حالة التوتر الناشبة، وقد أدت هذه الجهود إلى اجتماع وزراء خارجية المغرب والجزائر وتونس فى الرباط فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٦٣، لمناقشة السبل الممكنة لتحقيق وحدة المغرب العربى، ولفض النزاعات بين الجزائر وتونس.. وانتهت هذه الجهود بقيام الملك الحسن ملك المغرب بزيارة رسمية للجزائر لمدة ثلاثة أيام فى المدة من ١٣-١٥ من مارس.. ومن الطريف أن المغرب التى قامت بدور الوساطة بين الجزائر وتونس، دخلت فى نزاع مرير مع الجزائر على منطقة على الحدود الجزائرية ـ المغربية على نحو ماسأبينه فيما يلى...

ففى منتصف أكتوبر وجهت كل من الجزائر والمغرب الاتهام للأخرى بأنها انتهكت

الحدود المغربية ـ الجزائرية.. وزعمت المغرب أن الزعيم الجزائرى السابق عباس فرحات كان قد اتفق مع الملك الراحل محمد الخامس على إعادة النظر فى الحدود الجزائرية ـ المغربية بين كولمب ـ بشار وتندوف فى الصحارى الغربية.. وكان قد اجتمع فى المغرب وزيرا خارجية المغرب والجزائر لمناقشة مطالب المغرب الخاصة بتعديل الحدود، ولكن الجهود لم تثمر بنتائج، ونشب قتال عنيف فى ٨ من أكتوبر بين القوات المغربية والجزائرية فى منطقة «حى بيضا» فى المنطقة المتنازع عليها.. واستمر قتال متقطع بالرغم من محاولات الوساطة التى عرضتها تونس وجامعة الدول العربية، والجمهورية العربية المتحدة.

وبعد نشوب القتال تلقى عبدالناصر رسالة عاجلة من صديقه أحمد بن بيللا، يطلب فيها العون العسكرى من مصر، لتورط قواته مع المغرب فى نزاع الحدود.

ولم تستطع قوات الجزائر المدربة على حرب العصابات، أن تواجه قوات المغرب المسلحة التى تحركت للاستيلاء على قطعة الأرض المتنازع عليها.. ونتيجة لذلك ناشد بن بيللا صديقه عبدالناصر لإرسال قوات تعاونه وبالرغم من خوف عبدالناصر من تورطه فى معارك جديدة، فقد استجاب لنداء بن بيللا فوراً، فأرسل له كمية مناسبة من الأسلحة والعتاد والرجال.. ومع أن هذه القوات لم تشترك فى القتال الدائر، فقد تحركت نحو الحدود بعد وقف القتال، وكان لها تأثير كبير على رفع معنويات الجزائريين.

وكان أحمد بن بيللا قد طلب معونة عسكرية من كوبا، وصلت إلى أرض الجزائر مع وصول القوات المصرية، مما أغضب عبدالناصر الذى لم تكن لديه الرغبة فى اشراك القوات المصرية مع القوات الكوبية الشيوعية فى معارك الحدود، تجنبا لهجوم بعض الدول العربية بأنه يساند الشيوعية.. وحينما قام عبدالناصر بإبداء استيائه لبن بيللا، اعتذر الأخير بأنه لم يطلب معونة الكوبيين، وإنهم أرسلوا قواتهم دون طلب الجزائر.

ولقد قامت المغرب بقطع علاقاتها مع كوبا فى ٣١ من أكتوبر، متهمة إياها بأن حكومتها اتخذت اجراءات غير وديه تجاه المغرب.

أما من ناحية العلاقات العربية، فقد قامت الحكومة المغربية باستدعاء سفيرها فى القاهرة، وطردت ما يقرب من ثلاثمائة مدرس مصرى، وبادرت بشكوى مصر من تدخلها العدائى أثناء النزاع.. على أنه بمقارنة هذا النزاع بالصراع القائم فى اليمن، أو بالخلافات المريرة الناشبة بين مصر وسوريا، فقد بدا نزاع الحدود أمراً ليس له أهمية جوهرية.

وأثناء مشكلة الحدود الجزائرية- المغربية، قتل الرئيس كيندى فى شهر نوفمبر، وكان مصرعه خيبة أمل لكثير من الحكام العرب، وبخاصة عبدالناصر الذى كان يرى أنه الزعيم الوحيد الذى يمكن الوثوق به فى الغرب.. ولقد ازدادت الأمور سوءاً بعد أن خلف كنيدى ليندون جونسون، الذى كان معروفا عنه تحيزه لإسرائيل، وإصراره على عدم اجراء أية ضغوط على إسرائيل كى تنسحب من سيناء بعد حرب السويس.. كان عبدالناصر يشك فى جونسون، وفى قدرته على حل النزاعات الدولية المعقدة، كما كان ينظر إليه على أنه سياسى ماكر منذ أن كان شيخا فى الكونجرس.

لقد توقع عبدالناصر أن جونسون سوف يكون متحيزاً لإسرائيل، بالرغم من أنه كتب لرؤساء الدول العربية، يعلن رغبته الأكيدة فى حفظ السلام بالمنطقة، دون تحيز لإحدى الدول.

خروشوف يزور القاهرة

فى مايو سنة ١٩٦٤، تم الانتهاء من المرحلة الأولى من السد العالى بإنشاء سد مجرى النهر وتركيب التوربينات.. وكان عبدالناصر قد أرسل دعوة إلى خروشوف لحضور الاحتفالات بهذه المناسبة، وقضاء عطلة فى مصر قد تهيىء جوا هادئا لاجراء محادثات قد تفيد البلدين.. كانت الصحف المصرية قد قامت بالتهليل ببناء السد، وأخذت تزهو وتفخر بجهود المصريين فى بناء السد، بينما أهملت إبراز دور السوفييت، مما جعل المراقبين السياسيين يتوجسون خيفة من احتمال انفجار خروشوف العنيد.

ولكن عبدالناصر كان مصرا على ألا يسمح بتعكير العلاقات السوفيتية المصرية، وعمل على تدعيمها.. فقام قبل بدء زيارة خروشوف بتقديم مكرمة له، ونسى هذا النزاع المرير معه حول النشاط الشيوعى فى المنطقة العربية.. لقد أمر عبدالناصر بإخلاء سبيل كل المسجونين والمعتقلين الشيوعيين، وكان لذلك أثر كبير على نفسية خروشوف، الذى اعتبر ذلك تكريما خاصا له بمناسبة زيارته لمصر.. ولقد وافق خروشوف على تلبية دعوة عبدالناصر، فحضر فى شهر مايو إلى القاهرة فى زيارة رسمية لمدة ستة عشر يوما، وصحبه اندر يفتتش جروميكو وزير الخارجية السوفييتى، والجنرال جريشكو نائب وزير الدفاع السوفييتى.

ولقد مر الاحتفال بالسد العالى، وباقى زيارة خروشوف فى جو من الود والانسجام المتبادل، ورحب عبدالناصر بضيفه ترحيبا كبيرا أينما حل.. وحينما حلت ساعة البدء فى إعلان الانتهاء من المرحلة الأولى للسد، طلب عبد الناصر من خروشوف أن يشاركه فى الضغط على المحول الذى سيقوم بتحويل مياه النيل من مجراه القديم، وذلك تكريما لخروشوف.. ولم ينس عبدالناصر أن يزيل من عقل ضيفه الرواسب التى سببتها أجهزة الإعلام المصرية، حينما أهملت إبراز دور السوفييت فى بناء السد العالى، فقام عبدالناصر بالإشادة بدور موسكو فى تمويل السد، والامداد بالمعونة الفنية.

كانت الجموع الزاخرة تنتظر تلك اللحظة التى سيتم فيها الانفجار... لقد أمسك عبدالناصر وخروشوف معا بالمحول الكهربى وضغطا عليه، فحدث انفجار مروع، وسرعان ما رأينا المياه تتدفق باندفاع إلى المجرى الجديد، وبدأت مياه النيل الخالد تدير التوربينات التى سوف تولد الكهرباء التى ستحقق لمصر أحلاما جديدة..

وفى خضم هذا الانتصار التكنولوجى، غرق شخصان فى المجرى الجديد، وغابا عن الوجود، وكأنه قربان بشرى لهذا الحدث الجليل، ذكرتنى بتلك القرابين التى قرأت عنها فى أساطير الفراعنة والإغريق.

لقد كان جميع الحاضرين تبدو على وجوههم فرحة النصر، حتى على وجوه أولئك الذين قاموا بالتشكيك فى مشروع السد العالى فى فترة الردة.. وفى المساء عقد اجتماع كبير كى يلقى عبدالناصر خطابا تاريخيا بهذه المناسبة، حضره خروشوف، وأحمد بن بيللا، وعبدالسلام عارف، وعبدالله السلال.. وكان أهم ما جاء بخطاب عبدالناصر، أنه أعلن أن المصريين سوف يستمرون فى بناء مجتمعهم على أساس الاشتراكية العلمية.. وكان عبدالناصر حذرا قبل ذلك فى استخدام هذا الاصطلاح، إذ كان يواجه مقاومة من بعض التيارات المصرية ومن كثير من المثقفين حينما كان يستخدم اصطلاح «الاشتراكية العلمية». ففى أكثر من اجتماع سياسى، عارضه البعض وقالوا له لماذا لا تستخدم اصطلاح «الاشتراكية العربية»، بدلا من اصطلاح «الاشتراكية العلمية» التى تعبر عن النظرية الماركسية.. وتساءل آخرون: هل الاشتراكية المصرية تطبيق للماركسية اللينينية؟..

ولم يكن عبدالناصر يستطيع أن يجيب إجابات قاطعة مقنعة، فيقول مثلا إن الاشتراكية فى مصر تحالف لقوى الشعب، أما الشيوعية فهى دكتاتورية البروليتاريا إلى غير ذلك من الاجابات غير الدقيقة.. والواقع أن عبدالناصر بالرغم من استخدامه اصطلاح «الاشتراكية العلمية»، وبالرغم من تأثره بفكر ماركس ولينين نتيجة اتصالاته

بالعالم الشيوعى وقراءته الحديثة، فقد كان ينأى دائما عن ذكر ماركس أو لينين، أو يستخدم اصطلاحات ماركسية قد يستغلها أعداؤه ضده.. وكان عبدالناصر قد بدأ يتبرم من أولئك الذين يعارضون الاتجاه الماركسى، بعد مرحلة صدور القرارت الاشتراكية، وكان عبدالناصر يصف هؤلاء بالتخلف والغباء.. ومع إن عبدالناصر دخل فى نزاع مرير مع خروشوف حول قضية الشيوعية كما بينت فى الجزء الثانى، فقد كان خروشوف سعيدا بخطاب عبدالناصر فى احتفال السد.. لقد عبرّ خروشوف عن رضائه عن عبدالناصر وبن بيللا الذى خطب أيضا فى الاحتفال، فقال عنهما أنهما يعيان أبعاد الاشتراكية السليمة وأعماقها.

ولقد حدث فى احتفال المساء ما يشير إلى بعض الدلالات فى اختلاف فكر الزعماء العرب الذين جلسوا فى منصة الاحتفال.. ذلك أن عبدالسلام عارف رئيس العراق، كان المتحدث الوحيد الذى استخدم اصطلاح الاشتراكية العربية بدلا من «الاشتراكية العلمية»، وأشاد بالعرب وبالقومية العربية، والوحدة العربية إلى غير ذلك من القضايا العربية.

ولقد بدت علامات الضيق والضجر على كل من خروشوف وبن بيللا، ويبدو أن عبدالناصر لم يشأ أن يغضب ضيفه الكبير، فشجعه على الرد على عبدالسلام عارف، وكان خروشوف قد انتهى دوره فى الخطابة، ومع ذلك فقد قام وألقى كلمة أخرى، عبر فيها عن التكوين الطبقى للمجتمع، وعن الصراع الطبقى به، محاولا أن يسخر من فكرة القومية والوحدة..

قال خروشوف:

«لقد بدا لى أن عارف يعتبر أن كل العرب مصالحهم واحدة، وأن الشعوب العربية ليست مقسمة إلى طبقات، وأن القادة العرب لهم التزام أمام الأمة العربية ككل.. حسنا.. لقد دخلت فى نزاع مع عبدالناصر على الموضوع ذاته منذ سنين قليلة ماضية، ولكن عبدالناصر قد تخطى هذه المرحلة الآن وتقدم تفكيره»..

«ومن الواضح أن عارف تسلط عليه سوء فهم مشترك حول طبيعة المجتمع العربى..

لقد قلت إنه من الخطأ الجسيم أن تنظر إلى الشعب العربى كمجتمع واحد موحد.. ووضحت أن المجتمع العربى له تكوين اجتماعى معقد مثل أى مجتمع آخر.. إن العالم العربى ليس من طينة واحدة، فهناك عرب أرقاء، وهناك عرب رأسماليون، وهناك عرب فلاحون، وهناك عرب إقطاعيون.. كما أن هناك عربا من الطبقة العاملة، وهناك آخرون بورجوازيون».

«وقلت إننى أحس أن من المنطق أن أسال قائداً عربيا أن يحدد من كان يتحدث عنهم فى «الشعب العربى» وفى «مصالح العرب»... إن الفلاح العربى يريد أن يعمل فى أرضه، بينما العربى الذى يملك الأرض لا يريد أن يكف يده.. إنه يريد أن يستغل الفلاح.. إن العمال العرب يريدون ساعات عمل أقل، وأجورا أعلى، بينما الرأسماليون المستغلون يريدون أن يشغلوهم ساعات أكثر بأجور مخفضة.. إذن «فمن هم العرب الذين كنت تحدث عنهم.. أهم العمال العرب؟ أم الرأسماليون العرب؟ هذا هو تساؤلى».

وبينما كان خروشوف يلقى كلمته، كان رجال المخابرات السوفييتية الذين يتحدثون العربية بطلاقة، منبثين داخل صفوف الحشود المجتمعة ليسمعوا تعليقات الناس ويعرفوا انطباعاتهم عما يجرى فى هذا الاحتفال.. وبالطبع رأى هؤلاء على وجوه الشعب المصرى علامات التألق والبهجة وظنوا أن الشعب المصرى يدرك ما يقوله خروشوف وأنه سعيد به.

ولكن الواقع أن الشعب المصرى عاطفى بطبيعته، متطرف فى مشاعره، يبدى سروره بحرارة جياشة، ويظهر سخطه بعنف جارف.. كما إنه سريع التأثر بالأحداث، يصدق بسهولة كل ما ترويه له أجهزة الإعلام.. وكثيرا ما صفق المصريون لزعمائهم ورفعوهم إلى درجة عبادة الفرد، ثم انقلبوا عليهم نتيجة محاولة خصومهم تشويه سمعة هؤلاء الزعماء.. والشعب مظلوم فى تقديره للأمور، فقد قضى ما يربى على سبعين عاما تحت نير مستعمر بغيض، وعاش فترة طويلة من الزمان تحت سيطرة التبعية والاخضاع، ومرت عليه أحقاب عانى فيها من خداع الزعماء والأحزاب السياسية والحكام، حتى بعد قيام ثورة ٢٣ من يوليو كانت مشاعر الشعب تعتمد أساسا على ما يصله من معلومات تبثها أجهزة الإعلام، ولن تتغير طبيعة الشعب طالما استمر يعيش بعيدا عن حقائق الأشياء.

على أن ثمة نقطة مهمة لابد أن أذكرها، وهى أن السلطة المصرية يمكنها أن تحشد جموعا وحشودا من الناس تهتف كهدير الرعد بحياة زعيم مصرى أو عربى، وتحيى ضيفا رسميا من ضيوف مصر الكبار.. ولذلك فليست الحشود التى تجمع فى الاحتفالات، أو تصطف على جانبى الطرق تعبر حقيقة عن مشاعر الجماهير.

ولقد رحب عبدالناصر بضيفه أثناء إقامته فى مصر، وقد زار خروشوف خلالها عدة مناطق تمثل مصر القديمة ومصر الحديثة..ودارت بين الزعيمين المصرى والسوفييتى محادثات خاصة، كان لها تأثير كبير على فكر عبدالناصر السياسى.. لقد أصبح عبدالناصر فى منتصف الستينات ماديا ماركسيا، وإن حاول أن يخفى ذلك.. ففى الشهور القليلة التالية لزيارة خروشوف، وبعد الافراج عن المسجونين والمعتقلين الشيوعيين، نشط

الشيوعيون ظنا منهم أن الفرصة قد واتتهم، بينما بدأ الإخوان نشاطهم السرى الذى تم تصفيته فى صيف عام ١٩٦٥ على نحوما سأبينه فى حينه..

وفى إحدى لقاءاتى مع عبدالناصر كنت أناقشه فى التيارات السياسية السائدة فى مصر، ومدى النشاط السرى لها، فبادرنى بقوله:

«أنا مش خايف من الشيوعيين، أنا عملت أكثر من اللى بينادوا بيه.. إنما أخشى الرجعية والاخوان المسلمين»

ومع ذلك فقد كان عبدالناصر يتساهل مع نشاط موسكو المعادى، بينما لا يسمح بنشاط بكين، ففى إحدى قضايا قلب نظام الحكم التى كان يعمل أعضاؤها بتوجيه من الصين، أمر عبدالناصر بتقديم المتهمين للقضاء، بينما أصدر أوامره بالكف عن متابعة نشاط السفارة السوفيتية المتعلق بالمخابرات السوفيتية، والذى كان يعمل فيه بعض الأفراد السوفييت لنشر الشيوعية فى الأحياء الفقيرة معتمدين على اتقان الحديث باللغة العربية.. كان عبدالناصر لايريد تعكير العلاقات المصرية السوفييتية فى ذاك الوقت.

وبالطبع تلعب العلاقات الدولية دوراً كبيراً فى تسيير دفة الأمور داخل الدول، وفى التغاضى عن كثير من الأشياء التى قد تشكل جرائم سياسية، ويدخل مرتكبوها تحت طائلة العقاب القانونى ولذلك فليس بغريب أن تصبح معظم القضايا السياسية المحلية لعبة الحاكم المحببة على مسرح السياسة الدولية، وخلال فترة زيارة خروشوف لمصر، قام بزيارة مديرية التحرير، كان يرافقه المشير عامر، وكان يربط الاثنان ود ملحوظ ويكن الأول للثانى احتراما لشخصيته، وغالبا ما كان يصرح خروشوف فى مناسبات متعددة أن عبدالناصر حينما كان يريد شيئا من موسكو كان يوفد صديقه عامر إلى خروشوف لأنه يعلم أن خروشوف لا يخيب لعامر أى رجاء.

وبعد زيارة خروشوف لبعض مناطق الاصلاح الزراعى، أبدى للمشير عامر الذى كان يصحبه، بعض ملاحظاته على قصور الاصلاح الزراعى فى مصر، وعلى تخلف وسائل الزراعة والرى فى مصر، فلا يزال الفلاح - على حد قوله - يستخدم تلك الأدوات المتخلفة التى كان يستخدمها أجداده فى فلاحة الأرض وريها.. وتساءل خروشوف: كيف ستتصرف الدولة فى الأراضى التى سيتم استصلاحها نتيجة مشروع السد العالى؟

وبالطبع كان خروشوف متأثرا بالنظام الذى كان سائداً فى الاتحاد السوفييتى، فذكر للمشير عامر تجربة السوفييت فى إنشاء «مزارع الدولة» أو ما يطلق عليها «مشروعات دولة السوفييت الزراعية» التى طبقها السوفييت فى جمهوريات آسيا الوسطى مثل

اوزبكستان وتركمانستان، تاديزكستان، وحثه على تطبيق هذا النظام على الأراضى التى ستقوم مصر باستصلاحها مع مشروع السد العالى.

وكان عبدالناصر مقتنعا بفكرة استصلاح الأراضى ثم توزيعها على المعدمين من المزارعين، ولكن خروشوف حاول أن يثنيه عن هذه الفكرة، وذكر له أنهم قرروا فى الاتحاد السوفييتى ألا يقيموا مزارع جماعية فى مشروع إصلاح الأراضى التى يقومون باستصلاحها فى جمهورية آسيا الوسطى، واستبدلوا ذلك بمشروعات «مزارع الدولة» حيث تقام مجتمعات أشبه بالمدينة توفر للمزارعين كل الخدمات من تعليم وعلاج وتسويق إلى غير ذلك مما يحتاجه الفلاحون.

وحينما أبدى عبدالناصر تخوفه من عدم قدرة مصر على تنفيذ مثل هذه المشروعات التى تتطلب تكاليف باهظة وفنيين وإداريين على مستوى معين، تفتقد إليهم مصر، أجاب خروشوف بأن التجربة فى روسيا أثبتت أن أربعة محاصيل جيدة كافية لتغطية تكاليف استثمارات مزرعة الدولة، وإن الاخصائيين يمكن إعدادهم من ضباط الجيش، واقترح خروشوف على عبدالناصر أن يرسل عدداً من ضباط الجيش المصريين إلى الاتحاد السوفييتى، يدربون لمدة عام فى مزارع الدولة السوفييتية على نظام العمل بها، فإذا ما تم بناء السد العالى واستصلاح الأراضى، تسلموا زمام العمل بها.

وكان عبدالناصر يخشى أن تنتشر فى مزارع الدولة الاختلاسات والانحرافات والسرقات، نتيجة القصور فى الرقابة.. وحينما ناقش هذه النقطة مع خروشوف قال الأخير أنهم نفذوا مشروعات مزارع الدولة فى الاتحاد السوفييتى، وحدث قدر معين من الاختلاسات.. ولكن الحكومة السوفييتية استطاعت أن تحافظ على الرقابة والسيطرة..

واستطرد خروشوف يقول:

«إن ظروف المناطق التى قامت بها مزارع الدولة السوفييتية شبيهة بالظروف القائمة فى مصر»

ولقد وضح خروشوف لعبدالناصر الفوائد التى ستعود على مصر من إنشاء مزارع الدولة، وبين كيف يمكن ميكنة الزراعة فى مصر، وتطوير وسائل الرى التى لا تزال تستخدم الآلات التى كان يستخدمها المصريون منذ آلاف السنين.

ولقد اقتنع عبدالناصر بوجهة نظر خروشوف، وابدى له سروره وموافقته على وجهات نظره.. وهنا اقترح خروشوف على عبدالناصر تجميع المزارعين المصريين الصغار فى وحدات إدارية كبرى، وتدعيمهم بالمعدات والاحتياجات اللازمة لهم.

ولقد ذكر خروشوف لعبدالناصر أنهم واجهوا فى الاتحاد السوفييتى مشاكل نتيجة التجميع، ولكنه وضح له أن المصريين يمكنهم ـ بعد أن يضعوا كل الأراضى تحت سيطرة الدولة ـ تنظيم المزارعين فى تعاونيات، ويقيمون مزارع الدولة.

لقد رسخت أفكار خروشوف فى عقل عبدالناصر، وبدأ فعلا فى تنفيذ أفكاره.. فقام بإرسال وفد مصرى إلى موسكو فى وقت لاحق لدراسة نظام مزارع الدولة.. وكان عبدالناصر يأمل أن يحقق تنفيذ هذه المشروعات، ولكن الظروف السياسية والاقتصادية والفنية والإدارية وقفت عقبة فى سبيل إتمام هذا المشروع.

لم تكن زيارة خروشوف لمصر لمجرد حضور احتفال السد العالى، أو زيارة رسمية لتدعيم العلاقات السوفييتية المصرية، إنما كانت زيارة أيديولوجية، استطاع فيها خروشوف أن يبث فى عقل عبدالناصر كثيرا من الأفكار التى حددت معالم فكره فيما بعد.

ولم ينس خروشوف أن يندد أثناء إقامته بمصر بالقواعد الأجنبية، فطالب فى إحدى خطبه بإلغائها، محددا بخاصة بعضها مثل قواعد عدن وقبرص وليبيا..

وقام خروشوف بتكريم مضيفه، فأعلن إهدائه وسام لينين وبطل الاتحاد السوفييتى إلى جمال عبدالناصر، وهو أرفع وسام فى الاتحاد السوفييتى.

وأنهى خروشوف زيارته نهاية طيبة فى العلاقات المصرية السوفييتية، ففى مأدبة غداء أقيمت لتوديعه، أعلن خروشوف أن الحكومة السوفيتية سوف تقدم لمصر قرضا قدره مائة مليون جنيه للمساعدة فى تمويل خطة التنمية الخمسية الثانية.. ولكن الأمور لم تسر كما كان يريد عبدالناصر، فبعد خمسة شهور لاحقه طرد خروشوف من السلطة بواسطة «البريزديم» السوفييتى.. وقد صدم عبدالناصر بسقوط خروشوف، فقد كان حازما فى تعهداته لمساعدة مصر بالمال والمعونة الفنية والسلاح منذ أول صفقة للسلاح عام ١٩٥٥ .

لقد خشى عبدالناصر أن يتراجع الزعماء السوفييت الجدد عن تقديم المعونة المقبلة التى وعد بها خروشوف.. وزاد من شكوكه توارد الأنباء إليه التى تفيد بأن وعود خروشوف الأخيرة لمعونة مصر، كانت من أسباب سقوطه.

وانتظر عبدالناصر ليعرف نوايا الزعامة السوفييتية الجديدة، وكان لايثق فى بعضها ولا يعرف البعض الآخر.. ومع ذلك فقد حدد مساره مع موسكو بعد انشقاقه نهائيا مع الغرب كما سيجىء فيما بعد.

زيارة المشير عامر للمغرب ومغامرة الصندوق

أدت مشكلة الحدود الجزائرية ـ المغربية ومساندة عبدالناصر للجزائر إلى توتر العلاقات المغربية المصرية كما بينت من قبل، وأخذت الأمور تتدهور تدريجيا، فالحسن يتهم عبدالناصر بالتدخل فى شئون بلاده، وذلك لمساعدة الحركات التحررية فى المغرب، وبتأليب الثوار عليه، فضلا عن قيام الصحافة المصرية بالهجوم على الملك الحسن واتهامه بخيانة القضية العربية.. وجاء عام ١٩٦٤ فازادت العلاقات توترا بين الرباط والقاهرة بصورة لم تحدث من قبل.. وتقرر إيفاد وفد برئاسة المشير عامر نائب أول رئيس الجمهورية فى زيارة رسمية للمغرب هدفها تحسين العلاقات بين البلدين.

وقد ضم الوفد كلا من الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية وأنا ومجموعة من كبار ضباط القوات المسلحة.. واستقبل الملك وولى عهده الأمير عبدالله الوفد بالترحاب، وقمنا بجولة فى المغرب زرنا فيها الرباط وفاس ومكناس ومنطقة القبائل.. وقد نجح المشير عامر فى تحسين العلاقات المصرية ـ المغربية، ودارت مفاوضات محدودة بين الملك الحسن والمشير عامر حضرها الدكتور فوزى وأنا.

كان الملك الحسن يحس بالمرارة من هجوم الصحافة المصرية عليه، إذ قال للمشير عامر:

«إننى أكن للرئيس عبدالناصر كل تقدير.. هل يليق أن يصفنى حسنين هيكل فى صحيفة الاهرام بأننى عميل للامبريالية الأمريكية إن تاريخنا وجهادنا معروف»

ولم يستطع المشير عامر أن يبرر هجوم الصحف فقال:

«الصحافة عندنا ليست عليها رقابة»

ضحك الملك ساخرا وقال:

«هذا شىء لا يعقل.. من ينكر أن الرئيس عبدالناصر لا يسيطر تماما على الصحافة المصرية، بل وعلى كل شىء فى مصر!»

واستطرد الملك يقول:

«مسألة أخرى أريد التحدث فيها.. إننا لا نتدخل قط فى سياستكم الخارجية ولا فى شئونكم الداخلية.. ولقد أخذتم جانبا مع الجزائر ضدنا، وأرسلتم قوات مصرية لضرب قواتنا، ونحن لا نريد منكم غير الحياد في مشاكل المغرب العربى.. كما أن لكم نشاطا مضادا داخل بلادنا إذ تقومون بتأليب المعارضة علينا»

كان موقف المشير عامر محرجا فقال:

«ليست لنا أطماع فى المغرب العربى، وأؤكد لجلالتك إن المنطقة من الحدود المصرية - الليبية حتى الحدود الغربية للمغرب هى من صميم شئون المغرب العربى».

ويبدو أن المشير عامر أراد أن يطمئن الملك فقال.

«وإننا نبارك كل دعوة لوحدة المغرب العربى!!

ولكن الملك أجاب:

«ليست لى أية أطماع فى المغرب العربى.. إن دول المغرب تفهم مصالحهم أكثر منكم.. كل ما نطلبه ألا تتدخلوا فى شئوننا».

وأكد المشير عامر للملك نيتنا الصادقة فى عودة العلاقات الطيبة بين البلدين ، كما أكد له توقف نشاط مصر عن مساعدة المعارضة المغربية.. وكان المشير عامر صادقا فى ذلك، فقد كان عبدالناصر قد أصدر تعليماته بوقف أى نشاط فى المغرب قبل زيارة المشير عامر بمدة مناسبة، وفى الرباط أقمنا فى القصر الأخضر وهو مع صغره تحفة من تحف زمانه شيد وسط حديقة غناء واسعة على الطراز الأندلسى.. ولصغر حجم القصر خصصت غرفة نوم لكل اثنين من أعضاء الوفد.. ولقد شاركت الدكتور فوزى فى غرفة النوم. وفى صباح الثامن عشر من نوفمبر سنة ١٩٦٤، كان الدكتور فوزى قد استيقظ مبكرا وخرج ثم عاد ومعه صحيفة مغربية وسألنى:

«هل تعرف شخصا اسمه جوزيف دهان»؟

وتعجبت للأمر، فهذا الاسم لعميل يهودى لنا، أنهينا خدمته منذ فترة لإخفاقه فى مهمته.. سألت الدكتور فوزى:

«ما الأمر؟»

قال:

«لقد جاء بالصحيفة أن السلطات الايطالية اكتشفت محاولة تهريب هذا الرجل إلى القاهرة فى صندوق من مطار «فيومى تشينو» بروما.. وأن الشرطة الايطالية طاردت اثنين من الدبلوماسيين المصريين وتم القبض عليهما».

وأدركت فى التو أن البعض فى القاهرة انتهزوا فرصة غيابى خارج البلاد وقاموا بهذه العملية، مع أن العمليات السرية كانت موقوفة بتعليمات صريحة.. وأرسلت إشارة لاسلكية من سفارتنا فى الرباط إلى القاهرة أطلب تفاصيل عن هذا الحادث..

ما قصة الصندوق؟ وما قصة هذا العميل اليهودى؟

هذا العميل اسمه الحقيقى مردخاى لوك يبـلغ من العمر ثلاثين عاما ولد فى تل أبيب، وفرّ إلى قـطاع غزه عام ١٩٦١، حيـث تم تجنيده بواسطـة المخابرات المصريـة تحت اسم جوزيف دهان من مواليـد المغرب.. واستمر مرد خاى يعمل مع المخابـرات العامة المصرية إلى أن اكتشفت أن خدماتـه عديمة الجدوى، فقامت بإنهاء خدمته وتـسوية مكافآته وهذه تقاليد فى عرف المخابرات، فمهما كان العميل غير مفيد للمخابرات، ينبغى ترضيته عند إنهاء خـدمته واعطـاؤه كل حقوقـه.. وهنا تنـتهى قصـة العميـل. فما الذى حـدث فى القاهرة؟

انتهز سامى شرف سكـرتير الرئيس للمعلومات، فرصة غيـابى فى الخارج، فاستدعى رئيس هـيئة الخدمـة السرية بالمخـابرات العامة وأغـراه بأن يقومـا بعمل مغـامرة كى يبـينا لعبدالناصر أن فى إمكانـهما القيام بأعمال جريئة فى غيابى.. وسرعان مـا خططا لعملية الصندوق.

كانت الخطة تقوم عـلى أساس خطف العميل المذكور ـ مع أنه لا قـيـمة له لدينا ـ ثم حقنه بمخدر ووضعه فى صندوق كبير بداخله مـقعد يشبه مقعد طبيب الأسنان مع تزويده بالأكسجين الذى يكفية طوال الرحلة من إيطاليا إلى القاهرة..

ولقد اشترك فـى هذه العملية كل من سعـيد جنيد وسلامة عثمان ضـابطا المخابرات، وعبدالمنـعم النكلاوى سكرتـير أول فى سفارتنا بـروما.. وقام النكلاوى وسلامـة عثمان بشحن الـصندوق على أنه حقـيبة دبلوماسية.. ولـكن أثناء مرور الصنـدوق فى إجراءته أحس رجال الشرطـة الإيطالية بحركة داخل الـصندوق، فأصروا على فتـحه.. وهنا ترك النـكلاوى وسلامـة عثمـان الصنـدوق، واستقلا سـيارتهـما وقامـت الشرطـة الإيطالـية بمطاردتهما حتى تم القبض عليهما، ولتمتعـهما بالحصانة الدبلوماسية أفرج عنهما وطردا من إيطاليا.

ولقد أصدرت أوامرى باجراء تحقيق فى القاهـرة وانتهى الأمر بطرد كل من اشترك فى العملية من المخابرات، أما سامى شرف فقد تـنصل من المسئولية وأنكر كل شىء عن هذا الأمر.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

3

تحركات وتحولات

دار الخيّال

تغيرات فى تركيا والجزائر

هل عام ١٩٦٥ وقد حمل فى أعطافه تغيرات سياسية أثرت على الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط، ففى مركزين رئيسيين من مراكز الشرق الأوسط حدث تغير فى الحكم، الأول فى تركيا حيث جاءت انتخابات العاشر من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بأغلبية ساحقة لحزب العدل، فقام زعيمه سليمان ديميرل بتشكيل الحكومة الجديدة، وعاد إلى ممارسة علاقات سياسية ودية مع العالم الإسلامى.

وفى ضوء هذه السياسة الجديدة، بدا أن تركيا سوف تمارس نفوذاً بعيد المدى فى شئون الشرق الأوسط.. ولقد تميزت الانتخابات التركية بتحول نحو اليمين السياسى، وبتأكيد أكبر على الإسلام التقليدى.. وحدث الشىء ذاته فى الجزائر، ولكن عن طريق انقلاب عسكرى قاده هوارى بومدين وزير الدفاع فى يوليو من هذا العام وأطاح بالرئيس أحمد بن بيللا.. وكان بومدين بطبيعة تكوينه ودراساته السابقة فى الأزهر يؤمن بالإسلام وتقاليده.. وبخلع بن بيللا وهنت العلاقات بين الجزائر وعبد الناصر.

وكانت الإطاحة بأحمد بن بيللا بمثابة صدمة عنيفة لعبد الناصر، لم يفق منها إلا بعد وقت غير قصير.. ولم يكن خلع بن بيللا مفاجأة للأجهزة المصرية، فقد دأبت المخابرات العامة على تقدير الموقف فى الجزائر، وكانت لديها المعلومات المؤكدة عن قيام حركة بومدين، ولكن عبد الناصر لم يصدق هذه المعلومات.

ذلك أن بومدين كان فى زيارة لمصر قبل قيام حركته بمدة وجيزة، وكان عبد الناصر قد ناقش معه الخلاف الذى كان قائما بينه وبين بن بيللا، وحذره عبد الناصر من

العواقب الوخيمة التى تصيب الثورات نتيجة الانقسامات الداخلية بـها، ونصحه بالوفاق مع بن بيللا، حتى لا يسنحا بالفرصة لاعداء الثورة كى تنخر فى دعائمها.

وقد أكد بومدين لعبد الناصر حرصه على تماسك الثورة الجزائرية، وعلى الحفاظ على علاقاته الودية مع بن بيللا، مما جعل عبد الناصر ينظر إلى تقدير المخابرات العامة الخاص بقيام ثورة على بن بيللا نظرة الشك والارتياب..

قال لى عبد الناصر حينما عرضت عليه هذا التقدير:

«لا يمكن أن يحدث هذا! لقد أكد لى بومدين ذلك!»

ولذلك حينما تحقق تنبؤ المخابرات أصيب عبد الناصر بخيبة أمل ساحقة.. وخشى عبد الناصر أن تتدهور علاقة مصر بالجزائر، كما أحس بقلق على حياة بن بيللا، فبادر بإرسال المشير عبد الحكيم عامر إلى الجزائر، ولكن مهمة المشير عامر لم تكن مثمرة، وكل ما حصل عليه وعد بأن بن بيللا يقيم فى مكان آمن وإبلاغه بأن ما حدث من صميم مسئولية الثورة الجزائرية.

وبالطبع ساد الفتور بين القاهرة والجزائر.. كان عبد الناصر يحس بدوره الكبير فى معاونة ثورة الجزائر، وبأن لـه فضلا على الثورة الجزائرية، يحق له أن يعطى النصيحة للثوار الجزائريين، كما كان عبد الناصر يعتمد أساسا على بن بيللا فى سياساته إزاء الجزائر، وكان بن بيللا يكن له الحب والعرفان، فلما أطيح بأحمد بن بيللا، أحس عبد الناصر بأن دعامة أساسية فى علاقته بالثورة الجزائرية قد هدمت.

لقد أطاح بومدين ورفاقه بأحمد بن بيللا فى التاسع عشر من يونيو سنة ١٩٦٥، وتولى بومدين منصب رئاسة الجمهورية فى الخامس من يوليو.

والواقع أن هذا الانقلاب كانت له بوادره وظواهره، فقد تعرض بن بيللا لمعارضة شديدة من العسكريين، وذلك حينما بدأ بن بيللا التخلص تدريجياً من العسكريين وتنحيتهم عن مناصب المسئولية فى سبيل تحديد قوة الجيش.. وقام الانقلاب العسكرى بقيادة بومدين حينما كان بن بيللا على وشك التخلص من عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية والصديق الصدوق لهوارى بومدين.. ولقد اجتمع مجلس الثورة الجزائرى بعد نجاح الانقلاب ووجه الاتهام إلى بن بيللا بخيانته للثورة، وإساءته لاستخدام سلطته، بتقليب الجزائريين على بعضهم البعض.

وبينما توترت العلاقات بين الجزائر والقاهرة تحسنت العلاقات بين الجزائر وجارتيها تونس والمغرب، وإن كان هذا التحسن محدوداً.. أما بالنسبة للقوى الكبرى، فقد زال الفتور فى العلاقات بين الجزائر وواشنطن، وبخاصة بعد أن قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، توترت العلاقات مع موسكو، وإن لم تتأثر المعونة السوفيتية للجزائر، وقام بومدين بزيارة موسكو فى شهر ديسمبر.. وكانت الصين أول دولة اعترفت بالنظام الجديد، ولذا استمرت علاقاتها طيبة وودية مع الجزائر.

مهمة جورج تومسون

ولم تكن اتفاقية جدة لها تأثير على المنطقة العربية فحسب، بل فتحت أيضا سبيلا لتفاهم جديد بين مصر وبريطانيا، بعد تجارب مريرة طويلة مرت على علاقاتهما.. ويبدو أن بريطانيا اشتمت من الاتفاقية الجديدة بارقة أمل لوقف أعمال العنف التى كان يقوم بها الوطنيون اليمنيون فى عدن أو على الأقل تخفيضها مما قد يؤدى إلى تحسين العلاقات بين لندن والقاهرة.. ومن ثم قررت الحكومة البريطانية إيفاد جورج تومسون وزير الدولة فى وزارة الخارجية البريطانية إلى القاهرة لإجراء محادثات مع الحكومة المصرية حول عدد من المسائل، كان أهمها مستقبل عدن، والموقف فى روديسيا حيث قامت أقليات بيضاء تحت زعامة سميث، تنادى باستقلالها عن السيادة البريطانية.

وانحصرت مهمة تومسون فى أن يشرح لعبد الناصر نوايا بريطانيا إزاء عدن بعد حصولها على استقلالها، كذا محاولة إقناعه بألا يسير فى خط دول أفريقيا التى سوف تنهى علاقاتها الدبلوماسية جماعيا مع بريطانيا، إذا ما أخفقت بريطانيا فى القضاء على نظام سميث فى روديسيا.

ووافق عبد الناصر على استقبال تومسون عند عودته من الدار البيضاء. وبالرغم من ذلك لم يكن عبد الناصر سعيداً بهذه المحادثات المقترحة.

ذلك أن الملحق العسكرى المصرى فى لندن كان قد حصل على وثيقة من موظف فى البحرية البريطانية تتضمن معلومات عن خطط بريطانية عسكرية موجهة إلى منطقة

الشرق الأوسط.. ومع أن هذه المعلومات كانت تستند على أساس الاحتمالات التى تقع فى المنطقة، فإنها أثارت الشكوك فى نفس عبد الناصر إزاء لندن.. هذا فضلاً عن أن حكومة هارولد ولسن كانت تضم بعض المؤيدين لإسرائيل مثل كروسمان.. وبالرغم من أنه كان هناك بعض الوزراء المتعاطفين مع عبد الناصر مثل جورج براون، وكريستوفر ماى هيو، فقد كان عبد الناصر يدرك تماما أن الحركة العمالية البريطانية تكن مشاعر ودية تقليدية للصهيونية.

كذلك لم يكن عبد الناصر تواقا لإجراء محادثات عن عدن قد تقيد حركته.. لقد كانت عدن ومنطقة الخليج الفارسى آخر المعاقل لسيطرة بريطانيا على العالم العربى، ومن ثم كان عبد الناصر يحس بارتياب إزاء زيارة تومسون.

على أنه فى الوقت ذاته، كان من العسير على عبد الناصر أن يرفض السلام الذى يقدمه الانجليز. ومهما كانت دوافع البريطانيين، فقد رأى عبد الناصر أنه ليس هناك ضرراً من مقابلة تومسون، والدخول معه فى محادثات.

وهكذا ما أن انتهى مؤتمر الدار البيضاء، حتى وصل تومسون إلى القاهرة، ليبدأ جولة محادثاته مع المصريين ولكن زيارة تومسون كانت سيئة الطالع، فما أن وضع تومسون قدميه على أرض القاهرة، حتى تواردت الأنباء بأن المندوب السامى البريطانى فى عدن قد قام بتعطيل الدستور، وطرد مجلس الوزراء، ومارس سلطات الحكومة كاملة.. وكانت هذه الإجراءات العنيفة رداً على نشوب أعمال إثارة، قام بها الوطنيون نتيجة إخفاق المؤتمر الدستورى الذى كان منعقداً فى لندن بهدف فض الخلافات بين الحكومة البريطانية والوطنيين اليمنيين الذى يمثلهم كل من اتحاد تحرير الجنوب العربى ، والجبهة القومية لتحرير الجنوب.

وازداد الموقف توتراً، فبعد أن حدد عبد الناصر موعدا لمقابلة تومسون عن طريق جورج ميدلتون السفير البريطانى، ألغى هذا الموعد بعد وصول أنباء عدن إلى عبد الناصر.

كان توقيت أحداث عدن مع زيارة تومسون للقاهرة توقيتا غير موفق، إذ ثارت الشكوك مرة أخرى فى نفس عبد الناصر، الذى رأى فى تعهد بريطانيا باستقلال عدن عام ١٩٦٨ ليس إلا ستاراً زائفاً يحول انتباه العرب عما يجرى من أحداث.

وكان يرسخ فى ذهن عبد الناصر أن البريطانيين بالاشتراك مع حلفائهم الأمريكيين يدبرون عمليات عسكرية معادية لمصر، ومن ثم فهم يسعون لإقامة قاعدة بموجب اتفاق يعقدونه مع حكومة تابعة يختارها المندوب السامى الذى يمارس سلطات تشريعية شبيهة بتلك التى استخدمها فى تأجيل الدستور.

وهكذا لم تنجح مهمة تومسون، فبخلاف مقابلة تمت بينه وبين الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى قبل وصول أنباء عدن، أخفقت محاولاته فى مقابلة الوزراء المصريين الذين قاموا جميعا بمقاطعته رسميا.

ورحل تومسون خاوى الوفاض، ورفض عبد الناصر أن يقوم أى تعامل شخصى مع سفير بريطانيا فى القاهرة.

نقطة تحول فى العلاقات المصرية. الغربية

لم يمر أكثر من شهرين على زيارة تومسون للقاهرة، حتى ظهرت على السطح أزمة جديدة نتيجة تطور الأحداث فى روديسيا، إذ قامت الدول الأفريقية المستقلة باصدار قرار يتعلق بقطعها العلاقات مع بريطانيا، إذا لم يتم الإطاحة بحكومة سميث العنصرية فى روديسيا قبل الخامس عشر من ديسمبر سنة ١٩٦٥.. وساند عبد الناصر هذا القرار، وحينما جاء الموعد المحدد وكان سميث لايزال فى منصبه يمارس سلطاته، قامت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، وإن استمرت العلاقات القنصلية والتجارية بين البلدين.

وبالرغم من أن روديسيا كانت القشة التى قصمت ظهر البعير، وأدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، فقد كان السبب الحقيقى لهذا الإجراء اقتناع عبد الناصر بأن البريطانيين كانوا منهمكين فى تدبير مؤامرة أخرى مع الأمريكيين لتدمير الثورة الوطنية العربية.

ولقد برر عبد الناصر ذلك بما قاموا به فى عدن، وبما قاموا بتدبيره لتأليب الدول العربية المحافظة على مصر.. وكان تومسون قد غادر القاهرة إلى السعودية فى زيارة

رسمية، حيث تقابل مع الملك فيصل.. وأجرى معه محادثات سياسية.. وبعد مرور ثلاثة أشهر من قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ولندن، أعلنت الرياض أن بريطانيا وافقت على مد السعودية بنظام دفاع جوى تقدر قيمته بما يقرب من مائة وخمسين مليونا من الجنيهات الاسترلينية.. وفى الشهر ذاته قام الملك فيصل بزيارة طهران، حيث اجتمع مع شاه إيران، وأعلن الاثنان نيتهما بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة إسلامى.. كانت ترجمة هذا الإعلان فى ذهن عبد الناصر، يعنى أن ثمة مؤامرة تدبر له، ذلك أن هذا المؤتمر سوف يضم خصومه وبخاصة تركيا وإيران، بغرض تدميره هو وحلفاءه من الدول التقدمية.. وأحس عبد الناصر أن الإمبريالية وقد أمدت السعودية بكميات ضخمة من العتاد الحربى، قد اختارت السعودية كى تقود الهجوم المضاد على الثورة العربية.

ولم يكن أمام عبد الناصر غير مخطط واحد لمواجهة هذا التآمروهو طرد البريطانيين بأسرع ما يمكن من عدن آخر قاعدة عسكرية لهم فى المنطقة.. والتهب الموقف، واشتعل أوراه، فأسرع عبد الناصر فى تدعيم الوطنيين اليمنيين بالأسلحة والعتاد والدعاية.. وأخذ راديو القاهرة يصب هجماته العنيفة على الإمبريالية البريطانية.

وزاد الموقف توتراً بإعلان مصر استراتيجيتها فى اليمن التى كانت تتلخص فى أن مصر سواء وقف اطلاق النار فى اليمن أم استمر، فإن الوجود العسكرى المصرى فى اليمن سوف يبقى لتدعيم جهود اتحاد تحرير الجنوب اليمنى وباقى المجموعات الوطنية فى عدن.. وصدرت الأوامر فورا إلى القوات المصرية كى تؤ جل انسحابها من اليمن.

وفى يناير عام ١٩٦٦، ووسط احتجاجات السعودية والبدر إمام اليمن المخلوع أعلنت السعودية أن مصر انتهكت اتفاقية جدة بوقف انسحابها من اليمن، ونشب القتال مرة أخرى فى اليمن.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، اتسمت علاقة عبد الناصر بحكومة جونسون بالمرارة، نتيجة اقتناع عبد الناصر أن حكومة جونسون تستخدم الضغوط الاقتصادية على مصر لتحقيق أهداف سياسية.

ففى نوفمبر من عام ١٩٦٤، كان السفير الأمريكى «باتل» قد قابل كمال ستينو وزير التموين لاجراء محادثات معه بشأن شحن القمح الأمريكى إلى مصر.. وفى خلال حديثه أبدى باتل للوزير المصرى شكواه من إنكار المصريين الظاهر للمعونة التى تقدمها

واشنطن بملايين الدولارات.. وما إن وصل هذا الحديث إلى عبد الناصر، حتى ثار من هذا التصرف، وانتهز أول فرصة له فى خطاب ألقاه فى بورسعيد فى ديسمبر سنة ١٩٦٤، وهاجم الأمريكيين وقال:

«إذا لم يكف الأمريكيين البحر الأبيض فليشربوا من البحر الأحمر.. أنا لست على استعداد أن أبيع استقلال المصريين مقابل ثلاثين أو أربعين أو خمسين مليوناً من الجنيهات»

ولم يمض يومان على خطاب عبد الناصر، حتى قامت مظاهرات فى القاهرة قادها الطلبة الأفريقيون الذين يدرسون فى القاهرة، رداً على سياسية أمريكا فى الكنغو، وأحرقوا مكتبة الاستعلامات الأمريكية بتواطؤ مع الشرطة المصرية.

وبعد ثلاثة أسابيع لاحقة أسقطت أجهزة الدفاع الجوى المصرى بطريق الخطأ طائرة تتبع شركة الزيوت الأمريكية بالقرب من الاسكندرية ، لأنها لم تبلغ عن طيرانها فوق الأراضى المصرية.

وهكذا حينما انتهى شحن القمح الذى تم التعاقد عليه فى عهد الرئيس كيندى - وكان ينتهى التعاقد فى شهر يوليو سنة ١٩٦٥- لم يكن هناك حماس فى واشنطن لتجديد هذا الاتفاق... واستطاع عبد الناصر أن يستعوض إمداده بالقمح من موسكو وبكين.. ولكن مصر كانت تعتمد على الولايات المتحدة فى ما يقرب من خمسين فى المائة مما تستورده من القمح، ولذا أصبح النقص فى مصر يشكل موقفا حرجاً فى نهاية هذا الصيف.. وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٥ تسلم زكريا محيى الدين رئاسة الوزارة من على صبرى، وتحسنت العلاقات مع واشنطن قليلا، لارتياح أمريكا إلى زكريا محيى الدين، الذى استطاع فى ٣٠ من نوفمبر أن يجعل الولايات المتحدة توافق على مد مصر بكمية من القمح قدرت قيمتها بعشرين مليونا من الدولارات.. وكان هذا الاتفاق محدداً لمدة ستة شهور، فما أن انتهى تاريخ العقد، حتى فوجئت الولايات المتحدة والدول المنتجة للقمح بنقص فى محصولها، هذا فضلا عن أن الفائض من القمح الأمريكى أرسل إلى الهند التى كانت تعانى فى هذا الوقت من مجاعة خطيرة.. وحاول زكريا محيى الدين أن يحسن من علاقات القاهرة مع واشنطن، وكادت العلاقات تعود إلى مجراها الطبيعى، وتردد أن واشنطن سوف تقدم عرضاً باتفاق توريد قمح لمصر مدته عامين... ولكن

عبدالناصر اتهم الولايات المتحدة قبل أن يقدم هذا العرض رسمياً بأنها تلعب مع مصر لعبة القط والفأر، محاولة تجويعها للضغط عليها وفرض سيطرتها عليها.. ومن ثم اتجه عبد الناصر إلى مصادر أخرى لإمداد بلاده بما تحتاج إليه من قمح.

وهكذا كان عام ١٩٦٥ نقطة تحول فى العلاقات بين مصر والغرب ولم تكن أقل أهمية من تلك التى قامت عام ١٩٥٥، حينما بدأ عقد أول صفقة أسلحة مع الشرق.

ومع أن عبد الناصر لم يقطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة كما فعل مع بريطانيا فقد كانت العلاقات الرسمية بين واشنطن والقاهرة شبه مقطوعة، وكان التربص والترقب والحذر سمة العلاقات بين البلدين.

الصدام بين عبدالناصر وجماعة الإخوان المسلمين

كان لا مفر من الصدام بين عبد الناصر وفلول جماعة الإخوان المسلمين.. ففى قصة الإخوان المسلمين مع ثورة يوليو ١٩٥٢ التى سبق أن شرحتها فى الجزء الأول دليل واضح على استحالة الالتقاء بينهما.. فالإخوان المسلمون يريدون فرض الوصاية على الثورة واحتواءها، وهو أمر رفض منذ البداية، ومن ثم نشأ النزاع والصراع.. واتجه الإخوان فى بداية الثورة إلى استخدام العنف، فقابله عبد الناصر بعنف أشد.

وجاء عام ١٩٦٥، وعادت جماعة الإخوان إلى سيرتها الأولى.. وكان التناقض الايديولوجى بين جماعة الإخوان والثورة، ورغبة الأولى فى السيطرة على الحكم بالقوة، هما أساس الصدام الذى حدث عام ١٩٦٥.

كان عبد الناصر يعد الإخوان المسلمين من أشد خصومه، و لكنه من ناحية أخرى لم يكن يريد أن يدخل معهم فى معركة سافرة، ولكن تآمر الإخوان عليه أعطه الفرصة لإجراء التصفية التى تمت عام ١٩٦٥.

كيف بدأ صدام هذا العام؟

فى ربيع سنة ١٩٦٥، وردت معلومات إلى المخابرات العامة تفيد بأن حسين توفيق وزميله عبد القادر عامر الشهيرين فى ميدان الاغتيال السياسى يقومان بشراء أسلحة وتخزينها فى القاهرة لحساب جهة سياسية.. وأثبتت الأحداث أن هذه الأسلحة يجمعها

الإخوان المسلمون للقيام بأعمال اغتيال لرجال الحكم والتمهيد لقلب نظام الحكم باستخدام القوة .. واستطاعت المخابرات أن تضع يدها على مخزن الأسلحة التى أرشد عنها حسين توفيق بنفسه.

وكان عبد الناصر لا يريد التوسع فى العملية إلى أبعد من ذلك فقال لى: «العيال دول مجانين واكتفوا بمراقبتهم...»

وكان من رأى المخابرات العامة أن يتم السيطرة على أنشطة الإخوان السرية عن طريق المراقبة والتوعية السياسية.. ولكن الأحداث عجلت بالصدام، إذ أبلغ العقيد شمس بدران مدير مكتب المشير عامر الرئيس عبد الناصر بأن هناك مؤامرة من الإخوان لاغتياله هو وبعض رجال الحكم.. ولم تكن تبينت بعد أبعاد المؤامرة وتفاصيلها.. وفى مثل هذه القضايا لا يجرى التحقيق فيها إلا بعد أن تكون أجهزة الأمن قد وضعت يدها على كل تفاصيلها وفوجئت ذات يوم بعبد الناصر يكلف شمس بدران بالتحقيق فى المؤامرة.. ووضعت المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية والشرطة العسكرية تحت تصرف شمس بدران.. وفى صباح يوم أبلغنى منير حسبو أحد مساعدىَّ فى المخابرات العامة بأن المباحث الجنائية العسكرية والمباحث العامة، قامتا باعتقال أعداد كبيرة من جماعة الإخوان المسلمين وأودعتهم مبنى الشرطة العسكرية للتحقيق معهم، وأن أفراد الإخوان يعاملون معاملة سيئة للحصول على اعترافهم.

قلت له:

«سأبلغ الرئيس»

وفعلاً قمت بابلاغ عبد الناصر فوراً

قال: عبد الناصر لى:

«يعنى عاوزنى أعمل إيه.. استنى لما يدبحونا... هما بيجمعوا السلاح ليه! والعيال اعترفوا بنية اغتيالنا.. العملية لها رواسب قديمة.. مش عارف المثل اللى بيقول اتغدى بيه قبل ما يتعشا بك»

ومر أسبوع على اعتقال الإخوان المسلمين، وإذا برنين الهاتف يجعلنى أرفع سماعته لأجد شمس بدران على الخط.. قال شمس بدران:

الرئيس بيقول تمسكوا قضية الاخوان!

قلت لشمس بدران:

لا ياشمس.. انتم بدأتم بالعملية وعليكم تكملوا الشوط.. لقد كان لنا رأى آخر. ثم إن مسائل الأمن الداخلى ليست من اختصاصنا.

ولم يمر أكثر من عشر دقائق، حتى كان عبد الناصر يطلبنى على الهاتف

ثار عبد الناصر فى الهاتف وقال:

هو احنا كل ما نقول لك على حاجة تقول لا! ده مش شغل .. أنا أمرت إن القضية دى تمسكها المخابرات العامة.

قلت لعبد الناصر:

ياريس أنت كان لك رأى آخر. ومن الأفضل أن يقوم بالتحقيق فيها من لديه خيوطها والمخابرات ليس عندها أى معلومات تستند عليها.

أجاب عبد الناصر فى غضب:

«مش عاوز مناقشة فى الأمور دى»

ولداريتى بطبيعة عبد الناصر، لم أشأ أن أدخل معه على الهاتف فى نقاش لن يفيد.. وكنت قد قررت شيئاً .. وأمسكت بالقلم وكتبت إليه استقالة قصيرة غير مسببة.. وأرسلتها إليه.. وجمعت أوراقى وتركت المكتب دون أن أخبر أحدا.. فقد أردت أن أكتم الأمر حتى يبت فى الاستقالة، وحتى يسير العمل داخل الجهاز سيره الطبيعى..

وعكفت فى منزلى أسبوعاً كاملاً.. ولم يبت عبد الناصر فى الاستقالة..

وإذا بعبد الناصر يطلبنى على الهاتف فى منزلى، ويطلب منى أن أمر عليه فوراً.

وقابلنى عبد الناصر بترحاب.. وتجاهل مسألة الاستقالة، ومسألة اعتكافى فى المنزل، ودخل فى الموضوع تواً

قال عبد الناصر:

أنا موافقك على أن تبعد المخابرات عن قضية الإخوان، وقد كلفت شمس بدران بالاستمرار فيها.

واعتبرت الموضوع منتهيا.. واستمر شمس بدران يشرف على تحقيق قضية الإخوان

بمعاونة المباحث العامة والمباحث الجنائية العسكرية.. والواقع أنه تم اعتقال أعداد كبيرة من الإخوان دون مبرر، وكان من الممكن حصر القضية فى المتآمرين، لو تم معالجة الأمر بحكمة وترو.. وقد يظن البعض أننى أحاول التقرب من جماعة الإخوان المسلمين كما قالها بعض المغرضون، وهذا وهم باطل، فتكوينى الفكرى يتناقض كلية مع أسلوبهم فى العمل السياسى، إذ أدحض أى فكرة لاستغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية، وأرفض أعمال الاغتيال والفوضى.

لقد نكبت الأديان منذ أن عرف هذا الاسلوب فالحركات السرية التى قامت فى العصور الوسطى مستغلة الدين أدت إلى الفوضى والانتكاس وقضت كثيرا على سماحة الأديان بل حاولت أن تهدم أركان الدين ودعائمه بتفسيراتها المغرضة.

والتاريخ ملىء بمثل هذه الحركات الممسوخة التى لاتزال تعانى منها الأمم حتى اليوم، وما الطوائف المتعددة المتاجرة فى الدين الاسلامى والدين المسيحى إلا نتاج هذه الحركات.. ولا يمكن أن ننسى على سبيل المثال ما قامت به الحركات السرية فى الإسلام مثل جماعتى الحشاشين والقرامطة من محاولة تقويض أركان الاسلام وبث الإرهاب فى الأمة الإسلامية أو ما قامت به محاكم التفتيش فى العصور الوسطى من مذابح وتدليس وصل إلى حد أن رجال الدين المسيحى كانوا يبيعون صكوك الغفران لمن يريد أن يفوز بالجنة.

على أن ثمة حادثا يخص قضية الاخوان لابد أن أذكره للتاريخ فقد صدرت الأحكام بإعدام بعض المتآمرين فى قضية الإخوان، وكان عبد الناصر يقضى فصل الصيف فى المعمورة.. وكنت لدى عبد الناصر أعرض عليه بعض الأمور الخاصة بقضية الجنوب العربى، فقمت بمحاولة كى يخفف عبد الناصر أحكام الإعدام إلى السجن.. ولكنه رفض وقال:

«خلاص أنا صدقت على الأحكام أمس وأرسلتها للتنفيذ.. كفاية مراتى قعدت تقول لى حرام.. ولم أنم طوال الليل..»

كذلك لا يفوتنى أن أذكر ما ادعته السيدة زينب الغزالى إحدى زعيمات الإخوان المسلمين من أن عبد الناصر والمشير عامر كانا يحضران عملية تعذيب الإخوان المسلمين فى السجن الحربى، كما زعمت بأنها قابلت شخصا فى السجن الحربى قيل لها إنه صلاح نصر.

ولا أدرى كيف تقوم الحاجة زينب الغزالى باتهام الناس زوراً وبهتاناً ليس إلا لإشباع شهوة الانتقام، وتحقيق مخطط لهدم ثورة ٢٣ يوليو.. فعبد الناصر وعامر لا يمكن أن يكونا من التفاهة ليتركا مسئولياتهما الضخمة، ليقضيا أوقات لمشاهدة التعذيب، كما أننى لم أدخل السجن الحربى بعد ثورة يوليو إلا معتقلا فى ٨ أكتوبر ١٩٦٧- وهو عيد ميلادى- متهما بأننى كنت الرأس المدبر فى قضية الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة..

ومن ناحية أخرى، يعد عبد الناصر مسئولا عن الأخطاء التى حدثت أثناء قيام شمس بدران بالتحقيق فى قضية الإخوان إذ كان يعلم بكل ما يحدث.

إن الصدام بين عبد الناصر والإخوان يستحق دراسة مطولة محايدة بعيدة عن الأهواء، وبعيدة عن الكتب الصفراء، والصحف والمجلات التى تحاول بلبلة أفكار الناس لخدمة أهداف سياسية.

عبد الناصر يحدد إقامة كمال الدين حسين ليلة زفاف ابنته

كان مساء الخميس الرابع عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٦٥، وكان الجو خريفا عليلاً.. حديقة بيت عبد الناصر الرحيبة التى تشغل عدة أفدنة خلف منزله تغص بالمدعوين الذين حضروا للاحتفال بزفاف ابنته هدى إلى زميلها فى الرئاسة حاتم صادق.. كانت هناك مائدة رئيسية جلس عليها عبد الناصر ونوابه وعائلته وأسرة العريس، بينما تناثرت موائد صغيرة هنا وهناك أمام المائدة الرئيسية جلس حولها المدعوون ومعظمهم من الرسميين والضباط الأحرار.. كانت ليلة شاعرية جميلة، شدت فيها أم كلثوم، واشترك فى إحياء الحفل عدد من الفنانين والفنانات، بينما أبدع أحد مخرجى التليفزيون فى تجميل المكان وإضفاء نوع من الإخراج المسرحى على الحفل.. وبينما كان يطلق الحمام الأبيض من مكان الحفل ، فيطير فى السماء وقد تهللت بنور الاحتفال، رمزا للحب والسلام والأمن، كان عبد الناصر يأمر باعتقال زميله كمال الدين حسين وتحديد إقامته فى بيت غير بيته.

كنت مدعوا فى هذا الحفل.. الجميع لا يشغلهم شىء سوى الاستمتاع بليلة جميلة قام فجأة المشير عامر النائب الأول لعبد الناصر من على المائدة الرئيسية وسار بين الموائد المتناثرة متجها إلى منزل عبد الناصر.

وأثناء مرور المشير عامر بجوار المائدة التى كنت أجلس عليها، أشار لى كى أتبعه.. وأحسست أن هناك شيئا ما، فلحقت به وسألته عن الأمر:

قال عامر:

ستعرف الآن..

ولما دخلنا منزل عبد الناصر عرض على خطابا موجهاً من كمال الدين حسين إلى عبدالناصر.. وقرأته..

قال لى عبد الحكيم

ستحدد إقامة كمال

قلت له:

أهذه مناسبة لتعتقلوا فيها زميلا لكم

قال المشير عامر:

أيعجبك أن يخاطب كمال الدين حسين جمال بهذا الأسلوب.. إن جمال ثائر وبخاصة أنه علم أن بعض الصحفيين علموا بأمر الخطاب.. وإننى أخشى أن يتخذ جمال إجراء أشد من تحديد الاقامة، ولذا فالأفضل أن تحدد إقامته حتى تهدأ العاصفة، ونبعد كمال فى تلك الظروف عن الإخوان.

قلت لعامر:

هذا الإجراء سيسىء لك ولجمال وللثورة

واتصل عبد الحكيم عامر تليفونيا بالفريق هلال عبد الله هلال مساعد القائد العام وكلفه بمهمة تحديد إقامة كمال الدين حسين، ونقله هو وأسرته إلى استراحة الآثار فى منطقة الأهرام والواقع أن هذا الحادث ترك أثراً سيئاً فى نفوس كثير من الضباط الأحرار.. وفيما يلى نص الخطاب الذى أرسله كمال الدين حسين إلى عبد الناصر فأثاره ودفعه إلى اعتقال عضو سابق فى مجلس الثورة بينما كان يحتفل بزفاف ابنته.

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية
من كمال الدين حسين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،
لا خير فيَّ إذا لم أقلها لك.. اتق الله
«ومن يتق الله يجعل له مخرجا».. قرآن كريم
«ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا»
«ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجرا» .. قرآن كريم
اتق الله
قالها الله سبحانه وتعالى لنبيه الكريم
(ياأيها النبى اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين)
اتق الله
ولا تكن ممن قال فيهم الله سبحانه وتعالى:
(وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالأثم فحسبه جهنم..)
اتق الله

أراد الله بها الرسول والمؤمنين، وأمر بها الرسول أصحابه المؤمنين وقالها الخلفاء والأئمة لبعضهم ولولاتهم وللمسلمين.. وقالها المسلمون للخلفاء والأئمة والولاه ولبعضهم بعضا

اتق الله

قالتها تلك الأمة التى أعزها الله بقوله (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) صدق الله العظيم

وسلام على من اتبع الهدى

إمضاء كمال الدين حسين
١٢/١٠/١٩٦٥

ولكن ما الذى دفع كمال الدين حسين لتوجيه هذا الخطاب شديد اللهجة إلى جمال؟ وهل حدة الخطاب كانت الدافع لاعتقال عبد الناصر لكمال الدين حسين، أم هناك أسباب أخرى؟

كان بعض الاخوان قد اتصلوا بكمال الدين حسين بعد اعتقالهم فى صيف ١٩٦٥، وتحدثوا معه عن تعذيب للإخوان قامت به الشرطة العسكرية فى السجن الحربى، والمباحث العامة فى ليمان أبو زعبل، و ذكروا له أن هناك حوادث قتل .. وثار كمال وسطر هذا الخطاب وأرسله إلى عبد الناصر كما قام بتسطير خطاب آخر مشابه له إلى عبد الحكيم عامر.. وبالطبع لم يتقبل جمال عبد الناصر هذا الخطاب .. ولكنه برر الاعتقال وتحديد الاقامة، كحماية لكمال الدين حسين، حتى لا يتورط مع الإخوان، وبخاصة أنه معروف عنه تدينه.. ولكن فى غالب الظن أن الخطاب هو السبب الرئيسى فى تحديد إقامة كمال الدين حسين.. فإن عبد الناصر لا يتسامح قط مع من يرفع رأسه.. بل يميل إلى الانتقام منه ومن أسرته.. وقد كان..

لقد حددت إقامة والد كمال الدين حسين فى منزله بمدينة بنها قليوبية.. وفصل ابنه من القوات المسلحة وواجه بعض أقاربه العنت وظل كمال الدين حسين محددا إقامته حتى توفيت حرمه إلى رحمة الله فى التاسع من يناير سنة ١٩٦٦، فقام عبد الحكيم عامر بالضغط على عبد الناصر حتى أصدر أوامره بالغاء تحديد الإقامة، وعاد إلى منزله، ولذلك قصة أخرى سأتحدث عنها فيما يلى:

محاولة استمالة كمال الدين حسين

ومرت الأيام تحمل فى أعطافها علاقات متوترة بين عبدالناصر من جانب وبغدادى وكمال الدين حسين من جانب آخر.. وأراد عبد الناصر استمالة كمال الدين حسين ظنا منه بأنه سوف يفصم عرى الروابط بين بغدادى وكمال فكلف المشير عامر بالقيام بهذه المهمة.

استدعانى المشير عامر وقال لى:

كلفنى جمال أن أذهب إلى كمال الدين حسين لإقناعه بالعودة للمشاركة فى الحكم فكمال عنصر نقى ينبغى الاستفادة منه.. وطلب منى جمال أن تصحبنى أنت وعباس رضوان فى هذه المهمة.. كان ذلك بعد عام ١٩٦٥.. وقد توجهنا نحن الثلاثة إلى منزل كمال فى الدقى، وكانت مهمتنا تهدئة ما فى النفوس، إذا لم نفلح فى إقناعه بالعودة إلى

الحكم .. وفى أول مقابلة أصر كمال الدين حسين على أن يكون الحكم بالشريعة الإسلامية وهذا الشرط الأول للموافقة على عودته..

قال كمال الدين حسين:

«إننى على استعداد أن أتناسى كل ما حدث، وأن أعمل فى أى موقع، ولكن هناك خلافا مبدئيا ينبغى أن يحل قبل الدخول فى التفاصيل».

كان كمال الدين حسين ثائرا وحاولنا تهدئته..

قال عباس رضوان:

المهم أن تصفو النفوس وتستمر رابطة الإخوة والزمالة

أجاب كمال الدين حسين فى انفعال:

جمال عبد الناصر يعتبر الروابط هى روابط عمل، ولا أقول ذلك من عندى، بل هو الذى صرح بذلك لنا بنفسه

و لم ننجح فى الوصول إلى حل فى هذه الجلسة. وكانت هذه المقابلة فاتحة لمقابلات أخرى، توجهت إليها وحدى فى بعض منها، وصاحبنى عباس رضوان فى بعضها الآخر.. وفى إحدى المقابلات التى حضرها عباس رضوان، وبينما نحاول تهدئة الموقف، ذكر كمال الدين حسين أنه لابد من إلغاء قانون الطوارىء رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى كان يعطى لرئيس الجمهورية الحق فى اعتقال أى مواطن بموجب قرار، كما طالب بأن يعمل على توسيع قاعدة الديمقراطية وإعادة النظر فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى الذى أصبح على حد قوله - دولة داخل دولة- وتحدث كمال بعد ذلك عن الإخوان المسلمين والاعتقالات الضخمة التى تمت لهم، وطالب أن يفرج عنهم، وأصر على ألا يعود إذا لم تنفذ هذه المطالب.

كانت هذه المواضيع هى محور النقاش فى المقابلات الأخرى... ولم تكلل مهمتنا بالنجاح لأنه لم يحدث تلاق عليها بين عبد الناصر وكمال.. سألت كمال الدين حسين:

ما تصورك لشكل الاتحاد الاشتراكى، وتوسيع قاعدة الديمقراطية؟

قال كمال الدين حسين:

ليس فى ذهنى الآن شيء محدد.. ولكن فى رأيى لابد من قيام معارضة بشكل ما

تقوم على أساس من الدراسة.. فالنظام القائم ليس به أى رقابة، فالاتحاد الاشتراكى سلطة، ومجلس الأمة سلطة أخرى، وهما بشكلهما الحالى أداه فى يد رئيس الجمهورية .. ثم لماذا لا تطبق شريعة الإسلام، الذى أعطى لنا الشورى فى الحكم؟

قلت لكمال:

أتظن أن حكم الشورى يصلح لهذا العصر.. ثم إن نظام حكومة الشورى هذا يتعارض مع ما ذكرت عن الرقابة السياسية وعن الاتحاد الاشتراكى.

ولم يستطع كمال الدين حسين أن يحدد منهاجا مفصلا عن مطالبه وذكر أن ما يطلبه ينبغى أن يوضع محل بحث ودراسة..

وفى إحدى المقابلات التى حضرها معى عباس رضوان قال كمال:

«انتم عاجبكم الحال اللى ماشى فى البلد. مبتسمعوش الناس بتقول إيه.. طيب انتم بتبلغوا جمال بذلك ولا لأ!

والواقع أن الشائعات كانت منتشرة فى البلاد انتشار النار فى الهشيم وكانت مبنية على دراسات جادة وعلى بعض الحقائق وكانت قوية يصدقها أغلب الناس.. وذكرنا لكمال أن عبد الناصر يصله كل ما يجرى فى البلد.. وفى مقابلة لى مع عبد الناصر قال لى:

كمال الدين حسين بيقول لى فى التليفون إذا ما كنتش مصدق على اللى بيجرى فى البلد اسأل مدير مخابراتك ووزير داخليتك فهما اللذان قالا لى ذلك.

كان عبد الناصر غاضبا.. واستطرد يقول:

هو انت وعباس اللى بتنشروا الشائعات!

وشرحت لعبد الناصر ما دار بيننا وبين كمال الدين حسين

وهنا قال عبد الناصر:

أصل كمال عاوز يوقع بينى وبينكم

ولم يوافق جمال عبد الناصر على مطالب كمال الدين حسين، إذا كان من رأى الأول أن النظام المصرى نظام اشتراكى له قواعده وأسسه العلمية، كما أن له نظريته ولا يمكن

أن يتمشى ذلك مع مطالبه كما أن نظام الشورى الذى يطالب به لايمكن تطبيقه فى مصر لظروفها الخاصة وللتطورات التى طرأت على العصر.

أما بالنسبة للقانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ فكان من رأيه أنه لو تم إلغاء هذا القانون، فكيف يجابه أعداء الثورة الذين تكالبوا عليها فى الداخل والخارج، وبالنسبة للاتحاد الاشتراكى فكان من رأيه أنه المنبر الذى يجمع تحالف قوى الشعب ويمكن أن تتفاعل هذه القوى داخله حتى لو كان هناك أخطاء، وفى ظنه أنه لو فرض وقامت معارضة فإن ذلك سوف يؤدى إلى صراعات دامية بين التيارات المختلفة التى قد تستغلها القوى المعادية للثورة.

أما بالنسبة للشريعة الإسلامية فقد ذكر عبد الناصر أنه ليس لديه اعتراض على تطويرها لتتمشى مع الظروف الراهنة.. وبالنسبة للإخوان، كان عبد الناصر مقتنعا بأنهم ارتكبوا جريمة محاولة القيام باغتيالات لقلب نظام الحكم، وأنهم حاقدون على الثورة ولن يسكتوا حتى تتم تصفيتها وأن الاعتقال كان للتحفظ حتى تنتهى التحقيقات.

وتوقفت عملية الوساطة، ولم تأت بنتائج مثمرة واستمر النفور يسود العلاقة بين جمال وبين بغدادى وكمال الدين حسين، وظل الشك والريبة يحددان سلوك كل منهم وتصرفاته.. وساعد على توتر العلاقات ما كان ينقله النهازون وأهل الدس إلى كل منهم، فازدادت الهوة واتسعت رقعة الخصومة.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

4

عام الفوضى والاضطراب

دار الخيّال

عبد الناصر ووعود الإنجليز

كانت بداية عام ١٩٦٦ ذروة المد فى الخلافات بين واشنطن ولندن من جانب والقاهرة من جانب آخر.. وصل الأمر إلى هجوم كل من انجلترا وأمريكا على عبد الناصر بصورة سافرة، لأن عبد الناصر قد مد نفوذه إلى الجزيرة العربية.. وبالرغم من أن انجلترا أعلنت فى فبراير أنها ستجلو عن عدن بعد حصولها على الاستقلال، فإن عبد الناصر لم يكن يثق فى وعود الإنجليز.. ففى مناقشة سياسية لى مع عبد الناصر عن مستقبل الجنوب اليمنى، أشار بأن أى إخفاق فى تحرير الجنوب اليمنى، سوف يؤدى إلى انحسار المد التحررى فى أخطر منطقة تؤدى إلى البحر الأحمر وقناة السويس، وجنوبا إلى المحيط الهندى وآسيا وأفريقيا.. كما أنه سيؤثر على ثورة اليمن شمالا، وبخاصة بعد الرواسب والنزاعات التى استطاع الإنجليز أن يغرسوها بين السلاطين وشعوب هذه المنطقة... ففى الوقت الذى كان الإنجليز يعلنون عن نيتهم فى الجلاء عن عدن، كان عبد الناصر يرى تدعيم الكفاح المسلح ضد وجودهم.. ودارت معارك وشنت غارات بين الوطنيين اليمنيين فى الجنوب وبين قوات الاحتلال وجرت مفاوضات سرية لوقف هذا القتال توسط فيه حاكم الكويت الذى كان قد اقترح على عبد الناصر بأن يتقابل عبد الناصر والملك فيصل للوصول إلى اتفاق على وقف القتال وتسوية مشكلة اليمن.

وكان لقرار عبد الناصر بدعم حركة التحرير فى الجنوب أثر بالغ على مستقبل الجنوب اليمنى، حيث أوكل عبد الناصر لى شخصياً مهمة التنظيم والتدريب والنشاط

السياسى، وتوحيد الجماعات الوطنية المختلفة من حزب الشعب والمستقلين والجبهة القومية لتحرير الجنوب. ولى عودة فى الحديث عن تحرير الجنوب اليمنى.

ولقد شاركت بعض الدول العربية فى المخطط المعادى لعبد الناصر، فدخلت مع مصر فى حرب نفسية مسعورة واتهمت عبد الناصر بأن أقواله أكثر من أفعاله، وأنه يحتمى وراء قوات الطوارىء الدولية.. ورد عبد الناصر على ذلك بإعلانه أن الوجود المصرى فى الجنوب العربى قد يستمر عشرون عاما إذا تطلب الأمر ذلك، أو بمعنى آخر أن القوات المسلحة المصرية سوف تظل فى اليمن حتى تجبر البريطانيين على الخروج من المنطقة.

كان العالم العربى منقسما إلى دول محافظة ودول تقدمية.. واحتدم الخلاف بين العرب، وأخذ عبد الناصر مدفوعا بالمحافظة على الأهداف السياسية بدعم قواته فى اليمن، حتى وصل حجم قواتنا المسلحة فى اليمن إلى نصف حجم القوات المسلحة المصرية كلها.. ومن ناحية أخرى قرر عبد الناصر زيادة الدعم للجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى بالسلاح والتدريب والمال.

كان محور تفكير عبد الناصر يكمن فى أن أى اقتراحات تتعلق بسحب قواته من اليمن ليست إلا محاولات لتخديره، ولذلك قرر ألا يقبل أى إجراءات تتضمن سحب قواته المسلحة من اليمن إلا بعد أن يترك آخر جندى بريطانى أرض عدن.

تقارب مع دمشق وتنافر مع الدول العربية المحافظة

على أنه بحلول شهر فبراير سنة ١٩٦٦، تغير الموقف فى سوريا لصالح عبد الناصر، إذ نجح اللواء صلاح جديد فى القيام بانقلاب فى سوريا، حيث خلع أمين الحافظ العدو اللدود لعبد الناصر واعتقل، وقامت سلطات الانقلاب بتعيين نور الدين الأتاسى نائب رئيس الوزراء فى حكومة الحافظ رئيساً للجمهورية. والواقع أن هذا التغيير فى قيادة البعث السورى جاء نتيجة الصراع على السلطة داخل السلم الكهنوتى لحزب البعث، وأدى إلى تعديل طفيف فى السياسة الخارجية، التى باركتها موسكو وأسرعت تعرض معونتها، وتحسنت العلاقات سريعا بين دمشق وموسكو، ففى شهر أبريل قام يوسف

زعيـن رئيس الـوزراء الجديد بزيـارة الاتحاد السـوفييـتى وخلال زيارتـه عرض الزعـماء السوفيت عليه اقتراح بناء سد الفرات ومحطة قوى كهربائية.

كان النزاع بين عبد النـاصر وسوريا قبل هذا التغيير صراعا شخصيا أساسه الكراهية المتبادلة بينـه وبين أمين الحافظ فما أن تم عزل الحافظ، حتى أسـرع عبد الناصر دون تردد فى التقارب مع خلفه.. ومع أن عبد الناصر لم يحاول أن يخفى شكوكه إزاء البعث مراراً بعد تجربته معـهم منذ أيـام الوحدة، فقـد تقارب عبـد الناصر مـع النظام الجـديد لمجرد المحافظة على ميزان القوى فى المنطقة العربية.

وفى ذلك الوقت جاءت الأنباء تحمل نبأ الإطاحة بالرئيس نكروما، وكان لهذا الحدث أثر كبير علـى ازدياد ريبة عبد الناصر فى أن القـوى الإمبريالية منهمكة فـى تدبير هجوم مضاد كبـير على العالـم الثالث، للإطاحة بـزعماء الدول التقدمـية، ومن ثم ينبـغى على الدول التقدمية أن تتقارب، وتوحد جهودها، وتـنهى خلافاتها.. وما أن مرَّ أسبوعان على الاطاحة بنكروما، حتـى صدم عبد الناصر بنبأ قتل الرئيـس عبد السلام عارف فى حادث طائرة هليوكبتـر بالقرب من البصرة.. وبالرغم من أن عبد الرحمـن عارف شقيق الرئيس العراقى السـابق هو الذى خلفه فى منصـب رئاسة الجمهورية، فقد ترددت أقـاويل كثيرة حول مصرع عبد السلام عارف، هذا فضلا عـن أن عبد الرحمن عارف تعرض لمعارضة شديدة من داخل حزب البعث العراقى، الذى حـاول أن يسيطر على عبد الرحمن عارف ويدفعه فى المسير فى الخط الحزبى.

كان الموقف فى العراق لا يبشر بالاستقرار، فضلا عن الصراعات الداخلية التى كانت تسود العراق، كان هناك قـتال عنيف يدور بين الأكراد والقوات العراقيـة قبل مصرع عبد السلام عارف بأيام قليلة.

وقد تصادف أن قام «كوسيـجين» رئيس مجلس الوزراء السوفييتـى بزيارة القاهرة فى مايو سنة ١٩٦٦، فحث عبد الناصر على أن يتقارب مع سوريا.. وبدأ التقارب بين مصر وسوريا بجهود قام بها محمود رياض وزير الخارجية المصرى.

وما أن جاء شهـر يونيو، حتى كـان نور الدين الأتاسى رئـيس الجمهورية الـسورية قد أعلن فى حديث دافـىء أن مصر والجزائر من الدول التقدمية، وتـبع ذلك وصول وفد من

الوزراء السوريين إلى القاهرة فى زيارة رسمية لإجراء محادثات سياسية مع المسئولين فى القاهرة.

وما أن دخل عبد الناصر في علاقات جديدة مع سوريا، حتى قام بشن سلسلة من الهجمات العنيفة تندد بالحكام العرب الموالين للغرب، والذين أصبح التعاون معهم ـ من وجهة نظره ـ ضد إسرائيل غير مثمر ولا يفيد.

وصرح عبد الناصر بأنه خدع من الرجعية العربية فى مؤتمرات القمة العربية التى عقدت عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥، إذ ادعت هذه الدول أنها تساند التضامن، ولكن الشهور التى تلت هذه المؤتمرات أثبتت أن الرجعية لا فائدة منها فى الصراع ضد الاسرائيليين.

واستطرد عبد الناصر يقول:

«إن هذه الرجعية أثبتت أنها تكرهنا أكثر من كرهها لاسرائيل»

ولم يتوان عبدالناصر فى التهديد بأنه سيشن حربا وقائية، أو يطور من الأسلحة الذرية، لو امتلكت إسرائيل هذه الأسلحة من دول الغرب التى تساندها.

وكان الملك حسين ملك الأردن أحد الأهداف التى تعرضت لهجوم عبد الناصر.. وتكسر السلام بينهما الذى كان قد انبثق فى مؤتمر القمة العربى الأول، فقد اتهم عبد الناصر الملك حسين بأنه ألقى بنفسه فى أحضان الأمريكيين، فضلا عن أنه دخل فى نزاع مرير مع أحمد الشقيرى ممثل منظمة تحرير فلسطين.. والواقع أن الملك حسين كان يخشى على عرشه من منظمات تحرير فلسطين، ولذا عارض الملك حسين خطط الشقيرى الخاصة بتجنيد وحدات من المنظمة على أرض أردنية.

كانت وجهة نظر الملك حسين أن قطاع غزة يمكن أن يتسع لتدريب وحدات منظمة التحرير الفلسطينية، وأن مصر لن تخسر من وراء ذلك شيئاً، فغزة بعيدة عن قلب مصر، ولن تستطيع وحدات المنظمة أن تتدخل فى الحياة المصرية اليومية، هذا فضلا عن أنها ستكون فى حماية قوات الأمم المتحدة من أى عمليات انتقامية قد تقوم بها إسرائيل. ولكن إذا قامت منظمة تحرير فلسطين بإنشاء معسكرات تدريب على الضفة الغربية للأردن، فإن ذلك ـ على حد قوله ـ يعد بمثابة دعوة لإسرائيل كى تقوم بعمل عدوانى على الأردن، وتهدد السلطات الأردنية فى عقر دارها.

ولقد نص القانون الأردنى على تحريم حمل الأسلحة النارية على سكان الضفة الغربية

حفاظاً على السلام فى المنطقة وأحس الملك حسين بمدى خطورة نشاط الشقيرى، وتصور أنه سيقوم بإنشاء جيش منافس لجيشه، يكون ولاؤه لسلطة خارجية ولا يمكن لسلطات عمان أن تسيطر عليه.. وهكذا يصبح هذا الجيش مصدر تهديد للأراضى الأردنية، فضلا عن إثارته لإسرائيل التى قد تقوم بعمليات انتقامية على الأردن.

دفاع مشترك مع سوريا

ومع ذلك فقد كان عبد الناصر ينظر إلى هذا الأمر نظرة مختلفة، فحينما قام الشقيرى بمهاجمة الملك حسين هجوما مريرا لرفضه السماح لمنظمة تحرير فلسطين بتجنيد الأردنيين الذين يقطنون فى الأردن، قدم له عبد الناصر الدعم والمساعدة.. وعقد مؤتمرا فى القاهرة فى الجامعة العربية حضره ممثلون عن العرب، ولكن المؤتمر تحول إلى نزاع بين ممثلى الملك حسين وبين الشقيرى المدعم من مصر وسوريا والجزائر... ومن هذا المنطلق أعلن ممثلوحسين أنهم سيطلبون وضع خطة واضحة لمستقبل منظمة تحرير فلسطين فى مؤتمر الجزائر المزمع عقده فى شهر لاحق.

ولكن عبد الناصر هدم مؤتمر الجزائر بإعلانه أنه يرفض الجلوس على المائدة ذاتها التى تضم مساندى الرجعية وأصدقاء الأمريكيين الإمبرياليين، الذين يحاولون تجويع مصر، وإخضاعها عن طريق وقف شحنات القمح.

وكان عبد الناصر يدرك تماما أطماح الشقيرى وأطماعه ويعلم أن مخططه تجاه حسين وإسرائيل قد يسبب له كثيرا من المتاعب.. والواقع أن حدود مصر كانت محمية بقوات الطوارىء الدولية، بينما حدود الدول العربية الأخرى المتاخمة لإسرائيل معرضة للأعمال التعرضية التى تقوم بها إسرائيل.

ومع أن عبد الناصر سمح لمنظمة تحرير فلسطين بإقامة معسكرات للتدريب فى قطاع غزة، فقد كان يدرك أنها لن تستطيع القيام بأعمال انتقامية ضد إسرائيل لمرابطة قوات الطوارىء الدولية بها، كما منعت حكومتا عمان وبيروت المنظمة من حرية العمل.. أما سوريا فكانت الدولة الوحيدة التى سمحت لمنظمة تحرير فلسطين ولمنظمة فتح بالتدريب على الأراضى السورية والعمل منها.

وعلى ضوء الاعتبارات سالفة الذكر، قرر عبد الناصر التقارب مع سوريا للسيطرة على سياسة الحكام الجدد فى سوريا وأعمالهم، وهكذا مضى عبد الناصر فى عقد اتفاق دفاع مشترك مع دمشق حتى يستطيع أن يكبح جماح الجيش السورى من التورط فى عمليات توجه لإسرائيل، كذا السيطرة على عمليات الفدائيين التى تعمل من الأراضى السورية.

ولم يكن أمام عبد الناصر سبيل غير هذا السبيل، مع أنه كان لايزال يرتاب فى البعث السورى.. كان يرى أنه فى ارتباطه بسوريا سوف يستطيع أن يكبح جماحها من توريط العرب فى جولة ثالثة مع إسرائيل، حيث سيكون الرأى العام العالمى بجانب إسرائيل نتيجة أن سوريا هى التى بدأت العدوان.

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦، تعرضت سوريا لعمليات تعرضية انتقامية من إسرائيل التى ادعت أنها قامت بذلك رداً على قصف المدفعية السورية للأراضى الإسرائيلية ولتسلل الفدائيين الفلسطينيين الذين يعملون ضد إسرائيل بموافقة السلطات السورية.

وللحقيقة فإن قصف المدفعية السورى الذى ادعته إسرائيل كان موجها نحو التحصينات التى أقامها الاسرائيليون فى منطقة بحيرة «الحولة» التى كانت تعد بموجب شروط هدنة سنة ١٩٤٩ منطقة منزوعة السلاح.

ولقد حاولت الحكومات السورية المتعاقبة حل هذه المشكلة بواسطة لجنة الهدنة المختلطة منذ أن بدء فى إنشاء هذه التحصينات عام ١٩٥١، و لكن الإسرائيليين كانوا يرفضون بصلابة وعناد مناقشة هذه المسألة.. وحينما حاولت دمشق أخيراً أن تثير هذه المسألة مرة أخرى، كان الرد الوحيد من تل أبيب هو إرسالها إنذار إلى سوريا يحملها مسئولية أى هجمات مستقبلية يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون فى المنطقة.

فى وسط هذه الظروف عرضت على عبدالناصر تقرير مخابرات عن استراتيجية الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، حيث عقد اجتماع سرى لممثلى حلف شمال الاطلنطى، وانتهى المؤتمرون إلى أن التعايش السلمى مع مصر أصبح مستحيلاً.

لقد قالوا إن عبد الناصر قد قضى على كل الآمال أمام الولايات المتحدة، بازدياد إرتمائه فى أحضان السوفييت.. ومن ثم، فإن واشنطن تعمل الآن على أساس سياسة جديدة للدفاع عن مصالحها فى الشرق الأوسط والتى تعتمد أساساً على دعامتين أساسيتين هما تركيا وإسرائيل.

وفي الوقت ذاته، كان نور الدين الأتاسي يحبذ فكرة عبد الناصر في قيام تحالف عسكري، ففي صيف عام ١٩٦٦ قام شواين لاي بزيارة سوريا وحاول أن يثير سوريا على مصر والسوفييت.

لقد قال للسوريين إن مصر أصبحت تحت سيطرة سادتهم السوفييت الذين يدفعون للعرب لمجرد تحقيق نفوذ سياسى فى المنطقة العربية.. وكانت الصين مستعدة أن تقدم لسوريا نظير ذلك كل المعونات التى تحتاجها دون أدنى قيود ودون أية التزامات.

ولكن الأتاسى لم يستجب لطلب شواين لاى، وقام بإبلاغ موسكو بمحادثات شواين لاى.. وأسرعت موسكو تحث دمشق على البحث عن سبيل لإقامة أى نوع من الدفاع المشترك مع مصر.. ولم يضيِّع الأتاسى أى وقت، وكان عبد الناصر سعيداً لأن المبادرة جاءت من دمشق، ولذا سرعان ما وافق على البدء فى إجراء محادثات بين البلدين.. ففى أكتوبر سنة ١٩٦٦ تم تبادل السفراء فى دمشق والقاهرة.. وفى الرابع من نوفمبر تم توقيع اتفاق دفاع مشترك بين الحكومتين، حيث تضمن الاتفاق نصا بأن العدوان على أية دولة منهما يعد عدوانا على الأخرى.

ولم يتضمن الاتفاق أية شروط لمرابطة أى قوات فى سوريا. لقد تذكر عبد الناصر شكوى السوريين بعد الانفصال من سلوك قواته المسلحة خلال فترة الوحدة، ولذا لم يحاول عبد الناصر أن يصر على مناقشة هذا الأمر.

عودة إلى الانقسام

ومع أن عبد الناصر كان يظن أنه استطاع بذلك السيطرة على أوضاع الجيش السورى بدرجة تضمن لمصر ألا تجر إلى حرب مع إسرائيل، فالواقع أن عبد الناصر تعرض فى مدى سبعة شهور تالية لسلسلة من الشراك نصبت له كهدف أساسى لعدوه إسرائيل..

فلم يمض سوى تسعة أيام على توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، حتى وقعت سلسلة من الحوادث قلبت كل حسابات عبد الناصر.. ذلك أنه حينما انفجر لغم فى ١٣ من نوفمبر على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية قرب جيزون وقتل ثلاثة جنود

إسرائيليين قامت قوة مدرعة إسرائيلية، تساندها مساعدة جوية ومدفعية بالهجوم على قرية «سامو» الأردنية ، فدمرت مائة وخمسة وعشرين منزلاً وقتلت ثمانية عشر جنديا من وحدة أردنية كانت تدافع عن القرويين.

وتلا ذلك قيام مظاهرات عنيفة فى القدس ومدن الضفة الغربية الأخرى، وتعرض الملك حسين لهجوم عنيف لأنه تخلى عن السكان الفلسطينيين للعدو الإسرائيلى، نتيجة رفضه السماح لمنظمة تحرير فلسطين بالدفاع عن أرض الوطن، وبينما تحركت القوات الأردنية لتفريق المظاهرات، قام وصفى التل رئيس حكومة الملك حسين بالتنديد بالقيادة العربية الموحدة وبقوة الطيران المصرى التى لم تحرك ساكنا لنجدة الأردن ودفع الهجوم الاسرائيلى الوحشى.

وقامت الدعاية الأردنية بالهجوم على عبد الناصر والشقيرى، وبدأت الإذاعة والصحافة الأردنية حملة عنيفة على عبد الناصر متهمة إياه بأنه يختبىء خلف قوات الطوارىء الدولية، ويتجنب القتال مع العدو.. وأعلنت عمان أن إسرائيل تتسلم إمدادات عسكرية عن طريق خليج العقبة دون أن يحرك عبد الناصر ساكنا.. وهو يعلم أن هذه الأسلحة سوف تستخدمها إسرائيل لقتل العرب الذين أقسم لهم عبد الناصر بأنه سيحميهم واتهمت عمان القاهرة بأنها - بتشجيع من موسكو- مستعدة لأن تبيع الضفة الغربية إلى إسرائيل مقابل تسوية سلام منفصلة.

ولم يسكت عبد الناصر عن الرد على ادعاءات الملك حسين فقال:

إن قوات الطوارىء الدولية سوف تصدر إليها الأوامر بالانسحاب فى الوقت المناسب، ولكننى لن أجعل هذا التوقيت يقرره حسين الذى يعد - مثل جده - صنيعة الإمبريالية الغربية.

واشتركت دمشق مع القاهرة فى هذه الحملة الإعلامية، إذ قام الأتاسى بمناشدة الشعب الأردنى للإطاحة بنظام عمان، الذى أصبح على حد قوله حجر عثرة فى طريق تحرير فلسطين.

والتهبت أيضا قيادة كل من الشقيرى ومنظمة فتح، وثارت على الملك حسين لأنه منع الفلسطينيين من التعبئة لقتال فى سبيل استعادة أراضيهم السليبة.

وانحنى حسين للعاصفة ولكنه اتهم منظمة تحرير فلسطين بأنها تسعى لتدمير الأردن

وأنها ترسل مخربين بدلا من إرسالها جنودا يقاتلون بجانب الجيش الأردنى، وطالب بعقد مؤتمر قمة لعرض ما يدبره له أعداؤه الذين حددهم بإسرائيل والاشتراكية العربية المتحالفة مع روسيا والصين الشعبية.

ولما رفض هذا الاقتراح فى فبراير سنة ١٩٦٧، قام الملك حسين بسحب سفيره فى القاهرة احتجاجاً على هجوم الصحافة المصرية وإذاعة صوت العرب، كما سحب اعترافه بنظام السلال فى اليمن.

انقلابات الجنرالات فى أفريقيا

ولانتقل الآن إلى أفريقيا، كى أعرض ما كان يسودها من فوضى واضطرابات.. وحقا، لم تعش أفريقيا المستقلة حديثا هادئة، إذ تعرضت لانقلابات وتغيرات سياسية حادة، ففى الفترة من نوفمبر عام ١٩٥٨ - حينما قامت القوات المسلحة بالتدخل فى السودان حتى منتصف مارس سنة ١٩٦٦- قام سبعة عشر انقلابا عسكريا فى أربع عشرة دولة أفريقية كانت قد حصلت على استقلالها حديثا.

ولم يكن غريبا أن يطلق على عام ١٩٦٦ فى أفريقيا «عام الجنرالات» الذى بدأت أحداثه فى الواقع خلال الجزء الأخير من عام ١٩٦٥، وذلك حينما قام الجنرال جوزيف موبوتو فى ٢٥ نوفمبر بخلع الرئيس جوزيف كازافوبو رئيس الكونغو ليوبولدفيل، الذى أطلق عليه فيما بعد الكونغو كنشاسا.. كما نجح كريستوف سوجلو فى إجبار الرئيس «ماوروأبيش» رئيس داهومى على الإستقالة فى ٢٩ من نوفمبر.

وفى أوائل يناير سنة ١٩٦٦ قام العسكريون فى جمهورية أفريقيا الوسطى بخلع الرئيس دافيد داكو، كما خلع العسكريون أيضا الرئيس موريس «ياميوجو» رئيس فولتا العليا بعد يومين من انقلاب جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومع أن أسباب هذه الانقلابات كانت تختلف وفقا لظروف كل دولة، فقد زعم الجنرالات الذين قاموا بها بأنهم يجاهدون فى سبيل أيديولوجيات متشابهة وأنهم قاموا للقضاء على القصور والبلادة والتأخر وعلى التضخم الاقتصادى والاستغلال التجارى الذي ساد البلاد.

كان رأى عبدالناصر إزاء هذه الانقلابات العسكرية، أنه فضلا عن قصور تجربة الجنرالات الأفريقيين فى الشئون السياسية، فإن اقتصاديات الدول الأفريقية كانت فقيرة إلى الدرجة التى تجعلها لاتتمشى مع توقعات الشعوب الأفريقية وآمالها.

وبالرغم من أنه كان هناك أمل كبير فى الواجهة التى تصدرت نيجيريا، فإن الإطاحة العنيفة بحكومة سير أبو بكر تافاوا، فى ١٥ من يناير عام ١٩٦٦، وماتلا ذلك من مصرعه، كان صدمة وصلت أصداؤها إلى جميع أنحاء القارة الأفريقية والعالم أجمع.

كان يسود نيجيريا عام ١٩٦٥ الفوضى والاضطراب ولكن هذا الخطر زال وأمكن التغلب عليه بالرغم من أن الانتخابات التى أجريت فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ والتى جاءت باكينتولا رئيساً لحكومة الأقليم الغربى، فقد واجهت هذه الحكومة معارضة واسعة ونشبت خلافات إقليمية وقبلية شديدة. وقام الجيش فى ١٥ من يناير سنة ١٩٦٦ وفرض سيطرته على الحكومة الاتحادية وقتل «أحمدو بللو» رئيس حكومة الأقليم الشمالى و«اكينتولا» رئيس حكومة الأقليم الغربى وما يقرب من خمسين ضابطاً.

وجاء «أروترى» لينادى بدولة موحدة، واستبدال رجال الحكم فى الأقاليم المختلفة برجال عسكريين، وفى ٢٤مايو أصدر قانوناً بإلغاء كل الأحزاب السياسية.. وأعلن «أروترى» أن سياسته الخارجية تؤيد سياسة الأمم المتحدة ودول الكومون ولث ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ولكن هذا التغيير ترك أثرا سيئاً فى نفوس الشماليين، الذين رأوا بداية عهد لسيطرة قبائل الإيبو، وكان يقيم منهم فى الشمال عدة مئات الألوف، ويتمتعون بنفوذ تجارى كبير فى الحياة الاقتصادية فى الأقليم الشمالى، فقام المسلمون وقتلوا منهم عدة مئات فى عمليات ثأر قديم خلال شهر مايو ويونيو عام ١٩٦٦.

وفى ٢٩ من يوليو أطاح الجنرال يعقوب جوان أحد الضباط الشبان الذى ينتمى إلى قبائل الهوسا بحكومة أروترى وتولى رئاسة حكومة عسكرية مؤقتة.

وجاء يعقوب جوان بسياسة مخالفة تماماً لسلفه، فألغى نظام الحكومة المركزية وأعاد نظام الحكم الفيدرالى.. وعقد اجتماعاً لزعماء نيجيريا فى خريف هذا العام ليقرروا مصير البلاد، ولم يوافق جوان على تقسيم نيجيريا إلى دول مستقلة وفقاً لرغبة الاقليم الشرقى، فنشبت منازعات على منطقة البترول الكائنة فى الإقليم الشرقى، وساند يعقوب جوان فكرة فصلها عن هذا الإقليم، ومن ناحية أخرى أعلن النيجيريون سكان

الإقليم الشرقى بأن جوان يعد مغتصبا لحكم نيجيريا.. وسادت البلاد عملية تعد من أبشع عمليات الإعدام الجماعى، ففى خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر قتل مايقرب من ألفين من قبائل «الأيبو» فى الشمال، فأسرع حوالى عشرة آلاف منهم بالانتقام من «الهوسا» وأعدموا بدورهم عدة آلاف منهم.

وانتقلت عدوى الانقلابات العسكرية إلى مكان آخر من غرب أفريقيا ، ففى ٢٤ من فبراير قام الجنرال انكرا، منتهزا تغيب الرئيس الغانى كوامى نكروما فى زيارة إلى الصين الشعبية، بالاستيلاء على الحكم بعد أن رأس مجلس التحرير الوطنى الغانى.

وأعلن انكرا الإطاحة بنكروما متهما إياه بأنه أوصل البلاد إلى حالة من الإفلاس نتيجة سوء إدارته وخططه غير المتزنة، كما اتهمه بالرشوة، وحكم البلاد حكماً جائراً إذ قام بإنشاء دولة بوليسية داخل الدولة.

وتم اعتقال مئات من مؤيدى نكروما، وإطلاق سراح مايقرب من ألف سجين سياسى .. ولم تكتف حكومة الانقلاب بهذه الاتهامات التى وجهت إلى نكروما، بل وجه إليه أيضا النقد بأنه اتبع سياسة خارجية عنيفة باهظة التكاليف.. وقام أنكرا بإعلان ما أطلق عليه «الحياد المتوازن» فى الحرب الباردة، فطرد مئات من الرسميين والخبراء السوفييت والصينيين.

واتجه نكروما من الصين إلى غينيا حيث وجه فى الإذاعة الغينية نداء إلى الشعب الغانى أعلن فيه أنه الرئيس الشرعى لغانا، وأقسم أنه سيعود، ولكن لم يقدر له العودة إلى أن توفى.

وحدث فى بورندى انقلاب عسكرى آخر فى شهر نوفمبر إذ قام الجيش بخلع ملك بورندى الصغير الذى يبلغ من العمر تسعة عشر عاماً، وأعلن الكابتن ميشيل ميكيمو مرد رئيس الحكومة نفسه رئيسا للجمهورية، وقام بتشكيل لجنة ثورية وطنية مؤقتة لحكم البلاد.

هكذا كان حال أفريقيا فى غضون عام ١٩٦٦.. اضطراب وفوضى وانقلابات عسكرية متتالية، وتآمر خارجى على بلاد القارة، أضعفت وحدتها.

وكانت لهذه الظروف آثار واضحة على قوة العالم الثالث وعلى كتلة عدم الانحياز التى ظهر ضعفها بصورة واضحة فى مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد فى نيودلهى فى

أكتوبر سنة ١٩٦٦ولم يحضره من هذه الكتلة سوى مصر والهند ويوغوسلافيا، والذى سنتحدث عنه فيما بعد .

زيارة ليفى أشكول لأفريقيا

ولم تتلكأ إسرائيل فى استغلال ظروف الانقسام أو الاضطراب السائدة فى أفريقيا لصالحها، فقامت بنشاط واسع وتحركات مثمرة ففى شهر يونيو من عام ١٩٦٦ قام ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل بزيارة عدد من دول أفريقيا ، فقام أولا بزيارة السنغال وساحل العاج وليبيريا، ثم تلا ذلك قيامه بزيارة الكونغو كينشاسا ومدغشقر وأوغنده، ثم أنهى رحلته فى كينيا، وعاد إلى إسرائيل فى ١٦ من يونيو حيث قام بالإدلاء بالتصريحات التالية.

١ـ أهمية إسرائيل والمركز الممتاز الذى تحتله فى أفريقيا، فكثير من الدول الأفريقية تعد إسرائيل شريكة لها فى مواجهة المشاكل الداخلية، كذا فى المجال الدولى.

٢ـ أنه تبادل وجهات النظر مع الزعماء الأفريقيين بشكل إيجابى ، كما لقى ترحيبا كبيراً وصداقة عميقة.

٣ـ حصول إسرائيل على تأييد الدول الأفريقية السبع التى زارها لمبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية.

٤ـ الإشادة بما حققته الدول الأفريقية من إنجازات رائعة فى سنوات قلائل.

٥ـ اتساع إمكانات تعميق العلاقات الطيبة بين إسرائيل ودول القارة.

والواقع أن الخطوط العامة لزيارة أشكول لجميع هذه الدول لم تختلف سواء من حيث النقاط التى ركز عليها أشكول فى محادثاته مع رؤساء هذه الدول والتى ظهرت فى البيانات المشتركة التى صدرت بعد انتهاء كل زيارة، أومن حيث الظروف التى أحاطت بهذه الزيارة والتى نجح أشكول فى استغلالها والاستفادة منها.

كان أبرز هذه الظروف استمرار تصريحات بورقيبة الخاصة بعدم جدوى استخدام سبل الحرب تجاه إسرائيل، واستمرار تزايد الثقل الإسرائيلى فى دول القارة الأفريقية،

وامتداد المد الرجعى فى أفريقيا الذى انعكس فى تفكك الوحدة الأفريقية، وتعدد الانقلابات التى دعمت من النفوذ الغربى فى أفريقيا كما بينت سلفاً، ولقد أثبتت الدبلوماسية الإسرائيلية مهارتها فى قدرتها على استغلال الظروف التى تمر بها كل دولة أفريقية على حدة ، بما يكفل تدعيم نفوذ إسرائيل فى هذه الدولة.. ففى أوغنده على سبيل المثال ، بالرغم من الاضطرابات التى كانت تسودها فى فترة زيارة أشكول، فقد أعلنت إسرائيل عزمها على المساهمة فى تمويل الخطة الخمسية فى أوغنده وعلى الاستمرار فى مد أوغنده بالخبرة الفنية فى الجيش والطيران وقوات الأمن التى كان يعتمد عليها أوبوتى فى صراعه مع المعارضة.

وعلى الرغم من أن الاضطرابات التى سادت أوغنده هددت بإلغاء زيارة أشكول، فقد أشاد أوبوتى بزيارة أشكول التى تنم على حد قوله عن رغبة أكيدة من إسرائيل لتفهم التغيرات التى تحدث فى القارة الأفريقية.

ومن ناحية أخرى أكدّ أشكول استعداد إسرائيل لتقديم معونتها للدول الأفريقية دون أية أطماع، وركزّ على أهمية جهود الدول الأفريقية فى الدعوة للسلام فى الشرق الأوسط. ولقد حاول أشكول خلال زيارته لأفريقيا أن يؤكد أن محور سياسة إسرائيل يتفق مع سياسة الدول الأفريقية بصفة عامة، ومع مصالحها بصفة خاصة.. ولذلك فقد ركز أشكول على ضرورة حل قضية روديسيا على الأسس نفسها التى تواجه الدول الأفريقية، وعلى ضرورة تصفية الاستعمار ودعم الحركات التحررية، كما ناشد الدول الكبرى ألا تتدخل فى شئون القارة.

والجدير بالذكر أن أشكول حرص أن يدرج فى كل بياناته المشتركة مع الزعماء الأفريقيين، نصا بضرورة حل المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية.. وهكذا نجحت زيارة أشكول هذه فى تحقيق بعض النتائج الفورية لإسرائيل، إذ أسفرت هذه الزيارات عن تأييد الدول السبع التى زارها أشكول لمبدأ حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وضرورة تطبيقه على النزاع العربى الإسرائيلى، كما انعكس اقتناع تلك الدول بوجهة النظر الإسرائيلية فى تصريحات المسئولين الأفريقيين خلال زيارة أشكول وبعدها.

ففى مدغشقر صدر البيان المشترك للزيارة يؤكد تعهد حكومة مدغشقر بتأييد إسرائيل فى جميع المنظمات والمؤتمرات الدولية لحل نزاعها مع العرب سلميا.. كما

تضمن البيان بندا بالمطالبة بنزع السلاح فى الشرق الأوسط بصورة كاملة أو جزئية تحت إشراف دولى وفى الكنغو أشاد جوزيف موبوتو رئيس الجمهورية،و«مولامبا» رئيس الوزراء بصداقة أشكول لأفريقيا واستعدادها لدعم علاقاتها مع الكنغو كينشاسا، كما أشارا إلى اضطهاد الزنوج واليهود فى الماضى وأعرب «مولامبا» رئيس الوزراء عن تقدير الحكومة الكنغولية للعبء الذى تتحمله إسرائيل للدفاع عن حدودها والمحافظة على استقلالها.

على أن ما يلفت النظر ما جاء فى البيان المشترك الصادر فى نهاية زيارة أشكول للكنغو، فقد تضمن مايلى:

١ ـ الدعوة إلى التفاوض المباشر بين إسرائيل والدول العربية ونبذ استخدام القوة والتخريب فى العلاقات بين الدول .

٢ ـ الدعوة إلى تقييد التسلح فى منطقة الشرق الأوسط وعقد اتفاقية لفرض رقابة متبادلة للحد من التوتر السائد وتحقيق السلام.

فإذا ما انتقلنا إلى السنغال، نجد أن سنجور رئيس الجمهورية أكد فى تصريح له أثناء زيارة أشكول امكانية حل النزاع العربى ـ الإسرائيلى الذى يرجع ـ على حد قوله ـ إلى أسباب سياسية وليست دينية أو عنصرية.

ومع أن هذا التصريح لم يدمغ النزاع الإسرائيلى بالعنصرية، فإن ذلك كان له مغزى معين وهو عدم إثارة العرب، نظراً لأن سنجور كان قد قام بجولة فى الدولة العربية قبل زيارة أشكول، وكان يعتزم زيارة القاهرة بعد ذلك.

وفى ليبيريا أكد توجان بأن ليبيريا تؤمن بضرورة بقاء إسرائيل، كما قام رئيس جمهورية مدغشقر بتأييد تصريحات الحبيب بورقيبة الخاصة بتصفيته القضية الفلسطينية بالطرق السلمية .

وهكذا عكست زيارة أشكول لدول أفريقيا ـ وتوقيتها فى تبنى هذه الدول لوجهة النظر الإسرائيلية فى حل النزاع العربى الإسرائيلى ـ خطورة استمرار نشاط الدبلوماسية الإسرائيلية فى أفريقيا ودول العالم الثالث ، نتيجة تأثير هذا النشاط على المواقف الرسمية لهذه الدول من القضية الفلسطينية فى المحافل العالمية وفى المؤتمرات الدولية.

تحول فى السياسة الأردنية

وما أن عاد أشكول إلى إسرائيل، حتى قام الملك حسين فى الخامس عشر من يونيو بإلقاء خطاب مهم، وضح فيه معالم السياسة الأردنية فى هذه المرحلة، كما أكدّ فى خطابه على رفضه التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يخف انحيازه التام للمعسكر الغربى هذا فضلا عن قيامه بشن هجوم مباشر على مصر وعلى الاتحاد السوفييتى وقد ارتبط هذا الخطاب بظروف كان لها أثر على الأحداث الدولية بعامة، وعلى الموقف فى المنطقة العربية ودول العالم الثالث بخاصة،إذ جاء هذا الخطاب فى أعقاب انتهاء زيارة أشكول لدول أفريقيا التى ساندت موقف إسرائيل كما وضحت سلفا وكان الصراع بين الدول العربية الثورية والدول العربية المحافظة قد وصل إلى الذروة فضلا عن ارتباطه بموعد زيارة الملك فيصل إلى الولايات المتحدة وعزم الملك حسين على زيارة إنجلترا فى شهر لاحق، والواقع أن الأردن فى ذاك الوقت كان قد قرر الاتجاه إلى العمل الايجابى مع القوى العربية المحافظة ضد القوى الثورية، واستغل الأردن فترة الهدنة التى فرضتها مؤتمرات القمة العربية للاستعداد والتأهب لهذه المرحلة، ومن الملاحظ أنه سبق إلقاء خطاب الملك حسين حركة اعتقالات واسعة فى الأردن، شملت بعض العناصر التقدمية لتسهيل تحركات العناصر الأخري التى تخدم هذا المخطط.

وفى الوقت ذاته قام الأردن بدعم التنظيمات اليمينية والمحافظة وإفساح المجالات أمامها للعمل، مثل جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة القوميين السوريين، كى تقف أمام الجماعات التقدمية فى الأردن. ولنتساءل :

ماأهداف الخطاب التى كانت ترمى إليها الأردن؟

كان الهدف الرئيسى للخطاب ضرب منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الفلسطينى، والتعبير عن استياء الأردن من مؤتمر غزة، وبالطبع كان هذا يتمشى مع المخطط الأمريكى إزاء منظمة التحرير الفلسطينية أما الأهداف الأخرى فيمكن أن نوجزها فى هدفين اثنين:

أولاً: الرد على التقارب الذى بدأ داخل القوى العربية الثورية وبخاصة بعد قيام الوفد السورى برئاسة إبراهيم ماخوس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بزيارة مصر.

ثانيا: محاولة الملك حسين النيل من مصر وسياستها بصورة غير مباشرة، وبخاصة بعد

المقابلة الساخنة التى تمت بين الملك حسين وسفير مصر فى الأردن ، حيث ذكر الأخير بصراحة للملك خطورة الدور الذى يلعبه الأردن فى المنطقة العربية، وندد بهجوم وسائل الإعلام على مصر.

وهكذا كان الصدام متوقعاً بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لدى أول بادرة والواقع أن الخلاف الذى كان قائماً بين الملك حسين والشقيرى ليس إلا حلقة من حلقات الصراع بينهما، حاول كل منهما من خلالها تحقيق كسب ذاتى يدعم به موقفه، مماكان له بلاجدال أثر فى النهاية على القضية الفلسطينية بعامة.

واجب العزاء يغضب السلطان

اتصل بى صديقى طلعت خيرى تليفونياً فى مساء التاسع من يناير سنة ١٩٦٦ ،وأبلغنى بنبأ وفاة حرم كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة ، وزميل الكفاح وكنت أتاهب للذهاب إلى مكتبى ، فالغيت مواعيدى واتجهت إلى منزل كمال فى الدقى لأؤدى واجب العزاء ، وأشارك كمال أحزانه، فقد كان لايفوته واجب لى، وكان صادقاً فى مشاعره ووجدت فى منزل كمال بعض المعزين أغلبهم من أقاربه ومن أصدقائه المقربين إليه وفى اليوم التالى شيعت الجنازة فحرصت على أن أشترك فيها.. وقد آلمنى غياب كثير من زملاء كمال الدين حسين عن المشاركة فى هذا الواجب، وزادنى ألماً عدم حضور عبدالناصر، الذى كان يحرص دائماً على الاشتراك فى جنازات أهل أعضاء مجلس الثورة.

كان عبد الناصر قد وضع سنة فى واجب العزاء بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية. فهو يحضر تشييع الجنازة بالنسبة لأهل مجلس الثورة، أو يحضر المأتم ليلا، وبالنسبة لبعض الضباط الأحرار القلة كان يواسيهم فى منازلهم بعد انفضاض المأتم، أما بالنسبة لباقى الناس فكان يكتفى بإرسال مندوب عنه.

ولذلك كثيراً ما تندر الضباط الأحرار على مجلس الثورة نتيجة الامتيازات التى كان يتمتعون بها سواء امتيازات مادية أو معنوية، وكان الضباط الأحرار يطلقون على أعضاء مجلس الثورة «طبقة النبلاء».

وبعد أيام من وفاة حرم كمال الدين حسين كنت لدى عبد الناصر فى منزله بمنشية البكرى أعرض عليه بعض أمور العمل فبادرنى بقوله:

«انت يعنى فاضى أوى عمال رايح جاى تعزى كمال حسين.. مش كان كفاية مرواحك لبيته؟

كان عبدالناصر يتحدث بلهجة تهكمية، وأدركت توا أن هناك من دَسَّ لى لديه، وأبلغه عن الذين قاموا بواجب العزاء.

قلت لعبد الناصر:

«إن أجمل شىء فى ثورة ٢٣ يوليو، تلك الصداقة التى ربطتنا معا على مبادىء معينة، استمرت بعد قيام الثورة».

قال: عبدالناصر:

«ليس هناك علاقة صداقة . .هناك علاقة عمل وبس».

قلت لعبد الناصر:

«أليس هذا كمال حسين الذى قلت عنه يوماً ما إنه أخلص إنسان لك فى مصر؟»
وغاظ عبد الناصر هذا القول فقال فى غضب:

«بلاش فلسفة بيزنطية.. العمل مفيهش عواطف».

وهنا أحسست أن عبدالناصر لايريد النقاش فى هذا الأمر فقلت له إذا كان ضايقك أن أقوم بواجب العزاء لكمال الدين حسين، فإننى على استعداد أن أترك منصبى».

قال عبدالناصر :

«إحنا مش عاوزين حساسية فى المناقشة .. أنا قلت لك رأيى فى الموضوع والمسألة منتهية».

وعدت أقول لعبد الناصر

«أيرضيك ألايعزى زملاء كمال الدين حسين صديقهم وزميلهم؟»

قال:

«هذا أمر متروك لهم»

وانتهى النقاش، فأحسست بمدى سطوة السلطان على منع الأصدقاء، من تأدية أهم الواجبات، وكيف يخشى الناس غضب السلطان، لو قاموا بمجاملة إنسان لايرضى عنه ولى الأمر.

ومع هذا فقد كان عبدالناصر يراعى شعور بعض الضباط الأحرار ويتحمل غضبهم.

أذكر أن والدة شمس بدران توفيت إلى رحمة الله، ولم يشترك عبدالناصر فى تشييع الجنازة، أو يحضر المأتم، واكتفى بإرسال مندوب عنه.

غضب شمس بدران ، وحينما نشر شكر المعزين فى صحيفة الأهرام تعمدألايشكر عبدالناصر.

وأحسّ عبدالناصر بغضب شمس بدران، فذهب إلى منزله وقدم له واجب العزاء.

قصة الملك المنفى

كان صيف عام ١٩٦٦ بالنسبة لى صيفا ساخنا كئيبا.. ساخنا بالعمل المكثف المتواصل، كئيبا نتيجة جو أغسطس المشبع برطوبة عالية، والتى أعانى منها بدرجة ملحوظة ومع أننى سافرت إلى الإسكندرية فى شهر أغسطس أملا فى راحة أجدد فيها نشاطى، وبحثا عن استجمام يبدد إرهاق الجهد الذى بذلته طوال العام، فإن الظروف لم تسمح لى براحة يوم واحد فى الإسكندرية.

كانت أمامى عدة مشكلات سياسية ألقى عبد الناصر عبء مسئولية حلها علىّ، فكانت هناك مشكلة الجنوب العربى اليمنى التى كانت تشغل جزءاً كبيرا من تفكير عبد الناصر ، والتى كان يعتبرها مركز انتشار التحرر فى الجزيرة العربية، وكان يرى فى إخفاقها ضربا للحركات التحررية فى الجزيرة العربية كلها.. ومع ذلك فقد كانت الخلافات داخل جبهة التحرير للجنوب العربى قد وصلت إلى ذروتها فى عام ١٩٦٦، وأصبحت الجماعات السياسية المكونة لهذه الجبهة ـ حزب الشعب، الجبهة القومية، المستقلون، الجبهة العسكرية ـ تتبادل الاتهامات بخيانة قضية تحرير الجنوب ، واشتد الصراع والنزاع على السّلطة فى مرحلة الكفاح للحصول على الاستقلال، وكان هذا من أخطر المسائل التى تواجه جبهة التحرير.

ولماكنت مسئولاً عن هذه العملية مسئولية شخصية أمام عبد الناصر، فقد بذلت طوال شتاء ١٩٦٦ جهداً شاقاً لأسوى هذه النزاعات، ولكن كان من العسير أن تتلاقى جماعات متباينة الفكر والمشارب والمنهج.. ولم أكل عن الاستمرار فى السعى للتوفيق بين هذه الجماعات، فانتهزت فرصة الصيف ودعوت ممثلى جبهة التحرير لمؤتمر عقد فى الأسكندرية فى شهر أغسطس، حيث تمت مناقشة أوجه الخلاف بين الأطراف المختلفة..

كان عبدالناصر يمضى فترة الصيف فى المعمورة ، وكان مشغولا فى تشكيل وزارة جديدة قرر إسناد رئاستها إلى المهندس صدقى سليمان، وكان قد وصل إلى قراره هذا فى ربيع عام ١٩٦٦، بعد أن قرر تنحية زكريا محيى الدين من رئاسة الوزارة.

والواقع أن الدافع الأساسى وراء تغيير زكريا محيى الدين كان يكمن فى رغبة عبدالناصر فى السيطرة التامة على الوزارة دون أن يرأسها هو، ومن ثم جاء تفكيره فى البحث عن شخص يعمل كواجهة سياسية، ويكون مسئولاً شكلا أمام مجلس الأمة.. كان عبد الناصر يريد رئيس وزراء منظم التفكير، ذا كفاءة عالية فى التنفيذ ، ويكن له الولاء الكامل .. وهكذا وقع اختياره على صدقى سليمان..

أما الذين يرجعون التغيير الوزارى أساسا إلى ارتفاع الأسعار فى عهد وزارة زكريا محيى الدين ، أو إلى نشأة بعض الخلافات على السياسة الاقتصادية للبلاد، فإنهم يقعون فى خطأ كبير.. ذلك أن عبدالناصر حتى تركى الخدمة فى أغسطس سنة ١٩٦٧، كان صاحب الكلمة الأخيرة فى وضع القرار.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان عبدالناصر يحس بقلق كبير إزاء ما كان يدور من صراعات فى الجزيرة العربية ، وكانت القاهرة تولى الجنوب العربى ودول الخليج أهمية كبرى.. ذلك أن عبدالناصر كان مقتنعاً بأن ضرب الثورة العربية فى هاتين المنطقتين لايعنى سوى شيء واحد .. انتصار الإمبريالية وتسلط الرجعية وانحسار المد الثورى وهكذا ألقى عبدالناصر على المخابرات العامة المصرية مسئولية معاونة الحركات التحررية فى الجزيرة العربية، وتقديم جميع التسهيلات المطلوبة لها

وكانت مصر الثورة قد تعرضت فى عام ١٩٦٦ بالذات لمؤامرات إمبريالية من الخارج، ولحرب نفسية مسعورة، تطلبت بذل مجهود جبار لدرء هذه المحاولات.

وسط هذه الظروف الحرجة ، وبين تيارات الصراعات الرهيبة التى نشبت بين الدول

العربية التقدمية وبين الدول العربية المحافظة، وقع حادث يبدو بسيطا فى ظاهره، ولكنه أحدث دوياً هائلاً فى المنطقة العربية، وبخاصة داخل المملكة السعودية.. هذا الحادث هو إذاعة أنباء عن رغبة الملك سعود ـ الذى كان يقيم فى أثينا فى الإقامة فى مصر، وترحيب القاهرة بتحقيق رغبته.

ولقد سبق هذا الإعلان بعض الاتصالات.. ففى النصف الأول من شهر أغسطس سنة ١٩٦٦، وصل إلى مصر قادما من اليونان رشاد الحسينى سكرتير الملك سعود الخاص، وهو مصرى الأصل، ويحمل الجنسية اللبنانية.

وكان رشاد الحسينى موفدا من الملك سعود الذى كلفه بالاتصال بالمسئولين فى مصر وجس النبض عن مدى استجابتهم لرغبته.

ولما كان رشاد الحسينى يرتبط بالفريق صدقى محمود قائد الطيران حينئذ بوشائج أسرية قديمة، فقد توجه الأول إلى الثانى وعرض عليه المهمة المكلف بها، وطلب منه نقلها إلى المسئولين واتصل الفريق أول صدقى محمود بالمشير عامر بصفته رئيسه المباشر، وأبلغه رسالة رشاد الحسينى سكرتير الملك سعود، وبالتالى قام المشير عامر بالاتصال بالرئيس عبدالناصر، وتم الاتفاق على أن أقابل رشاد الحسينى وأناقشه فى مهمته..

كان عبدالناصر وعامر يقضيان شهر أغسطس فى مصيف المعمورة بالأسكندرية، وكنت قد تركت القاهرة إلى الأسكندرية فى الفاتح من شهر أغسطس ناشدا الاستجمام والراحة من عناء عمل شاق طوال العام، ولكن الأحداث حرمتنى من فرصة الراحة، فقضيت الصيف بأكمله فى عمل متواصل شاق.

استقبلت رشاد الحسينى فى كابينة لى بشاطىء المنتزه.. كان شاباً فى مقتبل العمر، وسيما لبقا، فى حديثه سمة التجار..ولذا لم يحاول أن يستخدم أسلوب المناورة السياسية، ولم يحاول أن يدور أو يحاور، بل دخل فى الموضوع مباشرة وعرض مهمته فى بساطة ويسر.

قال: رشاد الحسينى:

«إننى ملكف من جلالة الملك سعود أن أحمل للمسئولين فى مصر رغبته فى الإقامة بمصر، وأن هدفه هو العمل على استعادة عرشه فى المملكة السعودية الذى خلعه عنه أخوه الملك فيصل واستطرد رشاد الحسينى يقول:

«إن الملك سعود كان قد أبدى رغبته رسميا للعراق فى الإقامة به وقد رحبت الحكومة

العراقية بـه ترحيباً حاراً، ولكن الملك سـعود يفضل الإقامة فى مصر، ولـذا بادر بإرسالى لاستشف مدى استجابة القاهرة لرغبته، حتى يبت فى الأمر.

كان يبدو على وجه رشاد الحسينى اهتمامه الزائد بأن تكلل مهمته بالنجاح، ولم ينكر أن له مصلحة خاصة وراء نجاح مهمته.

سألت رشاد الحسينى.

«وما مصلحتك فى الالحاح على استجابة مصر لطلب الملك سعود؟»

أجاب رشاد الحسينى بصراحة مطلقة، وبأسلوب التاجر الماهر ـ فقد كان الحسينى يعمل فى التجارة بجانب عمله كسكرتير الملك سعود ـ بقوله :

«إننى سأستفيد لو وافقت مصر على طلب الملك سعود. لن ألف أو أدور، فإننى سأستفيد ماديا لو كللت مهمتى بنجاح، فضلا عن أن مصر بالنسبة لى مركزا تجاريا مهما لأعمالى التجارية فى المنطقة.

وعرضت الأمر على عبد الناصر بعد دراسة مستفيضة كان عبدالناصر يخشى هجوم بعض الدول العربية التقدمية عليه لقبوله إقامة سعود فى مصر.. كان يتوقع أن تهاجمه هذه الدول بأنه يتعاون مع الرجعية ويتهادن معها.. ولكنه من ناحية أخرى، وجد فى قدوم الملك سعود إلى مصر فرصة طيبة لمناوئة عدوه الملك فيصل، الذى كانت العلاقات قد وصلت بينه وبين عبدالناصر إلى طريق مسدود، بالرغم من المحاولات اليائسة التى تمت لتهدئة النفوس.

وأخيراً وافق عبدالناصر على تلبية رغبة سعود، ولكنه شرط ذلك بضرورة قيام الملك سعود بإرسال خطاب له، يذكر فيه رغبته بالإقامة فى دولة إسلامية، وأنه اختار مصر من بين الدول العربية لتكون مقراً لإقامته.. واتفق على أن يقوم عبد الناصر من جانبه بالرد على رسالة سعود برسالة يرحب فيها بإقامته فى مصر، على أن تنشر الرسالتان معا فى الصحف قبل حضور سعود من اليونان. وترك عبد الناصر لى الترتيبات التفصيلية للعملية، وكان قد حضر إلى القاهرة قبل حضور سعود بعض أبنائه للتشاور فى تفاصيل إقامته، كما أوفدت كمال لطفى أحد نوابى فى المخابرات العامة حينئذ إلى اليونان لمقابلة الملك سعود فى أثينا، ومناقشته فى بعض التفاصيل التى كانت تهم الملك سعود ويحرص

عليهـا، وهى كلها مسائل تـتعلق بهيبتـه واستقباله ، مثل تحـديد الشخصية المصـرية التى سوف تستقبله فـى مطار القاهرة عند قدومه، وترتيبات مسيـرة ركبه الخاص فى القاهرة ، وكانت هذه نقطة مهمة بالنسبة للملك، إذ كان بـطبيعته يميل إلى الأبهة والمظاهر الملكية الفخمة ويعتبرها جزءاً أساسيا من حياته اليومية.

وكان عبدالناصـر قد كلف محمد حسنيـن هيكل رئيس تحرير الأهرام بكـتابة مسودة للخطابـين المتفق عليهما، فـقام هيكل بعنونة الـرسالة الموجهة من عبدالنـاصر إلى سعود بعبارة « الأخ سعود بن عبدالعزيز». وحث عبـدالناصر على ألا يسبق الأسم عبارة «جلالة الملك».

ولكن عبدالناصر رفض هذا الرأى وأصّر كنوع من المجاملة ولظروف الملك فى المنفى أن يخاطبه كملك.

وفيما يلى نص الرسالتين المتبادلتين :

رسالة الملك سعود

أثينا فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦

فخامة الأخ جمال عبدالناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة حفظه الله

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو أن يكون سيادة الأخ فى أتم الصحة والعافية وبعد:

يعلم الأخ الرئيس أنه منـذ خروجنا من وطننا العزيز كنا نود الاستيـطان فى بلد مسلم عربى ليتسنى لنا أداء فرائضنا المقدسة وتربية أبنائنا تربية إسلامية عربية صحيحة.. وبما أن الظروف لم تسمح لنا بذلك لأسباب يعلمها الجميع ، لذلك استخرنا الله عز وجل ونوينا الإقامة بوطننا الثانى بين إخواننا فى الإسلام والعروبة فى الجمهورية العربية المتحدة لنؤدى فريضة الإسلام مـعهم التى هى فرض علينـا.. ولى فى سيادة الأخ الأمل الكبير فـى تلبية هذه الرغبة راجيا الله سبحانه وتعالى أن يوفقـنا لما فيه خدمة الإسلام والمسلمين ويوفقكم للقضية العربية المقدسة والسلام

سعود السعود

رسالة الرئيس جمال عبد الناصر

الأخ جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود

تلقيت بكل اهتمام رسالتكم إلى بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٦٦، والتى أبديتم فيها رغبتكم فى الإقامة فى الجمهورية العربية المتحدة، ليتسنى لكم أداء الفرائض المقدسة وتربية أبنائكم تربية إسلامية صحيحة ، وإننى لأثق أن شعب الجمهورية العربية المتحدة يفتح لكم بيته مرحباً فى أى وقت تشاءون.

وإذا كان لى أن أضيف شيئاً ، فإنى أشير إلى نقطتين:

الأولى : أن الوطن العربى المصرى ملك لكل عربى، وهو ـ أرضا وعملا وقوة وفكرا ـ تحت تصرف أمته ، وحيث تريده زمانا ومكانا.

الثانية : أن مصر فى كل العصور ـ وذلك دورها وقدرها التاريخى ـ كانت دائما بيتا وموطناً لكل عربى يتجه إليها ويقصدها.

وإذ أتمنى لكم سفراً سعيداً إلى وطنكم الثانى فى الجمهورية العربية المتحدة، فإنى أبعث إليكم بتحية العروبة والإسلام، راجياً لكم موفور الصحة والسعادة.

القاهرة فى ٢٧ شعبان ١٣٨٦ الموافق ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦

جمال عبدالناصر

وحضر الملك سعود إلى القاهرة فى أوائل يناير سنة ١٩٦٧ يصحبه بعض أبنائه واستقبله فى مطار القاهرة سعد زايد محافظ القاهرة، وقد ترك هذا الأمر أثرا سيئاً فى سريرة الملك، فقد كان يأمل أن يستقبله أحد نواب رئيس الجمهورية، وفى أول لقاء لى معه قبل مقابلة عبد الناصر، أبدى سعود استياءه من عدم الاكتراث به، على أساس أنه لم يحتفى به ولم يتم استقباله استقبالاً يليق بمقامه.

وتم أول لقاء بين عبدالناصر وسعود فى بيت الأول بمنشية البكرى بعد وصول الملك بأيام قليلة.. كانت ليلة من ليالى شهر رمضان المبارك ولم يشهد هذه الجلسة التى دارت بينهما سواى.

والواقع أن هذه الجلسة لم تكن أكثر من مقابلة عادية رحب فيها عبدالناصر بضيفه وأبدى فيها الملك سعود مرارة من معاملة الملك فيصل له، وشرح الملك سعود فى أسى

ظاهر كيف غدر الملك فيصل به فى مؤامرة عائلية، استطاع عن طريقها أن يطيح بسعود ويستولى على العرش مكانه.

قال سعود:

«إن فيصل حقود.. وكان أبونا الملك عبد العزيز آل سعود يحذرنا منه، كما كان لايخشى على تفكك الأسرة إلا منه».. وهنا ذكر سعود عبارة شبه بها الملك فيصل بحيوان معروف بحقارته ودنسه .

وأدمعت عينا سعود وهو يقص على عبد الناصر كيف قام فيصل بتأليب أعضاء الأسرة السعودية عليه.. وكيف استطاع فيصل شل الحرس الوطنى السعودى والقضاء عليه، وكان هذا الحرس مواليا لسعود، ويقوده ابنه الأمير خالد بن سعود.

كان حديث الملك سعود يدعو إلى الشفقة والرثاء، ويبدو أن الحديث قد ترك أثرا عاطفيا فى نفس عبدالناصر، الذى لاحظت على وجهه ملامح التأثر البالغ، وكادت عيناه تسفح دمعات حبسها بجهد واضح.. والواقع أن الموقف كان دراميا، ولذا لم يحاول أى منهما أن يفتح حساب الماضى، بل على العكس أخذ الملك سعود يتحدث بأسلوب ودى ويذكر الرئيس عبد الناصر بموقف الأول من حلف بغداد، وبتحالفه مع عبدالناصر ضد محور بغداد ـ عمان حينئذ .

وأخيرا قال الملك سعود للرئيس عبدالناصر:

«يا فخامة الرئيس .. لو استعدت عرشى فإننى أقسم أن سياسة المملكة السعودية ستسير بجانب سياسة مصر، وتناوىء أعداء مصر »

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان عبدالناصر متحفظاً .. لم يحاول أن يحرج سعود ، فلم يتحدث معه عن خلافات الماضى، ولا عن المؤامرة التى حدثت فى عهد الملك سعود خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا، والتى أطلق عليها مؤامرة الملك سعود، والتى تحدثت عنها بالتفصيل فى الجزء الثانى من هذه الأوراق.

انتهت المقابلة بين الملك سعود والرئيس عبدالناصر، دون الخوض فى الحديث عن أى مشروعات سياسية مستقبلية للملك سعود فى مصر وبعد فترة وجيزة ، قام عبد الناصر فى أحد الأيام برد زيارة سعود له، ثم توالت المقابلات بين الاثنين فى منزل عبدالناصر بمنشية البكرى.. لقد قصرت هذه اللقاءات عليهما، ولم يحضرها سواى.. وفى إحدى المقابلات فتح سعود السبيل للحديث فى موضوع استرداد عرشه، فألمح إلى عبدالناصر أن

فيصل دعاه للعودة من اليونان والإقامة فى السعودية، على أن ينصب خليفة للمسلمين، يمارس السلطة الدينية والروحية ولايتدخل فى الشئون السياسية.

واستطرد سعود قائلا:

«لقد رفضت هذه الدعوة من فيصل، إذ علم بأننى أحاول استرداد عرشى، ولهذا هو يريد أن يضعنى فى السجن بقية حياتى.

وافق عبدالناصر على وجهة نظر سعود الخاصة برفضه العودة إلى السعودية، وذلك بأن هز رأسه كعادته إلى أسفل عدة مرات بما يفيد أنه موافق على الحديث.

وعاد الملك سعود يقول:

«إننى لن أستريح، ولن يهدأ لى بال حتى أسترد عرشى»

وقام سعود بشرح القوى التى سيعتمد عليها فى المعركة، فذكر لعبد الناصر أن هناك قبائل« شمر» على الحدود العراقية الجنوبية تدين له بالولاء وقال إن زعماءها اتصلوا به فى اليونان وأبدوا استعدادهم للعمل معه فى استرداد عرشه، كما قال سعود بأن هناك بعض القبائل الأخرى داخل السعودية موالية له ومستعدة للعمل بجانبه.

كانت الخطة بإيجاز تعتمد أساساً على قيام قبائل شمر بالاشتباك مع السلطات السعودية على الحدود وإشغالها، بينما يقوم الملك سعود على رأس قوات مسلحة تعد له من السعوديين الذى يدربون فى اليمن، ويزحف من الحدود اليمنية ـ السعودية نحو الأراضى السعودية ليغزو بلاده ويسترد عرشه.

وكان على مصر أن تؤمن له القاعده فى اليمن والجنوب العربى ودول الخليج، فضلا عن القيام بتسليح قواته وتدريبها وتنظيمها استعداداً للمعركة .. كما كان عليها إعداد خطة إعلام ودعاية متوسطة المدى تساير الإعداد للمعركة وتعبئة الرأى العام.

وما أن فرغ سعود من حديثه حتى التفت إليه عبد الناصر وقال:

«جلالتك لازم يعرف أن مثل هذه المسائل تحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير.. كما تتطلب الصبر والأناة.. إن مثل هذه الأعمال قد تحتاج إلى عدة سنين»

هنا سأل الملك سعود الرئيس عبدالناصر

«كيف سنبدأ العمل، ومن المسئول الذى ترشحه كحلقة اتصال بيننا؟ ومن سيقوم بالإشراف على العملية؟»

أجاب عبدالناصر بقوله:

«الأخ صلاح نصر أثق فيه ثقة كاملة، وهو الذى سيكون حلقة الاتصال بيننا، ويمكن التحدث معه فى أى أمر ، وستكون لديه كل الصلاحيات لتنفيذ طلبات جلالتك»

وهنا بدا على وجه الملك بعض التوجس والخوف إذ سأل عبدالناصر: «أريد أن أقول لفخامتكم شيئاً ما .. إننى أخشى لو تصالحتم مع فيصل فى المستقبل أن يؤثر هذا على مساندة مصر لى، وعلى ما اتفقنا عليه». أجاب عبد الناصر فى ثقة وهدوء.

«أنا راجل صعيدى .. وفى مصر الصعيدى لسانه مربوط بكلمة تصدر منه..إنهم يقتلون فى الصعيد من يخلف وعده. أما من ناحية فيصل فلا أمل فيه فهو حقود ولايمكن التعامل معه..اطمئن من هذه الناحية»

وعاد الملك سعود يقول:

«إننى كرست كل ثروتى وطاقاتى لاسترداد عرشى، ولن يهدأ لى بال حتى أثأر من خيانة فيصل وغدره بى.

وشكلت فى القاهرة لجنة عليا لتنظيم عملية استرداد عرش سعود أطلق عليها اسم (خالد بن الوليد) وعهد لى بالإشراف عليها،.. وبدأ العمل فعلا ولكن الزمن كان أسرع من التدبير، إذ قامت حرب يونيو ١٩٦٧، فعصفت بكل الموازين، وذهب عبدالناصر إلى مؤتمر الخرطوم حيث قابل خصمه الملك فيصل، وكان ثمن الاتفاق التخلى عن مساندة سعود كما سيجىء فيما بعد..

وكان الملك سعود قد أراد أن يظهر نشاطه فاقترح أن يزور اليمن زيارة سياسية فأُعدت له رحلة رافقه فيها المشير عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وقام سعود بجولة فى اليمن التقى فيها بالمسئولين وبزعماء القبائل اليمنية، وأعلن من أرض اليمن أنه قررأن يسترد عرشه المسلوب بأى ثمن .. وكانت هذه بمثابة قنبلة أثارت الملك فيصل، وزادت من حدة التوتر بين القاهرة والرياض.. وقام الملك سعود بتوزيع الذهب على القبائل اليمنية وعاد إلى القاهرة لكى يعد لمعركة طويلة لم يشأ

القـدر أن تكتمـل إذ قامت حـرب يونيو ١٩٦٧ ، وانـقلبـت الموازين، وأحس الـرجل أن مشروعه أخفق وغادر مصر إلى أوروبا، حيث بقى بها حتى توفى بها عام ١٩٦٩.

لجنة تصفية الاقطاع

فى منتصف عام ١٩٦٦ أصدر عبد الناصر قراراً جمهوريـا بتشكيل لجنة عليا لتصفية الأقطاع برئاسة المشيـر عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية ضمـت كلا من على صبرى وكمال رفعت وعبد المحسـن أبو النور وعباس رضوان وأنا.. كما ضمـت اللجنة بعض الوزراء منهم شعراوى جـمعة وزير الداخلية، وحمدى عبيد وزيـر الحكم المحلى وشمس بدران وزيـر الحربـية فـضلا عـن بعـض المحافـظيـن وأفراد مـن الأمانـة العـامة لـلاتحاد الاشتراكى. ولقد كثر الجدل حول هذه اللجنـة بعد عام ١٩٦٧ ، وكيلت إليها الاتهامات جزافاً وإلى مـن عمل بها فمن قائـل أن انشغال القائد الـعام للقوات المسلحـة وكبار قادة الجيش وأجهزة الأمن بالـدولة، كان عاملاً من عوامل هزيمة يونـيو سنة ١٩٦٧، لانشغال هؤلاء عـن مراقـبة الـعدو خـارج أرض الوطن، ومـن قائـل إن هذه الـلجـنة تمـثل ذروة الإجراءات الاستـثنائيـة والظلم الـذى لحق بالناس ، وتـركت جروحاً عـميقة فـى أنحاء الريف، ومن قائل إن هذه اللجنة قامت للانتقام والثأر ممن يخالفون الثورة.

هذه كلها اتـهامات معممة، لايخـفى الهدف من ورائها، وهو الـتشهير بأفراد معـينين رفضوا أن يستمـروا مع نظام رأوا أنه سوف يتحول عن أهداف الـثورة ومبادئها.. ولذلك لابد لنـا أن نضع أمام أعينـنا عدة تساؤلات قد تـوضح السبيـل لاستكشاف ماخـفى من أمور كثيرة:

هل كان هناك إقطـاع فى مصر عام ١٩٦٧؟ وما معنى الإقطـاع الذى كان مقصوداً؟ وما الدوافع وراء تشـكيل هذه اللجنة؟ وما طـبيعة الحوار الذى كان يدور فى جـلساتها؟ وهل حققت هذه اللجنـة الهدف من إنشائها وتشكيلها؟ وهل تشكـلت اللجنة كرد فعل مباشر لمصرع صـلاح حسين عضو لجنة الدعوة والـفكر فى كمشيش بمحافـظة المنوفية أم يعود تـشكيلها إلـى تصحيح الـعلاقات الاجتمـاعية داخل الريف والـقضاء على الـنفوذ الإجرامى بها؟

هل كان عمل اللجنة عملا ثورياً نبيلا.. الهدف منه إفادة الفلاحين، أم كانت اللجنة سيفاً مسلطا على رقاب الناس كما يزعم البعض؟

هذه وغيرها من تساؤلات لابد أن نجيب عنها، قبل أن نستطيع أن نصدر حكماً على اللجنة وأعمالها .

والواقع كماهو مثبت فى محاضر اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، أنه لم يكن هناك إقطاع بالمفهوم التقليدى أى إقطاع الأرض، وخاصة بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية، ولكن كان هناك تحايل وتهرب من قوانين الإصلاح الزراعى، ومحاولة من الإقطاع لإعادة سيطرته على الريف، وفرض سيادته على الفلاحين، فضلا عن قيام إقطاع من نوع جديد هو إقطاع النفوذ والإجرام،وهو أشد خطرا من إقطاع الأرض.

يقول عبد الناصر فى خطابه الذى ألقاه فى المؤتمر الشعبى الذى عقد فى مدينة دمنهور بمحافظة البحيرة فى ١٥من يونيو سنة ١٩٦٦ أى بعد أربعة عشر عاما من قيام الثورة:

«العلاقات الإجتماعية القديمة اللى كانت موجودة فى الريف كلنا بنعرفها علاقات اجتماعية مبنية على الاستغلال وعلى التحكم.. علاقات اجتماعية مبنية على الطبيعة .. علاقات اجتماعية فيها السادة وفيها العبيد علاقات اجتماعية مش بتتمثل فى ملكية الأرض، ولكن تتمثل أيضاً فى النفوذ اللى بينبنى وبتكون نتيجة ملكية الأرض واللى مايرحش نتيجة توزيع الأرض، النفوذ اللى موجود عندنا فى الريف كلنا عارفين النفوذ ده ممكن يكون إزاى عيلة واحدة ممكن يكون عندها عدد من الأفدنة وبعدين بيكون العمدة من العيلة والمشايخ من العيلة شيخ الخفراء من العيلة وتتحكم هذه العيلة فى المنطقة ولايستطيع أى واحد أن يرفع صوته».

ويستطرد عبدالناصر فى شرح العلاقات الاجتماعية القائمة فى الريف نتيجة الاستبداد والاستغلال القائم على النفوذ وحب التحكم والسيطرة بقوله:

«.. النهاردة هذه العلاقات الاجتماعية.. هل نستطيع.. إن إحنا نقضى عليها فى يوم وليلة؟ هل نستطيع إن إحنا نقضى عليها فى سنة أو عشر؟ هل نستطيع إحنا كسلطة تنفيذية أو كثورة تمثل تحالف قوى الشعب العاملة أن نقضى عليهابالكلام بس وبالقوانين.. أنا بقول إن بالقوانين والكلام لن نستطيع أن نقضى على هذه العلاقات الاجتماعية القديمة، لأن العملية مهياش أبداً عملية ملكية، واللى كان بيشتغل عند عيلة سلطان وزعنا أرض سلطان.. لكن اللى بيشتغل عنده معندوش أرض زى اللى كانت

عند سلطان.. عنده أرض قليلة جداً ، ولكن لماخلص نفوذ عيلة سلطان قال إنه هو أحق بالنفوذ من عيلة سلطان، وكلنا سمعنا عن الجرائم اللى عملتها عيلة التلاوى فى محافظة المنيا، وعيلة التلاوى كان أصلهم إيه؟ هل همه كانوا أصلا إقطاعين؟ لا كانوا بيشتغلوا عند عيلة سلطان وكانوا بيخدموا عيلة سلطان.

ويستطرد عبد الناصر يقول:

«لما انزاحت عيلة سلطان مفكروش أبدا إنهم يكونوا مع الشعب من أجل حقوقه ومن أجل بناء علاقات اجتماعية جديدة، ولكن فكروا إنهم يورثوا نفوذ عيلة سلطان رغم أن عيلة سلطان كان عندها آلاف الأفدنة.. وعيلة التلاوى ماعندهاش إلا ملكية قليلة واستطاعوا أن يقيموا طغيان وإجرام وظلم أكثر من الطغيان والإجرام والظلم اللى ممكن كانت تقيمه عيلة الطاغية».

ولكن ما الهدف من تشكيل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع؟ هل جاءت لتنظر فى حالات تهريب الأرض والقضاء على نفوذ الإجرام فحسب ؟ أم جاءت لتحقق أهدافاً ثورية نبيلة؟

يجيب عن ذلك عبدالناصر فى الخطاب سالف الذكر بقوله:

«النهارده لجنة تصفية الإقطاع مش بس حاتصفى الإقطاع مش بس حاتشوف الأرض المهربة مش بس حاتشوف التحايل على الإصلاح الزراعى، ولكن حاتشوف العلاقات الاجتماعية فى كل قرية وفى كل مكان ،وحاتشوف لجنة تصفية الإقطاع وحدات الاتحاد الاشتراكى وتشوف إزاى لجان الاتحاد الاشتراكى متكونة، وتشوف هل هناك سيطرة عائلية أو إقطاعية أونفوذ..

ثم حاتبحث أيضا الجمعية التعاونية على أساس أن الجمعية التعاونية اللى سيطروا عليها إقطاعيين أو ناس من أهل نظرية السيطرة والتحكم حتطهر أيضاً الجمعيات التعاونية ثم حاتبحث اللجنة أيضا مواضيع الحكم فى داخل كل قرية من العمدة ومن مشايخ البلد ومن مشايخ الخفر، وبصرف النظر عن الملكية وبصرف النظر عن الأرض حاتبحث اللجنة العلاقات الاجتماعية الموجودة فى البلد، ولو وجدت أن هذه العلاقات الاجتماعية ضد مصالح الشعب، ضد مصالح الفلاحين، ضد مصالح الناس.. لو وجدت أن هناك أسرة أومجموعة من الناس يستغلوا بأى وسيلة من الوسائل كل هذه النواحى

علشان يسيطروا ويفضل لهم نفوذ ويكونوا من نفسهم طبقة أو أسياد والباقى فى القرية يسمعوا كلامهم.

لابد ستتخذ ضدهم إجراءات إن إحنا نمشيهم من القرية ولايعودوا إلى هذه القرية بأى حال من الأحوال».

إذن فقد كان الهدف من تشكيل لجنة تصفية الإقطاع هدفا ثورياً نبيلاً ، يرمى إلى تحرير الريف المصرى من سيطرة الإقطاع ومن النفوذ الإجرامى.. وإلى تطهير الحياة السياسية من أولئك الذى يفرضون نفوذهم فى الريف لتحقيق مصالح خاصة.

يقول عبدالناصر فى خطابه الذى ألقاه فى المؤتمر الشعبى الذى عقد فى ميدان الجمهورية يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦.

«لن نستطيع أن نتكلم عن الحرية والريف مش حر.. لابد من أن نصفى الإقطاع تصفية كاملة، وده عمل لجنة تصفية الإقطاع وزى ماقلت بنصفى الإقطاع فى القرية ونصفيه فى الاتحاد الاشتراكى .. الاقطاع والاستغلال والإجرام بنصفيه فى الجمعيات التعاونية ونصفيه فى كل مكان،واللجنة دى لجنة مستمرة لن ينتهى عملها.. ستبقى باستمرار بعد كده.. علينا أيضاً فى المرحلة الجاية إن إحنا نقاوم الإجرام فى القرى وفى كل مكان».

ولا أدرى على أى أساس هاجم الموتورون والمنافقون أعمال هذه اللجنة.. فمن قائل إنها شكلت للبطش والتنكيل بالناس، ومن قائل إن هناك فى الغالب حالات ظلم واستغلال نفوذ وقسوة، نتيجة بطش بعض الأجهزة التى كانت تعمل فى اللجنة..

حقاً لقد وقعت بعض الأخطاء فى التنفيذ شأن ذلك مايحدث فى أى موقع من مواقع العمل ولكن حينما تكشف للجنة هذه الأخطاء، قام المشير عامر بتصحيحها.. وأذكر أننى علمت أن الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية قد قامت بأعمال عنف أثناء قيامها بمهمتها، فأبلغت المشير عامر، الذى أسرع فطالب بوقف مثل هذه الأعمال، ولأنقل من محاضر جلسات اللجنة نص ماقاله المشير عامر فى جلسة السادس من يوليو سنة ١٩٦٦.

«قبل أن نبدأ العمل اليوم لدى ملاحظة أود أن أبديها بشأن الأجهزة التى تعمل فى موضوع الاقطاع فى الريف..فقد بلغنا من أكثر من مصدر للمعلومات أن هذه الأجهزة

تتصرف تـصرفات عنيفـة مع الناس، وهذا غيـرمقبول مطلـقا ورؤساء الأجهزة مسـئولون شخصيا عن هذا، وعلـيهم المرور على أجهزتهم للنظر وتحرى الحقـيقة، فإذا كانت هناك تصرفات بهذا الشكل فعليهم أن يحدوا منها لأننا لانريد تصرفات عنيفة مطلقاً كالضغط على الناس وضربهم وما إلى ذلك.. إن الأمور كلها سـتتضح ونحن لانريد العنف ولسنا فى حاجة إليه ولاينبغى أن تظهر الأجهزة الحـكومية بمظهر العنف.. وأريد خلال الأسبوع القادم أن يمر رؤساء هذه الأجهزة بـأنفسهم عليها ويقومون بالتنبيـه بعدم القيام بمثل هذا العمـل مرة أخرى أو تكـرار حدوثه، وإذا لم تـكن هذه الأمور قـد حدثت وكانـت هناك مبالغة فيجرى التـأكيد بعدم حدوثها وأخص بالذكر فى هذا الموضوع الـشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية .

ولا أريد أن أثقـل على القارىء كثـيرا فمحاضـر جلسات لجنـة تصفية الإقطـاع خير برهان على ماكان يجرى داخل هذه اللجنة من زاوية مراعاة الظروف الإنسانية.

وعلى سـبيل المثال كـانت جلسة ٢٦ يـوليو سنة ١٩٦٦ قـد دارت بها مناقـشة حول العقود العرفية.. وحينما بدا للجنة أن هذه العقود تثبت من خلال أهالى القرى، قام المشير عامر بالتحذير من هذا الأسلوب بقوله:

«مثل هذه الحـالات يجب أن تؤخذ بتحفـظ حتى لا ندخل فى دوامة مـن أقوال الناس ومكائدهم ضد بعضهم البعض ونكون فى هذه الحالة مجرد آلة، فإذا كانت هناك حالات بهذا الشكل يمكن حصرها ولانتخذ فيـها إجراء معيناً الآن، ولا نلجأ إلى وسـائل الضغط لإثبات ما يقال لأن الناس تحت الضغط قد يقولون مـعلومات غير حقيقية، كما أن الضغط قد يخلق عـداء بعض الناس لنا، ولاينبـغى أن نلجأ لما يخلـق لنا أعداء بدون داع إلا إذا كان الأمر يتعلق بمن يعرفون بعدائهم للثورة».

وأذكر أثـناء مناقـشة موضوع الـسندات والأسـهم والمجوهرات أن سـأل السيد حـسن عبـدالفتـاح عضـو اللجـنة عمـا إذا كان يدخـل فى فرض الحـراسة الـسندات والأسـهم والمجوهرات، وكان المشير حازما فى الرد عليه بقوله «لا تدخل»

وكنت أعلم أن الحراسة فـرضت على أشياء من هذا القبيل، فبيـنت ذلك فى الجلسة، فقال المشير عامر:

«إذا كنا أخطأنا فى شىء فيمكن أن نخطر به لتصحيح الأوضاع»

وفى جلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ قال المشير عامر:

«سمعت أن بعض المنظمات السياسية سواء فى الاتحاد الاشتراكى أولجان الشباب تجبر بعض الملاك على تأجير الأرض للزراع، وهذا أمر لابد من منعه. بمعرفة السادة المحافظين والمسئولين فى الاتحاد الاشتراكى، لأن مثل هذا الموضوع يجب ألا يعالج محليا بل ينبغى أن يعالج على أعلى مستوى فى الاتحاد الاشتراكى ، وعلى المنظمات التى لديها رأى فى هذا الشأن أن ترفعه إلى الاتحاد الاشتراكى للتصرف وأخذ تصديق عليه قبل البدء فيه إذ لايمكن ترك الأمور تسير بهذا الشكل والا أفلت الزمام».

وإننى لأتعجب الآن من أولئك الذين هاجموا أعمال لجنة تصفية الإقطاع سواء بعد مصرع المشير عامر، أو بعد نشوب الفتنة الكبرى التى تلت الهزيمة العسكرية ، أو فى موجة الموتورين حيث أصبح كل عمل ثورى إجراء إستبداديا للتنكيل بالناس.

أين كان هؤلاء الذين يهاجمون اليوم ماكان بالأمس.. إما أنهم كانوا منافقين يسيرون فى الزفة، وإما كانوا إمعات فى الحكم لاحول لهم ولاقوة، وإما كانوا موتورين نتيجة ما أصابهم على يد الثورة حينما قامت بتصفية أعداء الثورة.. هل كان مطلوباً أن تستسلم الثورة أو تتوقف عند هذا الحد؟ إذا كان الأمر هكذا فما كان هناك داع لقيام ثورة قامت لتغير العلاقات الاجتماعية فى مصر، علاقات كانت تربط السادة بالعبيد.

كان لابد للثورة أن تستمر، وتشق طريقها، وتقضى على أعدائها لتحقق العدل الاجتماعى الذى تنشده.. إن أولئك الذى هاجموا أعمال لجنة تصفية الإقطاع تناسوا أعمال الرعب والاستبداد والسيطرة والتعذيب التى مارسها إقطاعيو الأرض والإجرام فى الريف، هل يستطيع أحد أن يتناسى قصة المحامى الذى تمرد على الإقطاعيين فى إحدى المحافظات، فماكان من الطغاة إلا أن خطفوه فى وضح النهار ونقلوه إلى المقابر حتى دفن حيا، وحينما أنقذ الرجل، كان قد جن تماماً؟

هل يستطيع امرؤ أن يتناسى عشرات الأرواح التى سفكت دماؤها لأن أصحابها وقفوا أمام جشع الإقطاعيين وظلمهم ، وقيدت الحوادث ضد مجهول نتيجة سيطرة الطغاة.

هل نسى أولئك الذى لبسوا مسوح الكهان ما قامت به أسرة طنطاوى فى سنورس بمحافظة الفيوم من أعمال إجرامية وفرض الإرهاب على السكان بالقتل، وإتلاف المزروعات وسم المواشى واغتصاب حقوق الفلاحين فى الفيوم؟ وهل نسى هؤلاء تاريخ هذه الأسرة السياسى المخزى وولاء هذه الأسرة للإنجليز؟ هل تناسى هؤلا قيام المرحوم محمد أمين طنطاوى بإعلان ولائه وخضوعه للورد جورج لويد أثناء زيارته له فى مايو سنة ١٩٢٠؟

إننى أذكر هؤلاء بأسرة الشافعى فى محافظة المنيا التى اشتهرت بالقسوة والإرهاب والاستغلال، وإنتهاك أعراض زوجات الفلاحين وبناتهم.. وفرض السيادة على أهل القرية، فكانوا يجبرون الفلاحين على الوقوف وتقبيل أياديهم وتنفيذ عقوبات الضرب بالسياط على من لايطيع أوامرهم.

حالة أخرى من حالات النفوذ الإجرامى كانت تمثلها أسرة غراب فى بلدة أوسيم.. هذه الأسرة التى كان أفرادها منذ نشأتها عوناً على طغيان المماليك والجراكسة، وكانوا سوط عذاب فى يد الحكام .. لقد وصل إجرامهم أن قتلوا فى عهد الخديوى إسماعيل سبعة أفراد دفعة واحدة من أسرة (أبو شوش) ونقلوا جثثهم فى وضح النهار على ظهور الجمال وألقوا بها أمام أعين الجماهير المحتشدة فى سوق القرية.

وقامت هذه الأسرة بهتك أعراض فتيات القرية، وعلى سبيل المثال قاموا بهتك عرض المرحومة وهيبة عبد الحميد مصطفى وقتلوها ذبحا بالمدية عام ١٩٥٥، كذا المرحومة لبيبة مصطفى وكان مصيرها المصير ذاته للأولى ، فذبحت عام ١٩٦٢.

هذه أمثلة قليلة من حوادث إجرامية عديدة لاحصر لها حدثت فى الريف المصرى ..أعرضها على الذين يتباكون على الحرية المسلوبة، وينددون بالاجراءات الاستثنائية، ويتمسحون فى الاشتراكية، فيقولون أما كان أجدر أن تعرض قضايا تصفية الإقطاع على القضاء؟ لقد تناسوا أن هناك ثورة جاءت بأهداف محددة منها القضاء على الاقطاع ورأس المال المستغل.

قد يكون قد حدثت بعض الأخطاء من بعض أفراد من الأجهزة التنفيذية والإدارية، ولكن ليس معنى ذلك أن تصبغ أعمال اللجنة بالظلم والقسوة والعنف وقد يكون قد بدا فى الحوار داخل اللجنة استعراض بعض العضلات من قلة، أرادوا أن يبدوا كأنهم رواد الاشتراكية ، ولذا تخبطت الأفواه فى مناقشات بيزنطية فى بعض الأحيان، فضلا عن محاولات البعض أن يظهر كأنه سر عبد الناصر الأول، فمثلا كان يقوم سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات بين حين وآخر من مكانه ثم يتجه إلى المنصة حيث يجلس المشير عامر تم يهمس فى أذنه ببضع كلمات، ليوحى للجالسين أنه يعطى المشير تعليمات الرئيس.

ولكن المشير عامر كان ينظر إلى الأمور نظرة الإنسان العادل، ففى مقدمة افتتاح اللجنة شرح المشير أهداف اللجنة، وأكدّ على أن الأمانة فى الحصول على المعلومات والتنزه عن المآرب هى أساس نجاح أعمال اللجنة.

وأذكر هنا مثالا لايزال راسخا فى ذهنى، يبين مدى سماحة المشير عامر، ونظرته الواسعة العادلة إلى الأمور ،وكيف يصبح الماضى السياسى النظيف شفيعا ضد أى إجراء.

كانت اللجنة تبحث أسرة المرحوم حمد الباسل فى الفيوم.. وكانت الأسرة تضم ١٥٤ فردا وتمتلك ٢٧٠٠ فدان يملكها ٤٨ فرداً، خضع خمسة عشر منهم لقوانين الإصلاح الزراعى وفرضت الحراسة على أحدهم وهو عبدالحميد محمد مقادى الباسل ضمن الثمانية وثمانين فرد الذين فرضت عليهم الحراسة فى مايو سنة ١٩٦٦.. وكانت التقارير المقدمة للجنة تصفية الإقطاع تتهم أسرة الباسل بالاستغلال من خلال المظاهر التالية:

- تشغيل العمال الزراعيين بأجور زهيدة.
- قيام بعض أفراد الأسرة بتهريب الأرض حتى لاتطبق عليها قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت عامى ٥٢ , ١٩٦١.
- ممارسة الزراعة بالمشاركة مع الفلاحين دون تحديد عقود إيجارية .
- محاسبة الفلاحين حسابا غير عادل.

هذا عن جانب تهريب الأرض والاستغلال.. ولكن ماذا عن تاريخ الأسرة الوطنى؟ يسجل التاريخ أن أصول هذه الأسرة كان لهم دور وطنى عظيم فى الحركة الوطنية المصرية القديمة، إذ وقف رحيم الباسل ومحمود الباسل فى وجه الخديوى سعيد باشا لارتمائه فى أحضان الإنجليز فأعدم الأول ونفى الثانى إلى قلين بكفر الشيخ للعمل فى السخرة بتفاتيش العائلة المالكة.

وفى مرحلة أخرى ينضم حمد الباسل لحزب الوفد حتى يصبح وكيلا له وينفى مع الزعيم سعد زغلول إلى جزيرة مالطة ويحكم عليه بالإعدام ثم يعدل الحكم ليصبح سبع سنوات سجن وتغريمه خمسة آلاف جنيه.

لقد نظرت حالة أسرة الباسل فى جلسة السابع من نوفمبر سنة ١٩٦٦، وفيما يلى نص الحوار الذى دار فى الجلسة:

المشير عامر - ما مساحة الأرض موضوع المخالفة؟

عبد المحسن أبو النور: إن صادق الباسل مخالف فى ١٣ فدانا بالنسبة للقانون الأول وستة أفدنة بالنسبة للقانون الثانى أى أنه لم يقدم إقراراً أصلا، وكان عنده ١٣ فدانا زيادة فى المائتى فدان وأغفل ذكر مساحة حوالى ستة أفدنة بإقراره بقصد تهريبها سنة ١٩٦١.

المشير عامر ـ إذن المخالفة تتمثل فى ١٩ فداناً من مجموع المساحة التى تمتلكها الأسرة وتقدر بـ ٢٧٠٠ فدان.

مصطفى سعودى ـ أمين الاتحاد الاشتراكى بالفيوم ـ لكى يكون ضميرى مستريحاً أود أن أقرر أن هذه العائلة كان لها كيانها وكانت لها وطنيتها، فالمرحوم حمد الباسل نفى مع سعد زغلول فى سبيل مصلحة البلاد، كما أعدم رحيم الباسل أحد أفراد الأسرة، وأرجو أن يكون تاريخ هذه العائلة الوطنى شفيعا لهؤلاء الورثة، والواقع أن الاستغلال كله يأتى من صغار أفراد العائلة

عبد المحسن أبو النور: لقد اتخذت اللجنة ماضى وتاريخ هذه العائلة فى الاعتبار، ولذلك كان المفروض فرض الحراسة على صادق ومحمود مقادى الباسل وعائلاتهم باعتبارهم مخالفين للقانون، ولكننا لم نقترح فرض الحراسة إلا على الأرض الزراعية فقط، ولقد خضع ١٥ فرداً منهم لقوانين الإصلاح الزراعى، ورأينا أن نؤجر أراضيهم لصغار الزراع تقديراً لماضيهم الوطنى.

على صبرى : لايقيم أحد من أفراد الأسرة بالبلدة، وهم يؤجرون أراضيهم بطريقة المزارعة وفيها استغلال للفلاحين إذ بمقتضاها يحصل الفلاح المستأجر على سدس المحصول فقط.

المشير عامر : قبل أن ندخل فى التفاصيل نود أن نحدد ما إذا كان تاريخ عائلة الباسل وكفاحها يعتبر شفيعاً لأفرادها أم لا؟ لأن النظرة سوف تختلف على ضوء ما نقرره ، فعائلة الباسل كافحت الانجليز والسراى فى وقت لم يكن يجرؤ فيه أى شخص على هذه المقاومة..

ويعارض عبد المحسن أبو النور وسامى شرف فكرة الشفاعة بالعمل الوطنى، فيحسم المشير عامر الموقف بقوله:

ينبغى أن نأخذ كلام الاتحاد الاشتراكى فى الاعتبار ، فإن هذه العائلة موالية ولها تاريخ وطنى بصرف النظر عن أنهم ماتوا.. إن ابنة ستالين تملك بيتين أحدهما فى موسكو والثانى فى الريف السوفييتى مع أنها لا تقوم بأى عمل فى الوقت الذى لايعطى للوزير سوى بيت واحد.. أقصد أنه حتى الشيوعيين يكرمون ذوى الماضى الوطنى.

إن التاريخ الوطنى له قيمة، ولكن من واجبنا أن نعمل على استئصال النفوذ وهذا موضوع لايجب إهماله..

ويستطرد المشير قائلاً:

«إننى لا أرغب أن يكون هناك تكتل قدره ٢٧٠٠ فدان فى يد أسرة واحدة فى الفيوم، فهذا وضع ليس مرغوبا فيه بالنسبة للمستقبل، ولذلك نستبعد هذا الضرر ونؤجر الأرض الزراعية، وبذلك نرفع السيطرة عن الفلاحين.

مثل آخر من أمثلة مراعاة العامل الإنسانى..ففى الجلسة التى عقدت يوم ٦ من يوليو سنة، ١٩٦٦، كانت اللجنة تنظر فى مرتبات الخاضعين للحراسة.. وكان هناك اتجاه من بعض أعضاء اللجنة بالتشدد فى صرف مرتبات للخاضعين تكفيهم للحياة الشريفة الكريمة، ولكن أصواتا كثيرة فى اللجنة وعلى رأسها المشيرعامر كانت تنادى بالنظر إلى الناحية الإنسانية، وأنقل من محضر الجلسة سالفة الذكر مايلى نصا وحرفاً:

اللواء محمد صادق: أقترح أن تكون النفقة للمتزوج سبعين جنيها شهريا وخمسة جنيهات عن كل طفل.

عبد المحسن أبو النور: ليس من الضرورى أن يكون أبناء الشخص أطفالا، فمن الجائز أن يكون عنده مائة فدان وله أولاد يعيشون معه ويقومون بزراعة الأرض وليس لهم إيراد آخر، وقد يكون لهم إيراد آخر وقد يكونوا متزوجين ولهم أولاد أيضاً. إذن فالمائة جنيه ستصرف لهم جميعا.

سامى شرف : قانون الموظفين كان يقضى بأن يصرف للموظف جنيه واحدا إعانه للزوج، فإذا كنا نصرف للإقطاعى الذى فرضنا عليه الحراسة عشرة جنيهات للزوجة فى حين أن الموظف الذى لم تتخذ ضده أية إجراءات لايصرف له سوى جنيه واحد، فإن هذا تصرف أكثر من عادل.

المشير عامر : إن هذا الموضوع يتصل بالناحية الاجتماعية.

سامى شرف : إن إعانة الزوجة قد ألغيت فى قانون الموظفين الجديد.

صلاح نصر: نحن ننظر إلى هذا الموضوع نظرة اجتماعية. فمن أين يأكل هؤلاء ؟ أيتحولون إلى مجرمين؟

المشير عامر : بالنسبة لشخص كعبد الله نصار فإنه متزوج من اثنتين ولديه تسعة أولاد

فهل من المعقول أن تعيش هذه الأسرة بخمسين جنيها. من أين يأكل هؤلاء ؟وكلهم هكذا فى الريف متزوجون بأكثر من واحدة وعندهم عدد كبير من الأولاد.

مصطفى محمدى : فليتذوقوا طعم هذا النوع من الحياة.

المشير عامر: مثل هذا الشخص كان يعيش على دخل شهرى لايقل عن ألف جنيه فأصبح يعيش على مائة جنيه فى الشهر .. ألا يكفى هذا؟

مصطفى محمدى : عند تنفيذ الحراسة ثم الاستيلاء منه على أكثر من ثلاثمائة فدان..

المشير عامر: هذا بالطبع بالإضافة إلى الحيازة التى كان يزرعها لحسابه، فإذا صرف ١٢٠٠ جنيه فى السنة بدلا من ٩٠٠٠ جنيه كان ينفقها فى السنة فإن هذا يكون مناسباً.

صلاح نصر: يجب تأمين معيشة هؤلاء الناس .

المشير عامر: إننا ننظر إلى الحالة الاجتماعية لأننا لانريد أن يتشرد الأولاد ونخلق منهم أعداء للنظام ، فإما أن تتيح لهم حياة معقولة، أو نقضى عليهم ولا وسط بين الأمرين ، فما دمنا لن نقضى عليهم فلا بد أن نعمل على أن يعيشوا عيشة معقولة.

بقى تساؤل ينبغى الاجابة عنه.. هل تشكلت لجنة تصفية الاقطاع كرد فعل لمقتل المرحوم صلاح حسين فى كمشيش أم أنها كانت سوف تتشكل بغض النظر عن هذا الأمر؟

الواقع أن هذه اللجنة كانت ستشكل بعد أن تبين للثورة مدى السيطرة للنفوذ الإقطاعى والإجرامى فى الريف، ولكن حادث كمشيش كان بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير ويبدو ذلك واضحاً من مذكرة أمين أمانة شئون الأعضاء فى الاتحاد الاشتراكى للسلطة السياسية وفيما يلى نص المذكرة.

عام:

١ـ من واقع الندوات العامة والمقابلات الشعبية واتجاهات الرأى العام وانعكاساتها بعد أحداث كمشيش ثبت لأمانة شئون الأعضاء أن الرأى العام يتوقع إجراءات ثورية من جانب القيادة السياسية للاتحاد الاشتراكى العربى تتضمن تصفية شاملة وكاملة لكل بقايا وآثار الإقطاع فى الريف المصرى.

٢ـ وتعطى كل الجماهير الشعبية ثقتها الكاملة فى القيادة السياسية ، والإجراءات التى سوف تعلنها.

٣ـ كذلك من واقع انعكاسات حادث كمشيش على الرأى العام فى الريف بأن التوقعات التى ينتظرها الرأى العام ويناقشها تجملها أمانة شئون الأعضاء فيمايلى:

أولا: لكيلا لايتعثر العمل الثورى فى متابعة مختلف التحقيقات والنصوص وكشف طرق التحايل عليها ، يرى استصدار تشريع بحرمان العائلات التى طبق على أفرادها قوانين الإصلاح الزراعى من الملكية الزراعية حرمانا تاماً مالم يكن تملكهم كمعدمين عن طريق قوانين الإصلاح الزراعى مع تشجيع تهجيرهم إلى مناطق أخرى.

ثانيا : لقد كان لوعى الإقطاع بمصالحه الطبقية وخبرته القديمة فى المحافظة على امتيازاته أن تمكن بكل وسائله من تسخير بعض المنحرفين فى الأجهزة المنفذة للإجراءات الثورية لخدمة مصالح الإقطاع وحرمان الجماهير من مكاسبها. لذلك فإنه من المهم:

(أ) حظر إقامة العائلات الإقطاعية فى إقطاعياتهم القديمة مع تخصيص نفقات مناسبة لهم . .لقد ثبت أن عائلة الفقى كانوا يساومون الشهيد صلاح حسين على مغادرة كمشيش نهائيا والاستقرار مع عائلته فى القاهرة فى مقابل مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وكان الوسيط هو أحد الموظفين الذين يتعاملون فى إجراءات الإصلاح الزراعى.

(ب) اعتبار حوادث التعاون مع الإقطاع فى جرائم تهريب الأرض أو التحايل على تطبيق إجراءات الحراسة من جرائم أمن الدولة.. إن القضاء على الإقطاع وكل مظاهره هو هدف سياسى أساسى من أهداف الثورة

ثالثا: كل الملاك الجدد الذين تملكوا بعقود صورية أجزاء من أراضى الإقطاعيين لحساب الإقطاعيين أنفسهم.. هؤلاء عليهم أن يبلغوا فوراً عن هذه الملكيات للجهات المختصة وإذا ثبت امتناعهم أو تهربهم أو تلاعبهم أو تقاعسهم عن موعد يحدد لهم فإنهم يقدمون أمام محكمة أمن الدولة.. إن أمثال هؤلاء هم ذيول الرجعية فى الريف وخدمهم وآخر مظاهر سطوتهم، والقضاء عليهم أمر محتم.

رابعاً : تقرير مكافآت مجزية لكل من يكتشف ويبلغ الجهات المختصة عن حالات تهريب الأرض تتناسب مع حجم الأرض المبلغ عنها أو تمليكهم نسبة منها.

خامساً: إلزام أفراد العائلات الاقطاعية الذين استفادوا هم أو أفراد أسرهم بطريق التحايل على أجزاء من أرض الاصلاح الزراعى كمنتفعين بأن يردوا للدولة هذه الأجزاء من الأراضى لكى تعود إلى أصحابها الحقيقيين من الفلاح المصريين والفقراء والأجراء .. وكل من يتهرب يقدم لمحاكم أمن الدولة.

سادساً: استصدار نص يؤكد إيداع صورة رسمية من وثائق الملكية الزراعية فى لجان الاتحاد الاشتراكى على مستوى القرية لإحكام رقابة التنظيم الشعبى.. وإتاحة الفرصة لمراجعة التصرفات غير القانونية.

سابعاً: عدم السماح بدخول أفراد العائلات الإقطاعية فى لجان العشرين ومجالس إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية أو النقابات الزراعية بصرف النظر عن حجم ملكياتهم الزراعية.

كذلك فإنه من المهم إعادة النظر فى استبعاد كل الأفراد الفنيين من عائلات الإقطاعيين من أى عمل يتعلق بقوانين الإصلاح الزراعى.

محمد عبدالفتاح أبو الفضل

أمين أمانة شئون الأعضاء

وهكذا لم تكن اللجنة أداة للإرهاب والتنكيل والاعتداء على القانون.. لقد كان عبد الناصر يؤمن تماما وهو يشكل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع بضرورة القيام بالإجراءات الثورية لتطهير الريف، ولقد قامت اللجنة بواجبها خير قيام بعكس ما ردده المنافقون أو أهل الردة.

ومع الأخطاء التى ارتكبتها بعض اللجان الفرعية، فلا يمكن لإنسان محايد أن يقول ما قاله أصحاب الهوى.. لقد حدثت أخطاء فى جمع المعلومات ويرجع ذلك إلى أن بعض الأجهزة التى كلفت بجمع المعلومات كانت عاجزة نتيجة قصور خبرتها.. وحدث بعض التعنت والقسوة من أجهزة الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية، ولكن ليس معنى ذلك أن توصم اللجنة بما وصمها به أعداء الثورة، وبالرغم من الجهود التى بذلتها اللجنة، وبالرغم مما حققته من رفع الظلم عن كثير من الناس ـ كما هو مثبت فى محاضرها ـ فإن السلطة بعد مصرع المشير عامر نقضت كل قرارات اللجنة الثورية التى كان يباركها عبد الناصر قبل النكسة، وأوكل إلى لجنة جديدة كان أعضاؤها فى اللجنة القديمة مهمة إعادة النظر فى قرارات اللجنة القديمة.

لقد وجدت السلطة بعد فتنة ١٩٦٧ أنها فى مأزق وأرادت أن ترضى الإقطاع فنصح أهل الثورة بأن يمسحوا أخطاء اللجنة القديمة فى المرحوم المشير عامر، والواقع أنها كانت تمثيلية من تمثيليات الحكم لإيهام الرأى العام الداخلى أن لجنة تصفية الإقطاع التى كان يرأسها المشير عامر هى أم البلاء فى إصدار القرارات الظالمة على حد قولهم.. ولا أريد أن أوسع في هذا الموضوع، فحسبى أننى أعطيت صورة لما كان يحدث داخل اللجنة.. على أن ثمة نقطة مهمة لابد أن أذكرها .. لقد كان عبد الناصر يهدف إلى شيء ماكر من إسناد رئاسة هذه اللجنة إلى المشير عامر.. لقد أراد أن ينال المشير عامر نصيبا من كراهية الناس، مثلما كرهوا من قبل جمال سالم فى محكمة الثورة، وكما كرهوا كل من صوره لهم بأنه عدو الشعب.

إن أسلوب عبد الناصر هو اتباع سياسة استنفاد الأغراض كما وضحت سلفا وقد استمر على هذا الأسلوب إلى أن توفى إلى رحمة الله.

زيارة عبد الناصر لتنزانيا

وجاء خريف عام ١٩٦٦ والعالم كله يجرفه الاضطراب .. ولم يسع الرئيس عبد الناصر إلا أن يبقى فى وطنه يراقب الأحداث، بينما أخذ الملك فيصل يتنقل بين المغرب وتونس وغينيا ومالى لدعم فكرة مؤتمر القمة الإسلامى المناوىء لسياسة عبد الناصر.

وكانت تنزانيا اختياراً جديداً لنشاط عبد الناصر.. لقد جاءت محاولة تدعيم عبدالناصر لعلاقاته مع تنزانيا فى أعقاب سلسلة كاملة من النكسات منيت بها حركات النضال فى أفريقيا خلال الخمسة عشر شهراً الأخيرة، كما وضحنا سلفا عند الحديث عن ثورات الجنرالات.. وكانت مشكلة زيارة تنزانيا تكمن فى الأحداث التى وقعت فى زنجبار، حيث كان العرب فى زنجبار ضحايا الثورة التى قامت بها فى يناير سنة ١٩٦٤.. فهل أثرت هذه المسألة على أهداف الزيارة؟

الواقع أن كلا الجانبين المصرى والتنزانى حاولا أن يبتعدا عن هذه المسألة الشائكة ولم يتحدثا فيها بشكل مباشر، وكان محور المحادثات والخطب متركزا على النضال والتحرر

والوحدة والرخاء... ففى خطاب ألقاه عبد الناصر فى مأدبة العشاء التى أقيمت تكريما له يوم ٢٣ من سبتمبر عالج المسألة برفق بقوله:

«... وفوق ذلك، فإن الحضارات الإسلامية والعربية أقامت بيننا صلات فطرية وروحية لها تأثيراتها برغم كل المحاولات التى بذلها الاستعمار الأجنبى الاقتصادى والعسكرى لبذر الشكوك وايقاظ الفتنة ...»

واستطرد عبد الناصر يقول:

«... إنكم هنا مركز متقدم صلب وثابت لنضال الحرية الأفريقية، قريب من معاقل السيطرة الاستعمارية والعنصرية، كما أنكم هنا بالوحدة التنزانية لتنجانيقا وزنجبار تمارسون تجربة مثيرة بالنسبة لمستقبل أفريقيا التى استباحها الاستعمار الأجنبى على مدى قرون ميدانا لنيران الفتنة القبلية والعنصرية والدينية بغية التمكين لسيطرته السياسية والإقتصادية.

ورد نيريرى بقوله:

«إن مصر بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر تقف رمزاً لعزيمة شعب تخلص من الإقطاع والاستعمار، وصمم على الدفاع عن نفسه من الإمبريالية، كما صمم أن يطور بلاده فى حرية، ووفقا لاحتياجات الشعب».

وقبل سفر عبد الناصر إلى تنزانيا أذاع سفير تنزانيا فى القاهرة بيانا جاء به: «إن لقاء عبد الناصر ونيريرى فى هذه الفترة من تاريخ القارة الأفريقية وقبل اجتماع مؤتمر القمة فى أديس أبابا، يكتسب ميزة خاصة بالنسبة للقضايا الأفريقية وقضايا التحرر الوطنى بالذات».

واستطرد البيان يقول:

«... ومن المنتظر أن تتناول المحادثات بين الرئيسين مشكلة روديسيا والقضايا الأفريقية التى ينتظر أن تثار فى الاجتماع القادم لرؤساء أفريقيا».

ومن ناحية أخرى أصدرت السفارة المصرية فى دار السلام نشرة صحفية بتاريخ ٢٣ من سبتمبر جاء بها:

إن الموقف الآن فى إفريقيا يحتاج إلى تحليل علمى، واجتماع يضم كل القوى الثورية

فى إفريقيا لإجراء حوار محدد ومفصل يمتد إلى جذور المشاكل، ويرسم لها طريقا للعمل.. إن الثورة التى خلصت أفريقيا من الاستعمار تمر الآن بأزمة أيديولوجية.

كما جاء بالنشرة أيضا:

«إن المباحثات بين الزعيمين المصرى والتنزانى يجب أن تمهد الطريق لوضع ميثاق العمل الأفريقى فى هذه المرحلة.. وإن اجتماعات القمة التى تعقدها منظمة الوحدة الأفريقية لا يمكن أن تكون بديلا للعمل الثورى»

كان أحد أهداف زيارة عبد الناصر لتنزانيا، تدعيم الصلة بين الاتحاد الاشتراكى وحزب «التانو» أى حزب الاتحاد الوطنى التنزانى، ولذا حرص عبدالناصر على زيارة مقر الحزب الكائن فى شارع لومومبا بمدينة دار السلام.. وكان برنامج الزيارة لمقر الحزب يركز على خط أساسى هو: تأكيد الكفاح والنضاال ضد الإمبريالية وضد الفقر والجهل والمرض أعداء الرخاء.

وقد رحب أعضاء الحزب بعبد الناصر، وقدموا له هدايا رمزية تعبر عن بعض المعانى والمبادىء.. إذ قدموا له طبلة رمزاً للاتصال بين الأفريقيين، ورمحا ودرعا وقوسا وسهاما وبلطة رمزا للشجاعة، والزى التقليدى لتنزانيا ومقعدا خشبيا رمزاً للتأمل، وتمثالى مكتب على شكل فيلين توأمين رمزا للثروة الحيوانية فى تنزانيا.

وكانت الكلمة التى ألقاها أحد قادة حزب التانو تعبر أيضا عن الخط الذى رسم لزيارة عبد الناصر إذ قال:

«إننا نحن الأفريقيين لا ننسى أبدا كفاحكم ونضالكم ضد مختلف أنواع الإمبريالية دون خوف أو تردد.. إن الإمبريالية تركت فى هذه البلاد آثارها البغيضة، ذلك الثالوث البغيض الفقر والجهل والمرض، ولكننا نعتقد بإخلاص أننا سنتغلب بفضل زعيمنا المحبوب المعلم نيريري على جميع هذه الصعوبات».

ولقد بدأت المحادثات الرسمية بين الوفدين المصرى والتنزانى فى الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٣ من سبتمبر، وامتدت حتى الثانية عشر ،وخمس وأربعين دقيقة وذلك فى قاعة مجلس الوزراء بمقر الحكومة التنزانية... وحضر هذه المحادثات عن الجانب المصرى الرئيس عبد الناصر وزكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية، وأنور السادات رئيس مجلس الأمة، وصلاح نصر رئيس المخابرات العامة ومحمود رياض وزير

الخارجية ومحمد فائق وزير الإرشاد وعبد المجيد فريد السكرتير العام لرئاسة الجمهورية، ومصطفى العيسوى سفير مصر فى تنزانيا... كما حضرها عن الجانب التنزانى الرئيس جوليوس نيريرى، ورشيد كوادا النائب الثانى لرئيس الجمهورية، ونسيادسواى وزير الكهرباء والتعدين، والسيندى وزير المواصلات، وأبليفوا وزير التعليم، وماسوماميا وزير الأراضى وبهوك مونانكا وزير الدولة وناماتا مدير مكتب رئيس الجمهورية وكيمبو مدير التخطيط الاقتصادى وتسبكوسلا مدير وزارة المالية، وكانيكيز مدير المراسم بوزارة الخارجية.

وقام كل من عبد الناصر ونيريرى بعرض أهم المشكلات التى واجهتها دولته فى مشروعات التنمية، وشرح الوسائل والطرق للتغلب عليها.. وقد تعرضا أيضا بالشرح والتحليل لمكاسب التنمية والتطور الزراعى وتسويق المحاصيل والخطط المستقبلة بالنسبة للتقدم فى المجال الزراعى.. كذا استعرضا أساليب الحكومتين لتوفير احتياجات الشعب الضرورية ومواجهة الضغوط الاستعمارية التى تهدف إلى عرقلة جهود البلدين نحو التنمية.

وقام عبد الناصر بشرح التجربة المصرية وانجازات الثورة فى المجال الصناعى وأسس الثورة المصرية.. كما استعرض أيضا الموقف فى الشرق الأوسط وخطط الاستعمار فى تكتيل القوى الرجعية لتحقيق الأهداف الاستعمارية والاستمرار فى استغلال شعوب المنطقة.

وفى صباح ٢٤ سبتمبر زار عبد الناصر جزيرة زنجبار أو جزيرة التوابل والتى انشئت دولة تنزانيا باتحادها مع تنجانيقا.. وكانت جزيرة تبلغ مساحتها ثلاثمائة ميل مربع، وبجوارها جزيرة أصغر تسمى بيمبا تبلغ مساحتها أربعة وستين ميلا وتسمى بالجزيرة الخضراء لخصوبتها.

ومع أن الثورة التى قامت فى زنجبار دفع فيها العرب ضريبة الدم، فقد حرص الطرفان مرة أخرى على تجنب الخوض فى هذه المسألة وألقى عبيد كرومى رئيس حزب شيرازى ونائب رئيس جمهورية تنزانيا خطابا تكريما لعبد الناصر عند زيارته لزنجبار جاء به:

«وإنك لتشاهد بنفسك أنه لم يعد هناك تمييز عنصرى، فالجميع فى تنزانيا قد أصبحوا متساوين بغض النظر عن أى دين أو عقيدة، ولكن محنتنا الكبيرة كانت تكمن فى أولئك الذى كانوا يمتصون دماء شعبنا»

ولم يتطرق عبد الناصر فى خطابه الذى ألقاه رداً على خطاب عبيد كرومى إلى أية مسائل قبلية تتعلق بالجزيرة، وإنما ركز على الاستقلال السياسى والحرية الاجتماعية بصفة عامة.

وأشار عبد الناصر فى خطابه إلى أن مصر استطاعت بوحدتها السياسية أن تقضى على الاستغلال الاقتصادى وتتخلص من الإقطاع، وتحقق الحرية السياسية والاقتصادية.

والواقع أن زيارة عبد الناصر لتنزانيا لم تكن إلا محاولة أخرى لإظهار تضامنه مع أفريقيا السوداء، فلم يكن للزيارة قيمة سياسية كبيرة.. ذلك أن القاهرة كانت قد أصبحت بعد تكوين منظمة الدول الأفريقية المنبع الرئيسى للثورة الذى يجذب الوطنيين الأفريقيين إليها طلبا للنصح والمساعدة.. ولكن حركة النضال الأفريقى أصيبت بنكبات متتالية وفقد عبد الناصر أصدقاء أفريقيين مثل نكروما وبن بيللا وأحمدو بللو، كما انشغل عبد الناصر بالأزمة الاقتصادية التى سادت مصر وبالنزاعات التى قامت فى الجامعة العربية، كذا بالصراعات القائمة فى اليمن.

ومن ثم كان الهدف من زيارة تنزانيا هو تعزيز مكانة عبد الناصر بين الدول الأفريقية وبخاصة إنه كان يظن أنه الوحيد القادر على الوساطة بين الدول المتنازعة فى أفريقيا.. ولقد أمضى عبد الناصر يوم ٢٥ من سبتمبر فى زيارة الحياة البرية فى منطقة الغابات حول بحيرة مانيارا، وهى من أجمل المناطق الطبيعية فى تنزانيا.. وخرج بضعة آلاف من المواطنين من بين الأحراش والغابات يرقصون ويهللون يهتفون بأصوات عالية ناصر.. نيريرى.. ويطلق التنزانيون على هذه المنطقة اسم جنة الحياة البرية.. حيث الوحوش والحيوانات تعيش على طبيعتها دون أسوار أو قضبان.. أسود ونمور تجول الغابة.. وقطعان الفيلة والزراف والغزال والحمار الوحشى والجاموس البرى والقردة الضخمة تعيش متجاورة .. قطعان متنافرة متباينة متخاصمة كل منها تعتدى على الآخرى... ولكنها شريعة الغاب عش لتأكل وتؤكل.

وأثناء تناول الغذاء فى فندق مانيارا كان رشيد كاوادا يتحدث إلى زكريا محيى الدين ويقول له إنه كثيرا ما يخرج للصيد..

قال: إنى أهوى صيد حمير الوحش..

سأله زكريا: وما فائدتها؟

أجاب كوادا: جلدها ثمين جدا، ولحمها من أفضل أنواع اللحوم.

وابتسم زكريا محيى الدين، وتعجب من أكل لحم الحمار الوحشى.! وفى حفل عشاء بعد ذلك كان زكريا محيى الدين يأكل لحم حمار الوحش دون أن يدرى.. لقد كان أحد الأطباق المفضلة التى قدمت فى حفل العشاء.

ولقد ركز عبد الناصر على أهمية تدعيم العلاقات بين مصر وتنزانيا، مؤكدا أن الطبيعة قد أرست هذه الدعامة.. ففى خطاب لعبد الناصر ألقاه فى الحفل الذى أقامه تكريما لنيريرى مساء ٢٨ من سبتمبر .. قال عبد الناصر:

أيها الصديق العزيز ..

فى موانزا بالأمس ـ وكنا معا ـ شاهدت تلك الكتل المهيبة من الصخور الداكنة على شواطىء بحيرة فكيتوريا.. ولقد ذكرتنى على الفور بأسوان وسدها العالى المرتكز على مثل هذه الصخور الصلبة العتيدة.. ولقد أحسست أن هذه الصخور عند موانزا شمال تنزانيا على شاطىء بحيرة فكتوريا وصخور أسوان فى جنوب مصر عند مدخل النيل إليها بعد رحلته الطويلة، تكاد ترمز إلى دعامتى جسر أقامته وصنعته الطبيعة، وعلينا بالصداقة المتينة بين شعبينا وبالتعاون الحر المتكافىء والفهم المتبادل وبالمثل العليا المشتركة لنضالنا الوطنى والأفريقى والعالمى، أن نبنيه وأن نفتحه رحبا وعريضا لكل الصلات النضالية والفكرية والثقافية والعلمية والسياسية والاقتصادية»

وكان رد نيريرى يؤكد أن وحدة الأفريقيين هى من صميم واجب الأفريقيين أنفسهم، ولكن طريق هذه الوحدة مفروش بالأشواك والحصى.. وألقى نيريرى اللوم على الأفريقيين أنفسهم حينما تحدث عن الانقسامات القائمة فى القارة.

قال نيريرى:

«... ومن ثم فإن اللوم فى الوضع الراهن الذى تمر به أفريقيا علينا نحن الأفريقيين .. ولذلك ففى نهاية الأمر لن يستطيع أن يخون أفريقيا إلا أفريقيا نفسها.. وعلى أفريقيا أن تدرك هذه الحقيقة الواضحة، وإن هذا الإدراك هو بداية الثورة الحقيقية.

إن الأفريقيين هم أنفسهم الذين يقفون أمام الوحدة الأفريقية والعمل الموحد من جانب جميع الدول الافريقية.. بيد أن البعض هنا ينتابه الخوف الشديد من فقدان الثقة بأنفسهم

ويريدون إما الاستسلام المشترك وإما القيام بعمل من جانب واحد، كما أنه ر بما كان الآخرون منا واثقين إلى حد كبير بأنفسهم»..

وعاد نيريرى فأكد أن الوحدة الأفريقية لن تتحقق إلا بواسطة الأفريقيين إذ قال: «إن الأفريقيين هم الذين يمكنهم تحقيق الوحدة، كما وضح ذلك فى مؤتمر التنمية والتجارة لعام ١٩٦٤، ومؤتمر الكومونولث الأخير.

«ولكن طريق الوحدة ليس بالطريق السهل، وإن انحرافنا عنه قد كلف أفريقيا بالفعل ثمنا غاليا».. وندد نيريرى بحكم الأقلية فى أفريقيا وأشار إلى أن قوة أفريقيا تكمن فى قوة الوحدة والعمل وليس فى قوتها العسكرية وذلك بقوله:

«إن قيام حكم الأقلية فى تلك المستعمرة البريطانية واستمرار حكم جنوب أفريقيا هو إهانة لأفريقيا كلها بل إنه أكثر من ذلك، فإن هذا الوضع يذكرنا يوميا بأن المهم فى عالمنا الحاضر هو القوة، ولست أعنى القوة العسكرية بل قوة الوحدة وقوة العمل الموحد.. وإننا نتطلع إلى لقائنا القادم فى مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية وإلى استمرار التعاون الوثيق بين بلدينا فى المستقبل»

وفى يوم ٢٨ من سبتمبر زار عبد الناصر وأعضاء الوفد الجمعية الوطنية التنزانية حيث ألقى بها خطابا تحدث فيه عن أفريقيا.. وقد حدد عبد الناصر وجهة نظر مصر إزاء المسائل الأفريقية، فقال إن ثمة أربع قواعد تحكم نظرة مصر إلى المشاكل الأفريقية وهى:

- إن الاستعمار يتنافى مع كل القيم الإنسانية وهو إهانة لوجودنا

- إن التفرقة العنصرية وهى شكل من أشكال الاستعمار، سُبة للقارة ولحضارة الإنسان فى القرن العشرين.

- إن الوحدة الأفريقية لا يمكن أن تتحقق قبل تصفية الإستعمار

- إن وجود الصور الاستعمارية فى القارة تهديد مباشر وصريح لكياننا وأمننا..

وقام عبد الناصر بشرح القوى المضادة فى أفريقيا بقوله:

«إن فى أفريقيا حلفا يضم قوى الاستعمار التقليدى والجديد والنظم العنصرية والكارهين لوحدة أفريقيا وحريتها.. وقد قسم هذا الحلف أدواره على أفراده، بريطانيا والنظام البغيض القائم فى روديسيا وحكومة جنوب أفريقيا والبرتغال ثم الاستعمار

الجديد الذى يحاول أن يتسلل بالمؤامرات والإرهاب إلى مواقع جديدة فى القارة وكذلك العمل المستمر وبكل الوسائل على تفتيت منظمة الوحدة الأفريقية».

والواقع أن محادثات عبد الناصر ونيريرى قد تناولت مجالا عريضا من المشكلات الأفريقية والعالمية، من حرب فيتنام إلى إستقلال المستعمرات البرتغالية.

لقد دخلت أفريقيا مرحة تطور جديد من الضرورى أن تنسق فيها كافة القوى الديمقراطية الثورية التقدمية جهودها ضد الإمبريالية وعملائها.. وقد قامت محاولة لتكوين جبهة متحدة فى مؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا سنة ١٩٦٣ الذى أقام منظمة الوحدة الأفريقية ولكن بالرغم من أن هذه المنظمة لعبت دورها فى النضال ضد الإمبريالية، فقد افتقدت الوحدة دائما.

ولهذا أولى الرئيسان عبد الناصر ونيريرى اهتماما كبيرا للبحث عن وسائل تدعيم منظمة الوحدة الأفريقية وزيادة فعاليتها من أجل مصالح أفريقيا الحقيقية.. والواقع أن زيارة عبد الناصر لتنزانيا لم تكن أكثر من زيارة ودية رداً على زيارة نيريرى لمصر التى تمت فى شهر يوليو سنة ١٩٦٦ ولكن قيمتها كانت تكمن فى التمهيد لانعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الذى كان سيعقد فى أديس أبابا فى شهر نو فمبر من العام ذاته، حيث يضم ست عشرة دولة أفريقية، لمناقشة الوحدة الأفريقية.

على أن ثمة نقطة مهمة يجدر ألا نغفلها وهى أن تنزانيا كانت على علاقة وثيقة بإسرائيل فقد كان هناك عدد كبير من الخبراء الإسرائيليين يعملون فى تنزانيا، كما قام الإسرائيليون بإنشاء فندقين كبيرين فى العاصمة، ناهيك عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ومع أن عبد الناصر أشار إلى مؤامرة الاستعمار فى فلسطين ووصفها بأنها لا تقل بشاعة عما حدث فى روديسيا فقد تغير فكر عبد الناصر إزاء سياسته نحو العلاقات الأفريقية ـ الإسرائيلية.. كان عبد الناصر قد قرر منذ تحركه وزياراته لدول أفريقيا أن يفصل مسألة إسرائيل عن السياسة المصرية ـ الأفريقية وأن يصبح لكل من إسرائيل وأفريقيا سياسة منفصلة فى مجال العلاقات المصرية الدولية.

ولقد طلب نيريرى من عبد الناصر أثناء وجودنا فى تنزانيا، معاونة المخابرات المصرية لإنشاء جهاز مخابرات تنزانى وتدعيمه، وقد وافق عبد الناصر على طلب نيريرى، وساهمت المخابرات المصرية فى تقديم المعونة التدريبية والفنية لجهاز المخابرات التنزانى.

عبدالناصر يحرض ضد الغرب

كانت ديون مصر قد زادت ولم تتمكن مصر من سداد بعض أقساط الديون المستحقة لبعض دول الغرب، مما دفع هذه الدول أن تحاول الاشتراك فى الحرب الاقتصادية علينا، وحرماننا من بعض المصادر.. وكانت ديون مصر مع الغرب قد وصلت إلى ٢٠٪ من حجم ديونها الكلية مع الشرق والغرب، حيث جاء الجزء الأكبر من الديون للكتلة الشرقية نتيجة صفقات السلاح وتمويل السد العالى، وثمنا لبعض المواد الغذائية.

وشابت العلاقات المصرية الألمانية نفورا شديدا، نتيجة كشف صفقة الأسلحة الألمانية السرية لإسرائيل عام ١٩٦٥، وهى الصفقة الى قدمتها دون مقابل ألمانيا الغربية لإسرائيل نتيجة تخطيط من أمريكا.

فى هذا الجو الذى قررت فيه دول الغرب وقف تقديم القروض والمعونات لمصر كجزء من الحرب على عبد الناصر، عقد فى أكتوبر سنة ١٩٦٦ مؤتمر لدول عدم الانحياز فى نيودلهى لم تحضره سوى ثلاث دول هى مصر ويوغوسلافيا والهند.

كنت عضوا فى الوفد المصرى لهذا المؤتمر الذى عرض فيه عبد الناصر على تيتو وأنديراغاندى بصفتهما رئيسا وفدى بلديهما إعلان الامتناع عن تسديد ديونهما للغرب، وطلب تضامنهما فى إصدار قرار جماعى بأن تمتنع دول عدم الانحياز عن تسديد ديونها للكتلة الغربية ولكن تيتو وأنديرا رفضا اقتراح عبد الناصر.

ومن الواضح أن رفض تيتو لهذا الاقتراح كان نتيجة علاقته الاقتصادية القوية مع الغرب وعلاقاته الحساسة بالمعسكر الشرقى مما لا يسمح له باتخاذ موقف عنيف مع الغرب.

كان تيتو يرتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع فرنسا وايطاليا وكندا والولايات المتحدة، إذ أبدت الدول الثلاث الأولى استعدادها لتأجيل ديون يوغوسلافيا ثلاث سنوات، كما كانت يوغوسلافيا قد حصلت على صفقة قمح من الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ قدرت قيمتها بستة وأربعين مليونا من الدولارات، كما حصلت على قرض آخر قدره ٤٠ مليون دولار لشراء معدات نقل وزراعة.. ومن ثم لم يكن تيتو على استعداد لتخريب علاقاته مع الغرب بالامتناع عن تسديد ديونه.

أما بالنسبة للهند فقد أبدت أنديرا رفضها صراحة لأن ذلك سيسبب للهند انهياراً اقتصادياً نتيجة معاملاتها التجارية الواسعة مع الكتلة الغربية، فضلا عن أن علاقاتها بالمعسكر الشرقى لم تكن قوية بالدرجة التى تمكنها من اتخاذ مثل هذا الموقف.

ولقد قال تيتو:

إن دول عدم الانحياز لو اتخذت هذا الموقف، فإنها ستفقد ثقة العالم أجمع من الناحية الاقتصادية ولن تحاول أية دولة غربية مساعدتها فى تمويل خططها للتنمية والواقع أن هذا المؤتمر أثبت ضعف معسكر عدم الانحياز كقوة ثالثة يمكن أن تلعب دورا فعالا على مسرح السياسة الدولية.. ومن ناحية أخرى جاء هذا المؤتمر فى شهر أكتوبر، بعد أن قامت يوغوسلافيا بإجراءحركة تطهير داخل الحزب الشيوعى اليوغوسلافى، وإعادة تنظيم أجهزة الأمن بها، ونتج عن ذلك طرد بعض الشخصيات اليوغوسلافية من الحزب ومن مناصبهم الحكومية.

ففى أول يوليو من عام ١٩٦٦، أى قبل انعقاد مؤتمر عدم الانحياز فى نيودلهى بما يقرب من ثلاثة شهور، اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى اليوغوسلافى اجتماعا كاملا فى جزيرة بريونى، ووجهت الاتهام إلى كل من الكسندر رانكوفيتش نائب الرئيس تيتو وسكرتير التنظيم السياسى للحزب وسفيتسلاس ستفانوفيتش رئيس لجنة الأمن السياسى، بأنهما يعرقلان خط الحزب التقدمى إزاء الاصلاحات السياسية والاجتماعية، فضلا عن أنهما يشجعان الشرطة السرية فى التدخل فى أمور الحزب.

وقد نتج عن ذلك تنحيتهما عن وظائفهما فى الحزب وفى الحكومة.. وفى ١٤ من يوليو قامت الجمعية الاتحادية بانتخاب كوتشابا بوفيتش ليخلف الكسندر رانكوفيتش كنائب للرئيس اليوغوسلافى ، وعين اتونوفيتش رئيسا للجنة الأمن السياسى.

وفى خضم هذا الإجراء تمت تصفية عدة مئات من مؤيدى رانكوفيتش فى لجنة الشئون الخارجية كذا الأعضاء الرئيسيين فى حكومة الصرب.

وتمت تصفية لجنة الحزب للشئون الخارجية التى كان لرانكوفيتش تأثير واضح عليها، كما أعيد كثير من الدبلوماسيين اليوغوسلاف الذين كانوا قد طردوا من قبل لمعارضتهم سياسة رانكوفيتش.. وبعد إنشاء لجنة تقصى فيدرالية فى شهر يوليو، تم تقليص حجم أجهزة الأمن اليوغوسلافية إلى ما يقرب من النصف.

كان إقصاء رانكوفيتش قد أحدث ضجة فى المحافل الدولية، وكانت يوغوسلافيا حريصة على تبرير هذا الإجراء.. ولم يفت تيتو فرصة مقابلته لعبد الناصر فى نيودلهى حتى تحدث معه فى مسألة رانكوفيتش.

وفى رأيى أن قضية رانكوفيتش هذه لا تتعدى الصراع على السلطة المعروفة داخل السلم الكهنوتى للحزب الشيوعى، ومع ذلك فقد صورت المسألة فى الصحف اليوغوسلافية فى ذاك الوقت بأنها انحراف عن خط الحزب، وعرقلة التقدم السياسى والاجتماعى فى يوغوسلافيا.

قال تيتو لعبد الناصر فى اجتماع خاص عقد فى القصر الجمهورى بنيودلهى:

«لقد أصبحت المسألة لا تطاق.. الشرطة السياسية تضع أنفها فى كل صغيرة وكبيرة، وتعمل بأوامر من رانكوفيتش.. لقد وصل الأمر أنى اكتشفت ميكروفونات استماع مخبئة فى غرفة نومى».

ولم يمض عام واحد حتى كان الإجراء ذاته ينفذ فى مصر، ولكن بأسلوب آخر.. وليس هذا بالأمر الغريب، إذ سوف يستمر طالما كان هناك جماعة واحدة أو حزب واحد يسيطر على الحكم دون رقابة من معارضة حقيقية أو طالما قام الحاكم بتطويع القانون لتحقيق أهداف خاصة.

الولايات المتحدة والتآمر على المد الثورى

الواقع أن عبد الناصر لم يكن راغباً فى إثارة الولايات المتحدة، بل على العكس كان يحاول تحسين العلاقات بينه وبين واشنطن وفقا لسياسة عدم التناطح مع الدول الكبرى.. وقد أبدت مصر مظهرا من مظاهر التقارب حينما سمحت لمدمرتين أمريكيتين فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦ بزيارة بورسعيد وهما: استربلج، وجونسون انجرام، وقد رحب بأفراد المدمرتين.. على أن هذه الزيارة الودية لم تكن الأولى من نوعها بالنسبة لدول العالم، ففى صيف هذا العام استقبلت بورسعيد بعض قطع البحرية السوفيتية وإحدى السفن الحربية الفرنسية وبعض المدمرات التركية.

وليس أدل على حسن نوايا عبد الناصر تجاه أمريكا من قيامه في شهر أغسطس ١٩٦٦ بإيفاد أنور السادات رئيس مجلس الأمة إلى واشنطن فى أول زيارة رسمية من مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣.. ولم تأت هذه الزيارة بنتائج مثمرة سواء فى الميدان الدبلوماسى أو الاقتصادى واستمر الغرب فى فرض الحصار الاقتصادى على مصر.. وداومت الولايات المتحدة على سياستها بالنسبة لمصر، بل وصل الأمر إلى ذروة التآمر بمحاولة عزل المد الثورى من ناحية، وتدعيم إسرائيل بالسلاح والمعونات الاقتصادية من ناحية أخرى، وبث الشقاق بين الدول العربية من ناحية ثالثة.

لقد كان لابد للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة أن ينفذ مخططه الذى يحقق مصالحه وأهدافه فى المنطقة، وهى تتعارض كلية مع المصالح القومية العربية وآمال العرب.. وكان الغرب ينظر إلى عبد الناصر على أنه الشيطان الذى يهدد هذه المصالح فى المنطقة العربية.

كان هناك أمل أن يكون عام ١٩٦٦ عام استقرار عن العام الذى سبقه، والذى اتسم بالتوتر ، ولكن ضياع هذا الأمل سار فى خط متواز مع التطورات التى وقعت على مسرح الغرب، سواء بالنسبة للانقسام الذى حدث فى حلف الأطلنطى، أو عمليات الاستقطاب التى حدثت فى دول غرب أوروبا، هذا فضلا عن التطورات فى أفريقيا من نزاعات وانقسامات وقيام حركات عنصرية، أثرت على موقف الدول الغربية فى مجال العلاقات الدولية.

فمثلا دخلت تركيا وإيران وهما عضوان فى منظمة حلف شمال الأطلنطى فى علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتى.. كما أن باكستان وهى عضو فى حلف السنتو أو حلف جنوب شرق آسيا، تبادلت الزيارات الدبلوماسية مع كل من الاتحاد السوفيتى والصين.. ومن ناحية أخرى حاولت الهند التقرب من الولايات المتحدة فقامت السيدة أنديرا غاندى على رأس وفد هندى بزيارة رسمية لواشنطن فى أواخر شهر مارس حيث التقت بالرئيس جونسون على حدة، ثم انضم الاثنان إلى وفدى البلدين اللذين تشكلا لإجراء محادثات رسمية تمت يومى ٢٨ ، ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٦..

ولقد تشكل الوفدين كما يلى:

الوفد الهندى

١ـ السيدة أنديرا غاندى رئيس وزراء الهند

٢ـ شرى ب.ك نهرو السفير

٣ـ شرى ل. ك جها سكرتير رئيسة الوزراء

٤ـ شرى ث. س جها.. وكيل وزارة الخارجية

٥ـ شرى ب. ن هاكسار نائب المندوب السامى فى لندن

٦ـ دكتور ب. ك. رانرجى وزير برلمانى

٧ـ مستر ب. ج. فيرجهيس

٨ـ شرى أ. س. تشيب

الوفد الأمريكى

١ـ الرئيس ليندون جونسون

٢ـ مستر ديك راسك وزير الخارجية

٣ـ مستر شستربولز السفير الأمريكى فى الهند

٤ـ مستر سيليام "ج" هاندلى نائب مساعد وزير الخارجية

٥ـ مس كارول ليس.. مديرة شئون جنوب آسيا

٦ـ مستر روبرت كومر مستشار خاص لرئيس الجمهورية

٧ـ مستر جيمس سيمنجتون رئيس البروتوكول

وكان من أهم ما تمت مناقشته فى هذا الاجتماع، ويخص منطقة الشرق الأوسط، أمن الدول غير النووية، وقضية الحلف الإسلامى.

وكانت المخابرات العامة قد استطاعت أن تحصل على صورة من نص هذا الاجتماع بوسائل المخابرات المعروفة، وعرضتها على عبد الناصر الذى كان سيقابل أنديرا غاندى فى القاهرة وهى فى طريق عودتها إلى الهند.. ولذا كان عبد الناصر فى الصورة الكاملة لما دار بين جونسون وأنديرا قبل أن يلتقى عبد الناصر بالأخيرة.

وانقل فيما يلى من نص المحادثات الرسمية بين الوفدين الهندى والأمريكى وقد

استوضح مستر راسك وزير الخارجية الأمريكى السيدة أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند عن وجهة نظرها فيما يتعلق بنزع السلاح.

وأجابت رئيسة وزراء الهند بأن الهند مهتمة اهتماما عظيما بمنع انتشار الأسلحة النووية، كما أن الهند لا ترغب فى الشروع فى إنتاج الأسلحة النووية..

وتساءل شرى ل. ك جها سكرتير رئيسة الوزراء عما إذا كان أحد جوانب الموقف الذى يتخذه الاتحاد السوفييتى لم ينشأ نتيجة للحقيقة التى تقول بأن ألمانيا الغربية تريد أن يكون لها دور فى الإشراف على الأسلحة النووية.

وأجاب مستر راسك بأن هذا الخوف لا أساس له من الحقيقة، وقال أن ثمة عاملا قويا فى السياسة النووية الأمريكية وهو منع تحول سلطة استخدام الأسلحة النووية إلى حليفاتها الأخريات، وأن الاتحاد السوفييتى يدرك هذه الحقيقة إدراكا تاما، وأنه إذا كان الأمر خلافاً لذلك، لأمكن للحكومة الأمريكية منذ وقت بعيد أن تساعد فرنسا على الحصول على قدرة مستقلة لاستخدام الأسلحة النووية.. ومن الناحية الأخرى فإن الخوف من الروح العسكرية الألمانية تعد حقيقة تاريخية، وأن الحكومة الأمريكية تدرك أنه حتى بالقوة التقليدية يمكن اشعال حرب نووية..

ولقد ذكر مستر راسك أن الحكومة الأمريكية مهتمة أيضا بوقف سباق التسلح الأضيق نطاقا فى المناطق الأخرى من العالم، إذ أن ذلك من شأنه أن يحول دون قيام صعوبات جديدة تعرقل التقدم فى سبيل نزع السلاح الشامل، وعلق بقوله:

«حينما كانت الجمعية العامة تبحث قراراً بشأن نزع السلاح، فإن عدداً كبيرا من الأعضاء يصل ما بين ٦٠و٧٠ عضوا من أنحاء العالم طلب معرفة عسكرية من الولايات المتحدة»

وتساءل السفير ب. ك. نهرو عما إذا كان هناك تفكير جديد فيما يتعلق بأمن الدول غير النووية، إذ أن ذلك فى اعتقاده يعد مسألة من مسائل الضمير بالنسبة للدول النووية الحامية، وكذا الدول المكفول لها الحماية.

وقد أجاب مستر راسك، بأن بريطانيا والولايات المتحدة، قد أبديتا استعدادهما لتقديم ضمان ضد الصين والاتحاد السوفييتى، ولكن ذلك فى حد ذاته لا يفى بمتطلبات

سياسة الهند، لنمو القدرة النووية للصين، وعدم رغبة السوفييت فى الانضمام لسياسة أمن الدول غير النووية.

واستطرد راسك يقول:

«إذا كان هناك احتمال للاتفاق حول توازن المسئوليات الدولية، فإن الحكومة الأمريكية لن تمانع فى توقيع اتفاقية نزع السلاح.. لقد تمّ إحراز بعض التقدم فى ميدان كفالة الضمانات، وأنهم يأملون بأنه إذا أمكن الوصول إلى ترتيب مرض، فإن ذلك من شأنه أن يحول ـ على سبيل المثال ـ بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة وبين التسلح بالأسلحة النووية».

ولقد تساءل الوفد الهندى عن مشكلة سباق التسلح بين الدول الصغيرة، فقال أنه وردت للهند تقارير فى الآونة الأخيرة تفيد بأن السعودية حصلت على أسلحة قيمتها ٣٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة، وأن رئيس وزراء السعودية قد أدلى مؤخرا ببيان صرح فيه بأن بلاده سوف تكون على استعداد لتقديم المساعدة بكل ما لديها من وسائل لأية دولة إسلامية، وقد سبب هذا انزعاجا للهند، ذلك لأن الباكستان تتلقى أسلحة من إيران وتركيا.

وذكر السيد بانيرجى الوزير الهندى بأنه قدم لوزارة الخارجية الأمريكية صوراً من طلبات مماثلة صادرة من السفارتين الباكستانية والإيرانية لتوريد أسلحة عن طريق الشركات الأمريكية، والمغزى الذى ينطوى عليه ذلك أن إيران تطلب أسلحة لصالح الباكستان أثناء فترة الحظر، وأكد الوزير الهندى الحاجة إلى أن تضع الدول التى تبيع الأسلحة بعض النظم بالنسبة لبيع الأسلحة للدول الصغيرة.

ولقد استفسرت رئيسة وزراء الهند عن وجهة نظر الحكومة الأمريكية إزاء الكتلة الإسلامية، وقد أجاب مستر راسك بأن الفكرة لا تحمل فى طياتها شيئا جديدا، غير أن العربية السعودية وغيرها من الدول التى تريد إقامة تحالف دفاعى ضد عبد الناصر قد حركتها فى الآونة الاخيرة.

واستطرد يقول:

«أظن أن عبد الناصر يفسر تلك الحركة على هذا النحو أيضا»

ولقد استبعد مستر راسك احتمال قيام أى تأييد واسع النطاق من جانب الدول المسيحية للكتلة الإسلامية، إذ أن الدول المسيحية نفسها منقسمة فى شأن هذه القضية.

كانت السعودية قد أثارت من جديد فكرة الكتلة الإسلامية لمواجهة عبد الناصر، وكانت قد بدأت فى الاتصال ببعض الدول الإسلامية لضمها للحلف الإسلامى، ولكن كثيرا من الدول الإسلامية كانت حذرة فى الاقتراب من هذا النهج لتشككها فى اتجاهاته القومية من ناحية، وخشية من اتهامها بعمالتها للإمبريالية، حيث كان يرتبط اسم الحلف بسياسة الدول الاستعمارية.

ولقد قام عبد الناصر بعد ذلك بمحاولة إبعاد الباكستان عن خط السعودية فأرسل وفدا رسميا برئاسة المشير عامر فى شهر ديسمبر من عام ١٩٦٦ لزيارة الباكستان بدعوة من الرئيس أيوب خان، وتم فى هذه الزيارة مناقشة المشاكل والقضايا التى تهم البلدين، وبخاصة إحياء فكرة المؤتمر الإسلامى كما سنوضح ذلك بالتفصيل فيما بعد.

فتور العلاقات المصرية السوفييتية

هذا بالنسبة للغرب.. أما بالنسبة للشرق فقد كانت هناك كتلة كبرى أخرى يتزعمها الاتحاد السوفييتى، اتسمت علاقاته مع القاهرة فى أواخر عام ١٩٦٦ بالفتور الشديد..

كانت موسكو قد طلبت فى ربيع هذا العام منحها بعض التسهيلات للأسطول السوفييتى فى بوررسعيد بإعطائه حق اللجوء والتموين بالبترول والماء، كما طلبت التعاون فى مجال الاستطلاع الجوى بعيد المدى وذلك بأن تعطى مصر للسوفييت ميناء جويا وتسهيلاته اللازمة على أن يقوم السوفييت بتقديم الطائرات والمعدات والطيارين اللازمين لهذه العملية، مقابل أن تقدم لمصر صورة من نتائج الاستطلاع الجوى.. ولقد تمت فعلا مقابلة بين قائد البحرية السوفييتية وبين الفريق صدقى محمود قائد الطيران المصرى بتكليف من المشير عامر لبحث هذا الأمر الذى انتهى برفضه من المشير عامر، على أساس أن ذلك يعد تدخلا فى شئون مصر.

وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٦ عينت عضوا فى وفد سافر إلى موسكو برئاسة المشير عامر ضم كلا من لبيب شقير وزير التخطيط وشمس بدران وزير الحربية وصدقى محمود قائد الطيران وسليمان عزت قائد البحرية وعدداً من قادة الجيش.

كان مهمة الوفد ذات شقين:

الشق الأول: حث السوفييت على سرعة تنفيذ عقود الأسلحة التى كانت مبرمة معهم ولم تنفذ بعد، وكان من بينها أجهزة رادار ودفاع جوى وطائرات مقاتلة هذا فضلا عن مدنا بأسلحة متقدمة.. وقد تحدث السوفييت حديثا عاما ووافق الرئيس بودجورنى على المبدأ وأوكلت المهمة إلى جريتشكو وزير الدفاع السوفييتى الذى تحدث مع وفد عسكرى برئاسة شمس بدران وعضوية كل من صدقى محمود قائد الطيران المصرى وسليمان عزت قائد البحرية.. وقد وعد السوفييت بتنفيذ جميع العقود المبرمة قبل الربع الأول من عام ١٩٦٧.. ومن الغريب أن هذه الأسلحة لم تبدأ فى الوصول إلا بعد انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧.. على أن العجيب فى الأمر ما وضح فى الردود التى جاءت من الجانب السوفييتى فيما يختص بالأسلحة المتقدمة.

لقد طلب الوفد المصرى تزويد مصر بعدد من طائرات ميكويان المقاتلة القاذفة حتى يتمكن الطيران المصرى من مواجهة الطيران الإسرائيلى المزود بأعداد ضخمة من طائرات الميراج الفرنسية، فاعتذر السوفييت بأن هذا النوع من الطائرات لم يخرج من الاتحاد السوفييتى، ومن ثم لا يمكن تزويد الطيران المصرى بأسلحة لم تزود بها دول المعسكر الاشتراكى.. وكان الوفد المصرى قد طلب أسلحة ألكترونية متقدمة للتغلب على القصور الذى كان قائما فى الدفاع الجوى المصرى، فاعتذرت موسكو أيضا على أساس أن التدريب على هذه المعدات يتطلب وقتا طويلا ويحتاج إلى كفاءات لم تتوافر بعد للمصريين.

كما طلب الوفد المصرى معدات لفرقة مدرعة، فاعتذر السوفييت بأنه لا يتوافر لديهم دبابات جديدة وعرضوا تقديم دبابات مستعملة.

الشق الثانى: طلب أربعمائة ألف طن قمح كنا فى حاجة ماسة لها، وبخاصة بعد أن فرضت واشنطن الحصار الاقتصادى علينا.. وقد اعتذر السوفييت عن توريد الكمية المطلوبة بحجة أننا تأخرنا فى الطلب وتعللوا بأن هناك دولا شيوعية طلبت قمحا من موسكو فاعتذرت.. وبعد مساومات تدخل فيها السفير المصرى الدكتور مراد غالب، وافق الروس على الإمداد بجزء ضئيل من الكمية المطلوبة واعدين بتدبير الباقى فى فرصة قريبة.. على أن السوفييت لم يتركوا هذه الفرصة كى يكرروا طلبهم بشأن طلب تسهيلات لأسطولهم فى الاتحاد السوفييتى والتعاون فى مجال الاستطلاع بعيد المدى.. وقد وافق شمس بدران على منح تسهيلات للأسطول السوفييتى بتوجيه من المشير عامر.

أما بالنسبة للطلب الثانى فقد أرجىء لإعادة دراسته بعد عرضه على القاهرة.. والجدير بالذكر أن هذين الهدفين حققتهما موسكو بعد هزيمة يونيو، واتسع نشاط السوفييت فى هذين المجالين بشكل ملحوظ، فقام عبد الناصر بمنحهم قواعد بحرية وقاعدة جوية.. ولقد حدث أثناء إقامة الوفد المصرى فى موسكو أزمة لو تطورت لنسفت رحلة المشير عامر، ولعصفت بالعلاقات المصرية السوفييتية.. ففى إحدى مآدب الغذاء التى أقامها جريتشكو وزير الدفاع تكريما للمشير عامر وفى أثناء ترحيب جريتشكو بالوفد، أخذ يعدد مناقب الاتحاد السوفييتي والمساعدات التى قدمها لمصر فتحدث جريتشكو عن الانذار السوفييتى عام ١٩٥٦، وذكر بأن هذا الانذار أدى إلى انسحاب القوات المعتدية.. واستطرد يقول إن الاتحاد السوفييتى قد قام ببناء السد العالى ليعود على مصر بالخير وإنه يعاون مصر فى مجالات التنمية، ويقف إلى جانبها فى المحافل الدولية والمعارك السياسية.

ولم تعجب المشير عامر الذى كان يجلس أمامى اللهجة التى تحدث بها جريتشكو، ولاحظت وجه المشير وقد بدا عليه الغضب وعدم الارتياح.

وأحسست أنه سوف يرد رداً عنيفاً حينما يقوم ليلقى كلمة يرد فيها على مضيفه، فأومأت إليه بإشارة فهمها كى يفوت الفرصة حتى تمر الرحلة بسلام، و لكنه حينما وقف ليتكلم رد رداً غير مباشر إذ قال:

«بالطبع لا يمكن أن ننسى مواقف السوفييت، ولكن بسالة شعب مصر سنة ١٩٥٦ كان لها أثر حاسم فى رد العدوان، فضلا عن أن العالم كله وقف إلى جانب مصر»

وأشار المشير عامر إلى السد العالى فقال:

«لقد ساعدنا السوفييت فى إقامة السد العالى ولكنه بنى بسواعد مصرية وبمهندسين مصريين»

ويبدو أن موسكو كانت فى نيتها أن تهمز الوفد المصرى وتلمزه فى كل مناسبة ففى حفل العشاء الختامى الذى أقامه الزعماء السوفييت للوفد المصرى فى قصر الكرملين حاول برجنيف أن يلمز المصريين، فشبه تزويد القوات المصرية بالأسلحة السوفيتية المتقدمة التى تطلبها بطفل يطلب سلاحا خطيرا يجهل استخدامه. وهنا غضب المشير عامر مرة أخرى وكاد ينهض ويترك الحفل لكن مراد غالب السفير المصرى وصديق السوفييت بذل جهداً كبيراً لإنقاذ الموقف.

وأثناء إقامتى فى موسكو أجريت عدة لقاءات مع «سماشسنى» مدير المخابرات السوفيتية أو مدير مكتب أمن الدولة كما يسمونه - وذلك بناء على توجيه من عبد الناصر وكوسجين ـ لإعادة علاقات التعاون بين المخابرات السوفييتية والمخابرات المصرية والتى قطعت بعد قيام ثورة الشواف سنة ١٩٥٩ وتوتر العلاقات بين موسكو والقاهرة ولكن هذا التعاون لم يثمر عن نتائج طيبة نظرا لسلوك المخابرات السوفييتية وطبيعتها التى تريد أن تأخذ أكثر مما تعطى بكثير.

على أنه لا يفوتنى أن أذكر حدثا خطيرا كاد يودى بحياة كل الوفد المصرى الرسمى أثناء هبوط الطائرة المصرية فى مطار لينينجراد فقبل وصولنا إلى مطار موسكو بما يقرب من نصف ساعة، استقبل قائد الطائرة المصرية التى كانت تقلنا إشارة من مطار موسكو ويعلن فيها أنه مغلق نتيجة سوء الأحوال الجوية، وطلب من قائد الطائرة الاتجاه إلى مطار لينينجراد.

وعند اقترابنا من مطار لينينجراد تم الاتصال بين قائد الطائرة المصرية وغرفة المراقبة الجوية فى المطار.. وبسوء نية طلبت غرفة المراقبة من قائد الطائرة الهبوط بطائرته قبل ممر الهبوط. وإذا الطائرة ترتفع فجأة بصورة جعلت الفريق أول صدقى محمود يتجه مسرعا إلى غرفة طاقم الطائرة.. لقد كادت الطائرة تصطدم بأحد المصانع الضخمة، ولولا قدرة قائد الطائرة وكفاءته الفائقة لأصبحت الطائرة ومن فيها هشيما تذروه الرياح..

وأثار هذا الأمر المشير عامر، واتهم غرفة المراقبة السوفييتية بسوء النية، ولكن القادة السوفييت قادرون على تبرير كل خطأ.. لقد عللوا ما حدث نتيجة سوء الأحوال الجوية، ونتيجة عدم كفاءة قائد الطائرة المصرية.. ولكن هذا التبرير كان بعيدا كل البعد عن الحقيقة.. لقد كانت الطائرة المصرية تحمل صيدا ثمينا للسوفييت أرادوا التخلص منه.. ولقد كان لهم ما أرادوا.. فقد تخلصوا منهم بعد عام بطريقة أخرى بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ فقتل رئيس الوفد.. وزج بالآخرين فى السجون.

مؤتمر القمة الثالث لمنظمة الوحدة الأفريقية

فى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٦ اتجه عبد الناصر إلى أديس أبابا لحضور مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذى انعقد فى المدة من ٥ إلى ٩ نوفمبر، ورافقت

عبدالناصر فى الرحلة كعضو فى الوفد الرسمى.. ولقد بدأ المؤتمر يوم ٥ نوفمبر فى جو يسوده التوتر الحاد نتيجة الاخفاق فى تسوية الأزمة التى نشبت بين غانا وغينيا لاحتجاز الوفد الغينى لدى مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية فى أكرا.. ولكن مؤتمر القمة استطاع أن يجتاز أخطر أزمة كانت تهدد أعماله، وتهدد بالتالى مصير منظمة الوحدة الأفريقية، إذ تمكن الرئيس عبد الناصر والامبراطور هيلاسلاسى والرئيس وليام تايمان رئيس ليبيريا بتكليف من رؤساء الدول من حل أزمة الوفد الغينى المعتقل فى أكرا.

واستطاع الزعماء الثلاثة إقناع الجنرال أنكرا بالإفراج عن الوفد الغينى على أساس أن يضمن الرؤساء الثلاثة أن يعود الغانيون المقيمون فى غينيا الذين يريدون العودة إلى غانا.

ومع ذلك رفض الرئيس سيكوتورى الاشتراك فى مؤتمر القمة، وقرر المؤتمر تخفيض عدد اللجان الدائمة للمنظمة من ٧ لجان إلى ٣ لجان.

ولقد افتتح المؤتمر برئاسة وليام تايمان رئيس جمهورية ليبريا، كما تم انتخاب الامبراطور هيلاسلاسى رئيسا للدورة.. وبناء على اقتراح الرئيس عبد الناصر تم انتخاب رؤساء الوفود الآتية رؤساء للجلسات:

- بوكاسا رئيس جمهورية وسط أفريقيا
- اهيدجر رئيس جمهورية الكاميرون
- م. د. جوارا رئيس وزراء جامبا
- كينث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا
- عبد الرازق الحاج حسين رئيس وزراء الصومال
- لاميزانا رئيس جمهورية فولتا العليا

وقد أخذ علما بتقرير الأمين العام الإدارى بشأن نتائج اجتماعات الخبراء المختلفة التى نظمتها معا كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية عن شتى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وإذ يضع فى الاعتبار الصعوبات التى أشير إليها فى عدد من تقارير الأمين العام الإدارى والخاصة بإعداد الدراسات التى طلبتها اللجان المتخصصة يقرر المؤتمر:

❑ عقد لجنة ثالثة خلال دورات مجلس الوزراء فى نفس الوقت الذى تعقد فيه اللجنتين

أ، ب على أن تكلف اللجنة المذكورة بدراسة النواحى المختلفة للتعاون الأفريقى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تفصيلا من أجل التوصية بالقيام بأى عمل مشترك من شأنه التعجيل بتحقيق التقدم فى هذه المجالات.

- يكلف لهذا الغرض الأمين العام الإدارى كى يواصل فى إطار التعاون المنطقى مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشتى المنظمات التى تعمل فى أفريقيا الدراسات المختلفة التى تبرز مشاكل وإمكانيات المستقبل بالنسبة للتعاون الأفريقى فى المجال الاقتصادى والاجتماعى.
- يؤيد بلا تحفظ التجارب التى تجرى حاليا فى ميدان التعاون الاقتصادى والاجتماعى المتعدد القوميات فى بعض المناطق الجغرافية فى إطار الاتفاقيات النهرية وخلافه.
- يقرر الموافقة على توصية الاجتماعات المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى قطاعات التجارة والتنمية والنقل والمواصلات، كما وردت فى تقرير الأمين العام الادارى.
- يقرر تنسيق مواقف القادة الأفريقيين كى يتحقق نجاح المؤتمر العالمى الثانى للتجارة والتنمية سواء على مستوى تضامن الدول النامية أو فى نطاق المفاوضات بين هؤلاء والدول الصناعية.
- يطلب فورا من جميع الدول الأعضاء أن تقدم للأمانة كافة المعلومات والبحوث التى يستلزمها إعداد الدراسات الشاملة التى تطلبها اللجان المتخصصة.

ولقد أتخذ المؤتمر عدة قرارات بشأن روديسيا وبحث مشكلة النزاع بين رواندا وبورندى، وكانت الأولى تتهم الثانية بأنها تستعد عسكريا لمهاجمتها ولقد قرر المؤتمر تعيين جوستين بومبوكو وزير خارجية الكونغو كينشاسا وسيطا فى النزاع، كما قرر المؤتمر إنشاء لجنة الوساطة والتحكيم على أن تتولى النظر فى المنازعات الداخلية بين الدول الأفريقية.

وتقرر عقد اجتماع المؤتمر التالى فى أديس أبابا فى الأسبوع الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٧ قبل انعقاد دورة الأمم المتحدة، ورفض المقترحات الخاصة بعقد المؤتمر كل عامين.

وقد أسفر المؤتمر عن قرارين حيويين فى مجال التعاون الاقتصادى والاجتماعى وقد طلب القرار الأول من جميع الدول الأعضاء أن تقدم للأمانة كافة المعلومات والبحوث

التى يستلزمها إعداد الدراسات الشاملة التى تطلبها اللجان المتخصصة.. وأوصى القرار الثانى جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية بقبول دعوة الجزائر لتنسيق الجهود بشأن المؤتمر العالمى للتجارة والتنمية.

وفيما يلى نص القرارين:

أولا: قرار عن التعاون الاقتصادى والاجتماعى:

إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثالثة فى أديس أبابا (أثيوبيا من ٥ إلى ٩ نو فمبر سنة ١٩٦٦) إذ يشير إلى أهمية مشكلة التعاون الاقتصادى والاجتماعى التى أوردها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة فى الفقرات (١) (ب)، (٢) (ب جـ د هـ).

وإذ فوض مجلس الوزراء بأن يبحث بمزيد من التفصيل عما كان عليه الأمر فى الماضى حالة المشاكل وإمكانيات المستقبل بالنسبة للتعاون الاقتصادى والاجتماعى فى أفريقيا.. وإذ هو مدرك تماما للحصيلة الايجابية التى أتت بها التجارب المختلفة للتعاون الاقتصادى والاجتماعى الأفريقى المتعدد القوميات بالنسبة للتكامل الاقتصادى الذى نص عليه الميثاق.

ثانيا: قرار بشأن المؤتمر العالمى للتجارة والتنمية:

إن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى أديس أبابا (أثيوبيا) من ٥ إلى ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦.

نظرا لأهمية مشاكل التنمية الاقتصادية.. وإذ يضع فى الاعتبار أن أحد الشروط اللازمة لتنمية بلدان العالم الثالث تكمن فى إيجاد الحلول المناسبة لتدهور شروط التبادل التجارى وحيث إن المؤتمر العالمى للتجارة والتنمية المقبل سوف يتناول بالضرورة هذه المشكلة الأساسية.

وبالنظر إلى أن بلدان العالم الثالث سوف يكون عليها أن تقيم فيما بينها جبهة مشتركة إذا ما رغبت فى تحقيق نتائج مرضية.

وبالنظر أيضا إلى دعوة حكومة الجزائر إلى بلدان العالم الثالث للاجتماع فى الجزائر لتنسيق وجهات نظرهم.

يوصى جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية بقبول دعوة حكومة الجزائر، وبأن تمثل فى هذا الاجتماع المهم.

أما فى المجال السياسى فقد أصدر المؤتمر القرارات التالية:

١ـ استنكار المحادثات الجارية بين الحكومة البريطانية ونظام المستوطنين المتمردين فى روديسيا بوصفها مؤامرة تهدف إلى الاعتراف بالاستقلال الذى اغتصبه المتمردون بطريقة غير شرعية.

٢ـ يدعو المؤتمر الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية وجميع الدول الأخرى الاستمرار فى عدم الاعتراف بالنظام القائم، ورفض الاعتراف بأى نظام قد تأتى به المحادثات الجارية بين الحكومة البريطانية والمتمردين الروديسيين إلا إذا كانت هذه الحكومة قائمة على أساس حكم الأغلبية.

٣ـ يستنكر فشل بريطانيا فى القضاء على نظام المتمردين فى روديسيا ويطالب حكومة المملكة المتحدة بأن تعمل على إسقاط هذا النظام.

٤ـ يوصى منظمة الوحدة الأفريقية وجميع الحكومات الصديقة بتقديم المعونة المادية لشعب زيمبابوى الذى يناضل داخل زيمبابوى.

٥ـ يستنكر موقف جميع الدول التى تؤيد نظام المتمردين فى روديسيا وبخاصة البرتغال وجنوب أفريقيا.

٦ـ يدعو جميع الدول الأعضاء بالإتفاق فيما بينها إلى اتخاذ الإجراءات ضد أولئك الأشخاص والشركات والمؤسسات القائمة فيها التى تقوم سعيا وراء المصالح الاستعمارية بالتعامل مع النظام غير الشرعى فى روديسيا.

٧ـ يدعو جميع الدول الأعضاء ببذل كل الجهود لمساعدة شعب جنوب غرب أفريقيا لتخليص نفسه من الاحتلال الأجنبى ـ سيطرة جنوب أفريقيا على جنوب غرب أفريقيا ـ كى يمارس حقه المشروع فى الحرية والاستقلال.

٨ـ يدعو الأجهزة المختلفة التابعة للأمم المتحدة أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة بموجب ميثاق المنظمة لتطبيق قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦، بشأن جنوب غرب أفريقيا فورا لوضع حد لهذا الاحتلال الغاشم غير الشرعى لجنوب أفريقيا.

٩ـ يعلن تأييده الكامل للجهود الرامية لتحرير كافة الأقاليم الأفريقية الخاضعة للسيطرة الأسبانية، ويناشد أسبانيا بأن تتخذ المبادرة جديا فى عملية منح الحرية والاستقلال لجميع هذه الاقاليم.

محادثات مع أيوب خان

فى الأسبوع الأول من ديسمبر عام ١٩٦٦، قام المشير عامر على رأس وفد مصرى بزيارة الباكستان، بدعوة من الرئيس أيوب خان.. وكانت الحكومة الباكستانية قد وجهت لى دعوة خاصة فى غضون هذا العام، فعينت عضوا فى هذا الوفد الذى كان يهدف إلى تحسين العلاقات بين البلدين وبخاصة أن السعودية كانت قد بدأت فى إحياء فكرة المؤتمر الإسلامى الذى كانت تنظر إليه القاهرة على أنه مخطط استعمارى موجه إلى الأمة العربية لتحقيق أغراض الاستعمار ومطامعه تحت ستار تجمع إسلامى، بعد الاخفاق فى إقامة أحلاف تقليدية تنفر منها الشعوب.. وفى ليلة السفر، مررت بصحبة المشير عامر على الرئيس الراحل عبد الناصر لتوديعه وللحديث معه فى الخط العريض لمهمة الوفد.

وأشار عبد الناصر على عبد الحكيم عامر أن يرسل له برقية من الباكستان يقترح فيها على عبد الناصر سحب قوات الطوارىء الدولية من قطاع غزة وشرم الشيخ.. كان هدف عبد الناصر من ذلك الرد على الحملة الشرسة التى كانت تشنها أجهزة الدعاية المعادية لمصر.. وكان عبد الناصر يأمل أن تقوم أجهزة الغرب بالتقاط البرقية وحل شفرتها ومن ثم تسبب قلقا لدى الغرب الذى كان يهمه استقرار المنطقة والمحافظة على كيان إسرائيل، وعلى مصالحه البترولية فى المنطقة.

كانت هناك نقطة خلاف بين مصر والباكستان، أثرت على العلاقات الودية بين البلدين.. ذلك أن الباكستان كانت تمد السعودية بالأسلحة التى كانت تستخدم ضد قواتنا فى اليمن، كما كانت تمدها بالخبراء، فضلا عن محاولة ضم السعودية للباكستان إلى مؤتمر القمة الإسلامى الذى كان يواجه خط القومية العربية الذى كان سائدا فى ذاك الوقت.

وفى الساعة السابعة من مساء الخميس ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ عقد اجتماع فى

القصر الجمهورى الباكستانى بروالبندى حضره عن الجانب الباكستانى الرئيس أيوب خان رئيس الجمهورية، وشريف الدين برزاده وزير الخارجية، أحمد يوسف وكيل وزارة الخارجية، وسجاد حيدر سفير الباكستان فى القاهرة، أكبر طيجى مدير عام بوزارة الخارجية والمكلف بالشئون العربية والأفريقية، والنجم الثاقب المستشار بوزارة الخارجية عن الشئون العربية، وعن الجانب المصرى المشير عبد الحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى، وصلاح نصر رئيس المخابرات العامة، وشمس بدران وزير الحربية ومحمود حسنى العروسى سفير الجمهورية العر بية لدى الباكستان.

ولقد بدأ الرئيس أيوب خان حديثه بتوضيح سياسة الباكستان الخارجية، فقال: «إن وضع الباكستان الجغرافى قد حتم عليها اتباع سياسة معينة، فهى مقسمة إلى شطرين: باكستان الشرقية وباكستان الغربية، يفصلهما أرض هندية كما يحيط بها ثلاث دول كبرى هى الاتحاد السوفييتى والصين والهند، وأن هذا الوضع الفريد تطلب من الباكستان اتباع سياسة سلام مع جيرانها».. وتحدث أيوب خان عن علاقة الباكستان بالهند، وكانت تبدو عليه المرارة وهو يتحدث. قال أيوب خان:

«إن الهند تشكل على الباكستان خطرا بالغا، وأن العلاقات بين البلدين تغيرت كثيرا منذ عام ١٩٦٢، إذ بدأت الهند فى التسليح بحجة مواجهة الصين، ولكنها فى الواقع لم تستخدم هذه الأسلحة إلا ضد الباكستان».. وأشار أيوب خان إلى أن للهند فلسفة خاصة، فهى تكره أن تقوم إلى جانبها دولة مسلمة قوية وذكر أن هذا الوضع كان مستحيلا قبل قيام الباكستان نتيجة اختلاف الدين، وأنها كانت فى ذاك الوقت تعامل مائة مليون مسلم معاملة الأقلية.

وتحدث أيوب خان عن مشكلة كشمير بقوله:

«إن موقف الهند المتزمت قد عقد المشكلة، وبالرغم من أن اتفاق وقف اطلاق النار الذى تم فى سبتمبر عام ١٩٦٥ قد أنهى عمليات عسكرية على مستوى كبير بين الهند والباكستان، فقد حاولت بعض القيادات العسكرية المحلية من كلا الجانبين تحسين مواقعها الحربية».

وأشاد أيوب خان بجهود الرئيس كوسيجن فى محاولته الوصول إلى تسبوية، وبخاصة بعد اجتماع أيوب خان رئيس الجمهورية الباكستانية مع لال باهادورشاسترى رئيس الحكومة الهندية.. وقال أيوب خان إنه لا يأمل أن يقوم سلام مع الهند لتمسكها بموقفها المتشدد.. وقال إن الهند مصابة بما يسمى «الحاجز العقلى» ومنشأ هذه العقدة جاء نتيجة

علاقة الباكستان مع الصين، ومن ثم تتخذ الهند من اعتداء الصين عليها ذريعة للحصول على كميات ضخمة من الأسلحة، تهدد بها الباكستان.

على أن هناك نقطة أثارها الرئيس الباكستانى فى المحادثات، تؤثر على العلاقات الهندية العربية، إذ قال إن المخابرات الباكستانية حصلت على معلومات تفيد بأن جزءا كبيرا من أخبار العالم العربى يتسرب إلى إسرائيل عن طريق الهند، كما قال إن البحرية الإسرائيلية تضم هنوداً إسرائيليين، فضلا عن أن الهند حصلت على أسلحة ومعدات من اسرائيل.. وأكد أيوب خان أن للباكستان سياستين: فهى كدولة مسلمة ترتبط مع دول العالم الإسلامى بروابط وثيقة تستند إلى إيمان الباكستان بفلسفة الإسلام القائمة على المساواة والإخاء والعدل الاجتماعى، ومن ثم فهى توثق علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران وتركيا.. ومن ناحية أخرى تؤمن الباكستان بالتعاون مع العالم العربى فى نطاق سياستها الخارجية ولكن المشكلة هنا تكمن فى أن العالم العربى منقسم على نفسه وله مشاكله، وتريد الباكستان أن تكون على علاقة طيبة مع كل الدول العربية وليس لها أية مصلحة فى أن تجعل الموقف متوترا داخل العالم العربى.

واستطرد أيوب خان يشرح سياسة الباكستان إزاء ما قدمته من مساعدات لبعض الدول العر بية وقال:

«إن الباكستان حينما تقوم بتقديم مساعدة لدولة عربية فهى لا تريد أن يساء فهمها بأنها تساعد دولة عربية ضد أخرى، بل تريد وحدة العالم العربى، وهى تنظر إلى انقسام العرب بنظرة الأسف والمرارة».

وتعرض أيوب خان لعلاقاته مع المملكة السعودية، فقال إن الجمهورية العربية المتحدة تشكو من أن باكستان تمد السعودية بالأسلحة.. وقام أيوب خان بتوضيح الظروف التى أدت إلى ذلك بقوله:

«أن بعثة سعودية حضرت إلى الباكستان منذ فترة طويلة وطلبت مد السعودية بالأسلحة، ولكن الباكستان لم تستجب لهذا الطلب، فكررت السعودية طلبها مراراً، وشكت من موقف الباكستان منها».

ووضح أيوب خان أن الباكستان حينما سلمت هذه الأسلحة وهى أسلحة خفيفة اشترطت على السعودية عدم استخدامها فى اليمن.

كان موضوع الحديث حرجا حساسا، وبخاصة لتوتر العلاقات بين القاهرة والرياض فى ذاك الوقت، فحينما تحدث أيوب خان عن الخبراء العسكريين الباكستانيين الذين تم إيفادهم للرياض،ألمح إلى أن الباكستان تعرضت لضغط أمريكى شديد يكمن فى منع الباكستان من تقديم المعونة إلى السعودية.

وقام أيوب خان بشرح ظروف إرسال الخبراء، فقال إن السعودية كانت قد تسلمت وحدة رادار وبعض الطائرات من بريطانيا فطلبت السعودية من الباكستان بعض الخبراء، ولبت الباكستان هذا الطلب، ولم يتعد دور هؤلاء الخبراء وظيفة التدريب والمشورة ولم يتسلموا قيادات فى الجيش السعودى.

وهنا أشار أيوب خان إلى أن مصر لها سابقة فى ذلك، فقد سبق لها أن أرسلت للسعودية خبراء عسكريين حينما كانت العلاقات طيبة بين مصر والسعودية، ومن ثم لم ترتكب الباكستان ـ على حد قوله ـ جرما فى معاونة السعودية.. وحاول أيوب خان أن يوضح حسن نوايا الباكستان فقال إنه كتب لعبد الناصر يعرض الوساطة لتحسين العلاقات بين مصر والسعودية، وأبدى استعداد الباكستان لسحب خبرائها.

وأضاف أيوب خان قائلا:

«إن السعودية حينما علمت بزيارة المشير عامر استفسرت من الباكستان عما ستقرره فى هذه الزيارة، فأجابت الباكستان بأنها لا تسمح لأحد بأن يسأل عن أصدقائها».

وعرج أيوب خان بالحديث عن اجتماع القمة الاسلامى الذى كان مزمعا عقده فى ذاك الوقت، فقال إنه سمع بهذا الاقتراح من البيان المشترك الذى صدر أخيرا من الملك فيصل وشاه إيران... وعاد فقال إنه استفسر من الملك فيصل أثناء زيارته لباكستان فى أبريل من عام ١٩٦٦ عن هذا الاقتراح فبين له الملك فيصل أنه كان قد تلقى اقتراحاً بهذا من رئيس جمهورية الصومال أثناء انعقاد مؤتمر العالم الاسلامى فى مكة وعلق أيوب خان لفيصل بأن الفكرة طيبة فى حد ذاتها، ولكنه يرى أنه لو لم يحضر عدد مناسب من الدول الإسلامية هذا المؤتمر، فإنه ينصح بعدم توجيه الدعوة لعقد الاجتماع.

وكان من رأى أيوب خان أنه إذا عقد هذا الاجتماع، فعليه أن يناقش المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للعالم الإسلامى، ويبتعد عن الموضوعات السياسية أو العسكرية، وأن يعمل المؤتمر كلجنة مشتركة للدول الإسلامية مهمتها مراجعة أعمال هذه الدول والعمل على تبادل الخبرات، ومنع الدول الكبرى من الاستفادة من خلافات الدول

الإسلامية، واستخدام كل منها ضد الأخرى.. وركز أيوب خان على ضرورة أن تكون للدول الإسلامية شخصيتها الدولية، والاعتماد على جميع علماء الدين فى الأمة الإسلامية لدراسة المشاكل التى تهم العالم الإسلامى.

وبالرغم من أن زيارة المشير عامر إلى الباكستان لقيت ترحيباً حاراً من الحكومة الباكستانية والشعب الباكستانى، وبالرغم من أن المحادثات كانت تدور فى جو من الود، فإن اختلاف سياسات كل من الجمهورية العربية المتحدة والباكستان نتيجة اختلاف موقعهما الجغرافى ومصالحهما أضفى على المناقشات جوا من الحرج والتحفظ.

وبعد أن انتهى الرئيس أيوب خان من شرح وجهة نظر باكستان، قام المشير عامر بالرد عليه، وقال إن مصر تقدر تماما الموقف الصعب الذى تواجهه الباكستان كى تصبح دولة مستقلة بالرغم من الضغوط الشديدة التى تعرضت لها.

وتعرض المشير عامر إلى مشاكل العالم العربى، فأكدّ أن الخلاف الوحيد من وجهة نظر القاهرة أن هناك بعض الدول العربية تتلقى النصائح من الدول الإمبريالية التى ترتبط مع إسرائيل بمصالح مشتركة.. واستطرد المشير عامر يشرح موقف الدول العربية من ناحية الاستعداد العسكرى لمواجهة إسرائيل، فوضح أن الجيش السورى تتنازعه الخلافات العقائدية مما أوجد داخله أحزاباً مختلفة شغلته عن الاستعداد للمعارك العسكرية، كما أن الأردن لا تستطيع من ناحية الامكانات المادية أن تكون جيشا قويا على استعداد لمواجهة حرب شاملة مع إسرائيل، أما السعودية فلا تملك فى الواقع جيشا بالمعنى المعروف نتيجة القصور فى الخبرة والتدريب والتعليم، وهكذا أصبحت الجمهورية العربية المتحدة هى التى تملك قوة مستعدة للحرب.

وتعرض المشير عامر إلى مؤتمرات القمة العربية فقال إنه كان قد تم الاتفاق على أن تتعاون الدول العربية فى مواجهة إسرائيل، ولكن بدلا من ذلك بدأت بعض الدول العربية تتخذ مواقف معادية من مصر نتيجة خوفها من النظام القائم بها، هذا النظام الذى يقوم على تطبيق الاشتراكية التقدمية، وهناك بعض الدول العربية تخشى من هذا النظام لأنه قد يؤثر على مصالحها.. وذكر المشير عامر أن هناك بعض الدول العربية تدعى أن القاهرة تريد إحداث الفرقة، ولكن الواقع أنه ليس لمصر أية مصالح فى ذلك، وأنها لم تلجأ لذلك من قبل، فالخبراء المصريون الذين عملوا فى السعودية لم يتدخلوا فى سياساتها أو فى شئونها الداخلية.

وتعرض المشير عامر إلى الموقف فى الأردن إثر العدوان الإسرائيلى عليه عام ١٩٦٦، فقال إن الملك حسين رفض السماح لقوات عربية بالدخول فى الأردن، وقام حسين بالتشكيك فى موقف مصر بإدعائه أنها لم ترسل له سربا من الطائرات، وهذا مردود عليه، لأن هذا السرب لن يستطيع حل المشكلة، أو يمكنه أن يؤدى عملا ذا شأن..

وعلق المشير عامر على اجتماع القمة الإسلامى بقوله:

«إننا نقدر ما ذكره الرئيس أيوب خان فيما يتعلق بالتعاون بين دول العالم الإسلامى، ولكننا نرى أن اتخاذ دين الإسلام كأساس للسياسة لا يتفق والتطورات السياسية العالمية، فضلا عن أن منشأ هذا الفكر جاء نتيجة المباحثات التى تمت بين أيزنهاور والملك سعود»

وهنا تساءل الرئيس أيوب خان:

«هل يتفق التجمع الإسلامى والسياسة الأمريكية المعاصرة؟»

وأجاب أيوب خان على سؤاله بقوله:

«إننى أرى أن هذا التجمع ليس فى صالح الولايات المتحدة، فهو يعوق من استخدام الولايات المتحدة أى دولة إسلامية ضد الأخرى».

واقترح أيوب خان أن يتم التلاقى للاتفاق على التعاون فى الشئون الاقتصادية والثقافية، كما اقترح عقد اجتماعات على مستويات فنية مختلفة.

وتحدث المشير عامر عن علاقة القاهرة مع الدول الكبرى، فقال إن العلاقات مع الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ودية، كذلك مع فرنسا، وذكر أنه لمس إخلاصا من الرئيس ديجول فى موضوع إسرائيل.

أما العلاقات مع الولايات المتحدة، فقال إنها غير طيبة نتيجة استخدامها أسلوب الضغط الاقتصادى، وقطعها المساعدات عن مصر بشكل فجائى..

وبالنسبة لبريطانيا فقد قطعت القاهرة علاقاتها الدبلوماسية معها تطبيقا لقرار منظمة الوحدة الأفريقية لموقف بريطانيا من قضية روديسيا وذكر المشير عامر أنه أثناء زيارته لموسكو فى الشهر السابق قابل هناك جورج براون وزير خارجية بريطانيا بناء على طلب الأخير، وقد أعرب براون عن أمله فى أن تعود العلاقات العادية بين البلدين، وكان رد المشير عامر على ذلك بأن مصر تضع فى الاعتبار موقف الدول الأفريقية ومصالحها.

وأثار المشير عامر مسألة توتر العلاقات بين القاهرة والرياض، فقال إن القاهرة تواجه

مشكلات لم يكن لها يد فى خلقها، وهى تحس بالقلق لما يحدث فى السعودية نتيجة تعاونها مع بريطانيا فى إنشاء قواعد الصواريخ على حدود اليمن وأضاف يقول إن البريطانيين قد يضغطون على السعودية للإقدام على شيء ما.

وردّ الرئيس أيوب خان على ذلك بقوله: «إنه يعتقد أن ما لدى السعودية من معدات لا يمكنها من عمل أى شيء، فالسعوديون يصرفون أموالا طائلة لجلب طائرات ومعدات لم يتمكنوا من استخدامها نتيجة النقص فى الخبرات، وأن المستفيد من هذا هو بريطانيا التى تحلب من السعودية ـ البقرة الحلوب ـ أموالاً طائلة.

وعلق المشير عامر على ذلك بقوله: «إن السعوديين يتوهمون بوجود صينى فى اليمن وهذا غير صحيح ويقوم على الحدس والتخمين.. وعلى أساس هذه التخمينات يقيمون فى بلادهم قواعد بريطانية».. وشرح المشير عامر موقف الجمهورية العربية المتحدة من الهند، ولخصه فى النقاط التالية:

أولا: أن الجمهورية العربية المتحدة لا تريد استمرار الخلافات بين الهند والباكستان، فاستمرار هذه الخلافات سوف يساعد الدول الكبرى على استخدامها مما يضر بمصلحة البلدين.

ثانياً: أن القاهرة تأمل فى أن تظل الهند غير معترفة بإسرائيل، ومع أن بعض الصحف والأحزاب الهندية تطالب بالاعتراف بإسرائيل، فإن الحكومة الهندية ذاتها تقع تحت ضغوط خارجية وداخلية للاعتراف بإسرائيل، ونحن نريد الحيلولة دون ذلك.

ثالثا: أن من شأن مجافاة الهند، قد يؤدى إلى توثيق علاقاتها مع الدول الكبرى، ومن الصالح بقاؤها بعيدة عن التأثر بسياسات هذه الدول، كيلا تقوم هذه الدول باستخدامها ضد الباكستان أو غيرها من الدول.

وفى أثناء إقامتنا فى دكا عرض علىّ المشير عامر نص البرقية التى طلب عبدالناصر إرسالها، ولكننى نصحته بعدم إرسالها، فالحجة ساذجة لا يمكن أن تنطلى على أمريكا، كما أنها ستكون مدعاة للسخرية من الذين يلتقطونها فى القاهرة الذين لا يجدون هناك داعيا عاجلا لإرسال مثل هذه الإشارة وبخاصة أنهم لا يعرفون الاتفاق الذى تم بين عامر وعبدالناصر.. ولكن المشير عامر لم يأخذ بنصيحتى مبرراً رأيه بأنه قد وعد عبدالناصر بإرسالها، فاستدعى الرائد مسعد الجنيدى ضابط الإشارة الذى كان يرافق الوفد وأصدر

له تعليمات بإرسالها وتم إرسالها بواسطة شبكة اللاسلكى المقامة فى السفارة المصرية بباكستان والتابعة لوزارة الخارجية المصرية.

وكانت هذه الإشارة موضع جدل ونقاش وخلاف بعد الهزيمة، فكيلت الاتهامات لعبد الحكيم بعد موته، وأذيعت دعاية هوجاء، ودفنت الحقيقة ولكن إلى حين.. لقد أراد المزيفون أن يصوروا أن عبد الحكيم عامر هو صاحب فكرة سحب قوات الطوارئ الدولية منذ عام ١٩٦٦، مع أنها كانت فكرة ملحة تسيطر على عقل عبدالناصر وعلى تفكيره السياسى.

استعداد اسرائيل

وسط الانقسام الذى ساد العالم العربى، وبين الاضطراب الذى عم منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٦، كانت إسرائيل تبذل أقصى طاقاتها للاستعداد الحربى. وبعكس خصومهم العرب، انهمك الاسرائيليون منذ انتهاء حرب السويس سنة ١٩٥٦، ولمدى عشر سنوات يدبرون الخطط لاستعادة ما أجبروا بالتنازل عنه عام ١٩٥٦.

لقد غرس فى الفكر الإسرائيلى طوال هذه السنوات العشر، فكرة ضرورة تدمير عبدالناصر، أو على الأقل الحط من هيبته وإذلاله لحرمانه من الزعامة العربية.. وقد ظهر هذا الاتجاه فيما وجهه بن جوريون بعد حرب سنة ١٩٥٦ إلى شعبه، قال بن جوريون:

«بينما أدّت هزيمة مصر فى سيناء إلى التقليل من شأن «الدكتاتور المصرى» فإننى أخشى دائما أن تظهر شخصية مثل التى ظهرت بين العرب فى القرن السابع، لترفع معنوياتهم، وتغير من طباعهم وتدفعهم إلى قتال قومى» وأضاف بن جوريون قائلا:

«إن الخطر لا يزال كامنا.. إن عبدالناصر هو هذه الشخصية»

ومع أن بن جوريون ذهب وسلم رئاسة الوزارة إلى ليفى أشكول، فإن كلماته السالفة لم تفقد معناها فى صفوف الجيش الإسرائيلى، ووسط السياسيين الاسرائيليين الذين يحبذون الحرب.. وكان بن جوريون قد انشق عن أشكول ومجموعة حزب الماباى القديمة، لأنه كان يرى أن اشكول يقف موقفا سلبياً من العرب، وقام بن جوريون بالاشتراك مع موشى ديان الذى مجده الإسرائيليون كبطل حملة ١٩٥٦ بتشكيل حزب رافى المتطرف فى سياسته مع العرب.

كان أشكول يميل إلى المفاوضة أكثر من القمع لاكتساب تعاون العرب الذين يعيشون داخل إسرائيل، إذ سمح للأقلية العربية التى تعيش فى إسرائيل بالانضمام إلى اتحادات العمال الإسرائيلية، وأبدى استعداده لتحريرهم من القوانين الداخلية التى كانت تقيد تحركاتهم ونشاطهم خلال الثمانى عشرة سنة السالفة. كما قام بطرد موشى ديان من وزارة الدفاع، وشمعون بيريز المخطط الرئيسى لحرب ١٩٥٦.. واستطاع أشكول أن يكتسب شعبية داخل اسرائيل، وظهرت قوته فى انتخابات عام ١٩٥٦ حينما أخفق حزب رافى بزعامة بن جوريون فى الحصول على أكثر من عشرة مقاعد مقابل مائة وعشرين مقعدا فى الكنيست.

ولكن إسرائيل واجهت فى العام التالى مشاكل اقتصادية خطيرة.. لقد وصلت نسبة الهجرة إلى إسرائيل إلى أدنى المستويات منذ عام ١٩٤٨، وارتفعت نسبة البطالة إلى ١٠٪ من قوة العمال، والأخطر من هذا كله أن أعداداً ضخمة من المثقفين والعلماء الإسرائيليين عادوا إلى أمريكا وأوروبا الغربية للبحث عن مجال أفضل لاستغلال مواهبهم.

واستغل ما أطلق عليه «الصقور» الموقف الصعب لحكومة أشكول، وبدأوا شن حملة على الحكومة الإسرائيلية للعودة إلى سياسة أكثر إيجابية إزاء جيران إسرائيل من العرب.. واستغل بن جوريون وأعوانه تصريحات الشقيرى العنيفة، والعمليات التى قام بها الفلسطينيون والسوريون فى منطقة الحولة المنزوعة السلاح، فقاموا بالضغط على حكومة أشكول واتهموها بأنها تتهاون فى الأمن القومى للدولة.. وطالب الجيش الإسرائيلى بقيادة إسحاق رابين رئيس الأركان الإسرائيلى، بأن يطلق يده ليقوم بالانتقام من أعمال العرب العدوانية.. واضطر أشكول إلى التخلى عن أساليبه السلبية، وقامت العمليات الحربية ضد سوريا فى سبتمبر سنة ١٩٦٦، كما دمرت قرية سامو فى الأردن بعد شهرين لاحقين.. وبعد حادثة سامو، أعلن أشكول أنها ستكون آخر العمليات من هذا النوع، وبأن العمليات الانتقامية لن تكون جزءاً من سياسته.

ولكن الجيش والسياسيين الذين يساندون سياسة الجيش لم يقتنعوا بهذه السياسة.. فمن وجهة نظرهم أن سوريا والأردن تمت معاقبتهما، بينما عبدالناصر لم يمس، ومحمى من القوات الدولية على حد قولهم، ولا يمكن جذبه إلى المعركة.. وصمم هذا الفريق على جر عبدالناصر من مخبئه وتدمير صورة زعامته للعرب، وكان تعهد مصر لحماية سوريا بموجب اتفاقية الدفاع المشترك مفتاح هذه المشكلة.. ومن ثم حدث بعد الغارة على

قرية سامو أن زعم الاسرائيليون أن قصدهم لم يكن معاقبة الأردن، ولكن هدفهم كان تدمير قرية أصبحت قاعدة يعمل منها المخربون السوريون خلف خطوطهم.

ولم يقع عبدالناصر فى الفخ فى هذه المرة، فحينما تعرضت الحدود الأردنية والسورية مع إسرائيل لعدة إغارات صغيرة من إسرائيل فى أوائل عام ١٩٦٧، لم يتعد رد فعل القاهرة عن احتجاجات وتنديد لإسرائيل على ما قامت به من أعمال عدوانية.

لقد كانت العلاقات بين أغلب الدول العربية قائمة على أساس فقدان الثقة، وصل فى بعض الأحيان إلى درجة من التآمر. وحينما حل العام الحزين ـ عام ١٩٦٧ سيىء الطالع ـ كان شاغل عبدالناصر الأكبر هو اهتمامه بالموقف الاقتصادى للبلاد.. كانت مصر تواجه مصاعب اقتصادية تراكمت على مر السنين، وبدأ خطرها يلوح فى الأفق.. ولم يكن عبدالناصر غافلا عن إدراكه لهذه المخاطر، بل كان يعى أبعادها ففى خطاب له ألقاه فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ بمناسبة ذكرى عيد النصر، قام بتخصيص الجزء الأكبر من خطابه للمشكلة الاقتصادية ولم يخف عبدالناصر سوء الموقف الاقتصادى على شعبه، فذكر فى وضوح مدى خطورة سرعة معدل تزايد السكان فى مصر التى فاقت معدل الإنتاج وبيّن للشعب أثر ذلك على عدم توفر المواد الغذائية الضرورية..وقامت حكومة القاهرة بفرض إجراءات تموينية، وقصّرت بيع اللحوم على أربعة أيام فى الأسبوع، وحدت من استهلاك الفرد للأرز.. ولكن المشكلة كانت أخطر من ذلك بكثير، فرقعة الأرض المزروعة لم تزد فى مائة وستين عاما منذ أيام محمد على سوى مساحة صغيرة لا تتمشى مع تزايد السكان الرهيب.

كانت مساحة الأرض المزروعة فى عهد محمد على تبلغ ستة ملايين من الأفدنة، بينما كان تعداد السكان حينئذ لم يتجاوز خمسة ملايين نسمة.. وفى عام ١٩٦٧ بلغ تعداد سكان مصر ثلاثين مليون نسمة، بينما لم تزد مساحة الأراضى المزروعة سوى ٣٥٠,٠٠٠ فدان قامت حكومة الثورة باستصلاحها.

والواقع أن مصر وقعت فى الخطأ ذاته الذى وقع فيه السوفييت بعد قيام ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧، حيث طغى التصنيع فى روسيا على حساب الزراعة ولم يسيرا فى خط متعادل.

كان عبدالناصر يحس بخطورة هذا التزايد المخيف فى السكان، وكان يعبر عن ذلك فى خطبه بقوله:

«كل عام يجيء لنا مليون طفل جديد يحتاجون إلى غذاء وملبس ومأوى وتعليم»

وكان القمح وهو الغذاء الرئيسى لغالبية السكان.. يسبب أم المشكلات.. فمصر كانت تحتاج عام ١٩٦٧ إلى أربعة ملايين طن من القمح تنتج منها ما يقرب من اثنين ونصف مليون طن، وكان عليها أن تستورد النقص من الخارج.. وكان الاتحاد السوفيتى يغطى مليون طن من هذا النقص، فكان على مصر أن تبحث فى السوق العالمى لاستكمال العجز، وذلك منذ أن قامت الولايات المتحدة فى شهر يونيو من عام ١٩٦٦ بوقف برنامج السلام للتغذية.. وكان على مصر أيضاً أن تبحث عن عملة أجنبية لشراء كمية القمح الباقية، ولم يكن هذا بالأمر السهل.. وفضلا عن هذا كان على مصر أن تواجه النفقات المستمرة الباهظة فى حرب اليمن، وتكاليف إنشاء السد العالى، ونفقات القوات المسلحة بما فى ذلك المبالغ الطائلة التى أنفقت لتعزيز قوة السلاح الجوى والبحرية المصرية..كل هذا أدى إلى مخاطر اقتصادية لم تشاهدها مصر منذ قيام الثورة.

كان عبد الناصر فى حاجة ملحة إلى العملات الصعبة، وكان الحصول عليها يكلف الخزانة المصرية أموالاً باهظة نتيجة ارتفاع سعر الفائدة على القروض عما كانت عليه من قبل، إذ وصل سعر الفائدة فى بعض الدول الغربية حينئذ إلى ١٢٪ من قيمة القرض.

ومع ذلك فقد أخذنا نبحث عن قروض من الدول الغربية، وكان عبد الناصر سعيداً حينما استطعت عام ١٩٦٧ أن أمهد للحكومة المصرية لعقد قرض قدره عشرة ملايين من الدولارات مع الحكومة الإيطالية.

وفى شهر أغسطس رفعت الحكومة المصرية سعر الأرز إلى الضعف بهدف الحد من استهلاكه، وزيادة الكمية المصدرة، كذلك ارتفعت أسعار عدة سلع من المواد الغذائية الضرورية، مما أدت إلى سخط سكان المدن على الحكومة.

وقام عبد الناصر فى ١٠ من سبتمبر بتغيير الوزارة، وأسند رئاستها إلى صدقى سليمان الذى واجه موقفا اقتصاديا سيئا.

كان على مصر أن تدفع أقساط ديونها قصيرة الأجل وفوائدها، وحدث عجز كبير فى الميزان التجارى حيث زاد الاستيراد على التصدير بشكل خطير.

واضطرت القاهرة إلى أن تبيع ثلث احتياطيها من الذهب لتواجه هذا الموقف الاقتصادى الصعب.

هكذا انتهى عام الاضطراب ليُستَقبلَ العامُ الحزينُ.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر

الجزء الثالث

5

العام الحزيـــن

دار الخيّـــال

بداية غير طيبة

نصب الغرب لعبد الناصر فخا وقع فيه، ولم يكن الاتحاد السوفييتى بعيداً عن المشاركة بنصيب فى إقامة هذا الفخ.. كان عام ١٩٦٦ ـ كما بينا ـ ملتهبا بالأحداث، مليئا بالمشاكل، منذرا بالشرر.. الغرب كله متكتل ضد عبد الناصر.. العلاقة بين مصر والاتحاد السوفييتى فاترة بعد تلكوء مصر فى تلبية طلبه بإقامة منطقة للاستطلاع الجوى.. الخلافات مشتعلة بين العالم العربى.. هكذا أطل عام ١٩٦٧.. العام الحزين، الذى حوى من المحن والمآسى، مالم تره مصر فى الربع قرن الأخير.

كان عام ١٩٦٧ أنسب الأوقات لاستدراجنا نحو الفخ، فعلاقتنا مع الغرب سيئة للغاية، وعلاقاتنا مع السوفييت فاترة. وكانت علاقتنا مع بريطانيا مقطوعة، وكان هناك عديد من المشاكل تبعد أى أمل للتقارب، فمشكلة الجنوب اليمنى المحتل ومصالح بريطانيا فى الخليج العربى تتناقض كلية مع سياستنا، كما أن الولايات المتحدة بالرغم من قيام علاقات دبلوماسية بيننا وبينها، فإن سياستها الخارجية كانت تسعى منذ سنوات إلى حصارنا سياسيا واقتصاديا، فمصالحها فى المنطقة تتعارض مع سياسة مصر فى مساندة الحركات التحررية، أما ألمانيا الغربية فعلاقتنا معها كانت مقطوعة منذ صفقة الأسلحة السرية التى عقدتها مع إسرائيل.

وفضلا عن ذلك، فإن حركة المد الثورى والقومية العربية أزعجت الغرب بصفة عامة.. وكانت الدول العربية المحافظة وبخاصة السعودية والأردن تسير فى ركاب الغرب وتعتمد اعتماداً كليا على مساندته.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت علاقتنا مع السوفييت تتسم بالفتور والنفور، كما بينت من قبل.. فإذا ما أضفنا إلى هذه الظروف علاقتنا مع العرب، والحرب الباردة التى كانت تسود المنطقة العربية، لنجد أن المناخ كان ملائما لتدبير مؤامرة ٥ من يونيو.. فعلاقتنا مع السعودية كانت على أسوأ ما يكون، ووصل الأمر إلى درجه.. السباب المتبادل.

إخفاق القيادة السياسية فى وضع القرار

ولقد أطل عام ١٩٦٧، وهو يحمل معه الظروف والأحداث التى ساعدت على الإعداد لمؤامرة كبرى، بدأت خيوطها فى الشهور الأولى من عام ١٩٦٧، وأخذت تتطور فى المنطقة ناصبة الفخ لعبد الناصر كى يتورط في حرب كبرى شاملة مع إسرائيل.

كان الفدائيون الفلسطينيون يشددون هجماتهم وغاراتهم من سوريا على إسرائيل.

وكانت الحكومة السورية تعاونهم وتشجعهم.. ولم تقف إسرائيل مكتوفة اليدين، فقامت بعدد من الغارات الانتقامية على مواقع الفدائيين.. ولم يستطع عبد الناصر أن يفعل شيئا أكثر من التنديد بإسرائيل، وانتهز خصومه العرب الفرصة ليهاجموه هجوما عنيفا، فهو - على حد قولهم - يحارب إخوانه العرب فى اليمن، بينما يقف مكتوف الأيدى، محتميا وراء قوات الطوارئ الدولية، لا يناصر إخوانه العرب إزاء العدوان الإسرائيلى.

أما فى إسرائيل فكانت حكومة أشكول تواجه متاعب وأزمات، تثيرها الأجنحة المتطرفة التى كانت تطالب الحكومة الإسرائيلية بالقيام بعمل انتقامى يوجه لسوريا رداً على هجمات مجموعات فتح، مما دفع حكومة أشكول فى أبريل عام ١٩٦٧، إلى أن تدفع الطيران الإسرائيلى فى معركة مع الطيران السورى، أسفرت عن سقوط سبع طائرات سورية، ولم تتمكن القوات الجوية السورية من الصمود أمام طيران إسرائيل، فعادت الأولى إلى قواعدها تطاردها الطائرات الإسرائيلية حتى دمشق.

ويبدو أن أشكول أراد أن يرد على العسكريين الإسرائيليين الذين كانوا يهاجمونه بأنه يتبع أسلوب الدبلوماسية، ويترك أسلوب «بن جوريون» الذى يقوم على سياسة الردع.

وفى الوقت ذاته أراد أشكول أن يستعرض قوة إسرائيل أمام العرب، وأن يبين لهم أن إسرائيل يمكنها أن تعتمد على حليفتها أمريكا بتحرك قوات الأسطول السادس الأمريكى بالقرب من شواطئ البحر الأبيض المتوسط.. ولأول مرة كان رد الفعل عنيفا لدى عبدالناصر، وزاد من توتر الموقف قيام انقلاب عسكرى فى اليونان فى ٢١ من أبريل، حينما نجحت مجموعة من ضباط الجيش اليونانى فى القيام بانقلاب عسكرى، وإعلان حكومة دكتاتورية يمينية.

وبادرت عقب قيام انقلاب اليونان بإصدار توجيه إلى هيئة التقديرات والمعلومات فى المخابرات العامة، لعمل تقدير للموقف بعد هذه الأحداث وقد عرض هذا التقدير على عبد الناصر، وكان أهم ما تضمنه أن التغيير الذى وقع فى اليونان يعد بمثابة تطور جديد فى الهجوم الغربى على منطقة الشرق الأوسط.. فبعد نجاح هذا الانقلاب، سوف تنضم اليونان إلى تركيا لتكون بمثابة القاعدة الخلفية للمخطط الغربى فى منطقة الشرق الأوسط، بينما تقوم إسرائيل، بالعمل كجبهة أمامية لخدمة هذا المخطط، معتمدة على القاعدة الخلفية، وأن يكون هدف إسرائيل تحقيقا لسياسة الغرب عزل عبد الناصر عن طريق تحويل سوريا نحو الغرب، بالضغط عليها من إسرائيل.

ولقد صدق تنبوء المخابرات العامة، إذ حصلت المخابرات العامة المصرية بعد ذلك بفترة وجيزة على وثيقة عن سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة، وكانت هذه السياسة تهدف أساسا إلى عزل عبد الناصر والقضاء على النظم التقدمية الباقية وبخاصة سوريا، لموقع الأخيرة الاستراتيجى كمدخل من الشمال إلى المشرق العربى وإلى الجزيرة العربية.. كذلك وقف نفوذ عبد الناصر فى اليمن الشمالى والجنوبى ومنطقة الخليج، وفى الوقت ذاته تدعيم إيران لتكون بمثابة قوة تهدد جارتها العراق، ولتكون أيضاً كدولة مانعة أمام أى زحف شيوعى.

ومع أن القيادة السياسية كانت فى الصورة، وكانت تدرك مخطط الغرب لعزل مصر عن باقى الدول العربية، فقد يعن لنا أن نتساءل: لماذا أخفقت هذه القيادة فى وضع القرار السياسى وابتلعت الطعم الذى ألقاه العدو.

الواقع أن أى قرار سياسى سليم يتخذ على أساس دراسة عميقة للمعلومات التى توفرها المخابرات وتنحصر فى بندين رئيسيين:

أولاً: تقارير المخابرات الجارية وهى عبارة عن التقارير التى تنتجها المخابرات من أول ما يطلق عليه «المخابرات الخام» وهى المعلومات غير المقيمة إلى تقرير المعلومات المُقيمة من مصادر عديدة موثوق بها.

ثانياً: تقديرات المخابرات وهى عبارة عن تقدير الموقف لمشكلة معينة، أومنطقة أو دولة إلخ.. وهذه أرقى أنواع إنتاج المخابرات.

على أننى أود أن أذكر ملاحظتين مهمتين بالنسبة لتقارير المخابرات الجارية وتقديرات المخابرات:

أولاهما: أن إخفاق المخابرات الجاريه يرجع أساسا إلى عدم اقتناع واضعى السياسة بالأخذ بها.. فقد كان ستالين على سبيل المثال يتخذ دائما موقفا سلبيا من التقارير التى كانت ترفع إلية وتُشير إلى هجوم ألمانى وشيك الوقوع عام ١٩٤١.. كما أن هتلر تجاهل تكهنات المخابرات الألمانية بإنزال القوات الإنجليزية ـ الأمريكية فى شمال أفريقيا.. وقد صدقت تنبؤات المخابرات فى الحالتين.

وتحليل المؤشرات هنا عملية مهمة، وهى عبارة عن دروس الحروب الماضية مع التأمل الباطنى فى الأعمال والإجراءات المنطقية التى تحدث فى المنطقة مثل:

(١) التعليمات الخاصة بإحراق الشفرات.

(٢) سحب الأموال الاحتياطية.

(٣) ترحيل الرعايا الأجانب.

(٤) استدعاء السفن التجارية أو تحرك قطع بحرية إلى مناطق معينة.

(٥) التجميع السريع للمواد الاستراتيجية واشتداد درجة الدعاية.

ثانيتهما: أن هناك فرقا بين تقديرات المخابرات وتقديرات واضعى السياسة، فتقديرات المخابرات عبارة عن دراسة العوامل التى تؤثر على المسألة محل الدراسة ثم استعراض مزايا وعيوب كل الحلول التى تكون مفتوحة أمامنا وأمام خصومنا، وقد يوضح فى النهاية الحل الأكثر احتمالا.. أى أن التقدير هنا قائم على أساس التكهن ولايصل إلى وضع خطة محددة أما تقديرات السياسيين، ففضلا عما ذكرت توا، يجب أن تنتهى بخطة معينة، وبناء عليه يتم وضع القرار السياسى.

ولنتساءل: إلى أى مدى كان صانعو السياسة فى مصر يأخذون بتقارير المخابرات الجارية؟ وهل كان هناك تخطيط سياسى واستراتيجى للدولة؟

وما أسباب إخفاق القرار السياسى الخاص بسحب القوات الدولية؟

وما أبعاد المؤامرة التى أدت إلى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ؟

كل هذه وغيرها تساؤلات سوف أجيب عنها فى أوراق هذا الباب،وفى الباب القادم.

عبدالناصر هدف إسرائيل

لقد كان يدور فى ذهن واضعى السياسة الأمريكية أن عبدالناصر لن يقف مكتوفى الأيدى لو تعرضت سوريا لغزو على مستوى كبير، وفى غالب ظنى أن الفخ الذى وضع لعبد الناصر يكمن فى هذا التفكير الأمريكى.. ذلك أنه حينما قامت إسرائيل بغارات انتقامية على سوريا والأردن، كانت ردود الفعل عنيفة فى الغرب إزاء الغارات الانتقامية على الأردن، بينما لم تلق الهجمات الإسرائيلية على سوريا سوى بعض تنديدات من الغرب مصحوبة بابتهالات إلى لجنة الهدنة المشتركة كى تمنع مثل هذه الحوادث فى المستقبل.

والواقع أن مخطط التآمر بدأ يسير حثيثا بتصريحات المسئولين الإسرائيليين، إذ هددوا بأنه لن يتحقق أمن إسرائيل مالم يطاح بالنظام القائم فى سوريا الذى يساند هجمات الفدائيين العرب داخل إسرائيل.. وكان لدى السوريين إحساس عميق بأن بلادهم قد تتعرض للغزو وبخاصة بعد تهديدات «رابين»؛ فأسرع نور الدين الأتاسى الرئيس السورى إلى مصر، يطلب معونة عبد الناصر، الذى نسى كل خلافاته مع حزب البعث السورى ورأى أن يعاون سوريا.

وكان إحساس عبد الناصر يكمن فى أن إسرائيل لو استطاعت أن تغزو سوريا وحدها، فإنها ستوجه الضربة التالية مباشرة إلى مصر فى سيناء.

وظهر على المسرح العربى شئ آخر.. اللوم الموجه إلى القيادة العربية الموحدة التى بدت مشلولة أمام هذه التهديدات المتكررة.

ولنتساءل..

ماذا كانت تريد إسرائيل حينئذ؟ هل كانت تريد مجرد غزو سوريا غزوا شاملا يحقق هدف الولايات المتحدة بضمها إلى فلكها؟ أم كان هدفها القيام بعمليات ردع محدودة لقوات فتح؟ أم أنها كانت تريد شن حرب وقائية كما تدعى؟

الإجابة سهلة بسيطة نوجزها فى كلمات.. لقد كان ذهن القيادة الإسرائيلية مشغولا بهدف أكبر من ذلك كله.. هو ضرب مصر.

كان يدور فى أذهان حكام إسرائيل سؤال واحد حول مدى تأثير ضرباتهم لسوريا على عبد الناصر وردود فعله إزاء هذه الضربة.. وكانت هذه أول لعبة سياسية هدفها نصب الشراك لعبد الناصر.. وحتى يقع عبدالناصر فى الفخ، كان مطلوبا أن يلقى إليه طعم ما.. وكان هذا الطعم فى شكل معلومات غير صحيحة تصله عن طريق غير مباشر لتوحى إليه بأن إسرائيل ستقوم بعملية غزو شاملة لسوريا للقضاء على النظام القائم فى دمشق.

وجاء هذا السبيل بواسطة تسريب معلومات زائفة عن حشود إسرائيلية على حدود سوريا إلى السفارة السوفييتية فى تل أبيب، كما عمدت إسرائيل إلى إرسال إشارات لاسلكية بالشفرة كى تلتقطها سفن الأسطول السوفييتى فى البحر المتوسط.

وقامت حكومة تل أبيب بدعوة أعضاء السفارة السوفييتية لزيارة الحدود الإسرائيلية ـ السورية للإيحاء إليهم بأن الجيش الإسرائيلى قد سحب تشكيلاته المدرعة من احتفال عرض يوم الاستقلال فى ١٥ من مايو، وذلك من أجل القيام بعملية كبرى.

كان هذا هو الطعم الذى ألقته إسرائيل فى الفخ الذى نصبته لعبد الناصر، وقد قام الروس بإرسال هذه المعلومات إلى عبد الناصر.

بعد ذلك يأتى السؤال الذى يطرح نفسه:

هل وقع الروس أيضاً فى هذا الفخ، وصدقوا ما جاء بتلك المعلومات؟ أم أن أجهزة مخابراتهم قامت بتحليل هذه المعلومات، وكشفت لعبة إسرائيل ولكنها أخفت الحقيقة تواطئا فى المؤامرة الدولية الكبرى؟

الواقع أن موقف السوفييت خلال حرب الستة أيام ـ كما سنبينه فيما بعد ـ يؤكد أنهم كانوا متواطئين فى هذه المؤامرة، أو على الأقل شاركوا فيها بنصيب من بعيد، وإنهم لم يقعوا فى الفخ، فليس من المنطق أن تخفق أجهزة مخابراتهم فى كشف المعلومات المضللة التى بثتها إسرائيل.

وحينما أرسل الروس هذه المعلومات إلى عبد الناصر لم يقف مترددا بل أسرع وابتلع الطعم، ففى ١٥ من مايو أعلن حالة الطوارئ العامة وحرك بعض القوات إلى سيناء..

وقام عبد الناصر بتكليف الفريق محمد فوزى رئيس أركان القوات المسلحة المصرية بإرسال طلب إلى قائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال «ريكى» يطلب منه سحب بعض قوات الطوارئ الدولية، كى تتمكن بعض القوات المصرية من احتلال مواقع معينة على حدود سيناء مع إسرائيل، حتى تتجنب قوات الطوارئ الدولية أى خطر نتيجة مواجهة القوات المصرية بالقوات الإسرائيلية.

كان عبد الناصر لايزال يرسخ فى ذهنه مناخ حرب السويس ـ بموقفها الدولى ـ وكان يعلن أن إسرائيل لن يكون فى استطاعتها أن تقوم بشن حرب على جبهتين مالم تعتمد على قوة الغرب فى تقديم غطاء جوى على الأقل كما حدث سنة ١٩٥٦.

وكان عبد الناصر يرى أيضاً أن الغرب لو فعل ذلك مع إسرائيل فإن الاتحاد السوفيتى لن يسكت، وسوف يكون رد فعله مؤثرا على الموقف.

ولذلك أراد عبد الناصر أن يظهر لإسرائيل أنه قادر على إحباط خططها، بإظهار مصر بأنها مصرة على القتال لو هاجمت سوريا، وكان يأمل فى حالة اشتراك الغرب والاتحاد السوفييتى فى الموقف العسكرى، أن تنشأ أزمة دولية يحرص كلا الطرفين على تجنبها.

كما كان عبد الناصر يرى أن تحريك القوات المصرية إلى سيناء سوف ينهى المسألة بأن تبتلع إسرائيل الطعم وتمر الأزمة بسلام.

والواقع أن هذا الإحساس كان عنيفا لدى عبد الناصر إلى حد أنه أعلنه فى مؤتمر حضره فى القيادة العامة بعد إصدار الأمر بإغلاق المضايق بقوله:

لو مرت الأيام الثلاثة التالية دون حرب فإن الأزمة سوف تمر بسلام.

على أنه ينبغى فى هذا المقام ألا أسهو عن ذكر رحلة فوزى إلى سوريا.. ففى منتصف مايو كلف الفريق محمد فوزى بالسفر إلى سوريا للوقوف على حقيقة الموقف، ولكن البعث أبلغه أن الموقف ليس خطيرا كما تتصوره القاهرة، وأن الهدف من إرسال المعلومات إلى القاهرة عن الحشود الإسرائيلية أمام سوريا لم يكن هدفه سوى وضع القاهرة فى الصورة لما يجرى فى المنطقة وهذا يشير بنوع ما إلى توريط البعث السورى لعبد الناصر فيما اتخذه من قرار سحب القوات الدولية وما تبعه من إغلاق المضايق، مما أدَّى إلى تدهور الموقف فى المنطقة، ونشوب أزمة أدت إلى حرب يونيو سنة ١٩٦٧.

حقا كـان هناك بعدا خفـيا فى المؤامرة الـدولية ضد مصـر، فرسالة الفريـق فوزى إلى الجنرال «ريكى» اهتمت بأن تنص على الانسحـاب الجزئى من بعض المواقع المعينة وليس المناطق الحـساسة مثل قطاع غزة ومـنطقة شرم الشيخ.. وكـانت كل من القيادة الـسياسية والعسكرية تدرك تمامـا خطورة إغلاق مضايق تيران، وأنه سيكون لهـا ردود فعل انتقامية من جانب إسرائيل.. وقد حذرت المخابرات العامة المصرية من خطورة هذا القرار فى ٢٧ مايو فى تقـرير كامل سنتحدث عنه فـى الباب التالى.. ولكن الغريـب فى الموضوع الذى يدعو إلى التساؤل والريـبة هو موقف «يوثانت» السكرتير العـامة للأمم المتحدة.. ذلك أن الجنرال «ريكى» حينما تلقى الرسالة بـسحب بعض قوات الطوارئ قال: «إننى لا أستطيع أن أجيب عن الرسالة دون الرجوع إلى السكرتيـر العام للأمم المتحدة وبعد ساعتين، كان يوثانت فى نيويورك يستدعى السفير المـصرى «محمد عوض القونى» مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحـدة ليبلـغه أن طلب سـحب بعض قوات الـطوارئ الدوليـة غير عمـلى، وأنه يتنـاقض مع قرارات الجمـعية العامـة التى أنشأت قـوات الطوارىء بحيـث لا تكون أداة لسياسة أى دولة فى المنطقة.

واستطرد يـوثانت بقوله: «إنه يعـتبر طلب الفريـق فوزى بمثابة طلب لانسـحاب كلى لقـوات الطوارئ الـدولية مـن غزة وسيـناء».. وردّ القونـى على ذلـك بأنه لـم يتلـق أية تعليمات من حكومته بهذا الشأن، وأنه سيرجع إليها.

وحينما وضع الأمر أمام عبد الناصر لم يكن أمامه سوى واحد من خيارين:

الأول:أن يتراجـع عن طلب سحـب القوات وخاصة بعـد أن رفض يوثانت الـسحب الجزئى وأصر على السحب الكامل، ومن ثم يفقـد هيبته ويتعرض لهجوم أشد من القوى المضادة.

الثانى:أن يخاطر بسحب قوات الطوارئ ويمـلأ الفراغ بقوات مصرية ومن ثم يتعرض لصدام مسـلح مع إسرائيل وبخاصـة بالنسبة لإغلاق الخـليج، وقد قرر عبد النـاصر بعد اجتماعه بالقيادة السياسية اختيار الحل الثانى.

وفى مساء ١٨ من مايو كلف محمود رياض وزير الخارجيه بإرسال طلب رسمى إلى يوثانت بسحب القوات الدولية من غزه وشبه جزيرة سيناء، فاستجاب يوثانت وتحركت القوات المصرية جنوب سيناء بعد هذا القرار.

رسائل متبادلة بين عبدالناصر وجونسون

ولكن ماموقف واشنطن الحقيقى إزاء الموقف الذى نتج عن إغلاق الخليج؟

الواقع أن موقف الولايات المتحدة كان متناقضا، فبينما كانت تُلوِّح باستخدام القوة كانت تطلب ضبط النفس من الأطراف المتنازعة وتنتظر وصول مبعوث عبد الناصر، وإن كانت واشنطن لم تستجب فوراً لهذا الاقتراح، وأوفد جونسون إلى القاهرة فى أواخر مايو «تشارل بوست» أحد كبار المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية يحمل رسالة من جونسون يطلب فيها فك حصار الخليج وعودة القوات الدولية إلى مواقعها، كما تضمنت مهمته إجراء مفاوضات مع وزارة الخارجية تمهيدا لزيارة زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة..

وأجريت مفاوضات بين كل من محمود رياض وتشارل بوست حيث رفضت مصر اقتراح جونسون بفك الحصار على الخليج وعودة قوات الطوارئ.. ومن ثم اقترح المبعوث الأمريكى أن يجرى تعديلا فى عملية الحصار بدلا من إلغائه، منعا لحدوث صدام مسلح بين الطرفيين.

وقدم محمود رياض وزير الخارجية المصرى اقتراحا ينص على أن يجرى تعديل فى نطاق منع تصدير مواد استراتيجية معينة، وهنا ألمح المبعوث الأمريكى أن البترول يعد من المواد الرئيسية التى تستوردها إسرائيل عبر الخليج. وأشار رياض بأن ذلك يمكن أن يدخل ضمن المسائل التى سيناقشها زكريا محيى الدين أثناء زيارته لواشنطن.

وغادر بوست القاهرة يوم ٣ يونيو يحمل رسالة عبد الناصر ردا على جونسون، وينتظر زكريا محيى الدين الذى كان من المتوقع أن يصل إلى واشنطن يوم ٧ يونيو، ولكن الأمريكيين أبلغوا ذلك إلى إسرائيل فأسرعت بضربتها حتى لايفلت عبد الناصر من الفخ الذى نصب له.. والواقع أن تحديد موعد زكريا محيى الدين لم يكن السبب

الوحيد لإسراع إسرائيل بتوجيه ضربتها، بل طرأ حادث جديد غير من الموقف، هو دخول الملك حسين خصم عبد الناصر فى تحالف عسكرى معه.

على أنه كى تتضح الصورة أرى لامندوحة من أن أذكر رسالتين متبادلتين بين جونسون وعبد الناصر فى الفترة ما بين ٢٣ من مايو و٢ يونيو سنة ١٩٦٧، أى قبل العدوان بثلاثة أيام.. وفيما يلى نص الرسالتين:

نص رسالة جونسون لعبد الناصر

٢٣ من مايو ١٩٦٧

سرى

صاحب الفخامة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

عزيزى الرئيس ناصر.

لقد أمضيت معظم هذه الأيام الماضية أفكر فى الشرق الأوسط، وفى المشاكل التى تواجهونها فى المنطقة، وقد ذكر لى عدد من أصدقائنا المشتركين بما فيهم السفير «باتل» أنكم قلقون لأن الولايات المتحدة قد أبدت اتجاهات غير ودية تجاه الجمهورية العربية المتحدة، وأود أن تعلموا بصورة مباشرة أن هذا أبعد ما يكون عن نوايانا.

ولقد راقبت من بعد جهودكم لتنمية بلادكم والنهوض بها، وأظننى أفهم كبرياء شعبكم وأمانيه وتصميمه على أن يدخل العالم العصرى ويشارك بدوره الكامل فيه بأسرع وقت ممكن، وآمل أن نتمكن من إيجاد الوسائل العامة والخاصة على السواء للعمل معا بطريقة أوثق.

كذلك فإنى أفهم القوى السياسية التى تعمل فى منطقتكم، أفهم المطامح وأسباب التوتر، وكذلك الذكريات والآمال..

وبطبيعة الحال، فإن من واجبكم وواجبى فى الوقت نفسه ألا ننظر إلى الوراء، وإنما ننقذ الشرق الأوسط والمجتمع الإنسانى كله من حرب أظن أنه ليس هناك من يريدها.. ولست أعرف الخطوات التى سيقترحها عليكم السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت، ولكننى أحثكم على أن يكون واجبكم الأول تجاه أمتكم وتجاه منطقتكم وتجاه المجتمع العالمى كله هذا الهدف السامى وهو تجنب أعمال القتال..

إن المنازعات الكبرى فى عصرنا هذا، ينبغى ألا تحل باجتياز غير مشروع للحدود بالسلاح والرجال ـ لا فى آسيا ولا فى الشرق الأوسط أو أفريقيا أوأمريكا اللاتينية.

فذلك اللون من النشاط قد أدى إلى نشوب الحرب بالفعل فى آسيا، وهو يهدد السلام فى مناطق أخرى.. وكنت أتوقع أن أطلب إلى نائب الرئيس هربرت همفرى، أن يتوجه إلى الشرق الأوسط لإجراء محادثات معكم ومع غيركم من الزعماء العرب، كذلك مع الزعماء الإسرائيليين، وإذا ما خرجنا من هذه الأيام بدون أعمال القتال فإنى سأظل آمل أن تتم على الفور هذه الزيارة التى يقوم بها الصديق الذى يحظى بأوفى قدر من ثقتى.

إن كل منا، ممن يحملون مسؤولية قيادة أمة، يواجه مشكلات متباينة صاغها التاريخ والموقع الجغرافى وأعمق المشاعر لدى شعوبنا ومهما كانت الخلافات فى نظرتنا واهتماماتنا بالنسبة لبلادكم وبلادى، فإننا كلينا نشترك فى الاهتمام باستقلال الجمهورية العربية المتحدة وتقدمها، وبالسلام فى الشرق الأوسط إنى أتوجه إليكم بهذا الخطاب فى هذه اللحظة الحرجة.. آملا أن تشاركونى هذا التقييم، وأن يكون فى إمكانكم التصرف وفقا له فى الساعات والأيام المقبلة.

المخلص

ليندون ب . جونسون

ولقد ألحقت بهذه الرسالة مذكرة شفهية توضيحية هذا نصها:

مذكرة حكومة الولايت المتحدة الأمريكية إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة سرى فى هذه الأيام الأخيرة ساد التوتر مرة أخرى على طول خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، وإننا نتفق مع وجهة نظر السكرتير العام للأمم المتحدة أن الموقف فى هذه المنطقة موضع اهتمام المجتمع الدولى بأكمله، وأنها لرغبتنا الصادقة أن نعاون الجهود التى تضطلعون فيها بدور قيادى لتخفيف حدة التوتر، واستعادة أحوال الاستقرار والثقة.

وليس لدينا أى سبب للاعتقاد فى هذا الموقف الحالى، بأن أحداً من أطراف اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل لديه النية فى ارتكاب عدوان ما.. والواقع أن الخطر ـ وهو خطر جسيم فعلا ـ يكمن فى المقامرة الخاطئة وسوء التقدير، فهناك احتمال بأن يقع أولئك الذين يتولون السلطة فى المنطقة فى إساءة فهم أو إساءة تفسير نوايا الآخرين وأفعالهم.

وهناك ثلاثة وجوه للموقف تسبب لنا قلقاً خاصا:

أولا: أعمال الارهاب المستمرة التى توجه إلى إسرائيل بموافقة سوريا، والتى تقوم فى بعض الحالات على الأقل من الأراضى السورية، وهذا يتنافى مباشرة مع اتفاقات الهدنة

العامة، التى تناشد الدول الموقعة عليها أن تضمن ألا يرتكب عمل شبيه بأعمال الحرب، أو بأعمال العدوان من أرض إحدى هذه الدول ضد الطرف الآخر، أو ضد المدنيين فى أرض يسيطر عليها هذا الطرف الآخر. ونحن نعتقد أن اتفاقات الهدنة العامة لاتزال تشكل القاعدة المثلى لأن تسود الأحوال السلمية على امتداد الحدود، ونأمل أن تشاركنا الجمهورية العربية المتحدة هى والحكومات الأخرى فى مناشدة كل أطراف اتفاقات الهدنة، وأن تحترم مواد هذه الاتفاقات بحذافيرها.

وثانياً: فإننا قلقون من أن يؤدى الانسحاب السريع لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة إلى جعل مشكلة المحافظة على السلام على طول حدود الجمهورية العربية المتحدة مع إسرائيل أكثر صعوبة، وفى رأينا أن وجود قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة يشكل عاملا مساعدا مهما فى المحافظة على الأمن الأساسى على امتداد هذه الحدود، وتؤيد حكومة الولايات المتحدة مهمة السكرتير العامة يوثانت فى القاهرة، وكلها ثقة صادقة فى أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ستبحث معه على نطاق شامل إمكانات استمرار المحافظة على السلام بشكل من الأشكال على الحدود بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل.

وثالثاً: تعتقد حكومة الولايات المتحدة أنه من الضرورة بصفة خاصة أن يتوقف الاتجاه الحالى لتعبئة القوة وحشدها على الجانبين، وأن يغلب هذا الاتجاه.. ولقد أخذنا بعين الاعتبار أن بيانات الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل تشير إلى أن تحركات قواتهما المسلحة ذات غرض دفاعى، ولعلنا نأمل فى أن يبدأ الطرفان هما وغيرهما من الدول الأخرى التى اتخذت احتياطات عسكرية فى إعادة قواتهم إلى قواعدها الطبيعية، إذ لو قاموا بذلك يصبح فى إمكانهم أن يؤدوا خدمة مهمة فى سبيل تخفيف حدة الموقف الحالى المتوتر.. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنعيد تأكيدنا بالتزامنا المستمر لمبدأ حرية المرور إلى خليج العقبة لسفن كل الدول، فإن حق المرور الحر البرئ فى هذه المياه يعد جزءا من المصلحة الحيوية للمجتمع الدولى.. ونحن موقنون بأن التدخل فى هذه الحقوق الدولية قد تكون له عواقب دولية خطيرة، وفى الموقف الحالى فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومات العربية الأخرى تستطيع أن تتأكد عن يقين، وأن تعتمد على أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعارض معارضة صادقة أى عدوان فى المنطقة من أى نوع سواء كان سافرا أو خفيا، وسواء قامت به القوات المسلحة النظامية أو قوات غير نظامية، ولقد كانت هذه سياسة الحكومات تحت قيادة أربعة عهود أو حكومات مختلفة.

وختاما فإن حكومة الولايات المتحدة تعبر عن أملها الصادق فى أن تشترك الجمهورية العربية المتحدة معها هى ودول متعددة أخرى فى جهودهم داخل الأمم المتحدة وخارج نطاق هذه الهيئة للوصول إلى تخفيف حدة التوتر وإعادة الاستقرار إلى المنطقة.

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

القاهرة فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧

وقد أجاب الرئيس عبد الناصر على الرئيس جونسون بالرد التالى.

عزيزى الرئيس لندون. ب. جونسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية:

إننى أرحب بمبادرتكم فى الكتابة إلىّ حول الوضع الراهن فى الوطن العربى اعتقاداً منى بأنه مهما بدت نقطة الالتقاء بيننا خارج نطاق رؤيتنا في هذه المرحلة فإن أية محاولة مشتركة من جانبنا لإيجاد حوار مباشر قد يساهم على الأقل فى تبديد جزء من السحابات المصطنعة التى يراد لها أن تصور ممارسة الحق وكأنه أمر حرام، وأن تصور حق الدفاع وكأنه عدوان، ولقد يكون من المفيد فى مجال الحكم على أحداث الساعة أن نراها فى ترابطها الزمنى والمنطقى المتكامل حتى نتجنب سوء الفهم، وحتى نصل إلى تقييم سليم ومعقول وعادل لواقع الأمور التى نعيش فى وسطها، ومن أجل ذلك فأحاول أن أشير إلى عدة حقائق مبدئية.

أولاً: علينا أن نعود بذاكرتنا إلى الأيام الثقيلة القليلة السابقة على الاجراءات التى اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة مؤخراً، وأن نتذاكر الموقف العدوانى الخطير الذى خلقته السلطات الإسرائيلية إزاء الجمهورية العربية السورية والتهديدات العدوانية التى أعلنها عدد من المسئولين الإسرائيليين، وما اقترن به ذلك من حشد قوات ضخمة على الحدود السورية تدبيرا لعدوان أكيد على سوريا.. لقد كان طبيعيا عندئذ أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة بمسئولياتها وأن تتخذ كافة، الإجراءات التى يتطلبها العمل دفاعا عن الوطن العربى ضد العدوان المدبر.

ثانياً: تطلبت الاجراءات الدفاعية التى اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة أن تتقدم قواتنا المسلحة إلى مواقعها الأمامية على الحدود حتى تكون قادرة على مواجهات تطورات الموقف، ولتكون بوجودها قادرة على التدخل ضد الغزو الإسرائيلى المدبر وحرصا منا على سلامة قوة الطوارئ الدولية فقد قررنا ضرورة انسحابها وأصبح هذا أمراً منتهياً.

ثالثاً: كان منطقيا بعد انسحاب قوات الطوارئ الدولية أن تتقدم القوات المسلحة العربية لاحتلال مواقعها واحتلت من بين هذه المواقع منطقة شرم الشيخ المطلة على مضيق ثيران، وكان منطقيا أيضاً أن نمارس حقوق سيادتنا الثابتة على المضيق وعلى مياهنا الأقليمية فى الخليج، ولهذا أيضاً أود أن أعود بك بضعه سنين إلى الوراء،.. إلى العدوان الثلاثى على الجمهورية العربية المتحدة وهو العدوان الذى ما زلنا نذكر بالتقدير الموقف العادل الذى اتخذته بلادكم إزاءه. لقد مارست الجمهورية العربية المتحدة قبل العدوان حقوقها القانونية الثابتة إزاء الملاحة الإسرائيلية فى المضيق وفى الخليج - وهى حقوق لاتحتمل الشك - وبعد رحيل قوات الطوارئ وحلول القوات المسلحة العربية محلها فى هذه المنطقة لم يكن من المتصور أن يسمح بمرور السفن الإسرائيلية أو المواد الاستراتيجية المرسلة لها، وموقفنا فى ذلك فوق أنه ثابت شرعا فهو يستهدف فى الواقع إزالة آخر أثر للعدوان الثلاثى، إعمالا لهذا المبدأ الأخلاقى الذى يقضى بعدم مكافأة المعتدى على عدوانه.

وفى كل ما اتخذناه من إجراءات دفاعا عن أراضينا وحقوقنا أوضحنا أمرين:

أولهما: أننا سندافع ضد أى عدوان يقع علينا بكافة ما نملك من قدرات وإمكانات.

وثانيهما: أننا سنظل نسمح بالمرور البرىء للسفن الأجنبية فى مياهنا الإقليمية.

هذه حقائق تتصل بالموقف المباشر الذى أعلنته الجمهورية العربية المتحدة والتى لانرى فيها أى مدعاة لكى يتخذها البعض مبرراً لفرض جو من الأزمة، أو لشن هذه الحملة النفسية الموجهة ضدنا.

وفى هذا الوقت الذى تأخذ فيه هذه الحملة أبعاداً وأشكالا متزايدة نرى تجاهلا كاملا ومؤسفا لعدد من الحقائق الأخرى التى أود أن أصفها بأنها حقائق أساسية، فهذه الحقائق هى التى تفرض فى الواقع حكمها على مجرى أحداث اليوم، وستظل تفرض حكمها فى المستقبل إلى أن يصل الجميع إلى تقدير كامل لها ولأبعادها وجذورها.. وسأشير هنا إلى حقيقتين:

أولاهما: حقوق شعب فلسطين وهى فى نظرنا أهم حقيقة ينبغى الاعتراف بها. لقد استطاعت القوة المسلحة المعتدية أن تطرد هذا الشعب من وطنه وتحوله إلى لاجئين على حدود هذا الوطن، وتقف قوى السيطرة والعدوان اليوم حائلا دون حقهم الثابت فى العودة إليه والعيش فيه رغم قرارات الأمم المتحدة التى كان آخرها فى العام الماضى.

وثانيتهما: تتصل بموقف إسرائيل إزاء اتفاقات الهدنة وهو موقف لايتمثل فى مجرد انتهاك مستمر لأحكام الاتفاقيات، بل وصل إلى حد إنكار وجودها أو الالتزام بها. بل وإلى احتلال المناطق المجردة من السلاح وطرد مراقبى الأمم المتحدة منها وإهانة المنظمة الدولية والاعتداء على عملها.

هاتان هما حقيقتان أساسيتان لابد من تقدير لهما للحكم على مجرى أحداث اليوم وتطوراتها ولقد أشرتم فى رسالتكم إلى نقطتين:

أولاهما: ما أشرتم إليه من أننا ينبغى أن ننسى الماضى جانبا وأن نعمل على إنقاذ الشرق الأوسط بل والعالم كله بتجنب الأعمال العسكرية، فبالنسبة لهذة النقطة أود أن أشير إلى أن سياسة الجمهورية العربية المتحدة لاتكتفى باتخاذ السلام العالمى هدفا، بل أننا فى سبيل هذا الهدف نأخذ دوراً إيجابيا لا أرى الاستطراد فى بيانه تجنبا للوقوع فى دائرة التمجيد الذاتى.. أما بالنسبة للقيام بتجنب الأعمال العسكرية فيكفى هنا أن أكرر ما سبق أن أعلنت من أن كافة ما قمنا به من إجراءات فرضتها قوى العدوان، ومع ذلك فإن قواتنا المسلحة لم تبدأ بأى عدوان، ولكننا بلاشك سندافع ضد أى عدوان يقع علينا أو على أى بلد عربى بكل ما نملك من قدرات وإمكانات.

وثانيتهما: هو ما أشرتم إليه من أن المشاكل لايمكن حلها عن طريق اختراق الحدود بين الدول بواسطة الرجال والسلاح وأنا أتفق معك فى هذا الرأى.. ومع ذلك ينبغى أن ننظر فى كيفية تطبيق هذا المبدأ على كل حالة، فإذا كان قصدكم هو عبور بعض أفراد شعب فلسطين خطوط الهدنة، فإنى أود هنا أن أشير إلى ضرورة بحث هذا الجانب فى نطاق النظرة الشاملة لقضية شعب فلسطين، وهنا أيضاً أتساءل عن مدى قدرة أية حكومة فى أن تسيطر على مشاعر أكثر من مليون فلسطينى فات ما يقرب من العشرين عاما دون أن تهم العائلة الدولية ـ ومسئوليتها هنا مسئولية لايمكن الفرار منها ـ بإعادتهم إلى وطنهم. وتكتفى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى كل دور من أدوار انعقادها بتأكيد هذا الحق إن ما يقوم به بعض أفراد الشعب الفلسطينى من عبور خطوط الهدنة إن هو فى الواقع إلا مظهر من مظاهر الغضب الذى أصبح عن حق يتملك هذا الشعب إزاء الإنكار الكامل لحقوقه من جانب العائلة الدولية ومن جانب القوى التى تقف مع إسرائيل وتعاونها ماديا وأدبيا.

وفى الواقع إننا مهما حاولنا أن نفصل بين جوانب المشكلة فلابد أن نعود فى النهاية

إلى جوهرها وأصلها الذى يتمثل فى حق شعب فلسطين من أن يعود إلى بلاده، ومسئولية العائلة الدولية فى أن تكفل له ممارسة هذا الحق.. وحقا فلقد يبدو هذا الخطاب مطولا بعض الشئ، ولكننى حاولت أن أوضح فى اختصار بعض الملامح الأساسية للموقف الذى نواجهه اليوم فى الوطن العربى.

وفى الختام فإنى أود أن أؤكد لكم أننا سنرحب بالاستماع إلى مستر هربرت همفرى نائب رئيس الولايات المتحدة فى أى وقت يرى فيه زيارة الجمهورية العربية المتحدة، كما سنعمل على إعطائه صورة الموقف كما نراه وسط الأحداث المصيرية التى تعيشها الأمة العربية فى هذه الأيام كما أنى على استعداد لارسال السيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى الحال إلى واشنطن للالتقاء بكم وشرح وجهة نظرنا.

وتقبلوا تحياتى وتقديرى

إمضاء

القاهرة فى ٢٥ من مايو ١٩٦٧ **جمال عبد الناصر**

رحلة شمس بدران إلى موسكو

هذا من ناحية واشنطن، ولكن ما موقف السوفييت؟ وهل استشارهم عبد الناصر قبل إغلاق الخليج؟

من المؤكد أن عبد الناصر لم يستشر السوفييت، بل إن موسكو فوجئت بقرار عبدالناصر، وكانت لاتريد الاصطدام مع الولايات المتحدة.. ومع أنها أبدت محاولات لتهدئة الموقف حينما قامت تتشاور مع جورج براون وزير خارجية بريطانيا أثناء وجوده فى موسكو حينئذ، فإنها اقترحت عليه أن يعقد مؤتمر ثنائى بين موسكو وواشنطن للاتفاق على أن تقوم الدولتان بعمل مشترك.

وفى يوم ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٧، قرر عبد الناصر إيفاد شمس بدران وزير الحربية إلى موسكو حاملا رسالة خاصة من عبد الناصر إلى الزعماء السوفييت.

وفى يوم ٢٨ طار شمس بدران إلى موسكو يصحبه أحمد حسن الفقى نائب وزير

الخارجية، ولم يكن الأخير يعرف مضمون هـذه الرسالة، ولم يذكر له شمس بدران أثناء اصطحابه بالطائرة أى شئ عن هذه الرسالة.

كان سامى شـرف سكرتير الرئيس عـبد الناصر للمـعلومات قد اتصل بأحـمد حسن الفقى هاتفيا فى اليوم السابق للسفر، وكلفه بالاستعداد للسفر فى اليوم التالى إلى موسكو بصـحبة شمـس بدران.. ووصل الـوفد المصرى إلـى موسكـو، وأقام فى إحدى فـيلات الضيافة.. وفـى اليوم التالى اجتمـع الوفدان السوفييتى والمصرى.. كان الوفد السوفـييتى يتكون من إلكسى كوسيجن رئيس الوزراء، وأندريه جروموكو وزير الخارجية، جريتشكو وزير الدفاع، سيمنوف نائب وزير الخارجية، بينما تشكل الوفد المصرى من شمس بدران وزير الحـربية، أحمـد حسن الفـقى نائب وزيـر الخارجيـة، ومراد غالب سـفير مصـر فى موسكو.

ويفاجأ الـوفد السوفييـتى برسالة عـبد الناصر تقال عـلى لسان شمس بـدران.. يقول عبدالناصر لأصدقائه السوفييت:

«لاتقلقوا واطمئنـوا علينا.. فهناك تحركات عسكرية مصريـة فى الجنوب وفى الطريق الأوسط وعلى الطريق الساحلى»

ولاتفوت كوسيجن العجوز المحنك هذه الفرصة فيقول فى هدوء:

«هذه مسألـة خطيرة سوف تنتهـك السلام وتؤدى إلى الحرب.. ونحن هـنا فى الاتحاد السوفييتى نسـعى نحو السلام وعلى مصر أن تتريث فيما تـتخذه من إجراءات ولها قدوة فيما نسلكه إزاء الدردنيل.. فنحن قبل أن نمر فى البسفور نحصل على إذن تركيا، وذلك تلافيا لأى احتكاك يهدد السلام»

لم يـكن فى مـحضـر المحادثات المـصرية ـ الـسوفيـتيـة أى شئ عـن وعد موسـكو بالانضمام إلى جانب مصر فى حالة نشـوب الحرب، وقد تيقن لى ذلك من اطلاعى على محضر جـلسة المحادثات، بل بـالعكس كان المحضر يـحوى تحذيرا لمصر مـن التورط فى إجراءات قد تثير الحرب.

وأمضى الوفد المصرى أربعة أيام فى موسكو ناقش فيها شـمـس بدران مع «جريتشكو» وزير الحربية السوفييتى مسألة التسليح.. ولكن حدثت حادثة ذات مغزى واضح، ذلك أن سيمنوف نائب وزير الخارجية السوفييتى وصديق شخصى لأحمد حسن الفقى نائب وزير

الخارجية المصرى دعا الأخير لتناول العشاء فى منزله، ولكن هذه الدعوة تأجلت ثلاثة أيام.. وفى اليوم الرابع تمت الدعوة فى منزل سيمنوف واستمر العشاء من المساء حتى الساعة السادسة صباحا من اليوم التالى.. كان هناك ثلاثة أفراد يجلسون حول مائدة صغيرة.. سيمنوف وزوجته وأحمد حسن الفقى.

قال سيمنوف أثناء العشاء:

«أنت تعرف أن ثورتنا عانت الكثير وجاهدت لتنمو، ونحن لانريد أن نحرم شعبنا من ثمار هذا الكفاح.. إن أمريكا بلد قوى.. وهذا أمر حقيقى، ولكننا لانحب أن نذكره فى المحادثات الرسمية، ولسنا على استعداد لأن ندخل معها فى نزاعات تهدد السلام وتحرم شعبنا من ثمار الثورة.

واستطرد سيمنوف يقول:

«وبالطبع أنت تعلم أننى عضو فى مجلس السوفييت الأعلى ومن ثم فإنى مكلف من هذا المجلس كى أبلغك أن تنصح الرئيس عبد الناصر بعدم إغلاق الخليج لما يتضمنه من مخاطر»

وأرسل أحمد حسن الفقى تقاريره فورا من موسكو إلى كل من عبد الناصر عن طريق سامى شرف، وإلى محمود رياض وزير الخارجية.

وعاد الوفد المصرى إلى القاهرة، وتحرك فورا من المطار إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة حيث كان عبد الناصر يعقد مؤتمرا بها، وأبلغه أحمد حسن الفقى شفاهة أن السوفييت يوصونه بعدم اغلاق الخليج.

ولنتساءل إذن:

من أين جاءت الأخبار التى قالت إن السوفييت سيقفون معنا فى الحرب؟

لقد قال شمس بدران لعبد الناصر إن جريتشكو وزير الدفاع السوفييتى انتحى به جانبا وأبلغه وهو يودعه فى مطار موسكو أنهم سيقفون بجانب مصر فى حالة نشوب حرب شاملة مع إسرائيل.

وفى اجتماع لمجلس الوزراء المصرى عقد بعد وصول شمس بدران من موسكو، وقبيل بدء الحرب، ذكر شمس بدران أن السوفييت سيقفون بجانب مصر.

وحينما تساءل أنور سلامة وزير العمل عن موقف الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط أجاب شمس بدران بقوله:

«هناك القوة التى يمكنها أن تحول هذا الاسطول إلى مجرد علب من السردين»

وبعد شهر من الحرب سأل محمود رياض وزير الخارجية المصرى أحمد حسن الفقى نائب وزير الخارجية عما إذا كان الروس قد قالوا لشمس بدران أنهم سيقفون بجانبنا، رد عليه أحمد حسن الفقى بقوله:

«ارجع إلى التقرير الذى أرسلته لك من موسكو، ففيه تحذير من التورط فى الحرب، ولاينوه من قريب أو بعيد عن أى وعود للسوفييت»

كان شمس بدران وزيرا للحربية ولم تكن مهمة وزير الحربية وفقا للمسئوليات التى أوكلها إليه المشير عامر تحريك القوات، بل كانت مهمته تنحصر فى الاشراف على ديوان وزارة الحربية، وإدارة كاتم أسرار المتعلقة بشئون الضباط، والاشراف على المخابرات الحربية وإدارة الشئون العامة وغيرها.. كانت مهمة قيادة القوات المسلحة والعمليات الحربية من مسئولية عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة بمعاونة رئيس أركانه وقادة القوات الثلاثة : الجيش والبحرية والطيران.

وسافر شمس بدران إلى موسكو يوم ٢٨ من مايو، والتقى بالزعماء السوفييت والجنرال جريتشكو وزير الدفاع السوفييتى ودارت مفاوضات بين الجانبين.. وكانت لهذه الزيارة نتيجتان:

الأولى: أن شمس بدران أبلغ عبد الناصر أن السوفييت سوف يقاتلون إلى جانب مصر لو تدخلت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل.

وهذه فى الواقع ترجمة غير صحيحة لما قيل له من الزعماء السوفييت الذين قالوا إنه لو تورطت أمريكا فى الحرب فإن موسكو لن تقف مكتوفة الأيدى. ويبدو أن شمس بدران كان مقتنعا تماماً بأن السوفييت سيقدمون لنا العون إلى درجة الاشتراك فى القتال، لو اشتركت أمريكا فى القتال بجانب إسرائيل وذلك من خلال حديثه مع جريتشكو.

الثانية: أن مهمة شمس بدران فى موسكو لم تكن لها تأثير على سياسة عبد الناصر إزاء الموقف.. إذا كان عبد الناصر لايزال يعيش فى مناخ سنة ١٩٥٦ كما سبق أن أوضحنا، وهو أنه لايمكن لإسرائيل أن تحارب وحدها، وأنه فى استطاعته أن يسيطر على الموقف دون أن يُجَرَّ إلى الحرب.

وكان يبدو أمام عبد الناصر ما حدث عام ١٩٦٠ أثناء الوحدة حينما ظهرت فى الأفق ملامح عدوان إسرائيل على سوريا، فأرسل قواته المصرية إلى أرض المعركة، ولم

ينفجر الموقف، ولم يتعد عمليات عسكرية محدودة.. كان عبد الناصر يظن أن إغلاق الخليج سوف يكسبه الجولة السياسية التى تمكنه من خلق موقف دولى لمناقشة كل المسائل التى يمكن طرحها فى إطار النزاع العربى ـ الإسرائيلى.

وللتدليل على ذلك أذكر القصة التالية:

«كنت فى زيارة لعبد الناصر عقب زيارة السفير السوفيتى له يوم ٢ يونيو لأعرض عليه تقريرا من المخابرات المصرية فيه تأكيد بموعد الهجوم.. وأبديت لعبد الناصر تشككى فيما حمله شمس بدران على لسان السوفييت، ولكن عبد الناصر ذكر لي أن السفير السوفييتى عاد إليه وأكد له أن السوفييت لن يتركوا مصر تقاتل وحدها لوتدخلت الولايات المتحدة أو أية دولة كبرى.

ولكن هل فعل السوفييت ذلك؟ وهل كانوا جادين فى وعودهم؟ وما موقفهم أثناء الحرب وبعدها؟ وما موقف الولايات المتحدة أثناء الحرب وبعدها؟ وكيف نشبت الحرب؟ وما المعارك التى دارت؟

هذه تساؤلات تطرح نفسها، ولابد أن نجيب عنها.. وفى الأوراق القادمة قد نجد فيها إجابات عن هذه التساؤلات.

خطط متغيرة

بعد حرب سنة ١٩٥٦، شُكِّلت لجنة عسكرية على مستوى عال لدراسة النتائج العسكرية للحرب، والخروج بالدروس المستفادة منها.. وبدأت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية تعمل وتخطط حتى تكون القوات المسلحة قوة متأهبة لا تؤخذ على حين غرة ولاتفاجأ.

وفى عام ١٩٦٦، أُعدت خطة أخرى وبدىء فى دراستها والتدريب عليها.. كانت الخطة الأخيرة لاتختلف عن الخطط السابقة اختلافا جوهريا، وانحصر الاختلاف فى أن تكلف الفرقة السادسة بأعمال تعرضية هجومية محدودة كى تمكن القيادة الشرقية من القيام بضربة مفاجئة للعدو بغرض عزل منطقة النقب الجنوبى وإيلات.

وكان لهذه الفرقة واجب فى الخطة السابقة، ولذا حلت مكانها الفرقة الثالثة، فالخطة الجديدة إذن أضافت إلى الخطط السابقة فرقة للقيام بقطع النقب الجنوبى.. أما باقى التشكيلات والواحدات فلم يتغير واجبها، كما لم يتغير واجب الوحدات التى كانت مرابطة فى مواقعها الدفاعية الأصلية والتى كانت تحتلها منذ أكثر من عام.. ولكن كل هذه الخطط عُدِّلت وظهرت خطة جديدة فى مايو سنة ١٩٦٧، وقبل بدء المعركة بحوالى عشرة أيام.. ومن البديهى أن توزيع مثل هذه الخطة فى هذا الوقت لايهيىء فرصة لاستيعابها، مع أنه يمكننا أن نقول أن جميع الخطط السابقة تتشابه فى الإطار العام، وتختلف فى حجم القوات.

ففى يوم ٢٤ من مايو أصدر الفريق صلاح محسن قائد المنطقة الشرقية أوامره فى مركز رئاسته بأن تكون القوات مستعدة لتنفيذ أية تعليمات تصدر إليها من يوم ٢٥ إلى يوم ٢٨، وهى المهلة التى تركت للقوات المسلحة كى تأخذ أوضاعها التحضيرية، وأن تعبر الوحدات المصرية الحدود المصرية ـ الإسرائيلية فى الساعة السادسة صباحا يوم ٢٩ من مايو.. وكان على هذه الوحدات أن تستمر خلال يوم ٣٠ مايو فى تصفية المستعمرات الإسرائيلية.

كان مجمل هذه الخطة يتلخص فيما يلى:

أولاً: تقوم قيادة المنطقة الشرقية بتوجيه ضربة مفاجئة للعدو بغرض عزل منطقة النقب الجنوبى وإيلات فى اتجاه الكونتلا ـ رأس النقب ـ مضيق إيلات بواسطة الفرقة السادسة الميكانيكية.

ثانياً: يتم تثبيت العدو فى منطقة العوجة بدوريات تجاه أهدافه الجنوبية بواسطة الفرقة الثانية.

ثالثا: تقوم القوات الخاصة بقطع خطوط المواصلات للعدو الذى يحاول مهاجمة غزة، كما تقوم قوات الصاعقة بتأمين مضيق إيلات وجبل كريكر، ثم تدمير الأهداف الحيوية بالمنطقة.

رابعا: تخصص القوات الجوية المجهود الجوى لهذه العملية بواسطة تسع طلعات سرب قاذف مقاتل، وطلعة سرب قاذف خفيف وطلعة سرب قاذف ثقيل، أما الاحتياطى فيتضمن طلعة سرب مقاتل وطلعة سرب ثقيل، هذا فضلا عن عمل مظلة جوية أثناء المعركة.

وقد تم التصديق على هذه الخطة من القيادة العامة، ولكن هذه الخطة تغيرت يوم ٣١ من مايو بخطة أخرى أوقفت العمليات التعرضية تماما، وكان على التشكيلات أن تتخذ أوضاعا دفاعية فقط.. وتطلب هذا التشكيل الدفاعى الجديد زيادة حجم القوات عما فى الخطط السابقة، ونتج عن ذلك دفع بعض القوات فى بعض المناطق، وترك مناطق أخرى بلا قوات، كما نقص احتياطى المنطقة الشرقية، وقد أدى هذا إلى تعبئة لواءات من الاحتياط لتكملة مناطق دفاعية أساسية.

كان هناك عامل سياسى وراء تعديل هذه الخطة، ذلك أن عبدالناصر وجد أن قطاع غزة لوسقط، فإن ذلك سيكون له تأثير دعائى سيىء للغاية لدى الأوساط الدولية والعربية، ولذا أصدر توجيهاته بتعزيز، رفح بالفرقة السابعة ولواء مدرع، علما بأن لواءات الفرقة السابقة كانت تعد أفضل تشكيلات الوحدات البرية إعداداً وتدريباً.

كانت توجيهات عبد الناصر تتلخص فى الآتى:

أولاً: أنه بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة يتوقع ألا تزيد نوايا العدو عن قطع قطاع غزة ـ القطاع الفلسطينى ـ كى تساوم عليه بعد قيامها بالدعاية لدى الهيئات الدولية.

ثانياً: ينبغى الاهتمام بقطاع غزة والدفاع عن رفح بالذات.

ثالثاً: اتخاذ موقف الدفاع ووقف العمليات التعرضية.

وعُدِّلت الخطة نتيجة لهذه التوجيهات لتصبح كالآتى:

١ - تقوم الفرقة السادسة ولواء مدرع بالدفاع عن منطقة الكونتيلا ـ نخل.

٢ - تقوم الفرقة الثانية بالدفاع عن منطقة القسيمة ـ أم قطف ـ العريش.

٣ - يوكل إلى الفرقة الثالثة مهمة الدفاع عن النطاق الثانى.

٤ - تدافع الفرقة السابعة مضافا إليها لواء مدرع عن رفح.

٥ - تقوم القوات الفلسطينية للدفاع عن القطاع الفلسطينى مع تدعيمها بأسلحة وأطقم.

٦ - تقوم القوات الخاصة بعمل ستارة أمام الجيش الأول بين الكونتلا والقسيمة.

٧ - تعمل الفرقة الرابعة المدرعة كاحتياطى للقيادة العليا بمنطقة بيرتمادة.

عوامل أثرت على قرار الضربة الأولى

ولننتقل الآن للحديث عن مسألة ثار عليها جدل عنيف، وهى مسألة من يقوم بالضربة الأولى.

إذا نظرنا إلى الأمور نظرة موضوعية بعيدة عن استدراج مصر إلى الفخ ـ وهو أمر حقيقى لاجدال فيه ـ نجد أنه لم يكن أمام إسرائيل إلا أن تبدأ بتوجيه ضربتها الأولى إلى الدول العربية.. فإسرائيل بموقعها فى قلب الأمة العربية يجعلها لاتحتمل حربا دفاعية، والدعاية العربية كانت تصر على تدمير إسرائيل وعلى إلقائها فى البحر، كما أن إغلاق المضايق يعد بمثابة خنق لها، وهى لاتستطيع أن تشن حربا شاملة على ثلاث دول عربية معبأة بقوات برية ضخمة وتملك مواقع استراتيجية منيعة.. لذا كان على إسرائيل أن توجه الضربة الأولى، وأن تستميت للحصول على السيطرة الجوية فى منطقة العمليات.

ولكن:

هل الضربة الأولى قرار عسكرى أم سياسى؟ ومن المسئول عن إصدار القرار؟ وهل أدخل فى حسابه الخسائر التى قد تتعرض لها القوات المسلحة نتيجة تلقيها الضربة الأولى؟

من المعرف استراتيجيا أن أية قوة جوية فى العالم معرضة لهجوم جوى مدمر، وبخاصة إذا كانت الأطراف المتقاتلة. قريبة من بعضها البعض بمثل وضع إسرائيل والدول العربية المحيطة بها.. كما أن من يقوم بالضربة الأولى الناجحة فى مثل هذا الموقف لابد أن يسبب لخصمه نسبة فادحة من الخسائر قد تعجز كفاءته وقدراته على توجيه قوة الردع فى الضربة الثانية، اللهم إلا إذا تدخلت فى المعركة عوامل خارجية طبيعية أو مادية.

كان قرار تلقى الضربة الأولى قراراً سياسياً بحتا اتخذته القيادة السياسية فى حدود صلاحياتها ومسئولياتها.. والواقع أن عبد الناصر لم يكن جاداً فى دخول الحرب رغم الدعاية الصاخبة عكس ذلك، ولذا وجد نفسه وقد تورط فى موقف صعب، وكان أمله أن تمر الأزمة بسلام، فضلاً عن أنه كان يرسخ فى ذهنة أن الاتحاد السوفيتى سوف يتدخل لصالح مصر فوراً فى حالة تدخل الولايات المتحدة، وأنه سيعوضه فوراً عن أية خسائر فى الأسلحة.

ومن ناحية أخرى كان عبد الناصر يخشى من تدخل الغرب بجانب إسرائيل، لو أقدم على الضربة الأولى.. وفضلا عن ذلك كله فقد أخفق عبد الناصر فى تقديره لمدى استجابة إسرائيل لقراراته الخاصة بإعلان إغلاق خليج العقبة، بالرغم من تحذير المخابرات المتكرر له كما أوضحت سلفا.. ذلك أن عبد الناصر كان غير جاد فى دخول الحرب.. وعلى الرغم من أن الصورة كانت واضحة أمامه منذ نشوب الأزمة بسحب قوات الطوارئ الدولية وحشد القوات فى سيناء، فقد كان لايزال يعيش فى مناخ عام ١٩٥٦، ولايزال يرسخ فى ذهنه عدة صور لسلوك إسرائيل فى العشر سنوات السابقة لحرب يونيو ١٩٦٧.

ففى المؤتمر الذى عقده عبد الناصر مع ضباط القوات الجوية فى قاعدة أبو صوير فى الثالث والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٧، والذى حضره كل من المشير عبد الحكيم عامر والفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية، أبدى عبد الناصر تخوفه من الولايات المتحدة بقوله:

«إننا لو بدأنا الحرب فإن هذا سيكون مبرراً للولايات المتحدة كى تقف بجانب إسرائيل، ونحن لسنا مستعدين لمحاربة الولايات المتحدة».

وشرح عبد الناصر وجهة نظره لمسلك إسرائيل، فقال إن إسرائيل لن تجرؤ على الدخول فى حرب شاملة دون أن تعتمد على قوى كبرى أخرى كما حدث فى حرب السويس سنة ١٩٥٦، وأنه ليس أمامها الآن مبررا كى توجه لنا ضربتها الأولى.

واستعاد عبد الناصر الذاكرة وقال للضباط:

«إن مصر حركت قواتها سنة ١٩٦٠ إلى سيناء بعد الاشتباكات السورية ـ الإسرائيلية ولم تدخل إسرائيل حربا شاملة، وقام الفدائيون الفلسطينيون بتصعيد هجماتهم على إسرائيل ولم تحارب إسرائيل.. ولقد حشدنا قواتنا الآن فى سيناء، ولم تجرؤ إسرائيل على الحرب.

لقد نسى عبد الناصر أن الموقف قد تغير فى إسرائيل، وأن إسرائيل كانت تستعد لهذه الحرب منذ عشر سنوات كما بينت من قبل.. ودارت مناقشات بين عبد الناصر وبعض ضباط الطيران الذين كانوا يحبذون مبدأ قيام مصر بالمبادرة بالضربة الأولى، فقالوا إن

انتظار مصر لمبادرة إسرائيل سوف يجعل قوة الطيران المصرى تحت رحمة قوة الطيران الإسرائيلى الذى تتيح له الظروف القائمة توجيه ضربة مفاجئة مدمرة..

وطالت المناقشة وحسمها عبد الناصر بقوله:

«لوبدت بوادر الحرب فإن القوات الجوية المصرية ستتاح لها فرصة توجيه الضربة الأولى إلى السلاح الجوى الإسرائيلى».

ولقد تم تسجيل مناقشات هذا المؤتمر على شريط تسجيل من عدة نسخ، ولكن عبد الناصر أمر سامى شرف بعد الهزيمة بإعدامها..

ودارت الأيام وتطورت الأحداث، وتيقن نشوب الحرب، وبخاصة بعد قرار عبدالناصر بإغلاق الخليج، وتشكيل الوزارة القومية فى إسرائيل. وفى يوم ٢ من يونيو، وكان أمام عبد الناصر والقيادة السياسية صورة واضحة عن قيام إسرائيل بهجوم مفاجئ فى مدى اثنتين وسبعين ساعة، عقد عبد الناصر مؤتمرا فى القيادة العامة، حضره كل من المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة، والفريق أول محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية، والفريق محمد فوزى رئيس أركان القوات المسلحة، والفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات واللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية، وأعضاء مكتب المشير عامر.. وفى هذا المؤتمر دارت مناقشات حول الموقف العام، وعن الضربة الأولى، وتضمن النقاش عنصرين أساسيين:

العنصر الأول: هل ستقوم إسرائيل بالضربة الأولى؟ وإذا قامت بذلك فما التدابير التى ينبغى اتخاذها لتفادى آثار هذه الضربة؟ وهل من الأفضل أن تقوم مصر ببدء العمليات؟ أم تنتظر بدء إسرائيل بالعمليات؟

العنصر الثانى: فى حالة قيام إسرائيل بالضربة الأولى هل ستكون وحدها؟ أم ستساندها الولايات المتحدة بشكل ما؟ وما موقف الاتحاد السوفييتى فى هذه الحالة.؟

وأثارت المناقشة مدى الأضرار الفادحة التى تصيب قواتنا لو تركت المبادرة لإسرائيل.. وعارض صدقى محمود قائد الطيران ترك مبادرة الضربة الأولى لإسرائيل، وبيّن أنها ستشل قواته، وبخاصة أن الطائرات المصرية أصبحت مكدسة بعد إعلان التعبئة لقلة المطارات، بما يتطلب اتخاذ احتياطات تكفل على الأقل إعادة توزيع الطائرات حتى لايصاب سلاح الطيران بالشلل.

وكان رأى عبد الناصر أنه لو جرى تعديل لأوضاع الطائرات، فإن إسرائيل ستتبين أن مصر ليست جادة فى التعبئة، وقد تستغل الفرصة للمبادرة فى الهجوم.

كان عبد الناصر يظن أن إسرائيل لن تجرؤ وحدها على البدء بالضربة الأولى دون مساندة قوى كبرى، فإذا ما شاركت إحدى هذه القوى فى الحرب فإن الاتحاد السوفييتى سوف يتدخل لجانب مصر.

وعلى ضوء هذه المبررات، قرر عبد الناصر الترتيب وانتظار الضربة الأولى مع إبقاء حالة الاستعداد فى أقصى درجاتها، وكان عبد الناصر يظن أن الضربة الأولى التى ستقوم بها إسرائيل سوف تحرك الرأى العام الدولى، ولكن دعاية إسرائيل المضادة والمكثفة جعلت إسرائيل تكسب الرأى العام بأن العرب هم المعتدون.

على أنه وقع قبل الضربة الأولى حدثان مؤثران يتعلقان بالإنذار المبكر عن هذه الضربة.. كانت الفرصة سانحة للاستفادة منهما، ولكن ذلك لم يحدث، ولو وصل الإنذار فى وقت مبكر لأمكن تفادى كثيرا من الكارثة التى حلت بالطيران.

كانت شبكة الرادار الأردنية ترصد الطائرات الإسرائيلية بعد قيامها من قواعدها.. وفى صباح يوم ٥ يونيو أبلغت هذه الشبكة اللواء المصرى عبد المنعم رياض فى مركز قيادته بالأردن عن تحليق أعداد كبيرة من الطائرات الإسرائيلية فى اتجاه سيناء والبحر المتوسط، وأمر عبد المنعم رياض بإرسال إشارة لاسلكية عن طريق جهاز لاسلكى مصرى كان قد أنشىء فى قرية عجلون الأردنية للاتصال بكل من القيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة وبغرفة عمليات الدفاع الجوى.. وقد تم إرسال هذه الاشارة حوالى الساعة الثامنة صباحا.

وأهمل عامل اللاسلكى المصرى الإشارة، ولم تصل للقيادة ولا لغرفة العمليات إلا ظهر هذا اليوم.. هذا فضلا عن أن شفرة الاتصال بين القيادة العامة وقيادة عبد المنعم رياض تم تغييرها ليلة ٥ يونيو، ولم تخطر غرفة عمليات الدفاع الجوى بذلك.

أما الحادث الثانى فيتعلق باشارة لاسلكية قامت بارسالها مخابرات الميدان إلى قيادة الجبهة المصرية تنذرها فى الساعة السادسة صباحا - أى قبل هجوم الطيران الإسرائيلى بثلاث ساعات - أن المدرعات الإسرائيلية قد اقتحمت عند أم بسيس فى الأراض المصرية، واخترقت خط الهدنة فعلا، وتوغلت ما يقرب من اثنى عشر كيلو مترا فى

الأراضى المصرية.. ولكن نتيجة لسوء إدارة المواصلات فضلا عن التشويش الذى قامت به أجهزة العدو على أجهزتنا، جعل هذا الإنذار عديم الجدوى.

اليوم الحزين

كان يوم ٥ يونيو يوما حزينا، ففى صباحه وفى الساعة الثامنة والخامسة والأربعين تماما وجهت إسرائيل ضربتها القاضية إلى الطيران المصرى.. واشتعل مرجل الحرب، وأمطرت السماء سيلا من حمم.

والواقع أن إسرائيل لم تحدد هذا الموعد بناء على عامل فنى أودراسات استراتيجية، فالدافع وراء الاختيار كان أعمق من ذلك بكثير.. لقد ثبت أنه كان لدى إسرائيل علم تام بموعد سفر المشير عامر إلى الجبهة صباح ذلك اليوم.

كان الإسرائيليون يهدفون من ذلك ضرب الطائرات التى تقل القائد العام للقوات المسلحة مع طاقم أركان حربه، وليس غريبا أن يعرفوا ذلك، فالضباط فى القيادات العسكرية كانوا يتخاطبون تليفونيا فى اليوم السابق دون قصد أو عن جهل، وكان من السهل على إسرائيل أن تعرف الموعد بواسطة أجهزة الالتقاط والاستماع.

وكان انعدام سرية الاتصالات بين القيادات المختلفة له أثر على سير الحرب بعد ذلك، فقد استطاع العدو أن يلتقط الإشارات التى كانت تصدر من التشكيلات، ويقوم بتحوير خطته بما يتمشى مع الموقف.

والحقيقة أنه ليس هناك شفرة غير قابلة للحل، إنما تكمن قيمة الشفرة فى الجهد والوقت اللازمين لفك رموزها.. ورغم أن المخابرات العامة اكتشفت قبل حرب يونيو بعامين أن إسرائيل قد نجحت فى كسر شفرة القيادات المختلفة، وأنذرت القوات المسلحة بذلك فإن القوات المسلحة لم تنجح فى حل هذه المشكلة.

وفى موجات متلاحقة وعلى امتداد ثلاث ساعات كان الطيران الإسرائيلى قد ترك قواتنا الجوية مدمرة، ورغم ذلك لايستطيع أحد أن ينكر ما قامت به القوات الجوية من جهود. فقد جمعت أشلاءها، واستطاعت بخمسين طائرة وبحماس شديد من الطيارين

المصريـين، أن تقوم بهجـمات على أهداف العـدو فى سيناء.. ولـكن العدو كان يتـمتع بالسيادة الجوية، لذلك ضاعت فعالية الجهود المضنية التى قام بها الطيارون المصريون.

هذا بالـنسبة للقـوات الجوية، ولكن ماذا حـدث للقوات البـرية؟ لم يختلـف الموقف بالنسبة للقوات البرية كثيرا.

بدأ هجـوم القوات البرية الإسـرائيلية فى الـيوم نفسه كمـا توقعت المخابرات الـعامة، ورغم وصـول إشارة من المخـابرات الميـدانية إلـى قيادة الجـبهة تـنذرها بـأن العدو فـتح تشكيلاته من «بيـرين» حتى «أم بسيس» فى الأراضى المصرية، فلـم تتـخذ قيادة الجبهة من الاجراءات ما يكفل سلامة قواتها، واستطاعت القوات البرية الإسرائيلية أن توجه ضرباتها تجاه الغرب، فـتقدمت على ثـلاثة محاور، وواجهتهـا القوات المصرية بـعزم واصرار رغم انعدام الغطاء الجوى لها، أو توفر موانع طبيعـية فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تملك السيادة الجوية.

تقدمت إحدى الفرق الإسـرائيلية بقيادة الجنرال «تال» على المحور الـثانى ثم انشطرت إلى قسمين: إذ قام لواء من هذه الفرقة بتطويق الفـرقة السابعة المصرية ثم هاجمها، بينما قام لواء آخر بسد مخارج قطاع غزة ثم تحرك شرقا لتدمير جيش التحرير الفلسطينى.

ولـم يأت المساء حتى كانت قوات الجنرال تال قد تـقدمت على الطريق الساحلى حتى وصلت إلـى مشارف مطـار العريش ثـم استولت عـلى المطار، وبـذلك استطـاعت هذه القوات أن تحصل على قاعدة إمداد جوية قيِّمة، وأخذت طائرات الإمداد الإسرائيلية تهبط على ممرات مطار العريش.

أما فى الجنوب فـقد تحركت فرقة إسرائيـلية أخرى بقيادة الجنـرال «شارون» ووجهت ضربتها فى اتجاه بير أبوعويقله.

وفى مساء الليلـة الأولى دارت أقسى المعارك بين القوات الإسرائيلـية والقوات المصرية التى قاتـلت بعزم وإصرار، بالرغـم من انعدام الغطاء الجـوى أو توافر موانع طبيـعية، فى الوقت الذى كانت إسرائيل تمتلك فيه السيادة الجوية.. وانتهت المعركة فى هذا اليوم بشل القـوات المصريـة وتدميـر معظـم عتادهـا.. وفى الـيوم التالـى استطـاعت إحدى الـفرق الإسرائيـلية تطـويق مؤخرة الـقوات المصريـة، وتقدمت الـقوات الإسرائيـلية علـى أربعة محاور.

وقعت الـكارثة، ولـم يـكن أمام القـيادة العسـكرية إلا أن تأمـر بالانسحـاب إلى خط

دفاعي متوسط، ولكن الضربات المتلاحقة التى وجهت إلى قواتنا البرية زادت الموقف سوءاً.. فى خضم هذه الفوضى،أصدرت القيادة السياسية أوامرها إلى القيادة العسكرية بالانسحاب التام.

فى هذا اليوم حدثت مشادة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر حول الانسحاب. كان من رأى عامر الاستمرار فى القتال، وطلب معونة جوية من السوفييت.. ولكن عبد الناصر رفض هذا الاقتراح، بل أنكر حدوث ذلك فيما بعد.. وتحول انسحاب القوات المصرية ومطاردة إسرائيل لها، واختلاط الحابل بالنابل إلى شبه سباق غير منظم نحو قناة السويس.. واستطاعت القوات الإسرائيلية أن تسبق القوات المصرية وتحتل ممر «متلا» الذى كانت مئات السيارات والعربات المصرية المدمرة قد سدته.

وهكذا حينما انتهت المعركة، كانت مصر قد فقدت أغلب معداتها العسكرية أو تركتها فى يد العدو، الذى استمر فى تحركه بلا مقاومة حتى أصبح على خط يمتد موازيا لقناة السويس، من بورسعيد شمالاً حتى السويس جنوباً.

سير العمليات فى الأردن وسوريا

هكذا لحقت الهزيمة العسكرية بمصر ولكن ما الأحداث التى جرت على الجبهة الأردنية والجبهة السورية؟ وما موقف كل من الأردن وسوريا؟.

كان على إسرائيل أن تقاتل على جبهتين.. وبينما بدأت إسرائيل عدوانها على مصر فى صباح يوم ٥ من يونيو، أرسل ليفى أشكول رئيس حكومة إسرائيل رسالتين فى صباح هذا اليوم إلى الملك حسين يحثه على الكف عن القيام بأعمال عدوانية ضد إسرائيل.

ولكن القوات الأردنية قامت بإطلاق نيران متفرقة على المواقع الإسرائيلية، بينما دار قتال برى حول القدس، اشتركت فيه بعض وحدات قوات الصاعقة المصرية.. وتتابعت الأحداث بسرعة فائقة، إذ قام السلاح الجوى الإسرائيلى بالرد على نيران المدفعية الأردنية بشن هجوم خاطف على القوات الجوية الأردنية، ومعظم القوات الجوية السورية والعراقية. أما بالنسبة للمعارك البرية، فقد أبدت القوات الأردنية مقاومة باسلة وبخاصة حول

القدس.. ومع ذلك تطور الموقف لصالح إسرائيل، وانتهى القتال قبل دخول القوات البرية العراقية إلى أرض المعركة كى تؤثر فى الموقف.

وفى يوم ٧ من يونيو، كانت القوات الإسرائيلية تقف على نهر الأردن، وقد سيطرت على كل الضفة الغربية لنهر الأردن التى تضم ما يقرب من مليون عربى، فلو أضفنا إلى ذلك ما يقرب من مليون فلسطينى آخرين حُصروا فى قطاع غزة، يتبين لنا المصاعب الجمة التى واجهت إسرائيل من مشكلة اللاجئين العرب أثناء ذروة انتصاراتها.. وهكذا استطاعت إسرائيل فى مدى أربعة أيام أن تمنى كل من مصر والأردن بهزيمة عسكرية ساحقة، ولم يعد أمامها سوى سوريا بمواقعها الدفاعية، التى كانت لاتزال تسيطر على الأرض الإسرائيلية من مرتفعات الجولان.. كما أنها كانت لاتزال تسيطر على نهر «بانياس» وهو مصدر مياه رئيسى للأردن.

وتم الضغط على الزناد فاشتعل البارود وذلك حينما قامت سوريا بضرب المواقع الإسرائيلية بنيران مدفعيتها، وكان رد إسرائيل سريعا حاسما، إذا قامت قواتها البرية بشق طريقها شمالا، ثم قامت قواتها الجوية بدك الدفاعات السورية المحكمة.. وفى يوم الجمعة التاسع من يونيو، بدأت المدرعات والمشاة الإسرائيلية هجومها على الاستحكامات السورية.. وفيما يقل عن أربعة وعشرين ساعة، كان الإسرائيليون قد احتلوا الاستحكامات السورية على مرتفعات الجولان، بعد أن انسحبت القوات السورية نحو دمشق.. وبذلك استطاعت إسرائيل أن تحقق نصرا عسكريا حاسما على القوات العربية فى كل من مصر وسوريا والأردن.

الأمم المتحدة منذ نشوب القتال

ما دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها منذ بدء العمليات الحربية فى الخامس من يونيو؟ وما الأحداث التى دارت فى كواليسه حتى تم تعيين السفير جونار يارنج ممثلا لمجلس الأمن لتسوية المشكلة التى نتجت عن الحرب؟

والواقع أن مجلس الأمن كان فى حالة انعقاد دائم طوال فترة الأعمال العدوانية، فبينما

كانت القوات الإسرائيلية تزهو بانتصاراتها المتتالية، كان مجلس الأمن يتصارع فى سبيل معالجة المشكلة.

فى بادئ الأمر لم تستطع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى الوصول إلى اتفاق محدد على صيغة معينة لوقف إطلاق النار، فبينما قام الاتحاد السوفييتى بتقديم اقتراح بضرورة أن يتضمن قرار المجلس بندا بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو، كانت الولايات المتحدة ترى أن المجلس فى حاجة إلى وقت أطول للدراسة.. وفى السادس من يونيو اتخذ مجلس الأمن قراراً بالإجماع بتوجيه نداء للأطراف المعنية لوقف إطلاق النار.. وقبل أن يتمكن المجلس من تحقيق ذلك، كان قد اتخذ قرارين آخرين.. ففى السابع من يونيو تبنى السوفييت اقتراحا بوقف إطلاق النار، على أن تتم موافقة الأطراف المعنية المتحاربة على هذا الاقتراح فى مدى ثلاث ساعات. أما القرار الآخر فقد أعلن يوم ٩ من يونيو، وذلك حينما طالب المجلس بإنهاء العمليات الحربية، وقد وضح للمجلس أن الاطراف المعنية كلها قبلت هذا الاقتراح.

ولكن بدا للمجلس مشكلة جديدة، إذ استمر إطلاق النار من الجانبين على الحدود السورية - الإسرائيلية، وذلك لمدة ساعتين بعد الموعد الذى حدده مجلس الأمن، ولذا استأنف المجلس اجتماعه يوم ١١ من يونيو كى يستمع لاتهامات سوريا التى وجهتها لإسرائيل، كذا ردّ إسرائيل على هذه الاتهامات.

وفى يوم ١٢ من يونيو، تبنت الولايات المتحدة مبادرة بإدانة أى انتهاك لوقف اطلاق النار، وأقر المجلس هذه المبادرة، وطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة الاستمرار فى مراقبة الموقف، وتقديم المشورة للمجلس.. واستطاع السكرتير العام للأمم المتحدة فى الثالث عشر من يونيو أن يعلن إنهاء كل العمليات الحربية فى المنطقة.. وفى اليوم التالى اتخذ المجلس قراراً آخر يناشد فيه إسرائيل أن تحافظ على حياة سكان المناطق التى نشبت على أرضها العمليات الحربية، وأن تضمن أمنهم ورفاهيتهم، فضلا عن مساعدة أولئك الذين هجروا أوطانهم للعودة إليها.

ووجد الكرملين الفرصة السانحة للتقرب إلى العرب واكتساب مشاعرهم، فطالب بعقد جلسة طارئة للأمم المتحدة كى يضغط على إسرائيل للانسحاب فورا خلف خطوط هدنة سنة ١٩٥٦.. وفعلا انعقدت جلسة طارئة للأمم المتحدة فى ١٧ من يونيو..وعلى الرغم من محاولات الولايات المتحدة لعرقلة أعمال هذه الجلسة بإدعائها بأن المسألة

تتطلب وقتا أطول للدراسة، فقد استمرت الأمم المتحدة فى انعقادها، وتم التصويت على إصدار قرارين فى يومى ٤و١٤ يوليو فازا بأغلبية تسعة وتسعين صوتا إلى عشرين صوتا، ومائة وواحد وعشرين صوتا إلى صوت واحد على التوالى. وقد أعلن فى القرارين عدم شرعية إجراءات إسرائيل وتدابيرها فى المناداة بالقدس كمدينة موحدة تحت الإدارة الإسرائيلية، كما ناشدت الأمم المتحدة إسرائيل أن تكف عن اتخاذ أى خطوات لتنفيذ هذا المخطط.

وفى ٢١ من يوليو انفضت الجمعية العامة مؤقتا، وأرسلت تقريرها إلى مجلس الأمن للاستمرار فى مهمته.. فى الوقت ذاته، كان مجلس الأمن قد قرر فى التاسع من يوليو بالاجماع على تقديم العون لاقتراح السكرتير العام للأمم المتحدة الخاص بإرسال هيئة رقابة تابعة للأمم المتحدة إلى منطقة قناة السويس تحت إشراف الجنرال «اودبول» للإشراف على خطوط الهدنة.

واستمر البحث للوصول إلى أساس لتسوية الأوضاع فى الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى الفترة من ١٩ سبتمبر إلى الخامس من ديسمبر، كما اجتمع مجلس الأمن فى ٢٤ من أكتوبر لبحث شكاوى كل من مصر وإسرائيل فى اتهام كل منها للأخرى بانتهاك قرار وقف إطلاق النار فى منطقة قناة السويس.

واقترح مندوب الاتحاد السوفييتى بمجلس الأمن أن يقوم المجلس بإصدار قرار بإدانة إسرائيل، والضغط عليها لتقديم تعويضات لمصر، كذا توجيه إنذار لإسرائيل يحذرها من إغفال قرارات المجلس السابقة. ولكن مندوب الولايات المتحدة طالب المجلس بأن يصدر قراراً يدين أى انتهاك لقرار وقف إطلاق النار، وأصر المندوب الأمريكى على ضرورة احترام القرار السابق الخاص بوقف إطلاق النار، كما طالب بتوجيه نداء إلى كل الحكومات المعنية كى تتعاون مع هيئة الأمم.

وبعد اجتماعين تم عقدهما فى ٢٥، ٢٦ من أكتوبر، وافق مجلس الأمن على اقتراح تبنته اليابان، وأصدر قراراً يدين فيه أى انتهاك لوقف إطلاق النار، ويطالب الحكومات المعنية بالتعاون مع هيئة الرقابة الدولية.

وفى السابع من نوفمبر بذلت مصر جهودها كى تحث مجلس الأمن على مطالبة إسرائيل بسحب قواتها المسلحة من الأراضى المحتلة، ولكن هذه الجهود عرقلها القرار

الذى تبناه اللورد كاردون مندوب بريطانيا، والذى وافق عليه المجلس بالإجماع وهو تحديد إطار لتسوية سلمية شاملة.

ولقد نص القرار على أن الاستيلاء على أراضى الغير عن طريق الحرب يعد عملا غير مشروع. كما نص القرار على بعض مبادئ ضرورية لتسوية أزمة الشرق الأوسط، وضرورة إنسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضى المحتلة، وإنهاء كل ظروف الحرب، على أن يتضمن ذلك احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسى، كذا احترام حقوق كل دولة كى تعيش فى بلادها داخل حدود آمنة معترف بها، بعيدا عن أية تهديدات أو استخدام أعمال العنف، كما أكد القرار الحاجة إلى الاستقرار فى المنطقة، وحرية الملاحة فى الممرات المائية، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وتعهد كل دولة بعدم إنتهاك أراضى أى دولة أخرى أو استقلالها السياسى. وأخيراً طالب القرار السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل له فى المنطقة.

وفى يوم ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ أعلن يوثانت أن جونار يارنج السفير السويدى لدى الاتحاد السوفيتى، سوف يتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط كممثل لمجلس الأمن للعمل على البحث عن تسوية سلمية.. ولكن ما كاد يوثانت يعلن ذلك، حتى واجهته عدة مشكلات، فسوريا كانت قد رفضت قرارات مجلس الأمن حتى قبل إصدارها، كما أعادت كل من مصر وسوريا والأردن مطالبتها بانسحاب القوات الإسرائيلية الكامل فوراً من كل الأراضى المحتلة.

وعلق الرئيس عبد الناصر على القرار بأنه «غير كاف» وغير واضح، واستطرد يعلق بأن إخلاء إسرائيل للأراضى المحتلة لن يكون خلال التفاوض، وأعلن أن مصر سوف تستمر فى منع السفن الإسرائيلية من المرور فى قناة السويس.

وكان رد إسرائيل على ذلك أن أعلنت بأن قواتها سوف تبقى رابضة عند خطوط وقف إطلاق النار، حتى يقتنع العرب بضرورة توقيع معاهدة سلم معها.. ومن ثم عجزت كل القوى عن الوصول إلى حل لأزمة الشرق الأوسط، وكانت نتيجة الحرب تغيير كل موازين القوى فى منطقة الشرق الأوسط.. ذلك أن عبد الناصر فقد هيبته كزعيم للقومية العربية، وظهرت على المسرح العربى قوى جديدة تحاول تحديه فى زعامته، وبرزت الجزائر على المسرح العربى بشكل فعال، وبخاصة أنها كانت الدولة العربية التقدمية الوحيدة التى لم تخسر شيئاً من قواتها فى المعركة.

هكذا انتهت حرب يونيو وقد خسرت كل من مصر وسوريا والأردن معظم عتادها الحربى، لقد تمزق وجدان الأمة العربية واهتز كيانها، ولم تجد أمامها سوى السوفييت لتطلب منهم العون المادى والمعنوى، للضغط على إسرائيل كى تنسحب من الأراضى المحتلة.

مشاكل السياسة الكبرى

ربما كان من الأسباب الرئيسية لهزيمة ٥ يونيو، هو أن التركيب الآلى لحكومتنا لم يكن بدرجة الكفاءة الكافية لمواجهة التحدى الكبير. فبالرغم من قيام المؤسسات والأجهزة والوزارات المعنية، وبالرغم من كفاءة الكثيرين فى الميادين المختلفة، فقد ضاع كل هذا فى معمعة الفوضى والارتجال، وسوء اتخاذ القرارات غير المدروسة.

ويرجع إخفاق الأسلوب التنظيمى الخاص بتطوير تصور قومى إيجابى - وفى رأيى أن ذلك كان له أثر ملموس فيما حدث فى يونيو - إلى الأسباب الآتية:

أولاً: المركزية الشديدة فى وضع القرارات حتى المصيرية، وتجاهل التقديرات والدراسات فى كثير من الأحيان فى مستويات القمة.

ثانياً: نتيجة لذلك أصبح الرسميون فى أعلى المستويات غارقين فى أعماق الأعمال التى تقوم بها وزاراتهم ومصالحهم وإداراتهم، ولما كان عامل المسئولية الشخصية غير متوارد، فقد أخفقوا فى وضع أسبقية شخصية لهذه الأعمال.

ثالثاً: إن الوزارات والمجالس التى كانت تضع خطط السياسة للإدارات الأدنى كانت تمثيلية الطابع، ومطابقة لمظهرها الضيق. كانت الإدارات والمؤسسات تقدم اقتراحاتها فى شكل تلخيصات بوجهات النظر المختلفة. وبالطبع فإن الاستراتيجية القومية الحقيقية أكثر بكثير من عملية بدائية كهذه. ومن ثم كان القرار النهائى قراراً فرديا بحتا فى أعلى القمة.

رابعا: أن المجالس المتخصصة والهيئات الفنية المضطلعة بجزء كبير من خطة الأمن القومى كانت مجرد تشكيل على قطع من الورق، كمجلس الدفاع الوطنى - الذى يعد بمثابة العقل المدبر للأمن القومى - لم يجتمع فى حياته منذ إنشائه، كما أن هيئة المخابرات

التى تضم أجهزة المخابرات والأمن فى الدولة لم يقدر لها أن تجتمع مرة واحدة، فنشأ ما يمكن أن نطلق عليه «التنافس المدمر».. ويرجع ذلك أساسا إلى سياسة ضرب الأجهزة ببعضها البعض من أعلى مستوى فى الدولة، مع أن كل جهاز من هذه الأجهزة كان له واجب محدد فى خطة الأمن القومى.

خامسا: تعدد أجهزة الأمن والمعلومات، إذ تجاوز عددها العشرة مع عدم تحديد اختصاصات محددة لها، وكانت رئاسة الجمهورية تديرها على أساس القاعدة المعروفة «لاتضع بيضك فى سلة واحدة».

ومن ثم اعتمدت كل منها على نشاط الأخرى فعمت الفوضى وساد الإخفاق الشامل على أنه يجدر بنا أن نذكر أن ثمة مشاكل وتعقيدات تنشأ أمام واضع القرار. ذلك أن تشعبات المسائل التى تريدها الدولة لاتكون واضحة بدقة منذ البداية.. وفى كثير من الأحيان نجد أنها لاتكون واضحة تماما فى أذهان صانعى السياسة.. ومهما كان فهناك ظروف كثيرة تكون فيها الأهداف السياسية غامضة، حيث لايمكن حصرها بسهولة، أو إدراك متطلباتها أو مؤثراتها الخارجية والداخلية التى قد تؤثر فى تحقيقها، وفى ظروف أخرى يصعب تمييز الالتباسات التى تحيط بها.

ويتضح هذا الأمر فى قرار إغلاق خليج العقبة فى مايو عام ١٩٦٧، إذ أن هذا القرار يعطى صورة واضحة لعدم القدرة على الرؤية الصحيحة. فقرار إغلاق الخليج لم يكن وليد الساعة وفقا للأحداث التى كانت جارية والتى جرتنا للحرب فحسب، بل كان أيضا من الأغراض التى كانت تحت ذهن الرئيس الراحل عبدالناصر منذ أواخر عام ١٩٦٦، وسط جيشان الإنفعال والتأثيرات النفسية، التى أساسها هدفان رئيسيان هما:

أولا: الرد على دعاية بعض الدول العربية المضادة بأنه كان يحتمى وراء القوات الدولية، وإن أقواله أكثر من أفعاله.

ثانيا: مشاكسة الغرب وبخاصة الولايات المتحدة على موقفها المتحيز لإسرائيل.

ولقد بينت سلفا أن عبدالناصر كان يستبعد فكرة الحرب من تقديره حتى إصدار قرار إغلاق الخليج، بالرغم من تحذير المخابرات العامة له.. ومع ذلك أصدر عبدالناصر قراره بإغلاق الخليج، وتطورت الأحداث حتى وقع فى الفخ كما شرحنا ذلك من قبل بالتفصيل.

كانت حملة سيناء فى الواقع مظاهرة عسكرية لتحقيق هدف سياسى ولم يستطع

راسمو السياسة المصرية فى القمة أن يدركوا أننا كنا نجرُّ إلى خوض معركة فى وقت ومكان غير مناسبين.

وكان عبد الناصر يرى حينما وضع القرار أن الظروف الدولية والعربية لا تسمح بمغامرة أخرى فى السويس، كما أن إسرائيل لن تجرؤ وحدها على البدء بالقتال وأن إغلاق الخليج سوف يحقق له نصرا سياسيا حاسما.

أسباب الهزيمة العسكرية

ولقد قيل الكثير عن أسباب الهزيمة العسكرية، فمنها ما هو حقيقى ومنها ما هو جائر. لقد هزمت دول كثيرة عبر التاريخ، ولكنها لم تفقد كيانها أو روحها أو تراثها.. واستعادت هذه الدول مكانتها وحقوقها، بعد أن عرفت مواطن ضعفها وأسباب هزائمها، ولم تقف مسلوبة الإرادة، لا تفعل أكثر من النواح والعويل على مالحقها، بل استكملت نفسها، وقضت على عوامل ضعفها، ثم هبت لاسترداد حقوقها.

ولذلك كان الهدف الرئيسى من دراسة تاريخ المعارك هو أن تكون عبرة للأجيال المقبلة، حتى تتبين الأخطاء التى وقعت فى إدارة هذه المعارك، كى تتجنبها فى حروبها المقبلة.. ومن ثم لابد أن نتساءل:

ما الأسباب الجوهرية التى أدت إلى الهزيمة العسكرية التى لحقت بقواتنا المسلحة؟ وهل كان ثمة مفر من تلك الخسائر الفادحة ؟

لا جرم أن النصر العسكرى الذى حققه الإسرائيليون فى معارك حرب يونيو، كان مرجعه الأساسى عدة أخطاء وقعت فيها القوات المسلحة المصرية، يمكن أن نوجز أهمها فيما يلى:

أولا: أن القوات المصرية لم تكن على استعداد للدخول فى حرب شاملة مع إسرائيل، وبخاصة بعد معارك الاستنزاف التى كانت تحد منها فى اليمن. هذا فضلا عن أن القوات المصرية التى تمت تعبئتها كان ينقصها الإعداد والتدريب، وقد تحركت هذه القوات بسرعة إلى سيناء كى تتخذ مواقع دفاعية لم تجهز بعناية بالقوات المناسبة

لقد تمت تعبئة هذه القوات بطريقة عشوائية لخدمة هدف سياسى، هو القيام بمظاهرة

عسكرية، فتم استدعاء قوات الاحتياط التى لم تستطع أن تتعود على مسرح العمليات فى هذا الوقت القصير، قوات غير مستعدة وغير مدربة تحشد فى أرض العمليات التى كانت غريبة عليها، بينما كان العدو يعرف كل شيء عن أرض العمليات.. كما أن قواتنا البرية لم تكن فى مستوى القوات الإسرائيلية من ناحية التدريب على القتال الليلى، فلم يكن فى استطاعة قواتنا أن تفى بمتطلبات الحرب الحقيقية، بينما نجح الإسرائيليون فى استيعاب أسس هذه الحرب وقاموا بتطبيقها تطبيقا سليما.

ثانيا: تخبط القيادات العسكرية على مختلف مستوياتها فى إصدار الأوامر المناسبة فى الوقت المناسب، وذلك بعد بداية المعارك نتيجة انعدام الرؤية أمامها، بعد أن قطع اتصال القيادات مع تشكيلاتها أو مع قياداتها العليا، ولذلك كانت الأوامر الصادرة متناقضة، مما أدى إلى الفوضى والإضطراب اللذين حدثا فى القوات المسلحة.

ثالثا: تدخل القيادة العليا للقوات المسلحة فى تفاصيل المعارك، فقد كان مقر القيادة العامة فى القاهرة أشبه بسوق عكاظ، إذ جمع بين من يديرون المعركة وبين من جاء لمجرد تسقط الأخبار، ودس أنوفهم فيما لا يعنيهم.

كان مكتب القائد العام الذى كان يدير المعركة يغص بعدد كبير من الشخصيات المشتركين فى الحكم أو الذين تركوا الحكم منذ سنوات وأعضاء مجلس الثورة القدامى ومعظم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والتف الجميع حول عبد الناصر الذى كان يشارك فى إدارة المعركة، وأصبحت المعركة تدار وسط هذا الضجيج وفى ظل هذه الفوضى، فى الوقت الذى كان من المفروض أن تهيأ الفرصة الهادئة لإدارة المعركة.

لقد حدث الشيء ذاته سنة ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثى حتى أضطر عبد الناصر فى ذاك الوقت أن يطرد من لا عمل له من مكتب القائد العام للقوات المسلحة

رابعاً: أما السبب الرابع فهو أن القوات المسلحة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو كانت تعتمد على قيادات أمن، أى قيادات يوثق فيها للحفاظ على أمن الثورة والنظام السياسى.. وحينما بدأ الحشد كان لابد من تغيير القيادات إلى قيادات عمليات..وكان القادة الجدد غرباء على الوحدات التى كانوا يقودونها. ومن ثم انعدم الجانب البشرى الذى يربط العلاقة بين القائد وجنوده.

ومن المسلم به أن ذلك كان له أثر فعال على قيادة هؤلاء القادة الجدد لتشكيلاتهم ووحداتهم العسكرية، وعلى إدارة المعركة.

على أن هذه ليست كل أسباب الهزيمة للقوات البرية، فهناك عديد من العوامل الاقتصادية التى حدَّت من ميزانية القوات المسلحة، ناهيك عن عوامل سياسية غيرت من الخطة كما بينت من قبل... كما أننى لم أتعرض للعوامل التكتيكية أو النفسية أو الفنية، فهذه تجنبت أن أخوض فى تفاصيلها، بل تركتها للعسكريين كى يجتهدوا فى مجال البحث والتقصى، وأظن أنهم أقدر منى فى تغطية هذه المسائل.

تواطؤ السوفييت والأمريكيين

كان هناك خلاف فى الرأى بين القيادة السياسية المصرية إزاء موقف السوفييت من أحداث يونيو... لقد كان فى تقديرى أنهم متواطئون مع الأمريكيين، ولكن سوف يشترك كل منهما فى المعركة بصور مختلفة... الأمريكيون بمساعداتهم الخفية غير السافرة لاسرائيل، والسوفييت بموقفهم السلبى من الأحداث.

ولكن عبد الناصر كان يرى فى بادىء الأمر أن السوفييت سوف يتدخلون فى المعركة لو تدخلت الولايات المتحدة بأى صورة كانت.. وقد اتضح صحة رأيى بعد المعركة، ولكن الرئيس عبد الناصر أصرَّ على أن الروس قد غرر بهم أو على حد تعبيره «اتخموا».

وأثبتت الأحداث غير ذلك، ووافقنى عبدالناصر أخيرا بعد موقف السوفييت من رفضهم التسليح حتى بالأسلحة الصغيرة.. وظهر ذلك فى الفترة التى كنت مريضاً فيها بعد نهاية الحرب.. كان هدفهم تعريتنا تماما حتى لا يكون أمامنا سوى طريق واحد هو الارتماء فى أحضانهم والسيطرة علينا وهذا ما حدث.

ولأذكر ما حدث يومى ٦و٧ يونيو... كان موقف السلاح لدينا حرجا، وكنا متعاقدين مع السوفييت قبل العدوان بفترة طويلة على أسلحة وطائرات كان من المفروض أن نتسلمها قبل العدوان بشهور.. كلفنى المشير بأن أتصل بالسوفييت وأذكرهم بهذا التعاقد، وأقدم لهم بيانا بالأسلحة المطلوبة على وجه السرعة، فاستدعيت ضابط

المخابرات السوفييتى فى السفارة السوفيتية بالقاهرة ويدعى «جروشا» وبالطبع فهذا اسم حركى وتحدثت معه يوم ٦/٦/٦٧ عن هذه الأسلحة.

وتعجبت حينما أخبرنى جروشا بأن هناك عددا من الطائرات تفوق ما تعاقدنا عليه جاهزة فى الإتحاد السوفييتى لتطير فوراً إلينا، ثم عاد فقال:

ولكن يوغوسلافيا ترفض طيران هذه الطائرات فوق أراضيها.

واتضح أن هذه لم يكن سوى مجرد كذب وخداع، إذ قام عبد الناصر بالاتصال فورا بتيتو الذى ذكر لعبد الناصر أنه أعطى التصديق بالطيران منذ أيام.. ومع ذلك لم تقم الطائرات من موسكو ولم تشحن الأسلحة إلينا..

وحينما سألت «جروشا» عن الدافع لرفض يوغوسلافيا أجاب:

«ربما لا يريد تيتو أن يغضب الولايات المتحدة».

وفى يوم السابع من يونيو حضر لى جروشا مرة أخرى وأخذ يسألنى أسئلة كلها خبث والتواء..

بدأ الحديث بقوله إن موسكو قررت إرسال كل ما نحتاجه من أسلحة وطائرات.. ثم أخذ يسأل عدة أسئلة:

ما المدة التى تظن أن قواتكم المسلحة تستطيع أن تصمد فيها دون مساعدة من الطيران؟ هل ستصدر تعليمات بالإنسحاب؟ وهل هناك خطة لتأمين هذ ا الانسحاب؟

قلت لضابط المخابرات:

هذا من مسئوليات القيادة العامة للقوات المسلحة، ولايجوز لك أن تدخل أنفك فيها.. ولا أدرى ما يهمك من هذه الأمور؟ وسكت ضابط المخابرات السوفييتى وحاول أن يخرج من المأزق فقال:

«إن موسكو سوف تعطيكم كل ما تحتاجونه من أسلحة وطائرات وستعوضكم عن كل خسائركم»

وفعلا أوفى السوفييت بوعدهم ولكن بعد فوات الوقت، أى بعد أن أوقف القتال، وبعد أن تمت تعريتنا.. وتم للسوفييت بعد مناورات وضغوط من تحقيق هدفهم، وهو القضاء على الأجهزة الوطنية المصرية، والسيطرة على القوات المسلحة وأجهزة الدولة..

وقد اقتنع عبد الناصر بعد المعركة بوجهة نظرى، وقال لى:

«الروس موقفهم سيىء للغاية.. لقد وصل الأمر أنهم يرفضون تسليحنا حتى بالأسلحة الصغيرة».

وكان يحضر فى الأسبوع الأول من العمليات بصفة مستمرة كل من ضابط الاتصال للمخابرات الروسية، كذا ضابط المخابرات الأمريكى، وأود هنا أن أشير إلى بعض الأحاديث التى تنم على دلالات معينة إزاء موقف واشنطن وموسكو.

حضر لى وليم بروميل وهو اسم ضابط المخابرات الأمريكى، بعد إعلان تنحى عبدالناصر وقبل إعلان عودته، وكان يرتسم على وجهه علامات السرور وكأن تنحى عبد الناصر هو ما كان يريده الأمريكيون..كنت أحس بالألم، وأستشيط غيظاً

سألنى بروميل عما أنوى أن أفعله.

قلت له:

بالطبع سأقدم استقالتى، فلن أعمل مع غير عبدالناصر.. ولكنه علق على قولى بقوله:

«إن ما فعله عبد الناصر يعد من الأعمال الوطنية.. ويجب عليك أن تستمر فى عملك وبخاصة أن الذى سيخلفه زكريا محيى الدين وهو من النظام ذاته»

ولم يكن لدى الاستعداد لمواصلة الحديث معه..

كان هذا فى الصباح.. وفى المساء حضر لى «جروشا» ضابط المخابرات السوفييتى، وكأنه متفق مع زميله الأمريكى فى كل شىء.. كان كل منهما سعيدا بتنحى الرئيس عبدالناصر والمشير عامر..

وبعد عودة عبدالناصر، كان الاثنان يتحدثان فى اتجاه واحد، وبخبرتى أعلم أن ضباط المخابرات السوفييت لا يستطيعون الخوض فى تفاصيل الأشياء دون تعليمات من موسكو..

أما الأمريكيون فهم يشبهون أغنياء الحرب فى معاملاتهم، وعلى سبيل المثال أذكر قصة ضابط مخابرات أمريكى يدعى «لاترش» كان قد حضر إلى القاهرة منذ عام سابق ليعمل كضابط اتصال، وحضر لمقابلتى، فرحبت به.. كان شاباً صغير السن، ولكن الغرور جعله يحس أنه شىء فريد.. وأخذ يعدد لى خبرته ويقول إنه ربما يعد أكثر ضباط المخابرات الأمريكية فهما لمنطقة الشرق الأوسط..قلت له:

إننى سعيد لأنك تفهم المنطقة، فالمعروف لدينا أن ضباط المخابرات الأمريكيين لا يفهمون الشعوب العربية، ويعتمدون على مظاهر الأشياء لا جوهرها، وهذا يسبب كثيرا من المشاكل التى تنتج عن سوء فهم.

ويبدو أن طابع التاجر الأمريكى تغلبت على «لا ترش» فقد حضر لى يوماً منفعلا ومعه ورقة على شكل صفحة من صفحات «دفتر التاجر» دفتر يومية.

وقال:

«إن الولايات المتحدة أو المخابرات الأمريكية بمعنى أدق قد أعطت لكم منذ قيام الثورة كذا وكذا وكذا... ألخ.. وأن مصر أو المخابرات المصرية لم تقدم لنا شيئا.. ولذا فقد أمرتنى رئاستى أن أبلغكم ذلك»

لم أتحمل وقاحة ضابط المخابرات الأمريكى فقلت له:

«ضع هذه الورقة فى جيبك. فهذا ليس أسلوب تعاون، وبلغ رئاستك أن التعاون بيننا يعد منتهياً »

وانهيت المقابلة، ولكنه حاول أن يتراجع، واعتذر. وانتهى الموقف عند هذا الحد..

أعود ثانية إلى صلب الموضوع... كانت واشنطن وموسكو مرتاحتى البال لما حدث.. وكان ضابطا المخابرات الأمريكى والسوفييتى يركزان على عدة نقاط وعلى أسئلة مشتركة:

«ما موقف الرئيس جمال عبد الناصر؟ هل له معارضون كثيرون.. هل زكريا محيى الدين رجل قوى ؟ ما موقف على صبرى وما مدى قوته ؟ من المسيطر على الاتحاد الاشتراكى ؟ ما مدى قوة الاتحاد الإشتراكى وتأثيره فى مجريات الأمور ؟.

أسئلة يستطيع أى إنسان على قدر بسيط من الوعى السياسى أن يفهم المقصود من ورائها ؟

وحينما أبلغت عبد الناصر بذلك، قلت له إن الأحداث المتتالية أكدت ما سبق أن ذكرته أثناء العمليات من تواطؤ الروس والأمريكيين ولكن عبد الناصر كان يخالفنى الرأى فى ذاك الوقت بالنسبة للسوفييت كما بينت سلفا.

كان تقديرى للموقف فى ذاك الوقت بالنسبة للسوفييت والأمريكيين أنه بالرغم من اختلاف مصالحهما، فإنهما متفقان فى الهدف، فكل من السوفييت والأمريكيين يهمهما

إخماد الحركة القومية العربية والقضاء على محركها عبد الناصر.. وكلنا يذكر ما قاله خروشوف للوفد البرلماني الذى كان يرأسه أنور السادات فى زيارة موسكو.

قال خرشوف:

«سوف نرى من سيثبت وجوده... الشيوعية أم القومية العربية ومن المعروف أن من المبادىء الشيوعية الأساسية فى تعاونها مع الأنظمة غير الشيوعية ـ وفقا لتعاليمها وأقوال زعمائها ـ أنه يمكن للشيوعية أن تهادن هذه الأنظمة وتتعاون معها إلى أن يحين الوقت الذى ينبغى فيه أن تقضى على هذه الأنظمة قبل أن تقضى هى عليها، أو بالمعنى العامى المعروف «أتغدى بيه قبل ما يتعشى بك».

كما أن الغرب والرأسمالية الاحتكارية يهمها أيضا القضاء على أى حركات قومية أو تحررية للمحافظة على مصالحها الاحتكارية.

وإذا نظرنا إلى الصراع الذى كان يسود العالم فى فترة العام الحزين سواء بين المذهبين الرأسمالى والشيوعى فى فيتنام، أو داخل المعسكر الشيوعى بين موسكو وبكين، هذا فضلا عن الحرب الباردة بين العرب، كذلك التناقض والنفور داخل الدول العربية المتحررة... كل هذه الأمور كانت تمهد لكل من الشرق والغرب كى يتواطأ على المصالح العربية.. ولقد أيقنت منذ أول الأمر أن واشنطن كان هدفها القضاء على النظام الثورى فى مصر أو على أقل تقدير هدمه من الداخل.. فبهزيمة ساحقة وضغط اقتصادى متواصل، ومناورات سياسية يمكن واشنطن من تحقيق هدفها بالقضاء على النظام، أو توصيله لموقف الانفجار.. أما السوفييت، فكان هدفهم تعريتنا وجعلنا نحس أننا لا نستطيع السير بدونهم، فيمكنهم من إملاء شروطهم، وهذا ما حدث فعلا...كذلك فإن موقف موسكو وواشنطن من بقاء إسرائيل واحد، وإن اختلفت الأساليب التكتيكية لكل منهما.. والواقع أن ما تنبأت به بالنسبة لسياسة السوفييت تحققت، فقد أحكمت قبضتها على الأمور فى مصر، فضلا عن القواعد البحرية والجوية التى حصلوا عليها، بعد أن رفضنا ذلك بعناد حتى حرب يونيو.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر
الجزء الثالث

6

المخابرات العامة وحرب يونيو

دار الخيّـــال

المخابرات السياسية والمخابرات العسكرية

على أنه لا يمكنني أن أتحدث عن العام الحزين، دون أن أذكر كلمة عن المخابرات العامة، فمذبحة المخابرات العامة مرتبطة بهذا العام التعيس.. لقد خلط الكثيرون بين المخابرات السياسية وبين المخابرات العسكرية، إما عن قصور فى المعرفة وإما عن سوء قصد لاستغلال هذا الخلط فى تحقيق أهداف سياسية، وتدمير جهاز أدى لبلاده أسمى الأعمال وأجلها، وأعنى جهاز المخابرات العامة.. ومن ثم أرى لا مندوحة من أن أوضح فى إيجاز غير مخل الفرق بين المخابرات السياسية ـ أى العامة ـ وبين المخابرات العسكرية، فهناك خط واضح يفصل بين مهام وحدود كل منها.

ففى عام ١٩٦٦ بينما كنت أحاضر طلبة أكاديمية ناصر للعلوم الاستراتيجية، حددت طبيعة المخابرات السياسية فى ثلاثة معان، وشبهت طبيعتها بنشاط ثلاث مؤسسات: أكاديمية كبرى، ودار صحف واسعة الانتشار، ومؤسسة أعمال ضخمة.. فالمخابرات السياسية فى المعنى الأول تشبه فى نشاطها وتنظيمها كلية جامعية أو أكاديمية كبرى، حيث يكون البحث والتفكير العميق هو أساس الحياة بها، وهذا يتطلب قوة احتمال لا غنى عنها لكل من يتعامل مع كمية ضخمة من المعرفة التى تحتوى على سيل ضخم من المعلومات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية وغيرها.. إن الفارق الوحيد هنا هو عامل الزمن، فالمعرفة المطلوبة من المخابرات ينبغى أن تصل فى الوقت المناسب، وإلا أصبحت عديمة الجدوى، بينما معرفة الباحث العلمى قد تستغرق سنوات دون أن تفقد قيمتها..

وفى المعنى الثانى تشبه المخابرات دار صحف كبرى، فالصحيفة فى نشاطها تراقب وتلخص وتحلل، ولها مراسلوها خارج أرض الوطن، والمخابرات تقوم بالشىء ذاته، ورجالها المنتشرون فى الخارج هم بمثابة مراسلى الصحف فى الخارج، كما أن لكل من المخابرات والصحف مواردها المتجددة من المعلومات والأنباء التى تجمعها بواسطة وسائل اتصالها السريعة المؤكدة.. كما أن لكل منها مسئولياتها الأدبية فيما يتعلق بتحقيق الكمال والدقة، مع مكافأة من يجد، و فرض عقوبة مناسبة للإهمال والخطأ الجسيم، هذا فضلا عن مشكلة الدراسة وما يتبعها من مشكلات إعادة إنتاج المعلومات وحذف ما لا ضرورة منه.

وأخيراً فى المعنى الثالث ينبغى أن تشترك منظمة المخابرات فى مواصفات مؤسسة أعمال جيدة، وذلك أن المخابرات مؤسسة تعمل فى إنتاج«معرفة» من مواد خام هى المعلومات التى تقوم بجمعها وتحليلها.. والمخابرات هنا مثل مؤسسة الأعمال تحاول أن توزع إنتاجها للمستهلك، وهو الذى ترسل له تقاريرها وتقديراتها، وفقا للذوق الذى يروقه، فقد ترسل هذه المعلومات فى صورة مذكرة من عدة أسطر أو صفحات قليلة، أو فى كراسة، وقد تصل إلى حجم كتاب، كما يحدث فى بعض التقديرات السياسية الدولية.

ولكن ما هدف المعرفة التى تسعى إليها المخابرات؟ وهل يقصر تحقيق المعرفة على وظيفة الحصول على المعلومات ؟ أم أن للمخابرات وظيفة الحماية؟

الواقع أن المعرفة فى لغة المخابرات تحقق هدفين:

١ - أنها تُستعمل لغرض وقائى أو دفاعى من حيث أنها تنذر سلفا بما قد تدبره الدول الأخرى للإضرار بمصالحنا القومية.

٢ - أنها تمهد الطريق لسياستنا الخارجية واستراتيجيتنا العظمى عن طريق البحث والاستقصاء.

وهكذا يمكن أن نلخص وظيفة المخابرات العامة فى الآتى:

أولاً: مهمة جمع المعلومات عن الدول الأجنبية بالطرق العلنية والسرية، ثم تلخيصها وتحليلها وتقديرها.. وتستخدم فى ذلك مجموعات ضخمة من الأخصائيين تصل أعدادها إلى عدة آلاف.

ثانيا: وظيفة الحماية عن طريق الجاسوسية المضادة، وهى التى تسعى للكشف عن منظمات المخابرات الأجنبية ونشاطها عن طريق مكافحة التجسس، فهى إذن تمثل الحماية الفعالة الخاصة بالدولة ضد الجاسوسية، ومن ثم فالمخابرات لابد أن تعمل فى الخفاء، كما عليها أن تحتفظ بنتائج عملها هذا فى نطاق الكتمان..غير أن النشاط الذى تمارسه المخابرات السرية فى مكافحة الجاسوسية لا يعرف حدوداً دولية، ذلك أن المخابرات عن طريق الجاسوسية المضادة تقوم باقتفاء أثر مخططات مخابرات الخصم، والوقوف على نواياه فى عقر داره، كذا تقوم المخابرات بمتابعة اتصالات العدو فى الدول الأجنبية المحايدة أو تعمل على اكتشاف العملاء الأجانب ومراقبتهم فى داخل نطاق رقعة هذه الدول المحايدة، دون أن تقف تشريعات العقوبات فى هذه الدول حائلا دون هذا النشاط.

إن هذا النوع من النشاط يتمثل فى منظمة مخابرات تقف فى مواجهةمنظمة مخابرات بصفة مباشرة مع ما يقتضيه ذلك من استخدام جميع أنواع الخبرات والخداع والدهاء.. إن اقتناص جواسيس المخابرات الأجنبية ليس إلا المرحلة الأخيرة من معركة المخابرات مع أجهزة مخابرات الخصم.

ثالثا: مهام أمن.. ونقصد هنا بالمجهودات التى تبذل لإخفاء السياسة القومية والمعلومات الاستراتيجية والعسكرية والقرارات الدبلوماسية وغير هذا من المعلومات ذات الطابع السرى الذى يؤثر على أمن الدولة وسلامتها، ومنع تسرب هذه المعلومات لغير المتخصصين عن طريق تحديد الأشخاص المسموح لهم بالاطلاع على هذه الأوراق، وعلى نوع المعلومات المحظور تداولها لغير هؤلاء.. وأساس مخابرات الأمن هنا هو الإخفاء بصورة عامة، ويتشعب اختصاصها فى مختلف نواحى الدولة، فهى التى تستصدر القوانين والتشريعات التى تحافظ على سرية الوثائق والمعلومات وهى التى تضع خطة أمن الأفراد والمنشآت والموارد الطبيعية ذات القيمة الاستراتيجية.

رابعاً: العمل السياسى السرى وهذه وظيفة غيرمحددة تتضمن العديد من الأعمال، مثل استمالة الحكام فى الدول الأجنبية لتحقيق سياستنا القومية، وتحسين العلاقات مع هذه الدول عن الطريق غير الدبلوماسى، وحل الأزمات الاقتصادية التى قد تنشأ عن طريق الاتصالات السرية، ومساعدة الحركات التحررية فى الدول المنبثقة حديثا، إلى غير ذلك من أعمال تحقق سياستنا واستراتيجيتنا القومية.

هذه مهمة المخابرات السياسية فى إيجاز، وهى تتبع فى مصر رئيس الجمهورية وتختلف وظيفتها عن المخابرات العسكرية التى تتبع القائد العام للقوات المسلحة.. ومن المعروف لدى ثقاة المخابرات فى جميع أنحاء العالم أن المخابرات العسكرية مسئولة عن جمع المعلومات العسكرية، ويتضمن ذلك تفصيلات عن النظريات العسكرية وعن البناء الحربى للعدو على جميع المستويات، كما أن عليها تجميع معلومات عن النظم الأساسية لقواته المسلحة وخططه الحربية، وخططه فى توزيع قواته وتعبئتها ونظمها الأستراتيجية والتكتيكية.. كما يدخل فى ذلك جداول تنظيم القوات المسلحة أو ما يطلق عليها تنظيم القوات للمعركة التى بدورها تشمل المعلومات عن أماكن الوحدات البرية والبحرية والجوية والبيانات الفرعية كأسماء الضباط ورتبهم والشارات المميزة للوحدات.

كما تشمل المعلومات العسكرية التى تجمعها المخابرات الحربية أيضا تفصيلات عن تطورات التسليح والأسلحة المختلفة، كذا توزيع القوات المسلحة فى قطاعاتها والملابس العسكرية ومهمات الجنود وتاريخ حياة الضباط، كذا تشمل معلومات عن الروح المعنوية وطرق التدريب والنظريات الاستراتيجية والتكتيكية.

هذه بإيجاز مهام المخابرات العسكرية، أما المخابرات السياسية أى العامة فمهمتها التكهن والتنبؤ عن طريق نشاطها الذى عرضته سلفا بما تدبره الدول الأخرى ضدنا، كذا التنبؤ بالعواقب التى قد تحدث نتيجة قرار سياسى اتخذه من يملك سلطة وضع القرار السياسى، ثم عليها أن تدق ناقوس الخطر فى الوقت المناسب.. والمشكلة هنا ليست بالهينة، إذ ينبغى على المخابرات السياسية أن تحلل ماينبغى على الدولة أن تعرفه حتى يمكن أن تتكهن بالعواقب، فضلا عن تحليل ما يجب عليها أن تعرفه عن موقف الدول الأخرى فى المستقبل..

على أن المعلومات المتاحة هنا ليست وصفية أو كمية مثل المعلومات العسكرية والاقتصادية ولكنها معلومات تأملية تقديرية تكثر فيها الاحتمالات والمترادفات والتبادلات.. ففى المعلومات العسكرية يقال إن العدو يملك كذا فرقة مشاة وكذا فرقة مدرعة ومائة طائرة طراز كذا، وتسليحها كذا.. الخ، وفى المعلومات الاقتصادية يمكن تحديد كمية الموارد والمصادر، ومعدل الإنتاج والاستهلاك للعدو.. الخ، أما فى المعلومات السياسية فهى بالدرجة الأولى تكهنات عن نوايا وأعمال لا تزال داخل سريرة العدو..

ولذا كانت تقديرات المخابرات العامة وتقاريرها السياسية تخدم أحد الأغراض الآتية:

١ - إمداد القادة السياسيين والمسئولين بالمعلومات السياسية فى الشكل الذى يمكنهم من تقدير سياساتهم..

٢ - إمدادهم بالمعلومات التى يحتاجون إليها لإعادة النظرفى السياسة التى ينتهجونها حيال بلد معين، إذا كانت السياسة القائمة تتطلب تعديلا أوتغييرا

٣- إمداد رجال السياسة بالمعلومات عن التصرفات التى ينتظر أن تتخذها حكومة بلد معين، كذا النتائج المنتظرة المترتبة على إقدامهم على إجراء معين.

المخابرات العامة وسحب قوات الطوارىء الدولية

ولنتساءل: كيف عاشت المخابرات العامة أحداث حرب يونيو سنة ١٩٦٧؟

وهل أدت مهمتها أم أنها أخفقت كما ردده البعض؟

إن الإجابة عن ذلك سنجده فى الأوراق التالية وهى تعتمد على الوثائق والمستندات، كانت المخابرات العامة تعيش أحداث منطقة الشرق الأوسط يوما بيوم منذ أن نشبت أزمة الشرق الأوسط فى منتصف مايو سنة ١٩٦٧، وكانت المخابرات تحذر القيادة السياسية وتنبهها، رغم أن المخابرات لا تشارك فى وضع القرار السياسى، وتقصر مهمتها على وضع صاحب القرار فى الصورة السليمة التى تمكنه من وضع القرار... ففى يوم الثالث عشر من مايو سنة ١٩٦٧ صرح ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل أن إسرائيل سوف تستمر فى الرد على أية محاولات للقيام بعمليات تخريب فيها وأنها سوف تعمل على إحباط أية محاولات لتحويل روافد نهر الأردن، كما أنها ستدافع عن حرية الملاحة فى البحر الأحمر.

وكانت مصر قد طلبت سحب القوات الدولية ـ كما ذكرت سلفا ـ وبدأت التحركات العسكرية فى سيناء تجذب اهتمام صحف وإذاعة العالم، وأعرب يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة عن أسفه لسحب قوات الطوارىء الدولية.

وفى بريطانيا صرح جورج براون وزير خارجيتها بضروة عدم سحب هذه القوات قبل استشارة الدول المعنية.. والواقع أن المنطقة العربية شهدت خلال النصف الأخير من شهر

مايو تطورات سياسية مهمة كان لها تأثير على القوى المتصارعة فيها، وكان أبرز هذه التطورات وصول العلاقات المصرية الأمريكية إلى ذروة التوتر وكانت بريطانيا تنظر إلى الوضع فى الجنوب العربى نظرة خطر داهم، هذا فضلا عن تزايد الصراع بين كتلة الدول العربية التقدمية وكتلة الدول العربية المحافظة.

ومما زاد من قلق إسرائيل تزايد حوادث التسلل العربى إلى قلبها، رغم تعرض سوريا لهجوم الطيران الإسرائيلى من قبل ـ كما شرحنا سلفا ـ وكان من الواضح تزايد النشاط الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط نتيجة القلق والاضطراب الذى كان يسود المنطقة، وقد فسرت الدبلوماسية الأمريكية هذه الظروف على أنها تمثل الفرصة الملائمة لمواجهة السياسة التحررية العربية، وضرب النفوذ التحررى فى أضعف نقاطه ـ سوريا ـ كما يحقق لها ذلك عزل مصر، وفتح جبهة ثانية أمامها، تخفف من ثقل نفوذها فى شبه الجزيرة العربية، كما كانت الولايات المتحدة تأمل فى إحداث ردود فعل فى العراق تمكن من زيادة احتمالات تغيير الحكم القائم بها، وتدعيم النفوذ المحافظ فى الأردن والسعودية.. والواقع أن هذا الخط كان يتفق مع المخطط الأمريكى الذى كان موضوعا لضرب مراكز النفوذ التحررى فى دول العالم الثالث، كما كان يتمشى مع النهج الفكرى للقيادة السياسية التى كانت تحكم الولايات المتحدة حينئذ، فضلاً عن أن موعد الانتخابات الأمريكية كان قد قرب مما يتطلب تدعيم العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية كى تنال أصوات اليهود الأمريكيين، ويحقق مكاسب بارزة فى المنطقة كمحاولة لمعادلة ردود فعل حرب فيتنام لدى الشعب الأمريكى.

وإذا نظرنا إلى موقف إسرائيل فى ذاك الوقت نظرة موضوعية، نجد أن الأوضاع التى كانت سائدة فى المنطقة العربية كانت تعد ظروفا ملائمة من وجهة نظر إسرائيل لتحقيق أول أهداف سياستها الخارجية وهو تأمين وجود الدولة الإسرائيلية وتدعيمها.. وكانت حكومة أشكول بالرغم من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها، أكثر الحكومات الإسرائيلية استقراراً، إذ نجح أشكول بسياسته الخارجية فى الوصول بالعلاقات الإسرائيلية الأمريكية فى تلك الفترة إلى أعلى مراحل ازدهارها ونموها.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجحت إسرائيل فى تنفيذ المخطط الأمريكى الخاص بالتنسيق بين مواقف إسرائيل والأردن والسعودية سواء إزاء سوريا أو الجنوب العربى.. وقد أسفر تطور

موقف الولايات المتحدة وإسرائيل إلى حشد الأخيرة قواتها المسلحة على الحدود السورية وهو ما وجد تبريره فى أحد تفسيرين:

١- إعداد إسرائيل وحدها لعمليات عسكرية توجه لسوريا على نطاق واسع بهدف تحقيق نصر عاجل للردع.

٢- تنفيذ مخطط عربى بهدف القضاء على الوضع القائم فى سوريا.. فقد كانت سوريا أكثر الدول العربية تأثرا بالأزمة الناشئة فى المنطقة،نتيجة سوء الموقف الداخلى وتفكك الوحدة الوطنية بها، ونتيجة ردود الفعل التى أحدثها التعرض الإسرائيلى على الحدود السورية، مما كان له تأثير عكسى فى ثقة الشعب السورى فى قيادته فى ذاك الوقت، فاضطر رجال الحكم السورى إلى استمرار إثارة المشكلات على حدودها كمحاولة لكسب الوقت فى الحفاظ على السلطة.. وقد وضح هذا من مبالغة الحكومة السورية فى تقدير حجم الحشود الإسرائيلية على حدودها.. وفى الوقت ذاته لم تتخذ الإجراءات الدفاعية التى تتناسب والخطر الداهم الذى ادعته، فضلا عن دهشتها من جدية رد فعل مصر إزاء الأحداث.

فى وسط هذه الأحداث، وبعد أن طلبت القيادة السياسية المصرية سحب القوات الدولية دون أن تستشير المخابرات،قامت المخابرات العامة بعمل تقرير معلومات فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٧ـ وهو وقت قصير للغاية ـ ووزع على القيادة السياسية والقيادة العسكرية ووزارة الخارجية.

قالت المخابرات العامة إن طلب الجمهورية العربية المتحدة سحب قوات الطوارىء الدولية قد أدى إلى ردود فعل بعيدة المدى لدى الغرب وإسرائيل، نتيجة للدور الذى تقوم به فى المنطقة، وما قد يترتب على سحبها من عودة الأوضاع على الحدود الإسرائيلية العربية إلى ما كانت عليه قبل العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦.

وذكرت المخابرات أن الاحتمالات المستقبلة لدى القوى المختلفة تتخلص فى الآتى:

أولا: بالنسبة لإسرائيل

١) احجام إسرائيل عن القيام بعمليات عسكرية ضد سوريا تنفيذا لتهديداتها السابقة فى الوقت الحالى وإرجاء ذلك إلى ما بعد عودة الهدوء على الحدود المشتركة.

٢) استخدام القوات المسلحة فى حالة تهديد حرية الملاحة فى خليج العقبة.

٣) التنسيق العسكرى مع الولايات المتحدة ودول الغرب فى تأمين حرية المرور فى الخليج

٤) جهود مشتركة فى الأمم المتحدة من أجل تأييد حق إسرائيل فى المرور وإثارة الرأى العام العالمى ضد موقف الجمهورية العربية المتحدة مع التركيز على دول العالم الثالث.

٥) العمل على الحد من تضامن الدول العربية مع الجمهورية العربية المتحدة فى هذا الموقف.

ثانيا: الولايات المتحدة:

١) العمل على تهدئة الموقف الحالى منعا لتصاعد أية اشتباكات قد تحدث.

٢) السعى من أجل عودة قوات الطوارىء الدولية إلى مراكزها أو حمل إسرائيل على قبول فكرة عودة قوات الطوارىء فى داخل أراضيها.

٣) بذل مزيد من الجهود لدى الاتحاد السوفييتى للحيلولة دون تدهور الموقف فى المنطقة.

٤) زيادة تدعيم الدول المحافظة العربية، ودفع السعودية إلى مزيد من النشاط العسكرى فى اليمن.

٥) بذل المزيد من الدعم العسكرى للقوات المسلحة الإسرائيلية.

٦) المشاركة فى تأمين حرية الملاحة فى خليج العقبة بما يتفق والموقف الأمريكى من هذه المشكلة

٧) الضغط العسكرى على القاهرة بتنشيط القواعد الغربية فى المنطقة وزيادة استعداد الأسطول السادس.

٨) السعى لدى دول الغرب والمؤسسات الدولية لزيادة الضغط الاقتصادى على القاهرة، ولقد خلصت المخابرات العامة بعد ذكر هذه الاحتمالات إلى توقع توتر الوضع على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية إثر انسحاب قوات الطوارىء الدولية وبخاصة إذا أغلقت الجمهورية العربية المتحدة الملاحة فى خليج العقبة أمام إسرائيل وما يمكن أن يترتب عليه من مواجهة عسكرية قد تشارك فيها الولايات المتحدة بصورة أو بأخرى نتيجة أهمية الملاحة بالنسبة لإسرائيل من النواحى الاستراتيجية والاقتصادية.

وهكذا أنذرت المخابرات العامة القيادة السياسية من خطر إغلاق الخليج فى وقت مبكر جداً، وذلك بعد أن تنبأت بالاحتمالات والتوقعات التى قد تتخذها القوى المعنية فى أزمة الشرق الأوسط، بعد طلب مصر سحب القوات الدولية،الذى أمرت به القيادة السياسية بها دون دراسة أو روية.

عرقلة مهمة يوثانت وتقدير المخابرات للموقف

والواقع أن التساؤلات كثرت حول مهمة يوثانت، ووصل الأمر حد اتهامه بأنه مسئول عن الحرب فى الوقت الذى كان عليه مهمة إقرار السلام، بصفته سكرتيرا عاماً للأمم المتحدة.. وقد زعم يوثانت أن مصر هى المسئولة عن تصعيد الموقف إذ وضعته أمام الأمر الواقع قبل أن يصدر أوامره إلى قوات الطوارىء الدولية مساء ١٨ من مايو، إذ قامت مصر على حد قوله..بإخراج هذه القوات من نقطها على خط الحدود وعند مدخل خليج العقبة.

ولكن هذا لم يكن صحيحا، إذ أن كل ما قامت به مصر حينئذ هو قيام القوات المصرية باحتلال جبل «الضبحة» وهو موقع يبعد عن خليج العقبة بأكثر من مائتى ميل، وقد قامت القوات المصرية بإخلائه بعد ساعتين من احتلاله نتيجة اعتراض الجنرال ريكى على هذا الإجراء.. كما أن القوات المصرية لم تحتل شرم الشيخ إلا بعد مرور ثلاثة أيام من أوامر قائد القوات الدولية بسحب قواته من هذه المنطقة.

وقد ادعى يوثانت أيضا أن إعلان عبد الناصر بقراره إغلاق الخليج قد اتخذ أثناء رحلته إلى القاهرة، وذلك حينما قيل له إنه كان ينبغى عليه أن يجمع مجلس الأمن ليتخذ قراراً فى مسألة السلام فى المنطقة.. وبالطبع لم يكن يغيب عن يوثانت أن إغلاق الخليج سوف يؤدى حتما إلى صدام مسلح بين العرب وإسرائيل.

ومن ناحية أخرى كانت هناك ظروف أدت إلى عرقلة مهمة يوثانت، منها عدم توفر الانسجام داخل قوات الطوارىء الدولية، ذلك أن الهنود واليوغسلافيين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من قواتها وكانت لديهم الرغبة فى الانسحاب، كما أن معظم الدول

المشتركة فى القوات الدولية كانت ترى الانسحاب مبررة ذلك بأن مصر تعمل فى نطاق حقوقها الدولية، وليس لهذه الدول الحق فى معارضة طلب مصر سحب القوات الدولية.

على أن اللوم الأكبر يقع على قطبى المعسكرين، فلم تعمل كل من واشنطن وموسكو على تهيئة المناخ اللازم لمفاوضات دبلوماسية إذ كانت الولايات المتحدة تنظر إلى هذه القوات على أنها أداة احتلال تحقق لها أهدافها فى المنطقة.. أما موقف كندا فقد كان أكثر تطرفاً، وزاد من مرارة هذا الموقف قيام وزير خارجيتها بإصدار قرار بسحب القوات الكندية المشتركة فى قوات الطوارئ الدولية خلال أربع وعشرين ساعة.

على أن موسكو لم تحاول الضغط داخل هيئة الأمم المتحدة بخلق مناخ ملائم لتسوية الأزمة، ولذا فإن مشكلات جمة كانت تواجه يوثانت عندما غادر نيويورك يوم ٢٤ من مايو فى طريقه إلى منطقة الشرق الأوسط.. وقد بدأ يوثانت رحلته بزيارة تل أبيب التى اتهمت مصر بتهديدها لها واقترح يوثانت على إسرائيل أن تقبل دفع القوات الدولية إلى داخل حدودها بحيث لا تعرقل قدرتها على التحرك لمنع أى هجوم يوجه ضدها.. ولكن إسرائيل رفضت هذا الأقتراح واعتبرته انتهاكا لسيادتها.. وحينما وصل يوثانت إلى مصر اقترح إرسال وفد خاص من الأمم المتحدة إلى كل من مصر والأردن وإسرائيل لعمل تسوية سلمية.. ومع أن عبدالناصر وافق على ذلك، فقد رفضت إسرائيل هذا الاقتراح، ولم يكن أمام يوثانت إلا أن يطلب فسحة من الوقت كى يستطيع أن يهيىء الجو لإجراء مفاوضات، فطلب من إسرائيل ألا ترسل سفنا إلى خليج العقبة للتأكيد من أنه لم يغلق، وكان على الدول الأخرى ألا ترسل إليها أية مواد استراتيجية محملة فى سفن.. ومن ناحية أخرى، كان على مصر أن تحجم عن ممارسة حقها فى مصادرة أى سفن متجهة إلى ميناء إيلات خلال مضايق تيران.. ووافق عبد الناصر، ولكن إسرائيل كانت عنيدة ورفضت.. والواضح أن مهمة يوثانت كانت متأخرة، فحينما وصل إلى القاهرة كان عبد الناصر قد أغلق الخليج فعلاً.

وفى رأيى أن هذا الإجراء كان الفخ الذى أشرت إليه من قبل، فإغلاق الخليج قد أثار المعسكر الغربى كله، والدول المتعاملة مع إسرائيل.. وكان الرأى الساحق فى دول الغرب بجانب إسرائيل..ولو قامت إسرائيل بأى عمل عدوانى فإنها ستكسب الرأى العام فى هذه الدول على أساس أنها تمارس حقها فى الدفاع الشرعى عن النفس.

إذن فالمؤامرة متعددة الأطراف، ويقف فى طرف منها كل من أمريكا والاتحاد

السوفييتى، ويشترك فيها بحسن نية، أو بسوء قصد بعض البلاد العربية، ويشارك فيها يوثانت على المستوى ذاته، والهدف هو جر عبدالناصر إلى الفخ.. لقد وقع عبد الناصر فعلا فى الفخ حينما أغلق الخليج، فقد كان محتما على إسرائيل ألا تسكت وأن تحارب، فضلا أنها كسبت الرأى العام الغربى إلى جانبها.

وما إن أعلن يوثانت يوم ٢١ من مايو عزمه لزيارة منطقة الشرق الأوسط حيث بادرت المخابرات العامة فى اليوم ذاته، فأصدرت تقرير معلومات آخر، وضحت فيه للقيادة السياسية أن قيام كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل بحشد قواتهما الضاربة على جانبى خط الهدنة والحدود المشتركة، وانسحاب قوات الطوارىء الدولية قد أدى إلى توتر الموقف فى المنطقة العربية، مما دفع يوثانت إلى القيام بزيارته المرتقبة للقاهرة لدراسة احتمالات تطور الأوضاع فى المستقبل، وبخاصة بعد ردود الفعل العنيفة من جانب دول الغرب وإسرائيل.

وشرحت المخابرات فى هذا التقدير مدى حيوية خليج العقبة بالنسبة لإسرائيل، وأشارت إلى ما أسفر إليه العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ واحتلال إسرائيل لسيناء، من إصرار إسرائيل على ممارستها حق الملاحة فى خليج العقبة ومضيق تيران.. وذكّرت المخابرات القيادة السياسية بمماطلة إسرائيل عام ١٩٥٦ فى انسحابها من سيناء وقطاع غزة رغم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بهدف الحصول على ضمان دولى يؤكد حقها فى المرور مستقبلا.. ومع أن إسرائيل أخفقت فى ذلك، فقد قصر نجاحها على تعهد شخصى من جانب الولايات المتحدة، وقد استندت إلى وجود قوات الطوارىء الدولية للاستمرار فى ممارستها للمرور فى الخليج.. والواقع أن إسرائيل ظلت بعد ذلك تؤكد أن أى تعرض لحرية الملاحة فى الخليج لا يعنى سوى الحرب من جانبها، واستغلت الدول المحافظة العربية هذا الوضع للتشهير بموقف الجمهورية العربية المتحدة كما أوضحت سلفا.

وقد بينت المخابرات العامة فى هذا التقدير أهمية إيلات لإسرائيل من النواحى السياسية والاقتصادية، مما حدا بها إلى تطوير إيلات فى أعقاب العدوان الثلاثى، فقامت بإنشاء ميناء جديد وخط أنابيب بترول، كما قامت بالعديد من الإنشاءات السكنية والسياحية، فضلا عما أنشأته من خطوط ملاحية تربطها بآسيا وأفريقيا، وإقامة مشروعات إزالة ملوحة المياه المالحة.. وقد ترتب على ذلك تطور طاقة الميناء الاقتصادية من ٤١ ألف

طن عام ١٩٥٧ إلى ٢,٠٣٦,٠٠٠ طن عام ١٩٦٧ بما فيها البترول الذى يبلغ ١,٧ مليون طن ـ وتمثل هذه الكمية حوالى ٢٩ ٪ من إجمالى حركة الموانىء الإسرائيلية..

معنى إغلاق الخليج من جانب مصر هو خنق إسرائيل اقتصادياً، مما يدفعها إلى استخدام القوة لإعادة فتحه.. وقد وضحت المخابرات فى تقديرها هذا موقف إسرائيل بصورة دقيقة، وقالت إنها لن تقف موقفا سلبيا إزاء إغلاق الملاحة فى خليج العقبة.. وفيما يلى نص موقف إسرائيل الذى جاء بالتقدير:

«من المؤكد أن إسرائيل لن تقف موقفا سلبيا إزاء غلق الملاحة فى خليج العقبة وذلك لما سوف يترتب عليه من ردود فعل عنيفة لدى الرأى العام الإسرائيلى، بالإضافة إلى ما يعنيه ذلك من القضاء على سياسة الردع التى تبنتها منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، فضلا عن تأكدها من أن ذلك سوف يؤدى فى المستقبل إلى فرض مزيد من التنازلات عليها من جانب الدول العربية، وهو ما يمكن أن ينتهى فى المدى البعيد إلى القضاء عليها.

وعلى ذلك فمن المتوقع أن تواجه إسرائيل هذا الموقف، بعد أن تستنزف الجهود الدولية كما يلى:

١) احتلال قطاع غزة نظراً لصعوبة الدفاع عنه، وما يمكن أن يسفر عنه هذا الاحتلال من ردود فعل لدى الرأى العام العربى والفلسطينى بخاصة، ويمكنها ذلك من استخدام القطاع لمساومة الجمهورية العربية المتحدة لإعادة فتح الملاحة بالنسبة لها.

٢) التنسيق مع دول الغرب ـ الولايات المتحدة وبريطانيا ـ فى عمليات بحرية مشتركة لإعادة فتح الملاحة فى الخليج.

٣) محاولة توجيه ضربة خاطفة لقواتنا المسلحة فى سيناء بهدف إملاء شروطها سواء بالنسبة للملاحة أو النزاع العربى الإسرائيلى.

هذا فيما يختص بموقف إسرائيل، ولكن ما رأى المخابرات فى موقف الغرب ؟.. لقد قالت المخابرات أنها تتوقع أن تتحرك دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا للعمل على مواجهة موقف الجمهورية العربية، وذلك لالتزام هذه الدول بالحفاظ على أمن إسرائيل وكيانها، كذا الدور الرئيسى الذى قامت به الولايات المتحدة فى تمكين إسرائيل من الملاحة فى خليج العقبة إثر العدوان الثلاثى، هذا فضلا عن أن التحركات العسكرية الأخيرة للجمهورية العربية المتحدة وموقفها من قوات الطوارىء الدولية ومن الملاحة الإسرائيلية فى الخليج، موجه أساساً إلى النفوذ الغربى فى المنطقة،

ويدرك الغرب الآثار التى تترتب على نجاح مصر فى تحقيق أهدافها على حساب مصالحه فى المنطقة.

وبينت المخابرات الاحتمالات المتوقع أن يقوم بها الغرب كما يلى:

١) اللجوء إلى الأمم المتحدة على أساس أن الموقف حينئذ كان يهدد السلام العالمى، وذلك للحصول على قرارات تدين الجمهورية العربية المتحدة وتدعو إلى عودة قوات الطوارىء والسماح لإسرائيل بالمرور فى خليج العقبة.. وبينت المخابرات أنه من المتوقع أن يخفق الغرب فى الحصول على موافقة مجلس الأمن نتيجة الفيتو السوفيتى، أو الحصول على أغلبية الثلثين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢) مشاركة إسرائيل بطريقة غير رسمية بالأسلحة والمعدات فى مواجهة القوات العربية فى سيناء، أو بطريقة مباشرة فى خليج العقبة.

٣) زيادة الضغط على الجمهورية العربية فى جبهات أخرى واحتمال اشتراك بريطانيا فى عمليات عسكرية واسعة النطاق فى اليمن.

وكان رأى المخابرات العامة المصرية أن دور الاتحاد السوفييتى إزاء مصر سيقصر على المساندة فى المجالات الدولية لموقف مصر.

ولقد خلصت المخابرات من هذا كله، بأن حذرت القيادة السياسية من خطورة إغلاق الخليج، فقالت إن مصر تدخل فى حالة إغلاقها الملاحة فى خليج العقبة معركة جديدة ضد النفوذ الغربى وإسرائيل والدول العربية المحافظة، مما قد يدفع إسرائيل لاتخاذ أحد الاحتمالات التى ذكرتها سلفا.

مناقشة فى الكنيست الإسرائيلى

وفى يوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧ ألقى ليفى أشكول خطابا فى الكنيست انصب على موضوع الملاحة فى البحر الأحمر على ضوء قرار عبد الناصر بإغلاق خليج العقبة.. وقد برز فى هذا الخطاب عدة نقاط أهمها دعوة الدول الكبرى لتأمين حرية الملاحة فى خليج العقبة على أساس أنه حق تتمتع به الدول جميعها، وتمسك إسرائيل بحقها فى المرور الذى أعلنته فى شهر مارس من عام ١٩٥٧، وأعلن أن منع مصر للملاحة فى الخليج

يعد سابقة خطيرة ذات نتائج وخيمة فى مجال العلاقات الدولية، هذا فضلا عن أن إغلاق الملاحة فى خليج العقبة تعده إسرائيل خرقا للقانون الدولى ومساسا بحقوق شعوب أخرى، وبمثابة اعتداء على إسرائيل.

وقد انتهى خطاب أشكول بالموافقة عليه بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل أربعة أصوات، على أن يقوم رئيس الوزراء بالإدلاء بمزيد من التفاصيل فى لجنة الشئون الخارجية والأمن التابعة للكنيست.

والواقع أن تعرض أشكول لموضوع الملاحة فى خليج العقبة يوم ٢٣ من مايو بعد محاولته التباعد عن الخوض فى هذا الأمر فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٢ من مايو، إنما جاء نتيجة إصرار المعارضة فى الكنيست على إثارة هذا الموضوع، وقد تمثل ذلك فى مطالبة مناحم بيجن الحكومة الإسرائيلية بالمحافظة على حرية الملاحة فى خليج العقبة، وطالب بأن يكون هذا الموضوع أحد الموضوعات الأساسية التى ينبغى أن تصدر فى بيان رئيس الحكومة، وهذا يوضح تشدد المعارضة الإسرائيلية إزاء ضرورة حرية الملاحة الإسرائيلية فى البحر الأحمر، وهذا ما أجبر أشكول على حرصه فى درج موضوع الملاحة فى بيانه يوم ٢٣ من مايو.

ومن ناحية أخرى، كان دافيد بن جوريون قد طلب يوم ٢٢ من مايو - بعد انتهاء أشكول من خطابه فى الجلسة الافتتاحية - مناقشة الوضع الحالى على الحدود فى جلسة مغلقة للجنة الشئون الخارجية والأمن، ولكن الكتل الحزبية وعلى رأسها التجمع العمالى لم تبد تقبلها لهذا الاقتراح وفتح باب المناقشة فى الكنيست، ولكن الموقف تغير عقب إعلان مصر إغلاق الملاحة فى خليج العقبة وصدور بيان أشكول الثانى يوم ٢٢ من مايو، فوافقت الأغلبية الساحقة فى الكنيست على ما كان قد اقترحه بن جوريون، وقررت مناقشة الموضوع بلجنة الشئون الخارجية والأمن.

ولقد وضح من بيان أشكول تشدده إزاء مشكلة إغلاق الملاحة فى وجه السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة وهو ما كان متوقعا منه، ويرجع ذلك إلى حرصه على مكانة الحكومة لدى الرأى العام فى الداخل، والتزاماتها بوعودها العديدة السابقة، ومحاولة لتفويت الفرصة على المعارضة الإسرائيلية وبخاصة حزب «رافى». كذا للحفاظ على الروح المعنوية للشعب الإسرائيلى، وعلى سياسة الردع الإسرائيلية التى تأثرت بقرار مصر.

وخلصت المخابرات المصرية إلى أن إسرائيل تعتزم بإصرار تأمين حرية الملاحة فى

الخليج، للتأثير على القوى الدولية الكبرى، وحثها على سرعة التحرك حفاظا على السلام فى المنطقة، وقالت المخابرات إن إلقاء أشكول مسئولية الحفاظ على الوضع الراهن على الأمم المتحدة ليست إلا محاولة من جانبه لكسب الرأى العام فى المنظمة الدولية كخطوة لتبرير أى عمل عسكرى تقوم به إسرائيل مستقبلا، وبخاصة عندما ربط موضوع الملاحة بسيادة إسرائيل وكيانها.. وأكدت المخابرات اتفاق جميع الأحزاب الإسرائيلية فى لجنة الشئون الخارجية والأمن بالكنيست على أسلوب مواجهة الحكومة الإسرائيلية للموقف الراهن.

ومن ثم كان أمام القيادة السياسية فى وقت مبكر صورة واضحة عن جدية إسرائيل وعزمها على تأمين حرية الملاحة فى خليج العقبة باستخدام القوة.

الموقف الدولى بعد إغلاق الخليج

لم تستمع القيادة السياسية لنصيحة المخابرات العامة وتحذيرها من أخطار إغلاق الخليج، فأصدر عبد الناصر قراره بإغلاق خليج العقبة قبل زيارة يوثانت.. وقد أحدث هذا القرار ردود فعل متفاوتة لدى الدول الكبرى وحتى لدى الدول العربية.. وكان الغرب ينظر إلى الحشود المصرية على أنها مظاهرة عسكرية تستهدف منها مصر مجرد تأييد سوريا ووضع اتفاقية الدفاع المشترك موضع التنفيذ بعدما وجهت بعض الدول العربية إلى مصر نقداً لاذعاً إزاء عدم تحركها لمواجهة العدوان الإسرائيلى الأخير على سوريا.

وقد تفاوتت ردود الفعل التى أحدثها قرار إغلاق الخليج بين دول الغرب ذاتها، فبينما تصدرت الولايات المتحدة المعارضة الغربية للقرار، حاولت بريطانيا فى بادىء الأمر أن تتخذ موقفا أقل تشدداً، بينما أوضحت فرنسا اتجاهها إلى عدم التدخل فى المشكلة بصورة مباشرة.

كان موقف الولايات المتحدة إزاء إغلاق الخليج متناقضا، فبينما صرح الرئيس جونسون أن الحكومة الأمريكية تعد إغلاق خليج العقبة أمراً غير مشروع، نفى المسئولون الأمريكيون اتجاه الحكومة الأمريكية لاستخدام القوة فى تأمين الملاحة فيه.. واتهمت واشنطن القاهرة بأن الخطوة الأخيرة التى اتخذتها فى إغلاق الخليج تعد تعرضا من جانب

مصر لأمن إسرائيل وتحديا للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومواجهة سافرة من مصر لنفوذ واشنطن ومصالحها فى المنطقة.

ولقد قامت الولايات المتحدة بإجراء اتصالات دبلوماسية واسعة النطاق وبخاصة مع الأتحاد السوفيتى ومصر، محاولة إحياء التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠، كما أن تصريح جونسون سالف الذكر دفع كندا والدنمارك إلى طلب عقد مجلس الأمن.

ويمكن تفسير هذا الأسلوب بأنه كان بمثابة محاولة من جانب الولايات المتحدة لكسب الوقت، حتى تتمكن من الوصول إلى الحل المناسب، الذى يكفل لها إعادة فتح الملاحة فى الخليج مع المحافظة على مصالحها فى المنطقة، فضلا عن تهيئة الرأى العام العالمى إلى تقبل أى إجراء عنيف قد تقوم به إسرائيل بموافقتها.

أما بريطانيا فقد حاولت فى بادىء الأمر أن تتخذ موقفا ظاهره تجنبها الدخول كطرف مباشر فى الأزمة، وقد وضح ذلك من معارضتها فكرة إحياء التصريح الثلاثى، ومطالبتها بأن تتحمل الأمم المتحدة مسئولية الموقف.. لكن الضغط الأمريكى على بريطانيا دفع الأخيرة إلى كشف حقيقة موقفها، وهو ما وضح من تصريحات المسئولين فى بريطانيا التى تضمنت موافقتها على أى عمل تقوم به الولايات المتحدة لحفظ السلام، واستعدادها لاتخاذ إجراءات عسكرية خارج نطاق الأمم المتحدة لمواجهة الموقف..وقد أكد هذا الاتجاه الأخير ما رصد من تحركات عسكرية فى القواعد البريطانية فى الشرق الأوسط - قبرص، البحرين، ليبيا - منذ بدء الأزمة.

فإذا انتقلنا إلى فرنسا نجد أنها حرصت منذ بدء تطور الأزمة على عدم اتخاذ موقف متحيز لصالح أى من الطرفين المتنازعين، حرصا على علاقاتها مع كل منهما، وإن كانت عبرت عن قلقها نتيجة إغلاق الملاحة فى خليج العقبة، وما قد يترتب عليه من ردود فعل تهدد السلام فى المنطقة.

والواقع أن تصريح فرنسا الذى أصدرته والخاص بموافقتها على مبدأ تشاور الدول الأربع الكبرى حول إنهاء الوضع القائم فى الشرق الأوسط لم يعد خروجا عن موقفها السابق بقدر ما كان يعبر عن حقيقة اتجاهات ديجول.

وعلى الرغم من أن فرنسا لم تأمل فى اتفاق الدول الأربع الكبرى على موقف موحد نتيجة التباين بين موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، فقد كانت فرنسا تهدف من هذا التصريح عدة أمور: منها تأكيد ثقل فرنسا على أساس أنها تتصرف على

قدم المساواة بين موسكو وواشنطن، وإبراز نفسها على مسرح الأزمات الدولية، والتدليل على استمرار ثقل الوجود الفرنسى فى المنطقة.

أما إيطاليا فقد وقفت موقف المراقب، وأبدت قلقها رسميا لمصر يوم ٢٣ من مايو عن طريق القائم بالأعمال للجمهورية العربية المتحدة فى روما، إذ استدعاه السنيور فانفانى وزير الخارجية الإيطالية، ورجاه أن ينبه حكومته، وإذا أمكن عبدالناصر شخصيا بخطورة الموقف الذى نشأ حديثاً نتيجة التطورات الأخيرة.. وأكد فانفانى للقائم بالأعمال المصرى، قلق حكومته، وأعلن للأخير أنه نبه من قبل الدول الصديقة لإيطاليا فى المنطقة إلى ضرورة تجنب أى تحركات من شأنها أن تجعل من تحقيق السلام أمراً مستحيلاً.

وكان فانفانى قد تقابل مع يوثانت سكرتير الأمم المتحدة فى روما وهو فى طريقه إلى الشرق الأوسط، وتناقش معه فى أزمة الشرق الأوسط، كما ناشدت إيطاليا مصر أن تتعاون مع يوثانت لإنجاح مهمته.. وأشار السنيور فانفانى إلى الأحداث الخطيرة التى سوف تعقب قرار حكومة مصر بشأن المرور فى خليج العقبة، وما سيترتب على ذلك من ردود فعل عنيفة، يمكن تجنبها حتى بعد إعلان القرار.. وطلب فانفانى من القائم بالأعمال المصرى أن يبلغ حكومته فورا برأى إيطاليا، كما ذكر له أن هذه الرسالة ستبلغ إلى السفارة الإيطالية فى القاهرة.

هذا عن موقف الغرب.. ولكن ما موقف الاتحاد السوفييتى؟، بالرغم من محاولات دول الغرب التشكيك فى مدى جدية موقف الاتحاد السوفييتى بعدما تردد عن الاتصالات التى جرت بين واشنطن وموسكو، ورسالة جونسون إلى كوسيجن، فقد أخذ موقف السوفييت وعدد من الدول الشيوعية يتبلور بصورة واضحة، وبخاصة ما أعلن فى بيان الحكومة السوفييتية الذى صدر بعد إغلاق الخليج، وتنديد الوفد السوفييتى فى مجلس الأمن بموقف الغرب وكان السوفييت يحرصون على عدم تأثر مركزهم بين الشعوب العربية، ولذا لم يتوقع أى نجاح لتحقيق اتفاق بين الغرب والشرق على حل محدد للأزمة الناشئة فى المنطقة.. على أنه ينبغى هنا ألا ننسى ممارسات دول الغرب لضغوط عنيفة على يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة، إذحرصت على تجسيم خطورة الوضع فى المنطقة وتهديده للسلام، وأكدت إصرار إسرائيل على إعادة فتح الملاحة فى الخليج ولو باستخدام القوة.. وقد انتهزت الولايات المتحدة فرصة زيارة يوثانت للقاهرة، فدفعت كل من الدانمارك وكندا لدعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد بهدف الضغط على يوثانت خلال

إقامته فى القاهرة لبذل أقصى جهد ممكن مع القاهرة للتراجع عن قرارها الخاص بإغلاق الملاحة فى الخليج، ولتبرير أية خطوات قد تتخذها دول الغرب خارج نطاق الأمم المتحدة.

فى وسط هذا الجو، لم تتوان المخابرات العامة من وضع الصورة واضحة أمام واضعى القرار السياسى، وحذرت لمرة أخرى من قيام صدام عسكرى مسلح نتيجة إغلاق خليج العقبة، وخلصت إلى النتيجة التالية:

«تدخل إسرائيل ودول الغرب فى مرحلة الإعداد التى تمثلت فى الاتصالات التى تجريها الولايات المتحدة وإسرائيل، وفى انعقاد مجلس الأمن حتى يتاح لها فرصة التوصل إلى الأسلوب المناسب فى الرد، وإذا كانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تتصور الموقف، فإن حقيقة موقف الاتحاد السوفييتى سوف تؤدى إلى إخفاق الدعوة التى نادت بها مؤخرا الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل من ضرورة تشاور القوى الأربع، الأمرالذى قد تتخذه إسرائيل بدفع من الولايات المتحدة للقيام بصدام عسكرى ضد الجمهورية العربية المتحدة.

انقسام فى إسرائيل

أصبح الموقف بعد قرار إغلاق خليج العقبة، ملتهبا، وحدث انقسام شديد فى إسرائيل بين ما يسمون أنفسهم بالحمائم وبين ما يسمون أنفسهم بالصقور الذين هاجموا أشكول، وقالوا: «لو كان بن جوريون فى الحكم لما استطاع عبد الناصر القيام، بهذا العمل».. وقد دفع هذا الموقف المتشدد من المعارضة إلى أن يتخذ ليفى أشكول موقفا متشدداً أيضا حتى لا يتهم بأنه يفضل طريق المفاوضات السلمية على اتخاذ موقف حاسم مؤثر.. واتخذ أشكول موقفا متشددا مدعيا أنه أعطى عبد الناصر الفرصة للمفاوضة، وأن هذه الفرصة لن تسمح له بعد ذلك.

وعاد أبا أيبان وزير خارجية إسرائيل إلى تل أبيب يوم ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٧ بعد رحلته إلى العواصم الغربية فى زيارة سريعة.. كان أبا إيبان طوال هذه الزيارة وفى العواصم المختلفة ـ باريس، لندن، واشنطن ـ يحاول قدر جهده أن يوهم الرأى العام العالمى بأن الشعب الإسرائيلى الصغير أصبح معرضا للذبح من جحافل العرب الذين يربو عددهم على مائة مليون نسمة، والذين يحيطون بإسرائيل من كل جانب.

وكما ذكرت سلفا كانت لهذه الزيارات ردود فعل مختلفة لدى الغرب.. ففى فرنسا اقترح ديجول عقد مؤتمر للدول الأربع الكبرى، لمناقشة الأمر واتخاذ ما تراه من إجراءات، وفى لندن أبدى ولسون استعداد انجلترا إلى الانضمام إلى أى إجراء تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية لمنع مصر من إغلاق ممر مائى دولى، أما فى واشنطن فقد أكد جونسون على ضرورة القيام بعمل لإعاده فتح الخليج، سواء كان هذا العمل بمعاونة البحرية البريطانية من عدن أو بدونها.. وفى الوقت ذاته طالب جونسون من إسرائيل كبح جماح نفسها بعض الوقت حتى لا يتفجر الموقف، وقد بدا تناقض هذا الموقف بوضوح، فبينما طلب جونسون من إسرائيل ضبط النفس، لوح جونسون باستخدام القوة، ثم عاد مرة ثالثة وأعلن أنه يميل إلى اتباع الطرق الدبلوماسية ولا يحبذ القيام بأية أعمال عسكرية.. وأرسل جونسون إلى عبد الناصر يقترح إرسال نائبه «هربرت همفرى» إلى القاهرة لمناقشة الأمر، وقد وافق عبد الناصر على هذا الاقتراح..

ومن الغريب أن عبد الناصر حينما اقترح بعد ذلك أن يرسل فورا نائبه زكريا محيى الدين إلى أمريكا بدلا من حضور همفرى، لإجراء محادثات مع الحكومة الأمريكية فى واشنطن ومع هيئة الأمم المتحدة فى نيويورك لم يستجب جونسون فورا لهذه المبادرة حتى نشبت الحرب.

وتفاقم الانشقاق داخل إسرائيل بعد عودة أبا إيبان من جولته، بين العسكريين الذى كانوا يضغطون من أجل الحرب، وبين الذين يحبذون استخدام الوسائل السلمية لحل النزاع.. وفى ٢٨ من مايو عام ١٩٦٧ صرح ليفى أشكول بأن خطر حشد الجيش المصرى فى سيناء على الحدود الإسرائيلية يحتم على إسرائيل الاستعداد، كما أن إغلاق الملاحة أمام السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة يعد عملا عدائيا موجها لإسرائيل تحتفظ إزاءه بحقها فى الدفاع، وأن مجلس الوزراء الإسرائيلى طلب إثارة هذه المشكلة فى الأوساط الدولية.

وعلى الرغم من إعلان يوثانت فى تقريره الذى رفعه إلى مجلس الأمن ضرورة إحياء لجنة الهدنة الإسرائيلية المصرية، وأن مشكلة الملاحة ليست المشكلة الوحيدة التى تهدد السلام فى المنطقة، بل هناك حوادث تخريب ونزاع حول ملكية الأراضى المنزوعة السلاح يشكل خطرا داهما على السلام، فالولايات المتحدة مع تظاهرها بالضغط على إسرائيل بدأت تشن حربا نفسية على مصر للإيحاء بقرب تدخلها المباشر مع إسرائيل، وقد

تحددت شواهد هذه النوايا وتمثلت فيما أوحى به عدد من السفراء الأمريكيين لسفرائنا فى الخارج مثل استمرار تحركات الأسطول السادس، ودعم بريطانيا لقواعدها فى المنطقة، وترحيل الرعايا الأمريكيين من المنطقة ومن مصر بالذات.

فى وسط هذه الظروف المعقدة أسرعت المخابرات العامة فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٧، بتقديم تقرير معلومات إلى القيادة السياسية تشير فيه إلى توقعات الحرب، وتدق ناقوس الخطر.. وفى هذا التقرير أشارت المخابرات العامة إلى أنه ليس من المستبعد أن تكون كل من الولايات المتحدة وإسرائيل قد توصلتا إلى اتفاق على قيام إسرائيل منفردة بعمليات عسكرية موجهة إلى الجمهورية العربية المتحدة، ونبهت إلى أن إسراع أبا إيبان بالعودة إلى إسرائيل، وعدم حرصه على حضور اجتماعات مجلس الأمن، تعنى اقتناع إسرائيل بصعوبة التوصل إلى حلول تخدم موقفها عن طريق المنظمة الدولية بخاصة، وأن استمرار الوضع القائم لفترة أطول يؤثر على موقف الحكومة الإسرائيلية فى مواجهة الرأى العام الإسرائيلى، فضلا عن الضغوط التى تمارسها الأحزاب المعارضة والعناصر العسكرية داخل إسرائيل من أجل الإسراع باتخاذ عمل عسكرى ضد الجمهورية العربية المتحدة.. كما ذكرت المخابرات أن بعض الشواهد تشير إلى احتمال إقدام إسرائيل على القيام بعمل عسكرى فى منطقة خليج العقبة لحشدها قوات فى إيلات تفوق متطلبات الدفاع وتشكيل وزارة قومية.

وحددت المخابرات المصرية موقف إسرائيل فى أحد الاحتمالات الآتية:

١) تجميد إسرائيل للموقف الحالى تمشيا مع ما جاء فى تقرير يوثانت وما قد يقوم به من جهود لحل الوضع الحالى.

٢) قيام إسرائيل منفردة بعمليات عسكرية تهدف فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية طبقا لتخطيط أمريكى إسرائيلى مشترك، يسبق عرض المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويشير إلى هذا الاحتمال حشود إسرائيل المتزايدة فى إيلات، وسهولة تقبل الرأى العام العالمى لهذا الإجراء من جانب إسرائيل باعتباره الرد المباشر المحدود على إغلاق الجمهورية العربية المتحدة الملاحة فى خليج العقبة، كما يوفر هذا الاحتمال للولايات المتحدة التى لن تدخل كطرف واضح فى هذه العمليات، القدرة على استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يحقق وجهة النظر الإسرائيلية.

٣) توجيه إسرائيل لجهدها العسكرى الرئيسى ضد قواتنا فى سيناء، ويرجع هذا

الاحتمال أن بدء العمليات فى أى منطقة سيؤدى إلى حرب شاملة، كما يحقق لإسرائيل استعادة المبادأة والردع،فضلا عن صعوبة تحقيق نصر حاسم فى خليج العقبة واحتمال أن تكون الحشود الإسرائيلية فى إيلات تهدف توجيه انتباه القوات المصرية إلى الجنوب وتعد المساندة الأمريكية لإسرائيل شرطا أساسياً لتحقيق هذا الاحتمال.

ولقد قامت المخابرات العامة المصرية بتحليل هذه الاحتمالات وقامت بترجيح الاحتمال الأخير.. وقالت المخابرات: «إن الاحتمال الأول يعد أمراً مستبعدا من وجهة نظرها لعدم تحقيقه أية مكاسب فعلية من وجهة النظر الإسرائيلية بقدر ما يتيح للجمهورية العربية المتحدة تعزيز المكاسب التى حققتها حتى ذاك الوقت.. أما بالنسبة للاحتمال الثانى فهو يسمح للحكومة الإسرائيلية بالاستجابة للضغوط الداخلية. وموقف الرأى العام من جانب، وكسب تأييد عدد من دول العالم باعتباره أجراء دفاعيا من جانب آخر.. ولكن تطور هذا الحل إلى حرب شاملة يجعل من الأفضل لإسرائيل توجيه ضربتها الأولى بحيث تؤثر تأثيرا فعالا على قواتنا المسلحة، ولذلك فالاحتمال الثالث يعد أكثر الاحتمالات ترجيحا فى تقديرنا لاتفاقه مع العقلية الإسرائيلية والموقف الداخلى فيها.. وتوافق الأهداف بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وساطة لمنع الانفجار

وفى وسط بيئة مشحونة بالبارود الذى كان على وشك الانفجار قمت ببذل مساع مع السلطات الإيطالية كى تنضم إلى جانب مصر، وبخاصة بعد إغلاق خليج العقبة وظهور تيار فى الغرب ينادى بتدويل الخليج، وبدا من بعض الوزراء الإيطاليين موقفا معادياً لمصر.. وكان عبد الناصر يحس بالمرارة والأسى إزاء هذا الموقف، وبخاصة أنه كانت تربط مصر وإيطاليا علاقات اقتصادية نامية، وروابط سياسية ودية، هذا فضلا عن تعاون بين مخابراتيهما فى مجال تبادل المعلومات.

وحاولت أن أقنع الإيطاليين ألا ينضموا إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا التى كانت كل منها تدعى أن خليج العقبة ممر مائى دولى تنطبق عليه الاتفاقات الدولية الخاصة بحرية المرور فى الممرات المائية، مع أن مضيق تيران يجعل السفن العابرة له تمر

على مدى ما يقرب من ميل من المياه الإقليمية، كما أن اتفاق الهدنة العسكرية لعام ١٩٤٨ يتضمن فقرتين تنصان على احترام المياه الإقليمية وعدم انتهاكها، فالمضيق بصورة كاملة يقع فى نطاق المياه الإقليمية العربية.

كان موقف واشنطن متحيزا لإسرائيل، وزاد من خطورة الموقف تدفق الامدادات الحربية الثقيلة من واشنطن إلى إسرائيل.

وكانت إيطاليا قد نصحت عبد الناصر من قبل يوم ٢٤ من مايو عام ١٩٦٧ بألا يتخذ من الإجراءات ما يفجر الموقف..

وكان الملك فيصل ملك السعودية قد ندد فى بروكسل بموقف إسرائيل والغرب، وهدد بقطع البترول عن الذين يساندون إسرائيل بالرغم مما كان بينه وبين عبد الناصر من مشاحنات ومنازعات.

وأرادت الحكومة الإيطالية أن تظهر حسن نواياها، وبعد اتصالات ومشاورات غير دبلوماسية عن طريق المخابرات نجحنا فى تحويل التيار المعارض فى إيطاليا لجانب مصر.

وفى يوم ٣ من يونيو سنة ١٩٦٧ وصلت برقية الساعة الثامنة مساء من المخابرات الإيطالية قالت فيها إنه صدرت الأوامر فى إسرائيل بتعزيز استعدادات المقاومة والوقاية المدنية توقعا لنشوب هجوم إسرائيلى مفاجىء.

وفيما يلى نص البرقية

سرى للغاية ٣/ ٦/ ١٩٦٧

الساعة ٢٠

«يعد تصريح فيصل فى بروكسل بمثابة مقدمة للتقارب بين القاهرة وجدة لقد علم الوزير بأن وزارة الخارجية البريطانية طلبت من إيطاليا أن تتخذ موقفا مؤيدا للاعتراف بتدويل مضيق تيران (قف) والأصدقاء يوصون من جديد تجنب اتخاذ أى موقف مؤيد لتدويل المضيق إذ يتعارض ذلك مع القانون الدولى (قف) ويبدى الأصدقاء أن فرنسا ولها نفس الظروف الإيطالية قد أبدت فعلا رأيها المعارض لمشروع واشنطن حول التشكيل الوزارى الجديد الذى يعد بالغ الخطورة إذ يسيطر عليه عناصر عسكرية متطرفة، وقد صدرت الأوامر فى إسرائيل بتعزيز استعدادات المقاومة والوقاية المدنية توقعاً لنشوب هجوم إسرائيلى مفاجئ (قف)»

وكانت المخابرات العامة المصرية قد حدّدت يوم ٢ من يونيو عن طريق مصادرها بأن إسرائيل ستقوم بضربتها الأولى فى مدى ٤٨ ساعة، وعلى أساس هذه المعلومات عقد عبدالناصر مؤتمره السياسى العسكرى فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، حضره نوابه وقائد الطيران الفريق أول صدقى محمود وبعض القادة العسكريين..

كان عبدالناصر فى الصورة تماما بعد أن وضعت أمامه كل المعلومات المتاحة من المخابرات، وقد قال عبدالناصر في هذا المؤتمر إن إسرائيل سوف تقوم بهجوم شامل بعد تشكيل وزارة الحرب وتعيين موشى ديان وزيرا للدفاع الإسرائيلى فى هذه الوزارة، وهذا يتمشى مع ما ذكرته المخابرات المصرية فى تقديرها الذى صدر يوم ٢ من يونيو والذى أشرت إليه من قبل.

توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع الأردن

«الملك حسين وصل فجأة إلى مطار القاهرة الدولى، وكان الرئيس جمال عبدالناصر فى استقباله وهما الآن فى اجتماع مغلق فى قصر القبة».

هذه الكلمات انطلقت من إذاعة القاهرة يوم ٣٠ من مايو.. وكانت كلمات مثيرة تناقلتها كل وكالات الأنباء العالمية، وكانت موضع حوار بين المواطنين فى جميع أرجاء العالم العربى.. لقد حضر حسين من قبل إلى القاهرة كثيرا، واجتمع مع عبدالناصر مرات ومرات، ولكن زيارته تلك لم تكن مثيرة للاهتمام بهذا الشكل الذى بعثته هذه الزيارة..

ولم يكن يعرف بهذه الزيارة فى عمان سوى سعد جمعة رئيس وزراء الملك حسين، واللواء عامر خماش رئيس أركانه، أما فى القاهرة فلم يكن يعرف أمرها سوى جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر.. ولم تكن لهذه الزيارة مقدمات طويلة، ولكننا يمكننا برؤية سريعة أن نتنبأ بأسبابها.

قبل أن ينتهى شهر مايو سنة ١٩٦٧ كان الشعب العربى فى كل مكان يثبت حماسه، مما جعل كثيرا من الحكومات العربية تغير موقفها حتى تواكب هذه الموجة الجديدة اقترابا من عبدالناصر.. إذ قام الملك فيصل بالتهديد باستخدام البترول فى الضغط على دول الغرب فى حالة مساندتها إسرائيل، وصرح المسئولون فى تونس بمساندتهم للدول العربية

فى حالة مواجهتها للعدوان الإسرائيلى، وأعلنت الأردن عن قبولها دخول قوات سعودية وعراقية إلى أراضيها للاشتراك مع القوات الأردنية فى الضفة الغربية مع تعزيز هذه المنطقة بمزيد من القوات الأردنية.

وكانت إذاعة الأردن طوال الشهرين السابقين تكيل الاتهامات إلى عبدالناصر، إذ كانت العلاقات بين البلدين سيئة للغاية؛ وبخاصة منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية واختيار أحمد الشقيرى رئيسا لها.. ولاننسى موقف الأردن حينما وقف مندوبها فى اجتماع مجلس الدفاع التابع لجامعة الدول العربية يهاجم عبدالناصر الذى يتحدث عن تحرير فلسطين بينما قوات الطوارئ الدولية تعمل كحاجز بين مصر وإسرائيل، فضلا عن أن عبدالناصر كان يعاون الشقيرى ليجعل منه ـ على حد قول الأردن ـ ساترا يخفى وراءه تردده فى القتال مع إسرائيل.. واستطرد المندوب الأردنى يقول:

«لوكان عبدالناصر جادا فى تحرير فلسطين، لسحب قواته من اليمن وتخلص من قوات الطوارئ الدولية، وانضم إلى جيرانه العرب فى خطة موحدة لتحرير فلسطين!!

كان مندوب الأردن يردد الكلمات ذاتها التى درجت إذاعة عمان على ترديدها منذ عام ١٩٦٦، وفى هذا إثارة لعبدالناصر وتحريضه على سحب القوات الدولية.. ولكن الموقف تغير فجأة فى الأردن، وتلقى عبدالناصر برقية عاجلة يوم ٣٠ من مايو تفيد بأن الملك حسين يقود طائرته وأنه متجه إلى القاهرة.

واقترح عبدالناصر فى بادئ الأمر أن يرسل الفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية لاستقباله فى المطار، ولكن المشير عامر أقنعه بأن يذهبا إلى المطار معا ليكونا فى استقبال الملك.. وهكذا صحب عبدالناصر المشير عامر إلى مطار القاهرة الدولى، وحينما هبطت الطائرة وخرج الملك حسين منها ليعانق عبدالناصر قال الأخيرله مازحا:

«أنا اقدر اعتقلك دلوقت...»

وفى الاجتماع الذى تم بين عبدالناصر وحسين طرح الأخير فكرة عقد معاهدة عسكرية بين مصر والأردن لمواجهة إسرائيل.

كان هذا تحولا كبيرا فى موقف الملك حسين جاء بعد إغلاق عبدالناصر للخليج، وكان هذا التحول استجابة لجماهير الشعب الأردنى وقبل أن يفلت الزمام من الملك، وبخاصة أن موجة من الحماس اجتاحت جيشه المكون من قوة صغيرة نسبيا من البدو يدينون له بالولاء، وغالبية من الفلسطينيين.

ولم يكن فى استطاعة الملك حسين أن يقف معزولا عن الشعب الأردنى، وأغلبه من الفلسطينيين الذين يموجون حماسة ويتطلعون إلى يوم العودة.

وحضر أحمد الشقيرى عدو الملك حسين اللدود الاجتماع، وأزاح عبئا كبيرا حينما قال للملك حسين أنه يحمل نفسه مسئولية النزاع الماضى بينهما.. وعاد الاثنان إلى عمان فى الطائرة التى يقودها الملك حسين.. واستقبلت عمان العدوين اللدودين استقبالا حارا لم يسبق له مثيل، ولكن الآثار التى أحدثتها زيارة حسين للقاهرة كانت متفاوتة فى الدول العربية.

لقد هاجمت كل من الجزائر وسوريا عبدالناصر لتهادنه مع الرجعية ضد الوحدة والاشتراكية، بينما هاجمت السعودية الملك حسين وقررت قطع المعونة عنه لأنه وضع يده فى يد الرجل الذى اتهمه من قبل بأنه أداة للإمبريالية.

أما العراق فقد انضم إلى التحالف وقرر إرسال قواته إلى الأردن وإن كانت لم تصل فى الوقت المناسب لتؤثر فى المعركة.

وفى يوم ٣١ من مايو وبعد توقيع اتفاقية الدفاع المشترك المصرية ـ الأردنية فى اليوم السابق تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، حثت فيه الأطراف المعنية على الالتزام بضبط النفس والبحث عن حلول معقولة وعادلة لخلافاتها بالوسائل الدبلوماسية.. وكان رأى المخابرات العامة المصرية فى هذا الإجراء أنه بمثابة محاولة جديدة من جانب الحكومة الأمريكية لاستنفاد كافة الطرق الدبلوماسية والدولية فى حل مشكلة الملاحة بصورة تتوافق مع مصالحها ومطالب إسرائيل.. وأنهت المخابرات رأيها بأن هذا المشروع يعد تمهيدا للعمل المشترك بين أمريكا وإسرائيل خارج نطاق الامم المتحدة.

وفى ضوء هذه الاحداث السالفة حددت المخابرات العامة فى تقدير للموقف أصدرته يوم ٣١ من مايو سنة ١٩٦٧، بالاحتمالات التى ستقوم بها إسرائيل كمايلى:

(١) خنوع إسرائيل للضغط الغربى الذى يسعى إلى التهدئة والمساومة، فى الوقت الذى تستمر فيه المساعدات العسكرية لإسرائيل، مع التخطيط لعمل جماعى من جانب الدول البحرية لفتح الملاحة فى خليج العقبة.

(٢) ردع الدول العربية ومنعها من استغلال الظروف القائمة فى مهاجمة إسرائيل بتجديد الإعلان عن التزام الولايات المتحدة وبعض دول الغرب بالدفاع عنها، وقد يقترن ذلك بتواجد الأسطول السادس وبعض القطع البحرية البريطانية فى الموانئ الإسرائيلية.

(٣) قيام الغرب بفتح جبهات جديدة أمام مصر باستمرار تآمره فى سوريا والعراق أو القيام بمظاهرات عسكرية فى قواعده وبخاصة فى ليبيا.

(٤) قيام إسرائيل باحتلال الضفة الغربية قبل استكمال الإجراءات العسكرية اللازمة لتعزيزها، أو مبادرة إسرائيل بالهجوم على أى من الجبهتين السورية أو المصرية سواء بالاتفاق مع الغرب أو إجباراً له وللأمم المتحدة على التدخل لوضع حل جذرى للتهديد العربى لإسرائيل.

ولقد استبعدت المخابرات العامة الحلول الثلاثة الأولى، ورجحت الحل الأخير، فقالت إنه بالرغم من أن الاحتمال الأول يبدو محققاً لمصالح كل من إسرائيل والغرب فى الظروف الحالية على أساس أنه قد يؤدى إلى فتح الملاحة فى الخليج دون وقوع صدام بين القوات العربية والإسرائيلية، وقد يؤدى هذا الاحتمال من ناحية إلى التصاعد العسكرى فى المنطقة نتيجة ردود الفعل المتوقعة لدى الرأى العام العربى، وما قد يترتب عليه من التعرض للمصالح الأمريكية.. كما أنه قد يترتب عليه من ناحية أخرى فتح الملاحة فى الخليج مع استمرار الحشود لكلا الطرفين، الأمر الذى لاتستطيع إسرائيل الاستمرار فيه لفترة طويلة... هذا فضلا عن أن هذا الاحتمال لا يمثل حلا للمشكلة بكل أبعادها من وجهة نظر إسرائيل التى تتمثل ليس فى حرية الملاحة فى خليج العقبة فحسب، بل أيضا فى استعادة سياسة الردع الإسرائيلية فى مواجهة العمل العربى ضد إسرائيل.

وكان استبعاد المخابرات للاحتمال الثانى والثالث يقوم على أساس أن الاحتمال الثانى ليس إلا محاولة لتجميد الموقف، وإثارة للرأى العام العربى تجاه السياسة الأمريكية، ولايقدم حلولا موضوعية للوضع القائم، أما الاحتمال الثالث فسوف يظهر الغرب بمظهر الضعف، فضلا عن أن المواجهة العربية الشاملة سوف تحد من آثاره.

ورجحت المخابرات الاحتمال الرابع على أساس أنه أفضل الحلول من وجهة نظر إسرائيل نظراً لأن عامل الوقت أصبح فى غير صالحها، وفضلا عن عدم قدرة اقتصادها على تحمل بقاء التعبئة الشاملة لفترة طويلة، كما أن هذا الاحتمال يواجه ردود الفعل داخل إسرائيل، وتستعيد به إسرائيل عنصر المبادأة.

وهذا هو ما حدث فعلا، وأثبتته الأيام التالية.

وزارة قومية إسرائيلية

وكانت واشنطن تطلب ضبط النفس من الجانبين العربي والإسرائيلي، كما كان الاتحاد السوفييتي يطلب أيضا ضبط النفس، ومع ذلك لم يستجب أحد لهذه الدعوة ولم يتم أي ضبط للنفس.

كانت الإذاعات العربية وبخاصة إذاعات دمشق والقاهرة وعمان وبغداد تشتعل حماسة.. وسادت هذه العواصم روح التلويح بالحرب، وتحرير فلسطين، والقضاء على إسرائيل.. وفي دمشق أعلن نور الدين الأتاسي أن عمليات الفدائيين سوف تستمر من سوريا إلى داخل إسرائيل حتى يستعيد الفلسطينيون أراضيهم.. وفي بغداد أمر عبدالرحمن عارف القوات العراقية كي تتجه نحو الأردن وتردع القوات الإسرائيلية وذلك في خطاب حماسي ألقاه، وألهب المشاعر، حينما وجه حديثه للقوات المسلحة العراقية آمراً إياها بالانتقام لإخوانهم من شهداء حرب ١٩٤٨، وعكست كل هذه التصريحات والخطابات والإذاعات في داخل إسرائيل مزيداً من التوتر، واتخذ الجانب المعارض لأشكول موقفا متشدداً فأرسل إنذاراً عنيفا إلى رئيس الحكومة الإسرائيلي طلب منه أن يعطي للجيش الإسرائيلي حرية العمل، وإلا فإنه يعرض البلاد لمخاطر انقلاب عسكري.

وطلب العسكريون الإسرائيليون من أشكول تعيين موشي ديان وزيراً للدفاع، ولكنه اكتفى بتعيينه وزير دولة، واحتفظ لنفسه بمنصب وزير الدفاع.

وقد أثار هذا التصرف إسحق رابين الذي كان يتزعم فكرة استخدام الصراع المسلح.. وحدث انقسام داخل حزب «الماباي» فقامت اللجنة التنفيذية للحزب، بالرغم من معارضة أشكول بإصدار قرار بتعيين ديان وزيراً للدفاع.. وفي اليوم التالي صدق مجلس الوزراء الإسرائيلي على قرار اللجنة.. وقد أدى ذلك إلى تشكيل حكومة قومية ضمت كثيرا من العناصر المتطرفة والتي كان لها تأثير على تطور الأحداث بعد ذلك.

وأصبحت الوزارة الجديدة تضم أحزاب الماباي والأحدوت والمابام والأحرار المستقل والديني القومي وعمال الأجورات وتضم هذه الأحزاب ٧٥ صوتا في الكنيست،كما ضمت كتلتي «جحل» و«رافي» ولهما ٣٦ صوتا في الكنيست.. ولم ينضم للوزارة الجديدة كل من الشيوعيين والأجورات وهاعولام هازيه.

لقد فرضت التطورات الأخيرة فى المنطقة على الأحزاب الإسرائيلية ضرورة التكتل فى وزارة قومية للمشاركة فى تحمل مسئوليات الفترة المصيرية التى كانت تمر بها إسرائيل، وتضمنت الوزارة الجديدة نخبة من العسكريين ذوى الخبرة السابقة وعلى رأسهم موشى ديان، مما ألقى ضوءاً على الأسلوب الذى سوف تتخذه إسرائيل فى مواجهة الموقف.

فى ضوء هذه الظروف أصدرت المخابرات العامة تقديراً سريعا للموقف يوم ٢ من يونيو سنة ١٩٦٧ حذرت فيه من قيام إسرائيل بعمل عسكرى مفاجئ قالت المخابرات فى هذا التقدير:

«تعد سرعة تجنب الأحزاب الإسرائيلية للصراع العنيف الذى كان قائما بين اليمين واليسار، وبين أشكول وبن جوريون، إثر انشقاق حزب «رافى» ـ وبعد إشراك موشى ديان الذى يعد من أكفأ القادة العسكريين الإسرائيليين، فضلاً عما يتمتع به من شعبية لدى الرأى العام الإسرائيلى، ومناحم بيجين الذى يعتبر رمزا للتطرف الإرهابى ضد العرب ـ من العوامل التى ترجح أن إسرائيل فى سبيل مواجهة الموقف الحالى عسكريا.

وقد أبدت المخابرات هذا الرأى بالشواهد التالية:

(١) ما صرح به السفير الأمريكى فى عمان للملك حسين بأن معلومات الحكومة الأمريكية تؤكد أن إسرائيل ستقوم بعمل عسكرى ضد الدول العربية.

(٢) ما أفاد به مصدر موثوق بأن إسرائيل ستبدأ الهجوم فى أول يونيو على شرم الشيخ وخليج تيران.

(٣) تصريحات أبا إيبان بأن إسرائيل ليست مستعدة للانتظار أكثر من أيام وأنها ستضحى وتغامر بكل شئ فى سبيل فتح الملاحة فى الخليج.

(٤) تصريح اسحق رابين بأن إسرائيل مستعدة للعمل الفورى ونقل المعركة إلى أرض العدو.

(٥) تعيين العميد حاييم بارليف ـ وهو من الشخصيات التى كانت مرشحة لتولى رئاسة الأركان خلفا لرابين ـ نائبا لرئيس الأركان الحالى الأمر الذى عُدَّ تدعيما لرئاسة الأركان الإسرائيلية.

مــــذكــــرات صــــلاح نــــصــــر

الجزء الثالث

7

شــريــط الذكريات

دار الخيّـــال

التنحى

كانت نهاية المأساة يوم الخميس الثامن من يونيو بعد أن أصدر مجلس الأمن قرارًا بوقف إطلاق النار، وبدأت أصوات المدافع تسكت، وبدأت مصر تنزف، وبدأت الدموع والآلام تغلف الشعب العربى.

وحينما جاء اليوم التالى يوم التاسع من يونيو، حمل بداية مأساة أخرى لا تقل عن مأساة الحرب فى بشاعتها..

نحن فى اليوم التاسع من يونيو.. الجبهة المصرية يسودها هدوء نسبى تنفيذًا لقرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار.. كان هذا اليوم بداية لإحساسنا العميق بالمرارة التى سببتها الهزيمة.. كانت تراكمات الإرهاق قد بدأت تحيط بى، فقد أمضيت أيام الحرب الستة يقظًا بمكتبى فى عمل مرهق يزيد من إرهاقى سوء الأنباء التى تتواتر عن الأوضاع فى الجبهة العربية.. وبمزيج من التعب والإرهاق واليأس، تحاملت على نفسى وذهبت إلى منزلى لأول مرة منذ بداية العمليات العسكرية.. وكان تصورى أن ما يمكن أن ينقذنى هو أن أروح فى نوم عميق يستغرق أيامًا، لا ليخلصنى من تعبى الجسمانى فحسب، بل وينسينى أيضًا الإرهاق النفسى لبعض الوقت.

وما كدت أصل إلى منزلى، وحتى قبل أن أرى أولادى كلهم، دق جرس الهاتف، وكأنه على موعد معى.. رفعت السماعة.. جاءنى صوت حسن عامر شقيق المشير عبدالحكيم عامر يتحدث من مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة.. كان صوت حسن عامر حزينًا خافتًا، وهو يطلب منى أن أذهب إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى مدينة

نصر فوراً.. لم يكن هناك وقت حتى لمجرد أن أستوضحه الأمر، فقد وجدت نفسى أضع سماعة الهاتف، وأتجه إلى باب منزلى لأستقل سيارتى إلى مبنى القيادة العامة.

كان حسن عامر يجلس فى غرفة المشير عامر الواسعة، والغرفة تمتلئ بالضباط.. أغلبهم ضباط مكتبه، والمشير واقف بينهم.. وهناك فى أحد أركان الحجرة كان شمس بدران يجلس بمفرده.

مناخ الحزن على جميع الحاضرين.. وما أن رآنى حسن عامر حتى نهض ليستقبلنى، وطلب إلى بصوت خفيض أن أتوجه إلى عبد الناصر فوراً وأقنعه بعدم التخلى عن موقعه، كذلك أقنع المشير الذى كان مصراً على ترك منصبه أيضاً فالبلد فى رأى حسن عامر يمكن أن تواجه حربًا أهلية وفوضى لو تخلى ناصر وعامر.

كنت أعلم مسبقًا بالاتفاق بين عبدالناصر وعامر على ترك موقعيهما، لذلك لم يكن النبأ جديداً بالنسبة لى، ونظرت إلى ساعتى وقلت لحسن عامر.

- خلاص الوقت تأخر، ما عدش غير أقل من ساعة وعبد الناصر يلقى بيانه.

- وعاد حسن عامر وقال:

«دى لعبة سياسية من عبدالناصر للتخلص من عبد الحكيم.. الاثنان يتنحيان ثم يعود عبد الناصر بتمثيلية ويترك عبد الحكيم»

وهنا قطع صوت عبد الحكيم حديثنا، ويبدو أنه فهم مضمون الحوار بينى وبين شقيقه فقال:

«فات الوقت يا حسن، واللى اتفقنا عليه هو من مصلحة مصر..»

ومضت دقائق من الصمت الرهيب الحزين، قطعها صوت المشير وهو يدعونا للانصراف، فالرئيس سيدلى الآن ببيانه.

ولم أعرف على وجه التحديد ما دعانى لأن أتوجه فوراً إلى مبنى المخابرات، ولا أعود إلى منزلى.. وفى الطريق أدرت مفتاح راديو السيارة، وجاءنى صوت عبد الناصر وهو يدلى ببيانه، ووصل إلى سمعى الكلمات التى يقول فيها:

«وأقول بكل صدق، وبرغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفى من الأزمة، فإننى على استعداد لتحمل المسئولية كلها.. ولقد اتخذت قراراً أريدكم جميعًا أن تساعدونى عليه.. لقد قررت أن أتنحى تمامًا ونهائيًا عن أى منصب رسمى وأى دور سياسى وأن أعود إلى صفوف الجماهير أؤدى واجبى كمواطن حر»

حينما سمعت هذه الكلمات أصبت بصدمة أفجعتنى.. لقد كنت أعرف أنه سيتنحى ولكن نبرات صوته الحزين والمناخ الذى عشته كله، صور لى الأمر على أنه جديد.. لم أتحمله..

لم أكن أعى طريقى جيداً.. تجسدت فى ذاكرتى صور كثيرة قديمة.. صور متلاحقة تمر أمامى كأنها شريط سينمائى سريع، لا تقف واحدة إلا لتفسح الطريق للصورة التالية.. كان يدور أمامى شريط ثورة ٢٣ يوليو منذ بدايته..اشتراكى فى تنظيم الضباط الأحرار، ولقاءاتى المتعددة مع عبد الناصر وعبد الحكيم، والثورة مازالت جنيناً حتى ليلة الولادة.. والاجتماع فى منزلى، وعبد الناصرشاب يجلس وسط مجموعة من الشباب الضباط، يمتلئون أملا وحماساً.. حتى ولدت الثورة ونمت وكبرت.. وصادفتنا مشكلات وعقبات، ولكننا عشنا ساعات حلوة، وأياما مرة.. لقد أمضينا كل السنوات فى معارك متصلة، فيها كثير من الانتصارات وفيها هزائم، ولكننا لم نصب بمثل هذه الضربة القاضية التى وجهت إلى مصر الثورة.. ومن بين هذا الشريط السينمائى السريع المتلاحق للحظات الراحة وساعات التعب طوال سنوات الثورة، وقفت أمامى صورة واحدة.. صورة علاقتى بعبد الناصر وعبد الحكيم، فلم يكونا بالنسبة لى رفاق سلاح ولا زملاء عمل ولا شركاء ثورة، ولا أصدقاء ولكنهما كانا أخوين لى.. اختلفنا كأخوة، وتخاصمنا كأخوة، ولكننا أبداً لم نفقد هذه الأخوة التى حرص ثلاثتنا عليها، ولو بشكل متفاوت، وهذا أمر لا يعلمه إلا الله.

٩و١٠ يونيو

كان عبد الناصر قد اتفق مع المشير عبد الحكيم بعد أن تبينا هول الكارثة يوم ٦ من يونيو على التنحى من منصبيهما، وأن يستمر حكم الثورة من خلف ستار.

وفى خضم ظروف الكارثة، رشح عبد الناصر شمس بدران ليكون رئيس الجمهورية الذى يقوم بهذا الدور.. ووافق عبد الحكيم عامر توًا دون أن يفكر.

ولكن ظهر صوت معارض يقول:

«ومن ذا الذى يقبل من رجال الثورة أن يعمل مع شمس بدران؟

وهنا فكر عبد الناصر فى زكريا محيى الدين، فهو من وجهة نظره شخصية معتدلة وقد ترضى واشنطن، فضلاً عن أقدميته واتزانه.. ومن ثم فكر عبد الناصر فى تعيين زكريا محيى الدين رئيسًا للجمهورية وأعلن ذلك فى بيان تنحيه، دون أن يخبر زكريا محيى الدين... والواقع أنه حتى لو كان قد تم تعيين شمس بدران رئيسًا للجمهورية، فإن مهمته ما كانت تتعدى أن يعمل واجهة قام بتمثيلها من قبل فوزى سلو فى عهد الشيشكلى فى سوريا.

كان موجز اللعبة السياسية أن يقوم عبد الناصر بالتنحى، ويعين شخصًا ما مكانه،ثم يتحرك الجهاز السياسى، وخلفه الشعب مطالبًا بعودة الزعيم باسم الشعب.. وبعد ترشيح اسم زكريا محيى الدين، كان عبد الناصر يخشى أن تفلت منه الفرصة فألمح إلى رئاسة الاتحاد الاشتراكى كى تقود التظاهر وتحرك الجماهير.. وليس أدل على تنظيم التظاهر، من تلك المظاهرات المنظمة التى تحركت إلى بيت زكريا محيى الدين فور إلقاء بيان عبدالناصر، تهتف بسقوط زكريا محيى الدين، والإمبريالية الأمريكية.

والواقع أن هناك جموعاً غفيرة من الناس خرجت من تلقاء نفسها بعد سماع بيان تنحى عبد الناصر، ولكن الأمر الذى لا جدال فيه أن التنظيم السياسى كان لديه فى اليوم التالى تعليمات من رئاسته بالخروج والمناداة بعودة عبد الناصر.

ومن الأمور المضحكة المبكية أن بعض وحدات الاتحاد الاشتراكى التابعة للأقاليم أخطأت التقدير فى الوقت، فوصلت إلى مشارف القاهرة قبل إعلان التنحى مساء التاسع من يونيو بساعة أو أقل، فتجمعت بعرباتها ولافتاتها فى مداخل القاهرة.

وكان أول من وصل إلى القاهرة فوج الاتحاد الاشتراكى التابع لبنى سويف، الذى وصل قبل إعلان البيان بما يقرب من الساعة، فانتظر فى الجيزة حتى سمع البيان فى الإذاعة وتحرك إلى منشية البكرى.. أما أمانة القاهرة فكانت لديها التعليمات بالتحرك قبل إذاعة البيان، وسرعان ما كانت وحداتها متراصة حول منزل عبد الناصر مع الجموع التى خرجت من تلقاء نفسها وأخذت الوفود تأتى من خارج القاهرة تطالب بعودة الزعيم.. ونجحت اللعبة وحققت التمثيلية أهدافها.

وفى اليوم السابق للتنحى كان عبد الناصر قد اتصل هاتفيًا بحسنين هيكل ودار الحديث التالى:

الرئيس: خلاص يا حسنين زى ما اتفقنا.

هيكل: يا خبر.. أنا خايف لتفلت.

الرئيس: ما تخفش.. برقبتى.

كان هيكل يعلم بموضوع التنحى بعد أن كان قد اتفق بين عبد الناصر وعبد الحكيم على ذلك.

ودَّعم زحف الجماهير، مطالبة نوابهم فى مجلس الأمة بعودة الرئيس، وقرارهم بالمسيرة إلى منزله لحثه على العدول عن قرار التنحية ولكن عدل عن ذلك لصعوبة وصولهم إلى منزل الرئيس نتيجة انسداد الطرق المؤدية إلى منزل عبد الناصر بالكتل البشرية المتراصة فى الطرق.

فى بيتى عامر وعبدالناصر

كان عبد الناصر قد انتهى من إلقاء بيانه، عندما طلبنى المشير عامر هاتفيًا فى مكتبى ليخبرنى أنه سمع البيان فى سيارته، وأنه وصل تواً إلى منزله داخل معسكرات الحلمية وطلب منى أن أمر عليه فوراً

كان الطابق الأسفل من منزل عبد الحكيم عامر يغص بالضباط.. كبار القادة وصغار الضباط. وما أن رأونى حتى تجمعوا حولى يطلبون أن أعمل على عودة ناصر وعامر حتى لا تتعرض البلاد لأزمات ومعارك ضارية.. وكانوا قد تعودوا على ذلك حينما كانت تنشب أزمات بين رجال الثورة.

أحسست بالقلق والحسرة فى عيون كل الضباط.. الكبار والصغار.. وفكرت للحظة أن هؤلاء الضباط المشحونين بمزيج من العواطف والانفعالات يمكن أن يتحركوا الآن فى أى اتجاه.. ومن المضحكات المبكيات أن بعضًا ممن طغت مشاعرهم نحو المشير عامر، كانوا أشد الناس طعنات له، حينما قضى عبد الناصر على عبد الحكيم عامر.

ولم أجد ما أقوله لهم، سوى كلمات تطلب إليهم الهدوء والسكينة، حتى أبلغ عبد الناصر رأيهم.. وصعدت إلى المشير فى غرفة نومه.. وكان معه أخوته وكان يرقد على فراشه.

ولم أكد أجلس حتى دق الهاتف، وكان المتحدث هو عبد الناصر، وفهمت من الحوار

القصير السريع الذى دار بينه وبين عامر أن لديه زكريا محيى الدين، وأنور السادات وحسين الشافعى، فطلبت من المشير أن يعطنى السماعة لأكلم عبد الناصر..

وحينما أمسكت بسماعة التليفون كانت لحظات قاسية علىّ، وأنا أذكر كلمات محددة لعبد الناصر:

- أنا مستقيل يا ريس.. لأننى لا أستطيع أن أعمل مع أحد غيرك

وبصوت هادئ حزين جاءتنى كلمات عبد الناصر:

تعال يا صلاح.. أنا منتظرك فى البيت.

لقد طغت عاطفتى حينئذ على كل شىء.. فقد كنت أحب عبد الناصر.. ونسيت كل إرهاق الأيام الماضية، وعشت مناخ جو جديد مزيج من الحزن والألم.. مشتتًا بين العاطفة والواجب، ممزقًا بين واجب الأخوة ومستقبل الوطن.

اخترقت شارع الخليفة المأمون بسيارتى فى طريقى إلى بيت عبد الناصر بمنشية البكرى.. ولكننى وجدت فى الشارع أمواجًا من البشر تتلاطم، وأيقنت أنه من العسير أن أخترق هذه الجموع، فتوجهت إلى ناحية مطار مصر الجديدة، وتركت سيارتى قرب المطار، لأننى وجدت أن الجماهير المحتشدة قد سدت ذلك الطريق أيضًا، وسرت على قدمى وسط طوفان من البشر، الناس فقدوا السيطرة على أنفسهم، يبكون ويهتفون، صامتين صائحين.

وبصعوبة استطعت أن أصل إلى بيت عبد الناصر، حديقة المنزل الأمامية كأنها سرادق كبير، جمع أشخاصًا كثيرين.. مسئولين وغير مسئولين، مدنيين وعسكريين.

فى البهو كان يجلس عدد من الوزراء، وصحبنى محمد أحمد إلى الصالون الكبير.. هناك كان عبد الناصر مجهد، بادى التعب والإعياء، ومعه أنور السادات وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى، وثروت عكاشة وعلى صبرى..

الصمت يخيم على الجلسة كلها حتى قطعه صوت أنور السادات وهو يقول:

«لا يمكن أن يحدث هذا»

وعلق حسين الشافعى بكلمات ثلاث:

«ده مش معقول»

كان زكريا محيى الدين قد طلب مندوب الإذاعة لتسجيل حديث له يعلن فيه رفضه لرئاسة الجمهورية.

وفى هذه الأثناء دخل سامى شرف، وصاح من على باب الحجرة موجهًا حديثه لزكريا محيى الدين قائلاً:

«سيادتك موافق؟»

أشار إليه زكريا بيده، فجاءه على الفور، انحنى إلى جانبه فأسر إليه زكريا ببضع كلمات فى أذنه،وخرج سامى شرف.

وواصل زكريا حديثه موجهًا إلى عبد الناصر فقال:

«يا ريس أنت من حقك تتنحى، ولكن مش من حقك أن تعين رئيسًا للجمهورية بدلك، وأنا لن أقبل»

وجاء محمد فائق وزير الإعلام وجلس .قد بدا أنه خارج من معركة، فقد لمحته الجماهير يركب سيارته فى طريقه إلى بيت عبد الناصر، فتصوره البعض أنه زكريا محيى الدين الذى يشبهه، فأمسكوا بتلابيبه وكادوا يعتدون عليه بالضرب لمجرد وهم بأنه سيحل مكان عبد الناصر.

بعد قليل ترك عبد الناصر الصالون إلى مكتبه.. وجاءنى محمد أحمد يدعونى لمقابلة عبد الناصر.. وفى الطريق إلى غرفة المكتب تحدث معى محمد أحمد وكان يلوم سامى شرف لأنه لم يبلغه بشىء عن قرار عبد الناصر بالتنحية..

قال لى محمد أحمد:

«يصح سامى ينكر عنى نية الرئيس فى التنحى؟»

طيبت خاطر محمد أحمد وقلت له:

«الريس ماكانش عاوز حد يعرف.. وربما أصدر أوامره لسامى شرف بذلك»

وفى مكتبه، كان عبد الناصر يذرع الحجرة كالطير الجريح الحبيس فى القفص، وكان على أن أقول له شيئًا ما فى هذه المحنة، محاولاً التخفيف عنه فقلت له:

«إن هذه ليست أول هزيمة فى التاريخ، والدول تهزم عسكريًا ولكنها تستطيع أن تستعيد نفسها»

وبصوت ملىء بالأسى والألم جاءتنى كلمات عبد الناصر:

- دى حكاية محمد على بتتكرر يا صلاح.

- والله يا ريس أنت أحسن تطلع تستريح الوقت ده.

وقبل أن أنهى كلماتى كان جرس الهاتف يرن.. رنين الهاتف مزعج.. إنه يلاحقنى فى كل مكان أذهب إليه.. وكان المتحدث الرئيس عبد الرحمن عارف من بغداد.. كان حديثًا عاطفيًا مقتضبًا، عبدالناصر يحاول أن ينهيه سريعاً وهو يقول أشكرك يا أخ عبدالرحمن.

صعد عبدالناصر كسيرا جريحا إلى غرفة نومه فى الطابق العلوى من بيته، وتركت المنزل وهويموج بمجموعات متباينة ومتناقضة من الناس، وخيل إلىّ أن أغلبهم جاء ليتبين موقفه، وليعرف الرئيس الجديد.

وأخيراً أجد نفسى أقود سيارتى فى اتجاه مبنى المخابرات العامة حيث مكتبى.. الشوارع مظلمة والناس تتجمع من كل مكان.. وأحاول أن أجتاز طرقات ضيقة بعيدة، وتتركز أمام عينى صورة أخرى من صور أيام ثورتنا وفى فجرها.. أحداث مارس ١٩٥٤ التى تحدثت عنها فى الجزء الأول بالتفصيل.

لقد كان هناك حشد كبير من الضباط فى مبنى القيادة العامة بكوبرى القبة ينتظرون قرارات مجلس الثورة، بعد وصول أزمة مارس إلى ذروتها.. وعندما خرج صلاح سالم من غرفة الاجتماع إلى الحشد من الضباط الذى كان مجتمعًا خارجها، ليعلن أن المجلس قرر عودة الجيش إلى الثكنات وتسليم السلطة إلى محمد نجيب وخالد محيى الدين، وأنه سيبلغ محمد حماد مدير الإذاعة بذلك، انفض الجمع كله عن عشرة.

لقد ذكرتنى الجموع المحتشدة فى منزل عبد الناصر بهذه الصورة وابتسمت بمرارة وأنا أتذكر أن كلمات صلاح سالم لم تنفذ، ولم يعد مجلس الثورة إلى الثكنات، وعادت الجموع المحتشدة من الضباط تؤيد المنتصر وتباركه.

بذور الفتنة

تم وقف إطلاق النار على الجبهات الثلاث.- مصر وسوريا والأردن- وبذلك انتهت العمليات العسكرية لحرب الأيام الستة، وربض على صدر الأمة العربية كابوس رهيب، كتم أنفاس أبنائها، ونقلهم إلى بحر من الظلمات.

وفقد زعيم القومية العربية ورائدها هيبته، وأحس بأن نجمه يأفل، وبأن أسطورة قوة

مصر تبددت.. وبدت أمام أعين عبد الناصر فداحة الخسائر المادية، وضخامة أعداد الضحايا الذين استشهدوا فى الحرب.

كان الموقف عصيبًا مريراً.. كيف سيواجه عبد الناصر شعبه بعد نجاح تمثيلية ٩ و ١٠ يونيو؟ وهل سيستقبل شعبه بسهولة ما أصاب البلاد من بلاء ؟ وبأى السبل سيتصدى عبد الناصر للحرب النفسية التى سوف يشنها خصومه عليه فى الخارج وفى الداخل؟ هل فى استطاعته أن يمتص نقمة الجماهير دون أن يتأثر مقعد الحكم أو تشوب زعامته شائبة؟

هذه تساؤلات من أسئلة عديدة لا حصر لها راودت ذهن عبد الناصر، منذ أن عاد بعد إعلان تنحيته.

كان شاغله الأكبر منذ أول وهلة موضوعين رئيسيين:

أولهما: الخوف على الجبهة الداخلية من التمزق واحتمال التمرد على نظامه.

وثانيهما: البحث عن وسيلة لامتصاص نقمة الهزيمة بعد أن اتضح للشعب ملامحها وأبعادها التى كانت خافية عليه يومى ٩و١٠يونيو.

وفى مساء يوم ١٠ يونيو اتصل بى عبد الناصر هاتفيًا فى ساعة متأخرة من الليل، وطلب منى أن أولى اهتمامًا بالموقف الداخلى.. وألمحت له أن هذا من مسئولية وزارة الداخلية، والمباحث العامة، فضلاً عن أن هذا سوف يؤثر على عملنا فى الخارج.

قال عبد الناصر لى:

«لا يهمنى فى هذه الفترة أى شىء عن الخارج.. ولا أريد منك أن تبذل أى نشاط فى الخارج.. أريد أن أعرف كل ما يدور فى الداخل..أريد تقارير مستمرة على الرأى العام الداخلى»

قلت له:

«إن هذا من صميم مهام المباحث العامة، وسوف يخلق هذا الإجراء نوعًا من المنافسة المدمرة بين الأجهزة»

أجاب عبد الناصر:

«إننى لا أثق فى المباحث العامة، وأحملك مسئولية أمن البلاد الداخلى فى تلك الظروف.. أريدك أن تنتشر فى جميع المحافظات وتحمى البلاد من أى تخريب معنوى أو مادى.

كان عبد الناصر حازمًا فى تعليماته، وأحسست بجسامة المسئولية فى تلك الظروف، وما تتعرض له البلاد من ويلات، فقبلت المهمة العسيرة، وحولت المخابرات من جهاز معلومات إلى جهاز أمن.

وجمعت نوابى فى مؤتمر استعرضنا الموقف وأصدرت أوامرى بتدريب جميع أفراد الجهاز على حمل السلاح، فقد يتطلب الأمر أن نساهم فى المقاومة الشعبية.. وبدأت عملية التدريب، وانضم ابنى محمد الذى كان يبلغ من العمر خمسة عشر عامًا إلى هذا التدريب، وأصيب فى يده إذ انطلقت رصاصة كاذبة من إحدى الطبنجات أصابت يده، ولكن الله سلم.

كنت سعيداً أن أرى الجهاز يعمل بروح عالية، وأن أحس أن كل فرد كان مستعداً أن يهب حياته، ودمه فى سبيل وطنه، كنت لا أغادر مكتبى طوال الأسبوع إلا مرة أو اثنتين، وكان الجميع يعمل بنشاط وحماس لا حد لهما.

والطريف أن المدعى العام فى محاكمات سنة ١٩٦٧ أمام ما أطلق عليها «محكمة الثورة» أخذ يندد بهذا الإجراء الذى كلفنى به عبد الناصر، وقال إننى اهتممت بالداخل وأهملت الخارج، وهذا افتراء؛ لأن نشاطنا فى الخارج لم يتأثر بالإجراءات التى اتخذت فى الداخل، إذ استمر رجال الخدمة السرية فى الخارج فى عملهم كالمعتاد.

وفى مساء ١٠ يونيو.. تلك الليلة التى حدثنى فيها عبد الناصر للاهتمام بالنواحى الداخلية، كان قد تجمهر عدد غفير من ضباط القوات المسلحة بمختلف رتبهم بمنزل المشير فى شارع الطحاوية بالجيزة، وذلك بعد أن سمعوا بعودة عبد الناصر إلى الحكم، وطالبوا بعودة المشير عامر إلى مناصبه..وكان المشير عامر قد غادر منزله صباح هذا اليوم إلى منزل يقع فى شارع أحمد حشمت بالزمالك كان معداً لزواج ابنة الطيار عصام خليل، حتى يبتعد المشير عامر عن مقابلة أى إنسان، وبخاصة الضباط، كى لا تأوّل هذه المقابلات فى صورة ما.

ساد الهرج والمرج منزل عبد الحكيم عامر فى الجيزة، وبدا الضباط وكأنهم فى شبه مظاهرة تطالب بعودة قائدهم، وعلا صخيب وضجيج، ولم يستطع أحد إقناعهم فاتصل بى هاتفياً تابع للمشير يدعى متولى السيد، ورجانى أن أحضر إلى المنزل لأطيب خاطر الضباط وأصرفهم بالحسنى، وسألت متولى عن المشير فذكر لى عنوانه فى شارع أحمد حشمت وأعطانى رقم هاتف المنزل الذى يقيم فيه.

ولم أشأ أن أتدخل فى هذا الأمر بنفسى، ذلك أننى كنت قد آليت على نفسى منذ عدة سنين ألا أتدخل فى شئون الجيش، وذلك بعد أن حاول بعض المحيطين بعبد الناصر الدس لى لديه، وأوهموه بأننى أتقابل مع بعض ضباط الجيش لأدبر ثورة عليه..

اتصلت بعبد الحكيم عامر هاتفيًا، ورجوته أن يعود إلى المنزل ليصرف الضباط، ولكنه ذكر لى أنه سيرسل لهم من يصرفهم، وكلف ضباط مكتبه بهذه المهمة ولكن الضباط رفضوا الانصراف، إلى أن خرج لهم الفريق صدقى محمود قائد الطيران وأبلغهم أن المشير سيتوجه إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى صباح اليوم التالى.

لم يكن هذا يمت إلى الحقيقة بشىء، فلم تكن فى نية المشير عامر أن يذهب إلى القيادة، ولكنه اتخذ هذا السبيل حتى يصرف الضباط من منزله، ولا يأوَّل تجمعهم بأى معنى..

وفى صباح اليوم التالى أى يوم ١١ من يونيو توجه لفيف من القادة وعدد كبير من الضباط من مختلفى الرتب إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، ووجدوا الفريق أول محمد فوزى يجلس على مكتب المشير عامر.. وثار بعض الضباط على مسلك محمد فوزى، وصاح اللواء عبد الرحمن فهمى غاضبًا وقال أن فوزى يريد اغتصاب منصب المشير، وأثار ذلك سخط أغلب الضباط الذين كانوا فى المكتب، ووجهوا إلى فوزى سبابًا مقذعًا.

وفى صباح هذا اليوم كان قادة الأسلحة الثلاثة ـ الجيش، البحرية، الطيران ـ وبعض كبار القادة قد اجتمعوا فى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وقدموا استقالاتهم إلى رئيس الجمهورية

وعلم عبد الناصر بما حدث فى مقر القيادة العامة، فقبل على الفور استقالة القادة الكبار، وأحال إلى التقاعد الرتب الأخرى، وكانت هذه بمثابة أول حركة تطهير للتخلص من الضباط الذين تعاطفوا مع المشير عامر.

وأثار الضباط المحتشدون فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة مناقشات ومجادلات، وطالب أغلبهم بضرورة عودة المشير عامر إلى منصبه مادام عبد الناصر قد عاد إلى الحكم ووقف بعض الضباط موقف المشاهد، بينما تطوعت قلة منهم مدعية بأنها عليمة ببواطن الأمور، لإقناع الحاضرين بأن ما جرى فى اليومين السابقين متفق عليه بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر لغرض سياسى، وأن الأمور سترجع إلى ما كانت عليه، وتعود المياه إلى مجاريها.

وتعقد الموقف نتيجة حماس سرية حراسة المشير عبد الحكيم عامر المعسكرة داخل ثكنات الحلمية، واستقل أفرادها العربات برئاسة الرائد أحمد أبو نار، وتحركوا إلى خارج مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة مرددين الهتاف: ناصر.. عامر.. ونقل العقيد سعد زغلول عبد الكريم قائدالشرطة العسكرية هذه الصورة مشوهة إلى عبد الناصر، وأفهمه أن هناك مظاهرة عسكرية قامت بها سرية حرس المشير، اقتحمت مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة كنوع من الضغط على عبد الناصر لعودة المشير عامر، مما أغضب عبد الناصر، فقرر نقل ضباط السرية.

اتصل بى عبد الناصر فى صباح اليوم التالى، وطلب منى أن أبحث هذا الأمر، وأبلغنى أنه سيرسل لى العقيد سعد زغلول عبدالكريم الذى لديه كل المعلومات عن هذا الأمر وحضر زغلول لى فى مكتبى، واتضح لى من مناقشته أن الأمر لا يتعدى مظاهرة سلمية أراد بها الضباط والجنود أن يعبِّروا عن مشاعرهم إزاء إحساساتهم بالعلاقة التى كانت تربط عبد الناصر وعبد الحكيم عامر.. كما أن العربات التى كانت تنقل الجنود لم تقتحم مقر القيادة كما قيل، بل بقى الجنود خارج المبنى.

كانت هذه أول بذور الفتنة بعد انتهاء العمليات الحربية، ووقف إطلاق النار، بذرها من أراد الفتنة للوقيعة بين عبد الناصر وعامر، إذ كانوا يأملون أن يخلو الجو لهم بعد التخلص من عبد الحكيم عامر، ولنا فى ذلك عودة.

تعيين محمد فوزى قائدًا عامًا للقوات المسلحة

ولأعد إلى صباح يوم الأحد الحادى عشر من يونيو سنة ١٩٦٧ لأوضح كيف تم تعيين الفريق أول محمد فوزى قائدًا عامًا للقوات المسلحة.

كنت فى ذاك اليوم أحس بإرهاق شديد نتيجة العمل المضنى المتواصل فى الأيام السابقة، وحاولت أن أحصل على قسط من الراحة، فاعتكفت بالمنزل.. وقرابة الساعة الثانية عشرة ظهرًا اتصل بى عبد الناصر هاتفيًا، وسألنى عن المشير عامر فأخبرته بأننى علمت أنه يقيم فى شقة بالزمالك تخص ابنة عصام خليل، وذلك كيلا يقابل الضباط الذين كانوا قد تجمعوا فى منزله بشارع الطحاوية بالجيزة.. وتعرج بالحديث فذكر لى أنه قرر أن يعين قائدًا عامًا للقوات المسلحة وطلب منى المشورة.

سألته:

«هل تريد قائداً عسكرياً محترفًا أم قائدًا سياسيًا؟»

أجاب عبد الناصر:

«أريدقائدًا محترفًا لا يشترك فى العمل السياسى»

رجوته أن يشرك المشير عامر فى الأمر، وبخاصة أننى أعلم أن المشير عامر قرر الاعتزال، فطلب منى أن أحضره له فى منزله بمنشية البكرى.

وخلال الحديث رشحت لعبد الناصر الفريق أول عبد المحسن مرتجى، ولكن يبدو أن عبد الناصر كان قد استقر على تعيين محمد فوزى إذ قال لى:

«مرتجى خارج من معركة خاسرة، ما رأيك فى محمدفوزى»

قلت:

«كلنا خارجون من معركة خاسرة، وفى رأيى أن عبد المحسن مرتجى أكفأ عسكريًا من محمد فوزى، وأفضل فى قيادة القوات»

وأحسست من هذا الترشيح بداية تكتل الشلل، ففوزى قريب لسامى شرف ويستطيع سامى شرف أن يحركه كيفما يشاء لتحقيق أهداف مجموعة معينة فى القوات المسلحة.

ولم أكتم هواجسى عن عبد الناصر، فأبديت له بصراحة وجهة نظرى، وذكرته أنه كان يريد التخلص من محمد فوزى فى صيف عام ١٩٦٦ ولكن المشير عامر سانده وبقى فى منصبه.

قال عبد الناصر:

«إنك تحمل الأمور أكثر من اللازم.. إن سامى شرف ليس سوى سكرتير لى.. ولن يجرؤ أن يقوم بعمل أى شىء من خلفى، كما أن محمد فوزى سيعمل تحت إمرتى مباشرة..»

لم أقتنع بوجهة نظره، وأحسست أن شيئاً ما يدبر، وطلب مني عبد الناصر أن أحضر له المشير.. توجهت إلي الزمالك، ووصلت إلي منزل عصام خليل حوالى الثانية.. فوجئ المشير عامر بحضورى، وكان يجلس معه شمس بدران وشقيقه حسن عامر، وعصام خليل، واثنان من أفراد أسرته.

وما أن جلست بجانب المشير لأطلب منه أن أنتحى به جانبًا لأبلغه رسالة عبدالناصر، حتى دق جرس الهاتف.. توجه شمس بدران إلى الهاتف، وبعد حديث قصير استدعى عبد الحكيم عامر على الهاتف ليتحدث مع عبد الناصر.

سمعت عبد الحكيم عامر يقول لعبد الناصر:

«على خيرة الله..»

وبعد قليل عاد عبد الحكيم وقال للحاضرين:

«لقد تم تعيين محمد فوزى قائداً عاماً وسيذاع النبأ فى نشرة أخبار اثنين ونصف مساءً»

وعلق المشير على هذا التعيين بقوله:

«اختيار غير موفق»

ومع أن عبد الحكيم قد بدت على وجهه سعادة ظاهرية بأنه ألقى من على كاهله مسئولية العمل السياسى، فقد أحسست أنه يحس بمرارة نتيجة تصرف عبد الناصر معه..

وأسقط فى يدى، وأصبحت مهمتى لا قيمة لها، فلم أتحدث فى الأمر الذى حضرت من أجله، وانصرفت بعد وقت قليل عائداً إلى منزلى.

كان محور حديث عبد الحكيم يدور حول أن الرؤية أصبحت واضحة أمامه، وأن لعبة التنحى قد ظهرت معالمها. وكان هم عبد الحكيم عامر بعد تعيين فوزى ينحصر فى أن يمنع عبدالناصر من أن يستغل الموقف، فينكل بالضباط الأحرار، والضباط الذين تعاطفوا معه فى هذه الأزمة.

تشكيل وزارة ما بعد النكسة

فى صيف عام ١٩٦٦ كان الحديث يدور بين عبد الناصر وبينى فى استراحته بالمعمورة حول الوزارة، وكان قد فكر فى تغيير الوزارة منذ ربيع هذا العام، وأصبح اسم صدقى سليمان من المرشحين لرئاسة الوزارة. وكان من رأيى أن مصر تمر بظروف صعبة، وأن على عبد الناصر أن يتولى بنفسه رئاسة الوزارة، ولكن عبد الناصر كان يرى أن رئيس الوزارة ينبغى أن يحضر جلسات مجلس الأمة، ويكون مسئولا أمام البرلمان.. وهو لا يمكن أن يفعل ذلك.. ولذلك قرر اختيار صدقى سليمان رئيساً للوزارة التى أطلق عليها اسم وزارة الإنجاز.

تذكرت هذه الواقعة حينما اتصل بى عبد الناصر بعد وقف إطلاق النار ليخبرنى أنه سيعيد تشكيل الوزارة، وأنه سيرأسها بنفسه، وأن نوابه جميعًا سيتولون مناصب وزارية ..

وحبذت الفكرة، ولكننى صدمت عندما قرأ لى عبد الناصر أسماء الوزراء ولم أجد تعديلاً يذكر.

ولما أبديت هذه الملاحظة قال عبد الناصر لى:

«طيب رشح لى أنت.. عندك لغاية بكرة»

وأجبت أن المسألة تحتاج إلى فترة مناسبة..

وأثناء حديثه قال لى إن زكريا محيى الدين طلب أن يتولى وزارة الداخلية، ولكن عبد الناصر رفض وقال له :«بعينك».

وطلب منى عبد الناصر أن أرشح له وزيرًا للحربية، فسألته مهلة يوم كى أفكر وأبحث، ولكن عبد الناصر سألنى عن رأيي فى عبد المحسن أبو النور كمرشح لوزير الحربية.. وأيدت هذا الترشيح.. ولكنه فى اليوم التالي، عاد وقال أنه يفكر فى أمين هويدى .

وفى اليوم الثالث ، وكانت الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، دق جرس الهاتف فى مكتبي، وكان المتحدث هو عبد الناصر، وكان معتادًا أن يطلبنى فى مثل ذلك ا لوقت من غرفة نومه، قبل أن يأوى إلى فراشه.

قال لي:

«أنا دورت على وزير حربية، مالقيتش غير واحد ينفع»

ونظراً لفهمى العميق لشخصية عبد الناصر، أدركت على الفور ما يعنيه، ولكننى سألتّ :

«مين هوه»

وكما توقعت قال:

«صلاح نصر..»

واعتذرت قائلاً:

«والله يا ريس أى مكان أنا مستعد أخدم فيه إلا المنصب ده، لأن هذا الأمر بالنسبة لى يمثل أموراً معنوية ونفسية لا أستطيع التغلب عليها..»

كنت أعلم أنه يريد أن يجرى تطهيراً فى الجيش لأعوان عبد الحكيم والذين تعاطفوا معه فى الأزمة، وكان فى نيته أن يشركنى فى هذه العملية، ليبين للقوات المسلحة أن صلاح نصر صديق المشير عامر يقوم بتطهير ضباطه.. وفهمت اللعبة وبعدت عنها كما سأبين فيما بعد..

وأذيع تشكيل الوزارة.. وبعد أسبوع من تشكيلها، اتصل بى عبد الناصر، وسألنى عن رأيي فى أن أنضم إلى الوزارة كوزير دولة لشئون المخابرات حتى يكون لى الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء ..

قلت له:

«ليس هناك فى أى دولة فى العالم وزيراً لشئون المخابرات، ويمكن أن يصدر قرار جمهورى بحضورى جلسات مجلس الوزراء، أسوة بالقرار الذى صدر للدكتور محمود فوزى مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية حينئذ..»

زيارتى لمنطقة القنال

بعد وقف القتال بحوالى أسبوعين، طلب عبد الناصر منى أن أقوم بزيارة لمنطقة قناة السويس، إذ وصلته ـ على حد قوله ـ معلومات من حلمى السعيد بأن الموقف سيىء للغاية، وأن صلاح محسن القائد العسكرى مهزوز، ومبارك رفاعى محافظ الإسماعيلية، كاد يفقد أعصابه.. فتركت القاهرة، وهى تموج بالشائعات، وتمتلئ شوارعها بنكات بذيئة يرددها الناس دون وعى، استجابة لحرب نفسية مدمرة، أعلنت على القوات المسلحة..

وكان يحز فى نفسى أن نواجه أبناء الشهداء، أو الذين عادوا بعد أهوال، بهذه الحملة الظالمة من السخرية..

قررت أن أبدأ زيارتى لمنطقة القنال بمدينة الإسماعيلية .. واصطحبت معى حامد مهابة أحد نوابى، وأثناء ركوبى السيارة وجدت «محمد نسيم»ـ أحد ضباط المخابرات العامة وكان يعمل لحساب سامى شرف ـ يقف بجوار السيارة ويرجونى أن يذهب معى فى هذه الزيارة .. ومع أننى أعرف أنه كان واحداً ممن يستهوون الصيد فى الماء العكر، فقد سمحت له أن يأتى معى فى هذه الرحلة، إمعاناً فى أن أبين له عدم اكتراثى به.

وصلت الإسماعيلية حوالى التاسعة صباحًا فوجدت صورة مهلهلة للقوات المسلحة، الجنود يملأون المقاهي، والشوارع وهم فى حالة رثة وضياع كامل.. فلول هنا وهناك مما ذكرنى بثورة عرابي، وكيف أطلق البعض عليها «هوجة عرابى».

والواقع أننى لم أكن زرت الإسماعيلية منذ العدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى عام ١٩٥٦، ولذا وجدت صعوبة فى الوصول إلى مقر القيادة، والجنود لا يعرفون شيئًا حتى الشرطة العسكرية، حينما سألت بعض أفرادها عن مقر القيادة أرشدونا إلى أماكن خاطئة .

وأخيرًا وصلت إلى مقر القيادة، واستقبلنى اللواء الدكتور البشرى وقادنى إلى مكتب اللواء صلاح محسن فوجدت به اللواء الصوان واللواء على صادق شرف..

ولما سألت عن صلاح محسن قيل لى إن صهره توفى فى هذا اليوم ونزل إلى القاهرة ليشترك فى تشييع جنازته .

وجلست مع ضباط القيادة وأخذنا نتشاور فى الأمر.. كان ملخص الموقف أن القوات المسلحة تحتاج إلى تدعيم سواء من ناحية التسليح أو من ناحية رفع الروح المعنوية .

ولكن ما طمأننى أننى لاحظت أن الضباط كان لديهم العزيمة فى الاستمرار فى مداومة النضال، فأخذت أشجعهم.. وأذكر أن موضوع عودة المشير طرح، ولكننى أجبت بأن المعركة معركة مصير، وبلد، وليست معركة أشخاص فوافق الضباط.. وبينما كنت أتحدث مع ضباط القيادة الشرقية فى الإسماعيلية ، إذ دخل اللواء مصطفى الجمل وبصحبته اللواء عبد الغنى الجمسي، وعرفت أنهما قادمان من القاهرة، وموفدان من القيادة العامة للقوات المسلحة لبحث حالة الضباط والاستقصاء عن الضباط الذين تركوا مواقعهم فى الحرب.

ولقد استغربت من هذا الإجراء، فالموقف كان يتطلب سرعة التدعيم قبل الدخول فى مثل هذه الأمور، فالعدو يقف على الضفة الشرقية متأهبًا لما تأتى به الأيام.. ومررت على اللواء سعدى نجيب وكان قائداً لمجموعة لواء، وهو من الضباط الأكفاء، فوجدته منهمكًا فى عمله، ثم انفردت به لأقف منه على الموقف، لأن حجرة مكتبه كانت تغص بالضباط.

قال سعدى نجيب:

«إننى أحتاج إلى تدعيم فى الأفراد بنسبة ٧٠٪ وفى التسليح بنسبة ٤٠٪.

واشتكى لى بأن البعض بدأوا يدسون له، ويقولون إنه يحب المشير ثم علق على ذلك بقوله:

حقًا إننى أحب المشير، ولكننا نؤدى واجبنا..

وعلقت على ذلك بقولي:

«هكذا يكون الرجال فى المواقف الحرجة»

ومن الطريف أن السلطة استغلت هذه الزيارة بعد ذلك فحاولت إدخال سعدى نجيب فيما أطلق عليه مؤامرة سنة ١٩٦٧ والتى سأتحدث عنها تفصيلاً فى الجزء القادم.

كان محمد نسيم قد أبلغ سامى شرف بأننى انفردت باللواء سعدى نجيب وكأننى انفردت ببن جوريون أو موشى ديان.

وبعد قيام الفتنة سنة ١٩٦٧، وإيداعى السجن الحربي، حضر لى حلمى السعيد إلى السجن وبرفقته محمد نسيم مساء ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ وسألنى الأول:

في ماذا تحدثت مع سعدى نجيب فى الإسماعيلية؟

وأحسست بتقزز فأجبته بعدم اكتراث وبسخرية:

اسأل عبد الناصر.. لقد كنت أتآمر مع سعدى نجيب!

وفى اليوم التالى توجهت إلى السويس، يصحبنى مدير مكتبى وجيه عبد الله وكان حامد محمود محافظ السويس ينتظرني، وجمع لى القادة : اللواء عبد القادر حسن، واللواء فائق البورينى واللواء يسرى قنصوة .. وكانت السويس كالإسماعيلية مليئة بالجنود، وما يزال بعضهم يتدفق من الضفة الشرقية .. وجلست مع القادة جلسة طويلة ذكرتنى، بالأيام الخوالى التى أمضيتها مديرًا لمكتب القائد العام فى السنوات الأولى من الثورة، وكيف كنت ألتقي بالضباط والجنود فى وحداتهم، نحل معًا المشكلات، وننظر فى المطالب، ونتبادل الرأى فى المواقف السياسية .

طوال هذه الزيارة كنت أسمع قصصًا مريرة.. جنود الاحتلال الإسرائيلى يتهكمون على جنودنا.. كيف ينهالون عليهم بالأذى والشتائم.. وكيف يطلبون منهم بطيخة أو بضع علب من السجائر مقابل أسير! وحينما يحصلون على البطيخة أو السجائر لا يجد المصريون أسرى بل يسمعون سبابًا مقزعًا، وتهكمًا ساخرًا.. سمعت كيف اصطاد

الإسرائيليون الأسرى المصريين، وكيف حطموا آدميتهم .. فرقوا بين الضباط و الجنود من ملابسهم الداخلية .. يتركون الجنود ويأسرون الضباط.

في مكتبي كنت قد رأيت صوراً وحشية للحرب في الصحف والمطبوعات الأجنبية جثث أبناءنا الشهداء ملقاة في الصحراءتنهشها الكلاب الضالة .. سياراتنا المصفحة متناثرة في الوديان بعد ضربها بالقنابل الحارقة .. إن كل واحد من الضحايا هو أحد أبنائي وأخوتي .. من المسئول عن ذلك كله؟ كلنا مسئولون.. النظام بأكمله مسئول.

كانت هذه الخواطر السريعة تتردد في ذهني وأنا أقدم لعبد الناصر تقريراً أميناً بالموقف على الجبهة من خمس نقاط:

أولاً: أن الروح المعنوية لدى الضباط والجنود مرتفعة وعالية ولكن ينقصهم الأفراد والمعدات وهذا ما يشغل بالهم بالدرجة الأولى.

ثانيًا: لابد من خطة شاملة وعاجلة وسريعة لإعادة تنظيم الخط الدفاعي على امتداد القناة وتعزيزه بالأفراد.

ثالثًا: هناك سخط عام من تصرفات الفريق محمد فوزى القائد العام، ويسود الضباط الاعتقاد بسيطرة سلاح المدفعية نتيجة للتعيينات التى أجراها فوزي بعد تعيينه فى منصب القائد العام.

رابعًا: هناك إحساس بين الضباط بعدم الاطمئنان نتيجة الدس لهم.

خامسًا: هناك شعور حماسى من الضباط بالرغبة فى الانتقام من إسرائيل بمحاولة القيام بعمل أى شيء.

وحينما كنت فى السويس، وبعد الغداء، اقترح عليَّ المحافظ حامد محمود أن نقوم بجولة فى المدينة وعند كوبرى المعدية وقفت على امتداد الكوبرى، فرأيت العلم الإسرائيلى على الضفة الشرقية لقناة السويس مرفوعًا لأول مرة تضيئه المشاعل..

لم أتمالك نفسى، وكدت ألقى بنفسى فى القناة لولا بقية من إيمان.

عدت إلى القاهرة وأنا أحمل شحنة من الآلام أكبر من أن أتحملها.. لابد أن يكون هناك خطأ ما.. خطأ فى الحكم .. خطأ فينا أدّى إلى ذلك.. لم أستطع النوم لأيام متتالية، وكل الصور التى رأيتها وسمعتها عن الحرب تمر أمام عينى كل دقيقة وقررت أن أعمل حتى يزول العدوان، فأنا أحد شركاء النظام.. النظام كله مسئول ولابد أن أستمر فى

العمل حتى يزول العدوان، وبعدها أطلق السياسة إلى الأبد .. هكذا كنت أفكر وأمامي الصور المليئة بالآلام والدموع.. صور شهدائنا على الضفة الشرقية، والزوجات الثكلى والأبناء على الضفة الغربية ينتظرون..

مصر كلها تتوجع وتتألم.. إنها الحرب أبشع ما تقوم به البشرية.. فكم هي بشعة بالنسبة للمهزوم والمنتصر أيضًا .. إنني كضابط درس فن الحرب وعاشها، أقر أن الحرب هي أكبر جريمة يرتكبها الساسة تحركهم إليها أطماع، ويدفع الشعب المسكين الثمن دائمًا.. وتحت شعارات عديدة أغلبها زائفة تساق الشعوب إلى هذه المجازر الدامية .. لست داعية استسلام فالحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى .. ولو نظر ساسة العالم إلى بشاعة ما يرتكبونه بالإقدام على الحرب، لانتصرت السياسة وسقطت الحرب.. وعاش الناس في سلام قائم على العدل.

لقد كان ما يخبئه القدر لا يقل إيلامًا عما رأيته على الجبهة.. لقد بدأت مأساة أشبه بالمآسي الإغريقية .. تلك هي نهاية علاقة عبد الناصر بالمشير عامر.. كيف بدأت هذه العلاقة؟ وكيف استمرت؟ وما الخلافات بينهما؟ ثم كيف انتهت؟.. هذه مأساة أخرى.

إقامة في أسطال

أراد المشير عامر أن يبتعد عن القاهرة بعد تعيين الفريق محمد فوزي قائدًا عامًا للقوات المسلحة، حتى يترك لعبد الناصر حرية العمل، فغادر القاهرة مساء ١١ من يونيو سنة ١٩٦٧، إلى قريته أسطال من أعمال محافظة المنيا.. وفي الطريق طلبني المشير عامر من سيارته بواسطة الهاتف اللاسلكي، وطلب مني أن أخبر الرئيس عبدالناصر بأنه سيقيم في أسطال، وأعطاني رقم تليفونه..

وأبلغت عبد الناصر بذلك، فطلب المشير هاتفيًا، وطلب منه العودة إلى القاهرة حتى لا يسبب رحيله بلبلة داخل الجيش في تلك المرحلة.. واستجاب المشير وحضر إلى القاهرة.. ولكن ما أن علم المشير عامر بحركات التصفية التي يقوم بها عبدالناصر في القوات المسلحة حتى عاد مرة ثانية إلى أسطال ليبعد عن هذا الجو.

وكان المحيطون بعبد الناصر قد بثوا الشائعات بأن ما يجري في الجيش متفق عليه بين الرئيس والمشير، وأن المشير عامر سيعود بعد عملية التصفية .. ولقد أزعجت هذه

الشائعات المشير عامر بدرجة كبيرة، لأنها سوف تظهره أمام الضباط فى موقف الرجل الضعيف الذى يعمل من وراء ستار.. ومن ثم كانت هذه الشائعات عملا حاسمًا لإثارة عبد الحكيم عامر، والحذر من نوايا عبد الناصر.

على أن ثمة نقطة هنا تحتاج إلى تفسير وتوضيح .. فى القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ (محكمة الثورة) التى نسجت خيوطها بعد الحرب لإيهام الرأى العام بأن هناك مؤامرة لقلب نظام الحكم، أثارت السلطة فى المحكمة أن عبد الناصر عرض على المشير عامر مركز النائب الأول مكرمًا معززًا ولكنه رفض، وأرادت السلطة حينئذ أن توهم الشعب بأن المشير عامر كان يمثل مركز قوى يضغط على عبد الناصر، مع أن الواقع عكس ذلك، إذ كان يؤخذ على المشير أنه كان أداة طيعة فى يد عبد الناصر، أساسها اعتبارات عاطفية ومعنوية، إذ كانت للصداقة التى تربط بينهما أثرا كبيرا فى تحقيق كثير من أهداف عبد الناصر السياسية .

حقيقة أن عبد الناصر عرض على المشير عامر منصب النائب الأول، ولكن كان يغلب على عبد الحكيم عامر ـ منذ أول وهلة إحساسا بأن هذا العرض لم يكن إلا محاولة للقضاء عليه، وبخاصة أن نائب الرئيس فى مصر بالتعيين وليس بالانتخاب.

كان يسيطر على ذهن عبد الحكيم عامر بعد أن صعد الخلاف فكرة أن عبدالناصر يريد أن يجعل منه دمية ، وتوقع أن يقوم عبد الناصر بالتنكيل بالضباط فيصبح موقف عبدالحكيم عامر أشبه بموقف المتفرج من الأحداث .

ولقد عبر لى عبدالحكيم عامر عن مكنون نفسه بقوله:

«إنه يريد أن يفعل بى مثل ما فعله مع الآخرين.. أتقبل أن أصبح تشريفاتى لاستقبال القادمين من الخارج وتوديع المغادرين من الضيوف أو هل أرضى لنفسى أن أقف مكتوف اليدين وهو يبطش بالضباط الذين بذلوا الدم والعرق، فأكون بمثابة المبارك لهذه الأفعال؟»

وتذكر عبد الحكيم أزمة سنة ١٩٦٢، التى أطلقوا عليها اسم الانقلاب السلمى، والتى تحدثت عنها فى الباب الأول من هذا الجزء، وهى قصة مريرة طويلة شوهت صورتها وحقيقتها.

وبعد مرور عدة أيام من سفر المشير عامر إلى أسطال، عاد شمس بدران إلى القاهرة، وكان قد رافقه طوال إقامته فى أسطال .. وفى ظهر يوم وصوله إلى القاهرة طلبنى عبدالناصر هاتفيًا ، وكان يبدو فى صوته مزيج من الغضب والقلق.

قال عبد الناصر لى :

«شمس رجع النهاردة من أسطال، وكلمنى بالتليفون، وكان بحالة هياج شديد، وبيقول إن المباحث العامة بتراقب بيته »

وشكا عبد الناصر لى من أسلوب حديث شمس بدران معه إذ قال لعبد الناصر:

«أنا مش خائن علشان أعامل المعاملة دى.. أنا لو عاوز أعمل انقلاب أعمله وأنا فى بيتي».

وطلب منى عبد الناصر أن أذهب لشمس بدران فى بيته وتهدئته واقناعه بأن هذه التصورات مجرد أوهام وذهبت إلى شمس بدران محاولاً إقناعه بأنه لا يستطيع أحد أن يراقبه بدون أوامر عبد الناصر ولكنه لم يقتنع.

حقًا كان ما يدور فى رأس شمس بدران مجرد أوهام ولكنه أصرّ على أنه رأى بعض مخبرى المباحث يحومون حول منزله.. وأخفقت فى أن أقنع شمس بدران بالتخلى عما يدور فى رأسه.. ومن المفارقات العجيبة أن هذه المهمة أخذت علىَّ عام ١٩٦٧ بعد نشوب الفتنة، فمع أن عبد الناصر هو الذى أرسلنى لتهدئة شمس بدران وإخراج ما فى ذهنه من أوهام، ومع أن عبد الناصر مدح لىَّ خلال حديثه معى طبيعة شمس بدران، ووصفه بأنه «رجل» وأن المسألة لا تتعدى غضبًا عابرًا، فقد وجهت لى محكمة الثورة الاتهام بأننى أهملت فى مراقبة تحركات شمس بدران.

قال حسين الشافعى رئيس المحكمة:

«أما كان ينبغى عليك مراقبة شمس بدران؟»

قلت له: «أولاً هذا ليس من اختصاصي، وثانيًا لا يمكن مراقبة وزير دون أمر من رئيس الدولة »

وعاد الشافعى وكأنه يمثل دور الذئب والحمل فقال:

«على الأقل كان ينبغى عليك أن تنصح الرئيس بمراقبة شمس بدران »

قلت له:

«أتحب أن أفعل ذلك معك؟ قلت لك إننى لا أستطيع أن أراقب أحدًا .. من الوزراء أو نواب رئيس الجمهورية دون أمر من رئيس الجمهورية»

لقد ترك هذا الحادث الوهمى أثراً سيئًا فـى نفس كل من عبد الناصر وشمس بدران.. وأخذت الأحداث تتوالى لتصعيد الموقف وتثير الفتنة .

كان شمس بدران مـدللاً من عبد الناصر، وكان يعـتمد عليه اعتماداً كبـيراً فى تأمين القوات المسلـحة، وكانت علاقة شمس بدران بـعبد الناصر حتى قبـل وقف إطلاق النار متينـة، بدرجة أن شمس بدران أُتـهم يوماً بأنه عـين لعبد الناصـر على المشير عـامر كما نوهت سلفًا ، ولكن هذه العلاقة تدهورت فـجأة بعد الهزيمة منذ أن أرسل شمس بدران إلى الإذاعة والتلـيفزيون بعد تنحـية عبد الناصر قراراً بـتنحيته هو والمشـير عامر، وأرغم موظفى الإذاعة والتليفزيون بالقوة لإذاعة هـذا البيان.. ثم أخذت العلاقة تتدهور مع الأيام حتى قدم شمس بدران للمحاكمة بتهمة قلب نظام الحكم كما سيجئ فيما بعد..!

التنظيم السرى للاتحاد الاشتراكى

كان عبد الناصـر يهوى أسلوب تأليب أجهزة الـدولة بعضها على بعض، لـتعيش فى تنـافس غالبًـا ما يكون مـخربًا ومدمـراً.. ومع أنه كان هـناك اختصـاصات لكل جـهاز، بمسئوليات محددة، فكثيراً ما كان يكلف عبد الناصر بعض الأجهزة للقيام بأعمال خارج اختصـاصاتها.. فعـلى سبيل المـثال لم يكن الأمـن الداخلى للـبلاد من اختصـاصى، ولـم أتحمل مـسئولياتـه ولـم أتدخل فـى أعماله طوال مـدة خدمتى حتـى نشوب حرب يـونيو ١٩٦٧ ولكن - كمـا ذكرت سلفًا- حملـنى عبد الناصر مـسئولية الأمن الداخـلى بعد وقف إطلاق النار، وفـى الوقت ذاته استخدم التـنظيم السرى الخاص بالاتحـاد الاشتراكى كجهاز أمن ودعاية له يعمل فى اتجاه آخر.

كان هذا التنظيـم يعمل بمبدأ أطلقوا عليه اسم «الالتـزام الحزبى» أى أن كل عضو فى التنـظيم يمكن أن يكـلف من التنظـيم بأية مهمـة بلا أدنى جدال أو نقاش، أو حـتى حق التحـقيق من صحـة ما يتداولـونه من أخبار.. وكـان يقاس ولاء العضـو بمدى استجـابته لتعليمات رئاسة التنظيم، وبمدى التزامـه بما يريده التنظيم.. ولقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح فى جلسات لجنة الرقابـة العليا التى شكلت فى عهد وزارة صدقى سلـيمان لإعادة تنظيم المؤسسات والهيئات الحكومية .

كانت أولى الحملات التى شارك فيها بعض أفراد من هذا التنظيم تلك الحملة التى وجهت للهجوم على القوات المسلحة بعد وقف إطلاق النار، فخرجت من التنظيم النكات البذيئة التى كانت تحط من كرامة الضباط والجنود والقيادات، وانتشرت بين أفراد الشعب انتشار النار فى الهشيم..

وتدخلت فى هذا الأمر، وأبديت لعبد الناصر مخاطر تشجيع هذا الاتجاه،وبخاصة أن المعركة من المحتمل استئنافها فى أى وقت، وضربت له مثلاً بما حدث فى الحرب العالمية الثانية حينما تعرضت بريطانيا لضربات قاصمة متتالية وهزائم منكرة، ومع ذلك كانت حكومتها وشعبها يمجدان قواتها الباسلة المقهورة.. ونصحت عبد الناصر ألا يشجع هذا الاتجاه، ولكن الحملة استمرت لفترة عدة أشهر، مما حطت من معنويات رجال القوات المسلحة .

وفى رأيى أن تلك الحملة من الشائعات كان هدفها سياسيًا، لامتصاص نقمة الشعب نتيجة ما حدث فى حرب يونيو سنة ١٩٦٧، وبخاصة بعد أن تبين للناس صورة الخسائر الفادحة، وما منيت به القوات المسلحة من بلاء سواء فى الأرواح، أو المعدات، ولذلك قدم رجال القوات المسلحة كقربان على مذبح الأهواء والنزوات.

شك وقلق

على أن ثمة حادثا آخر يحتاج إلى تسجيل.. فما أن نشبت الحرب حتى قامت المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية بحركة اعتقالات واسعة النطاق شملت كل من كان له سجل سياسى فى أرشيفها .. وتم اعتقال عدد كبير من أقطاب الأحزاب السياسية القديمة .. وعلمت بهذا الأمر، فأبلغت عبد الناصر وجهة نظرى المعارضة لهذا الإجراء الذى لا مبرر له؛ لأنه - من رأيى - كان سيؤدى إلى بلبلة الجماهير وإثارة الناس، وبخاصة أن هؤلاء الناس لا يشكلون خطراً على أمن البلاد.. كما أبلغته أن هناك كثيراً من المعتقلين السياسيين الكبار قد تعرضوا لإهانات وشتائم فى مبنى المباحث العامة.. والواقع أن عبدالناصر استجاب فوراً وقال لى : إن هذا الإجراء تم بدون علمه، وأنه سيأمر وزير الداخلية فوراً بالإفراج عن جميع المعتقلين الذين اعتقلوا فى أعقاب نشوب الحرب.. ولكن ما أن أفرج عن هؤلاء الناس، حتى قامت المباحث العامة بعد ذلك بحركة

اعتقالات أخرى .. وتطورت الأحداث فشملت الاعتقالات ضباط الجيش الذين أودعوا السجن الحربى.. لقد انتابت عبد الناصر بعد حرب يونيو حالة من القلق والشك فى كل شىء، وكان حساساً بدرجة كبيرة إزاء الموقف الداخلى، وكان بعض الذين يحيطون به قد صوروا له أن هناك حركات تعمل للقضاء عليه، مما جعله يسرع إلى استدعاء الحرس الجمهورى من الجبهة إلى ثكنات الحرس المجاورة لمنزله استعداداً لأى طارئ .. وسادت البلاد موجة من الشائعات السياسية المخربة، وكانت تقارير الرأى العام التى توزع على نوابه ووزرائه وكبار المسئولين تحمل صورة قاتمة للموقف الداخلى .

وفى يوم ما اتصل بى عبد الناصر هاتفيًا، وأصدر تعليماته لى بأن أوقف توزيع تقارير الرأى العام على نواب رئيس الجمهورية، وعلى الوزراء، وأن يقصر التوزيع على نسخة واحدة ترسل إليه.

ولما سألته عن السبب قال:

«أنت بتوزع عليهم هذه التقارير فيقوموا بنشر ما جاء بها من معلومات وشائعات» وأصبحت فى موقف حرج، فقد سأل بعض نوابه ووزرائه عن هذه التقارير، فذكرت لهم أن الرئيس أصدر أمرًا بوقفها.

وكان أول شاغل لعبد الناصر بعد الحرب وبعد عودته، أن يسيطر سيطرة كاملة على القوات المسلحة ويخضعها لسلطانه. كان لعبد الناصر بعض العيون من الضباط داخل القوات المسلحة تأتى له بالأخبار والمعلومات، وكان سامى شرف يتصل بهؤلاء الضباط، وفى بعض الأحيان يقابل عبد الناصر هؤلاء الضباط لرفع معنوياتهم .

وقد أدى هذا الأمر إلى وقوع احتكاكات بين عبد الناصر وعامر، وإلى زيادة التوتر بينهما.. كما كان شمس بدران مسئولا عن تأمين القوات المسلحة عن طريق وضع أعين له من الضباط داخل القوات المسلحة، ولذا نشأ صراع خفى بين رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلحة حول هذا الأمر، شعر به كثير من الضباط وكان له أثر سيىء على الروح المعنوية داخل القوات المسلحة، وقد تحدثت من قبل عن هذا الموضوع تفصيلاً.

كانت القوات المسلحة تقلق عبد الناصر بصورة خطيرة، وبخاصة بعد أن تجمع عدد ضخم من الضباط فى منزل المشير مطالبين بعودته، وبعد أن ذهب لفيف من الضباط إلى عبدالناصر يطالبونه بعودة المشير عامر إلى مناصبه.. ولذا كان أول عمل قام به فى القوات المسلحة هو قبول استقالة قادة الأسلحة الثلاثة وإحالة عدد من القادة إلى التقاعد .

وبدأ عبد الناصر يفكر بعد ذلك فى تطهير القوات المسلحة من جميع الضباط الأحرار أو الضباط الذين أظهروا تعاطفًا مع عبد الحكيم عامر .. وأسند هذه المهمة إلى زكريا محيى الدين والفريق محمد فوزى وسامى شرف.

اتصل محمد فوزى بوجيه عبد الله مدير مكتبى وأبلغه أن الرئيس قد شكل لجنة برئاسة زكريا محيى الدين لتطهير القوات المسلحة من بعض الضباط ، وأن الرئيس يهمه أن يحضر السيد رئيس المخابرات هذه اللجنة التى ستعقد فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة .

وأبلغنى وجيه عبد الله بالرسالة، ولكننى لم أذهب إلى القيادة العامة ولم أشترك فى هذه اللجنة، فقد كنت أحس بأن هناك كثيراً من الضباط سيظلمون فى هذه العملية، وكنت قد علمت أنه أعدت كشوف بهم فعلاً لإحالتهم إلى التقاعد .

وخرج عدد ضخم من ضباط الجيش، ولم يكتف بذلك، إذ تشكلت لجنة أخرى برئاسة عبد الناصر فى منزله حضرها كل من زكريا محيى الدين ومحمد فوزى قائد القوات المسلحة ومدكور أبو العز قائد الطيران واللواء أبوذكرى قائد القوات البحرية ومنير عبد الرحيم كاتم أسرار حربية وأنا.

كان عبد الناصر قد اتصل بى قبيل انعقاد المؤتمر بساعات قليلة هاتفيًا ودعانى لحضور هذا المؤتمر.. وأسقط فى يدى فتوجهت إلى منزل عبد الناصر، وأحسست من المناقشة أن هناك كثيراً من الضباط سيحالون إلى التقاعد.. ومع أن عبد الناصر قال فى بداية المؤتمر ما يفيد بأن اللجنة ينبغى أن تكون محايدة بعيدة عن روح الانتقام، فقد قاد الفريق محمد فوزى حملة عنيفة للتخلص من كل من أبدى تعاطفًا مع المشير عامر، ولتصفية خلافات قديمة .

قال عبد الناصر:

«إننا يجب أن نراعى المصلحة العامة .. ولا يعنى أن اتصال ضباط بشمس بدران يجلب إليهم أى شبهة، فشمس بدران كان مسئولاً عن تأمين القوات المسلحة وكان واجبه أن يتصل بالضباط.. ودارت المناقشات واتخذت جانبًا مع مدكور أبو العز قائد الطيران الذى قاوم اتجاه فوزي، ونجحنا فى منع تصفية كثير من الضباط الأكفاء، وخرج الكشف الثاني للتطهير من منزل عبد الناصر بإحالة عدد صغير من الضباط إلى التقاعد.

وحدث خلاف بين الفريق محمد فوزى والفريق مدكور أبو العز كان فوزى يرى أن يرأس القوات الثلاثة ولكن مدكور أبو العز عارض هذا الرأي، ولم يُتخذ قرار حاسم فى هذه الجلسة بخصوص هذا الأمر بل تُرك الموضوع معلقًا.

على أن حالة القلق والشك التى كانت تسيطر على عبد الناصر، تظهر واضحة فى قرار اتخذه إزاء ضابطين فى القوات المسلحة.. ففى أحد الأيام بعد وقف القتال، جاءنى النقيب رمزى كاظم وهو قريبى ويعمل فى الحرس الخاص بعبد الناصر، وأبلغنى أن العقيد على غزى - وهو من دفعة شمس بدران - قد قابله وذكر له أنه يريد أن يكتب لعبد الناصر عن بعض الأمور التى تخص القوات المسلحة، بشرط ألا يقع ما يكتبه فى أى يد غير أمينة.

وطلبت منه أن يكتب ما يريد، ووعدته أن أسلم رسالته لعبد الناصر باليد..وفعلاً قمت بتسليم الرسالة بنفسى لعبد الناصر، وكنت أظن أن الرسالة سوف تلقى رضاء من عبد الناصر، فإن ما كتبه على غزى لا يتعدى شرحًا لبعض المواقف ونصحًا باتخاذ بعض التدابير، ولكننى فوجئت بإحالة المذكور إلى التقاعد ثم القبض عليه.

قصة أخرى تخص اللواء صدقى عوض الغول قائد الفرقة الرابعة المدرعة فى حرب يونيو .. حضر لى بعد العدوان وشرح لى موقفه، وذكر لى أن هناك من دسَّ له، واستمعت له، فوجدت أن موقفه يتطلب أن أرفعه لعبد الناصر حتى أمنع الدس له لدى عبد الناصر.. وطلبت من صدقى الغول أن يكتب تقريرًا بموقفه وسلمته لعبد الناصر، وبعد حوالى أسبوع طلب صدقى الغول سكرتيرى ليبلغنى شكره، إذ أن القيادة العامة استدعته من إجازته الإجبارية.. ولكن الضابط سيىء الطالع فوجئ بأنه كان مستدعيا للتحقيق معه ومحاكمته، ولكنهم أطلقوا سراحه .

ومرة أخرى يتم القبض على صدقى عوض الغول لمحاكمته .

كانت هناك أمثلة عديدة لهذه الأحداث التى تعكس صورة الشك والارتياب فى صدر عبد الناصر، لقد أصبح يشك فى كل إنسان.. ولا يريد أن يستمع إلى أحد، وأذكر أنه بعد النكسة قال لى شاكيًا من زملائه:

«أنا معدتش عاوز حد يتفلسف ويقول رأيه .. أنا عاوز كل واحد يسمع وينفذ»

كنت أشعر بعد النكسة بضرورة لم الشمل، وأهمية الشورى في هذه الظروف العصيبة، ولذا اقترحت على عبد الناصر.. وكنت لديه في زيارة عمل بمنزله.. أن يجمع مجلس الثورة القديم كبداية للتشاور في الوضع الراهن.. ولكن عبد الناصر رفض الفكرة، وأخذ يسألني أسئلة يبرر بها عدم قبوله هذه الفكرة.

سألني عبد الناصر :

«ماذا يقول الناس وحسن إبراهيم متزوج من سيدة لا يقبلها المجتمع في الحكم؟»

قلت لعبد الناصر:

«الأجدى أن ننظر إلى الأمور ونفرق بين قيمة الإنسان وجوهره، وبين حياته الشخصية طالما كانت بعيدة عن العدوان على حقوق الناس، فحسن إبراهيم ثائر نظيف له تاريخه الوطني المشرف»

وحينما جاء ذكر بغدادي وكمال الدين حسين نظر إليَّ نظرة تعجب وقال لي بالنص:

«أتريد أن أحضر بغدادي وكمال الدين حسين علشان يأكلوها! وهل تتصور إذا جاء بغدادي وعينته رئيسًا للحكومة، ألا يتصرف كرئيس دولة؟ تصور صحف الصباح وبها عمودين الأول لرئيس الجمهورية وبجواره عمود لرئيس الحكومة إن الحكم في مصر لا يتحمل وجود رئيسين!»

قال عبد الناصر:

«لقد أرسلت لكمال الدين حسين بعد الهزيمة، وطلبت منه المشاركة في الحكم، بأن يتولى الإشراف على المقاومة الشعبية، ولكن كمال اشترط شروطًا معينة منها الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر في قوانين الطوارئ وأسلوب الحكم»

وأخفقت في إقناع عبد الناصر بفكرتي.. لقد كان ذهنه مشبعًا برواسب الماضي وبالخلافات القديمة التي كانت بينه وبين عبد اللطيف بغدادي وكمال الدين حسين.

ولا أزال أتذكر قصة وإن كانت بسيطة في مظهرها، فإنها تحمل دلالة معينة، ومظهرًا

من مظاهر العلاقات التى كانت تربط عبد الناصر وبغدادى، وكمال الدين حسين بعد أن دب الخلاف بين الأول والأخيرين، وانتهى هذا الخلاف إلى ابتعاد بغدادى وكمال الدين حسين عن الحكم.. ففى خضم الحرب النفسية التى كانت تشنها أجهزة الدول المعادية لمصر وبخاصة إسرائيل، وصل إلى المخابرات العامة تقرير من أحد عملائها الموثوق بهم فى الخارج، يفيد بأن إسرائيل تحاول تدبير خطة اغتيال لكل من عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين، وذلك فى عام ١٩٦٥، حتى يسند هذا التدبير لعبد الناصر نتيجة الخلاف القائم بينه وبين بغدادى وكمال الدين حسين.

ولقد عرضت الموضوع على عبد الناصر بوصفى مديراً للمخابرات، واقترحت عليه أن نبلغهما بما جاء بهذا التقرير، وأن نتخذ بعض احتياطات الأمن لحمايتهما من أى اعتداء محتمل، فوافق عبد الناصر وكلفنى أن أذهب إليهما شخصيًا، وأشرح لهما الموقف.

وفعلا اتجهت إلى كمال الدين حسين أولاً فى منزله بالدقي، وكنت قد ترددت عليه مراراً تارة وحدى وتارة برفقة المشير عامر، ومرات أخرى برفقة عباس رضوان للتوفيق بينه وبين عبد الناصر .

وحينما قابلت كمال الدين حسين في غرفة مكتبه بمنزله تريثت قليلاً حتى أفتح له الموضوع وإذا به يفاجئنى بقوله:

- إذا كنت محرجا وجاى تقبض علىّ فأنا تحت أمرك.

ولُمت كمال الدين حسين كزميل وقلت له: «إن هذا الأمر ليس مهمتى، ولم أقم به قط.. فكيف تتصور هذا وقد كنت حمامة السلام بينك وبين عبدالناصر»

وشرحت لكمال الدين حسين مهمتى ولكنه قال:

- هل معنى ذلك أننى لا أخرج وأنكم تريدون تقييد حريتى .

قلت له:

«يؤسفنى أن يكون هذا ردك، وقد قدمت بنفسى لأحذرك من احتمال عدوان عليك، فلتخرج كما تشاء، ولتفعل ما تشاء.. وكان من الممكن أن أرسل لك هذا الخبر مع أحد أعوانى، ولكن لاعتبار الزمالة قدمت لك بنفسى لأضعك فى الصورة خوفًا على حياتك»

واقتنع كمال الدين حسين أخيراً، ثم دخل معى فى حوار عن الحكم وأخذ يقول إن الحل الوحيد هو الحكم بالشريعة الإسلامية، وأخذ يتلو على آيات اقتبسها من المصحف الشريف، وكتبها فى كشكول يحتفظ به..

وحينما استأذنت فى الخروج أعطانى كتاب «معالم فى الطريق» لسيد قطب وقال لى:

- إننى لا أريد أن أبلشفك

قلت له:

- ليس هناك من يستطيع أن يبلشفنى ولا التأثير على تفكيرى.

وانصرفت، ثم اتجهت إلى منزل عبد اللطيف بغدادى بمصر الجديدة، وذكرت له موضوع احتمال العدوان عليه، فبدا على وجهه الشك، وظن أنها عملية تحديد إقامة، ولكننى فسرت له الأمر، فاقتنع، ثم أخذنا نتبادل الحديث فى أمور لا علاقة لها بالسياسة ثم انصرفت.

على أن ما قيل فى بعض الكتب الصفراء التى خرجت مع موجة هوجة العملاء عام ١٩٧٥ حول هذا الأمر غير صحيحة، فقد قال سامى جوهر على لسان البغدادى فى كتاب «الصامتون يتكلمون»: إن هذا الموضوع كان مفتعلاً لتحديد إقامة كل من كمال حسين والبغدادى، وأن بغدادى قال لى فى مقابلتى معه أنه إذا كان الغرض من تشديد الحراسة ومنع الزوار هو منعه من الكلام مع الناس، فإنه لن يقفل فمه بسوستة على حد تعبيره وهايفضل يتكلم طول ما هو شايف حاجات غلط.

وبالطبع كان هذا التصور الذى رسب فى ذهن بغدادى غير صحيح، فإجراءات أمن المخابرات كان من اقتراح المخابرات وليس من تفكير عبد الناصر، فمهمة المخابرات أن تتخذ إجراءات أمن إزاء الشخصيات ذات الكيان السياسى للمحافظة عليهم من أى عدوان محتمل.. وفى حالة بغداذى وكمال الدين حسين، لم يكن هناك تدبير من مخابرات إسرائيل لاغتيالهما وحدهما فحسب، بل كان الهدف أيضًا الاعتداء على شخصيات كثيرة.

وأظن أن المخابرات الإسرائيلية قد علمت بعلمنا بالخطة فعدلت عن تنفيذها.

لقد قامت إسرائيل بتدبير أكثر من مؤامرة لاغتيال عبد الناصر، وقام الاستعمار فى مراحل معينة بالشىء ذاته، بل إن بعض الدول العربية انغمست فى اللعبة نفسها، ناهيك عن المؤامرات الداخلية، التى كانت تهدف إلى القيام بعمليات اغتيالات لرجال الثورة. على أننى أود أن أوضح أن ترتيبات الأمن التى تقوم بها المخابرات العامة ليست ترتيبات إدارية كما هو فى المفهوم البوليسى، كأن يوضع حرس لحراسة المنزل أو يرافق المطلوب حمايته أحد الحراس، وإنما ما أعنيه هو متابعة التدبير والتنسيق مع المطلوب حمايته بإبلاغه تطورات المخطط، على أن تقوم أجهزة الأمن الأخرى بتنفيذ النواحى الإدارية.

على أن عقدة المراقبة كانت ترسخ فى عقول جميع من خرجوا من الحكم.. كانوا يشكون دائماً أن تحركاتهم مراقبة، وتليفوناتهم مراقبة، وكثيراً ما شكا بعض أعضاء مجلس الثورة الذين خرجوا من الحكم لعبد الناصر بأن بيوتهم مراقبة لمجرد الشك فى رؤية فرد أو أكثر يقفون بجوار منازلهم.

هذه العقدة أعنى عقدة المراقبة شىء طبيعى فى أى نظام غير ديموقراطى فالذين يخرجون من الحكم يكونون فى خلاف مع الحاكم صاحب السلطة، فإذا ما كان الخلاف مستفحلاً ازدادت الريبة، واتسعت الفجوة ويصبح الحاكم فى شك مما يقوم به زملاؤه المنشقون عليه، ويصبح المنشقون فى ريبة مما يقوم به الحاكم من إجراءات.

لقد كان أعضاء مجلس الثورة الذين يتركون الحكم لديهم حساسية واضحة إزاء السلطة.. أذكر أن أقام مواطن كشكا للسجائر فى الشارع الذى يقطن فيه كمال الدين حسين على الرصيف المواجه لمنزله وهو شارع عريض، فظن كمال حسين أن هذا الكشك أقامته المخابرات لمراقبته، فاتصل بى بخصوص هذا الأمر، وأفهمته أنه لا علاقة لنا به، وقلت له إذا كان يشك فيه، فعليه أن يطلب من وزير الداخلية إبعاد هذا الكشك عن المنزل.

كانت عقدة الشك والريبة ترسخ فى ذهن أى عضو مجلس ثورة يبعد عن الحكم.. وكم من مرة شكا هؤلاء لعبد الناصر من وجود رقابة على تحركاتهم.

وكان عبد الناصر يقص ذلك على كل من يقابله ويقول:

- «هاعمل إيه دول شكاكين دايمًا »

كان الخلاف بين عبد الناصر وبين حسن إبراهيم وبغدادى وكمال الدين حسين قد وصل إلى الذروة، ولم يعد هناك أمل فى إصلاح ما بينهم.. ولم يكن عبد الناصر راغبًا

في لم الشمل، بل كان هدفه أن يفتت الرابطة التي كانت تربط بين كمال الدين حسين وبغدادي وحسن إبراهيم، والتي كان يظن عبد الناصر أنها تشكل محوراً لشل تحركه ومناوئته ولذلك فكر في أن يعيد كمال الدين حسين للمشاركة في الحكم، ولكن هذه المحاولة باءت بالإخفاق كما تحدثت عنها من قبل.

خزانة خاوية

كان الموقف الاقتصادي في مصر يعاني منذ ١٩٦٥ من النقص في العملات الصعبة وثقلت الديون الخارجية على مصر، ونشأت أزمة سياسية بين مصر ودول الغرب نتيجة عدم تسديد فوائد الديون فاضطر عبد الناصر أن يعلن في شهر مارس أن الخطة الخمسية لا مفر من تعديلها إلى خطة سبعية، ثم عدلت بعد ذلك إلى خطة إنجاز ثلاثية.

هذا يوضح صورة للموقف الاقتصادي الصعب الذي كانت تمر به البلاد، مما حدا بعبد الناصر أن يرسلني في مهمة إلى روما عام ١٩٦٧ لعقد قرض، واستطعت أن أمهد لعقد قرض قدره عشرة ملايين من الجنيهات.. ومن المفارقات التي تدعو للسخرية أن الإعلان عن التصديق على هذا القرض نشر في الأهرام بعددها الصادر في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ في أول صفحة في عمود مجاور للعمود الذي نشر فيه نبأ إحالتي إلى المعاش في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦٧ بعد تقديم استقالتي المسببة إلى عبد الناصر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٧، ولي في ذلك حديث آخر سيجيء فيما بعد.

وجاءت حرب يونيو، وزاد الطين بلة نتيجة الخسائر الفادحة في المعدات ووسائل الإنتاج، لقد فقدت مصر معظم قواتها الجوية ومدرعاتها... كما أغلقت قناة السويس التي كانت تدر دخلاً سنوياً قدره مائة مليون جنيه، كما فقدت مصر ما يقرب من نصف إنتاجها من البترول نتيجة فقد سيناء وضرب السويس.. أما بالنسبة لدخل السياحة فقد أصبح صفراً.

ولم يكن هناك بخزانة الدولة أكثر من بضعة دولارات.. اتصل بي عبد الناصر وطلب مني أن أذهب إلى الملك سعود وأطلب منه قرض لإنقاذ الموقف.. وكان الملك سعود قد تبرع قبل ذلك بخمسة ملايين من الدولارات للمجهود الحربي وثلاثة أخرى

لقطاع غزة، بينما كان هناك شيك باسمى قدره مليونان من الجنيهات كان قد خصص لأعمال سياسية تتعلق بسعود كما شرحتها سلفًا.

كان الموقف الاقتصادى حرجًا إلى الحد الذى جعل عبد الناصر يتصل بى هاتفيًا فى قصر سعود بمصر الجديدة كى يطمئن إلى ما وصلت إليه مع سعود.

توجهت إلى الملك سعود فى قصره، وشرحت له الموقف الاقتصادى، ولما أبلغته رسالة عبد الناصر بطلب قرض، سألنى سعود عن قدره، كان الموقف بالنسبة لى حرجًا للغاية، ولكننى نظرت إلى مصلحة مصر فوق كل اعتبار.

قال الملك سعود:

«أيكفى عشرة ملايين من الدولارات؟

قلت:

«أظن أن هذا المبلغ يكفى لإنقاذ الموقف»

استجاب سعود ووافق على منح مصر قرضًا قدره عشرة ملايين من الدولارات لمدة سنة وبدون فوائد... واتفق على أن يتوجه الأمير خالد بن الملك سعود، وأحمد غنيمة سكرتيره الخاص إلى حسن عباس زكى وزير الاقتصاد فى اليوم التالى لتوقيع بروتوكول القرض.. وبعد انصرافى من لدى سعود أبلغت عبد الناصر بالنتيجة... كان سعيدًا للغاية بهذا المبلغ الذى مكنه من إنقاذ اقتصاد مصر من هاوية سحيقة.

وأصدر عبد الناصر تعليماته إلى حسن عباس زكى بتجميع كل العملات الصعبة المتيسرة.. وظهرنا لوزير الاقتصاد الشيكات سالفة الذكر وقامت لجنة من وزارة الخزانة والبنك المركزى بالسفر إلى هولندا لصرف هذه العملات من البنك الهولندى العام الذى كان يحتفظ برصيد الملك سعود.

أما ما نشر من مهاترات وأباطيل حول اتهام عبد الناصر بأنه أخذ لنفسه منها أموالاً، فلم يكن سوى إفك وكذب، فذمة عبد الناصر من هذه المبالغ بريئة، وإننى أتحدى أى مخلوق لو كان هناك مليم واحد أخذه عبد الناصر من هذه الأرصدة.

هذه شهادة للتاريخ، رغم خصومتى لعبد الناصر الشديدة.. إن ما أعنيه فى هذه الشهادة تلك الأرصدة التى قام حسن عباس زكى بتجميعها بصفته وزيرًا للاقتصاد وهى

تتكون من قرض الملك سعود، وتبرع الملك سعـود للمجهود الحربى، وقيمة الشيك الذى كان مخصصًا للأعمال السياسية الخاصة بسعود.

اتصالات على مستوى عال

بعد أن منيت مصر بالهزيمة فى يونيو سنة ١٩٦٧، اتهم عبد الناصر الولايات المتحدة بتقديـمها المساندة الجـوية لإسرائيل.. وبادر بـقطع العلاقات الـدبلوماسية مـع واشنطن، وأخذت السـفارة الأمريكية تـصفى أعمالـها.. وتـم الاتفاق علـى استبقاء ثلاثـة أفراد فى السفارة الأمريكية لمباشرة مصالح الرعايا الأمـريكيين تحت إشراف السفارة الأسبانية التى أصبحت تشرف على رعاية المصالح الأمريكية فى القاهرة.

طلب منى عبد الناصر ألا أقطع علاقاتى مـع واشنطن، حتى تكون هناك حلقة اتصال غير دبلوماسية بين القاهرة وواشنطن، ومن ثم تقرر استبقاء وليم برومل ضابط المخابرات الأمريـكى فى السـفارة الأمريـكية؛ لأنـه كان حلقـة اتصال بـينى وبـين مدير المخـابرات الأمريكية.. وكان مستر بـرجس قد تعين ليكون رئيسًا للبعثة الأمريـكية فى القاهرة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وواشنطن، وكانت تربطه مع بعض المسئولين بمصر مثل زكريا محيى الدين وحسن صبرى الخولى علاقات طيبة.

كان عـبد الناصـر لا يريد قطـع الحبل مع واشـنطن، ولذا سـمح للسـفارة باستـمرار الاتصـال اللاسـلكى بـين الـقاهرة وواشـنطـن عن طـريق هيـئة المـواصلات السـلكـية واللاسـلكيـة.. وفى منتصف يـونيو سنـة ١٩٦٧، طلب مـنى عبـد الناصـر أن أواصل اتصالاتى مع الأمريكيين وأجس نبضهم إزاء مسلكهم لتسوية الموقف، وتحسين العلاقات المتدهورة بين القاهرة وواشنطن.

ونجحت عـن طريق وليم برومـل وعن طريق المخابـرات الإيطالية فى حـث الولايات المتحدة على عرض اقتراح أظن أنه كان فرصة طيبة لتسوية مرضية لو تحققت، كما أثبتت الأيام فيما بعد.

جاء لى وليم بـرومل بعد أسبوع يحمل رسـالة لاسلكية من الرئيـس جونسون هذا نصها:

من الرئيس جونسون

إلى السيد صلاح نصر:

«بالرغم من العلاقـات المتدهورة بين البلدين فإن الولايات المتحدة على استعداد أن تدخل فى مفاوضات لإزالة حدة التوتر القائم، فإذا ما وافقت مصر فإن سفيرنا فى روما على استعداد لمقابلة مندوب مصر لوضع الخطوط الرئيسية لمحادثات على مستوى أكبر فى واشنطن»

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان هناك سبيل آخر تقوم به المخابرات الإيطالية فى الخط ذاته، إذا كانت تسعى لدى واشنطن لإيجاد تسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط..

ففى يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٧ وصلتنى الرسالة التالية من المخابرات الإيطالية نصها كما يلى:

رسالة رقم REI/391G53/3 بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٧ مرسلة من واشنطن عن طريق المخابرات الإيطالية إلى صلاح نصر:

سوف يكون السفير رينهاردت مستعداً للقاء فى روما بغرض مناقشة الاقتراحات المرفقة بالرسالة أو أى مواضيع أخرى يثيرها المدير أو يرغب فى إثارتها ـ المدير هنا يعنى صلاح نصر ـ إن المقابلة تهدف إلى توضيح النقاط التى يرغب كل طرف إثارتها متضمنًا النقاط التى لا توافق عليها الولايات المتحدة.

إذا ما تمت الموافقة على ذلك، سوف ترسل واشنطن ضباطًا متخصصين لمعاونة السفير رينهاردت فى محادثاته.. ولما كانت الولايات المتحدة لم تتشاور مع الآخرين فى هذه المواضيع، فإنها بالطبع تتحدث باسمها، نرجو إفادتنا فوراً بموعد وصول المدير إلى روما. انتهت.

وكان مرفقًا مع كل من رسالة جونسون ورسالة الإيطاليين مشروع حل وسط نذكره بالنص فيما يلى:

نقاط المشروع:

١ - أن يستبعد نهائياً إجراء أية مفاوضات مباشرة للصلح بين العرب وإسرائيل.

٢ - الاعتراف بكيان إسرائيل اعترافًا «فى الواقع» De Facto.

٣- انسحاب القوات الإسرائيلية فوراً على جميع الجبهات وعودتها إلى ما وراء الحدود التى كانت قائمة حتى يوم ٤ يونيو سنة ١٩٦٧

٤- تضمن قوات الطوارئ الدولية تلك الحدود على جميع الجبهات التى كانت قائمة حتى يوم ٤ يونيو سنة ١٩٦٧.

٥- حرية المرور بمضايق تيران.

٦- تعويض البلاد العربية عن الأضرار التى لحقتها نتيجة العدوان.

٧- تعويض المليون لاجئ فلسطينى الذين لا يزالون ينتظرون منذ عشرين عامًا تحديد مصيرهم، مع تسوية وضعهم نهائيًا.

٨- تعهد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بتنفيذ برنامج اقتصادى ومالى وصناعى لمدة ثلاثين عامًا يهدف لرفع مستوى المعيشة فى جميع الميادين بين شعوب المنطقة العربية وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة مقابل استعادة وتدعيم العلاقات والتعاون الشامل فى الميدان السياسى والاقتصادى بين دول العالم العربى والدول الغربية.

ملحوظة: فيما يتعلق بتسوية وضع اللاجئين نهائيًا.. إلى جانب بذل جميع المحاولات الممكنة فى سبيل عودة أكبر جانب ممكن من أولئك اللاجئين إلى وطنهم مع تحقيق نوع من التعايش بينهم وبين الإسرائيليين بضمان الغرب، فإنه يمكن فى إطار تنفيذ البرنامج الاقتصادى المالى الصناعى (المشار إليه فى البند ٨) استيعاب وتوطين جانب كبير منهم فى البلاد العربية التى ستستفيد من ذلك البرنامج والتى لديها من المساحات الشاسعة الصالحة للاستصلاح والتعمير ما يكفى لتوطينهم ومنحهم الحياة الكريمة (مثل مشروع الجزيرة فى سوريا والمناطق بين دجلة والفرات فى العراق، وصحراء سيناء والمناطق الساحلية فى الصحراء الغربية بالجمهورية العربية المتحدة...إلخ).

وقد وافق عبد الناصر فى بادئ الأمر على إيفاد السيد أحمد حسن الفقى نائب وزير الخارجية للتباحث مع رينهاردت السفير الأمريكى فى روما، ولكن بعد وصول بودجورنى وزخاروف إلى القاهرة تغير الموقف، وطلب منى عبد الناصر الكف عن هذا الاتصال.

لقد كان عبد الناصر لا يثق فى واشنطن، وخشى أن يكون العرض مجرد خدعة، هذا فضلاً عن الجرح العميق الذى أدمى روح عبد الناصر لإحساسه بدور أمريكا فى التآمر

عليه فى حرب يونيو للقضاء عليه.. ومن ناحية أخرى كان عبد الناصر قد قرر الانحياز نهائيًا إلى موسكو، بعد أن تبين أن سياسة عدم الانحياز أصبحت لا فائدة منها.. ففى لقاء بين بودجورنى وعبد الناصر فى القاهرة قال الأخير:

«لقد أثبتت الأيام عدم جدوى سياسة عدم الانحياز، وضعف قوى العالم الثالث، ونحن على استعداد للانحياز إليكم»

رد عليه بودجورنى بفتور بقوله:

«هذا كلام طيب ولكن ينبغى أن أعود للحزب لأعرض عليه هذا الأمر». ومن هذه النقطة كان المنطلق الجديد لسياسة السوفييت إزاء مصر، فقامت موسكو بالضغط على عبد الناصر لتحقيق ما لم تستطع تحقيقه من قبل.

تدهور صداقة العمر

مثل المآسى الإغريقية انتهت علاقة جمال عبد الناصر بعبد الحكيم عامر.. كانا صديقين حميمين وكانا زميلَى ثورة ورفيقَى سلاح.. كان يبدوان كأنهما توأمان.. وتوطدت صداقتهما التى بدأت قبل ميلاد الثورة بسنوات عديدة إلى أن تصاهرا.. وأطلق عبد الناصر اسم صديقه الحميم على أصغر أبنائه عبدالحكيم، كما أطلق عبد الحكيم على ابنه الأكبر اسم صديقه جمال.. وعندما كان أولاد عبد الناصر يحتاجون شيئًا كانوا لا يطلبونه من أبيهم الذى يخجلون منه فيلجأون إلى عمهم عبد الحكيم عامر.

ولم يكن مقدرًا على أية حال أن تنتهى هذه الصداقة نهاية مأساوية كما حدث.. لقد اختلف عبد الناصر وعامر كثيرًا، وكانت الخلافات تصل بينهما فى بعض الأحيان إلى درجة كبيرة من الحدة، ولكنه سرعان ما تلتئم الجراح السطحية ويعودان فى الصورة كما كانا.

إن كواليس المسرح يمكن أن تقع فيها مفارقات كثيرة لا يراها المتفرج، الذى يرى الممثلين فى أدوارهم كاملة، وفى أتم زينة وفى أفخر الملابس التى تلائم أدوارهم..

يضحكون وينحنون للتصفيق، بينما قد يختزنون بداخلهم جراحًا لا حصر لها.. وهذا تقريبًا ما يحدث على مسرح السياسة، فالكواليس فى السياسة تضم أيضًا متناقضات كثيرة، لا يراها المواطن العادى الذى لا يعرف كيف صنع القرار السياسى الذى ابتهج به أو أضير منه.

كانت العلاقات بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر متينة، مع ما أصابها من شروخ منذ العدوان الثلاثى إلى أحداث الانفصال إلى استقالة المشير عامر سنة ١٩٦٢.

فى اليوم الثانى لنشوب حرب يونيو أحسست بفتور هذه العلاقة، وبأن عبد الناصر وعامر لم تعد تربطهما تلك الوشائج القوية التى كانت مضرب الأمثال.. كنت أتحدث مع عبد الناصر هاتفيًا يوم ٧ يونيو فشكا لى فى مرارة من أن عبد الحكيم عامر وشمس بدران لم يرحبا بوجوده فى القيادة العامة للقوات المسلحة، وأحس بإهمالهما له، عندما تركاه يغادر مبنى القيادة العامة بمفرده دون أن يودعه أحد منهما.. وقال عبد الناصر إنه استقل سيارته فى الظلام بصحبة سكرتيره محمد أحمد فقط، لذا فقد قرر عدم الذهاب ثانية إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة.. والواقع أننى وجدت فى ذلك خطأ فتحدثت مع عبد الحكيم عامر محاولاً إصلاح الأمور بين الصديقين.

قلت لعبد الحكيم عامر:

لم يكن من اللائق أن يحدث ذلك.

ولكن عبد الحكيم أنكر أن هناك إهمالاً متعمداً، فشمس بدران قام بتوديعه حتى المصعد.

عاتبت عبد الحكيم، فقد كان يجدر به أن يودعه بنفسه وخاصة أمام ضباط مكتبه..

وشعرت من الأحاديث مع عبد الناصر وعامر أن شيئًا ما فى نفسيهما، وأن الصفاء الذى كان يربطهما قد خيم عليه، النفور والاستياء.،وربما بدأت تظهر على السطح رواسب الخلاف الذى وقع بينهما عام ١٩٦٢، والذى لم تتلاش آثاره تمامًا رغم تسوية الخلافات وظهورهما أمام الناس كأن شيئًا لم يقع وقد تحدثت عن هذا الموضوع تفصيلاً فى أول هذا الجزء.

واستفحل الخلاف بين عبد الناصر والمشير، وأصبح الوصول إلى اتفاق بينهما أمرًا عسيرًا.. بل بلغ النفور بينهما إلى قمته.

كان المشير عامر قد قام بعد النكسة بتوزيع استقالته التى قدمها عام ١٩٦٢ على الصحافة وبعض أعضاء مجلس الشعب وكثير من المسئولين، كما اتصل بالسفير السوفييتى بعد مهاجمة السوفييت للقوات المسلحة المصرية وهدده بأنه سيفضح الروس ويبين تآمرهم فى الحرب، وكان يتردد على بيت عبد الحكيم كثير من المسئولين.. كل هذا أغاظ عبد الناصر إلى الحد الذى جعله ينفجر يومًا ما فى حديث له معى.

قال: «يظهر الحكاية مش نافعة.. أنا ها حولها إلى ستالينية وسأقضى على البورجوازية العامرية »

قلت لعبد الناصر:

«يا ريس ميصحش تقول كده.. لا يمكن أن تكون ستالينيًا متخليش حد يدخل بينكما».

قال عبد الناصر:

«عبد الحكيم لازم يبعد.. روح قول له يسافر يوغوسلافيا»

قلت: «عبد الحكيم لن يوافق على ترك البلاد فى هذه الظروف، كما أننى لا أستطيع أن أقترح ذلك على..عبد الحكيم...»

وقال عبد الناصر أنه سيكلف غيرى، ولكنه عاد ليتصل بى بعد يومين ويطلب منى أن أبلغ المشير هذا الاقتراح لأننى الوحيد ـ على حد قوله ـ الذى يستطيع التأثير على عبد الحكيم.. كان يتسلط على ذهن عبد الناصر ضرورة سفر المشير عامر إلى يوغسلافيا بالذات.. اقترحت على عبد الناصر أن يترك للمشير عامر اختيار الدولة التى سيسافر إليها.

كانت العلاقات بين عبد الناصر وعامر قد وصلت إلى ذروة التوتر، وكادت تؤدى إلى انفجار.. رأيت أن أقترح على عبد الحكيم عامر أن يسافر إلى أى دولة من دول أوروبا الغربية لفترة، ولكن المشير عامر قال لى عندما عرضت عليه الاقتراح:

« لقد أرسل لى جمال أن أسافر إلى يوغسلافيا.. إنه يريد أن يحبسنى عند تيتو» وحاولت أن أعرف اسم الشخص الذى أرسله إليه عبد الناصر ولكن المشير امتنع وسألته عن رده لرسول عبد الناصر..ذكر لى أنه قال له إنه لا يستطيع أن يترك مصر فى هذه

الظروف لأن مغادرته البلاد ستكون مجالا للأقاويل وسوف يقال عنه إنه هرب أو نفى وهو لا يقبل أن يسمع أيا من التفسيرين.

تصعيد للموقف

بعد أسبوع من عودة شمس بدران إلى القاهرة غادر المشير عامر قريته إلى القاهرة، وما أن علم عبد الناصر بذلك حتى غضب، فاتصل بى وسألنى عن سبب حضور المشير المفاجئ، وطلب منى أن أتوجه إلى منزله فوراً بمنشية البكرى.

غادرت مكتبى وتوجهت إلى منزل عبد الناصر حيث استقبلنى فى غرفة الاستقبال الرئيسية، وكان يجلس معه محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام، وما أن جلست حتى بدأ عبد الناصر يشكو لى من تردد ضباط الجيش على منزل المشير مما قد يؤدى إلى خلل وانقسام بين صفوف القوات المسلحة، وكلفنى أن أعرض على المشير إما أن يقبل منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وإما أن يغادر القاهرة إلى قريته ويبقى بها فى تلك الظروف.

كنت أعلم مقدمًا أن المشير عامر سوف يرفض هذا الأسلوب، وخرجت مع حسنين هيكل الذي قال لى قبل أن نفترق:

«كان الله فى عونك فى تلك المأمورية الشاقة»

وتوجهت إلى منزل المشير عامر فى الجيزة وقد اعتملت فى نفسى نوازع وأحاسيس لم أستطع أن أقدر كنهها. أحسست أن السلطة فوق كل شىء.. تهدم الصداقة وتكتسح أمامها أى قيم.. والله وحده يعلم كم كنت مخلصًا فى مهمتى إذ كنت أومن بأن الصداقة درع يستطيع أن يجابه أشد الطعنات، وبأن الانشقاق لن يؤدى إلا للخراب والدمار.

كنت أقدس الصداقة والوفاء، وكنت أعيش أؤمن بالترابط والوئام، ولكن المقاييس بدأت تنقلب أمام عينى، والمعايير تختلط فى وجدانى، ورأيت النهازين وأهل النفاق يشوهون لوحة الأخلاق، ويهدمون منبع القيم، ورأيت درع الصداقة يتحطم على صخرة السلطة والسلطان.

غامت الدنيا أمام عينى، وأحسست بدوار كاد يقتلع روحى من صدرى.. تساءلت مع نفسى: ماذا يريد عبد الناصر؟ ولماذا اختارنى بالذات فى هذه المهمة الشاقة؟ ولماذا لم يستدع عبد الناصر عبد الحكيم عامر ليتفاهم معه فى جو من الود والصفاء.؟

ولكننى تذكرت مآسى الحكم عبر التاريخ، وكيف كان الحكام يضربون عرض الحائط بكل القيم الإنسانية محافظة على عروشهم، وكيف كانوا يقتلون أقرب الناس إليهم حينما يحسون أن عروشهم مهددة، قاتل الله السياسة، ولعن خداعها وغشها، غدرها وكذبها، جحودها وقلبها المتحجر، رياءها ونفاقها.. وراودتنى فكرة الاستقالة لأبعد عن هذا الجو الكئيب، ولكننى أحسست أن هناك فتنة كبرى سوف يشتعل أوارها، ومن ثم كان التنحى يعد بمثابة فرار من المعركة.

عرضت على المشير فكرة عبد الناصر بأسلوب رقيق، محاولاً أن أهدئ من روعه وغضبه الذى بدا على وجهه بعد أن عرف مهمتى، وإذا بعبد الحكيم عامر فى ثورة غضب:

- «هو فاكرنى موظف أجرى ورا المناصب والمراكز.. بلغه أننى لا أقبل أن أكون تشريفاتى رئاسة الجمهورية.. هل سأقبل أن يبطش بالضباط وأنا أعمل كنائبه؟ إننى سأترك له القاهرة حتى أترك له حرية العمل وحتى لا أعطى للانتهازيين فرصة الدس وإشعال الفتنة.»

ونصحت عبد الحكيم عامر أن يسافر إلى أسطال، حتى يفوت الفرصة على أهل الوقيعة والدس، وكنت أعتقد أن الأمور لو سارت هادئة فإن الزمن كفيل بأن يصفى ما فى النفوس كما حدث من قبل مراراً، ولكن يبدو أن الشرخ فى هذه المرة بين عبد الناصر وعامر كان عميقًا من الصعب التئامه، فضلاً عن أن الكثيرين من المحيطين بكليهما عمل على تعميق الصدع بدلاً من العمل على رأبه.

وقد ظهر ذلك أثناء زيارة تيتو لمصر بعد الحرب.

كان قد تقرر أن يسافر عبد الناصر وتيتو إلى الإسكندرية بالقطار، واقترح عباس رضوان على عبد الناصر أن يصطحب المشير معه فى هذه الرحلة ليصفى النفوس وليهدئ من توتر الموقف.. ولكن عبد الناصر كان قد قرر التخلص من صديق عمره.. إذ ردّ على عباس رضوان بقوله:

«الزجاج لو اتشرخ ما يتصلّحش!»

وفى الأسبوع الأخير من شهر يونيو ١٩٦٧، زارنى فى مكتبى حسين عبد الناصر شقيق جمال عبد الناصر وزوج «آمال» كريمة المشير عبد الحكيم عامر وبصحبته المرحوم محمد أيوب مدير مكتب المشير عامر لشئون الطيران.. كانت زيارتهما لى بمثابة محاولة منهما لحثى على مزيد من التدخل لحسم الخلاف بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر.. وخلال هذه الزيارة شرحت لهما كل المحاولات التى قمت بها من قبل ولكنهما طلبا منى أن أستمر فى بذل جهودى، واقترحا أن أتصل بجمال عبد الناصر هاتفيًا، وأطلب منه مقابلتهما معى كى يساهما فى إزالة الخلاف.

واتصلت بعبد الناصر هاتفيًا، فرحب بهذه الزيارة، وطلب منى ألا أناقش معه أى تفاصيل فى الموضوع أمامهما، وأن أنتظر حتى تنتهى زيارتهما.

وفى هذه الجلسة طرحت مسائل متعددة تحيط بعلاقة عبد الناصر وعامر.. مصلحة البلاد.. الصداقة التى تربطهما.. الذين يحاولون الصيد فى الماء العكر والذين وجدوا فى هذا الخلاف فرصة لتدعيم مصالحهم الخاصة.. وطلبنا من عبد الناصر أن يفوت على هؤلاء هذه الفرصة.

واقترح حسين عبد الناصر على شقيقه أن أذهب إلى أسطال قرية عبد الحكيم لأحضره لعبد الناصر وفض الخلافات بينهما.. وافق عبد الناصر.

وبعد انتهاء الجلسة، انفرد بى عبد الناصر فى غرفة الصالون وقال لى: «عليك أن تذكره بالشروط التى سبق أن طرحتها كى يعود»

وذكرت لعبد الناصر أن من الأفضل أن أحضر له عبد الحكيم، ثم كالعادة يمكن أن يتصافيا، ويطرح عبد الناصر كل ما لديه وكذلك المشير.. ولكن عبد الناصر أصر على موقفه وقال:

«لا مناقشة فى هذين الشرطين: أن يقبل منصب نائب رئيس الجمهورية ويبعد عن القوات المسلحة، أو يبقى فى قريته أسطال بعيدًا عن القاهرة.

ونقلتنى طائرة حربية خاصة من مطار ألماظة إلى مطار المنيا فى زيارة مفاجئة لم يعرف بها أحد.. ركبت إحدى سيارات المطار الحربى بصحبة محمد أيوب واتجهنا إلى بيت محافظ المنيا.. وقد رافقنا المحافظ إلى أسطال قرية المشير عامر.

كان عبد الحكيم عـامر يجلس مع عدد من أشقائه وأقاربـه ومعه شمس بدران.. وفى غرفـة مجاورة، أمضـيت مع المشـير عامر أكـثر من ساعـتين وحدنـا، أحاول إقناعـه بأن يصحبنى فى الطائرة التى تنتظر بمطار المنيا.

سألنى عبد الحكيم:

«على أى أسـاس أعود معك ؟ الموضـوع مبدئى، وليـس خلافًا شخـصياً بينـى وبين جمال»

كانت كلماته تعيد إلى ذهنى كلمات عبد الناصر ذاتها خلال أزمة سابقة حينما قال لى عبـد الناصر أنه لـيس هناك خلافًـا شخصيـاً بينه وبيـن عبد الحكيـم، وأنه يدرك أن عبدالحكيم أخلص الناس إليه.

الله وحـده يعلم كـم بذلت من الجـهد مخلصًـا كى أسوى الخلاف وتـكلل مهـمتى بالنجاح.. كانت أمـامى صورة قاتمة مظلمة لما يمكن أن يـحدث لو صُعّد هذا الخلاف .. وكنت أرى بالمنظار الأيادى الخفية التى تستميـت لتصعيده.. ومع كل الجهود التى بذلتها، لـم أنجح فى مهمتى وعدت فى الليل الأسود مع محمد أيوب، وأنا أحس بكآبة، متوجسًا شروراً مما تخبئه الأيام.

كان رأيى أن يترك كل الذين شـاركوا فى الحكم قبل الهزيمة العسكـرية بما فيهم أنا مواقعهم، ويتركون لعبد الناصر حرية إعادة اختيار معاونيه بالشكل الذى يرى أنه يساعده على مواجهة مهمته الشاقة.. وقد أبديت هذا الرأى لعبد الناصر وعرضت عليه أن أترك موقعى، ولكنه رفض.

أما بالنسبة لعبد الناصر وعبد الحكيم فقـد كان رأيى أن يلتقيا، ويتصافيا بغض النظر عن اشـتراك عبـد الحكـيم فى الحـكم أم عدم اشـتراكه، وقـد عرضـت هذا الأمر عـلى عبدالحكيم وقلت له:

«فلتصفوا النفوس.. وإذا كنت مصراً على الاستقالة فهذا أمر آخر»

واستطردت قائلاً:

«لا تعطى الفرصة لأن يتدخل بينكما أحد فتزداد الهوة»

وأجاب عبد الحكيم فى مرارة:

«لقد اتفقنا على التنحى، ولا أريد مناصب، ولست مستعداً أن يلعب بى جمال.. وإذا استمر يستخدم أسلوب الشائعات أو التشهير فإننى لن أتردد أن أكيل له الصاع صاعين..»

وعدت من المنيا وقد أحسست أن الموقف على وشك الانفجار.. إن قنبلة زمنية تنتظر الوقت المحدد كى ينفجر منها البارود.. وفى صباح اليوم التالى أبلغت عبد الناصر إخفاقى مع عبد الحكيم، ولم أذكر لعبد الناصر ما قاله المشير حتى لا أزيد الموقف اشتعالاً.

أحداث فى منزل المشير بالجيزة

ومضت أيام محدودة، قبل أن تتطور الأمور إثر عودة المشير من قريته وإقامته فى منزله بشارع الطحاوية بالجيزة.. كانت عودة المشير عامر بداية لتأزم الأمور، فبعض الضباط الذين أحيلوا إلى التقاعد أقاموا فى منزله.. وتحدثت مع المشير فى أن يصرفهم حتى لا يزيد من حدة الموقف ولكنه بطبيعته كرجل صعيدى كان يجد حرجًا فى طردهم من بيته.

كان على هؤلاء الضباط أن يقدروا الموقف، وينصرفوا من تلقاء أنفسهم حتى لو كانوا سيتعرضون للاعتقال.

فى هذا المناخ وقع حادث صغير ترك أثرًا بالغًا فى نفس المشير، فقد كانت إحدى سيارات المخابرات العامة تراقب عميلاً أجنبيًا فى منزل يقع بالمنطقة التى يقيم فيها المشير.

وكانت سيارة المخابرات تقف على مقربة من بيت المشير عامر، فمن المعتاد ألا تقف سيارة المراقبة بجوار منزل الشخص الذى تراقبه، بل بعيداً عنه لذلك كان هدف السيارة منزلاً بعيداً وليس منزل المشير.

أمسك أحد الضباط المقيمين فى منزل المشير بطاقم المراقبة وأدخله إلى المنزل، وأوهم عبد الحكيم عامر أن هذا الطاقم يراقب بيته.. اتصل بى المشير عامر هاتفيًا ووجدته لأول مرة منذ عرفته زميلاً فى الكلية الحربية عام ١٩٣٨ ثائراً بعنف وهو يقول لى:

«إنت بتراقبنى يا صلاح»

وجهت لوماً إلى عبد الحكيم لأنه تصور أننى أراقبه.. إننى لا أقول ذلك الآن ففى محكمة الثورة سألنى حسين الشافعى - رئيس المحكمة - بقوله:

«إنت قلت فى التحقيق لو طلبوا منى مراقبة عبد الحكيم لرفضت.

أجبت بقولى:

- لم أقل هذا بل قلت لو طلبوا منى مراقبة عبد الحكيم لاستقلت.. وهناك فرق بين الرفض والاستقالة، ففى حالة الاستقالة هناك غيرى يمكن أن يقوم بهذه المهمة.

من أجل هذا أحزننى جداً أن يشك عبد الحكيم عامر فى عملية المراقبة.. والواقع أن عقدة المراقبة كانت موجودة لدى كل مسئول يخرج من الحكم فجميع النواب وأعضاء مجلس الثورة والذين خرجوا على امتداد سنين الثورة كانوا يعانون من هذه العقدة، وفى كثير من الأحيان كانت العقدة مجرد أوهام.

كنت فى ذاك اليوم على موعد لاستقبال السيد سجاد حيدر سفير الباكستان فى القاهرة فى مكتبى فأجلت الموعد، وتوجهت فوراً إلى منزل المشير عامر بصحبة، رئيس هيئة الأمن القومى.

وأجزمت له أن هذه مجرد أوهام، وليس هناك من يراقبه، بل لا يستطيع أحد أن يراقبه دون تعليمات شخصية من عبد الناصر، كما أفهمته أن عمليات المراقبة فى قضايا التجسس توضع لها خطة يشترك فيها فروع عديدة من هيئة الأمن القومى التابعة للمخابرات العامة، ولذا ليست العملية يسيرة كما يتصور.

لم يقتنع عبد الحكيم، إذ كان الجو الذى يعيش فيه يساعد على أن يشك فى كل شىء.

وحدث حادث آخر فى منزل المشير عمل على إشعال الفتنة.. إذ كلف سامى شرف اللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية بالقبض على جلال هريدى قائد قوات الصاعقة الذى كان يقيم بعد الهزيمة فى منزل المشير عامر بصفة دائمة.

ونصبت المخابرات الحربية كميناً بالقرب من منزل عبد الحكيم عامر، وحاولوا القبض على جلال هريدى، ولكنه نادى بأعلى صوته على زميل له فى الداخل هو الضابط المتقاعد مختار حسين الذى كان مقيماً أيضاً فى منزل المشير، فأسرع إليه الأخير مسلحاً لينجده.. وحينما أحست سيارة المخابرات الحربية بذلك، أسرعت بالفرار تطاردها طلقات نارية سمعها كل من كان بالمنطقة التى تطل على النيل.. وظن المشير عامر أن هناك هجوما على منزله فخرج وقد تسلح بعدة قنابل يدوية.

وقد أوعز بعض المحيطين بعبدالناصر إليه أن يسحب حرس المشير الرسمى، فما كان من المشير إلا أن استدعى حرسا خاصا مسلحا من قريته، ولكن الأمور سويت فعادت إليه حراسته الرسمية بعد ذلك.

وكلف عبد الناصر المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية والمخابرات الحربية بإجراء مراقبة لتحركات المشير عامر، ولكنه كشف هذه المراقبة .

كان الذين سعوا إلى تخريب العلاقة بين عبدالناصر وعامر يظنون أن التخلص من عبدالحكيم عامر سيفتح الباب أمامهم واسعا.. كانت كل هذه الأحداث تدور، وأنا بعيد عنها فى فراش مرض خطير فاجأنى بلا مقدمات.

سقوطى فى المكتب مصابا بجلطة دموية

ففى خضم هذه الظروف القاسية ، ونتيجة الجهود الضخمة التى بذلتها، والصورة القاتمة التى كانت تتراقص أمام عينى، والمسئوليات الضخمة التى ألقاها عبدالناصرعلىّ بعد النكسة ، سقطت فى مكتبى فى صباح الثالث عشر من يوليو عام ١٩٦٧ مصابا بجلطة دموية شديدة فى الشريان التاجى كادت تودى بحياتى.

كنت فى الليلة السابقة أتمتع بكامل صحتى أباشر عملى فى مكتبى وقد سهرت فيه حتى منتصف الليل.. وأثناء وجودى بالمكتب رن جرس الهاتف وإذا بالمتحدث الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة.. وأبلغنى أن الرئيس عبدالناصر قرر محاكمة كل من الفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والفريق طيار جمال عفيفى واللواء طيار إسماعيل لبيب بتهمة الإهمال الجسيم فى القوات الجوية.

كما أخبرنى الفريق فوزى بأن الرئيس عبدالناصر قد أمر بأن تخلى المخابرات ثلاث فيلات من تلك التى تستخدم كمنازل أمينة فى أعمالها، والمنزل الأمين فى علم المخابرات هو مكان سرى يخصص لمقابلة العملاء وتدريبهم وإقامتهم. كان المطلوب أن تسلم هذه الفيلات إلى القوات المسلحة كى تجهزها للتحفظ فيها على قادة الطيران الذين سوف يتم اعتقالهم.

ولكن لم يكن يتوافر لدى المخابرات أكثر من مبنى واحد، فأصدرت تعليماتى لمدير مكتبى بأن يسلم هذا المبنى للقوات المسلحة.

والغريب أن الفريق أول محمد فوزى حينما حدثنى فى هذا الأمر بيّن لى أن الفريق صدقى محمود هو المطلوب محاكمته وإلقاء المسئولية عليه إذ قال لى بالنص:

«إن الاثنين الآخرين سوف يعتقلان كى يشهدا على صدقى محمود»

وتعجبت من هذا القول ، وقررت أن أتحدث مع عبدالناصر فى اليوم التالى فى هذا الأمر، ولكن الفرصة لم تسنح لى.. ففى صباح اليوم التالى استيقظت من نومى وقد احسست بإرهاق وإنهاك غير عادي، وكنت قد حددت موعدا من قبل لمقابلة الفريق صدقى محمود ظهر هذا اليوم بناء على طلبه، وحينما هممت بمغادرة المنزل شعرت بألم شديد فى صدرى، وبأن شيئاً يكتم أنفاسى، ولكننى تحاملت على نفسى، وتوجهت إلى المكتب ، خشية أن يظن الفريق صدقى محمود أننى أتهرب منه بعد أن أحيل إلى التقاعد.

وخف الألم قليلا، واستقبلت صدقى محمود فى مكتبى الساعة الثانية عشر ظهراً، وما أن جلسنا حتى قال لى:

«لقد علمت بالأمس أن الشرطة العسكرية ستقبض علىّ اليوم، ولذا آثرت بل فضلت أن أجيء إليك وأقدم نفسى بدلا من محاصرتى فى المنزل بالشرطة العسكرية.. إن حقيبة ملابسى فى عربتى الواقفة أسفل المبنى»

قلت له:

«أنت تعلم أننى لست مختصا بهذا العمل، كما أن الشرطة العسكرية لا علاقة لى بها وتتبع قائد عام القوات المسلحة، ولكننى علمت بهذا الأمر أمس من الفريق محمد فوزى»:

ونصحت الفريق أول صدقى محمود أن يعود إلى منزله وينتظر به حتى يحضر له من سيقوم باعتقاله.

كان صدقى محمود يحس بالمرارة والألم وهو يسر لى مكنون نفسه بقوله:

«أبعد هذا العمر الطويل وبعد هذه الخدمة الطويلة التى أفنيت فيها عمرى للثورة

أعامل مثل هذه المعاملة غير الكريمة؟ إننى على استعداد لأن أحاكم ولكن ما أطلبه هو محاكمة عادلة»

وأشار صدقى محمود فى حديثه إلى موضوع الضربة الأولى وكيف أنه عارض عبدالناصر حينما أمر بتلقى الضربة الأولى.. كان صدقى محمود يتحدث وقد أحس بأنه يواجه غدرا نتيجة تردده على منزل المشير بعد النكسة.. لقد ذكر لى أن شخصا يرتبط بإبراهيم الطحاوى نصحه بألا يتردد على منزل المشير وإلا فإنه سيتعرض للمخاطر والمصاعب.. ولكنه لم يستمع إلى هذه النصيحة، فقد أصرّ على التردد على منزل المشير عامر كنوع من الوفاء وإبداء مشاعره نحوه.

وفى أثناء حديثنا داهمتنى أزمة قلبية شديدة ، إذا أحسست فجأة بأن شيئاً يشق صدرى ، وتصبب من جسدى عرق غزير، وأخذت أتحامل على نفسى محاولا ألا يشعر صدقى محمود بحالتى، فقد تأوّل فى هذه الظروف أنها ملل أو ضيق من حديثه.

ولكن صدقى محمود شعر بأننى أعانى ألما، فسألنى عما ألمّ بى، فقلت له إننى أحس بألم شديد فى صدرى. واستأذن صدقى محمود ، وطلب منى أن أعود لمنزلى لأنال قسطا من الراحة، فقد تكون هذه الآلام نتيجة إرهاق متواصل.

ولكن ما أن غادر الفريق صدقى محمود مكتبى ، حتى ازدادت شدة الآلام فى صدرى، وأحسست أن أنفاسى تكاد تكتم قلبى، فاستدعيت أحد أطباء المخابرات الذى سرعان ما حضر وأجرى فحصه الطبى ، وإذا أرى فى وجهه قلقا ملحوظا، فسرته توا على أننى أعانى أزمة صحية خطيرة.. وطلب منى الطبيب وهو الدكتور عبد المعطى القيعى أن أرقد على سريرى الذى كان موجودا بالمكتب منذ نشوب أزمة الشرق الأوسط فى منتصف مايو، وألا أبذل أى جهد، وتركنى ليعود بعد بضع دقائق وفى يده حقنة سرعان ما غرسها فى جسدى، وكان يسير خلفه ممرضا يحمل أنبوبة أكسجين للتنفس.

وما هى إلا دقائق ، حتى أحسست بأن الألم بدأ يزول قليلاً ، ولكن سرعان ما عاودنى ، فوضعوا كمامة الأكسجين على وجهى، ولكن الآلام ازدادت حدة، وإذا بى أرى شبح الموت أمامى.

كنت أشعر كأن روحى تريد أن تنطلق من جسدى ، وكأن شيئا يصارع لفصل جزء منى.. وما هى إلا نصف ساعة أو أقل حتى رأيت حولى مجموعة من كبار الأطباء كنت

أعرفهم جميعا من الأساتذة الدكتور منصور فايز والدكتور رفاعى كامل ، والدكتور ناصح أمين وانضم إليهم من أطباء المخابرات الدكتوران عبد المعطى القيعى، وإبراهيم شعراوى.

وبالرغم من أن هؤلاء جميعا حاولوا أن يخففوا عنى وطأة المرض، فقد أحسست بأن مرضى يتعلق بالقلب، وأحسست أننى فى طريقى إلى رحلة بعيدة لا عودة منها.

كان أول شىء قلته لمن حولى:

«هاتولى جمال عبد الناصر.. إننى أريد أن أقول له أشياء كثيرة»

لم أفكر فى هذه اللحظة فى أولادى ولا فى زوجتى ولا فى أسرتى ولا فى أى أحد آخر سوى مصر.. وطلب الأطباء منى أن أهدأ فالمسألة من وجهة نظرهم بسيطة، وسرعان ما غرسوا فى جسدى عدداً من الحقن لم أستطع بعدئذ أن أعى ما يدور.. كل ما أذكره أننى ذهبت فى سبات عميق ولم أفق من نومى إلا فى العاشرة مساءً، وإذا بى أجد الأطباء بجوارى .. وكنت حسبت أنهم ذهبوا إلى عياداتهم وعادوا إلىَّ، ولكننى اكتشفت أنهم لم ينصرفوا منذ سقطت فى المكتب وقت الظهيرة.

وجدت نفسى قد نقلت إلى غرفة ملحقة بمكتبى ، أعدت كأنها حجرة فى مستشفى لقد قرر الأطباء خطورة نقلى إلى المستشفى .. مكثت راقدا فى الغرفة الملحقة بمكتبى لمدة ستة أسابيع.. هدتنى الحقن.. كنت وكأننى فى غيبوبة صاحية.. ومنع الأطباء الزيارة عنى، وأصدروا تعليمات بأن أرقد على ظهرى بلا حراك.

وفى هذه الفترة اشتعلت نيران الفتنة وظهر كثير من الأمور على السطح، جرفت أمامها كل المحاولات التى قمت بها من قبل لتصفية الأزمة وتسويتها ومنع الفتنة.

وفى الليلة السابقة لإصابتى، كنت أجلس فى مكتبى مع عباس رضوان، وكانت تعتمل فى نفسى صراعات عديدة، وتجيش فى نفسى انفعالات لم أميز كنهها أو طبيعتها.. ولكننى أذكر أننى قلت لعباس رضوان إن الحل الوحيد هو أن نستقيل، فالأمر فى نظرى أصبح صراع أشخاص على السلطة، وليس صراع مبادئ .

ولقد ذكر عباس رضوان هذا الحديث أمام محكمة الثورة التى شكلها عبدالناصر سنة ١٩٦٧ برئاسة حسين الشافعى لاستكمال مخطط التصفية.

عبدالناصر يبكى

على أثر كمية من الحقن والأدوية المخدرة نصح بها الأطباء فى المساء لتخفيف الآلام رحت فى نوم عميق، لا أحس بأى شئ حولى حتى اليوم التالى، وكان الاطباء قد منعوا الزيارة عنى لخطورة حالتى الصحية، ولكننى عندما فتحت عينى وجدت جمال عبدالناصر يجلس بجوارى وأنا طريح الفراش ويشد على يدى وهو يقول:

«معلش يا صلاح شد حيلك»

ونظرت إلى عبدالناصر... كانت الدموع فى عينيه، وشعرت إنى مشدود إليه، ودمعت عيناى أيضا.

قال عبدالناصر:

- اهتم بصحتك وما تفكرش فى حاجة.

ويبدو أن الأطباء كانوا قد نبهوه إلى خطورة حالتى الصحية، فجلس دقائق معدودات وانصرف وبقيت راقدا فى فراشى فى المكتب خمسة عشر يوما لايسمح لأحد حتى لأسرتى بزيارتى..

كانت هذه الفترة من أقصى الأيام التى مرت بى، فتعليمات الأطباء تصر على ألا أقوم بأدنى حركة.. أمدد على فراشى، لا أتحدث مع أحد، ولا أبذل أى جهد.

وسرح خيالى وأنا أحس بوطأة المرض، فوجدت الدنيا أمامى أشبه بالشرنقة التى تتحول فيها الدودة إلى فراشة فى مرحلة من مراحل تطورها.. وتهيأ لى أن هذه الأرض ليست سوى هذه الشرنقة التى سندفن فيها حينما تخرج أرواحنا إلى بارئها.

وفى سرعة مذهلة تخيلت أهل النفاق، ورأيت قصة الصراع الدامى على السلطة ، هذا الصراع الذى يجرف أمامه كل القيم التى يعيش بها الإنسان.

أولادى لا يعرفون

وكنت معتاداً أن أتصل بمنزلى حينما أتغيب عنه لأطمئن على أولادى، وأعرف أخبارهم ولأطمأنهم علىّ.. وسقطت فى مكتبى يوم الخميس ١٣ من يوليو سنة ١٩٦٧،

واستيقظت زوجتى فجر الجمعة لتجد أننى لم أحضر ولم أتصل بها، فأحست بالقلق، وازداد قلقها بعد أن اتصلت بمكتبى فوجدت سكرتيرى بالمكتب، وحينما سألته عنى قال لها:

«الرئيس كلفه بمهمة عاجلة فى منطقة القنال»

أحست زوجتى بأن ثمة شيئاً غريبا ومريبا، وطلبت من أحد أبنائى أن يتوجه إلى مبنى المخابرات لمعرفة الأمر.. ما أن وصل ابنى إلى مبنى الجهاز حتى استقبله الحراس، وكانوا يعرفونه، وقالوا له:

حمد الله على سلامة سيادة المدير.

حينما صعد ابنى إلى غرفة مكتبى قال له سكرتيرى إننى مجهد وأن الأطباء نصحونى بالراحة.

وقرر عباس رضوان بعد ذلك أن يتجه إلى منزلى ليخبر زوجتى، وصحب معه الدكتور رفاعى كامل، وأبلغا زوجتى النبأ بصورة مخففة، ولكنها لم تقتنع بحديثهما وما أن قال لها إنى مجهد حتى قالت لهما:

«دى حالة قلب.. ربنا معاه»

ظللت خمسة عشر يوما راقدا فى فراشى ممنوعا من الزيارة حتى مرت مرحلة الخطر فسمحوا بالزيارة لأولادى وأصدقائى.

كان عبدالناصر يطلبنى تليفونيا باستمرار ويقول إنه متتبع لأخبارى الصحية.. كنا نتحدث يوميا فى مسائل عامة وخاصة، حتى قضى الله أمرا كان مفعولا.

عشاء عبدالحكيم مع عبد الناصر

وكان عبدالحكيم عامردائم الاستفسار عن صحتى من سكرتيرى ومدير مكتبى، وحينما سمح الأطباء لى باستقبال الزوار كان عبدالحكيم يحدثنى بالهاتف.. ولقد طلبت من عبدالحكيم ألا يزورنى فى مكتبى فإننى كنت أقدر مشاعره، وكنت لا أريد زيادة الحساسيات بينه وبين عبدالناصر، ولكن عبدالحكيم أصر على أن يزورنى.

وذات مساء جاءنى بصحبة عباس رضوان وأمضيا بعض الوقت... وعند انصرافهما اقترح عباس رضوان على عبدالحكيم عامر أن يفاجئا عبدالناصر بالزيارة.. ووافق عبدالحكيم، وذهبا معا إلى منزل عبدالناصر، وتناولا العشاء معه وعلمت منهما أنهما صفيا ما فى نفسيهما، وأن هذه الزيارة كانت لها أثر طيب فى نفس عبدالناصر، الذى قال لى بعد هذه الزيارة:

«خلاص احنا اتصالحنا وما تشلش هم»

قلت لعبدالناصر:

«الحمد لله.. ربنا يوفقكما إلى الخير»

وفى تلك الفترة زارنى كثير من المسئولين، وحضر جميع نواب رئيس الجمهورية لزيارتى أكثر من مرة.

وعاد عبدالحكيم لزيارتى مرة ثانية.. ومن الغريب أن زيارة عبدالحكيم فسرت ضدى على أننى كنت ضالعا فى المؤامرة بل والرأس المدبر لها.

وسمح لى الأطباء بمغادرة مكتبى يوم ٢٣ أغسطس على أن أقضى فترة نقاهة لمدة خمسة عشر يوما.. وكان عبدالناصر طوال هذه الفترة قريبا منى، يزودنى بنصائحه بالاهتمام بصحتى حتى أستطيع مواصلة رسالتى.. ولقد أعربت لعبدالناصر أكثر من مرة أن صحتى قد لاتمكننى من مواصلة عملى بعد إصابتى بهذا المرض الخطير، فقد لا أتمكن من تحمل المجهود الشاق الذى يتطلبه منصبى، ورجوته أن يفكر فى إسناد مهمة رئيس المخابرات العامة إلى شخص آخر، ولكنه رفض بإصرار وقال لى:

«ما تقولش كده.. إن شاء الله بكره تستعيد صحتك وتبقى كويس وتواصل عملك..»

ولكن الأيام كانت تخبئ أشياء وأشياء لا أعرف حتى اليوم حقيقة أسبابها، ولا الدور التفصيلى الذى قام به المخربون فترة مرضى، حتى هبت العاصفة وانفجر البركان..

كيف حدث ذلك؟ أو كيف انتهت العلاقة بين الأخوين عبدالناصر وعامر؟ وما تطورات الموقف بينهما؟.. ذلك موضوع آخر ستجيب عنه الأوراق التالية.

كان عبدالناصر يداوم الاتصال بى يوميا بعد مرور مرحلة الخطر التى استغرقت أسبوعين عن طريق الهاتف، وفى بعض الأحيان كنا نتحدث عدة مرات.. وكنت أحس بالحرج والقلق من رقادى فى المكتب، فألححت على الأطباء أن يسمحوا لى بمغادرة مكتبى حتى أترك لعبدالناصر حرية التصرف، فجهاز المخابرات يحتاج إلى رئيس يديره.

وفى مكالمة تليفونية مع عبدالناصر، أبديت له رغبتى فى التنحى عن منصبى لظروف حالتى الصحية، وطلبت منه أن يبحث عن رئيس آخر للمخابرات..

ولكن عبدالناصر رفض هذه الرغبة بشكل قاطع كما ذكرت سلفا.

واستجاب الأطباء لرغبتى، وسمحوا لى بمغادرة مكتبى على أن أقيم فى مكان هادئ، وألا أستقبل زواراً فى فترة النقاهة... واقترحت أن أسافر إلى الإسكندرية، ولكنهم حذرونى من أن حالتى الصحية لا تسمح بالسفر.. واخترت إحدى الاستراحات الحكومية فى الزمالك لأقضى بها فترة النقاهة.

وفى يوم ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٦٧ غادرت مكتبى إلى الاستراحة حيث أنشد الراحة والاستقرار، ولكن يبدو أنها كانت مكمن الزوابع والعواصف.

وكنت قبل مغادرتى المكتب قد أبلغت عبدالناصر بمكان إقامتى الجديد، واقترح على أن أقضى فترة النقاهة فى استراحته بالقناطر الخيرية، ولكن الأطباء عارضوا فى ذلك على أساس أنها بعيدة عليهم، وأن حالتى تحتاج إلى إشراف يومى منهم.. وفى اليوم التالى أى الرابع والعشرين من أغسطس زارنى فى الاستراحة المشير عامر وبصحبته شمس بدران، وكان أول لقاء لى مع شمس منذ مرضى.

وما أن جلس المشير معى، حتى دق جرس الهاتف، وكان المتحدث جلال هريدى من منزل المشير عامر فى الجيزة، ليبلغه أن الرئيس عبدالناصر يطلب أن يتصل المشير عامر به تليفونيا.. وحاول عبدالحكيم عامر أن يتصل بعبدالناصر من تليفون الاستراحة، ولكنه أخفق فى الاتصال.. وغادر المشير عامر الاستراحة قائلا إنه سوف يتصل بعبد الناصر من منزله.. كان عبد الناصر قد دعا المشير عامر لتناول العشاءفى اليوم التالى، ولتصفية الخلافات،وظن بأنه من المحتمل أن يصحبه عبدالناصر إلى مؤتمر القمة العربى الذى كان سيعقد يوم ٢٨ من أغسطس.

كان عبدالحكيم عامر سعيدا بهذا اللقاء، وطلبت منه أن يمر على فى اليوم التالى بعد انتهاء العشاء مع عبدالناصر، حتى أعرف مادار بينهما.

كان يخيم على الجلسة بينى وبين المشيرجو قاتم يجثم على صدرى ، إذ استيقظت من نومى صباح ذاك اليوم على كابوس تذكرته وأنا أتحدث مع عبد الحكيم .. حلم كئيب يصور أننى كنت مع عبد الناصر والمشير فى أحد المطارات وإذا بعبد الحكيم يستقل طائرة ويصعد بها إلى السماء وحده، بينما ينتقل المشهد فى الحلم إلى صورة أخرى عبد الناصر يستقل طائرة أخرى وأنا بجانبه وأضع يدى على كتف عبد الناصر فإذا به يبعدها عنه بعنف، والطائرة تحلق فى اضطراب، وتواجه أسلاكا إلى أن جاء المشهد الثالث من الحلم فوجدت نفسى داخل أرض فسيحة محاطة بسور عال.

ولقد تذكرت هذا المشهد حينما دخلت السجن الحربى بعد ذلك فى التاسع من اكتوبر سنة ١٩٦٧ ، فقد كان المكان نفسه الذى رأيته فى الحلم ولم أكن قد شاهدته من قبل .

كان حلما مفزعاً تذكرته وأنا أودع عبدالحكيم عامر..إحساس غامض ينتابنى بأن شيئا ما بغيضا يمكن أن يحدث.

شردت وأنا أودع المشير، وكنت متعجلا اللقاء فى اليوم التالى لأقف على تفاصيل ماحدث فى بيت عبدالناصر. ولكن هذا اللقاء لم يتم، وكانت زيارة عبدالحكيم لى فى استراحة الزمالك آخر لقاء لى معه على الأرض.

تقديم استقالتى

اليوم هو السادس والعشرون من شهر أغسطس سنة ١٩٦٧.. استيقظت مبكرا وكنت لا أزال أقيم فى استراحة الزمالك، ولم يمض علىّ بها سوى يومين من فترة النقاهة التى قررها الأطباء لى..

كنت أحس فى هذا اليوم بنشاط غير عادى.. وبالرغم من أن الأطباء نبهوا علىّ بألا أبذل أدنى جهد، فقد قمت من فراشى وجذبت حبال النافذة، فأحسست بأن هذا الجهد البسيط أرهقنى، وألقيت نظرة من النافذة على النيل الخالد... الشمس مشرقة ساطعة، ومياه النيل تجرى نحو الشمال وكلى أمل نحو يوم باسم لم أكن أدرى أن هذا اليوم

سيكون بداية المتاعب.. لم أكن أعلم بما يخبئه القدر، ولم أكن أتصور أن الأمور ستتطور إلى هذه الصورة الكريهة التى ختمها العام الحزين.

حضر لى فى الصباح الطبيب إبراهيم شعراوى ليعودنى، وبعدأن فحصنى دعوته ليشرب قهوته، وإذا برنين جرس الهاتف يجذب الدكتور شعراوى إليه.. كان وجيه عبدالله مدير مكتبى هوالمتحدث، فأمسكت السماعة، وعلمت منه أن سامى شرف اتصل به وأخبره بأن عبدالناصر أمر أن يقوم أمين هويدى بالاشراف على جهاز المخابرات فترة نقاهتى، وأنه فى طريقه الآن إلى المخابرات.

وأصدرت تعليماتى إلى وجيه عبدالله بأن يفتح له مكتبى ويجمع له نوابى كى تسير القافلة.

ولكن بعد فترة وجيزة لاتتعدى عشر دقائق اتصل بى وجيه عبدالله مرة أخرى عن طريق الهاتف، وأخبرنى أن أمين هويدى حضر فعلا للمخابرات ومعه كشفان: الكشف الأول بأسماء بعض ضباط المخابرات مطلوب إعطاؤهم أجازة إجبارية، والكشف الثانى بأسماء بعض ضباط مخابرات مطلوب اعتقالهم.. كما أخبرنى وجيه عبدالله بأنه مطلوب القبض على حسن عليش رئيس هيئة الأمن القومى، ويسرى الجزار نائبه، وحلمى القاضى رئيس هيئة البحوث الفنية بالمخابرات، وحمدى الشامى من أفراد مكتبى.

وتعجبت من هذا التصرف، فالإشراف على جهاز المخابرات لايعنى اتخاذ مثل هذه الإجراءات دون الرجوع إلىَّ، وأنا لاأزال مسئولا عنه.. وجاء لى حمدى الشامى من أفراد مكتبى فى الاستراحة بعد فترة وجيزة من انتهاء مكالمتى مع وجيه عبدالله، وأبلغنى أن المشير اعتقل ليلا فى بيت عبدالناصر وقطعت حرارة التليفون عن منزله فى الجيزة، وتم تغيير حرسه، واعتقل الضباط الذين كانوا يقيمون فى منزله وعلى رأسهم شمس بدران، وبعد أن تمت هذه الإجراءات أعيد المشير إلى منزله وحددت إقامته.

وحاولت الاتصال بعبدالناصر كى أستوضحه الأمر بعد أن أحسست أن هناك مؤامرة تدبر لجهاز المخابرات، وأن فتنة كبرى سوف تعصف بثورة ٢٣من يوليو.. ولأول مرة فى تاريخى مع عبدالناصر أخفق فى الاتصال به.. كنت أحدثه هاتفياً فى أى وقت من أطراف النهار وأثناء الليل.. وكنت أقابله فى أى وقت من الأوقات، ولكننى فى هذه المرة أيقنت بعد محاولات عدة أنه لايريد أن يتحدث معى.

.. ووجدت نفسى فى موقف غريب، فإننى كمسئول رأيت أمامى رجالا ضحّوا بالكثير من أجل وطنهم.. لقد استشهد زملاء لهم أثناء تأديتهم أعمالهم... هؤلاء بدأت السلطة تنكل بهم.

لم يكن أمامى فى هذه الظروف الصعبة سوى خيارين:

إما أن أصمت فأرى هؤلاء يواجهون الظلم والجور وحدهم، وإما أن أقدم استقالتى حتى أكون حرا فى الوقوف إلى جانبهم والدفاع عنهم، وبخاصة أننى على يقين من أنهم ضحية مكيدة خبيثة.

لقد أيقنت أن المطلوب من هذه العملية هو شخصى كما أثبتت الأيام وسوف أتحدث فى الجزء الرابع من هذه الأوراق عن تمثيليات محكمة الثورة التى انعقدت سنة ١٩٦٧.

لقد تذكرت المبدأ المشهور الذى يعمل به عبدالناصر.. «مبدأ استنفاد الأغراض».. لقد هدنى المرض وأصبحت لا أستطيع أن أعمل بالقدر الذى كنت أبذله قبل مرضى .. وكان لابد من ضحايا يقدمهم عبدالناصر للشعب لإخفاء إخفاقه السياسى، ومآسى الحرب التى هو بلاشك مسئول عنها المسئولية الأولى كما وضحت من قبل.

كنت أدرك الأشواك التى ستواجهنى، والمخاطر التى سأتعرض لها، ومع ذلك لم أشعر إلا وأنا أمسك بالقلم وأكتب استقالة مسببة إلى عبدالناصر، وأرسلها إلى محمد أحمد عن طريق مدير مكتبى بعد أن نسخت منها عدة صور وزعتها على الصحافة وبعض المسئولين.

وفيما يلى نص الاستقالة:

القاهرة فى ١٩٦٧/٨/٢٦

السيد الرئيس جمال عبدالناصر

«بسم الله الرحمن الرحيم.. يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على مافعلتم نادمين». صدق الله العظيم.

الحمد لله التى جاءت منك وليست منى، فخلصتنى من وخز الضمير لما كنت أشاهده من صور أثناء مرضى، ولم أكن راضيا عنها، فأرحتنى من عبء كان يعذبنى.. والله يهدى النفوس، ويكشف الحق من الباطل إنه على كل شئ قدير.

أما بعد فقد كان فى نيتى أن أمهد لك السبيل لتفعل ما تريد، ولكن الله سبحانه وتعالى شاءت إرادته أن أرقد فى مكتبى لمدة ستة أسابيع، وكان هذا يقلقنى بسبب ما اتخذته من قرارات منذ هذا اليوم..

لقد كنت أعيش فى مرضى العضال مع الأحداث.. وياحسرتاه رأيت الشرفاء ذوى الرأى تخمد رءوسهم، ورأيت الانتهازية من الجبناء وأصحاب التطلعات تزحف بخسة بغية تحقيق أمور دنيوية مصيرها الزوال، وأنت تسمع لهذا ولذاك، فأرى قرارات ما كان لى عهدا بك أن تصدرها، فكنت أشفق عليك من هؤلاء الذين يريدون السلطان والجاه وحب السيطرة وأنت اعلم منى بهم، وخشيت على هذا البلد الأمين من هذه الفتنة الكبرى التى ذكرتنى بتلك التى قامت فى صدر الإسلام، والتى لازال أثرها تعانى منه أمة المسلمين حتى اليوم.

وليس لى أن أقول لك شيئا الآن وأنا لا أزال على فراش المرض إلا أن أدعو الله أن يحقق لهذا البلد ما يبتغيه أبناؤه، وأن أفسح لك الطريق لتختار من تشاء.

إلا أن ما تعجبت له أننى سمعت بأوامر القبض على أفراد الجهاز الذين خدموا بشرف وإخلاص، فإن كنت تريد القبض عليهم فاقبض علىّ أولا لأننى المسئول الأول.

وأخيراً أقدم لك استقالتى ومستعد لأى محاسبة، فصاحب الحق لايخشى إلا الله سبحانه وتعالى.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المواطن صلاح نصر

وبعد أن أرسلت استقالتى غادرت الاستراحة إلى منزلى فورا بصحبة الطبيب الدكتور إبراهيم شعراوى، فلم يعدلى الحق فى أن أقيم فى استراحة حكومية.. وفى أثناء عودتى إلى منزلى، وأثناء مرور سيارتى بجوار كورنيش النيل، نظرت إلى الأفق، فاستهنت بالحياة، وسخرت من تكالب الناس عليها.

لقد تركنى عبدالحكيم عامر يوم ٢٤ من أغسطس بعد زيارته القصيرة لى، وكله أمل بأن دعوة الرئيس عبدالناصر له للعشاء ستصفى ما بينهما، متفائلا بأن عبدالناصر قد يصحبه معه إلى مؤتمر الخرطوم.

ولكنه عبدالناصر يبدو أنه كان قد قرر شيئا ما، إذ قام بدعوة عبدالحكيم عامر إلى العشاء واعتقله فى منزله.. وأرسل أمين هويدى إلى المخابرات ليستكمل مخططه، وكان عبدالناصر قد قام قبل ذلك باجراء حركة تصفيات كبيرة فى القوات المسلحة كما بينت من قبل.

وشعرت أن الفتنة قد اشتعل أوارها، وأن الثورة ستأكل نفسها، كالنار تأكل بعضها إن

لم تجد ما تأكله.. كان عبدالحكيم أخلص الخلصاء لعبد الناصر، وكنت أقرب الناس إليه، ولكن فى ميدان السياسة ليس هنا أى اعتبار للمعايير الإنسانية والعاطفية، وليس هناك مكان لصداقة أو وفاء.. وتذكرت ما قاله أهل العلم عن صحبة السلطان وخطورة القرب منه.. فقد قالوا:

«إن أموراً ثلاثة لا يجترىء عليهن إلا أهوج ولا يسلم منهن إلا قليل: صحبة السلطان وائتمان النساء على الأسرار وشرب السم للتجربة».

إحساس آخر جاش فى صدرى وأنا فى طريقى إلى منزلى، إن الوفاء جزاؤه دائما الغدر وتذكرت قول الشاعر.

غاض الوفاء وفاض الغدر واتسعت　　　مسافة الخلف بين القول والعمل

وسرحت بخيالى فى شريط سينمائى طويل، أستعرض صورة موكب النفاق الذى سار شوطا بعيدا فى رحلة الحياة.

ووجدت نفسى أمام منزلى فى شارع عبدالعزيز فهمى بمصر الجديدة.. وتحاملت على نفسى، وألقيت بنفسى على فراشى، كى أحصل على قسط من الراحة كنت فى حاجة ماسة إليها، وأنا أمر فى دور النقاهة بعد أن سلمنى الله من مرضى الخطير.

وفى يوم ٢٧ ظهراً أبلغنى وجيه عبدالله قبول استقالتى وإحالتى إلى المعاش وأرسل لى صورة من قرار رئيس الجمهورية الصادر برقم ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦٧ الموافق ٢١ جماد أول سنة ١٣٨٧.. والشىء العجيب الذى يدعو إلى التندر، ما قامت به رئاسة الجمهورية فيما بعد، فحينما ذكرت فى تحقيقات القضية رقم ١ محكمة ثورة سنة ١٩٦٧ التى سميت «بقضية الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة» بأننى قدمت استقالتى المسببة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧، قامت رئاسة الجمهورية - وهى لا تعلم أن لدى صورة من قرار الاحالة إلى المعاش بتاريخ ٢٧/ ٨/ ٦٧ - بسحب قرار إحالتى إلى المعاش سالف الذكر وغيرت تاريخه ليكون ٢٥/ ٨/ ٦٧ أى اليوم السابق لتقديم استقالتى.

أى زيف أكثر من ذلك فى أمر تافه لا يقدم ولا يؤخر، فرئيس الجمهورية له الحق فى إقالة أو قبول استقالة أى إنسان فى منصب سياسى، ولكن الأمر كان يتعلق بهيبة رئيس الجمهورية.. إذ كيف يجرؤ أى إنسان أن يقدم له استقالته.

كان أول ما فكرت فيه عقب قبول استقالتى أن أسلم كل ما يتعلق بوظيفتى وبخاصة الأمانات الحكومية والأموال. طلبت إلى وجيه عبدالله مدير مكتبى أن يتسلم أمين هويدى الذى عين مشرفا على المخابرات حساب المصروفات السرية ويوقع عليها، وأن يحضر لى الدفاتر لأوقع إلى جوار توقيعه أيضا.

والحسابات السرية فى المخابرات هى المصروفات غير العادية التى تخصص للانفاق على نشاط المخابرات السرى خارج البلاد.. وتسلم أمين هويدى الحسابات السرية، وأحسست أن عبئا ثقيلاً أزحته من فوق عاتقى.

محاصرة منزل المشير

ما أن انتهيت من تسطير استقالتى وتوقيعها حتى حضر لى فى استراحة الزمالك عباس رضوان، ليحدثنى عما حدث أثناء معركة الليل.. لقد اتصل به عبدالناصر هاتفيا فى منزله الذى يقع بالقرب من منزل المشير، وأبلغه أن المشير عامر لديه، وأنه أرسل قوة بقيادة الفريق أول محمد فوزى لإخراج الضباط المقيمين بالمنزل.

قال له عباس رضوان:

«ولازمته إيه. إرسال قوات؟»

رد عبدالناصر بقوله:

عبدالحكيم مش عاوز يسلمهم وبيقول يخرجوا واحد واحد.

اقترح عباس رضوان على عبدالناصر أن يعود عبدالحكيم عامر إلى منزله ويتولى بنفسه هذا الأمر.. ولكن عبدالناصر قال له إنهما لم ينتهيا بعد من مناقشة بعض الموضوعات، وطلب من عباس رضوان أن يذهب إلى منزل المشير فى الجيزة ويقنع الضباط بأن يسلموا أنفسهم.

ذهب عباس رضوان إلى منزل المشير القريب منه مترجلا، ووجد أن المنطقة الممتدة من كوبرى الجامعة حتى منزل المشير محاطة بقوات مجموعة لواء، وكأن هناك معركة حربية

على وشك النشوب.. وحينما وصل عباس رضوان إلى منزل المشير عامر، وجد الفريق محمد فوزى ومعه قائد القوة اللواء سليمان مظهر- وهذا كان عضو اليسار فى محكمة الثورة التى حاكمت الضباط الذين كانوا يقيمون فى منزل المشير - ووجد الضباط المقيمين.. داخل منزل المشير ولم يكونوا يتعدون أصابع اليد يتحدثون مع محمد فوزى من داخل سور الحديقة، ويطلبون منه أن يدخل المنزل لمناقشته.

كان الضباط يرفضون التسليم، فدخل عباس رضوان منزل المشير، واتصل بعبدالناصر عن طريق الهاتف.. كانت الساعة الحادية عشرة وخمسين دقيقة.

قال عباس رضوان لعبدالناصر:

«الموقف حرج والضباط يرفضون الخروج وعائلة المشير فى حالة من الاضطراب وترفض الخروج، ومن المستحسن عودة المشير لحسم الأمر»

ولكن عبدالناصر قال له:

«إذا لم يخرج الضباط فإننى سأضرب المنزل بالمدافع، وقد أعطيت الأوامر بذلك لمحمد فوزى، وعليك أن تخرج عائلة المشير بأى وسيلة »

ورأى عباس رضوان أن الموقف يتطور سريعا، فأقنع الضباط بالخروج وقال لهم:

«لا يمكننا أن نسمح بأن يلحق أدنى ضرر بأسرة المشير.. إن فوزى سينفذ أوامر عبدالناصر، ولذا ليس هنا سبيلا سوى أن تخرجوا»

واقتنع الضباط وخرجوا وتم القبض عليهم.. وانتهت هذه المعركة غير المتكافئة فى السادسة صباحا.. قائد عام القوات المسلحة، وضابطان برتبة لواء هما سليمان مظهر وصلاح محسن على رأس قوة تقدر بلواء لاعتقال ضباط لم يتعد عددهم أصابع اليد..

وتغير الحرس القديم على منزل المشير عامر بحرس جديد، وعاد المشير عامر إلى منزله فوجد كل شىء قد انتهى..

لقد أصبح سجينا داخل منزله..

وفى العاشرة صباحا توجه عباس رضوان إلى منزل المشير عامر وقد ظن أنه يمكنه الدخول، فاعتذر له ضابط الحراسة، وقال له إن الأوامر التى لديه تنص على منع أى زيارة

للمشير. وغادر عباس رضوان منزل المشير، وتوجه إلى الاستراحة التى كنت أقيم فيها ليقص عليَّ مغامرة الليل .

كان عبدالناصر متوجها إلى الخرطوم يوم ٢٨ لحضور مؤتمر القمة العربى بها.. وأشار عليه المحيطون به أن ينهى العملية قبل سفره خشية أن يحدث شىء فى غيابه.. وبينما كان عبدالحكيم يفكر فى الصلح مع عبدالناصر واحتمال مرافقته فى رحلة الخرطوم، كان عبدالناصر يدبر معركة الليل فيستدرج صديق عمره بدعوته لتناول العشاء معه، ثم يقبض عليه فى منزله.. ولكن هذه هى لعبة السياسة.. كلها غدر وخيانة ولا تنجح إلا بقتل القيم الأخلاقية، والمشاعر الانسانية.

محمد أحمد يروى ما حدث فى منزل عبدالناصر

بعد أن أبلغنى وجيه عبدالله مدير مكتبى بأن أمين هويدى قد تسلم حسابات المصروفات السرية ووقع عليها أرسل لى الدفاتر ووقعت عليها بما يفيد إخلاء طرفى..

وطلبت من وجيه عبدالله أن يتصل بمحمد أحمد سكرتير الرئيس عبدالناصر، ليستأذنه فى اختيار مسئول أمين كى يتسلم أموالا وأوراقا تخص رئاسة الجمهورية..

وحضر لى محمد أحمد فى منزلى قبل سفر عبدالناصر إلى مؤتمر الخرطوم بيوم..

كانت مفاجأة لى حينما قال محمد أحمد:

«كلفنى سيادة الرئيس أن أبلغ سيادتك تحياته، وأن الأمر من وجهة نظر الرئيس لا يعدو أن حسن عليش رئيس هيئة الأمن القومى أعطى المشير بعض أرقام السيارات الخاصة بالمخابرات ليستخدمها هو ورجاله فى تحركاتهم»

وكان حسن عليش من ضمن الضباط الذين ألقى القبض عليهم خلال أحداث تلك الليلة الحزينة.. طلبت من محمد أحمد أن يبلغ الرئيس أن ذلك غير صحيح، فربما حصل المشير على لوحة أو لوحتين، وهو إجراء عادى اتبع كثيرا من قبل والرئيس يعرفه، فهناك عدد من القادة العسكريين منحوا مثل هذه اللوحات بتعليمات من الرئيس عبدالناصر شخصيا، وهناك أيضا بعض أعضاء مجلس الثورة لديهم مثل هذه اللوحات.

وطلبت من محمد أحمد أيضا أن يبلغ عبدالناصر ألا يستمع إلى الذين يحاولون الصيد فى الماء العكر فى مثل تلك الظروف.

وامتدت الجلسة بينى وبين محمد أحمد.. تسلم محمد أحمد أمانات رئاسة الجمهورية وحساباتها، وامتد الحوار بيننا، وروى محمد أحمد شهادته عن أحداث تلك الليلة الحزينة فى منزل عبدالناصر.

لقد لاحظ محمد أحمد جوا غريبا يحيط بمنزل عبدالناصر.. كان شعراوى جمعة وزير الداخلية، وحسن طلعت مدير المباحث العامة ومأمور مصر الجديدة وعدد من ضباط الشرطة يقفون أمام بوابة بيت عبدالناصر.

دخل محمد أحمد على عبدالناصر فزعاً ليسأله عن الأمر:

«إيه اللى بيحصل ده يا افندم»

قال له عبدالناصر:

«النواب جايين دى الوقت دخلهم أوضة المكتب.. والمشير جاى برضه دخله فى أوضة الصالون الكبير.. وروح لسامى شرف يقول لك التفاصيل»

حضر النواب والمشير، ونفذ محمد أحمد تعليمات عبدالناصر واتجه إلى المنزل المقابل لبيت عبدالناصر حيث مكتب سامى شرف، ولكنه وجد فى حديقة بيت عبدالناصر بعض ضباط الحرس الجمهورى بقيادة الليثى ناصف، ولم يكن معتاداً أن يدخلوا بيت عبدالناصر وهم مسلحون بالرشاشات الخفيفة.

وسأل محمد أحمد الليثى ناصف عن سبب حضورهم فأجاب بقوله:

«إحنا ضيوف عندكم شوية»

وحينما حضر المشير إلى بيت عبدالناصر ترك مسدسه فى سيارته قبل أن يدخل منزل عبدالناصر.. وكأنه تذكر ما حدث لعبدالسلام عارف حينما دخل على عبدالكريم قاسم وهو يحمل مسدسه فاتهمه الثانى بأنه يريد اغتياله.

وفى مكتب سامى شرف عرف محمد أحمد القصة، وعلم أن المشير سوف يعتقل وتحدد إقامته وفى منزل الرئيس انتقل الرئيس مع نوابه زكريا محيى الدين وأنور السادات

وحسين الشافعى إلى غرفة الصالون التى يجلس فيها عبدالحكيم عامر.. وسمع محمد أحمد المشير يصيح تارة بالسباب، وتارة بأنه لن يخرج من مكانه إلا جثة هامدة.

واستدعى عبدالناصر محمد أحمد وقال له:

«لقد تقرر تحديد إقامة المشير».

ثار محمد أحمد ـ على حد قوله ـ وقال لعبدالناصر:

«إننى لا أحب ياريس أن يقال إنه حدث فى تاريخك ما يشبه مذبحة المماليك»، وطلب محمد أحمد فى ثورة غضبه أن يعفيه الرئيس من عمله.. وعاد محمد أحمد إلى مكتبه المواجه لمقر سكن عبدالناصر، فوجد به العقيد طنطاوى سكرتير المشير والنقيب محمد فتح الله من حرس المشير.. وما هى إلا لحظات حتى دخل صلاح شهيب ياور الرئيس وصوب نحوهما رشاشه وطلب منهما تسليم نفسيهما، وخرج الضابطان مع سجانهما.. وتم القبض على باقى الضباط المرافقين للمشير.

كان محمد أحمد حزينا وهو يروى ما حدث، وقال لى وأنا أودعه حينما هم بالخروج من منزلى:

«إن شاء الله كل الأمور تسوى بعد عودة الرئيس من الخرطوم»

ولكن الأمور تعقدت، وصعد الموقف، وجاءت الأيام التالية بمآس وآلام لا أدرى كيف سيسجلها التاريخ.

وما أن تركنى محمد أحمد، حتى جاء لى نصر عبدالحكيم نجل المشير عامر يحمل لى رسالة مكتوبة يسرد لى فيها تفاصيل ما حدث فى منزل عبدالناصر ليلة ٢٦ من يونيو..

قال عبدالحكيم فى رسالته

«ذهبت فى الموعد.. رأيت تحركات مريبة داخل المنزل... أحسست بأن عملية غدر دبرت لى.. دخلت إلى غرفة الصالون وبعد دقائق دخل عبدالناصر ومعه أنور وزكريا وحسين الشافعى.

قال جمال إنه ثبت أننى أقوم بعمل تنظيم لعمل انقلاب.

قلت له اعمل تحقيق...

قال عبدالناصر لقد قررنا تحديد إقامتك..

قال السادات: أختر المكان الذى ترغب أن تحدد إقامتك به..

دخل الليثى وصلاح شهيب مسلحين..

ثرث ووجهت سباباً للجالسين.. وقلت إننى لن أخرج إلا جثة هامدة..

لن يجرأوا على محاكمتى ولكن سوف يقتلولنى...

المهم التفت لصحتك.. ومصلحة الوطن فوق كل شىء..

ومرة أخرى يحضر نصر نجل المشير لى بعد يومين وهو يحمل لى رسالة شفهية من عبدالحكيم يوصينى بأن أهدأ ولا أثير جمال عبدالناصر، وإلا فإنه قد يقتلنى..

ولكننى لم أستمع لنصيحة عبدالحكيم، فقد كان الموقف يتطلب منى أن أتخذ القرار الذى أثار عبدالناصر، وجعله يصب جام غضبه، ويسخر كل أجهزة السلطة للتنكيل بى كما سأتحدث فى الجزء الرابع من هذه الأوراق.

الملك سعود حزين

وفى يوم ٢٨ من أغسطس كانت الطائرة تحلق بعبد الناصر فى طريقه إلى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربى، بعد أن تهيأ له أن الأمور قد استقرت له.. وفى هذا اليوم أيضا كنت أتجه إلى شارع العروبة حيث قصر الملك سعود لألتقى به، فقد كانت له الآخر أموال وأمانات محفوظة لدى فى المخابرات، وكان لابد أن أسلمها له بنفسى وأبرأ ذمتى.. كانت تربطنى بالملك سعود صداقة متينة، ولم يتوقع سعود سبب زيارتى، ولذا فوجىء حينما أبلغته نبأ استقالتى من منصبى وقبول عبدالناصر الاستقالة فى ٢٧ من أغسطس..

وطلبت من الملك أن يكلف أحد سكرتاريه لاستلام أماناته فقال الرجل:

هل يراجع أحد بعدك يا أخ صلاح.. إنك أشرف من عرفت فى مصر وأغرورقت عينا الملك سعود بالدموع وقال:

«إننى حزين اليوم أكثر مما حزنت على فقد ولدى»

كان الملك سعود قد فقد أحد أبنائه فى القاهرة قبل ذلك التاريخ بشهور قليلة..وسألنى الملك سعود:

«وما موقفنا الآن فى مصر بعد أن ذهب فخامة الرئيس لمقابلة فيصل فى الخرطوم»

ولما أشأ أن أخوض فى أمور أصبحت غير مسئول عنها فقلت له:

«يمكن لجلالتك أن تتصل بالرئيس بعد عودته وتتشاورا»

وإذا بالملك يذكرنى فى مرارة بعبارة قالها عبدالناصر لسعود فى مقابلة معه، وأشرت إليها من قبل فى «قصة الملك المنفى»حينما قال عبدالناصر لسعود إننى رجل صعيدى مربوط من لسانى.. الخ..

قال سعود لى:

أهذه وعود الصعايدة؟

ولم أنبس بكلمة فلم يكن لدى ما أرد به عليه.

وقال الملك لى:

«لم يعد لنا مقام فى هذا البلد، وسأعمل على مغادرة القاهرة فالأمور أصبحت مختلطة أمام عينى»

وكان عبدالناصر فى إحدى اللقاءات مع سعود قد ذكر له أن لديه معلومات مؤكدة من الأطباء الذين يعالجون فيصل بأنه مصاب بمرض السرطان وأنه لن يعيش أكثر من ثلاث سنوات.. كان ذلك عام ١٩٦٧.

ويشاء العلى القدير أن يموت عبدالناصر وسعود قبل انتهاء الثلاث سنوات ويعيش فيصل بعدهما سنوات عدة حتى اغتيل برصاصة من أحد الأمراء السعوديين.

سبحان الله العلى القدير الذى يعرف وحده الآجال، ويحدد مصائر الأشياء.

تحديد إقامة وحرب شائعات

في مساء السابع من سبتمبر اتصلت بي تليفونيا زوجة صديقي عباس رضوان وأبلغتني أن حسن طلعت مدير المباحث العامة قد حضر إلى منزلهما، واعتقل عباس رضوان.. ولم يكن الأمر مفاجأة لي، فقد كان عباس يحس أنه سيتم القبض عليه بعد القبض على الضباط الذين كانوا يقيمون في منزل المشير.. وذلك أنه أثناء توديع عباس رضوان يوم ٢٨ من أغسطس لعبدالناصر عند رحيله للخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربي، قال عبدالناصر لعباس وهو يصافحه:

«العيال جابو سيرتك.. ولما أرجع هاشوف الموضوع ده»

وبعد القبض على عباس رضوان يوم ٩/٧، وتحديد إقامة المشير في منزله في ٨/٢٦ أحسست أن الدور أصبح دوري، وأن عبدالناصر قرر تصفية نهائية لرجال الثورة، وأنه صمم على تنفيذ ما قاله لي من أنه سيحولها إلى ستالينية.

وقد تحقق تنبؤي ففي صباح الثالث عشر من سبتمبر سنة ١٩٦٧ استيقظت مبكراً كعادتي منذ ألم بي المرض وتوجهت إلى الباب الخارجي للفيلا التي كنت أقيم فيها كي التقط صحف الصباح، حيث تعود بائع الصحف أن يلقيها من تحت عقب الباب.. ولكنني لم أجدها، فدخلت غرفة مكتبي التي كانت تطل على الشارع، كي أسأل الحراس عن الصحف، وكانت السلطة قد تركتهم بعد تقديم استقالتي .. فلم أجد أحداً منهم، ووجدت وجوها جديدة تبلغ عددها ما يقرب من خمسة عشر مخبرا من المباحث العامة ومنهم حسن طلعت مدير المباحث العامة وضابط مباحث مصرالجديدة. وبالبديهة توقعت أنهم حضروا لاعتقالي، فعدت لزوجتي وأيقظتها، وطلبت منها أن توقظ الأولاد في هدوء حتى لاينزعجوا.. رفعت سماعة الهاتف فوجدت الحرارة قد قطعت عنه، وماهي الا لحظات حتى دق جرس الباب، وفتحت الباب فوجدت أمامي محمود كرارة ضابط مباحث مصر الجديدة وقال:

«سيادة الوزير شعراوي في الخارج ويستأذن في المقابلة» قلت لكرارة:

«فليتفضل فشعراوى صاحب البيت»

وجاء شعـراوى جمعة وحـده، وجلسنا فـى الصالون وشرب قـهوته، وأردت تسـهيل مهمته فقد ظننت فى بادئ الأمر أنه جاء ليعتقلنى.

قلت له:

«إننى على استعداد لتنفيذ التعليمات التى جئت بها وسأرتدى ملابسى فوراً.

ولكن سرعان ما تحدث شعراوى وقال:

«ألم تقرأ صحف الصباح.. المسألة لاتتعدى تحديد إقامة»

لم أكد أعرف أن هـذا اليوم الذى حددت فيـه إقامتى هو اليـوم الذى نقل فيه المـشير عبدالحكيم عامر إلى استراحة المريوطية بالهرم حيث انتهت حياته بها غدراً.

ثارت زوجتى من انتشار المخبـرين داخل حديقـة المنزل وتحت أسقف شـرفات الدور الأول حيث تقع غرفة نومى.

قالت: زوجتى لشعراوى:

«ما هـذا الذى يفعـله جمـال عبدالنـاصر، أهذا أسلـوب التعـامل مع الأصدقـاء ومع زملائه الاحرار»

أجاب شعراوى:

« هذا اجراء مؤقت لن يتعدى يومين أو ثلاثة وستعود كل الأمور إلى مجاريها»

وأثناء جلوس شعراوى معى، حضر الدكتور عبدالمعطى القيعى ليعودنى، فشاهد منظر المخبرين، وكان قد قرأ صحف الصباح، ولم يتمالك نفسه فبكى.

قال شعراوى جمعة له:

احنا عاوزينك تشدأزره جاى تعيط!

كنت حريصا ألا أعـقد شعراوى جمعة فالأمر بالنـسبة له ليس سوى منفذ لـتعليمات صاحب السلطة فسألته:

«ما تعليماتك الخاصة بتحديد الإقامة.

أجاب شعراوى:

«أبدا الأسرة لا قيود عليها تخرج وتدخل كيفما تشاء، والمطلوب ألا تخرج من المنزل ولا يدخل المنزل سوى والدك واخوتك وأزواج أخواتك!

واستطرد شعراوى يقول:

سيركب تليفون فى الحديقة عند الضابط المكلف ويمكنكم استخدامه تحت اشرافه

وتركنى شعراوى جمعة فقلت له وأنا أودعه.

«قل لجمال عبدالناصر عيب اللى بيحصل ده ولنتصرف كرجال..»

وما إن غادر شعراوى جمعة المنزل حتى أصبح منزلى كقلعة عسكرية، ودخلت لأستريح فى فراشى، فسمعت ضجيجاً فى الخارج فنهضت أستطلع الأمر، وإذا بى أجد أحد أعمامى خارج المنزل حضر من الزقازيق ويريد الدخول، ولكن ضابط الحراسة منعه، وحاول عمى أن يقنع ضابط الحراسة للدخول، وأخرج بطاقته ليثبت له قرابته لى، ولكن جهوده باءت بالإخفاق.

حسمت الموقف فحدثت عمى من النافذة ورجوته قائلا:

«معلهش.. الأمر ليس بيد الضابط.. اتفضل روح بيت والدى»

وخضع الرجل، وانصرف وأنا أشاهده يتعجب مما يحدث.

وما أن تم تحديد إقامتى، حتى أسرعت الأجهزة تبث الشائعات الناسفة، فمن قائل أننى هربت إلى الخارج ومعى أربعين مليونا من الجنيهات، ومن قائل أن السلطات ضبطتنى على الحدود بعد أن حاولت الهروب.

وابتسمت ساخرا، وأدركت أن المعركة قد نشبت، وأن لعبة السياسة قد بدأت.. وفى صباح اليوم التالى، سطرت خطابا إلى عبدالناصر، جعله يثور، ويقول: سأضع أنفه فى الطين»

وفيما يلى نص الخطاب:

القاهرة فى ١٤/ ٩/ ١٩٦٧

من المواطن الحر صلاح نصر

سلام على من اتبع الهدى ورجع إلى الحق، سلام على من اتقى الله وخشى الرحمن.. أما بعد فإننى لا أكتب لك مستعطفا أو مستجديا ولكن أكتب لك ناصحا مرشدا..

أكتب لك كثائر وكزميل لك فى الكفاح حافظ عليك بصحته.. وشبابه وعافيته فكان جزاؤه جزاء سنمار

أرجو ألا تغضب حينما أقول لك «لا»كعادتك لمن يقول لك هذه الكلمة ـ فإن موكب النفاق الذى نعيش فيه هو الذى أوصلنا إلى تلك الهاوية السحيقة.

كل ما أطلبه منك ياجمال ـ واسمح لى أن أناديك بهذا الاسم ـ فقد كان عندى أحب بكثير من كلمة رئيس ـ أن تتبين ما يدور حواليك..

لقد حاولت أن أتصل بك مرارا بعد أن قدمت لك استقالتى المسببة بتاريخ ٢٦/ ٨/ ٦٧ والتى تجاهلتها، وكان الحاحى فى اللقاء بك لا لسبب إلا لأوضح لك أعداءك من أصدقائك. ولم يكن وراء هذا اللقاء غير مصلحتك ومصلحة هذا الوطن.

أنت تعلم جيدا ياسيادة الرئيس أننى لست بصاحب مصلحة، ولا بطالب سلطة أو جاه، فتاريخى الوطنى والحمد لله يشرفنى ويشرف أبنائى من بعدى.

ولقد سكت بعد أن ألححت على سكرتيرك محمد أحمد مراراً بضرورة هذا اللقاء، وكان آخر هذه الاتصالات مساء الثلاثاء الماضى، ثم فوجئت بما نشر عنى من افتراءات فى صحيفة الأهرام أمس، فتعجبت أن يصل التدهور الأخلاقى فى هذا البلد إلى هذا الحد.

كل ما أطلبه منك أن تحاسب ضميرك ـ وأنت صاحب ضمير ـ عما يدور فى هذا البلد، وبما يتخذ فيه من قرارات وإجراءات سيسجلها التاريخ سبة فى جبين ثورة ٢٣يوليو..

لقد تعجبت أن تحدد إقامتى وأنا الثائر الشريف المخلص لوطنى والذى عمل فى صمت وسكون طوال هذه الخمس عشرة سنة فى الوقت الذى يرفع أولئك الذين

يستحقون أن يوضعوا فى السجون بدلا منى، بل هناك من يستحق الإعدام لما اقترفه نحو هذا الشعب المسكين.. أنا لا أدرى ما انتاب هذا البلد، وماذنب هذا الشعب المسكين الذى يحكم بالحديد والنار بواسطة أجهزة الإرهاب..

أنا أخاطبك ومعك كل أسلحة السلطة، وليس معى أى سلاح إلا إيمانى بالله وبالحق.. هل وصل بك الحد ياسيادة الرئيس أن تسمح لأهل السوء والبغى أن يقوضوا هذه الثورة التى شاركناك فيها على أساس من العلاقات الإنسانية والأخلاقية والوفاء.. الواقع أننى لا أكاد أصدق نفسى بما يجرى ولكن ليس بغريب ماقرأته فى كتب التاريخ عن أمثال هؤلاء الذين لا يستهوون إلا الصيد فى الماء العكر، ولكن الحق سيظهر يوما ما، وستنتصر الفضيلة على البغى والظلم..

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت
أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال النار فيما جاورت
ما كان يعرف طيب عرف العود

انا لا أطلب منك شيئاً فافعل ماشئت، وأننى أكفر الآن عن إخلاصى ووفائى الذى ضربت به عرض الحائط فى لمحة بصر ـ كل ما أطلبه منك أن تراعى الله فى تصرفاتك نحو رعيتك، وألا تسمع لأهل البغى والسوء، واعمل بالقول المأثور: حكمت فعدلت فأمنت ياعمر.

وأخيرا أعتب عليك ـ وأنت تعلم خطورة حالتى الصحية ـ تلك المعاملة التى يشهد بها الجميع أنها لاتهدف إلا لقتلى، ولكن قضاء الله نؤمن به وهو خير حافظ.

وأخيرا أودعك وأسأل الله أن يحفظك من أهل السوء، ويكشف بصيرتك وعينيك نحو الحق.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

صلاح نصر

لقد كانت هذه الرسالة بداية للمتاعب التى واجهتها فى العشر سنوات التالية، وبداية لحملة تشهير ضدى لم تحدث فى تاريخ مصر الحديث، اشتركت فيها كل أجهزة الدولة..

لقد تفجرت الفتنة، وأخذت تتطور مع الأيـام، حتى جاءت على الثورة فقوضتها، وقضت على رجالـها، واستغل الخونة والـعملاء الفرصة فى غـفلة من الزمان، لتـشويه صورة ٢٣ يوليو وانجازاتها.

التمهيد لحملة التشهير

ما أن قدمت استقالـتى المسببة يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧، وصدر قرار عبدالنـاصر بإحالتى إلى المعاش فى ٢٧/ ٨/ ١٩٦٧ حتى بدأت حملة الإفك والتشهير.. لقد خرجت صحيفة الأهرام القاهرية بعددها الصادر فى الخامس من سبتمبر بخبر فى الصفحة الأولى يقول:

«علم منـدوب الأهرام أنه قد جرت تحقيقـات واسعة فى إدارة جهاز المخابـرات العامة لأنه قد خرج فى عديد من الظروف عن حدود مهمته الأصلية.

وقد تقرر إحالة السيد صلاح نصر الذى كان مديراً للمخابرات العامة إلى المعاش.

وفى الثـالث عشر من سبـتمبر وهو الـيوم الذى حددت فيـه إقامتى، والذى نقـل فيه المشير عامر من منزله بشارع الطحاوية بالجيـزة إلى فيلا المريوطية بالهرم حيث لقى حتفه، نشرت الأهرام الخبر التالى:

«كشف تشعب التحقيقات عن تفاصيل كثيرة فى العملية الخاصة بالاستيلاء على مبنى القيـادة العامة لـلقوات المسـلحة.. كما اسـتدعت تحديـد إقامة السـيد صلاح نصـر مدير المخابرات العامـة السابق الذى تبين أنـه كان ضالعا فى العمـلية إلى جانب مسئـوليته عن بعض التصرفات التى خرج فيها جهاز المخابرات عن حدود وظيفته الأصلية».

وبالطبع لـم يكن وجه لى سؤال واحد، ولكن كـان المطلوب التمهيد لـلرأى العام بما تدبره السلطة لى من اتهامات.

ويزداد الإفك والكذب حينما صدرت صحـيفة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٩ من سبتـمبر بخـبر كله كـذب.. ويبدو أن رسالتـى التى أرسلـتها لعـبدالناصـر فى ١٤ من سبتمبـر، والتى كتبت نصهـا من قبل، قد جعلته يـفقد اتزانه، فقرر أن يصـب جام غضبه على زميل الكفاح.

قالت صحيفة الأهرام فى الصفحة الأولى:

«هناك شخص واحد حددت إقامته منذ ٥ يونيو وهو السيد صلاح نصر مدير المخابرات السابق، وكان مرضه هو السبب الوحيد الذى حال دون اعتقاله للتحقيق معه فى أسباب انحراف جهاز المخابرات عن مهمته الأصلية، كما أن هناك أربعة من العاملين فى الجهاز قد يجرى التحقيق معهم فى نفس هذا الموضوع ولا يدخلون فى عداد المعتقلين».

والواقع أننى أحسست بغثيان من هذا الإفك المبين، وما وصلت إليه الأخلاق من تدهور.. وحاولت أن أرد على هذه الافتراءات، فاتصلت بحسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام تليفونيا ـ وكانت السلطة قد أعادت التليفون لى ـ وكنت حريصا أن أسجل الحديث بيننا للتاريخ، وفيمايلى نص الحديث بين السيد حسنين هيكل وبينى:

ـ أللو الأستاذ هيكل موجود

ـ أيوه مين عاوزه.

ـ صلاح نصر

ـ ألو

ـ ايوه

ـ أهلا وسهلا سألت عليك الصبح، قالوا لك ولا..لأ

ـ أيوه قالوا لى .. وأنت ازيك وازاى صحتك دلوقتى..

ـ الحمدلله بس أنا ليه عتاب عليك

ـ بس أنا عايز أقول لك حاجة.. أنا عارف إن يمكن يكون لك على عتاب..

ـ أنا عارف إنك رجل حر .. أسمع بس كلامى... واحد بيكلمك من المعتقل

ـ لا لا.. أنا عايز أقولك حاجة قبل الكلام.. أرجوك تفرق بين كتابة الخبر وصنع الخبر.. أنت راجل عشت فى الحكم فترة طويلة..

ـ طيب ما أنا عارف

ـ طيب خلاص أهوده بعد هذه اللحظة أنا معنديش حاجة أقولها..

ـ أنا يهمنى الحقيقة واخد بالك، وأنـا عارف إنك رجل حر ولايهمك إلا الحقيقة.. أنا

ـ راجل دلوقتى محبـوس ومش قادر أتكلم ولا أدافع عن نفسى ـ طيب يـسبونى أتكلم.. وهل اللى نشر كلام رسمى ولا كلام صحافة..

ـ طيب حقولك حاجـة.. إحنا لما نشرنا يعنى.. أنا لما عرفت أنـك سألت على رحبت جدا.. قلت علشان أحـط قدامك الفرق بين أن خبر ينكتب وإن حد يـنشر خبر.. أقصد فرق بـين صـنع الخبـر ومصـدر الخبر بـغض الـنظر عـن الحقـيقة إيـه وده فيـن وكل ده بس..بالنسبة للصحافة يعنى محناش.. مش من عندنا الكلام ده..

ـ خلاص حقول إيه مادام مش من عنـدك.. خلاص هل لى الحق فى أن أرد عليه، ولا مليش حق.

ـ حقول لك حاجة، إن جيت ترد أنا مستعد أن أنشر الخبر، لكن إن وقفته الرقابة طبعا حقولك وقفته..

ـ معلهش تسمحلى أبعت لك ردا على كل ما نشر عنى فى الأهرام..

ـ بالعكس بترجاك بالعكس. ريحنى..

ـ خلاص حبعته لك ولو رفضوا نشره معلهش..

ـ خلاص

ـ أشكرك

ـ العفو

ـ متشكر أوى

وقمت عـلى الفور بتـحرير خطاب إلـى حسنيـن هيكل أرد فيـه على الأباطيـل التى جاءت فى صحيفة الأهرام، وأرسلته له مع على أحمد سكرتيرى الخاص..

وفيما يلى نص الخطاب:

القاهرة فى ١٩/٩/١٩٦٧

السيد محمد حسنين هيكل

رئيس تحرير جريدة الأهرام..

بعد التحـية، فإننى أكتب لك كمواطـن له الحق فى حرية الكلام والنـشر والدفاع عن

نفسه، وأنا فى موقف مكتوف اليدين مكمم الفم منذ أن حددت إقامتى يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ بواسطة السيد وزير الداخلية شعراوى جمعة.

إن ما يهمنى فى الأمر أن أصحح إذا كان يسمح لى كمواطن فى مجتمع ينادى بالديموقراطية والحرية، إن ما نشرعنى كله افتراءات ظالمة لايبغى من ورائها غير تلطيخ سمعة رجل ثائر ضحى بشبابه فى سبيل هذا الوطن.

لقد نشر فى صحيفة الأهرام فى عددها الصادر يوم ٥/ ٩/ ٦٧ مايلى:

«علم مندوب الأهرام أنه جرت تحقيقات واسعة فى جهاز إدارة المخابرات العامة لأنه قد خرج فى عديد من الظروف عن حدود مهمته الأصلية.. وقد تقرر إحالة السيد صلاح نصر الذى كان مديرا للمخابرات العامة إلى المعاش»

وفى يوم ١٣من سبتمبر سنة ١٩٦٧ نشرت الجريدة:

«كشف تشعب التحقيق عن تفاصيل كثيرة فى العملية... إلخ.. كما استدعت تحديد إقامة السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة السابق الذى تبين أنه كان ضالعا فى العملية إلى جانب مسئوليته عن بعض التصرفات التى خرج فيها جهاز المخابرات العامة عن حدود وظيفته الطبيعية»

وفى يوم الثلاثاء ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٧ نشرت الجريدة فى الصفحة الأولى:

«هناك شخص واحد حددت إقامته منذ ٥ يونيو هو السيد صلاح نصر مدير المخابرات السابق، وكان مرضه هو السبب الوحيد الذى حال دون اعتقاله للتحقيق معه فى أسباب انحراف جهاز المخابرات عن مهمته الأصلية، كما أن هناك أربعة من العاملين فى الإدارة يجرى التحقيق معهم فى نفس هذا الموضوع ولا يدخلون فى عداد المعتقلين»

ولما كان لايمكننى السكوت أكثر من ذلك على هذه الافتراءات الظالمة مهما كلفتنى حياتى، لذا أناشدك باسم الحق، وباسم رسالة الصحافة الحية الضمير أن تنشر هذه الحقائق، وإننى مسئول عنها كلمة كلمة: ـ

١ـ إن الخبر الذى نشر والخاص بإحالتى للمعاش يوم ٥/ ٩/ ٦٧ قد أذيع بعد عشرة أيام من تقديم استقالتى المسببة يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ لرئيس الجمهورية الذى أمر بإحالتى

إلى المعاش بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٦٧، ومستعد لتقديم صورة من كل منها إذا سمح لى بنشر دفاعى مبينا أسباب استقالتى.

٢ـ إن ما ذكر عن تجاوز جهاز المخابرات حدود اختصاصه فهذا ليس من الأمور السهل الإحاطة بها أو تحديدها حتى من السلطات التى تباشر التحقيق حاليا والتى لاتعرف من رسالة المخابرات أكثر مما يعرفه رجل الشارع عن اصطلاح «قلم المخابرات» أو قلم البوليس السياسى.

٣ـ لا أدرى لمصلحة من يخرب جهاز يحوى الأسرار العليا للدولة إلا لمصلحة العدو وأذنابه.. أنا لا أمانع فى التحقيق، ولكن ككل الدول الديموقراطية الأصيلة، فإنه إذا ما حدث هناك انحراف فى أجهزة المخابرات، فإن الذى يقوم بالتحقيق فيها لجان على مستوى فنى عال، تضم ممثلين مختلفين من البرلمان أو مجلس الدفاع، بل فى كثير من الأحيان نظراً لخطورة الجهاز يقوم وزير العدل بنفسه أو النائب العام بالتحقيق فى هذه الأمور.

٤ـ أريد أن أوضح للرأى العام أن المهمة الأساسية للمخابرات الحصول على المعلومات عن الدول الأجنبية والمحافظة على الأمن القومى للدولة، ولذا فهى ليست جهازا بوليسيا، وهى فى سبيل تحقيق أهدافها يكون أغلب عملها خارج البلاد إن كل أجهزة المخابرات فى العالم تستخدم كل السبل الميسرة وبموافقة حكوماتها لتحقيق الأهداف السياسية التى ترسمها الدولة.. ولذا فإن عمل المخابرات ليس بالبساطة لكى يسمح لبعض الأشخاص أن يحددوا مهامه الاصلية.. ولى الفخرأننى الوحيد الذى أنشأت هذا الجهاز بعرقى ودمى منذ أحد عشر عاما، وحافظ على هذه الثورة، كما يؤيد ذلك الوثائق المحفوظة فى داخل الجهاز، كما أود أن أشير إلى أن كل التفاصيل التى جرت داخل الجهاز طوال مدة خدمتى يعلم بها رئيس الجمهورية الذى أعتبر مسئولا أمامه كما جاء بقانون المخابرات.

٥ ـ إن الخبر الذى نشر اليوم عن تحديد إقامتى منذ ٥ يونيو، وأن مرضى هو السبب فى عدم اعتقالى والتحقيق معى أمر غير صحيح، فتقديرات المخابرات عن الحرب أكدت كل ما حدث، وصور هذه التقديرات موجودة ومحفوظة، كما أن أفراد الأمن القومى قاموا

بواجبهم الوطنى، وكـان أفراد الجهاز وأنا على رأسهم فى حالة عمل مستمر لايرى النوم سبيلا إلى جفوننا، حتى سقطت فـى مكتبى يوم ١٣ يوليو سنة ١٩٦٧، وأنا أؤدى واجبى مصابا بجلطة دموية شديدة.. ونتيجة لخطورة حالتى الصحية التى لم أكن أعرفها فى ذاك الوقت، أجبرنى الأطباء على البقاء بالمكتب حتى خرجت يوم ٢٣أغسطس سنة ١٩٦٧ لاستكمـل دور النقاهة، وهؤلاء الأطباء هم السادة: رفاعـى كامل، ومنصور فـايز، زكى سويدان، ناصح أمين، عبدالمعطى القيـعى، وإبراهيم شعراوى، كما زارنى فى مرضى يوم ١٤/ ٧/ ١٩٦٧ رئيس الجهورية حينما علم بخطورة مرضى.

أما الفترة حتى ١٣ يوليو سنة ١٩٦٧ فالدولة كلـها جيشا وشعبا تشهد بماقمت به من عمل واتصالات، فكنت أحاول القيام بما كلفـنى به رئيس الجمهورية سواء فى القاهرة أو فى منطقة القنال، كما لا أخفى الدور الذى قمـت به كحمامة سلام بين رئيس الجمهورية والمغفور له المشير عـبدالحكيم عامر رحمة الله منذ ٩ يونيو سـنة ١٩٦٧ حتى سقطت فى مكتبى يوم ١٣/ ٧ بيـن الحياة والموت فاستطاع أهل السوء أن يدسـوا للشرفاء وأصحاب المبادئ.

٦ـ ومنذ ما نشر عنى من افتراءات وأنا أحـاول أن اتصل برئيس الجمهورية لأوضح له أن هناك يداً خفية تلعب فى هذا البلد الأمين ليس إلا لمصلحتها الشخصية وشهوة السلطة والحكم، ولكن صوتى ذهب هباءً لأن مصلحتهم ألا تصل كلمة الحق إلى رئيس الدولة.

٧ـ كما أشهد الشعب أن كثيرا من الوثـائق فى جهاز المخابرات التى إذا وقعت فى يد العدو أو يد غير أمـينة ستضر المصلحة العلـيا للدولة، ولذا فإننى غير مسـئول عن العبث الذى حدث بـالجهاز منذ يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ نـتيجة اقـتحام الجهاز وأنا طريـح الفراش بواسطة أفراد لايقدرون المسئولية التاريخية.

وأخيرا وليس آخـرا إذا لم يسمح لى بالنشر، فـأرجو أن تحفظها لديك وثيقـة للتاريخ الذى لايمـكن أن يزيفـه بشر مهـما نشر من افـتراءات مضلـلة، والله يـظهر الحق ويـنير القلوب.. إنه على كل شئ قدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المواطن صلاح نصر

والواقع أن الهجوم على القوات المسلحة والمخابرات العامة بدأ منذ أواخر عام ١٩٦٦ بخطة محكمة من الشيوعية الدولية، التى كانت تصف هاتين المؤسستين بالرجعية، وحاولت أن تبث كثيراً من الشائعات الهدامة على القوات المسلحة والمخابرات العامة.. ويرجع السبب فى هذا الهجوم إلى عدة عوامل:

أولا: هجوم المشير عامرعلى الشيوعيين المحليين فى خطابين ألقاهما فى القوات البحرية والقوات المسلحة عام ١٩٦٧.

ثانيا: القضاء على الأجهزة الوطنية التى كانت تحمى الثورة حتى تستطيع الشيوعية المحلية أن تزحف وتتحرك بحرية.

ثالثا: كانت المسئوليات الضخمة.. التى أسندها عبدالناصر إلى المشير عامر فى السنتين الأخيرتين محل حقد زملائه من أعضاء مجلس الثورة.

رابعا: محاربة المخابرات العامة للشيوعية بحكم مسئولياتها، فى مراقبة أى نشاط أجنبى مضاد.. وقد استطاعت المخابرات العامة أن تضع يدها على ثلاث قضايا شيوعية إحداها القضية المعروفة باسم الحزب الشيوعى العربى، وأخرى كان مجالها مدينة الإسكندرية، وثالثة كان رئيس شبكتها أحد ضباط المخابرات الروس فى السفارة السوفييتية بالقاهرة، وقد أصدر عبدالناصر تعليماته بوقف أى إجراء فى هذه القضية محافظة على العلاقات مع السوفييت.

خامسا: كان لابد من القضاء على القوات المسلحة والمخابرات العامة تمهيدا للاعتماد على الحزب ومنظمات الشباب كما هو متبع فى الأنظمة الشيوعية.

سادسا: ظهور تكتلات فى الحكم كان هدفها تقويض القوات المسلحة والمخابرات العامة حتى تستطيع أن تزحف هذه التكتلات.. كانت تكمن فى الآتى: تكتل برئاسة على صبرى فى الاتحاد الاشتراكى، تكتل برئاسة سامى شرف فى الخارجية والأجهزة الإدارية، تكتل برئاسة زكريا محيي الدين ويضم بعض الأجهزة التنفيذية.

كانت هذه التكتلات واضحة سواء فى الأجهزة التنفيذية أو الإعلامية أو فى لجان الرقابة العليا وتصفية الإقطاع التى تحدثت عنها.. والغريب أننى حينما تحدثت مع

عبدالناصر عن الحرب النفسية التى كان يتعرض لها المشير عامر من الشيوعيين قبل النكسة بشهور، أجاب بأنه نصح المشير بألا يهاجم الشيوعيين لأنهم الوحيدون الذين وقفوا بجانبنا.

سابعا: نمو سلطان الاتحاد الاشتراكى ومحاولة على صبرى تسخير منظمات الشباب لتحقيق أهداف سياسية لمصلحته، إذ قام بإصدار تعليمات بتدريب منظمات الشباب على أعمال الانقلابات ومقاومتها لتصبح كقوة ميليشيا، ولما ناقش المشير عامر هذا الأمر الخطير مع عبدالناصر، قام عبدالناصر بسؤال على صبرى، فأنكر الأمر فى بادئ الأمر، ولكن المشير عامر أيد حديثه بالوثائق، فما كان إلا أن ذهب على صبرى إلى المشير عامر واعتذر له.

هذه بعض الصور التى كانت تتحكم فى الحكم قبل ٥ يونيو، أسطرها لأبين أن النية كانت مبيتة للتخلص من رجال الثورة من قبل المعركة، ولكن النكسة مهدت الطريق لعبد الناصر كى يلصق أخطاءه بغيره كما سأبين ذلك بالتفصيل فى الجزء الرابع من هذه الأوراق.

قمة المأساة

فى مساء الثالث عشر من سبتمبر بدأت أفكر فى حياة جديدة بعد أن أزحت عن كاهلى حمل العمل السياسى الثقيل، وقررت أن مارس هوايتى القديمة التى بدأتها فى سن مبكرة وأنا لا أزال فى السابعة والعشرين من عمرى.. هواية تأليف الكتب.

ما كدت أجلس على المكتب أفتح أمامى الورق الأبيض والأقلام، وأعد تخطيطا للكتب التى أريد استكمالها، بأيها أبدأ حتى دخل على زوج أختى الكبرى حزينا مكتئبا..

نهضت من على مكتبى لأجلس إلى جواره.. وبعد فترة من الصمت قال لى:

فيه خبر خايف أقوله لك علشان صحتك

قلت له:

ـ لا أبدا مفيش حاجة لازم تقول..

قال لى:

- البقية فى حياتك فى عبدالحكيم..

أحسست بصدمة أفجعتنى، وكدت لا أصدق، فرحت أسأله كيف علم بالنبأ، فأبلغنى أنه كان يزور أحد أصدقائه فى عمارة مجاورة لمنزل المشير، فسمع عويلا وصراخا يخرج من منزل المشير.. وخرجت من المنزل سيارة بها أولاد المشير، ولم يتبادر إلى ذهن زوج أختى أن هذا الصراخ كان من أجل وفاة المشير، حتى عاد إلى منزله فاتصل به صديقه ليبلغه أن الذى توفى هو المشير نفسه.

كانت الصدمة عنيفة بالنسبة لى، ذلك أننى لم أفقد صديق العمر فحسب، بل أحسست أيضا بقمة المأساة، وتجسدت أمامى كل صور علاقتى مع عبدالحكيم ومع عبدالناصر.. ومع الثورة.. ومع المخابرات.. ومع الناس.

صور عديدة اختلطت أمامى، وتحجرت الدموع فى عينى فلم أقدر حتى على البكاء.. لم أصدق أن عبدالحكيم قد انتهى، ذلك الإنسان الذى جمع بين الطيبة والوفاء والشهامة والرجولة.. قد راح هكذا فجأة.. لقد مات الإنسان.

أية مأساة هذه، ماذا أفعل وأنا مريض فى منزلى محدد الاقامة لا أستطيع حتى أن أودع صديق عمرى، ورفيق رحلتى الطويلة بأيامها الحلوة والمرة، بما فيها من متاعب وآلام وابتسامات، من انتصارات كثيرة وهزائم قليلة.. هذا الإنسان الذى كان توأم روحى قد نالت منه يد الغدر.. إننى أعيش حبيس جدران منزلى لا أكاد أتبين الصورة الحقيقية لما جرى وسط ضباب كثيف يحيط بكل شئ.

لقد انتهت قصة عبدالحكيم عامر نهاية مأساوية مثل المآسى الاغريقية، أو القصص المثيرة المليئة بالشجاعة.. وفجأة يسدل الستار والقصة لم تكتمل فصولها بعد، ويعيش المتفرجون فى حيرة.. ماذا حدث بالضبط؟ ولماذا كل ذلك؟ من المسئول؟

كل هذه الاسئلة سوف أضع لها إجابات موثقة فى الجزء الرابع من أوراقى من وسط

الدموع والمأساة التى عشتها فى تلك الأيام وفى الأيام التى تلت ذلك، وكانت أكثر سوادا وأشد ظلاما بالنسبة لعلاقات الأخوة والصداقة.

كيف بدأت العلاقات الحميمة بين الأصدقاء؟ وكيف انتهت؟

إنها واحدة من ألا عيب الصراع على السلطة، والتاريخ حافل بالمآسى والصراعات، ولكن تظل هذه المأساة من أكبر المآسى وأعنفها التى شهدها تاريخ مصر الحديث.

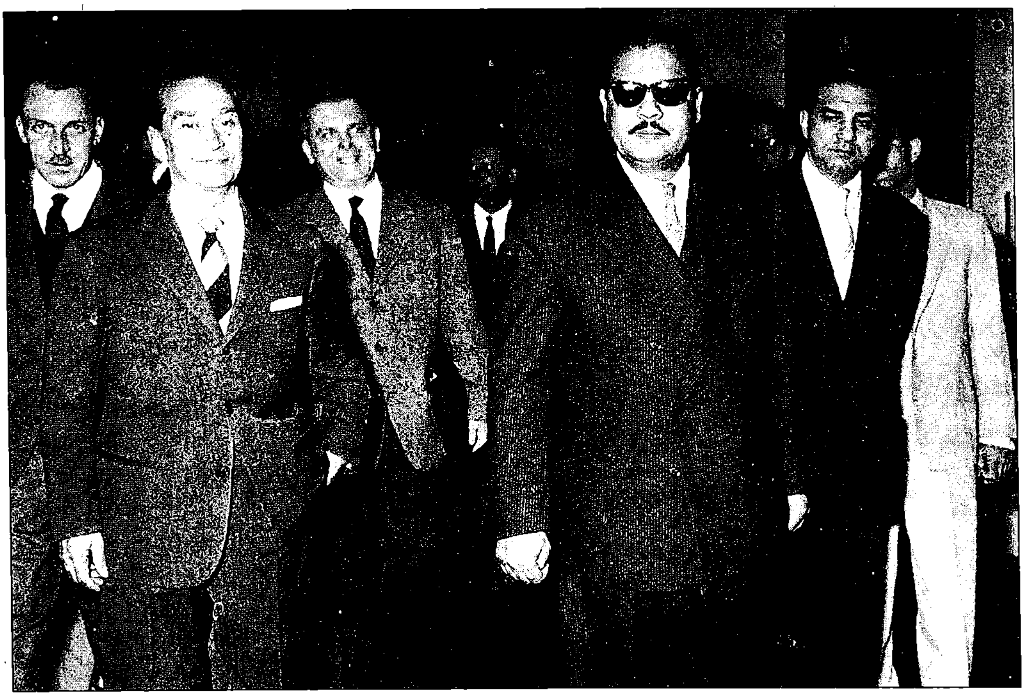
لقد كانت حداً فاصلا بين كثير من الأمور التى أستطرد فى الكتابة عنها فى الجزء الرابع من هذه الأوراق.

كم كان عام ١٩٦٧ عاما حزينا حقا.. وسوف يظل أبداً عاما حزينا بالنسبة لمصر وللعرب، وبالنسبة أيضا لعدد من الأشخاص الذين عاشوا المأساة عن قرب والذين ألموا بكل تفاصيلها الكاملة.

صلاح نصر



في زيارة لأحد مصانع السيارات في إيطاليا



صلاح نصر في زيارة لإيطاليا ويظهر في الصورة شعراوي جمعة وكيل جهاز المخابرات في ذلك الوقت



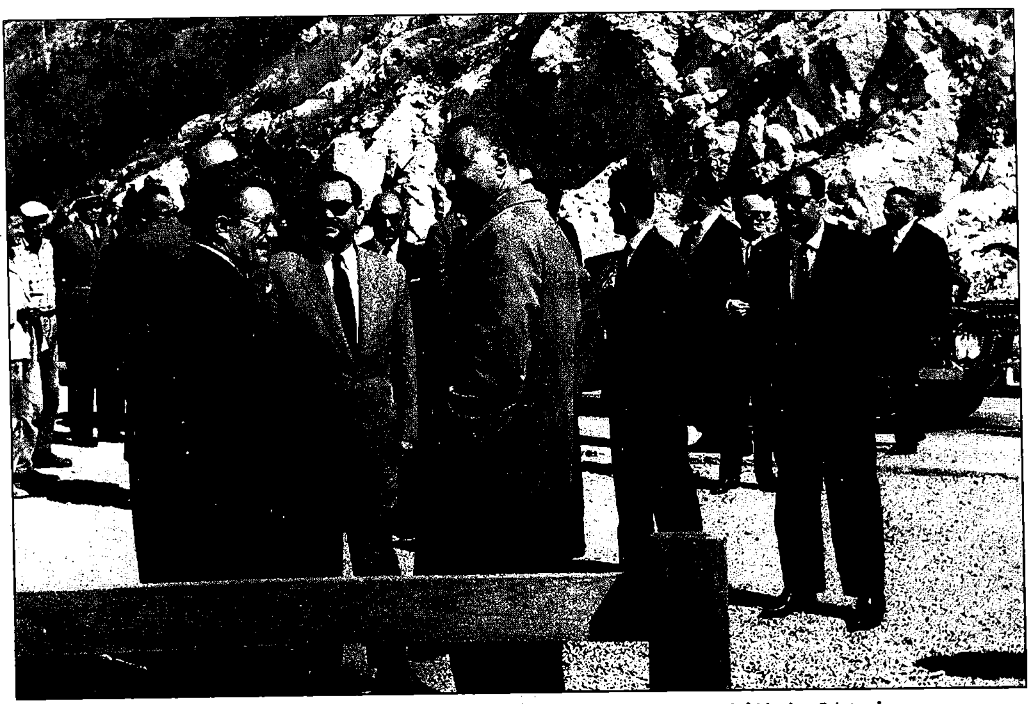
صلاح نصر أمام البيت الأبيض فى زيارته لأمريكا سنة ١٩٦٢



فى إحدى رحلاته إلى ألمانيا



فى زيارة عبد الناصر ليوغسلافيا سنة ١٩٦٣ يرافقه كمال رفعت وكمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادى وزكريا محيى الدين وفى الخلف صلاح نصر



فى زيارة يوغسلافيا والسهم يشير إلى محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس عبد الناصر



عبد الناصر يشرب نخب تيتو سنة ١٩٦٣



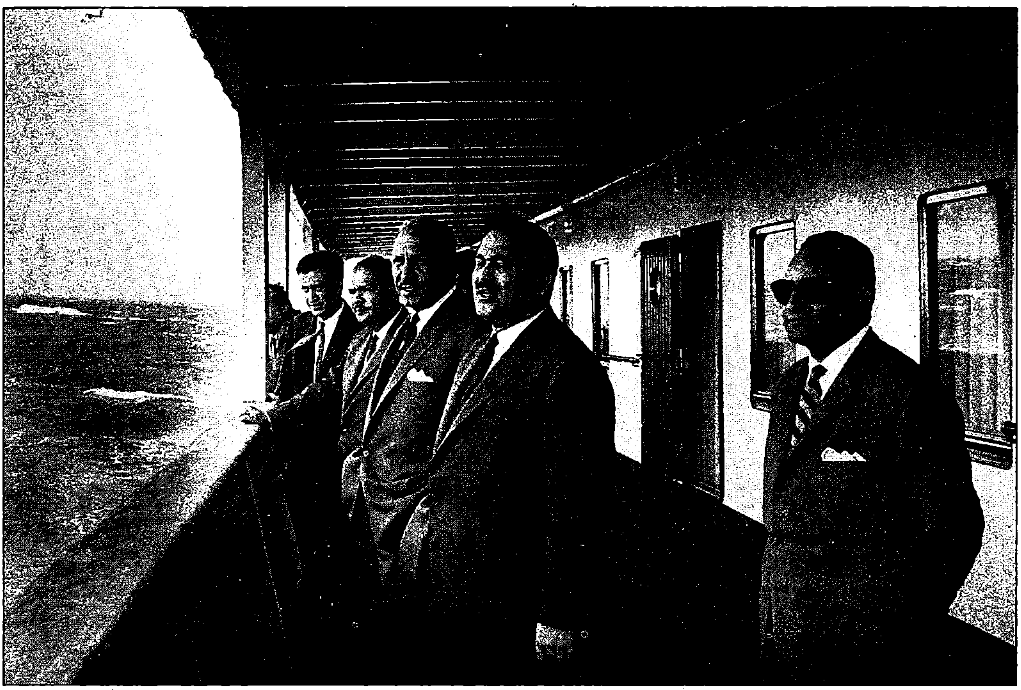
فى زيارة يوغسلافيا فى أقصى يمين الصورة كمال رفعت وطلعت خيرى وفى أقصى اليسار طبيب عبد الناصر الخاص ثروت أحمد ثروت



حديث بين عبد الناصر وبن بيللا بينما ينظر بومدين بعيداً



استقبال حافل لعبد الناصر فى شوارع العاصمة الجزائرية سنة ١٩٦٣



فى رحلة بحرية فى الجزائر كمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادى ثم صلاح نصر



فى زيارة عبد الناصر للجزائر سنة ١٩٦٣ كانت فلسطين هماً عربياً مشتركاً



وجيه عبد الله مدير مكتب صلاح نصر على يساره فى يوم الرياضة بالمخابرات



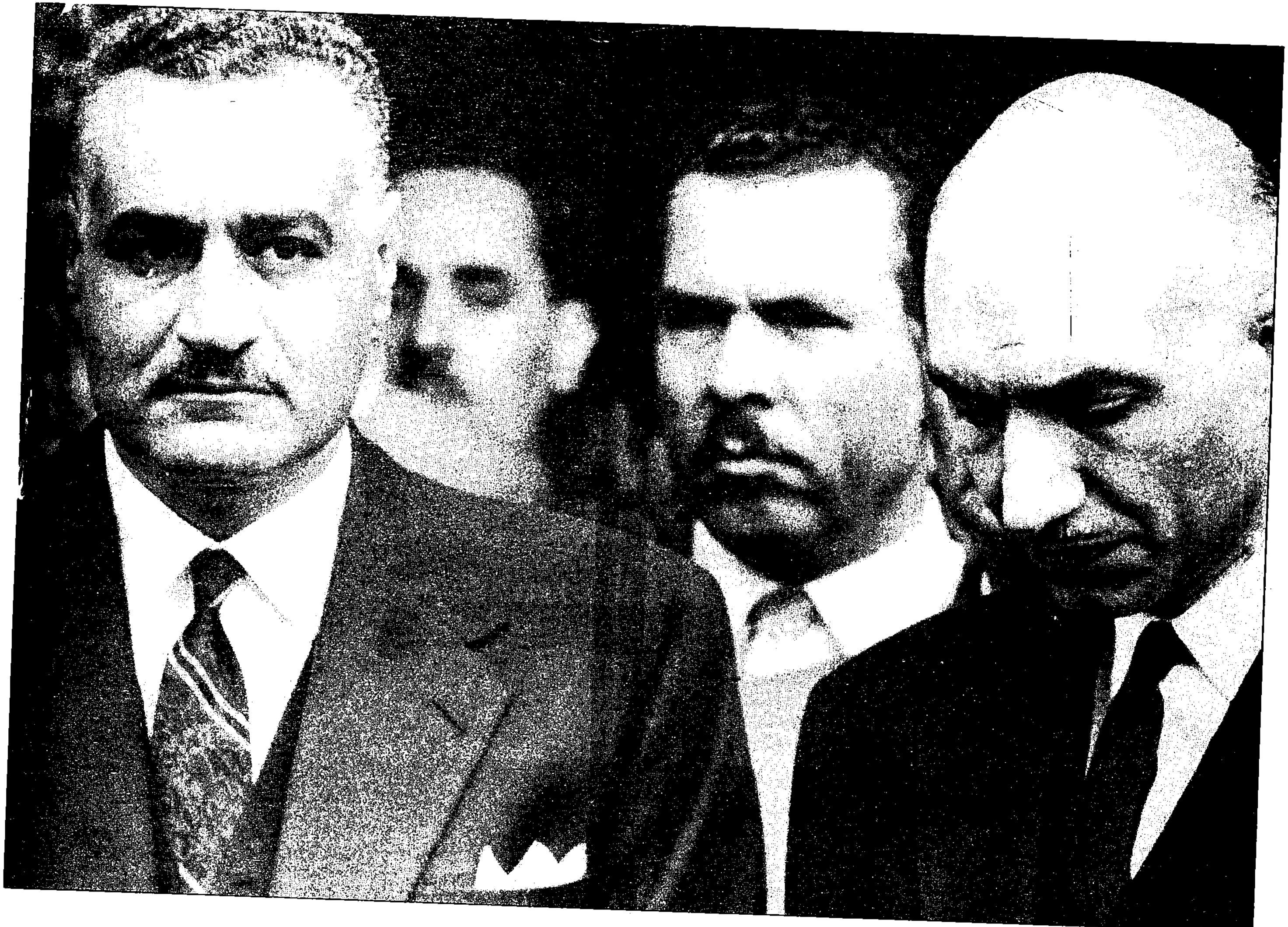
يوزع هدايا رمزية على متفوقى الأنشطة الرياضية بالمخابرات



الإمام أحمد يربت على ظهر عبد الناصر والملك سعود يراقب المشهد



بعد ثورة السلاسل .. أول زيارة لعبد الناصر إلى اليمن



جمال سالم والرئيس عبد الناصر فى جنازة صلاح سالم



الرئيس عبد الناصر يستقبل الإمبراطور هيلاسلاسى



زعماء القبائل اليمنية يرحبون بالرئيس عبد الناصر



عبد الحكيم عامر وبن بيللا فى الجزائر سنة ١٩٦٤



صورة نادرة للملك الراحل الحسن ملك المغرب بين عبد الحكيم عامر وصلاح نصر سنة ١٩٦٤



سنة ١٩٦٤ محاولة لتزويب الجليد بين مصر والمغرب



الرئيس عبد الناصر فى ضيافة چوليوس نيريري



حفاوة أفريقية بالرئيس عبد الناصر



الرئيس عبد الناصر فى غانا سنة ١٩٦٥





أنديرا غاندي تستقبل الرئيس عبد الناصر فى قمة عدم الانحياز التى لم تحضرها سوى مصر والهند ويوغسلافيا



الرئيس عبد الناصر والرئيس تيتو فى قمة عدم الانحياز



ثروت عكاشة يودع المشير عامر قبل زيارة المشير إلى باكستان سنة ١٩٦٦



فى رحلة المشير إلى جنوب شرق آسيا سنة ١٩٦٦



في زيارة الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٦٦



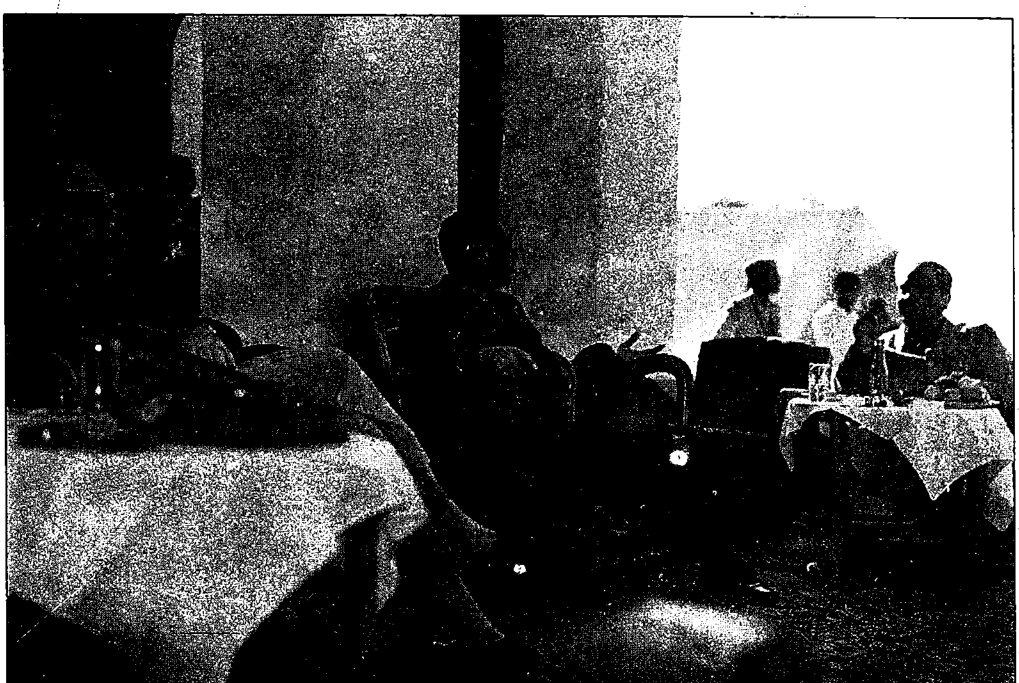
مباحثات مصرية سوفييتية سنة ١٩٦٦



المشير عامر ينصت إلى كلمة ترحيب فى حفل فى السفارة المصرية بموسكو



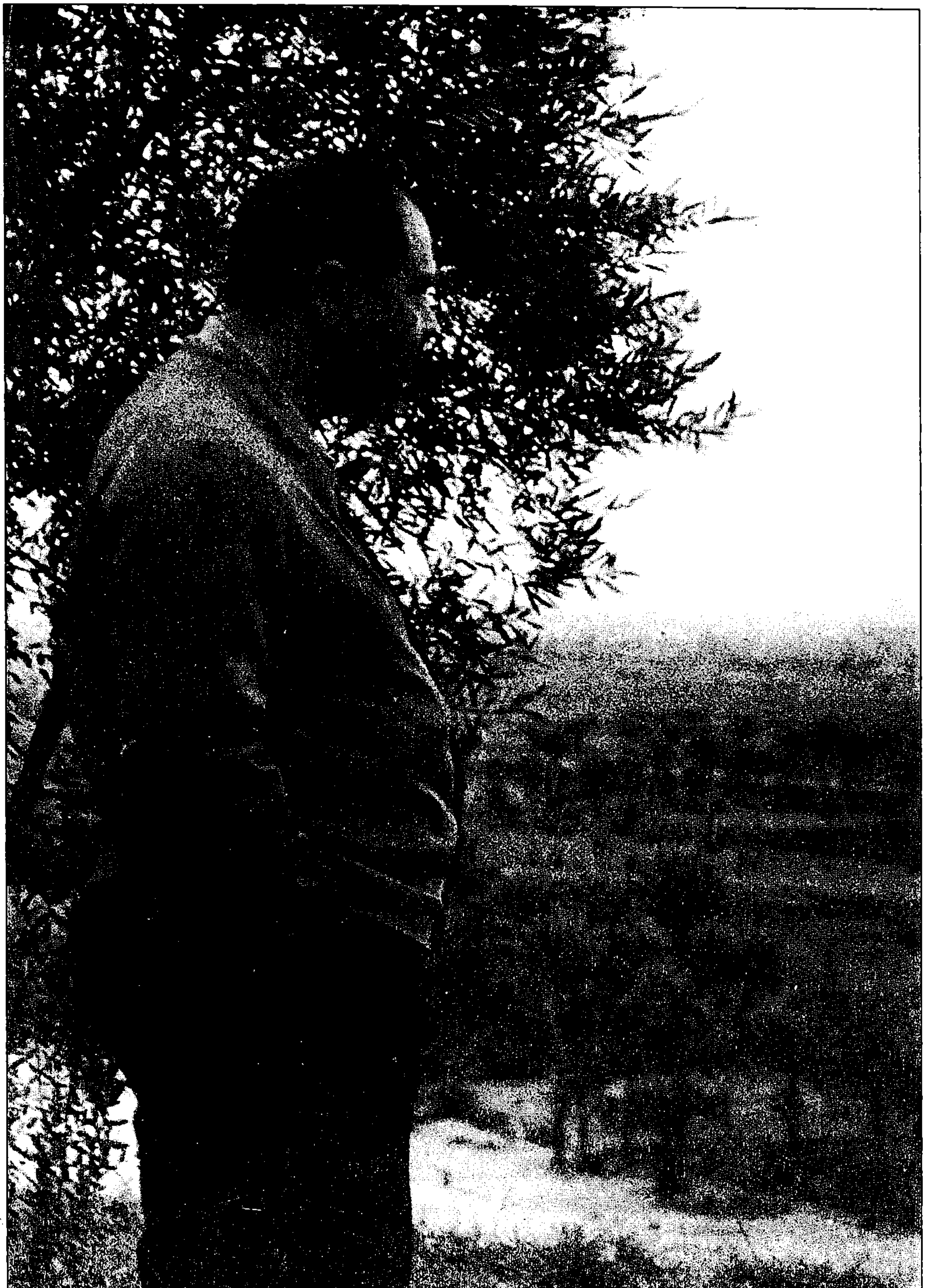
استقبال حار للمشير عامر فى باكستان



جلسة استرخاء تضم صلاح نصر والمشير عامر فى باكستان



المشير عامر يتطلع على خرائط مجسمة لمشكلة الحدود الهندية الباكستانية



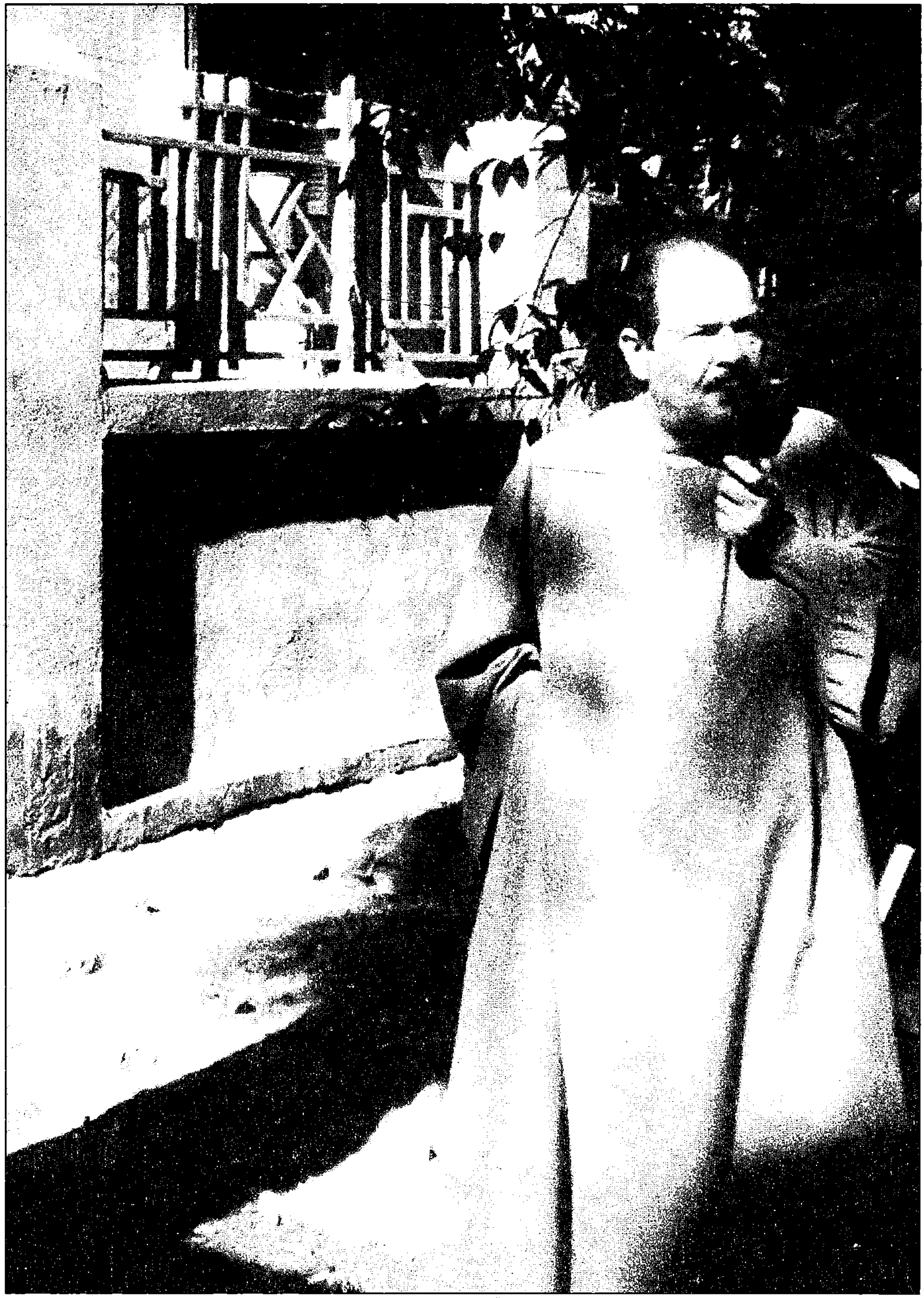
صلاح نصر قبل أن يترك منصبه في لحظة تأمل



أثناء محاكمته حافظ على روحه المرحة رغم الحكم القاسى بسجنه ٤٠ عاماً



الخروج من محكمة الثورة



قبل نهاية رحلة العمر .. العودة إلى القرية ـ سنتماى

عـربيـة للطباعة والنشر
7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين
تليفون : 3256098 - 3251043

مذكرات صلاح نصر
الصعود
الناشر: دار الخيّال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى